عمدة المفتي

لمن أراد أن يقضي أو يفتي

في الفقه على المذهب الشافعي

مختصر المجموع للامام النووي

(الجزء الأول)

إعداد واختصار

الشيخ الدكتور

عبد العزيز الخطيب الحسني

الشافعي الدمشقي

وإنه



حقوق الطبع لكل مسلم

الطبعة السادسة مزيدة ومنقحة

١٤٣٩ هـ

يطلب من المؤلف مباشرة
هـ ٣٧٣٣٣٧٥

الإهداء

إلى سيد الخلق وحبيب الحق

إلى النور المحمدي الذي أضاء هذا الكون

إلى أفضل الخلائق على الإطلاق وأجلّهم وأجملهم

إلى الرؤوف الرحيم والسيد السند العظيم

سيدي وحبيبي رسول الله سيدنا محمد ﷺ



اللهم اقبل هذا العمل بجاه هذا الحبيب
وانفع به أمة حبيبك المصطفى
واجعله قرة عين لأشياخنا وساداتنا
وعلى رأسهم مولانا الإمام الشافعي

الخويدم

المقدمات

١.مقدمة المؤلف

٢.رسم المفتي في المذهب الشافعي

الحمدُ للهِ الذي شرع لنا ديناً قويماً، وهدانا إليه صراطاً مستقيماً، وجعلَنا من أهلِهِ تَعلُّماً وتعليماً، حمْدَ مَنْ عَمَّتْه رحمتُهُ وأفضالُهُ، وغَمَرَتْهُ أُعطِيَتُهُ ونوالُهُ.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، شهادةً أَستزيدُ بها وُفورَ نِعَمِه، وأسترفِدُ بها وفورَ كرمِه.

قال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا** ﴾ ١ وقال تعالى: ﴿ **يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ** ﴾ ٢ وأمرَ نبيَّهُ الكريمَ فقال: ﴿ **وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا** ﴾ ٣.

وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمداً عبدُهُ ورسولُهُ الذي جمعَ بمبعثِهِ شمْلَ الحقِّ بعد تفرُّقِه، وقمعَ برسالتِهِ حزبَ الباطلِ بعد تطوُّقِه، القائلُ: «**يبعثُ اللهُ لهذه الأمةِ على رأسِ كُلِّ مائةِ سنةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لها دينَهَا**» ٤يقولُ الإمامُ أحمدُ ﷺ: «**فنظرتُ في سنةِ مئةٍ فإذا عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ثم نظرتُ في رأسِ المئةِ الثانيةِ فإذا هو رجلٌ من آلِ رسولِ اللهِ ﷺ محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيّ**».

ويقولُ ﷺ: « **مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيراً يُفقِهْهُ في الدِّينِ**» ٥

وقال ﷺ: «**مَنْ دعا إلى الهدى كان له من الأجرِ مثلُ أُجورِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذلك مِنْ أُجورهم شيئاً، ومَنْ دعا إلى ضلالةٍ كان عليه من الآثامِ مثلُ آثام مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ مِنْ آثامِهِ شيئاً** » ٦

وقال مولانا الإمامُ الشَّافعيُّ ﷺ: «طلبُ العلمِ أَفْضلُ من صلاةِ النَّافلةِ» وهو نَفْسُ حديثٍ خَرَّجه الطبرانيُّ: « **يَسيرُ الفقهِ خيرٌ مِنْ كثيرِ العبادةِ** » ٧

اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك على سيِّدنا محمَّد:

هو الهادي البشيرُ ومَنْ لدينٍ قد سما شرفاً وقدرا

---

(١) فاطر٢٨

(٢) المجادلة ١١

(٣) طه ١١٤

(٤) رواه (د-حا)

(٥) (حم ٩٢١٤-خ ٧١-م ٢٣٨٩-ت ٢٦٤٥-جه ٢٢١).

(٦) (م٦٧٤٥-د٤٦٠٩).

(٧) (٩٧/١-كنز العمال٢٨٩٢١-الدُّرُّ للسيوطيِّ٣٥٠/١).

شـفاعتُه لأربـابِ الخطايـا رأوْهـا عنـد ربِّ العـرش
عليــه مــن المهـيمن كـلَّ صـلاةٌ تمـلأ الأقطـارَ نشـرا

وعلى آله وصحبِهِ وسلِّمْ تسليماً كثيراً

أمَّا بعدُ: فيقول أفقرُ الورى إلى اللهِ العزيزِ عبدُ العزيزِ ٨ بنُ الشّيخِ محمَّد سهيلِ ٩ بنِ الشَّيخِ عبدِ الفتَّاحِ ١٠ بنِ الشَّيخِ محمَّدِ ١١ بنِ الشَّيخِ عبدِ اللهِ ١٢ بنِ الشَّيخِ عبدِ الرَّحيمِ ١٣ بنِ الشَّيخِ محمَّدٍ ١٤ الخطيبُ الحسنيُّ نسباً، الشَّافعيُّ مذهباً، الأشعريُّ عقيدةً، الشّاذليُّ مشرباً، الدِّمشقيُّ مولداً :

---

(٨) انظر ترجمتَهُ في كتاب غُرَرِ الشآم في تاريخ آل الخطيب الحسنيةِ ومعاصريهم ٢٩٧/١.

(٩) انظر ترجمتَهُ في كتاب غرر الشآم ١٣٧/١ وستمرُّ مختصرةً ص ٨.

(١٠) (١٢٧٧-١٣٣٦هـ) هو جدي لوالدي المحافظُ الأولُ لدار الكتبِ العامةِ الظاهرية، وكانت هذه الوظيفةُ ولايةً دينيةً منذ تاريخ (١٣١٧هـ) وبقي يديرها حتى وفاتِهِ، حجَّ إلى البيت الحرام ثلاثين حَجَّةً، وكان من أوائل الذين يفتتحون موسمَ الحجِّ، وله دارٌ في المدينةِ المنورةِ، وكان خطيباً في جامع سيدِنا عمرَ بنِ الخطابِ بمأذنةِ الشحمِ وشهدتْ دمشقُ جَنازتَهُ وصُلِّيَ عليه في الجامعِ الأمويِّ بمشهدٍ عظيمٍ (غرر الشآم ٢٧٧/١).

(١١) (١٢٣٠-١٢٨٥هـ) هو العَلَمُ العلامةُ فقيهُ عصرِهِ، المُهابُ الجَسورُ الذي لا تأخذُهُ في الله لومةُ لائمٍ، وكان يتعاطى التِّجارةَ، ولوالده وله زعامةٌ معروفةٌ في طريق الحجِّ الشاميِّ، حجَّ ٣٩ حَجةً، وتفقّه على والده وابن عمه الشيخِ عبدِ القادرِ، وحضر دروسَ العلامةِ الكبيرِ الشيخِ عبدِ الرحمنِ الكُزبريِّ، أعقب تسعةَ ذكورٍ كلُّهُم على قدمٍ راسخةٍ في العلمِ والمعرفةِ. (غرر الشآم ٢١٩/١).

(١٢) (ت ١٢٥١هـ) علامةُ الشامِ وزينُ الأسرةِ، نهِلَ علومَ الشريعةِ على يدي والده حتى غدا فقيهاً، وله زعامةٌ في طريق الحجِّ الشاميِّ، عُرِفَ بالعبادةِ والزهدِ وحجَّ إلى بيتِ اللهِ الحرامِ /٤١/ حَجَّةً، وكان لزوجته صومعةٌ في بيتها بالمدينةِ المنورةِ، وجاورتِ الحبيبَ الأعظمَ نحواً من أربعينَ سنةً، دُفِنَ على والده العلامةِ الشيخِ عبدِ الرحيمِ وقبرُهُ مشهورٌ يُزارُ في مَقبَرةِ الدَّحْداحِ. (غرر الشآم ٢١٧/١).

(١٣) (ت ١١٩٩) وُلدَ في قريةِ البَحاريةِ بغوطةِ دمشقَ، ونشأ بمدينة دمشق، وذُكِرَ في شجرةِ النسبِ الخاصةِ بالأسرةِ أنه كان من الفقهاءِ ونصُّ ذلك: (العلامةُ السيدُ الشريفُ عبدُ الرحيمِ بنُ السيدِ الشريفِ محمدٍ الخطيبُ كان عالماً عاملاً متقناً فهَّامةً مخلصاً، مؤلِّفاً محرِّراً، عريقَ النَّسبِ، كريمَ الأصولِ، سلالةَ آلِ الرسولِ ﷺ، وحيدَ دهرِهِ، وفريدَ عصرِهِ، المولودُ في قرية

إنَّ اللَّهَ تعالى مَنَّ عليَّ وتفضَّلَ بتدريسِ فقهِ الإمامِ العَلَمِ سيِّدي محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ المطَّلبيِّ على طلاَّبِ معهدِ التَّهذيبِ والتَّعليمِ، الَّذي أسَّسَهُ أخو جدِّي الشَّيخُ عبدُ الرَّحيمِ الخطيبُ الحسنيُّ ١٥ ، وفي جامعِ الدرويشيةِ بدمشقَ سنينَ متطاولةً أملي على الطَّلابِ شرحَ ألفاظِهِ وتقريرَ أحكامِهِ واستدراكَ شروطِهِ وأركانَ مباحثِهِ، مستمدَّاً ذلك مِنْ كتبِ المذهبِ حرصاً على المسائلِ المُفتى بها.

هذا وأكرمني اللهُ تعالى بتحقيقِ وشرحِ عددٍ من كتبِ المذهبِ الشافعيِّ فكانت رسالةُ الماجستيرِ تحقيقَ وشرحَ متنِ أبي شجاعٍ في الفقهِ المقارنِ، ثم عملتُ في تحقيقِ شرحِ ابنِ قاسمٍ الغزيِّ، ثم اختصرتُ حاشيةَ الباجوريِّ على ابنِ قاسمٍ الغزيِّ، ثم عملتُ بتحقيقِ كفايةِ الأخيارِ لتقيِّ الدينِ الحِصْنيِّ رحمه اللهُ تعالى، ثم شرحِ وتحقيقِ عمدةِ السالكِ لابنِ النقيبِ، ثم استخرجتُ بعضَ المصطلحاتِ الفقهيةِ على المذهبِ الشافعيِّ بالإضافةِ إلى كتابِ رَسْمِ المفتي على المذهبِ الشافعيِّ، ثم عملتُ مشجراتٍ للمذهبِ آتتْ أُكُلَها كلَّ حينٍ بإذنِ ربِّها عزَّ وجَلَّ في جامعِ الدرويشيةِ بدمشقَ، وجامعِ الرحمنِ بحرستا، وجامعِ التَّقوى بعربين، وبينَ طلابِ معهدِ التهذيبِ والتعليمِ، ثم تَوَّجْتُ ذلك كلَّهُ برسالةِ الدكتوراه في الفقهِ المقارنِ (التجارةُ والتجَّارُ) في فقهِ المعاملاتِ، ثم قُمْتُ بفهرسةِ المذهبِ الشافعيِّ في الموسوعةِ الفقهيةِ مِنْ ثمانيةِ كتبٍ معتمدةٍ في المذهبِ الشافعيِّ لأجمعَ المسائلَ المعتمدةَ في المذهبِ، وبعد هذه الفترةِ الطويلةِ التي دامتْ قُرابةَ الثلاثينَ سنةً مع الفقهِ الشافعيِّ طلبَ منِّي الطَّلابُ وضعَ متنٍ في مسائلِ المذهبِ ليكونَ عوناً لطالبِ العلمِ دونَ الرجوعِ للكتبِ الضخمةِ والموسوعاتِ،بل عوناً للمدرِّسينَ حينما يريدونَ تقريرَ مسائلِهِ الهامَّةِ وركيزةً للمفتينَ دونَ شروحٍ وحواشٍ وتقريراتٍ مستفيضةٍ، وبدأتُ العملَ بجدٍّ ونشاطٍ لأجمعَ أهمَّ ما يجبُ على طالبِ العلمِ أن يعرِفَهُ دون الافتراضاتِ للقضايا أو المسائلِ النادرةِ، ثم ذَيَّلتُ ذلك بالأدلةِ المناسبةِ.

وبدأتُ باختصارِ كتابِ المجموعِ للإمامِ النوويِّ قَدَّسَ اللهُ سِرَّهُ، ثم بأهمِّ كتبِ الشافعيةِ في القرنِ العاشرِ الهجريِّ، ثم توجتُهُ بالأدلةِ الشرعيةِ، ورحم اللهُ مَنْ قال: إثباتُ المسألةِ بدليلها تحقيقٌ، وإثباتُها بدليلٍ آخرَ تدقيقٌ، والتعبيرُ عنها بفائقِ العبارةِ الحلوةِ ترقيقٌ، والسلامةُ فيها من اعتراضِ الشرعِ توفيقٌ.

وسميتُهُ (عُمدةَ المُفتي) أي يَعتمدُ عليه ويرجعُ إليه عند الحاجةِ، والمفتي وارثُ الأنبياء وموضِّحُ الدلالةِ والمبينُ بجوابِهِ حرامَ الشرعِ وحلالَهُ، ويكفيه هذا الوصفُ تعظيماً له وجلالةً.

وقد وزعتُهُ على فصولٍ وأبوابٍ وكتبٍ لاكتمالِ الفائدةِ بالعناوينِ المناسبةِ١٦.

البحاريةِ، وانتقل صغيراً إلى دمشقَ الشامِ ونزل في مَحلَّةِ العقيبةِ في حارةِ السمانةِ، وتُوفيَ سنةَ ١١٩٩ليلةَ ٢٧ رمضانَ ودُفنَ في الدحداحِ، وقبرُهُ مشهورٌ) (غرر الشآم ٢١٥/١).

(١٤) هو أولُ مَنْ لُقِّبَ بلقبِ الخطيبِ محمدُ بنُ عليٍّ الخطيبُ، وُلِدَ ونشأ في قريةِ البحاريةِ بغوطةِ دمشقَ، وكان والدُهُ من الفقهاءِ العلماءِ كما هو مذكورٌ في شجرةِ النسبِ ونصُّ ذلك: (وكان خطيباً عالماً ورعاً، وهو أولُ مَنْ اشتهرَ بالخطيبِ من آلِ الخطيبِ الحسنيةِ بدمشقَ). (غرر الشآم ٢١١/١).

(١٥) (١٢٨٢-١٣٦٧هـ)(رأسُ علماءِ أسرةِ آلِ الخطيبِ الحسنيةِ كان ذا وجاهةٍ وقام على رئاسةِ الأسرةِ خيرَ قيامٍ، وبيتُهُ مقرٌّ للمهرجاناتِ الوطنيةِ للكتلةِ الوطنيةِ وزعماءِ المعارضةِ مع الدكتورِ عبدِ الرحمنِ الشهبندرِ، ومدّ الثوارَ بالغوطةِ بالأسلحةِ والمساعداتِ أيامَ الانتدابِ الفرنسيِّ وكان من مؤسسي جمعيةِ العلماءِ برئاسةِ الشيخِ كاملِ القصابِ حَجَّ ثمانيَ عشرةَ حَجَّةً، له كتيبٌ خطبٌ على مناسباتِ السنةِ. وحين مات حَفَلَتْ جَنازتُهُ بالطبقاتِ الاجتماعيةِ والسياسيةِ حُكومةً وشعباً حتى دُفِنَ في بابِ الصغيرِ. (انظر غرر الشآم ٣٢٩/١).

(١٦)الفصلُ: الحاجزُ بين الشيئين، ومنه فصلُ الربيعِ يحجزُ بين الشتاءِ والصيفِ، وهو في كتبِ العلمِ: حاجزٌ بين أجناسِ المسائلِ وأنواعِهَا.

وإنّني لا أدّعي أنّ الكتابَ جاء تامّاً غيرَ منقوصٍ، ولكنْ أرجو إذا قدّرَ اللّهُ لي تدريسَهُ أن أزيدَ فيه ما يحتاجُهُ من الإيضاحِ لمسائلِهِ، وما توفيقي إلاّ باللهِ.

إنْ تجدْ عيباً فَسُدَّ الخَلَلا جَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فِيْهِ وَعَلا

والبابُ: ما تُوصِّلَ منه إلى شيءٍ، فبابُ المياهِ: ما تُوصِّلَ منه إلى الوقوفِ على مسائلِهَا.
والكتابُ: المكتوبُ الجامعُ لمسائلَ متشابهةٍ ككتابِ الطهارةِ، وكتابِ الصلاةِ.

كتاب المجموع

بلغت تآليف إمامنا النووي رحمه الله تعالى (٢٤٠) كتاباً منها هذا الكتاب شرح المجموع وهو شرح لكتاب في جزأين (مجلد) هو المهذب للشيرازي، شرحه ثلاثة:

١ – الإمام النووي شرحه إلى نهاية الجزء التاسع.

٢ – الإمام تقي الدين السبكي شرحه إلى نهاية الثاني عشر.

٣ – الشيخ بخيت المطيعي من مصر حتى نهايته.

وطبع أسفل الصفحة من الكتاب:

شرح الوجيز (وهو كتاب في مجلد للإمام الغزالي) لإمام المذهب عبد الكريم الرافعي وسماه فتح العزيز، وهو المراد من قول فقهاء المذهب «الشرح الكبير».

خرج أحاديثه شيخ المحدثين ابن حجر العسقلاني، وهو مطبوع بشكل مستقل عندي في مكتبة الحديث برقم /١٥٤٦/، فهذا الكتاب إذن هو خمسة كتب مطبوعة معاً.

* قيمة الكتاب العلمية:

يعد هذا الكتاب موسوعة المذهب الشافعي وهو فقه مقارن مع المذاهب الأخرى.

تأتي مرتبته في الفتوى بعد كتاب التحقيق (الذي لم يكتمل إذ وصل فيه الإمام النووي إلى باب المسافر ولم يكمله).

لذا فهو عمدة في المذهب الشافعي وسيمر الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

سَنَدي في الفقهِ الشافعيِّ

لَمَّا كان من أهمِّ المطلوباتِ والمهماتِ والنفائسِ الجليلاتِ التي ينبغي للمتفقهِ والفقيهِ معرفتُهَا وتَقبُحُ به جهالتُها أنْ يعلمَ شيوخَهُ في العلمِ آباءَهُ في الدِّينِ والصِّلةَ بينه وبين ربِّ العالمينَ فإنني قياماً بحقِّ العلمِ والعلماءِ أذكرُ سندي في الفقه.

أخذْتُ الفقهَ الشافعيَّ قراءةً وتصحيحاً وأُجزتُ به سماعاً وشرحاً وتعليقاً على جماعةٍ من الأئمَّةِ الأعلامِ أولُهُم شيخي الإمامُ المتَّفَقُ على علمِهِ وزهدِهِ وورعِهِ وكثرةِ عبادتِهِ وعظيمِ فضلِهِ مولايَ الوالدُ الشيخُ محمد سهيل رحمه اللهُ تعالى ،وأُجِزْتُ به من ابنِ العمومةِ مولانا الشيخِ محمد صالحِ الخطيبِ(١)وهما عن ابنِ العمومةِ شيخِ الشامِ مولانا الشيخِ محمد هاشمٍ(٢)بنِ العلامةِ الشيخِ رشيدٍ الخطيبِ (٣)عن ابني العمومةِ العلامةِ المحدِّثِ مولانا الشيخِ أبي النَّصرِ(٤) وأخيه الشيخِ أبي الخيرِ الخطيبِ(٥)عن والدِهما العلامةِ الشيخِ عبدِ القادرِ (٦)بنِ العلامةِ المحدِّثِ الشيخِ صالحٍ الخطيبِ (٧)القادريِّ الحَسَنيِّ عن الشيخِ خليلِ بنِ محمدٍ الخشةِ(٨)والوجيهِ السيدِ عبدِ الرحمنِ الكزبريِّ الحفيدِ(9) .

وقرأتُ سبعَ سنواتٍ الفقهَ على مولانا الشيخِ عبدِ الوكيلِ الدروبيِّ(10)وتفقَّهَ على الشيخِ إبراهيمَ الغزيِّ (11)بنِ السيدِ عبدِ الرحمنِ بنِ السيدِ إسماعيلَ بنِ السيدِ عبدِ الغنيِّ الغزيِّ من أعلامِ الشافعيةِ ومفتيهم في دمشقَ.

وأخذَ مولانا الشيخُ أبو النصرِ الخطيبُ الحسنيُّ عن الشيخِ عمرَ بنِ عبدِ الغنيِّ الغزيِّ (12)عن والدِه الشيخِ عبدِ الغنيِّ الغزيِّ وعن الشهابِ أحمدَ العطارِ عن الشيخِ إسماعيلَ العجلونيِّ (13)والشهابِ أحمدَ بنِ

---

(1) (١٣١٤-١٤٠١هـ) انظرْ ترجمتَه في كتابِنا غررِ الشآمِ ٤٧٧/١ .

(2) (١٨٧٧ . ١٩٥٨م) انظر ترجمته في كتابنا غرر الشآم ٢٢٨/١ .

(3) (١٢٦٧. ١٣١٦هـ) انظر ترجمته في كتابنا غرر الشآم ٢٢٣/١ .

(4) (١٢٥٣.١٣٢٤هـ) انظر كتابَنَا غررَ الشآمِ ٥٣٩/١ .

(5) (١٢٤٧. ١٣٠٨هـ) انظر كتابنا غرر الشآم ٥٣٩/١ .

(6) (١٢٢٣ . ١٢٨٨هـ) انظر ترجمته في كتابنا غرر الشآم ٤٩٩/١ .

(7) (ت ١٢٥٥هـ) انظر ترجمته في كتابنا غرر الشآم ٣٧٧/١ .

(8) (١١٧٩-١٢٤٢هـ)خليلُ بنُ مُحَمَّد خليلِ بنِ عمرَ بنِ سعيدٍ الشافعيُّ الدمشقيُّ الشهيرُ بالخِشةِ أخذَ عنه كثيرون منهم صهرُه الشيخُ عبدُ القادرِ الخطيبُ الكبيرُ وكان من تلامذته البررةِ مع الشيخِ حسن الشطيّ ، له قصائدُ ومنظوماتٌ، متفنناً متمكناً من العلومِ ولا سيما في الفقهِ الشافعيّ . تُوفِّي مطعوناً بدمشقَ مات عن ولدِهِ الشيخِ سليمٍ .

(9) (١١٨٤-١٢٦٢هـ) عبدُ الرحمنِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ الكزبريُّ عالمٌ بالحديثِ ، فقيهٌ شافعيٌّ ، نعَتَهُ البيطارُ بمحدثِ الديارِ الشاميةِ من أهلِ دمشقَ ، توفي بمكةَ حاجّاً .

(10)(١٩١٤-١٩٩٣م) انظر ترجمتَه في كتابِنا غررِ الشآمِ ١٠٣٥/٢ .

(11) (ت ١٣٧٠هـ) انظر ترجمته في كتابنا غرر الشآم ١٠٣٠/٢ .

عليٍّ المنينيِّ والشيخِ عبدِ السلامِ بنِ محمدٍ الكامليِّ وهم عن والدِ الأخيرِ الشيخِ محمد عليٍّ الكامليِّ عنِ الشمسِ محمدِ البطنينيِّ عنِ الشيخِ عليٍّ الحلبيِّ عنِ الشيخِ نورِ الدِّينِ الزِّيَّادي(14)**عن** الشهابِ أحمدَ بنِ حجرٍ الهيثميِّ(15)**المكيِّ والشمسِ محمدٍ الرَّمليِّ وهو ووالدُهُ الشيخُ أحمدُ عن القاضي الشيخِ زكريا الأنصاريِّ** (16)**عن الحافظِ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ حجرٍ الكنانيِّ العَسْقلانيِّ** (17)**والجلالِ محمدِ بنِ أحمدَ المحليِّ وهما عن زينِ الدِّينِ أبي الفضلِ عبدِ الرحيمِ ابنِ الحسينِ العراقيِّ** (18)**عن الشيخِ علاءِ الدِّينِ عليِّ بنِ إبراهيمَ العطارِ**(19) **عن محرِّرِ مذهبِ الإمامِ الشافعيِّ:**

الإمامِ محيي الدينِ يحيى بنِ شرفِ الدِّينِ النَّوويِّ قُدِّسَ سرُّهُ عن مشايخِهِ :

الشيخِ أبي إبراهيمَ إسحقَ بنِ أحمدَ بنِ عثمانَ المغربيِّ ثم المقدسيِّ ، والشيخِ أبي محمدٍ عبدِ الرحمنِ بنِ نوحِ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ موسى المقدسيِّ ثم الدمشقيِّ مفتي دمشقَ في وقتِهِ ، ثم الشيخِ أبي حفصٍ عمرَ بنِ أسعدَ بنِ أبي غالبٍ الرَّبعيِّ الإربليِّ والشيخ أبي الحسنِ سلَّارِ بنِ الحسنِ الإربليِّ ثم الحلبيِّ ثم الدمشقيِّ المجمَعِ على إمامتِهِ وجلالتِهِ وتقدمِهِ في علمِ المذهبِ على أهلِ عصرِهِ، وتفقه هؤلاءِ الثلاثةُ: الأولُ على الشيخِ الإمامِ أبي عمْروٍ عثمانَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عثمانَ المعروفِ بابنِ الصَّلاحِ،وتفقه هو على والدِهِ .

---

(12)(١٢٠٠-١٢٧٧هـ) عمرُ بنُ عبدِ الغنيِّ بنِ محمد شريفٍ الغزيُّ العامريُّ أبو حفصٍ ، نورُ الدِّينِ ، مفتي الشافعيةِ بدمشقَ ، نفتْهُ الحكومةُ العثمانيةُ سنةَ ١٢٧٧ على إثرِ فتنةِ النَّصارى بدمشقَ إلى جزيرةِ قبرص .

(13)إسماعيلُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الهادي الجرّاحيُّ العجلونيُّ الدمشقيُّ (١٠٨٧-١١٦٢هـ) محدّثُ الشامِ في أيامِهِ مولدُهُ بعجلونَ ومنشؤُهُ ووفاتُهُ بدمشقَ وهو صاحبُ كتابِ كشْفِ الخفا ومزيلِ الإلباسِ ، وله شرحٌ على البخاريِّ.

(14) رئيسُ الشافعيةِ في عصرِهِ (ت١٠٢٤هـ) عليُّ بنُ يحيى مُقَامُهُ ووفاتُهُ بالقاهرةِ . له حاشيةٌ على شرحِ المنهجِ للشيخِ زكريا الأنصاريِّ .

(15) ستمرُّ ترجمتُهُ في بابِ مصطلحاتِ علماءِ المذهبِ .

(16) ستمرُّ ترجمتُهُ في باب مصطلحات علماء المذهب

(17) من أئمةِ العلمِ والتاريخِ حافظُ الإسلامِ في عصرِهِ وشارحُ البخاريِّ في كتابه (فتحِ الباري) مولدُهُ ووفاتُهُ بالقاهرةِ (٧٧٣-٨٥٢هـ) وَلِيَ قضاءَ مِصرَ ، وهو الإمامُ العَلَمُ كتبُهُ من أنفعِ الكتبِ وأحسنِهَا ، منها التَّلخيصُ الحبيرُ في تخريجِ أحاديثِ الرافعيِّ الكبيرِ وبلوغُ المرامِ من أدلةِ الأحكامِ .

(18) انظر ترجمتَهُ آخرَ الكتابِ في بابِ طبقاتِ أهلِ الحديثِ .

(19) (٦٥٤-٧٢٤هـ) أبو الحسنِ عليُّ بنُ إبراهيمَ بنِ داودَ بنِ سلمانَ بنِ سليمانَ ، باشَرَ مشيخةَ المدرسةِ النوريةِ مدةَ (٣٠سنةً) رتَّبَ فتاوى الإمامِ النَّوويِّ على أبوابِ الفقهِ .

وتفقه والدُهُ في طريقةِ العراقيينَ على أبي سعيدٍ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ هبةَ بنِ عليّ بنِ أبي عصرونَ الموصليّ (**٢٠**) وهو على القاضي أبي عليٍّ الفارقيّ وتفقه على الشيخِ أبي إسحقَ الشّيرازيّ(**٢١**)

على القاضي أبي الطيبِ طاهرِ بنِ عبدِ اللهِ الطَّبريّ (**٢٢**)على أبي الحسنِ محمدِ بنِ عليّ بنِ سهيلِ ابنِ مصلحٍ الماسَرْجيّ على أبي إسحقَ إبراهيمَ بنِ أحمدَ المروزيّ (**٢٣**)على أبي إبراهيمَ إسماعيلَ بنِ يحيى المزَنيّ (**٢٤**)وتفقه المزنيُّ على**أبي عبدِ اللهِ سيدي ومولايَ محمدِ بنِ إدريسَ الشَّافعي** ﷺ وهو تفقه على جماعاتٍ منهم :

١.الإمامُ مالكُ بنُ أنسٍ(**٢٥**) إمامُ المدينةِ ومالكٌ على ربيعةَ(**٢٦**) عن أنسٍ(**٢٧**) وعلى نافعٍ(**٢٨**) عن ابنِ عُمَرَ (**٢٩**) ﷺ

---

(20)من أعيانِ الشافعيةِ (٤٩٢-٥٨٥هـ)استقرَّ في دمشقَ وتولَّى بها القضاءَ سنةَ (٥٧٣هـ) وعَمِيَ قبلَ موتِهِ بعشرِ سنينَ وإليه تُنسبُ المدرسةُ العصرونيةُ ،من كتبِهِ «صفوةُ المذهبِ على نهايةِ المطلبِ» سبعُ مجلداتٍ .

(21) إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ يوسفَ الفيروزَ أبادي (٣٩٣-٤٧٦هـ) العلامةُ المناظرُ ، مفتي الأمةِ في عصرِهِ ، بنى له الوزيرُ

نظامُ الملكِ المدرسةَ النظاميةَ فكان يدرس فيها ويديرها ، وهو صاحبُ التنبيهِ ،والمهذبِ في الفقهِ الشافعيِّ ، والتبصرةِ في أصولِ الفقهِ ، ماتَ ببغدادَ وصلَّى عليه المقتدي العباسي

(22) قاضٍ من أعيانِ الشافعيةِ (٣٤٨-٤٥٠هـ) وُلدَ في آمُلْ طَبَرستانَ واستوطنَ بغدادَ ، ووَلِيَ القضاءَ وتُوفيَ ببغدادَ ، له شرحُ مختصرِ المزنيّ ، والتعليقةُ الكبرى في الفقهِ .

(23) انتهت إليه رياسةُ الشافعيةِ بالعراقِ بعد ابنِ سُرَيجٍ ، أقامَ ببغدادَ أكثرَ أيامِهِ وتوفيَ بمصرَ (٣٤٠هـ) وله شرحُ مختصرِ المزنيّ.

(24) صاحبُ الإمامِ الشافعيِّ من أهلِ مصرَ (١٧٥-٢٦٤هـ) ستمرُّ ترجمتُهُ .

(25) إمامُ دارِ الهجرةِ مالكُ بنُ أنسِ بنِ مالكٍ الأصبحيُّ الحِمْيَريُّ (٩٣ ـ ١٧٩ هـ) مولدُهُ ووفاتُهُ بالمدينةِ صاحبُ الموطأ، وله رسالةٌ في الرَّدِّ على القَدَريةِّ، وتفسيرُ غريبِ القرآنِ، ألَّفَ في حياتِهِ الإمامُ السيوطيُّ ((تزيينَ الممالكِ بمناقبِ الإمامِ مالك)) .

٢.سفيانُ بنُ عيينةَ(٣٠) عن عمروِ بنِ دينارٍ(٣١) عن ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ(32) رضي اللهُ عنهم.

---

(26)ربيعةُ بنُ فَرُّوخٍ ويُلقبُ بربيعةَ الرأيِ ، إمامٌ حافظٌ فقيهٌ مجتهدٌ ، وكان من الأجوادِ توفيَ بالهاشميةِ من أرضِ الأنبارِ (١٣٦هـ)كان صاحبَ الفتوى بالمدينةِ المنورةِ .

(27)أنسُ بنُ مالكِ بنِ النَّضرِ النَّجاريُّ الخزرجيُّ الأنصاريُّ أبو ثُمامةَ ، صاحبُ سيدنا رسولِ اللهِ ﷺ وخادمُهُ (١٠ ق.هـ . ٩٣هـ) روى له رجالُ الحديثِ ٢٢٨٦ حديثاً . رحل إلى دمشقَ ، ثم البصرةِ ومات فيها وهو آخرُ مَنْ مات بالبصرةِ من الصحابةِ .

(28) نافعٌ المدنيُّ أبو عبدِ اللهِ (ت١١٧هـ) من أئمةِ التابعينَ بالمدينةِ ، علامةٌ في فقهِ الدينِ مُتَّفَقٌ على رِياستِهِ ، كثيرُ الروايةِ للحديثِ ، أصابه سيدُنا عبدُ الله بنُ عمرَ صغيراً في بعضِ مغازيه ونشأ في المدينةِ ، أرسله سيدُنَا عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى مصرَ ليُعلِّمَ أهلَهَا السننَ .

(29) عبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ الخطابِ، أبو عبدِ الرحمنِ ، صحابيٌّ جليلٌ نشأَ في الإسلامِ ، وهاجرَ إلى المدينةِ مع أبيهِ وشهِدَ فتحَ مكةَ ، مولدُهُ ووفاتُهُ فيها (١٠ق.هـ . ٧٣هـ) أفتى الناسَ في الإسلامِ ستينَ سنةً . عُرِضَتْ عليه الخلافةُ فأبى ،كُفَّ بصرُهُ في آخرِ حياتِهِ وهو آخرُ مَنْ تُوفِّيَ بمكةَ من الصحابةِ .

له في كتبِ الحديثِ (٢٦٣٠حديثاً) قال فيه أبوسلمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ : كان عمرُ في زمانٍ له فيه نظراءُ وعاش ابنُ عمرَ في زمانٍ ليس فيه نظيرٌ .

(30) سفيانُ بنُ عينيةَ بنِ ميمونَ الهلاليُّ الكوفيُّ أبو محمدٍ ، محدّثُ الحرمِ المكيِّ ، وُلدَ بالكوفةِ وسكنَ مكةَ وتوفيَ بها كان حافظاً ثقةً ، واسعَ العلمِ ،كبيرَ القدرِ قال الإمامُ الشافعيُّ : لولا مالكٌ وسفيانُ لذهبَ علمُ الحجازِ . حَجَّ سبعينَ حَجَّةً ، له الجامعُ في الحديثِ وكتابٌ في التفسيرِ (١٠٧-١٩٨هـ) .

(31) عمرُو بنُ دينارٍ الجُمَحيُّ ، أبو محمدٍ الأثرمُ ، فقيهٌ ، كان مفتيَ أهلِ مكةَ ، فارسيَّ الأصلِ ، مولدُهُ بصنعاءَ ووفاتُهُ بمكةَ (٤٦-١٢٦هـ) له خمسمئةِ حديثٍ ، قال شعبةُ : مارأيتُ أثبتَ في الحديثِ منه .

(32) جدي من جهةِ أمِّ جدي عبدُ اللهِ بنُ عباسِ بنِ عبدِ المطلبِ القرشيُّ الهاشميُّ أبو العباسِ حَبْرُ الأمةِ ، صحابيٌّ جليلٌ ، وُلِدَ بمكةَ (٣ ق.هـ) ونشأَ في بَدءِ عصرِ النبوةِ ، لازمَ رسولَ اللهِ ﷺ وشهدَ مع سيدنا عليٍّ الجملَ وصفينَ،وكُفَّ بصرُهُ في آخرِ عمرِهِ ، فسكنَ الطائفَ وتُوفِيَ بها ، له في الصحيحينِ وغيرِهِمَا /١٦٦٠/ حديثاً قال ابنُ عطاءٍ: كان ناسٌ يأتون ابنَ عباسٍ في الشعرِ والأنسابِ ، وناسٌ يأتونَهُ لأيامِ العربِ ووقائعِهِم ، وناسٌ يأتونَهُ للفقهِ والعلمِ ، وكانَ كثيراً ما يجعلُ أيامَهُ يوماً للفقهِ ، ويوماً للتأويلِ ، ويوماً للمغازي ، ويوماً للشعرِ ، ويوماً لوقائعِ العربِ ، وكان سيدُنا عمرُ إذا أعضلتْ عليه قضيةٌ دعا به وقال له : أنت لها ولأمثالها . (ت٦٨هـ) ﷺ وأرضاه ونفعنا بعلومه وحالِهِ مع اللهِ تعالى .

٣.أبو خالدٍ مسلمُ بنُ خالدٍ (٣٣)مفتي مكةَ وإمامُ أهلِهَا وتفقه مسلمٌ على أبي الوليدِ عبدِ الملكِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ جُرَيْجٍ(٣٤) على أبي محمدٍ عطاءِ بنِ أسلمَ أبي رباحٍ (٣٥)عن أبي العباسِ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ وأخذ سيدُنا ابنُ عباسٍ عن سيدِنا عمرَ بنِ الخطابِ (٣٦)وسيدِنا زيدِ بنِ ثابتٍ(٣٧) وجماعاتٍ من الصحابةِ :

وأخذَ كلُّهُم عن سيدِنَا : **محمدٍ رسولِ اللهِ . ﷺ**

---

(33) مسلمٌ بنُ خالدِ بنِ مسلمِ بنِ سعيدٍ القرشيُّ المخزوميُّ . المعروفُ بالزُّنجيّ ، تابعيٌّ ، من كبارِ الفقهاءِ ، إمامُ أهلِ مكةَ ، أصلُهُ من الشامِ ، لُقبَ بالزنجيّ لحُمْرتِهِ ، وبه تفقه الإمامُ الشافعيُّ قبل أن يلقى الإمامَ مالكاً وهو الذي أذن للشافعيّ بالافتاء ، (ت١٧٩هـ) .

(34) فقيهُ الحرمِ المكيّ (٨٠-١٥٠هـ) إمامُ أهلِ الحجازِ في عصرِهِ ، أولُ من صنفَ التصانيفَ في العلمِ بمكةَ . مكيُّ المولدِ والوفاةِ .

(35) عطاءُ بنُ أسلمَ بنِ صفوانَ: تابعيٌّ من أجلاءِ الفقهاءِ (٢٤ ـ ١١٤ هـ) كان عبداً أسودَ ، ولد في اليمنِ ونشأ بمكةَ فكان مفتيَ أهلِهَا ومحدِّثُهُم توفيَ فيها .

(36) سيدي وحبيبي الصحابيُّ الجليلُ الفاروقُ الشهيدُ أميرُ المؤمنينَ وثاني الخلفاءِ الراشدينَ سيدُنا عمرُ بنُ الخطابِ ابنِ نُفَيلٍ القرشيُّ العدويُّ (٤٠ق.هـ ـ ٢٣هـ) . انظر ترجمتَه في كتابنا صَرَخاتٍ منبريةٍ في تاريخِ المئةِ الأولى الهجريةِ . له في كتب الحديثِ (٥٣٧حديثاً) .

(37) زيدُ بنُ ثابتِ بنِ الضحَّاكِ الأنصاريُّ الخزرجيُّ ، أبو خارجةَ ، صحابيٌّ ،كاتبٌ للوحيِ ولدَ في المدينةِ ونشأ بمكةَ وهاجرَ مع النَّبيّ وهو ابنُ ١١ سنةً ، وتعلَّمَ وتفقهَ في الدِّينِ فكان رأساً بالمدينةِ في القضاءِ والفتوى والقراءةِ والفرائضِ . وكان سيدُنا عمرُ يستخلفُه على المدينةِ إذا سافرَ . أحدُ الذين جمعوا القرآنَ ، وهو الذي كتبَه لسيدِنا أبي بكرٍ ثم لعثمانَ، رثاه حسانُ بنُ ثابتٍ عندما مات (١١ق.هـ ـ ٤٥هـ) وقال أبو هريرةَ : اليومَ مات حَبْرُ هذه الأمةِ ، وعسى اللهُ أن يجعل في ابنِ عباسٍ منه خلفاً . له في كتبِ الحديثِ ٩٢ حديثاً .

مولانا الإمامُ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ

نسبُهُ : هو إمامُ الأئمةِ أبو عبدِ اللهِ سيدي محمدُ بنُ إدريسَ بنِ العباسِ بنِ عثمانَ بنِ شافِعِ بنِ السائبِ بنِ عُبيدِ بنِ عبدِ يزيدَ بنِ هاشمِ بنِ المطلبِ بنِ عبدِ منافٍ.

فجدُّ النَّبيِّ الثالثُ هو جدُّ الشافعيِّ التاسعُ، وجدُّهما التاسعُ والثلاثونَ إسماعيلُ الذبيحُ عليه الصلاةُ والسلام .

والسائبُ أُسِرَ يومَ بدرٍ وأسلمَ ، فالسائبُ صحابيٌّ ، وولدُهُ شافعٌ لقيَ النبيَّ وهو مُتَرعرِعٌ .

وقد شهدَ أكابرُ العلماءِ على صحةِ هذا النسبِ .

وكان لعبدِ منافٍ أبناءٌ أربعةٌ :هاشمٌ جدُّ سيدنا النبيِّ ﷺ ،والمطلبُ جدُّ سيدنا الشافعيِّ ،وعبدُ شمسٍ جدُّ سيدِنا عثمانَ وابنِ أميةَ ،ونوفلٌ جدُّ بني نوفل.

والمطلبُ هو الذي ربَّى شيبةَ الحمدِ بنَ هاشمٍ ، حين مات أبوه قدِمَ به مكةَ وعليه ثيابٌ رَثَّةٌ ، فكان إذا سئل عنه استحيى أن يقولَ:هو ابنُ أخي ، وقال : هو عبدي فسُمِّيَ عبدَ المطلبِ ، وكان اسمُهُ شيبةَ الحمدِ لأنه وُلِدَ وفي رأسِهِ شعرةٌ بيضاءُ في ذُؤابتِهِ.

وقد تظاهرت الأحاديثُ الصحيحةُ في فضائلِ قريشٍ، واتَّفقَ الإجماعُ على تفضيلهم على غيرِهِم من جميعِ العرب.

ثبتَ في الصَّحيحينِ أنه ﷺ،قال:« **النَّاسُ تَبَعٌ لقريشٍ في الخيرِ والشرِّ** »

فهــو ابــنُ عــمِّ المصــطفى ولم نجــدْ لــه نظــيراً مِــنْ قــريشٍ مجتهــد

مولدُهُ : ولدَ سنةَ خمسينَ ومئةٍ وهي السنةُ التي تُوفِّيَ فيها الإمامُ أبو حنيفةَ رضي الله عنه ، وكان مولدُهُ بغزةَ ثم حُمِلَ إلى مكةَ وهو ابنُ سنتين .

وفاتُهُ :توفِيَ بمصرَ سنةَ أربعٍ ومئتينِ وهو ابنُ أربعٍ وخمسينَ سنةً ، ليلةَ الجمعةِ بعدَ المغربِ ، ودُفنَ بعدَ عصرِ الجمعةِ آخرَ يومٍ من رجب .

وكان له بنتٌ وولدانِ ، اسمُ كلِّ واحدٍ منهما محمدٌ ، مات أحدُهما بمصرَ والآخرُ بالجزيرةِ.

قال الربيعُ : رأيتُ في النومِ أن آدمَ ماتَ ﷺ فسألتُ عن ذلك ؟ فقيل : هذا موتُ أعلمِ أهلِ الأرضِ ، لأن اللهَ تعالى علَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها ، فما كان إلا يسيراً حتى ماتَ الشافعيُّ رضي الله عنه

نشأتُهُ : نشأ في حِجْرِ أمّهِ في فقرِ عيشٍ وضيقِ حالٍ ، وابتدأ يطلُبُ الشعرَ وكلامَ العربِ والأدبَ ثم أخذَ في الفقهِ حين لقيَ الإمامَ مسلماً بنَ خالدٍ الزنجيَّ فنصحه أن يكونَ فهمُهُ بالفقهِ لأن اللهَ تعالى شرّفَهُ في الدنيا والآخرةِ لأنه من أهلِ مكةَ ومنزلُهُ في مِنى ومِنْ قبيلةِ عبدِ منافٍ .

النفحةُ الكبرى : روى الربيعُ بنُ سليمانَ أنه سمعَ الشافعيَّ يقولُ : رأيتُ النبيَّ ﷺ فيما يرى النائمُ قبل حُلُمي فقال لي : يا غلامُ ! قلتُ : لبيكَ يا رسولَ اللهِ قال:فمن أنت؟ قلتُ : أنا من رهطكَ يا رسولَ اللهِ قال : أُدْنُ منّي ، فدنوتُ منه ، فأخذَ من ريقِهِ ففتحتُ فمي فأمرَّ من ريقه على لساني وفمي وشفتي ثم قال : امضِ بارك اللهُ فيك ، فما أذكرُ أني لَحَنْتُ في حديثٍ بعدَ ذلك ولا شعرٍ.

مشايخُهُ : هم كثرٌ: من أهلِ مكةَ : سفيانُ بنُ عينيةَ ، ومسلمُ بنُ خالدٍ الزنجيُّ .

من أهلِ المدينةِ : الإمامُ مالكُ بنُ أنسٍ ، وإبراهيمُ بنُ أبي يحيى الأسلميُّ ، أخذ عنه الفقهَ والحديثَ والأصولَ .

من أهل اليمنِ : هشامُ بنُ يوسفَ قاضي صنعاءَ ، وعمرُو بنُ أبي سلمةَ صاحبُ الأوزاعيّ ، ويحيى بنُ حسانَ صاحبُ الليثِ بنِ سعدٍ .

من أهل العراقِ : وكيعُ بنُ الجراحِ الكوفيُّ .

ثناءُ العلماءِ عليه : قال أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّامٍ : ما رأيتُ رجلاً أعقلَ ولا أورعَ ولا أفصحَ ولا أنبلَ من الشافعيّ .

قال له الإمامُ مسلمُ بنُ خالدٍ : قد واللهِ آنَ لك أن تُفتي ، والشافعيُّ ابنُ خمسَ عشرةَ سنةً .

يقول يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ إمامُ المحدثينَ في زمنِهِ : أنا أدعو اللهَ تعالى للشافعيّ في صلاتي من أربعِ سنينَ .

وقال الحُمَيديُّ : سيدُ علماءِ زمانِهِ الشافعيُّ .

الإمامُ أحمدُ : ما مسَّ أحدٌ مِحْبرةً إلا وللشافعيّ في رقبتِهِ مِنَّةٌ ، وما تكلَّمَ في العلمِ رجلٌ أقلُّ حظاً ولا أكثرُ أخذاً بِسُنَّةِ رسولِ اللهِ من الشافعيّ ، وقال : كان الفقهُ قُفْلاً على أهلِهِ حتى فتحَ اللهُ بالشافعيّ .

أبو زُرعةَ الرازيُّ : ما عندَ الشافعيّ حديثٌ فيه غَلَطٌ .

أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ : ما أعلمُ للشافعيّ حديثاً خطأً .

مكانتُهُ : هو أولُ من صنفَ في وجوهِ البيانِ ،وميَّزَ العامَّ والخاصَّ، والمجملَ والمبيَّنَ ،والمطلَقَ والمقيَّدَ، ورتَّبَ منازلَ الأمرِ والنَّهيِ ،وَبَيَّنَ أقسامَ القياسِ وأقامَ الدليلَ على صحتِهِ ،ونصرَ القولَ بخبر الآحادِ ،وأقامَ بحججِهَا وتكلَّمَ في الإجماعِ والاختلافِ ،والنَّاسخِ والمنسوخِ ،فهو أولُ من صنفَ في أصولِ الفقهِ ، وأولُ من صنفَ في الحجَّةِ والتفليسِ والسَّبْقِ والرَّمْيِ .

جمعَ اللهُ لمولانا الإمامِ الشافعيّ رضي اللهُ عنه من أنواعِ المكرُماتِ وجميلِ الصفاتِ المقامَ الأعلى والمحلَّ الأسنى .

فعلاوةً على شرفِ النسبِ (وذلك غايةُ الفضلِ ونهايةُ الحَسَبِ).

وشرفِ المولدِ والنَّشأةِ فإنه جاءَ بعد أن مُهِّدَتِ الكتبُ وصُنِّفَتْ وقُرِّرَتِ الأحكامُ وتَنقَّحتْ فنظرَ في مذاهبِ المتقدمينَ وأخذَ على الأئمةِ المبَرِّزينَ وناظَرَ الحُذَّاقَ المتقنينَ فنظرَ في مذاهبِهِم وسَبَرَهَا وتَحقَّقها وخَبِرَها فلخَّصَ منها طريقةً جامعةً للكتابِ والسنةِ والإجماعِ والقياسِ .

ومن ذلك شدةُ اجتهادِهِ في نُصرةِ الحديثِ واتباعِ السنةِ وجمعِهِ بين أطرافِ الأدلةِ مع الإتقانِ والتحقيقِ والغَوصِ التَّامِّ على المعاني والتدقيقِ حتى لُقِّبَ حين قدِمَ العراقَ **بناصرِ الحديثِ** .

حتى اشتَهَرَ عنه قولُهُ (**إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي**) وقد عمِلَ أصحابُهُ ﷺ بهذه الوصيةِ في مسائلَ مشهورةٍ كمسألةِ التثويبِ في الصبحِ

ومسألةِ اشتراطِ التحللِ في الحجِّ بعذرٍ.

ومن ذلك ما جاء في الحديثِ المشهورِ (**عالمُ قريشٍ يملأ طباقَ الأرضِ عِلْماً**) وحملَهُ العلماءُ من المتقدمينَ وغيرِهِم على الإمامِ الشافعيّ رحمه اللهُ تعالى، قال الإمامُ أبو نُعَيمٍ عبدُ الملكِ بنُ

محمدِ بنِ عَدِيٍّ الاستراباذيُّ (من أئمةِ الفقهِ والحديثِ ت ٣٢٠هـ) صاحبُ الربيعِ ابنِ سليمانَ المراديِّ : (في هذا الحديثِ علامةٌ بيّنةٌ إذا تأمَّلَهُ الناظرُ المميّزُ عَلِمَ أن المرادَ به رجلٌ من علماءِ هذه الأمةِ من قريشٍ ظهرَ علمُهُ وانتشرَ في البلادِ وكَتبَ كما تُكْتَبُ المصاحفُ دروسَهُ المشايخُ والشبانُ في مجالسِهم واستظهروا أقاويلَهُ وأجْرَوْها في مجالسِ الحكَّامِ والأمراءِ والقرَّاءِ وأهلِ الآثارِ وغيرِهِم ... وهذه صفةٌ لا نعلمُ أنها أحاطتْ بأحدٍ إلا بالشافعيِّ فهو عالمُ قريشٍ الذي دوَّنَ العلمَ وشرح الأصولَ والفروعَ ومهَّدَ القواعدَ) .

ومن ذلك مؤلَّفاتُهُ رضي اللهُ عنه في الأصولِ والفروعِ التي لم يُسْبَقْ إليها كثرةً وحُسناً فإن مصنفاتِهِ كثيرةٌ مشهورةٌ .

١. **كالأمِّ** في نحو عشرين مجلَّداً .
٢. **وجامعِ المزنيِّ الكبيرِ** وجامعِهِ الصغيرِ ومختصرَيْه الكبيرِ والصغيرِ.
٣. **ومختصرِ البُوَيْطيِّ** والربيعِ .
٤. وكتابِ **حَرْمَلةَ** .
٥. وكتابِ **الحجةِ** وهو مذهبُهُ القديمُ .
٦. و**الرسالةِ القديمةِ والرسالةِ الجديدةِ** في الأصولِ وهو أولُ من ألَّفَ فيه .
٧. و**الأمالي والإملاءِ** .
٨. **واختلافِ الحديثِ:** وهو كتابٌ عظيمٌ فيه بابه للجمعِ بين الأحاديثِ التي ظاهرُها فيه اختلافٌ أو إشكالٌ وهو أولُ من ألَّف فيه .

من كلامِهِ :

- من أرادَ الدنيا فعليه بالعلمِ ، ومن أراد الآخرةَ فعليه بالعلم .
- من لم تُعِزُّه التقوى فلا عزةَ له .
- من نَمَّ لك نمَّ بك .

- الفتوَّةُ حُلِيُّ الأحرارِ .
- من وعظَ أخاه سرَّاً فقد نصحَهُ وزانَه ،ومن وعظَهُ علانيةً فقد فضحَهُ وشانَه.
- من وَلِيَ القضاءَ ولم يفتقرْ فهو لصٌّ .
- لا بأسَ على الفقيهِ أن يكونَ معه سفيهٌ ليسافِهَ به .
- ليس بأخيك من احتَجْتَ إلى مداراتِهِ .
- لا يكمَلُ الرجالُ في الدنيا إلا بأربعٍ : بالدِّيانةِ والأمانةِ والصيانةِ والرَّزانةِ .
- التواضعُ يُورِثُ المحبةَ، والقناعةُ تُورِثُ الرَّاحةَ .

مذهبُهُ :

والمذهبُ الشافعيُّ هو أحدُ المذاهبِ الأربعةِ المعتمَدَةِ عند الأمَّةِ الإسلاميةِ وكلُّ من تحقَّقَ لم يرَ في الشريعةِ لأقوالِ العلماءِ خلافاً قطُّ ،ومن تحقَّقَ بما تحقَّقَ به أهلُ الكشفِ والتحقيقِ شهِدَ جميعَ ما استنبَطَهُ المجتهدونَ مأخوذاً من شُعَاعِ الشريعةِ، والأقوالُ قسمانِ :

١ . قسمٌ لا يَسُوغُ فيه الاختلافُ :

وهو أصولُ الدِّياناتِ كلِّها : التوحيدُ وصفاتُ الباري جلَّ جلالُهُ ، والإيمانُ بالغيبِ كالجَنَّةِ والبعثِ وكذلك فروعُ الدِّياناتِ التي يُعلَمُ وجوبُهَا بدليلٍ مقطوعٍ به كالصَّلاةِ والزَّكاةِ والحجِّ والصَّومِ والمناهي الثَّابتةِ بدليلٍ مقطوعٍ به ، فلا يجوزُ الاختلافُ في شيءٍ من ذلك ، ومن خالَفَ فيه فهو إمَّا كافرٌ أو ضالٌّ والعياذُ باللهِ تعالى .

٢ . ما يَسوغُ فيه الاختلافُ :

وهو فروعُ الدِّياناتِ إذا استُخْرِجَتْ أحكامُهَا بأماراتِ الاجتهادِ ومعاني الاستنباطِ ، فهذه يسوغُ فيها اختلافُ العلماءِ ،ولكلِّ واحدٍ منهم أن يعملَ بما يؤدِّي إليه اجتهادُهُ .

تقليدُ الأئمَّةِ الأربعةِ فقط

وقد نقلَ ابنُ الصَّلاحِ الإجماعَ على أنَّهُ لا يجوزُ تقليدُ غيرِ الأئمَّةِ الأربعةِ ، أي حتى في العملِ لنفسِهِ فضلاً عن القضاءِ والفتوى ، لعدمِ الثِّقةِ بنسبتِها لأربابِها بأسانيدَ تمنعُ التَّحريفَ والتَّبديلَ([38]) .

بخلافِ المذاهبِ الأربعةِ فإن أئمَّتَها بذلوا أنفسَهُم في تحريرِ الأقوالِ وبيانِ ما ثبتَ مما لم يَثبتْ، فأَمِنَ أهلُهَا من كلِّ تغييرٍ وتحريفٍ ، وعلموا الصحيحَ من الضعيفِ ، قال صاحبُ الجوهرةِ :

ومالـــكٌ وسائـــرُ الأئمَّـــة كذا أبو القاسمْ هداةُ الأمَّة كذا

فواجـــبٌ تقليـــدُ حَـــبْرٍ مِـــنْهُمُ حكـــى القـــومُ بلفـــظٍ يُفْهَـــمُ

وقال الإمامُ النوويُّ في أدبِ الفتوى : على أنه يلزمُ العامِّيَّ أن يتمذهبَ بمذهبٍ معينٍ .

ومعـــنى التقليـــدِ اعتقـــادُ قـــولِ الغـــيرِ مـــن غـــيرِ معرفـــةِ دليلِـــهِ التَّفصـــيليِّ

ويأثمُ غيرُ المجتهدِ بتركِ التَّقليدِ ، نعم إن وافقَ مذهباً معتبراً (قال جمعٌ): تصِحُّ عبادتُهُ ومعاملتُهُ مطلقاً ،وقال آخرونَ: لا مطلقاً ، وفصَّلَ بعضُهُم فقال : تصحُّ المعاملةُ دونَ العبادةِ لعدمِ الجزمِ بالنِّيةِ فيها .

ويجوزُ تقليدُ القولِ الضَّعيفِ لعملِ نفسِهِ كمقابلِ الأصحِّ والمعتمدِ والأوجَهِ والمتَّجِهِ (سيأتي شرحُهَا) لا مقابلِ الصحيحِ لفسادِهِ غالباً ([39]) ، وفي الفوائدِ المدنيَّةِ للكُرديِّ : أنَّ تقليدَ القولِ أو الوجهِ الضَّعيفِ في المذهبِ بشرطِهِ أولى من تقليدِ مذهبِ الغيرِ ([40]) لعُسْرِ اجتماعِ شروطِهِ، ويجوزُ التَّقليدُ بعد العملِ بشرطينِ :

---

(38) بغيةُ المسترشدينَ ص ٨

(39) ترشيحُ المستفيدين ص ٤

(40) لعلَّهُ أرادَ غيرَ المذاهبِ الأربعةِ، واللهُ أعلمُ .

١. أن لا يكونَ حالَ العملِ عالماً بفسادِ ما عنَّ له (بعدَ العملِ) تقليدَهُ ، بل عمِلَ نِسياناً للمفسدِ أو جهِلَ بفسادِهِ وعُذِرَ به .

٢. أن يرى الإمامُ الذي يريدُ تقليدَه جوازَ التَّقليدِ بعد العملِ ، فمن أرادَ تقليدَ الإمامِ الأعظمِ أبي حنيفةَ (**4**[1]) بعدَ العملِ سأل الحنفيَّةَ عن جوازِ ذلك ، ولا يفيدُه سؤالُ الشَّافعيَّةِ حينئذٍ

٣. شروطٌ أُخرى تُعلَمُ من هذه الرِّسالةِ .

ومِمَّا يزيدُ الثِّقةَ بالمذاهبِ الأربعةِ تحريرُ أتباعِها لها فرعاً فرعاً ، فلا يوجدُ حكمٌ إلا وهو منصوصٌ لهم إجمالاً وتفصيلاً ، وتواردتْ عليه أنظارُ آلافِ العلماءِ في كلِّ مذهبٍ بخلافِ مذاهبِ غيرِهم(**4**[2]) فقد ضاعتْ منذُ أزمنةٍ طويلةٍ لعدمِ وجودِ مَنْ حَرَّرها من أتباعِهم .

ومن ثَمَّ فقد قال الإمامُ الشَّافعيُّ ﷺ: «اللَّيثُ أفقهُ من مالكٍ ولكنَّ أصحابَهُ ضيَّعوه » ، أي بعدمِ تدوينِ مذهبِهِ وتحريرِ تفاصيلِهِ وقواعدِهِ ، لذا لا يجوزُ تقليدُ غيرِ الأربعةِ ولو كان من أكابرِ الصَّحابةِ والسلفِ وإن كانوا أُمَناءَ مجتهدينَ لعدمِ تدوينِ مذاهبِهم وقواعدِهم الَّتي بنَوْا عليها تلكَ الأقوالَ ، بل نسبةُ تلكَ الأقوالِ إليهم لم تثبُتْ إلا بطريقِ الآحادِ بخلافِ الأئمَّةِ الأربعةِ ﷺ،ومنه يُعْلَمُ قولُ صاحبِ التُّحفةِ الشَّافعيِّ :

« يجوزُ تقليدُ كلٍّ من الأئمَّةِ الأربعةِ ،وكذا من عداهُمْ ممَّن حُفظَ مذهبُهُ في تلكِ المسألةِ ودُوِّنَ حتَّى عُرفتْ شروطُهُ وسائرُ معتبراتِهِ ،فالإجماعُ الذي نقلَهُ غيرُ واحدٍ على منعِ تقليدِ الصَّحابةِ يُحملُ على ما فُقِدَ فيه شرطٌ من ذلك» .

---

(41) (٨٠-١٥٠هـ) الإمامُ النُّعمانُ بنُ ثابتٍ ، الفقيهُ المجتهدُ المحقِّقُ ، وُلدَ ونشأ بالكوفةِ ، قَوِيُّ الحُجَّةِ ، من أحسنِ الناسِ مَنطقاً شهدَ له مولانا الشافعيُّ فقال : الناسُ عيالٌ في الفقهِ على أبي حنيفةَ . تُوفِّيَ ببغدادَ . انظر كتابَنَا (نفحاتٌ منبريةٌ في سيرةِ أئمَّةِ المذاهبِ الفقهيةِ) .

(42) وهي أحدَ عَشَرَ مذهباً وهي : الأربعةُ المشهورةُ ،ومذهبُ سفيانَ الثوريِّ (٩٧-١٦١هـ) ،ومذهبُ سفيانَ ابنِ عُيينةَ (١٠٧-١٩٧هـ) ،والليثِ بنِ سعدٍ (٩٤-١٧٥هـ)،وإسحقَ بنِ راهَوَيْهِ (١٦١-٢٣٨هـ)، وابنِ جَريرٍ(٢٢٤-٣١٠هـ) ،وداودَ(٢٠١-٢٧٠هـ) ، والأوزاعيِّ (٨٨-١٥٧هـ)

ولا يجوزُ للمقلِّدِ لأحدٍ من الأئمةِ الأربعةِ أن يَعملَ أو يُفتيَ في المسألةِ ذاتِ القولينِ أو الوجهينِ بما شاء منهما بل بالمتأخرِ من القولينِ إن عُلِمَ ،لأنه في حكمِ الناسخِ منهما ، فإن لم يَعلمْ (بما رجَّحَهُ إمامُهُ) بحث عن أصولِهِ إن كان ذا اجتهادٍ ، وإلا عَمِلَ بما نقلَهُ بعضُ أئمةِ التَّرجيحِ إن وُجِدَ وإلا توقَّفَ ، ولا نظَرَ في الأَوجُهِ إلى تقدُّمٍ أو تأخُّرٍ بل يجبُ البحثُ عن الرَّاجحِ.

هذا كلُّهُ إذا كان المقلِّدُ غيرَ قادرٍ على الاجتهادِ ، أمَّا من قَدَرَ على الاجتهادِ وكانتْ عندَهُ الأهليةُ [43]فيَحرمُ عليه التَّقليدُ لتمكُّنِهِ من الاجتهادِ، والاجتهادُ في الأصلِ بذلُ المجهودِ في طلبِ المقصودِ، ويرادفُهُ التَّحرِّي والتَّوخِّي ثم استُعْمِلَ في استنباطِ الأحكامِ من الكتابِ والسنةِ لأنَّ **مراتبَ العلماءِ الورثةِ** -وهم الأئمَّةُ المجتهدونَ- أربعةٌ:

- **مجتهدٌ مطلقٌ** : وهو الذي يقدِرُ على استنباطِ الأحكامِ من الكتابِ والسُّنةِ فيُفتي بها في جميعِ الأبوابِ ، أو في بعضِ الأبوابِ لأنَّه يتأتَّى تبعيضُ الاجتهادِ ، بأن يكونَ العالمُ مجتهداً في بابٍ دونَ بابٍ فيكفيه علمُ ما يتعلَّقُ بالبابِ الذي يجتهدُ فيه ، وقد انقطَعَ من نحوِ الثَّلاثِمائةٍ .

يقولُ الإمامُ الغزاليُّ: إنَّ العصرَ خلا من المجتهدِ المستقلِّ .

ويقولُ الإمامُ الرَّافعيُّ نقلاً عن الأصحابِ : النَّاسُ كالمجمعينَ على أنَّهُ لا مجتهدَ اليومَ .

وقال ابنُ المحامِليِّ ([5]**4**) : ما أعلمُ اليومَ على وجهِ الأرضِ مجتهداً .

وادَّعى مولانا السُّيوطيُّ بقاءَهُ إلى آخرِ الزَّمانِ وعدَّهُ المجدِّدَ لرأسِ كلِّ مِئةٍ هجريةٍ.

---

(43) وهي معرفةُ الكتابِ والسنةِ والإجماعِ والقياسِ ،ومعرفةُ أصولِ الفقهِ ،ومعرفةُ اللُّغةِ وعلومِهَا ،ومعرفةُ الناسخِ والمنسوخِ ،ومعرفةُ مصطلحِ الحديثِ ،وتوافرَتْ لصاحبِهِ الشروطُ الشخصيةُ من البلوغِ والعدالةِ والضَّبطِ والإتقانِ والتَّقوى والصَّلاحِ ،وأمَّا اليومَ فالدَّعوى عريضةٌ ،والعَجْزُ ظاهرٌ.

(45) (٣٦٨-٤١٥هـ) أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ القاسمِ أبو الحسنِ فقيهٌ شافعيٌّ له تحريرُ الأدلةِ والمجموعُ، ولبابُ الفقهِ والمقنعُ في فقهِ الشافعيةِ ورؤوسِ المسائلِ . تُوفِّيَ في بغدادَ .

ويؤيِّدُهُ قولُ الإمامِ ابنِ دقيقِ العيدِ ([46]): ولا يخلو العصرُ عن مجتهدٍ إلا إذا تداعى الزَّمانُ وقرُبَتِ السَّاعةُ .

لكنَّ الأئمَّةَ ردُّوا قولَ السيوطيِّ ومنعُوا الاستدلالَ بحديثِ التَّجديدِ للدِّينِ وقالوا: المرادُ بمن يجددُ أمرَ الدِّينِ من يقررُ الشرائعَ و الأحكامَ لا المجتهدُ المطلقُ .

وقد كان الشيخُ أبو عليٍّ والأستاذُ أبو إسحقَ والقاضي حسينٌ وغيرُهُم يقولون:لسنا مقلِّدينَ للشافعيِّ رضي الله عنه بل وافقَ رأيُنَا رأيَهُ.

وعلى كلٍّ لا يُشترطُ حفظُهُ لآياتِ الأحكامِ (وهي:٥٠٠آيةٍ) ولا أحاديثِهَا المتعلقاتِ بها عن ظهرِ قلبٍ بل يكفي :

١. أن يعرفَ مظانَّ الأحكامِ في أبوابها ويراجعَهَا وقتَ الحاجةِ إليها.

٢. كما يكفي أن يكون له أصلٌ صحيحٌ من كتبِ الأحاديثِ كصحيحي البخاريِّ ومسلمٍ وسننِ أبي داودَ.

٣. كما يكفيه أن يعرفَ المجمَعَ عليه من الصحابةِ فمن بعدَهُم في المسألةِ التي يفتي بها أو يحكمُ فيها لئلا يقعَ في حكمٍ أجمعوا على خلافِهِ .

٤. وأنَّ قولَهُ في المسألةِ التي يَقضي فيها لا يُخالِفُ أقوالَ العلماءِ من الصَّحابةِ فمن بعدَهُمْ .

٥. وأن يعرفَ طُرُقَ الاجتهادِ كأنواعِ أدلةِ الكتابِ والسنةِ من المصطلحاتِ المعروفةِ .

٦. معرفةُ القياسِ([47]) بأنواعِهِ الثَّلاثَةِ : الأَولى والمساوي والأدونِ :

فالأولُ: كقياسِ الضَّربِ على التَّأفيفِ في التحريمِ الثابتِ بقولِهِ تعالى:

﴿فلا تقلْ لهما أفٍّ﴾ الإسراء: ٢٣.

---

(46) (٦٢٥. ٧٠٢هـ) محمدُ بنُ عليِّ بنِ وَهْبٍ قاضٍ من أكابرِ العلماءِ بالأصولِ ، مجتهدٌ ، تعلَّمَ بدمشقَ والإسكندريةِ ثم بالقاهرةِ ووَلِيَ قضاءَ الدِّيارِ المصريةِ ، يُعَدُّ مجدِّدَ المئةِ السابعةِ عندَ الشافعيةِ ، تُوفِّيَ بدمشقَ ودُفِنَ في جامعِ نورِ الدِّينِ الشهيدِ ومقامُهُ يُزارُ . له إحكامُ الأحكامِ في الحديثِ ، وشرحُ مقدمةِ المطَرِّزِيِّ في أصولِ الفقهِ .

(47) وأركانُ القياسِ أربعةٌ : الأولُ المَقِيسُ عليه وهو الأصلُ، والثاني: المقيسُ وهو الفرعُ، والثالثُ المعنى المشترَكُ بينهما وهو الجامعُ المعبَّرُ عنه بالعلةِ، والرابعُ الحكمُ المقيسُ عليه من المنعِ أو الجوازِ .

والثاني: كقياسِ إحراقِ مالِ اليتيمِ على أكلِهِ في التَّحريمِ بجامعِ الإتلافِ في كلٍّ .

والثالثُ: كقياسِ التُّفاحِ على البُرِّ في الرِّبا بجامعِ الطَّعْمِ والاقْتياتِ في كلٍّ

٧. ولابدَّ أنْ يعرفَ الأدلةَ المختلفَ فيها كالاستِصحابِ والأخذِ بأقلِّ ما قيلَ: (كما في دِيَةِ الكتابيِّ فإنَّ أقلَّ ما قيلَ فيها: إنَّ دِيَتَهُ كثُلُثِ ديةِ المسلمِ) .

٨. ويُشترَطُ معرفةُ أصولِ الاعتقادِ كما حكاه في الرَّوضةِ .

٩. ومعرفةُ طرَفٍ من لسانِ العربِ .

▪ **مجتهدُ مذهبٍ**:وهو الذي يستنبطُ الأحكامَ من قواعدِ إمامِهِ كالمزنيِّ[٨](٤)

فلا يُشترَطُ فيه إلا معرفةُ قواعدِ إمامِهِ ، وهي في حقِّهِ كنصوصِ الشرعِ في حقِّ المجتهدِ فيُراعي فيها ما يُراعيه المجتهدُ في نصوصِ الشرعِ ، وليس له أن يعدِلَ عن نصِّ إمامِهِ كما لا يسوغُ للمجتهدِ أن يعدِلَ عن نصِّ الشرعِ .

▪ **مجتهدُ فتوى**: وهو من يقدِرُ على التَّرجيحِ في الأقوالِ كالنَّوويِّ والرَّافعيِّ أمَّا الشَّيخانِ/ابنُ حجرٍ والرَّمليُّ / فلم يبلُغَا رتبةَ الترجيحِ بل هما مقلِّدانِ فقط ، وقال بعضُهُم: بل لهما الترجيحُ في بعضِ المسائلِ، وللشَّبْرَامُلُّسِيِّ[٩](٤) أيضاً .

أفادَهُ الإمامُ الباجُورِيُّ (٥٠)رحمه اللهُ تعالى .

---

(48) الإمامُ العَلَمُ صاحبُ الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنهما إسماعيلُ بنُ يحيى من أهلِ مِصْرَ نسبتُهُ إلى مُزَيْنَةَ (من مصرَ) ،كان زاهداً عالماً مجتهداً قويَّ الحُجَّةِ ، إمامَ الشافعيينَ في عصرِهِ ، من كتبِهِ المختصرُ طُبِعَ مع كتابِ الأمِّ للشافعيِّ ، قال فيه مولانا الإمامُ الشافعيُّ رضي اللهُ عنه : المزنيُّ ناصرُ مذهبي، وقال في قوَّةِ حُجَّتِهِ : لو ناظرَ الشيطانَ لغلبَهُ (١٧٥ - ٢٦٤هـ) .

(49) أبو الضياءِ نورُ الدِّينِ عليُّ بنُ عليٍّ الشَّبْرامُلُّسِيُّ:فقيهٌ شافعيٌّ مصريٌّ كُفَّ بصرُهُ في طفولتِهِ وهو من أهلِ شَبْرَامُلُّسٍ بمصرَ، تعلَّمَ وعلَّمَ بالأزهرِ وصنَّفَ كتباً منها حاشيةٌ على نهايةِ المحتاجِ في فقهِ الشافعيةِ، وحاشيةٌ على المواهبِ اللَّدُنِّيَّةِ للقَسْطَلَّانِيِّ، وأخرى على الشمائلِ، (٩٩٧-١٠٨٧هـ).

(50) شيخُ جامعِ الأزهرِ سيدي وحبيبي إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ الباجوريُّ من فقهاءِ الشافعيةِ المتأخرينَ نسبتُهُ إلى باجُورٍ بمصرَ وُلِدَ ونشأ فيها وتعلَّمَ في الأزهرِ ثم تقلَّدَهَا سنةَ (١٢٦٣)حتى وفاتِهِ بالقاهرةِ (١١٩٨-١٢٧٧هـ) من كتبه حواشٍ كثيرةٌ في العقيدةِ والفرائضِ والفقهِ والشمائلِ واللغةِ، من أعظمِ كتبِهِ تحفةُ المريدِ على جوهرةِ التوحيدِ ، وحاشيةٌ على شرحِ ابنِ قاسمٍ الغزيِّ في الفقهِ الشافعيِّ ولي مختصرٌ لكلٍّ منهما بفضلِ اللهِ تعالى درَّستُهُما للطلابِ بدرسٍ عامٍّ يومَ الثلاثاءِ بين العشاءَينِ في جامعِ الدرويشيةِ ومعهدِ القَلْيَقْجِيَّةِ نفعَ اللهُ عبادَهُ بها .

▪ **أصحابُ الوجوهِ** : هم المتَبحّرُونَ في الفقهِ الذين أحاطوا بأصولِ الإمامِ في كلِّ بابٍ وقد انقطعوا من نحوِ أربعِمئةِ سنةٍ .

والمتأمّلُ اليومَ في **كتبِ غيرِ المجتهدينَ** يجدُهم بالنسبةِ للفروعِ الفقهيَّةِ الاجتهاديةِ على قسمينِ :

الأولُ : متقيّدٌ بمذهبٍ أحاطَ به ، وتمكَّنَ من الترجيحِ عليه والترجيحِ لأحدِ أقوالِهِ ، فالمتَّصِفُ بذلك يعملُ في حقِّ نفسِهِ بما اختارَهُ من حيثُ الدليلُ الأصلحُ أو القياسُ ، وله القضاءُ به ، ولا يَحْكُمُ بخلافِ المذهبِ وإلا بطلَ قضاؤُهُ ، وبطلتْ فتواه إلا إذا ترجَّحَ عنده ذلك القولُ. ولهذا قالَ صاحبُ البُغيةِ: (٥١)

يجبُ اتفاقاً نقضُ قضاءِ القاضي وإفتاءِ المفتي بغيرِ الراجحِ من مذهبِهِ، إذ من عَمِلَ في فتواه أو عمِلَ بكلِّ قولٍ أو وجهٍ في المسألةِ أو يعمَلُ بما شاءَ من غيرِ نَظَرٍ إلى ترجيحٍ ولا يتقيَّدُ به جاهلٌ خارقٌ للإجماع .

الثَّاني : غيرُ متَّصِفٍ بما مَرَّ وهو قسمانِ :

١. فقيهٌ في مذهبِهِ عرَفَ الرَّاجحَ وضدَّهُ بمحضِ التَّقليدِ (٥٢):فهذا لا يُفتي ولا يَقضي بغيرِ الراجحِ إلا لحاجةٍ أو مصلحةٍ عامَّةٍ ،وقد نقلَ صاحبُ إعانةِ الطالبينَ :« إنَّ الحُكْمَ أو الفتوى بالقولِ الضعيفِ حكمٌ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ» . (٥٣)

قال صاحبُ بغيةِ المسترشدينَ : ولا يجوزُ للمفتي أن يفتيَ الجاهلَ المتمسكَ بمذهبِ الشافعيِّ صورةً بغيرِ الراجحِ منه .

---

(51) (ص٨) بغيةُ المسترشدينَ

(52) وهو على ثلاثِ مراتبَ : مبتدئٍ وهو من لم يقدِرْ على تصويرِ المسألةِ، ومتوسطٍ :وهو من قَدَرَ على تصويرِ المسألةِ ولم يَقدِرْ على إقامةِ الدليلِ فيها، ومنتهٍ : وهو من قَدَرَ على تصويرِ المسألةِ وعلى إقامةِ الدليلِ عليها .

(53) ج ١ / ص ٢٣٣

٢. غيرُ مُتفقِّهٍ:وهو إمَّا عامّيٌّ ملتزمٌ مذهباً ،أو عامّيٌّ لم يلتزمْ مذهباً (٥٤)

أمَّا العامّيُّ الملتزمُ مذهباً فلا يَعمَلُ إلا براجحِ مذهبِهِ سائلاً عن ذلك من تأهَّلَ له ويَحْرُمُ إفتاؤُهُ بالمرجوحِ إلا مع بيانِهِ، وما يفعلُهُ العامَّةُ من أخذِ الأحكامِ من الآياتِ والأحاديثِ دونَ الرجوعِ لهؤلاءِ العلماءِ الأفذاذِ فهو جهلٌ مُطْبِقٌ ، ولا يجوزُ ، لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ:﴿**ولو ردّوهُ إلى الرَّسولِ وإلى أُولي الأمرِ منهم لَعَلِمَهُ الذين يَسْتَنْبِطُوْنَهُ منهم** ﴾ النساء:٨٣ ومعلومٌ أنَّ الذين يَستنبطونَهُ هم الذين تأهَّلُوا للاجتهادِ دونَ غيرِهِم،كما يُؤخَذُ من شروطِ الاجتهادِ من كتبِ الأصولِ .

ولهذا **نصَّ ابنُ حجرٍ** في فتاويه : **أنَّهُ ليسَ لمن قرأَ كتاباً أو كتباً ولم يتهيَّأْ للإفتاءِ أن يفتيَ إلا فيما عَلِمَ من مذهبِهِ علماً جازماً ،كوجوبِ النيةِ في الوضوءِ ، ونقضِهِ بمَسِّ الذَّكَرِ** .

نعم إن نُقلَ له الحكمُ عن مُفْتٍ آخرَ أو عن كتابٍ موثوقٍ به جازَ ، وهو ناقلٌ لا مفتٍ ، وليس له الإفتاءُ فيما لم يجدْهُ مسطوراً وإن وَجَدَ له نظيراً .

وفي بغيةِ المسترشدينَ مسألةٌ أشارتْ إلى هذا البحثِ فقالَ(**5**[5]): شخصٌ طلبَ العلمَ وأكثرَ من مطالعةِ الكتبِ المؤلَّفَةِ في التفسيرِ والحديثِ والفقهِ وكان ذا فهمٍ وذكاءٍ فتَحَكَّمَ في رأيه أنَّ جملةَ هذه الأمةِ ضلُّوا وأضلُّوا عن أصلِ الدِّينِ وطريقِ سيِّدِ المرسلينَ ﷺ فرفضَ جميعَ مؤلَّفاتِ أهلِ العلمِ ولم يلتزمْ مذهباً بل عَدَلَ إلى الاجتهادِ وادَّعَى الاستنباطَ من الكتابِ والسُّنةِ بزعمِهِ وليس فيه شروطُ الاجتهادِ المعتبرةُ عند أهلِ العلمِ ومع ذلك يُلْزِمُ الأمَّةَ الأخذَ بقولِهِ ويوجِبُ متابعتَهُ .

الجوابُ : هذا الشخصُ المذكورُ المدَّعي الاجتهادَ يجبُ عليه الرجوعُ إلى الحقِّ ورفضُ الدَّعاوَى الباطلةِ ، وإذا طَرَحَ مؤلَّفاتِ أهلِ الشرعِ فليتَ شِعْري بماذا يتمسَّكُ ، فإنه لم يدركِ النَّبيَّ ﷺ ولا أحداً من أصحابِهِ رضوانُ اللهِ عليهم فإن كان عنده شيءٌ من العلمِ فهو من مؤلَّفاتِ أهلِ الشرعِ

---

(54) ذكر صاحبُ الفوائدِ المدنيَّةِ أنَّ العامِّيَّ هو كلُّ من لا يتمكَّنُ من إدراكِ الأحكامِ الشرعيةِ من الأدلةِ ولا يعرِفُ طُرُقَها ، فيجوزُ له بل يجبُ عليه التقليدُ .
(55) ص٧ بغيةُ المسترشدينَ في تلخيصِ فتاوى المتأخرينَ لمفتي الديارِ الحَضْرَمِيَّةِ .

وحيثُ كانتْ على ضلالةٍ فمن أين وقعَ على الهدى فلْيُبَيِّنْه لنا فإنَّ كتبَ الأئمةِ الأربعةِ رضوانُ اللهِ عليهم ومقلِّدِيهم جُلُّ مأخذِهَا من الكتابِ والسنةِ وكيف أخذَ هو ما يخالِفُها.

ودعواه الاجتهادَ اليومَ في غايةِ البُعدِ ، كيف وقد قالَ الشيخانِ وسبقَهُما الفخرُ الرَّازيُّ:«الناسُ كالمجمعينَ على أنه لا مجتهدَ » ولذا فإنَّ حَمْلَ الناسِ على مذهبِهِ غيرُ جائزٍ وإن فُرِضَ أنه مجتهدٌ مستقلٌّ ككلِّ مجتهدٍ .

ونقلَ ابنُ حجرٍ عن بعضِ الأصوليينَ :

أنه لم يُوجَدْ بعد عصرِ الشافعيِّ مجتهدٌ (أي مستقلٌّ) .

وهذا الإمامُ السيوطيُّ (٥٦)مع سَعَةِ اطِّلاعِهِ وباعِهِ في العلومِ وتَفنُّنِهِ بما لم يُسْبَقْ إليه ادَّعى الاجتهادَ النِّسبيَّ لا الاستقلاليَّ فلم يُسَلَّمْ له وقد نافتْ مؤلَّفاتُهُ عن الخَمسِمئةٍ ﷺ .

وجاز باتفاقٍ الانتقالُ من مذهبٍ إلى مذهبٍ من المذاهبِ المدوَّنةِ ، سواءٌ انتقلَ دَواماً أو في بعضِ الحادثةِ، وإنْ أَفتى أو حَكَمَ أو عَمِلَ بخلافِهِ ما لم يَلزَمِ التَّلْفِيقَ (57)، لأنَّ جمهورَ العلماءِ (الحنفيةِ والشافعيةِ والحنابلةِ) نصُّوا على بُطلانِ العبادةِ القائمةِ على التَّلْفيقِ في المسألةِ الواحدةِ ، ـإلا ما كانَ من السَّادةِ المالكيةِ وبعضِ الحنفيةِ ومنهم محمدُ بنُ الحسنِ الذين جَوَّزوا التَّلفيقَ في

---

(56) الإمامُ العَلَمُ الحافظُ المؤرِّخُ الأديبُ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرِ بنِ محمدٍ السيوطيُّ ، له نحوُ ٦٠٠ مصنفٍ (٨٤٩-٩١١هـ) نشأَ في القاهرةِ يتيماً (ماتَ والدُهُ وعمرُهُ خمسُ سنواتٍ) ولَمَّا بلغَ أربعينَ سنةً اعتزلَ الناسَ وخلا بنفسِهِ في روضةٍ على النِّيلِ فألَّفَ أكثرَ كتبِهِ ، من كتبِهِ الأشباهُ والنظائرُ في فروعِ الشافعيةِ، وجمعُ الجوامعِ، والحاوي للفتاوى ، والاتفاقُ، وتدريبُ الراوي، والخصائصُ الكبرى ، والدُّرُّ المنثورُ في التفسيرِ، وغيرُها كثيرٌ جُمِعَتْ أسماؤها في مؤلَّفٍ . عُرِفَ بانعزالِهِ عن الأغنياءِ والأمراءِ وأصحابِهِ وردَّ هداياهم حتَّى تُوفِّيَ رضي اللهُ عنهم .

(57) التَّلْفِيقُ هو أن يكونَ العملُ بالمسألةِ باطلاً على كِلا المذهبينِ المقلَّدَينِ ، كأن مسَّ يدَ زوجتِهِ ويصيبُهُ الرُّعافُ، فلا صحتْ على المذهبِ الشافعيِّ ولا الحنفيِّ .

العباداتِ_ بل ذهبَ جمهورُ المتأخِّرينَ من الفقهاءِ على أنَّ تَتَبُّعَ الرُّخَصِ مُحَرَّمٌ(58)، حتى قال بعضُهُم ، ومنهم شيخُنا النوويُّ رضي الله عنه: « إنَّ من يتتبعُ الرُّخصَ فاسقٌ » (59) .

أحوالُ المفتي :

يجبُ على المفتي إجابةُ مستفتٍ في واقعةٍ يترتَّبُ عليها الإثمُ بسببِ الترْكِ أو الفعلِ ، وذلك في الواجبِ أو المحرَّمِ على التراخي إن لم يأتِ وقتُ الحاجةِ وإلا فعلى الفورِ، فإن لم يترتبْ عليها ذلك فسنةٌ مؤكَّدةٌ ، بل إن كان على سبيلِ مذاكرةِ العلمِ التي هي من أسبابِ إحيائه ففرضُ كفايةٍ ، ولا ينبغي له الجوابُ بـ لا أدري ، إلا إن كان صادقاً أو ترتَّبَ على الجوابِ محذورٌ كإثارةِ فتنةٍ ، وأمَّا الحديثُ الواردُ في كتْمِ العلمِ فمحمولٌ على علمٍ واجبٍ تعليمُهُ ولم يَمنعْ منه عذْرٌ كخوفٍ على معصومٍ ، وذلك كمن يُسألُ عن الإسلامِ والصَّلاةِ والحلالِ والحرامِ.

ولو كانَ العالمُ بالغاً درجةَ الفتوى في مذهبِهِ ، وعلِمَ أمراً فأفتى به بحكمٍ ولم يُمْتَثَلْ أمرُهُ فله الحملُ عليه قهراً أو بغيرِهِ ، إذ تجبُ طاعةُ المفتي فيما أفتى به ، ونقل السَّمْهُودي رضي الله عنه(60) عن الإمامِ الشافعيِّ والإمامِ مالكٍ أنَّ للعالمِ وإن لم يكنْ قاضياً أن يُعزِّرَ بالضَّربِ والحبسِ وغيرِهما مَنْ رأى استحقاقَهُ إذ يجبُ امتثالُ أمرِهِ . (61)

كما يحرُمُ على المفتي التَّساهلُ في الفُتيا ، ويحرُمُ سؤالُ من عُرِفَ بذلك ، إمَّا لعدمِ التثبُّتِ والمسارعةِ بالجوابِ أو لغرضٍ فاسدٍ كتتبُّعِ الحيَلِ ولو مكروهةً والتمسكِ بالشُّبَهِ للترخيصِ على من يرجو نفعَهُ .

---

(58) وهو أن يأخُذَ من كلِّ مذهبٍ بالأسهلِ منه .

(59) ترشيحُ المستفيدينَ ص٥ ، وإعانةُ الطالبينَ ٤/ بابُ القضاءِ .

(60) عليُّ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ الحسنيُّ الشافعيُّ نورُ الدِّينِ أبو الحسنِ مؤرِّخُ المدينةِ المنورةِ ومفتيها ، وُلدَ في سَمْهودٍ (بصعيدِ مصرَ) ونشأ في القاهرةِ ، واستوطنَ المدينةَ وتُوفِيَ بها (٨٤٤-٩١١هـ) له الفتاوى ، والعِقْدُ الفَريدُ في أحكامِ التقليدِ .

(61) ونقلَ الجلالُ السيوطيُّ عن جماعةٍ كثيرةٍ من العلماءِ أنهم كانوا يُفتونَ الناسَ بالمذاهبِ الأربعةِ لا سيَّما العوامُّ الذين لا يتقيدونَ بمذهبٍ ولا يعرفونَ قواعدَهُ ولا نصوصَهُ ويقولون : حيثُ وافقَ فعلُ هؤلاءِ قولَ عالمٍ فلا بأسَ به .

كما ينبغي للمفتي أن يحتاطَ في التكفيرِ ما أمكنَهُ لعِظَمِ خطرِهِ ، وغلبَةِ عدمِ قصدِهِ لا سيَّما من العوامِّ ومازال أئمتُنَا على ذلك قديماً وحديثاً .

وأمَّا العامّيُّ الذي لم يَلتزمْ مذهباً فهذا عليه العملُ بما أفتاه به عالمٌ ، فإذا اختلفَ عالمانِ كلٌّ من مذهبٍ خُيِّرَ بالعملِ بما شاء منهما ،فمن قلَّدَ عالماً لقيَ اللهَ سالماً ،ولذا قال إمامُ الحرمينِ رضي الله عنه « أجمعَ المحققونَ على أنَّ العوامَّ ليسَ لهم أن يتعلَّقُوا بمذهبِ أعيانِ الصحابةِ ،بل عليهم أن يتَّبعُوا مذاهبَ الأئمةِ الذين سبَرُوا فنظروا ،وبوَّبُوا الأبوابَ،وذكروا الأوضاعَ للمسائلِ ،لأنهم أوضَحُوا طُرُقَ النَّظرِ وهذَّبُوا المسائلَ وبيَّنُوها وجمَعُوها ».

والمستفتي قيلَ : يأخذُ بالأغلظِ ، وقيل : بالأخفِّ ، وقيل : يتخيَّرُ فيأخذُ بأيِّهما شاء وهو الصَّحيحُ كما نقله في الروضةِ بأنَّ قولَ التخييرِ هو قولُ الجمهورِ .

حكمُ العملِ بالقولِ الضَّعيفِ:

يجوزُ تقليدُ المرجوحِ من المذهبِ (الأقوالِ الضعيفةِ منه) للضرورةِ (المشقَّةِ التي لا تُحتملُ عادةً) أو عند عدمِهَا فيَحرُمُ إلا إن كانَ المقلَّدُ (بفتحِ اللامِ) أهلاً للتَّرجيحِ ورأى المقلِّدُ (بكسرِهَا) رجحانَ دليلِهِ على إمامِهِ .

قال صاحبُ بُغيةِ المسترشدينَ :يجوزُ العملُ في حقِّ الشخصِ بالضعيفِ الذي رجَّحَهُ بعضُ أهلِ الترجيحِ من المسألةِ ذاتِ القولينِ أو الوجهينِ ، فيجوزُ تقليدُهُ للعالمِ المتأهِّلِ وغيرِهِ ، أمَّا الضعيفُ غيرُ المرجَّحِ من بعضِ أهلِ الترجيحِ فيمتنِعُ تقليدُهُ على العارفِ بالنَّظرِ والبحثِ عن الأرجحِ كغيرِ عارفٍ وجدَ من يُخبرُهُ بالرَّاجحِ وأرادَ العملَ به وإلا جازَ له العملُ بالمرجوحِ مطلقاً.

لكن لو وَجدَ قولاً ضعيفاً عندنا مصحَّحَاً عند غيرِنَا أو مفتىً به ، فالأفضلُ تقليدُ ذلك الإمامِ أو المذهبِ الآخرِ لأنه يكونُ قد أخذَ بقولٍ صحيحٍ مفتىً به ، والمسألةُ مفروضةٌ فيما إذا لم نجدْ مرجعاً من كلامِ الشافعيِّ ولا من كلامِ أصحابِهِ .

وتقليدُ مذهبِ الغيرِ يَصعبُ على علماءِ الوقتِ فضلاً عن عوامِّهِم خصوصاً ما لم يخالِطْ علماءَ ذلك المذهبِ إذ لا بُدَّ من استيفاءِ شروطِهِ وهي كما في التحفةِ وغيرِهَا خمسةٌ :

١ – عِلمُهُ بالمسألةِ على مذهبِ من يقلِّدُهُ بسائرِ شروطِهَا ومعتبراتِهَا .

٢ – أن لا يكونَ المقلَّدُ فيه مما يُنقَضُ قضاءُ القاضي به وهو ما خالفَ النَّصَّ أو الإجماعَ أو القواعدَ أو القياسَ الجَلِيَّ .

٣ – أن لا يَتتبَّعَ الرُّخَصَ .

٤ – أن لا يُلَفِّقَ بين قولينِ تتولَّدُ بينهما حقيقةٌ لا يقولُ بها كلٌّ من القائلَيْنِ كأن توضَّأَ ولم يدلِّكْ تقليداً للشافعيّ، ومسَّ بلا شهوةٍ تقليداً لمالكٍ ثم صلَّى فصلاتُهُ حينئذٍ باطلةٌ باتِّفاقِهِمَا(6[2])

٥ – أن لا يعملَ بقولِ إمامٍ في المسألةِ ثم يعملَ بضدِّهِ وهذا مختلَفٌ فيه عندنا ،والمشهورُ جوازُ تقليدِ المفضولِ مع وجودِ الفاضلِ وفي قولٍ يُشتَرَطُ الأرجحيةُ أو المساواةُ .

ويجوز تقليدُ المختارِيْنَ كالنَّوويّ وابنِ المنذرِ(٦[3]) والسيوطيّ في اختياراتهم، كما أفتى به ابنُ زيادٍ (٦[4]) وتبعَهُ النَّاشريُّ واعتمدَهُ الجوهريُّ لأنهم بالنسبةِ لتلك المسألةِ مجتهدون .

التَّرجيحُ بين الأقوالِ:

تَمُرُّ في كتبِ المذهبِ عباراتٌ تَرِدُ في المسألةِ الواحدةِ ظاهرُهَا التنافي والتخالفُ فإذا أمكنَ الجمعُ بينها من غيرِ تعسُّفٍ وجب المصيرُ إليه ، ويكونُ الأمرُ من المتَّفقِ عليه .

---

(62) ولا فرقَ بين أن يكونَ التلفيقُ في قضيةٍ أو قضيتينِ : فلو تزوَّجَ امرأةً بوليٍّ وشاهدَينِ فاسقَينِ على مذهبِ أبي حنيفةَ أو بلا وليٍّ مع حضورِهِ وعدَمِ عَضْلِهِ ثم عَلَّقَ طلاقَها بإبرائِهَا من نفقةِ عِدَّتِهَا مثلاً فأبرأتْهُ ثم أرادَ تقليدَ الشافعيِّ في عدمِ وقوعِ الطَّلاقِ لعدمِ صحةِ الإبراءِ عنده أصلاً ولعدمِ صحةِ النِّكاحِ، ولولا الشبهةُ لكان زناً محضاً وأمَّا الإمامُ أبو حنيفةَ الذي يرى تزويجَهَا فلكَوْنِها بانتْ منه بالبراءةِ المذكورةِ ، وهذا الكلامُ قالَهُ مولانا ابنُ حجرٍ رحمه اللهُ تعالى، لكن قال ابنُ زيادٍ : القادحُ في التلفيقِ إنما يتأتَّى إذا كان في قضيةٍ واحدةٍ بخلافه في قضيتينِ فليس بقادحٍ ، وكلامُ ابنِ حجرٍ أحوطُ ، وابنِ زيادٍ أرفقُ بالعوامِّ ، فعليه يصحُّ التقليدُ في مثلِ هذه الصورةِ .

(63) الفقيهُ المجتهدُ محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ المنذرِ النَّيسابوريُّ من الحفَّاظِ ،كان شيخَ الحرمِ بمكةَ قال الذَّهبيُّ : ابنُ المنذرِ صاحبُ الكتبِ التي لم يُصنَّفْ مثلُهَا . منها المبسوطُ في الفقهِ واختلافُ العلماءِ ، وتفسيرُ القرآنِ تُوفِيَ بمكةَ المكرمةِ (٢٤٢-٣١٩هـ) .

(64) أبو الضياءِ الفقيهُ الشافعيُّ عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ الكريمِ بنِ إبراهيمَ ، ابنُ زيادٍ الغيثيُّ المِقصريُّ من أهل زبيدَ مولداً ووفاةً تفقَّهَ وأفتى واشتَهرَ وكُفَّ بصرُهُ سنةَ ٩٦٤هـ فاستمرَّ على عادتِهِ في التدريسِ والإفتاءِ والتصنيفِ ، له الفتاوى ورسائلُ في تحقيقِ بعضِ الأبحاثِ الفقهيةِ (٩٠٠ . ٩٧٥هـ) .

وإطلاقاتُ الأئمَّةِ إذا تناولتْ شيئاً وصرَّحَ بعضُهُم بخلافِهِ فالمعتمدُ الأخذُ بإطلاقِهم كما نصَّ عليه في التحفةِ والنهايةِ .

والمنصوصُ عليه مقدَّمٌ على المخرَّجِ(٦٥) ،ما لم يخرِّجْ عن نصٍّ آخرَ ،كما يُقدَّمُ ماعليه الأكثرُ ثم الأعلمُ ثم الأورعُ، فإن لم يجدْ المفتي اعْتَبَرَ أوصافَ ناقلي القوليّ(٦٦) .

وكلُّ من يفتي بكلِّ قولٍ أو وجهٍ من غيرِ نظرٍ فهو جاهلٌ خارقٌ للإجماعِ،(والمعتمدُ(٦٧) جوازُ العملِ بذلك للمتبحِّرِ المتأهِّلِ للمشقَّةِ الَّتي لا تُحْتَمَلُ عادةً بشرطَيْنِ معتبرَينِ) :

١ – أن لا يتبعَ الرُّخَصَ في المذاهبِ بأن يأخذَ منها بالأهونِ بل يَفسُقُ بذلك وسيمرُّ الحديثُ عنه إن شاء اللهُ تعالى .

٢ – أن لا يجتمعَ على بطلانه إماماه الأولُ والثاني .

وأما إذا رأينا لمصنِّفَينِ من المتأخرينَ اختلافاً فجزمَ أحدُهُما بعكسِ ما جزَمَ به الآخرُ ،فهما كالوجهينِ للمتقدِّمينَ ،ويترجَّحُ بالكثرةِ .

ويحتاجُ حينئذٍ إلى معرفةِ طبقاتِ الأصحابِ ومراتبِهم وجلالتِهم وأحوالِهم.

وسببُ الاختلافِ الواقعِ بين العلماءِ في الاجتهادِ يَرجعُ إلى أربعةِ وجوهٍ:

١ ـ اختلافُهُم في مَدلولِ الكلمةِ لغةً .

٢ ـ اختلافُهُم في النَّاسخِ والمنسوخِ .

٣ ـ اختلافُهُم في تعديلِ الرَّاوي وتجريحِهِ .

٤ ـ اختلافُهُم في المرجِّحَاتِ عند التَّعارضِ .

---

(65) القولُ المخرَّجُ هو لأصحابِ الإمامِ الشافعيِّ المنتسبينَ إلى مذهبِهِ يخرِّجُونَ الأقوالَ على أصولِهِ ويستنبطونها من قواعدِهِ ويجتهدونَ في بعضِهَا وإن لم يأخذُوها من أصولِهِ . وهذا القولُ المخرَّجُ لا يُنْسَبُ للإمامِ الشافعيِّ في الأصحِّ

(66) القائلينَ للوجهينِ ، فما رواهُ الإمامُ البُوَيطيُّ والربيعُ المراديُّ والمزنيُّ عن الإمامِ الشافعيِّ مقدَّمٌ عند أصحابِنَا على ما رواه الربيعُ الجيزيُّ وحَرْمَلةُ .

(67) بل عليه في القولين العملُ بآخرِهما إن علمَهُ ،وإلا فيما رجَّحَه الشافعيُّ رضي الله عنه .

والذي يَظهرُ أن المسائلَ الشرعيةَ إما أن يكونَ مُجمَعاً عليها أو مُختلفاً فيها فالقسمُ الأوَّلُ: الأخذُ به مُتعيّنٌ .

وأما الثاني:فلا يخلو إما أن يكونَ مع أحدِ القائلينَ نصٌّ من كتابٍ أو سنةٍ، أو ظاهرٌ من احتمالينِ فأكثرَ، أو عمومٌ أو لا ،فإن كان شيءٌ من ذلك ترجَّحَ القولُ بما فيه ،وإن لم يكنْ بأن تجاذبتْهُ الأقيسةُ ،أو تعارضت الظَّواهرُ ونحوُها فالمقلِّدُ في العمل مخيَّرٌ ،وأما في الاعتقادِ والفتوى فالقولُ بالإباحةِ هو المرجَّحُ ، لأنَّ اللهَ تعالى قال:﴿**وقد فصَّلَ لكم ما حرَّمَ عليكم**﴾ وقال: ﴿ **لتُبيّنَ للنَّاسِ ما نُزّلَ إليهم** ﴾ فإذا لم يُفصَّلِ الحكمُ ولم يبيَّنْ فالقولُ بالإباحةِ .

بعضُ مصطلحاتِ المذاهبِ:

هذه مصطلحاتٌ من فتحِ العزيزِ للإمامِ الرَّافعيِّ أو في الرَّوضةِ للإمامِ النَّوويِّ وغيرِهما وهي مصطلحاتٌ تَعارَفَ عليها فقهاءُ الشافعيةِ ،ليَعرِفَ الفقيهُ كيفيَّةَ ترجيحِ الأقوالِ عندَ التعارضِ ، فيقدِّمُ الخاصَّ على العامِّ ،والمقيَّدَ على المطلقِ ، والمبيَّنَ على المجُملِ ، والنَّصَّ على الظَّاهرِ ، والنَّاسخَ على المنسوخِ ، والمتواترَ على الآحادِ ، وكونَ الأمرِ للوجوبِ ، والنهيَ للتَّحريمِ ، منها :

١ ـ القولُ القديمُ : هو ما قاله الإمامُ الشافعيُّ ﷺ بالعراقِ وكذا بعده قبلَ دخولِه مصرَ ولم يستقرَّ رأيُهُ عليه فيها وقد رجَعَ عنه وقال: لا أجعلُ في حِلٍّ من رواه عنِّي([٦٨])، قال الإمامُ : ولا يَحِلُّ عدُّهُ من المذهبِ ما لم يَدُلَّ له نصٌّ ، أو يُرجِّحْهُ من هو من أهلِ الترجيحِ من الأصحابِ ، لأن جماعةً من مجتهدي المذهبِ لاحَ لهم في بعضِ المسائلِ أنَّ القديمَ أظهرُ دليلاً فأفتَوا به غيرَناسبي ذلك إلى الإمامِ الشافعيِّ كالقولِ المخرَّجِ فإنه لا يُنسَبُ إليه، فمن بلغَ رتبةَ الترجيحِ ولاحَ له الدَّليلُ أفتى بها وإلا فلا وجهَ لعلمِهِ وفتواهُ وستمُرُّ المسائلُ المفتى بها من القديمِ إن شاء اللهُ تعالى ([٦٩]).

من رواتِهِ الإمامُ أبو ثَورٍ (ت٢٤٠هـ)([٧٠])والإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ (ت٢٤١هـ)([٧١]) والزَّعْفرانيُّ([٧٢]) والكَرابيسِيُّ ([٧٣]) وهم رواتُهُ .

---

(68) وجمَعَهُ في كتاب الحُجَّةِ ، ومثْلُهُ ما أفتى به هناك .

(69) وقولُهُم : إن القديمَ ليس مذهباً للإمام الشافعيِّ أو هو مرجوعٌ عنه أولا فتوى عليه ، المرادُ به قديمٌ نَصَّ في الجديدِ على خلافِهِ .

أما قديمٌ لم يخالفْهُ في الجديدِ أو لم يتعرضْ لتلك المسألةِ في الجديدِ فهو مذهبُ الشافعيِّ واعتقادُهُ ويُعْمَلُ به ويُفتَى به .

(70) إبراهيمُ بنُ خالدِ بنِ أبي اليمانِ الكلبيُّ البغداديُّ ، الفقيهُ ، صاحبُ الإمامِ الشافعيِّ أحدُ أئمةِ الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً صنَّفَ الكتبَ وفرَّعَ على السننِ ، ماتَ ببغدادَ شيخاً .

(71) الإمامُ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حنبلٍ أبو عبدِ اللهِ الشَّيبانيُّ ، إمامُ المذهبِ الحنبليِّ(١٦٤-٢٤١هـ) سيدُ علماءِ عصرِهِ انظر كتابَنَا نفحاتٌ منبريةٌ في سيرةِ أئمةِ المذاهبِ الفقهيةِ .

٢ ـ القولُ الجديدُ : هو ما قاله الإمامُ الشافعيُّ في مصرَ بعد دخولها أو ما استقرَّ رأيُهُ عليه فيها وإن كان قاله في العراقِ ،ومن كتبِهِ: الأمُّ ، والإملاءُ ،والمبسوطُ تصنيفُ حَرْمَلةَ بنِ يحيى المصريّ(٧٤) مختصرُ البُوَيطيّ (٧٥)مختصرُ المزنيّ ، نهايةُ الاختصارِ.

وأشهرُ رُواتِهِ : المزنيُّ والبُويطيُّ والربيعُ المراديُّ(٧٦) والربيعُ الأزْديُّ الجِيزِيُّ (ت٢٥٦ هـ)، وحَرْمَلةُ، ومحمدُ بنُ عبدِ الحكمِ(٧٧) ، وعبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ المكيُّ.(٧٨)

---

(72)الحسنُ بنُ محمدِ بنِ الصَّباحِ البزَّارُ الزَّعفرانيُّ البغداديُّ فقيهٌ من رجالِ الحديثِ ،كان راوياً لمولانا الإمامِ الشافعيِّ يقال: لم يكنْ في وقته أفصحُ منه ولا أبصرُ باللغةِ ،نسبتُهُ إلى الزَّعفرانيةِ قربَ بغدادَ(ت٢٥٩هـ)

(73)أبو عليٍّ الحسينُ بنُ عليّ بنِ يزيدَ فقيهٌ من أصحابِ الإمامِ الشافعيّ. له تصانيفُ كثيرةٌ في أصولِ الفقهِ وفروعِهِ وكان متكلماً وعارفاً بالحديثِ من أهلِ بغدادَ نسبتُهُ إلى الكَرابيسِ وهي الثيابُ الغليظةُ وكان يبيعُها (ت٢٤٨هـ).

(74) أبو عبدِ اللهِ : فقيهٌ شافعيٌّ من أصحابِ الإمامِ الشافعيّ ،كان حافظاً للحديثِ له المبسوطُ ، والمختصر مولده ووفاته بمصر(١١٦-٢٤٣هـ) .

(75) سيدي يوسفُ بنُ يحيى القُرشيُّ أبو يعقوبَ البُويطيُّ صاحبُ مولانا الإمامِ الشافعيِّ وواسطةُ عِقْدِ جماعتِهِ وخليفتُهُ في الدرسِ والإفتاءِ بعد وفاتِهِ نسبتُهُ إلى بُوَيطٍ من أعمالِ الصَّعيدِ ، حُمِلَ إلى بغدادَ زمنَ المحنةِ في خلقِ القرآنِ فامتنعَ وسُجِنَ ، وماتَ وهو في سجنِهِ ببغدادَ قال الإمامُ الشافعيُّ رضي اللهُ عنه : ليس أحدٌ أحقَّ بمجلسي من يوسفَ بنِ يحيى ، وليس أحدٌ من أصحابي أعلمَ منه . له المختصرُ في الفقهِ ، اقتبسَهُ من كلامِ الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنه (ت٢٣١هـ) .

(76) الفقيهُ العلَمُ صاحبُ مولانا الإمامِ الشافعيّ أبو محمدٍ الربيعُ بنُ سليمانَ بنِ عبدِ الجبَّارِ بنِ كاملٍ المراديُّ راوي كتبِ الإمامِ وأوَّلُ من أمْلى الحديثَ بجامعِ ابنِ طُولونَ ،كان مؤذِّناًمولدُهُ ووفاتُهُ بمصرَ(١٧٤-٢٧٠هـ) .

(77) (١٨٢-٢٦٨هـ) محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الحكمِ المصريُّ ، فقيهُ عصرِهِ ، انتهتْ إليه الرياسةُ في العلمِ بمصرَ كان مالكيَّ المذهبِ ولازمَ الإمامَ الشافعيَّ وصدَقَتْ فيه فَراستُهُ قبل موتِهِ قال له الإمامُ الشافعيُّ : أنت يامحمدُ ستعودُ إلى مذهبِكَ . فرجعَ إلى مذهبِ مالكٍ وحَمِلَ في فتنةِ خلقِ القرآنِ إلى بغدادَ ، فلم يُجِبْ لما طلبوه ، فَرُدَّ إلى مصرَ وتُوفِّيَ بها . حينما استَخْلَفَ الإمامُ الشافعيُّ الإمامَ البُويطيَّ ، صنَّفَ ابنُ عبدِ الحكَمِ كتاباً في الرَّدِّ على الشافعيِّ فيما خالفَ فيه الكتابَ والسنَّةَ بزعمِهِ قال طاش كبري زاده : وهو اسمٌ قبيحٌ .

(78) الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ عبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ الحُمَيديُّ رحلَ من مكةَ مع الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنه إلى مصرَ ولزمَهُ إلى أن مات ، وهو شيخُ الإمامِ البخاريِّ ورئيسُ أصحابِ ابنِ عُيينةَ تُوفِّيَ بمكةَ (٢١٩هـ) .

والعملُ على الجديدِ في المذهبِ الشافعيِّ إلا فيما يُنَبَّهُ عليه في مسائلَ قليلةٍ لا تَزيدُ على العشرينَ مسألةً إلا قليلاً ، وكذا كلُّ ما قالَهُ في العراقِ ولم يتعرَّضْ له في الجديدِ بنفيٍ ولا إثباتٍ ، (كأن يذكرَ المسألةَ في القديمِ وينصَّ على حكمِهَا ويسكتَ عنها في الجديدِ) منها استحبابُ الغسلِ للحجامةِ وللخروجِ من الحمَّامِ فإنَّ الفتوى عليه .

وهذا كلُّهُ إذا كان القديمُ لم يعضُدْهُ حديثٌ لا معارِضَ له فإن اعْتُضِدَ بذلك فهو مذهبُ الإمامِ الشافعيِّ وهو القائلُ : ﷺ

﴿إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي﴾ (7[9])

وهذا الذي قالَهُ الإمامُ الشافعيُّ ليس معناه أنَّ كلَّ من رأى حديثاً صحيحاً قال : هذا مذهبُ الشافعيِّ ، وعَمِلَ بظاهرِهِ ، وإنما هذا فيمن له رتبةُ الاجتهادِ في المذهبِ أو قَرُبَ منه ، وشرطُهُ :

١ .أن يكونَ له خبرةٌ بالأحاديثِ بحيثُ يغلبُ على ظنِّهِ أنه لا يعارضُهُ حديثٌ يترجَّحُ عليه .

٢ .وأن يغلبَ على ظنِّهِ أنَّ الإمامَ الشافعيَّ لم يقِفْ عليه أو لم يعلمْ صحتِهِ، وهذا إنما يكونُ بعد مطالعتِهِ كُتُبَ الإمامِ الشافعيِّ كلَّها، ونحوَهَا من كتُبِ الآخذينَ عنه وسائرِ أصحابِهِ. وإنما شرطوا ما ذكرناه ، لأنَّ الإمامَ الشافعيَّ ﷺ ترَكَ العملَ بظاهرِ أحاديثَ كثيرةٍ رآها وعَلِمَها، لكن قامَ الدَّليلُ عنده على طَعْنٍ فيها أو نسخِهَا أو تخصيصِهَا أو تأويلِهَا ، أو نحوِ ذلك .

ولهذا قالَ إمامُ الأئمَّةِ محمدُ بنُ إسحقَ بنِ خُزيمةَ (8[0]) :

«لا أعلمُ سنَّةً صحيحةً لرسولِ اللهِ ﷺ لم يودِعْها الشافعيُّ كتبَهُ» .

وقد حاولَ ابنُ أبي الجارودِ صاحبُ الإمامِ الشافعيِّ أن يسلُكَ هذا المسلَكَ حيثُ قال : صحَّ حديثُ «أفطرَ الحاجِمُ والمحجومُ» فأقولُ: قال الشافعيُّ: أفطرَ الحاجِمُ والمحجومُ، فردُّوا عليه قولَهُ

---

(79)رُويَ بألفاظٍ مختلفةٍ ، وقد عَمِلَ بهذا أصحابُ المذهبِ في مسألةِ التثويبِ ، واشتراطِ التَّحلُّلِ من الإحرامِ بعذرِ المرضِ ، وغيرِهما .

(80) ستمرُّ ترجمتُهُ آخرَ الرسالةِ بإذن اللهِ تعالى .

هذا، لأنَّ الإمامَ الشافعيَّ تركَهُ مع علمِهِ بصحتِهِ لكونِهِ منسوخاً عنده، وبيَّنَ الإمامُ الشافعيُّ نسخَهُ واستدلَّ عليه([1]**8**)

فمن وجدَ حديثاً من السادةِ الشافعيةِ يخالفُ مذهبَ الإمامِ الشافعيِّ نَظَرَ إن كمَلَتْ فيه آلةُ الاجتهادِ إمَّا مطلقاً أو بالنسبةِ إلى ذلك البابِ أو تلك المسألةِ كان له العملُ بالحديثِ ، وإذا كان قد قال به إمامٌ مستقلٌّ غيرُ الإمامِ الشافعيِّ يكون ذلك عذراً له في تركِ مذهبِهِ ، ولأنَّ ذلك أسلمُ له من تركِهِ العملَ بقولِ من ليس بمعصومٍ خصوصاً إذا سلَكنا جادَّةَ الأصحابِ من القولِ بأنَّ الحديثَ ربما لم يبلُغ الشافعيَّ أو بلغَهُ ولم يَصِحَّ عنده إذ ذاك ، أو صحَّ وعارضَهُ بما لم يَصْلُحْ أو غيرُ ذلك من الأعذارِ .

المسائلُ التي يُفتَى بها على المذهبِ القديمِ :

كما ذكرها الإمامُ النوويُّ في المجموعِ وهي :

١. عدمُ وجوبِ التَّباعدِ عن النجاسةِ في الماءِ الكثيرِ بقدْرِ قُلَّتينِ.
٢. عدمُ تنجُّسِ الماءِ الجاري إلا بالتَّغيُّرِ .([2]**٨**)
٣. عدمُ النَّقضِ بلمسِ المحْرَمِ .
٤. تحريمُ أكلِ جلدِ الميْتَةِ المدبوغِ .([3]**8**)
٥. التَّثويبُ في أذانِ الصُّبحِ .
٦. امتدادُ وقتِ المغربِ إلى مغيبِ الشَّفَقِ الأحمرِ([4]**8**).
٧. استحبابُ تعجيلِ العِشاءِ .([5]**8**)

---

(81) كما في المجموعِ ٣٨٩/٦

(82) والجديدُ أنه يَنجُسُ وإن لم يتغيرْ .

(83) أما الجلدُ المدبوغُ من مأكولِ اللَّحمِ فيجوزُ على المذهبِ الجديدِ لأنه يَطْهُرُ بدبغِهِ ظاهراً وباطناً.

(84) لأنَّ الإمامَ الشافعيَّ علَّقَ القولَ في الإملاءِ على ثبوتِ الحديثِ وقد ثبتَ في مسلمٍ « وقتُ المغربِ ما لم يَغِبِ الشفقُ »، « وقتُ المغربِ إذا غابتِ الشمسُ مالم يسقطِ الشفقُ » ، « وقتُ المغربِ ما لم يسقطْ ثورُ الشفقِ» (توازنُهُ). وهذه المسألةُ عليها الفتوى في المذاهبِ الأربعةِ .

٨. عدمُ ندبِ قراءةِ السورةِ في الأخيرتَينِ .

٩. الجهرُ بالتَّأمينِ للمأمومِ في الجهريةِ .

١٠. ندبُ الخطِّ عند عدمِ الشاخصِ . (**8**[6])

١١. جوازُ اقتداءِ المنفردِ في أثناءِ صلاتِهِ .

١٢. كراهةُ تقليمِ أظافرِ الميتِ .

١٣. عدمُ اعتبارِ الحَوْلِ في الرِّكازِ (دفينِ الجاهليةِ) ([٧]٨).

١٤. صيامُ الوليِّ عن الميتِ الذي عليه الصومُ (**8**[8]) .

١٥. جوازُ اشتراطِ التَّحلُّلِ بالمرضِ : كأن يقولَ: نويتُ الحَجَّ أو العمرةَ وأحرمتُ بها للهِ تعالى وتحلُّلي حيثُ حبستني وإذا مرضتُ تحلَّلتُ.

١٦. إجبارُ الشريكِ على العِمارةِ .(**8**[9])

١٧. جعلُ الصَّداقِ في يدِ الزوجِ مضموناً ضمانَ يدٍ .(**٩**[٠])

١٨. وجوبُ الحَدِّ بوطءِ المملوكةِ المحْرَمِ .(**٩**[١])

---

(85) ومنصوصٌ عليه في الإملاءِ وهو من الكتبِ الجديدةِ .

(86) الشَّاخصُ : الشيءُ الماثلُ ويُقصَدُ به السترةُ التي يضعُها المصلي بينه وبين المارّينَ ، وعند أحمدَ ، وصححاه عنه ﷺ قال : « إذا صلَّى أحدُكُم فليجعلْ تلقاءَ وجهِهِ شيئاً فإن لم يجدْ فلينصِبْ نَصْباً فإن لم يجدْ فليَخُطَّ خطاً ولا يَضرُّهُ ما مرَّ بين يديه » .

(87) أما اشتراطُ النِّصابِ فالفتوى فيه على الجديدِ قال في الروضةِ: والمذهبُ الاشتراطُ . وقيل: قولان، الجديدُ : الاشتراطُ .

(88) نقلَ الإمامُ النوويُّ عن محققي الأصحابِ تصحيحَ القديمِ وجعلَهُ الصَّوابَ ، قال : لثبوتِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ.

(89) والجديدُ أنه لا يُجبَرُ على العِمارةِ كما جزم به في المحرَّرِ وتبعَهُ عليه في المنهاجِ وكذا في الشرحِ نقلَهُ عن الجديدِ

(90) ومقابلُهُ في الجديدِ: جعْلُه مضموناً ضمانَ عقدٍ ، وفي باب الخُلعِ : فيما إذا أصدقَها عبداً فهلَكَ قبل أن يدفعَهُ لها فلها قيمتُهُ يومَ وقوعِ النكاحِ فإن طالبتْهُ فمنعَهُ فهو غاصبٌ وعليه أكثرُ ما كانت قيمتُهُ .

(91) والجديدُ على عدمِ وجوبِ الحدِّ بوطءِ أمَتِهِ المحَرَّمةِ عليه بمحرميَّةِ رضاعٍ أو نسبٍ أو مصاهرةٍ كأختِهِ منهما أو ابنتِهِ وأمِّهِ من رضاعٍ وموطوءةِ أبيه وابنه وهو ما نَصَّ عليه في الإملاءِ .

١٩. **وزِيدَ عليها** : الاستنجاءُ بالأحجارِ فيما جاوزَ المخْرَجَ ولم يبلُغْ ظاهرَ الإليتَيْنِ .
وفي الجديدِ (الإملاءِ) الاكتفاءُ بالحجرِ، والخلافُ في مجاوزةِ الغائطِ، أما البَولُ فمتى جاوزَ النَّقبِ فلا يُجزي فيه الحجرُ قولاً واحداً .

٣ ـ النَّصُّ : هو كلامُ الإمامِ الشافعيِّ وهو ما دلَّ على معنىً لا يَحتمِلُ غيرَهُ أي ما دلَّ دلالةً قطعيةً، ويكون مقابلَهُ وجهٌ ضعيفٌ لا يُعتمَدُ عليه أو قولٌ مُخرَّجٌ من نصِّهِ في نظيرِ المسألةِ .
فالمعتمدُ في الفتوى والعملِ على ما نَصَّ عليه ، إذِ الفتوى في هذا الزمانِ إنما هي على طريقِ التَّقليدِ لهﷺ، وتقليدُهُ مقدَّمٌ على تقليدِ أصحابِهِ ،فقد كان شيوخُ مذهبِهِ لا يحكُمونَ ولا يُفتُونَ إلا به إذا ظَفِرُوا بنصِّهِ ،وقد وقعَ لكثيرٍ من الأصحابِ مخالفةُ الإمامِ الشافعيِّ لعدمِ إحاطتِهم بجميعِ نصوصِهِ لتعذُّرِ الكتبِ عليهم ،فمتى كان لصاحبِ المذهبِ نصٌّ وجبَ على أصحابِهِ الرجوعُ إليه فإنهم مع الشافعيِّ كالشافعيِّ مع نصوصِ الشرعِ ،ولا يَسوغُ الاجتهادُ مع القدرةِ على النَّصِّ ،وقد كان أبو إسحقَ المَرْوَزِيُّ (٢**٩**)يذهبُ إلى:
أنَّ نيةَ الصَّومِ تَبطُلُ بالأكلِ والشُّربِ ونحوِهما من المفْطِراتِ بعدَها،فلمَّا حَجَّ الإصْطَخْرِيُّ (٣**٩**)اجتمَعَ به وأظهرَ له نصَّ الإمامِ الشافعيِّ على خلافِ ما قالَهُ فرجَعَ وأشهَدَ على نفسِهِ بالرُّجوعِ . وما ذكرَهُ الإمامُ في بابِهِ هو الرَّاجِحُ لأنَّه أتى به مقصوداً وقرَّرَهُ بعد فِكْرٍ طويلٍ ، بخلافِ ما ذكرَهُ استِطْراداً في غيرِ بابِهِ فإنه لا يُعتَنى به .
ويكونُ خلافُ النَّصِّ = وجهاً وقولاً مُخرَّجاً مرجُوحاً.

---

(92) الإمامُ العَلَمُ إبراهيمُ بنُ أحمدَ انتهتْ إليه رِياسةُ الشافعيَّةِ بالعراقِ بعد ابنِ سُرَيْجٍ، مولدُهُ بمرُو(خُراسانَ) وأقامَ ببغدادَ أكثرَ أيامِهِ وتوفِّيَ بمصرَ له تصانيفُ منها شرحُ مختصرِ المزَنيِّ (ت٣٤٠هـ) .
(93) الفقيهُ العَلَمُ أبو سعيدٍ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ يزيدَ الإصطَخريُّ (٢٤٤ . ٣٢٨هـ) فقيهٌ شافعيٌّ ، من نظراءِ ابنِ سُريجٍ ، وَلِيَ قضاءَ قُمٍّ ثمَّ حسبةً بغدادَ ، واستقضاه المقتدِرُ على سَجِسْتَانَ ، قال ابنُ الجَوزيُّ: له كتابٌ في القضاءِ لم يُصنَّفْ مثلُهُ . صنَّفَ كتباً كثيرةً ، وكانت في أخلاقِهِ حِدَّةٌ . طبقاتُ الشافعيةِ ١٩٣/٢ .

٤ ـ القولُ أو الأقوالُ : هو ما قالَهُ الإمامُ الشافعيُّ ﷺ وأرادَ بهذه الأقوالِ أنَّ المسألةَ لا تَحتَمِلُ غيرَهَا فنفى بذلك جميعَ الاحتمالاتِ وأبطلَها وضعَّفَها وحصرَ الصَّحيحَ في أحدِ القولينِ أو في هذهِ الأقوالِ لا تَخرُجُ عنها إلى غيرِها من الاحتمالاتِ .

كما وقعَ لسيدنا الفاروقِ ﷺ حين حصرَ الخِلافةَ في السِّتَّةِ الذين تُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو عنهم راضٍ وقال:«صرَفْتُها عن كلِّ الناسِ إلا هؤلاءِ الستةِ فإنني جعلتُهَا فيهم لا يَخرُجُ الحقُّ فيها عن أن يُجعَلَ في واحدٍ منهم ثم عدَّدهُم (٩٤)وقال : لا أعلمُ أحداً أحقَّ بها من هؤلاءِ الستةِ الذين توفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو عنهم راضٍ» .

وهذا التَّحديدُ يَحتاجُ إلى فهمٍ صافٍ وعلمٍ غزيرٍ ليُبْطِلَ كلَّ قولٍ سِوى هذه الأقوالِ وفيه فائدةٌ عظيمةٌ وليس المرادُ من الأقوالِ أو القولينِ أنه يَعتقِدُ قولينِ متضاربَينِ على سبيلِ الجَمعِ مثلُ أن يقولَ: هذا الشيءُ حلالٌ حرامٌ ، فهذا لا يجوزُ بالإجماعِ ، ولا يقولُهُ أحدٌ بل الصحيحُ واحدٌ منهما ، وأسبابُ تعدُّدِ الأقوالِ كثيرةٌ أوصلَها بعضُهُم إلى أربعةَ عَشَرَ قِسماً مثلُ :

١. أن يُفَصِّلَ جوابَهُ في موضعٍ ويُطلِقَهُ في موضعٍ آخرَ ، مثلُ قولِهِ في مختصرِ المزنيِّ في بابِ الحَيضِ : أقلُّ الحيضِ يومٌ وليلةٌ ، وقال في كتابِ العِدَّةِ من المختصرِ : أقلُّ ما علمنا من الحيضِ يومٌ ، قال : قال الماورديُّ : أراد به مع ليلتِهِ .

٢. وقد يكونُ سببُهُ اختلافَ الأحوالِ فهو يؤدِّي إلى اختلافِ الأقوالِ ، كاختلافِ قولِهِ في الصَّداقِ : إذا قُدِّرَ في السِّرِّ بتقديرٍ وذُكِرَ أكثرُ منه في العلانيةِ.

فقال ﷺ في موضعِ الصَّداقِ : صداقُ السرِّ ، وقال في موضعٍ آخرَ: الصداقُ صداقُ العلانيةِ، فهذا إنما هو اختلافُ حالَينِ ، فإن اقترنَ العقدُ بصداقِ السرِّ فهو المستحَقُّ ،

---

(94) وهمُ السادةُ الأبرارُ سيدُنا عثمانُ وسيدُنا عليٌّ وسيدُنا طلحةُ وسيدُنا الزُّبيرُ وسيدُنا سعدُ بنُ أبي وقاصٍ وسيدُنا عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ ، ولم يذكُرْ سيدُنا عمرُ بقيةَ العشرةِ وهما سيدُنا سعيدُ بنُ زيدٍ وأبو عبيدةَ بنُ الجرَّاحِ لأنَّ رسولَ اللهِr لم يذكرْهُم في حديثِهِ عَقِبَ حَجَّةِ الوداعِ حين خطبَهُم بقوله : « أيُّها الناسُ إنَّ أبا بكرٍ لم يسؤْني قطُّ فاعرِفوا له ذلك ، أيُّها الناسُ إني راضٍ عن عمرَ وعليٍّ وعثمانَ وطلحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ والزبيرِ بنِ العَوَّامِ وسعدِ بنِ مالكٍ وعبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ والمهاجرينَ الأوَّلينَ فاعرِفوا لهم ذلك » ، وهذا التخصيصُ كان قريبَ الوفاةِ لأنه كان عَقِبَ حَجَّةِ الوداعِ كما رواه سهلُ بنُ مالكٍ عن أبيه عن جدِّه .

ويكونُ صداقُ العلانيةِ تجمُّلاً ، وإن اقترنَ العقدُ بصداقِ العلانيةِ فهو المستحَقُّ ويكونُ صداقُ السرِّ موعِدَاً .

٣. وقد يكونُ سببُ تعدُّدِ الأقوالِ اختلافَ القراءةِ كما في قولِهِ تعالى: **﴿أو لامَسْتُمُ النِّساءَ﴾** (النساءُ ٤٣. المائدةُ ٦) وقُرِئَ "أو لَمَسْتُمُ " فقراءةُ لامستُم ، تُوجِبُ الوضوءَ على اللامسِ والملمُوسِ ، وقراءةُ لَمستُم، تُوجِبُ على اللامسِ دونَ الملموسِ ، فلأجلِ اختلافِ القراءةِ اختَلفَ قولُهُ رضي اللهُ عنه في انتقاضِ وضوءِ الملموسِ ، فالقولُ بعدمِ انتقاضِ الوضوءِ رواه حَرمَلَةُ ، والقولُ بالانتقاضِ نصَّ عليه في معظمِ كتبِهِ الجديدةِ وهو الأصحُّ ، فإنَّ قراءةَ لامَسْتُم ثابتةٌ متواترةٌ[95] أيضاً فثبتَ بها ما ثبتَ به لَمَسْتُم وزيادةُ انتقاضِ وضوءِ الملموسِ .

والمهمُّ أنه إذا ذُكِرَ في المسألةِ أقوالٌ أو قولانِ فليس مرادُ الإمامِ الشافعيِّ الفتوى بها ولا العملَ بها، بل يقومُ المتأخِّرونَ عنه بالاجتهادِ في الترجيحِ فيعملونَ مثلاً بما صحَّ من الحديثِ، أو باعتضادِ أحدِ القولينِ بقولِ صحابيٍّ أو حديثٍ مرسلٍ أو بقياسٍ، وأما المسائلُ التي ليس فيها شيءٌ من ذلك ولم يجزِمِ الشافعيُّ فيها بشيءٍ فعلى طريقةِ الإمامِ الغزاليِّ والقاضي ومن وافقَهُما يتخيَّرُ المفتي في الفتوى للعملِ بأيِّهما شاءَ .

٥ ـ الوجهُ أو الوجوهُ : ما قالَهُ بعضُ أصحابِهِ (الآخذونَ عنه بالواسطةِ) المنتسبونَ إلى مذهبِهِ يُخرِّجونَها على أصولِهِ ويستنبطونها من قواعدِهِ ، سواءٌ كان الوجهُ أو الوجهانِ أو الأوجُهُ لواحدٍ أو أكثرَ .

فيقالُ في مثل هذا : هذا مذهبُ الشافعيِّ ولا يقالُ هذا قولُ الشافعيِّ ، كما هي طريقةُ القياسِ في الشرعِ لا يجوزُ أن يقالَ : إنه قولُ اللهِ ولا قولُ رسولِ اللهِ، وإنما يقالُ هذا دينُ اللهِ ودينُ رسولِ اللهِ بمعنى أنَّ اللهَ دلَّ عليه وكذلك رسولُهُ .

٦ ـ التَّخريجُ : أن يُجيبَ الشافعيُّ بحكمينِ مختلفينِ في صورتينِ متشابهتينِ ولم يظهرْ ما يَصلُحُ للفرقِ بينهما، فينقلُ الأصحابُ جوابَهُ في كلِّ صورةٍ منهما إلى الأخرى فيحصلُ في كلِّ صورةٍ

(95) القراءةُ المتواترةُ هي العشرةُ التي تصحُّ الصلاةُ فيها، وأما ما سوى العشرةِ فهي شاذةٌ، ونقل الشيخانِ ابنُ حجرٍ والرمليُّ أنها السبعةُ المتواترةُ .

منهما قولانِ: منصوصٌ ومخرَّجٌ، المنصوصُ في هذه هو المخرجُ في تلك، والمنصوصُ في تلك هو المخرجُ في هذه، فيقال : فيهما قولانِ بالنقلِ والتخريجِ، والمعنى أنَّ في كلِّ صورةٍ من الصورتينِ قولاً منصوصاً وآخرَ مخرَّجاً ، ثم الرَّاجحُ إما المخرَّجُ وإما المنصوصُ وإما تقريرُ النصينِ والفرقِ وهو الأغلبُ .

٧ ـ الطريقُ أو الطرُقُ : اختلافُ الأصحابِ في حكايةِ المذهبِ ، وقد يستعملونَ الوجهينِ في موضعِ الطريقينِ وعكسُهُ .

٨ ـ المنصوصُ والمخرَّجُ : المنصوصُ يُعبَّرُ به عن نصِّ الإمامِ الشافعيِّ وعن القولِ وعن الوجهِ إذا وُجدَ قولانِ للشافعيِّ أحدُهما منصوصٌ، والثاني مخرَّجٌ ، فالمنصوصُ هو الصحيحُ ، كما إذا رجَّحَ الشافعيُّ أحدَهُما ، بل هذا أولى .

٩ـ الأصــحُّ : ما قَويَ صحَّتُهُ أصلاً وجامعاً أو واحداً منهما وهو الراجحُ والمختارُ عند قوةِ الخلافِ ، ويكونُ مقابِلُهُ (صحيحاً) قولاً قوياً إن كان مقابلُهُ (مقابلُ الصحيحِ) أصحَّ منه.

١٠ـ الصحيحُ : ما صحَّ أصلاً وجامعاً أو واحداً منهما كذلك من الوجهينِ وهو الراجحُ والمختارُ عند ضعفِ الخلافِ ، ويكون مقابلُهُ ضعيفاً أو باطلاً .

١١ـ الصوابُ : هو الراجحُ والمختارُ إذا وَهَى (ضَعُفَ) الخلافُ ويكونُ مقابلُهُ واهياً (ضعيفاً).

١٢ـ قيلَ : هو الوجهُ ،في مقابلِ الوجهِ أو الأَوجَهِ وهو قَسيمُ (مقابلُ) الأصحِّ .

١٣ـ حُكيَ : هو الوجهُ الضعيفُ أو المردودُ وهو قَسيمُ (مقابلُ) الصحيحِ.

١٤ـ يُقالُ : هو الوجهُ الضعيفُ أو المردودُ الواهي وهو قَسيمُ الصوابِ.

١٥ـ المذهبُ : هو الطريقُ في مقابلِ طريقٍ آخرَ أو طرُقٍ وهو اختلافُ الأصحابِ في حكايةِ المذهبِ فقد يَحكي الأصحابُ عن الإمامِ أقوالاً متناقضةً .

١٦ـ الأظهرُ : هو الراجحُ من القولينِ أو الأقوالِ للإمامِ الشافعيِّ إذا قَويَ الخلافُ ويقابلُهُ الظاهرُ لظهورِهِ .

١٧ـ الظاهرُ : وهو ما دَلَّ على معنىً يَحتَمِلُ غيرَهُ احتمالاً مرجوحاً أو هو ما دلَّ دلالةً ظاهرةً على شيءٍ واحتمَلَ غيرَهُ ،ويُقدَّمُ الأولُ على الثاني عندَ التعارضِ ،أو هو الراجحُ من القولينِ أو الأقوالِ للإمامِ الشافعيّ إذا كان الخلافُ ضعيفاً ،ويكون مقابلُهُ وجهاً غريباً في المذهبِ .

١٨ـ المشهورُ : هو القولُ المشتَهَرُ في المذهبِ ،ويكون مقابلُهُ غريباً (أو ضعيفاً).

١٩ـ الأشهرُ : هو القولُ الذي زادتْ شُهرتُهُ على مقابِلِهِ، لشهرةِ ناقلِهِ أو اتفاقِ الكلِّ على أنه منقولٌ عنه (فأشهرُ والأشهرُ مثلُ الصحيحِ والأصحِّ)

٢٠ ـ الأشْبَهُ : الحكمُ الأقوى شَبَهاً بالعِلَّةِ .

٢١ ـ في وجهٍ : وهو وجهٌ ضعيفٌ مثلُ اختياراتِ النوويّ في المذهبِ، نحوُ اختيارِهِ أنَّ الركوعَ في المذهبِ ركنٌ قصيرٌ ،ولكنَّ المذهبَ أنه ركنٌ طويلٌ .

٢٢ـ أصلُ الروضةِ : هو كتابُ العزيزِ شرحُ الوجيزِ للإمامِ الرافعيّ، اختصرَهُ الإمامُ النوويُّ إلى كتابِ الروضةِ فهو أصلُ كتابِ الروضةِ.

٢٣ ـ زوائدُ الروضةِ : ما زادَهُ الإمامُ النوويُّ في الروضةِ على كتابِ العزيزِ، ويُعْرَفُ بقولِهِ قُلتُ.

٢٤ـ العامُّ : وهو لفظٌ يَستغرِقُ الصالِحَ له من غيرِ حصرٍ .

٢٥ـ الخاصُّ : وهو ضِدُّ العامِّ .

٢٦ـ المُجمَلُ : وهو الذي لم تَتَّضِحْ دلالتُهُ .

٢٧ـ المُبيَّنُ : وهو ضدُّ المجمَلِ .

٢٨ـ المُتواتِرُ :وهو ما رواهُ جمعٌ عن جمعٍ يُؤمَنُ تَواطؤُهُم على الكذبِ.

٢٩ـ الآحادُ : وهو ما رواهُ واحدٌ عن واحدٍ .

٣٠ـ على الراجحِ : إذا كان في المسألةِ قولانِ أو وجهانِ وفي بعضِهَا خلافٌ يخالفُهُ ويَشترِكُ الجميعُ في كونهِ الراجحَ .

٣١ـ الأقربُ : ويُستَعمَلُ في الوجهِ الأقربِ إلى نصِّ الشافعيّ بالقياسِ إلى غيرِهِ .

٣٢ـ الأقومُ : هو القولُ السَّليمُ من المعارضةِ.

٣٣ـ في قولٍ : يُستَعمَلُ فيما لو كانَ فيه قولانِ لكنَّ الراجحَ خلافُهُ نحوُ « وفي قولٍ يجوزُ نقلُ الزكاةِ له من مسافةِ القصرِ وهو ضعيفٌ » .

٣٤ ـ المَطلَقُ : ما دلَّ على الماهيَّةِ بلا قيدٍ .

٣٥ ـ المقيَّدُ : ما دلَّ على الماهيَّةِ بقيدٍ وهو المقدَّمُ على غيرِ المقيَّدِ عندَ التعارضِ .

٣٦ـ المحقّقونَ : إذا قالوا : قال المحققونَ منَّا : كان هو المفتَى به وتكونُ الكثرةُ لا أثرَ لها ، فالشخصُ الواحدُ قد يكونُ أكثرَ تحقيقاً وتدقيقاً وفهماً من كثيرينَ ، ولو كانت الكثرةُ معتبرةً لقدَّمْنَا ما عليه أكثرُ أئمةِ المذاهبِ فإذا كان أكثرُهَا على شيءٍ ومولانا الشافعيُّ ﷺ على خلافِهِ يُعمَلُ بقولِ الأكثرِ وكذا في كلِّ مذهبٍ ولم يَبقَ التقليدُ حينئذٍ إلا عندَ التساوي ، وقد نقلَ بعضُ المصنّفينَ من الفقهاءِ أنَّ الإمامَ الشافعيَّ ﷺ انفردَ بمئةِ مسألةٍ لم يُوافَقْ عليها ، ويقولُ الإمامُ الماوَرْديُّ في الرَّدِّ على هذه القضيةِ : « إنَّ الصحابةَ خالفوا أبا بكرٍ في قتالِ أهلِ الرِّدَّةِ ثم ظهرَ أنَّ الصوابَ كان معه » .

٣٧ ـ المُختارُ : ما استنبطَهُ المجتهدُ من الأدلَّةِ وليس نقلاً عن صاحبِ المذهبِ، ولذا لا يُعَدُّ من المذهبِ ولا يُفتَى به عندنا، لأنَّ الأكثرَ والأشهرَ في المذهبِ خلافُهُ، وقولُ مولانا الإمامِ النوويِّ: (وأَختارُ)ضعيفٌ في المذهبِ ما لم يُصحَّحْ.

فتلخَّصَ لنا من ذلك أنه إذا تعارضَ الترجيحُ لا نأخذُ بما عليه أكثرُ المذاهبِ ،ولا بما عليه أكثرُ الأصحابِ إلا مع الاستواءِ في العلمِ والورعِ والاتقانِ وذكاءِ القَريحةِ ،فالترجيحُ إنما يكونُ بما ذهبَ إليه المحققونَ مما قَويتْ مَنابتُهُ وظهرتْ عند النُّظَّارِ رزانَتُهُ ،ورحمَ اللهُ من قال :

وليسَ كلُّ خلافٍ جاءَ مُعتبَرا إلا خلافٌ له حظٌّ من النَّظَرِ

ملاحظةٌ : أَفعَلُ التَّفضيلِ في المذهبِ كلُّهُ معتمَدٌ مثلُ أَرْجَح ، أَوْجَه، أَشْهَرْ .

فقدانُ نصِّ الإمامِ :

الذي نعتقدُهُ وهو الحقُّ إن شاء اللهُ تعالى ، أنَّ الترجيحَ في المذهبِ بنصِّ صاحبِ المذهبِ ، فإن لم يكنْ به نصٌّ اجتَهدَ فيه المقلِّدُ له على مذهبِهِ ، وخرَّجها على أصولِهِ وأفتَى وعَمِلَ بما أدَّى

إليه اجتهادُهُ إن كان أهلاً لذلك ، وهذا أعزُّ من الكبريتِ الأحمرِ ، فإذا لم يكنِ المقلِّدُ أهلاً للتخريجِ على الأصولِ ، قَصَدَ ما عليه أكثرُ المحققينَ من الأصحابِ لا ما عليه الأكثرُ مطلقاً .

فإن لم يذكرِ المسألةَ إلا واحدٌ منهم وجزمَ بالحكمِ فيها واشتَهرتْ عنه بين الأصحابِ المعاصرينَ له ولم يُظهِرُوا مخالفتَهُ أخذنا بها ، فإن تعارضَ الترجيحُ واستوى المرجِّحونَ في التحقيقِ والورعِ أخذنا بما عليه الأكثرُ في هذه الحالةِ للاستواءِ في التحقيقِ والورعِ ، لأنَّ الكثرةَ مع الاستواءِ أبعدُ عن الخطأ .

طُرُقُ المذهبِ وطَبَقَاتُهُ:

١. أصحابُ الإمامِ الشافعيِّ الآخذونَ عنه بغيرِ واسطةٍ .

٢. أصحابُ الإمامِ الشافعيِّ الآخذونَ عنه بالواسطةِ كثيرونَ لا يُحصَوْنَ، لكن اشتَهرَ منهم جماعةٌ في استنباطِ الأحكامِ من نصوصٍ وتوجيهِهَا والتفريعِ عليها ويُسَمَّوْنَ بأصحابِ الوجوهِ .كما تقدم في لفظِ المصطلحِ . منهم أحمدُ بنُ يَسارٍ، ومحمدُ بنُ نصرٍ المرْوَزيُّ وهما من الطبقةِ الثانيةِ.

٣. ومنهم أبو عُبيدِ اللهِ الزُّبَيريُّ، وابنُ حَرْبَوَيهِ وأبو بكرٍ النَّيسابُوريُّ وأبو سعيدِ الإصطَخرِيُّ وأبو بكرٍ الصَّيْرَفيُّ وابنُ القاصِّ وأبو إسحقَ المرْوَزيُّ وابنُ الحدَّادِ وأبو عليٍّ الطَّبَريُّ وابنُ القَطَّانِ والقَفَّالُ الشاشِيُّ وأبو القاسمِ الصَّيْمَريُّ وهم من الطبقةِ الثالثةِ .

٤. ومنهم أبو طاهرٍ الزَّيَّادي وأبو إسحقَ الإسفرييِنيُّ وأبو حاتمٍ القَزوينيُّ وأبو عبدِ اللهِ القطَّانُ وهم من الطبقةِ الرابعةِ .

٥. ثم جاء بعدَهم بقيةُ أصحابِ الوجوهِ طبقةً بعدَ طبقةٍ حتى جاء أبو حامدٍ أحمدُ الفقيهُ المعروفُ بالإسفراييِنيِّ الذي انتهتْ إليه الرِّياسةُ في الفقهِ الشافعيِّ ببغدادَ، وقيلَ: كان يحضُرُ درسَهُ سبعُمئةِ فقيهٍ، وتبعَهُ جماعةٌ لا يُحْصَوْنَ عدداً أخَصُّهُم به القاضي أبو الحسنِ الماوَردِيُّ البصريُّ صاحبُ الحاوي (ت ٤٥٠ هـ) والقاضي أبو الطَّيِّبِ الطَّبَريُّ صاحبُ الكتابِ المسَمَّى بالتعليقةِ في نحوِ عشرِ مُجلَّداتٍ كثيرُ الاستدلالِ و الأَقْيسَةِ (ت ٤٥٠ هـ) والقاضي

أبو عليٍّ الحسنُ بنُ عبدِ اللهِ البَنْدَنيجِيُّ (ت ٤٢٥ هـ) وأبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمدٍ المِحامِلِيُّ (ت / ٤٠٥ هـ) صاحبُ كتابِ المقنِعِ، وسليمٌ الرَّازيُّ وسلكوا طريقةً في تدوينِ الفروعِ، واشتَهرتْ طريقتُهُم في ذلك بطريقةِ العراقيينَ .

٦. وجاء القَفَّالُ المروزِيُّ وسلكَ طريقةً أيضاً في تدوينِ الفروعِ وتبعَهُ جماعةٌ أخصُّهُم الشيخُ أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ النَّيسابُورِيُّ المعروفُ بالجُوَينيّ (ت ٤٣٨ هـ) وصاحبُ كتابِ الإبانةِ أبو القاسمِ عبدُ الرحمنِ بنُ محمدٍ الفُوارَنيُّ المروزيُّ (ت ٤٦١ هـ) والقاضي حسينُ بنُ محمدٍ المروزيُّ (ت ٤٦٢ هـ) وله كتابُ التَّعليقةِ في الفروعِ، وأبو عليٍّ السِّنْجِيُّ والمسعودِيُّ واشتَهرتْ طريقةُ هؤلاءِ ومن تبعَهُم **بطريقةِ الخُراسانيّينَ** ويقالُ لهم: المراوِزَةُ أيضاً لأنَّ شيخَهُم ومعظمَ أتباعِهِم مَراوِزَةٌ، فتارةً يقولونَ: قال الخُراسانيُّونَ وتارةً يقولونَ: قال المراوزةُ، فهما عبارتانِ عن مُعبَّرٍ واحدٍ .

٧. ثم آتى من بعدِ أصحابِ الطَّريقتَينِ جماعةٌ من أصحابِ الشافعيّ ينقُلونَ الطريقتينِ كأبي عبدِ اللهِ الحليميّ (الحسينِ بنِ الحسنِ القاضي رئيسِ أهلِ الحديثِ (٣٣٨ ـ ٤٠٣ هـ) والرُّوْيانيّ صاحبِ البَحرِ واسمُهُ عبدُ الواحدِ بنُ إسماعيلَ بنُ أحمدَ الرُّويانيُّ (ت ٥٠٢ هـ) والقاضي أبي المعالي مُجَلّي صاحبِ الذَّخائرِ (ت ٥٠٥ هـ) والشيخِ أبي إسحقَ إبراهيمَ الشِّيرازيّ صاحبِ المهذَّبِ والتَّنبيهِ، وإمامِ الحرَمينِ عبدِ الملكِ بنِ عبدِ اللهِ الجُوينيّ (ت ٤٧٨) صاحبِ نهايةِ المطلبِ في روايةِ المذهبِ، وعبدِ الرحمنِ بنِ المأمونِ المعروفِ بالمتولّي النَّيسابوريّ (ت٤٧٨) هـ صاحبِ تتمَّةِ الإبانةِ،والإمامِ حُجَّةِ الإسلامِ الغزاليّ(ت٥٠٥هـ)، وربما يُعتمَدُ كلَّ ما ظهرَ له وإن خالفَ من نقلَ عنه في بعضِ الفروعِ.

٨. ثم ظهرتْ تآليفُ الإمامِ الرَّافعيّ عبدِ الكريمِ القَزوينيّ (ت ٦٢٣ هـ) كالمحرَّرِ وشرحي الوجيزِ المختصرِ والمبسوطِ .

وكتبُ الإمامِ النوويّ (ت ٦٧٩هـ)كالجموعِ و روضةِ الطالبينَ والمنهاجِ، وأتى جمالُ الدّينِ عبدُ الرحيمِ بنُ حسنٍ الإسْنويُّ (ت ٧٧٢ هـ) صاحبُ المهمَّاتِ.

وأحمدُ الأفقهسيُّ المعروفُ بابنِ العمادِ(٨٠٨ هـ) والأذرُعيُّ صاحبُ قوتِ المحتاجِ في شرحِ المنهاجِ (ت ٧٨٢هـ) وهو أحمدُ بنُ حمدانَ بنِ الأحمدِ، والشيخُ صالحٌ البُلْقِينيُّ وفقهاءُ اليمنِ كالشيخِ إسماعيلَ بنِ أبي بكرٍ المعروفِ بابنِ المقْرِيْ (ت ٨٣٧ هـ) والشيخِ زكريَّا الأنصارِيّ(ت ٨٢٦ هـ) ذي التآليفِ المشهورةِ كأسنى المطالبِ ومختصرِ المنهاجِ (منهجِ الطلابِ) وشرحِهِ فتحِ الوهَّابِ وغيرِها .

مصطلحاتُ علماءِ المذهبِ:

١) **الإمامُ** : إمامُ الحرمينِ عبدُ الملكِ الجُوَينيُّ بنُ أبي محمدٍ عبدِ اللهِ (٩٦) (إذا أُطلِقَ في الفقهِ) .

وإذا أُطلِقَ في الأصولِ فهو الإمامُ فخرُ الدّينِ محمَّدُ بنُ عُمَرَ الرَّازيُّ (٩٧).

٢) **القاضي** : القاضي حسينٌ(٩٨) (إذا أُطلِقَ في كتبِ المتقدّمينَ).

القاضي أبو حامدٍ المروَزيُّ(٩٩) (إذا أُطلِقَ في كتبِ المتأخّرينَ) .

القاضي محمدُ بنُ الطيبِ البَاقلانيُّ(١٠٠) (إذا أُطلِقَ عند علماءِ الأصولِ).

القاضي (إذا أُطلِقَ في كتبِ الحديثِ): القاضي عِياضُ بنُ موسى اليَحْصُبيُّ (١٠١).

القاضي (إذا أُطلِقَ في كتبِ التَّفسيرِ) :

القاضي عبدُ اللهِ البَيضاويُّ(١٠٢) .

---

(96) النَّيسابوريُّ شيخُ الإسلامِ له النهايةُ في الفقهِ : لم يُصَنَّفْ في المذهبِ مثلُهُ (ت٤٧٨هـ) وكان له أربعُمئةِ تلميذٍ فكسروا محابِرَهُم وأقلامَهُم وأقاموا كذلك حولاً .

(97) التَّيميُّ البَكريُّ الإمامُ المفسّرُ أوحدُ زمانِهِ في المعقولِ والمنقولِ وعلومِ الأوائلِ وهو قُرشيُّ النسبِ مولدُهُ في الرّيِّ له كتبٌ كثيرةٌ في التفسيرِ والفقهِ والعقيدةِ ومناقبِ الإمامِ الشافعيِّ (٥٤٤-٦٠٦هـ) .

(98)حسينُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ المَرْوَرُّذِيُّ من كبارِ الشافعيَّةِ له التَّعليقُ (توفي بمروُ الرُّوذِ ٤٦٢هـ) .

(99) أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ الإسفراييِنيُّ وُلدَ سنةَ ٣٤٤هـ قَدِمَ بغدادَ سنةَ ٣٧٤هـ وأصبحَ مدرساً سنةَ ٣٧٠هـ وانتهتْ إليه رِياسةُ الدّينِ والدنيا حتى صارَ فريدَ أهلِ زمانِهِ وعُدَّ مُجدِّدَ المئةِ الرَّابعةِ كان يحضُرُ مجلسَهُ نحوُ ٣٠٠ متفقهٍ (تُوفِّيَ سنةَ ٤٠٦هـ) .

(100) محمدُ بنُ الطَّيبِ أبو بكرٍ من كبارِ علماءِ الكلامِ انتهتْ إليه الرّياسةُ في مذهبِ الأشاعرةِ وُلدَ في البَصرةِ وسكنَ الكُوفةِ وتُوفِّيَ فيها (٣٣٨-٤٠٣هـ) (٩٥٠-١٠١٣م) له كتبٌ في العقيدةِ .

(101) عالمُ المغربِ وإمامُ أهلِ الحديثِ في وقتِهِ وَلِيَ قضاءَ غُرناطةَ تُوفِّيَ بمَرَّاكشَ مَسموماً (٤٧٦-٥٤٤هـ) من تصانيفِهِ كتابُ الشِّفا بتعريفِ حقوقِ المصطفى وشرحٌ على صحيحِ مسلمٍ ، جمعَ المقرِي أخبارَهُ وسيرتَهُ في كتابِ أزهارِ الرّياضِ في أخبارِ القاضي عياض .

٣) **القاضيانِ**:المرادُ بهما أبو المحاسنِ عبدُ الواحدِ بنُ إسماعيلَ الرُّويانيُّ([103])، وأبو الحسنِ عليُّ ابنُ محمَّدِ بنِ حبيبٍ المِارَوديُّ ([104]).

٤) **الشَّارحُ** : (أو الشارحُ المحقِّقُ) : الجلالُ المحلّيُّ([105]) شارحُ المنهجِ [ابنُ حجرٍ في شرحِ الإرشادِ يريدُ الجَوْجَريَّ ([106])شارحَ الإرشادِ].

٥) **شارحُ** : واحدٌ من الشرَّاحِ لأيِّ كتابٍ .

٦) **قال بعضُهُم** : أعمُّ من الشارحِ .

٧) **الشَّيخانِ** : الإمامانِ الرافعيُّ ([107])والنوويُّ([108]).

---

(102) عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ الشِّيرازِيُّ البَيضاويُّ قاضٍ ، مُفَسِّرٌ وَلِيَ قضاءَ شِيرازَ مدةَ رحلَ إلى تَبريزَ وتُوفِّيَ فيها (ت٦٨٥هـ) من كتبِهِ تفسيرُهُ ، وطوالعُ الأنوارِ في التَّوحيدِ ومنهاجُ الأصولِ إلى علمِ الأصولِ ، الغايةُ القُصوى في درايةِ الفتوى في فقهِ الشافعيَّةِ .

(103) فخرُ الإسلامِ فقيهٌ شافعيٌّ من أهلِ رُويانَ (بنواحي طَبَرُستانَ رحلَ إلى بُخارى وغيرِها وبنى بآمُلْ طَبَرُستانَ مدرسةً ، تَعصَّبَ عليه جماعةٌ فقتلوه في آمُلْ ، وكانت له حظوةٌ عند الملوكِ وبلغَ من تمكُّنِه في الفقهِ أن قالَ : لو احترقتْ كتبُ الشافعيِّ لأمليتُها من حفظي ، له تصانيفُ منها (بحرُ المذهبِ) من أطولِ كتبِ الشافعيينَ . (٤١٥.٥٠٢هـ) وله جَدٌّ له اللَّقبُ نفسُهُ (الرُّويانيُّ) اسمُهُ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ الطَّبريُّ أبو العباسِ ، انتشر العلمُ منه في رُويانَ .

(104) أقضى قضاةِ عصرِهِ من العلماءِ والباحثينَ أصحابِ التَّصانيفِ الكثيرةِ النافعةِ وُلدَ في البَصرةِ وانتقلَ إلى بغدادَ ووَلِيَ القضاءَ في بلدانٍ كثيرةٍ ثم جُعِلَ أقضى القضاةِ في أيامِ القائمِ بأمرِ اللهِ العباسيِّ وكان يميلُ إلى مذهبِ الاعتزالِ ، وله المكانةُ الرَّفيعةُ عندَ الخلفاءِ . نسبتُهُ إلى بيعِ ماءِ الوردِ ووفاتُهُ ببغدادَ من كتبِهِ الحاوي في فقهِ الشافعيةِ والأحكامُ السُّلطانيةُ وأدبُ الدُّنيا والدينِ وأعلامُ النُّبوةِ والإقناعُ (في الفقهِ) (٣٦٤-٤٥٠هـ) .

(105) جلالُ الدِّينِ محمدُ بنُ أحمدَ المحلّيُّ الشافعيُّ أصوليٌّ مُفسِّرٌ مولدُهُ ووفاتُهُ بالقاهرةِ عَرَّفهُ ابنُ العمادِ بتَفتازانيِّ العربِ ، كان يقولُ عن نفسِهِ : إنَّ ذهني لا يقبلُ الخطأَ ، كان مَهيباً صدَّاعاً بالحقِّ ، عُرِضَ عليه القضاءُ الأكبرُ فامتنعَ، صنَّفَ كتاباً في التفسيرِ أتمَّهُ الجلالُ السُّيوطيُّ فسُمِّيَ تفسيرَ الجلالينِ له شرحٌ على المنهاجِ في الفقهِ الشافعيِّ سمّاهُ كنزَ الرَّاغبينَ ، والبدرُ الطالع في حلِّ جمعِ الجوامع في أصولِ الفقهِ (٧٩١-٨٦٤هـ)

(106) محمدُ بنُ عبدِ المنعمِ بنِ محمدٍ الجَوْجَريُّ من فقهاءِ الشافعيةِ وُلدَ بجَوجَرٍ (قُربَ دُمْياطٍ) وتحوَّلَ إلى القاهرةِ صغيراً فتعلَّمَ ونابَ في القضاءِ ثم تعفَّفَ عن ذلك ومات بمصرَ من كتبِهِ شرحُ الإرشادِ لابنِ المقرِي (٨٢١-٨٨٩هـ) .

٨) **شيخُ الإسلامِ** : الشيخُ الإمامُ زكريَّا الأنصاريُّ.

٩) **الشيوخُ** : الإمامُ الرَّافعيُّ والإمامُ النوويُّ والإمامُ ابنُ السُّبكيّ .

١٠) **ابنُ حجرٍ**: ([109])في قولِهِ : (شيخُنا) المرادُ به شيخُ الإسلامِ الشيخُ زكريَّا الأنصاريُّ.([10]**1**)

١١) **الخطيبُ الشِّربِيْنِيُّ**: ([111]) في قولِهِ: (شيخُنا) المرادُ به شيخُ الإسلامِ الشيخُ زكريَّا الأنصاريُّ .وفي قوله: (شيخي) المرادُ به الشِّهابُ الرَّمليُّ (الرَّمليُّ الكبيرُ أحمدُ بنُ حمزةَ)([112]) .

---

(107) الإمامُ أبو القاسمِ عبدُ الكريمِ بنُ محمدٍ الإمامُ العَلَمُ ، أحدُ كبارِ الشافعيةِ كان له مجلسٌ بقَزوينَ للتفسيرِ والحديثِ وتُوفِيَ فيها له المحرَّرُ في الفقهِ الشافعيِّ وفتحُ العزيزِ في شرحِ الوجيزِ للغزاليِّ وشرحُ مسندِ الشافعيِّ (٥٥٧-٦٢٣هـ) طبقاتُ الشافعيةِ ١١٩/٥

(108) الإمامُ مُحيي الدينِ أبو زكريَّا يَحيى بنُ شرفِ الدِّينِ النوويُّ الإمامُ العالمُ بالفقهِ والحديثِ مولدُهُ ووفاتُهُ في نَوَا (من قُرى حَورانَ) وإليها نِسبتُهُ تَعلَّمَ في دمشقَ وأقام بها زمناً طويلاً له كتبٌ كثيرةٌ منها تهذيبُ الأسماءِ واللُّغاتِ ، ومنهاجُ الطالبينَ وغيرُها كثيرٌ (٦٣١-٦٧٦هـ) .

(109) الإمامُ العَلَمُ أحمدُ بنُ حجرِ بنِ عليٍّ الهيتَميُّ السَّعديُّ الأنصاريُّ شهابُ الدِّينِ شيخُ الإسلامِ أبو العباسِ فقيهٌ شافعيٌّ من مصرَ في محلَّةِ أبي الهيتَمِ وإليها نسبتُهُ تلقَّى العلمَ في الأزهرِ ومات بمكةَ له تصانيفُ كثيرةٌ له كتابُهُ العظيمُ تحفةُ المحتاج لشرحِ المنهاج في فقهِ الشافعيةِ ، والإيعابُ شرحُ العُباب ، والإمدادُ في شرحِ الإرشاد وغيرُها من الكتبِ النافعةِ (٩٠٩-٩٧٤هـ)،وإليه الرَّمزُ (حَجْ) في المذهبِ الشافعيِّ .

(110) الإمامُ العَلَمُ الشيخُ زكريَّا بنُ محمدِ بنِ أحمدَ المِصريُّ الشافعيُّ قاضٍ مفسِّرٌ فقيهٌ من حفاظِ الحديثِ تعلَّمَ في القاهرةِ وكُفَّ بصرُهُ سنةَ (٩٠٦) جمعَ نفائسَ الكتبِ وأفادَ القارئينَ عليه علماً ومالاً تَولَّى قضاءَ القضاةِ (٨٢٦-٩٠١) فلم يقبلْهُ إلا بعد مراجعةٍ وإلحاحٍ ، فلما رأى عُدولَ السلطانِ قايْتَبايْ الجَركسيِّ عن الحقِّ نصحَهُ وزجرَهُ فعزلَهُ السلطانُ ، فعادَ إلى اشتغالِهِ بالعلمِ إلى أن تُوفِيَ (٩٢٦هـ) ، له تصانيفُ كثيرةٌ في الأصولِ والفقهِ والحديثِ والمنطقِ منها أسنى المطالب شرحُ روضِ الطالب والغررُ البهيَّةُ في شرحِ البُهجةِ الوردية ومنهجُ الطلَّاب وشرحُ المنهجِ كلُّها في الفقهِ الشافعيِّ من تلاميذِهِ الشيخُ الإمامُ ابنُ حجرٍ الهيتميُّ والإمامُ محمدٌ الرَّمليُّ والإمامُ محمدٌ الخطيبُ الشِّربِيْنِيُّ.

١٢) الجمالُ الرَّمليُّ (شمسُ الدِّينِ محمدٌ)([١٣]١)في قولِهِ : (شيخُنا أو الشيخُ) المرادُ به شيخُ الإسلامِ الشيخُ زكريَّا الأنصاريُّ، وقولُهُ: أفتى به الوالدُ أي الشِّهابُ الرَّمليُّ .

١٣) الأصحابُ : أصحابُ الوجوهِ في المذهبِ وقد يُقصَدُ به أصحابُ مولانا الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنهم وعنه .

١٤) المتقدِّمونَ : أصحابُ الأَوجُهِ الذين كانوا في القَرنِ الرابعِ خُصُّوا بهم تميُّزاً عمَّنْ بعدَهم كما قالَ الإمامُ ابنُ حجرٍ ﷺ.

١٥) المتأخِّرونَ : وهم الذين جاؤوا بعدَ القرنِ الرَّابعِ وبعدَ الإمامَينِ الرَّافعيِّ والنوويِّ ﷺ.

---

(111) الإمامُ العَلَمُ سيدي محمدُ بنُ أحمدَ الشِّربِيْنيُّ شمسُ الدِّينِ فقيهٌ شافعيٌّ مفسِّرٌ من أهلِ القاهرةِ له كتبٌ نافعةٌ جداً في الفقهِ والحديثِ والتفسيرِوالبلاغةِ منها: كتابُهُ العظيمُ مُغني المحتاج شرحُ منهاجِ الطالبين والإقناعُ في حلِّ ألفاظِ أبي شجاع ، والسِّراجُ المنيرُ (ت٩٧٧هـ) .

(112) شهابُ الدِّينِ أحمدُ بنُ حمزةَ الرَّمليُّ :فقيهٌ شافعيٌّ من رَملةَ المنوفيَّةِ بمصرَ ، تُوفِيَ بالقاهرةِ من كتبِهِ فتحُ الجَوَاد بشرحِ منظومةِ ابنِ العماد في المِعفُوَّاتِ والفتاوى (ت٩٥٧هـ) .

(113) الإمامُ العَلَمُ قرينُ الإمامِ ابنِ حجَرٍ الهيتميُّ ، شمسُ الدِّينِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ حمزةَ فقيهُ الدِّيارِ المصريةِ في عصرِهِ ومرجعُها في الفتوى يقالُ له: الشافعيُّ الصغيرُ، مولدُهُ ووفاتُهُ بالقاهرةِ ، وَلِيَ إفتاءَ الشافعيةِ ، صنَّفَ شروحاً وحواشيَ كبيرةً منها : عمدةُ الرابح شرحٌ على هديَّةِ الناصح في فقهِ الشافعيةِ ، وغايةُ البيان في شرحِ زُبَدِ ابنِ رسلان ونهايةُ المحتاج وله فتاوى (٩١٩-١٠٠٤هـ) وإليه الرَّمزُ (م ر) في المذهبِ الشافعيِّ .

مصطلحاتٌ تعبيريّةٌ:

١. **تَأَمَّلْ** :تَدُلُّ على أنه في هذا المحَلِّ دِقَّةٌ ومعنىً، وربما فيه إشارةٌ إلى الجوابِ القويِّ، والتأمُّلُ هو إعمالُ الفكرِ .

٢. **فيه نظرٌ**:يُستعمَلُ في لزومِ الفسادِ أي أنَّ لهم في المسألةِ رأياً آخرَ .

٣. **فتَدبَّرْ** :هو إعمالُ القلبِ وتصرُّفُهُ ونظرُهُ في الدلائلِ لفهْمِ العبارةِ ومعرفةِ الحُكمِ، أي انظرْ في دُبُرِ الأمرِ وهي عاقبتُهُ وآخرُهُ، فهو لتقريرِهِ التَّحقيقَ لما بعده أي لبيانِ المعنى وإثباتِهِ بالدَّليلِ .

٤. **حاصلُهُ،محصّلُهُ،تحريرُهُ،تنقيحُهُ** : تُستعمَلُ حيث في الأصلِ زيادةٌ لا طائلَ منها، أو نقصٌ ومقصودٌ يَحتاجُ إلى إضافةٍ لتوضيحِ المعنى.

٥. **الجملةُ**:يُستعمَلُ في إجمالِ القولِ بعد التَّفصيلِ وبيانِ الخُلاصةِ منه .

٦. **لا يَبعُدُ كذا** : احتمالُ أن يكونَ دليلُهُ صحيحاً .

٧. **على ما شَمِلَ كلامُهُم ونحوُ ذلك** : إشارةٌ إلى التَّبرِّي منه ،أو أنه مشكِلٌ (قاله ابنُ حجرٍ في حاشيةِ فتحِ الجوادِ) .

٨. **كذا قالوه** :(أو كذا نقلَهُ فلانٌ) فهو كالذي قبلَهُ .

٩. **إن صحَّ هذا فكذا** :ظاهرُهُ عدمُ ارتضائِهِ كما نبَّهَ عليه في الجنائزِ في التُّحفةِ .

١٠. **الفَحْوى** :ما فُهِمَ من الأحكامِ بطريقِ القطعِ بالمقتضي كتحريمِ الضَّربِ المفهومِ من قولِهِ تعالى ﴿ **فلا تَقُلْ لهمَا أفٍّ** ﴾ (لُقمان ١٥) فالذي يدُلُّ عليه النَّصُّ بطريقِ القطعِ أو يدُلُّ عليه مُقتضى الحالِ من خلالِ التراكيبِ يُسمَّى بالفحوى .

١١. **اصطلاحُ التحفةِ : ما بعد « كما » هو المعتمَدُ عنده.**

إذا قيل: **(قال)** في نحوِ التحفةِ فلا يُفهَمُ منه أن غيرَهَا مخالفٌ أو موافقٌ لها.

ما بعد « **لكن** » هو المعتمدُ عنده إذا لم يسبقْها كم .

إذا قيل:**(عند حج)** فالرَّمليُّ مخالفٌ له.

إذا قيل: (**عند م . ر**) فابنُ حجرٍ مخالفٌ له .

لابُدَّ من التدقيقِ في مصطلحِ التحفةِ خاصةً ، هذا وقد ذكرَ صاحبُ التحفةِ في مقدمةِ كتابِهِ المصطلحاتِ الخاصَّةَ به .

١٢. **في صحتِهِ نظرٌ** : تَدُلُّ على أنَّ الفقهاءَ لم يَجدوا فيما قالوه من أحكامٍ وما أوصلَهُم إليه اجتهادُهُم نقلاً عن المتقدمينَ .

١٣. **انتهى مُلخَّصاً** : يَقصِدونَ أنهم ذكروا المقصودَ من ألفاظِ الأصلِ الذي لخَّصوهُ مما يَدُلُّ على المعنى ولا يَدُلُّ على غيرِهِ .

١٤. **بالجملةِ** : تُستعمَلُ للبيانِ والتفصيلِ.

١٥. **تُنزَّلُ مَنزلتَهُ** : عندما يُقامُ الشيءُ مُقامَ الآخرِ وإن كان اللفظُ لا يَدُلُّ على المعنى بدقةٍ.

١٦. **محتملٌ** : إشارةٌ إلى أنَّ اللفظَ لا يدُلُّ على المعنى بدقةٍ، فإن كانتِ الميمُ بالفتحِ دلَّ على ترجيحِ الرأيِ فهو أقربُ إلى المعنى، وإن كانتْ بكسرِهَا فاحتمالُ الضعفِ فيه أقوى أي قابلٌ للحَمْل والتأويلِ .

١٧. **كذا قالوه ، على ما اقتضاهُ كلامُهُم**: تَدلُّ على التضعيفِ، وأنَّ المعتمدَ ما في مقابلِهِ خاصَّةً إذا لم يُحْكَمْ عليه من حيثُ الترجيحُ والتضعيفُ.

المعتمدُ من كتُبِ الفتوى:

قال الشِّهابُ ابنُ حجرٍ وغيرُهُ من متأخري الشافعيةِ :

قد أجمعَ المحققونَ على أنَّ الكتبَ المتقدِّمَةَ على الشيخينِ إمامَيِ المذهبِ : الشيخِ عبدِ الكريمِ الرَّافعيِّ ، والإمامِ يحيى النوويِّ لا يُعتَدُّ بشيءٍ منها إلا بعدَ كمالِ البحثِ والتحريرِ حتى يَغلِبَ على الظَّنِّ أنه راجحٌ في مذهبِ الشافعيِّ ، ثم قالوا : هذا حكمُ مَن لم يتعرضْ له الشيخانِ أو أحدُهُمَا:فإن تعرَّضا له فالذي أطبقَ عليه المحققونَ أنَّ المعتمدَ:

في الدرجةِ الأُولى: ما اتَّفقَ عليه الإمامانِ الرافعيُّ والنوويُّ .

في الدرجةِ الثانيةِ: يُقدَّمُ قولُ الإمامِ النوويِّ إذا اختَلفَ قولُ الإمامَينِ ، لأنَّ الإمامَ الرافعيَّ ﷺ لم يقِفْ على الأمِّ ولا على مختصرِ البُويطيِّ ، وكان يَنقُلُ عنهما بواسطةٍ فيقول : وعن الأمِّ وعن مختصرِ البُويطيِّ ، أما الإمامُ النوويُّ فقد وقفَ عليهما ونقلَ عنهما وبذلك فاقَ وملأ حسنُهُ الآفاقَ .

في الدرجةِ الثالثةِ: إذا وُجِدَ لأحدِهِما دونَ الآخرِ فالمعتمدُ ذو الترجيحِ (النوويُّ)

في الدرجةِ الرابعةِ: إذا تخالفتْ كتبُ النوويِّ فالغالبُ المعتمدُ :

١ – التحقيقُ (**1**[14]) ٢ – المجموعُ ٣ – التنقيحُ

٤ – الروضةُ ٥ – المنهاجُ، ونحوُ فتاواه

٦ – شرحُ مسلمٍ ٧ – تصحيحُ التنبيهِ ونُكَتُهُ.

وما اتفقَ عليه أكثرُ كتبِهِ مقدَّمٌ على ما اتفقَ عليه أقلُّ منها ، وما كان في بابِهِ مقدَّمٌ على ما في غيرِ بابِهِ . ويُفتى بكلامِ شيخِ الإسلامِ الشيخِ زكريَّا الأنصاريِّ في شرحِ بُهجتِهِ الصَّغيرِ ثم ما في منهجِهِ لأنَّه لا يَخرُجُ عن كلامِ التحفةِ والنهايةِ . فيُفتِي بما فيه من لا ترجيحَ عندَه(**1**[15])

---

(١١٤) وصلَ فيه الإمامُ إلى بابِ المسافرِ ولم يُكملْه ، مطبوعٌ في مجلدٍ .

(115) إلا في فسخِ النكاحِ بغَيبةِ الزوجِ وانقطاعِ خبرِه الذي رجَّحَ فيه أن لها الفسخَ به .

في الدرجةِ الخامسةِ: إن لم يكنْ للشيخينِ ترجيحٌ فإن كان المفتي من أهلِ الترجيحِ في المذهبِ أفتى بما أظهرَ له ترجيحُهُ مما اعتمدَهُ أئمةُ المذهب([16]**1**) ولا تجوزُ له الفتوى بالضعيفِ عندَهُم .

إن لم يكنْ المفتي من أهلِ الترجيحِ : وهم الموجودنَ اليومَ: فذهبَ أهلُ مصرَ إلى اعتمادِ محمدٍ الرمليِّ في كتبه خصوصاً في «نهايتِهِ» لأنها قُرئَتْ على المؤلِّفِ إلى آخرِهَا في أربعِمائةٍ من العلماءِ فنَقدوها وصحَّحوها فبَلغَتْ صحَّتُها إلى حدِّ التواترِ .

وذهبَ علماءُ الحجازِ والشامِ واليمنِ وحَضْرَموتَ والأكرادِ وداغستانَ إلى أنَّ المعتمدَ ما قاله الإمامُ الشيخُ ابنُ حجرٍ في كتبِهِ بل في تحفتِهِ لما فيها من إحاطةِ نصوصِ الإمامِ مع مَزيدِ تَتبُّعِ المؤلِّفِ فيها ولقراءَةِ المحقِّقينَ لها عليه الذين لا يُحصَوْنَ كثرةً ، ثم :

٢-حاشيةُ فتحِ الجَوَادِ : حاشيةٌ على شرحِ الإرشادِ لأبي إسماعيلَ ابنِ أبي بكرٍ المقرِي ([17]**1**) مجلَّدانِ بأربعةِ أجزاءٍ .

٣ - ثم الإمدادُ فالشرحُ .

٤ - ثم فتاويه الفقهيةُ

٥ . ثم شرحُ العُبابِ (وللرَّمليِّ شرحُ العبابِ) .

ومعتمدُ كتبِ الإمامِ الرَّمليِّ « نهايةُ المحتاج إلى شرحِ المنهاج» .

(تنبيهٌ : ذكرْنَا كتبَ الفقهِ التي يُفتَى بها وليس كلُّ كتبِ ابنِ حجرٍ ﷺكشرحِ الأربعينَ النوويةِ والفتاوى الحديثيةِ) .

وعندما وردتْ علماءُ مصرَ إلى الحَرمينِ قَرَّروا في دروسِهِم معتمَدَ الشيخِ الرَّمليِّ إلى أن فَشَا قولُهُ فيهم ، وصارَ من أحاطَ بقولهما (ابنِ حجرٍ والرمليِّ) يُقرِّرُهما من غيرِ ترجيحٍ .

قال السيدُ عَلَويٌّ السَّقَّافُ في ترشيحِهِ :

وعندي لا تجوزُ الفتوى بما يخالِفُهُما ، بل بما يخالِفُ التحفةَ والنهايةَ إلا إذا لم يتعرَّضا له ، فيُفتَى:

---

(116) والمفتونُ خمسةٌ في القرنِ العاشرِ (شيخُ الإسلامِ الشيخُ زكريَّا الأنصاريُّ،والإمامُ ابنُ حجرٍ الهيتميُّ، والإمامُ محمدٌ الرمليُّ، والإمامُ الخطيبُ الشربينيُّ، والإمامُ نورُ الدينِ الزّيَّاديُّ)

(117) (٧٥٥-٨٣٧هـ) إسماعيلُ بنُ أبي بكرٍ بنِ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ اليمنيُّ تَولَّى التدريسَ ، منها بتَعْزٍ وزَبيدٍ ووليَ إمرةَ بعضِ البلادِ في دولةِ الأشرافِ ، وماتَ بزبيدٍ له تصانيفُ منها كتابُهُ الإرشادُ في فروعِ الشافعيةِ اختصَرَ به الحاويَ.

١. بكلامِ شيخِ الإسلامِ زكريَّا الأنصاريّ (في أسنى المطالبِ ،شرحِ المنهجِ ، شرحِ البُهجةِ) ، ثم .
٢. بكلامِ الخطيبِ الشِّربينيّ : (في مغني المحتاجِ وهو المرادُ ، الإقناعُ) .
٣. ثم بكلامِ حاشيةِ الزِّيَّاديّ ([١٨]١) .
٤. ثم بكلامِ ابنِ قاسمٍ العبَّاديّ ([١٩]١): (مطبوعتُهُ على التحفةِ) .
٥. ثم بكلامِ ابنِ عُميرَةَ على شرحِ المحلّي على المنهاجِ: (مطبوعتُهُ على القَليوبيّ) .
٦. ثم بكلامِ الشَّبْرامُلُّسِيّ : (مطبوعتُهُ على النهايةِ للرَّمليّ) .
٧. ثم بكلامِ الحلبيّ : (لم أرَها) .
٨. ثم بكلامِ الشَّوبَريّ([٢٠]١):(حاشيةٌ على أسنى المطالبِ)
٩. ثم بكلامِ العِنَانيّ([٢١]١) .

ما لم يخالفوا أصلَ المذهبِ (كقولهم إذا أحضرَ حجراً من عرفاتَ جازَ الوقوفُ عليها) .

وإن تخالفا (التحفةُ والنهايةُ) تخيَّرَ المفتي القاصرُ عن رتبةِ الاجتهادِ بينهما،و لا تجوزُ الفتوى بما يخالفُهُما من بقيةِ كتبِهما أو كتبِ غيرِهما .

إنَّ كلامَ ابنِ حجرٍ والرمليّ فيهما عمدةُ مذهبِ الشافعيّ لكن :

قال سيدي محمدُ بنُ سليمانَ الكُرديّ([٢٢]١) : وقعَ في كلامِهم حتى التحفةِ والنهايةِ مسائلُ من قَبيلِ الغَلطِ أو الضَّعيفِ لا يجوزُ الإفتاءُ بها مطلقاً ، وقد أوضحتُ جملةً منها في كتابي (الفوائدُ المدنيَّةُ فيمن يُفتَى بقولِهِ من متأخري الشافعيةِ) .

---

(118) الإمامُ عليُّ بنُ يحيى الزِّيَّاديُّ المصريُّ ، نورُ الدينِ : فقيهٌ انتهتْ إليه رِياسةُ الشافعيةِ بمصرَ ، نسبتُهُ إلى مَحلَّةِ زَيَّادٍ بالبُحيرةِ ، مقامُهُ ووفاتُهُ في القاهرةِ (ت١٠٢٤هـ) من كتبِهِ حاشيةٌ على شرحِ المنهجِ للشيخِ زكريا الأنصاريّ

(119) شهابُ الدينِ أحمدُ بنُ قاسمٍ العبَّاديُّ القاهريُّ أحدُ فقهاءِ الشافعيَّةِ بمصرَ ،كان بارعاً في العربيةِ والبلاغةِ والتفسيرِ والكلامِ ، له مصنفاتٌ ، حاشيةٌ على شرحِ جمعِ الجوامعِ وأخرى على شرحِ الورقاتِ ، وأخرى على شرحِ المنهجِ، تلميذُ شهابِ الدينِ البُرُلُّسيّ المعروفِ بعُميرةَ توفي (ت٩٩٤هـ) وهو عائدٌ من الحجِّ ودفنَ بالمدينةِ المنورةِ .

(120)(٩٧٧-١٠٦٩هـ)محمدُ بنُ أحمدَ الشَّوبريُّ الشافعيُّ المصريُّ : فقيهٌ ، يُنعَتُ بشافعيّ الزمانِ وُلدَ في شَوبَرٍ (من الغربيةِ بمصرَ) وجاورَ بالأزهرِ وتوفيَ بالقاهرةِ ، له كتبُ الفتاوى وحاشيةٌ على شرحِ التحريرِ في فقهِ الشافعيةِ.

(121) أحمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليّ الدينِ العِنانيّ أديبٌ نَحْويٌّ شافعيٌّ من تلاميذِ أبي حَيَّانَ انتقلَ إلى دمشقَ فاشتَهرَ وتوفيَ بها (٧١٠-٧٧٦هـ) له شرحٌ على التقريبِ وشرحُ التسهيلِ .

وفي البِرْماويِّ([٢٣]١) على المنهجِ :

واعلمْ أنه معتمدٌ من هنا ما اتفقَ عليه (م ر= الرملي) و(حج = ابن حجر) ثم ما انفردَ به (م ر) وأقره الزِّيَّاديُّ .

فإن خالفَهُ وأثبتَهُ في النسخةِ المصحَّحَةِ فكلامُ الزِّيَّاديِّ هو المعتمَدُ غالباً وذهبَ علماءُ مصرَ إلى اعتمادِ ما قاله الشيخُ محمدٌ الرمليُّ خصوصاً في نهايتِهِ .

وكلُّ ما نُقِلَ عن كتبِ ابنِ حجرٍ والرمليِّ والشيخِ زكريَّا الأنصاريِّ (ممَّن كَتبَ من المتأخرينَ)، يُفتَى بها ويمكنُ الإشارةُ إلى بعضِها بما يلي من الكتبِ :

- حاشيةُ البُجيرميِّ ([٢٤]١)على الخطيبِ الشِّربينيِّ (الإقناعِ).
- مغني المحتاج في حلِّ ألفاظِ المنهاجِ للخطيبِ الشِّربينيِّ .
- حاشيةُ الشَّرقاويِّ على التحريرِ للشيخِ عبدِ اللهِ الشَّرقاويِّ ([٢٥]١) .
- حاشيةُ الباجوريِّ على ابنِ قاسمٍ([٢٦]١) .

---

(122) (١١٢٧-١١٩٤هـ) فقيهُ الشافعيةِ بالديارِ الحجازيةِ في عصرِهِ ، وُلدَ بدمشقَ ونشأ في المدينةِ وتولَّى إفتاءَ الشافعيةِ فيها حتى توفيَ من كتبِهِ الفتاوى ، والحواشي المدنيَّةُ على شرح ابن حجرٍ للمقدمةِ الحضرميةِ ، حاشيةٌ على شرحِ الغايةِ للخطيبِ ، والفوائدُ المدنيةُ فيمن يُفتَى بقوله من أئمةِ الشافعية .

(123) (٧٦٣-٨٣١هـ) محمدُ بنُ عبدِ الدائمِ بنِ موسى النُّعيميُّ العسقلانيُّ البِرماويُّ ، أبو عبدِ اللهِ ، عالمٌ بالفقهِ والحديثِ من علماءِ الشافعيةِ تصدَّى للتدريسِ والإفتاءِ بالقاهرةِ وتوفيَ في بيتِ المقدسِ نسبتُهُ إلى برمةَ (من الغربيةِ بمصرَ) .

(124) (١١٣١-١٢٢١هـ) سليمانُ بنُ محمدِ بنِ عُمَرَ البُجيرَميِّ فقيهٌ مصريٌّ ، تعلَّمَ في الأزهرِ ودَرَّسَ وكُفَّ بصرُهُ له حاشيةٌ على شرحِ المنهجِ في فقهِ الشافعيةِ ، وحاشيةٌ على شرحِ الخطيبِ على متنِ أبي شجاعٍ في الفقه أيضاًفي أربعةِ مجلداتٍ توفيَ في قريةٍ بالقربِ من بُجَيْرَمٍ .

(125) (١١٥٠-١٢٢٧هـ) عبدُ اللهِ بنُ حجازيِّ بنِ إبراهيمَ الشَّرقاويُّ الأزهريُّ وَلِيَ مشيخةَ الأزهرِ سنةَ ١٢٠٨هـ وصنفَ كتباً منها حاشيتُهُ على شرحِ التحريرِ في فقهِ الشافعيةِ وبكتابِهِ يُفتَى من المتأخرينَ ، عُدَّ مُجدِّدَ المئةِ الثالثةَ عشرةَ .

(126) العلامةُ شمسُ الدين محمدُ بنُ قاسمٍ الغَزِّيُّ المعروفُ بابنِ الغَرَابيليِّ (٨٥٩-٩١٨هـ) نزيلُ القاهرةِ ،كان مهيباً لا يكادُ أحدٌ ينظرُ إليه إلا ارتعدَ من هيبتِهِ ، وكان حسَنَ الصوتِ لا يَمَلُّ من قراءته من صلَّى خلفَهُ وإن أطالَ القراءةَ ، وكان يُفتي ويدرِّسُ سائرَ نهارِهِ على طهارةٍ كاملةٍ ، ولم يُضبَطْ عليه غِيبةٌ قَطُّ لأحدٍ من أقرانِهِ ولا من غيرِهم وكان يُقبِّحُ الغِيبةَ ويُنكِرُها جدّاً . ولما بنى السلطانُ الغُوريُّ مدرستَهُ بمصرَ جعلَهُ إمامَها وخطيبَها من غيرِ سؤالٍ منه ، وقدّمَهُ على سائرِ علماءِ البلدِ . وكانت وفاتُهُ بالقاهرةِ .

- فتحُ العلَّامِ ومختصرُهُ مفيدُ العوامِّ للشيخِ عبدُ اللهِ الجَردانيّ([27]**1**) .
- روضةُ المحتاجينَ في معرفةِ قواعدِ الدين للشيخِ رضوانَ العدلِ([28]**1**) (لا يَخرُجُ عن الرمليّ وابنِ حجرٍ) .
- بشرى الكريم بشرحِ مسائلِ التعليم للشيخِ سعيدٍ باعْشِنْ ([29]**1**) .
- حاشيةُ الشيخِ سليمانَ الجملِ على شرحِ المنهجِ .
- الحواشي المدنيةُ على المنهاجِ القويمِ للشيخِ محمدِ بنِ سليمانَ الكُرديّ المدنيّ.
- بغيةُ المسترشدينَ في فتاوى بعضِ الأئمَّةِ المتأخرينَ للسيدِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ محمدٍ المشهورِ بِبَاعلوي مفتي الديارِ الحَضرميةِ .
- ترشيحُ المستفيدينَ للسيدِ السَّقَّافِ
- تنويرُ القلوبِ في معاملةِ علّامِ الغيوبِ للشيخِ مُحَمَّد أمين الكُرديّ .
- ضمُّ ثلاثةِ أقمار على متنِ غايةِ الاختصار لمؤلِّفِ هذه الرسالةِ .
- عمدةُ المفتي على المذهبِ الشافعيّ لمؤلِّفِ هذه الرسالةِ وهو مختصَرُ المجموعِ للإمامِ النوويّ رضي اللهُ عنه من المسائلِ المعتمَدَةِ في المذهبِ مع أدلَّتِها وزيادةٍ عنه .

---

(127) (ت١٣٣١هـ ١٩١٣م) سيدي محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللطيفِ الجَردانيُّ ، الفقيهُ الشافعيُّ المصريُّ من أهل دُمياطٍ مولداً وسكناً ووفاةً . له كتبٌ منها : مصباحُ الظلامِ في الحديثِ ، ومرشدُ الإمام إلى ما يجبُ معرفتُهُ من العقائدِ والأحكام ، شرحُهُ في كتابِهِ فتحِ العلامِ بثلاثةِ مجلَّداتٍ طبعَ أخيراً محققاً في خمسةِ مجلداتٍ .

(128) (١٣٠٣.١٢٦٤هـ) وَلدَ في جزيرةِ القبقابِ (من مديريةِ الدَّقهليةِ بمصرَ) وطلبَ العلمَ بالجامعِ الأزهرِ مدةَ ثمانيةَ عشر عاماً من مشايخِهِ الشيخُ إبراهيمُ السقَّاءُ ، والشيخُ محمدٌ الخَضريُّ والشيخُ إبراهيمُ أبو الشافعيّ الشرقاويُّ . وكتابُهُ هذا من أنفعِ الكتبِ وأحسنِها في فقهِ العباداتِ أثنى عليه الشيخُ صالحٌ العقادُ فقال : لم يؤلَّفْ في المذهبِ مثلُهُ . ومن كتبِهِ الوسيلة في الصلاةِ على صاحبِ الفضيلة ، والجوهرُ المتين في الصلاةِ على خير النبيين .

(129) فرَّعَ كتابَهُ على كلامِ شيخِ الإسلامِ و الشيخِ ابنِ حجرٍ والشيخِ محمدٍ الرمليِّ والشَّبْرامُلُّسيِّ والزيَّاديِّ والبُجيرميِّ، وشرحَ فيه المقدِّمَةَ الحضرميةَ بشرحٍ مختصرٍ وله شرحٌ مطوّلٌ عليها بضعفِ حجمِهِ . طُبِعَ الأولُ في مجلدٍ أقومُ بتدريسِهِ يومَ الأحدِ مع ثلَّةٍ مباركةٍ على رأسِهِم الشيخُ عبدُ الوهَّابِ القادريُّ والشيخُ عبدُ اللهِ كثْمَتو والشيخُ عبدُ الباسطِ العشُّ والشيخُ وليدٌ عبدُ الحقِّ ، والشيخُ محمد أديب الحمويُّ والأستاذ الأكرمُ محمد عماد الرزُّ نفعَ اللهُ بهم بلادَهُ وعبادَهُ

مُجدِّدو الدِّينِ لهذهِ الأُمَّةِ:

قال رسولُ اللهِ ﷺ:«إنَّ اللهَ تعالى يَبعَثُ لهذه الأمةِ على رأسِ كُلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها».
د . حا . هب .

المئة		تُوفِّيَ
الأُولى	سيدُنا عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ	١٠١هـ
الثانيةُ	سيدُنا محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ	٢٠٤هـ
الثالثةُ	سيدُنا القاضي أحمدُ بنُ عُمرَ بنِ سُرَيجٍ	٣٠٦هـ
الرابعةُ	سيدُنا أبو حامدٍ أحمدُ بنُ محمدٍ الإسفراييِنيُّ	٤٠٦هـ
الخامسةُ	سيدُنا حجةُ الإسلامِ الإمامُ الغزاليُّ محمدُ بنُ محمدٍ	٥٠٥هـ
السادسةُ	سيدُنا فخرُ الدِّينِ الرَّازيُّ ابنُ الخطيبِ	٦٠٦هـ
السابعةُ	سيدُنا ابنُ دقيقِ العيدُ محمدُ بنُ عليٍّ	٧٠٢ هـ
الثامنةُ	سيدُنا سراجُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ رسلانَ البُلقينيُّ	٨٠٥ هـ
التاسعةُ	سيدُنا جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ السُّيوطيُّ	٩١١ هـ
العاشرةُ	سيدُنا شمسُ الدِّينِ الجمالُ محمدُ بنُ أحمدَ الرَّمليُّ	١٠٠٤هـ
الحاديةَ عشرةَ	الشيخُ عبدُ القادرِ بنُ أبي بكرٍ العَيدروسُ	
الثانيةَ عشرةَ	الشيخُ أحمدُ الدَّيربيُّ المصريُّ	
الثالثةَ عشرةَ	شيخُ الإسلامِ عبدُ اللهِ بنُ حِجازيٍّ الشَّرقاويُّ	١٢٢٧هـ

أسماءُ المحدِّثينَ

الذين تكرَّرَ ذكرُهُم في كتبِ الفقهِ

- **الإمامُ أحمدُ** : أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حنبلٍ وُلدَ سنةَ١٦٤هـ وتوفيَ ببغدادَ سنةَ ٢٤١هـ (٨٥٥.٧٨٠) م وفي مسندِهِ أحاديثُ صحيحةٌ كثيرةٌ لم تُخرَّجْ في الكتبِ الستةِ .
- **الإمامُ البُخاريُّ** : أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرةِ بنِ بَرْدِزْبَةَ وُلِدَ في بُخارَى ١٩٤هـ وتوفيَ في خَرْتَنْكَ من قُرى سَمَرْقَنْدَ ٢٥٦هـ .
- **الإمامُ البَيهَقِيُّ** : أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ عليٍّ وُلِدَ في قريةِ خُسْرَوْجِرْدَ سنةَ ٣٨٤هـ وتوفيَ بنَيسابُورَ سنةَ ٤٥٨هـ (٩٩٤- ١٠٦٦) م .
- **الإمامُ التِّرْمِذِيُّ** : أبو عيسى محمدُ بنُ عيسى بنِ سَورةَ وُلدَ في تِرْمِذَ سنةَ ٢٠٩ هـ وتوفيَ فيها سنةَ ٢٧٥ هـ (٨٢٤ . ٨٩٣) م .
- **الإمامُ الحكيمُ التِّرمذيُّ** : أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسنِ بنِ بِشْرٍ المحدِّثُ الصُّوفيُّ المتَوَفَّى في حدودِ سنةِ ٢٩٦هـ .
- **الإمامُ الثَّوريُّ**: سُفيانُ بنُ سعيدِ بنِ معروفٍ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ ولدَ في الكوفةِ سنة ٩٥ أو ٩٦ أو ٩٧ هـ وتوفيَ بالبصرةِ سنة ١٦١هـ
- **الإمامُ الحاكمُ** : أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حَمْدَوَيْهِ بنِ نُعيمٍ وُلدَ في نَيسابُورَ سنةَ٣٢١هـ وتوفيَ فيها سنةَ ٤٠٥هـ .
- **الإمامُ ابنُ حِبَّانَ** : محمدُ بنُ حِبَّانَ بنِ أحمدَ التَّميميُّ البُسْتِيُّ وُلدَ في بُسْتَ في بلادِ سِجِسْتانَ وتوفيَ ببلدِهِ سنةَ ٣٥٤ هـ (.... ٩٦٥) م
- **الإمامُ ابنُ حجرٍ العَسْقَلانيُّ** :الحافظُ أبو الفضلِ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حجرٍ ولدَ سنةَ ٧٧٣هـ وتوفيَ في مصرَ سنةَ ٨٥٢ هـ (١٣٧١ – ١٤٤٨) م
- **الإمامُ ابنُ خُزَيمةَ** : أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسحقَ بنِ خُزيمةَ السُّلَميُّ ولدَ في نَيسابورَ سنةَ ٢٢٣هـ وتوفي في مصرَ سنةَ ٣١١هـ .

- **الإمامُ الخَطَّابيُّ**:أبو سليمانَ حَمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الخَطَّابِ البُستيُّ المتوفَّ سنةَ ٣٨٨هـ.
- **الإمامُ الخطيبُ البغداديُّ** : أبو بكرٍ حافظُ المشرقِ أحمدُ بنُ عليّ بنِ ثابتٍ ولدَ ببغدادَ سنةَ ٣٩٢هـ وتوفيَ فيها سنةَ ٤٦٣ (١٠٠٢- ١٠٧١) م .
- **الإمامُ أبو داودَ** : سُليمانُ بنُ الأشْعَثِ بنِ إسحقَ بنِ بشيرٍ الأَزْدِيُّ السِّجِسْتَانِيُّ ، ولدَ في سِجِسْتَانَ سنةَ ٢٠٢هـ وتوفي بالبصرةِ /٢٧٥/هـ (٨١٧ . ٨٨٨) م
- **الإمامُ الدَّارَ قُطْنِيُّ** : أبو الحسنِ عليُّ بنُ عُمَرَ بنِ أحمدَ نسبتُهُ إلى دارِ القُطْنِ محلةٍ ببغدادَ ولدَ ببغدادَ سنةَ ٣٠٦هـ وتوفيَ فيها سنةَ ٣٨٥هـ (٩١٨ -٩٩٥) م .
- **الإمامُ الطَّبرانِيُّ** : أبو القاسمِ سُليمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيُّوبَ اللَّخْمِيُّ ولدَ بِطَبَرِيَّةَ الشامِ سنةَ ٢٦٠هـ وتوفيَ سنةَ ٣٦٠هـ .
- **الإمامُ ابنُ القطَّانِ** : أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الملكِ الحِمْيَرِيُّ الكِتَّانِيُّ من حفاظِ الحديثِ ونَقَدَتِهِ توفيَ سنةَ ٦٢٨هـ .
- **الإمامُ ابنُ ماجَه** : أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ ماجه القَزوِينيُّ ولدَ سنةَ ٢٠٩هـ وتوفيَ سنةَ ٢٧٣ هـ .
- **الإمامُ مسلمٌ**: مسلمُ بنُ الحجَّاجِ بنِ مسلمٍ القُشَيريُّ النَّيسابوريُّ ولدَ بنَيسابُورَ سنةَ ٢٠٦هـ وتوفيَ بظاهرِهَا سنةَ٢٦١هـ(٨١٧-٨٦٥) م
- **الإمامُ أبو نُعَيمٍ**: أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ الأَصْفَهانيُّ ولدَ في أَصْفَهانَ سنةَ ٣٣٦هـ وتوفيَ فيها سنةَ ٤٣٠هـ (٩٤٨- ١٠٣٨) م
- **الإمامُ النَّسائيُّ** : أبو عبدِ الرَّحمنِ أحمدُ بنُ شُعيبِ بنِ عليّ بنِ بَحرٍ النَّسائيُّ ولدَ سنةَ ٢١٥هـ وماتَ بمكةَ سنةَ ٣٠٣ هـ وبلدُهُ الأصليُّ نَسَا بإقليمِ خُراسانَ (... . ٩١٥) م وسننُهُ أقلُّ السننِ حديثاً ضعيفاً وقد جَرَّدَ الصِّحاحَ من سننِهِ الكُبْرى فصنعَ منها كتاباً سمَّاه المجتبَى وهو المعدودُ من الأمَّهاتِ الكُبرى.

▪ **الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ**: أبو محمدٍ عبدُ الرَّحمنِ بنُ محمدٍ أبي حاتمٍ بنِ إدريسَ بنِ المنذرِ التَّميميُّ، له كتبٌ في الجرحِ والتَّعديلِ والتَّفسيرِ وعِللِ الحديثِ، والمسندُ وآدابُ الشافعيِّ ومناقبُهُ (٢٤٠-٣٢٧هـ) .

▪ **الإمامُ البَزَّارُ**: أحمدُ بنُ عمرِو بنِ عبدِ الخالقِ البزَّارُ من أهل البَصرةِ ، حدَّثَ في آخرِ عُمرِهِ بأصبَهانَ وبغدادَ والشامِ وتوفيَ في الرَّملةِ له مُسندانِ (ت٢٩٢هـ)

▪ **الإمامُ عبدُ الرَّزَّاقِ** بنُ هُمامِ بنِ نافعٍ الحِمْيَرِيُّ الصَّنعانيُّ له الجامعُ الكبيرُ في الحديثِ قال الذهبيُّ: وهو خِزانةُ علمٍ. حقَّقَهُ حبيبُ اللهِ الأَعظَميُّ (١٢٦-٢١١هـ) .

▪ **الإمامُ ابنُ حَزْمٍ** عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سعيدِ بنِ حزمٍ الظَّاهِرِيُّ عالمُ الأندلسِ وأحدُ أئمَّةِ الإسلامِ، ولدَ بقُرْطُبَةَ، يَستنبِطُ الأحكامَ من الكتابِ والسنَّةِ له ٤٠٠ مؤلفٍ ومما قيلَ: لسانُ ابنِ حزمٍ وسيفُ الحجَّاجِ شقيقانِ . من مؤلَّفاتِهِ المحلَّى ، والفَصلُ في المِللِ والأهواءِ والنِّحَلِ . وجمهرةُ الأنسابِ (٣٨٤-٤٥٦هـ).وقد قيل فيه: من الحَزْم ألا تتبعَ ابنَ حزم .

▪ **الإمامُ يحيى** بنُ مَعينِ بنِ عَونِ بنِ زيادِ المرِّيُّ البَغداديُّ نعتَهُ الذهبيُّ بسيدِ الحفَّاظِ . قالَ العَسقلانيُّ عنه : إمامُ الجرحِ والتعديلِ وقال ابنُ حنبلٍ : أَعلَمُنَا بالرجالِ . من كلامه : كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديثٍ . له كتبٌ في العللِ ومعرفةِ الرجالِ . خلَّفَ له أبوه ثروةً كبيرةً أنفقها في طلبِ الحديثِ وعاشَ ببغدادَ وتوفيَ بالمدينةِ حاجًّاً (١٥٨-٢٣٣هـ) .

▪ **الإمامُ الضِّياءُ المَقدسِيُّ** محمدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ السَّعديُّ الصَّالحيُّ الحنبليُّ أبو عبدِ اللهِ من أهلِ دمشقَ مولداً ووفاةً ، بنى داراً للحديثِ بسفْحِ قاسَيُونَ ووقفَ بها كتبَهَ ورحلَ إلى بغدادَ ومصرَ وفارسَ وروى عن أكثرَ من ٥٠٠ شيخٍ ، له الأحاديثُ المختارةُ تسعونَ جُزءاً وفضائلُ الشامِ (٥٦٩-٦٣٤هـ) .

▪ **الإمامُ بَقِيُّ بنُ مَخْلَدِ** بنِ يزيدَ الأندلسيُّ القُرطبيُّ ، حافظٌ مفسرٌ محققٌ له التفسيرُ لم يُؤَلَّفْ مثلُهُ وكتابٌ في الحديثِ وكان إماماً مجتهداً ، انتشرتْ كتبُهُ وتداولَها القرَّاءُ والدارسونَ في أيام حياتِهِ (٢٠١-٣٧٦هـ) .

▪ **الإمامُ الحافظُ العراقيُّ** : زينُ الدينِ عبدُ الرَّحيمِ بنُ الحسينِ بنِ عبدِ الرحمنِ البغداديُّ (٧٢٥-٨٠٦هـ) أصلُهُ من الكُرْدِ تحوَّلَ إلى مصرَ فتعلَّمَ ونبغَ فيها ورحلَ إلى الحجازِ والشامِ وفلسطينَ وعاد إلى مصرَ فتوفيَ في القاهرةِ ، خرَّجَ أحاديثَ الإحياءِ ، وله الأَلفِيَّةُ في المصطلحِ ،

والتحريرُ في أصولِ الفقهِ ، وطرحُ التَّثريبِ في شرحِ التَّقريب .

▪ **الإمامُ البَغَوِيُّ** : أبو محمدٍ الحسينُ بنُ مسعودٍ الفَرَّاءُ يُلقَّبُ بمحيي السنَّةِ فقيهٌ محدثٌ مفسرٌ، له شرحُ السنَّةِ، والتَّهذيبُ في فقهِ الشافعيةِ (٤٣٦-٥١٦هـ) .

▪ **الإمامُ الحُمَيديُّ** : عبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ رحلَ من مكةَ مع الإمام الشافعيّ إلى مصرَ ولزِمَهُ إلى أن ماتَ وهو شيخُ البخاريّ ورئيسُ أصحابِ ابنِ عُيينةَ توفيَ بمكةَ (٢١٩هـ) .

▪ **الإمامُ السُّيوطيُّ** : جلالُ الدينِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرٍ (ت ٩١١هـ) وتقدمتْ ترجمتُهُ .

▪ **الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ** : عثمانُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الشَّهْرُزُوْرِيُّ (٥٧٧-٦٤٣هـ) مفسرٌ، محدّثٌ، فقيهٌ، صاحبُ مقدمةِ المصطلحِ، تولَّى التدريسَ في دارِ الحديثِ بدمشقَ ، وتوفيَ فيها .

▪ **الإمامُ أبو عُوانةَ** : يعقوبُ بنُ إسحقَ بنِ إبراهيَم الأَسفَراييِنيُّ (ت٣١٦هـ) . أحدُ حفاظِ الدنيا،طافَ البلادَ في طلبِ الحديثِ وتوفيَ في أَسفَرَايينَ وهو أولُ من أدخلَ كتبَ الشافعيَّ ومذهبَهُ إليها ،له المسندُ مخرَّجٌ على صحيحِ مسلمٍ .

▪ **الإمامُ رُزَينُ** بنُ معاويةَ العَبْدَريُّ (نسبةً لعبدِ الدارِ) صاحبُ كتابِ التجريدِ في الجَمْعِ بين الصِّحاحِ (ت بعد ٥٢٠هـ) .

▪ **الإمامُ الحازِميُّ** : محمدُ بنُ موسى (٥٤٨-٥٨٤هـ) أصلُهُ من هَمْدانَ وتوفيَ ببغدادَ .

▪ **الإمامُ الدَّارِميُّ**: عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ السَّمرقَنديُّ (١٨١-٢٥٥هـ) سمعَ من خلقٍ كثيرٍ في عددٍ من البلادِ ، محدثٌ – مفسرٌ- قاضٍ له المسندُ والجامعُ الصَّغيرُ .

- **الإمامُ ابنُ كثيرٍ إسماعيلُ**: بنُ عُمرَ بنِ كثيرٍ الدمشقيُّ (٧٠١هـ) .
- **الإمامُ تقيُّ الدينِ ابنُ تَيْمِيَةَ** : أحمدُ بنُ عبدِ الحليمِ بنِ عبدِ السلامِ(٦٦١-٧٢٨) ماتَ مُعتَقَلاً في قلعةِ دمشقَ لبعضِ فتاويهِ الشاذَّةِ له كتبٌ قيلَ: بلغتْ ثلاثَمائةِ مجلدٍ له ثماني عشرةَ مسألةً خرَجَ بها عن إجماعِ الأُمَّةِ ذكرها الإمامُ ابنُ حجرٍ الهيتميُّ في كتابِهِ الفتاوى الحديثيةِ، ومسائلُ عِدَّةٌ اعتقاديةٌ خرجَ بها عن أقوالِ السلفِ الصالحِ .
- **الإمامُ الذَّهبيُّ شمسُ الدينِ** : محمدُ بنُ أحمدَ (٦٧٣-٧٤٨هـ) حافظٌ مؤرّخٌ محققٌ مولدُهُ ووفاتُهُ بدمشقَ رحلَ إلى البلادِ وكُفَّ بصرُهُ ، له مئةُ مؤلَّفٍ في الحديثِ وعِلَلِهِ ونقدِ الرجالِ من مؤلَّفاتِهِ سِيَرُ أعلامِ النُّبلاءِ حُقِّقَ في ٢٥ مجلداً وتاريخُ الإسلامِ .
- **الإمامُ ابنُ جماعةَ** بدرُ الدينِ محمدُ بنُ إبراهيمَ (٦٣٩-٧٣٣هـ) الحَمَوُيُّ ثم المصريُّ الشافعيُّ قاضي القضاةِ بمصرَ والشامِ .
- **الإمامُ المِزّيُّ** : جمالُ الدينِ يُوسُفُ بنُ الزَّكيِّ صاحبُ تهذيبِ الكمالِ وأطرافِ الكتبِ الستةِ (ت ٧٤٢هـ) .

رموزُ المُحدِّثينَ

رمزتُ للأحاديثِ النبويةِ بالرُّموزِ المتَّفقِ على اعتمادِها بين الحفَّاظِ اختصاراً لتسهيلِ الرجوعِ

إليها وهي على الشكلِ التالي :

خ	للبخاري رحمه الله	طب	للطبراني الكبير
م	لمسلم رحمه الله تعالى	طس	له في الأوسط

ق	لهما	طص	له في الصغير
د	لأبي داود السجستاني	ص	لسعيد بن منصور في سننه
ت	للترمذي	ش	لابن أبي شيبة
ن	للنسائي	عب	لعبد الرزاق في الجامع
هـ . جه	لابن ماجه	خز	لابن خزيمة
٤	لهؤلاء الأربعة	بز	للبزار
٣	لهم إلا ابن ماجه	ع	لأبي يعلى في مسنده
حم	لمسند الإمام أحمد	قط	للدارقطني

عم	لابنه عبد الله	فر	للديلمي في مسند الفردوس
ك . حا	للحاكم في مستدركه	حل	لأبي نعيم في الحلبة
خد	للبخاري في الأدب المفرد	هب	للبيهقي في شعب الإيمان
خط	للخطيب في التاريخ	هق	للبيهقي في السنن
تخ	للبخاري في التاريخ	عد	لابن عدي في الكامل
حب	لابن حيان في صحيحه	عق	للعقيلي في الضعفاء



تنبيهٌ هـامٌّ

بعدَ هذهِ العُجالةِ في ذكرِ أهمِّ رجالِ الحديثِ ينبغي التنبيهُ إلى أنَّ كتبَ الحديثِ النبويِّ تُقسَمُ بالنِّسبةِ إلى الصِّحةِ والحُسنِ والضَّعفِ إلى طبقاتٍ([130]):

الطبقةُ الأولى : تَنحَصِرُ في صحيحي البخاريِّ ومسلمٍ وموطأِ الإمامِ مالكِ بنِ أنسٍ ، وفيها من أقسامِ الحديثِ : المتواترُ والصحيحُ الآحاديُّ والحَسَنُ .

الطبقةُ الثانيةُ : وفيها جامعُ التِّرمذيِّ وسننُ أبي داودَ ، ومسندُ الإمامِ أحمدَ ومُجتبَى النَّسائيِّ ، وهي كتبٌ لم تبلُغْ مبلغَ الصحيحينِ والموطأِ ، ولكنَّ مصنِّفيها لم يرضَوا فيها بالتساهلِ فيما اشترطوه على أنفسِهِم وتلقَّاها مَنْ بعدَهُم بالقَبولِ ، ومنها استُمِدَّتْ أكثرُ العلومِ والأحكامِ وإن كانتْ لا تخلو من الضعيفِ .

والمحدثونَ والفقهاءُ يَعتمدونَ على هاتينِ الطبقتينِ بوجهٍ خاصٍّ ويستنبطونَ منهما أصولَ الشريعةِ والعقيدةِ .

الطبقةُ الثالثةُ: وهي الكتبُ التي يَكثُرُ فيها أنواعُ الضعيفِ من شاذٍّ ومنكرٍ ومضطربٍ مع استتارِ حالِ رجالها وعدمِ تداولِ ما شذَّتْ به أو انفردتْ: كمسندِ ابنِ أبي شَيبةَ، ومسندِ الطَّيالِسيِّ، ومسندِ عَبدِ بنِ حُميدٍ، ومصنَّفِ عبدِ الرَّازَّقِ، وكتبِ البيهقيِّ والطبرانيِّ والطَّحاويِّ

وهذه الطبقةُ لا يستطيعُ الاعتمادَ عليها والاستمدادَ منها إلا جهابذةُ المحدِّثينَ ، الذين أفنَوا حياتَهم في استكمالِ هذا العلمِ وتتبُّعِ جُزيئاتِهِ .

الطبقةُ الرابعةُ : مصنفاتٌ هزيلةٌ جُمِعَتْ في العصورِ المتأخِّرَةِ من أفواهِ القُصَّاصِ والوعَّاظِ والمؤرِّخينَ غيرِ العُدولِ كما في تصنيفِ ابنِ مَردَوَيْهِ وابنِ شاهينَ وأبي الشَّيخِ ، ومن الواضحِ أنَّ هذه الطبقةَ الأخيرةَ لا يُعَوِّلُ عليها أحدٌ من الذين لهم إلمامٌ بالحديثِ النبويِّ .

ولكلٍّ من أصحابِ الطبقةِ الأولى والثانيةِ مِيْزَةٌ يُعرَفُ بها ، فمن أرادَ التفقُّهَ فعليه بصحيحِ البخاريِّ ، ومن أراد قلةَ التعليقاتِ فعليه بصحيحِ مسلمٍ (لا تزيدُ فيه على أربعةَ عَشَرَ موضعاً) ومن

---

(130) انظرْ حجةَ اللهِ البالغة للشيخِ أحمدَ المعروفِ بشاهْ وليُّ اللهِ الدهلويّ ص١٠٥ طبعة القاهرة ١٣٢٢هـ

رَغِبَ في زيادةِ معلوماتِهِ في فنِّ التحديثِ فعليه بجامعِ التِّرمذيِّ ، ومن قصَدَ إلى حصرِ أحاديثِ الأحكامِ فبغيتُهُ لدى أبي داودَ (اقتصر على أحاديثِ الأحكامِ) في سننِهِ ، ومن كان يَعنيهِ حسنُ التبويبِ في الفقهِ فابنُ ماجه يُلبِّي رَغبتَهُ ، أما النَّسائيُّ فقد توافرتْ له أكثرُ هذه المزايا

ثم إنَّ علماءَ المذهبِ اتفقوا على أنَّ أحاديثَ الأحكامِ لا يُعمَلُ فيها إلا بحديثٍ صحيحٍ أو حسنٍ ، وإذا قال صحابيٌّ : أُمِرْنا بكذا أو نُهِيْنا عن كذا ، أو أُمِرَ بكذا ، أو من السنةِ كذا، أو مَضَتِ السنةُ بكذا .. فكلُّهُ له حكمُ المرفوعِ إلى سيِّدِنا رسولِ اللهِ ﷺ ويُحتَجُّ به، هذا هو الصحيحُ وبه قال جمهورُ العلماءِ ، سواءٌ قاله في زمنِ النبيِّ ﷺ أو بعدَهُ، كما صرَّحَ به الإمامُ الغزاليُّ .([1][31])

وأمَّا الحديثُ المرسلُ : وهو ما سقطَ من إسنادِهِ واحدٌ فأكثرَ ، فليس بحجةٍ عندنا ، إلا أنَّ الإمامَ الشافعيَّ رضي الله عنه : قال : يجوزُ الاحتجاجُ بمرسلِ الكبيرِ من التابعينَ بشرطِ أن يَعتَضِدَ بأحدِ أربعةِ أمورٍ وهي :

١ ـ أن يُسنَدَ من جهةٍ أخرى .

٢ ـ أو يُرسلَهُ من أخذَ من غيرِ رجالِ الأولِ .

٣ ـ أو يُوافقَ قولَ بعضِ الصحابةِ .

٤ ـ أو يُفتيَ أكثرُ العلماءِ بمقتضاه .

هكذا نصَّ عليه الإمامُ الشافعيُّ في الرِّسالةِ ([1][32])وغيرِها بمعناه .

وقال المحققونَ من المحدثينَ وغيرِهم من العلماءِ : إذا كان الحديثُ ضعيفاً لا يقالُ فيه : قال رسولُ اللهِ ﷺ أو فعلَ أو أَمرَ أو نَهى أو حَكَمَ ، وما أشبَهَ ذلك من صِيَغِ الجزمِ . وكذا لا يُقالُ رَوى أبو هريرةَ أو قالَ ، أو ذَكرَ أو أَخبرَ أو حدَّثَ أو أَفتى ، وإنما تُستَعمَلُ صِيَغُ الجزمِ في صحيحٍ

---

(131) في المستَصفى (١/١٣٠) ومولانا الإمامُ الغزاليُّ أبو حامدٍ محمدُ بنُ محمدٍ حُجَّةُ الإسلامِ فقيهٌ أصوليٌّ من فلاسفةِ الإسلامِ الصُّوفيُّ الكبيرُ له نحوُ مئتي مصنفٍ مولدُهُ ووفاتُهُ بطُوسَ بخراسانَ رحلَ إلى البلادِ الإسلاميةِ منها مصرُ والشامُ من كتبه إحياءُ علومِ الدينِ وتهافُتُ الفلاسفةِ والبسيطُ في الفقهِ والوجيزُ في فروعِ الشافعيةِ ، (٤٥٠-٥٠٥هـ) رضي الله عنه وأرضاه والله يشهدُ بأننا نحبُّهُ .

(132) ص٤٦١

أو حسنٍ ، ويُستَعمَلُ في الضعيفِ صيغُ التَّمريضِ كرُوِيَ عنه ، أو ذُكِرَ عنه ، ونُقِلَ أو حُكِيَ ويُذْكَرُ ، ويُقالُ ، ويُحكَى ، وجاءَ عنه ، وبلغَنَا عنه .

والكلامُ في هذا المقامِ عن قضايا الحديثِ ليس في مَحلِّهِ لذا أكتفي بهذه الإشارةِ انتفاعاً لطلبةِ المذهبِ والمتفقهينَ عليه .

رموزُ أسماءِ المؤلِّفينَ

الـرمــز	الاســـــم
أ ج	الشيخ عطية الأجهوري (١[٣٣])
أ ط	الشيخ الأطفيحي
باج	الشيخ إبراهيم الباجوري
ب ج	الشيخ مُحَمَّد البجيرمي
ب ر	الشيخ البرماوي (١[٣٤])
حج	الشيخ أحمد ابن حجر الهيتمي
ح ض	الشيخ حضر الشوبري
حف أو ح ف ف	الشيخ مُحَمَّد الحفني ربما يقال الحفناوي (١[٣٥])
ح ل	الشيخ البرهان علي الحلبي
حميد أو عبد	الشيخ عبد الحميد الداغستاني محشي التحفة

(133) عطيةُ اللهِ بنُ عطيةَ البرهانيُّ الشافعيُّ الأَجْهُوريُّ (ت١١٩٠هـ) تعلَّمَ وتوفِيَ بالقاهرةِ . فقيهٌ . ضريرٌ .

(134) شمسُ الدينِ ٧٦٣ . ٨٣١ تلميذُ الزَّركشيِّ والبُلقينيِّ .

(135) محمدُ بنُ سالمِ بنِ أحمدَ الحِفْنيُّ فقيهٌ شافعيٌّ من علماءِ العربيةِ (١١٠١-١١٨١هـ) تعلَّمَ في الأزهرِ وتولَّى التدريسَ فيه وتوفيَ بالقاهرةِ له رسالةٌ في التقليدِ في الفروعِ ومصنفاتٌ أُخرى .

الأسنا	شرح روض الطالب للشيخ زكريا الأنصاري
الـرمــز	**الاســـم**
الجمل	حاشية الجمل على شرح المنهج
خ ط	الشيخ مُحَمَّد الخطيب الشربيني
زي	الشيخ علي الزَّيَّادي ١٠٣٤هـ
س ل	الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة المَزَّاحي (136)
سم	الشيخ أحمد بن قاسم العبادي
ش ق	الشيخ عبد الله الشرقاوي
طب	الشيخ منصور الطبلاوي (137)
ع ش	الشيخ علي الشبراملسي
ع ن	الشيخ العِناني
ق ل	الشيخ الشهاب أحمد القليوبي
م د	الشيخ حسن المَدابِغي (138)
م ر	الشيخ مُحَمَّد الرملي الصغير
الشهاب م ر ر	الشيخ أحمد الرملي الكبير والد الأول

(136) سلطانُ بنُ أحمدَ بنِ سلامةَ بنِ إسماعيلَ المَزَّاحيُّ المصريُّ الشافعيُّ ، شيخُ الإقراءِ بالقاهرةِ (٩٨٥-١٠٧٥هـ) له حاشيةٌ على شرحِ المنهجِ للقاضي زكريا .

(137) منصورٌ ناصرُ الدين محمدُ بنُ سالمٍ المصريُّ من فقهاءِ الشافعيةِ ، غزيرُ العلمِ بالعربيةِ والبلاغةِ مولدُه ووفاتُه بالقاهرةِ (ت١٠١٤هـ) . له حاشيةٌ على شرحِ المنهاجِ .

(138) الشيخُ حسنُ بنُ عليٍّ المدابِغيُّ صاحبُ حاشيةِ الإقناعِ للخطيبِ الشربينيِّ سماها كفايةَ اللبيبِ (ت ١١٧٠هـ)

- جمالُ الدين الإسْنَويُّ ٧٠٤ – ٧٧٢ شيخُ الشافعيةِ بمصرَ وشيخُ الزركشيّ .
- سراجُ الدينِ عمرُ بنُ رسلانَ بنِ نُصيرٍ البُلْقِينيُّ ٧٢٤ – ٨٠٥بلغَ رتبةَ الاجتهادِ في المذهبِ، شيخُ الزَّركشيّ .
- بدرُ الدينِ محمدُ بنُ بَهادرَ الزَّرْكشيّ ٧٤٥ – ٧٩٤ تلميذُ الإسنويّ والبُلقينيّ وابنِ كثيرٍ .
- سيدُنا القَفَّالُ شيخُ الطريقةِ الخُراسانيةِ في الفقهِ الشافعيّ (٤٢٩–٥٠٧هـ) محمدُ بنُ أحمدَ ابنِ الحسينِ بنِ عُمرَ ، له العمدةُ في فروعِ الشافعيةِ .
- ابنُ سُرَيجٍ أحمدُ بنُ عُمرَ (٢٤٩–٣٠٦هـ) البازُ الأشهبُ في المذهبِ والعالمُ بنصوصِ الشافعيّ ومذهبِهِ فقيهُ الشافعيةِ في عصرِه ، واعترفَ له الأصحابُ بالتَّقدُّمِ والعلمِ . له نحوُ ٤٠٠ مصنفٍ قام بنُصرةِ المذهبِ الشافعيّ وَعُدَّ مجدِّدَ الدينِ للمئةِ الثالثةِ مولدُه ووفاتُه ببغدادَ.
- القاضي أبو شجاعٍ أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ أحمدَ (٤٣٣–٥٩٣هـ) صاحبُ متنِ الغايةِ والتقريبِ.
- ابنُ الرِّفعةِ : أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ (٦٤٥–٧١٠هـ) من كتبِه : كفايةُ النَّبيه في شرحِ التنبيه للشِّيرازيّ والمطْلَبُ في شرحِ الوسيطِ ٤٠ مجلداً لم يُتِمَّه بقيَ من صلاةِ الجماعةِ إلى البيعِ وهو أعجوبةٌ من كثرةِ النصوصِ . سئل عنه ابنُ تيميةَ فقال : رأيتُ شيخاً يتقاطرُ فقهُ الشافعيةِ من لحيتِهِ ،وقال عنه ابنُ شَهيدٍ : شيخُ الإسلامِ وحاملُ لواءِ الشافعيةِ في عصرِه ، وقال الإمامُ عليٌّ السُّبكيُّ : إنه أفقهُ من الرُّوْيانيّ صاحبِ البَحرِ.

تقديرُ المسافاتِ:

معلومٌ أنَّ السفرَ الطويلَ هو المجوِّزُ لقَصْرِ الصلاةِ وجمعِها ، وأنه لو شَكَّ في طولِه لم يَقصُرْ، لأنَّ القصرَ رخصةٌ، والرُّخصُ لا يُصارُ إليها إلا بيقينٍ، ولما كانتْ مسافةُ السفرِ تحديديةً على المعتمدِ لا تقريبيةً ، اضْطُرِرْتُ لعقدِ هذا البابِ والتفصيلِ فيه .

والسفَرُ الطويلُ ما كان مرحلتينِ فأكثرَ .

والمرحلتانِ: سَيْرُ يومينِ معتدلينِ ، أو ليلتينِ معتدلتينِ ، أو يومٍ وليلةٍ (وإن لم يعتدلا) بسيرِ الأثقالِ ودبيبِ الأقدامِ أي المشيِ على هَيْنَةٍ، مع اعتبارِ النزولِ المعتادِ للأكلِ والشربِ والصلاةِ والاستراحةِ ، وضبطوه بنحوِ ساعةٍ ونصفٍ .

فتكونُ مسافةُ السيرِ نحوَ اثنتينِ وعشرينَ ساعةً ونصفٍ .

ولا تُحْسَبُ منها مُدَّةُ الرجوعِ ، بل لا بد أن تكونَ مسافةُ الذهابِ فقط مرحلتينِ فأكثرَ ، ولو قطعها في لحظةٍ (كأهل الخَطوةِ رضي اللهُ عنهم) أو سُوَيعاتٍ (كما في سيرِ القطارِ المعروفِ اليومَ) .

فيجوزُ القصرُ مع السفرِ حيثُ كانت المسافةُ تبلُغُ ما تقدَّمَ بسيرِ الأثقالِ([١٣٩]) وهي :

أربعةُ بُرُدٍ : جمعُ بَريدٍ .

والبريدُ : أربعةُ فراسخَ . فجملتُها ستةَ عشرَ فرسخاً .

والفرسخُ : ثلاثةُ أميالٍ هاشميةٍ ([١٤٠]) ، فجملةُ الأميالِ ثمانيةٌ وأربعون ميلاً .

والميلُ : ثلاثةُ آلافٍ وخمسُمئةِ ذراعٍ ([١٤١]) .

والذِّراعُ : أربعةٌ وعشرونَ أُصبعاً .

---

(١٣٩) أي الإبلِ الحاملةِ للأثقالِ (الأحمالِ) ، والعلاقةُ المجاوَرَةُ ، فسُمِّيتِ الإبلُ أثقالاً باسمِ أحمالها التي على ظهورِها (الجملُ على المنهجِ) .

(140) نسبةً لبني هاشمٍ ، وهم العباسيونَ ، لتقديرِها في زمنِ خلافتِهم احترازاً عن الأُمويَّةِ المنسوبةِ لبني أميةَ لتقديرِها في زمنِ خلافتِهم ، فإنها أكبرُ من الهاشمية لأنَّ كلَّ ستةِ أميالٍ هاشميةٍ خمسةٌ أمويةٌ . ويصحُّ التقديرُ بها .

(141)كما صحَّحَه ابنُ عبدِ البَرِّ وهو قولٌ موجودٌ قبلَه .

فالمجموعُ للذراعِ ثمانيةٌ وأربعون سَنتياً (٤٨ سم)أو (٥٠.٧٥سم)

فالميلُ على القولِ (٤٨سم) بالأمتارِ (١٦٨٠) م

٤٨ ميلاً × ١٦٨٠ = (٨٠.٦٤٠) م ثمانونَ كيلو ونصفُ كيلو ومئةٌ وأربعونَ متراً وعلى القول (٥٠.٧٥) يساوي (١٧٧٦.٢٥)م

٤٨ ميلاً × ١٧٧٦.٢٥ = (٨٦.٢٦٠ م) ستةٌ وثمانون كيلو وربعُ كيلو وعشرةُ أمتارٍ

فمسافةُ القصرِ إما ٨٠.٦٤٠ أو ٨٦.٢٦٠ م

وأما ما قاله الإمامُ النوويُّ رضي اللهُ عنه من أنَّ الميلَ ستةُ آلافِ ذراعٍ فبعيدٌ جدَّاً إذ عليه تكونُ مسافةُ القصرِ مئةً وأربعةً وأربعينَ كيلو أو أكثر.

وبهذا اتفقَ العلماءُ على اتحادِ المعنى المعبَّرِ عنه تارةً : بأربعة بُرُدٍ ، وتارةً بثمانيةٍ وأربعينَ ميلاً، وتارةً بستةَ عشرَ فرسخاً ، وتارةً بمرحلتينِ مستندِيْنَ إلى الأحاديثِ والآثارِ الواردةِ في مسافةِ القصرِ، وقالوا : إنَّ المسافةَ تحديديةٌ لا تقريبيةٌ .

ولكنَّهم اختلفوا في مقدارِ البَريدِ بالفراسخِ ،والميلِ بالأذْرُعِ ،وفي مقدارِ الذِّراعِ اختلافاً يَستلزِمُ نقضَ ما اتَّفقوا عليه ، لكن بحسَبِ الظاهرِ فقط ، والتَّحقيقُ أنَّ اختلافَهُم في البريدِ ونحوِه لا يَقدَحُ فيما تقدَّمَ لأنَّ ما قالوه في ذلك لم يكن عن رأيٍ واجتهادٍ ، إنَّما هي معانٍ لغويةٌ نقلوها إلينا . فالبريدُ مثلاً يُطلَقُ في اللغةِ على فرسخينِ وعلى أربعةِ فراسخَ فَلَهُ إطلاقانِ .... وهكذا .

ونحن إذا أردْنا تحديدَ مسافةِ القصرِ ، ورأينا فيما ورَدَ فيها عن الشرعِ ألفاظاً لغويةً تُطلَقُ على معانٍ متعددةٍ أخذْنا منها ما يوافقُنا ويترتبُ عليه اتِّساقُ الأحكامِ وانتظامُها،ولذلك صحَّحَ ابنُ عبدِ البَرِّ ([42]**١**) معنى الميلِ بما تقدَّمَ مستنِدَاً في ذلك على أنَّ العربَ أطلقوا على هذا القَدْرِ ميلاً ، وتبعَهُ كثيرٌ من العلماءِ لما يترتبُ عليه من الاستقامةِ وعدمِ المضاربةِ في مسألةٍ واحدةٍ .

---

(142) محمدُ بنُ عبدِ البَرِّ بنِ يحيى بهاءُ الدينِ أبو البقاءِ السُّبكيُّ ، فقيهٌ شافعيٌّ مصريٌّ من العلماءِ بالعربيةِ والتفسيرِ والأدبِ ، وَليَ قضاءَ دمشقَ ، ولم يجتمعْ لأحدٍ من معاصريه ما اجتمعَ له من فنونِ العلمِ مع الذكاءِ المفرطِ ودقةِ النظرِ وحسنِ البحثِ وقوةِ الحجةِ ـ من كتبِه مختصرُ المطلبِ في شرحِ الوسيطِ وشرحُ الحاوي الصغيرِ للقَزوينيِّ في الفقهِ، (٧٠٧-٧٧٧هـ) .

يَشهدُ لما قُلتُهُ أنه لم يُنْقَلْ عن أحدٍ من العلماءِ مع شدةِ حرصِهم على تحريرِ المسائلِ خصوصاً الفقهيةَ التَّعرضُ لنقدِ هذه الأقوالِ الواردةِ في معنى البريدِ والفرسخِ والميلِ، وبيانِ الصحيحِ منها والباطلِ .

وعلى التَّحقيقِ يَظهرُ صحَّةُ ما تلقَّيناهُ عن مولانا الشيخِ أحمدَ المحاميدِ (١٤٣)من أنَّ ما بين جُدَّةَ ومَكَّةَ مسافةُ قصرٍ وأنَّ جُدَّةَ ميقاتٌ آفاقيٌّ لمن مَرَّ بها أو لمن تجاوزَ ميقاتاً دونَ إحرامٍ فله العودةُ إلى أقربِ ميقاتٍ أو إلى مسافتِهِ كجُدَّةَ ليُحْرِمَ منه، واللهُ تعالى أعلمُ .

---

(١٤٣) الداعيةُ القدوةُ ، عالمُ الخطباءِ وخطيبُ العلماءِ والأدباءِ ، شيخُ أهلِ التفسيرِ الثقةُ الثَّبْتُ مولانا الإمامُ أحمدُ بنُ مُحَمَّد سعيدِ بنِ حسن العليّ المحاميدُ الشافعيُّ ولدَ في نَصيب من قُرى حَورانَ (١٩١٢) ونشأ بدمشقَ وأقامَ فيها دروسَهُ في جامعِ التوبةِ من أشهرِ مشايخِهِ المحدِّثُ الأكبرُ الشيخُ بدرُ الدينِ الحسنيُّ ، والشيخُ عليٌّ الدَّقرُ توفيَ سنةَ ٢٠٠٠ م، انظر ترجمتَه في كتابِنا «غررُ الشآمِ في تراجمِ آلِ الخطيبِ الحسنيةِ ومعاصريهم ج٦٧٩/٢ رحمه اللهُ تعالى وأجزلَ له المثوبةَ.

اتفقت الأئمة رحمهم الله تعالى على أن النصاب في الزكاة من الذهب عشرون مثقالاً ومن الفضة مئتا درهم وعلى أن الدية من الذهب ألف مثقال ومن الفضة عشرة آلاف درهم، لكن كلٌ بمثقاله ودرهمه وذهبت الحنفية والمالكية في أحد قوليها أن غالب الفضة والذهب فضة وذهب وذهبت الشافعية والحنابلة والمالكية في قولها الثاني وصحح أن المعتبر فيهما الخالص منهما .**والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات**

جدول بوزن بعض النقود المتداولة في كل من الخالص والغش									
النوع	خالص	الغش	الوزن الكامل	الحنفية			المالكية على القول بالخالص والشافعية والحنابلة		المالكية على القول باعتبار الغش	
				النصاب	الدية		النصاب	الدية	النصاب	الدية
الليرة الذهبية	٢٧/٥	٣/٥	٦	٢/٣ ١٦	٢/٣ ٨٢/٣		١/٣ ١٣	٢/٣ ٦٦٦	١٢	٦٠٠
الليرة الحميدية	٧٨١/١٢٠	٧١/١٣٠	٧,١٠	٦/٧١ ١٤	١٦/٧١ ٧٠/٤		٧٤/٧٩ ١٠	٦٦/٧٩ ٥٤٦	١٠/٧١ ١٠	٣/٧١ ٥٠
الليرة الرشادية	٢٣/٥	٣/٥	٨	٨/٩ ١٣	٤/٩ ٦٩/٤		١٠/١١ ١٠	٥/١١ ٥٤٥	١٠	٥٠٠
السعودية أو الانكليزية	٢٢/٣	٢/٣	٦,٢٠	١/٢ ١٢	٦٢٥		٩/١١ ٩	١٠/١١ ٤٩٠	٩٠	٤٥٠
التونسية أو الفرنسية	٢٧٩/٥٠	٣١/٥٠	١٠	٤/١ ١٦	١٤/٣٠ ٨٠		٢٨/٣١ ١٢	٥/٣١ ٦٤٥	١٩/٣١ ١١	٢٠/٣٠ ٥٨٠
الليرة الفضية السورية	٥,٦	٣,٥			٣٥٠٠		٧/١٣ ٧٧	٤/١٣ ٤٦٥٢	٢/٥ ٥٠	٣٠٢٤

جدولٌ بمعادَلَةِ مقاديرَ شرعيةٍ للمذاهبِ الأربعةِ مقدرةً بالغرام

المقدار	الحنفية	المالكية	الحنابلة والشافعية (النووي)	الشافعي (الرافعي)
الحبة	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٥
الدرهم	٣.٥	٢.٥٢	٢.٥٢	٢.٥٢
المثقال	٥	٣.٦٠	٣.٦٠	٣.٦٠
الرطل	٤٥٥	٣٢٢.٥٦	٣٢٤	٣٢٧.٦٠
المد	٩١٠	٤٣٠.٠٨	٤٣٢	٤٣٦.٨٠
الصاع	٣.٦٤٠	١.٧٢٠.٣	١.٧٢٨	١.٧٤٧.٢
الخمسة أو سق	١٠٩٢٠٠	٥١٦.٠٩	٥١٨.٤٠	٥١٤.١٦
أقل المهر عند الحنفية	١٠ دراهم ٣٥ غ ٣.٥ ليرة فضية	القلتان	١٦٢٠٠٠	١٦٣٨٠٠

التنبيهُ على بعضِ الأحكامِ:

١-تحرمُ صلاةُ السنةِ (النافلةِ) مؤكدةً أو مستحبَّةً ، ذاتَ وقتٍ وغيرَ ذاتِ وقتٍ لمن عليه قضاءُ صلاةٍ ، قديماً كان الفائتُ أو حديثاً ، بل يحرمُ عليه مطلقُ عملٍ من بيعٍ وشراءٍ وغيرِ ذلك ، بل نقلَ البُجيرميُّ على الإقناعِ(٣٨٢/١)أنه يحرمُ عليه الأكلُ الكثيرُ كي لا ينامَ كثيراً، وكذا الصومُ المسنونُ إذا كان عليه قضاءُ صومٍ فوريٌّ .

٢ – لا يوجدُ في المذهبِ حكمُ كراهةِ التَّحريمِ إلا في مواضعَ :

أ- الأوقاتُ الخمسةُ التي يُكرَهُ التنفلُ فيها (١[٤٤])وتنعقدُ صلاةٌ ذاتُ سببٍ مقارِنٍ أو متقدِّمٍ بغيرِ حرمِ مكةَ ، أما في حرمِ مكةَ فلا تكرَهُ الصلاةُ مطلقاً .

ب –صيامُ يومِ الشكِّ بلا سببٍ يقتضي صومَهُ(كأن وافقَ عادتَهُ ولو مرةً واحدةً) .

ج – ومثلُهُ تاسعُ ذي الحِجَّةِ إذا لم يثبتْ هلالُهُ أولَ ليلةٍ لاحتمالِ كونِه يومَ عيدٍ .

د — قراءةُ القرآنِ في غيرِ القيامِ ولعلَّ الرَّاجحَ أنها كراهةُ تنزيهٍ.

٣ — ما في: الرُّوزنامةِ (النتيجةِ السنويةِ) من أنَّ وقتَ المغربِ يبقى ممتدَّاً إلى ساعةٍ وثلثٍ فأكثرَ مبنيٌّ على مذهبِ الإمامِ أبي حنيفةَ رضي اللهُ عنه [١٤٥]أما مذهبُنا فيكونُ ساعةً واحدةً إلى ساعةٍ وأربعِ دقائقَ لأنه وقتُ غروبِ الشفقِ الأحمرِ ، وأما ما هو مقررٌ عند الإمامِ الأعظمِ من أنه إلى مغيبِ الشفقِ الأبيضِ فغيرُ مُفتىً به في المذاهبِ الأربعةِ .

وعليه فيجبُ الانتباهُ إلى أنَّ المغربَ يخرجُ وقتُهُ اليومَ قبل ربعِ ساعةٍ من وقتِ أذانِ العشاءِ فيجبُ على الملتهينَ بالدُّنيا والتِّجارةِ ألا يؤخِّرُوا صلاةَ المغربِ إلى هذا الحدِّ وإلا وقعتْ قضاءً.

وقد يُشاهَدُ غروبُ الشفقِ الأحمرِ في بلدٍ قبلَ الوقتِ الذي قدَّرَهُ المؤقِّتُونَ فيها فهل يُعتَبَرُ بما قدَّروه أو بما هو مشاهَدٌ .

---

(144) كالنفلِ المطلقِ ومنه صلاةُ التسابيحِ - أو ركعتي الإحرامِ والاستخارةِ وسنةِ السفرِ وعندَ الخروجِ من المنزلِ وعند الموتِ وصلاةُ التوبةِ .

(145) وليس على قولي الإمامين محمدِ بنِ الحسنِ والقاضي أبي يوسفَ رضي اللهُ عنهما .

نقلَ الإمامُ البُجيرميُّ عن الإمامِ الرَّمليّ رضي اللهُ عنهما أنَّ العبرةَ بالشفقِ فلا يُعملُ بقولِ المؤقتينَ .

٤ –كلُّ مسلمٍ يدخلُ عليه وقتٌ من أوقاتِ الصلاةِ يجبُ في حقه أحدُ أمرينِ :

الأولُ : أن يأتيَ بأسبابِ الصلاةِ ويصلّي .

الثاني : أن ينويَ أداءَ الفريضةِ ضِمْنَ الوقتِ إن أرادَ تأخيرَها عن أوَّلِه (وهو العزمُ الخاصُّ)وإلا أَثِمَ المسلمُ إن لم يفعلْ إحدى الخَصلتينِ.

٥– لا يصحُّ رميُ الجمارِ من خلفِ جمرةِ العقبةِ ، فلا تُرمَى إلا من جهةٍ واحدةٍ ، وانظرِ الواجباتِ العشرةَ في الرميِ في كتبِ المذهبِ .

٦ – يمتنعُ الإحرامُ بالعمرةِ على من عليه شيءٌ من أعمالِ الحجِّ كالرميِ والمبيتِ بمنى، وكذا يمتنعُ الإحرامُ بالعمرةِ على من عليه شيءٌ من أعمالِ العمرةِ .

٧ – الشيءُ إنما يحرُمُ : إما لحرمتِهِ، أو ضررِه ، أو نجاستِه .

٨ – التطهيرُ لا يكونُ إلا عن حدَثٍ أو نجسٍ .

٩ – كلُّ عَرْضٍ مَلَكَهُ بمعاوضَةٍ محضةٍ بقصدِ التجارةِ فهو مالُ تجارةٍ .

١٠ – لا زكاةَ على أموالِ الزكاةِ كأموالِ الجمعياتِ الخيريةِ المتجمّعَةِ بغيرِ حقٍّ، إذ ليس لها مالكٌ معينٌ .

١١ – لا يجوزُ أخذُ العِوَضِ بالنزولِ عن الوظائفِ .

١٢ – تبطُلُ الصلاةُ بكلِّ ما يبطُلُ به الصَّومُ .

بعضُ القواعدِ الفقهيَّةِ:

١. الأصلُ بقاءُ ما كانَ على ما كانَ ويُعبِّرُونَ عنها باستِصْحابِ الأصلِ أو طرحِ الشكِّ .
٢. إذا تعذرتِ الحقيقةُ يُصارُ إلى المجازِ .
٣. إذا تعذَّرَ الأصلُ يصارُ إلى البدلِ .
٤. إذا ضاقَ الأمرُ اتَّسَعَ .
٥. إعمالُ الكلامِ خيرٌ من إهمالِهِ .
٦. ارتكابُ أخفِّ الضَّرَرَينِ لدفعِ أعظَمِهِما .
٧. البيِّنَةُ على المدَّعي واليمينُ على من أنكَرَ .
٨. جوازُ أخذِ الأجرةِ على إقامةِ الشعائرِ الدينيةِ (بعد عدمِ جوازِها)
٩. الحكْمُ يتعلَّقُ بالمظانِّ .
١٠. الحكمُ يدورُ مع العِلَّةِ وجوداً وعدماً .
١١. دَرْءُ المفاسدِ مقدَّمٌ على جَلْبِ المصالحِ .
١٢. الرُّخَصُ لا تُنَاطُ بالمعاصي (لا تُفْعَلُ الرُّخصَةُ إذا كان هدفُهُ المعصيةَ أو وسيلةً إليها) .
١٣. الضررُ يُزالُ ، الضررُ لا يزالُ بمثلِه .
١٤. الضروراتُ تُبيحُ المحظوراتِ .
١٥. الضرورةُ تُقدَّرُ بقَدْرِها .
١٦. العادةُ مُحكَّمةٌ ما لم تُخالِفْ نصَّاً شرعياً .
١٧. العِلَّةُ المركَّبَةُ تنعدِمُ بانعدامِ أحدِ جُزئَيْها .
١٨. الغُنْمُ بالغُرْمِ .
١٩. القديمُ يُتركُ على قِدَمِهِ .
٢٠. الكتابُ كالخطابِ (من كتبَ لزوجتِه يُخبرُها بالطلاقِ فإنه يقعُ)
٢١. لا اجتهادَ في مَوردِ النَّصِّ

٢٢. لا ضررَ ولا ضرارَ

٢٣. لا يُنْكَرُ تغييرُ الأحكامِ بتغيُّرِ الأزمانِ .

٢٤. لا يُنْتَقَضُ الاجتهادُ بمثلِه .

٢٥. ما حَرُمَ أخذُهُ حَرُمَ إعطاؤه .

٢٦. ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ .

٢٧. المشقّةُ تجلُبُ التيسيرَ .

٢٨. المعروفُ عُرْفاً كالمشروطِ شرطاً .

٢٩. من استَعْجَلَ الشيءَ قبل أوانِه عُوقِبَ بحرمانِه .

٣٠. من سبقَ إلى مباحٍ فهو أحقُّ به (من سبقَ ليجلِسَ بمكانٍ مباحٍ الجلوسُ فيه فهو أحقُّ به فلا يُكرَه على القيامِ منه) .

٣١. الميسورُ لا يَسْقُطُ بالمعسورِ .

٣٢. وسيلةُ القُرْبةِ التي تتوقَّفُ القُرْبَةُ عليها قُرْبَةٌ (إذا كانتْ زيارةُ النبيِّ الكريمِ ﷺ قُرْبَةً فالسفرُ – وهو وسيلةٌ إليها– قربةٌ) .

٣٣. اليقينُ بالعُرْفِ كاليقينِ بالنَّصِّ .

٣٤. اليقينُ لا يزولُ بالشكِّ (تَوضَّأ يقيناً ثم شكَّ : عُدَّ مُتوضِّئاً) .

٣٥. يُغْتَفَرُ في البقاءِ ما لا يُغْتَفَرُ في الابتداءِ .

٣٦. إذا اجتمعَ الحلالُ مع الحرامِ غُلِّبَ الحرامُ (ومن وقعَ في الشبهاتِ وقعَ في الحرامِ، دَعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يريْبُكَ) .

أ– كلُّ عبادةٍ تعلَّقتْ بوقتٍ فاتَ لا يجبُ في قضائها أن يحكيَ أداءَها كالصلواتِ الفائتةِ فإنه يجوزُ قضاؤها متفرقاً كأدائها متوالياً، وكالصومِ الفائتِ بعذرٍ ونحوِها .

ب– وإنَّ كلَّ عبادةٍ تعلَّقتْ بفعلٍ ولم يفُتْ ذلك الفعلُ يجبُ في قضائها أن يحكيَ أداءَها كالثلاثةِ أيامٍ الفائتةِ في الصومِ مع السبعةِ فإنها تعلقتْ بفعلٍ وهو الحجُّ والرجوعُ وقد فُعِلا

فوجبتْ حكايتُها في القضاءِ، وكقراءةِ السورةِ في الأَولَيينِ إذا لم يُدْرِكْها فإنه يُسَنُّ قراءتُها في الأخيرتينِ لئلَّا تخلوَ صلاتُه عن السورةِ، وأن يحكيَ الأداءَ بأن تُفْعلَ عَقِبَ الفاتحةِ لأنها تعلقتْ بفعلٍ هو قراءةُ الفاتحةِ فيُسَنُّ حكايتُها في القضاءِ .

ت- وإنَّ كلَّ عبادةٍ تعلقتْ بفعلٍ وزمانٍ كالرواتبِ البعديةِ والوترِ والترويحِ فإنها متعلقةٌ **بفعلٍ** هو المكتوبةُ لدخولها بفعلِها **وزمانٍ** هو الوقتُ لخروجِها بخروجِه، والمغلَّبُ فيها الوقتُ فلا يجبُ في قضائها أن يحكيَ أداءها .

٣٧. كلُّ عذرٍ منعَ وجوبَ الحجِّ (كفقدِ زادٍ أو راحلةٍ) منعَ وجوبَ الجهادِ (باجوري في الجهادِ) إلا خوفَ طريقٍ من كفارٍ أو لصوصٍ مسلمينَ فلا يمنعُ وجوبَ الجهادِ لأنَّ مبناه على ارتكابِ المخاوفِ فيُحتَمَلُ فيه ما لا يُحتمَلُ في الحجِّ .

٣٨. يُغتَفَرُ في التابعِ ما لا يُغتَفَرُ في المتبوعِ (إذا ماتَ الفارسُ في أثناءِ المعركةِ، فلا شيءَ له بخلافِ ما لو ماتَ فرسُه فإنه يَستحِقُّ سهمَيْهما لأنَّ الفارسَ متبوعٌ وإذا ماتَ،ماتَ الأصلُ والفرسُ تابعٌ فإذا ماتَ وبقي المتبوعُ أخذَ سهمَيْهِ لأنه يُغتفَرُ في التابعِ ما لا يُغتفَرُ في المتبوعِ) .

٣٩. كلُّ يمينٍ تُحلَفُ على البَتِّ والقطعِ إلا على نفيِ فعلِ الغيرِ مطلقاً (غيرِ المقيَّدِ بزمانٍ مخصوصٍ ولا بمكانٍ مخصوصٍ) فيَحلِفُ على نفيِ العلمِ ، مثالُه: أن يدَّعِيَ دَيناً لمُوَرِّثِه على شخصٍ فيقولَ ذلك الشخصُ: أبرَأَني مُوَرِّثُكَ ويحلِفُ على نفيِ العلمِ بأنَّ مُورِّثَه أبرأَهُ منه، وإنما اكتُفيَ بالحَلِفِ على نفيِ العلمِ لتعسُّرِ الوقوفِ عليه، ولو حلفَ على البتِّ والقطعِ فقد ظلمَ لتعسُّرِ ذلكَ لكن يُعتَدُّ به .

٤٠. ما كان تمليكاً اعتُبِرَ بحالِ الزوجِ وما كان إمتاعاً اعتُبِرَ بحالِ الزوجةِ، فالنفقةُ للزوجةِ والكسوةُ والأُدْمُ والفَرشُ والغِطاءُ وآلاتُ الأكلِ والشربِ وآلاتُ التنظيفِ تمليكٌ للزوجةِ فيكونُ بحسبِ حالِ الزوجِ يساراً أو إعساراً، أما المسكنُ والخادمُ فهو إمتاعٌ لها فيُعتبَرُ ما يليقُ بها (باب النفقة) .

٤١. ما جازَ بعدَ امتناعٍ يَصدُقُ بالوجوبِ : أو تقولُ ما جازَ بعد امتناعٍ وجبَ غالباً فقولُه ﷺ:(لا يَحلُّ لامرأةٍ(: امتناعٌ)، تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تُحِدَّ على ميتٍ فوقَ ثلاثٍ إلا على زوجٍ) : جوازٌ أي فيَحلُّ الإحدادُ عليه بمعنى أنه يجبُ للقاعدةِ المذكورةِ (باجوري ١٧٥ /٢ عند الإحداد).

٤٢. ما لا ضابطَ له في اللغةِ ولا في الشرعِ فضابطُهُ العُرْفُ (كخمسِ رضَعاتٍ متفرقاتٍ : ضبْطُهُنَّ بالعرفِ)

٤٣. الرَّهنُ وضعُه على الأمانةِ إلا في ثمانِ مسائلَ.

٤٤. كلُّ أمينٍ ادَّعى الردَّ على من ائْتمَنَهُ صُدِّقَ بيمينِه إلا المرتهنَ والمستأجرَ والملتقطَ فيُلزَمُونَ ببينتِه .

٤٥. السننُ لا تَلزَمُ إلا بالشروعِ فيها .

٤٦. إذا اجتمعَ مانعٌ ومُقتضٍ غُلِّبَ المانعُ على المقتضي (كأن خافتا على أنفسِهما من الصيامِ مع الحملِ وكان الظاهرُ أنه عليها الفديةُ، لأنه فِطرٌ ارتَفقَ فيه شخصانِ لكنَّ الخوفَ على أنفسِهما مانعٌ من وجوبِ الفديةِ والخوفَ على الحملِ أو الولدِ مقتضٍ له فغَلَّب الأولُ (باجوري ٣٠٠ /١)

٤٧. الحقوقُ الماليةُ لا تتداخلُ (تتكرَّرُ فديةُ تأخيرِ قضاءِ الصومِ بتكرارِ السنينَ)

٤٨. ما أصلُهُ الندبُ لا تعتريه الإباحةُ، كالاعتكافِ فإنه مندوبٌ بأصلِه فلا يكونُ مباحاً .

٤٩. تحصيلُ سببِ الوجوبِ لا يجبُ (لا يجبُ تقديمُ الإحرامِ بالحجِّ بزمنٍ يتمكنُ من صومِ الأيامِ الثلاثةِ قبل يومِ النَّحْرِ لأنَّ تحصيلَ الوجوبِ لا يجبُ) .

٥٠. العبادةُ البدنيةُ لا يجوزُ تقديمُها على أحدِ سبَبَيْها بعكسِ الماليَّةِ : (فلا يُقدَّمُ صيامُ الأيامِ الثلاثةِ قبلَ الإحرامِ في الحجِّ لأنه عبادةٌ بدنيةٌ والعبادةُ البدنيةُ لا

يجوزُ تقديمُها على أحدِ سببيها : فتقديمُ العمرةِ سببٌ أولٌ والإحرامُ بالحجِّ سببٌ ثانٍ، أما الدمُ فعبادةٌ ماليةٌ يجوزُ تقديمُها على أحدِ سببيها)

٥١. كلُّ ما حَرُمَ نظرُهُ متصلاً حرُمَ نظرُه منفصِلاً، فيحرُمُ النظرُ إلى شعرِ المرأةِ وظُفرِها المنفصلَينِ ولو تزوَّجها بعد انفصالِهما لأنَّ العبرةَ بوقتِ الانفصالِ لا بوقتِ النظرِ على المعتمدِ .

٥٢. ما يُبْطِلُ عمْدُه يُسْجَدُ لسهوِه .

٥٣. ما وجبَ التعرُّضُ له جملةً أو تفصيلاً يَضُرُّ الخطأُ فيه، فالظهرُ مثلاً يجبُ التعرُّضُ لعددِ ركعاتِهِ جملةً فيضرُّ الخطأُ فيه (أصلّي الظهرَ خمساً) إذ قولُهُ "الظهرَ" يقتضي أن يكونَ أربعاً، لذا لم تنعقِدْ صلاتُه سواءٌ كان عامداً لتلاعبِه أو غالطاً على الراجحِ أخذاً من هذه القاعدةِ .

٥٤. يتبعُ الولدُ:

أ- في النسبِ وتوابعِه أباه

ب- ويتبعُ أمَّهُ في الرّقِّ إن كانت رقيقةً، ولو كان أبوه حرًّا إلا إن كان من أمتِه أو أمةِ فرعِه،

ت- ويتبعُ أمَّه في الحريةِ إن كانت حرَّةً ولو كان أبوه رقيقاً اعتباراً بأمِّه،

ث- ويتبعُ في الزكاةِ الأخفَّ (فلو تولَّدَ بين بقرٍ وإبلٍ زُكِّيَ زكاةَ البقرِ لأنه الأخفُّ) ولو تولَّدَ بين زَكَويٍّ وغيرِه فلا زكاةَ اعتباراً بالأخفِّ)

ج- ويتبعُ في الدِّينِ الأعلى (فلو تولَّدَ بين مسلمٍ وكافرةٍ فهو مسلمٌ لأنَّ الإسلامَ يعلو ولا يُعلَى عليه)

ح- ويتبعُ الأشدَّ في الجزاءِ (فلو تولَّدَ بين مأكولٍ بريٍّ وحشيٍّ وغيرِه وأتلفَه المحرِمُ ضمِنَه) وفي الدِّيَةِ (فلو تولَّدَ بين كتابيٍّ ومجوسيٍّ وقتلَه شخصٌ (فديَتُه ديةُ الكتابيِّ) ومثلُها الغُرَّةُ.

خ- ويتبعُ أَخَسَّ الأصلينِ في النجاسةِ (كمن تولَّدَ بين كلبٍ مع حَيَوانٍ طاهرٍ) وفي الذَّبحِ (فلو تولَّدَ بين من تَحِلُّ ذَبيحتُهُ ككتابيٍّ ومن لا تَحِلُّ ذبيحتُهُ كوثنيٍّ لم تَحِلَّ ذبيحتُه) وفي النكاحِ (فلو تولَّدَ بين مَنْ تَحلُّ مناكحتُهُ ككتابيٍّ وَمَنْ لا تحلُّ مناكحتُه كوثنيٍّ لم تحلَّ مناكحتُه) وفي الأكلِ (فلو تولَّدَ بين مأكولٍ وغيرِه لم يَحِلَّ أكلُه) وفي الأُضحِيَةِ (فلو تولَّدَ بين ما يُضَحَّى به وما لا يُضَحَّى به لم تَجُزْ التضحيةُ به) ومثلُها العقيقةُ .

أخيراً :

هذه المقدمةُ لا بُدَّ منها للتعريفِ بالمذهبِ وإمامِه وبعضِ رجالِه ومُصطلحاتِه وسَمَّيْتُ هذه المقدِّمَةَ، رَسْمَ المفتي، أي كيفيةَ الفتوى على مذهبِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه، بين يدي كتابِنا عُمْدَةِ المفتي (مختصرِ كتابِ المجموعِ للإمامِ النوويِّ رضي الله عنه) :

واللهَ أَرجـــو في القَبُـــولِ نافعـــا بهـــا مُريـــداً في الثَّـــوابِ طامعـــا

وأن يجعلَ هذا الكتابَ وغيرَهُ في صحيفةِ جَدِّنا وسيدِنا رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ وفي صحائفِ آبائِنا وأشياخِنا الكرامِ رضي اللهُ عنهم وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

دمشقُ الشَّامُ ربيعٌ الآخِرُ ١٤٢٣ هـ .

خادمُ العِلْمِ الشَّريفِ

عبدُ العزيزِ مُحَمَّد سهيل الخطيبُ الحسنيُّ

مديرُ معهدِ التَّهذيبِ والتَّعليمِ الشَّرعيِّ بدمشقَ

الرُّكنُ الأوَّلُ من أركانِ الفقهِ: العباداتُ

كتابُ الطَّهارةِ[١٧]

حقيقةُ الطهارةِ أنَّ الإنسانَ عند سلامةِ فِطْرتِهِ وصحَّةِ مِزاجِهِ وتفرُّغِ قلبِه من الأحوالِ السُّفليةِ الشاغلةِ له عن التدبيرِ إذا تلطَّخَ بالنجاساتِ وكان حاقباً أو حاقناً قريبَ العهدِ من الجماعِ ودواعيه انقبضتْ نفسُهُ وأصابه ضِيقٌ وحزنٌ، ووجدَ نفسَه في غاشيةٍ عظيمةٍ، ثم إذا تخفَّفَ عن الأخبثينِ ودلَكَ بدنَه واغتسلَ ولبسَ أحسنَ ثيابِه وتطيَّبَ اندفعَ عنه ذلك الانقباضُ، ووجدَ مكانَه انشراحاً وسروراً وانبساطاً.

والطهارةُ فيها تشبُّهٌ بحالاتِ الملأ الأعلى في تجرُّدِها عن الألواثِ والأحداثِ، والحدَثُ إذا تمكَّنَ من الإنسان وأحاطَ به من بين يديه ومن خلفِه أورثَ له استعداداً لقَبولِ وساوسِ الشيطانِ ورؤيتِهم بحاسةِ الحِسِّ المشتركِ ولمناماتٍ موحشةٍ ولظهورِ الظُّلمةِ عليه.

وإذا تمكنتِ الطهارةُ منه وأحاطتْ به وتنبَّه لها وركَنَ إليها أورثتْ استعداداً لقَبولِ إلهاماتِ الملائكةِ ورؤيتِها ولمناماتٍ صالحةٍ ولظهورِ الأنوارِ وتمثُّلِ الطيّباتِ والأشياءِ المباركةِ المعظَّمةِ. وتدفعُ عنه عذابَ القبرِ لقوله ﷺ: «**اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ**» ١٨ وتُكسِبُه مقامَ الإحسانِ في قولِه تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ**﴾ **البقرة: ٢٢٢**

وأكَّدَ الإسلامُ على غَسلِ الأطرافِ عند كلِّ صلاةٍ لأنها مواضعُ جرتِ العادةُ بانكشافِها وظهورِها من اللباس فلا يتحقَّقُ حرجٌ في غسلها، وليس ذلك في سائرِ الأعضاءِ بل جرتِ العادةُ في أهلِ الحَضَرِ بتنظيفِها كلَّ يومٍ وعند الدخولِ على الملوكِ وأشباهِهم، وعند قصدِ الأعمالِ

---

(١٧)حاشية الجمل ج٢٦/١ ، تحفة المحتاج ج١/ ٢٩، مغني المحتاج ج١٦/١،البجيرمي على الخطيب ج٥/١، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٤، إعانة الطالبين ج٢٦/١، قليوبي وعميرة ج١٦/١، أسنى المطالب ج١/ ٤،نهاية المحتاج ج٥٧/١، المجموع ج٧٩/١

(١٨) (قط)بسند صحيح ونحوه عند(حم-جه).

النظيفةِ لأنها أعضاءٌ ظاهرةٌ تُسرعُ إليها الأوساخُ، وهي التي تُرى وتُبصَرُ عند ملاقاةِ الناسِ بعضِهم لبعضٍ.

والتجربةُ شاهدةٌ بأنَّ غَسلَ الأطرافِ ورشَّ الماءِ على الوجهِ والرأسِ ينبِّهُ النفسَ من نحوِ النومِ والغُشيِّ المُثْقِلِ تنبيهاً قوياً ولذا وردَ «**تنظَّفوا فإنَّ الإسلامَ نظيفٌ**» .

وبدأَ الفقهاءُ بالطهارةِ لأنها آكدُ أركانِ الإسلامِ بعد الشهادتينِ والصلاةِ، والطهارةُ شرطُها، والشرطُ مقدَّمٌ على المشروطِ.

وقدَّموا العباداتِ اهتماماً بالأمورِ الدينيةِ ثم المعاملاتِ لأنَّ من أسبابها الأكلَ والشربَ ونحوَه من الضروريِّ الذي يَحتاجُ إليه الكبيرُ والصغيرُ، وشهوتُه مقدمةٌ على شهوةِ النكاحِ، وقدَّموه أي النكاحَ على الجناياتِ والحدودِ والمخاصماتِ لأنَّ وقوعَها في الغالبِ بعد الفراغِ من شهوةِ البطنِ والفرْجِ.

ولم أذكرِ الشهادتينِ من أركانِ الإسلامِ لأن محلَّهُما علمُ التوحيدِ وقد أكرمني اللهُ تعالى بالتأليفِ فيه فيُنظَر في كتبنا المتعددةِ:

فللمبتدئ: الجوهرة في شرحِ الجوهرة

وللمتوسطِ: مراقي العبودية في توحيدِ ربِّ البرية

وللمثقَّفِ: مختصرُ كتابِ الباجوري على شرحِ جوهرةِ التوحيدِ، وشرحُنا على عبدِ السلام اللَّقَاني المسمَّى إتحافَ المريد في شرحِ جوهرةِ التوحيد

وللمتبحِّرِ في كتابنا: القضايا الإيمانية وهو من أنفَسِ ما كتبَ في بابه، وهو في أربعةِ مجلَّداتٍ.

نفعَ اللهُ تعالى بها عبادَه أجمعين.

*بابٌ: **تعريفُ الطهارةِ**:

الطهارةُ مصدرُ طَهُرَ، والاسمُ: الطُّهْرُ.والطَّهورُ اسمٌ لما يُتطهَّرُ به، والطُّهورُ اسمٌ للفعلِ.

والطهارةُ لغةً: النظافةُ والنزاهةُ عن الأقذارِ حتى المعنويةِ كالحقدِ والحسدِ.

تُطلَقُ الطهارةُ في الشرعِ على فعلِ الفاعلِ: وهو الرَّفعُ والإزالةُ، وعلى الأثرِ المترتِّبِ على ذلك: وهو الارتفاعُ والزوالُ أي زوالُ الوصفِ الحاصلِ به المانعِ من نحوِ صلاةٍ وطوافٍ

فعلى هذين الإطلاقينِ يُمكِنُ أن نقولَ في تعريفِ الطهارةِ:

هي ارتفاعُ المنعِ المترتِّبِ على الحدَثِ أو الخبَثِ، أو الفعلُ المحصِّلُ لذلك، أو المكمِّلَةُ له كالتثليثِ والوضوءِ المجدَّدِ أو القائمُ مَقامَه كالتيمم.

والطهارةُ عن الحدثِ من الوضوءِ والغُسلِ والتيمُّمِ فلا يصحُّ شيءٌ منها إلا بالنيةِ، ولأنها عبادةٌ مَحضَةٌ طريقُها الأفعالُ فلم تصحَّ من غيرِ نيةٍ كالصلاةِ.

فصلٌ: المطهِّراتُ أربعةٌ:

١- **ماءٌ**: في حدَثٍ وخبَثٍ وغيرِهما، فلا يرتفعُ حدثٌ بغيرِ ماءٍ طَهورٍ، والحَدَثُ معنىً يقومُ بالبدنِ يُوجِبُ الوضوءَ أي جعلَهُ الشرعُ سبباً لوجودِه ويُوصَفُ بالأصغرِ أو يُوجبُ الغُسلَ ويُوصفُ بالأكبرِ.

٢- **ترابٌ**: في تيمُّمٍ وغَسَلاتِ مصابِ نحوِ كلبٍ.

٣- **ودابغٌ**: في جلدٍ نُجِّسَ بالموتِ.

٤- **واستحالةٌ**: كانقلابِ الخمرِ خلّاً بلا معالجةٍ بلا مصاحبةِ عينٍ لا يَشُقُّ الاحترازُ عنها ويَطهُرُ الدَّنُّ تبعاً لها، وانقلابِ الدمِ لبناً أو علقةً أو مضغةً أو منيّاً أو مِسْكاً كدمِ الظَّبيةِ.

وأما الحجرُ في الاستنجاءِ فليس مطهِّراً بل هو مخفِّفٌ.

و الطهاراتُ الحاصلةُ بهذه المطهِّراتِ أربعٌ: الوضوءُ والغُسلُ والتيممُ وإزالةُ النجاسةِ.

وبدأتُ بكتابِ الطهارةِ ثم ببابِ المياهِ وكذا فعلَه مولانا الإمامُ الشافعيُّ

والأصحابُ وكثيرونَ من العلماءِ لمناسَبَةٍ حسنةٍ، وهي حديثُ ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**بُنيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادةِ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاةِ، والحجِّ، وصومِ رمضانَ**» وفي روايةٍ: «**وصومِ رمضانَ والحجِّ**» ق فبدأَ ﷺ بعدَ الإيمانِ بالصلاةِ والعربُ تبدأُ بالأهمِّ فكان تقديمُ الصلاةِ أهمَّ، وإذا ثبتَ تقديمُ الصلاةِ فينبعي تقديمُ مقدِّماتِها ومنها الطهارةُ، ثم يُقَدَّمُ من الطَّهارةِ أعمُّها والأصلُ فيها وهو الماءُ.

بابٌ: أقسامُ المياهِ:

آ- الماءُ المطلَقُ: وهو الماءُ المطهِّرُ ماءٌ بلا قيدَ**١٩** وهو الذي يرفعُ الحدثَ ويزيلُ النَّجسَ لا غيرُه. ولو كان متغيِّراً كثيراً بما في المقرِّ أو الممرِّ. وأما المقيدُ بقيدٍ لازمٍ وهو الذي لاينفكُّ عن قيدِه ولو انفصلَ عن أصلِه كماءِ البِطِّيخِ، أو الصِّفةِ كماءٍ دافقٍ، أو ألْ العهديةِ: الماءُ المعنيُّ به المنيُّ.

فلا يصحُّ التطهيرُ به وإن كان طاهراً. ويدخلُ في طُهوريَّةِ الماءِ المطلقِ: المقيدُ بقيدٍ منفكٍّ وهو ما ينفكُّ عن قيدِه بنقلِه عن أصلِه، فهو من أنواعِ الماءِ المطلقِ. كماءِ البحرِ**٢٠**، وماءِ البئرِ**٢١**،ماءِ العينِ النابعةِ من الأرضِ أو الجبلِ أو الحيوانيةِ كالنابعةِ من الزُّلالِ دون الماءِ أو الإنسانيةِ كالنابعةِ من بين أصابعِه ﷺ، ماءِ النهرِ، ماءِ الثلجِ،ماءِ البَرَدِ،ماءِ المطرِ.

وإذا استُعمِلَ الثلجُ والبَرَدُ قبل إذابتِهما فإن كان يسيلُ على العضوِ لشدةِ حرٍّ وحرارةِ الجسمِ ورَخاوةِ الثلجِ صحَّ الوضوءُ به على الصحيحِ لحصولِ جرَيَانِ الماءِ على العضوِ وإلا لم يصحَّ، فكلُّ ماءٍ من بحرٍ عذْبٍ أو مالحٍ أو بئرٍ أو سماءٍ أو ثلجٍ أوبرَدٍ مسخَّنٍ وغيرِ مسخَّنٍ فسواءٌ والتطهُّرُ به جائزٌ، فلا يُكرَهُ

---

(١٩) أي الماءُ العاري عن الإضافةِ اللازمةِ وسمِّيَ المطلقُ مطلقاً لأنه إذا أُطلقَ الماءُ انصرفَ إليه والأصلُ في جوازِ التطهيرِ بهذه المياهِ: آياتٌ منها قولُه تعالى﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾(الأنفال١١) وقولُه تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾(الفرقان ٤٨). وفي الحديثِ (م): (الطُّهورُ شطرُ الإيمانِ). وكان ﷺ يدعو في صلاتِه «اللهمَّ اغسِلْ خطاياىَ بالماءِ والثلجِ والبرَدِ» (ق). فدلَّ على جوازِ التطهُّرِ بها.

(٢٠) وفي ماءِ البحرِ مارواه أبو هريرةَ ﷺ قال: (سألَ رجلٌ رسولَ اللهِ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، إنا نركبُ البحرَ ونحمِلُ معنا القليلَ من الماءِ، فإن توضّأْنا به عطِشْنا، أفنتوضأُ بماءِ البحرِ؟ فقالَ: رسولُ اللهِ ﷺ: «هو الطَّهُورُ ماءُهُ الحِلُّ مِيتتهُ») رواهُ الخمسةُ.

(٢١) وفي (ماءِ البئرِ) حديثُ سهلٍ ﷺ: (قالوا يا رسولَ الله: إنك تتوضّأُ من بئر بُضَاعةَ وفيها مايُنجي النّاسُ والحائِضُ والجنُبُ)، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «الماءَ طَهورٌ لا ينجِّسُهُ شيءٌ».

بُضاعةُ: اسمٌ لصاحبِ البئرِ وقيل: اسمُ موضِعِها، قال الخطّابيُّ: كانت البئرُ في حدورٍ والسيولُ تكسَحُ الأقذارَ من الأفنيةِ وتلقيها فيها ولا يؤثِّرُ في الماءِ لكثرتِه، وحديثُ بئرِ بُضاعةَ عامٌّ مخصوصٌ خُصَّ منه المتغيِّرُ بنجاسةٍ فإنه نجسٌ بالإجماعِ، وخُصَّ منه ما دونَ قُلَّتينِ إذا لاقتْه نجاسةٌ، فالمرادُ الماءُ الكثيرُ الذي لم تغيرْه نجاسةٌ لا ينجسُهُ شيءٌ وهذه كانت صفةَ بئرِ بُضاعةَ.

الماءُ المشمَّسُ إلا أن يُكرَهَ من جهةِ الطبِّ واللهُ أعلمُ، فإن تطهَّرَ منه صحَّتْ طهارتُهُ. ويكرَهُ استعمالُ آبارِ ثمودٍ لأنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ أصحابَه لما مرَّ بتبوكَ أن لا يشرَبُوا من آبارِها ولا يستقُوا منها، بل أمرَهُم بإراقةِ ما استقَوْهُ منها ق، إلا لضرورةٍ إلا بئرَ الناقةِ، ومثلُه ماءٌ شديدُ البرودةِ أو الحرارةِ.

وما سوى الماءِ المطلقِ من المائعاتِ كالخلِّ وماءِ الوردِ لا يجوزُ رفعُ الحدثِ ولا إزالةُ النجسِ به**٢٢**.

ب- الماءُ غيرُ المطلَق: وهو قسمانِ:

١ ـ طاهرٌ في نفسِه٢٣ غيرُ مطهِّرٍ٢٤ لغيرِه: وهو قسمانِ:

آ- الماءُ القليلُ المستعمَلُ في فرضٍ من رفعِ حدَثٍ أو إزالةِ خَبَثٍ ولم يتنجسْ بأن اجتمعَ فيه شروطُ طُهْرِ الغُسَالةِ الأربعةُ: أن يكونَ الماءُ وارِداً **٢٥**، وأن يَطْهُرَ المحَلُّ لا يبقى للنجاسةِ طعمٌ ولا لونٌ ولا ريحٌ، وأن لا يتغيَّرَ الماءُ بالنجاسةِ، وأن لا يزيدَ وزنُهُ بعدَ اعتبارِ ما يتشرَّبُه المغسولُ من الماءِ وما يَمُجُّهُ من الوسخِ، والتغيرُ يكونُ بالطعمِ واللونِ والرائحةِ.

---

(٢٢) لقولِه تعالى ﴿ **فَلَمْ تَجِدُوا مَآءً فَتَيَمَّمُوا** ﴾ النساء: ٤٣، فأوجبَ التيمُّمَ على من لم يجدِ الماءَ، فدلَّ على أنه لا يجوزُ الوضوءُ بغيرِه، ولقولِه ﷺ للمرأةِ التي سألَتْه عن دمِ الحيضِ يصيبُ الثوبَ: (تَحُتُّه ثم تَقرُصُه بالماءِ) وفي روايةٍ (فلْتَقْرُصْهُ ثم لْتنْضَحْهُ بماءٍ)(ق) فأوجبَ الغُسلَ بالماءِ فدلَّ على أنه لا يجوزُ بغيرِه ومعنى حُتِّيهِ: حُكِّيه، ومعنى اقْرُصيه قَطِّعيهِ واقلَعيهِ بظُفْرُكِ. فمن غسلَ بمائعٍ فقد تركَ المأمورَ به، وفي حديثِ أبي ذرٍّ رضي اللهُ عنه (د ـ ت ـ ن) أنَّ النبيَّ ﷺ قال «الصَّعيدُ الطيبُ وَضوءُ المسلمِ ولو لم يجدِ الماءَ عشرَ سنينَ فإذا وجدَ الماءَ فليُمِسَّه بشرتَه».

(٢٣) دليلُ كونِه طاهراً: ما رواه (ق): عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عن قال: جاء رسولُ اللهِ ﷺ يعودُني وأنا مريضٌ لا أعْقِلُ، فتوضأ وصبَّ عليَّ من وَضُوئِهِ.

(٢٤) ودليلُ كونه غيرَ مطهِّرٍ: ما رواه (م) وغيرُه: عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لايَغْتَسلُ أحَدُكمُ من الماءِ الدائمِ وهو جُنُبٌ» فقالوا: يا أبا هريرةَ كيف يفعلُ؟ قال: يتناوله تناولاً.

(٨)لأنَّ النَّجاسةَ إذا وردتْ على الماءِ نجستْهُ، ألا ترى كيف أنَّ أبا قَتادةَ لما كان يتوضّأُ فجاءتْ هِرَّةٌ فأصغى لها الماءَ فشربتْ فتعجبَتْ ابنةُ أخيه منه فقال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «إنها ليستْ بنجسٍ إنها من الطوافينَ عليكم أو الطوافاتِ» (مالك ــ د ــ ت) وأنه ﷺ منعَ من إيرادِ المستيقظِ يدَه في الماءِ، وأنه أمرَ بإراقةِ ما ولغَ الكلبُ فيه لورودِ النجاسةِ وأمرَ بإيرادِ الماءِ على الإناءِ.

ب- والماءُ المتغيرُ كثيراً بمخالطٍ طاهرٍ للماءِ غنيٍّ عنه وليس تراباً ولا ملحَ ماءٍ: كزَعفرانَ وثمَرٍ ساقطٍ ووَرَقٍ طُرِحَ فيه وتفتَّتَ وخالطَ، ومما استُخرِجَ من طاهرٍ كماءِ الزَّهرِ والوردِ مع ملاحظةِ ما يلي:

أ- التغيرُ القليلُ لا يضُرُّ لأنه تغيرٌ بطاهرٍ.

ب- التغيرُ بمجاورٍ لا يضرُّ كالتغيرِ بطولِ المُكْثِ.

ت- التغيرُ بنجسٍ يضرُّ.

ث- التغيرُ بطُحْلُبٍ بمحلِّه أو بما في مقرِّهِ وممرِّهِ لا يضرُّ.

ج- التغيرُ بالمِلْحِ الجبليِّ يضرُّ إذا كان كثيراً فيخرجُ عن كونِه مطهِّراً، أما المِلْحُ المائيُّ فلا يسلُبُ طهوريتَه.

والمستعملُ في فرضِ الطهارةِ هو ماءُ المرَّةِ الأولى من طهارةِ الحدثِ وما في معناه كغُسلِ الميتِ، أما ماءُ المرةِ الثانيةِ والثالثةِ وماءُ المضمضةِ والاستنشاقِ وماءُ طهارةِ غيرِ الحدثِ والخبثِ كالوضوءِ والغُسلِ المندوبَيْنِ وإن نذرَهما فلا يُعَدُّ مستعملاً، ومحلُّ الحكمِ بالاستعمالِ إذا كان الماءُ قليلاً وانفصلَ عن العضوِ فإن كان كثيراً كماءِ المِيضأةِ فلا يُحْكَمُ عليه بالاستعمالِ ولو جُمِعَ القليلُ المستعملُ وضُمَّ بعضُه إلى بعضٍ حتى صار كثيراً قُلَّتينِ فأكثرَ صار مطهِّراً. والحاصلُ أنَّ شروطَ الاستعمالِ أربعةٌ:

١- قِلَّةُ الماءِ.

٢- استعمالُه في فرضِ الطهارةِ.

٣- وانفصالُه عن العضوِ.

٤- وعدمُ نيةِ الاغترافِ ومحلُّها في الغسلِ بعد نيتِه وعند مُماسَّةِ الماءِ لشيءٍ من بدنه، وفي الوضوءِ بعد غسلِ الوجهِ وعند إرادةِ غسلِ اليدينِ. فلو لم ينوِ الاغترافَ حينئذ صار الماءُ مستعملاً. وحقيقةُ نيةِ الاغترافِ أن يضعَ يدَه في الإناءِ بقصدِ نقلِ الماءِ والغسلِ به خارجَه لابقصدِ غسلِها داخلَه.

واعلمْ أنَّه لافرقَ في الماءِ المتغيَّرِ بما ذُكِرَ بين أن يكونَ قليلاً أو كثيراً، ولا فرقَ في التغيُّرِ بين أن يكونَ حسياً وهو ظاهرٌ، أوتقديرياً بأنِ اختلَطَ بالماءِ ما يوافقُه في صفاتِه كالماءِ المستعمَلِ وماءِ الوردِ المنقطعِ الرائحةِ واللونِ والطعمِ فيُقدَّرُ مخالفاً وسَطاً فالطعمُ طعمُ الرمَّانِ واللونُ لونُ العصيرِ أي الأسودِ أو الأحمرِ مثلاً والريحُ ريحُ اللَّاذَنِ بفتحِ الذالِ المُعجمةِ وهو اللُّبانِ الذَّكرُ.

فإذا كان الواقعُ في الماءِ قدْرَ رِطْلٍ من الماءِ المستعملِ أو من ماءِ الوردِ المذكورِ نقولُ: لو
كان الواقعُ فيه قدْرَ رِطْلٍ من ماءِ الرُّمَّانِ هل يُغيِّرُ طعمُه أو لا ؟ فإن قالوا: يغيِّرُه سلبناه الطَّهوريَّةَ، وإن قالوا لايغيرُه نقولُ: لو كان الواقعُ قدرَ رطْلٍ من عصيرِ العِنَبِ، هل يغيَّرُ لونُه أو لا؟ فإن قالوا: يغيِّرُه سلبناه الطهوريةَ، وإن قالوا: لا يغيرُه نقولُ: لو كان الواقعُ قدرَ رطْلٍ من اللاذَنِ هل يغيِّرُ ريحَه أو لا؟ فإن قالوا: يغيرُه سلبناه الطهوريةَ، وإن قالوا: لا يغيرُه فهو باقٍ على طهوريتِه، وهذا إذا فُقدَتِ الصِّفاتُ كلُّها نظيرُ ما مرَّ. فإن فُقِدَ بعضُها ووُجدَ البعضُ الآخرُ كماءِ وردٍ له رائحةٌ ولا طعمَ له ولا لونَ قُدِّرَ المفقودُ فقط لأنَّ الموجودَ إذا لم يغيرْ فلا معنى لفرضِه، والتقديرُ المذكورُ مندوبٌ لا واجبٌ فلو أعرضَ عنه وهجَمَ واستعملَ الماءَ كفى إذْ غايةُ الأمرِ أنه شاكٌّ في التغيُّرِ المُضِرِّ والأصلُ عدمُهُ، ومحلُّ التقديرِ في الماءِ المستعمَلِ إذا وقعَ في ماءٍ قليلٍ ولم يبلغْ به قُلَّتينِ، أما إذا وقعَ في ماءٍ كثيرٍ كماءِ المِيضأةِ والمَغْطِسِ، أو قليلٍ وبلغَ به قُلَّتينِ فإنه لا يسلبُهُ الطُّهوريةَ وإن أثرَ في الماءِ بفرضِهِ مخالفاً وسطاً.

قاعدةٌ**٢٦**: إذا كان معه ماءٌ أو مائعٌ آخرُ مما أصلُهُ الطهارةُ وتردَّدَ في نجاستِه فلا يضُرُّ تردُّدُه وهو باقٍ على طهارتِه وسواءٌ كان تردُّدُه بين الطهارةِ والنجاسةِ مستوياً أو ترجَّحَ احتمالُ النجاسةِ، لأنَّ الأصلَ اليقينُ ولا يُترَكُ حكمُهُ بالشكِّ، وهذه قاعدةٌ مطَّرِدَةٌ لا يَخرُجُ منها إلا مسائلُ يسيرةٌ لأدلةٍ خاصَّةٍ على تخصيصِها، وهذا ما لم يَستنِدِ الظنُّ إلى سببٍ معيَّنٍ فإن استندَ فله أحكامٌ معروفةٌ كمسألةِ بولِ الحيوانِ في ماءٍ كثيرٍ إذا تغيَّرَ فهذا يُعمَلُ فيه بالظَّاهرِ

٢ ـ نَجِسٌ: وهو قسمانِ:

أ ـ ماءٌ قليلٌ اتصلَ به نَجِسٌ غيرُ مَعْفُوٍّ عنه وإن قلَّ كقشرةِ قَملةٍ. والقليلُ ما كان دونَ القُلَّتينِ**٢٧** ٥٠٠ رطْلٍ = ١٩٣ لِتْراً سواءٌ تغيَّرَ أم لا وعليه نقولُ: إذا وقعَ في الماءِ الراكدِ

---

(٢٦) هذه القاعدةُ مأخوذةٌ من الحديثِ الصحيحِ: أنه شُكِيَ إلى رسولِ اللهِ الرجلُ يخيَّلُ إليه الشيءُ في الصلاةِ فقال ﷺ: «لا ينصرفْ حتى يسمعَ صوتاً أو يجدَ ريحاً» فنبَّه رسولُ اللهِ أنَّ الأصلَ واليقينَ لا يُترَكُ حكمُه بالشكِّ.

(٢٧) روى الشافعيُّ و(حم) والخمسةُ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو يُسألُ عن الماءِ يكونُ بالفلاةِ من الأرضِ، وما يَنوبُه من السباعِ والدوابِّ فقالَ: «إذا كان الماءُ قُلَّتينِ لم يحملِ الخَبَثَ» وفي لفظ (د) «فإنه لايَنْجُسُ» وهو معنى الحديثِ السابقِ.

نجاسةٌ ولم تغيرْهُ وكان قلتينِ فأكثرَ لم يَنْجُسْ، وإن كان دون قلتينِ نُجِّسَ، وأما ما ينقلُه بعضُ الحنفيةِ غفرَ اللهُ لهم من أنَّ مذهبَ الإمامِ الشافعيِّ ﷺ أنه لو كان قلتينِ إلا كُوزاً فكمَّلَه ببولٍ طَهُرَ فبهتانٌ لا يعرفُه أحدٌ من أصحابِنا، ولذا قالَ الإمامُ أبو حامدٍ شيخُ الأصحابِ: إذا كمَّلَه ببولٍ أو نجاسةٍ أخرى فالجميعُ نَجِسٌ بلا خلافٍ بين الشافعيينَ.

والمعفوُّ عنه:

١ مَيْتةٌ لا نَفْسَ لها سائلةٌ.

٢ نجِسٌ لا يُدركُه الطَّرْفُ المعتدِلُ.

٣ رَوْثُ سمَكٍ لم يُغيِّرِ الماءَ ولم يُوضَعُ فيه عبثاً.

٤ ذَرْقُ طيورٍ في الماءِ.

٥ بَعْرُ فأرةٍ عمَّ الابتلاءُ بها.

٦ بعرُ شاةٍ وقع في اللبنِ أثناءَ الحَلْبِ.

وإنما عُفِيَ عنها لأنَّ الأصولَ مبنيَّةٌ على أن النجاسةَ إذا صَعُبَتْ إزالتُها وشقَّ الاحترازُ منها عُفيَ عنها، وإذا لم يَشُقَّ الاحترازُ لم يُعْفَ كغيرِ الدمِ من النجاساتِ.

ب ـ ما تغيَّرَ بنجسٍ اتصلَ به ولو كان كثيراً.بأن كان قُلَّتينِ فأكثرَ بخلافِ ما إذا لم يتغيَّرْ وكان كثيراً فإنه لايَنْجُسُ، ولهذا أجمَعوا أنَّ الماءَ القليلَ أو الكثيرَ إذا وقعتْ فيه نجاسةٌ فغيَّرَتْ طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نَجِسٌ، سواءٌ كان الماءُ جارياً أو راكداً تغيَّرَ تغيُّراً فاحشاً أو يسيراً[٢٨]

ولو زالَ تغيُّرُ الماءِ الكثيرِ بنفسِه أو بما انضمَّ إليه أو أُخِذَ منه صارَ طهوراً وهذا ظاهرٌ في التغيُّرِ الحسِّيِّ.

---

(٢٨) الاحتجاجُ هنا بالإجماعِ وليس بحديثِ (جه – هب عن أبي أُمامةَ): «الماءُ طَهورٌ لا يُنجِّسُه شيءٌ إلا ما غَيَّر طعمَه أو ريحَه أو لونَه» لأنه ضعيفٌ.

وأما التقديريُّ فزوالُهُ بأن يمضيَ عليه زمنٌ لو كان تغيُّرُه حسِّيَّاً لزالَ أو بأن ينضمَّ إليه ماءٌ أو يؤخَذَ منه وكان بحيثُ لو انضمَّ إلى ما تغيُّرُه حسيٌّ، أو أُخِذَ منه لزالَ تغيُّرُه، أو يكونُ بجنبِه غديرٌ فيه ماءٌ متغيِّرٌ حِسَّاً فزالَ تغيُّرُه بنفسِه بعدَ مُدَّةٍ أو بماءٍ صُبَّ عليه أو أُخِذَ منه وفُعِلَ بما تغيُّرُه تقديريٌّ كذلك فيُعلَمُ أنَّ هذا زالَ تغيُّرُه أيضاً.

حاصلُ ما يُقالُ في الماءِ: أنه إمَّا أن يكونَ قليلاً أو كثيراً وما يَطْرَأُ عليه إما أن يكونَ معنويَّاً

ويُسَمَّى طُرُوُّهُ طرُوَّ وصْفٍ، أو حسِّيَّاً ويسمَّى طروُّهُ طروَّ عينٍ.

فإن كان معنوياً وهو الاستعمالُ فلا يخلو إما أن يكونَ في نفلٍ أو فرضٍ فإن كان في نفلٍ فلا يَضُرُّ، وإن كان في فرض فلا يخلو إما أن يكونَ الماءُ قليلاً أو كثيراً فإن كان كثيراً فلا يضُرُّ. وإن كان قليلاً فلا يخلو إما أن ينفصلَ أو لا فإن لم ينفصلْ لم يُضُرَّ . وإن انفصلَ ضرَّ

مالم يُضَمَّ بعضُه إلى بعضٍ حتى يصيرَ قُلَّتينِ فأكثرَ **٢٩** وإلا عادَ طَهوراً.

وإن كان حسياً فلا يخلو إما أن يكونَ نجساً أو طاهراً.

فإن كان نجساً فلا يخلو إما أن يكونَ منجَّساً أو غيرَ منجَّسٍ فإن كان غيرَ منجَّسٍ فلا يخلو إما أن يغيِّرَ الماءَ أو لا، فإن غيَّرَه ضرَّ وإلا فلا، وإن كان منجَّساً فلا يخلو إما أن يكونَ الماءُ قليلاً أو كثيراً،فإن كان قليلاً ضرَّ، وإن كان كثيراً فلا يخلو إما أن يتغيَّرَ أو لا فإن تغيَّرَ ضَرَّ وإلا فلا.

وإن كان طاهراً فلا يخلو إما أن يغيِّرَ الماءَ أو لا، فإن لم يغيِّرْه لم يضُرَّ، وإن غيَّرَه فلا يخلو إما أن يكونَ مجاوراً أو مخالِطاً، فإن كان مجاوراً لم يَضُرَّ، وإن كان مخالِطاً فلا يخلو إما أن يَسْتغنيَ الماءُ عنه أو لا، فإن لم

(**٢٩**) وفي حديثِ (د-ت-ن-جه): «إذا كان الماءُ قُلَّتينِ لم يحملِ الخبثَ» وروايةٍ «فإنه لا يَنْجُسُ» وهو معنى الخبث.

يستغنِ عنه لم يضُرَّ، وإن استغنى عنه فلا يخلو إما أن يَشُقَّ الاحترازُ عنه أو لا.

فإن شقَّ لم يضُرَّ، وإن لم يشُقَّ فلا يخلو إما أن يغيِّرَ كثيراً أو قليلاً، فإن غيَّرَ قليلاً لم يضرَّ، وإن غيَّرَ كثيراً فلا يخلو إما أن يكونَ تراباً أو مِلْحاً مائياً أو غيرَهما فإن كان تراباً أو ملحاً مائياً لم يضرَّ وإلاّ ضَرَّ هكذا يؤخَذُ من كلامهم فاحفظْه فإنه نفيسٌ.

أما غيرُ الماءِ من المائعاتِ وغيرِها فيَنْجُسُ بملاقاةِ النجاسةِ وإن بلغتْ قِلالاً.

وإذا زالَ تغيُّرُ الماءِ النَّجِسِ وهو أكثرُ من قُلَّتينِ نُظِرَ إن زالَ بإضافةِ ماءٍ آخرَ إليه طَهُرَ بلا خلافٍ سواءٌ كان الماءُ المضافُ طاهراً أو متنجِّساً قليلاً أو كثيراً، وإن زالَ بنفْسِه بطلوعِ الشمسِ أو الريحِ أو مرورِ الزَّمانِ طَهُرَ أيضاً على المذهبِ. أما إذا كُوْثِرَ فبلغَ قُلَّتينِ فيصيرُ طاهراً مطهِّراً بلا خلافٍ، وإذا بلغَ قُلَّتينِ إلا كُوزاً فكمَّلَه ببولٍ أو نجاسةٍ أخرى فالجميعُ نجِسٌ بلا خلافٍ.

ثانياً: الترابُ المطهِّرُ[٣٠]**:** هو الطاهرُ الذي لمْ يُستعمَلْ فيما لا بُدَّ منه كتيمُّمٍ وإزالةِ نجاسةِ نحوِ كلبٍ، ولم يختَلِطْ بشيءٍ طاهرٍ أو نجسٍ. وهو قسمانِ:

أ ـ طاهرٌ غيرُ مطهِّرٍ: وهو ما استُعْمِلَ في فرضٍ فلا يجوزُ استعمالُه ثانيةً. ولو اختلَطَ الترابُ بمائعٍ كخلٍّ ثمَّ جَفَّ فهو مطهِّرٌ بالنسبةِ للتيمُّمِ وغَسَلاتِ نحوِ كلبٍ بشرطِ أن لا يتغيَّرَ الماءُ بالمائعِ عند مزجِهِ بالترابِ.

---

(٣٠) ودليلُه قولُه تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ المائدة: ٦. وروى (خ) عن جابرٍ ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: «وَجُعِلَتْ ليَ الأرضُ مَسْجداً وَطهوراً فأيُّما رَجُلٍ من أمتي أدْرَكَتهُ الصلاةُ فَلْيُصَلِّ».

ب ـ متنجِّسٌ: وهو ما اختلطَ به نجسٌ كترابِ مقبُرَةٍ منبوشةٍ وترابٍ جُعِلَ في نحوِ بولٍ ثم جَفَّ أو اختلطَ به رَوْثٌ متفتِّتٌ وإن لم يكنْ هناك رُطوبةٌ من أحدِ الجانبينِ.

ثالثاً: الدَّابِغُ المطهِّرُ لجلودِ الميتةِ:

كلُّ الجلودِ النَّجِسَةِ بعد الموتِ تَطْهُرُ بالدِّبَاغِ إلا جلدُ الكلبِ والخنزيرِ والمتولِّدِ من أحدِهما.

والدَّبْغُ: بما له حَرَافَةٌ ولَذْعٌ في اللِّسانِ بحيث يَنْزِع فضلاتِ الجلدِ، لكن يَحْرُمُ التَّضَمُّخُ به إذا وُجِدَ غيرُه ولا يكفي في الدَّبْغِ ترابٌ ومِلْحٌ وشمسٌ وإن جَفَّ الجلدُ، وضابطُ دِباغَتِهِ: أن لا يعودَ إليه النَّتَنُ لو نُقِعَ في الماءِ.

ولا يَحِلُّ أكلُ جِلدِ الميتةِ بعد دبغِه ولو كانتْ من مأكولِ اللَّحمِ، ولا يَطْهُرُ شعرُ الميتةِ بدبغِ الجلدِ.

وأما جلدُ المُذكَّاةِ فطاهرٌ وكذا صوفُه ووَبَرُه وشَعْرُه سواءٌ أُخِذَ في حياتها أو بعد تذْكِيَتِها ويجوزُ أكلُ الجلدِ قبلَ الدَّبغِ وبعده إن لم يَضُرَّ **٣١**.

وكلُّ جلدٍ تنجَّسَ بالموتِ إلا جلدَ الكلبِ يَطْهُرُ ظاهراً وباطناً باندباغِه **٣٢** بما ينزِعُ فُضولَه كعَفْصٍ وشَبٍّ**٣٣** وقشورِ الرُّمَّانِ ولو نجساً كذَرْقِ طيرٍ من دمٍ ولحمٍ، ولا يَطهُرُ شيءٌ من الشعرِ والصوفِ والوبرِ لعدمِ تأثُّرِهِ بالاندباغِ.

ويبقى الجلدُ بعد اندباغِه متنجِّساً بالدابغِ النَّجِسِ فيجبُ غسلُهُ بماءٍ طَهُورٍ وأما جلودُ الثعالبِ ونحوِها إذا ماتتْ وجلدُ ما لا يُؤكَلُ لحمُه فهذه لا تَصِحُّ

---

(٣١) لقولِه تعالى ﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾ النحل: ٨٠

(٣٢) الأصلُ في ذلك حديثُ مَيمونَةَ رضي اللهُ عنها حيثُ قال النبيُّ ﷺ عن شاتِها: «لَوْ أخذْتُم إهابَها فقالوا: إنّها ميتةٌ، فقال رسول الله ﷺ: يُطَهِّرهُ الماءُ والقَرَظُ» رواه (د - ن). والقَرَظُ ورقُ شجرِ السَّلْمِ ينبتُ بنواحي تِهامَةَ، وعن ابن عباسٍ رضي اللهُ عنهما أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا دُبِغَ الإهابُ فَقَد طَهُرَ» (م)، والإهابُ هو الجلدُ قبلَ أن يُدبغَ.

(٣٣) نباتٌ طيبُ الرائحةِ مُرُّ الطعمِ يُدبَغُ به.

الصلاةُ فيها على الأصحِّ لعدمِ طهارةِ الشَّعْرِ بالدِّبَاغِ، وإذا جُزَّ شعرٌ أو صوفٌ أو وَبَرٌ من مأكولِ اللَّحمِ فهو طاهرٌ بنصِّ القرآنِ وإجماعِ الأُمَّةِ، وإن كان من حيَوانٍ لا يُؤكَلُ فحكمُه حكمُ الحيَوانِ أي له حكمُ شعرِ الميتةِ لأنَّ ما أُبينَ من حيٍّ فهو مَيْتٌ[٣٤]، ومثلُه العَظْمُ والسِّنُّ والقَرْنُ، لذا العاجُ المُتَّخَذُ من عظمِ الفيلِ نَجِسٌ كنجاسةِ غيرِه من العظامِ.

وأما اللَّبَنُ في جِذْعِ الشاةِ المَيْتةِ فهو نَجِسٌ لأنه مُلاقٍ للنجاسةِ، وأما البَيْضُ في جَوْفِ الدَّجاجةِ المَيتةِ فإن لم يَتَصلَّبْ قشرُه فهو نَجِسٌ وإن تصلَّبَ قشرُه لم ينجُسْ.

ولا يجوزُ ذبحُ الحيَوانِ الذي لا يؤكَلُ لأخذِ جلدِه ولا ليَصطادَ على لحمِه النُّسورُ والعِقْبانُ.

ومِيْتَةُ الآدميِّ طاهرةٌ بجميعِ أجزائها[٣٥]: المؤمنِ والكافرِ، وأما نجاسةُ الكُفَّارِ فهي نجاسةُ اعتقادٍ لا نجاسةُ أبدانٍ. وأجمعَ المسلمونَ على تحريمِ سَلْخِ جلدِ الآدميِّ واستعمالِه.

رابعاً: الاستحالةُ المطهِّرَةُ:

لا يَطْهُرُ شيءٌ من النجاساتِ إلا الخمرَ إذا تخلَّلَ بلا مصاحبةِ عينٍ لا يَشُقُّ الاحترازُ عنها، والجلدَ إذا دُبِغَ، ونجساً يصيرُ حيَواناً كالدُّودِ الذي يَخرُجُ من الجِيَفِ فهو طاهرٌ.

فإذا تخلَّلَتِ الخمرُ بغيرِ إلقاءِ شيءٍ فيها: إما بنفْسِها أو بنقْلِها من الشمسِ إلى الظِّلِّ وعكسِه، أو بفتحِ رأسِها طَهُرَتْ مع أجزاءِ الوعاءِ الملاقيةِ لها وما فوقَها مما أصابتْهُ عند الغَلَيَانِ. وإن أُلْقِيَ فيها شيءٌ فلا تَطْهُرُ.

ويُعْفى عن بِزْرِ العِنَبِ وعناقيدِه ما لم تكنْ نجسةً، ويَطهُرُ معه دنُّهُ الملاقي

---

(٣٤) هذه قاعدةٌ مهمَّةٌ لها دليلُها من حديثِ أبي واقدٍ الليثيِّ قال: قَدِمَ النبيُّ المدينةَ وهم يَجُبُّونَ أسنِمةَ الإبلِ ويقطعونَ أَلْيَاتِ الغنمِ فقالَ: «ما يُقطَعُ من البهيمةِ وهي حيّةٌ فهو مَيْتةٌ» (د – ت).

(٣٥) لقولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ الإسراء: ٧٠.

له تبعاً له للضرورةِ.

وقولُنا بلا مصاحبةِ عينٍ: أي كبَصَلٍ أو خُبْزٍ، فإن كانتِ العينُ نجسَةً ضرَّتْ مطلقاً، وإن كانتْ طاهرةً فلها أحوالٌ:

أ- إن وقعتْ قبلَ التَّخلُّلِ ودامتْ إلى التخلُّلِ ضَرَّ مُطلَقاً إن تحلَّلَ منها شيءٌ.

ب- إن وقعتْ بعد التخلُّلِ لم يَضُرَّ.

*** بابُ حكمِ الأواني٣٦:**

يجوزُ استعمالُ كلِّ إناءٍ ولو نفيساً كياقوتٍ وزَبرجَدٍ وبَلُّورٍ ومُرْجانٍ وعقيقٍ**٣٧** إلا إناءَ النَّقْدينِ الذهبِ والفِضَّةِ، فلا يجوزُ استعمالُه لرجلٍ أو امرأةٍ في أكلٍ ولا في شربٍ ولا في غيرِهما**٣٨**كالمِكْحَلةِ والمِرْوَدِ والإبرةِ والمِبْخَرَةِ والمَلاعقِ والأواني من غيرِ حاجةٍ، فإن دعتْ إلى استعمالِه حاجةٌ بأن أخبرَه طبيبٌ عدْلٌ بأنَّ عينَه لا تنجلي إلا بالمِرْوَدِ الذهبِ مثلاً فيجوزُ استعمالُه بقدْرِ الحاجةِ وبعدَها يجبُ كسْرُه لأنَّ الضرورةَ تُقَدَّرُ بقدْرِها. وكذا يحرمُ اتخاذُهُ اقتناؤُه من غيرِ استعمالٍ ولو للتجارةِ لأنه يَجُرُّ إلى الاستعمالِ ولما فيه من السَّرَفِ والخُيَلاءِ، ومثلُ الاتِّخاذِ تزيينُ البيوتِ والمجالسِ بالذَّهبِ والفضةِ. وكذا يحرُمُ المَطليُّ بشيءٍ منهما إن حصلَ من الطِّلاءِ شيءٌ مُتمَوَّلٌ بعرضِه على النَّار. ويحرُمُ أخذُ الأجرةِ عليه أي صياغتِها وطليِها.

لكن لو توضَّأَ من إناءِ الذَّهبِ صحَّ وُضوءه أو غُسلُه بلا خلافٍ.

ومالم تُعلَمْ نجاستُه من آنيةِ كفَّارٍ طاهرٌ مباحٌ**٣٩**ولأنَّ الأصلَ الطَّهارةُ فلا تَزولُ بالشكِّ، ولكن يُكرَهُ استعمالُها على المذهبِ.

---

(٣٦)البجيرمي على الخطيب ج١/٨٧، الباجوري على ابن قاسم ج١/٤٤ ،أسنى المطالب ج١/٢٦،نهاية المحتاج ج١/١٠٢، المجموج١/٢١٤.

(٣٧) لما كان الكلامُ قد انتهى عن المياهِ، يُعَقِّبُ الفقهاءُ بالحديثِ عن الآنيةِ لأنَّ الماءَ لا يقُومُ إلا به.لعدمِ العِلَّةِ التي من أجلِها حرُمَ الذهبُ والفضةُ، لأنَّ هذه الجواهرَ لا يعرفُها إلا خواصُّ النَّاسِ، فلا تنكَسِرُ قلوبُ الفقراءِ لأنهم لا يعرفونها ولا يحصُلُ باتخاذها تضييقٌ لأنها لا يكونُ منها دِرْهَمٌ ولا دينارٌ، كما لا يحصُلُ اتخاذُ آنيةٍ منها إلا نادراً ولو اتُّخِذتْ كانت مصونةً لا تُستعمَلُ غالباً.

(٣٨) لِمَا في الحديثِ الصحيحِ من روايةِ حُذَيفةَ ﷺ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «لاتَلْبسُوا الحَريرَ ولا الدِّيباجَ ولاتشربوا في آنيةِ الذهبِ والفضةِ فإنها لهُمْ في الدنيا، وَلكُمْ في الآخِرةِ» (خ)، وعلَّةُ التحريمِ مُرَكَّبةٌ من تضييقِ النقدينِ والخُيلاءِ وكسرِ قلوبِ الفقراءِ.

- في (م): «الذي يَشْرَبُ في آنيةِ الذَّهَبِ والفضَّةِ إنّما يُجَرجِرُ في بطنه نارَ جَهَنَّمَ» (ق).

وفي رواية: «إنَّ الذي يأكُلُ ويَشْرَبُ» (خ).

(٣٩)لقولِه تعالى ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ المائدة: ٥وهو يتناولُ ما لا يقومُ إلا بآنيةٍ، ولأنه ﷺ وأصحابَه توضَّؤوا من مَزادةِ امرأةٍ مشركةٍ (خ٣٥٧١ – م٦٨٢)

ويحرُمُ الإناءُ المضبَّبُ[٤٠] بضَبَّةِ ذهبٍ مُطلَقاً، وبضَبَّةِ فضَّةٍ إن كانتْ كبيرةً كلُّها للزينةِ أو بعضُها لزينةٍ وبعضُها لحاجةٍ وإلا كُرِهَ، ولو تعدَّدَتْ ضبَّاتٌ صغيرةٌ لزينةٍ فكان مجموعُها بقَدْرِ ضبَّةٍ كبيرةٍ للزينةِ حَرُمَ[٤١].

ويحرُمُ تمويهُ السُّقوفِ والجُدْرانِ بالذهبِ والفضةِ سواءٌ حصَلَ منه شيءٌ بالعَرْضِ على النارِ أم لا، ويحرُمُ الجلوسُ تحتَها إن حصلَ منه شيءٌ بالعَرْضِ على النارِ.

ويحرُمُ تحليةُ السقوفِ والجدرانِ بالذهبِ والفضةِ لَزْقُ قِطَعٍ عليها.

ويحرُمُ تحليةُ الكعبةِ وسائرِ المساجدِ بالذهبِ أو الفضةِ وكسوتُها بالحريرِ المُزَرْكَشِ، والحرمةُ في ذلك من الصغائرِ على المعتمدِ.

يُسْتَحَبُّ تغطيةُ الإناءِ الذي فيه الطعامُ، وكذا آنيةُ الشُّربِ وقايةً من غُبارِ الجَوِّ وجَراثيمِه وحشراتِه وللأمرِ بذلك[٤٢] ويكفي إن شاءَ اللهُ تعالى وضعُه في البرَّادِ المعروفِ اليومَ.

فائدةٌ: إن اضْطُرَّ المسلمُ إلى استعمالِ الذهبِ والفضةِ جازَ كاتِّخاذِه أنْفاً أو سِنَّاً من ذهبٍ[٤٣].

---

(٤٠) وهو ما أصابَه شَقٌّ ونحوُه فيوضَعُ عليه صفيحةٌ تضمُّه وتحفظُه.

(٤١) وفي حديثِ أنسٍ (خ ٣١٠٩) أنَّ قدَحَ النبيِّ ﷺ انكسرَ فاتخذَ مكانَ الشَّعْبِ (الصَّدْعِ) سِلسِلَةً من فضةٍ (خيطاً من فضةٍ). وهذا مخصِّصٌ لعمومِ الأحاديثِ المُحرِّمَةِ للشربِ في آنيةِ الذَّهبِ والفضَّةِ.

(٤٢) فعن جابرٍ رضي اللهُ عنه قال رسولُ اللهِ ﷺ (غَطُّوا الإناءَ وأَوكُواالسِّقاءَ)(ق) وإيكاءُ السِّقاءِ: شَدُّ رأسِ السِّقاءِ وهو قُرْبَةُ الماءِ. وفائدتُه ما ثبتَ عند(م): «فإنَّ الشيطانَ لا يَحِلُّ سِقاءً ولا يكشفُ إناءً» وفي روايةٍ (م) أيضاً: «فإنَّ في السَّنَةِ ليلةً ينزلُ فيها وباءٌ لا يَمُرُّ بإناءٍ ليس عليه غِطاءٌ أو سِقاءٍ ليس عليه وِكاءٌ إلا نزلَ فيه من ذلك الوباءِ»، وعند (ق): «لا تترُكوا النارَ في بيوتِكم حين تنامونَ».

(٤٣) لحديثِ عَرْفَجَةَ بنِ السَّعْدِ أُصيبَ أنفُهُ يومَ الكُلابِ (يومٌ معروفٌ من أيامِ الجاهليَّةِ عند مياهٍ تُسمَّى الكُلابَ) فاتَّخذَ أنفاً من وَرِقٍ فأنتنَ عليه فأمرَه النبيُّ ﷺ أن يتخذَ أنفاً من ذهبٍ (د – ت – ن).

* بابُ الاستنجاءِ وآدابِه:

* **الاستنجاءُ:** إزالةُ الخارجِ النَّجِسِ الملوِّثِ من القُبُلِ أو الدُّبُرِ بماءٍ أو حَجَرٍ شرعيٍّ[٤٤] ولا تجبُ فيه نيةٌ لأنها من بابِ التُّروكِ.

*** حكمُه:** واجبٌ عند إرادةِ القيامِ للصلاةِ والطوافِ والخُطْبَةِ وسجدةِ التِّلاوةِ والشكرِ، ما لم يلزَمْ على عدمِه تضمُّخٌ بالنجاسةِ وإلا كان على الفورِ.

***الواجبُ في الاستنجاءِ:** أن يغسلَ به المحَلَّ حتى يغلِبَ على الظَّنِّ زوالُ النَّجاسةِ بظهورِ الخُشونةِ بعد النُّعومةِ في الذَّكَرِ والعكسِ في الأُنثى.

*** شروطُ إجزاءِ الحَجَرِ في الاستنجاءِ:** أحدَ عشَرَ:

أربعةٌ في الحَجَرِ: وهي كونُه جامِداً طاهراً قالِعاً غيرَ محترَمٍ "مُعَظَّمٍ" كالخُبْزِ والعَظْمِ[٤٥] وكُتبِ العِلْمِ الشرعيِّ.

خمسةٌ في الخارجِ:

١- ألا ينتشرَ حالَ خروجِهِ وألا يجاوزَ صَفْحَةً في الغائطِ وحشفةً في البولِ، وإلا تعيَّنَ الماءُ في المجاوِرِ.

٢- ألا ينتقلَ الخارجُ عن محلِّه الذي أصابَه عند الخروجِ واستقرَّ فيه.

٣- ألا يتقطَّعَ في محالٍّ.

٤- ألا يجفَّ.

٥- ألا يَطْرَأَ عليه أجنبيٌّ نجسٌ مطلقاً أو طاهرٌ رطْبٌ غيرُ العَرَقِ.

واثنانِ في الاستعمالِ:

١- أنْ يكونَ المَسْحُ ثلاثاً فأكثرَ[٤٦] بأن تَعُمَّ كلُّ مسحةٍ المحلَّ وجوباً.

٢- أن ينقى المحلُّ ولو بأكثرَ من ثلاثةٍ.

ويُسَنُّ التثليثُ بالغسلِ، وما غَسلُهُ لزوالِ عينِ النَّجاسةِ به يُعَدُّ واحداً.

---

(٤٤) عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ قالَ: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يَدخُلُ الخَلاءَ، فأحْمِلُ أنا وغلامٌ نحوي إداوةً من ماءٍ وعَنَزةً فيستنجي بالماءِ» (ق).

وروى (خ) وغيرُه: عن ابنِ مسعودٍ ﷺ قال: «أتى النبيُّ ﷺ الغائطَ فأمرَني أن آتيَه بثلاثةِ أحجارٍ».

وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا ذهبَ أحدُكم إلى الغائطِ فلْيذْهَبْ معه بثلاثةِ أحجارٍ، يَستطيبُ بهنَّ، فإنها تُجزيءُ عنه».

(٤٥) لحديثِ (ت): «لا تستنجوا بالرَّوْثِ ولا بالعظامِ فإنه زادُ إخوانِكم من الجِنِّ».

(٤٦)لحديثِ (ق): «و من استجْمَرَ فليوترْ». وحديثِ (م): «لا يستنجي أحدُكم بدونِ ثلاثِ أحجارٍ».

فصلٌ: كيفيَّةُ الاستنجاءِ:

أن يبدأَ الذَّكَرُ بقُبُلِه وفي الحجرِ بدُبُرِهِ، وأن يكونَ بيسارِه[٤٧]، وبالإبهامِ والمُسبِّحَةِ من دُبُرِه إلى رأس ذكَرِهِ، ويعيدُه بلطفٍ ليُخرجَ ما بقيَ منه[٤٨]، وفي الغائطِ يضعُ يُسراه على مَجرى الغائطِ ويتحامَلُ عليه ليُخرِجَ ما فيه.

أما المرأةُ فتضعُ أصابعَ يدِها اليُسرى على عانَتِها مع التحاملِ ليَخرُجَ ما بقي في المَجرى.

فصلٌ: آدابُ قاضي الحاجةِ:

يحرُمُ على قاضي الحاجةِ استقبالُ القِبلَةِ واستدبارُها بكشفِ قُبُلِهِ أو دُبُرِهِ جهتَها في فضاءٍ غيرِ مُعَدٍّ لذلك بلا سترةٍ، وبها خلافُ الأَولى[٤٩].

أما في المُعَدِّ ولو بلا سترةٍ فلا حرمةَ ولا كراهةَ ولا خلافَ الأولى[٥٠].

ويُكرَه بولُهُ في شَقٍّ أو سَرَبٍ لأنها بيوتُ دوابِّ الأرضِ وخشيةَ خروجِ دابَّةٍ ببولِه أو تَرَدِّه عليه فيُنجِّسُه.[٥١]

ويكرَهُ ذلك في صخرةِ بيتِ المقدِسِ، وعند عدمِ الساتِرِ في استقبالِ القَمرينِ عند طلوعِهما وغروبِهما في وقتِ سلطانِ كلٍّ منهما. ولا يُكرَه استدبارُهما على المعتمدِ. ويكرَه البولُ في المغتَسلِ الذي لا سَرَبَ له[٥٢] وفي الماءِ الرَّاكدِ

---

(٤٧)الحديثِ (ق): «إذا بال أحدُكم فلا يأخذَنَّ ذكَرَه بيمينه، ولا يستنجِ بيمينه».

٤٨ وهو ما يُسمَّى بالنَّثْرِ. قال في القاموسِ: استنْتَرَ من بولِه: اجتذَبَه واستخرجَ بقيَّتَهُ من الذَّكَرِ عند الاستنجاءِ حريصاً عليه مهتماً به، ولقولِه ﷺ: «**إذا بالَ أحدُكم فلينْتُرْ ذكَرَه ثلاثاً**» (حم ٤/٣٤٧، د في المراسيل ٤)

(٤٩) عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إذا أتيتُم الغائطَ فلا تستقبلوا القِبلةَ ولاتستدبروها، ولكن شرِّقُوا أو غَرِّبُوا» (ق).

(٥٠) قال ابنُ عمرَ رضي اللهُ عنهما: «ارتقيتُ على ظهرِ بيتٍ لنا، فرأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ على لَبِنَتينِ مستقبلاً بيتَ المقدسِ»،

وفي رواية (خ): «فرأيتُهُ مُستَدبرَ القِبلَةِ مستقبلَ الشامِ» (ق).

(٥١) لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ: نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يُبالَ في الجُحْرِ. قالوا لقَتادةَ: ما يُكرَه من البولِ في الجُحْرِ؟ قالَ: يقالُ إنها مساكنُ الجنِّ (حم ٥/٨٢ – د٢٩) حتى رُويَ أن سيدَنا سعداً بنَ عُبادةَ فعلَه فقتلَتْهُ الجنُّ (مصنف عبد الرزاق ٦٧٧٨)

(٥٢) لحديثِ نهى النبيُّ ﷺ : «أن يبولَ في مُغتَسَلِهِ» (حم ١٧٠٠٨ – د٢٨)

ولو كثيراً[٥٣] وإطالةُ المُكْثِ في محلِّ قضاءِ الحاجةِ لأنه كشفُ عورةٍ لغيرِ حاجةٍ[٥٤] ، ويحرُمُ التَّغوُّطُ في الأرضِ الموقوفةِ أو المملوكةِ للغيرِ أو المُسَبَّلَةِ للمرورِ.

ويحرُمُ عند قبورِ الأنبياءِ، وبين القبورِ المنبوشةِ، وعلى القبرِ في ما يُحاذي الميتَ، وفي إناءٍ في المسجدِ وإن أَمِنَ التَّلويثَ. وبموارِدِ الماءِ لأنه يُقَذِّرُه ويمنَعُ الانتفاعَ به وبالطريقِ المسلوكِ والظِّلِّ النافعِ، ومُتشَمَّسٍ الناس زمنَ الشتاءِ كما سيمُرُّ.

مبحثُ شروطِ الساتر:

١- أن يكونَ مرتفِعاً ثُلُثَي ذراعٍ فأكثرَ.

٢- أن يكونَ بينه وبين قاضي الحاجة ثلاثةُ أذرُعٍ على الأقلِّ.

ويكفي الزجاجُ والماءُ الصَّافي، ويحصُلُ السَّتْرُ بإرخاءِ ذَيلِه وبراحلَةٍ بشرطِ ألا يَبْعُدَ عنها أكثرَ من ثلاثةِ أذرُعٍ.

فصلٌ: سننُه:

١- تقديمُ رجلِه اليُسرَى في الدُّخولِ، واليُمنى في الخروجِ.

٢- قولُه: أعوذُ باللهِ من الخُبْثِ والخبائثِ[٥٥]، وهم ذُكْرانُ الشياطينِ وإناثُهم[٥٦].

٣- عدمُ دخولِه حافياً ولا مكشوفَ الرَّأسِ[٥٧].

---

(٥٣) للنهيِ عنه (ق) : «لا يبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائمِ الذي لا يجري ثم يَغتسلُ منه» خ٢٣٩ – م ٢٨٢

(٥٤) لحديث :«إياكُم والتَّعرِّيَ فإنَّ معكم من لا يفارِقُكم إلا عندَ الغائطِ وحين يُفضي الرجلُ إلى أهلِه فاستحيوهم وأكرِموهم» (ت ٢٨٠٠)

(٥٥) (خ١٤٢ – م ٣٧٥) وروايةٌ لـ م: «أعوذ بالله ... وروايةُ أبي أُمامةَ مرفوعاً: لا يَعجِزُ أحدُكم إذا دخلَ مِرْفَقَهُ أن يقولَ: اللهمَّ إني أعوذُ بك من الرِّجْسِ النَّجَسِ الشيطانِ الرجيمِ» جه ٢٩٩

(٥٦) معالم السنن للخطابي ١٠/١

(٥٧) لأنه كان يفعلُه ﷺ: «كان إذا دخلَ المِرْفَقَ لبِسَ حذاءه وغطَّى رأسَه الشريفَ». رواه ابنُ سعدٍ مرسلاً، والسيوطيُّ في الجامعِ الصغيرِ ٤٣٩٨

٤- يَعتمِدُ على رجلِه اليُسرى ناصباً اليُمنى[٥٨].
٥- يرفعُ ثوبَه شيئاً فشيئاً لقضاءِ حاجتِه ويُسبِلُه بعد القيامِ كذلكَ[٥٩].
٦- عدمُ الكلامِ إلا لحاجةٍ كطلبِ الماءِ[٦٠].
٧- تنحيةُ ما عليه من مُعَظَّمٍ كاسمِ اللهِ أو نبيِّه[٦١].
٨- أن يَبعُدَ عن الناسِ ويغيِّبَ شخصَهُ حيثُ أمكنَ.
٩- أن لا يقضيَ حاجتَهُ في الماءِ، ويُكرَهُ نهاراً في القليلِ ولو جارياً، وليلاً مطلقاً إن كان مُعَدَّاً له وإلا حَرُمَ[٦٢].
١٠- أن لا يقضيَ حاجتَه في الثَّقْبِ[٦٣] ولا في الطريقِ المباحةِ، أما المسبَّلةُ للمرورِ أو الموقوفةُ أو المملوكةُ للغيرِ فيحرُمُ التغوُّطُ فيها[٦٤].
١١- ولا في محلِّ اجتماعِ الناسِ وموضعِ الظلِّ صيفاً وموضعِ الشمسِ شتاءً[٦٥]، ولا تحتَ الشجرةِ التي من شأنها أن تثمرَ، أما المملوكةُ للغير فيَحرُمُ تحتَها.
١٢- **قولُه بعدَ خروجِه:** غُفْرانَكَ[٦٦]، الحمدُ للهِ الذي أذهبَ عني الأذى وعافاني[٦٧].

---

(٥٨) لحديثُ سُراقةَ بنِ مالكٍ: «أمرَنا رسولُ اللهِ ﷺ أن نتكئَ على اليُسرى وأن ننصِبَ اليُمنى». طب ٦٦٠٥- هب ٩٦/١
(٥٩) عن ابنِ عمرَ: كان النبيُّ ﷺ إذا إذا أرادَ الحاجةَ لم يرفعْ ثوبَه حتى يدنوَ من الأرضِ (د١٤)
(٦٠) لقولِ ابنِ عمرَ : مرَّ بالنبيِّ ﷺ رجلٌ فسلَّمَ عليه وهو يبولُ فلمْ يَرُدَّ عليه (م ٣٧٠ – د)
(٦١) لحديثِ أنسٍ ﷺ: «كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ نزعَ خاتَمَه» (الخمسة د١٩ – ت ١٧٤٦ – ن ١٧٨/٨)وصحَّ أنَّ نقشَ خاتَمِهِ: «محمدٌ رسولُ اللهِ» (خ ١٧١٦٣ – م ٢٠٩٢)
(٦٢) روى (م) وغيرُه، عن جابرٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ: «أنه نهى أن يُبَالَ في الماءِ الرّاكدِ»، والتغوطُ أقبحُ وأولى بالنهي.
(٦٣) عن عبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ ﷺ قال: نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يُبالَ في الجُحْرِ. وهو الثُّقبُ في الأرضِ (د).
(٦٤) عن أبي هريرةَ ﷺ: أن النبيَّ ﷺ قال: «اتقوا اللَّعَّانتينِ» قالوا وما اللَّعانتانِ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «الذي يتخَلَّى في طريقِ الناسِ أو في ظلِّهم» (م).
(٦٥) لقولِه ﷺ: «اتقوا المَلاعِنَ الثلاثَ البِرازَ في الموارِدِ، وقارعةِ الطريقِ، والظلِّ» (د).
(٦٦) أخرجه (ت ٧) وحسّنه). وهو منصوبٌ على المفعوليَّةِ أي : أسألُكَ غفرانَكَ، من الغَفْرِ وهو السِّتْرُ، وما خَلُصَ مما يُثقِلُ البدنَ سألَ الخلاصَ مما يثقلُ القلبَ وهو الذَّنْبُ لتكملَ الراحةُ.
(٦٧) أخرجه (جه ٣٠١)ض وعند ش (٢/١) أنَّ سيدَنا نوحاً ﷺ كان يقولُ إذا خرجَ من الخلاءِ: الحمدُ لله الذي أذاقني لذَّتَه وأبقى عليَّ منفعتَه، وأذهبَ عنِّي أذاهُ.

*** بابُ أحكامِ السِّواكِ:**

وهو شرعاً: استعمالُ عُودٍ ونحوِه في الفمِ لإذهابِ التَّغيُّرِ ونحوِه بنيةٍ. وهو من الشرائعِ القديمةِ ففي الحديثِ هذا سواكي وسواكُ الأنبياءِ من قبلي أي من عهدِ سيدِنا إبراهيمَ لأنه أولُ من استاكَ.

وأركانُه خمسةٌ: مستاكٌ – ومستاكٌ به – ومستاكٌ منه – ومستاكٌ فيه – ونيةٌ استقلالاً أو تبعاً.

يُندَبُ السِّواكُ في كلِّ وقتٍ[٦٨] إلاَّ لِصائمٍ ولو حكماً كالمُمْسِكِ بعد الزَّوالِ فَيُكرهُ[٦٩]. ولأنه أثرُ عبادةٍ مستطابٌ شرعاً فتُستَحَبُّ إدامتُه كدمِ الشَّهيدِ عليه، وماءِ الوُضوءِ، وأما ما قبلَ الزَّوالِ فيُستحَبُّ[٧٠]. ويتأَكَّدُ استحبابُهُ لِكُلِّ صلاةٍ[٧١] وقراءةِ قرآنٍ وحديثٍ وعلمٍ شرعيٍّ. ووُضوءٍ[٧٢] وصُفْرَةِ أَسْنَانٍ، واستيقاظٍ من النَّومِ[٧٣] ودخولِ بيتِه[٧٤]، وتغَيُّرِ الْفَمِ من أَكْلِ كلِّ كريهِ الرِّيحِ وترْكِ أَكلٍ[٧٥].

---

(٦٨) لحديثِ (خزيمة – ن – هب): «السِّواكُ مطهرةٌ للفمِ مرضاةٌ للرَّبِّ» خ تعليقاً بصيغةِ الجزْمِ.

(٦٩) لحديثِ (خ ١٨٩٤ – م ١١٥١): «لخُلُوفِ فمِ الصَّائمِ أطيبُ عند اللهِ من ريحِ المِسكِ» وإنما يَظهَرُ غالباً بعد الزَّوالِ. السِّواكُ يَقطَعُ ذلك فوجبَ أن يُكرَهَ ولأنه أثرُ عبادةٍ مشهودٌ له بالطيبِ فكُرِهَ إزالتُه كدمِ الشهداءِ، ومعنى الحديثِ: أزكى عند اللهِ تعالى وأقربُ إليه وأرفعُ عنده من ريحِ المسكِ.

(٧٠) لقولِ عامرِ بنِ ربيعةَ: رأيتُ النبيَّ ﷺ ما لا أُحصي يتسوَّكُ وهو صائمٌ (حم ١٥٦٧٨ – د ٢٣٦٤ – ت ٧٢٥) وعن السيدةِ عائشةَ مرفوعاً (جه ١٦٧٧): «من خيرِ خصالِ الصائمِ السواكُ». وهذان الحديثانِ محمولانِ على ما قبلَ الزوالِ لحديثِ هب (٢٧٤/٤) عن سيدِنا عليٍّ مرفوعاً: «إذا صمتُم فاستاكوا بالغداةِ ولا تستاكوا بالعشيِّ».

(٧١) لحديثِ (خ ٨٨٧) «لولا أن أشُقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسواكِ عند كلِّ صلاةٍ» (ق).

(٧٢) قبلَ غسلِ الكفَّينِ فيحتاجُ فيه إلى نيةٍ (نويتُ الاستياكَ) أو بعدَ غسلِ الكفينِ فيدخلُ تبَعاً في نيةِ سننِ الوضوءِ، لقولِه ﷺ: «لولا أن أشُقَّ على أمَّتي لأمرتُهم بالسواكِ مع كلِّ وضوءٍ» رواه مالكٌ والشافعيُّ ورواه خ تعليقاً بصيغةِ الجزم.

(٧٣) لحديثِ (خ ٨٨٩) «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا قامَ من الليلِ يَشوصُ (يُدلِّكُ) فاه بالسواكِ».

(٧٤) لحديثِ (م) كان ﷺ إذا دخلَ بيتَه بدأ بالسواكِ.

(٧٥) وفي الحديثِ (هب) «طيِّبُوا أفواهَكُم بالسواكِ فإنها طُرُقُ القرآنِ».

ويُجزِئُ بكُلِّ خَشِنٍ يُزيلُ صُفْرَةَ الأسنانِ القَلْحَ ولو نحوَ خِرقَةٍ كأُصبُعِ غيرِه الخشنةِ. إلاَّ أصْبَعَهُ الخشِنةَ، والأَفضلُ بأَراكٍ يابسٍ نُدِّيَ بالماءِ[٧٦] وأَنْ يستاكَ عرضاً[٧٧] وبيدِه اليُمنى[٧٨] ويَبْدأَ بجانِبِهِ الأيمنِ، ويتعهَّدَ كراسيَّ أَضْراسِهِ، وينويَ بهِ السُّنَّةَ.

ومن فوائدِ تطبيقِ هذه السنَّةِ أنه يبيضُ الأسنانَ، ويُزيلُ قَلْحَها، ويُطيِّبُ النَّكهةَ، ويَشُدُّ اللِّثَةَ، ويُزيلُ رَخاوتَها، ويُصفِّي الخِلْقةَ، ويُحسِّنُ الخُلُقَ، ويُقيمُ الصُّلْبَ، ويَقطَعُ الرُّطوبةَ من العينِ، ويُحِدُّ البصرَ، ويُبَطِّىءُ الشَّيبَ، ويُرهِبُ العدوَّ، ويُضاعِفُ الأَجرَ ويُرضي الرَّبَّ ويُسخِطُ الشَّيطانَ ويَزيدُ في ثوابِ الصلاةِ وغيرِها، أوصلَها بعضُهم إلى سبعينَ فائدةً.

ويسنُّ أنْ يجعلَ الخِنصرَ منْ أسفَلِهِ والبنصرَ والوسطى والسبابةَ فوقَهُ، والإبهامَ أسفلَ رأسِهِ (كما رواهُ ابن مسعود).

والاستياكُ بالآراكِ أفضلُ ثم بجريدِي النخلِ ثم الزيتونِ ثم ذي الريحِ الطيبةِ ثم غيرِهِ منْ بقيةِ العيدانِ.

فصلٌ: بعضُ السننِ العامَّةِ:

يُسَنُّ[٧٩] قَلَمُ ظُفْرٍ[٨٠] وقصُّ شارب[٨١] وحفُّه أولى وهو المبالغةُ في قصِّهِ، ومنه السِّبالانِ وهما طَرَفاه[٨٢]، ونَتْفُ إبْطٍ[٨٣] وأَنْفٍ لِمن اعْتَادَهُ، وحلقِ عانةٍ[٨٤] أو إزالتُه

---

(٧٦) ثم بجريدِ النخلِ ثم الزيتونِ ثم ذي الريحِ الطيبةِ ولحديثِ (خ ٢٤٤) عن أبي موسى الأشعريِّ قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يستاكُ بسواكٍ رَطْبٍ».

(٧٧) لحديث طب (١٢٤٢) – هب (٤٠/١): أنه ﷺ «كان يستاك عرضاً». أي بالنسبة لأسنانه، وطولاً بالنسبة إلى فمه.

(٧٨)لحديثِ (ق – د/١٦٦) كان ﷺ يحبُّ التيامنَ ما استطاعَ في شأنِه كلِّه في طَهورِهِ وترجُّلِه وتنعُّلِهِ وسواكِهِ.

(٧٩) السنةُ ما طلبَ الشرعُ فعلَه لا على سبيلِ الحتمِ والإلزامِ. أو ما في فعلِه الثوابُ. والسنةُ والمندوبُ والنافلةُ والمُستحَبُّ بمعنىً واحدٍ عند الشافعيةِ رضي اللهُ عنهم فإن كانت مما واظبَ عليه سيدُنا رسولُ اللهِ سُمِّيتْ مؤكَّدَةً، وإلا فغيرَ مؤكَّدةً.

(٨٠)ويُستحَبُّ أن يبدأَ باليدِ اليُمنى ثم اليُسرى ثم الرجْلِ اليُمنى ثم اليُسرى. يقولُ مولانا الإمامُ الغَزاليُّ رضي اللهُ عنه (يَبدأُ بمسبِّحَةِ اليُمنى ثم الوسطى ثم البِنصَرِ ثم الخِنْصرِ ثم خِنصرِ اليُسرى إلى إبهامِها ثم إبهامِ اليُمنى وذَكرَ فيه تحليلاً جيداً وكلاماً في حكمتِه. لكن فضَّلَ الإمامُ

النوويُّ أن ينتهيَ من إبهامِ اليُمنى قبلَ اليدِ اليُسرى. وأما التوقيتُ في تقليمِ الأظفارِ فهو معتبَرٌ بطولِها فمتى طالتْ قلَّمَها. ومعناه قصُّ الأظفارِ سنةٌ حاضرةٌ في كلِّ وقتٍ إذا طالتْ، وثبتَ عن سيدِنا أنسٍ (م ـ ت ٧٥٨م ـ د٤٢٠٠) (وُقِّتَ لنا في قصِّ الشَّاربِ وتقليمِ الأظفارِ ونتفِ الإبطِ وحلقِ العانةِ أن لا نَتركَ أكثرَ من أربعينَ ليلةً)، ونصَّ مولانا الإمامُ الشافعيُّ أنها تُستحَبُّ يومَ الجمعةِ.

ولو كان تحتَ الأظفارِ وسَخٌ فإن لم يمنعْ وصولَ الماءِ إلى ما تحتَه لقلَّتِه صحَّ الوضوءُ وإن منعَ فلا يجزئُه ولا يرتفعُ حدثُهُ. ويُستحَبُّ دفنُ الأظفارِ والشعورِ أي مواراتُها في الأرضِ لأثرٍ فيه عن ابنِ عمرَ (ش).

(٨١) لحديثِ (حم-م) عن أبي هريرةَ رضى اللهُ عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّارِبَ وأرخُوا اللِّحَى وخالفُوا المجوسَ». وعن ابنِ عمرَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ (ق): «خالفُوا المشركين وفِّروا اللِّحَى وأَحفُوا الشَّواربَ». وعن زيدِ بنِ أرقمَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: من لم يأخُذْ شاربَهُ فليس منَّا» (ت ٢٧٦١). ثم ضابطُ قصِّ الشاربِ أن يُقَصَّ حتى يبدوَ طرَفُ الشَّفَةِ ولا يَحُفُّه من أصلِه ويُستَحَبُّ أن يبدأَ بالجانبِ الأيمنِ.

(٨٢) لحديثِ حم ٢٦٤/٥: «قُصُّوا سِبالَكُم ووفِّرُوا عَثَانينَكُم وخالِفُوا أهلَ الكتابِ»

(٨٣) ولو حلَقَهُ جازَ، وحُكيَ عن يُونسَ بنِ عبدِ الأعلى قال: دخلتُ على الشافعيِّ رحمه اللهُ وعنده المزيِّنُ يَحلِقُ إبْطَيهِ، فقال الإمامُ الشافعيُّ: قد علمتُ أن السنَّةَ النتفُ ولكن لا أقوى على الوجعِ، ولو أزالَه بالمزيلِ فلا بأسَ.

(٨٤) وهو الشَّعْرُ على أماكنِ العورةِ ويُسمَّى بالاستحدادِ، ولا يؤخِّرُها عن أربعينَ يوماً. وفي الحديثِ (حم – ش – د٥٤-جه:٢٩٤): «إنَّ من الفطرةِ المضمضمةَ والاستنشاقَ والسواكَ وقصَّ الشواربِ وتقليمَ الأظفارِ ونتفَ الإبْطِ، والاستحدادَ (حلقَ العانةِ) وغسلَ البَراجِمِ، والانتِضَاحَ بالماءِ والاختتانَ» وفي (م – د ٥٣) عن السيدةِ عائشةَ: عشرٌ من الفطرةِ: قصُّ الشاربِ، وإعفاءُ اللحيةِ، والسواكُ، واستنشاقُ الماءِ، وقصُّ الأظفارِ، وغسلُ البراجمِ، ونتفُ الإبْطِ، وحلقُ العانةِ، وانتقاصُ الماءِ. أي الاستنجاءُ، أي نضحُ الفرْجِ بالماءِ. والفطرةُ بمعنى الخِلقةِ والمرادُ هنا السُّنَّةُ القديمةُ التي اختارَها اللهُ للأنبياءِ. والاستحدادُ: استعمالُ الحديدةِ في العانةِ. والبَراجِمُ: معناه تنظيفُ المواضعِ التي يتجمَّعُ فيها الوسخُ. وقوله الفطرةُ عشرةٌ معناها مُعْظَمُها عشرةٌ كقوله «الحجُّ عرفةٌ».ويجبُ على الزوجةِ إذا أمرَها زوجُها بحلقِ شعورِ البدَنِ وهذا إذا لم يَفْحُشْ بحيثُ يُنَفِّرُ التَّوَّاقَ، فإن فَحُشَ بحيثُ نَفَّرَه وجبَ قطعاً.

ويحرُمُ أن يُولِّيَ غيرَه حلقَ عانتِه إلا زوجتَهُ التي تستبيحُ النظرَ إلى عورتِه ومسَّها فيجوزُ مع الكراهةِ لحديثٍ صحيحٍ

(م ٣٣٨ ـ د ١٨ ع ت ٢٧٩٣) (لا ينظرُ الرجلُ إلى عورةِ الرجلِ ولا المرأةُ إلى عورةِ المرأةِ).

بما شاءَ، والاكْتحالُ وِتْراً ثلاثاً في كلِّ عيْنٍ[٨٥]، وغسلُ الْبَراجِمِ وهي: عُقَدُ ظُهُورِ الأصابعِ، فَإِنْ شَقَّ نتْفُ الإبْطِ حلَقَهُ.

ويُكْرَهُ القَزَعُ[٨٦]: وهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وتَرْكُ بَعْضِهِ لما فيه من ظلمٍ لبعضِ الرأسِ. فالإسلامُ حرَّمَ الظُّلْمَ، ومثلُهُ أن ينتعلَ بإحدى رجليه دونَ الأُخرى، ولا بَأْسَ بِحَلْقِ كُلِّهِ[٨٧].

ويَجِبُ[٨٨] الْخِتَانُ[٨٩] بعدَ البلوغِ لأنه من شعارِ المسلمينَ وكان سيدُنا ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما يشدِّدُ في أمرِه، والختانُ في الصِّغَرِ أفضلُ لأنه أقربُ إلى الْبُرْءِ، ولا بأسَ به في سابعِ الولادةِ.

ويَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ والمَرْأَةِ بِسَوَادٍ[٩٠] إلاَّ لِغَرَضِ الْجِهَادِ، ويُسَنُّ بِصُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ[٩١].

وخَضْبُ يَدَيْ مُزَوَّجَةٍ ورِجْلَيْها تعميماً بِحِنَّاءٍ، ويحرُمُ على الرِّجالِ لما فيه من التَّشبُّهِ بالنساءِ[٩٢]. إلا لِحاجَةٍ، ويُكْرَهُ نتْفُ الشَّيْبِ لأنه يُبعَثُ به يومَ القيامةِ كالنورِ في رأسِه[٩٣]،كما ورد النهيُ عن نتفِه[٩٤].

---

(٨٥) لحديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً (حم ٣٣٢٠ – ت ١٧٥٧ – جه ٣٤٩٩): كان يكتحِلُ بالإثْمِدِ كلَّ ليلةٍ قبل أن ينامَ وكان يكتحِلُ في كلِّ عينٍ ثلاثةَ أميالٍ)

(٨٦) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً (د ٤١٩٥): «نهى عن القَزَعِ» وقال: «احْلِقْهُ كُلَّهُ أو دَعْهُ كلَّهُ»، خ «نهى رسولُ اللهِ عن القزَعِ» (٥٩٢٠ – م ٢١٢٠).

(٨٧) لأنَّ وائلَ بنَ حُجْرٍ أتى النبيَّ وله شعرٌ طويلٌ ثم أتاه وقد جزَّهُ فقال ﷺ: «هذا أحسنُ» (د).

(٨٨) الواجبُ والفرضُ مترادفانِ وهو: ما طلبَ الشارعُ فعلَهُ على سبيلِ الحتمِ والإلزامِ، ومنهم من عرَّفَهُ بمآلِه وهو ما في فعلِه الثوابُ وعلى تركِه العقابُ. ولو لم يكنْ واجباً لما كُشفتْ له العورةُ لأنَّ كشفَ العورةِ محرَّمٌ فلمَّا كُشفتْ له العورةُ دلَّ على وجوبِه.

(٨٩) وهو قطعُ القُلْفَةِ من الذَّكَرِ في يومِ السابعِ بعدَ ولادتِه لقوله ﷺ لمن أسلمَ: «ألْقِ عنك شعرَ الكُفرِ واختَتِنْ» (د٣٥٦). وفي حديثٍ (خ٣٣٥٦-م٢٣٧٠): اختتنَ إبراهيمُ بعدما أتتْ ثمانونَ سنةً، ويجبُ ختانُ أنثى بأخذِ جلدةٍ فوقَ محلِّ الإيلاجِ تُشبهُ عَرْفَ الدِّيكِ ويُستحَبُّ أن لا تؤخذَ كلُّها لحديثِ «إذا خفضْتِ فأشِمِّي ولا تَنْهَكِي (لا تبالِغي في القطعِ)، فإنه أسرى للوجهِ ، وأحظى عند الزَّوجِ» (طب٨١٣٧).

(٩٠) لحديثِ (م) «غيِّرُوا هذا (شيبَ الشعرِ واللحيةِ) بشيءٍ واجتنبوا السوادَ»

(٩١) لحديثِ (خ) عن ابنِ عمرَ: إنه كان يفعلُه ويقولُ: «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَصبِغُ بها»، وعند (ق): «إنَّ اليهودَ والنصارى لا يَصبِغونَ فخالِفوهُم» (خ ٣٤٦٢ – م ٢١٠٣).

(٩٢) «نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يتزعْفَرَ الرجلُ». ق (خ ٥٨٤٦ – م ٢١٠١).

(٩٣) لحديثِ – د – ن ١٣٦/٨: «نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن نتفِ الشيبِ وقال: إنه نورُ الإسلامِ».

ويُسنُّ اتخاذُ الشعرِ، ويغسلُه ويسرِّحُهُ ويَفرِقُه[٩٥]، ويكونُ إلى أذنَيهِ وينتهي إلى مَنْكِبَيْهِ كشعرِه ﷺ، ويَعفي لحيتَهُ[٩٦]، ويُكرَهُ حلقُها، ولا يُكرَهُ أخذُ ما زاد على القَبضَةِ وما تحتَ حَلْقِهِ أو من عارِضَيهِ[٩٧]، وسُنَّ نظرٌ في مرآةٍ ليُزيلَ ما عسى أن يكونَ بوجهِه من أذىً، ويَفطُنَ إلى نعمةِ اللهِ عليه في خَلقِهِ ويدعو: اللهمَّ كما حَسَّنْتَ خَلْقِي فحَسِّنْ خُلُقِي[٩٨].

وسُنَّ التطيبُ ويُستحَبُّ للرجالِ بما ظهرَ ريحُه وخفيَ لونُه، وعكسُه للمرأةِ[٩٩].

وكُرِهَ ثقبُ أُذُنِ صبيٍّ لا صبيةٍ، ويحرُمُ نَمْصٌ أي نتفُ الشعرِ من الوجهِ إلا إذا كانَ للزوجِ فيجوزُ إذا كانت المرأةُ غيرَ كاشفةٍ عن وجهِها كما نقله شيخُ الإسلامِ الشيخُ زكريا الأنصاريُّ في أسنى المطالبِ.

ويحرُمُ وَشْرٌ أي بَرْدُ الأسنانِ لتُحدِّدَ وتُفلِّجَ وتُحسِّنَ، ووَشْمٌ: أي غرزُ إبرةٍ في الجلدِ ثم حشوُه كُحْلاً، ووصلُ شعرٍ بشعرٍ على الرجلِ والمرأةِ ولو بإذنِ الزوجِ[١٠٠]، وأما لو وصلَتْهُ بغيرِ الشعرِ فجائزٌ لما فيه من التجمُّلِ للزوجِ من غيرِ مضرَّةٍ.

---

(٩٤) قال ﷺ: «لا تنتتفُوا الشيبَ فإنه نورُ المسلمِ يومَ القيامةِ» (د – ت – ن).

(٩٥) لحديثِ (د): «من كان له شعرٌ فليُكرِمْه»، (وقد سَدَلَ رسولُ اللهِ ﷺ ناصيتَه ثم فرَقَ بعدُ) (خ ٣٥٥٨ – م ٢٣٣٦)

(٩٦) الإعفاءُ في اللحيةِ هو توفيرُها وتركُها بلا قصٍّ، واختلفَ السلفُ فيما طال من اللحيةِ فقيل: لا بأسَ أن يقبِضَ عليها ويقُصَّ ما تحت القبضةِ فعلَهُ ابنُ عمرَ ﷺ وكفى به. وفي الحديثِ «واعفُوا اللِّحى» (ق) قال مولانا الإمامُ الغزاليُّ: لأنَّ الطولَ المُفْرِطَ قد يشوِّهُ الخِلقَةَ. والصحيحُ كراهةُ الأخذِ منها مطلقاً.

(٩٧) ويُكرَهُ حلقُ رأسِ امرأةٍ وقصُّه لغيرِ ضرورةٍ.

(٩٨) (أخرجهُ الإمامُ حم ٣٣٢٠- ت ١٧٥٧ – جه ٣٤٩٩)

(٩٩) وفي الحديثِ (حم ٤٢١/٥): «أربعٌ من سُننِ المرسلينَ: الحياءُ والتعطُّرُ والسواكُ والنكاحُ»، وكان النبيُّ ﷺ لا يَرُدُّ الطِّيبَ (خ ٢٥٨٢)، (م ٢٢٥٣) وكان يقولُ ﷺ: «من عُرِضَ عليه رَيحَانٌ فلا يَرُدُّهُ».

(١٠٠) لأنه ﷺ (ن ١٤٦/٨): «لعنَ الواصلةَ والمستوصِلَةَ والنَّامِصَةَ والمتنمِّصَةَ والواشِرةَ والمُستوشِرةَ» وخبرُ: «لعن اللهُ الواشمةَ والمستوشمةَ»

* بابُ الوُضوءِ[١٠١]:

من الوَضاءةِ وهي النظافةُ والنضارةُ، والوُضوءُ بالضمِّ اسمٌ للفعلِ وهو استعمالُ الماءِ في أعضاءٍ مخصوصةٍ على وجهٍ مخصوصٍ بنيةٍ، يوجبُه الحدثُ، والقيامُ إلى الصلاةِ شرطٌ في فوريتِه، وأما انقطاعُ الحدثِ فشرطٌ في صحتِه. ويُحِلُّ جميعَ البدنِ كجنابةٍ، لأن المحدِثَ لا يَحِلُّ له مسُّ المصحفِ بعضوٍ غسلَه بعد الوُضوءِ حتى يتَمِّمَ وضوءَهُ.

فصلٌ: شروطُ الوضوءِ: ثمانيةٌ:

١_ كونُ الماءِ طَهوراً عند المتوضئِ وفي الواقعِ وفي نفسِ الأمرِ.

٢_ الإسلامُ، فلا يصحُّ من كافرٍ.

٣_ التمييزُ، فلا يصحُّ من طفلٍ ومجنونٍ. فأهليةُ النيةِ شرطٌ لصحَّةِ الطهارةِ، ونيةُ الصبيِّ المميِّزِ صحيحةٌ وطهارتُه كاملةٌ فلو تطهَّرَ ثم بلغَ على تلك الطهارةِ جاز أن يصلِّيَ بها.

٤_ عدمُ المنافي من نحوِ حيضٍ ومسِّ ذَكَرٍ حالَ الوضوءِ.

---

(١٠١)حاشية الجمل ج١/١٠٠، تحفة المحتاج ج١/٧٨، مغني المحتاج ج١/٤٦، البجيرمي على الخطيب ج١/١١٤، الباجوري على ابن قاسم ج١/٤٧، ترشيح المستفيدين ج١/١٣، إعانة الطالبين ج١/٢٧، قليوبي وعميرة ج١/ ٤٤، أسنى المطالب ج١/ ٢٨، نهاية المحتاج ج١ /١٥٣، المجموع ج١/٣٠٩.

الأصلُ في مشروعيةِ الوضوءِ وبيانِ فروضِه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة: ٦ وهو من الشرائعِ القديمةِ لخبر «هذا وُضُوئي وَوُضُوءُ الأنبياءِ من قبْلي»رواه (جه-هب).

والخاصُّ بنا الكيفيةُ المخصوصةُ أو الغرَّةُ والتحجيلُ لحديث «أنتم الغرُّ المحجَّلونَ من آثار الوضوءِ فَمَنْ استطاعَ منكُم أن يُطيلَ غَرَّتَهُ فلْيَفْعَلْ» رواه (م) عن أبي هريرةَ ﷺ.

وعن أبي هريرةَ ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: «لايَقبلُ اللهُ صلاةَ أحدِكم إذا أحدَثَ حتى يتوضَّأَ» (ق) وغيرُهما.

٥_ عدمُ الحائلِ بين الماءِ والمغسولِ والممسوحِ كشمعٍ وعينِ حبْرٍ ووسخٍ تحتَ الأظفارِ.

٦_ معرفةُ كيفيةِ الوضوءِ، بأن يميِّزَ فرائضَهُ وسننَهُ، وهذا في حقِّ العالمِ، أما العامِّيُّ فالشرطُ أن لا يعتقِدَ بفرضٍ نفلاً.

٧_ دوامُ النيةِ حكماً بأنْ لا يأتيَ في أثناءِ الوضوءِ بما ينافيها، كأن نوى قطعَهُ، أو التبرُّدَ أو التنظيفَ ما لم ينوِها مع الوضوءِ لأنَّ المقصودَ من النيةِ تمييزُ العباداتِ عن العاداتِ.

٨_ دخولُ الوقتِ في وضوءِ دائمِ الحدَثِ كمستحاضةٍ وسَلِسٍ لأنَّ وضوءه للضرورةِ ولا ضرورةَ قبل الوقتِ، ويُشترَطُ معه تقدُّمُ الاستنجاءِ والتحفُّظُ حيثُ احتاجَه، والموالاةُ بينهما وبين الوضوءِ، وبين الوضوءِ والصلاةِ.

ويكفي في طهارةِ الأعضاءِ على ما اعتمدَه الإمامُ النوويُّ غَسلةٌ واحدةٌ في إزالةِ النجاسةِ وإزالةِ الحدثِ، هذا إذا زالت النَّجاسةُ بغسلةٍ واحدةٍ.

فصلٌ: أركانُ الوضوءِ: أي فروضُه وهو ما يترتَّبُ الثوابُ على فعلِه والعقابُ على تركِه: ستةٌ:

الوضوءُ يشتملُ على أربعةِ أقسامٍ: فقسمٌ فريضةٌ، وقسمٌ سنةٌ، وقسمٌ هيئةٌ، وقسمٌ فضيلةٌ.

أما **الفريضةُ**: فهي سِتٌّ لا يَختلِفُ فيها المذهبُ وسابعٌ اختُلِفَ فيه:

- الأولُ: النيةُ عند غسلِ أوَّلِ جُزءٍ من الوجهِ، ولا يُشترَطُ دوامُها إلى تمامِ غسلِ الوجهِ، ومحلُّها القلبُ[١٠٢]. وتُسَنُّ النيةُ عند أولِ مسنونٍ وُجِدَ قبلَ واجبٍ كغسلِ الوجهِ لتشمَلَ النيةُ فرضَ الوضوءِ وسننَهُ فيثابَ عليها. فالأكملُ أن

(١٠٢) لقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ» (ق).

ينـــويَ مـــرتين مـــرّةً عنـــد ابتـــداءِ وضـــوئه ومـــرّةً عنـــد غسلِ وجهِه.

وشرطُها إسلامُ النَّاوي وتمييزُه وعلمُه بالمنويِّ، ودوامُها حكماً بأن لا يأتيَ بما ينافيها، والجزمُ بها[١٠٣]، وصيغتُها: نويتُ رفعَ الحدثِ أو الطهارةَ للصلاةِ أو فرضَ الوضوءِ.

والمتوضِّئونَ ثلاثةٌ: ماسحُ خُفٍّ، ومن به حدثٌ دائمٌ كالمستحاضةِ، وغيرُهما، فماسحُ الخُفِّ تُجزيه نيةُ رفعِ الحدثِ بلا خلافٍ.

وأما دائمُ الحدثِ فينوي استباحةَ الصلاةِ أو استباحةَ مفتقرٍ إلى الوضوءِ، فلا تجزئه نيةُ رفعِ الحدثِ وحدَها لأنَّ حدثَهُ لا يرتفعُ مع جَرَيانِه.

فيستحضِرُ في غيرِ نيةِ رفعِ الحدثِ ذاتَ الوضوءِ المركَّبَةَ من الأركانِ ويقصدُ فعل ذلك المستحضَرَ. ولا يُشترَطُ الإضافةُ إلى اللهِ تعالى في نيةِ الوضوءِ وسائرِ العباداتِ لأنَّ عبادةَ المسلمِ لا تكونُ إلا للهِ تعالى.

- الثاني: غسلُ الوجهِ[١٠٤] بفعلِه أو بغيرِه: وحدُّهُ ما بين منابتِ شعرِ الرَّأسِ وتحتَ منتهى اللَّحْيَينِ، وعرْضاً ما بين أُذُنَيهِ، ويجبُ غسلُ جزءٍ من مجاورِ جوانبِ الوجهِ لتحقيقِ استيعابِه بالغسلِ.

ويجبُ غسلُ جميعِ شعورِ الوجهِ ظاهراً وباطناً إن لم تَخرُجْ عن حدِّهِ كأنِ الْتوى الشعرُ لغيرِ جهةِ نزولِهِ ولوكانتْ نادرةَ الكثافةِ كالهُدْبِ والشاربِ والعَنْفَقَةِ. فإن خرجتْ عن حدِّهِ وكانتْ كثيفةً وجبَ غسلُ ظاهرِها فقطْ، وإن خفَّتْ وجبَ غسلُ ظاهرِها وباطنِها، ولا يجبُ غسلُ داخلِ الفمِ والأنفِ والعينِ إلا في النجاسةِ لِغِلَظِ أمرِها.

---

(١٠٣) إذا تيقَّنَ الطهارةَ ثم شكَّ في الحدَثِ لم يلزَمْهُ الوضوءُ لكن يُستحَبُّ له، فلو توضَّأَ احتياطاً ثم بان أنه كان مَحدِثاً فهل يجزيه ذلك الوضوءُ؟ أصحُّهُما لا يجزيه لأنه توضَّأَ متردِّداً في النيّةِ إذ ليس هو جازماً بالحدَثِ، والتردُّدُ في النيةِ مانعٌ من الصحةِ في غيرِ الضرورةِ. والضرورةُ أن ينسى صلاةً من الخَمْسِ فإنه يصلِّي الخمسَ وهو متردِّدٌ في النيةِ.

(١٠٤) قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة: ٦.

- **الثالثُ:** غسلُ اليدينِ[١٠٥] من الكفَّينِ والذِّراعينِ مع المِرْفقَينِ وما عليهما من شعرٍ وسِلْعَةٍ وباطنِ ثَقْبٍ وشقوقٍ، فإن قُطِعَ محلٌّ بعضِ الفرضِ وجبَ غسلُ ما بقي وسُمِّيَ مِرْفَقاً لأنه يُرْتفَقُ به في الاتِّكاءِ.

- **الرابعُ:** مسحُ بعضِ الرأسِ[١٠٦] ولو بعضَ شعرةٍ أو بشَرَةٍ، ولا يكفي المسحُ على الخارجِ من شعرِ الرأسِ عن حدِّهِ، بل على الجزءِ منه الذي لم يخرجْ بالمدِّ عنه من جهةِ نزولِه عن حدِّ الرأسِ ولو غسلَه أجزأَهُ.

- **الخامسُ:** غسلُ جميعِ الرِّجْلينِ مع الكَعبينِ[١٠٧] من كلِّ رِجْلٍ، وما عليهما من شعرٍ وسِلْعَةٍ وباطِنِ ثَقْبٍ وشقوقٍ. هذا في غيرِ لابسِ الخُفِّ، أما هو فمخيَّرٌ بين الغسلِ والمسحِ.

- **السادسُ:** الترتيبُ بين غسلِ الأعضاءِ على ما ذكرناه[١٠٨].

ولو انغمسَ محدِثٌ بنيةِ الجنابةِ غلَطاً أو الحدثِ أو الطهرِ عنه ولو في ماءٍ قليلٍ أجزأَهُ، واشترطَ الرافعيُّ المُكْثَ زمناً يمكنُ فيه الترتيبُ، وتكونُ النيةُ حالَ مماسَّةِ الماءِ للوجهِ.

وأما المختلَفُ فيه: فالموالاةُ،وعلى القولِ القديمِ فرضٌ والمعتمدُ أنها سُنّةٌ.

---

(١٠٥) قال تعالى: ﴿ **وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ** ﴾المائدة: ٦. قال جابرٌ: كان ﷺ إذا توضَّأَ أدارَ الماءَ على مِرْفَقَيهِ (قط ٨٣/١)

(١٠٦) دلَّ على ذلك مارواه (م) وغيرُه: «عن المغيرةِ ﷺ أن النبيَّ ﷺ: توضَّأَ فمسح بناصيتِه وعلى العِمامةِ».

(١٠٧) لقولِه تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة: ٦ ودلَّ أيضاً الحديثُ الصحيحُ: «فغسلَ رجلَه اليُمنى إلى الكعبينِ ورجلَه اليُسرى كذلك».

(١٠٨) الترتيبُ وفرضيتُه مستفادٌ من الآيةِ،فإنَّهُ تَعالى ذَكرَ مَمْسُوحًا بَينَ مَغسُولَاتٍ ، وَتَفرِيقُ المُتَجَانِسِ لَا تَرْتَكِبُهُ العَرَبُ إلَّا لِفَائِدَةٍ وَهِيَ هُنَا وُجُوبُ التَّرْتِيبِ لا نَدْبُهُ بِقَرِينَةِ الأَمْرِ فِي الخَبَرِ ؛ ولأَنَّ الآيَةَ بَيَانٌ لِلوُضُوءِ الوَاجِبِ،وهناكَ قولٌ أنَّ الواوَ تأتي للترتيبِ، ومستفادٌ أيضاً من فعلِه وقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ، إذ لم يُنقَلْ عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أنه توضَّأَ إلا مرتَّباً. ولأنه عليه الصلاةُ والسلامُ قال بعد أن توضَّأَ مرتَّباً: «هذا وُضوءٌ لايَقبلُ اللهُ الصلاةَ إلا به» (هب-طب)، ولِقَوْلِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ : (ابْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ) رَوَاهُ (ن) بِإِسنادٍ صَحِيحٍ ، وَالعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

والموالاةُ أن لا يؤخِّرَ غسلَ عضوٍ حتى يجِفَّ العضوُ قبلَه بزمنٍ معتدِلٍ أو قدرَه من غيرِ المعتدِلِ بأن كان حارَّاً أو بارداً[١٠٩].

فائدةٌ: لو اقتدى شافعيٌّ بحنفيٍّ لا يعتقدُ وجوبَ نيةِ الوضوءِ أو الترتيبِ والشافعيُّ يعتقدُهما صحَّ الاقتداءُ بحنفيٍّ ونحوِه إلا أن يتحقَّقَ إخلالُه بما نشترطُهُ ونوجبُه.

٢- فصلٌ: وسننُه ج سنَّةٍ: وهي ما يثابُ على فعلِه ولا يُعاقَبُ على تركِه**كثيرةٌ:**

منها قبلَ الوجهِ ومنها بعدَه، فأمَّا التي قبلَ الوجهِ فهي:

١- السِّواكُ [١١٠] فإن كان صائماً كُرِهَ له بعد الزَّوالِ، ويحصُلُ بكلِّ طاهرٍ خَشِنٍ يزيلُ القَلْحَ ولو بإصبعِ غيرِه الخشنَةِ بإذنِه وبيمينِه.

٢- التوجُّهُ للقِبلةِ [١١١] في وضوئه.

٣- الجلوسُ بمحلٍّ لا ينالُه فيه رشاشٌ.

٤- الاستعاذةُ قبل التسميةِ مع غسلِ الكفَّينِ[١١٢] خارجَ الوعاءِ ويحرُمُ غمسُهما في الإناءِ إذا تيقَّنَ نجاستَهما. ومحلُّ التسميةِ اللِّسانُ، ووقتُها بعدَ النيةِ، وصفتُها: بسم اللهِ

---

(١٠٩) وقد رأى سيدُنا النبيُّ ﷺ رجلاً يصلِّي وفي ظهرِ قدمِهِ لُمْعَةٌ قدرَ الدرهمِ لم يُصبْها الماءُ فأمرَه أن يعيدَ الوضوءَ

(حم ١٥٤٩٥) وزاد (د ١٧٥): والصلاةَ. ولم يُنقَلْ عن النبيِّ ﷺ أنه توضَّأَ إلا مُتوالياً،لكن يُحمَلُ ذلك على النَّدبِ لأنَّ اللهَ تعالى أمرَ بغسلِ الأعضاءِ ولم يأمرْ بالموالاةِ،ولضعْفِ الحديثِ السابقِ وإن صحَّ فمحمولٌ على ندب إعادةِ الوضوءِ.

(١١٠) لقولِه ﷺ: «لولا أن أشُقَّ على أمَّتي لأمرتُهم بالسِّواكِ مع كلِّ وضوءٍ» رواه مالكٌ والشافعيُّ.

(١١١) الاستقبالُ للقبلةِ في جميعِ وضوئه لأنها أشرفُ الجهاتِ.

(١١٢) ودليلُ ذلك مارواه (ن): عن أنسٍ ﷺ قال: طلبَ بعضُ أصحابِ النبيِّ ﷺ وضوءاً فلم يجدْ ماءً فقالَ ﷺ: «هَلْ مَعَ أحدٍ مِنْكُمْ ماءٌ» فأُتيَ بماءٍ، فوضعَ يدَه في الإناءِ الذي فيه الماءُ، ثم

٥- والاستنشاقُ بعدَ المضمضةِ[١١٣] ثم الاستنثارُ. ولْيُعْلَمْ أنَّ تقديمَ غسلِ الكفينِ على المضمضةِ وعلى الاستنشاقِ مستحِقٌّ لا مستحَبٌّ، فلو قدَّمَ المتأخِّرَ اعتُدَّ به وفاتَ المتقدِّمُ ولو فعلَه بعد ذلكَ،ويُسنُّ التثليثُ فيهما[١١٤].
٦- وضْعُ الإناءِ عن يمينِه، أما الحنفيَّةُ والإبريقُ فعن يسارِه لأنهُ أمكنُ له.
٧- تركُ الاستعانةِ في الصَّبِّ عليه إلا لعذرٍ[١١٥].
٨- التلفُّظُ بالنيةِ.
٩- اشتغالُ قلبِه بنيةِ الوضوءِ وسُننِهِ.
١٠- تخليلُ أصابعِ اليدينِ والرجلينِ إذا كان الماءُ يصِلُ بدونه ولم يحصُلْ منه ضررٌ[١١٦]، أما لو كانتْ أصابعُهُ ملتفَّةً بحيثُ لا يصِلُ الماءُ إليها إلا بالتخليلِ وجبَ، أو ملتَحِمَةً وخاف من فتْقِها محذورَ تَيَمُّمٍ حَرُمَ لأنه تعذيبٌ بلا ضرورةٍ.
١١- تقديمُ اليمينِ على اليسارِ في جميعِ أعضاءِ الوضوءِ[١١٧].

وأمَّا التي بعد الوجه:

١- تخليلُ اللحيةِ الكَثَّةِ لرَجُلٍ ما لم يكنْ مُحْرِماً[١١٨].

قال: «توضَّؤوا بِسْمِ اللهِ» أي قائلينَ ذلك فرأيتُ الماءَ يفورُ من بين أصابعِه حتى توضَّأَ سبعونَ رجلاً. والاستعاذةُ قبلها من الآدابِ. ولحديثِ (حم ٩٤١٨ – د ١٠١ – جه ٣٩٩) (لا صلاةَ لمن لا وضوءَ له، ولا وضوءَ لمن لم يذكرِ اسمَ اللهِ عليه)

(١١٣) لحديثِ «رأيتُ النبيَّ ﷺ يفصِلُ بين المضمضةِ والاستنشاقِ» (د ١٣٩)، ولقولِه عليه الصلاة والسلام: «عشرٌ من السُّنةِ وعَدَّ منها المضمضةَ والاستِنْشاقَ» (م).

(١١٤) فقد توضَّأَ سيدُنا عليٌّ ﷺ فمضمضَ ثلاثاً واستنشقَ ثلاثاً بكفٍّ واحدةٍ وقال: هذا وضوءُ نبيِّكُم ﷺ (حم ١٣٨٠)
ولحديثِ أنَّ سيدَنا علياً مضمضَ واستنشقَ ثلاثاً بثلاثِ غَرَفاتٍ (خ١٨٥ – م١٢٣٥)

(١١٥) لحديثِ المغيرةِ أنه أفرغَ على النبيِّ من وضوئه (م ٢٧٤) ويقفُ المعينُ عن يسارِ المتوضِّئِ ليَسهُلَ تناولُ الماءِ عند الصبِّ كإناءِ وضوءٍ، فإن كان الإناءُ واسعاً جعله عن يمينِه ليغترفَ منه.

(١١٦) عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: إذا تَوَضَّأتَ فَخَلِّلْ أصابِعَ يَدَيْكَ ورِجلَيْكَ».(ت)

(١١٧) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يحبُّ التيامُنَ في تنعُّلِهِ وترجُّلِهِ وطَهورِهِ وفي شأنِهِ كلِّهِ» (ق).

٢- ومسحُ سائرِ الرَّأسِ بعد الجُزءِ الواجبِ أو يُتابِعُ المسحَ على عِمامتِهِ بشرطِ[١١٩]:

آ - أن يمسحَ الواجبَ من الرأسِ أولاً.

ب - أن لا يكونَ عاصياً بلُبسِ العِمامةِ كالمُحْرِمِ.

ج- أن لا يكونَ على العِمامةِ نجاسةٌ معفوٌّ عنها كدمِ براغيثَ، لأنّه يؤدي إلى التضمُّخِ بالنَّجاسةِ.

د- أن لا يرفعَ يدَهُ بعد المسحِ الواجبِ من الرأسِ وقبلَ أن يُكملَ على العِمامةِ، وإلا احتاج إلى ماءٍ جديدٍ، فيمسحُ جميعَ ظاهرِ رأسِهِ من حدِّ الوجهِ منابتِ شعرِ الرأسِ إلى ما يُسمَّى قَفا مؤخَّرَ العُنُقِ والبَياضِ فوقَ أُذُنيْهِ ويُمِرُّ بيديه من مقدَّمِ الرأسِ إلى قفاهُ ثم يردُّهما إلى مقدَّمِهِ[١٢٠].

٣- وأمَّا الهيئةُ:

١- فهي التَّبدئةُ في غسلِ الوجهِ بأعلاهُ واليدينِ والرِّجلينِ بأطرافِ أصابعِهِ وفي الرأسِ بمقدَّمِهِ.

٢- مسحُ الأُذُنَينِ بعدَ مسحِ الرأسِ بماءٍ جديدٍ[١٢١] مستحِقٌّ فيُدخِلُ سبابَتَهُ في صُماخَي أُذُنيهِ ويمسحُ بإبهامَيهِ ظاهرَهُما[١٢٢].

٣- الدعاءُ عَقِبَهُ: الحمدُ لله على الإسلامِ ونعمتِه الحمدُ لله الذي جعلَ الماءَ طهوراً والإسلامَ نوراً.

٤- دَلْكُ الأعضاءِ عند الغُسلِ[١٢٣].

٥- تركُ النَّفضِ ليدِه لا للماءِ بيدِه عن بدنِه بلا حاجةٍ لأنَّه كالتبرِّي من العبادةِ.

---

(١١٨) عن أنسٍ ﷺ: أن النبيَّ ﷺ كان إذا توضَّأَ أخذَ كفّاً من الماءِ فأدخلَهُ تحتَ حنكِهِ، فخلَّلَ به لحيتَهُ وقال: «وهكذا أمرَني ربيّ عزَّ وجلَّ».

(١١٩) لحديثِ : (د ١٢٩) «مسحَ النبيُّ ﷺ برأسِه وصُدْغَيهِ وأُذُنيهِ مرَّةً واحدةً»

(١٢٠) رواه الجماعةُ (خ١٨٥ ــ م ٢٣٥ ــ د ١٦٨ ــ ت ٣٢)

(١٢١) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: «أن النبيَّ ﷺ مسحَ رأسَهُ وأذنيه باطنَهُما بالمسبِّحتينِ، وظاهرَهُما بإبهامَيْهِ» (ن). وروى (حا) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ ﷺ في صفةِ وضوئه ﷺ: «أنه توضَّأَ، فمسحَ أذنيهِ بماءٍ غيرِ الماءِ الذي مسحَ به الرأسَ». وهو عند هب بسندٍ صحيح (٦٥/١)

(١٢٢) أخرجه ن ٧٤/١ عن ابنِ عباسٍ.

(١٢٣) عن عبدِ اللهِ بن زيدٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أُتيَ بثلثِ مدٍّ فتوضَّأَ فجعلَ يدلُكُ ذراعيهِ» (خزيمة).

٦- تركُ التنشيفِ للحيِّ للماءِ بلا حاجةٍ لأنه أثرُ عبادةٍ١٢٤.
٧- إطالةُ الغُرَّةِ والتَّحجيلِ١٢٥.
٨- تركُ الكلامِ بلا حاجةٍ.
٩- تحريكُ خاتَمِه إن وصلَ الماءُ لتحتِه وإلا وجبَ.
١٠- دعاءُ الأعضاءِ والذكرُ المشهورُ عقبَهُ، قراءةُ سورةِ القَدْرِ١٢٦.
١١- صلاةُ ركعتينِ أو أكثرَ عقبَهُ ينوي بهما سنةَ الوضوءِ١٢٧.

٤- وأمَّا الفضيلةُ فهي:

١- الذِّكْرُ المشهورُ عقبَ الوضوءِ١٢٨ كالتسميةِ والتشهدِ ماعدا النيةَ وكان أبو العباسِ ابنُ العاصِ يضُمُّ إليها مسحَ العنقِ بالماءِ.
٢- تثليثُ الغسلِ والمسحِ والتخليلِ والدَّلْكِ١٢٩.

٥- فصلٌ: مكروهاتُهُ:

الإسرافُ في ماءِ الوضوءِ١٣٠، وقد يحرُمُ إن كان الماءُ مملوكاً لغيرِهِ أو موقوفاً، والتقتيرُ في الماءِ؛ لأنَّه قد لا يَعُمُّ، النقصُ عن ثلاثٍ لغيرِ حاجةٍ كبرْدٍ،

---

(١٢٤) فقد تركَ ﷺ التنشيفَ كما في حديثِ ميمونةَ لما أتتْه بالمِنديلِ (خ ٢٧٦ – م٣١٧) لكن في (جه ٤٦٨ – طص ٩) من حديثِ سلمانَ أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأَ ثم قلَبَ جُبَّةً كانت عليه فمسحَ بها وجهَهُ.

(١٢٥) لقولِه ﷺ (خ١٣٦ – م ٢٤٦) «إنَّ أمَّتي يأتونَ يومَ القيامةِ غُرَّاً محجَّلينَ من أثرِ الوضوءِ فمن استطاعَ منكم أن يُطيلَ غُرَّتَهُ فليفعلْ»

(١٢٦) لِمَا وردَ: «من قرأَ في وضوئه إنَّا أنزلناهُ في ليلةِ القدرِ مرَّةً واحدةً كان من الصِّدِّيقينَ، ومن قرأَها مرَّتينِ كُتبَ في ديوانِ الشُّهداءِ، ومن قرأها ثلاثاً حشرَه اللهُ محشرَ الأنبياءِ»رواه الديلميُّ،و قال السيوطيُّ: فيه أبو عبيدةَ مجهولٌ.

(١٢٧)لروايةِ (خ): «يا بلالُ أخبرني بأرجى عملٍ عمِلْتَهُ في الإسلامِ فإني سمعتُ دُفَّ نعليكَ بين يديَّ في الجنةِ». قال: «ما عملتُ عملاً أرجى عندي من أني لم أتطَهَّرْ طهوراً ساعةً في ليلٍ أو نهارٍ إلا صلَّيتُ بذلك الوضوءِ ما كُتِبَ لي أن أصليَ» وفي الحديثِ: «ولا يحافظُ على الوضوءِ إلا مؤمنٌ»رواه(حا-هب).

(١٢٨) أن يقولَ بعد الوضوءِ بعد رفعِ بصرِهِ إلى السماءِ: «أشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لاشريكَ لَهُ وأشهدُ أنّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ: اللهمَّ اجعلْني من التوابينَ واجعلْني من المتطهِّرينَ سُبحانكَ اللهمَّ وبحمدِكَ أشهَدُ أن لا إلهَ إلاأنتَ استغفركَ وأتوبُ إليكَ» (م).

(١٢٩) عن عثمانَ ﷺ قال: ألا أُريكُم وضوءَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ ثم توضَّأَ ثلاثاً ثلاثاً (م).

وتقديمُ اليسارِ على اليمينِ، وضوءُ الجُنُبِ في ماءٍ راكدٍ قليلاً كان أو كثيراً ما لم يَستَبْحِرْ، الاستياكُ للصَّائمِ بعدَ الزَّوالِ.

٦- فصلٌ: مبطلاتُهُ:

- **الأوَّلُ**[١٣١]: خروجُ غيرِ منيٍّ الشخصِ نفسِهِ من قُبُلِ أو دُبُرِ الحيِّ الواضحِ[١٣٢]، أمَّا منيُّ الشخصِ فقد أوجبَ أعظمَ الأمرينِ وهو الغُسلُ فلا يُوجِبُ أدونَهُما وهو الوضوءُ. وكذا خروجُ شيءٍ من قُبُلٍ أو دُبُرٍ عيناً أو ريحاً

---

(١٣٠) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ الأنعام: ١٤١.

ولحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي اللهُ عنهما: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ مرَّ بسعدٍ وهو يتوضَّأُ فقال: ما هذا السَّرَفُ؟ فقال: أفي الوضوءِ إسرافٌ قال: نعم، وإن كنتَ على نهرٍ جارٍ» (جه). وعند (حم ٦٦٨٤ – ن ٨٨/١) فأراه ثلاثاً ثلاثاً وقال: «هذا الوضوءُ فمن زادَ على هذا فقد أساءَ وتعدَّى وظلمَ».

(١٣١) قال ابنُ المنذرِ: (أجمعوا أنه يَنتقضُ بخروجِ الغائطِ من الدُّبُرِ والبولِ من القُبُلِ والريحِ من الدبرِ والمَذْيِ)، ومِثْلُهُ دمُ المُستحاضةِ.

(١٣٢) أدلَّةُ الانتقاضِ بكلِّ خارجٍ من السبيلينِ صحيحةٌ ظاهرةٌ:

فأمَّا الغائطُ والبولُ فبنصِّ الكتابِ وهو قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ المائدة:٦ هذهِ الآيةُ يتعيَّنُ فهمُها على الشكلِ التالي تقديرُها: (إذا قمتُم إلى الصلاةِ من النومِ أو جاءَ أحدٌ منكم من الغائطِ أو لامستُم النِّساءَ فاغسلُوا وجوهَكُم وأيديَكُم وامسحُوا برؤوسِكُم وأرجلَكُم وإن كنتُم جُنُباً فاطَّهَّرُوا، وإن كنتُم مرضى أو على سفرٍ فلم تجدُوا ماءً فتيمَّمُوا) هذا التقديرُ لابُدَّ منه في الآيةِ فإنَّ نظمَها يقتضي أنَّ المرضَ والسفرَ حدثانِ يُوجِبانِ الوضوءَ ولا يقولُهُ أحدٌ.

وأما الريحُ فلحديثِ أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لاتُقبَلُ صلاةُ مَنْ أحدَثَ حتَّى يتوضَّأَ». قال رجلٌ من حَضْرَمَوْتَ: ماالحدثُ يا أبا هريرةَ؟ قال: (فُسَاءٌ أو ضُراطٌ) (خ).

وأمَّا المَذْيُ: فلِمَا رَوَى عليٌّ ﷺ قال: كنتُ رجلاً مَذَّاءً فاستحيْيتُ أن أسألَ رسولَ اللهِ ﷺ فأمرتُ المِقْدادَ بنَ الأسودِ فسألَهُ فقال: «فيه الوضوءُ» (خ ١٣٢ – م ٣٠٣ – د ٢٠٦).

وأمَّا الوَدْيُ فعن ابنِ مسعودٍ ﷺ قال: (الوَدْيُ الذي يكونُ بعدَ البولِ فيه الوضوءُ) (هق ١١٥/١).

معتاداً أو نادراً طاهرَ العينِ كحَصىً ودودٍ أم نجساً كالبولِ والغائطِ فإنِ انسدَّ المخرجُ المعتادُ ففيه أربعُ صورٍ:

١- أن ينسَدَّ المُعتادُ ويَنفتِحَ مَخرجٌ تحتَ المَعدَةِ فيَنتقِضُ الوضوءُ بالخارجِ منه قولاً واحداً.

٢- يَنسدُّ المعتادُ وينفتحُ فوقَ المَعدَةِ فالصحيحُ أنَّه لا يَنتقضُ.

٣- لا يَنسدُّ المعتادُ ويَنفتِحُ تحتَ المَعدَةِ فالأصحُّ لا يَنتقِضُ.

٤- لا يَنسدُّ المُعتادُ ويَنفتِحُ فوقَ المعدةِ قطعَ الجمهورُ بأنَّهُ لا يَنتقضُ قولاً واحداً.

- الثاني: الغلبةُ على العقلِ بجنونٍ أو إغماءٍ، أو نومِ**١٣٣** غيرِ ممكِّنٍ مَقعدَهُ من مقرِّهِ**١٣٤** بشرطِ أن لا يكونَ بين دُبُرِهِ ومقرِّهِ تجافٍ لهُزالِهِ مثلاً وإلا انتقضَ.

وإذا نامَ في صلاتِه ممكِّناً مَقعدَهُ من الأرضِ لم تبطُلْ صلاتُهُ بلا خلافٍ، ولو نامَ في الصلاةِ غيرَ ممكِّنٍ بطلَ على المذهبِ، ولا ينتقضُ الوضوءُ بالنُّعاسِ وهو السِّنَةُ**١٣٥**. والفرقُ بين النومِ والنُّعاسِ أنَّ النَّومَ فيه غلبةٌ على العقلِ وسقوطُ حاسَّةِ البَصرِ، والنُّعاسُ لا يَغلِبُ على العقلِ وإنما تُفتَّرُ فيه الحواسُّ بغيرِ سقوطٍ.

(**١٣٣**) لحديثِ سيدِنا عليٍّ ﷺ (حم ٨٨٧ – د ٢٠٣ – جه ٤٧٧): «العينُ وِكاءُ السَّهِ فمن نامَ فليتوضَّأْ» والسَّهُ حَلَقَةُ الدُّبُرِ والوِكاءُ هو الخيطُ الذي يُشَدُّ به رأسُ الوعاءِ ومعناه: اليَقظةُ وكاءُ الدُّبُرِ، أي حافظةٌ ما فيه من الخروجِ، فما دامَ الإنسانُ مستيقظاً فإنه يَحُسُّ بما يَخرُجُ منه فإذا نامَ زالَ ذلك الضَّبطُ. ففي إيجابِ الوضوءِ بالنومِ تنبيهٌ على وجوبِهِ بما هو آكدُ منه كالجنونِ وغيرِه لأنَّ ذلك مَظِنَّةُ الحَدَثِ فأُقيمَ مُقامَهُ.

(**١٣٤**) لحديثِ سيدِنا أنسٍ ﷺ (د٢٠٠): «كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ينتظرونَ العِشاءَ الآخرةَ حتَّى تخفِقَ رؤوسُهُم ثم يُصلُّونَ ولا يتوضَّؤُونَ» (هب ١١٩/١).

(١٣٥) لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ (م): (قامَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي من اللَّيلِ فقمتُ إلى جنبِهِ الأيسرِ فجعلَني في شِقِّهِ الأيمنِ فجعلْتُ إذا أَغفيتُ يأخذُ بشَحْمَي أُذُني فصلَّى إحدى عشرةَ ركعةً).

ومن علاماتِ النُّعاسِ أن يسمعَ كلامَ من عندَهُ وإن لم يَفهَمْ معناهُ والرُّؤيا من علاماتِ النَّومِ، وقليلُ النومِ وكثيرُهُ عندَنا سواءٌ كان في صلاةٍ أو غيرِها.

ولو تيقَّنَ النومَ وشكَّ هل كان ممكِّناً أم لا؟ فلا وضوءَ عليه.

ولا فرقَ في نومِ القاعدِ الممكِّنِ بين قعودِه متربِّعاً أو مفترِشاً أو متورِّكاً أو غيرِه من الحالاتِ بحيث يكونُ مقعدُهُ لاصِقاً بالأرضِ أو بغيرِها متمكِّناً، وسواءٌ القاعدُ على الأرضِ وراكبُ السفينةِ والبعيرِ وغيرِه من الدَّوابِّ فلا يَنتقِضُ الوضوءُ بشيءٍ من ذلك وإن كان مستنِداً إلى حائطٍ أو غيرِهِ لا ينتقضُ وضوءُه سواءٌ كان بحيثُ لو وقعَ الحائطُ لسقطَ أم لا.

ومن خصائصِهِ ﷺ أنه لا يَنتقضُ وُضوءُهُ بالنومِ مضطَّجِعاً[١٣٦].

وأجمعتِ الأمَّةُ على انتقاضِ الوضوءِ بالجنونِ والإغماءِ أو زالَ عقلُهُ بمرضٍ أو سُكْرٍ بخمرٍ أو نبيذٍ أو غيرِهما، لأنه إذا انتقضَ الوضوءُ بالنومِ فلَأَنْ ينتقضَ بهذهِ الأسبابِ أَولى[١٣٧]، ولا فرقَ في ذلكَ بين القاعدِ وغيرِه، ويخالِفُ النَّومَ فإنَّ النَّائمَ إذا كُلِّمَ تَكَلَّمَ وإذا نُبِّهَ تَنبَّهَ.فإذا خرجَ منه الخارجُ وهو جالسٌ أحَسَّ به بخلافِ المجنونِ والسَّكرانِ.

– الثَّالثُ: تلاقِي بشرتَيْ ذكرٍ وأنثَى بلغا حدَّ الشهوةِ وليس بينهما مَحْرَميةٍ[١٣٨]، فيَنتقضُ وضوءُ اللامسِ والملموسِ كما أَفهمَهُ التَّعبيرُ بالتلاقي، لأنَّهُ مَظِنَّةُ التَّلذُّذِ المثيرِ

---

(١٣٦) لحديثِ ابنِ عباسٍ (ق) (خ ١٣٨ ـ م ٨٥٩) أنه ﷺ نامَ حتَّى سُمِعَ غَطيطُهُ ثم صلَّى ولم يتوضَّأْ وقال: «إنَّ عينيَّ تنامانِ ولا ينامُ قلبي» أي إنَّ القلبَ يقظانُ يَحُسُّ بالحدَثِ وغيرِهِ.

(١٣٧) بدليلِ حديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ النبيَّ ﷺ «أُغميَ عليه ثم أفاقَ فاغتَسلَ ليُصلِّيَ ثم أُغميَ عليه ثم أفاقَ فاغتَسَلَ» (خ ٦٨٧ - م ٤١٨ - حم ٢٢٨/٦).

(١٣٨) لقولِهِ تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ النساء: ٤٣ ، ووجهُ الدِّلالةِ أنَّ اللَّمْسَ عُطِفَ على الْمَجيءِ من الغائطِ ورُتِّبَ الأمرُ عليهما بالتَّيمُّمِ عند فقدِ الماءِ فدلَّ على أنَّه حدَثٌ كالمجيءِ من الغائطِ، كما قُرِئَ بالقراءةِ السَّبعيَّةِ لحمزةَ والكِسائيِّ: لَمَسْتُمْ. وتفسيرُها بجامعتُمْ لا غيرَ خلافُ الظَّاهرِ و اللَّمْسُ الجَسُّ باليدِ وبغيرِها، والمُلامسةُ حقيقتُها تماسُ البَدنينِ بشيءٍ من أجزائها من غيرِ تقييدٍ باليدِ فتشملُ

للشهوةِ التي لا تليقُ بالمتَطَهِّرِ إلا الشَّعْرَ والظُّفْرَ والسِّنَّ فلا نقضَ بشيءٍ منها لأنَّهُ ليس مَظنَّةَ الشهوةِ، لكن بشرطِ عدمِ الحائلِ بين البَشرتَينِ، فإن كان هناكَ حائلٌ ولو رقيقاً فلا نقضَ لعدَمِ حقيقيةِ الملامَسةِ. ويُعَدُّ الوسخُ الكثيرُ على البشرةِ من الغبارِ حائلاً.

ولا ينتقضُ الوضوءُ بلمسِ عضوٍ مقطوعٍ من امرأةٍ كيَدٍ وأُذُنٍ ونحوِهما، أو لَمَستْ عُضواً مقطوعاً من رجلٍ لأنها ليستِ امرأةً ولا شهوةً ولا لذةً، لكن ينتقضُ بمسِّ الذَّكَرِ المقطوعِ.

ولو ازدحمَ رجالٌ ونساءٌ فوقعتْ يدُه على بشرةٍ لا يَعلَمُ أهي بشرةُ امرأةٍ أو رجلٍ لم ينتقضْ.

وكذا لا يَنتقضُ بلمسِ رجلٍ أَمرَدَ حسنِ الصُّورةِ بشهوةٍ أم بغيرِها صغيراً كان أو كبيراً.

ولا ينقضُ لمسُ المَحرَمِ ولو لَمسَها بشهوةٍ لأنها في حقِّهِ كالرَّجلِ فيصيرُ كما لو لمسَ رجلٌ رجلاً بشهوةٍ فإنه لا ينتقضُ.

الجِماعَ وغيرَهُ فقصرُها على بعضِ أفرادِها الَّذي هو الجِماعُ لا دليلَ عليه. والظَّاهرُ بين القِراءتَينِ أن تتوافقا فإنَّ ما قبلَهُ موجِبٌ للوضوءِ فالمناسبُ حملُ هذا على ما يُوجِبُهُ فقط لا على ما يُوجِبُ الغُسلَ لأنه يَخرُجُ بذلك عن المناسبةِ لما قبلَهُ.

وعن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنه كان يقولُ: «قُبْلَةُ الرَّجلِ امرأتَهُ وجَسُّها بيدِه من الملامَسةِ، فمن قَبَّلَ امرأتَهُ أو جسَّها بيدِه فعليه الوضوءُ». رواه مالكٌ في موطَّئِهِ والشافعيُّ و(هق). وأمَّا حديثُ الصحيحينِ «أنَّ النبيَّ ﷺكان يُصلِّي والسيدةُ عائشةُ معترضَةٌ بينه وبينَ القِبلةِ فإذا أرادَ أن يسجُدَ غَمَزَ رِجْلَها فقبضتُها» فحُمِلَ على أنَّه كان بحائلٍ.

– الرَّابعُ: مسُّ فَرْجِ الآدميِّ أو محلِّ قَطْعِهِ بباطنِ الكفِّ عمداً أو سهواً قُبُلاً أو دُبُراً من صغيرٍ أو كبيرٍ من نفسِهِ أو من غيرِهِ من حيٍّ أو من ميِّتٍ متصلاً أو منفصلاً[١٣٩] حيثُ بقيَ اسمُ الفَرْجِ كُلًّاً أو بعضاً، فينتقضُ وضوءُ الماسِّ لا المَمْسوسِ، ولا نقضَ بمسِّ فرجِ البهيمةِ.

والقُبُلُ النَّاقضُ من الرجلِ جميعُ الذَّكَرِ، ومن المرأةِ شَفْراها والبَظْرُ.

ولا يَنتقضُ بمسِّ الأُنثيينِ وشعرِ العانةِ من الرجلِ وغيره.

وباطنُ الكفِّ هو الراحةُ مع بطونِ الأصابعِ، فلا نقضَ بظاهرِ الكفِّ أو برؤوسِ الأصابعِ أو بحرفِهما.

الخامسُ: انقطاعُ الحدَثِ الدائمِ كدَمِ المستحاضةِ وسَلَسِ البَولِ والمذْيِ فإنَّ صاحبَهُ إذا توضَّأَ حُكِمَ بصحَّةِ وضوئِهِ، فلو انقطعَ حدثَهُ وشُفِيَ انتقضَ وضوءُهُ ووجبَ وضوءٌ جديدٌ.

السادسُ: نَزْعُ الخُفِّ لأنَّ مسحَ الخفِّ يَرفَعُ الحدَثَ فإذا نزَعَهُما عادَ الحدَثُ فإن كان متوضِّئاً غسلَ رِجلَيهِ وإلا فعليه الوضوءُ، ومذهبُنا أنَّه لا يَنتقضُ الوضوءُ بخروجِ شيءٍ من غيرِ السَّبيلينِ كدمِ الفَصْدِ والحِجامةِ والقَيءِ

---

(١٣٩) ودليلُه حديثُ بُسرَةَ بنتِ صَفوانَ رضي اللهُ عنها أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «من مسَّ ذكَرَه فلا يُصلي حتى يتوضَّأَ». الشافعيُّ ٨٧ ـ ت ٨٢ . وروى عمرُو بنُ شُعيبٍ عن أبيه عن جدِّهِ ﷺ قالَ: قال النبيُّ ﷺ: «أيُّما رجلٍ مسَّ فرجَهُ فليتوضَّأْ وأيُّما امرأةٍ مسَّتْ فرجَها فلتتوضَّأْ» (هق) وهو بمعناه عند (حم ٧٠٧٦)، وروى نقضُ الوضوءِ من مَسِّ الذَّكَرِ بضعةَ عشرَ نفساً من الصحابةِ الكرامِ عن سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ.
قال الشوكانيُّ: «قد عرفْتَ أنَّ الفَرْجَ يَعُمُّ القُبُلَ والدُّبُرَ» نيل الأوطار ج١.

والرُّعافِ قَلَّ أو كَثُرَ[١٤٠]، ولا بأكلِ لحومِ الإبِلِ ولا بأكلِ شيءٍ من اللَّحمِ[١٤١] وكذا لا يَنتقضُ الطُّهرُ بقَهْقَهَةِ المصلِّي ولم يثبتْ في النَّقضِ بالضَّحِكِ شيءٌ أصلاً.

مع إجماعِهِمْ أنَّ الضَّحكَ إذا لم يكنْ فيه قهقهةٌ لا يُبطِلُ الوضوءَ وعلى أنَّ القهقهةَ خارجَ الصلاةِ لا تَنقضُ الوضوءَ. وكذا لا تَنقضُ الرِّدَّةُ عندنا على الصَّحيحِ.

---

(١٤٠) لحديثِ جابرٍ (د ١٩٨) (في غزوةِ ذاتِ الرِّقاعِ وحراسةِ الأنصاريِّ مع المهاجرينَ في فَمِ الشِّعْبِ ورَمْيِهِ بسهامٍ ثم رَكَعَ وسَجَدَ ودماؤُهُ تَجري) ولو نقضَ الدَّمُ لما جازَ بعدَه الرُّكوعُ والسُّجودُ وإتمامُ الصَّلاةِ وعَلِمَ النَّبيُّ ولم يُنْكِرْهُ.

(١٤١) لحديثِ سيدِنا جابرٍ كان آخرُ الأمرينِ من رسولِ اللهِ ﷺ ترْكَ الوضوءِ ممَّا غيَّرتِ النَّارُ. (جه،د، ن ١٠٨/١)، ولأنَّه إذا لم يَنتقضِ الوضوءُ بأكلِ لحمِ الخِنزيرِ وهو حرامٌ فلَإنْ لم يَنتقِضْ بغيرِه أولى.

مبحثٌ: حكمةُ التَّشريعِ في الوضوءِ والتَّيمُّمِ:

من أهدافِ الشريعةِ الغَرَّاءِ العنايةُ بطهارةِ الإنسانِ، وتخليصُهُ من الأقذارِ الحِسِّيَّةِ والمَعنويةِ في الباطنِ والظاهرِ، وإعدادُهُ الإعدادَ الرُّوحيَّ الذي يؤهِّلُهُ للوقوفِ في حضرةِ القُدْسِ، ويَسمو به إلى آفاقٍ مُشرقةٍ من الجلالِ والبهاءِ والكمالِ.

وقد شرع الإسلامُ الوضوءَ والغُسلَ ليكونَ مَظْهراً دالَّاً على طهارةِ الظَّاهرِ، كما دعا إلى اجتنابِ المعاصي والآثامِ ليكونَ عنواناً على طهارةِ الباطنِ، فالوضوءُ والغسلُ إنما يُقصَدُ منهما النَّظافةُ وهي طهارةٌ حِسِّيةٌ تُعوِّدُ الإنسانَ على حياةِ الطُّهرِ في النَّفْسِ، والخُلُقِ، والدِّينِ، وتجعلُهُ يَعتادُ طريقَ النظافةِ في شَتَّى شؤونِ حياتِهِ، في بدنِه ومَلبسِه ومَطعمِه، وقد حَضَّ الإسلامُ على ذلك لأَنَّهُ دينُ الطَّهارةِ والنَّظافةِ ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ المدثر: ٤ ، وطهارةُ الظاهرِ جُزْءٌ من طهارةِ الباطنِ.

ولا عجبَ أن تُعنَى الشريعةُ الغرَّاءُ بطهارةِ الإنسانِ **فالطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ** كما قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وقد بَيَّنَ جَلَّ ثناؤهُ الحكمةَ من تشريعِ هذه الأحكامِ في خِتامِ الآيةِ الكريمةِ بقولِهِ: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ المائدة: ٦ ، فالطَّهارةُ أساسٌ في حياةِ المسلمِ، وإذا كان اللهُ تعالى لا يَقبلُ الصَّلاةَ إلا بطهارةِ الظاهرِ، فكيف يقبلُ من تلطَّخَ بالقاذوراتِ والنجاساتِ المعنوية فيُدخِلُهُ دارَ الأُنْسِ في جوارِهِ الكريمِ يومَ القيامةِ ؟ !

إنَّ الإسلامَ دِينُ الطهارةِ وطهارةُ الظاهرِ فرعٌ، وطهارةُ الباطنِ أصلٌ، وطهارةُ الظاهرِ شرطٌ لصحةِ الصلاةِ، كما أنَّ طهارةَ الباطنِ شرطٌ لدخولِ الجنَّةِ

﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ الشعراء: ٨٨ـ٨٩، وهما جميعاً سببٌ لمحبَّةِ اللهِ ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ البقرة: ٢٢٢.

فصلٌ: يُسَنُّ الوُضوءُ:

١- بعدَ فعلِ أيِّ صلاةٍ ولو ركعةً واحدةً وإلا كُرِهَ التَّجديدُ إن كان من ماءٍ مملوكٍ له أو مباحٍ[١٤٢] وإلا حَرُمَ بأن كانَ مسبَّلاً أو موقوفاً ما لم يُعَدَّ الماءُ في المسبَّلِ وإلا كُرِهَ، ومثلُه صلاةُ الجِنازةِ، لا سجدةُ شكرٍ وتلاوةٍ وطوافٌ وخُطبةُ الجمعةِ[١٤٣].

٢- ويُسنُّ للغسلِ الواجبِ أو المندوبِ نويتُ الوضوءَ لسُنَّةِ الغُسلِ[١٤٤].

٣- وعندَ إرادةِ الجُنُبِ أكلاً أو نوماً أو وطأً أو إرادةِ المحدِثِ نوماً[١٤٥].

٤- وعندَ الغضَبِ والغِيبةِ ومن كلِّ كلامٍ قبيحٍ ككذِبٍ وسُخريةٍ ونميمةٍ وشهادةِ زُورٍ[١٤٦].

٥- وعندَ مسِّ جُزْءٍ من الميتِ[١٤٧].

٦- ولقراءةِ قرآنٍ وحديثٍ وروايتِهِ ودرسِ علمٍ[١٤٨].

---

(١٤٢) لما فيه من تضييعِ المالِ.

(١٤٣) لما رُوِيَ عن أنسٍ ﷺ: «أن النبيَّ ﷺ، كان يتوضَّأُ لكلِّ صلاةٍ[خ]، طاهراً، أو غيرَ طاهرٍ» (ت).

(١٤٤) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا اغتسلَ من الجنابةِ، بدأ فغسلَ يديهِ، ثم يتوضَّأُ كما يتوضَّأُ للصلاةِ، ثم يُدخلُ أصابعَهُ في الماءِ فيُخَلِّلُ بها أصولَ شعرِهِ، ثم يَصُبُّ على رأسِهِ ثلاثَ غُرفٍ بيديهِ، ثم يُفيضُ الماءَ على جِلدِهِ كلِّهِ» (ق).

(١٤٥) لحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كان النبيُّ ﷺ إذا كان جُنُباً فأراد أن يأكلَ أو ينامَ توضَّأَ وضوءَهُ للصلاةِ» (م).

(١٤٦) عن أبي هريرةَ ﷺ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا توضَّأَ العبدُ المؤمنُ أو المسلمُ فغسلَ وجهَهُ خرجَ من وجهِهِ كُلُّ خطيئةٍ نظرَ إليها بعينيهِ مع الماءِ، أو مع آخرِ قَطْرِ الماءِ فإذا غسلَ يديهِ خرجَ من يديهِ كُلُّ خطيئةٍ كانَ بطشَتْها يداه مع الماءِ، أو مع آخرِ قطرِ الماءِ، فإذا غسلَ رجليهِ خرجتْ كُلُّ خطيئةٍ مشتْها رجلاه مع الماءِ أو مع آخرِ قطرِ الماءِ حتى يَخرُجَ نقيَّاً من الذُّنوبِ» (م).

ولحديثِ عطيَّةِ السعديِّ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ الغضبَ من الشيطانِ وإنَّ الشيطانَ خُلِقَ من النارِ، وإنما تُطفَأُ النارُبالماءِ، فإذا غَضِبَ أحدُكُم فليتوضّأْ» (د).

(١٤٧) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: «مِنْ غُسلِهِ الغُسلُ، ومِنْ حَمْلِهِ الوُضوءُ» (ت) في كتابِ الجنائزِ.

٧- ودخولِ مسجدٍ ولو مَارّاً**١٤٩**.
٨- وأذانٍ وإقامةٍ وخُطبةٍ لغيرِ جمعةٍ **١٥٠**.
٩-وزيارةِ روضةِ النبيِّ ﷺ وكذا سائرُ القبورِ.
١٠- وللذِّكْرِ والوقوفِ بعرفةَ.
١١- ومن القَيءِ ومسِّ الأمردِ الحَسنِ، وأكلِ لحمِ الجَزورِ، وقهقهةِ مُصَلٍّ ومسِّ فرجِ بهيمةٍ**١٥١**.

فصلٌ: صفةُ الوضوءِ:

الأفضلُ أن يتوضَّأَ بنفسِهِ ولا يستعينَ في وضوئه بغيرِهِ لأنه نوعٌ من التواضعِ الذي يليقُ بحالِ المتعبِّدِ والأجرُ على قدرِ النَّصَبِ. فإنِ استعانَ بغيرِه جازَ **١٥٢** ولا يُقالُ إنه خلافُ الأولى. ويُستحَبُّ أن يقِفَ الصَّابُّ على يسارِ المتوضِّئِ كما لو أنه يَصُبُّ من إبريقٍ. فإن كان يغترِفُ من الإناءِ استُحِبَّ أن يجعلَهُ عن يمينِهِ. ومن وقعَ في ماءٍ أو وقفَ تحتَ مِيزابٍ ونوى رفعَ الحَدَثِ صحَّ وُضوءُهُ وغُسلُهُ.

ويُستحَبُّ أن يتوجَّهَ إلى القِبلةِ إن أمكنَ لأنها أشرفُ الجهاتِ.

---

(١٤٨) لحديثِ عليٍّ ﷺ قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يقرأُ القرآنَ على كلِّ حالٍ ليسَ الجنابةَ» (ن). وحديثِ (د): «إني كَرِهْتُ أن أذكرَ اللهَ عزَّ وجلَّ إلا على طُهْرٍ».

(١٤٩) لأنه يُكرَهُ لداخلِ المسجدِ أن يَجلِسَ فيه حتى يصلِّيَ ركعتينِ.

(١٥٠) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لايُؤذِّنُ إلا طاهرٌ» (ت).

(١٥١) بعدَ القيءِ لحديثِ أبي الدرداءِ ﷺ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قاءَ فأفطرَ فتوضَّأَ» (ت).

ومن أكلِ لحمِ الجَزورِ، لحديثِ جابرِ بنِ سَمُرةَ ﷺ: «أنَّ رجلاً سألَ رسولَ اللهِ ﷺ: أأتوضَّأُ من لحمِ الغنمِ؟؟ قال إن شئتَ فتوضَّأْ وإن شئتَ فلا» قال: أتوضَّأُ من لحومِ الإبلِ؟ قال: «نعم فتوضَّأْ من لحومِ الإبلِ» (م) لكنَّ آخرَ الأمرينِ كان تركَ الوضوءِ مما مسَّتْهُ النارُ) (د-ن).

بعدَ القهقهةِ في الصلاةِ: للخروجِ من الخلافِ، والدليلُ ماروَاه (خ) عن جابرٍ ﷺ: «إذا ضحكَ في الصلاةِ، أعاد الصلاةَ ولم يُعِدِ الوضوءَ» (خ).

وإنما يُستحبُّ الوضوءُ خروجاً من خلافِ مَنْ قال بوجوبِ الوضوءِ بعدَ القهقهةِ في الصلاةِ.

(١٥٢) الاستعانةُ ثلاثةُ أقسامٍ: إحضارُ الماءِ ولا كراهةَ فيه أصلاً، والثاني مباشرةُ الأجنبيِّ الغُسلَ وهذا جائزٌ لحاجةٍ. والثالثُ: الصَّبُّ وقد ثبتَ من فعلِ الصحابةِ الكرامِ على وضوئهِ ﷺ (خ ١٨٢) عن المغيرةِ أنه جعلَ يَصُبُّ الماءَ والنبيُّ ﷺ يتوضَّأُ. وعند (جه) عن الرُّبَيِّعِ بنتِ مُعَوِّذٍ أنه أمرَها أن تَسكُبَ من المِيضأةِ فسكبتْ وتوضَّأَ ﷺ.

ويستحبُّ أن يبدأَ بالبسملةِ على وضوئهِ اقتداءً بالكتابِ**١٥٣** العزيزِ ولو تركَها عمداً صحَّ وُضوءُهُ. وينوي سُننَ الوضوءِ.

ثم يغسلُ كفَّيهِ ثلاثاً١٥٤، وهذا مؤكَّدٌ إذا قامَ من نومٍ ولا يغمِسُ يدَهُ في الإناءِ حتى يغسِلَها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتتْ يدُهُ**١٥٥** فإن لم يفعلْ بقيَ الماءُ على طَهوريتِهِ.

ثم يتمضمضُ ويستنشقُ وهما سنةٌ، والمضمضةُ أن يجعلَ الماءَ في فمِهِ وأن يبالِغَ فيديرَهُ فيه ثم يَمُجَّهُ، والاستنشاقُ: إدخالُ الماءِ مُقدَّمَ الأنفِ. والمبالغةُ فيه: إيصالُه خَيشُومَهُ والمبالغةُ فيها سنةٌ زائدةٌ عليها. ثم يستنْثِرَ**١٥٦**. سواءٌ جمعَ بينهما أو فصلَ بينهما أي المضمضةِ والاستنشاقِ بغَرفةٍ واحدةٍ **١٥٧** وهذه المبالغةُ مسنونةٌ ما لم يكنْ صائماً**١٥٨** والمضمضةُ مُقدَّمةٌ على

---

(١٥٣) وقد وردتْ أحاديثُ ضعيفةُ الإسنادِ ويَحدُثُ منها قوةٌ تَدُلُّ على أنَّ له أصلاً، منها: «لا وضوءَ لمن لم يذكرِ اسمَ اللهِ عليه» (جه ٣٩٧) وأصحُّ ما في التسميةِ حديثُ أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ وضعَ يدَهُ في الإناءِ الذي فيه الماءُ ثم قال «توضَّؤوا باسمِ اللهِ». قال: فرأيتُ الماءَ ينبُعُ من بينِ أصابعِهِ والقومُ يتوضَّؤونَ حتى توضَّؤوا من عندِ آخرِهم وكانوا نحوَ سبعينَ رجلاً. (ن - خزيمةَ ١٤٤).

(١٥٤) لورودِها في صفةِ وضوءِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ (خ ١٥٩): «دعا بوضوءٍ فأفرغَ على يديه من إنائِهِ فغسلَهُما ثلاثَ مرَّاتٍ» م ٢٦٦.

(١٥٥) كما وردَ من الحديثِ الذي خرَّجهُ (ق) إلا ثلاثاً فإنه من (م) دونَ (خ) لأنَّ أهلَ الحجازِ كانت بلادُهم حارةً ويقتصرونَ على الاستجمارِ بالأحجارِ فإن نامَ عَرِقَ فلا يأمَنُ النائمُ أن تطوفَ يدُهُ على المحلِّ النَّجسِ.

(١٥٦) لحديثِ عمرِو بنِ عَنْبَسَةَ (م) والشاهدُ فيه فقلتُ: يا نبيَّ اللهِ فالوضوءُ حدِّثْني عنه. قال: «ما منكم رجلٌ يُقرِّبُ وَضوءَهُ فيتمضمضُ ويستنشقُ فينتثِرُ إلا خرَّتْ خطايا وجهِهِ وفيهِ وخَياشمَيهِ، ثم إذا غسلَ وجهَهُ كما أمرَ اللهُ إلا خرَّتْ خطايا وجهِهِ من أطرافِ لِحيتِهِ مع الماءِ. ثم يغسلُ يديهِ إلى المِرفقينِ إلا خرَّتْ خطايا يديهِ من أناملِهِ مع الماءِ، ثم يمسحُ رأسَهُ إلا خرَّتْ خطايا رأسِهِ من أطرافِ شعرِهِ مع الماءِ، ثم يغسلُ قدميهِ إلى الكعبينِ إلا خرَّتْ خطايا رجلَيهِ من أناملِهِ مع الماءِ».

(١٥٧) فهو مخيَّرٌ بين الجمعِ بين المضمضةِ والاستنشاقِ بغَرْفةٍ واحدةٍ أو باثنتينِ روى الأولى سيدُنا عليٌّ (ن ٦٨) وحديثُ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ (ق) «فتمضمضَ واستنشقَ من كفٍّ واحدةٍ فعلَ ذلك ثلاثاً» وروايةُ خ «فمضمضَ واستنشقَ واستنثرَ ثلاثاً بثلاثِ غَرَفاتٍ» وروى الثانيةَ (د١٣٩) والثانيةُ أمكنُ.

(١٥٨) لحديثِ (ت ـ ٧٨٨ ـ د ٢٣٦٦) «وبالِغْ في الاستنشاقِ إلا أن تكونَ صائماً».

الاستنشاقِ وهو شرطٌ لنَيلِ الثوابِ فتقديمُها مستحِقٌّ فإن تركَهُما صحَّ وضوءُهُ وأجزأَهُ[١٥٩].

ثم يغسلُ وجهَهُ ناوياً معه فرائضَ الوضوءِ. والوجهُ ما بين منابتِ شعرِ الرَّأسِ إلى الذَّقَنِ، مجمَعِ اللَّحْيينِ أي الفَكَّينِ طُولاً، ومن الأُذُنِ إلى الأُذُنِ عرضاً، والبياضُ الذي بين الأُذُنِ والعِذارِ من الوجهِ. وأما إذا تصلَّعَ الشعرُ عن ناصيتِهِ أي زالَ عن مقدَّمِ رأسِهِ فلا يجبُ غَسلُ ذلك الموضِعِ بلا خلافٍ لأنه من الرَّأسِ. ولو نزلَ الشعرُ عن المنابتِ المعتادةِ إلى الجبهةِ نُظرَ إن عَمَّها وجبَ غسلُها كُلِّها.

ويُفيضُ الماءَ أيضاً على موضِعِ التَّحذيفِ[١٦٠] فهو من الوجهِ[١٦١] وكذا البياضُ الذي بين الأُذُنِ والعِذارِ هو من الوجهِ فيجبُ غسلُهُ[١٦٢] ويغسلُ أيضاً ظاهرَ اللِّحيةِ الكَثَّةِ الكثيفةِ ولا يجبُ غسلُ باطنِها ولا البشَرَةِ تحتَهُ. وأما إن كانتِ اللِّحيةُ خفيفةً فيجبُ غسلُ ظاهرِها وباطنِها والبَشَرَةِ تحتَها وإن كان بعضُها خفيفاً وبعضُها كثيفاً فللكثيفِ حكمُ اللحيةِ الكثيفةِ وللخفيفِ حكمُ اللحيةِ الخفيفةِ.

وضابطُ الكثيفةِ ما سترَ البشرَةَ عن الناظرِ في مجلسِ التَّخاطُبِ.

ويخلِّلُ ندباً لحيتَهُ بأصابعِهِ من أسفلِها[١٦٣].

ويغسلُ وجوباً شعورَ الوجهِ الثَّمانيةَ خفَّتْ أو كثُفَتْ وهي:

١- الحاجبُ: سمِّيَ حاجباً لمنعِهِ العينَ من الأذى. والحَجْبُ المنعُ.

---

(١٥٩) لأنَّ اللهَ تعالى أمرَ في كتابِهِ بغسلِ الوجهِ دونَ باطنِ الفمِ والأنفِ وأما فعلُ سيدِنا النبيِّ ﷺ فمحمولٌ على الاستحبابِ.

(١٦٠) وهو القَدْرُ الذي إذا وُضِعَ طرَفُ الخيطِ على رأسِ الأُذُنِ والطرفُ الثاني على زاويةِ الجبينِ وقع في جانبِ الوجهِ سُمِّيَ بذلك لأنَّ الأشرافَ والنساءَ يعتادونَ إزالةَ الشعرِ عنه ليتَّسِعَ الوجهُ.

(١٦١) لأنه تحصُلُ به المواجهَةُ كالبياضِ الذي بين الأُذُنِ والعِذارِ من الوجهِ.

(١٦٢) لحديثِ (د ١١٧) عن سيدِنا ابنِ عباسٍ أن سيدَنا عليّاً قال له ألا أُريكَ كيف كان يتوضَّأُ رسولُ اللهِ ﷺ قلت: بلى. (فأصغَى الإناءَ على يدِهِ فغسلَها. ثم أدخلَ يديهِ في الإناءِ جميعاً فأخذَ بهما حَفْنَةً من ماءٍ فضربَ بها على وجهِهِ ثم ألقَمَ إبهامَيْهِ ما أقبلَ من أُذُنيهِ، ثم الثانيةُ ثم الثالثةُ مثلُ ذلك)... (هب).

(١٦٣) لحديثِ (د ١٤٥) «كان ﷺ إذا توضَّأَ أخذَ كفّاً من ماءٍ فأدخلَهُ تحت حنَكِهِ فخلَّلَ بها لحيتَهُ وقال: هكذا أمرني ربي عزَّ وجلَّ».

٢- والشاربُ: وهو الشعرُ النابتُ على الشَّفَةِ العُليا.
٣- والعَنْفَقَةُ: وهي الشعرُ النابتُ على الشَّفَةِ السُّفلى.
٤- والعِذارُ: وهو النابتُ على العظمِ الناتئِ بقُربِ الأُذُنِ.
٥- ولحيةُ المرأةِ والخُنثى لنُدورِهِ ذلك فلو نبتتْ للمرأةِ لحيةٌ استُحبَّ لها نَتْفُها وحَلْقُها لأنها مُثْلَةٌ في حقِّها بخلافِ الرجُلِ.
٦- وأَهْدابُ العينِ.
٧- وشعرُ الخَدِّ.

أما الشعرُ الكثيفُ على اليدِ والرِّجْلِ فيجبُ غسلُهُ وغسلُ البشرةِ تحتَه لنُدورِهِ.

ولو طالتْ لحيةُ الرجُلِ فخرجتْ عن حدِّ الوجهِ طُولاً وعَرضاً وجبَ عليه إفاضةُ الماءِ على الخارجِ منها ولا يجبُ غسلُ داخلِ المُسترسِلِ كالشَّعرِ النابتِ تحتَ الذَّقَنِ.

والكيفيَّةُ المستحبَّةُ لغسلِ الوجهِ أن يأخُذَ الماءَ بيديهِ جميعاً لأنه أمكنُ وأسبَغُ ويبدأُ بأعلى وجهِهِ ثم يُحْدِرَهُ، لأنَّ سيدَنا رسولَ اللهِ ﷺ هكذا كان يفعلُ[١٦٤]. ولأنَّ أعلى الوجهِ أشرفُ لكونِهِ موضِعَ السُّجودِ، ولأنَّهُ أمكنُ فيَجري الماءُ بطبعِهِ، ثم يُمِرَّ يديهِ بالماءِ على وجهِهِ حتى يستوعِبَ جميعَ ما يُؤمَرُ بإيصالِ الماءِ إليه، يفعلُ ذلك ثلاثاً. فإن وصلَ الماءُ على صفةٍ أُخرى أجزأَهُ ولا يجبُ إمرارُ اليدِ على الوجهِ ولا غيرِهِ من الأعضاءِ لا في الوضوءِ ولا في الغسلِ لكن يُستحَبُّ، وعليه غسلُ جزءٍ من رأسِهِ ورقَبتِهِ وما تحتَ ذقَنِهِ مع الوجهِ لأنه لا يمكنُ استيعابُ الوجهِ إلا بذلكَ، ولو خرجتْ سِلْعَةٌ من وجهِهِ عن حدِّ الوجهِ وجبَ غسلُها أيضاً. وإذا قُطِعَ أنفُهُ أو شَفَتُهُ يلزمُهُ غسلُ ما ظهرَ بالقَطْعِ.

---

(١٦٤) لروايةِ (خ ١٨٦-١٩٢-١٩٩) «ثم أدخلَ يديهِ فاغترفَ بهما فغسلَ وجهَهُ ثلاثاً».

ثم يغسلُ يديهِ وهو فرضٌ١٦٥ يبدأُ باليُمنى١٦٦ فيغسلُها ثلاثاً ثم باليُسرى فيغسلُها ثلاثاً وتقديمُ اليُمنى على اليُسرى سنةٌ بالإجماعِ١٦٧ فإذا قدَّمَ اليُسرى أجزأَهُ مع الكراهةِ التنزيهيةِ١٦٨ ويُمِرُّ الماءَ على مِرْفَقَيهِ للآيةِ١٦٩ والمرافِقُ مجمَعُ العَظمينِ وهما طَرَفا عظمِ العَضُدِ.

وإن طالتْ أظفارُهُ وخرجتْ عن رؤوسِ الأصابعِ فيجبُ غسلُها أيضاً وكذا لو كان له أُصبُعٌ زائدةٌ، فإن كان أقطعَ اليدِ ولم يبقَ من محلِّ الفرضِ شيءٌ فلا فرضَ عليه، فإن بقيَ من محلِّ الفرضِ شيءٌ وجبَ غسلُهُ١٧٠.

وإذا كانَ في أُصبُعِهِ خاتَمٌ فلم يصلِ الماءُ إلى ما تحتَهُ وجبَ إيصالُ الماءِ إلى ما تحتَهُ بتحريكِهِ أو خلعِهِ. ويُستحَبُّ دَلْكُ اليدينِ وتخليلُ أصابعِهما.

---

(١٦٥) لقولِهِ تعالى ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ المائدة: ٦

(١٦٦) لحديثِ (د ٤١٤١) «إذا لَبستُمْ وإذا توضَّأْتُم فابدؤوا بمَيامِنِكُم» (جه ٤٠٢ ت ١٧٦٦).

(١٦٧) لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ المائدة: ٦ ولو وجبَ الترتيبُ لبيَّنهُ كما رتَّبَ الأعضاءَ الأربعةَ.

(١٦٨) يُستحبُّ تقديمُ اليمينِ في كلِّ ما هو من بابِ التَّكريمِ كالوضوءِ ولُبسِ الثَّوبِ والنَّعلِ والخُفِّ والسَّراويلِ ودخولِ المسجدِ والسِّواكِ والاكتحالِ وتقليمِ الأظفارِ وقَصِّ الشاربِ ونتْفِ الإبْطِ وحلقِ الرأسِ والسلامِ من الصَّلاةِ والخروجِ من الخَلاءِ والأكلِ والشربِ والمصافحةِ واستلامِ الحجرِ الأسودِ والأخذِ والعطاءِ ويُستحَبُّ تقديمُ اليسارِ في ضدِّ ذلك كالامْتخاطِ والاستنجاءِ ودخولِ الخلاءِ والخروجِ من المسجدِ وخَلعِ الخُفِّ والسَّراويلِ والثوبِ والنعلِ وفعلِ المستقذراتِ...ودليلُهُ أحاديثُ كثيرةٌ كلُّها صحيحةٌ منها حديثُ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: (كان رسولُ اللهِ ﷺ يُعجبُهُ التَّيمُّنُ في شأنِهِ كلِّهِ في طُهورِهِ وترجُّلِهِ وتنعُّلِهِ) (خ ١٦٨ ـ م ٢٦٨) ن حب ت جه وحديثُ: (كانت يدُ رسولِ اللهِ ﷺ اليُمنى لطُهورِهِ وطعامِهِ، وكانت اليُسرى لخلائِه وما كان من أذى). وحديثُ (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يجعلُ يمينَهُ لطعامِهِ وشرابِهِ وثيابِهِ، ويجعلُ يسارَهُ لما سِوى ذلك) (د ٣٢). وحديثُ (خ ٥٨٥٦ ـ مالك ـ د٤١٣٩) «إذا انتعلَ أحدُكم فليبدأْ باليُمنى وإذا نزعَ بالشِّمالِ لتكونَ اليُمنى أولَهُما تُنْعَلُ وآخِرَهُما تُنْزَعُ»، أما الكفَّانِ والخَدَّانِ والأُذُنانِ فالسُّنَّةُ تطهيرُهما معاً.

(١٦٩)﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ المائدة: ٦.

(١٧٠) لحديثِ: «إذا أمرتُكُم بشيءٍ فأتُوا منه ما استَطَعْتُم» (خ ٧٢٨٨ ـ م ١٣٣٧).

ثم يمسحُ برأسِهِ وهو فرضٌ[١٧١] والرأسُ ما اشتملَتْ عليه منابتُ الشعرِ المُعتادِ ومنه النَّزْعتانِ وهما المَوضعانِ المُحيطانِ بالناصيةِ في جانبَي الجبينِ اللَّذانِ ينحَسِرُ شعرُ الرأسِ منهما في بعضِ الناسِ، ولأنه في سَمْتِ الناصيةِ وما استعلَى على الأُذُنينِ فهو من الرأسِ وما انحدرَ عنهما فمن الوجهِ[١٧٢].

ويكفي مسحُ ما يمكنُ حتى ولو بعضَ شعرةٍ واحدةٍ، لكنَّ المستحَبَّ أن يمسحَ جميعَ الرأسِ[١٧٣] فيأخذَ الماءَ بكفَّيهِ ثم يرسلَهُ ثم يلصِقَ سبابتَهُ بطرَفِ سبابتِهِ الأُخرى ثم يضعَهُما على مقدَّمِ رأسِهِ ويضعَ إبهامَيهِ على صِدْغَيهِ ثم يذهبَ بهما إلى قَفاهُ ثم يردَّهُما إلى المكانِ الذي بدأ منه، فإن كان عليه شعرٌ فمسحَ الشعرَ أجزأَهُ، وإن مسحَ البشرَةَ أجزأَهُ لأنَّ الجميعَ يُسمَّى رأساً، وإن كان على رأسِهِ شعرٌ تعيَّنَ مسحُهُ ولا تُجزئُ البشرةُ.

وإذا مسحَ على شعرٍ نازلٍ عن محلِّ الفرضِ لم يُجزئْهُ، كالمسحِ على طرَفِ الذُّؤابةِ التي نزلتْ عن حدِّ الرأسِ لأنَّ الرأسَ ما ترأَّسَ وعلا، وما نزلَ عن محلِّ الفرضِ لا يُسمَّى رأْساً.

---

(١٧١) لقولِه تعالى ﴿ **وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ** ﴾ المائدة: ٦، والباءُ للتَّبعيضِ لأنها إذا دخلتْ على فعلٍ يتعدَّى بنفسِهِ كانت للتَّبعيضِ ويكونُ مسْحُ سيدِنا النبيِّ ﷺ كلَّ الرأسِ في مُعظَمِ الأوقاتِ بياناً لفضيلتِهِ واقتصرَ على البعضِ في وقتٍ بياناً للجوازِ. ولحديثِ أبي هريرةَ (أنَّهُ توضَّأَ فغسلَ وجهَهُ فأسبغَ الوُضوءَ ثم غسلَ يدَهُ اليُمنى حتى أشرعَ في العَضُدِ ثم غسلَ يدَهُ اليُسرى حتى أشرعَ في العَضُدِ **،ثم مسحَ رأسَهُ**، ثم غسلَ رجلَهُ اليُمنى حتى أشرعَ في السَّاقِ ثم غسلَ رجلَه اليُسرى حتى أشرعَ في السَّاقِ ثم قال: هكذا رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يتوضَّأُ) (م).

(١٧٢) لحديثِ (د) عن الرُّبَيِّعِ بنتِ مُعَوِّذٍ قالت: (رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يتوضَّأُ فمسحَ رأسَهُ ما أقبلَ منه وأدبرَ وصُدْغَيهِ وأُذُنيهِ مرَّةً واحدةً) (د ١٢٩ ـ ت ٣٤).

(١٧٣) لحديثِ الصَّحيحينِ (ثم ذهبَ بهما إلى قَفاهُ ثم ردَّهُما حتى رجعَ إلى المكانِ الذي بدأَ منه).

وإن كان على رأسِهِ عِمامةٌ ولم يُرِدْ نزعَها مسحَ بناصيتِهِ ثم أتمَّ المسحَ على العِمامةِ سواءٌ لَبسَها على طهارةٍ أو حدَثٍ١٧٤، والقُلْنُسُوةُ مثلُ العِمامةِ في ذلك إن لم يُرِدْ نزعَها وهكذا حكمُ ما على رأسِ المرأةِ يفعلُ ذلك ثلاثاً.

ثم يُسَنُّ أن يمسحَ أُذُنيهِ١٧٥ بماءٍ جديدٍ غيرِ الذي مسحَ به الرَّأسَ١٧٦ ثلاثاً، فيأخذَ الماءَ بيديهِ ويُدخِلَ مُسبِّحَتَيهِ في صُماخَي أُذُنيهِ ويُديرَهُما على المعاطفِ ويُمِرَّ الإبهامَينِ على ظهورِ الأذنينِ، ويُلصِقَ بعد ذلك كفَّيهِ المَبلولَتينِ بأُذُنيهِ طلَباً للاستيعابِ.

ثم يغسلُ رجليهِ وهو فرضٌ بالإجماعِ١٧٧ إلى الكعبينِ وهما العظمانِ النَّاتئانِ عند مِفْصَلِ السَّاقِ والقدمِ فيجبُ غسلُهما أيضاً يبدأُ باليُمنى ثم باليُسرى،

---

(١٧٤) لحديثِ عاصمٍ عن أنسٍ (عبد الرزاق ٧٣٨): (رأيتُ أنسَ بنَ مالكٍ بالَ ثم قامَ فتوضَّأَ فمسحَ على خُفَّيهِ وعلى عِمامتِهِ ثم قامَ فصلَّى صلاةً مكتوبةً) وحديثِ (ش) عن حُميدِ بن غَسيلةَ قال: (رأيتُ أبا بكرٍ يمسحُ على الخِمارِ) وعن أمِّ سَلَمة(ش): (أنها كانتْ تمسَحُ على الخِمارِ).
وحديثِ بلالٍ (م ت ١٠١ ـ في ٢٩/١ هب ٦١/١) (رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ مسحَ على الخُفَّينِ والخِمارِ) ورواية خ (رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يمسحُ على عِمامتِهِ وخُفَّيهِ).
(١٧٥) لحديثِ (د ـ ت ٣٦) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ: «مسحَ برأسِهِ وأُذُنيهِ ظاهرَهُما وباطِنَهُما ».
(١٧٦) لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ (رأى رسولَ اللهِ ﷺ يتوضَّأُ فأخذَ لأذنيهِ ماءً خِلافَ الماءِ الذي أخذَ لرأسِهِ) (هب حسن).
(١٧٧) لقولِهِ تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ المائدة: ٦ أي اغسلُوا أرجلَكُم، وقد وردتْ الأحاديثُ الصحيحةُ المستفيضةُ في وضوئِهِ ﷺ أنه غسلَ رِجلَيهِ عن عددٍ من الصحابةِ الكرامِ ولم يمسحْهُما وثبتَ في الصَّحيحينِ قولُهُ ﷺ «ويلٌ للأعقابِ من النَّارِ» (خ ٩٦ ـ م ٢٤١) وقد جاءَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ رجلٌ قد توضَّأَ وتركَ على ظهرِ قدَمَيهِ موضعَ ظُفْرٍ لم يغسِلْهُ فأبصرَهُ النبيُّ ﷺ فقالَ له: «ارجِعْ فأَحْسِنْ وضوءَكَ» م وأحاديثُ كثيرةٌ (ثم غسلَ رجليهِ ثلاثاً) (د ـ ١٣٥) وقال: هكذا الوضوءُ فمن زادَ على هذا أو نقَصَ فقد أساءَ وظلَمَ). وحديثُ (م) «ثم يغسلُ قدميهِ إلى الكعبينِ إلا خرَّتْ خطايا رجليهِ من أناملِهِ مع الماءِ» حتى قال الراوي (عمرُو بنُ عَنْبَسَةَ) سمعتُهُ أكثرَ من سبعِ مرارٍ من رسولِ اللهِ ﷺ كما أنَّ الآيةَ الكريمةَ حدَّدتِ الغسلَ إلى الكعبينِ والمسحُ لا يكونُ إلى الكعبينِ بالاتِّفاقِ.

ويكرَهُ تقديمُ اليُسرى، ويخلِّلُ بين أصابعِ رجليْهِ ندباً فإن كانت أصابعُ رجليهِ ملْتفَّةً وجبَ إيصالُ الماءِ إلى ما بينَها.

فينصبُ قدميهِ ثم يَصُبُّ عليهما الماءَ بيمينه نَدْباً ثلاثاً ١٧٨ أو يصبُّ عليه غيرُه، ويدلُكُهما بيسارِه ويجتهدُ في دَلْكِ العقِبِ لاسيَّما في الشتاءِ فإنَّ الماءَ يتجافى عنها.

وإذا قُطِعَ بعضُ القدَمِ وجبَ غسلُ الباقي، فإن كان على رجلَيهِ شقوقٌ وجبَ إيصالُ الماءِ إلى باطنِ تلك الشُّقوقِ. فلو أذابَ في شقوقِ رجليه شَحْماً أو شَمْعاً أو عجيناً أو خضبَهُما بحِنَّاءٍ وبقيَ جِرْمُه لزمَهُ إزالةُ عينِهِ لأنه يمنعُ وصولَ الماءِ إلى البشرةِ.

والمستحَبُّ أن يغسلَ فوقَ المِرْفقَينِ وفوقَ الكعبينِ١٧٩.

والمستحَبُّ أيضاً أن يتوضَّأَ في كلِّ أعضاءِ الوضوءِ ثلاثاً فإنِ اقتصرَ على مرَّةٍ وأسبغَ أجزأَهُ ١٨٠.

ويجبُ أن يراعيَ الترتيبَ في الوضوءِ١٨١ ويوالي ندباً بين أعضائِهِ فإنْ فرَّقَ تفريقاً يسيراً لم يَضُرَّ لأنَّهُ لا يُمكِنُ الاحترازُ منه.

---

(١٧٨) لحديثِ ق (خ ١٣٦ ـ م ٢٤٦) هب ٥٧/١ ـ حم ٣٦٢/٢) رأيتُ أبا هريرةَ يتوضَّأُ فغسلَ وجهَهُ فأسبغَ الوضوءَ ثم غسلَ يدَهُ اليُمنى حتى أشرعَ في العَضُدِ ثم غسلَ اليُسرى حتى أشرعَ في العَضُدِ ثم مسحَ رأسَهُ ثم غسلَ رجلَهُ اليُمنى حتى أشرعَ في السَّاقِ ثم اليُسرى حتى أشرعَ في الساقِ ثم قال: هكذا رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يتوضَّأُ) وقال: قال رسول الله ﷺ : «أنتم الغُرُّ المحجَّلونَ يومَ القيامةِ من إسباغِ الوضوءِ فمن استطاعَ منكم فليُطِلْ غُرَّتَهُ وتحجيلَهُ». وحديثِ (خ ٥٩٥٣ ـ م ـ حم ٣٧١/٢): «تبلُغُ الحِلْيةُ من المؤمنِ حيثُ يبلُغُ الوضوءُ»، وحديثِ (م): «إنَّ أمتي يُدْعَوْنَ يومَ القيامةِ غُرَّاً محجَّلِينَ من أثرِ الوضوءِ فمن استطاعَ منكم أن يُطيلَ غُرَّتَهُ فليفعلْ». والتَّحجيلُ في يديهِ ورجليهِ، والغُرَّةُ بعضُ مقدَّمِ رأسِهِ.

(١٧٩) لحديثِ (م): «توضَّأَ رسولُ اللهِ ﷺ ثلاثاً ثلاثاً».

(١٨٠) لحديثِ خ ١٥٧: «توضَّأَ النبيُّ ﷺ مرَّةً مرَّةً». وروايةٍ أخرى خ «توضَّأَ مرَّتينِ مرَّتين».

(١٨١) لأنَّ الله تعالى وضعَ المسحَ بينَ الأغسالِ فدلَّ على وجوبِ الترتيبِ.

فإذا فرَغَ من وضوئِهِ ونفَضَ يديهِ فلا بأسَ لأنَّهُ مباحٌ يستوي فعلُهُ وتركُهُ[١٨٢] ثم يُسَنُّ له أن يدعوَ قائلاً: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له وأنَّ سيدَنا محمداً عبدُهُ ورسولُهُ[١٨٣].

ثم يصلِّي عقِبَهُ ندباً ركعتينِ سنةَ الوضوءِ[١٨٤].

ومن صلَّى بوضوئه فرضاً أو نفلاً استُحِبَّ له تجديدُ الوضوءِ[١٨٥] فإن صلَّى بوضوئه الأوَّلِ أجزأَهُ[١٨٦] أما الغسلُ فلا يُستحَبُّ تجديدُهُ.

***بابٌ: حقيقةُ الوضوءِ وأسرارُه:**

الوضوءُ هو الطَّهارةُ الصُّغرى عن الحدَثِ، إنما سُمِّيتْ صُغرى لأنها في جوارحِ الجسدِ وأطرافِهِ من كلِّ ناحيةٍ، وذلك تخفيفٌ علينا من اللهِ على عوائدِ فضلِهِ.

فلو كُلِّفَ العبدُ بغَسلِ جميعِ بدنِهِ كلَّما أحدثَ لكانَ كالتكليفِ بما لا يُطاقُ، فمِنْ هنا سَنَّ الشَّارعُ الغسلَ لكلِّ يومِ جمعةٍ، حتى لا يموتَ البدنُ من المخالفاتِ والشهَواتِ، فالحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

---

(١٨٢) من حديثِ ق (خ ٢٥٩) (ناولتُ النبيَّ ﷺ بعد اغتسالِهِ ثوباً فلم يأخذْهُ وانطلقَ وهو ينفُضُ يديهِ) وروايةِ (م) «أتيتُهُ بالمِنديلِ فلم يمسَّهُ وجعلَ يقولُ بالماءِ هكذا يعني: ينفُضُهُ» وفيه استحبابُ تركِ التنشيفِ.

(١٨٣) لحديثِ (م) (د ١٦٩ ـ ن١/٩٢ ـ ت ٥٥) «ما منكم من أحدٍ يتوضَّأُ فيبلُغُ أو فيسبِغُ الوضوءَ ثم يقولُ: (أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ) إلا فُتِحَتْ له أبوابُ الجنةِ يدخُلُ من أيِّها شاءَ».

(١٨٤) لقولِهِ لسيدِنا بلالٍ: حدِّثْني بأرجى عملٍ عمِلتُهُ في الإسلامِ فإني سمعتُ دُفَّ نعليكَ بين يدَيَّ في الجنةِ. فقالَ:
(ما عملتُ عملاً أرجى عندي من أني لم أتطهَّرْ طَهوراً في ساعةٍ من ليلٍ أو نهارٍ إلا صلَّيتُ بذلك الطَّهورِ ما كُتبَ لي أن أصلِّيَ) خ ١١٤٤٩ ـ م ٢٤٥٨).

(١٨٥) لحديثِ ض (د ـ ت ٥٩ ـ جه ٥١٢) «من توضَّأَ على طُهْرٍ كُتِبَ له عشْرُ حسناتٍ».

(١٨٦) لحديثِ (خ) ٢١٤ «كان النبيُّ ﷺ يتوضَّأُ عند كلِّ صلاةٍ، قلتُ كيف تصنعونَ؟ يجزئُ أحدَنا الوضوءُ ما لم يُحدِثْ».

غيرَ أنَّ ههُنا دقيقةً، وهي: أنَّ في تطهيرِ أعضاءِ الجوارحِ من كلِّ ناحيةٍ تطهيراً لجُملتِهِ من الحدَثِ الخارجِ عنه. لأنك إذا قدَّرْتَ العبدَ بيديهِ ورجليهِ ورأسِهِ كان كالدائرةِ المحيطةِ.

وفي تطهيرِ خارجِ الدائرةِ من كلِّ ناحيةٍ تطهيرٌ لجميعِها. فلو ألقيتَ ضابطاً في وسَطِ بطنِ الإنسانِ بعد أن يَمُدَّ يديهِ ورجليهِ وعنقِهِ وأدرتَ الضابطَ وجدتَّهُ دائرةً كما ذكرنا.

ومن هذه الجوارحِ المحيطةِ بالجسدِ تدخُلُ الذنوبُ والمخالفاتُ إلى الجسدِ كُلِّهِ، وفي تطهيرِها إخراجُ المخالفاتِ والحدثِ عن جميعِ البدَنِ.

ثبتَ في الصَّحيحِ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: **«الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ»**، يعني الوضوءَ. والإيمانُ قسمانِ: قسمٌ يُؤهِّلُ العبدَ للقُرْبِ من حضرةِ اللهِ تعالى، وقسمٌ يؤهِّلُهُ للدُّخولِ. فالذي يقرِّبُه هو الوضوءُ، والذي يُدخلُهُ هو سائرُ الآدابِ الباطنةِ فافهمْ هداكَ اللهُ تعالى.

ويُسمَّى الوضوءُ الذي هو غسلُ الجوارحِ: مقامَ الإسلامِ، ومراعاةُ آدابِهِ الباطنةِ من التوبةِ وزوالِ ما نهى اللهُ عنه: مقامَ الإيمانِ. كما يدُلُّ عليه قولُهُ ﷺ: **«إذا توضَّأَ المسلمُ - أو قال: المؤمنُ - فغسَلَ وجهَهُ خرجَ من وجهِهِ كلُّ خطيئةٍ نظرَ إليها بعينِهِ مع الماءِ - أو معَ آخرِ قطْرِ الماءِ - وإذا غسلَ يديهِ خرجَ من يديهِ كلُّ خطيئةٍ بطشتْها يداه مع الماءِ - أو مع آخرِ قطرِ الماءِ - وإذا مسحَ أُذُنيهِ خرجتْ خطاياهُ من أذنيهِ مع الماءِ - أو مع آخرِ قطرِ الماءِ - فإذا غسلَ رجليهِ خرجتْ كلُّ خطيئةٍ مشتْها رجلاه مع الماءِ - أو مع آخرِ قطرِ الماءِ - حتى يَخرُجَ نقيَّاً من الذُّنوبِ»**[١٨٧].

ولم يُذكَرْ في هذه الروايةِ مسحُ الرأسِ لأنها سقطتْ منها[١٨٨]. وقد وردَ عن طب – بز أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: **«إنَّ العبدَ إذا مسحَ رأسَهُ في الوضوءِ**

---

(١٨٧) أخرجَهُ (م) عن أبي أُمامةَ.

(١٨٨) كما في صحيحِ (م) وغيرِهِ.

غفرَ اللهُ له بكلِّ شعرةٍ ذنباً جناهُ أو عمِلَهُ فإن لم يكنْ له ذنبٌ رفعَهُ اللهُ بكلِّ شعرةٍ درجةً».

فيجبُ على المسلمِ المريدِ للحقِّ إذا أرادَ أن يتوضَّأَ: أن ينظرَ بالعقلِ الرُّوحانيِّ إلى أوصافِ اللهِ تعالى، ويتذكَّرَ كلَّما توضَّأَ: بين يدَي مَنْ يُريدُ أن يقفَ، فيتطهَّرُ بقصدِ الوقوفِ بين يديهِ، ويتَّصفُ بأوصافِ الطَّاهرِ النَّقيِّ عن الأكلِ والشربِ الموجبينِ للحدَثِ الذي كان سبباً في وجوبِ الوضوءِ، ليَصلُحَ للوقوفِ بين يدَي اللهِ تعالى نقياً طاهراً.

ومن هنا نهى الشارعُ عن الأكلِ والشربِ للمُصلِّي، ليُشاكلَ من يخاطبُهُ ويناجيهِ، وإلا لم يؤذَنْ له في الدخولِ إذا توضَّأَ على غفلةٍ، ولم يراعِ هذه المعانيَ، نعم، من توضَّأَ على غفلةٍ عن هذه المعاني فوضوءُهُ صحيحٌ، ولكنه لا يرتقي به في درجاتِ العلمِ والمعرفةِ، ولم يكلِّفِ اللهُ العامَّةَ بما يُكلِّفُ به الخاصَّةَ.

وكذلك السِّواكُ في الفمِ إنما هو لإزالةِ الرائحةِ الكريهةِ التي نشأتْ عن الأكلِ، ليَنظُفَ لذكرِ اللهِ، وكذلك الاستحدادُ الاستحدادُ هو: حلْقُ العانةِ وتقليمُ الأظافرِ، والخِتانُ وغيرُها، إنما وردَ الأمرُ لكونِها مَحلَّاً للقذرِ، ومقاعدِ للشيطانِ[١٨٩]، فوجبَ تطهيرُها وتنظيفُها.

والدِّينُ كلُّهُ مبنيٌّ على الطهارةِ الحسِّيةِ والمعنويةِ، فإذا فهِمْنا يا أخي هذه المعانيَ الظاهرةَ والباطنةَ، وعمِلْنا بها، اتضَحَ لنا كيف يكونُ الوضوءُ شطْرَ الإيمانِ كما مَرَّ أولَ البابِ، وصَلَحْنا لدخولِ حضرةِ اللهِ تعالى ، فإنَّ الطهارةَ لا تكونُ حقيقةً إلا إذا تطهَّرْنا من الأحداثِ والأوساخِ ظاهراً وباطناً، حتى نكونَ متشبِّهينَ بالملائكةِ عُبَّادِ السَّمواتِ، فإنهم مُنزَّهُونَ عن سائرِ المُخالفاتِ، عابِدونَ لربِّهم بتلكَ الطَّهارةِ دائماً سَرْمداً، لا يبرَحونَ قطُّ من مقامِ الإحسانِ.

---

(١٨٩) كما وردَ عن (طب) في الأوسطِ عن أبي عُبيدةَ.

وإنما جعلَ الشارعُ الطهارةَ بالماءِ دونَ سائرِ المائعاتِ لِمَا في الماءِ من الرُّوحانيةِ التي بها حياةُ كُلِّ شيءٍ، وإنما كان التُرابُ يليهِ في المرتبةِ لأنه أقربُ الأشياءِ إلى الماءِ، فأُمِرْنا بالانتقالِ إليه عند فقدِ الماءِ، أو تَعَذُّرِ استعمالِهِ، ويليه في الرتبةِ الرَّمْلُ الذي لا يَلْصَقُ بالعضوِ، ثم ما كان من طبقاتِ الأرضِ. وكلُّ ما كان أقوى في الرُّوحانيةِ كان مُقدَّماً في الاستعمالِ، فليس للمُتيمِّمِ إذا فقدَ الماءَ أن يتيمَّمَ بالترابِ المستعمَلِ أو النَّجِسِ.

وكلَّما كانتِ الأعضاءُ أقبحَ عِصياناً كان مُطالَباً بغسلِهَا بأعلا المياهِ رُوحانيَّةً ونظافةً، لأنَّ ثَمَّ من المعاصي ما يُميتُ العُضْوَ، ومنها ما يضعفُهُ، ومنها ما يُفتِّرُهُ ويُثقِلُهُ عن العبادةِ. فالذي يُميتُهُ الكبائرُ، مثلُ الزِّنا، واللِّواطِ، وشربِ الخمرِ، وأكلِ الرِّشَا، وسوءِ الظَّنِّ بالخَلْقِ، والكِبْرِ، والرِّياءِ، والإعجابِ، ومحبَّةِ الدُّنيا، وغيرِ ذلك. والذي يُضعفُهُ الصَّغائرُ، كالنَّظرِ إلى مالا يَحِلُّ، وسرقةِ لُقمةٍ، وغمزةٍ، ولَمْزةٍ، والبولِ في الماءِ الرَّاكدِ والطُّرُقاتِ، وغيرِ ذلك. والذي يُفتِّرُهُ المكروهاتُ التي نصَّ عليها الشارعُ.

والإنسانُ بصيرٌ على نفسِهِ في كلِّ وضوءٍ، فيعلَمُ ما جناه بين ذلك الوضوءِ وبين الوضوءِ الذي قبلَهُ من كبائرَ أو صغائرَ أو مكروهاتٍ.

وكلَّما صَغُرَتْ معاصي العُضوِ خُفِّفَ عنه في أوصافِ الماءِ ، وكلَّما كَبُرَتْ معاصي العضوِ شُدِّدَ عليه في أوصافِ الماءِ، وأُمِرَ باستعمالِ أقواها رُوحانيةً، كمياهِ الأنهارِ والآبارِ ونحوِ ذلك مما لم تمسَّهُ الأيدي قبلَ ذلك المتوضِّىءِ. فإن استَعملَ في ضعيفِ المعاصي أقوى المياهِ رُوحانيةً كان أفضلَ، وإنْ استَعملَ فاعلُ المباحِ أقوى المياهِ فذلك فضلُ اللهِ يؤتيهِ من يشاءُ، لأنَّ قلبَ هذا يكونُ نوراً على نورٍ، واللهُ غفورٌ رحيمٌ.

* بابُ الغُسلِ**190**:

تعريفُهُ: هو شرعاً سيَلانُ الماءِ على جميعِ البدنِ بنيةٍ والأفصحُ فيه الضَّمُّ ضَمُّ الغَينِ إن كان لنحْوِ الجمعةِ، والفتحُ فتحُ الغينِ إن أُضيفَ إلى الثَّوبِ ونحوِهِ.

شروطُهُ ومكروهاتُهُ: هي شروطُ الوضوءِ ومكروهاتُهُ إلا في غُسلِ الحائضِ والنُّفَساءِ لنحوِ إحرامٍ، فالمقصودُ منه رفعُ الرائحةِ الكريهةِ، وكذا غسلُ الكِتابيَّةِ والمجنونةِ من نَحوِ حيضٍ لتَحِلَّ لوطءِ الزوجِ المسلمِ فيصِحُّ للضَّرورةِ.

فصلٌ: أسبابُهُ موجِباتُهُ: وهي الأمورُ التي يترتَّبُ على وجودِها وجوبُهُ:

- أولاً: الجنابةُ وهي أمرٌ اعتباريٌّ**١٩١** يقومُ بجميعِ البدنِ يمنعُ صِحةَ الصلاةِ حيثُ لا مُرخِّصَ أي لا مجوِّزَ للصلاةِ مع فقدِ الطَّهورَينِ. بخروجِ منيِّهِ من طريقِهِ المعتادِ مستحكِماً بأن خرجَ لا لعلَّةٍ أو لا بأن خرجَ لبردٍ أومرضٍ فإن انسدَّ طريقُهُ المعتادُ انسداداً خَلْقيّاً كان خروجُهُ من أي محلٍّ موجِباً للغُسلِ، وإن كان انسدادُهُ عارِضاً فلا تتحقَّقُ الجنابةُ إلا إذا خرجَ من صُلْبِ الرَّجُلِ وهو عظامُ الرجُلِ من العُنُقِ إلى عَجْبِ الذَّنَبِ أو ترائبِ المرأةِ جمعُ تَريبةٍ: عظامُ الصَّدرِ بشرطِ الاستِحْكامِ.

وخروجُهُ يكونُ بانفصالِهِ من قَصَبَةِ الذَّكَرِ، أما لو أَحسَّ بنزولِهِ فأمسكَ ذكَرَهُ فلم يخرُجْ منه شيءٌ فلا غُسلَ عليهِ.

---

(١٩٠)حاشية الجمل ج١٤٩/١، تحفة المحتاج ج١٠٩/١، مغني المحتاج ج٦٨/١،البجيرمي على الخطيب ج١٩٦/١، الباجوري على ابن قاسم ج٧٤/١، ترشيح المستفيدين ج١ /٢٩، إعانة الطالبين ج٧٠/١-٧٤ قليوبي وعميرة ج٦١/١، أسنى المطالب ج٦٤/١، نهاية المحتاج ج٢٠٩/١، المجموع ج١٠٣/٢.

الأصلُ في مشروعيتِه قولُه تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا** ﴾ المائدة: ٦، مع ما يأتي من السنَّةِ مُفَصَّلاً، سُمِّيَ الجُنُبُ جُنُباً لنهيِهِ أن يقرَبَ مواضِعَ الصلاةِ أو لمجانبتِهِ الناسَ حتى يتطهَّرَ.

(١٩١) أي اعتبرَ الشارعُ وجودَهُ، أي اعتبرَهُ مانعاً من الصلاةِ، وأهلُ البصائرِ تشاهدُهُ ظُلْمةً على الأعضاءِ.

ويُعرَفُ المنيُّ بتدفُّقٍ أو لذَّةٍ أو ريحِ عجينٍ حالَ كونِهِ رطباً، أو بياضِ بَيْضٍ حالَ كونِهِ جافّاً على أيِّ لونٍ كان ولو أحمرَ كدمٍ[١٩٢].

وتتحقَّقُ الجنابةُ: بدخولِ حَشَفَةٍ ما فوقَ محلِّ الخِتانِ. أو قدرِها من فاقدِها فَرْجاً ولو مع حائلٍ ولو مُباناً أو من ميتٍ أو بهيمةٍ بقصدٍ أو بدونِهِ سواءٌ في ذلك الفاعلُ أو المفعولُ[١٩٣].

- الثاني: الموتُ: لمسلمٍ غيرِ شهيدٍ على الأحياءِ[١٩٤].

- الثالثُ: الحيضُ: من امرأةٍ بلغتْ تمامَ تسعِ سنينَ قمريةٍ[١٩٥]، فالمرأةُ يجب عليها تمكينُ الزَّوجِ من الوطءِ، ولا يجوزُ ذلك إلا بالغسلِ، وما لا يتِمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ، لأنَّ الوسائلَ لها حكمُ المقاصدِ.

- الرابعُ: النِّفاسُ: لأنه دمُ حيضٍ مجتمِعٌ.

- الخامسُ: الولادةُ: ولو كانتْ من نحوِ الولادةِ كمُضغَةٍ أو عَلَقةٍ أخبرَ القوابِلُ ولو واحدةً منهنَّ بأنّها من أصلِ آدميٍّ، فالولادةُ موجِبةٌ للغُسلِ وإن لم يحصُلْ نِفاسٌ.

سيأتي الحديثُ عن المحرَّماتِ بالجنابةِ إن شاء اللهُ تعالى.

---

(١٩٢) عن أُمِّ سَلَمةَ رضي اللهُ عنها قالتْ: جاءتْ أمُّ سُليمٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقالتْ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ اللهَ لايَسْتَحْيي من الحقِّ، فهل على المرأةِ غُسْلٌ إذا هيَ احتلمتْ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «نعم، إذا رأتِ الماءَ». أي المنيَّ، (م).

(١٩٣) والأصلُ في ذلك حديثُ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إذا التقى الخِتانانِ، أو مسَّ الختانُ الختانَ وجبَ الغُسْلُ، فعلْتُه أنا ورسولُ اللهِ ﷺ فاغتسلْنا» (م).

(١٩٤) لقولِهِ ﷺ في المُحْرِمِ الذي وَقَصَتْه ناقتُهُ «اغْسِلوه بماءٍ وسِدْرٍ» (خ).

وعن أمِّ عطيَّةَ الأنصاريَّةِ رضي اللهُ عنها قالت: دَخَلَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ حين تُوُفِّيتِ ابنتُهُ فقالَ: «اغْسِلْنَها ثلاثاً أو خمساً أو أكثرَ من ذلك، بماءٍ وسِدْرٍ، واجعَلْنَ في الآخِرةِ كافُوراً، فإذا فَرَغْتُنَّ فآذِنَّني فلمَّا فَرَغْنا آذنَّاهُ، فألقى إلينا حِقْوَهُ فقال: أشْعِرْنَها إيَّاهُ» (ق).

(١٩٥) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ البقرة: ٢٢٢. ولحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا أقْبَلَتِ الحَيْضةُ فدعي الصلاةَ فإذا ذهبَ قَدْرُها فاغسِلي عنك الدَّمَ وصَلِّي» (ق).

فصلٌ: أركانُ الغُسلِ:

١- إزالةُ القَذَرِ عن بدنِهِ.

٢- النيةُ **١٩٦** : نويتُ رفعَ الجنابةِ أو الحيضِ أو النفاسِ، أو فرضَ الغسلِ، أو واجبَ الغسلِ، أو الغسلَ للصلاةِ، أو الطهارةَ للصلاةِ، أو رفعَ الحدَثِ، أو استباحةَ مفتقِرٍ إلى غسلٍ.

وتكونُ النيةُ مقرونةً بأوَّلِ مغسولٍ ولو من أسفلِ البدنِ ولو اجتمعتْ أغسالٌ كفاه نيَّةُ أحدِها، فإنِ اجتمَعَ مندوبٌ وفرضٌ فلا بُدَّ من نيتِهما معاً كجنابةٍ وجمعةٍ ويكفيه في حالةِ اجتماعِ الحدَثينِ نيةُ الأكبرِ منهما.

ينبغي لمن يغتسِلُ بالصَّبِّ بنَحْوِ إبريقٍ أن يقرِنَ النيةَ بغسلِ محلِّ الاستنجاءِ بعد فراغِهِ منه، لأنه ربما يغفُلُ عنه ولا يصلُهُ ماءُ الصبِ فلا يتِمُّ طُهرُهُ. ثم يُطلِقُ نيةَ رفعِ الحدثِ الأكبرِ.

٣- وصولُ الماءِ إلى ظاهرِ البدنِ من شعَرٍ وبشرَةٍ وحتى الأظفارِ وما تحتَها حتى ما تحتَ القُلْفَةِ من الأقلفِ، وحتى الشعرِ الكثيفِ يجبُ وصولُ الماءِ إليه ظاهراً وباطناً، ويجبُ نقْضُ الشعرِ المضفورِ إن لم يصِلِ الماءُ إلى باطنِهِ إلا بالنَّقضِ. ويجبُ غسلُ ما ظهرَ من صِماخَي أُذُنَيهِ ومن شقوقِ بدنِهِ، وما يبدو من فرْجِ المرأةِ عند قُعودِها لقضاءِ حاجتِها، وكذا المَسْرُبةُ حَلْقةُ الدُّبُرِ فيسترخي قليلاً ليصِلَ الماءُ إلى ذلك المحلِّ، وينوي عند غسلِها رفعَ الحدَثِ عن محلِّ الاستنجاءِ نويتُ رفعَ الحدَثِ عن هذا المحلِّ وينوي رفعَ الحدثِ الأكبرِ عند غسلِ الوجهِ لترتفِعَ الجنابةُ عن يدِهِ وسائرِ بدنِهِ**١٩٧**.

فصلٌ: سَننُ الغُسلِ:

أن لا ينقُصَ ماءُ الغسلِ عن صاعٍ = أربعةَ أمدادٍ = ٤٣٢غ ×١٩٨٤.

١- البولُ قبلَهُ لمن أنزلَ ليخرُجَ ما بقي بِمَجراهُ.

---

(١٩٦) لعمومِ قولِهِ ﷺ: «إنما الأعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» (ق).

(١٩٧) ويُحتَجُّ لذلك بقولِهِ ﷺ: «من تركَ موضِعَ شَعرَةٍ من جنابةٍ لم يغسِلْها فُعِلَ به كذا وكذا من النارِ» (د). وقولِهِ ﷺ أيضاً: «تحتَ كُلِّ شعرةٍ جنابةٌ فبُلُّوا الشُّعورَ ونَقُّوا البشرةَ» (د – ت – جه).

(١٩٨) لحديثِ (م) عن سفينةَ: «أنه ﷺ كان يُغسِّلُهُ الصَّاعُ ويُوضِّئُهُ المُدُّ».

٢- التسميةُ أولَهُ المقرونةُ بغسلِ الكفَّينِ ونيةُ سنَنِ الغسلِ والذِّكْرُ بعدَهُ وينوي بها نحوُ الجُنُبِ الذِّكْرَ فقط أو يُطلِقُ[١٩٩].
٣- تقديمُ غسلِ الأذى عن بدنِهِ سواءٌ كان طاهراً كمنيٍّ ومخاطٍ أو نَجِساً كمذْيٍ ووَدْيٍ[٢٠٠]، ومحلُّ كونِ إزالةِ النجاسةِ من سُنَنِ الغسلِ إن كانتْ غيرَ مغلَّظَةٍ أو حُكْميةً أو عينيةً وكانت تزولُ بغسلةٍ واحدةٍ، وأما التي لا تزولُ بغسلةٍ واحدةٍ فإزالتُها قبلَ الغسلِ شرطٌ، وأما المغلَّظةُ فلا يرتفعُ الحدثُ إلا بالسابعةِ من غَسَلاتِها مع التَّرتيبِ.
٤- الوضوءُ كاملاً قبلَهُ[٢٠١] إلا غُسلَ القَدَمينِ فآخِراً ولو أحدَثَ أثناءَ الغسلِ سُنَّ له إعادةُ الوضوءِ.
٥- المضمضةُ والاستنشاقُ.
٦- التوجُّهُ للقِبلةِ لأنها أشرفُ الجهاتِ.
٧- تركُ الاستعانةِ إلا لعذرٍ.
٨- البداءَةُ بأعلى البدَنِ.
٩- التَّثليثُ.
١٠- تعهُّدُ معاطِفِ البدنِ كالأُذُنِ وطَيَّاتِ البطنِ وبينَ الأَلْيَينِ وداخلَ السُّرَّةِ.
١١- السَّترُ في الخَلْوةِ[٢٠٢].
١٢- أن ينويَ النَّفلَ إن كان يغتسلُ لفرضٍ كجنابةٍ وجمعةٍ، وأما إن كان يغتسلُ لنفلٍ وأراد الخروجَ متوضِّئاً فعليه أن ينويَ الوضوءَ مع النَّفلِ.

---

(١٩٩) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ قال: «قال رسولُ اللهِ ﷺ: لا صلاةَ لمن لا وضوءَ له، ولا وضوءَ لمن لم يَذكُرِ اسمَ اللهِ تعالى عليه» (د).
الغسلُ يشتمِلُ على الوضوءِ ويُجزِئُ عنه إن كان فرضاً، والتسميةُ في الوضوءِ سنةٌ كما تقدَّمَ فكذلك هي في الغسلِ سنةٌ أيضاً.
(٢٠٠) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كان رسولُ اللهِ ﷺ: إذا اغتسلَ من الجنابةِ فيغسِلُ يديه ثم يُفرِغُ بيمينِهِ على شماله فيغسِلُ فرجَهُ ثم يتوضَّأُ وضوءَهُ للصلاةِ». رواه الجماعةُ.
(٢٠١) لقولِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كان رسولُ اللهِ ﷺ: إذا اغتسلَ من الجنابةِ توضَّأَ وضوءَهُ للصَّلاةِ» (ق).
وروى (خ) عن ميمونةَ رضي اللهُ عنها: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يؤخِّرُ غُسلَ قدميهِ».
(٢٠٢) لحديثِ بُهْزِ بنِ حكيمٍ عن أبيهِ عن جدِّهِ قال: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ، عوراتُنا مانأتي منها ومانذرُ؟ قالَ: احفظْ عورَتَكَ إلا من زَوجَتِكَ أو ما مَلَكَتْ يَمينُك. قلتُ: يا رسولَ اللهِ إذا كان القومُ بعضُهم في بعضٍ؟ قال: إنِ استطعتَ ألا يرَيَنَّها أحدٌ فلا يَرَيَنَّها. قلتُ: يا رسولَ اللهِ إذا كان أحدُنا خالِياً؟ قالَ: اللهُ أحقُّ أن يُستحَى مِنهُ مِنَ الناسِ». رواه أصحابُ السننِ و(خ) بعضَهُ.

ومن عليه أغسالٌ مسنونةٌ عيدٌ- استسقاءٌ-جمعةٌ ونوى أحدَها سقطَ طلبُ الباقي. ومن نوى بغُسلٍ رفعَ الحَدَثينِ الأكبرِ والأصغرِ أجزَأَهُ عنهما، ولأنهما عبادتانِ من جِنسٍ فدخلتِ الصُّغرى في الكُبرى كالعمرةِ في الحَجِّ إذا كان قارِناً.

١٣- الأكملُ صبُّ الماءِ على رأسِهِ ثلاثاً مع التَّخليلِ والدَّلْكِ في كلِّ مرَّةٍ ثم على شِقِّهِ الأيمنِ
مقدَّمِهِ ومؤخَّرِه كذلك، ويبدأُ بأعلاهُ ثم على شِقِّهِ الأيسرِ مقدَّمِهِ ومؤخَّرِهِ كذلك.

١٤- أن يستتِرَ عند غسلِهِ في محَلٍّ خالٍ ليس فيه أحدٌ وفيه من لايَحرُمُ عليه النَّظرُ إلى عورتِهِ كزوجتِهِ.

١٥- تقليلُ ماءِ الغسلِ وعدمُ الإسرافِ فيه.

١٦- تركُ النَّفْضِ والتَّكَلُّمِ والاستعانةِ والتنشيفِ بلا عذرٍ.

١٧- يسنُّ لمن يغتسِلُ عارياً أن يقولَ بسمِ اللهِ الذي لا إلـهَ إلا هو لأنَّ ذلك سَتْرٌ عن أَعيُنِ الجِنِّ.

فصلٌ: صفةُ الغسلِ:

يجوزُ أن يتوضَّأَ أو يغتسِلَ الرَّجلُ والمرأةُ من إناءٍ واحدٍ[٢٠٣]، ويجوزُ أن يتوضَّأَ أو يغتسِلَ أحدُهما بفضْلِ وضوءِ أو غُسلِ الآخرِ لأنَّ الماءَ لا يُجنِبُ[٢٠٤].

١- أن ينويَ رفعَ الحدثِ الأكبرِ أو الغسلَ للصلاةِ أو الجمعةِ مثلاً.

٢- ويُسمِّي اللهَ تعالى: بسمِ اللهِ بعدَ النيَّةِ.

٣- ويغسلُ يديه ثلاثاً خارجَ الماءِ قبلَ إدخالِهما الإناءَ إن لم يتوضَّأْ من حنفيَّةٍ ويصبُّ الماءَ بيمينِهِ على شمالِهِ.

---

(٢٠٣)لحديثِ (خ ١٩٣) عن ابنِ عمرَ : (كان الرجالُ والنساءُ يتوضَّؤونَ في زمانِ رسولِ اللهِ ﷺ جميعاً) زادَ (د٧٩): في الإناءِ الواحدِ.

(٢٠٤) أخرجه (ت ٦٥ – حم ٣٠٨/١)

٤- ويغسلُ ما لوَّثَهُ طاهراً كالمنيِّ أو نَجِساً كالمذْيِ، ثم يغسلُ يديهِ.
٥- ثم يتوضَّأُ وضوءَاً كاملاً[٢٠٥] وهو سنةٌ ليس بشرطٍ ولا واجبٍ، ويروِّي أصولَ شعرِهِ ثلاثاً يَحثِي الماءَ عليه ثلاثَ حَثَياتٍ.
٦- ثم يغسلُ بقيةَ جسدِهِ بإفاضةِ الماءِ عليه ثلاثاً[٢٠٦].
٧- ويبدأُ بميامنِهِ استحباباً[٢٠٧].
٨- ويَدْلُكُ جسدَهُ استحباباً ليصلَ الماءُ إليه[٢٠٨].
٩- ويعيدُ غسلَ رجليه بمكانٍ آخَرَ[٢٠٩] وتُكرَهُ إعادةُ وضوءٍ بعد غسلٍ.

وإن كانت امرأةٌ تغتسلُ من الجنابةِ كان غسلُها كغُسلِ الرجُلِ، فإن كانت بِكراً لم يلزمْها إيصالُ الماءِ إلى داخلِ فرجِها وإن كانتْ تغتسلُ من الحيضِ فالمستحَبُّ لها أن تأخُذَ فُرْصةً من مسكٍ فتَتبَّعَ بها أثرَ الدمِ ويكفي الماءُ إن لم تجدْ[٢١٠].

وصفةُ الغسلِ المجزئِ أن ينويَ ويعُمَّ بالماءِ بدنَهُ جميعَهُ سوى داخلِ عينٍ حتى ما يظهرُ من فرجِ امرأةٍ عند قعودِها لقضاءِ حاجةٍ بولٍ أو غائطٍ، وحتى باطنِ شعرٍ خفيفٍ أو كَثيفٍ من ذَكَرٍ او أُنثى، لأنه جزءٌ من البدنِ لا مشقةَ في غسلِهِ فوجبَ كباقيه، ويتفقَّدُ أصولَ شعرِهِ وغضاريفَ أُذُنيهِ وتحتَ حَلْقِهِ

---

(٢٠٥) رواه خ ٢٤٨ عن السيدةِ عائشةَ أنه ﷺ توضَّأَ وضوءَهُ للصلاةِ ثم أفاضَ الماءَ عليه.
(٢٠٦) لحديثِ (خ٢٧٢ – م ٣١٦) عن السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالتْ: «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا اغتسلَ من الجنابةِ غسلَ يديه ثلاثاً، وتوضَّأَ وضوءَهُ للصلاةِ، ثم يخلِّلُ شعرَهُ بيديهِ، حتى إذا ظَنَّ أنه قد روَّى بشرتَهُ أفاضَ الماءَ عليه ثلاثَ مراتٍ، ثم غسلَ سائرَ جسدِهِ».
(٢٠٧) لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالتْ: «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا اغتسلَ من الجنابةِ دعا بشيءٍ نحوِ الحِلابِ (إناءٌ يسَعُ قدرَ حلْبةِ ناقةٍ) فأخذَ بكفَّيهِ فبدَأَ بشِقِّهِ الأيمنِ ثم الأيسرِ ثم أَخذَ بكفَّيهِ فقال بهما على رأسِهِ» (خ ٢٥٨ – م ٣١٨)
(٢٠٨) لقولِ السيدةِ أمِّ سلمةَ في غسلِ الجنابةِ (إنما يكفيكِ أن تَحثي الماءَ على رأسِكِ ثلاثَ حَثَياتٍ ثم تُفيضِينَ عليكِ الماءَ فتَطهُرينَ) (م ٣٣٠)
(٢٠٩) حديثِ (خ ٢٧٤) عن ميمونةَ (ثم تنحَّى فغسلَ قدمَيهِ) روايةِ (تحوَّلَ من مكانِهِ) خ ٢٥٧
(٢١٠) وفي حديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها وعن أبيها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمرَ امرأةً أن تتطهَّرَ بفُرْصةٍ من مِسْكٍ فقالت لها السيدةُ عائشةُ: تتبَّعي بها أثرَ الدمِ (خ٣١٤)

وإبْطَيهِ، فإن لم يصلِ الماءُ إلى أصولِ شعرٍ مضفورٍ نَقضتْهُ٢١١ لتحقُّقِ وصولِ الماءِ إلى ما يجبُ غسلُهُ.

وتُسنُّ موالاةٌ في الغسلِ لفعلِهِ ﷺ٢١٢.

وكُرِهَ اغتسالٌ عُرياناً إن لم يرَهُ أحدٌ وإلا حَرُمَ٢١٣.

مبحثٌ دخولُ الحمَّامِ:

ويُباحُ٢١٤ دخولُ الحمَّامِ للرِّجالِ، وعليهم غَضُّ البصرِ وصونُ عوراتِهم ولا يمكِّنُوا الغاسلَ من مسِّ العورةِ وإلاّ حرُمَ٢١٥، ويُكرَهُ دخولُهُ للنِّساءِ بلا عذرٍ إن حافظْنَ على سترِ العورةِ وكان دخولُها لحاجةٍ كغُسلِ حَيضٍ٢١٦، ويَحرُمُ عليهنَّ أن يُظهِرْنَ شيئاً من عوراتِهنَّ لأحدٍ، فإن تحقَّقَ ظهورُ عوراتِهنَّ حرُمَ دخولُهُنَّ، وعندها يحرُمُ على زوجٍ أن يأذَنَ لزوجتِهِ في الذَّهابِ إليه.

---

(٢١١)لحديثِ (خ ٣١٦) «انقُضِي شعرَكِ وامتشِطي» ولابنِ ماجه(٦٤١): «انقُضِي شعرَكِ واغتَسِلي»

٢١٢)لحديثِ ابنِ مسعودٍ (طب ١٠٥٦١) : أنَّ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ عن الرجلِ يغتسلُ من الجنابةِ فيُخطِئُ الماءُ بعضَ جسدِهِ. فقالَ ﷺ: «يغسلُ ذلك المكانَ ثم يصلِّي. فلو كانتِ الموالاةُ فرضاً لأمرَهُ ﷺ بإعادةِ الغُسلِ».

(٢١٣) وردَ أنَّ سيدَينا الحسنَ والحسينَ رضي اللهُ عنهما وقد دخلا الفراتَ وعلى كلٍّ واحدٍ منهما إزارُهُ ثم قالا: (إنَّ في الماءِ _ أو إنَّ للماءِ – ساكناً) (ش ١٩٩/١ عبد الرزاق ١١١٤)

(٢١٤) لعلَّهُ في عصرِنا يُكرَهُ لوجودِ الحمَّاماتِ في كُلِّ بيتٍ، أما لمن لم يملِكْ حمَّاماً في بيتِهِ فيبقى على الإباحةِ، وإن علمَ الوقوعَ في محرَّمٍ بدخولِهِ حرُمَ لأنَّ الوسائلَ لها حكمُ المقاصدِ.

(٢١٥) يحرُمُ على الشَّخصِ أن يغتسلَ بحضرةِ الناسِ مكشوفَ العورةِ ويُعزَّرُ على ذلك تعزيراً يليقُ بحالِهِ، ويحرُمُ على الحاضرينَ إقرارُهُ على ذلك، ويجبُ عليهم الإنكارُ عليه، فإن سكتوا أثِمُوا وعُزِّروا. لقولِهِ ﷺ: «لعنَ اللهُ النَّاظرَ والمنظورَ»(هب).

وروى (حا) عن جابرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «حرامٌ على الرجالِ دخولُ الحمَّامِ إلا بمئزَرٍ».

(٢١٦)لحديثِ (جه ٣٧٤٨): «ستُفتَحُ عليكم أرضُ العجمِ وستجدونَ فيها حمَّاماتٍ فامنعُوا نساءَكُم إلا حائضاً ونُفَساءَ».

وعليه أن يُسلِّمَ الأجرةَ قبلَ الدُّخولِ ويَقصِدَ التَطهُّرَ والتنظُّفَ لا التَّرَفَ والتَّنعُّمَ وألا يَدخلَ إذا علمَ أنَّ فيه عارياً ويُكرَهُ صبُّ الماءِ الباردِ على الرَّأسِ وشُربُهُ عند خروجِهِ من حيثُ الطِّبُّ.

ويقدِّمُ رجلَهُ اليُسرى في دخولِهِ، ويقصدُ موضعاً خالياً ولا يدخلُ بيتاً حارَّاً حتى يعرَقَ في الأوَّلِ، ويُقِلُّ الالتفاتَ ولا يطيلُ المُقامَ بل بقدرِ الحاجةِ.

فصلٌ: الاغتسالاتُ المسنونةُ:

١- غُسْلُ الجمعةِ لمن يريدُ حضورَها[٢١٧]. ووقتُهُ من الفجرِ الصَّادقِ إلى فراغِ سلامِ الإمامِ. وتقريبُهُ من الذَّهابِ إليها أفضلُ، ولو تعارضَ مع التَّبكيرِ راعى الغُسلَ للاختلافِ في وجوبِهِ.

نيتُهُ: نويتُ غسلَ الجمُعةِ.

٢- الغُسلُ من غَسلِ الميتِ مسلماً كان الميتُ أو كافراً طاهراً كان الغاسلُ أو حائضاً[٢١٨]، ويسنُّ الوضوءُ من مسِّهِ، ووقتُهُ من الفراغِ من تطهيرِ الميتِ ويخرُجُ بالإعراضِ عنه **ونيتُهُ**: نويتُ الغُسلَ من غَسلِ الميتِ.

٣- غُسلُ العيدِ لكلِّ أحدٍ لأنه للزِّينةِ[٢١٩]. ووقتُهُ من نصفِ اللَّيلِ إلى الغروبِ **ونيتُهُ**: نويتُ غُسلَ عيدِ الفِطرِ عيدِ الأضحى.

٤- الغُسلُ لإسلامِ كافرٍ خالٍ عن حدثٍ أكبرَ[٢٢٠] وإلا وجبَ. وأولُ وقتِهِ بعدَ الإسلامِ ويفوتُ بالإعراضِ أو طولِ الزَّمانِ لا بالجنابةِ. **ونيتُهُ**: نويتُ الغُسلَ للإسلامِ.

---

(٢١٧) يُسَنُّ لقولِهِ ﷺ: «من تَوَضَّأَ يومَ الجُمعةِ فبها ونِعْمَتْ ومَنِ اغتسلَ فالغُسْلُ أفضلُ». رواه أصحابُ السُّننِ. وذهب بعضُهم إلى وجوبِهِ أخذاً من قولِهِ ﷺ: «من أتى الجُمُعةَ فَلْيَغْتَسِلْ» (م).

وحديثِ: «غُسْلُ الجمعةِ واجبٌ على كلِّ مُحْتَلِمٍ» أي مكلَّفٍ (ق).

(٢١٨) عن أبي هريرةَ ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ غَسَّلَ ميتاً فليغتسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فليتوضَّأْ» رواه الخمسةُ.

(٢١٩) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يغتسلُ يومَ الفطرِ ويومَ الأضحى» (جه).

٥- الغسلُ لصلاةِ استسقاءٍ وكسوفٍ لمن يريدُ فعلَها ولو لم يُرِدْ حُضورَ الجماعةِ **٢٢١** ، ويدخُلُ وقتُهُ بإرادةِ الصلاةِ، ويخرُجُ بالخروجِ منها، أما الكسوفُ فبابتداءِ التَّغيُّرِ ويخرجُ بالانجلاءِ التَّامِّ.

نيتُهُ: نويتُ سنةَ غُسلِ الاستسقاءِ أو الكُسوفِ.

٦- الغُسلُ من الجنونِ ومن الإغماءِ **٢٢٢** .سنةٌ: إن لم يتحقَّقْ إنزالٌ.ووقتُهُ من الإفاقةِ ويفوتُ بالإعراضِ أو بعروضِ ما يوجِبُ الغُسلَ.

نيتُهُ: نويتُ الغسلَ منهما ورفعَ الحدثِ الأكبرِ.

٧- الغسلُ عند إرادةِ الإحرامِ وعند دخولِ الحرَمِ وعند دخولِ مكةَ بلا إحرامٍ لكلِّ أحدٍ ولو حائضاً**٢٢٣**. **وقتُهُ**: قبل دخولِ مكةَ ودخولِ الحرمِ ويُندبُ تداركُهُ.

٨- الغسلُ للوقوفِ بعرفةَ بعدَ الزوالِ. ويدخلُ وقتُهُ بفجرِ يومِ عرفةَ**٢٢٤** والأفضلُ تقريبُهُ من الزوالِ فإن لم يغتسِلْ اغتسلَ في مُزدلفَةَ للمبيتِ بها

---

(٢٢٠) لما رُويَ عن قيسِ بنِ عاصمٍ ﷺ قالَ: «أتيتُ النبيَّ ﷺ أريدُ الإسلامَ فأمرني أن أغتسلَ بماءٍ وسِدْرٍ» (د).

(٢٢١) لمْ أجدْ دليلاً نقلياً لاستحبابِ هذه الأغسالِ، ولعلَّ العلماءَ قالوا باستحبابِها قياساً على الجمعةِ والعيدَينِ، من حيثُ مشروعيةُ الجماعةِ فيها، واجتماعُ الناسِ لها.

(٢٢٢) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «ثَقُلَ رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ: أَصلَّى الناسُ؟ فقلنا: لا، هم ينتظرونَكَ يا رسولَ اللهِ، فقال ضَعُوا لي ماءً في المِخْضبِ، قالت: ففعلنا، فاغتسلَ، ثم ذهب لينُوءَ، فأُغمِيَ عليه ثم أفاقَ فقال: أَصلَّى الناسُ؟ فقلنا: لا، هم ينتظرونَكَ يا رسولَ اللهِ، فقال: ضعُوا لي ماءً في المِخضَبِ. قالت: ففعلنا: فاغتسلَ، ثم ذهبَ لينوءَ فأُغميَ عليه ثم أفاقَ»(ق). وغسلُ المجنونِ إذا أفاقَ لأنَّ ذلك مظنةُ إنزالِ المنيِّ، قال الشافعيُّ ﷺ: (ماجُنَّ إنسانٌ إلا أنْزَلَ) (ت).

(٢٢٣) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنه كان لا يَقدُمُ مكَّةَ إلا باتَ بذي طِوى حتى يصبِحَ ويغتسلَ، ثم يدخلَ مكةَ نهاراً، ويذكرُ عن النبيِّ ﷺ أنه فعلَهُ (ق).

قال الشافعيُّ في الأمِّ: إنَّ من لم يُحرِمْ يغتسلُ، واحتجَّ بأنه عليه الصلاةُ والسلامُ عامَ الفتحِ اغتسلَ لدخولِ مكةَ، وهو حلالٌ يُصيبُ الطِّيبَ.

(٢٢٤) عن ابن عمرَ رضي اللهُ عنهما: كان يغتسلُ لإحرامِهِ قبلَ أن يُحرِمَ، ولدخولِ مكةَ، ولوقوفِهِ عشيَّةَ عرفةَ. رواه مالكٌ في الموطَّأِ.

وحكى ابنُ الخلِّ ذلك عن رسولِ اللهِ ﷺ، ولأنه موضعُ اجتماعِ الناسِ، فيُسنُّ فيه كالجمعةِ.

بعد الغروبِ،وسنَّةٌ: للمحرِمِ الواقفِ بعرفةَ ولو حائضاً، **نيتُهُ**: نويتُ غُسلَ عرفةَ.

٩- الغسلُ للوقوفِ بالمشعَرِ الحرامِ ولو حائضاً. ويدخُلُ وقتُهُ بنصفِ ليلةِ العيدِ وإن كان الوقوفُ بعدَ الفجرِ، **ونيتُهُ**: نويتُ الغسلَ للوقوفِ بالمشعرِ الحرامِ.

١٠- الغسلُ لرميِ الجِمارِ الثلاثِ.قبلَ رميِ الجَمَراتِ من فجرِ يومِهِ والأفضلُ بعد الزوالِ.

ونيتُهُ: نويتُ الغُسلَ لرميِ الجَمَراتِ.

١١- عند تَغيُّرِ البدَنِ إزالةً للرائحةِ الكريهةِ، وبعدَ حجامةٍ وفَصْدٍ وخروجٍ من حمَّامٍ وإزالَةِ العانَةِ وحَلْقِ الرَّأسِ**٢٢٥**.

١٢- لحضورِ كلِّ مجمَعٍ من مجامِعِ الخيرِ ولكلِّ ليلةٍ من رمضانَ.

١٣- للاعتكافِ.

١٤- لدخولِ مدينةِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ.

١٥- لبلوغِ الصبيِّ بالسِّنِّ.

١٦- عند سَيَلانِ الوادي من المطرِ.

ولا يُسنُّ الغسلُ لشيءٍ من أنواعِ الطَّوافِ.

فصلٌ: حقيقةُ الغُسلِ من الجنابةِ:

الجنابةُ في نفسِها: بُعْدٌ وتنحٍّ عن حضرةِ صفاتِ اللهِ تعالى الطَاهرِ جَلَّ جلالُهُ. مأخوذةٌ من قولِكَ للرَّجلِ: سِرْ إلى جانبٍ. أي: إلى ناحيةٍ. فهي فعلُ حدَثٍ تَنزَّهَ الباري تعالى عنه، وسبَّحَ نفسَهُ عن قولِ من نَسَبَ ذلك إليه، لأنه فعلٌ بين اثنينِ زوجين لا يقومُ إلا باجتماعِهما في اليقظةِ أو في النَّومِ، والرَّبُّ تعالى هو الفَرْدُ المتفرِّدُ الذي لا قرينَ له.

---

(٢٢٥) رويَ عن الشافعيِّ أنه قالَ: (أحبُّ الغُسلَ من الحِجامةِ ودخولِ الحمَّامِ، وكلِّ أمرٍ يغيِّرُ الجسدَ ويُضعِفُهُ لأنَّ الغُسلَ يشدُّهُ ويُنعشُهُ). وعند هب ٣٠٠/١ بسندٍ ضعيفٍ عن السيدةِ عائشةَ عن النبيِّ ﷺ: الغُسلُ من خمسةٍ: من الجنابةِ ومن الحِجامةِ وغسلُ يومِ الجمعةِ والغُسلُ من ماءِ الحمَّامِ.

فأُمِرَ العبدُ بغُسلِ جميعِ الجسدِ وتطهيرِهِ، ليَخِفَّ البدنُ والقلبُ عن ثِقَلِ فعلِ الجنابةِ التي هي نهايةُ البُعدِ عن أوصافِ الواحدِ الفرْدِ، فإنها لا تليقُ إلا بالبشرِ. فإذا طهَّرَ الإنسانُ بشريتَهُ صَلُحَ حينئذٍ للدُّخولِ إلى حضرةِ الواحدِ الحقِّ، ولأن يتلوَ كتابَهُ، وذلك لأنَّ تطهيرَ الجسدِ ظاهراً يسري إلى الباطنِ، فيَطْهُرُ القلبُ من استغراقِ الشهوةِ التي غلبتْهُ فاستغرقَ فيها، وغابَ بها من شهودِ ربِّهِ، وغفَلَ عن ذكرِهِ، بل عن كلِّ شيءٍ حتى صار كالعدَمِ، ولا يَخرُجُ من هذا الوصفِ إلا كُمَّلُ النَّاسِ من الأنبياءِ والرُّسلِ والصَّالحينَ الذين لم يغْفُلُوا عن الحقِّ طرفةَ عينٍ.

ومثالُ الجُنُبِ: مثالُ من كان جليساً للمَلِكِ، يذاكِرُهُ وينظرُ إليه، ويسارِعُ إلى قضاءِ حوائجِهِ الخاصَّةِ بحضرتِهِ، فترَكَ الحضرةَ بغيرِ استئذانٍ، وآثرَ أغراضَ نفسِهِ على المَلِكِ، بل نسيَهُ، فلمَّا أرادَ العودةَ والدُّخولَ عليه فإنه يدخلُ عليه وعنده شيءٌ من الخجلِ، ولذلك يبالغُ في التطهيرِ بأبلغِ ما يَقدِرُ عليه من المعارفِ الأدبيةِ، ليَجبُرَ ذلك الخَللَ والخِزْيَ الذي ارتكبَهُ.

وكذلك الجنُبُ، ينبغي له أن يتذكَّرَ مع غَسلِ كُلِّ عضوٍ من أعضاءِ جسدِهِ كلَّ ما وقع فيه مما يُبعِدُ عن اللهِ، وينوي الاغتسالَ منها، والتنظيفَ لدخولِهِ على ملِكِ الملوكِ، وجبَّارِ السَّمواتِ والأرَضينَ، فهو أولى. ألا تَرى الجُنُبَ كيف مُنِعَ من قراءةِ القرآنِ كما مُنعَ من مَسِّهِ في قولِهِ تعالى: ﴿ **لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ** ﴾ الواقعة: ٧٩.

إذا علمتَ ذلك فيجبُ على المريدِ أن ينويَ مع غَسلِ يديهِ تطهيرَ يديهِ عن تناوُلِ ما أبعدَهُ عن اللهِ تعالى، وينفضُ يديهِ نفضَهُما من الأشياءِ المشغِلَةِ عن ربِّهِ عزَّ وجلَّ.

وإذا تمضمضَ ينوي تطهيرَ الفَمِ وتنظيفَهُ من تلويثِ اللِّسانِ بالأقوالِ الخبيثةِ، ليَصلُحَ أن يجريَ على لسانِهِ وفمِهِ ذكرُ اللهِ تعالى الطَّاهرِ الرَّفيعِ الجليلِ.

وإذا استنشقَ واستنثرَ ينوي استِرْواحَهُ روائحَ محبوباتِهِ العُلْويَّةِ بالشوقِ إليها، فإنَّ العُشَّاقَ والمُحبِّينَ يَسترْوِحونَ روائحَ محبوبِهِمْ من جهةِ العُلُوِّ، ومَهَبِّ الرِّياحِ من نواحي أرضِ محبوبِهم.

وإذا خَلَّلَ شعرَ رأسِهِ ولحيتِهِ ينوي بذلك حَلَّها من أيدي ما يملِكُها ويَنْكُسُها من أعلا عِلِّيِّينَ إلى أسفلِ السَّافلينَ، ومما يقودُها إلى غيرِ اللهِ تعالى: ﴿**يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ**﴾ الرحمن: ٤١، وكما وردَ في الحديثِ: «**يُساقُ الناسُ إلى النارِ، أما النِّساءُ فبالذَّوائبِ، وأما الرِّجالُ فباللِّحَى**»٢٢٦. وكذلكَ رويَ: «**أنَّ الشَّيطانَ يَعقِدُ على قافيةِ كُلِّ عبدٍ يُثبِّطُهُ عن الطَّاعاتِ، ويقودُهُ إلى الشَّهواتِ**»٢٢٧.

وإذا غسلَ رأسَهُ فلينوِ زوالَ التَّرَؤُّسِ والرِّياسةِ على إخوانِهِ، أو على أحدٍ من المسلمينَ، لأنَّ حُبَّ الرِّياسةِ من الكِبْرِ، والكِبْرُ لا يليقُ إلا باللهِ عزَّ وجلَّ.

وإذا غسلَ وجهَهُ فلينوِ بذلك تطهيرَهُ من الأَنَفَةِ، وتركِ الانقيادِ إلى طاعةِ الحقِّ، وإلى حضراتِ قُربِهِ.

وإذا مَرَّ على العينِ فلينوِ تطهيرَهَا من النَّظرِ إلى المكروهاتِ، وإلى غيرِ اللهِ تعالى مما ينفعُ أو يضُرُّ.

وإذا غسلَ العُنُقَ والرَّقبةَ فلينوِ فَكَّها من رِبْقَةِ التَّعَبُّدِ للشيطانِ والهوى، ولأيِّ شيءٍ دونَ اللهِ تعالى ، حتى يتحرَّرَ من رِقِّ الأشياءِ، ويصيرُ عبداً لربِّهِ، كما قال ﷺ: «**تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ، والدِّرْهَمِ والخَميصَةِ**»٢٢٨ فلا يكونُ العبدُ عبداً حتماً حتى يكونُ حُرَّاً عمَّا سواهُ.

وإذا غسلَ جنبَهُ فلينوِ بذلك تطهيرَهُ من اتِّكائِهِ وتوكُّلِهِ على غيرِ اللهِ.

---

(٢٢٦) أخرجه ابنُ المنذرِ وابنُ جريرٍ (الدر المنثور ٢٦٥/٤).
(٢٢٧) أخرجه (ت – د عن أبي مسعود وأبي هريرة)
(٢٢٨) أخرجه (خ) عن أبي هريرة

وإذا غسلَ ظهرَهُ فلينوِ بذلك زوالَ إسنادِهِ إلى غيرِ اللهِ، وزوالَ تَكبُّرِهِ بغيرِ حقٍّ.

وإذا غسلَ صدرَهُ فلينوِ بذلك إزالةَ طلبِ التَّصَدُّرِ في المجالسِ للهوى ونشرِ الصِّيتِ بين العبادِ، وطلبِ المدحِ والثناءِ عليه بغيرِ حقٍّ، وزوالَ الغِلِّ والغِشِّ منه.

وإذا غسلَ بطنَهُ فلينوِ بذلك تطهيرَهُ من أكلِ الحرامِ والشُّبْهةِ، وإزالةَ الرَّانِ المتراكبِ على القلبِ، وما اختفى عنه في باطنِهِ من المُهلِكاتِ.

وإذا غسلَ مَقعدَتَهُ وفخِذَيهِ فلينوِ تطهيرَهُما عن قعودِهِ وتخلُّفِهِ عن النُّهوضِ إلى ما يُرضي اللهَ تعالى.

وإذا غسلَ قدميهِ وساقيهِ فلينوِ تطهيرَهُما من المسارعةِ إلى المخالفاتِ، واتباعِ الهوى، وحَلِّ قيودِ العَجْزِ عن المسارعةِ في ميادينِ الطَّاعاتِ المُبلِّغَةِ إلى الفوزِ.

وهكذا كلُّ عضوٍ في الإنسانِ فيه معانٍ كثيرةٍ يجبُ تطهيرُهَا ليَصلُحَ الجسدُ للوقوفِ بين يدي الطَّاهرِ القُدُّوسِ جلَّ جلالُهُ، فمن تطهَّرَ على هذا الوجهِ طَهُرَ ظاهرُهُ وباطنُهُ، ووجدَ حلاوةَ طعمِ الإيمانِ، وحلاوةَ المغفرةِ بخروجِ الذُّنوبِ من الجوارحِ حالَ الطهارةِ، وزالَ عنه كلُّ غَمٍّ، لأنَّ باطنَهُ حينئذٍ صارِ كالمِرآة المَجلُوَّةِ، واستعدَّ لإحسانِ اللهِ تعالى لباطنِهِ، حتى يُدرِكَ تجلِّيَ الحقِّ لقلبِهِ، وهكذا كلُّ عبادةٍ يُراعي العبدُ فيها الآدابَ، واللهُ على كلِّ شيءٍ شهيدٍ، فاعملْ على ذلك تجدْ بركتَهُ.

* بابُ المسحُ على الخُفَّين[٢٢٩]:

المسحُ على الخُفَّينِ والجُرْمُوقِ والجَورَبَينِ رُخصةٌ[٢٣٠]، يرفعُ الحدثَ رفعاً مقيَّداً بمدَّةٍ، ويبيحُ الصلاةَ من غيرِ حَصْرٍ، والجُرْمُوقُ خُفٌّ قصيرٌ ويُسمَّى المُوقَ[٢٣١].

ماهيَّةُ الخُفِّ: اتفقَ الشافعيةُ رضي اللهُ عنهم على أنه لا يُشترَطُ في الخُفِّ جنسُ الجُلودِ، بل يجوزُ المسحُ على الجلودِ واللُّبُودِ والخِرَقِ المُطبَّقَةِ والخَشبِ وغيرِها، بشرطِ أن يمنعَ نفوذَ الماءِ لو صُبَّ عليه ويكونُ صحيحاً يمكنُ متابعةُ المشيِ عليه، أي يمكنُ المشيُ عليه في مواضعِ النُّزولِ وعند الحطِّ والتَّرحالِ وفي الحوائجِ التي يتردَّدُ فيها في المنزِلِ، وفي المقيمِ نحوُ ذلك كما جرتْ عادةُ لابسي الخُفِّ.

ولا يُشترطُ إمكانُ متابعةِ المشيِ أميالاً.

وأما إن كان مُخرَّقاً ففيه أربعُ صورٍ:

١- أن يكونَ الخَرْقُ فوقَ الكعبينِ فلا يَضُرُّ.

٢- أن يكونَ الخرقُ في محلِّ الفرضِ وهو فاحشٌ لا يمكنُ متابعةُ المشيِ عليه فلا يجوزُ المسحُ بلا خلافٍ.

---

(٢٢٩) حاشية الجمل ج١ / ١٣٦، تحفة المحتاج ج١/ ١٠٣، مغني المحتاج ج٦٣/١ ، البجيرمي على الخطيب ج٢٢٧/١، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٨٥ ، قليوبي وعميرة ج٥٦/١، أسنى المطالب ج٩٤/١،نهاية المحتاج ج١٩٧/١، المجموع ج١ ٤٧٦.

(٢٣٠) الرُّخصةُ ما ثبتَ على خلافِ دليلٍ شرعيٍّ لمعارضٍ راجحٍ، وضِدُّها العزيمةُ: وهي ما ثبتَ بدليلٍ شرعيٍّ خالٍ عن معارضٍ راجحٍ، جاء الأمرُ في آيةِ الوضوءِ بغَسلِ الرِّجلَينِ، وهو محمولٌ على غيرِ لابسِ الخُفِّ ببيانِ السنَّةِ. استدلُّوا على المسحِ بالإجماعِ وبأحاديثَ كثيرةٍ بل متواترةٍ: قال الحسنُ البصريُّ ﷺ: (حَدَّثني سبعونَ من الصحابةِ أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ على الخُفَّينِ. وقال بعضُهُم: أخشى أن يكونَ إنكارُهُ كفراً). ابنُ المنذرِ في الأوسطِ ٤٣٣/١) وقال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ رضي اللهُ عنهما : فيه أربعونَ حديثاً عن النبيِّ ﷺ (خ٣٨٧ – م ٢٧٢)

وعن جريرٍ قال: «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ بالَ ثم توضَّأَ ومسحَ على خُفَّيهِ» (ق).

وثبتَ في الصَّحيحينِ (خ ٤٤٢١) من روايةِ المغيرةِ أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ على الخُفَّينِ في غزوةِ تبوكَ، وهي من آخرِ أيَّامِهِ ﷺ.

(٢٣١) لحديثِ سيدِنا بلالٍ رأيتُ النبيَّ ﷺ يمسحُ على المُوقَينِ والخِمارِ (حم ١٥/٦)، و عند (د ١٥٣): «كان يَخرجُ يقضي حاجتَهُ فآتيهِ بالماءِ فيتوضَّأُ ويمسحُ على عِمامتِهِ وموقَيهِ».

٣- أن يكونَ في محلِّ الفرضِ ولكنَّهُ يسيرٌ جدَّاً بحيثُ لا يظهرُ منه شيءٌ من محلِّ الفرضِ كمواضعِ الخرزِ فيجوزُ المسحُ بلا خلافٍ.
٤- أن يكونَ في محلِّ الفرضِ يَظهرُ منه شيءٌ من الرِّجْلِ ولو بحجمِ عينِ الدِّيكِ فلا يجوزُ المسحُ عليه.

وسواءٌ حدثَ الخَرْقُ بعد اللُّبسِ أو كان قبلَهُ.

حذاءُ العسكرِ: إذا لبسَ حذاءَ العسكرِ وهو المشقوقُ في مقدَّمِهِ نُظِرَ إن كان لا يُرَى منه شيءٌ من الرِّجْلِ إذا مشى جازَ المسحُ عليه وإن كانت تُرى، فإن لم يشُدَّهُ لم يَجُزِ المسحُ عليه، وإن شدَّهُ جازَ المسحُ عليه بشرطِ أن لا يبقى شيءٌ من الرِّجلِ يظهرُ في حالِ المشيِ.

فإذا لبسَهُ وشدَّهُ ثم فتحَ الشَرَجَ العُرَى بطلَ المسحُ في الحالِ.

وحذاءُ العسكرِ يُشبهُ الجُرْموقَ وهو شيءٌ يشبهُ الخُفَّ فيه اتِّساعٌ يُلبَسُ فوقَ الخُفِّ في البلادِ الباردةِ. والفقهاءُ يُطلِقونَ أنه الخفُّ فوقَ الخُفِّ. وهم لا يُصحِّحُونَ المسحَ عليه إذا كانا صحيحينِ إلا بالشروطِ المتقدِّمةِ.

وإذا قلنا بجوازِ المسحِ على حذاءِ العسكرِ فينبغي أن يلبَسَهُ على طهارةِ غَسلِ الرِّجلينِ فإن لَبِسَهُ على حدَثٍ لم يُجْزِ المسحُ عليه على المذهبِ وكذا الخفُّ فوقَ الخفِّ المُسمَّى بالجُرموقِ ومن جوَّزَ المسحَ على الجُرموقِ اعتبرَهُ بدلاً عن الخُفِّ، والخُفُّ بدلٌ عن الرِّجلِ.

وإذا احتاجَ إلى وضعِ جبيرةٍ على رجلَيهِ فوضعَها ثم لَبِسَ فوقَها الخُفَّ لم يُجْزِ المسحُ عليه لأنه ملبوسٌ فوقَ ممسوحٍ.

حكمُهُ: يجوزُ المسحُ على الخُفَّينِ في الحضَرِ والسَّفرِ، وله أحكامٌ:

١- الجوازُ للابسِ الخُفِّ والغسلُ أفضلُ في الوضوءِ بدلاً من غَسلِ الرِّجلينِ، لا في غُسلٍ واجبٍ من جنابةٍ وحيضٍ ونِفاسٍ أو مسنونٍ ولا في إزالةِ نجاسةٍ، ولأنَّ غُسلَ الجنابةِ يَندُرُ فلا تدعو الحاجةُ فيه إلى المسحِ على الخُفِّ فلم يَجُزْ.

ومسحُ الخُفِّ وإن كان جائزاً فغَسلُ الرِّجلِ أفضلُ منه بشرطِ أن لا يترُكَ المسحَ رغبةً عن السنَّةِ ولا شكَّاً في جوازِهِ[٢٣٢].

---

٢٣٢ ودليلُ تفضيلِ غَسلِ الرِّجلِ أنه الذي واظبَ عليه النبيُّ ﷺ في جميعِ الأوقاتِ، ولأنَّ غَسلَ الرِّجْلِ هو الأصلُ.

٢- وقد يكونُ **واجِباً**: وذلك فيما إذا كانَ مع لابسِ الخُفِّ ماءٌ يكفيه للمسحِ ولا يكفيه للغُسلِ، أو ضاقَ الوقتُ عن الغُسلِ، أو كانَ يترتبُ على المسحِ إنقاذُ نحوِ غريقٍ أو إدراكُ عرَفةَ فيما إذا لَبِسهُ لعذرٍ كبرْدٍ.

٣- وقد يحرُمُ مع **الإجزاءِ**: فيما إذا كان الخُفُّ مغصوباً أو من حريرٍ لرَجُلٍ أو من جلدِ آدميٍّ.

٤- وقد **يحرُمُ مع عدمِ الإجزاءِ**: فيما إذا كان لابسُ الخُفِّ مُحْرِماً.

٥- وقد **يُكرَهُ** فيما إذا كَرَّرَ المسحَ.

٦- وقد **يُندَبُ** فيما إذا مالتْ نفسُهُ عن المسحِ إلى الغُسلِ.

فصلٌ: شروطُ جوازِ المسحِ: سبعةٌ:

١- لُبْسُ الخُفَّينِ على طُهرٍ كاملٍ أي تمامِ الطَّهارةِ من الحَدَثَينِ**٢٣٣**.

أما المُستحاضَةُ فتتوضَّأُ بعد دخولِ وقتِ الفريضةِ وتَلبسُ الخُفَّينِ على تلك الطَّهارةِ ثم تُحدِثُ بغيرِ حدَثِ الاستحاضةِ كبولٍ ونومٍ ولَمسٍ قبلَ أن تصلِّي تلك الفريضةَ، فإذا توضَّأَتْ جاز لها المسحُ في حقِّ هذه الفريضةِ، وتُصلِّي بالمسحِ هذه الفريضةَ وماشاءتْ من النَّوافلِ.

فإذا أحدثتْ مرةً أُخرى، فلها المسحُ لاستباحةِ النَّوافلِ ولا يجوزُ لفريضةٍ أُخرى.

ولو توضأتْ ولبستِ الخُفَّ وصلَّتْ فريضةَ الوقتِ ثم أحدثتْ لم يَجُزْ أن تمسحَ في حقِّ فريضةٍ أصلاً لا فائتةٍ ولا مؤدَّاةٍ، ولكن لها أن تمسحَ لِمَا شاءتْ من النَّوافلِ وسيمر ص١٤٥ ماستفعله**٢٣٤**.

٢- كونُ طهرِهِ بماءٍ أو تيمُّمٍ لا لفقدِ ماءٍ بل لنحوِ مرضٍ مما يُبيحُ التيمُّمَ مع وجودِ الماءِ.

٣- طهارةُ الخُفِّ، فلا يصحُّ المسحُ على خُفٍّ نجسٍ كجلدِ مَيتةٍ غيرِ مَدبوغٍ، ولا متنجِّسٍ بنجاسةٍ غيرِ معفوٍّ عنها، ولا من جلدِ كلبٍ أو خِنزيرٍ.

---

(٢٣٣) لِمَا روى الشافعيُّ عن المغيرةِ أنه قالَ: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ، أمسحُ على الخُفَّينِ؟ قال: نعم إذا أدخلْتَهُما طاهِرَتَينِ» وحديثِ (خ ٢٠٦ – م ٢٧٤) «دعْهُما فإنِّي أدخلْتُهُما طاهرتَينِ».

(٢٣٤) احتجَّ الشافعيةُ رضي اللهُ عنهم لكونِها لا تَمسَحُ لغيرِ فريضةٍ ونوافلَ: بأنَّ طهارتَها في الحُكْمِ مقصورةٌ على استباحةِ فريضةٍ ونوافلَ، وهي محدِثَةٌ بالنسبةِ إلى ما زادَ على ذلك فكأنَّها ليستَ على حدَثٍ، بل ليستْ على حدثٍ حقيقةً، فإنَّ طهارتَها لا ترفعُ الحدثَ على المذهبِ.

٤- كونُـهُ ساتراً لما يَجبُ غسلُهُ من القَدَمينِ، بحيثُ يمنعُ وصولَ الماءِ إلى الرِّجلِ وإن لم يمنعِ الرُّؤيةَ. والمرادُ السَّترُ من الأسفلِ والجوانبِ فقط، ومنعُ وصولِ الماءِ من غيرِ محلِّ الخَرْزِ.

٥- أن يكونَ الخُفُّ قويّاً بحيثُ يمكنُ التَّردُّدُ فيه لحاجةِ مسافرٍ عند الحَطِّ والتَّرحالِ في الأرضِ التي يغلِبُ المشيُ عليها، لا نحوِ شديدةِ الوَعْرِ، ثلاثةَ أيَّامٍ بالنِّسبةِ إلى المسافرِ، ويوماً وليلةً بالنسبةِ للمقيمِ**٢٣٥**.

٦- أن يمنعَ نفوذَ الماءِ من غيرِ محلِّ الخَرْزِ إلى الرِّجْلِ لو صُبَّ عليه، ولا يُعتبَرُ ماءُ المسحِ لأنَّهُ تافهٌ، والمرادُ أنه يمنعُهُ خلالَ الصَّبِّ لا دائماً كالجُوخِ.

٧- أن لا يكونَ تحتَ الخُفِّ خفٌّ صالحٌ للمسحِ عليه مسألةُ الجُرْموقِ، فإن كان الأسفلُ صالحاً ومسحَ الأعلى بقصدِ مسحِ الأسفلِ ووصلَ بللُ مسحِهِ إليه يقيناً من محلِّ الخرْزِ كفى.

فائدةٌ: يتبيَّنُ مما تقدَّمَ أنَّ المسحَ على الخُفَّينِ مؤقَّتٌ وأنَّه لا يجوزُ المسحُ في غُسلِ الجنابةِ وما في معناهُ من الأغسالِ الواجبةِ والمسنونةِ، وأنه جائزٌ في جميعِ أنواعِ الحدَثِ الأصغرِ، كالغائطِ والبولِ والنَّومِ، وهو محمولٌ على نومٍ غيرِ ممكِّنٍ مقعدَهُ، وأنَّ عليه نزْعَ الخُفِّ للجنابةِ في أثناءِ المُدَّةِ حتى لو غسلَ الرِّجلَ في الخُفِّ ثم أحدثَ وأرادَ المسحَ لم يُجْزِ.

وكذا لا يُجزِئُ مسحُ الخُفِّ في غُسلِ الحيضِ والنِّفاسِ والولادةِ، ولا في الأغسالِ المسنونةِ كغُسلِ الجمعةِ والعيدِ وأغسالِ الحجِّ وغيرِها.

ولو دُميَتْ رِجلُهُ في الخُفِّ فوجبَ غُسلُها لا يُجزيهِ المسحُ على الخُفِّ بدلاً عن غَسلِها، وإذا لزِمَهُ غُسلُ جنابةٍ أو حيضٍ أو نِفاسٍ فصبَّ الماءَ في الخُفِّ فانغسلتِ الرِّجْلانِ ارتفعتِ الجنابةُ عنهما وصحَّتْ صلاتُهُ، ولكن لو أحدثَ لم يَجُزْ له المسحُ حتى ينزِعَ الخُفَّ فيَلبَسَهُ طاهراً.

ولو دُميتْ رِجْلُهُ في الخُفِّ فغسلَها فيه جازَ المسحُ بعده ولا يُشترَطُ نزعُهُ، والفَرْقُ بين الجنابةِ والنَّجاسةِ أنَّ الشرعَ أمرَ بنزعِ الخُفِّ للجنابةِ في حديثِ صفوانَ ولم يأمُرْ به للنَّجاسةِ.

فصلٌ: كيفيتُـهُ: الواجبُ منها ما يُطلَقُ عليه اسمُ المسحِ ولو قليلاً جدَّاً، فلو وضعَ يدَهُ المبتلَّةَ عليه ولم يُمِرَّها أو قطَرَ أجزأَهُ بشروطٍ ثلاثةٍ:

(**٢٣٥**) لحديثِ أبي بكرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «رخَّصَ للمسافرِ ثلاثةَ أيامٍ ولياليَهُنَّ، وللمقيمِ يوماً وليلةً إذا تطهَّرَ ولَبِسَ خُفَّيهِ أن يمسحَ عليهما» (خزيمة – حب).

أ – أن يكونَ بالظَّاهرِ.
ب - أن يكونَ بالأعلى.
ت- أن يكونَ الأعلى محاذِياً لمحلِّ الفرضِ.

فصلٌ: والمسنونُ فيها:

أن يضعَ رؤوسَ أصابعِ يدِهِ اليُسرى مفرَّقةً تحتَ العَقِبِ ورؤوسَ أصابعِ اليُمنى كذلك على ظَهرِ الأصابعِ ثم يُمِرُّ اليُمنى إلى آخرِ ساقِهِ واليُسرى إلى أطرافِ الأصابعِ من تحتَ فيكونُ المسحُ خُطوطاً **٢٣٦**.

فصلٌ: مدَّتُهُ:

يجوزُ للابسِ الخُفِّ أن يمسحَ بدلاً عن غَسلِ رِجلَيهِ ثلاثةَ أيامٍ بلياليهنَّ للمسافرِ سفَرَ قصرٍ، أي السَّفَرَ الذي تُقصَرُ فيه الصلاةُ ٧٢ ساعةً فلكيةً، ولغيرِهِ من مقيمٍ ومسافرٍ سفرَ غيرِ قصرٍ يوماً وليلةً ٢٤ ساعةً فلكيةً**٢٣٧**.

وإن كان السفرُ معصيةً لم يَجُزْ أن يمسحَ أكثرَ من يومٍ وليلةٍ، لأنَّ ما زادَ يستفيدُهُ بالسفرِ وهو معصيةٌ فلا يجوزُ أن يستفادَ بها رخصةٌ.

فصلٌ: ابتداءُ المدَّةِ: مذهبُنا أنَّ ابتداءَ المُدةِ من أولِ حدثٍ بعدَ اللُّبسِ، فلو أحدثَ ولم يمسحْ حتى مضى من بعدِ الحدثِ يومٌ وليلةٌ أو ثلاثةٌ إن كان مسافراً انقضتِ المدةُ ولم يَجُزِ المسحُ بعد ذلك حتى يستأنِفَ لُبْساً على طهارةٍ.

ومالم يُحدِثْ لا تُحسبُ المدةُ: فلو بقي بعد اللُّبسِ يوماً على طهارةِ اللُّبسِ ثم أحدثَ استباحَ بعد الحدثِ يوماً وليلةً إن كان حاضراً وثلاثةَ أيامٍ ولياليَها إن كان مسافراً.

(**٢٣٦**) لحديثِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ ﷺ: «أنَّ النبيَّ ﷺ: مسحَ أعلى الخُفَّ وباطنَه».

(**٢٣٧**) عن صفوانَ بنِ عسَّالٍ ﷺ قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يأمُرُنا إذا كنَّا في سفرٍ أن لانَنْزِعَ خفافَنا ثلاثةَ أيامٍ ولياليَهُنَّ إلا من جنابةٍ، ولكن من بولٍ أو غائطٍ أو نومٍ فلا» (ن ٨٣/١ – ت ٣٥٣٥) وحديثُ (حم ٧٤٨ – م ٢٧٦): «للمسافرِ ثلاثةُ أيامٍ بلياليهنَّ وللمقيمِ يومٌ وليلةٌ» والمرادُ بالأمرِ في الحديثينِ: أمرُ إباحةٍ وترخيصٍ ويؤيِّدُه روايةُ سيِّدِنا صفوانَ «أرخصَ لنا أن لا ننزِعَ خفافَنا» (ن)، وفائدةُ هذا الاستدراكِ بيانُ الأحوالِ التي يجوزُ فيها المسحُ، ونبَّهَ بالغائطِ والبولِ والنومِ على ما في معناهُ من باقي أنواعِ الحدَثِ الأصغرِ وهي زوالُ العقلِ بجنونٍ وغيرِهِ، ولَمسُ النِّساءِ ومسُّ فرجِ الآدميِّ، ونبَّهَ بالجنابةِ على ما في معناها من الحدثِ الأكبرِ فيدخُلُ فيه الحيضُ والنِّفاسُ.

تنبيهاتٌ هامَّةٌ:

١- إن لبِسَ الخُفَّ في الحضرِ وسافرَ قبل الحدَثِ مسحَ مسْحَ مسافرٍ بالإجماعِ.

٢- إن لبسَ وأحدثَ في الحضرِ ثم سافرَ قبل خروجِ وقتِ الصلاةِ مسَحَ مسْحَ مسافرٍ أيضاً.

٣- إن مسحَ أحدَ خُفَّيهِ في الحضرِ ثم سافرَ ومسحَ الآخرَ في السفرِ مسَحَ مسْحَ مقيمٍ لأنه تلبَّسَ بالعبادةِ في الحضرِ واجتمعَ فيه الحضرُ والسفرُ فغُلِّبَ حكمُ الحضرِ.

٤- إذا ظهرتِ الرِّجْلُ أو انقضتِ المدةُ وهو في صلاةٍ بطلتْ صلاتُهُ.

وابتداءُ مدَّةِ المسحِ من أولِ حدثٍ شأنُهُ أن يكونَ اختيارياً كلمسٍ ونومٍ، ومن آخرِ حدَثٍ شأنُهُ أن يكونَ اضطرارياً كخروجِ الخارجِ والجنونِ.

ويستبيحُ فيها ما شاءَ من الصلواتِ، فرائضِ الوقتِ والقضاءِ والنَّذرِ والتَّطوُّعِ.

أما دائمُ الحدثِ كمستحاضَةٍ ومتيمِّمٍ لا لفقدِ ماءٍ كمرضٍ فيمسحانِ لما يَحِلُّ لهما من الصَّلواتِ ولو بقي طُهرُهما الَّذي لَبِسا عليه الخُفَّ، وذلك فرضٌ ونوافلُ، فلو أرادَ كلٌّ منهما أن يفعلَ فرضاً آخرَ وجبَ نزعُ الخفِّ والطهرُ الكاملُ بالنِّسبةِ للمستحاضةِ، وغَسلُ الرِّجلينِ فقط بالنسبةِ للمريضِ وقد تقدَّمَ تفصيلُ ذلك.

ولو مسحَ حضراً ثم سافرَ سفرَ قصرٍ أو بالعكس لم يُتِمَّ مدةَ سفرٍ تغليباً للحضرِ.

فصلٌ: مبطلاتُهُ: ثلاثةٌ:

١- ظهورُ شيءٍ مما سَترَ الخفُّ من رِجْلٍ أو لُفافةٍ عليها كجواربَ، فإذا خلعَ الخُفَّ عاد الحدثُ إلى العضوِ الذي مسحَ الحائلَ عنه فيسري إلى بقيةِ الأعضاءِ فيعيدُ الوُضوءَ إن قرُبَ الزَّمنُ.

٢- انقضاءُ المدَّةِ المحدودةِ لكلٍّ من المقيمِ والمسافرِ يقيناً أو ظناً.

٣- عُروضُ ما يُوجبُ الغُسلَ من جنابةٍ أو نحوِ حيضٍ في أثناءِ المدَّةِ[٢٣٨]. **ويجبُ** تجديدُ اللُّبْسِ إن أرادَ المسحَ بأن ينزِعَ ويتطهَّرَ ثم يَلبَسَ.

---

(٢٣٨) فلا يمسحُ في الطهارةِ الكُبرَى على الخُفِّ للحديثِ المتقدِّمِ.

وإذا مسحَ على الخُفِّ ثم خلعَهُ أو انقضتْ مُدَّةُ المسحِ وهو على طهارةِ المسحِ يغسلُ قدميهِ، لأنَّ المسحَ قائمٌ مَقامَ غَسلِ القدمينِ فإذا بطلَ المسحُ عاد إلى ما قامَ المسحُ مَقامَهُ.

ويُستحَبُّ لمن أرادَ أن يَلبَسَ الخُفَّ أن ينفُضَهُ لئلا يكونَ فيه ما يُؤذيهِ.

فصلٌ: المسحُ على العِمامةِ والجَورَبينِ٢٣٩:

اشترطَ العلماءُ للمسحِ عليهما أن يكونا صَفيقَينِ سميكين كما كانا في عهدِ النُّبوَّةِ كالمتَّخَذينِ من جلدٍ قويٍّ أو جوخٍ ثقيلٍ٢٤٠، فيصحُّ المسحُ عليهما لقوَّتِهما ومنعِهما نفوذَ ماءِ المسحِ أو ماءِ الصَّبِّ: قولانِ نصَّ في المجموعِ على الثاني أما الضَّعيفانِ كالجَورَبِ المنسوجِ المعروفِ أو المتَّخَذِ من جلدٍ ضعيفٍ أو جوخٍ ضعيفٍ فلا يصحُّ المسحُ عليهما٢٤١.

---

(٢٣٩) وردَ المسحُ على الجَوربَينِ في السنَّةِ كما هو عند (ت) بسندٍ ضعيفٍ عند المحدِّثينَ، وحملَهُ الإمامُ (هق) على المنعَّلَينِ أو على ما يُمكِنُ متابعةُ المشيِ عليهما جمعاً بين الأدلةِ.
وحكاه تسعةٌ من الصَّحبِ الكرامِ (كما قاله ابن المنذر في الأوسط ٤٦٢/١.) قال شيخُ الإسلامِ السِّراجُ البُلقينيُّ في شرحِهِ على سُننِ أبي داودَ : افتى الشافعيُّ في الأمِّ على أنه يجوزُ المسحُ على الجوربينِ بشرطِ أن يكونا صَفيقَينِ ومنعَّلَينِ .
وقال ابنُ قيمِ الجَوزيةِّ في كتابِهِ تلخيصِ السُّننِ: نصَّ الإمامُ أحمدُ على جوازِ المسحِ على الجوربينِ بشرطِ الثَّخانةِ ومتابعةِ المشيِ، وضعَّفَ روايةَ أبي قيسٍ من إ نصافِهِ وعدلِهِ أما عُمدتُهُ فهو فعلُ الصحابةِ وصريحُ القياسِ فلا يَظهرُ فرقٌ مؤثِّرٌ بين الخُفِّ والجوربِ .
لكنَّ المغيرةَ «روى أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ على الجوربينِ والنَّعلَينِ» (حم ٢٥٢/٤ – د ١٥٩ – ت٩٩) وقال حسنٌ صحيحٌ.
(٢٤٠) قال الإمامُ الزَّركشيُّ في شرحِهِ: الجوربُ غِشاءٌ من صوفٍ يُتَّخذُ للدِّفْءِ فهو ملبوسٌ ساترٌ لمحلِّ الفرضِ يمكنُ متابعةُ المشيِ عليه فأشبَهَ الخُفَّ.
(٢٤١) باتفاقِ المذاهبِ الأربعةِ، انظرِ المجموعَ للنَّوويِّ ٥٢٨/١، مغني ابن قدامة ١٨١/١ ، الدسوقي على الدردير ١٤١/١ – حاشية ابن عابدين ١٧٩/١ وقد فشى عند مَنْ لا عِلْمَ عندَهُ المسحُ على الجوربَينِ المعروفَينِ اليومَ وقد قال مولانا الإمامُ النوويُّ قدِّسَ سرُّهُ عن ضعفِ حديثِ الترمذيِّ وكذا عند الإمامِ البيهقيِّ وسفيانَ الثوريِّ وعليِّ بنِ المَدينيِّ ومسلمِ بنِ الحجَّاجِ، وكان عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ يأبى أن يُحدِّثَ بحديثِ التِّرمذيِّ ويقولُ: هذا حديثٌ منكَرٌ. قال الإمامُ النوويُّ: كلُّ واحدٍ من هؤلاءِ الأئمةِ لو انفردَ قُدِّمَ على الترمذيِّ مع أنَّ الجَرحَ مقدَّمٌ على التَّعديلِ، واتَّفقَ الحُفَّاظُ على تضعيفِهِ ولا يُقبَلُ قولُ الترمذيِّ بأنَّه حسنٌ صحيحٌ. فقد ظهرَ جلِيَّاً أنَّ الحديثَ ضعيفٌ باتِّفاقِ أئمَّةِ الحديثِ والفقهاءِ المحقِّقينَ ولم يثبُتْ في حديثٍ صحيحٍ أنَّ رسولَ اللهِ

ويصحُّ المسحُ على العِمامةِ بعد مسحِ الجُزءِ الواجبِ من رأسِهِ٢٤٢.

*** بابُ التَّيمُّمِ٢٤٣:**

وهو رخصةٌ وفضيلةٌ اختصَّتْ بها هذه الأمَّةُ زادَها اللهُ شرَفاً لم يشارِكْها فيها غيرُها من الأمَمِ. **٢٤٤**

التيمُّمُ شرعاً: مسحُ الوجهِ واليدينِ بترابٍ طَهورٍ بنيةٍ مع التَّرتيبِ بشروطٍ مخصوصةٍ ويكونُ بدلاً عن وضوءٍ أو غُسلٍ٢٤٥ أو بعضٍ تعذَّرَ غَسلُهُ، وهو بالإجماعِ مختَصٌّ

ﷺ مسحَ على الجوربَينِ وما وردَ في المسحِ عليهما كلُّهُ ضعيفٌ لا يَصلُحُ للاستدلالِ به وقيَّدَ العلماءُ المسحَ على الجوربِ بالتَّجليدِ والتَّنعيلِ والثَّخانةِ والصَّفاقَةِ لأنَّ الأصلَ غَسلُ القَدمَينِ كما هو ظاهرٌ فلا يجوزُ العُدولُ عنه إلا بالأحاديثِ الصحيحةِ التي اتفقَ العلماءُ على صحَّتِها كأحاديثِ المسحِ على الخُفَّينِ فهي متواترةٌ ولهذا قال الإمامُ مسلمٌ: لا يُترَكُ ظاهرُ القرآنِ بمثلِ حديثِ أبي قيسٍ وهُذَيلٍ.

كما أنَّ الصحابةَ لم يثبُتْ أنهم كانوا يمسحُونَ عليها رقيقةً، يقول الإمامُ أحمدُ : إنما مسحَ القومُ على الجوربِ لأنه كان عندَهُم بمنزلَةِ الخُفِّ. وإنما أطْلْتُ في القضيَّتَينِ للتنبيهِ على الأغرارِ المُغترِّينَ وعليه لا يصحُّ وضوءُ من مسحَ على جَورَبيهِ اليومَ إلا بقيدِهِ وشرطِهِ، واللهُ أعلمُ .

(٢٤٢) لحديثِ (خ٢٠٥) عن عمرِو بنِ أُميَّةَ: «رأيتُ النبيَّ ﷺ يمسحُ على عِمامتِهِ وخُفَّيهِ» .

وعن المغيرةِ (ت ١٠٠): «توضَّأَ رسولُ اللهِ ﷺ ومسحَ على الخُفَّينِ والعِمامةِ» . قال (ت) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.وفي روايةٍ (م ٢٧٥): أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ على الخُفَّينِ والخِمارِ.

(٢٤٣)حاشية الجمل ج١٩٥/١، تحفة المحتاج ج١٣٩/١، مغني المحتاج ج٨٦/١، البجيرمي على الخطيب ج٢٣٩/١، الباجوري على ابن قاسم ج٩١/١، ترشيح المستفيدين ج٢٣/١، إعانة الطالبين ج٥٦/١، قليوبي وعميرة ج٧٦/١، أسنى المطالب ج٧٢/١، نهاية المحتاج ج٢٦٣/١، المجموع ج٢٠٦/٢.

الأصلُ في جوازِهِ الكتابُ والسنَّةُ وإجماعُ الأُمَّةِ. قال تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ النساء: ٤٣، طيِّباً أي طاهراً.

وسببُ مشروعيتِهِ ما في حديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: (خرجْنَا مع النبيِّ ﷺ في بعضِ أسفارِهِ حتى إذا كُنَّا بالبيداءِ انقطعَ عِقْدي فأقامَ النبيُّ ﷺ على التماسِهِ وأقامَ الناسُ معه، وليسوا على ماءٍ، وليس معهم ماءٌ، فأتى الناسُ إلى أبي بكرٍ فقالوا: ألا ترى ماصنعتْ عائشةُ...؟! فجاء أبو بكرٍ والنبيُّ ﷺ واضعٌ رأسَهُ على فَخِذي، قد نامَ. فعاتَبَني وقال ماشاءَ اللهُ أن يقولَ، وجعل يطعَنُ بيدِهِ في خاصِرَتي، فما يمنعُني من التَّحرُّكِ إلا مكانُ رسولِ اللهِ ﷺ على فخِذِي، فقامَ حتى أصبحَ على غيرِ ماءٍ، فأنزلَ اللهُ آيةَ التيمُّمِ، فقال أُسيدُ بنُ حُضَيرٍ: ماهي بأوَّلِ بركتِكم يا آلَ أبي بكرٍ؟ قالت: فبعثْنَا البعيرَ الذي كنتُ عليه... فوجدْنا العِقْدَ تحتَه). أخرجه (مالك -خ- م).

(٢٤٤) وفي الحديثِ: «أُعطيتُ خمساً لم يُعطَهُنَّ نبيٌّ قبلي: ... وجُعِلَتْ ليَ الأرضُ مسجِداً وطَهوراً ...»(خ-حم)

بالوجهِ واليدَينِ، سواءٌ تيمَّمَ عن الحدثِ الأصغرِ أو الأكبرِ وسواءٌ تيمَّمَ عن كلِّ الأعضاءِ أو بعضِهَا.

* **أسبابُهُ:** شيءٌ واحدٌ وهو العجْزُ عن استعمالِ الماءِ حِسًّا أو شرعاً:

حسًّا: كفقدِ الماءِ فيصلِّي ويعيدُ إن كان في محلٍّ يغلُبُ فيه وجودُ الماءِ يقيناً وإلا فلا إعادةَ.

شرعاً: تعذرِ استعمالِهِ لحصولِ مرضٍ[٢٤٦]، أو زيادتِهِ، أو بُطءِ بُرْءٍ، أو عيبٍ فاحشٍ في عضوٍ ظاهرٍ أو كان الماءُ مسبَّلاً للشربِ أو حالَ دونَ الماءِ نحوُ سَبُعٍ أو خافَ غرقاً وهو في سفينةٍ أو احتاجَهُ لشربٍ له أو لحيَوانٍ محترمٍ[٢٤٧] وهو ما يَحرُمُ قتلُهُ أو عجَزَ عن ثمنِهِ. فهذا يتيمم ويصلي ولا إعادةَ عليه مطلقاً.

وإن وَجَدَ من لزمَهُ طهارةٌ ماءً لا يكفي لطهارتِهِ استعملَهُ وجوباً ثم يتيمَّمَ للباقي[٢٤٨].

فصلٌ: شروطُهُ:

١- وجودُ السببِ من علَّةٍ أو فقدِ ماءٍ أو مرضٍ[٢٤٩] أو سفرٍ[٢٥٠].

٢- العلمُ بدخولِ الوقتِ الذي يريدُ التيمُّمَ له فرضاً كان أو نفلاً.

٣- تقدُّمُ إزالةِ النجاسةِ عن بدنِهِ ولو عن غيرِ أعضاءِ التيمُّمِ.

---

(٢٤٥) لحديثِ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان في سفرٍ فصلَّى بالناسِ فإذا هو برجلٍ معتزلٍ فقال: ما منعكَ أن تصلِّيَ ؟ فقال: أصابتْني جنابةٌ ولا ماءٌ. قال: «عليكَ بالصَّعيدِ فإنه يكفيكَ» (خ ٣٤٤ – م ٦٨٢)

(٢٤٦) لعمومِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ ﴾ المائدة: ٦

(٢٤٧) يقولُ ابنُ المنذرِ في الأوسط ٢٨/٢): أجمعَ كلُّ من نحفظُ عنه من أهلِ العلمِ على أنَّ المسافرَ إذا كان معه ماءٌ فخشيَ العطشَ أنه يُبقِي ماءَهُ للشربِ ويتيمَّمَ.

(٢٤٨) لحديثِ: (إذا أمرتُكُم بأمرٍ فأتُوا منه ما استطعتُمْ) (م ١٣٣٧) ولمفهومِ قولِهِ تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً ﴾ المائدة: ٦.

(٢٤٩) عن جابرٍ ﷺ قال: (خرجْنَا في سفرٍ، فأصابَ رجلاً حَجَرٌ فَشجَّهُ في رأسِهِ، ثم احتَلَمَ. فسألَ أصحابَهُ فقالَ: هل تجدونَ لي رُخصةً في التيمُّم؟ قالوا: مانجدُ لكَ رُخصةً، وأنت تَقْدِرُ على الماءِ، فاغتسلَ فماتَ. فلما قدِمْنا على رسولِ اللهِ ﷺ، أُخْبِرَ بذلكَ فقال: «قَتَلُوهُ قَتَلَهمُ اللهُ. ألا سألوا إذ لم يَعْلَمُوا فإنما شفاءُ العِيِّ السُّؤالُ إنما كان يكفيه أن يتيمَّمَ ويَعْصُبَ على جُرحِهِ ثم يَمْسَحَ عليها ويغسلَ سائرَ جسدِهِ» (د).

(٢٥٠) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ المائدة: ٦.

٤- الإسلامُ.

٥- التمييزُ: سبعَ سنينَ فما فوقَ.

٦- عدمُ المنافي من نحوِ حيضٍ.

٧- طلبُ الماءِ إنِ احتاجَ إلى الطلبِ فالطلبُ لا يجبُ إلا بشروطٍ ثلاثةٍ:

١- أن يكونَ التيمُّمُ لفقدِهِ.

٢- أن لا يتيقَّنَ عدمَ الماءِ.

٣- أن لا يكونَ هناك مانعٌ منه كسبُعٍ ونحوِهِ.

فيلزمُهُ طلبُهُ **في حدِّ الغَوثِ** فينادي: من معه ماءٌ يجودُ به وهو المحلُّ الذي يَلحَقُ الشَّخصَ فيه غوثُ رفقتِهِ وهو قدرُ رَميةِ سهمٍ ١٥٠م بشرطِ الأمنِ على النفْسِ والعضوِ والمالِ والأمنِ على الاختصاصِ المحترَمِ ككلبِ حراسةٍ أو صيدٍ أو أمتعةٍ، والأمنِ على الوقتِ وعدمِ انقطاعِ الرِّفقةِ، هذا عند التردُّدِ في وجودِ الماءِ، فإن تيقَّنَهُ طلبَهُ وإن خرجَ الوقتُ ولو كانتِ الصلاةُ تسقطُ بالتيمُّمِ.

ويلزمُ طلبُهُ في **حدِّ القُرْبِ** إن لم يتيقَّنْ فقدَ الماءِ فيه وَقُدِّرَ بنصفِ فَرسَخٍ ٢٥٣١م تقريباً بشرطِ الأمنِ على ما مَرَّ غيرَ مالٍ يجبُ بذلُهُ لماءِ الطهارةِ والاختصاصِ والوقتِ إن كان بمحلٍّ يسقطُ فيه الفرضُ بالتيمُّمِ.

ولا يلزمُ طلبُهُ في **حدِّ البُعدِ**.

وإن تيقَّنَ وجودَ الماءِ آخِرَ الوقتِ فانتظارُهُ أفضلُ من تعجيلِ التيمُّمِ.

٨- عدمُ الحائلِ بين الترابِ والممسوحِ.

٩- الاجتهادُ في القِبلةِ قبلَ التيمُّمِ.

فصلٌ: فرائضُهُ:

١- النيةُ عندَ نقلِ الترابِ والمسحِ[٢٥١] أي مسحِ الوجهِ.

٢- الترابُ الطاهرُ الطَّهورُ[٢٥٢] له غبارٌ غيرُ مخلوطٍ بشيءٍ يلصَقُ بالعضوِ كدقيقٍ ونحوِهِ، ولا يصِحُّ بالمستعملِ في تيمُّمٍ سابقٍ أو في إزالةِ نجسٍ.

---

(٢٥١) لقولِه ﷺ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ، وإنَّما لكلِّ امرىءٍ مانوى» (ق).

٣- قصدُ الترابِ للنَّقلِ منه.

٤- نقلُ الترابِ إلى أعضاءِ التيمُّمِ ضربتان**٢٥٣** من الأرضِ إلى العضوِ الذي يُرادُ مسحُهُ.

٥- مسحُ الوجهِ واليدينِ مع المِرفَقينِ بالترابِ حتى ظاهرِ ما استَرسلَ من اللِّحيةِ حتى المقبِلِ من الأنفِ على الشَّفَةِ**٢٥٤**.

٦- الترتيبُ بينهما ولو في حدثٍ أكبرَ يمسحُ وجهَهُ ثم يديهِ.

---

(٢٥٢) لقولِهِ تعالى: ﴿ **فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا** ﴾ المائدة: ٦، أي طاهراً، عندما تواضع التراب وأصبح مداساً للأقدام جعله الله طهوراً نتيمم به ونمسح به على وجوهنا وأيدينا، وفي الحديث الشريف: (وما تواضع أحدُ لله إلا رفعه).

(٢٥٣) لحديثِ جابرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ: قال: «والتيمُّمُ ضربةٌ للوجهِ، وضربةٌ للكفَّينِ إلى المِرفقَينِ» (قط).

(٢٥٤) لقولِهِ تعالى: ﴿ **فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ** ﴾ المائدة: ٦.

فصلٌ: سننُهُ:

١- التَّسميةُ والسِّواكُ.

٢- الموالاةُ.

٣- التَّوجُّهُ إلى القِبلةِ.

٤- تقديمُ اليُمنى على اليُسرى من يديهِ والبَدءُ بأعلى وجهِهِ.

٥- صلاةُ ركعتينِ بعدَهُ.

٦- نزعُ خاتَمِه في الضَّربةِ الأولى.

٧- تخفيفُ التُّرابِ وتفريقُ أصابعِهِ.

٨- تخليلُ أصابعِهِ بعد مسحِ اليدينِ إذا فرَّقَ أصابعَهُ بعد الضربةِ الثانيةِ وإلا كان التخليلُ واجباً.

٩- الغُرَّةُ والتَّحجيلُ.

١٠- ألا يرفَعَ يدَهُ عن العضوِ حتى يتِمَّ مسحُهُ خروجاً من خلافِ من أوجبَهُ.

١١- الذِّكْرُ آخرَهُ.

فصلٌ: مكروهاتُهُ:

١- تكثيرُ التُّرابِ.

٢- تكريرُ المسحِ لكلِّ عضوٍ وتجديدُهُ.

٣- نفضُ يدِهِ بعدَ التَّيمُّمِ.

فصلٌ: مبطلاتُهُ:

١- كلُّ ما أبطلَ الوضوءَ: إن كان التيمُّمُ عن حدثٍ أصغرَ، فإن كان التيمُّمُ عن حدثٍ أكبرَ لم يبطُلْ بالأصغرِ بالنسبةِ للأكبرِ فيستبيحُ به ما كان ممتنعاً على الجُنُبِ لكن ما عدا الفرضَ العينيَّ إلى أن يجدَ الماءَ أو يطرَأَ عليه ما يوجِبُ الغُسلَ، فإذا أحدثَ المتيمِّمُ عن الجنابةِ حدثاً أصغرَ بعدما صلَّى به فرضاً وأرادَ أن يتيمَّمَ لفرضِ الصلاةِ العينيّ فلا بُدَّ أن يتيمَّمَ عن الأكبرِ ثانياً لأنَّ التيمُّمَ لا يَقوى على أداءِ الفرضَينِ ويندرِجُ الأصغرُ فيه، وأما إذا أرادَ أن يُصلِّيَ غيرَ ذلك الفرضِ أو يمَسَّ المصحفَ أو نحوَ ذلك مما يحرُمُ على المحدِثِ فلا يحتاجُ للتيمِّمُ عن الأكبرِ بل عن الأصغرِ فقطْ.

٢- قدرتُهُ على ثمنِهِ مع إمكانِ الشراءِ وعدمِ الاحتياجِ إليه أي الثَّمنِ لمؤنةٍ أو دَينٍ حالٍّ.

٣- الرِّدَّةُ: إذِ التيمُّمُ للاستباحةِ وهي منتفيةٌ مع الرِّدَّةِ.

٤- زوالُ العِلَّةِ المبيحةِ للتيمُّمِ زوالُ المانعِ من استعمالِ الماءِ حِسِّيَّاً أو شرعياً: إن كان التيمُّمُ لذلك بلا حائلٍ يحولُ عن استعمالِهِ من نحوِ سَبُعٍ أو عطشٍ.

٥- رؤيةُ الماءِ أو توهُّمُهُ **٢٥٥** : إن كان التيمُّمُ لفقدِهِ وكان يصلِّي في محلٍّ يغلُبُ فيه وجودُ الماءِ أي علمُهُ به أو توهُّمُهُ في محلٍّ يجبُ طلبُهُ منه.

ومحلُّ بُطلانِ الصلاةِ برؤيةِ الماءِ وما بعدَها إذا كان ذلك قبلَ التلبُّسِ بالصلاةِ فرضاً أو نفلاً قبلَ تلفُّظِ الرَّاءِ من أكبر، أما بعد التلبُّسِ بها فلا تبطُلُ الصلاةُ بشيءٍ من ذلك حيثُ كانت الصلاةُ تسقطُ به.

وإن تيمَّمَ بمحلٍّ يغلُبُ فيه وجودُ الماءِ يقيناً وقتَ التَّحريمِ بهذه الصلاةِ وجبَ إعادةُ الصلاةِ.

مبحثٌ: لنيَّةِ التيمُّمِ ثلاثُ مراتبَ:

المرتبةُ الأولى: مرتبةُ الفرضيةِ: ويوجَدُ لها أربعةُ فروضٍ:

أ- الفرضُ الأولُ: الصلاةُ.

ب- الفرضُ الثاني: فرضُ الطَّوافِ.

ج- فرضُ خُطبةِ الجمُعةِ.

د- ما نذرَهُ من صلاةٍ أو طوافٍ.

نيةٌ واحدةٌ من هذه المرتبةِ تُبيحُ واحداً منها فقط وتبيحُ معه جميعَ ما في المرتبةِ الثانيةِ والثالثةِ.

المرتبةُ الثانيةُ: مرتبةُ النفليةِ:

١- نفلُ الصلاةِ.

٢- نفلُ الطوافِ.

---

(٢٥٥) لقولِهِ ﷺ: «الصَّعيدُ الطَّيِّبُ طهُورُ المُسْلِمِ ولو لم يجدِ الماءَ عَشْرَ سِنينَ فإذا وَجَدَ الماءَ فلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ». ت ١٢ حسن صحيح

٣- صلاةُ الجِنازةِ.

نيةٌ واحدةٌ من هذه المرتبةِ تبيحُ جميعَ ما فيها وما في المرتبةِ الثالثةِ ولو مُكرَّراً ولا تبيحُ شيئاً من الأولى.

المرتبةُ الثالثةُ: غيرُ ما ذكرناه: سجدةُ شكرٍ، سجدةُ تلاوةٍ، قراءةٌ ومسُّ المصحفِ، تمكينُ حليلٍ، المنذورُ من القراءةِ والاعتكافِ.

نيةٌ واحدةٌ من هذه المرتبةِ تُبيحُ جميعَ ما فيها ولو مُكرَّراً ولا تُبيحُ شيئاً من المرتبةِ الأولى والثانيةِ.

فإن نوى: **«نويتُ استباحةَ فرضِ الصلاةِ»** استباحَ واحداً من المرتبةِ الأولى وجميعَ ما في المرتبةِ الثانيةِ والثالثةِ.

وإن نوى **«نويتُ استباحةَ نفلِ الصلاةِ»:** استباحَ جميعَ ما في المرتبةِ الثانيةِ والثالثةِ فقطْ.

وإن نوى **«نويتُ استباحةَ مَسِّ المصحفِ»:** استباحَ جميعَ ما في المرتبةِ الثالثةِ فقطْ.

فصلٌ: أحكامُ الجَبيرةِ ٢٥٦ :

الجبيرةُ: ألواحٌ خشبيةٌ مستوِيَةٌ تُربَطُ على موضِعِ الكسرِ ليلْتَحِمَ.

ما يجبُ فعلُهُ على المريضِ:

١- يجبُ نزعُ الجبيرةِ إن أمكنَ ذلك ولا يكفيه المسحُ عليها.

٢- إن لم يمكنْهُ نزعُها يمسحُ على جميعِ الجبيرةِ وجوباً بالماءِ وندباً بالترابِ إن كانت بمحلِّ التيمُّمِ وأخذتْ من الصحيحِ شيئاً.

٣- أن يتيمَّمَ في وجهِهِ ويديهِ وإن كانت الجبيرةُ في غيرِهما.

٤- يغسلُ الصحيحَ.

٥- الترتيبُ في التيمُّمِ للمحدِثِ حدثاً أصغرَ.

---

(٢٥٦) ودليلُ المسحِ على الجبيرةِ مارواه جابرٌ ﷺ أنَّ رجلاً أصابَهُ حَجَرٌ فَشَجَّهُ في رأسِهِ، ثم احتَلَمَ. فسألَ أصحابَهُ فقال: هل تجدونَ لي رُخصةً في التيمُّمِ؟ قالوا: مانجدُ لكَ رُخصةً، وأنت تَقْدِرُ على الماءِ، فاغتسلَ فماتَ. فلمَّا قدِمْنا على رسولِ اللهِ ﷺ، أُخْبِرَ بذلكَ فقال: «قَتَلُوهُ قَتَلَهمُ اللهُ. ألا سألوا إذ لم يَعْلَمُوا فإنما شفاءُ العِيِّ السُّؤالُ إنما كان يكفيه أن يتيمَّمَ ويَعْصُبَ على جُرحِهِ ثم يَمْسَحَ عليها ويغسلَ سائرَ جسدِهِ» (د ٣٣٦).

٦- يعيدُ الصلاةَ في الحالاتِ التاليةِ:

أ- إذا كانتِ الجبيرةُ في أعضاءِ التيمُّمِ الوجهِ واليدينِ ووضعَها على طُهرٍ أو حدثٍ.

ب- إذا كانتِ الجبيرةُ في غيرِ أعضاءِ التيمُّمِ ووضعَها على حدثٍ وأخذتْ من الصحيحِ شيئاً ولو بقدرِ الاستمساكِ فقطْ أما إذا وضعَها على طهرٍ لا يعيدُها.

ت- إذا كانتِ الجبيرةُ في غيرِ أعضاءِ التيمُّمِ ووضعَها على طهرٍ أو حدثٍ وأخذتْ من الصحيحِ زيادةً على قدرِ الاستمساكِ.

وإذا لم تأخذْ من الصحيحِ شيئاً ووضعَها على طهرٍ أو حدثٍ لا يعيدُها.

مبحثٌ: أحكامُ الجراحةِ:

إذا تضرَّرَ الجريحُ بغسلِ محلِّ الجُرحِ وجبَ التيمُّمُ عنه تيمُّماً كاملاً في الوجهِ واليدينِ وإن كان الجرحُ في غيرِهما لئلَّا يخلوَ محلُّهُ عن الطهارةِ فهذا التيمُّمُ بدلاً عن غَسلِهِ، وأما غيرُ العضوِ العليلِ من باقي الأعضاءِ فلا خلافَ في وجوبِ غَسلِهِ، ويجبُ إمرارُ الترابِ على محلِّ الجُرحِ إن كانَ بمحلِّ التيمُّمِ حيثُ لا ضررَ وإلا فلا يجبُ وتلزمُ الإعادةُ.

وإذا امتنعَ استعمالُ الماءِ في عضوٍ فأكثرَ وجب تعدُّدُ التيمُّمِ بعددِ الأعضاءِ وإن وجبَ فيها الترتيبُ ولم تعمَّها الجراحةُ، فإذا امتنعَ استعمالُهُ في عُضوَينِ وجبَ تيمُّمانِ، أو في ثلاثةٍ فثلاثةٌ، أو في الأربعةِ وقد عمَّتِ الجراحةُ الرَّأسَ فأربعةٌ، فإن بقيَ جزءٌ سليمٌ من الرأسِ وجبَ مسحُهُ مع ثلاثةِ تيمُّماتٍ. فإن عمَّتِ الجراحةُ عضوينِ مثلاً كفى عنهما تيمُّمٌ واحدٌ حيث كانا متوالِيَينِ، حتى لو عمَّتِ الجراحةُ الأعضاءَ الأربعةَ كفى عنها تيمُّمٌ واحدٌ.

فإن لم يجبِ الترتيبُ فيها كاليدينِ والرِّجلينِ لم يجبْ تعدُّدُهُ بل يُندَبُ.

ويتيمَّمُ عن كلِّ عضوٍ في محلِّ غَسلِهِ مع غَسلِ صحيحِهِ، ويقدِّمُ التَّيمُّمَ على الغسلِ.

هذا في المحدِثِ أما في نحوِ الجنُبِ فيكفيه لجميعِها تيمُّمٌ واحدٌ لأنَّ بدنَهُ كلَّهُ كعضوٍ واحدٍ.

مبحثٌ: متى يكونُ التيمُّمُ للجُرحِ:

يتيمَّمُ عن كلِّ عضوٍ محلَّ غَسلِهِ مع غَسلِ صحيحِهِ مراعاةً للتَّرتيبِ.

ومن أدَّى فرضاً بالطهارةِ المذكورةِ أعني التي غَسلَ فيها الصَّحيحَ وتيمَّمَ عن الجريحِ لا يجبُ عليه إعادةُ ذلك الفَرضِ إلا إذا كانتِ الجراحةُ في أعضاءِ التيمُّمِ ولم يمسحْها بالترابِ. ثم إن أرادَ أن يفعلَ فرضاً آخرَ وهو باقٍ على طُهرِهِ لم يُعِدْ غَسلَ الصَّحيحِ بل التيمُّمَ فقط على الصحيحِ لضعفهِ عن أداءِ فرضٍ آخرَ، لا فرقَ في ذلك بين المحدِثِ والجنُبِ ويكفي المحدِثَ تيمُّمٌ واحدٌ وإن كان الذي سبقَ منه تيمُّماتٌ م ر ٢٥٧ .

مبحثٌ فاقدُ الطَّهورَينِ:

ومن فقدَ الطَّهورينِ الماءَ والتُّرابَ حِسّاً ككونِهِ محبوساً في موضعٍ ليس فيه أحدُهما، أو شرعاً بأن مُنِعَ من استعمالِهما لنحوِ عطشٍ في الماءِ ونَداوةٍ في الترابِ مانعةٍ من وصولِ الترابِ إلى العُضوِ ولم يمكنْ تجفيفُهُ بنحوِ نارٍ وجبَ عليه أن يصلّي الفرضَ بعد انقطاعِ رجائِهِ من حصولِ أحدِهما ولو مع اتّساعِ الوقتِ لحُرمةِ الوقتِ ولا يَسجدُ لتلاوةٍ ولا سهوٍ ولا يُصلّي النَّفلَ ولا يقرأُ إلا الفاتحةَ من القرآنِ، ويعيدُ إذا وَجدَ أحدَهُما في الوقتِ مطلقاً، وبعد الوقتِ يعيدُ بالوضوءِ وجوباً وبالتيمُّمِ في محلٍّ يسقطُ فيه الفرضُ بالتيمُّمِ.

---

(٢٥٧) أي عندَ الإمامِ الرمليِّ من الشافعيةِ في القرنِ العاشرِ.

⚘ بابُ النَّجاسةِ:

النَّجاسةُ في اللُّغةِ: كلُّ ما يُستقذَرُ ولو طاهراً كبُصاقٍ ومُخاطٍ ومَنِيٍّ.

وفي الشَّرعِ: مُستقذَرٌ يمنعُ من صحةِ الصلاةِ حيثُ لا مُرخِّصَ أي مُجوِّزَ للصلاةِ مع النَّجاسةِ كفقدِ الطَّهورَين.

وتُطلَقُ على الوصفِ القائمِ بالمحلِّ عند ملاقاةِ العينِ النَّجسةِ مع رطوبةٍ من أحدِ الجانبَين.

ثم إن وُجدَ مع هذا الوصفِ جِرْمٌ أو طعمٌ أو لونٌ أو ريحٌ قيل لها: نجاسةٌ عينيةٌ، وإن خلا عن ذلك قيل لها: نجاسةٌ حُكميةٌ.

فصلٌ: أفرادُها:

١- بولٌ[٢٥٨] غيرُ بولِ الأنبياءِ[٢٥٩].

٢- مَذْيٌ: وهو ماءٌ أبيضُ رقيقٌ يخرجُ غالباً عند ثَوَرانِ الشَّهوةِ أو بعد فُتورِها[٢٦٠].

٣- وَدْيٌ: ماءٌ أبيضُ كَدِرٌ ثخينٌ يخرجُ عَقِبَ البولِ أو عند حملِ شيءٍ ثقيلٍ.

٤- رَوثٌ من غائطٍ وغيرِهِ ولو من سمكٍ وجرادٍ وغيرِهما.

٥- كلبٌ: ولو معلَّماً[٢٦١].

٦- خِنزيرٌ: لأنه أسوأُ حالاً من الكلبِ إذ لا يَحِلُّ اقتناؤهُ بحالٍ[٢٦٢].

٧- فرعُ كلٍّ منهما مع غيرِهِ، ومنيُّ الثلاثةِ، أما غيرُها فطاهرٌ تبعاً لأصلِهِ.

٨- دمٌ سائلٌ بخلافِ غيرِ السائلِ كطِحالٍ وكَبِدٍ فطاهرانِ وإن سُحقَا وصارا كالدَّمِ[٢٦٣].

---

(٢٥٨) واحتُجَّ لنجاسةِ البولِ بحديثِ الأعرابيِّ الذي بالَ في المسجدِ حيثُ أمرَ رسولُ اللهِ ﷺ «بصبِّ ذَنوبٍ من ماءٍ عليه فصُبَّ» (خ ٢٢١- م ٢٨٤).

(٢٥٩)لأنَّ فضَلاتِ الأنبياءِ طاهرةٌ، ولذلك شربَ ابنُ الزُّبيرِ دمَهُ ﷺ، وشربتْ إحدى الصحابياتِ بولَهُ ﷺ (عبد الرزاق في مسنده) (بز – طب – حا – هب).

(٢٦٠) وأما نجاسةُ الغائطِ والمذْيِ والقيءِ: فحجتُهُ قولُهُ ﷺ لعمارٍ رضي الله عنه: «إنما تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنَ البولِ والغائطِ والمذْيِ والقيءِ» (هق في السنن).

(٢٦١) ودليلُهُ قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ: «طهُورُ إناءِ أحدِكُم إذا وَلَغَ فيهِ الكَلْبُ أنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مراتٍ أُولاهُنَّ بالتُّرابِ» (م).

وجهُ الدِّلالةِ أنَّ الطَّهورَ معناه المطهِّرُ، والتطهيرُ لايكونُ إلا عن حدثٍ أو نجسٍ ولاحدثَ على الإناءِ فتعيَّنَ النجسُ.

(٢٦٢) واحتُجَّ له بقولِهِ تعالى: ﴿ **أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ** ﴾ الأنعام: ١٤٥.

٩- **وماءُ القُروحِ** المتغيَّرةِ وصديدٌ وقيحٌ لأنهما دمٌ مستحيلٌ إلى فسادٍ.
١٠- **وقيءٌ:** وهو ما خرجَ من المعِدَةِ يقيناً إلى الفم، أما النُّخامةُ تخرجُ من الصَّدرِ والبَلْغَمُ النَّازلُ من الدِّماغِ فطاهرانِ كالمُخاطِ.
١١- **جِرَّةٌ**: وهو ما يُخرِجُهُ البعيرُ أو غيرُهُ للاجتِرارِ.
١٢- **مِرَّةٌ**: هو ما في المرارةِ.
١٣- **مُسكِرٌ مائعٌ** من خمرٍ وغيرِهِ[٢٦٤] وإذا تخلَّلتِ الخمرةُ تطهُرُ لنا وإن لم يصاحبْها عينٌ، ويطَهُرُ إناؤُها تبعاً لها.
١٤- **لبنُ ما لا يُؤكلُ غيرَ الآدميِّ** كلبنِ الأتانِ، أما لبنُ ما يُؤكلُ ولبنُ الآدميِّ فطاهرانِ.
١٥- **مَيتةُ غيرِ آدميٍّ** وسمكٍ وجرادٍ وجنٍّ، والجزءُ المنفصلُ من الحيَوانِ الحيِّ كمَيتتِهِ طهارةً ونجاسةً، وما قُطِعَ من الآدميِّ والسمكِ والجرادِ طاهرٌ ومن غيرِهم كالشاةِ نجسٌ.

ويُستَثنى من ذلك شعرُ المأكولِ وصوفُهُ ووَبرُهُ وريشُهُ فطاهراتٌ مالم ينفصلْ مع أحدِها قطعةُ لحمٍ تُقصدُ وإلا فهو نجسٌ تبعاً لها.

وأما مَيتةُ الآدميِّ فطاهرةٌ[٢٦٥] ولأنَّهُ لو تَنَجَّسَ بالموتِ لم يَطهُرْ بالغَسلِ، وميتةُ السمكِ وسائرِ ما لا يعيشُ إلا في الماءِ والجرادِ طاهرةٌ أيضاً لأنها لو كانتْ نجسةً لم يَحِلَّ أكلُها بخلافِ ما يعيشُ في البرِّ والبحرِ البَرْمائيِّ فميتتُهُ نجسةٌ كالضِّفدَعِ.

والمنيُّ طاهرٌ لأنَّهُ أصلُ ابنِ أدمَ، وهو لا يَنجُسُ حياً ولا ميتاً.

---

٢٦٣ لحديثِ أسماءَ قالت: جاءتِ امرأةٌ إلى النبيِّ ﷺ فقالت: إحدانا يصيبُ ثوبُها من دمِ الحيضةِ كيف تصنعُ؟ قال: «تَحتُّهُ ثمَّ تَقْرُصُهُ بالماءِ ثم تَنْضَحُهُ ثم تصلِّي فيه» (خ ٢٢٧ – م ٢٩١)

(٢٦٤) واحتُجَّ لذلك بأنه عليه الصلاةُ والسلامُ: «سُئِلَ عن الخمرِ يُتَّخذُ خلاً فقال لا» (م).

واحتُجَّ لتحريمِ التَّخليلِ أيضاً بأنَّ أبا طلحةَ ﷺ أسلمَ وعنده خمرٌ لأيتامٍ فقال: يا رسولَ اللهِ، أُخَلِّلُها؟ قال: لا أهْرِقْها (د – حم).

(٢٦٥) لقولِهِ تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ الإسراء: ٧٠ ولحديثِ (خ ٢٨٣ – م ٣٧١): «إنَّ المؤمنَ لا ينجُسُ»

وأما الكفَّارُ فنجاستُهم نجاسةُ اعتقادٍ أو اجتنابُهم كالنَّجسِ. والمَيتةُ هي الزائلةُ الحياةِ بغيرِ ذكاةٍ شرعيةٍ بقطعِ الحُلقومِ والمَريءِ مع وجودِ حياةٍ مستقرَّةٍ أوَّلَ قطعِها.

المسْكِراتُ الجامدةُ كالزَّعفرانِ وجَوزةِ الطِّيبِ والبَنجِ وغيرِها من المُسكراتِ الجامدةِ أي المغطِّيةِ للعقلِ طاهرةٌ وإن حَرُمَ تعاطي الكثيرِ منها بخلافِ القليلِ منها وهو ما لا يؤثِّرُ في عقلٍ أو حواسَّ من لم يَعتدْها.

١٦- **النَّشادِرُ** إن تحقَّقَ أنه انعقدَ من دُخانِ النَّجاسةِ، فإن اتُّخِذَ من دُخانِ تبنِ البِرسيمِ فهو طاهرٌ.

ورطوبةُ فرجِ المرأةِ على ثلاثةِ أقسامٍ: ١- طاهرةٌ: وهي ما تكونُ في المحلِّ الذي يظهَرُ عند جلوسِها وهو الذي يجبُ غسلُهُ في الاستنجاءِ ٢- نجسةٌ قطعاً: وهي ما وراءَ ذكَرِ المُجامِعِ.

٣- طاهرةٌ على الأصحِّ: وهي ما تكونُ في المحلِّ الذي يصلُ إليه ذكَرُهُ.

والريحُ الخارجُ من قُبُلِ المرأةِ طاهرٌ ناقضٌ للوضوءِ إن تيقَّنتْ منه.

فصلٌ: بعضُ المعفوَّاتِ: يُعفَى عمَّا عمَّتْ به البلوى، منها:

١- دمُ الدَّمامِلِ والجروحِ والفَصْدِ والحِجامةِ أي موضعِهما بعدَ سدِّهِ بنحوِ قُطنةٍ ولو كثُرَ وتفاحشَ ولو بانتشارِ عِرْقٍ لعمومِ البلوى، لكنْ العَفوُ مقيدٌ بشروطٍ:

أ- أن لا يكونَ بفعلِهِ بأن يُلطِّخَ نفسَهُ به تعدِّياً باستثناءِ دمِ الفصدِ والحِجامةِ لأنه مُستثنىً للضَّرورةِ فيُعفَى عنه ولو كَثُرَ إن لم يجاوِزْ محلَّهُ.

ب- ألَّا يخالطَهُ أجنبيٌّ غيرُ ضروريٍّ من كلِّ مائعٍ ماءٍ أو غيرِهِ ولو طاهراً أو جامدٍ نجسٍ في حالةِ رطوبةِ الدَّمِ، أما الضروريُّ كماءِ الأكلِ والشُّربِ والطُّهرِ والتنظيفِ والوردِ والتبرُّدِ والبُصاقِ والمُخاطِ فلا يضرُّ.

ج- ألا ينتقلَ من موضعِهِ، ويُعفَى عن المجاوزِ إن قلَّ.

د- أن يكونَ في الملبوسِ بخلافِ المحمولِ والمفروشِ للصلاةِ فلا يُعفَى عما فيه من الدَّمِ إلا إذا كان قليلاً ولو للتجمُّلِ ولو كان عنده غيرُهُ خالياً من ذلك.

هـ – يُعفَى عنه في حقِّ الشخصِ نفسِهِ.

و- العفوُ المذكورُ بالنسبةِ للصلاةِ.

أما القليلُ فيُعفى عنه مطلقاً منه أو من أجنبيٍّ ما لم يختلطْ بأجنبيٍّ غيرِ ضروريٍّ ولم يكنْ مغلَّظاً ولم يتعدَّ بفعلِهِ، وضابطُ القليلِ والكثيرِ العُرفُ.

٢- دُخانُ النَّجاسةِ المنفصلُ عنها بواسطةِ نارٍ ما لم يكن هناك رطوبةٌ مُستغنىً عنها وإلا فلا يُعفى عنه، أمَّا كثيرُهُ فلا يُعفى عنه مطلقاً، أما الدخانُ المنفصلُ من النجاسة بلا واسطةِ نارٍ وهو البُخارُ الصاعدُ منها فطاهرٌ كالريحِ الخارجِ من الدُّبُرِ.

٣- الأثرُ الباقي بالمحلِّ بعد الاستنجاءِ بالحجرِ يُعفى عنه في حقِّ نفسِهِ بالنسبةِ للصلاةِ بشرطِ أن لا يجاوزَ صفحةً وحشفةً فإن جاوزَ وجب غسلُ الجميعِ. ويُعفى عن الثوبِ الملاقي للمحلِّ إذا تلوَّثَ بذلك. أما بالنسبةِ لغيرِهِ فتبطلُ صلاتُهُ لو قبضَ مصلٍّ على متصلٍ به.

٤- طينُ شارعٍ نجاستُهُ يقيناً بشرطِ أن لا يبقى لعينِ النجاسةِ أثرٌ أمَّا لو بقيتْ عينُها فلا عفوَ، وكذا لا عفوَ لو رَشَّ سقَّاءٌ على أرضٍ نجسةٍ فطارَ منه شيءٌ على الشخصِ وأن يكونَ التلويثُ من نحوِ المشيِ والرُّكوبِ، ويُعفى في زمنِ الشتاءِ عمَّا لا يُعفى عنه في زمنِ الصَّيفِ، وفي الذَّيلِ والرِّجْلِ عمّا لا يُعفى عنه في الكُمِّ واليدِ. أما الشوارعُ التي لم تتيقنْ نجاستُها فمحكومٌ بطهارتِها.

٥- الخبزُ المسخَّنُ أو المدفونُ في الرَّمادِ النَّجسِ ولو مع القُدرةِ على تسخينِهِ بالطاهرِ.

٦- الجبنُ المعمولُ بالأنفِحةِ لعمومِ البلوى.

٧- قليلُ ترابِ مقبُرةٍ منبوشةٍ لا عن كثيرِهِ.

٨- قليلُ شعرٍ نجسٍ من غيرِ نحوِ كلبٍ، وعن كثيرٍ في حقِّ القَصَّاصِ والرَّاكبِ لمشقَّةِ الاحترازِ.
٩- الدَّمُ الباقي على اللَّحمِ والعظمِ ولو غيَّرَ لونَ ماءِ الطَّبيخِ سواءٌ كان الماءُ وارداً أو مورداً، هذا إذا لم يُغسَلْ قبل وضعِهِ في القِدْرِ، فإن غُسلَ قبل ذلك فلا بُدَّ من صفاءِ ماءِ الغُسالةِ.
١٠- ماءُ فمِ النائمِ المتحقِّقِ كونُهُ من المعدَةِ بوجودِ صُفرَةٍ أو نتَنٍ في حقِّ من ابتُليَ به ولو كثُرَ وسالَ على ملبوسِهِ أو غيرِهِ أما لو تحقَّقَ كونُهُ من غيرِها أو شكَّ فيه فطاهرٌ.
١١- دمُ اللَّثَةِ في حقِّ من ابتُليَ به حج٢٦٦ فيُعفى عن قليلِهِ دون كثيرِهِ.
١٢-بولُ وروثُ ثور الدِّياسةِ والدِّراسةِ أي حالَ الدراسةِ.
١٣- كَيُّ الحِمِّصةِ ما لم يقُمْ غيرُها مقامَها في مُداواةِ العِلَّةِ.
١٤- بعْرُ نحوِ شاةٍ وقعَ منها في اللَّبنِ الحليبِ حين حلْبِها.
١٥- كلُّ حيَوانٍ لا دمَ له سائلٌ عند شقِّ عضوٍ منه إذا وقعَ في الماءِ وماتَ فيه٢٦٧ بشرطِ أن لا يغيِّرَ المائعَ٢٦٨، وأن لا يطرحَهُ طارحٌ، كوَزَغٍ سامٍّ أبرصَ وسحليةٍ وزُنبورٍ وخُنفساءَ وذُبابٍ وقُمَّلٍ وبُرغوثٍ وبقٍّ، لا حيةٍ وضِفدعٍ وفأرةٍ.
١٦- ما يمسُّهُ العسلُ من الكُوَّارةِ المعمولةِ من رَوثِ البهائمِ.
١٧- ذَرْقُ الطيورِ يُعفى عنه في الفرشِ والأرضِ وإن لم تَكنْ مسجداً و إن كَثُرَ بشروطٍ ثلاثةٍ:
١- أن لا يتعمَّدَ المشيَ عليه.
٢- أن لا يكونَ هناك رطوبةٌ من أحدِ الجانبينِ، إلا إن لم يجدْ معدِلاً عنه كالممشاةِ في مطهرةِ المسجدِ فيُعفى عنه مع الرطوبةِ والعمدِ.

---

(٢٦٦) أي عند الإمامِ ابنِ حجرٍ الهيتميِّ من الشافعيةِ في القرنِ العاشرِ.
(٢٦٧)لأنه ﷺ قال (خ): «إذا وقعَ الذبابُ في إناءِ أحدِكم فليغْمِسْهُ كلَّهُ ثم لينْزَعْهُ فإنَّ في أحدِ جَناحيها داءً وفي الآخرِ دواءً» فلو كان يُفسدُهُ لما أمر بغمْسِهِ.
(٢٦٨) فإن غيَّرَهُ نجَّسَهُ على الأصحِّ سواءٌ كان التغيُّرُ قليلاً أو كثيراً.

٣- أن يشُقَّ الاحترازُ عنه: بأن يعُمَّ المحلَّ الذي تعلَّقَ قلبُهُ بالصلاةِ فيه.
١٨- نسجُ العنكبوتِ طاهرٌ على المشهورِ.
١٩- النجاسةُ التي لا يدرِكُها الطَّرْفُ، أي لا تشاهَدُ بالعين لقلَّتِها كذبابةٍ تقعُ على نجاسةٍ ثم تقعُ في الماءِ وكالبولِ يترشَّشُ إليه[٢٦٩].

مبحثٌ إزالةُ النجاسةِ:

واجبةٌ على التراخي ولو من مغلَّظٍ، إلا إن عصى بها كأن تضمَّخَ بها لغيرِ حاجةٍ فتكون على الفورِ.

فصلٌ: أقسامُ النجاسةِ: ثلاثةٌ:

مغلَّظةٌ: نجاسةُ نحوِ كلبٍ وخنزيرٍ وما تولَّدَ منهما أو من أحدِهما وهي قسمانِ:

١- عينيةٌ: وتجبُ:
أ- إزالةُ عينِها.
ب- غسلُها سبعاً إحداهنَّ ممزوجةٌ بالترابِ الطَّهورِ.

٢- حُكْمِيةٌ: ويجبُ غسلُها سبعاً إحداهنَّ ممزوجةٌ بالترابِ الطَّهورِ[٢٧٠].

مخفَّفةٌ: نجاسةُ بولِ الصبيِّ[٢٧١] لم يبلغِ الحولينِ الذي لم يتناولْ مأكولاً ولا مشروباً على جهةِ التغذِّي، غيرَ اللَّبنِ والقِشْطةِ ولو من غيرِ أمِّهِ واللَّبنِ الرائبِ والجُبْنِ الخالي من الأنفحةِ والأقِطِ والزُّبْدِ، وهي قسمانِ:

١- عينيةٌ: فهذه لا يجبُ فيه غسلٌ بل الواجبُ بعد عصرِ الثوبِ رشُّ الماءِ عليه حتى يعمَّهُ من غيرِ سيَلانٍ بشرطِ زوالِ الأوصافِ.
٢- حكميةٌ: يكفي نضحُ الماءِ عليها.

---

(٢٦٩) لتعذُّرِ الاحترازِ وحصولِ الحرجِ وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الحج: ٧٨.

(٢٧٠) لحديثِ م ٢٧٩ عن أبي هريرةَ ﷺ : «إذا ولغَ الكلبُ في إناءِ أحدِكُم فليغْسِلْهُ سبعاً أُولاهنَّ بالترابِ» مع روايةٍ (في الثامنة) م٢٨٠ وروايةِ قط ٦٥/١ (إحداهُنَّ).

(٢٧١) ودليلُهُ حديثُ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ النبيَّ ﷺ أُتي بصبيٍّ يرضَعُ فبَالَ في حِجْرِهِ فدعا بماءٍ فصبَّهُ عليه ولم يَغْسِلْهُ. وفي روايةٍ «فلم يزِدْ على أن نضَحَ بالماءِ – وفي روايةٍ فَرشَّهُ – وفي روايةٍ فنضحَ عليه ولم يغْسِلْهُ» (ق: خ٢٢٣ – م ٢٨٧) وحديثُ (د ٣٧٥): «إنما يُغسَلُ من بولِ الأُنثى وينضَحُ من بولِ الذَّكرِ» .

مبحثٌ: ما هي أسبابُ رشِّ بولِ الصبيِّ دونَ بولِ الجاريةِ؟:

١- لأنَّ بولَهُ أرقُّ من بولِها.

٢- لأنَّ الائتلافَ بحملِهِ أكثرُ من الائتلافِ بحملِها.

٣- أصلُ خَلقِهِ من ماءٍ وطينٍ، وأصلُ خَلقِها من لحمٍ ودمٍ.

٤- بلوغُهُ بماءٍ طاهرٍ، وبلوغُها بالمنيِّ والدمِ.

قاعدةٌ: الولدُ يتبعُ لأشرفِ النَّسبَينِ، أما في النجاساتِ فيتبعُ لأخسِّ النسبَينِ.

متوسِّطةٌ: وهي غيرُ ماذُكرَ. وتنقسمُ إلى:

عينيَّةٍ: وهي التي لها جِرْمٌ أو طعمٌ أو لونٌ أو ريحٌ. فإن كانت متوسطةً وجبَ غسلُها بالماءِ بحيثُ يزولُ جِرْمُها وصفاتُها[٢٧٢]، فإن بقي لونُ النَّجاسةِ فقط أو ريحُها فقط لم يضُرَّ وحُكِمَ بطهارةِ المحلِّ.

ويضرُّ بقاءُ الطعمِ وحدَهُ أو بقاءُ اللَّونِ والرِّيحِ معاً، فإن لم يَزُلْ إلا بالقطعِ عُفي عنه وصحَّتْ صلاتُهُ، فإذا قدَرَ على الإزالةِ بعد ذلك وجبتْ ولا تجبُ إعادةُ ما صلاه،

حكميةٌ: التي ليس لها شيءٌ من ذلك كبولٍ أصابَ ثوباً وجفَّ. ويكفي جرَيَانُ الماءِ على المحلِّ مرةً واحدةً ولو من غيرِ قصدٍ إن كانت متوسِّطةً.

ويُشترَطُ في جميعِ الغسَلاتِ إذا كان الماءُ قليلاً أن يكونَ الماءُ وارداً لا موروداً، والغُسالةُ المنفصلةُ بلا تغيُّرٍ ولا وزنٍ وقد طهُرَ المحلُّ طاهرةٌ وإلا فنجسةٌ.

يتعيَّنُ على النساءِ أن يتعلَّمْنَ ما يحتجْنَ إليه من الأحكامِ المتعلِّقةِ بالحَيضِ والنِّفاسِ والاستِحاضةِ، فإن كان لواحدةٍ منهنَّ زوجٌ وكان عالماً لزمَهُ تعليمُها وإلا فلها الخروجُ لسؤالِ العلماءِ، أو يسألُ لها هو ويُخبِرُها.

---

(٢٧٢) لحديثِ (خ ٢٢١ – م ٢٨٤) من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ: (جاءَ أعرابيٌّ فبالَ في طائفةِ المسجدِ فزجرَهُ الناسُ فنهاهُمُ النبيُّ ﷺ فلمَّا قضى بولَهُ أمرَ النبيُّ ﷺ بذَنوبٍ من ماءٍ فأُهريقَ عليه).

* بابُ الحَيضِ والنِّفاسِ[٢٧٣]:

يترتَّبُ على بابِ الحيضِ ما لا يُحصَى من الأحكامِ كالطَّهارةِ والصَّلاةِ والقراءةِ والصومِ والاعتكافِ والحجِّ والبلوغِ والوطءِ والطَلاقِ والخُلْعِ والإيلاءِ وكفارةِ القتلِ وغيرِها، والعِدَّةِ والاستبراءِ وغيرِ ذلك من الأحكامِ.

والنِّساءُ أربعةُ أَضْرُبٍ: طاهرٌ، وحائضٌ ومستحاضةٌ. وذاتُ دمٍ فاسدٍ.

فالطاهرُ ذاتُ النقاءِ، والحائضُ من ترى دمَ الحيضِ في زمنِهِ بشرطِهِ، والمستحاضةُ من ترى الدمَ على أثرِ الحيضِ على صفةٍ لا يكونُ حيضاً **٢٧٤**، وذاتُ الفسادِ من يبتديها دمٌ لا يكونُ حيضاً، كمن رأتِ الدَّمَ قبلَ استكمالِ تِسعِ سنينَ أو لم يتَّصلْ بحيضٍ.

الحيضُ٢٧٥: دمٌ ناشئٌ عن طبيعةٍ أي خِلْقةٍ جبلَ اللهُ عليها بناتِ آدمَ يخرجُ من أقصى رحِمِ المرأةِ في أوقاتٍ مخصوصةٍ، وأقل زمنِ تحيض فيه المرأة تسعُ سنين قمرية وغالبه عشرون سنة ولا حدَّ لأكثرِهِ، لجوازِ أن لا تحيضَ المرأةُ أصلاً، ولا آخر لسن الحيض فهو ممكن ما دامت حية لكن يغلِبُ انقطاعُهُ بعد ٦٢سنةً.

ويوجبُ ثلاثةَ أشياءٍ:

١. الغُسلُ له٢٧٦
٢. ويوجِبُ البلوغَ٢٧٧.

---

(٢٧٣)حاشية الجمل ج١/٢٣٣، تحفة المحتاج ج١ /١٦٧، مغني المحتاج ج١ /١٠٨، البجيرمي على الخطيب ج١/٢٩٧، الباجوري على ابن قاسم ج١/١١١، ترشيح المستفيدين ج١/٣٠، إعانة الطالبين ج١/٧١، قليوبي وعميرة ج١ /٩٨، أسنى المطالب ج١/٩٩ ، نهاية المحتاج ج١/٣٢٢، المجموع ج٢/٣٤١.

(٢٧٤) الاستحاضةُ لا تكونُ إلا على أثرِ حيضٍ، كأن رأتْ خمسةَ عشرَ يوماً دماً أسودَ، ثم رأت أحمرَ، فالأسودُ حيضٌ، والأحمرُ استحاضةٌ ما دخلَ على أثرِ الحيضِ في زمانِهِ ثم جاوزَ خمسةَ عشرَ يوماً.

(٢٧٥) والأصلُ في الحيضِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ البقرة: ٢٢٢. وسُمِّيَ أذىً لقُبحِ لونِهِ ورائحتِهِ ونجاستِهِ وإضرارِهِ.

وخبرُ الصحيحين: «هذا شيءٌ كتبهُ اللهُ على بناتِ آدمَ» (ق) عن عائشةَ.

(٢٧٦) لقولِهِ ﷺ «دعي الصلاةَ قدْرَ الأيامِ التي كنتِ تحيضينَ فيها ثم اغتسلي وصلِّي» (خ٢٢٨ – م ٣٣٣)

(٢٧٧) لقولِهِ ﷺ «لا يقبلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ إلا بخِمارٍ» (حم ٦/١٥٠ – د ٦٤١) فأوجبَ أن تستترَ لأجلِ الحيضِ فدلَّ على أن التكليفَ حصلَ به.

٣. ويوجبُ الاعتدادَ به إلا لوفاةٍ فعدَّتُها أربعةُ أشهرٍ وعشراً.
ويمنعُ الوضوءَ فلا يصحُّ.
وللحيضِ أسماءٌ وردتْ في الفقهِ، أشهرُها الحيضُ، والثاني: الطَّمثُ[٢٧٨] والثالثُ: العَراكُ [٢٧٩] والرابعُ: الضَّحكُ [٢٨٠] والخامسُ: الإكبارُ، والسادس: الإعصارُ.
قالَ أهلُ اللغةِ: وأصلُ الحيضِ: السَّيَلانُ يُقالُ: حاضَ الوادي أي سالَ، والحيضُ يسمَّى بذلك لسيَلانِهِ في أوقاتِهِ، وصاحبته حائض.

بحثُ الحيضِ والنِّفاسِ:

وأقلُّ سنٍّ تحيضُ فيه المرأةُ استكمالُ تسعِ سنينَ قمرية على التقريبِ [٢٨١].
لا فرقَ بين البلادِ الحارَّةِ والباردةِ.
وأما آخرُهُ فليس له حدٌّ بل هو ممكنٌ حتى تموتَ كما يرجعُ إلى العادةِ في أقلِّ مدةِ الحملِ وأكثرِها أما إذا رأتِ الدَّمَ لدونِ أقلِّ سنِّ الحيضِ المذكورِ فليس بحيضٍ بل هو حدثٌ ينقضُ الوضوءَ ولا يوجبُ الغُسلَ ولا يمنعُ الصَّومَ ولا يتعلَّقُ به شيءٌ من أحكامِ الحيضِ ويُسمَّى دمَ فسادٍ.
وأقلُّ سنٍّ يجوزُ أن تُنزِلَ المرأةُ فيه المنيَّ هو سِنُّ الحيضِ.
وأقلُّ مدة الحيضِ يومٌ وليلةٌ بشرطِ الاتصالِ، وأكثرُهُ خمسةَ عشرَ يوماً بلياليها وإن لم يتصلْ وغالبُهُ ستٌّ أو سبعٌ بالاتفاقِ[٢٨٢].
وأقلُّ طهرٍ فاصلٍ بين حيضَتينِ خمسةَ عشرَ يوماً باتفاقٍ، ولا حَدَّ لأكثرِهِ بالإجماعِ وقدْ تبقى المرأةُ جميعَ عمرِها لا تحيضُ.

---

(٢٧٨) قالَ تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ الرحمن: ٥٦.
(٢٧٩) ففي سننِ (هق) قيل للسيدةِ عائشةَ: (ما تقولينَ في العَراكِ؟ قالت: الحيضَ تعنونَ؟ قلنا نعم. قالت: سمُّوهُ كما سمَّاهُ اللهُ تعالى) وإنما قالوه بذلك تأدُّباً معها لأنه مما يستحْيي منه النساءُ.
(٢٨٠) قال تعالى حكايةً عن زوجةِ سيدِنا إبراهيمَ (فضحِكتْ) (وصكَّتْ وجهَها وقالتْ عجوزٌ عقيمٌ) لَمَّا رأتْ دمَ الحيضةِ وهي في هذه السِّنِّ الكبيرةِ.
(٢٨١) قالَ ﷺ لحِمْنةَ بنتِ حجشٍ رضي اللهُ عنها «تَحيَّضِي في عِلْمِ اللهِ ستةَ أيامٍ أو سبعةَ أيامٍ كما تحيضُ النساءُ ويَطهُرْنَ ميقاتُ حيضِهنَّ وطُهرِهِنَّ» (د ـ ت) وتحيَّضي في علمِ الله أيَ التزمي الحيضَ وأحكامَهُ كما علَّمكِ اللهُ من عادةِ النساءِ.
(٢٨٢) قال مولانا الإمامُ الشافعيُّ رضي اللهُ عنه: (أعجلُ مَنْ سمعتُ من النساءِ تحيضُ نساءُ تِهامةَ يَحِضْنَ لتسعِ سنينَ) وتِهامةُ بلادٌ في الحجازِ.

وأما غالبُ الطُّهرِ فهو ثلاثةٌ وعشرونَ يوماً أو أربعةٌ وعشرونَ بناءً على غالبِ الحيضِ

وأيامُ النَّقاءِ المتخلِّلةُ بين أيامِ الحيضِ يُسحَبُ عليها حكمُ الحيضِ.

واتفقوا على ثبوتِ الطُّهرِ بالعادةِ سواءٌ طالت مدتُهُ كسنةٍ أو أكثرَ.

ولو وجدنا امرأةً تحيضُ أقلَّ من يومٍ وليلةٍ أو أكثرَ من خمسةَ عشرَ أو تطهرُ أقلَّ من خمسةَ عشرَ واشتَهرتْ عادتُها كذلك متكرِّرةً فلا يعتَبرُ حالُ هذه لأنَّ احتمالَ عُروضِ دمِ الفسادِ لهذه المرأةِ أقربُ من انخرامِ العادةِ المستمرَّةِ إذ يمكنُ أنه يكونُ هناك شَيءٌ على المِبْيضِ يؤثِّرُ على دورتِها كما حدَّثْتني بذلك إحدى الطبيباتِ.

فإذا رأتِ الحاملُ دماً يصلُحُ أن يكونَ حيضاً فالصحيحُ أنه حيضٌ.

ولو اتفقَ رؤيةُ الدمِ في حالِ الرَّضاعِ كان حيضاً بالاتفاقِ. وإذا قلنا دمُ الحاملِ حيضٌ فلا تنقضي به العدَّةُ **٢٨٣**.

وإذا قلنا دمُ الحاملِ حيضٌ فانقطعَ ثم وَلَدتْ بعد انقطاعِهِ بخمسةَ عشرَ يوماً فصاعداً فلا شكَّ في كونِهِ حيضاً، وإن وَلَدتْ قبلَ مُضيِّ خمسةَ عشرَ ففي الأصحِّ أنه حيضٌ لأنه دمٌ بصفةِ الحيضِ.

ولو رأتِ النِّفاسَ ستينَ يوماً ثم انقطعَ ثم عادَ الدمُ فإن عادَ بعد خمسةَ عشرَ فهو حيضٌ وإن عاد قبلَها فهو حيضٌ أيضاً على الأصحِّ.

وإن رأتْ يوماً دماً ويوماً نقاءً ولم يَعبُرِ الخمسةَ عشرَ فالجميعُ حيضٌ ويسمى حكم السحب.

وإذا رأتِ المرأةُ الدمَ لزمانٍ يصحُّ أن يكونَ حيضاً بأن يكونَ لها تسعُ سنينَ فأكثرَ ولم يكنْ عليها بقيةُ طهرٍ ولا هي حاملٌ أو حائلٌ وقلنا بالصحيحِ أنها تحيضُ أمسكتْ عن الصومِ والصلاةِ والقرآنِ والمسجدِ والوطءِ وغيرِ ذلكَ من تَمسُّكٍ عند الحائضِ لأنَّ الظَاهرَ أنه حيضٌ.

فإذا أمسكتْ فانقطعَ الدمُ لدونِ يومٍ وليلةٍ تبيَّنَّا أنه دمُ فسادٍ فتقضي الصلاةَ بالوضوءِ ولا غُسلَ فإن صامتْ في ذلك اليومِ فصومُها صحيحٌ. وإن انقطعَ ليومٍ وليلةٍ أو لخمسةَ عشرَ أو لِمَا بينهما فهو حيضٌ سواءٌ كان أسودَ أو أحمرَ وسواءٌ كانت مبتدَأةً أو معتادةً وافقَ عادتَها أو خالفَها بزيادةٍ أو نقصٍ أو تَقدُّمٍ

---

(٢٨٣) يُراجَعُ تفصيلُ ذلك في بابِ العِدَّةِ.

أو تـأخُّر، وسـواءٌ كـان الـدمُ كلُّـهُ بلـونٍ واحـدٍ أو بعضُـهُ أسـودَ وبعضُـهُ أحمـرَ وسواءٌ تَقدَّمَ الأسودُ أو الأحمرُ.

أما إذا كـان الـذي رأتْـهُ صُفرةً أو كُدْرَةً فالصُّفرةُ والكُدرةُ فـي أيـامِ الحيضِ حيضٌ.

وإذا رأتِ المبتدأةُ خمسـةَ عشرَ يومـاً أو يومـاً ولـيلـةً أو مـا بينهمـا صُـفرةً أو كُدرةً فعلى المذهبِ أنَّ الجميعَ حيضٌ.

ولـو رأتْ أيامـاً سـواداً ثـم صُـفرةً ولـم يجـاوزِ الخمسـةَ عشـرَ فعلـى المـذهبِ الجميعُ حيضٌ ولو رأتْ نصفَ يومٍ سواداً ثم أيامَاً صُفرةً فعلى المذهبِ الجميعُ حيضٌ.

ولـو رأتْ خمسـةً صُـفرةً ثـم خمسـةً سـواداً ثـم انقطـعَ فـالجميعُ حـيضٌ علـى الأصحِّ

ولـو رأتْ خمسـةً حُمـرةً ثـم خمسـةً صُـفرةً ثـم خمسـةً سـواداً فعلـى المـذهبِ الجميعُ حيضٌ.

فعلى هذا يتبيَّنُ أنَّ الصُّفرةَ والكُدرةَ في زمنِ إمكانِ الحيضِ حيضٌ ولا تتقيَّدُ بالعـادةِ **٢٨٤**. فـإن عبـرَ الـدمُ الخمسـةَ عشـرَ فقـدِ اختلطَ حيضُـها بالاستحاضـةِ وسيأتي حكمُها إن شاء اللهُ تعالى.

النِّفاسُ: بكسرِ النُّونِ الدَّمُ الخارجُ بعد الولدِ. ويقـالُ فيهـا: نُفِسـتِ المـرأةُ، أمـا إذا حاضتْ فيُقالُ: نَفِستْ لا غيرَ. والنِّفاسُ هو الدمُ الخـارجُ من الرَّحِمِ عقبَ فراغِهِ من الحملِ وقبلَ مُضيِّ أقلِّ الطهرِ ولو كـان علَقَةً قـال القوابلُ: إنَها من أصلِ آدميٍّ، والرَّحمُ وعاءُ الولدِ وهو جِلدةٌ على صورةِ جَرَّةٍ مقلوبةٍ.

وإذا نُفستِ المرأةُ فلها حكمُ الحائضِ في الأحكامِ كلِّها إلا أربعةَ أشياءٍ:

١- أنَّ النِّفاسَ لا يكونُ بلوغاً فإنَّ البلوغَ يحصُلُ بالحملِ قبلَـهُ، والحيضُ قد يكونُ بلوغاً.

٢- النِّفاسُ لا يكونُ استبراءً.

٣- لا يحسَبُ النِّفاسُ من عِدَّةِ الإيلاءِ على أحدِ الوجهينِ وإذا طرأَ عليها قطعَها بخلافِ الحيضِ فإنه يحسبُ ولا يَقطَعُ.

---

(٢٨٤) ففي حديثِ الإمامِ مالكٍ بسندِهِ إلى السيدةِ عائشةَ قالت: (كانتِ النساءُ يبعثْنَ إلى عائشةَ رضي اللهُ عنها بالدُّرْجَةِ (خِرْقةٍ أو قُطنةٍ) فيها الكُرْسُفُ فيه الصُّفرةُ من دمِ الحيضِ فتقولُ لا تعجلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ (البيضاءَ تريدُ بذلك الطهرَ من الحيضةِ)) وذكرَهُ (خ) في صحيحِهِ تعليقاً بصيغةِ الجزمِ فصحَّ.

٤- لا ينقطعُ تتابعُ صومِ الكفَّارةِ بالحيضِ وفي انقطاعِهِ بالنِّفاسِ وجهانِ.
وما سوى هذه الأربعةِ يستوي فيه الحائضُ والنُّفساءُ فيحرُمُ عليها ما حرُمَ على الحائضِ كالصلاةِ والصومِ والوطءِ وغيرِها مما سبقَ، ويسقُطُ عنها ما يسقُطُ عن الحائضِ من الصلاةِ وتمكينِ الزوجِ وطوافِ الوداعِ. ويحرُمُ على الزوجِ وطْؤُها وطلاقُها وبُكرَهُ عبورُها في المسجدِ والاستمتاعُ ما بين سُرَّتِها وركبتِها إذا لم نُحرِّمْهُما ويلزمُها الغُسلُ وقضاءُ الصومِ ونمنعُ صحةَ الصلاةِ والصومِ والطوافِ والاعتكافِ والغسلِ.
فأما الدمُ الخارجُ بعد الولادةِ فنِفاسٌ بلا خلافٍ.
وأما في الدمِ الخارجِ مع الولدِ فالصحيحُ أنه ليسَ بنِفاسٍ بل له حكمُ الدمِ الخارجِ قبل الولادةِ وأما الدمُ الخارجُ قبل الولادةِ فليس بنِفاسٍ بل له حكمُ دمِ الحاملِ ولهذا ما يبدو عندَ الطَّلْقِ ليس بنِفاسٍ وليس بحيضٍ وإذا رأتِ الحاملُ دماً يُمكِنُ أن يكونَ حيضاً وانقطعَ ثم وَلدتْ قبل مُضيِّ خمسةَ عشرَ يوماً من انقطاعِهِ فهو حيضٌ.
وأكثرُ النِّفاسِ ستونَ ولا حدَّ لأقلِّهِ بل قد يكونُ مجرَّدَ مَجَّةٍ أي دَفعةٍ.
والولادةُ بلا دمٍ توجبُ الغُسلَ ويصحُّ غُسلُها. ولا خلافَ أنَّ ابتداءَ الستِّينَ يكونُ عَقيبَ انفصالِ الولدِ.
وغالبُهُ أي النِّفاسِ أربعونَ يوماً ومأخذُهُ العادةُ والوجودُ.
وإن وَلدتْ توءَمَينِ بينَهما زمانٌ دونَ ستةِ أشهرٍ فهما حملٌ واحدٌ وإلا فحملانِ ونِفاسانِ والنِّفاسُ معتبَرٌ من الولدِ الثاني والدمُ بينهما حيضٌ. وإن وضعتِ الثانيَ بعد مُضيِّ ستينَ يوماً من حينِ وضعتِ الأولَ كان ما رأتْهُ بعد الثاني دمَ فسادٍ وليس بنفاسٍ، وتستأنفُ نِفاساً فإنَّ الذي تَقدَّمَهُ نفاسٌ كاملٌ.
وإذا انقطعَ دمُ النُّفساءِ فتارةً يتجاوزُ التقطُّعُ ستين يوماً وتارةً لا يتجاوزُها فإن لم يتجاوزْها نُظرَ فإن لم يبلغْ مدةُ النَّقاءِ بين الدَّمَينِ أقلَّ الطُّهرِ وهو خمسةَ عشرَ يوماً فأوقاتُ الدمِ نِفاسٌ. وفي النقاءِ المتخلِّلِ أنه نِفاسٌ على الأصحِّ.
أما إذا بلغتْ مدةُ النَقاءِ أقلَّ الطهرِ فإن رأتِ الدمَ يوماً وليلةً فصاعداً ففي الدمِ العائدِ أنه الأولُ نفاسٌ والعائدُ حيضٌ وما بينهما طهرٌ لأنهما دمانِ تخلَّلَهُما طهرٌ كاملٌ، فلا يُضَمُّ أحدُهما
إلى الآخرِ كدمَيِ الحيضِ.

أما إذا كان الدمُ العائدُ أكثرَ من خمسةَ عشرَ فإن قلنا في الصورةِ الأولى أنَّ العائدَ نِفاسٌ فكذا هنا، وإن قلنا إنه حيضٌ فهي مستحاضةٌ في الحيضِ قد اختلطَ حيضُها بالاستحاضةِ فانظرْهُ.

أما إذا وَلدتْ ولم تَرَ دماً أصلاً ثم رأتْهُ قبل خمسةَ عشرَ يوماً من الولادةِ فهل يكونُ ابتداءُ النفاسِ من رؤيةِ الدم؟ نعم.

هذا كلُّهُ إذا انقطعَ دمُها ولم يتجاوزْ ستِّينَ يوماً فإن جاوزَها نُظِرَ إن بلغَ من النَّقاءِ في الستِّينَ خمسةَ عشرَ يوماً ثم جاوزَ العائدَ فالعائدُ حيضٌ، والنقاءُ قبله طُهرٌ.

وإن لم يبلغِ النقاءُ خمسةَ عشرَ فهي مستحاضةٌ تُرَدُّ لأحكامِها.

وإذا عبرَ دَمُ النِّفاسِ الستِّينَ فالأصحُّ أنه كالحيضِ إذا عبرَ الخمسةَ عشرَ في الرَّدِّ إلى التَّمييزِ إن كانتْ مميِّزةً أو العادةِ إن كانت معتادةً غيرَ مميزةٍ والصُّفرةُ والكُدرةُ في زمنِ النِّفاسِ حكمُها حكمُها في زمنِ الحيضِ فإذا اتصلتْ صُفرةٌ أوكُدرةٌ بالولادةِ ولم تجاوزِ الستِّينَ فإن وافقَ عادتَها فنِفاسٌ.

وإلا فالأصحُّ أنه نفاسٌ.

وإذا انقطعَ دمُ النُّفساءِ واغتسلتْ جازَ وطؤُها كما تجوزُ الصلاةُ وغيرُها.

وإذا تطهَّرَتِ المستحاضةُ طهارتَي الحدثِ والنجسِ على الوجهِ المشروطِ وصلَّتْ فلا إعادةَ عليها وكذا كلُّ من ستلحقُهُ من أصحابِ الأعذارِ في الفصلِ التالي فلا إعادةَ عليهم.

وعلامةُ انقطاعِ الحيضِ ووجودِ الطهرِ أن ينقطعَ خروجُ الدمِ وخروجُ الصُّفرةِ والكُدرةِ فإذا انقطعَ طَهُرَتْ سواءٌ خرجتْ بعده رُطوبةٌ بيضاءُ أم لا وسيأتي حكم القصةِ البيضاء.

وإذا مضى زمنُ حيضِها لزمَها أن تغتسلَ في الحالِ لأوَّلِ صلاةٍ تُدرِكُها ولا يجوزُ لها بعد ذلك أن تتركَ صوماً ولا صلاةً ولا تمتنعُ من الوطءِ ولا غيرُ ذلك مما يثبتُ في حقِّ الطاهرِ ولا تستطهرُ بشيءٍ أصلاً.

الاستحاضةُ: دمٌ سببُهُ علَّةٌ يخرُجُ من عِرْقٍ في أدنى الرَّحِمِ يُسمَّى العاذِلَ، سواءٌ أخرجَ إثْرَ الحيضِ أم لا قبلَ البلوغِ أو بعدَهُ على الأصحِّ.

ويجبُ على المرأةِ بعد انقطاعِ دمِها قضاءُ الصومِ المفروضِ الذي فاتَها زمنَ الحيضِ والنفاسِ بخلافِ الصلاةِ الفائتةِ زمنَهُما فلا يجبُ قضاؤها، لأنه يشقُّ عليهنَّ قضاؤها بخلافِ الصَّوم. ويُكرَهُ قضاؤها.

فصلٌ: أحكامُ المستحاضةِ:

آ– المستحاضةُ المتحيّرةُ :

١ –أنواعُها:

١ ناسيةٌ لعادةِ حيضِها قدراً ووقتاً.

٢ ناسيةٌ لعادةِ حيضِها قدراً فقطْ.

٣ ناسيةٌ لعادةِ حيضِها وقتاً فقطْ.

٢ –أحكامُها: هي

١ كحائضٍ

أ – في حرمةِ التمتُّعِ بها.

ب– والقراءةِ في غيرِ الصلاةِ أما في الصلاةِ فجائزةٌ فاتحةٌ أو غيرُها لأنَّ حدثَها غيرُمحقَّقٍ وهذا احتياطٌ لأنَّ كُلَّ زمنٍ يَمُرُّ عليها يَحتمِلُ الحيضَ، ومحلُّهُ مالم تبلغْ سِنَّ اليأسِ وإلا فلا يجبُ عليها ذلك، فلزوجِها وطؤُها لزوالِ احتمالِ الحيضِ.

ج– تحريمِ المكثِ في المسجدِ عليها لكنَّها تدخلُ للطَّوافِ للضرورةِ.

٢ كطاهرٍ: في أحكامٍ

أ – كالصلاةِ.

ب– والصومِ أي احتياطاً لأنَّ كُلَّ زمنٍ يَمُرُّ عليها يَحتمِلُ الطُّهرَ .

ت– وتغتسلُ لكلِّ فرضٍ ولو صلاةَ جنازةٍ:

١– إن كان الغسلُ بالصَّبِّ فلا بدَّ من الترتيبِ بين أعضاءِ الوضوءِ، لاحتمالِ أنَّ واجبَها الوضوءُ فقطْ.

٢– تنوي رفعَ الحدثِ.

٣- وتغتسلُ لكلِّ فرضٍ في وقتِ الصلاةِ لاحتمالِ الانقطاعِ إن جَهِلَتْ وقتَ انقطاعِ الدمِ في زمنِ الصحةِ، فإن عرَفَتْ أنه كان ينقطعُ عند الغروبِ فلا يلزمُها الغُسلُ إلا عندَ الغروبِ كلَّ يومٍ وتتوضَّأُ لباقي الفرائضِ.

٤- لا تجبُ المبادرةُ إلى الصلاةِ عقِبَ الغُسلِ، فلا يلزمُها إعادةُ الغُسلِ لو أخَّرتِ الصَّلاةَ، لكن يلزمُها تجديدُ الوضوءِ إن أخَّرتِ الصلاةَ لغيرِ مصلحتِها.

ث- وتصومُ رمضانَ، ثم شهراً كاملاً ثلاثينَ متواليةً:

١- فيبقى عليها يومانِ إن لم تعتَدْ قبلَ التَّحيُّرِ الانقطاعَ ليلاً بأنِ اعتادَتْهُ نهاراً أو شكَّتْ لاحتمالِ أن تحيضَ أكثرَ الحيضِ ويطرَأُ الدمُ في أثناءِ يومٍ وينقطعُ في أثناءِ آخرَ. فيفسُدُ ستةَ عشرَ يوماً من كلِّ شهرٍ فيكونُ المحسوبُ لها من الشهرينِ ثمانيةً وعشرينَ يوماً، ويبقى عليها يومانِ فتصومُ لهما من ثمانيةٍ وعشرينَ يوماً ثلاثةً أولَها وثلاثةً آخرَها فيحصُلانِ، لأنه إذا احتُملَ طروُّ الحيضِ في الأولِ منها فغايتُهُ أن ينقطعَ في السادسَ عشرَ فيصحُّ لها اليومانِ الأخيرانِ، وإذا كان طروُّهُ في الثاني صحَّ الطرفانِ أو في الثالثِ صحَّ الأولانِ.

٢- وأما إذا اعتادتْهُ ليلاً فلا يبقى عليها شيءٌ.

ب- المستحاضةُ غيرُ المتحيِّرةِ:

١- مبتدَأةٌ مميِّزةٌ:

وهي التي ابتدأها الدمُ وإن طالَ، مميِّزةً بأن ترى في بعضِ الأيامِ دماً قوياً كالأسودِ وفي بعضِها دماً ضعيفاً كالأحمرِ: فالضعيفُ وإن طالَ استحاضةٌ، والقويُّ حيضٌ بشرطِ:

آ- أن لا ينقُصَ القويُّ عن أقلِّ الحيضِ.

ب- وأن لا يعبُرَ أكثرُهُ.

ت- وأن لا ينقُصَ الضعيفُ عن أقلِّ الطهرِ.

ث- وأن يكونَ وِلاءً خمسةَ عشرَ يوماً فأكثرَ متصلةً.

فإن فُقِدَ شرطٌ من شروطِ التمييزِ فهي من النوعِ الثاني.

٢– مبتدَأةٌ غيرُ مميزةٍ:

وهي التي تراهُ بصفةٍ واحدةٍ، ومثلُها المميزةُ التي فقدتْ شرطاً من شروطِ التمييزِ فحيضُها يومٌ وليلةٌ وطهرُها تسعةٌ وعشرونَ إن عرفتْ وقتَ ابتداءِ الدمِ، وإلا فمتحيرةٌ.

٣– معتادَةٌ مميزةٌ:

وهي التي سبقَ لها حيضٌ وطهرٌ مميزةً بأن ترى دماً قوياً وضعيفاً، فيُحكَمُ لها بتمييزٍ لا عادةً مخالِفةً له إن لم يتخلَّلْ بينَهُما أقلُّ الطهرِ، فلو كانتْ عادتُها خمسةً من أوَّلِ الشهرِ وبقيتُه طهرٌ فلما نزلَ عليها الدمُ واستمرَّ رأتْ عشرةً دماً أسودَ من أولِ الشهرِ وبقيتُهُ أحمرُ: كان حيضُها العشرةَ لا الخمسةَ، لأنَّ التمييزَ أقوى من العادةِ، لأنَّه علامةٌ في الدمِ وهي أي العادةُ علامةٌ في صاحبتِهِ، فلو كانتِ العادةُ غيرَ مخالِفةٍ للتمييزِ كما لو كانتْ عادتُها خمسةَ أيامٍ من أولِ الشهرِ فجاءَ التمييزُ كذلك حُكِمَ لها بهما معاً.

٤– معتادةٌ غيرُ مميزةٍ:

وهي التي تعلمُ عادتَها قدراً ووقتاً فتُرَدُّ إليها قدراً ووقتاً[٢٨٥]. لأنَّ العادةَ أقوى لكونِها لا تبطُلُ دَلالتُها بخلافِ نحوِ اللونِ

وتثبتُ العادةُ بمرةٍ إن لم تختلفْ، فإن اختلفتْ فلا تثبتُ بمرةٍ.

٥– حكمُها:

هي في غيرِ وقتِ حيضِها لا تمتنعُ مما تمتنعُ منه الحائضُ فلها الصلاةُ والصومُ والوطءُ وغيرُها:

١– فيجوزُ وطؤُها وإن كان دمُها جارياً من غيرِ كراهةٍ، ويجوزُ التضمُّخُ بالنجاسةِ للحاجةِ.

٢– ولا يجوزُ أن تتطهَّرَ للصلاةِ إلا بعدَ دخولِ وقتِها كمنْ به سَلَسُ بولٍ فيجبُ:

أن تُزيلَ ما على فرجِها من الدمِ فتحْشُوَهُ بنحوِ قُطْنةٍ بشرطِ أن يكونَ الحشوُ داخلاً عن محلِّ الاستنجاءِ لئلا تكونَ حاملةً لمتصلٍ بمتنجِّسٍ فتعصِبُهُ بأن تشدَّهُ بعد الحشوِ بخرقةٍ مشقوقةِ الطرفينِ

---

(٢٨٥) لعمومِ قولِهِ ﷺ لأمِّ حبيبةَ إذ سألتْهُ عن الدمِ: «امكُثي قدرَ ما كانتْ تحبِسُكِ حيضتُكِ ثم اغتسلي وصلِّي» (م ٣٣٤).

تُخرِجُ أحدَهما أمامَها والآخرَ وراءَها وتربطُهُما ربطاً شديداً بخِرْقةٍ تشدُّ بها وسَطَها[٢٨٦] وهذا إن لم تكنْ صائمةً في الحشوِ فإن تأذَّتْ بهما لا يجبُ عليها الحشوُ فتتطهَّرُ تتوضَّأُ أو تتيمَّمُ وتصلّي فرضاً واحداً[٢٨٧] ونوافلَ قبل الفرضِ وبعدَهُ، وتعيدُ جميعَ ما ذُكِرَ بكلِّ فرضٍ[٢٨٨] مع تجديدِ العِصابةِ إن تلوثَتْ ولا بُدَّ من الترتيبِ والتعقيبِ بين الخمسةِ التي هي: الغُسلُ والحشْوُ والعَصْبُ والتطهيرُ والصلاةُ الفرضُ أما النفلُ فلا تجبُ المبادرةُ به بعد التطهيرِ فلو أخَّرتِ الحشوَ مثلاً عن الغُسلِ وجبَ الغُسلُ، وهكذا لو أخرتِ الصلاةَ عما قبلَها لمصلحتِها كسترِ عورةٍ وانتظارِ جماعةٍ لم يضُرَّ لأنها لا تُعَدُّ بذلك مقصِّرةً.

فصلٌ: في حكمِ بقيَّةِ الأعذارِ:

وسَلِسِ البولِ وسَلِسِ المذْيِ، وسَلِسُ البولِ بكسرِ اللامِ: صفةٌ للرَّجُلِ الذي به هذا المرضُ، وسَلَسٌ بفتحِ اللامِ اسمٌ لنفسِ الخارجِ. ومثلُهُ الباسورُ.

وحكمُ سَلِسِ البولِ وسَلِسِ المَذْيِ حكمُ المستحاضةِ في وجوبِ غُسلِ النَّجاسةِ وحشوِ رأسِ الذَّكَرِ والشدِّ بخِرْقةٍ والوضوءِ لكلِّ فريضةٍ والمبادرةِ بالفريضةِ بعد الوضوءِ وحكمِ الانقطاعِ.

ولو كانَ سَلِسُ البولِ بحيثُ لو صلَّى قائماً سالَ بولُهُ ولو صلَّى قاعداً استمسكَ صلَّى قاعداً حِفْظاً للطهارةِ ولا إعادةَ عليه.

وأما صاحبُ الباسورِ والجرحِ السائلِ فهما كالمستحاضةِ في وجوبِ غَسلِ الدمِ لكلِّ فريضةٍ والشدِّ على محلِّهِ ولا يجبُ الوضوءُ في مسألةِ الجُرحِ ولا في مسألةِ الباسورِ إلا أن يكونَ في داخلِ مقعدتِهِ بحيثُ ينقضُ الوضوءِ.

أمَّا من استطلقَ سبيلُهُ فدامَ خروجُ البولِ والغائطِ والريحِ منه فحكمُهُ حكمُ المُستحاضةِ في كُلِّ ما ذكرناهُ.

---

(٢٨٦) لحديثِ: «تَستثْفِرُ بثوبٍ» (د٢٧٤ – جه ٦٢٣) وقالَ لِحمْنَةَ حينَ شكتْ إليه كثرةَ الدمِ: «أَنعتُ لكِ الكُرْسُفَ» يعني القُطنَ «تَحشينَ به المكانَ» قالت: إنه أكثرُ من ذلك. قال: «تَلجَّمِي» (حم ٣٨١/٦ – جه ٦٢٧).

(٢٨٧) فإذا سالَ الدمُ بعد ذلك فلا حرجَ. تقولُ السيدةُ عائشةُ رضي الله عنها: «اعتكفَتْ مع النبيِّ ﷺ امرأةٌ من أزواجِهِ فكانت ترى الدمَ والصُّفرةَ والطِّسْتُ تحتَها وهي تصلِّي» (خ ٢٠٣٧)

(٢٨٨) لحديثٍ في المستحاضةِ: «وتتوضَّأُ عندَ كلِّ صلاةٍ» (د ٢٩٧ – ت ١٢٦) وقولِهِ ﷺ لفاطمةَ بنتِ حُبيشٍ «وتوضَّئي لكلِّ صلاةٍ حتى يجيءَ ذلك الوقتُ» (حم ٤٢/٦ – د٢٨٢ – ت ١٢٥) من حديثِ السيدةِ عائشةَ.

أما من دامَ خروجُ المنيِّ منه فعليهِ الاغتسالُ لكلِّ فريضةٍ وقلَّ من يدومُ به خروجُ المنيِّ لأنَّ معه تلفَ النَّفسِ.

أما ذاتُ دمِ الفسادِ وهي التي استمرَّ بها دمٌ غيرُ متَّصلٍ بالحيضِ في وقتٍ لا يصلُحُ للحيضِ كدمِ تراهُ من لها دونَ تسعِ سنينَ أو رأتْهُ حاملٌ قلنا: ليسَ هو بحيضٍ أو رأتْهُ غيرُها في وقتٍ لا يصلُحُ للحيضِ بأنه رأتْهُ قبلَ مُضيِّ خمسةَ عشرَ للطُّهرِ فهي كالمستحاضةِ.

فصلٌ: حُكمُ رطوبةِ الفرجِ والقصّةِ البيضاءْ:

رطوبةُ فرجِ المرأةِ طاهرةٌ على الأصحِّ وهي ماءٌ أبيضُ متردّدٌ بينَ المذِي والعرقِ يخرجُ منْ باطنِ الفرجِ الذي لا يجبُ غسلهُ .

وهي على ثلاثةِ أقسامٍ، وقد تقدمَ الحديثُ عن حكمِها مفصلاً في بابِ النجاسةِ .

والقصّةُ البيضاءُ : وهي التي تخرجُ عَقِبَ انقطاعِ الحيض تتبعُ في حُكمِها لرطوبةِ الفرجِ: إنْ قلنا بأنَّها نجسةٌ فهي نجسةٌ، وإنْ قُلنا بأنها طاهرةٌ فهي طاهرةٌ، على الأصحِ.

قالَ الإمامُ أحمد بنُ حنبلٍ رضي الله عنه : سألتُ "الإمامَ" الشافعيَ رضي الله عنهُ عَنِ القصةِ البيضاءِ فقال: (هو شيءٌ يتبعُ دمَ الحيضِ فإذا رأتْهُ فهو طاهرٌ).

فصلٌ:

لا تُكرَهُ مؤاكلةُ الحائضِ ومعاشرتُها وقُبلتُها والاستمتاعُ بها فوقَ السُّرَّةِ وتحت الرُّكبةِ ولا تمتنِعُ من فعلِ شيءٍ من الصنائعِ ولا من الطبخِ والعجنِ والخبزِ وإدخالِ يدِها في المائعاتِ، ولا يجتنبُ الزوجُ مضاجعتَها إذا سترتْ ما بينَ السرَّةِ والركبةِ، وسُؤْرُها وعرَقُها طاهرانِ[٢٨٩].

وللحائضِ أن تخضِبَ يدَها بخضابٍ يبقى أثرُهُ في يدِها بعدَ غَسلِهِ.

---

(٢٨٩) وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ **فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ** ﴾ البقرة: ٢٢٢، فالمرادُ بهِ اعتزالُ وطئِهنَّ ومنعُ قُربانِ وطئِهنَّ ولقولِهِ ﷺ: «اصنَعُوا كُلَّ شيءٍ إلا النِّكاحَ» وقد تظاهرتِ الأحاديثُ الصحيحةُ بمعناهُ مع الإجماعِ.

***بابٌ: ما يحرمُ بالحدثِ**

فصلٌ: ما يحرمُ بالحدثِ الأصغرِ:

الأحداثُ ثلاثةٌ: أصغرُ وهو ما أوجبَ الوضوءَ. ومتوسِّطٌ وهو الولادةُ والجنابةُ. وأكبرُ وهو الحيضُ والنِّفاسُ.

والقسمُ الأولُ يَحِلُّ أعضاءَ الوضوءِ الأربعةَ فقطْ، وحكمَةُ اختصاصِهِ بها أنها محلُّ اكتسابِ الخطايا.

وما يحرُمُ بهِ:

١- **الصَّلاةُ٢٩٠** نفلاً أو فرضاً أو جِنازةً من العالمِ العامدِ ولا تصحُّ مطلقاً وخُطبةُ الجمُعةِ الأركانُ الخمسةُ فقطْ وسجدةُ التلاوةِ والشكرِ حيثُ لا عُذرَ كدوامِ الحدثِ وفقدِ الطَّهورَينِ

٢- **الطَّوافُ**٢٩١ ولو نفلاً وحرمةُ ما تقدَّمَ من الكبائرِ.

٣- **مَسُّ المُصحَفِ٢٩٢** ولو بحائلٍ بأيِّ جُزْءٍ من البدَنِ، ويجوزُ على الأصحِّ للمحدِثِ قلبُ ورقِ المُصحَفِ بعُودٍ ونحوِهِ بهيئةٍ لا يُعَدُّ فيها حاملاً للوَرَقِ.

وأفتى الحافظُ ابنُ حجَرٍ بأنَّ معلِّمَ الأطفالِ الذي لا يستطيعُ أن يقيمَ على الطهارةِ أكثرَ من فريضةٍ يُسامَحُ لَه مسُّ ألواحِ الصِّبيانِ مع الحدثِ لما في تكليفِهِ الوضوءَ حينئذٍ من المشقَّةِ عليه لكن يتيمَّمُ لأنَّه أسهلُ من الوضوءِ وقال مولانا الباجوريُّ بعد ذلك: فإنِ استمرَّتِ المشقَّةُ فلا حرجَ.

٤- **حملُهُ** إلا إن خافَ عليه تنجُّساً أو كافراً أو تلَفاً أو ضياعاً وعجزَ عن الطهارةِ أو إيداعِهِ مسلماً ثقةً فيحمِلُهُ حتْماً في غيرِ الضياعِ ولو حالَ تغوُّطِهِ، ويجبُ التيمُّمُ له إن أمكنَ.

ويحرُمُ سفرٌ بالمصحفِ لدارِ حربٍ كفرٍ**٢٩٣**.

---

(٢٩٠) لحديثِ (حم ٤٧٠٠ – م٢٢٤ – ت - د٥٩) عن ابنِ عمرَ مرفوعاً «لا يقبلُ اللهُ صلاةً بغيرِ طهورٍ ولا صدقةً من غُلولٍ» .

(٢٩١) لقولِه ﷺ (الشافعي في مسنده ٨٩٩): «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام»، وفي الحديث (خ٢٩٤): «غير أن لا تطوفي بالبيت»

(٢٩٢) قال تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ الواقعة: ٧٩، وحديث: «لا يمس القرآن إلا طاهراً» (ن ٧٥/٨ – مالك ١/ - ١٩٩- قط ١٢٢/١)

٥- ومثلُهُ ما كُتبَ عليه القرآنُ للدِّراسةِ كورقةٍ أو لوحٍ بخلافِ ما كُتبَ عليه لغيرِ الدِّراسةِ كالتَّمائمِ وما على النَّقدِ، وحلَّ حملُهُ مع متَاعٍ وفي تفسيرٍ بشرطِ أن يكونَ أكثرَ من القرآنِ يقيناً ولو بحرفٍ.

مبحثٌ: حكمةُ التشريعِ في حرمةِ مسِّ المُصحفِ:

القرآنُ الكريمُ كتابُ اللهِ المجيدُ، ودستورُهُ إلى عبادِهِ، ووحيُهُ المنزَّلُ على خاتَمِ المرسلينَ ﷺ، وهو آخِرُ الكُتُبِ السَّماويةِ نزولاً، وأشرفُها مكانةً ومنزلَةً، أودعَ فيه مُنزَّلُهُ هدايةَ البشريَّةِ، وسعادةَ الإنسانيةِ، وجعلَهُ نُوراً وضياءً للعالَمينَ،ومن واجبِ المسلمينَ أن يُطبِّقوهُ في حياتِهم، وأن يُجلُّوهُ محلَّ الصَّدارةِ من أنفسِهم تلاوةً وعملاً وتطبيقاً، ليَسعَدُوا كما سعِدَ آباؤُهُمْ من قبلُ.

ومن تعظيمِ القرآنِ الكريمِ ألا يمسَّهُ الإنسانُ إلاّ على طهارةٍ، لأنَّهُ كلامُ اللهِ، وكلامُ اللهِ عظيمٌ بعظمةِ اللهِ، فلا يصِحُّ للمؤمنِ أن يتساهلَ في أمرِهِ، وأن يمسَّهُ بدونِ وضوءٍ، فقد كتبَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في وصيَّتِه لعمرِو بنِ حزْمٍ **«وألَّا يمسَّ القرآنَ إلاّ طاهرٌ»** وكفى بتعظيمِ الرَّسولِ ﷺ لأمرِ القرآنِ تعظيماً، وكفى ببيانِهِ بياناً !!

وإذا كان القرآنُ الكريمُ قد عظَّمَ اللهُ شأنَهُ، فأنزلَهُ في أفضلِ الشُّهورِ شهرِ رمضانَ وفي أفضلِ اللَّيالي ليلةِ القدرِ واختارَ الواسطةَ له الرُّوحَ الأمينَ جِبْريلَ عليه السلامُ. وأخبرَ أنَّهُ ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ عبس١٣-١٦، أفلا يكونُ من واجبِ المسلمينَ أن يعظِّموا هذا الكتابَ المبينَ غايةَ التَّعظيمِ، ويجلُّوهُ غايةَ الإجلالِ؟!

وإذا كانَ الملائكَةُ الأطهارُ، والسَّفَرةُ الأبرارُ همُ الذين تشرَّفُوا بمسِّ هذه الصُّحُفِ المطهَّرةِ، فأولى بأهلِ الأرضِ ألَّا يمسُّوهُ إلا على طهارةٍ، تشبيهاً بالملائكةِ الأطهارِ، وتفخيماً لشأنِ هذا الكتابِ العظيمِ الذي حفظَهُ اللهُ وصانَهُ من التَّحريفِ والتَبديلِ وصدَقَ اللهُ:

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فصلت٤١ ـ ٤٢.

---

(٢٩٣) حديث م ١٨٦٩ عن ابن عمر ﷺ: «لا تسافروا بالقرآن فإني أخاف أن يناله العدو»

فصلٌ: ما يحرُمُ بالجنابةِ والولادةِ: ثمانيةٌ.

الخمسةُ الأولى: الصلاةُ٢٩٤ فرضاً أو نفلاً وسجدةُ التلاوةِ والشكرِ، والطوافُ**٢٩٥** لأنه بمنزلةِ الصلاةِ من حيثُ اشتراطُ الطُّهرِ والسَّترِ والنيةِ، وخُطبةُ الجمعةِ، ومسُّ المصحفِ، وحملُهُ**٢٩٦**.

٦- **قراءةُ شيءٍ من القرآنِ** ولو حرفاً واحداً **٢٩٧** إن قصدَهُ من مكلَّفٍ بشرطِ إسماعِ نفسِهِ إلا فاقدَ الطَّهورَينِ فعليه أن يقرأَ الفاتحةَ في الصلاةِ والفرضِ دونَ النفلِ لاضطرارِهِ إليها، أي أنه تحرُمُ القراءةُ على الجُنُبِ بشروطٍ سبعةٍ: كونُ ما أتى به قرآناً - وقصدُ القراءةِ - وأن تكونَ القراءةُ نفلاً - وأن تكونَ باللَّفظِ - وأن يُسمِعَ نفسَهُ -وكونُه مسلماً - وكونُه مكلَّفاً.

وله ذكرُ اللهِ تعالى**٢٩٨** من الأذكارِ القرآنيةِ إذا لم يقصدْهُ أي القرآنَ كالبسملةِ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والاسترجاعِ والركوبِ. فإن قصدَهُ حرُمَ، وله النظرُ في المصحفِ أن يقرأَ عليه بلا صوتٍ أو وهو ساكتٌ.

---

(٢٩٤) لقولِهِ تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟ ﴾ النساء: ٤٣.

(٢٩٥) لقولِهِ ﷺ: عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: خرجْنَا لا نرى إلا الحجَّ، فلمَّا كنا بسَرِفٍ حِضْتُ فدخلَ عليَّ رسولُ اللهِ ﷺ وأنا أبكي، قال: مالكِ؟ أنفِسْتِ؟ قلتُ: نعم، قالَ: «إنَّ هذا أمرٌ كتبَهُ اللهُ على بناتِ آدمَ، فاقضِ ما يقضي الحاجُّ غيرَ أن لا تطوُفي بالبيتِ» وفي روايةٍ «حتى تَطهُري» (ق).

(٢٩٦) لقولِهِ تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ الواقعة: ٧٩.

ولقولِهِ ﷺ: «أن لا يَمسَّ القرآنَ إلاّ طاهرٌ». (قط مرفوعاً).

(٢٩٧) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «لا يقرأُ الجنبُ والحائضُ شيئاً من القرآنِ» (جه ٥٩٥ - ت ١٣١- حم ٨٤/١)، وهو ضعيفٌ، وفي روايةِ سيدِنا عليٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يكنْ يحجُبُهُ أو قالَ: «يحجُزُهُ عن قراءةِ القرآنِ شيءٌ ليسَ الجنابةَ» (ن ١٤٤/١- د ٢٨١/١- ت ١٤٦) وقال: حسنٌ صحيحٌ، قال الحافظُ ابنُ حجَرٍ (والحقُّ أنه من قَبيلِ الحسَنِ يصلُحُ للحُجَّةِ) وعليه جمهورُ الفقهاءِ، وإذا ثبتَ هذا في الجنُبِ ففي الحائضِ والنُّفَساءِ أولى لأنَّ حدثَها آكدُ، ولذلكَ حرَّمَ الوطءَ، ومَنَعَ الصِّيامَ وأسقطَ الصَّلاةَ وساواها في سائرِ الأحكامِ.

(٢٩٨) لحديثِ (م ٣٧٣) عن السيدةِ عائشةَ «كان النبيُّ ﷺ يذكرُ اللهَ تعالى على كُلِّ أحيانِهِ»

٧- **المُكْثُ في المسجدِ** لبالغٍ مسلمٍ محدِثٍ حدثاً متوسِّطاً أو أكبرَ**٢٩٩** غيرَ نبيٍّ إلا لضرورةٍ كأن تعذَّرَ عليه الخروجُ لغلْقِ أبوابِهِ أو لخوفٍ من نحوِ عدُوٍّ وينبغي وجوبُ غسلِ ما يُمكنُهُ غَسلُهُ، ولا يُمنَعُ الكافرُ من المكثِ في المسجدِ إن دخلَ بإذنِ مسلمٍ بالغٍ عاقلٍ أو لنحوِ استفتاءٍ من العلماءِ أو لمصلحةٍ لنا كبناءِ مسجدٍ، ومثلُ المكثِ التردُّدُ فيه لأنه يُشبهُهُ، والمرادُ بالمسجدِ ما تحقَّقتْ مسجديَّتُهُ أو ظُنَّتْ بالاستفاضةِ كمُتَكرِّرِ صلاةِ الناسِ فيه من غيرِ نكيرٍ. أما المقامُ على المقابرِ المسبَّلَةِ بالدَّفنِ كمسجدِ الشيخِ بدرِ الدينِ الحسَنيّ رحمه اللهُ فلا يحرُمُ المكْثُ فيه لعدمِ صحَّةِ وقفِهِ لكونِهَ موضوعاً بغيرِ حقٍّ. ومثلُ المسجدِ رَحْبَتُهُ وهواؤُهُ.

٨- ويحرُمُ على الحائضِ العُبورُ إن خافتْ تلويثَهُ وإن أمِنَتْهُ كُرِهُ **٣٠٠** .

ويجوزُ عبورُ الجُنُبِ من بابٍ إلى بابٍ من غيرِ مُكْثٍ ولا تَردُّدٍ**٣٠١** ولا يُكلَّفُ الإسراعَ في المشيِ لذا حرُمَ إدخالُ النَّجاسةِ في المسجدِ ولو جافَّةً، وحرمُ البولُ فيه ولو في إناءٍ، وحرمَ تقذيرُهُ كالبَصْقِ والامتخاطِ على بلاطِهِ أو حيطانِهِ. ولا يحرُمُ إخراجُ الريحِ فيه لكنَّهُ خلافُ الأَولى.

فصلٌ: ما يحرُمُ بالحدثِ الأكبرِ اثنا عشرَ: الثمانيةُ السابقةُ:

أحكامُ الحائضِ والنفساءِ والمستحاضةِ:

وأجمعتِ الأُمَّةُ على أنه يحرمُ عليها الصَّلاةُ فرضُها ونفلُها، وأجمعوا على أنه يسقُطُ عنها فرضُ الصلاةِ فلا تقضي إذا طهُرَتْ **٣٠٢**. واجتنابِ جميعِ

(**٢٩٩**) قال تعالى: ﴿ **لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟** ﴾ النساء: ٤٣، وحديثُ (د ٢٣٢): عن عائشةَ رضي اللهُ عنها، عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «لا أُحلُّ المسجدَ
لحائضٍ ولا لجنُبٍ»

(**٣٠٠**) للحديثِ السَّابقِ.

٣٠١ لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ** ﴾ النساء: ٤٣، والسبيلُ: الطريقُ.

(**٣٠٢**) لما رويَ عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كُنَّا نحيضُ عند رسولِ اللهِ ﷺ ثم نَطْهُرُ فنُؤمَرُ بقضاءِ الصَّومِ ولا نُؤمَرُ بقضاءِ الصلاةِ» (ق: خ٣٢١ – م ٣٣٥) وحديثِ (خ ٣٠٤): «أليستْ إحداكُنَّ إذا حاضتْ لم تَصُمْ ولم تصلِّ» ولقولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «أَلَيْسَ إذا حاضَتْ لم تُصلِّ ولم تَصُمْ»؟. (ق).

الصيامِ فرضِهِ ونفلِهِ، واجتنابِ الطوافِ فرضِهِ ونفلِهِ، وأنها إن صلَّتْ أو صامتْ أو طافتْ لم يُجْزِها ذلك عن فرضٍ كان عليها. لكنَّها تقضي الصومَ فقط لأنَّ الصلاةَ تكثرُ فيشُقُّ قضاؤها بخلافِ الصومِ وبهذا الفرقِ فرَّقُوا في حقِّ المُغمى عليه فإنه يلزمُهُ قضاءُ الصومِ ولا يلزمُهُ قضاءُ الصلاةِ**٣٠٣**.

وفي معنى الصلاةِ: سجودُ التلاوةِ والشكرِ فيحرُمانِ على الحائضِ والنُّفَساءِ كما تحرُمُ صلاةُ الجنازةِ لأنَّ الطهارةَ شرطٌ.

وأجمعتِ الأمةُ على تحريمِ الصومِ على الحائضِ والنُّفساءِ وعلى أنه لا يصحُّ صومُها.

وليستْ مُخاطَبَةً بالصومِ في حالِ حيضِها لأنه يحرُمُ عليها الصومُ فكيف تُؤمَرُ به وهي ممنوعةٌ منه، بسببِ أنها معذورةٌ فيه ولا قُدرَةَ لها على إزالتِهِ.

وقد أجمعُوا على تحريمِ الطَّوافِ على الحائضِ والنُّفَساءِ، وأنه لا يصحُّ منها طوافٌ مفروضٌ ولا تطوُّعٌ، وأنها لا تَمنَعُ من شيءٍ من مناسكِ الحجِّ إلا الطوافَ وركعتَيهِ.

ويحرُمُ عليها قراءةُ القرآنِ ومسُّ المصحفِ وحملُهُ.

واللُّبثُ في المسجدِ باتِّفاقٍ وكذا مرورُها في المسجدِ إن خافتْ تلويثَهُ لعدم الاستيثاقِ بالشَّدِّ أو لغلبةِ الدَّمِ فحرُمَ العبورُ بلا خلافٍ فإذا انقطعَ ولم تغتسلْ فالمذهبُ القطعُ بجوازِ عبورِها في المسجدِ.

والمستحاضةُ وسَلِسُ البولِ ومن به جُرحٌ سائلٌ ونحوُهم إن خافوا التلويثَ حرمَ العبورُ.

وأجمعَ المسلمونَ على تحريمِ وطءِ الحائضِ**٣٠٤** ومن فعلَ ذلك فقد أتى كبيرةً، ومن استحلَّ وطءَ الحائضِ حُكِمَ بكُفْرِهِ، ومن فعلَهُ جاهلاً وجودَ الحيضِ أو تحريمَهُ أو ناسياً أو مُكرَهاً فلا أثمَ عليه ولا كفَّارةَ**٣٠٥**.

---

(٣٠٣) ومن حديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها: (كُنَّا نؤمرُ بقضاءِ الصومِ ولا نُؤمَرُ بقضاءِ الصلاةِ).

ويدلُّ على تحريمِ الصومِ قولُهُ ﷺ (ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أغلبَ لذي لُبٍّ منكنَّ) ثم قال: (وتمكثُ الليَاليَ ما تصلِّي وتفطرُ في رمضانَ، فهذا نقصانُ الدِّينِ) (ق).

(٣٠٤) ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (البقرة/٢٢٢).

(٣٠٥) لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: إنَّ اللهَ تجاوزَ لي عن أمَّتي الخطأَ والنِّسيانَ وما استُكرِهُوا عليه) جه هب.

وأما إذا وطِئَها عالماً بالحيضِ وتحريمِهِ مختاراً فالصحيحُ لا يلزمُهُ كفَّارةٌ بل يُعزَّرُ ويستغفرُ اللهَ تعالى ويتوبُ، ويُستحبُّ له أن يُكفِّرَ بدينارٍ إن كان الجِماعُ في إقبالِ الدَّمِ ونصفِ دينارٍ إن كان في إدبارِهِ[٣٠٦].

ويحرُمُ الاستمتاعُ فيما بين السُّرَّةِ والرُّكبةِ[٣٠٧] وأما سواه فمباشرتُها فيه حلالٌ بإجماعِ المسلمينَ فإن فعلَهُ أثِمَ ولا كفَّارةَ عليه.

وهناكَ تلخيصاً فيما يتعلَّقُ بالحائضِ والنُّفساءِ من أحكامٍ:

١- يَمنعُ صحةَ الطهارةِ إلا أغسالَ الحجِّ ونحوِها مما لا يَفتقِرُ إلى طهارةٍ.

٢- تحرُمُ الطهارةُ بنيةِ العبادةِ إلا ما استثنينا من أغسالِ الحجِّ[٣٠٨].

٣- ٥يمنعُ وجوبَ الصلاةِ ويحرِّمُها ويمنعُ صحتَها.

٦- ٨يمنعُ وجوبَ الصومِ ويُحرِّمُه ويمنعُ صحَّتَهُ[٣٠٩].

٩- يحرمُ مسُّ المصحفِ وحملُهُ وقراءةُ القرآنِ والمكثُ في المسجدِ وكذا العبورُ إذا تخلَّفَ شرطُهُ.

١٠- يمنعُ وجوبَ طوافِ الوداعِ.

١١- يحرمُ الوطءُ وكذا المباشرةُ بين السرةِ والركبةِ[٣١٠] ولو بلا شهوةٍ ولو بحائلٍ أو بعد انقطاعِ الدَّمِ وقبلَ الغُسلِ[٣١١]

---

(٣٠٦) لحديثٍ ضعيفٍ رواهُ ابنُ عبَّاسٍ (د ـ ت ـ حم) أنَّ النبيَّ ﷺ قال في الذي يأتي امرأتَهُ وهي حائضٌ يتصدَّقُ بدينارٍ أو بنصفِ دينارٍ) متفَّقٌ على ضعفِهِ، قالَ مولانا الإمامُ الشافعيُّ في أحكامِ القُرآنِ: هذا حديثٌ لاَ يَثْبُتُ مثلُهُ وقد جمعَ مولانا الإمامُ البيهقيُّ طُرُقَهُ وبيَّنَ ضعفَها بياناً شافياً فالصَّوابُ أنه لا يلزمُهُ شيءٌ على أيِّ وجهٍ كانَ.

(٣٠٧) للآيةِ: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ﴾ وحديثِ (م) (اصنَعُوا كُلَّ شيءٍ إلا النِّكاحَ) وحديثِ (ق) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها: قالتْ: كانت إحدانا إذا كانتْ حائضاً فأرادَ رسولُ اللهِ ﷺ أن يباشرَها أمرَها أن تتَّزرَ ثم يباشرَها قالتْ: رضي اللهُ عنها وأيُّكُم يملِكُ إرْبَهُ كما كان رسولُ اللهِ ﷺ يملِكُ إرْبَهُ) والمباشرةُ هنا التقاءُ البَشَرتَينِ.

(٣٠٨) فالحائضُ لا تغتسلُ بنيةِ الطَّهارةِ تعبُّداً مع علمِها بأنها لا تصحُّ فتأثمُ بهذا لأنَّها متلاعبةٌ بالعبادةِ فأمَّا إمرارُ الماءِ عليها بغيرِ قصدِ العبادةِ فلا تأثمُ به، ومثلُهُ إذا أمسكتْ عن الطعامِ بقصدِ الصومِ.

(٣٠٩) ولذا قال ﷺ للسيدةِ عائشةَ حين حاضتْ: (اصنَعي ما يصنعُ الحاجُّ غيرَ أن لا تطوفي) (ق)

(٣١٠) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ «كان يأمرُ إحدانا إذا كانتْ حائضاً أن تَأْتَزِرَ ويباشرَها فوقَ الإزارِ». (م عن ميمونةَ نحوَه).

١٢- يحرمُ الطلاقُ٣١٢طلاقُ زوجٍ غيرِ مُوْلٍ موطوءةً تعتدُّ بأقراءٍ مُطلَّقةٍ بلا عِوضٍ منها فيحرمُ لتضرُّرِها بطولِ مُدَّةِ العِدَّةِ لأنها لا تَشرعُ فيها إلا بعدَ انقضاءِ الحيضِ أو النفاسِ.

وأما إذا سألَتْهُ أي الخلعَ فيُباحُ له إجابتُها لأنها هي التي أدخلتِ الضَّررَ على نفسِها.

١٣-تبلغُ به الصَّبيَّةُ.

١٤-تتعلَّقُ به العِدَّةُ والاستبراءُ.

١٥-يوجبُ الغُسلَ.

ومعظمُ هذه الأحكامِ مُجمَعٌ عليها.

فإذا طهُرَتْ من الحيضِ ارتفعَ من هذه الأمورِ المحرَّمةِ تحريمُ الصومِ والطلاقِ والظِّهارِ وارتفعَ أيضاً تحريمُ العبورِ في المسجدِ على الأصحِّ. ولا يرتفعُ ما حرمُ للحدَثِ كالصلاةِ والطوافِ والسجودِ والقراءةِ والاعتكافِ ومسِّ المصحفِ والمكْثِ في المسجدِ، ولا يرتفعُ تحريمُ الجِماعِ والمباشرةِ بين السُّرةِ والرُّكبةِ فإن لم تجدِ الماءَ فتيمَّمتْ استباحتْ جميعَ ذلك لأنَّ التيمُّمَ كالغُسلِ.

ولو عَدِمَتِ الماءَ والتُّرابَ صلَّتِ الفريضةَ لحُرمةِ الوقتِ، ولا يجوزُ الوطءُ حتى تجدَ أحدَ الطَّهورَينِ.

ولو أرادَ الزوجُ الوطءَ فقالت: أنا حائضٌ، فإن لم يُمكِنْ صدْقُها لم يلتفتْ إليها وجازَ الوطءُ وإن أمكنَ صدقُها ولم يتَّهمْها بالكَذِبِ حرُمَ الوطءُ.

وإذا ارتكبتِ المرأةُ من المحرَّماتِ المذكورةِ أثمتْ وتُعَزَرُ وعليها التوبةُ ولا كفَّارةَ عليها بالاتِّفاقِ.

---

(٣١١) لقولِهِ تعالى: ﴿ فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ (موضعِ الحيضِ وزمنِ الحيضِ) ﴿ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ ﴾ البقرة: ٢٢٢.

وعن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ: أنه سألَ رسولَ اللهِ ﷺ: «ما يحلُّ لي من امرأتي وهي حائضٌ.قال: لكِ ما فوقَ الإزارِ» (د ٢١٢). وحين نزلتْ هذه الآيةُ قال ﷺ «اصنَعُوا كُلَّ شيءٍ إلا النِّكاحَ» (م ٣٠٢) وروايةُ (حم) وغيرِه: «إلا الجماعَ» (حم ١٢٣٥٤ – د ٢٥٨ – ت ٢٩٧٧)

(٣١٢) ما رواه (ق) وغيرُهما أنَّ ابنَ عمرَ رضي اللهُ عنهما طلَّقَ امرأتَهُ وهي حائضٌ فأمرَهُ الرسولُ ﷺ بأن يراجِعَها حتى تَطْهُرَ ثم إن شاءَ أمسكَها وإن شاءَ طلَّقَها قبلَ أن يمسَّها

وقد روى (قط) من حديثِ عبدِ الرزَّاقِ: أخبرَني عمِّي وهبُ بنُ نافعٍ قال: سمعتُ عِكْرِمةَ يحدِّثُ عن ابنِ عبَّاسٍ يقولُ: الطلاقُ على أربعةِ وجوهٍ: وجهانِ حلالانِ، ووجهانِ حرامانِ، فأما الحلالُ: فأن يطلِّقَها طاهراً من غيرِ جماعٍ، وأن يطلِّقَها حاملاً مستبيناً حملَها، وأما الحرامُ فأن يطلِّقَها وهي حائضٌ، أو يطلِّقَها بعد أن يجامِعَها حتى لاتدري أَشْتَمَلَ الرَّحِمُ على ولدٍ أم لا؟.

ويجوزُ عندنا وطءُ المستحاضةِ في الزَّمنِ المحكومِ بأنه طُهْرٌ وإن كان الدمُ جارياً وسيمرُّ ذلك.

إذا انقطعَ دمُ الحيضِ أو النِّفاسِ جازَ للمرأةِ الصومُ وحلَّ الطلاقُ ولو قبلَ الطُّهرِ،أما باقي المحرَّماتِ فلا بُدَّ من الغُسلِ أو التيمُّمِ بشرطِهِ وهو فقدُ الماءِ حسَّاً وشرعاً.

ويمنعُ الحيضُ أيضاً اعتداداً بأشهرٍ إلا لوفاةٍ فبالأشهرِ إن لم تكنْ حاملاً[٣١٣]

مبحثٌ : حكمةُ التَّشريعِ في مُحرَّماتِ الحيضِ:

جعلَ اللهُ تباركَ وتعالى المرأةَ مكاناً لنَسلِ الرَّجُلِ، وأحلَّ له إتيانَها في جميعِ الأوقاتِ إلا في بعضِ حالاتٍ تكونُ فيها المرأةُ متلبسّةً بالعبادةِ كحالةِ الإحرامِ، والاعتكافِ، والصِّيامِ، أو في حالةِ الطُّمْثِ الحيضِ، وهي حالةٌ تُشبِهُ المرضَ الحسِّيَّ، لأنها حالةُ إلقاءِ البُويضةِ الأُنثويَّةِ التي لم تُلقَّحْ من رَحِمِ المرأةِ، وغالباً ما تَصحبُها الآلامُ وتكونُ المرأةُ غيرَ مستعدَّةٍ نفسياً لهذهِ المباشرةِ الجِنسيةِ، التي يُقصَدُ بها استمتاعُ كلٍّ من الزَّوجَينِ بالآخرِ.

ودمُ الحيضِ له رائحةٌ كريهةٌ بخلافِ سائرِ الدِّماءِ، وذلك لأنه من الفضَلاتِ التي تدفعُها الطَّبيعةُ، وهو دمٌ فاسدٌ، أسودُ، ثَخينٌ، مُحتدِمٌ شديدُ الحُمرةِ ـ كما يُعرِّفُهُ الفقهاءُ ـ ورؤيةُ الدمِ تُنفِّرُ الطبعَ، وتشمئزُّ منها النفسُ، فكيف إذا اجتمعتْ معه هذه الأوصافُ الخَبيثةُ؟! فإتيانُ المرأةِ في مثلِ هذه الحالةِ، فيه ضررٌ عظيمٌ يلحَقُ بالمرأةِ، كما أنَّ فيه ضرراً على الرجُلِ أيضاً، عبَّرَ عنه القرآنُ الكريمُ الدَّقيقُ ﴿ **قُلْ هُوَ أَذًى** ﴾ البقرة: ٢٢٢، وأيُّ تعبيرٍ أبلغُ من هذا التعبيرِ المُعجِزِ؟!

وقد أثبتَ الطِّبُّ الحديثُ الضررَ الفادِحَ الذي يلحقُ بالمرأةِ من جرَّاءِ معاشرتِها وإتيانِها في حالةِ الطَّمْثِ، فكثيراً ما يختلطُ المنيُّ المقذوفُ من الرجلِ بهذه الدماءِ، ويتولَّدُ عن ذلك التِهاباتٌ في عُنُقِ الرَّحِمِ وقد يؤدِّي إلى العُقْمِ: حدَّثني بهذا طبيبٌ، أو في الرَّحِمِ نفسِهِ، أو يتعرَّضُ الجنينُ إلى التَّشوُّهِ إن قُدِّرَ هناك حملٌ، كما أنَّ الرَّجلَ يتعرَّضُ لبعضِ الأضرارِ الجِسيمةِ، ولهذا يَنصحُ الأطبَّاءُ بالابتعادِ عن المرأةِ في حالةِ العادةِ الشهريةِ حتى تطهُرَ من طمْثِها، وفي ذلك أكبرُ برهانٍ على حكمةِ الشريعةِ الغَرَّاءِ.

---

٣١٣ قال تعالى: ﴿ **وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ** ﴾ البقرة: ٢٢٨، فأوجبَ العِدَّةَ بالقُروءِ.

خاتمةٌ:

يجوزُ للحائضِ والنُّفساءِ حضورُ المحتضَرِ، والقولُ بالحُرمةِ المعلَّلُ بأنَّ حضورَهما عنده يمنعُ حضورَ ملائكةِ الرحمةِ مردودٌ.

وبدنُ الحائضِ طاهرٌ، ولا يُكرَهُ طبخُها ونحوُهُ ولا وضعُ يدِها في مائعٍ.

فصلٌ في الخُنْثى وبعضِ أحكامِهِ:

الخُنثى ضَربانِ:

أحدُهما: وهو المشهورُ أن يكونَ له فرْجُ المرأةِ وذَكَرُ الرَّجلِ.

والضربُ الثاني: أن لا يكونَ له واحدٌ منهما بل له ثُقبَةٌ يَخرجُ منها الخارجُ ولا تُشبِهُ فرجَ واحدٍ منهما. وحكمُ هذا أنه مشكِلٌ يُوقفُ أمرُهُ حتى يبلُغَ فيختارَ لنفسِهِ ما يميلُ إليه طبعُهُ من ذكورةٍ وأنوثةٍ، فإن أمنى على النِّساءِ ومالَ إليهِنَّ طبعُهُ فهو رجلٌ، وإن كانَ عكسَهُ فامرأةٌ.

والطريقُ إلى معرفةِ ذُكورتِهِ وأنوثتِهِ من أوجُهٍ:

١- منها: البولُ، فإن بالَ بآلةِ الرجُلِ فقط فهو رجُلٌ، وإن بالَ بآلةِ المرأةِ فقط فهو امرأةٌ. وإن كان يبولُ بهما معاً فلا دلالةَ فيه.

٢- ومنها: المنيُّ والحيضُ: فإن أمنى بصفةِ منيِّ الرِّجالِ فرجلٌ، وإن أمنى بصفةِ منيِّ النِّساءِ فامرأةٌ.

٣- ومنها: الولادةُ: وهي تُفيدُ القَطعَ بالأنوثةِ، وتُقدَّمُ على جميعِ العلاماتِ المعارضةِ لها لأنَّ دَلالتَها قطعيةٌ.

أما نباتُ اللِّحيةِ ونهودُ الثَّديِ فلا دَلالةَ فيهما.

٤- ومن العلاماتِ: شهوتُهُ وميلُهُ إلى النِّساءِ أو الرِّجالِ فإن قال: اشتهي النساءَ ويميلُ طبعي إليهنَّ حُكِمَ بأنه رجُلٌ، وإن قال: أميلُ إلى الرجالِ حُكِمَ بأنه امرأةٌ لأنَّ اللهَ تعالى أجرى العادةَ بميلِ الرجلِ إلى المرأةِ والمرأةِ إلى الرجلِ.

فإذا لم يتبيَّنِ الخُنثى بعلامةٍ ولا إخبارِهِ بقيَ على إشكالِهِ وحيثُ قالوا: خُنثى فمرادُهُم المشكِلُ ولو خرجَ شيءٌ انتقضَ وضوءُهُ.

ولو لمسَ رجلاً أو امرأةً أو لمسَهُ أحدُهما لم يَجبِ الوضوءُ على أحدٍ منهم، وإن مسَّ ذكَرَ نفسِهِ أو فرجَهُ أو فرجَ خُنثى آخرَ أو ذكرَهُ لم ينتقضْ.

ولا يجزيهِ الاستنجاءُ بالحجرِ في قُبُلَيهِ على الأصحِّ.
ولو أولجَ في فرجٍ أو أَولجَ رجلٌ في قُبُلِهِ لم يتعلَّقْ بـه حكمُ الوطءِ، فلو أولجَ في امرأةٍ أو أولجٌ رجلٌ في قُبُلِهِ وجبَ الغُسلُ على الخُنْثى، ويبطلُ صومُهُ وحجُّهُ، لأنه إما رجلٌ أولجَ، وإما امرأةٌ وُطِئتْ.
ولا كفَّارةَ عليه في الصومِ لاحتمالِ أنه امرأةٌ ويُستحَبُّ له إخراجُها.
ولو أَولجَ ذَكَرَهُ في دُبُرِ رجلٍ ونزعَهُ لزِمَهُما الوضوءُ.
ولو أمنى من الذَّكَرِ اغتسلَ ولا يَمسُّ المصحفَ ولا يقرأُ حتى يغتسِلَ.
ولا يجبُ الغُسلُ بخروجِ الدَّمِ من الفَرْجَينِ وإن استمرَّ يوماً وليلةً لاحتمالِ أنه رجلٌ وهذا دمُ فسادٍ.
ولـه حكمُ المرأةِ في الأذانِ والإقامةِ، ولو صلَّى مكشوفَ الرأسِ صحَّتْ صلاتُهُ ولا يَجهَرُ بالقراءةِ في الصلاةِ كالمرأةِ، ولا يُجافي مِرْفَقَيهِ عن جَنبَيهِ في الرُّكوعِ والسجودِ كالرجلِ وإذا نابَهُ شيءٌ في صلاتِهِ صفَّقَ كالمرأةِ، ولا يَؤُمُّ رجلاً ولا خُنْثى فإن أمَّ نساءً وقفَ قُدَّامَهُنَّ، ولا جمعةَ عليه بالاتِّفاقِ.
ويحرُمُ عليه لبسُ الحريرِ لأنه أُبيحَ للنساءِ للتزيُّنِ للزَّوجِ.
ويُستحَبُّ تكفينُهُ في خمسةِ أثوابٍ كالمرأةِ ويقفُ الإمامُ في الصلاةِ عند عَجيزتِهِ كالمرأةِ، ولو حضرَ جنائزَ قَدَّمَ الإمامُ الرجُلَ ثم الصبيَّ ثم الخُنثى ثم المرأةَ.
ولا يُباحُ له حُلِيُّ النساءِ وكذا لا يباحُ له حُلِيِّ الرجالِ للشكِّ في إباحتِهِ.
ولا يلزمُهُ الحجُّ إلا إذا كان له مَحرَمٌ من الرجالِ أو النساءِ كأخيهِ وأَخَواتِهِ يُخرجونَهُ معهم ولا أثرَ لنسوةٍ ثقاتٍ أجنبياتٍ فإنه لا تجوزُ الخلوةُ بهنَّ.
وإذا أحرمَ فسترَ رأسَهُ أو وجهَهُ فلا فديةَ فإن سترَهما وجبتْ.
ولا يرفعُ صوتَهُ بالتلبيةِ ولا يَرمَلُ ولا يطَّبِعُ ولا يحلقُ بل يقصِّرُ، ويمشي في كلِّ المَسعى ولا يسعى كالمرأةِ، ويُستحَبُّ له أن يطوفَ ويسعى ليلاً كالمرأةِ لأنه أسترُ.
ويحرمُ على الرجالِ والنساءِ النَّظرُ إليه إذا كانَ في سنٍّ يحرُمُ النظرُ فيه إلى الواضحِ.
ولا تَثبتُ له ولايةُ النِّكاحِ، ولا ينعقدُ بشهادتِهِ ولا بعبارتِهِ.
ولا يكونُ إماماً ولا قاضياً ولا يثبتُ بشهادتِهِ إلا ما يثبتُ بامرأةٍ.

* **بابٌ في حكمِ تعلُّمِ القُرآنِ:**

تعلُّمُ القرآنِ فرضُ كفايةٍ بأن يحفظَهُ عن ظهرِ قلبٍ.

وأفتى بعضُ المتأخِّرينَ بأنَّ الاشتغالَ بحفظِهِ أفضلُ من الاشتغالِ بفروضِ الكِفايةِ من سائرِ العلومِ.

وأجرةُ تعليمِ القرآنِ للصبيِّ في مالِهِ، ومحلُّ ذلك حيثُ كان في تعليمِهِ القرآنَ مصلحةٌ، فلو كانتِ المصلحةُ في تعليمِهِ صنعةً يُنفِقُ على نفسِهِ منها مع احتياجِهِ لذلك، وعدمِ تيسُّرِ النَّفقةِ له إذا اشتغلَ بالقرآنِ فلا يجوزُ لوليِّهِ شغلُهُ بهِ، ولا بتعلُّمِ العلمِ بل يشغلُهُ بما يعودُ عليه منه مصلحةٌ وإن كان ذكياً وظهرتْ عليه علامةُ النَّجابةِ، نعم ما لا بُدَّ منه لصحةِ عبادتِهِ يجبُ تعليمُهُ له ولو بليداً، وأجرةُ التعليمِ في مالِهِ إن كان له مالٌ وإلا ففي مالِ وليِّهِ.

فصلٌ: ونِسيانُ القرآنِ أو شيءٍ منه بعد البلوغِ: كبيرةٌ وإن حفظَهُ قلبُهُ[٣١٤]، فينبغي لحافظِهِ أن يتعهَّدَهُ بكثرةِ التِّلاوةِ خوفاً من نِسيانِهِ.

وتحرمُ قراءةُ القرآنِ بالقِراءاتِ الشَّاذَّةِ في الصلاةِ وخارجِها، وهو ما كانَ فوقَ القراءاتِ العَشرِ.

وتحرمُ أيضاً بعكسِ الآيِ لا بعكسِ السورِ، ولكنها تُكرَهُ إلا في تعليمٍ لأنه أسهلُ للتعليمِ.

فصلٌ في آدابِ التلاوةِ:

ويُندَبُ للقارئِ:

١-التعوذُ، واستقبالُ القِبلةِ، والتدبُّرُ[٣١٥] والتخشُّعُ، والترتيلُ[٣١٦] والبكاءُ عند القراءةِ والطريقُ في تحصيلِها: أن يتأمَّلَ فيما يقرأُ من التهديدِ والوعيدِ

---

(٣١٤) لحديثِ (د): (فلم أرَ ذنباً أعظمَ من سورةٍ من القرآنِ أو آيةٍ أُوتِيها رجلٌ ثم نَسِيَها).

(٣١٥) لقولِهِ تعالى ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ص: ٢٩

(٣١٦) لقولِهِ تعالى ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ المزمل: ٤

والمواثيقِ والعُهودِ ، ثم يتفكَّرَ في تقصيرِهِ فيها، فإن لم يَحضُرْهُ حزنٌ ولا بكاءٌ فليبكِ على فقدِ ذلك فإنه من المصائبِ، ولذا قال الإمامُ النوويُّ في الأذكارِ: ويُندَبُ التَّباكي لمن لا يقدِرُ على البكاءِ.

٢- ومن آدابِ التلاوةِ: الإصغاءُ إلى القارئِ[٣١٧].

٣- والقراءةُ نظَراً في المصحفِ أفضلُ منها عن ظهرِ قلبٍ، لأنها تجمعُ القراءةَ، والنظرُ في المصحفِ وهوعبادةٌ أُخرى، نعم إن زادَ خشوعُهُ وحضورُ قلبِهِ في القراءةِ عن ظهرِ قلبٍ فتكونُ أفضلَ في حقِّهِ.

٤- والقراءةُ في الصلاةِ أفضلُ منها في غيرِها، وقراءةُ الليلِ أولى من قراءةِ النَّهارِ، وأفضلُ الأوقاتِ للقراءةِ من النهارِ بعد الصُّبحِ، ومن الليلِ في السَّحَرِ ثم بين المغربِ والعشاءِ، ولا كراهةَ في وقتٍ من الأوقاتِ. والأفضلُ أن يجعلَ لهُ وِرْداً من القرآنِ يتذاكرُهُ دائماً ويتعهَّدُهُ بالتلاوةِ والمراجعةِ.

٥- والاشتغالُ بها: أفضلُ من الاشتغالِ بذكرٍ لم يُخَصَّ بمحلٍّ، أو وقتٍ معينٍ فإن خُصَّ به بأن وردَ الشرعُ به فيه فالاشتغالُ بالذِّكرِ أفضلُ. ألا ترى بأنَّ الصلاةَ على سيدِنا النبيِّ ﷺ طُلِبتْ ليلةَ الجمعةِ فالاشتغالُ بها أفضلُ من الاشتغالِ بقراءةِلم تُطلَبْ ليلةَ الجمعةِ، ويُعلَمُ من ذلك أنَّ الاشتغالَ بها حينئذٍ أفضلُ من الاشتغالِ بذكرٍ آخرَ غيرِ القراءةِ بالأَولى.

ولو تعارضَ خاصَّانِ: كالتكبيرِ والصلاةِ على النبيِّ ﷺ ليلةَ عيدٍ هي ليلةُ جمعةٍ رُوعِيَ الأقلُّ وقوعاً فيُقدَّمُ التكبيرُ في تلك الصورةِ.

٦- الابتعادُ عن الأصواتِ المنكَرةِ فإنها حرامٌ[٣١٨].

---

(٣١٧)لحديثٍ (ق) عن ابنِ مسعودٍ قال: قال لي النبيُّ ﷺ اقرأْ عليَّ القرآنَ. فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، أقرأُ عليكَ وعليكَ أُنزِلَ؟ قال: إني أحبُّ أن أسمعَهُ من غيري. فقرأتُ عليه سورةَ النساءِ حتى جئتُ إلى هذه الآيةِ ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ النساء: ٤١، قال: حسبُكَ الآن. فالتفتُّ إليه فإذا عيناهُ تَذْرِفانِ.

(٣١٨) لحديثِ(ت) «**اقرؤُوا القرآنَ بلُحُونِ العربِ وأصواتِها وإيَّاكُم ولُحونَ أهلِ الكتابِ والفسقِ فإنه سيجيءُ بعدي أقوامٌ يرجِّعونَ بالقرآنِ ترجيعَ الغناءِ والنَّوحِ**»

٧- ومن آدابِهِ ألا يُرجِّعَ في قراءتِهِ، وألا يَقرأَهُ بالألحانِ الموسيقيَّةِ فإنَّها بدعةٌ وفيها صرفُ النَّاسِ عن ذكرِ اللهِ وقراءةِ رسولِ اللهِ ﷺ،وسماعُ القرآنِ كما تُسمَعُ الأغاني يَجعلُهُ أداةَ لَهْوٍ وطَرَبٍ وينصرِفُ قلبُ المستمعِ إلى الطَّرَبِ وعدمِ التَّدبُّرِ لآياتِهِ**٣١٩**، فإن خرجَ عن أحكامِ التَّجويدِ فيه حَرُمَ ،وإلا كُرِهَ،فالقرآنُ ليسَ أُغنيةً ولا للطَّربِ بل هو دُستورُ الأُمَّةِ، وتحسينُ الصَّوتِ فيه لتنصرفَ القلوبُ إلى أحكامِهِ،لا لتنصرِفَ عنه،فلا يجوزُ تقديمُ الحُكمِ التَّنغيميِّ على الحُكمِ التَّجويديِّ واللهُ أعلمُ.

٧- إذا مرَّ بآيةِ دعاءٍ دعا، وإذا مرَّ بآيةِ استغفارٍ استغفرَ...

٨- تعاهدُ القرآنِ ومراجعتُهُ**٣٢٠**.

فصلٌ في فضلِ التلاوةِ: يقولُ اللهُ تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ الشورى:٥٢.

وقالَ سبحانَهُ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ الإسراء: ٩، وقالَ عنه إنه ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة: ٢، وقالَ:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ فاطر: ٢٩-٣٠.

وقالَ ﷺ م :«**اقرؤُوا القرآنَ فإنه يأتي يومَ القيامةِ شفيعاً لأصحابِهِ**»

وقالَ ﷺ خ :«**خيرُكُم من تعلَّمَ القرآنَ وعلَّمَهُ**» وقال أيضاً خ :«**الماهرُ بالقرآنِ مع السَّفَرَةِ الكرامِ البرَرَةِ**» ويقالُ للقارئِ يومَ القيامةِ اقرأ وارقَ فإنَّ منزلَتَكَ عندَ آخرِ آيةٍ تقرؤُها

فصلٌ: صفةُ قراءةِ رسولِ اللهِ ﷺ :

(**٣١٩**) للحديثِ السَّابقِ ولقولِهِ ﷺ: «**بادِرُوا بالموتِ ستًّا..... ونَشْئاً يتَّخذونَ القرآنَ مزاميرَ يُقدِّمونَهُ يُغنِّيهِمْ وإن كانَ أقلَّ منهم فِقهاً**»(حم-هب)وروايةُ (طب) «**يُغنِّيهم غِناءً**».

(**٣٢٠**) لحديثِ (ق) «**تعاهدُوا القرآنَ فوالذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ لهو أشدُّ تفلُّتاً من الإبلِ في عُقُلِها**» وحديثِ (م): «**مثلُ صاحبِ القرآنِ كمثلِ الإبلِ المعقَّلةِ إن عاهدَ عليها أمسكَها، وإن أطلقَها ذهبتْ**».

كان له ﷺ حزبٌ من القرآنِ يقرؤُهُ، وكانت قراءتُهُ ترتيلاً – لا هَذّاً – غيرَ سريعةٍ ولا عجِلةٍ بل مفسَّرةً حرفاً حرفاً **٣٢١** وكان يُقطِّعُ قراءتَهُ آيةً آيةً، ويَمُدَّ عند حرفِ المدِّ: فيمدُّ الرَّحمنَ ويمدُّ الرَّحيمَ.

وكان ﷺ يقرأُ القرآنَ قائماً وقاعداً ومضطجعاً ومتوضِّئاً ومحدِثاً، وكان يترنَّمُ به**٣٢٢**، وحين سُئلتِ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها: أكان يُسِرُّ أم يجهرُ. فقالت: كان كُلَّ ذلك يفعلُ**٣٢٣**.

فصلٌ: في صفةِ السَّلَفِ مع القرآنِ:

كان جماعةٌ منهم رضي اللهُ عنهم يختِمُونَ القرآنَ في كلِّ شهرٍ خِتمةً، وآخرونَ في كلِّ شهرٍ ختمتينِ، وآخرونَ في كلِّ عشرِ ليالٍ ختمةً، وآخرونَ في كلِّ سبعِ ليالٍ ختمةً، وهذا فعلُ الكثرينَ منهم، وكثيرونَ في كلِّ ثلاثٍ. وبعضُهم كان يختِمُ في كلِّ يومٍ وليلةٍ ختمةً، فإذا جاءَ رمضانُ كان لهم في كلِّ يومٍ ختمةٌ وفي كلِّ ليلةٍ ختمةٌ، كفعلِ سيدِنا الإمامِ الأعظمِ أبي حنيفةَ النُّعمانِ وسيدِنا ومولانا الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنهما.

ويُندَبُ الدعاءُ بعدَهُ لما قيلَ إنَّ الملائكةَ تُؤمِّنُ على دعائِهِ.هذا واللهُ سبحانَهُ أعلمُ.

فصلٌ: بعضُ أحكامِ المساجدِ:

تَقدَّمَ أنه يحرُمُ على الجُنُبِ المكثُ في المسجدِ، ولا يحرُمُ العبورُ من غيرِ مكْثٍ، ولا كراهةَ في العبورِ سواءٌ كان لحاجةٍ أم لغيرِها.

٢- لو احتلمَ في المسجدِ وجبَ عليه الخروجُ منه إلا أن يعجِزَ عن الخروجِ لإغلاقِ المسجدِ، أو خافَ على نفسِهِ أو مالِهِ، فإن عجزَ أو خافَ جازَ أن يقيمَ للضرورةِ، فإن وجدَ تراباً غيرَ ترابِ المسجدِ تيمَّمَ ولا يتيمَّمُ بترابِ المسجدِ فإن خالفَ وتيمَّمَ به صحَّ.

(**٣٢١**) رواه (د – ت).

(**٣٢٢**) لحديثِ «**زيِّنُوا القرآنَ بأصواتِكُم** » (د – ت) وعند (جه): «**ليس منَّا من لم يتغنَّ بالقرآنِ**» وقال ﷺ (ق): «**ما أذنَ اللهُ لشيءٍ كإذْنِهِ لنبيٍّ حسنِ الصَّوتِ يتغنَّى بالقرآنِ**» (٣٠٧) (د-ت)

٣- لو أجنبَ خارجَ المسجدِ والماءُ في المسجدِ لم يَجُزْ أن يدخُلَ ويغتسلَ في المسجدِ لأنه يلبثُ لحظةً مع الجنابةِ وله أن يتيمَّمَ فيدخلَ فيُخرِجَ الماءَ للغسلِ.
٤- يجوزُ للمحدِثِ الجلوسُ بإجماعِ المسلمينَ، وسواءٌ قعدَ لغرضٍ شرعيٍّ كانتظارِ الصلاةِ أو الاعتكافِ أو لسماعِ قرآنٍ أو علمٍ أو وعظٍ أم لغيرِ غرضٍ، ولا كراهةَ في ذلكَ.
٥- يجوزُ النومُ في المسجدِ ولا كراهةَ فيه **٣٢٤** .
٦- يجوزُ الوضوءُ في المسجدِ ولو سقطَ على ترابِهِ، والأولى أن يكونَ في إناءٍ.
٧- لا بأسَ بالأكلِ والشربِ في المسجدِ ووضعِ المائدةِ فيه وغَسلِ اليدِ فيه.
٨- يُكرَهُ لمن أكلَ ثوماً أو بصلاً أو كُرَّاثاً أو غيرَها مما له رائحةٌ وبقيتْ رائحتُهُ أن يدخُلَ المسجدَ من غيرِ ضرورةٍ**٣٢٥**.
٩- يُكرَهُ غرسُ الشجرِ في المسجدِ ويُكرَهُ حفرُ البئرِ فيه لأنه بناءٌ في مالِ غيرِهِ وللإمامِ قلعُ ما غُرِسَ فيه.
١٠- يحرُمُ البولُ والفصدُ والحجامةُ في المسجدِ في غيرِ إناءٍ، ويُكرَهُ الفصدُ والحجامةُ فيه في إناءٍ ولا يحرُمُ.
١١- تُكرَهُ الخصومةُ في المسجدِ ورفعُ الصوتِ فيه ونَشْدِ الضَّالَّةِ وكذا البيعُ والشراءُ والإجارةُ ونحوُها من العقودِ**٣٢٦**.

---

(٣٢٤) ثبتَ في الصَّحيحينِ عن ابنِ عمرَ (خ ١١٢١ ـ ت ٣٢١ ـ ن ٥٠/٢) قال: كنتُ غلاماً شاباً عَزَباً في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ وكنتُ أَبيتُ في المسجدِ . وثبتَ أنَّ أصحابَ الصُّفَّةِ كانوا ينامونَ في المسجدِ) (خ ٦٤٥٢) وأنَّ العُرَنيِّينَ كانوا ينامونَ في المسجدِ (خ ٢٣٣) وثبتَ في الصَّحيحَينِ أنَّ سيِّدَنا علياً رضي اللهُ عنه نام فيه فجعلَ رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ له: قُمْ يا أبا تُرابٍ، قُمْ يا أبا تُرابٍ.
(٣٢٥) للأحاديثِ الصحيحةِ روى (ق) عن جابرٍ «من أكلَ ثوماً أو بصَلاً فليعتزِلْنا أو فليعتزِلْ مسجدَنا» (خ ٨٥٤ ـ م ٥٦٤) وفي روايةِ (م) «من أكلَ البصلَ والثُّومَ والكُرَّاثَ فلا يقربَنَّ مسجدَنا فإنَّ الملائكةَ تتأذَّى مما يتأذَّى منه بنو آدمَ» وقال سيدُنا عمرُ رضي اللهُ عنه في خُطبةِ الجُمُعةِ (ثمَّ إنَّكم أيُّها النَّاسُ تأكلونَ شَجَرتَينِ لا أراهُما إلا خَبيثتَينِ البصلَ والثُّومَ لقد رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ إذا وجدَ ريحَهُما من رجُلٍ في المسجدِ أمرَ به فأُخرِجَ إلى البقيعِ فمن أكلَهُما فليُمِتْهُما طبخاً)(م).
(٣٢٦) لحديثِ أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه أنه سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «من سمعَ رجلاً يَنْشُدُ ضالَّةً في المسجدِ فليُقُلْ لا ردَّها اللهُ عليك. فإنَّ المساجدَ لم تُبنَ لهذا» (م ٥٦٨) ومن روايةِ (ت

١٢- لا بأسَ بأن يُعطيَ السائلَ في المسجدِ شيئاً**٣٢٧**.
١٣- يُكرَهُ إدخالُ البهائمِ والمجانينِ والصِّبيانِ الذين لا يُميِّزُونَ المسجدَ لأنه لا يُؤمَنُ تلويثُهُم إيَّاهُ، ولا يحرُمُ ذلك**٣٢٨**.
١٤- يحرُمُ أن يجعلَ المسجدَ مقعداً لحرفةٍ كالخياطةِ ونحوِها. فأما من ينسَخُ فيه شيئاً من العلمِ أو اتفقَ قعودُهُ فيه فخاطَ ثوباً ولم يجعلْهُ مقعداً للخياطةِ فلا بأسَ به.
١٥- يجوزُ الاستلْقاءُ في المسجدِ على القفا ووضعُ إحدى الرِّجْلَينِ على الأُخرى وتشبيكُ الأصابعِ**٣٢٩**.
١٦- يُستحبُّ عقدُ حِلَقِ العلمِ في المساجدِ وذكرِ المواعظِ والرَّقائقِ ونحوِها.
١٧- يجوزُ التحدُّثُ بالحديثِ المُباحِ في المسجدِ وبأمورِ الدُّنيا وغيرِها من المباحاتِ وإن حصلَ فيه ضحكٌ ونحوُهُ ما دامَ مُباحاً**٣٣٠**.
١٨- لا بأسَ بإنشادِ الشِّعرِ في المسجدِ إذا كان مَدْحاً للنبوةِ أو الإسلامِ أو كان حكمةً أو في مكارمِ الأخلاقِ أو الزُّهدِ ونحوِهِ من أعمالِ الخيرِ**٣٣١**أما في غيرِ ذلك فحرامٌ**٣٣٢**.

١٣٢١): «إذا رأيتُمْ من يبيعُ أو يبتاعُ في المسجدِ فقولوا: لا أربحَ اللهُ تجارتَكَ وإذا رأيتُمْ من يَنْشُدُ ضالَّةً فقولوا: لا ردَّها اللهُ عليك».
(٣٢٧) لحديث «هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟ فقال سيدنا أبو بكر: دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه» (د ١٦٧٠).
(٣٢٨) «لأنه ﷺ صلَّى حاملاً أمامةَ بنتَ زينبَ رضي اللهُ عنهما وطافَ على بعيرِهِ فيه» (خ ١٦٣٢ ـ م ١٢٧٢) ولا ينفي هذا الكراهةَ لأنه ﷺ فعلَهُ لبيانِ الجوازِ.
(٣٢٩) لحديثِ مالكٍ عن عَبَّادِ بنِ تَميمٍ عن عمِّهِ (أنه رأى رسولَ اللهِ ﷺ مُستلقياً في المسجدِ واضعاً إحدى رِجْلَيهِ على الأُخرى) (١/١٧٢) خ ٤٧٥ ـ م ٢١٠٠) وحديثِ خ ٤٧٨ وعن ابنِ عمرَ (شبَّكَ النبيُّ ﷺ بين أصابعِهِ)، وحديثِ: «إنَّ المؤمنَ للمؤمنِ كالبُنيانِ يَشُدُّ بعضُهُ بعضاً وشبَّكَ بين أصابعِهِ» م ٢٥٨٥.
(٣٣٠) لحديثِ جابرِ بنِ سَمُرةَ «كان رسولُ اللهِ ﷺ لا يقومُ من مُصلاهُ الذي صلَّى فيه الصبحَ حتى تطلُعَ الشمسُ فإذا طلعتْ قامَ، قال: وكانوا يتحدَّثُونَ فيأخذونَ في أمورِ الجاهليةِ فيضحكونَ ويبتسمُ» (م).
(٣٣١) لحديثِ سيدِنا سعيدِ بنِ المسيَّبِ قال مَرَّ سيدُنا عمرُ بنُ الخطابِ في المسجدِ وحسَّانُ يُنشِدُ الشِّعرَ فلَحَظَ إليه فقالَ: كنتُ أُنشِدُ فيه وفيه مَنْ هو خيرٌ منكَ ثم التفتَ إلى أبي هريرةَ فقال: (أَنْشُدُكَ باللهِ أسمعتَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: أجبْ عنِّي، اللَّهمَّ أيِّدْهُ بروحِ القُدُسِ) قال: نعم (خ ٤٥٣ ـ م ٢٤٨٥).

١٩- يُسَنُّ كنْسُ المسجدِ وتنظيفُهُ وإزالةُ الأذى عنه من نُخامةٍ أو بُصاقٍ[٣٣٣].
٢٠- من البِدعِ المنكَرةِ إبقاءُ المصابيحِ الكثيرةِ في المسجدِ في ليالٍ معروفةٍ من السنَةِ لما فيه من إضاعةِ المالِ والتَشبُّهِ بالمجوسِ.
٢١- السُّنَّةُ للقادمِ من سفرٍ أن يبدأَ بالمسجدِ فيصلِّي فيه ركعتَينِ[٣٣٤].
٢٢- ينبغي للجالسِ في المسجدِ لانتظارِ صلاةٍ أو اشتغالٍ بعلمٍ أو لغيرِ ذلك أن ينويَ الاعتكافَ.
٢٣- لا بأسَ بإغلاقِ المسجدِ في غيرِ وقتِ الصلاةِ لصيانتِهِ أو لحفظِ آلائِهِ إذا خِيفَ امتهانُها وضياعُ ما فيها أما إن لم يُخَفْ من فتحِها مفسدةٌ ولا انتهاكُ حُرمةٍ فالسنَّةُ فتحُها لأنَّ مسجدَ النبيِّ ﷺ لم يُغلَقْ زمنَهُ ولا بعدَهُ.
٢٤- يُكرَهُ لداخلِهِ ألا يجلسَ فيه حتى يصلِّيَ ركعتينِ تحيَّةَ ربِّ المسجدِ.
٢٥- ينبغي للقاضي أن لا يتَّخِذَ المسجدَ مجلساً للقضاءِ فإن جلسَ فيه واتفقتْ حكومةٌ فلا بأسَ.
٢٦- يُكرَهُ أن يَتَّخذَ على القبرِ مسجداً وأما حفرُ القبرِ في المسجدِ فحرامٌ شديدُ الحُرمةِ.
٢٧- حائطُ المسجدِ له حكمُ المسجدِ في وجوبِ صِيانتِهِ وتعظيمِ حُرمتِهِ وكذا سطحُهُ والبئرُ الذي فيه وكذا رَحبتُهُ صحنُهُ.
٢٨- السنَّةُ لمن أرادَ أن يدخُلَ المسجدَ أن يتفقَّدَ نعلَيهِ ويمسحَ ما فيهما من أذىً قبلَ دخولِهِ[٣٣٥].
٢٩- يُكرَهُ الخروجُ من المسجدِ بعد الأذانِ حتى يُصلِّيَ إلا لعُذْرٍ كالخروجِ لمسجدٍ آخرَ[٣٣٦].

---

(٣٣٢) لحديثِ (ن): «نهى النبيُّ ﷺ عن تناشُدِ الأشعارِ في المسجدِ» أي مما فيه هَجْوٌ أو افتخارٌ أو نحوُهُ.
(٣٣٣) لحديثِ (ق) خ ٤٠٥ عن أنسٍ: «رأى النبيُّ ﷺ بُصاقاً في المسجدِ فحكَّهُ بيدِهِ».
(٣٣٤) لحديثِ (ق خ ٤٤١٨) «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا قدِمَ من سفرٍ بدأَ بالمسجدِ فصلَّى فيه ركعتينِ».
(٣٣٥) لحديثِ (د ٦٥٠) «إذا جاء أحدُكُم إلى المسجدِ فلينظُرْ فإن رأى في نعلَيهِ قَذَراً أو أذىً فليمسحْهُ وليصَلِّ فيهما».

٣٠- يُستحَبُّ أن يقولَ عندَ دخولِهِ المسجدَ: أعوذُ باللهِ العظيمِ وبوجهِهِ الكريمِ وسلطانِهِ القديمِ من الشيطانِ الرَّجيمِ بسمِ اللهِ، والحمدُ للهِ، اللهمَّ صلِّ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِ سيِّدِنا محمدٍ اللهمَّ اغفرْ لي ذنوبي وافتحْ لي أبوابَ رحمتِكَ. وإذا خرجَ منه قال مثلَهُ إلا أنه يقولُ: وافتحْ لي أبوابَ فضلِكَ**٣٣٧**.

ويُقدِّمُ رجلَهُ اليُمنى في الدخولِ، واليُسرى في الخروجِ.

٣١- لا يجوزُ أخْذُ جُزْءٍ من أجزاءِ المسجدِ كحجرٍ وحصاةٍ وترابٍ ومثْلُهُ الزَّيتُ والشَّمعُ الذي يُسرَجُ فيه**٣٣٨**.

٣٢- يُسَنُّ بناءُ المساجدِ وعمارتُها وتعهُّدُها وإصلاحُ تشعُّثٍ فيها**٣٣٩**.

ويجوزُ بناءُ المسجدِ في موضعٍ كان كنيسةً أو بيعةً أو مقبُرةً دُرِستْ إذا أُصلِحَ ترابُها**٣٤٠**.

٣٣- يُكرَهُ زخرفةُ المساجدِ ونقشُها وتزيينُها لئلا تشغلَ قلبَ المصلِّي فإن كان من مالِ الوقفِ حرُمَ**٣٤١**.

٣٤- لا بأسَ بأنْ يُقالَ: مسجدُ فلانٍ أو مسجدُ بني فلانٍ على سبيلِ التعريفِ.

٣٥- المصلَّى المتَّخَذُ للعيدِ وغيرِهِ ليس بمسجدٍ، فلا يحرُمُ المكثُ فيه على الجُنُبِ والحائضِ**٣٤٢**.

---

(٣٣٦) لحديثِ أبي الشَّعثاءِ (كنَّا قعوداً مع أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه في المسجدِ فأذَّنَ المؤذِّنُ فقامَ رجلٌ من المسجدِ يمشي فأتبعَهُ أبو هريرةَ بصرَهُ حتى خرجَ من المسجدِ فقال أبو هريرةَ: أما هذا فقد عصى أبا القاسمِ ﷺ) م ٦٥٥.

(٣٣٧) أخرجه (٧٧٣ -ن ٩٠ - هب ٤٤٢/٢ - م ٧١٣ - د ٤٦٥ هب ٤٤٢/٢).

(٣٣٨) لحديث (د ٤٦٠) عن أبي هريرةَ رفعَهُ إلى سيدِنا محمدٍ ﷺ «إنَّ الحصاةَ لتُناشدُ الذي يُخرِجُها من المسجدِ» خ ٤٥٠ م ٥٣٣.

(٣٣٩) لحديثِ سيدِنا عثمانَ بنِ عفَّانَ قال سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «من بنى للهِ مسجداً بنى اللهُ له مثْلَهُ في الجنَّةِ» خ ٤٥٠ - م ٥٣٣.

(٣٤٠) لِمَا ثبتَ (أنَّ مسجدَهُ ﷺ كان فيه قبورُ مشركينَ فنُبِشَتْ) (خ ٤٢٨ - م ٥٢٤).

(٣٤١) لحديثِ أنسٍ رضي اللهُ عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ابْنُوا المساجدَ واتَّخذُوها جُمَّاً» هب ٤٣٩/٢ والجُمُّ: الذي لا شُرُفَ له.

(٣٤٢) وأما حديثُ أمِّ عطيةَ (خ ٣٢٤- م ٨٩٠) أنَّ النبيَّ ﷺ «أمرَ الحُيَّضَ أن يحضُرْنَ يومَ العيدِ ويعتزلْنَ المصلَّى» فذلك ليتسعَ على غيرِهنَّ وليتميزْنَ واللهُ أعلمُ.

٣٦- أَحَبُّ البلادِ إلى اللهِ تعالى مساجدُها وأبغضُ البلادِ إلى اللهِ تعالى أسواقُها**٣٤٣**. (حديث شريف)

فصلٌ: في اللِّبَاس

يُستحبُّ أخذُ الزينةِ للصلاةِ وَلُبْسُ أجملِ ما عندَهُ خُصوصَاً لِصَلاةِ العيدينِ**٣٤٤**، ولهذا عقدْتُ هذا الفصلَ هنا قبلَ الصلاة وعقده غيري قَبلَ صلاةِ العيدينِ .

❖ **مبحثٌ : لُبْسُ الحريرِ الطبيعي على الرجال :**

يَحْرُمُ على الرَّجلِ لبسُ الحريرِ ولو قَزَّاً أو غيرَ منسوجٍ بفرشٍ لنحوِ جلوسِهِ أو قيامِهِ **٣٤٥** لأنَّ فيهِ خُنوثةً لا تليقُ بشهامةِ الرّجالِ، وكذا الجلوسُ تَحتَهُ لوقايةِ الجالسِ تحته نحوَ غبار السقفِ فأُلحقَ بالمستعملِ في بدنِهِ.

وَيَحِلُّ الجلوسُ على حريرٍ فُرِشَ عليه ثوبٌ أو غيرُه كالحائلِ بينَهُ وبينَ الحريرِ.

وَيَحِلُّ للمرأةِ لبسُه إجماعاً، والأصحُّ حِلُّ افتراشِهَا لعمومِ الخبرِ الصَّحيحِ **٣٤٦**بخلافِ اللُّبْسِ فإنَّهُ يُزَيِنُهَا، وعليهِ يحرُمُ تَدَثُّرُها بِهِ بلْ أولَى .

ويحرمُ على الكلِّ سترُ سقفٍ أو بابٍ أو جدارٍ غيرَ الكعبةِ بِهِ لغيرِ حاجَةٍ.

والأصحُّ أنَّ للولي الأبِ وغيرِهِ إلباسَه الصبيَّ ما لم يَبْلُغْ ، والمجنونَ، إذْ لا شهامةَ لهما .تنافي تلكَ الخنوثةَ.

---

(٣٤٣) انظر (م ٦٧١ ـ هب ٦٥/٣ ـ حب ١٦٠٠ حم ٨١/٤).

٣٤٤ قال تعالى :﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ الأعراف: ٣١.

٣٤٥ للحديث الصحيح:**(إنّه حرامٌ على ذكور أمته ﷺ) (خ٥٤٢٦)م(٢٠٦٧))(وللنهي عن لبسه والجلوس عليه)** (خ٥٨٣٧).

٣٤٦ إنه حِلّ لإناث أمته ﷺ (ت ١٧٢٠ ـ حم ٤/٣٩٤).

ويحلُّ للرجالِ لبسُهُ للضرورةِ كحرٍّ وبردٍ مُهلكين، أو فُجأةِ حربٍ جائزٍ ولم يجدْ غيَرهُ، أو لقتالٍ كديباجٍ لا يقومُ غيرُه مقامَهُ في دفع السِّلاحِ، وللحاجةِ كسترِ عورةٍ ولو في خلوةٍ، ولجَرَبٍ وحكَّةٍ ودفعِ قُمّلٍ لا يحتملُ أذاهُ عادةً **٣٤٧**.

فإذا وجدَ غيَرهُ مُغْنِيَاً عنهُ مِنْ دواءٍ أو لباسٍ لم يجُزْ له لُبْسُهُ، وأعتقد أنَّ الحريرَ الصناعيَ اليومَ ينوبُ عنِ الحريرِ الطَّبيعي واللهُ أعلم.

ويحلُّ المركَّبُ من إِبْرَيْسم **٣٤٨** والحريرُ بكلِّ أنواعِهِ إنْ زادَ وزنُ الإبريسمِ، ويحلُّ عكسُهُ وكذاً إنِ استويا في الأصحَّ إذْ لا يسمَّى ثوبَ حريرٍ **٣٤٩** .

وأمَّا الطِّرازُ وسُدى الثوبِ والترقيعُ بِهِ فلا بأسَ **٣٥٠** وكذا التَّطْريفُ بِهِ على قَدْرِ العادةِ الغالبةِ **٣٥١**.

❖ مَبْحَثٌ : حكمُ الثوبِ المصبوغِ :

يجوزُ لُبْسُ الثوبِ المصبوغِ بأيِّ لونٍ كانَ إلا المُزَعْفَرَ لأنَّهُ خاصٌ بالنِّساءِ، وكذا المُعَصْفَرَ **٣٥٢**.

---

٣٤٧ لخبر الصحيحين أنَّه ﷺ (**أرخصَ لعبد الرحمن بنِ عوفٍ والزبيرِ في لبسِ الحريرِ لحكَّةٍ كانت بهما**)(خ٥٨٣٩-م٢٠٧٦)(**وفي غزاة بسبب القمّل**).

٣٤٨ وأصله ما حلَّ عن الدود بعد موته داخله .

٣٤٩ .وصح عن ابن عباس (**أنّما نهى رسول الله عن الثوب المصْمَت**)(حم١/٢١٤ – د ٤٠٥٧) أي الخالص من الحرير .

٣٥٠ لخبرِ مسلمٍ : (**أنه ﷺ نهى عن الحرير إلا موضعَ إصبعين أو ثلاث أو أَربع**) (م٢٠٦٩-خ٥٨٢٨) وعن ابن عباس (**فأما العَلَم من الحرير وسدى الثوب فلابأس به**) (حم ١/٢١٨).

٣٥١ للخبرِ الصحيحِ أنّه ﷺ (**كانتْ له جبةٌ مكفوفةُ الفَرْجينِ والكُمّينِ بالديباجِ**) (د ٤٠٥٤ ـــ جه ٣٥٩٤).

٣٥٢ على ما صحَّت به الأحاديث واختاره الإمام البيهقي وغيره، ولم يبالوا بنص الإمام الشافعي رضي الله عنه على حلِّه تقديماً للعمل بوصيته، ولا يكون جمهور العلماء سلفاً وخلفاً على حله لأحاديث تقتضيه، بل تصرّح به كخبر (**كان يصبغ ثيابه بالزعفران قميصه ورداءه وعمامته**) قال الزركشي عن البيهقي: وللشافعي نصٌّ بحرمته، فيحمل على ما بعد النسج، والأول على ما قبله، وبه تجتمع الأحاديث الدالة على حلِّه، والدالّة على حرمته، وله وجه وجيه:

❖ **مبحثٌ في العِمَامَة :**

تسنُّ العِمَامَةُ للصَّلاةِ ولِقَصْدِ التَّجَمُّلِ **٣٥٣**وتحصلُ السُّنَّةُ بكونها على الرأسِ أوْ نحوِ قَلَنْسُوَةٍ تحتَهَا.

وينبغي ضبطُ طولِهَا وعرضِهَا بما يليقُ بلابِسهَا عادةً في زمانِهِ ومكانِهِ، فإنْ زادَ فيها على ذلك كُرِهَ، وعليه يحملُ إطلاقُهم كراهةَ كِبَرِهَا .

والأفضلُ في لونها البياضُ **٣٥٤** ولا بأسَ بِلُبْسِ القَلَنْسُوةِ اللاطِئَةِ بالرأسِ والمرتفعةِ المضريةِ (اليمانية) تحت العِمَامةِ، وبلا عِمَامةٍ لأنَّ كلَّ ذلكَ جاءَ عَنْهُ ﷺ .

ولا يسنُّ تحنيكُكٌ عندنا .

وهو أن المصبوغ بالعصفر من لباس النساء المخصوص بهن ، فحرم التشبه بهن ، كما أن المزعفر كذلك .

٣٥٣ للأحاديث الكثيرة فيها، واشتداد ضعف كثير منها يجبره كثرة طرقها، وَزَعْمُ وضعِ كثيرٍ منها تساهلٌ، كما هو عادةُ ابن الجوزي والحاكم في التصحيح، ألا ترى إلى حديث (اعتموا تزدادوا حلماً) حيث حكم ابن الجوزي بوضعه، وحكم الحاكم بصحته استرواحاً منهما على عادتهما، والحق أنه ضعيف، قال ابن حجر في فتح الباري (١٦/٣٥٦): أخرجه الطبراني والترمذي في العلل المفرد، وضعفه البخاري، وقد صححه الحاكم فلم يصب، وله شاهد عند البزار عن ابن عباس: ضعيف أيضاً.ومن أحاديث العمامة: (**عليكم بالعمائم ، فإنها سيما الملائكة وارخوها خلف ظهوركم**) (هب ١٧٦ / ٥ ـ طب ١١/١٥) وحديث (**ائتوا المساجد حسراً ومعصبين فإن العمائم تيجان المسلمين**) (قال المناوي في فيض القدير ١/٢٥ رواه ابن عدي عن علي بإسناد ضعيف) .وحديث (**أكرم الله عز وجل هذه الأمة بالعمائم والألوية**) (سنن سعيد بن منصور ٣٦٠ /١) . وحديث (**ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة**) (الديلمي عن جابر انظر كنز اعمال ١٥/٤٩٠) . وحديث (**إن الله وملائكته يصلون عى أصحاب العمائم يوم الجمعة**) (حل ١٩٠ / ٥ ــ الشاشي ٣٣٦ / ٤) .حديث (**البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا بها موتاكم**) (حم ١/٢٤٧) (٣٨٨٠- ت ٩٩٤).

٣٥٤ وصحة (**لبسه ﷺ العمامة السوداء، ونزول أكثر الملائكة يوم بدر بعمائم صفر**) وقائع محتملة لا تنافي عموم الخبر الصحيح الآمر بلبس البياض، وأنه خير الألوان في الحياة والموت لحديث : (**البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا بها موتاكم**) (حم ١/٢٤٧ ــ د ٣٨٨٠ ـ ت ٩٩٤) .

وجاءَ في العَذَبَةِ أحاديثٌ كثيرةٌ منها صحيحٌ ومنها حَسَنٌ، ناصَّةٌ على فعلِهِ ﷺ لها لنفسِهِ ولجماعةٍ منْ أصحابِهِ وعلى أمرِهِ بها ﷺ **٣٥٥** .

وقدْ استدلُّوا بكونِهِ ﷺ أرسلهَا بين الكتفين تارةً، وإلى الجانبِ الأيمنِ أُخْرى على أنَّ كلًّا منهما سُنّةٌ، لكنْ إرسالهُا بينَ الكتفينِ أفضلُ منهُ على الأيمنِ **٣٥٦** ، وقدْ جَمَعَ مولاي الوالدُ رحمه الله تعالى بينهما بعد أنْ رأى سيدنا رسولَ الله ﷺ يقظةً يقوم بتعليمِهِ كيفيتَها، العذبةُ الخلفيةُ تبدأُ من أعلى العِمَامةِ، واليمنى يرخْيهَا من تحتِ العِمامةِ، رضي الله عنه وأرضاه .

وأمّا إرسالُ الصوفية لها على الجانبِ الأيسرِ لكونِهِ جانبَ القلبِ فتذكِّر تفريغَهُ مما سوى ربّه عزَّ وجلّ فهوَ شيءٌ استحسنوهُ، والظنُّ بهمْ أنهمْ لم يَبْلُغْهُمْ في ذلكَ سُنّةٌ ، فكانوا معذورينَ، وأمَّا بعدَ أنْ بلغتْهُمْ السُّنّةُ فلا عُذْرَ لهمْ في مخالفتِهَا .

وكأنَّ حكمةَ نَدْبِهَا ما فيها مِنَ الجمالِ وتحسينِ الهيئةِ .

وأقلُّ ما وردَ في طولها أربعُ أصابعَ وأكثرُ ما وردَ ذراعٌ، ويحرمُ إفحاشُ طولها للخُيلاءِ أو بقصدِ الخُيلاءِ**٣٥٧**، ولو خشيَ مِنْ إرسالِهَا نحوَ خيلاءٍ لم يُؤْمَرْ بتركِهَا، ويحاولُ معالجةَ نَفْسِهِ بإزالةِ ذلكَ الوَسْواسِ.

❖ **مبحثٌ في الطَّيْلَسَانِ:**

قدْ كَثُرَ الكلامُ عند العلماءِ في الطَّيْلَسَانِ (المعروفِ اليومَ بالغِتْرَةِ) وهو قسمان :

---

٣٥٥ عن عمرو بن حديث : (**رأيت النبي ﷺ على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه**) (الخمس إلا خ)، وحديث (**فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس**) (د ـ ت عن ركانة) وحديث عبد الرحمن بن عوف : (**عَمَّمني النبي ﷺ فسدلها بين يديّ ومن خلفي**) (د٤٠٨١) .

٣٥٦ لأن الحديث الأول أصح.

٣٥٧ لحديث حسن (**مَنْ لبسَ رداءَ شُهْرةٍ أعرضَ الله عنه وإنْ كان له ولياً**) (طبراني ١٦٦٨ / ١ ــ وقال الوجيري في الاتحاف ٥٤٣٦) إسناده ضعيف) أي من لَبسَهُ بقصدِ الشهرةِ المستلزمةِ لِقَصْدِ نحوِ الخُيلاء، وفي الخبر (**مَنْ لبِسَ ثوباً يباهي بِهِ الناسَ لم ينظرِ اللهُ إليهِ حتَّى ينزعه**) (طبراني وابن عساكر عن أم سلمة : ضعيف) .

محنَّكٌ : وهو ثوبٌ طويلٌ عريضٌ قريبٌ منْ طولِ وعرضِ الرّداءِ، مرَّبعٌ، يُجعلُ على الرأسِ فوقَ نحوِ عِمَامَةٍ،ويغطّى بهِ أكثرُ الوجْهِ (ويحذَّرُ مِنْ تغطيةِ فمِهِ في الصلاةِ فإنَّهُ مكروهٌ) ثُمَّ يدارُ طرفُهُ (والأولى اليمينُ) مِنْ تحتِ الحَنَكِ إلى أنْ يحيطَ بالرقبةِ جميعِهَا، ثُمَّ يلقي طَرَفَاهُ على الكَتِفَيْنِ.

هيئةٌ منكرةٌ هي شعارُ اليهودِ، وكلُّ ما كانَ مشتملاً على هيئةِ السَّدْلِ: بأنْ يُلْقي طرفي نحوِ ردائِهِ من الجانبينِ ولا يردّهُما على الكتفينِ ولا يضمُّهُمَا بيدِهِ (أو يَعْقِدَ طرفيهِ تحتَ حنكِهِ بنحوِ شَكّالةٍ) فهوَ مكروهٌ لأنَّه شعارُ اليهودِ والنَّصَارى **٣٥٨**.

هذا وقدْ يسمَّى الطَّيلسانُ رداءً، ولهذا قالَ ابنُ الأثيرِ رحمهُ اللهُ تعالى : (الرِّداءُ يسمَّى طيلساناً فما على الرأسِ مَعَ التحنيكِ: الطيلسانُ الحقيقيُّ ويسمَّى رداءً مجازاً، وما على الأكتافِ هو: الرداءُ الحقيقيُّ ويسمَّى طيلساناً مجازاً والأكملُ جمعُهما في الصَّلاةِ.

ويسنُّ للمعتكفِ: لأنَّ المقصودَ من الاعتكاف الخلوةُ عنِ الناسِ، ولذا يُقالُ : (الطَّيلسانُ الخلوةُ الصُّغرى) .

ومحلُّ سنّةِ التطليسِ إذا لم تنخرمْ بهِ مروءتُهُ، فكيفيتُهُ لا تليق به، كما أشاروا إليه بقولهْم: طيلسانُ فقيهٍ، فإذا أرادَ السُّنَّةَ لَبِسُهُ بكيفيةٍ تليقُ بِهِ .

فينبغي للعلماءِ أنْ يكونَ لَهُمْ شعاراً مختصٌّ بهمْ لِيُعْرَفُوا فَيُسْأَلوا، وَلْيُمْتَثَلَ ما أَمروا بهِ أو نَهَوا عنْهُ، كما وَقَعَ لابنِ عبدِ السَّلام أنهمْ لم يمتثلوا قولَهُ حتى تَخَلَّلَ ولَبِسَ شعارَ العلماءِ ، فيجبُ إنْ توقَّفَ عليهِ إزالةُ المنكرِ.

وللطَّيلسانِ فوائدُ كثيرةٌ جليلةٌ: فيها صلاحُ الباطنِ والظاهرِ كالاستحياءِ مِنَ اللهِ والخوفِ مِنْهُ إذْ تغطيةُ الرأسِ شأنُ الخائفِ الآبقِ (الهاربِ مِنْ سيّدِهِ) الذي لا ناصرَ لَهُ ولا معيذَ.

وكَجَمْعِهِ لِلْفِكْرِ لكونِهِ يُغطّي كثيراً مِنَ الوجْهِ أو أكثرِهِ فيدفعُ عَنْ صاحبِهِ مفاسدَ كثيرةً كنظرِ معصيةٍ، وما يُلْجِئُ إلى نحوِ غِيْبَةٍ.

---

٣٥٨ جاء في الطيلسان المحنكِ المندوبِ أحاديثُ صحاحٌ وغيرها وآثارٌ عنِ الصَّحابةِ والسلفِ الصالحِ وَمَنْ بعدهم وفي فتحِ الباري (١١/٢٣٦)(**مجيئه ﷺ إلى بيت سيدنا أبي بكر متقنعاً**) (خ ٥٨٠٧) (أي متطيلساً رأسه) ، وهو أصل في لبس الطيلسان.

ويجتمعُ همُّهُ فيحضرَ قلبَهُ مَعَ ربِّهِ عزَّ وجلَّ ويمتلئُ بشهودِهِ وذكْرِهِ .

وتصانُ جوارحُهُ عَنِ المخالفاتِ ، ونفسُهُ عنِ الشَّهواتِ .

وهذا كلُّهُ ممَّا يثابِرُ عليهِ العلماءُ والصوفيةُ معاً، وَقَدْ كانَ مِنْ مشايخنَا الصوفيةِ مَنْ يلازمُهُ لذلكَ، فيظهرُ عليهِ مِنْ أنوارِ الجلالةِ وأنوارِ المهابةِ والاستغراقِ والشهودِ ما يُبْهِرُ وَيُقْهِرُ، وبهذا يَتَّضِحُ قولُ الصّوفيةِ الكرامِ : (الطَّيلسانُ الخلوةُ الصُّغرَى) .

❖ **متفرقات:**

١. يحلُّ خيطُ السُّبْحَة من الحرير، كما صَرَّحَ بِهِ في المجموعِ لعدمِ الخُيلاءِ، وفي الشُّرابةِ التي برأسِهَا خلافٌ.

٢. يَحِلُّ للآدمي لبسُ الثوبِ المتنجّسِ الجافِّ إنْ كانَ بدنُهُ جافّاً في غيرِ الصَّلاةِ ونحوِهَا كالطّوافِ وخُطبةِ الجُمُعَةِ وسجدةِ التّلاوةِ والشّكرِ، وأمَّا مَعَ رطوبةٍ فَلَا، لأنَّ المذهبَ تحريمُ تَنْجِيْسُ البَدَنِ في غيرِ ضرورةٍ، وَمَعَ حِلّ لُبْسِهِ يَحْرُمُ المكْثُ به في المسجدِ مِنْ غيرِ حاجةٍ إليه، لأنَّهُ يجبُ تنزيهُ المسجِد عَنِ النَّجِسِ .

٣. لا يَحِلُّ جِلْدُ كلبٍ وخِنْزيرٍ إلا لضرورةٍ كَفَجْأةِ قِتَالٍ، أوْ خوفِ نحوِ بردٍ لم يجدْ غيرَهُ، وكذا جِلْدُ ميتةٍ في الأصحّ لنجاسةِ عينِهِ، مَعَ ما عليهِ مِنَ التعبُّدِ باجْتنابِ النَّجِسِ لإقامةِ العبادةِ، لكنْ يحلُّ ذلكَ لصبيٍ غيرِ مميّزٍ ومجنون.



كتابُ الصَّلاةِ[٣٥٩]

* **بابُ أحكامِ الصَّلاةِ**[٣٦٠]:

الصَّلاةُ شرعاً: أقوالٌ خمسةٌ وأفعالٌ ثمانيةٌ مفتتَحَةٌ بالتكبيرِ مختتَمَةٌ بالتَّسليمِ.

وهي قسمانِ: فرضٌ وسنَّةٌ.

والفرضُ قسمانِ:

– **فرضُ عينٍ:** يُطلَبُ حصولُهُ من المكلَّفِ مع النَّظرِ لذاتِ فاعلِهِ وإلى الفعلِ، سواءٌ كان دينياً كالصلاةِ أو دُنيوياً كالنِّكاحِ لدفعِ العَنَتِ، والأكلِ لقِيامِ البُنيةِ.

- فرضُ كفايةٍ: يُطلَبُ حصولُهُ من المكلَّفينَ من غيرِ نظرٍ لذاتِ الفاعلِ أصالةً بل المنظورُ إليه هو الفعلُ بدليلِ الاكتفاءِ به من أيِّ إنسانٍ، سواءٌ كان دينياً كصلاةِ الجَنازةِ وجماعةِ الصلاةِ وردِّ السلامِ والجهادِ وطلبِ العلمِ الشرعيِّ والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ وتجهيزِ الميتِ وحفظِ القرآنِ عن ظهرِ قلبٍ في كلِّ مسافةِ عَدوى (٢٥ كم) كما يجبُ فيها قاضٍ، وفي كلِّ مسافةِ قصرٍ مُفْتٍ، والقيامِ بالحجِّ والعُمرةِ، ودفعِ ضررٍ آدميٍّ محترمٍ بنحوِ كِسوَةِ العاري على من مَلَكَ زائداً على كفايةِ سنةٍ،وإطعامِ المضطرِ ما يحتاجُهُ

---

(٣٥٩) حاشية الجمل ج١/ ٢٦١، تحفة المحتاج ج١/ ١٨٤، مغني المحتاج ج١/ ١٢٠، البجيرمي على الخطيب ج١/٣٣٢، الباجوري على ابن قاسم ج١/١٢٢،ترشيح المستفيدين ج١/٥٢-١٠،إعانة الطالبين ج١/٢٠+١١٤، قليوبي وعميرة ج١/١١٠،أسنى المطالب ج ١/١١٥،نهاية المحتاج ج١/٣٥٨، المجموع ج٣/٢.

(٣٦٠) الصلاةُ لغةً الدعاءُ. ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾التوبة: ١٠٣، أي ادعُ لهم. وسُمِّيتِ الصلاةُ الشرعيةُ صلاةً لاشتمالِها عليه.

والأصلُ في مشروعيةِ الصلاةِ آياتٌ منها قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾ النساء: ١٠٣.

وأحاديثُ منها: حديثُ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما الذي رواه (ق) وغيرُهما: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ «**بُنِيَ الإسلامُ على خَمسٍ: شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ وإقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ، والحَجِّ، وصومِ رمضانَ**».

المالكُ إذا لم يندفِعْ ضررُ مَنْ ذُكِرَ بزكاةٍ، وتَحمُّلِ الشهادةِ وأدائها، أو دنيوياً كالحِرَفِ والصَّنائعِ وما يتِمُّ به المعاشُ كبيعٍ وشراءٍ.

الصلواتُ المفروضةُ: أجمعتِ الأمَّةُ على أنها خمسٌ في كلِّ يومٍ وليلةٍ[٣٦١] هي الظهرُ والعصرُ والمغربُ والعشاءُ والفجرُ ولا تَرِدُ الجُمعَةُ لأنها بدلٌ عن الظُّهرِ في يومِها، على أنَّ الكلامَ فيما يجبُ في كلِّ يومٍ وليلةٍ على كلِّ مكلَّفٍ من ذَكرٍ وأُنثى. والجمعةُ لا تجبُ إلا في يومِها، ولا تجبُ على النِّساءِ.

وأجمعُوا على أنه لا فرضَ عينٍ سِواهُنَّ.

فصلٌ: وجوبُ أداءِ الصلاةِ:

١- وجوبٌ موسَّعٌ: أي لا يجبُ فعلُها بعدَ دخولِ الوقتِ فوراً بل يجوزُ تأخيرُها إلى أن يبقى من الوقتِ ما يسعُها. لكن وجبَ عليه أن يعزِمَ على فعلِها قبلَ خروجِ الوقتِ إن لم يباشِرْ أسبابَها (ويُسمَّى العزْمَ الخاصَّ) كما عليه بعد بلوغِهِ أن يعزِمَ على أداءِ الواجباتِ وتركِ المحرَّماتِ وإلا عصى (ويُسمَّى العزمَ العامَّ).

٢- وجوبٌ مضيَّقٌ: وذلك إذا أخَّرَ الصلاةَ إلى أن يبقى من الوقتِ ما يسعُها فتجبُ فوراً: **وأحوالُها:**

أ- المَدُّ الجائزُ: إن شرعَ في الصلاةِ والباقي من الوقتِ يسَعُ الواجباتِ والسُّننَ جاز له المَدُّ وإن خرجَ الوقتُ، والأَولى تركُهُ فإن أدركَ ركعةً في الوقتِ فالكُلُّ أداءٌ وإلا فقضاءٌ لا إثمَ فيه،

وإن شرعَ فيها والباقي من الوقت يسعُ الواجباتِ فقط فالأفضلُ له الإتيانُ بالسُّننِ.

ت- مدٌّ غيرُ جائزٍ: إن شرعَ فيها والباقي من الوقتِ لا يسعُ الواجباتِ:

١- فإن كان التأخيرُ بعُذْرٍ جاز له الإتيانُ بالسُّننِ.

([٣٦١]) جاءَ في حديثِ الإسراءِ(ق): ففرضَ اللهُ على أمَّتي خمسينَ صلاةً ثم خفَّفَها اللهُ إلى خمسٍ. وحديثِ طلْحةَ (ق:خ٤٦ — م١١) جاء إلى رسولِ اللهِ ﷺ رجلٌ من أهلِ نَجْدٍ ثائرَ الرأسِ نسمعُ دويَّ صوتِهِ ولا نفقَهُ ما يقولُ حتى دنا فإذا هو يسألُ عن الإسلامِ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**خمسُ صلواتٍ في اليومِ واللَّيلةِ**، قال: هل عليَّ غيرُهُنَّ. قال: **لا، إلا أن تَطَوَّعَ**».

٢- أو كان بغيرِ عُذرٍ وجبَ الاقتصارُ على الفرائضِ وحرُمَ عليه الإتيانُ بشيءٍ من مندوباتِها، ثم إن أدركَ ركعةً في الوقتِ فالكلُّ أداءٌ[٣٦٢] مع الإثمِ حيثُ لا عذرَ وإلا فقضاءٌ مع الإثمِ.

ولا يُعذَرُ أحدٌ في تركِ الصَّلاةِ أصلاً ما دامَ عقلُهُ ثابتاً فيجبُ عليه أن يأتيَ بها على أيِّ حالٍ أمكنَهُ ولو بإجرائِهَا على قلْبِهِ، فيجبُ عليه الصلاةُ في الوقتِ لحُرْمتِهِ، ويعيدُ. كما في مسألةِ المصلوبِ والمريضِ ممن عجزَ عن القِبلةِ وإتمامِ الأركانِ[٣٦٣]. ويُعذرُ في تأخيرِها عن وقتِها لنومٍ لم يتعدَّ به[٣٦٤]، ونسيانٍ لم ينشَأْ عن منهيٍّ عنه[٣٦٥]. أو من يؤخِّرُها بعذرِ السفرِ للجمعِ.

فلا يَحرُمُ ولا يُكرَهُ النومُ قبلَ دخولِ وقتِ الصلاةِ وإن غَلبَ على ظنِّهِ أنه يَستغرِقُ[٣٦٦].

ويُكرَهُ النومُ بعد دخولِ الوقتِ وقبلَ الصلاةِ إن غلبَ على ظنِّهِ أنه يستيقظُ بنفسِهِ أو بغيرِهِ ضمنَ الوقتِ. وإلا حرُمَ ويكونُ عليه إثمانِ إثمُ تركِ الصلاةِ وإثمُ النومِ، فإن قضى الصلاةَ ارتفعَ إثمٌ وبقي عليه إثمُ النومِ.ويجبُ إيقاظُهُ بهذه الحالةِ على من علِمَ به من بابِ النَّهيِ عن المنكرِ[٣٦٧].

إذاً:

١- النومُ بعد دخولِ الوقتِ:

- إما أن يكونَ مكروهاً: إذا ظنَّ الاستيقاظَ قبلَ ضيقِ الوقتِ أو إيقاظَ غيرِهِ له.

([٣٦٢]) لحديثِ «**منْ أدركَ سجدةً من العصرِ قبل أن تغرُبَ الشمسُ أو من الصبحِ قبل أن تطلُعَ الشمسُ فقد أدركَها**» (م ٦٠٩) وروايةِ خ ٥٥٦ : «**فليُتمَّ صلاتَهُ**»

([٣٦٣]) لحديثِ (خ ٧٢٨٨ – م٣٣٧): «**وإذا أمرتُكُم بأمرٍ فأتُوا منه ما استطعْتُم**».

([٣٦٤]) لرفعِ القلمِ عنه كما في الحديثِ «**رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ..وعن النائمِ حتى يستيقِظَ..**» (د ٤٣٩٨ – جه ٢٠٤١)

([٣٦٥]) فيقضيها بعدُ لحديثِ: «**من نامَ عن صلاةٍ أو نسيَها فليصلِّهَا إذا ذكرَها**» (م ٦٨٤)

([٣٦٦]) لحديثِ (م ٦٨١-د٤٤١): «**ليسَ في النومِ تفريطٌ إنما التفريطُ في اليقظةِ أن تُؤخَّرَ الصَّلاةُ إلى أن يدخُلَ وقتُ الصلاةِ الأُخرى**».

([٣٦٧]) قالَ تعالى: ﴿ **وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ لقمان: ١٧، وحديثُ كان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلّي صلاتَهُ من الليلِ وأنا معترِضةٌ بين يديه فإذا بقيَ الوترُ أيقظني فأوترتُ (خ ٥١٢ – م٥١٢)

- وإما أن يكونَ حراماً إن لم يرجُحِ الاستيقاظُ.

٢- إيقاظُ النائمِ على وجهَينِ:

- يُسَنُّ: إن علِمَ العبدُ أنه غيرُ متعدٍّ بنومِهِ أو جهلَ حالَهُ.
- يجبُ: إن علِمَ أنه نامَ في الوقتِ مع علمِهِ أنه لا يستيقظُ في الوقتِ.

أيضاً: يُستحَبُّ إيقاظُ النائمِ في أحوالٍ:

- إذا رآه نائماً أمامَ المصلِّينَ بحيثُ يُعَدُّ قربُهُ منهم سوءَ أدبٍ.
- إذا رآهُ نائماً في الصفِّ الأوَّلِ.
- إذا رآه نائماً في محرابِ المسجدِ.
- إذا رآه نائماً بعدَ طُلوعِ الفجرِ وقبلَ طلوعِ الشمسِ.
- أو نامتْ أو نامَ مضطجِعاً على وجهِهِ فإنها ضِجْعَةٌ يُبغِضُها اللهُ ويُسنُّ إيقاظُ غيرِهِ لصلاةِ الليلِ وللتسحُّرِ.

ومن غيرِ العذرِ أن تفوتَهُ الصلاةُ في مرضِهِ، فيجبُ عليه قضاؤُها فوراً لأنَّ المريضَ يجبُ عليه فعلُها على أيِّ حالٍ أمكنَهُ، وليسَ المرضُ عُذراً له في تركِها[٣٦٨].

ومن وجبتْ عليه صلاةٌ ولم يُصلِّها حتى فاتَ الوقتُ لزِمَهُ قضاؤُها فوراً[٣٦٩] إن كان فواتُها بغيرِ عُذرٍ وإلا فعلى التراخي ويُستحَبُّ أن يقضيَها على الفورِ.

([٣٦٨]) أخرجَ (ش ٢٦٨/٢ وهب ٣٨٨/١) أنَّ عمَّاراً بنَ ياسرٍ أُغميَ عليه في الظُّهرِ والعصرِ والمغربِ والعشاءِ فأفاقَ نصفَ الليلِ فصلَّى الظُّهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ. وانظر بحثَ حُكمِ تاركِ الصلاةِ آخرَ كتابِ الحدودِ من هذا الكتابِ.

([٣٦٩]) لقولِهِ ﷺ : «**من نسيَ صلاةً فليُصَلِّ إذا ذكرَها لا كفَّارةَ لها إلا ذلكَ**» (خ٥٩٧ – م٦٨٤)

*** بابُ المواقيتِ[٣٧٠]:**

تجبُ الفريضةُ على المكلَّفِ بأوَّلِ وقتِها ولا يجوزُ تأخيرُها إلا مع العزْمِ على فعلِها فيه[٣٧١].

صلاةُ الظُّهرِ: وهي أولُ صلاةٍ ظهرتْ في الإسلامِ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ هذا الدينَ ظهرَ أمرُهُ وسطعَ نورُهُ، وتُسمَّى الهجيرَة لفعلِها وقتَ الهاجِرَةِ أي نصفَ النَّهارِ لأنَّ الناسَ يستكنُّونَ في بيوتِهم كأنهم قد تهاجَرُوا[٣٧٢]، وسُمِّيتْ ظُهراً لأنها ظاهرةٌ وَسَطَ النَّهارِ، وأولُ وقتِها عَقِبَ زوالِ الشمسِ عن وسَطِ السَّماءِ، وآخِرُه إذا صارَ ظِلُّ كُلِّ شيءٍ مِثْلَهُ غيرَ ظِلِّ الزَّوالِ.

وصلواتُ النَّهارِ عَجْماءُ أي سِرِّيَّةٌ وصلاةُ اللَّيلِ جهريَّةٌ[٣٧٣] ولها سِتَّةُ أوقاتٍ:

١- وقتُ فضيلةٍ[٣٧٤] وهو أولُ الوقتِ بحيثُ يسَعُ الاشتغالَ بأسبابِها وما يُطلَبُ فيها ولأجلِها ولو كمالاً.

ومنه الأذانُ والإقامةُ وستْرُ العورةِ ولا يَضُرُّ الشُّغلُ القليلُ كأكلِ لُقَمٍ وكلامٍ قصيرٍ. لكن يُسَنُّ تأخيرُها مع حَرٍّ

---

(٣٧٠) الحديثُ الذي يَجمعُ مواقيتَ الصلواتِ الخمسِ: عن أبي موسى الأشعريِّ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ: أنه أتاهُ سائلٌ يسألُهُ عن مواقيتِ الصَّلاةِ، فلم يَرُدَّ عليه شيئاً. قال: فأقامَ الفجرَ والناسُ لايكادُ يَعرِفُ بعضُهم بعضاً، ثم أمرَهُ فأقامَ بالظُّهرِ حين زالتِ الشمسُ والقائلُ يقولُ: قد انتصفَ النَّهارُ، وهو كان أعلمَ منهم، ثم أمرَهُ فأقامَ بالعصرِ والشمسُ مرتفعةٌ، ثم أمرَهُ وأقامَ المغربَ، حين وقعتِ الشمسُ، ثم أمرَهُ فأقامَ العشاءَ حين غابَ الشَّفَقُ – ثم أخَّرَ الفجرَ من الغدِ، حتى انصرفَ منها فأقامَ حتى كان قريباً من وقتِ العصرِ بالأمسِ، ثم أخَّرَ العصرَ حتى انصرفَ منها والقائلُ يقولُ: قد احمرَّتِ الشمسُ. ثم أخَّرَ المغربَ حتى كان سُقوطُ الشَّفَقِ، ثم أخَّرَ العشاءَ حتى كان ثُلُثُ الليلِ الأوَّلُ. ثم أصبحَ فدعى السَّائلَ فقالَ: «**الوَقْتُ بَيْنَ هَـٰذَينِ**» (رواه م وانظر د٣٩٣ – ت ١٤٩ – حم ٣/٣٣٣ – هب١/٣٦٤

(٣٧١) لقولِهِ تعالى ﴿ **أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ** ﴾ الإسراء: ٧٨

(٣٧٢) انظر هَجَرَ في القاموسِ.

(٣٧٣) لحديثِ عبدِ الرَّزَّاقِ (٤٢٠١) صلَّى رجلٌ إلى جنبِ أبي عُبيدةَ في النهارِ فجهرَ بالقراءةِ فقالَ: (إنَّ صلاةَ النهارِ عجماءُ وصلاةَ الليلِ تُسمِعُ أُذُنَيكَ) وأبو عبيدةَ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ (ش)

(٣٧٤) فالأفضلُ تعجيلُ الصلاةِ لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يُصلِّيها حين تَدْحَضُ الشَّمسُ (خ ٥٤٧ – م ٦٤٧) وقالَ سيدُنا جابرٌ: كان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي الظهرَ بالهاجرةِ (خ ٥٦٠ – م ٦٤٦)

مطلقاً حتى ينكسِرَ الحَرُّ[٣٧٥] إلا في الجُمُعةِ[٣٧٦]، كما تؤخَّرُ بعدَ رميِ الجَمَراتِ في مِنى كما يأتي في كتابِ الحجِّ.

٢-٣- ووقتُ اختيارٍ وجوازٍ بعدَ وقتِ الفضيلةِ إلى أن يبقى من الوقتِ ما يسعُها.

٤- وقتٌ يَحرُمُ التأخيرُ فيه: وهو آخِرُ الوقتِ بحيثُ يبقى من الوقتِ ما لا يَسعُها، وإن وقعتْ أداءً بأن أدركَ ركعةً في الوقتِ فهذا أداءٌ مع الإثمِ هذا إن لم يعزِمْ على فعلِها في الوقتِ، أما إن عزمَ وتشاغلَ حتى خرجَ الوقتُ وهو غافِلٌ فلا حُرمةَ عليه لأنَّ هذا نسيانٌ لم ينشَأْ عن منهيٍّ عنه، فإن تشاغلَ بمنهيٍّ عنه ولو نَهيَ كراهةٍ كلعِبِ الشِّطْرَنْجِ فإنه يأثَمُ.

٥- وقتُ ضرورةٍ وهو لآخِرِ الوقتِ إذا زالتِ الموانعُ والباقي في الوقتِ قدرُ التَّكبيرةِ فأكثرَ.

إذا زالَ الصَّبأُ أو الكُفْرُ أو الجنونُ أو الإغماءُ أو الحيضُ أو النِّفاسُ في آخرِ الوقتِ: فإن بقيَ من الوقتِ قدْرُ ركعةٍ لزمتْهُ تلكَ الصلاةُ بلا خلافٍ، ولا يُشتَرَطُ زمنُ إمكانِ الطهارةِ فيه، وكذا إن بقيَ من الوقتِ قدْرُ تكبيرةٍ فما فوقَها مما لا يَبلُغُ ركعةً على الأصحِّ لأنه إدراكُ جزْءٍ منه فهو كإدراكِ الجماعةِ.

ويستوي في الإدراكِ بركعةٍ جميعُ الصَّلواتِ، فإن كانتِ المُدرَكةُ صُبْحاً أو ظُهراً أو مَغرِباً لم يجبْ غيرُها، وإن كانت عصراً أو عشاءً وجبَ مع العصرِ الظُّهرُ، ومع العشاءِ المغربُ بلا خلافٍ، واستدلُّوا على وجوبِ الظُّهرِ بإدراكِ

---

(٣٧٥) لعمومِ حديثِ «**إذا اشتدَّ الحَرُّ فأَبرِدُوا بالظُّهرِ فإنَّ شدَّةَ الحَرِّ من فَيحِ جهنَّمَ**» (خ٥٣٣ – م ٦١٥) وللإبرادِ أربعةُ شروطٍ: أن يكونَ في حَرٍّ شديدٍ، وأن تكونَ في بلادٍ حارَّةٍ، وأن تُصلَّى جماعةً، وأن يَقصدَها النَّاسُ من البُعدِ.

(٣٧٦) لحديثِ سلَمةَ بنِ الأكوعِ: كنا نُجَمِّعُ مع النبيِّ ﷺ ثم نرجِعُ فنتتَبَّعُ الفَيءَ (خ٤١٦٨ – م ٨٦٠) ونُجَمِّعُ: نصلّي الجُمُعَةَ. وحديثِ سهْلِ بنِ سعْدٍ: ماكنَّا نَقيلُ ولا نتغدَّى إلا بعدَ الجمعةِ (خ ٩٣٩ – م ٨٥٩)

آخرِ وقتِ العصرِ ووجوبِ المغربِ بإدراكِ آخرِ وقتِ العشاءِ بأنَّهما كالصلاةِ الواحدةِ. ووقتُ إحداهُما وقتُ الأُخرى في حقِّ المعذورِ بسفَرٍ[٣٧٧].

٦ – وقت الإدراك وإذا طرأَ العذْرُ (جنونٌ – إغماءٌ – حيضٌ – نِفاسٌ) فإن كان الماشي من الوقتِ دونَ قدرِ الفرضِ فلا يجبُ شيءٌ ولا يجبُ القضاءُ، وإن كان مضى من الوقتِ قبلَ وجودِ العذرِ ما يسَعُ تلك الصلاةَ وجبَ قضاءُ تلك الصلاةِ على الصحيحِ.

٧– وقتٌ سببُهُ العذرُ وهو وقتُ العصرِ لمن يجمعُ جمعَ تأخيرٍ.

صلاةُ العصرِ: وهي الصلاةُ الوُسطى[٣٧٨] بمعنى الفُضْلى فإنها بين صلاةٍ نهاريَّةٍ وصلاةٍ ليليةٍ. سُمِّيتْ بذلك لمعاصَرَتِها وقتَ الغروبِ وهي آكدُ الصَّلَواتِ الخمسِ، ووقتُها من الزّيادةِ على ظِلِّ المثْلِ إلى قُرْبِ غُروبِ الشَّمسِ.

أوقاتُها:

- الأولُ: أولُ وقتِها الزِّيادةُ على ظِلِّ المثْلِ غيرَ ظِلِّ الاستواءِ وهو وقتُ الفضيلةِ.
- الثاني: وقتُ اختيارٍ إلى ظِلِّ المِثلَينِ غيرَ ظِلِّ الاستواءِ[٣٧٩].

– الثالثُ: وقتُ جوازٍ بلا كراهةٍ وهو من مصيرِ الظِّلِّ مثلَينِ غيرَ ظِلِّ الاستواءِ إلى اصفِرارِ الشَّمسِ.

– الرابعُ: وقتُ الجوازِ بدونِ إثمٍ مع الكراهةِ من اصفرارِ الشَّمسِ يستمِرُّ إلى قُبَيلِ غُروبِ الشَّمسِ بحيثُ يبقى من الوقتِ ما يسعُها.

---

(٣٧٧) هذا الحكمُ رواه (هق) عن سيدِنا ابنِ عبَّاسٍ وعبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ وفقهاءِ المدينةِ السبعةِ رضي اللهُ عنهم.

(٣٧٨) لحديثِ (م ٦٢٧) عن سيدِنا عليٍّ ﷺ وعن زوجِهِ وأولادِهِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ يومَ الأحزابِ «**شغلُونا عن الصلاةِ الوُسطى صلاةِ العصرِ ملأَ اللهُ بُيوتَهُم وقبورَهُم ناراً**» ثم صلَّاها بينَ العِشاءَينِ.

(٣٧٩) لأنَّ سيدَنا جبريلَ صلَّاها بالنبيِّ ﷺ في اليومِ الثاني حينَ صارَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثلَيهِ وقالَ: الوقتُ بينَ هذينِ (م ٦١٤).

- الخامسُ: وقتٌ يَحرُمُ التأخيرُ إليه وهو آخِرُ الوقتِ بحيثُ يبقى منه مالا يسعُها.
- السادسُ: وقتُ ضرورةٍ وهو آخِرُ الوقتِ إذا زالتِ الموانعُ والباقي من الوقتِ قَدْرُ التَّحرُّمِ فأكثرَ.
- السابعُ: وقتُ العُذرِ: وهو وقتُ الظُّهرِ لمن يجمعُ جمعَ تقديمٍ.

صلاةُ المغرب: وهي وِتْرُ النَّهارِ[٣٨٠] لقُربِها منه واتِّصالِها به سُمِّيتْ بالمغرِبِ لفعلِها عَقِبَهُ ولها سبعةُ أوقاتٍ بغروبِ جميعِ قرصِ الشمسِ إلى غيابِ الشفقِ الأحمرِ[٣٨١]. والأفضلُ تعجيلُها إلا في المزدلِفَةِ ليلةَ النَّحْرِ أو في جمعِ التأخيرِ لمسافرٍ إن كان أرفقَ به لمن يُباحُ له.

١- وقتُ فضيلةٍ[٣٨٢].

٢- ووقتُ اختيارٍ.

٣- ووقتُ جوازٍ بلا كراهةَ ويَسَعُ بمقدارِ الاشتغالِ بها وما يُطلَبُ لها.

٤- وقتُ جوازٍ بكراهةٍ: وهو إلى أن يبقى من الوقتِ ما يسعُها.

٥- وقتُ حُرْمةٍ لا يَسَعُ الصلاةَ.

٦- وقتُ ضرورةٍ (نفاسٍ، نومٍ، جنونٍ، جنُبٍ) وهو لآخِرِ الوقتِ إذا زالتِ الموانعُ والباقي في الوقتِ قدرُ التكبيرةِ فأكثرَ.

٧- وقتُ عُذرٍ وهو وقتُ العشاءِ لمن يجمعُ جمعَ تأخيرٍ.

ويُكرَهُ أن تُسمَّى صلاةُ المغربِ عِشاءً[٣٨٣]

([٣٨٠]) لحديثِ (حم ٤٨٤٧ – ن): «**صلاةُ المغربِ وترُ النَّهارِ فأوتِرُوا صلاةَ اللَّيلِ**»

([٣٨١]) لحديثِ «**وقتُ المغربِ ما لم يَغِبِ الشَّفَقُ**» (م ٦١٢)

([٣٨٢]) لحديثِ: كنَّا نصلِّي مع النبيِّ ﷺ المغربَ إذا توارتْ بالحجابِ (خ٥٦١) عن سلَمةَ بنِ الأكوعِ. وحديثِ: «**لا تزالُ أمَّتي بخيرٍ مالم يؤخِّرُوا المغربَ إلى أن تَشتبكَ النُّجومُ**» (د٤١٨ – هب١/٣٧٠)

([٣٨٣]) لحديثِ:(لا تَغْلِبَنَّكُمُ الأعرابُ على اسمِ صلاتِكُمُ المغرِبِ. وتقولُ الأعرابُ: هي العِشاءُ) (خ٥٦٣)

صلاةُ العشاءِ: سُمِّيتْ لفعلِها في أولِ الظَّلامِ ويُقالُ لها العشاءُ الآخِرةُ[٣٨٤]، ووقتُها من مغيبِ الشَّفَقِ الأحمرِ حتى مَطلَعِ الفجرِ ولها سبعةُ أوقاتٍ:

١. وقتُ فضيلةٍ: بمقدارِ ما يسعُها وما يتعلَّقُ بها.

٢. وقتُ اختيارٍ: إلى ثُلُثَيِ الليلِ[٣٨٥]. وتأخيرُها إلى الثُّلُثِ الأولِ مع ضمانِ الجماعةِ أفضلُ.[٣٨٦]

٣. وقتُ جوازٍ بلا كراهةَ: إلى الفجرِ الكاذبِ.

٤. وقتُ جوازٍ بكراهةٍ: وهو ما بعدَ الفجرِ الأولِ حتى يبقى من الوقتِ ما يسعُها.

٥. وقتُ حُرْمةٍ: وهو آخِرُ الوقتِ بحيثُ يبقى من الوقتِ ما لا يسعُها.

٦. وقتُ ضرورةٍ: وهو وقتُ زوالِ الموانعِ والباقي قدرُ التكبيرةِ فأكثرَ.

٧. وقتُ عُذْرٍ: وهو وقتُ المغرِبِ لمن يجمعُ جمعَ تقديمٍ.

يَكرَهُ النومُ قبلَها والحديثُ بعدَها[٣٨٧] لأنه يتأخَّرُ نومُهُ فيخافُ تفويتَهُ لصلاةِ الليلِ أو تفويتَهُ الصبحَ عن أولِ وقتِها.إلا لمؤانسةِ ضَيفٍ وأهلٍ وشُغْلٍ ومذاكرةِ الفقهِ وغيرِها من أبوابِ الخَيرِ.

صلاةُ الصُّبحِ (الفجرِ): وهو أولُ النَّهارِ سُمِّيَ صُبْحاً لاشتمالِهِ على بياضٍ وحُمرَةٍ ولها ستةُ أوقاتٍ، ووقتُهُ من طلوعِ الفجرِ الصَّادقِ (وهو البَياضُ المعترِضُ بالمشرِقِ ولا ظُلْمةَ بعدَهُ) إلى طلوعِ الشَّمسِ[٣٨٨].

وسُمِّيَ الفَجْرُ الأوَّلُ كاذِباً لأنه يُضيءُ ثم يَسودُّ ويذهبُ، وسُمِّيَ الثاني صادقاً لأنه صَدَقَ عن الصُّبحِ وبيَّنهُ[٣٨٩].

---

(٣٨٤) إذ ثبتَ في (م) عن رسولِ اللهِ ﷺ: «**أيُّما امرأةٍ أصابَتْ بَخُوراً فلا تشهَدْ معنا العشاءَ الآخِرةَ**».

(٣٨٥) لروايةِ (م) أنَّ سيدَنا جبريلَ صلَّاها بالنبيِّ في اليومِ الثاني حينَ كان ثُلُثُ الليلِ الأولُ وقالَ: الوقتُ بينَ هذينِ.

(٣٨٦) لقولِهِ ﷺ: «**لولا أن أشُقَّ على أمَّتي لأمرتُهم أن يؤخِّرُوا العِشاءَ إلى ثُلُثِ الليلِ أو نِصفِهِ**» ت١٦٧

(٣٨٧) متَّفقٌ عليه (خ ٥٦٨ — م ٦٤٧)

(٣٨٨) لحديثِ ابنِ عمرٍو مرفوعاً «**وقتُ الفجرِ ما لم تَطلُعُ الشَّمسُ**» (م ٦١٢)

١. وقتُ الفضيلةِ: وهو أولُ الوقتِ بمقدارِ ما يَسعُها وما يتعلَّقُ بها فصلاتُها في هذا الوقتِ أفضلُ[٣٩٠]

٢. وقتُ اختيارٍ إلى الإسفارِ (الإضاءةِ).

٣. وقتُ جوازٍ بلا كراهةٍ من أوَّلِ الوقتِ يَستمرُّ إلى طلوعِ الحُمرةِ التي تظهرُ قبلَ الشمسِ.

٤. وقتُ الجوازِ بكراهةٍ إلى قُربِ طُلوعِ الشَّمسِ حتى يبقى من الوقتِ ما يسعُها.

٥. وقتٌ يحرُمُ التأخيرُ إليه وهو آخِرُ الوقتِ بحيثُ يبقى منه ما لا يسعُها.

٦. وقتُ ضرورةٍ وهو من وقتِ زوالِ الموانعِ والباقي قدرُ التكبيرةِ فأكثرَ.

ويُسَنُّ جلوسُهُ بمصلَّاهُ بعدَ فجرٍ إلى الشُّروقِ، وتأخيرُ الكلِّ مع أمنِ فَوتٍ لمعذورٍ كحاقنٍ ببولٍ أو نحوِهِ وتائقٍ إلى طعامٍ أفضلُ ليُزيلَ ذلك، ويأتي بالصلاةِ على الوجهِ الأكملِ. ويجبُ التأخيرُ لتعلُّمِ الفاتحةِ وتعلُّمِ ذِكرٍ واجبٍ لأنَّ الواجبَ لا يَتمُّ إلا به.

ويُقدَّرُ للصَّلاةِ أيامَ الدَّجَّالِ الطِّوالَ وهي: يومٌ كسَنَةٍ، ويومٌ كشهرٍ، ويومٌ كجُمُعةٍ قدرَ الزَّمانِ المعتادِ، لا أنه للظهرِ بالزوالِ وانتصافِ النهارِ ولا للعصرِ بمصيرِ ظِلِّ كلِّ شيءٍ مثلَهُ وهكذا...، بل يُقدَّرُ الوقتُ بزمنٍ يُساوي الزَّمنَ الذي كان في الأيامِ المعتادةِ، والليلةُ في ذلك كاليومِ إن طالتْ. وقياسُهُ بالصومِ وسائرِ العباداتِ[٣٩١].

([٣٨٩]) وفي الحديثِ: «**إنَّ بلالاً يُؤذِّنُ بليلٍ فكُلُوا واشرَبُوا حتى يؤذِّنَ ابنُ أمِّ مكتومٍ**» (خ ٢٩٥٦ – م١٠٩٢) وحديثِ (ت ٧٠٥ – د ٢٣٤٨): «**كُلُوا واشرَبُوا ولا يَهِيْدَنَّكُمُ السَّاطِعُ المُصْعِدُ، وكُلُوا واشرَبُوا حتى يعترِضَ لكمُ الأحمرُ**»

([٣٩٠])ففي م(٦٤٥) من حديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها وعن أبيها قالت: (لقد كانَ نساءٌ من المؤمناتِ يَشهدْنَ الفجرَ مع رسولِ اللهِ متلفِّعاتٍ بمُرُوطِهِنَّ ثم ينقلِبْنَ إلى بيوتِهِنَّ وما يُعرَفْنَ من تغليسِ رسولِ اللهِ ﷺ بالصلاةِ) (خ٣٧٢) يقولُ ابنُ عبدِ البَرِّ: (صحَّ عن النَّبيِّ ﷺ وعن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي اللهُ عنهم أنهم كانُوا يُغلِّسُونَ) والغَلَسُ ظُلْمةُ آخرِ الليلِ. وعن جابرٍ كان رسولُ اللهِ ﷺ يصلّي الصُّبحَ بغَلَسٍ (خ٥٦٥ – م٦٤٦)

([٣٩١]) لحديثِ (حم ٤/١٨١ – م٢٩٣٧ – د٤٣٢١): «قلْنا يا رسولَ اللهِ وما لُبْثُهُ في الأرضِ ؟ قال: **أربعونَ يوماً، يومٌ كسنةٍ، ويومٌ كشهرٍ، ويومٌ كجمعةٍ، وسائرُ أيامِهِ كأيَّامكُمْ**. قلْنا: يا رسولَ اللهِ، فذلك اليومُ الذي كسنةٍ أتَكْفينا فيه صلاةُ يومٍ؟ قال: **لا، اقْدُرُوا له قَدْرَهُ**»

والمذكورُ في هذا الفصلِ من فضيلةِ أولِ الوقتِ تُستَثْنى منه صُورٌ:

١- من يُدافِعُ الحدثَ.

٢- من حضرَهُ طعامٌ وتاقَ إليه.

٣- المتيمِّمُ الذي يتيقَّنُ وجودَ الماءِ آخِرَ الوقتِ.

٤- المريضُ الذي لا يَقدِرُ على القيامِ أولَ الوقتِ ويعلَمُ قُدرتَهُ عليه في آخرِهِ بالعادةِ.

٥- المنفرِدُ الذي يعلَمُ حضورَ الجماعةِ في آخرِ الوقتِ.

مبحثٌ: الحكمةُ من ركعاتِ الصلوات:

حكمةُ كونِ الصبحِ ركعتينِ بقاءُ كسلِ النومِ، حكمةُ كونِ كلٍّ من الظهرِ والعصرِ أربعاً توفرُ النشاطِ عندهما، حكمةُ كونِ المغربِ ثلاثاً الإشارةُ إلى أنَّها وترُ النهارِ ، وحكمةُ كونِ العشاءِ أربعاً جبرُ نقصِ الليلِ عن النهارِ إذ فيه فرضانِ وفي النهارِ ثلاثةٌ .

* **بابٌ: شروطُ وجوبِ الصلاةِ**[٣٩٢]: تجبُ على من اتَّصفَ بستةِ أشياءَ:

١- الإسلامُ: فلا تجبُ الصلاةُ على الكافرِ الأصليِّ وإن كان يعاقَبُ على تركِها في الآخرةِ لأنه مُكلَّفٌ بفروعِ الشريعةِ. وأما المرتدُّ فيلزمُهُ قضاءُ ما فاتَ في الرِّدَّةِ. وأما الكافرُ الأصليُّ فإذا أسلمَ فلا يخاطَبُ بقضائِها[٣٩٣] ولأنَّ في إيجابِ ذلك عليهم تنفيراً فعُفِي عنه، وإذا صلَّى المسلمُ ثم ارتدَّ ثم أسلمَ ووقتُ تلك الصلاةِ باقٍ لم يجبْ إعادتُها لأنَّ الأعمالَ عندَنا لا تبطُلُ بالرِّدَّةِ إلا أن يتَّصلَ بالموتِ[٣٩٤].

([٣٩٢]) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ: بعثَ مُعاذاً رضي الله عنه إلى اليمنِ فقالَ: «**ادْعُهُمْ إلى شهادةِ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنّي رسولُ اللهِ فإن هم أطاعُوا لذلك فأعْلِمْهُمْ أنَّ اللهَ قد افترضَ عليهم خمسَ صلواتٍ في كلِّ يومٍ وليلةٍ...**» (ق).

([٣٩٣]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ** ﴾ الأنفال: ٣٨.

([٣٩٤]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ** ﴾ البقرة: ٢١٧.

٢- البُلوغُ: ويكونُ بالسِّنِّ أو بالاحتلامِ أو بالحيضِ فلا تجبُ على صبيٍّ وصبيةٍ[٣٩٥] لكن يُؤمرانِ بها بعدَ سبعِ سنينَ ويُضربانِ على تركِها بعدَ عشْرٍ[٣٩٦]. فعلى الآباءِ والأمَّهاتِ أن يؤدِّبُوا أولادَهُم ويعلِّموهُم الطهارةَ والصلاةَ ويضربُوهُم على ذلك إذا عَقَلُوا وكذا سائرُ الوظائفِ الدِّينيَّةِ.

٣- العَقْلُ: فلا تجبُ على مجنونٍ ومُغمىً عليه وسكرانَ إن لم يُوجدْ منهم تَعدٍّ فإن وُجدَ وجبَ عليهم قضاؤُها وإلا فيُستحَبُّ.

٤- النَّقاءُ من الحيضِ والنِّفاسِ[٣٩٧]: فلا تجبُ الصلاةُ على حائضٍ ونُفساءَ، ولا قضاءَ عليهما بالإجماعِ ولا يُندَبُ لهما لكن يصحُّ وينعقِدُ نفلاً لا ثوابَ فيه عندَ الرَّمليِّ.

٥- سلامةُ الحواسِّ: فلا تجبُ على من خلقَهُ اللهُ أعمى أصمَّ ولو ناطقاً.

٦- بلوغُ الدَّعوةِ: فلا تجبُ على من لم تبلُغْهُ، ولو بلغتْهُ بعد مُدَّةٍ لم يجبْ عليه القضاءُ.

* بابٌ: صلاةُ التَّطوُّعِ:

أفضلُ تطوُّعاتِ البدنِ: الجهادُ[٣٩٨]، فالنَّفقةُ فيه[٣٩٩]، فتعلُّمُ العلمِ وتعليمُهُ[٤٠٠]، فالصلاةُ[٤٠١] ثم ما يتعدَّى نفعُهُ من صدقةٍ وعيادةِ مريضٍ وقضاءِ حاجةِ مسلمٍ، وأفضلُ صلاةِ التطوُّعِ ما يُسَنُّ فيها الجماعةُ.

([٣٩٥]) لحديثِ حم ٦/١٠٠ – د٤٣٩٨ – ن٦/١٥٦): «**رُفِعَ القلمُ عن الصبيِّ حتى يَبلُغَ، وعن النائمِ حتى يستيقظَ، وعن المجنونِ حتى يفيقَ**».

([٣٩٦]) كما في روايةِ(حم ٦٧٥٦ – د ٤٩٥): «**مُرُوا أولادَكُم بالصلاةِ وهم أبناءُ سبعِ سنينَ واضرِبُوهُم عليها لعشرٍ ...**» قال تعالى: ﴿ **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ** ﴾ طه: ١٣٢، وقولُهُ ﷺ: «**ولولدِكَ عليكَ حقًّاً**» (م١١٥٩) وحديثُ (ق): «**والرجلُ راعٍ في أهلِهِ ومسؤولٌ عن رعيتِهِ**» (خ٨٩٣)٠٠

([٣٩٧]) عن مُعاذةَ رضي اللهُ عنها قالت: سألتُ عائشةَ رضي اللهُ عنها فقلْتُ: «ما بالُ الحائضِ تقضي الصَّومَ، ولا تقضي الصَّلاةَ؟ قالت: كان يُصيبُنا ذلك مع رسولِ اللهِ ﷺ **فنُؤمَرُ بقضاءِ الصَّومِ، ولا نُؤمَرُ بقضاءِ الصَّلاةِ**» (ق).

([٣٩٨]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً** ﴾النساء: ٩٥. وحديثِ: «**وذُرْوةُ سَنَامِهِ الجهادُ**»(حم٢٢١٠٤– جه ٣٩٧٣).

هـذا وأهـلُ اللهِ لا يتركـونَ صـلاةَ السُّـننِ، لأنَّ مـن تـركَ شـيئاً مـن اتِّبـاعِ رسـولِ اللهِ ﷺ فإنـه يُـنقِصُ مـن مَحبَّـةِ اللهِ إيَّاهُ علـى قـدْرِ مـا نَقَـصَ مـن اتِّبـاعِ رسـولِ اللهِ ﷺ وكـذَّبَ نفسَـهُ في مَحبَّـةِ اللهِ بعـدَمِ تمـامِ الاتِّبـاعِ، وعنـدَ أهـلِ اللهِ لـو اتَّبعَـهُ في جميـعِ أمـورِهِ وأخـلَّ بالاتِّبـاعِ في أمـرٍ واحـدٍ مـا اتَّبعَـهُ قـطُّ وإنمـا اتَّبـعَ نفسَـهُ، وهـذا مـع ارتفـاعِ الأعـذارِ الموجِبَـةِ لعـدمِ الاتِّبـاعِ، هـذا مُقرَّرٌ عندَهُم وعندَ الصُّوفيَّةِ فلا ينبغي التَّساهُلُ فيه.

فصلٌ: الصَّلواتُ المسنوناتُ ثلاثةٌ[٤٠٢]**:**

ويُعبَّـرُ عـن السـنَّةِ أيضـاً بالنَّفْـلِ والتَّطـوُّعِ والمنـدوبِ والمسـتَحَبِّ والمرغَّـبِ فيـه، وهـو مـا رجَّـحَ الشَّـرعُ فِعلَـهُ وجـوَّزَ تركَـهُ أو تقـولُ: هـي مـا سِـوى الواجبـاتِ[٤٠٣]. ولا يقـومُ نفـلٌ مَقـامَ

---

(٣٩٩) لقولِـهِ تعـالى: ﴿ **مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾ البقرة: ٢٦١، وحديثِ: «**من أنفقَ نفقةً في سبيلِ اللهِ كُتبتْ بسبعمائةِ ضِعْفٍ**» (حم ٤/٣٤٥).

(٤٠٠) لحديثِ: «**فَضلُ العالِمِ على العابدِ كفَضلِي على أدْناكُمْ**» (ت ٢٦٨٥)

(٤٠١) لأنَّها أحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ وخيرُها (خ ٥٢٧ – م ٨٥) ومداومتِهِ ﷺ على نفلِها.
وحديثِ بُنيَ الإسلامُ على خمسٍ (خ ٨ – م ١٦) وموضـعُ الدِّلالـةِ منـه تقديمُ الصَّـلاةِ علـى الصـومِ والعَرَبُ تبدأُ بالأهمِّ. وحديثِ (خ ٥٢٦ ـ م ٢٧٦٣): «**أرأيتُمْ نهراً ببابِ أحدِكُمْ يغتَسِلُ منـه كلَّ يومٍ خمسَ مرَّاتٍ هل يبقَى من دَرَنِهِ؟** قالوا: لا يَبقَى من دَرَنِهِ شيءٌ. قالَ: **فذلكَ مثلُ الصَّلواتِ الخمسِ يمحُو اللهُ بهنَّ الخطايا**»، وحديثِ خ ٥٧٤ ـ م٦٣٥): «**من صلَّى البَردَيْنِ دخلَ الجنـةَ**» البَرْدانِ: الصبحُ والعصرُ. وحديثِ: «**لن يلِجَ النَّارَ أحدٌ صلَّى قبلَ طلوعِ الشمسِ وقَبلَ غروبِها**» (م ٦٣٤) ولأنَّها تجمَـعُ العبـاداتِ وتزيـدُ عليهـا، ولأنـه يُقتَـلُ بتركِهَـا بخـلافِ الصَّـومِ وغيـرِهِ ولأنَّ الصـلاةَ لا تَسقُطُ في حالٍ من الأحوالِ ما دامَ مُكلَّفاً إلا في حقِّ الحائضِ بخلافِ الصومِ واللهُ أعلمُ.
وليس معناهُ أنَّ صلاةَ ركعتينِ أفضلُ من صيامِ أيامٍ أو يومٍ فإنَّ الصومَ أفضلُ من ركعتينِ بلا شكٍّ وإنما معناهُ أنَّ من لم يُمكِنْهُ الجمعُ بين الاستِكْثارِ من الصَّـلاةِ والصَّـومِ وأرادَ أن يَستكثِرَ من أحدِهما ويَقتصِرُ من الآخرِ على المتأكَّدِ منه فالصَّلاةُ أفضلُ.

(٤٠٢)حاشية الجمل ج٤٧٧/١، تحفة المحتاج ج٣٣٨/١، مغني المحتاج ج١/ ٢١٩، البجيرمي على الخطيبج٣٥٨/٢، الباجوري على ابن قاسم ج١٣١/١، ترشيح المستفيدين ج٨٩/١، إعانة الطالبين ج٢٤٣/١ قليوبي وعميرةج٢٠٩/١، أسنى المطالب ج١٩٩/١، نهاية المحتاج ج١٠٥/٢،المجموع ج٥٢/٤.

(٤٠٣) قال العلماءُ: التَّطوُّعُ في الأصلِ فعلُ الطَّاعةِ وصارَ في الشَّرعِ مخصوصاً بطاعةٍ غيرِ واجبةٍ.

الفـرضِ، فمـن كـان عليـه فـرائضُ في الـدُّنيا فـلا يُصـلِّي نفـلاً حـتى يـؤدِّيَ الفريضـةَ، وأمـا في الآخرةِ فيقومُ كلُّ سبعينَ ركعةً من النَّفلِ مقامَ ركعةٍ من الفَرضِ.

وهي التي تُشبِهُ الفرائضَ بتأكُّدِها وطلبِ الجماعةِ فيها وزيـادةِ فضلِها، وهي قِسمانِ:

أ ـ سُننٌ مستقلَّةٌ عن الفرائضِ (تُسنُّ فيها الجماعةُ):

١- صلاةُ عيدِ الأضْحَى.

٢- صلاةُ عيدِ الفِطْرِ[٤٠٤].

٣- صلاةُ كُسوفِ الشَّمسِ[٤٠٥].

٤- صلاةُ خُسوفِ القَمرِ.

٥- صلاةُ الاستسقاءِ[٤٠٦].

ب ـ سننٌ تابعةٌ للفرائضِ (لا تُسَنُّ فيها الجماعةُ)[٤٠٧].يُكرَهُ تركُها وتسقُطُ عدالةُ مُداوِمِهِ (أي التَّرْكِ) ويُسَنُّ قضاؤُها[٤٠٨] ، وفعلُها ببيتٍ أفضلُ من فعلِها بالمسجدِ[٤٠٩]، ويُسنُّ فصلٌ بينَ فرضٍ وسُنَّتِهِ بقيامٍ أو كلامٍ[٤١٠]

([٤٠٤]) لحديثِ جابرٍ ﷺ: «صلَّيتُ مع النبيِّ ﷺ العيدينِ غيرَ مرَّةٍ ولا مرَّتينِ بغيرِ أذانٍ ولا إقامةٍ» (م). بل يُنادَى لها: الصَّلاةَ جامعةً، قياساً على صلاةِ الكُسوفِ.

ولما روى أبو سعيدٍ الخُدْريُّ ﷺ قال: «**كان النبيُّ ﷺ يخرُجُ يومَ الفِطرِ والأضحى إلى المُصلَّى، فأوَّلُ شيءٍ يبدأُ به الصلاةُ ثم ينصرِفُ فيقومُ مقابِلَ الناسِ، والناسُ جُلوسٌ على صُفوفِهِم فيَعِظُهُم ويُوصِيهِم**» (خ).

([٤٠٥]) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «خَسَفَتِ الشمسُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ: فصلَّى والناسُ معه فقامَ قياماً طويلاً نحواً من قراءةِ سورةِ البقرةِ، ثم ركعَ ركوعاً طويلاً ثم رفعَ فقامَ قياماً طويلاً، وهو دونَ القيامِ الأولِ، ثم ركعَ ركوعاً طويلاً وهو دونَ الركوعِ الأولِ ثم سجدَ ثم قامَ قياماً طويلاً وهو دونَ القيامِ الأولِ ثم ركعَ ركوعاً طويلاً وهو دونَ الركوعِ الأولِ ثم رفعَ فقامَ قياماً طويلاً وهو دونَ القيامِ الأولِ ثم ركعَ ركوعاً طويلاً وهو دونَ الركوعِ الأولِ ثم سجدَ ثم انصرفَ وقد انجلتِ الشمسُ» (ق).

وصلاةُ الكُسوفِ والخُسوفِ سنةٌ مؤكَّدةٌ لقولِهِ ﷺ: «**إنَّ الشمسَ والقمرَ لاينكسفانِ لموتِ أحدٍ ولالحياتِهِ، فإذا رأيتُم ذلك فصلُّوا وادعُوا اللهَ تعالى**» (ق).

([٤٠٦]) عن عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عاصِمٍ رضي اللهُ عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ: «**خرجَ إلى المُصلَّى فاستسقَى فاستقبلَ القِبلةَ، وقَلَبَ رداءَهُ، وصلَّى ركعتينِ**» وفي روايةٍ عند (خ): «**جهرَ فيهما بالقراءةِ**» (ق).

([٤٠٧]) رُويَ عن عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**رَكعتا الفجرِ خيرٌ من الدُّنيا وما فيها**» (م). ورُويَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «**كان يُصلِّي قبلَ الظُّهرِ ركعتَينِ وبعدَها ركعتينِ، وبعدَ المغربِ ركعتينِ**

وله جمعُ المؤكَّدِ وغيرِهِ في إحرامٍ واحدٍ بتشهُّدٍ أو تشهُّدَينِ، بل إن أخَّرَ القَبليَّةَ المؤكَّدةَ وغيرَها جازَ جمعُهما مع البعديَّةِ في تَحرُّمٍ واحدٍ (نويتُ أن أُصلِّيَ ثمانِيَ ركعاتٍ سنةَ الظُّهرِ القبليةَ والبعديةَ[٤١١]) لكنَّ الأفضلَ أن يصلِّيَ كلَّ ركعتينِ بتَحرُّمٍ[٤١٢]. وأجرُ صلاةِ القاعدِ على نصفِ أجرِ صلاةِ قائمٍ إلا لِمعذورٍ[٤١٣].

ويَدخُلُ وقتُ السننِ التي قبلَ الفرائضِ بدخولِ وقتِ الفرائضِ وفعلها ويبقى وقتُها ما لم يخرُجْ وقتُ الفريضةِ. لكنَّ المستحَبَّ تقديمُها على الفريضةِ. ويدخُلُ وقتُ السننِ التي بعدَ الفرائضِ بفعلِ الفريضةِ ويبقى ما دامَ وقتُ الفريضةِ.

والسنةُ لمن أرادَ أن يصلِّيَ أربعاً من السننِ أن يُسلِّمَ من كلِّ ركعتينِ[٤١٤].

١- سننٌ مؤكَّدةٌ عشر ركعات:

١- ركعتانِ قبلَ الصُّبحِ[٤١٥]، ويُسَنُّ تخفيفُهما[٤١٦] ويُسنُّ اضطجاعٌ بعدَها على الجَنْبِ الأيمنِ قبلَ صلاةِ الفجرِ[٤١٧]. فإن تعذَّرَ عليه فصلَ بينَهما وبينَ الفريضةِ

في بيتِهِ، وبعدَ العشاءِ ركعتينِ، وكان لا يصلّي بعد الجُمعةِ حتى ينصرفَ فيصلّي ركعتينِ» (خ). وانظرْ حديثَ ابنِ عمرَ : حفظْتُ عن النبيِّ ﷺ عشرَ ركعَاتٍ. (خ ١١٨٠ – م٧٢٩ – ت ٤٣٦)

(٤٠٨) لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ قضى ركعتيِ الفجرِ مع الفجرِ حين نامَ عنهما (مالك ١٤/١) وقضى ركعتيِ الظُّهرِ بعدَ العصرِ (خ ١٢٣٣ – م ٨٣٤ – حم ١٨٣/٦) وقال: «**من نامَ عن الوترِ أو نسيَهُ فليصلِّهِ إذا أصبحَ أو ذكرَهُ**» د١٤٣١ ت ٤٦٥، وقالَ: «**من لم يُصلِّ ركعتي الفجرِ حتى تطلُعَ الشمسُ فليصلِّهما**» (هب ٤٨٤/٢ – ت ٤٢٣).

(٤٠٩) لحديثِ «**عليكُمْ بالصلاةِ في بيوتِكُمْ فإنَّ خيرَ صلاةِ المرءِ في بيتِهِ إلا المكتوبةَ**» (م ٧٨١)

(٤١٠) لقولِ سيدِنا معاويةَ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ «**أمرَنَا بذلكَ أن لا تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ حتى نتكلَّمَ أو نخرُجَ**» (م٨٨٣)

(٤١١) لأنه ﷺ قد صلَّى الوترَ خمساً وسبعاً وتسعاً بسلامٍ واحدٍ، وعن أمِّ هانئٍ صلَّى يومَ الفتحِ الضُّحَى ثمانِيَ ركعاتٍ لم يَفصلْ بينهُنَّ (حم ٣٤٢/٦)

(٤١٢) لحديثِ ابنِ عمرَ: «**صلاةُ الليلِ والنهارِ مَثنى مَثنى**» (د ١٢٩٥– ت ٥٩٧– ن ٢٢٧/٣ – جه ١٣٢٢)

(٤١٣) لحديثِ: «**من صلَّى قائماً فهو أفضلُ ومن صلَّى قاعداً فله نصفُ أجرِ القائمِ**» (خ ١١١٥ – م ٧٣٥)

(٤١٤) لحديثِ سيدِنا عليٍّ رضي اللهُ عنه أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ (كان يُصلِّي قبلَ العصرِ أربعاً يفصِلُ بين كُلِّ ركعتينِ بالتسليمِ على الملائكةِ ومن مَعهُم من المؤمنينَ) (ت ٤٢٩).

وحديثِ: «**صلاةُ الليلِ والنهارِ مَثنى مَثنى**» (د ١٢٩٥ . ت ٥٩٧ . ن ٢٢٧/٣ . جه ١٣٢٢).

بكـلامٍ[٤١٨]، فـالمرادُ بهـذا الاضـطجاعِ الفصـلُ بـين النافلـةِ والفريضـةِ فيحصُـلُ بالاضـطجاعِ والتَّحدُّثِ أو التَّحوُّلِ من ذلك المكانِ أو نحوِ ذلكَ ولا يتعيَّنُ الاضطجاعُ.

٢- ركعتانِ قبلَ الظُّهرِ أو الجمُعَةِ[٤١٩].

٣- ركعتانِ بعدَ الظهرِ.

٤- ركعتانِ بعدَ المغربِ[٤٢٠].

٥- ركعتانِ بعدَ العشاءِ.

٦- الوِتْرُ وهو أفضلُها[٤٢١]. ثم يليه في الفضلِ ركعتَا الصُّبحِ[٤٢٢]، وأفضلُ الصلواتِ بعدَ الرَّواتبِ والتراويحِ الضُّحى، ثم ركعتَا الطَّوافِ وركعتَا الإحرامِ وتحيةُ المسجدِ ثم سنةُ الوضوءِ.

٢- غيرُ مؤكَّدةٍ:

١- ركعتانِ قبلَ الظهرِ.

([٤١٥]) لحديثِ: (**لم يكنِ النبيُّ ﷺ على شيءٍ من النوافلِ أشدَّ تعاهُداً منه على ركعتيِ الفجرِ**) (خ ١١٦٩ – م٧٢٤) عن السيدةِ عائشةَ، وحديثِ: «**صلُّوا ركعتيِ الفجرِ ولو طَرَدَتْكُمُ الخيلُ**» (حم ٩٢٥٣ – د ١٢٥٨)

([٤١٦]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ: «**كان النبيُّ ﷺ يخفِّفُ الركعتينِ اللَّتينِ قبلَ صلاةِ الصُّبحِ حتى إني لأقولُ: هل قرأَ بأمِّ الكتابِ؟**» (خ١١٧١-م٧٢٤ – د١٢٥٥ – حم ١٦٤/٦)

([٤١٧]) لحديثِ: كان النبيُّ ﷺ: «**إذا صلَّى ركعتيِ الفجرِ اضطجعَ**» (خ١١٦٠ – م ٧٣٦).

([٤١٨]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ خ١١٦١ – م٧٣٦:(كانَ النبيُّ ﷺ إذا صلَّى ركعتيِ الفجرِ فإن كُنتُ مُستقيظَةً حدَّثني وإلا اضطجعَ).

(٤١٩) انظرْ بحثَ سنةِ الجمعةِ القبليةِ في نهايةِ البحثِ.

([٤٢٠]) لحديثِ: «**أكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يأمرُكم بصلاةٍ بعدَ المكتوبةِ سِوى المكتوبةِ؟ فقال: نعم بينَ المغربِ والعشاءِ ويقرأُ فيهما بعد الفاتحةِ قُلْ يا أيُّها الكافرونَ، وقُلْ هو اللهُ أحدٌ**» (حم ٤٣٧٥)

([٤٢١]) عن أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «الوترُ حقٌّ على كلِّ مسلمٍ، فمن أحبَّ أن يُوتِرَ بخمسٍ فليفعلْ، ومن أحبَّ ان يوترَ بثلاثٍ فليفعلْ، ومن أحبَّ أن يُوترَ بواحدةٍ فليفعلْ» (د). وفي (ت٤٥٢ –د١٤١٨ –جه ١١٦٨): «إنَّ اللهَ أمدَّكُم بصلاةٍ هي خيرٌ لكُمْ من حُمْرِ النَّعَمِ وهي الوترُ»

([٤٢٢]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ خ١١٦٩ – م ٧٢٤: «**لم يكُنِ النبيُّ ﷺ على شيءٍ من النوافلِ أشدَّ تعاهُداً منه على ركعتيِ الفجرِ**»، وحديثِ (م ٧٢٥): «**ركعتا الفجرِ خيرٌ من الدُّنيا وما فيها**». وقال (د ١٢٥٨): «**صَلُّوها ولو طردَتْكُمُ الخيلُ**»

٢- ركعتانِ بعدَها[٤٢٣].

٣- ركعتانِ بعدَ صلاةِ الجمُعةِ لمن لم يصلِّ الظُّهرَ بعدَهُ[٤٢٤].

٤- أربعُ ركعاتٍ قبلَ العصرِ[٤٢٥].

٥- ركعتانِ قبلَ المغربِ[٤٢٦].

٦- ركعتانِ قبلَ العشاءِ[٤٢٧].

وتُجزِئُ سنةُ صلاةٍ عن تحيةِ مسجدٍ. ويُستحَبُّ فعلُ هذه السُّننِ في السفرِ لكنَّها في الحضَرِ آكَدُ[٤٢٨].

سنةُ الجمعةِ القبليةُ والبعديةُ:

يُنكِرُ بعضُ المسلمينَ هاتينِ الرَّكعتَينِ، مخالِفينَ بذلك الأحاديثَ الصَّحيحةَ ومذهبُنا أنها كسنَّةِ الظهرِ القبليةِ[٤٢٩]. وقد وردَ أنَّ أكثرَها بعدَ الجمعةِ سِتُّ ركعاتٍ[٤٣٠].

---

(٤٢٣) رُويَ عن أمِّ حبيبةَ رضي اللهُ عنها قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**من حافظَ على أربعِ ركعاتٍ قبلَ الظُّهرِ وأربعٍ بعدَها حرَّمَهُ اللهُ على النَّارِ**» (ت٤٢٨).

(٤٢٤) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً « **كان يُصلِّي بعدَ الجمعةِ رَكعتينِ** » (خ٩٣٧ — م ٨٨٢)

(٤٢٥) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما عن النبيِّ ﷺ: «**رَحِمَ اللهُ امرأً صلَّى قبلَ العصرِ أربعاً**» (د – ت).

(٤٢٦) لِمَا رواه (ق) عن أنسٍ ﷺ قالَ: «**كُنَّا بالمَدينةِ، فإذا أذَّنَ المؤذِّنُ لصلاةِ المغربِ ابتدرُوا السَّواريَ، فيركَعُونَ ركعتينِ ركعتينِ حتى إنَّ الغريبَ ليدخُلُ المسجدَ فيَحْسِبُ أنَّ الصلاةَ قد صُلِّيَتْ من كثرةِ من يُصلِّيها**».

(٤٢٧) ويُستحَبُّ أيضاً أن يُصلِّيَ ركعتينِ خَفيفتينِ قبلَ صلاةِ العشاءِ، لِمَا رواه (ق) عن عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ ﷺ قالَ: قال النبيُّ ﷺ: «**بين كُلِّ أذانَينِ صلاةٌ، بين كُلِّ أذانينِ صلاةٌ، ثم قال في الثالثةِ: لمن شاءَ**» أذانَينِ: الأذانَ والإقامةَ. وحديثِ (د١٣٠٣): «**ما صلَّى النبيُّ ﷺ العشاءَ قطُّ إلا صلَّى أربعَ ركعاتٍ أو سِتَّ ركعاتٍ**».

(٤٢٨) لأنه ﷺ كان مع صحْبِهِ في سفرٍ فنامُوا عن صلاةِ الصُّبحِ حتى طلعتِ الشمسُ فسارُوا حتى طلعتِ الشمسُ ثم نزلَ النبيُّ ﷺ فتوضَّأَ ثم أذَّنَ بلالٌ بالصلاةِ فصلَّى رسولُ اللهِ ركعتينِ ثم صلَّى الغَداةَ فصنعَ كما كان يصنعُ كلَّ يومٍ (خ٥٩٥ — د ٤٣٩ — ن١٠٥/٢)

(٤٢٩) لحديثِ ابنِ عمرَ (خ ٩٣٧) أنَّ النبيَّ ﷺ: «**كان يُصلِّي بعدَ الجُمعَةِ ركعتينِ في بيتِهِ**»، وحديثِ (خ ١١٦٥): «**كان لا يُصلِّي بعدَ الجُمعَةِ حتى ينصرِفَ فيصلِّيَ ركعتينِ في بيتِهِ**» (م)، وعندَ (جه): كان ﷺ «**يركَعُ قبلَ الجمعةِ أربعاً لا يفصِلُ في شيءٍ منهنَّ**»وزاد(طب)(**وأربعاًبعدَها**)، وحديثِ (ق): «**بينَ كُلِّ أذانينِ صلاةٌ بينَ كلِّ أذانينِ صلاةٌ بين كلِّ أذانينِ صلاةٌ لمن شاءَ**»، وحديثِ (طب–حب): «**ما من صلاةٍ مفروضةٍ إلا وبينَ يدَيها ركعتانِ**»، وحديثِ: «**كان عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ ﷺ يُصلِّي قبلَ الجمعةِ أربعاً وبعدَها أربعاً**» (ت)، وحديثِ (م–جه): أنَّ النبيَّ أمرَ سُلَيكاً الغَطَفانيَّ بالصلاةِ عندما جاءَ الى المسجدِ ورسولُ اللهِ ﷺ يخطُبُ الجمعةَ فقالَ له: «**أَصلَّيتَ قبلَ أن تجيءَ**. قال: لا. **قال: فصلِّ ركعتينِ وتجوَّزْ فيهما**» فقولُهُ: «**أَصلَّيتَ قبلَ أن تجيءَ**» صريحٌ في أنَّ المرادَ بالركعتينِ سنةُ الجمعةِ القبليةُ لا سنةُ تحيةِ المسجدِ».

لكنَّ الخطيبَ يُسنُّ له التأخُّرُ فيدخُلُ من بابِ المسجدِ الى المنبرِ مباشرةً، إلا إن كانَ له غُرفةٌ خاصَّةٌ بالمسجدِ فيُصلِّي السنةَ فيها. واللهُ عزَّ وجلَّ أعلمُ.

وقد كان الصحابةُ الكرامُ رضي اللهُ عنهم بأمرِ النبيِّ ﷺ يُصلُّونَها في بيوتِهم، ولم يثبُتْ أنَّه ﷺ نهى أصحابَهُ الكرامَ عن فضلِ سنَّةِ الجمعةِ القَبليةِ. وهاتانِ ركعتانِ يفعلُهُما المسلمونَ بدونِ نكيرٍ طَوالَ مئاتِ السِّنينَ الماضيةِ، واتَّفقُوا على فِعلِهما بدونِ خلافٍ بينَهُم.

ج ـ نوافِلُ مؤَكَّداتٌ:

١- صلاةُ التَّراويحِ[٤٣١] وسَتَمُرُّ إن شاءَ اللهُ تعالى.

٢- صلاةُ الضُّحى[٤٣٢]. وستَمُرُّ إن شاءَ اللهُ تعالى.

٣- صلاةُ الليلِ[٤٣٣]. وهو دَأْبُ الصَّالحينَ (حا ١/٣٠٨) وستَمُرُّ إن شاءَ اللهُ تعالى.

([٤٣٠]) كما هو عند (د ١١٣٠)

([٤٣١]) والدَّليلُ عليها وعلى سُنِّيةِ صلاتِها جماعةً، ما رُويَ عن عائشةَ رضي اللهُ عنها: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرجَ ليلةً من جوفِ الليلِ – في رمضانَ – فصلَّى في المسجدِ وصلَّى رجالٌ بصلاتِهِ، فأصبحَ الناسُ، فتحدَّثُوا، فكَثُرَ أهلُ المسجدِ من الليلةِ الثالثةِ، فخرجَ رسولُ اللهِ ﷺ فصلَّى، فصلَّوا بصلاتِه، فلمَّا كانتِ الليلةُ الرابعةُ عجزَ المسجدُ عن أهلِه حتى خرجَ ﷺ لصلاةِ الصُّبحِ، فلمَّا قضى الفجرَ أقبلَ على الناسِ فتشهَّدَ ثم قالَ: أما بعدُ، فإنه لم يَخْفَ عليَّ مكانُكُمْ، ولكنِّي خَشِيتُ أن تُفرضَ عليكُمْ فتَعجَزُوا عنها». «فتُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ والأمرُ كذلك» (خ).

وبقيَ الأمرُ على ماهو عليهِ في خلافةِ أبي بكرٍ، وصدراً من خلافةِ عمرَ رضي اللهُ عنهما، ثم جمعَ عمرُ ﷺ الرجالَ لصلاتِها وجعلَ أُبيَّ بنَ كَعبٍ ﷺ إماماً عليهم. (انظر (خ) ج٢/ كتاب صلاة التراويح). وجمعَ النِّساءَ كذلك وجعلَ سُليمانَ بنَ أبي حَثْمةَ إماماً لهنَّ.

و قال عثمانُ ﷺ في خلافتِهِ: «نَوَّرَ اللهُ قبرَهُ كما نوَّرَ مساجدَنا» مُشيراً إلى صلاةِ التراويحِ جماعةً.

وروى (ق) وغيرُهما، عن أبي هريرةَ ﷺ قال: «**قال رسولُ اللهِ ﷺ: من قامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِهِ**».

([٤٣٢]) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: «**أوصاني خَليلي بثلاثٍ: صيامِ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، وركعتَيِ الضُّحى وأن أُوتِرَ قبلَ أن أنامَ**». أُصلِّيَ الوِترَ (ق).

([٤٣٣]) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: سُئلَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أيُ الصلاةُ بعد المكْتُوبةِ؟ قال: الصلاةُ في جَوفِ الليلِ» (م وغيرُه)، وتُسمَّى قيامَ الليلِ، والتَّهجُّدِ إن فُعلَتْ بعدَ النَّومِ، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ ﴾ الإسراء: ٧٩. ولأنَّ الهُجوعَ النومُ في الليلِ قال تعالى: ﴿ كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ﴾ الذاريات: ١٧.

٤- تحيةُ المسجدِ[٤٣٤] وستمُرُّ إن شاءَ اللهُ تعالى.
٥- صلاةُ الأوَّابينَ[٤٣٥].
٦- رَكعتَا الإحرام[٤٣٦].
٧- رَكعتا الحاجةِ[٤٣٧] وستمُرُّ إن شاءَ اللهُ تعالى.
٨- رَكعتا الطَّوافِ[٤٣٨].
٩- رَكعتا الوضوءِ[٤٣٩].
١٠- رَكعتا الزَّوالِ[٤٤٠]، أو أربعٌ

([٤٣٤]) ودليلُهما مارُويَ عن أبي قَتادةَ رضي اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**إذا دخلَ أحدُكُمُ المسجدَ فلا يجلِسْ حتَّى يَركعَ رَكعتينِ**» (م).

([٤٣٥]) عن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**من صلَّى بعدَ المغربِ سِتَّ ركعاتٍ لم يَتكلَّمْ بينهُنَّ بسوءٍ عُدِلْنَ له بعبادةِ اثنتَي عَشْرةَ سنةً**»(ت-جه).

([٤٣٦]) ودليلُهما ما رُويَ عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ يَركعُ بذي الحُلَيفةِ ركعتينِ**» (م). وهو ميقاتُ أهلِ المدينةِ.

([٤٣٧]) عن عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوفى ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من كانتْ له إلى اللهِ حاجةٌ، أو إلى أحدٍ من بني آدمَ فليتوضَّأْ فليُحْسِنِ الوضوءَ، ثم ليُصلِّ رَكعتَينِ، ثم ليُثْنِ على اللهِ، وليُصلِّ على النبيِّ ﷺ ثم ليَقُلْ: لا إلهَ إلا اللهُ الحليمُ الكريمُ سبحانَ اللهِ ربِّ العرشِ العظيمِ، الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، أسألُكَ مُوجِباتِ رحمتِكَ وعزائمَ مغفرتِكَ والغنيمةَ من كُلِّ بِرٍّ، والسَّلامةَ من كُلِّ إثمٍ، لا تَدَعْ لي ذنباً إلا غفرتَهُ، ولا همَّاً إلا فرَّجْتَهُ، ولا حاجةً هي لك رضاً إلا قضيتَها يا أرحمَ الرَّاحمينَ**» (ت ٤٧٩)، وحديثُ (ت — ن — جه): أنَّ رجلاً ضريراً أتى إلى النبيِّ ﷺ فقالَ: يا رسولَ اللهِ إني أُصبْتُ في بَصري فادْعُ اللهَ لي، فقال له النبيُّ ﷺ: «**توضَّأْ وصَلِّ ركعتينِ ثم قُلْ: اللَّهُمَّ إني أسألُكَ وأتوجَّهُ إليكَ بنبيِّكَ محمدٍ، يا محمدُ استشْفِعُ بك في رَدِّ بصري اللَّهُمَّ شفِّعِ النبيَّ فيَّ**» فردَّ اللهُ بصرَهُ.

([٤٣٨]) ودليلُها ما رُويَ عن جابرٍ ﷺ قولُهُ في حديثٍ طويلٍ في صِفةِ حَجَّةِ النبيِّ ﷺ: «..... ثم نفَذَ إلى مقامِ إبراهيمَ عليه السلامُ فقرأَ: واتَّخِذُوا من مقامِ إبراهيمَ مُصلًّى». (م).
فهذا إشارةٌ إلى أنَّ صلاتَهُ بعدَ الطَّوافِ امتثالٌ لهذا الأمرِ. وقد كانَ ﷺ يُواظبُ عليهما.

([٤٣٩]) وتُسَنُّ ركعتانِ أيضاً بعدَ الغُسلِ، وبعد التَّيمُّمِ حتى في أوقاتِ النَّهيِ لأنَّ هذه الصلاةَ ذاتُ سببٍ مُتقدِّمٍ وهو الوضوءُ. عن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لبلالٍ ﷺ عندَ صلاةِ الفجرِ: «يا بلالُ حدِّثْني بأرجى عملٍ عمِلْتَهُ في الإسلامِ، فإني سمعتُ دُفَّ نعليكَ بينَ يديَّ في الجنةِ» قال: «ما عمِلْتُ عملاً أرجى عندي أني لم أتطهَّرْ طهوراً في ساعةٍ بليلٍ أو نهارٍ إلا صَلَّيتُ بذلكَ الطُّهورِ ما كُتبَ لي أن أصلِّيَ». (خ ١١٤٩ — م ٢٤٥٨) فهذا الحديثُ يَدُلُّ على استحبابِ صلاةِ ركعتينِ عَقِبَ الوضوءِ، واستحبابِ دوامِ الطهارةِ، وأنه يُستحَبُّ الوضوءُ عَقِبَ الحدَثِ وإن لم يكنْ وقتَ صلاةٍ ولم يُرِدِ الصلاةَ، وهو المرادُ بقولِهِ ﷺ: «ولا يُحافِظُ على الوضوءِ إلا مؤمنٌ».

١١- رَكعتا التَّوبةِ[٤٤١].

١٢- رَكعتا الاستخارةِ[٤٤٢]. وستمُرُّ إن شاءَ اللهُ تعالى.

١٣- رَكعتا الشُّكرِ[٤٤٣].

١٤- صلاةُ التسابيحِ[٤٤٤] والليلِ والغَفلةِ.

([٤٤٠]) عن أبي أيُّوبَ ﷺ قال: كان النبيُّ ﷺ يُصلِّي أربعاً بعد أن تَزُولَ الشمسُ قَبْلَ الظهُرِ وقال: «**إنها ساعةٌ تُفتَّحُ فيها أبوابُ السماءِ، وأُحِبُّ أن يصعدَ لي فيها عملٌ صالحٌ**» واللهُ أعلمُ (د - ت).

([٤٤١]) عن أبي بكرٍ ﷺ وأرضاهُ قال: «**سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: مامن رجلٍ يُذنِبُ ذنباً ثم يقومُ فيتطهَّرُ، ثم يُصلِّي، ثم يَستغفِرُ اللهَ، إلا غُفِرَ له**» ثم قرأَ هذه الآيةَ: ﴿ **وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ** ﴾ آل عمران: ١٣٥- ١٣٦ (د ١٥٢١ — ن ٤٠٦).

([٤٤٢]) قد كانَ النَّبيُّ ﷺ يأمرُ أصحابَهُ بفعلِها. فعن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يُعلِّمُنا الاستخارةَ في الأمورِ كُلِّها، كما يُعلِّمُنا السورةَ من القُرآنِ». يقولُ: «إذا همَّ أحدُكُمْ بالأمرِ - فليركَعْ رَكعتَينِ من غيرِ الفريضةِ، ثم لِيَقُلْ اللَّهُمَّ إني أستخيرُكَ بعِلْمِكَ، وأستقدِرُكَ بقُدرَتِكَ، وأسألُكَ من فضلِكَ العَظيمِ، فإنَّكَ تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتَعلَمُ ولا أعلَمُ وأنتَ عَلَّامُ الغُيوبِ، اللَّهُمَّ إن كنتَ تعلَمُ أنَّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في ديني، ومعاشِي، وعاقبةِ أمري - أو قالَ: عاجِلِ أمري - وآجلِهِ فاقْدُرْهُ لي، ويَسِّرْهُ لي، ثم بارِكْ لي فيهِ وإن كنتَ تعلَمُ أنَّ هذا الأمرَ شَرٌّ لي في ديني ومَعاشِي، وعاقبةِ أمري - أو قالَ: عاجِلِ أمري- وآجلِهِ فاصْرِفْهُ عنِّي، واصْرِفْني عنه، واقْدُرْ ليَ الخيرَ حيثُ كان، ثم أرضِني به، قال: ويُسمِّي حاجتَهُ». (خ).

([٤٤٣]) عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ ﷺ قال: خرجْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ من مكَّةَ نريدُ المدينةَ، فلمَّا كنَّا قريباً من عَزْوَرَاءَ نَزَل ثم رفعَ يديهِ، فدعا اللهَ ساعةً ثم خرَّ ساجداً، فمكثَ طويلاً، ثم قامَ فرفعَ يديهِ ساعةً، ثم خرَّ ساجداً — فعلَهُ ثلاثاً — وقال: «**إني سألتُ ربي وشَفَعْتُ لأمَّتي فأعطاني ثُلُثَ أمَّتي، فخرَرْتُ ساجداً لربي شكراً، ثم رفَعْتُ رأسي، فسألتُ ربي لأمَّتي فأعطاني الثُلُثَ الآخَرَ، فخرَرْتُ ساجداً لربي**» (د).

([٤٤٤]) وردتْ في صلاةِ التسابيحِ أحاديثُ، ورواها عشَرةٌ من الصحابةِ أصحُّها وأمثلُها حديثُ عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ للعباسِ بنِ عبدِ المطَّلبِ: «يا عبَّاسُ يا عمَّاهُ، ألا أُعطيكَ، ألا أَمنَحُكَ، ألا أحبُوكَ، ألا أفعلُ بك عشرَ خِصالٍ، إذا أردتَ فعلْتَ ذلك غَفرَ اللهُ لك ذنبَكَ، أوَّلَهُ وآخِرَهُ، قديمَهُ وحديثَهُ وخطأَهُ وعمدَهُ، وصغيرَهُ وكبيرَهُ، وسِرَّهُ وعَلانِيتَهُ عشرَ خِصالٍ: أن تُصلِّيَ أربعَ ركعاتٍ، تقرأُ في كلِّ ركعةٍ بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ، فإذا فرغْتَ من القراءةِ في أولِ ركعةٍ، فقلْ وأنتَ قائمٌ: سبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، خمسَ عشرةَ، ثم ترفَعُ فتقولُها وأنتَ راكعٌ عشراً، ثم ترفَعُ رأسَكَ من الرُّكوعِ فتقولُها عشراً، ثم تَهوي ساجداً فتقولُها وأنتَ ساجدٌ عشراً ثم ترفَعُ رأسَكَ من السُّجودِ فتقولُها عشراً، ثم تسجُدُ فتقولُها عشراً، ثم ترفَعُ رأسَكَ فتقُولُهَا عشراً فذلكَ خمسٌ وسبعونَ في كُلِّ ركعةٍ تفعلُ ذلك في أربعِ ركعاتٍ، إن استطعْتَ أن تصلِّيَها في كلِّ يومٍ مرَّةً فافعلْ، فإن لم تفعلْ ففي كُلِّ جمعةٍ مرَّةً، فإن لم تفعلْ ففي كلِّ شهرٍ مرَّةً،

١٥- رَكعتانِ عندَ الخروجِ من المنـزِلِ[٤٤٥]. في غيرِ وقتِ الكراهةِ.
١٦- ركعتانِ عندَ دخولِهِ.
١٧- ركعتانِ عندَ القُدومِ من السفرِ في المسجدِ[٤٤٦].
١٨- ركعتانِ عندَ القتلِ[٤٤٧].
١٩- ركعتانِ عندَ الزَّفافِ قبلَ الوَطْءِ[٤٤٨].
٢٠- ركعتانِ عندَ مُرورِهِ بأرضٍ لم يُمَرَّ بها.
٢١- ركعتَا الأُنْسِ في القَبرِ[٤٤٩].

فإن لم تفعلْ، ففي كلِّ سنةٍ مرَّةً، فإن لم تفعلْ ففي عمُرِكَ مرَّةً». وزِيدَ في روايةٍ «فإنكَ لو كنتَ أعظمَ أهلِ الأرضِ ذنباً غُفِرَ لكَ بذلك».
(د- ت – قط – ع – جه – خزيمة – حا). وغَلِطَ ابنُ الجَوْزيِّ حين ذَكرَ حديثَها في الموضوعاتِ لأنه رواهُ من ثلاثةِ طُرُقٍ أحدُها ابنُ عباسٍ وهو صحيحٌ وليس بضعيفٍ فضلاً عن أن يكونَ موضوعاً، فلا يُحكَمُ على الحديثِ بالوضْعِ مالم يكنْ في إسنادِهِ من يُتَّهمُ بالوضعِ، فابنُ الجوزيِّ متساهلٌ في الحُكمِ على الحديثِ بالوضْعِ، وأما كلامُ الإمامِ النوويِّ فمضطربٌ إذ قال في شرحِ المهذَّبِ: في استحبابِ هذه الصلاةِ نظرٌ، وحديثُها ضعيفٌ وفيه تغييرٌ لنَظْمِ الصلاةِ المعروفةِ، ثم خالفَ ذلك في تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ فقال: حديثُها حسَنٌ. وكذا قال ابنُ الصَّلاحِ: إنَّ حديثَها حسنٌ والمنكِرُ لها غيرُ مُصيبٍ، وقد نقلَ الإمامُ السُّبكيُّ سُنِّيَّتَها وأنَّ سيدَنا عبدَ اللهِ ابنَ المباركِ كان يُواظِبُ عليها، وفيها دعاءٌ وردَ في روايةِ أبي نُعَيمٍ في الحِلْيةِ وعندَ طب من حديثِ العباسِ (وفي سندِهِ متروكٌ) وعند الحافظِ أبي مُوسى المَدينيِّ جزءٌ سمَّاه (دستورَ الذَّاكرينَ ومنشورَ المتعبِّدينَ) جمعَ فيه وأوعى: دعاءٌ يُذكَرُ بعد التَّشهُّدِ في صلاةِ التَّسابيحِ قبلَ التَّسليمِ وهو:
اللَّهُمَّ إني أسألُكَ توفيقَ أهلِ الهُدى، وأعمالَ أهلِ اليقينِ، ومناصحةَ أهلِ التَّوبةِ، وعزمَ أهلِ الصَّبرِ، وجِدَّ أهلِ الخشيةِ، وطَلِبَةَ أهلِ الرَّغبةِ، وتعبُّدَ أهلِ الورَعِ، وعِرْفانَ أهلِ العلمِ حتى أخافَكَ.
اللَّهُمَّ إني أسألُكَ مخافةً تَحجُزُني بها عن معاصيكَ حتى أعملَ بطاعتِكَ عملاً أستحِقُّ به رضاك، وحتى أُناصِحَكَ في التوبةِ خوفاً منك، وحتى أُخْلِصَ لك النَّصيحةَ حُبّاً لك، وحتى أتوكَّلَ عليكَ في الأمورِ حَسَنَ الظَّنِّ بكَ سبحانَ خالقِ النُّورِ.
(٤٤٥) لما رُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ قالَ: «**جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقالَ: يا رسولَ اللهِ، إني أريدُ أن أخرُجَ إلى البَحرَينِ في تجارةٍ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: صَلِّ ركعتينِ**». (رواه طب في الكبيرِ).
(٤٤٦) عن كعبِ بنِ مالكٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «**كان إذا قَدِمَ من سفرٍ بدأَ بالمسجدِ فركعَ فيه ركعتينِ**». (ق).
(٤٤٧) ودليلُهما أن خُبيبَ بنَ عَديٍّ عندما جاءَ به مُشرِكُو قريشٍ إلى التنعيمِ ليَصلِبُوه: قال لهم: إن رأيتُم أن تَدَعُوني حتى أركعَ فافعلُوا، قالوا: دونَكَ فاركعْ، فركعَ ركعتينِ أتمَّهُما، وأحسنَهُما! فكان خُبيبٌ أولَ من سَنَّ هاتَينِ الرَّكعتينِ عند القتلِ للمسلمينَ.
(٤٤٨) يُسنُّ له إذا دخلَ بها أن يأخُذَ بناصيتِها ويقولُ: «باركَ اللهُ لكلٍّ منَّا في صاحبِهِ» ثم ما رواه (د - جه) وهو: «اللَّهمَّ إني أسألُكَ خيرَها وخيرَ ما جُبِلَتْ عليه،وأعوذُ بكَ من شَرِّها وشرِّ ما جُبِلَتْ عليه». وروى طب أنه يُصلِّي رَكعتينِ وهي أيضاً خلفَهُ. وذكرَ في النهايةِ سَنَّ الصلاةِ قبلَ عقدِ النكاحِ.

ويُكرَهُ تخصيصُ ليلةِ الجمعةِ بصلاةٍ من بينِ الليالي[٤٥٠].

وهذه النوافلُ لا تُشرَعُ فيها الجماعةُ ، أي السُّننُ الرَّاتبَةُ والضُّحى والنَّوافِلُ المُطلَقةُ، أي لا يُستحَبُّ لها الجماعةُ، لكن لو صلاها جماعةً جازَ ولا يُقالُ أنه مكروهٌ لورودِ الأحاديثِ الكثيرةِ في جوازِها[٤٥١]، وينبغي المحافظةُ على النَّوافلِ والإكثارُ منها لأنها تَسُدُّ النَّقصَ الحاصِلَ في الفرضِ[٤٥٢]. والأفضلُ صلاتُها ركعتينِ ركعتينِ لحديثٍ فيه[٤٥٣].

---

(٤٤٩) رُويَ عن النبيّ ﷺ أنه قالَ: «**لا يأتي على الميتِ أشدُّ من الليلةِ الأُولى، فارحَمُوا بالصَّدقةِ مَنْ يموتُ، فمن لم يجدْ فليصَلِّ ركعتينِ يقرأُ فيهما – أي: في كلِّ ركعةٍ منهما ـ فاتحةَ الكتابِ وآيةَ الكُرسيِّ مرَّةً، وأَلهاكُمُ التَّكاثُرُ مرَّةً، وقلْ هو اللهُ أحدٌ عشرَ مرَّاتٍ، ويقولُ بعدَ السَّلامِ: اللَّهمَّ إني صَلَّيتُ هذه الصلاةَ وتَعلمُ ما أُريدُ، اللَّهُمَّ ابعثْ ثوابَها إلى قبرِ فُلانِ بنِ فلانٍ فيَبعثُ اللهُ من ساعتِهِ إلى قبرِهِ ألفَ مَلَكٍ مع كلِّ مَلَكٍ نورٌ وهديةٌ، ويُؤنسُهُ إلى أن يُنفَخَ في الصُّورِ**». (ذكرَهُ صاحبُ كتابِ فتحِ العلَّامِ ص٥٧ ج٢).

(٤٥٠) لحديثِ أبي جريرٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ: «**لا تختصُّوا ليلةَ الجمعةِ بقيامٍ من بينِ الليالي**» (حم ٣٩٢/٢ – م – هب ٣٠٢/٤ – حب ٣٦١٢).

(٤٥١) فقد جاءَ النبيُّ ﷺ مع الصدِّيقِ إلى بيتِ عِتْبانَ بنِ مالكٍ فقالَ له: «**أين تُحِبُّ أن أصلِّيَ من بيتِكَ؟ فأشارَ إليه قال: فقامَ وصفَّنا خلفَهُ ثم سلَّمَ وسلَّمْنا حيثُ سلَّمَ**» (خ ٤٢٥ – م ٣٣) وثبتتِ الجماعةُ مع عددٍ من الصَّحابةِ في النافلةِ مع سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ من روايةِ ابنِ عباسٍ وأنسِ بنِ مالكٍ وابنِ مسعودٍ وحُذيفةَ وكُلُّهُ في الصَّحيحينِ إلا حديثَ حُذيفةَ ففي (م) فقطْ.

(٤٥٢) رواه (ت ٤١٣)

(٤٥٣) «**صلاةُ الليلِ والنَّهارِ مَثنى**»

*** بابُ شروطِ صحَّةِ الصَّلاةِ[454]:**

الشَّرطُ ما تتوقَّفُ عليه صحَّةُ الصَّلاةِ وليس جُزْءاً منها.

الشَّرطُ الأوَّلُ والثاني: الإسلامُ[455] بالفعلِ – معرفةُ كيفيَّةِ الصلاةِ (تمييزُ الفرائضِ عن السُّننِ) – عدمُ تطويلِ رُكنٍ قصيرٍ عمداً –تركُ جميعِ مُبطلاتِها كتركِ استيفاءِ أركانِها وانتهاءِ مُدَّةِ المسحِ على الخُفَّينِ وتَقدُّمُ المأمومِ على إمامِهِ برُكنَينِ).

الشرطُ الثالثُ: الطهارةُ من الحدَثِ الأكبرِ والأصغرِ[456] عند القُدرةِ والطَّهارةِ من النَّجسِ في ثوبٍ وبدنٍ ومكانٍ[457].

([454])حاشية الجمل ج١/٤٠٥، تحفة المحتاج ج١ /٢٧٨، مغني المحتاج ج ١/ ١٨٤، البجيرمي على الخطيب ج١/٣٨٧، الباجوري على ابن قاسم ج١/١٤١، ترشيح المستفيدين ج١/١٢، إعانة الطالبين ج١ /٢٦ قليوبي وعميرة ج١/١٧٥، أسنى المطالب ج١ / ١٧٠، نهاية المحتاج ج٢/٣، المجموع ج٣/ ١٢٨.

([455]) ودليلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ النحل: ٩٧.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ النور: ٣٩.

([456]) لقولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ﴾المائدة: ٦.

ولقولِهِ ﷺ: «**لا يَقبَلُ اللهُ صلاةً بلا طَهورٍ، ولا صدقةً من غُلولٍ**». (م عن ابن عمر).

([457]) قال تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ المدثر: ٤.

وقال عليه الصلاةُ والسلامُ: للمرأةِ المُستحاضَةِ: «اغسِلِي عنكِ الدَّمَ وصلِّي».

وعن جابرِ بنِ سَمُرةَ قال: سمعتُ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ: أُصلِّي في الثَّوبِ الذي آتي فيه أهلي؟ قال: «نعم، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسِلَهُ». (أخرجه حم - جه).

وعن عليٍّ ﷺ قال: كنتُ رجلاً مذَّاءً فأَمرتُ رجلاً أن يسألَ النبيَّ ﷺ لمكانِ ابنتِهِ، فسألَهُ فقال: «توضَّأْ واغسِلْ ذكرَكَ». (خ).

وعن أبي هريرةَ ﷺ قال: قامَ أعرابيٌّ فبالَ في المسجدِ، وقاموا إليه لِيقَعُوا به، فقالَ النبيُّ ﷺ «**دَعُوه وأَريقُوا على بولِهِ سَجْلاً – أو ذَنوباً – من ماءٍ فإنما بُعِثْتُم ميسِّرينَ ولم تُبعَثُوا معسِّرينَ**». (خ).

فالطهارةُ ضربان: طهارةٌ عن حدثٍ، وطهارةٌ عن نجسٍ.

فلا تصِحُّ صلاةٌ بغيرِ طَهورٍ إما بالماءِ أو بالتَّيمُّمِ بشرطِهِ، سواءٌ صلاةُ الفرضِ أو النَّفلِ وصلاةُ الجماعةِ وسجودُ التلاوةِ والشُّكرِ[٤٥٨].

كما أنَّ إزالةَ النَّجاسةِ شرطٌ في صحَّةِ الصلاةِ أيضاً فإن عَلِمَها لم تصِحَّ صلاتُهُ، وإن نَسيَها أوجَهلَها لم تصِحَّ أيضاً.

وأمَّا إذا أصابَهُ دمٌ فيُنظَرُ إن كان دمَ القُمَّلِ والبَراغيثِ وما أشبهَها فإنه يُعفَى عن قليلِهِ وكثيرِهِ لأنه يَشِقُّ الاحترازُ منه فلو لم يُعْفَ عنه شَقَّ وضاقَ[٤٥٩].

والقليلُ ما تعافَاهُ الناسُ أي عدُّوْهُ عَفْواً وتساهَلُوا فيه، والكثيرُ ما غلبَ على الثَّوبِ وطَبَّقَهُ.

أما دمُ مالَهُ نفْسٌ سائلةٌ من آدميٍّ وسائرِ الحيَواناتِ فيُعفَى عن قليلِهِ وأما دمُ نفْسٍ فضربانِ: أحدُهُما: ما يَخرُجُ من بَثْرَةٍ من دمٍ وقَيحٍ وصديدٍ فله حُكْمُ البراغيثِ يُعفَى عن قليلِهِ وكثيرِهِ.

الضربُ الثاني: ما يَخرُجُ منه لا من البَثَراتِ (من الدَّماميلِ والبَثَراتِ) فيُعفَى عن قليلِهِ.

ولو كان في صلاةٍ فأصابَهُ شيءٌ جرحَهُ وخرجَ الدَّمُ بدَفْقٍ ولم يُلوِّثِ البَشَرةَ أو كان التلويثُ قليلاً فإن خرجَ كخُروجِ الفَصْدِ لم تبطُلْ صلاتُهُ[٤٦٠].

فإذا كان على بدنِهِ نجاسةٌ غيرُ معفوٍّ عنها وعجَزَ عن إزالتِها وجبَ أن يُصلِّيَ بحالِهِ لحُرمَةِ الوقتِ[٤٦١]، وتلزمُهُ الإعادةُ.

وإذا أُسِرَ رجلٌ فحُمِلَ على شُربِ الخمرِ أو أكلِ مُحرَّمٍ وخافَ إن لم يفعَلْهُ فعليه أن يتقايَأَهُ إذا قدرَ عليه.

ولو وصلتِ المرأةُ شعرَها بشعرِ غيرِ آدميٍّ كشعرِ الميتةِ (نجسٍ) وشعرِ ما لا يُؤكَلُ إذا انفصلَ في حياتِهِ فهو حرامٌ لحملِها نجاسةً في الصلاةِ عمداً.

([٤٥٨])لحديثِ (م ٢٢٤ . ٥٩ . ن د/ ٥٦ . هب ٤٢/١): «**لا يقبلُ اللهُ صلاةً بغيرِ طُهورٍ**»

([٤٥٩]) وقد قال تعالى: ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾الحج: ٧٨

([٤٦٠]) لحديثِ جابرٍ في الرَّجُلَينِ اللَّذينِ حَرَسا النبيَّ ﷺ فجُرِحَ أحدُهما وهو يُصلِّي واستمرَّ في صلاتِهِ ودماؤُهُ تسيلُ (وهو حديثٌ حسَنٌ)

([٤٦١]) لحديثِ (ق) «**إذا أمرتُكُمْ بشيءٍ فأتُوا منه مااستَطعتُمْ**».

تنبيهٌ: لا تَصِلُ المرأةُ بشعرِها شعرَ إنسانٍ ولا شعرَ ما لا يُؤكَلُ لحمُهُ بحالٍ لأنه حرامٌ[٤٦٢]، ولأنه يَحرُمُ الانتفاعُ بشعرِ الآدميِّ وسائرِ أجزائِهِ لكرامتِهِ بل يُدْفَنُ شعرُهُ وظُفْرُهُ وسائرُ أجزائِهِ.

وأما الشعرُ الطَّاهِرُ من غيرِ الآدميِّ فإن لم يكنْ لها زوجٌ فهو حرامٌ أيضاً، وإن كان لها زوجٌ ووصلَتْ بإذنِهِ جازَ وإلا حَرُمَ.

وتحميرُ الوجْهِ والخِضابُ بالسَّوادِ وتطريفُ الأصابعِ حرامٌ سواءٌ بإذنِ الزَّوجِ أو بغيرِ إذنِهِ وطهارةُ الثوبِ الذي يُصلِّي فيه شرطٌ أيضاً[٤٦٣]. فإن كان على ثوبِهِ نجاسةٌ لا يُعفَى عنها ولم يَقدِرْ على غَسلِها صلَّى عُرياناً ولا إعادةَ عليه وإذا اضْطُرَّ إلى لُبسِ الثوبِ النَّجِسِ لحرٍّ أو بردٍ أو غيرِهما صلَّى فيه للضرورةِ ويلزمُهُ الإعادةُ.

وإن كان عليه ثوبٌ طاهرٌ وطرفُهُ موضوعٌ على نجاسةٍ على الأرضِ لم تَجُزْ صلاتُهُ لأنه حاملٌ لما هو متَّصِلٌ بنجاسةٍ سواءٌ تحرَّكَ الطَّرَفُ الذي يُلاقي النَّجاسةَ بحركتِهِ في قِيامِهِ وقُعودِهِ وركوعِهِ وسُجودِهِ أم لا.

وإن سجدَ على طَرَفِ عِمامَتِهِ فإن تحرَّكَ بحركتِهِ لم تَصِحَّ صلاتُهُ، لأنَّ السُّجودَ المأمورَ به هو أن يَسجُدَ على قرارٍ وإنما تَخرُجُ العِمامةُ عن كونِها قراراً بالحركةِ بحركتِهِ فإذا لم تتحرَّكْ فهي في معنى القرارِ.

وطهارةُ الموضِعِ الذي يُصلِّي فيه شرطٌ لصحَّةِ الصَّلاةِ أيضاً وهو الموضِعُ الذي يُلاقيهِ في قيامِهِ وقعودِهِ وسُجودِهِ سواءٌ ما تحتَهُ وما فوقَهُ من سَقْفٍ وما بِجنْبَيهِ من حائطٍ، فلو ماسَّ في شيءٍ من صلاتِهِ سَقْفاً نجِساً أو حائطاً أو غيرَهُ ببدنِهِ أو ثوبِهِ لم تَصِحَّ صلاتُهُ[٤٦٤].

وإن صلَّى على بِساطٍ عليه نجاسةٌ فصلَّى على موضِعٍ طاهرٍ فيه صحَّتْ صلاتُهُ.

فإذا فرشَ على الموضعِ شيئاً بحيثُ لا يُلاقِيهِ منها شيءٌ صحَّتْ صلاتُهُ.

وإذا حُبِسَ في مكانٍ نجِسٍ ولم يقدِرْ أن يتجنَّبَ النَّجاسةَ في قعودِهِ وسجودِهِ وجبَتْ عليه الصلاةُ ويتجافى عن النجاسةِ ويتجنَّبُها في قعودِهِ، وأومأَ إلى

([٤٦٢]) ولعمومِ الأحاديثِ الصحيحةِ في لَعْنِ الواصلةِ والمستوصلةِ (م ٢١٢٣ . خ ٥٩٤١)

([٤٦٣]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ** ﴾ المدثر: ٤.

([٤٦٤]) لحديثِ بَولِ الأعرابيّ في المسجدِ وقولِ النبيِّ ﷺ: «**صُبُّوا عليه من الماءِ**» (ق).

السجودِ إلى الحدِّ الذي لو زادَ عليه لاقى النَّجاسةَ، ولا يَسجِدُ على الأرضِ، لأنَّ الصلاةَ قد تُجزِئُ مع الإيماءِ كصلاةِ العاجِزِ عن بعضِ الأركانِ ولا تُجزِئُ مع النَّجاسةِ.

وإذا سلَّمَ من صلاتِهِ ثم رأى عليه نجاسةً يُجوِّزُ أنها كانتْ في الصلاةِ، ويُجوِّزُ أنها حدثتْ بعدَها فصلاتُهُ صحيحةٌ بلا خلافٍ. ويُستحَبُّ له إعادتُها. وإن عَلِمَ أنها كانتْ في الصلاةِ، فإن كان لم يَعلَمْها قبلَ ذلك بطلتْ صلاتُهُ على الأصحِّ. وإن عَلِمَها ثم نَسيَها فيجبُ الإعادةُ لتفريطِهِ.

وإذا أوجبْنَا الإعادةَ وجبَ إعادةُ كلِّ صلاةٍ تيقَّنَ وجودَ النجاسةِ فيها ولا يجبُ ما شَكَّ فيه ولكنْ يُستحَبُّ[٤٦٥].

ولا يُصلِّي في مقبُرةٍ منبوشةٍ حتى يُبسَطَ تحتَهُ شيءٌ، وإن تحقَّقَ عدمُ نبْشِها صحَّتْ بلا خلافٍ وهي مكروهةٌ كراهةَ تنزيهٍ[٤٦٦].

ويُكرَهُ أن يُصلِّيَ إلى القبرِ، وأما الصلاةُ عندَ رأسِ قبرِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ متوجِّهاً إليه فحرامٌ.

ويُكرَهُ أن يُصلِّيَ في مزبَلَةٍ وغيرِها من النَّجاساتِ فوقَ حائلٍ طاهرٍ لأنه في معنى المقبُرةِ.

وتُكرَهُ الصَّلاةُ في الكنيسةِ والبِيَعَةِ إذا كان فيهما تماثيلُ[٤٦٧].

([٤٦٥]) ودليلُ البابِ حديثُ أبي سعيدٍ (د٦٥٠): «بينَما رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي بأصحابِهِ إذ خلعَ نعلَيهِ فوضعَهُما عن يسارِهِ فلمَّا رأى القومَ ذلك ألقَوْا نِعالَهُم. فلمَّا قضى رسولُ اللهِ ﷺ صلاتَهُ قالَ: **ما حمَلَكُمْ على إلقائِكُم نعالَكُم؟** قالوا: رأيناكَ ألقيتَ نعلَيْكَ فألقَينا نِعالَنا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **إنَّ جبريلَ عليه السَّلامِ أتاني فأخبرَني أنَّ فيهما قَذَراً**» وكفى بقولِهِ تعالى: ﴿**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**﴾ المدثر: ٤ ، والحديثُ فيه فوائدُ أنَّ الصلاةَ في النَّعلِ الطاهرةِ جائزةٌ، وأنَّ العملَ القليلَ في الصلاةِ جائزٌ، وأنَّ أفعالَ النبيِّ ﷺ يُقتدَى بها كأقوالِهِ، وأنَّ الكلامَ في الصلاةِ لا يجوزُ ولولا ذلكَ لسألَهُمُ النبيُّ ﷺ عندَ نزعِهِمْ ولم يُؤخِّرْ سُؤالَهُم.

([٤٦٦]) لحديثِ: (حم ٣/٩٦ – د ٤٩٢ . هب ١/٤٣٥ . حا ١/٢٥١ ووافقَهُ الذَّهبيُّ): «**الأرضُ كلُّها مسجِدٌ إلا المَقْبُرةَ والحمَّامَ**» وحديثِ (ق خ ٤٣٥ . م ٥٢٩ . ن ٤/٩٥) عن السيِّدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها لَمَّا حضرتْهُ ﷺ الوفاةُ قال: «**لعنةُ اللهِ على اليهودِ والنَّصارى اتَّخَذُوا قُبورَ أنبيائِهِم مساجِدَ**»، يُحذِّرُ مما صنعُوا، ورواية «**ألا فلا تتَّخِذُوا القبورَ ولا تُصلُّوا إليها**».

([٤٦٧]) لحديثِ عبد الرزاقِ (١٦٠٨)و(خ)تعليقاً، عن ابنِ عبَّاسٍ: (كانَ يَكرَهُ أن يُصلِّيَ في الكنيسةِ إذا كانَ فيها تماثيلُ).

ولا يُصلِّي في الحمَّامِ[٤٦٨]. لكونِهِ مأوى الشَّياطينِ فتُكرَهُ كراهةَ تنزيهٍ، وتصحُّ الصلاةُ.

وتُكرَهُ الصلاةُ في أَعْطانِ الإبِلِ[٤٦٩]. وهو الموضِعُ الذي يَقْرُبُ موضِعَ شُرْبِ الإبِلِ تُنَحَّى إليه الإبِلُ الشَّارِبَةُ ليشربَ غيرُها. فإذا شربتْ كُلُّها واجتمعتْ فيه سِيقتْ إلى المراعي وسببُ الكراهةِ ما يُخافُ من نِفارِها (بخلافِ الغَنمِ فإنها ذاتُ سَكينَةٍ) ولكونِها خُلِقَتْ من الشياطينِ[٤٧٠]. وأما مأوى الإبِلِ ليلاً فتُكرَهُ فيه الصلاةُ أيضاً كراهةً أخفَّ من كراهةِ العَطَنِ.

وتُكرَهُ الصلاةُ في مأوى الشيطانِ مثلُ مواضعِ الخمرِ والحانةِ ومواضعِ المُكُوسِ ونحوِها من المعاصي الفاحشةِ ونحوِ ذلكَ فإذا صلَّى في شيءٍ من ذلك ولم يُماسَّ نجاسةً بيدِهِ ولا ثوبِهِ صحَّتْ صلاتُهُ مع الكراهةِ[٤٧١].

وتُكرَهُ الصلاةُ في قارعةِ الطريقِ لأنه يمنعُ الناسَ من الممرِّ ويَنقطِعُ خشوعُهُ بممرِّ الناسِ.

وتَحرُمُ الصلاةُ في أرضٍ مغصوبةٍ إجماعاً وإن كانتْ تصحُّ واختلفُوا هل يُثابُ عليها أم لا؟

فقيل: ينبغي أن يَحصُلَ الثوابُ فيكونُ مُثاباً على فعلِهِ عاصياً بمقامِهِ.

ولا تُكرَهُ الصلاةُ على الصَّوفِ واللُّبُودِ والبُسُطِ والطَّنافِسِ وجميعِ الأمتعةِ.

وإذا أصابَ ثوبَهُ أو بدنَهُ نجاسةٌ يابسةٌ فنفضَها ولم يبقَ شيءٌ منها وصلَّى صحَّتْ صلاتُهُ.

وعن سيدِنا عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي اللهُ عنه (١٦٠٩) قال: (لا تَعَلَّمُوا رَطانَةَ الأعاجِمِ، ولا تدخُلُوا عليهم في كنائسِهِم يومَ عيدِهم) وعن سيدِنا عمرَ (١٦١٠) لما قدِمَ إلى الشامِ قال: (إنا لا ندخُلُ كنائسَكُم من الصُّوَرِ).

([٤٦٨]) مشتَقٌّ من الحميمِ وهو الماءُ الحارُّ.

([٤٦٩])لحديثِ (ق): «**أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الصلاةِ في أعطانِ الإبلِ**» وحديثِ م ٣٦٠ ـ هب ١٥٨/١ ـ حم ٩٨/٥): سألَ رجلٌ النبيَّ ﷺ قال: «أُصلِّي في مرابِضِ الغنَمِ؟ قال: **نعم**. قال: أُصلِّي في مرابضِ الإبِلِ؟ **قال: لا**» ومُراحِ الغنمِ: مأواها ليلاً

([٤٧٠]) لحديثِ عبدِ اللهِ بن مُغَفَّلٍ: الشافعي ٦٣/١ ـ حم ٥٦/٥ ـ هب ٤٤٩/٢): «**لا تُصلُّوا في أعطانِ الإبلِ فإنها خُلِقَتْ من الشياطينِ**» معناه: لِمَا فيها من النِّفَارِ والشُّرورِ وربما أفسدتْ على المصلّي صلاتَهُ. والعربُ تُسمِّي كلَّ مارِدٍ شيطاناً.

([٤٧١]) لحديثِ (م): عَرَّسنا مع النبيِّ ﷺ فلم يستيقظْ حتى طلعتِ الشمسُ فقال النبيُّ ﷺ: «**ليأخُذْ كلُّ رجلٍ برأسِ راحلتِهِ فإنَّ هذه موضعٌ حضرَنا فيه الشيطانُ**».

ويُصلّي فاقدُ الطَّهورَينِ (الماءِ والتُّرابِ) بحالِهِ وجوباً لحُرمَةِ الوقتِ، ويُعيدُ وجوباً إذا وجدَ أحدَهما في الوقتِ مُطلَقاً أو خارجَهُ إذا وجدَ ماءً، أما إذا وجدَ تُراباً فلا يعيدُ إلا بمحلٍّ يسقُطُ به الفرضُ، وإن كان حدَثُهُ دائماً (كسَلِسِ البَولِ) صحَّتْ صلاتُهُ معه مطلقاً فرضاً أو نفلاً للضرورةِ ولا يجبُ عليه إعادتُها إذا شُفِيَ. وتَتنِعُ عليه الصلاةُ ما دامَ يرجُو أحدَ الطَّهورَينِ حتى يضيقَ الوقتُ. ولا يفعلُ النَّفلَ.

أما النَّجَسُ الذي يُعفَى عنه فتصحُّ الصلاةُ معه (دمُ البراغيثِ –ذَرَقُ الطُّيورِ) وشَمِلَ البدنُ داخلَ الأنفِ والفمِ والعينِ والأُذُنِ، فإن صلَّى بنَجَسٍ لا يُعفَى عنه ناسياً أو جاهلاً به قطَعَها إن عَلِمَ فيها، وأعادَها إن عَلِمَه بعدَها أداءً إن أدرَكَهُ وإلا فبعدَهُ قضاءً على التراخي وإنما وجبتِ الإعادةُ لأنَّ الطهارةَ من بابِ المأمورات وهو لا يُؤثِّرُ فيه الجهلُ والنِّسيانُ بخلافِ المنهيَّاتِ.

الشَّرطُ الرَّابعُ: سَتْرُ لونِ العورةِ عندَ القُدرةِ بجِرْمٍ طاهرٍ[٤٧٢] (ثوبٍ – خيمةٍ – طينٍ) يمنَعُ رؤيةَ لونِ البشَرةِ ولو في خلوةٍ من أعلى وجوانبَ.

والعورةُ سَوءةُ الإنسانِ وكلُّ ما يُستَحْيَى منه إذا نُظِرَ إليه، أي ما يجبُ سترُهُ في الصلاةِ أو يَحرُمُ النَّظرُ إليه في الجملَةِ، سُمِّيَ بذلك لقُبْحِ ظهورِهِ ولغَضِّ البَصَرِ عنه، مأخوذٌ من العَوَرِ وهو النَّقْصُ والعَيبُ والقُبْحُ.فلا تصحُّ صلاةُ مكشوفِها مع القُدرةِ على سَترِها[٤٧٣].

([٤٧٢]) لحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا يَقبلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ إلا بخِمارٍ». (جه – حم ١٥٠/٦ – د٦٤١). والمرادُ بالحائضِ في الحديثِ (البالغةُ). وحديثِ سلَمَةَ بنِ الأكوعِ قال: قلتُ يا رسولَ اللهِ: إني أكونُ في الصيدِ وأُصلِّي في القميصِ الواحدِ. قال: «نعم، وازْرُرْهُ ولو بشوكةٍ» (د٦٣٢ ن ٥٥/٢)، وحكى ابنُ عبدِ البَرِّ الإجماعَ عليه في الاستذْكارِ (٤٣٧/٥)

وعن بُهْزِ بنِ حكيمِ بنِ معاويةَ عن أبيهِ عن جدِّهِ قال: «**قلتُ: يا رسولَ اللهِ، عوراتُنا ما نأتي منها وما نذَرُ؟ قال: احفَظْ عورتَكَ إلا من زوجتِكَ، أو ما ملكتْ يمينُكَ، قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، إذا كان القومُ بعضُهم في بعضٍ؟ قال: إن استطعْتَ أن لا تُرِيَنَّها أحداً فلا تُرِيَنَّها، قلتُ: يا رسولَ اللهِ، إذا كانَ أحدُنا خالياً؟ قالَ: اللهُ أحقُّ أن يُستحْيَا منه من الناسِ**» (د).

([٤٧٣])لقولِهِ تعالى: ﴿**يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ**﴾ الأعراف: ٣١.

وأما العاجِزُ وهو من ليس معه ثوبٌ يكفيه للعورةِ والمكانِ فيُصلِّي وجوباً عارياً عند ضيقِ الوقتِ أو يأسِهِ من وجودِهِ، فإن وَجدَ ما يَستُرُ بعضَ العورةِ فقط قَدَّمَ وجوباً سَوءَتَيهِ لأنَّهما عورةٌ بلا خلافٍ وأفحشُ في النَّظرِ ولا إعادةَ عليه.

إذا صلَّى عُرياناً ثم وَجدَ السُّترةَ لم تلزَمْهُ الإعادةُ لأنَّ العُرْيَ عذْرٌ عامٌّ وربما اتصلَ ودامَ، فلو أوجبْنا الإعادةَ لشقَّ.

فإذا دخلَ في الصلاةِ وهو عُريانٌ ثم وجدَ السُّترةَ في أثنائِها فإن كانتْ بقُرْبِهِ سترَ العورةَ وبنى على صلاتِهِ لأنه عملٌ قليلٌ، فلا يمنعُ البناءَ، وإن كانتْ بعيدةً بطلتْ صلاتُهُ لأنه يحتاجُ إلى عملٍ كثيرٍ.

فإن كانتِ السترةُ بقُربِهِ ولم يعلَمْها فصلَّى عارياً ثم علِمَها بعدَ الفراغِ أو في أثناءِ الصلاةِ وجبتِ الإعادةُ.

وإذا اجتمعَ رجالٌ عُراةٌ صحَّتْ صلاتُهمْ جماعةً وفُرادَى، فإن صَلَّوا جماعةً وهم بُصرَاءُ وقفَ إمامُهُم وسَطَهُم، فإن خالفَ ووقفَ قُدَّامَهُم صحَّتْ صلاتُهُ وصلاتُهُم، ويَغُضُّونَ أبصارَهُم فإن نظَرُوا لم يُؤثِّرُ في صحَّةِ صلاتِهِم، وتُستَحَبُّ الجماعةُ إذا كانوا عُمْياً أو في ظُلمةٍ بحيثُ لا يَرَى بعضُهُم بعضاً، ويقفُ إمامُهم قُدَّامَهُم.

وإذا لم يجدِ العاري إلا ثوباً لغيرِهِ فإن أمكنَ استئذانُ صاحبِهِ فيه فعلَ، وإلا حرُمَتِ الصلاةُ فيه وصلَّى عُرياناً ولا إعادةَ عليه.

وعورةُ الرَّجلِ بالنِّسبةِ للصلاةِ ونظَرِ محارِمِهِ ومُمَاثِلِهِ ما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبَةِ [٤٧٤].

ويكفي سترُ عورتِهِ في نفلٍ [٤٧٥] ويُسَنُّ صلاةُ رجلٍ في ثوبَينِ كقميصٍ ورداءٍ مع سترِ رأسِ الإمامِ أبلغُ لأنه يُقتَدى به [٤٧٦].

([٤٧٤]) لحديثِ أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ ﷺ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مافوقَ الرُّكبتَينِ من العورةِ، وما أسفلَ من السُّرَّةِ من العورةِ**» (قط).

([٤٧٥]) لأنه ﷺ ثبتَ عنه أنه: «**كان يُصلِّي بالليلِ في ثوبٍ واحدٍ بعضُهُ على أهلِهِ**» (حم ٦/٣٢)

([٤٧٦]) وفي الحديثِ (قلنا: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أهلَ الكتابِ يتسَرْوَلُونَ ولا يأتَزِرُونَ فقال: «**تَسرْوَلُوا واتَّزِرُوا وخالِفُوا أهلَ الكتابِ**» (حم ٥-٢٦٤)، وفي الحديثِ: «**لا يُصلِّي الرَّجلُ في الثوبِ الواحدِ وليس على عاتِقِهِ منه شيءٌ**» (خ٣٥٩ – م ٥١٦)

وعورةُ الحُرَّةِ بالنِّسبةِ للصلاةِ ما دُونَ الوجهِ والكَفَّينِ ظَهراً وبَطناً إلى الكُوعَينِ[٤٧٧].

فإذا انكشفَ شيءٌ من عورةِ المصلِّي لم تصِحَّ صلاتُهُ سواءٌ أكَثُرَ المنكَشِفُ أم قلَّ وكان أدنى
جزءٍ، وسواءٌ في ذلك الرَّجُلُ والمرأةُ، وسواءٌ المصلِّي في حضرةِ الناسِ والمصلِّي في الخَلوةِ، وسواءٌ صلاةُ النفلِ والفرضِ والجَنازةِ والطوافُ وسجودُ التِّلاوةِ والشكرِ.

ولو صلَّى في ثوبٍ ثم بعدَ الفراغِ عَلِمَ أنه كان فيه خَرْقٌ تَبينُ منه العورةُ وجبتْ إعادةُ الصلاةِ على المذهبِ، سواءٌ كان علِمَهُ ثم نسيَهُ أم لم يكنْ علِمَهُ.

ويكفي الستْرُ بجميعِ أنواعِ الثِّيابِ والجُلودِ والوَرَقِ والحَشيشِ المنسوجِ منه وغيرِ ذلك مما يَستُرُ لونَ البشَرةِ ولو وقفَ في ماءٍ كَدِرٍ صحَّتْ على الأصحِّ، وصورةُ الصلاةِ في الماءِ أن يُصلِّيَ على جَنازةٍ، ولو طيَّنَ عورتَهُ فاستترَ اللونُ أجزأَهُ على الصَّحيحِ.

وإذا أرادَ الاقتصارَ على ثوبٍ واحدٍ فالقميصُ أولى، ثم الرِّداءُ ثم الإزارُ ثم السَّراويلُ.

ولو كانتْ لِحيتَهُ أو شعرُ رأسِهِ يستُرُ جيبَهُ ويمنَعُ رؤيةَ العورةِ صحَّتْ صلاتُهُ.

ويُكرَهُ أن يُصلِّيَ الرجلُ وهو متلَثِّمٌ أي يُغطِّي فاهُ بيدِه أو غيرِها، ويُكرَهُ أن يضعَ يدَهُ على فمِهِ في الصلاةِ إلا إذا تثاءَبَ فإنَّ السنَّةَ وضعُ اليدِ على فيهِ[٤٧٨]. والمرأةُ كالرجلِ في هذا.

([٤٧٧]) لقولِه تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ النور: ٣١، قال ابنُ عبَّاسٍ والسيدةُ عائشةُ: «**وجهَها وكفَّيها والخاتَمَ**» (تفسير ابن كثير جزء ٣)، وحديثِ «**المرأةُ عورةٌ**» (ت١١٧٣) وتركَ الوجهَ والكفَّينِ للإجماعِ.

([٤٧٨]) لحديثِ (م ٢٩٩٥ – ٥٠٢٦): «**إذا تثاءبَ أحدُكُم فليمْسِكْ بيدِهِ على فِيهِ فإنَّ الشيطانَ يدخُلُ**»

وهذه كراهةُ تنزيهٍ لا تَمنَعُ صحَّةَ الصلاةِ.

والأصحُّ وجوبُ سترِ العورةِ في الخلوةِ فإن احتاجَ إلى الكشفِ جازَ كالاغتسالِ والأفضلُ التَّستُّرُ بمِئزَرٍ.

مبحثٌ: اتِّخاذُ الزِّينةِ للصلاةِ وأحكامُ اللِّباسِ[٤٧٩]:

يُسَنُّ لُبسُ أفضلِ الثيابِ للقيامِ بينَ يديِ اللهِ تباركَ وتعالى[٤٨٠]

ويَحِلُّ للنِّساءِ لُبسُ الحريرِ واستعمالُهُ بفرْشٍ وغيرِهِ والتَّختُّمُ بالذَّهبِ والتَّحلِّي به بالإجماعِ وكذا لُبسُ ما نُسجَ منهما[٤٨١]، ويحرُمُ على الرِّجالِ ولو تمويهاً[٤٨٢]، ويَحِلُّ اتِّخاذُ أنفٍ أو أُنمُلَةٍ أو سِنٍّ من ذَهبٍ على مقطوعِها سواءٌ أمكنَ اتِّخاذُها من فضَّةٍ[٤٨٣] أم لا.

ويَحرُمُ على الذُّكورِ المكلَّفينَ في حالِ الاختيارِ لُبسُ الحريرِ[٤٨٤].

ومثلُ اللُّبْسِ سائرُ أنواعِ الاستعمالِ بفَرشٍ وتَدَثُّرٍ وجلوسٍ عليه واستنادٍ إليه وتَستُّرٍ به كالنَّاموسيَّةِ وهذا بالإجماعِ أي تحريمُهُ على الذُّكورِ[٤٨٥] لأنَّ فيه (أي الحريرِ) خُنوثَةً لا تَليقُ بشهامةِ الرِّجالِ.

وأمَّا في حالِ الضَّرورةِ كحَرٍّ وبرْدٍ مُهلِكَينِ أو مُضِرَّينِ كالخوفِ على عضوٍ أو منفعةٍ فيجوزُ إزالتُهُ للضرورةِ، ولحاجةٍ كجَرَبٍ ودفعِ قُمَّلٍ[٤٨٦]

([٤٧٩])حاشية الجمل ج٢/٧٨، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٧٢، المجموع ج٤ ٤٣٥.

([٤٨٠]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ** ﴾ الأعراف: ٣١، أي عند كل صلاة.

([٤٨١]) لحديثِ (د) بإسنادٍ صحيحٍ أنه ﷺ أخذَ في يمينِهِ قُطعةً من حريرٍ وفي شمالِهِ قُطعةً من ذَهبٍ وقالَ: «**هذانِ** (أي استعمالُهُما) **حرامٌ على ذُكورِ أمَّتي حِلٌّ لإناثِهِمْ**»

([٤٨٢]) حديثُ النَّهيِ عن التَّختُّمِ بالذَّهبِ ثابتٌ في الصَّحيحَينِ من حديثِ البَراءِ بنِ عازِبٍ (خ ٥٦٥٠ – م ٢٠٦٦)

([٤٨٣]) والأصلُ في ذلك «أنَّ عَرْفَجَةَ بنَ سعدٍ قُطِعَ أنفُهُ يومَ الكُلابِ (اسمِ الماءِ) فاتَّخَذَ أنفاً من فِضَّةٍ فأنتنَ عليه **فأمرَهُ النبيُّ ﷺ فاتخذَ أنفاً من ذهبٍ**» (د – ت حسن) وقِيسَ بالأنفِ الأُنمَلَةُ والسِّنُّ.

([٤٨٤]) وهي ما يَحِلُّ عن الدُّودةِ بعد موتِها، والقَزُّ ما قطعتْهُ الدُّودةُ وخرجتْ منه.

([٤٨٥]) لقولِ سيدِنا حُذيفةَ «**نهانا رسولُ اللهِ ﷺ عن لُبسِ الحريرِ والدِّيباجِ وأن نجلِسَ عليه**» (خ)

وسترِ عورةٍ في الصلاةِ إذا لم يجدْ غيرَهُ، ويحرُمُ على الرجالِ أيضاً التَّختُّمُ بالذَّهبِ. ويجوزُ لُبسُ الثِّيابِ المتنجِّسةِ في غيرِ صلاةٍ ونحوِها، وإن فاجأتْهُ حربٌ أو خافَ على نفسِهِ من حرٍّ أو بردٍ ولم يجدْ غيرَ جلْدِ الكلبِ والخِنزيرِ جازَ لُبسُهُ للضرورةِ، أمَّا جلدُ الميتَةِ من شاةٍ وبقرٍ وسائرِ الحيَوانِ فلا يَحِلُّ لُبسُهُ في حالِ الاختيارِ، وأما جلدُ الآدميِّ والثَّوبُ المتَّخَذُ من شعرِهِ فيحرُمُ استعمالُهُ باللُّبسِ وغيرِهِ.

وجازَ للصَّبيِّ ما جازَ للمرأةِ.

ومن المحرَّمِ سترُ الجُدْرانِ بالحريرِ، وأما سترُ الكعبةِ المشرَّفةِ به فجائزٌ باتِّفاقٍ وكذا قبورُ الأنبياءِ والمرسلينَ (م ر) وأما قبورُ الأولياءِ والصَّالحينَ فسترُها به حرامٌ (م ر) ويحِلُّ لهما (الرجلِ والمرأةِ) تحليةُ المُصحَفِ بالفضَّةِ ولها بالذهبِ أيضاً وكتابتُهُ كذلك، بخلافِ غيرِهِ من الكُتُبِ فلا يَحِلُّ.

وتحرُمُ التَّحليةُ (وضعُ قِطَعِ النَّقْدِ الرِّقاقِ مُسمَّرةً على الشَّيءِ) والتَّمويهُ (إذابتُهُ والطِّلاءُ به)

ويُسنُّ لُبسُ العِمامةِ لأهلِ العِلْمِ ويَحرُمُ التَّزيِّي بزِيِّهم لأنه صارَ شِعاراً لهم، ويُسَنُّ لُبسُ العَذَبةِ وأن تكونَ بين كَتِفَيهِ، ولا يُكرَهُ تركُهَا إذ لم يصِحَّ في النَّهيِ عنه شيءٌ. لكن لا يصِحُّ المسحُ عليها لأنها عِمامةُ أهلِ الكتابِ عند الحنابِلة.

ويَحرُمُ إنزالُ ثوبِهِ وإزارِهِ عن كَعبَيهِ للخُيَلاءِ للوعيدِ الشديدِ الواردِ فيه[٤٨٧]، فإن انتفتِ الخُيلاءُ كُرِهَ.

والإسبالُ في العِمامةِ كالإسبالِ في الثَّوبِ[٤٨٨] ويُستحَبُّ تقصيرُ الكُمِّ إلى الرُّسْغِ[٤٨٩] وهذا كلُّهُ في غيرِ النِّساءِ زيادةً في التَّستُّرِ[٤٩٠].

([٤٨٦]) لأنه ﷺ أرخصَ لسيدِنا عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ والزُّبيرِ بنِ العوَّامِ في لُبسِهِ.

([٤٨٧]) لحديثِ (ت ١٧٣١ – ن٨/٢٠٩): «**من جرَّ ثوبَهُ خُيلاءَ لم يَنظُرِ اللهُ إليه يومَ القيامةِ**»، فسألتْ أمُّ سلَمةَ: فكيفَ تصنعُ النِّساءُ بذُيولِهِنَّ. قال: (**يُرخِينَ شِبراً**، فقالتْ: إذاً تنكشِفُ أقدامُهُنَّ. قال: **فيُرخينَهُ ذِراعاً لا يزدْنَ عليه**).

([٤٨٨]) لحديثِ الإسبالِ في الإزارِ والقميصِ والعِمامةِ: «**من جرَّ شيئاً خُيلاءَ لم يَنظُرِ اللهُ إليه يومَ القيامةِ**» (د٤٠٩٤).

ويُسَنُّ أن يبدأَ بيمينِهِ لُبساً وبيسارِهِ خَلْعاً.

وإرخاءُ الثَّوبِ يُسمَّى السَّدْلَ وهو أن يُرسِلَ الثَّوبَ حتى يُصيبَ الأرضَ فإن سَدلَ للخُيلاءِ فهو حرامٌ، وإن كان لغيرِ الخُيلاءِ فمكروهٌ وليسَ بحرام[٤٩١]

وكانتْ عِمامتُهُ ﷺ في سفرِهِ بيضاءَ طولُها سبعةُ أَذْرُعٍ وعرضُهَا ذراعٌ وإنَّ العَذَبَةَ من غيرِ العِمامَةِ، وفي الحَضَرِ كانتْ عِمامتُهُ ﷺ سوداءَ من صُوفٍ طولُها سبعةُ أَذْرُعٍ في عرضِ ذراعٍ، والعَذَبَةُ من العِمامةِ[٤٩٢]. وأحاديث العمامة ضعيفة على الأغلب.

ويجوزُ لُبسُ ثيابِ الكَتَّانِ والقُطْنِ والصُّوفِ والشَّعرِ والوَبَرِ وإن كانتْ نفيسةَ الأثمانِ، لأنَّ نفاستَها بالصَّنعةِ لا في جِنْسِها بخلافِ الحريرِ.

ويجوزُ لُبسُ الخَزِّ وهو حريرٌ وصوفٌ لكنَّ حريرَهُ مستتِرٌ وأقلُّ وزناً.

والقَزُّ كالحريرِ فيحرُمُ على الرجلِ استعمالُهُ.

ويحرُمُ على الرجلِ لُبسُ الثَّوبِ المزَعْفَرِ[٤٩٣].

يجوزُ لُبسُ الثوبِ الأبيضِ والأحمرِ والأصفرِ والأخضرِ والمخطَّطِ وغيرِها من ألوانِ الثيابِ وأفضلُها البيضُ[٤٩٤]، ويُستَحَبُّ تركُ الترفُّعِ في اللِّباسِ تواضُعاً[٤٩٥].

([٤٨٩]) رواه (د ٤٠٢٧ – ت ١٧٦٥).

([٤٩٠]) لحديثِ: «**تُرخِينَ شِبراً** ثم قال: **ذِراعاً**» (د ٤١١٧ – ت ١٧٣١).

([٤٩١]) لقولِ سيدِنا الصدِّيقِ الأكبرِ رضي اللهُ عنه: (إنَّ إزاري يَسقُطُ من أحدِ شِقَّيَّ فقال له: لستَ منهم) خ ٣٦٦٥ ـ (٤٠٨٥) هب ٢٤٣/٢)، وحديثِ: «**لا يقبلُ اللهُ صلاةَ رجلٍ مُسبِلٍ إزارَهُ**» (و ٦٣٨ ـ هب ٢٤١/٢)، وحديثِ (خ ٥٧٨٨ ـ م): «**لا ينظرُ اللهُ يومَ القيامةِ إلى من جرَّ إزارَهُ بطَراً**»، وحديثِ (خ ٥٨٨٧): «**ما أسفلَ من الكعبينِ من الإزارِ ففي النَّارِ**»، وعند (د ٤٠٩٣ ـ جه ٣٥٧٣): «**أُزْرةُ المسلمِ إلى نصفِ السَّاقِ ولا حرجَ فيما بينَهُ وبينَ الكعبينِ، ما كان أسفلَ من الكعبينِ فهو في النَّارِ**»، وعند (د ٤٩٤ ـ ن ٢٠٨/٥): «**لا إسبالَ في الإزارِ والقميصِ والعِمامةِ**».

([٤٩٢]) وفي الحديثِ عنه ﷺ: «**عليكُمْ بالعَمائمِ فإنها سِيْما الملائكةِ وتيجانُ العربِ، وأرْخُوها من خلفِ ظُهورِكُمْ إلى الجهةِ اليُسرى مقدارَ أربعِ أصابعَ**» ذكره الشَّعرانيُّ الشافعيُّ (محي الدِّينِ بنُ محمدٍ المليجيُّ) في كتابه المِنَنِ.

(٤٩٣) لحديثِ سيدِنا عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ قال: رآني رسولُ اللهِ ﷺ وعليَّ ثوبانِ مُعَصْفرانِ فقال: «**هذه ثيابُ الكفَّارِ فلا تَلْبسْها**» (م).

ويُكرَهُ المشيُ في نعلٍ واحدةٍ أو خُفٍّ واحدٍ ونحوِهِ لغيرِ عذرٍ[٤٩٦].

ويُكرَهُ أن يَلبَسَ النَّعلَ والخُفَّ ونحوَهُما قائماً خوفَ انقلابِهِ إذا انتقلَ قائماً[٤٩٧] ويجوزُ لُبسُ القميصِ والقِباءِ ونحوِها مُزرَّراً ومحلولَ الأزرارِ إذا لم تَبْدُ عورتُهُ ولا كراهةَ في واحدٍ منهما[٤٩٨].

الشرطُ الخامسُ: العلمُ بدُخُولِ الوقتِ[٤٩٩]: أي بدخولِهِ يقيناً أو ظنّاً ناشئاً عن اجتهادٍ.

فلا بُدَّ أولاً من العلمِ بالنَّفسِ:

١- كأن يعرفَ وقتَ الظُّهرِ بحدوثِ الظِّلِّ بعدَ عدمِهِ... أو إخبارِ الثِّقةِ عن علمٍ أو سماعِ أذانِهِ، ومثلُهُ رؤيةُ المَزاوِلِ والمناكِبِ والساعاتِ المُجرَّبةِ.

---

(٤٩٤) لحديثِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**البَسُوا من ثيابِكُمُ البَياضَ فإنها من خيرِ ثيابِكُم وكفِّنُوا بها موتاكُم**» (ت ٩٩٤ . د ٣٨٧٨ . حم ٢٤٧/١ . هب ٢٥٤/٣)، ورواية «**البَسُوا البياضَ فإنها أطهرُ وأطيبُ وكفِّنُوا فيها موتاكُمْ**» (ن ٢٠٥/٨)، ورواية «**فإنها من خيرِ ثيابِكُمْ**» (حا ٣٥٤/١). ودليلُ جوازِ الأحمرِ (**رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ في حُلَّةٍ حمراءَ**) (خ٣٥٥١ . م ٢٣٣٧) عن البراءِ، وجوازِ الأصفرِ قولُ ابنِ عمرَ(ق)(**وأمَّا الصُّفرةُ فإنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَصبُغُ بها**)، وجوازِ الأخضرِ قولُ أبي رَمثةَ: (**رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وعليه بُردَانِ أخضَرانِ**) (ت٢٨١٢-د٤٢٠٦-ن ٢٠٤/٢)، وجوازِ الأسودِ عند (م ١٣٥٨) عن جابرٍ: (**رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ دخلَ يومَ فتحِ مكَّةَ وعليه عِمامةٌ سوداءُ**)،ورواية خطبَ الناسَ (**وعليه عِمامةٌ سوداءُ**). وزادَ في روايةٍ أُخرى: (**قد أرخى طرفَيها بينَ كتِفَيهِ**) (م) وفي الصَّحيحينِ عن المغيرةِ (خ ٥٧٩٨ . م): (**لبِسَ جُبَّةً شاميةً من صوفٍ ضيِّقةَ الكُمَّينِ**) وعند (د . ت ١٧٦٢) عن أمِّ سلَمةَ (**كان أحبَّ الثِّيابِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ القميصُ**)، ورواية: (**كان أحبَّ الثِّيابِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ الحِبَرَةُ**) (م ١٧٨٧ . خ ٥٨١٢) والحِبَرَةُ: الثوبُ المخطَّطُ من قُطْنٍ أو كَتَّانٍ.

(٤٩٥) لحديثِ من تركَ اللِّباسَ تواضُعاً للهِ تعالى وهو يقدِرُ عليه دعاهُ اللهُ تعالى يومَ القيامةِ على رؤوسِ الخلائقِ حتى يُخيِّرَهُ من أيِّ حُلَلِ الإيمانِ شاءَ يلبَسُها) (ت ٢٤٨١) لكن في حديثِ عمرَ بنِ شُعيبٍ عن أبيه عن جدِّهِ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ اللهَ يُحبُّ أن يَرى أثرَ نعمتِهِ على عبدِهِ**» (ت . د ٤٠٦٣ . حم ٢٤٨١).

(٤٩٦) لحديثِ أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا يمشِي أحدُكُم في النَّعْلِ الواحدةِ لينعَلْهُما جميعاً أو ليخْلَعْهُما جميعاً**» (الموطأ ٩١٦/٢ - خ ٥٨٥٥ - م ٢٠٩٧).

(٤٩٧) لحديثِ جابرٍ: «**نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن ينتعِلَ الرَّجُلُ قائماً**» (د ٤١٣٥).

(٤٩٨) عن قُرَّةَ الصَّحابيِّ (أتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ في رَهْطٍ فبايعناهُ وإنَّ قميصَهُ لَمُطلَقٌ فقالَ عُروةُ: فما رأيتُ معاويةَ ولا ابنَهُ قطُّ إلا مُطْلِقَيْ أزرارِهما في شتاءٍ ولا حَرٍّ) (د ٤٠٨٢).

(٤٩٩) تقدَّمَ حديثُ المواقيتِ في بابِ المواقيتِ.

٢- الاجتهادُ بورْدٍ كقراءةٍ أو بصنعةٍ كخياطةٍ أو بنحوِ ذلك من كُلِّ ما يُظَنُّ به دخولُ الوقتِ كسماعِ ديكٍ مجرَّبٍ وسماعِ أذانِ مَنْ لم يَعلَمْ عدالتَهُ أو من لم يعلَمْ أنَّ أذانَهُ أو خَبَرَهُ عن علم. فيتأمَّلُ في قراءتِهِ أو خياطتِهِ هل استعجَلَ فيها عن عادتِهِ أم لا وهل صاحَ الدِّيكُ قبل عادتِهِ أم لا،هذا هو معنى الاجتهادِ في هذه المرتبةِ.

٣- تقليدُ المجتهدِ عند العجزِ عن الاجتهادِ، وأمَّا الأعمى فله تقليدُ المجتهدِ.

الشرطُ السادسُ: استقبالُ عينِ القِبلةِ[٥٠٠]: وهي الكعبةُ[٥٠١] والاستقبالُ بالصَّدرِ يكونُ حقيقةً في القيامِ والجلوسِ وحُكماً في الرُّكوعِ والسُّجودِ، أمَّا المضْطَجِعُ فيكونُ استقبالُهُ بالصَّدرِ والوجهِ، والمستلقي استقبالُهُ بوجهِهِ وأخمصَيهِ، فيجبُ وضعُ شيءٍ تحتَ رأسِهِ ليستقبِلَ بوجهِهِ إن أمكنَ.

والمصلِّي إن كان بحضْرَةِ الكعبةِ لزِمَهُ التَّوجُّهُ إلى عينِها لتمكُّنِه منه، وله أن يستقبِلَ أيَّ جهةٍ منها أرادَ إلا الحِجْرَ والشَّاذَرْوَانَ لأنَّ كونَهُ من البيتِ مظنونٌ غيرُ مقطوعٍ به.

وتجوزُ الصلاةُ في الكعبةِ المشرفةِ: الفرضُ والنَّفلُ.

وإذا صلَّى فيها فله أن يستقبِلَ أيَّ جدارٍ شاءَ، وله أن يستقبِلَ البابَ إن كان مردوداً أو مفتوحاً وله عَقَبةٌ قدْرَ ثُلُثَي ذراعٍ تقريباً (٤٠ سم).

---

(٥٠٠) لحديثِ (خ٣٩٨ – م ١٣٣٠) عن أسامةَ بنِ زيدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ «**دخلَ البيتَ ولم يصلِّ وخرجَ وركعَ ركعتَينِ قِبَلَ الكعبةِ وقالَ: هذه القبلةُ**» أي أنَّ أمرَ القِبلةِ قد استقرَّ على هذا البيتِ فلا يُنسَخُ بعدَ اليومِ فصلُّوا إليه أبداً فهو قِبلتُكُم، وأنَّ الكعبةَ هي المسجدُ الحرامُ الذي أُمِرْتُم باستقبالِهِ، لا كُلُّ الحرمِ ولا مكَّةُ ولا المسجدُ الذي حولَ الكعبةِ بل هي الكعبةُ نفسُها فقط.

(٥٠١) قال تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ البقرة: ١٤٤، وأصلُ القبلةِ: الجهةُ، وسُمِّيتِ الكعبةُ قِبلةً لأنَّ المصلِّيَ يقابِلُها وتقابِلُه.

وقال رسولُ اللهِ ﷺ: للمسيءِ صلاتَهَ: «**وإذا قُمْتَ إلى الصلاةِ فأسبغِ الوضوءَ، ثم استقبلِ القِبلةَ...**..» الحديثَ (خ ٤٠٣ – م ٣٩٧).

والنَّفلُ في الكعبةِ أفضلُ منه خارجَها، وكذا الفرضُ إن لم يَرْجُ جماعةً، أو أمكنَ الجماعةَ الحاضرين الصلاةُ فيها، فإن لم يُمكنْ فخارجُها أفضلُ[٥٠٢].

وإنَّماجزَمْنا بأنَّ الصَّلاةَ داخلَ الكعبةِ أفضلُ منها خارجَها مع أنَّهُ مُختلَفٌ بين العلماءِ في صِحَّةِ الصَّلاةِ فيها وكان القياسُ عدمَ الجَزْمِ بذلك خُروجاً من الخلافِ وهو مُستحَبٌّ؛

لأنَّنا إنَّما نستحِبُّ الخروجَ من خلافٍ محترَمٍ، وهو الخلافُ في مسألةٍ اجتهاديةٍ، أما إذا كان الخلافُ مخالِفاً سنَّةً صحيحةً كما في هذه المسألةِ فلا حُرمَةَ له، ولا يُستحَبُّ الخروجُ منه، لأنَّ صاحبَهُ لم تبلغْهُ هذه السنَّةُ، وإن بلغتْهُ وخالفَها فهو محجوجٌ بها.

وإذا غابَ عن الكعبةِ وعَرَفَها صلَّى إليها، وإن جهِلَها فأخبَرَهُ من يُقبَلُ خبرُهُ لزمَهُ أن يصلِّيَ بقولِهِ ولا يجوزُ الاجتهادُ، ولا يُقبَلُ خبرُ الكافرِ في القِبلةِ بلا خلافٍ.

وأمَّا الصبيُّ المميِّزُ فالمشهورُ أنه لا يُقبَلُ خبرُهُ.

أمَّا المحرابُ فيجبُ اعتمادُهُ ولا يجوزُ معه الاجتهادُ بشرطِ أن يكونَ في بلدٍ كبيرٍ أو في قريةٍ صغيرةٍ يَكثُرُ المارُّونَ بها بحيثُ لا يُقرُّونَهُ على الخطأِ، فإن كانَ في قريةٍ صغيرةٍ لا يَكثُرُ المارُّونَ بها لم يَجُزِ اعتمادُهُ.

---

(٥٠٢) لحديثِ أسامةَ: «**دخلَ النبيُّ ﷺ الكعبةَ هو وبلالٌ وأسامةُ وعثمانُ بنُ شيبةَ وأغلقَ البابَ وصلَّى**» (مالك ١/٣٩٨ . خ ٥٠٥ . الشافعي ١/٦٨ . د ٢٠٢٣٦- م ١٣٢٩).

والقاعدةُ في ذلك مُهمَّةٌ وهي أنَّ المحافظةَ على فضيلةٍ تتعلَّقُ بنفسِ العبادةِ أولى من المحافظةِ على فضيلةٍ تتعلَّقُ بمكانِ العبادةِ وتتخرَّجُ على ذلك مسائلُ مشهورةٌ في المذهبِ منها هذه المسألةُ وهي أنَّ المحافظةَ على تحصيلِ الجماعةِ خارجَ الكعبةِ أفضلُ من المحافظةِ على الصلاةِ في الكعبةِ لأنَّ الجماعةَ فضيلةٌ تتعلَّقُ بنفسِ الصلاةِ والكعبةُ فضيلةٌ تتعلَّقُ بالموضِعِ. ومنها أنَّ صلاةَ الفرضِ في كلِّ المساجدِ أفضلُ من غيرِ المسجدِ، فلو كانَ هناك مسجدٌ ليس فيه جماعةٌ وهناك جماعةٌ في غيرِ مسجدٍ فصلاتُهُ مع الجماعةِ في غيرِ المسجدِ أفضلُ من صلاتِهِ منفرداً في المسجدِ. ومنها أنَّ صلاةَ النَّفلِ في بيتِ الإنسانِ أفضلُ منها في المسجدِ مع شرفِ المسجدِ لأنَّ فعلَها في البيتِ فضيلةٌ تتعلَّقُ بها فإنه سببٌ لتمامِ الخُشوعِ والإخلاصِ وأبْعدُ عن الرِّياءِ والإعجابِ حتى إنَّ صلاتَهُ النَّفلَ في بيتِهِ أفضلُ منها في مسجدِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ ودليلُهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأصحابِهِ حين صَلَّوا في مسجدِهِ النَّافلةَ «**أفضلُ الصلاةِ صلاةُ المرءِ في بيتِهِ إلا المكتوبةَ**» (خ ٧٣١ - م ٧٨١) ورواية (د): « **أفضلُ من صلاتِهِ في مسجدي هذا**».

وإذا صلَّى في مدينةِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ فمِحرابُ سيدِنا النَّبيِّ ﷺ في حقِّهِ كالكعبةِ فمن يُعاينُهُ يعتمدُهُ، ولا يجوزُ العُدولُ عنه بأيِّ حالٍ. ونعني به مُصلَّاه وموقِفَهُ ﷺ لأنه لم يكنْ هذا المحرابُ المعروفُ في زمنِهِ ﷺ وإنما أُحدِثَتِ المحاريبُ بعده.

وفي معنى محرابِ المدينةِ المنوَّرةِ سائرُ البِقاعِ التي صلَّى فيها سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ إذا ضُبِطَ المحرابُ، وكذا المحاريبُ المنصوبةُ في بلادِ المسلمينَ بالشُّروطِ السَّابقةِ فلا يجوزُ الاجتهادُ في هذه المواضعِ في الجَهةِ بلا خلافٍ.

أما الاجتهادُ في التَّيامُنِ والتَّياسُرِ فإن كان محرابُ رسولِ اللهِ ﷺ لم يَجُزْ بحالٍ.

وإن كان في سائرِ البلادِ فيجوزُ على الأصحِّ.

والأعمى يَعتمِدُ المِحرابَ بمسٍّ إذا عرَفَهُ بالمسِّ حيثُ يعتمدُهُ البَصيرُ، وكذا البصيرُ في الظُّلمةِ.

وتَعلُّمُ أدلَّةِ القِبلةِ فرضُ كفايةٍ إلا أن يُريدَ سفراً فيتعيَّنُ لعمومِ حاجةِ المسافرِ وكثرةِ الاشتباهِ عليه.

وإذا صلَّى بمكَّةَ خارجَ المسجدِ فإن عاينَ الكعبةَ كمن يُصلِّي على جبلِ أبي قُبَيسٍ أو سطْحِ دارِهِ ونحوِهِ صلَّى إليها. وإذا بنى مِحرابَهُ على العِيانِ صلَّى إليه أبداً ولا يحتاجُ في كلِّ صلاةٍ إلى المعاينةِ. وأما من لا يُعاينُ الكعبةَ ولا يتيقَّنُ الإصابةَ وكان بينَهُ وبينَها حائلٌ أصليٌّ كالجبلِ فله الاجتهادُ.

والعاجزُ عن الاستقبالِ (مريضٌ – مربوطٌ على خشبةٍ) فيصلّي حسَبَ حالِهِ، ويعيدُ وجوباً لنُدْرَةِ عُذْرِهِ.

ومراتبُ معرفةِ القِبلةِ أربعٌ:

١ – العلمُ بالنَّفسِ: بحيثُ يعاينُها، أما لو كان بينَهُ وبينَها نحوُ حائلٍ انتقلَ للمرتبةِ الثانيةِ.

٢- خبرُ الثِّقةِ عن علمٍ كقولِهِ شاهدتُ الكعبةَ أو المحرابَ المعتمَدَ هكذا، وفي معناهُ رؤيةُ بيتِ الإبرَةِ المعروفِ ومحاريبِ المسلمينَ ببلدٍ، أو صاحبِ الدَّارِ إذا كان ثقةً.

٣- الاجتهادُ لكلِّ فرضٍ عينيٍّ ولو نذْراً، وأما النفلُ وصلاةُ الجَنازةِ فيُصلّيهما تبَعاً للفرضِ، والاجتهادُ يكونُ بأدلَّةِ القِبلةِ للعارفِ بها كالشَّمسِ والقمرِ[٥٠٣] والنُّجومِ[٥٠٤] والرِّيحِ[٥٠٥] وأقوى أدلَّتِها القُطْبُ[٥٠٦] وهو بينَ الفَرْقَدَينِ في بناتِ نعشَ الصُّغرَى، فيجعلُهُ من في الشَّامِ وراءَهُ مما يلي جانبَهُ الأيسرَ، فإن ضاقَ وقتُهُ عن الاجتهادِ صلَّى إلى أيِّ جهةٍ شاءَ ضرورةً[٥٠٧].

---

(٥٠٣) كلُّها تطلُعُ من المشرقِ وتغرُبُ من المغربِ.

(٥٠٤) قال تعالى: ﴿ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ النحل: ١٦، وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا ﴾ الأنعام: ٩٧ قال سيدُنا عمرُ (ش ٦٠٢/٨): تعلَّمُوا من هذه النُّجوم ما تهتدُونَ به في ظُلمةِ البَرِّ والبحرِ ثم أمسِكُوا) ومنها ما تعرِفُونَ به القِبلةَ والطَّريقَ.

(٥٠٥) أمَّهاتُ الرِّيحِ أربعةٌ :

إحداها: الجَنوبُ ومَهبُّها قِبلةُ أهلِ الشَّامِ من مطلعِ سُهيلٍ (وهو نجمٌ كبيرٌ مضيءٌ يطلُعُ من مهبِّ الجنوبِ ثم يسيرُ حتى يصيرَ في قِبلةِ المصلّي، ويتجاوزُها حتى يَغرُبَ بقُرْبِ مهبِّ الدبُّورِ إلى مطلعِ الشَّمسِ في الشتاءِ ومَهبُّها بالعراقِ إلى بطنِ كتِفِ المصلّي اليُسرى مارَّةً إلى يمينِهِ.

الثانيةُ: الشَّمالُ: مقابِلةُ الجَنوبِ تَهُبُّ إلى مهبِّ الشَّمالِ من القُطبِ إلى مغربِ الشمسِ في الصيفِ.

الثالثةُ: الصَّبا: وتُسمَّى القَبولَ لأنها تُقابلُ بابَ الكعبةِ ومهبُّها من يَسرَةِ المصلّي بالشامِ لأنَّ مهبَّها من مطلعِ الشمسِ صيفاً إلى مطلعِ العَيُّوقِ (نجمٌ أحمرُ مضيءٌ في طرَفِ المجرَّةِ الأيمنِ يتلو الثُّريَّا لا يتقدَّمُها) ومهبُّها العراقُ إلى خلفِ أُذُنِ المصلّي اليُسرى مارَّةً إلى يمينِهِ.

الرابعةُ: الدَّبُورُ مقابِلةُ الصَّبا سُمِّيتْ دَبُوراً لأنَّ مهبَّها من دُبُرِ الكعبةِ، لأنها تَهُبُّ بالشامِ بين القِبلةِ والمغربِ وتَهُبُّ بالعراقِ مستقبلةً شَطْرَ وجهِ المصلّي الأيمنِ.

وبين كلِّ رِيحَينِ من الأربعِ ريحٌ تُسمَّى: النَّكباءَ، لتنَكُّبِها طريقَ الرِّياحِ المعروفةِ، ولكلٍّ من هذهِ الرِّياحِ صفاتٌ وخواصُّ تُمَيَّزُ بها عند ذَوي الخِبرةِ، فإنَّ الجَنوبَ حارَّةٌ رَطبةٌ، والشَّمالُ باردةٌ يابسةٌ (وهي ريحُ أهلِ الجنَّةِ التي تَهُبُّ عليهم كما رواه (م)) والصَّبا حارَّةٌ يابسةٌ، والدَّبُورُ باردةٌ رطبةٌ.

وإنما يَستدِلُّ بهذه الرِّياحِ من عَرَفها في الصَّحارَى والقِفَارِ لا بينَ البُنيانِ والدُّورِ لأنَّها تَختَبِطُ ولا يَنتظِمُ دوَرانُها على مهبِّها الأصليِّ.

وإن صلَّى بالاجتهادِ إلى جهةٍ ثم حضرتْ صلاةٌ أُخرى وجبَ عليه إعادةُ الاجتهادِ فإن تغيَّرَ اجتهادُهُ وجبَ أن يُصلِّيَ الصلاةَ الثانيةَ إلى الجهةِ الثانيةِ بلا خلافٍ ولا يلزمُ إعادةُ شيءٍ من الصلاتين، حتى لو صلَّى أربعَ صلَواتٍ إلى أربعِ جهاتٍ باجتهاداتٍ فلا إعادةَ في شيءٍ منهُنَّ.

فإن صلَّى بالاجتهادِ ثم ظهرَ له الخطأُ في الاجتهادِ وكان:

أ- قبلَ الشروعِ في الصلاةِ فإن تيقَّنَ الخطأَ في اجتهادٍ أعرضَ عنه واعتمدَ الجهةَ التي يَعلمُها أو يَظنُّها الآن.

ب- بعد الفراغِ من الصلاةِ: وجبتِ الإعادةُ.

وإذا خَفيتِ الأدلَّةُ على المجتهدِ لغَيمٍ أو ظُلمةٍ أو تعارُضِ الأدلَّةِ أو غيرِها صلَّى على حَسَبِ حالِهِ ووجبتِ الإعادةُ لأنه عذْرٌ نادِرٌ.

٤- تقليدُ المجتهدِ الثِّقةِ العارفِ بأدلَّتِها ولو امرأةً، ويجبُ تكريرُ سؤالِهِ لكلِّ فرضٍ لأنها واقعةٌ متجدِّدَةٌ فتستدعي طلباً جديداً كطلبِ الماءِ في التيمُّمِ وكالحادثةِ لمفتٍ ومُستفتٍ، وإذا لم يجدْ مَنْ فرضُهُ التَّقليدُ مَنْ يُقلِّدُهُ وجبَ عليه أن يُصلِّيَ حُرمَةً للوقتِ على حسَبِ حالِهِ وتلزمُهُ الإعادةُ لأنه عذْرٌ نادِرٌ.

فلا ينتقِلُ إلى مرتبةٍ إلا إذا عَجَزَ عن التي قبلَها.

ويجوزُ تركُ استقبالِها في الفرضِ والنفلِ في حالتَي شِدَّةِ الخوفِ في قتالٍ مباحٍ[٥٠٨]، وفي النافلةِ في السفَرِ على الراحلةِ[٥٠٩] بشروطٍ:

([٥٠٦]) القُطْبُ نجمٌ خَفِيٌّ شَماليٌّ يراه حديدُ البصَرِ، إذا لم يقوَ نورُ القمرِ، وحولُهُ أنجمٌ دائرةٌ كفراشةِ الرَّحَا، في أحدِ طرَفَيها الفَرْقدانِ، وفي الأُخرى الجَدْيُ وحولُها بناتُ نعشَ مما يلي الفَرقدَينِ تدورُ حولَها، ويكونُ القُطبُ وراءَ ظهرِ المصلّي بالشامِ وماحاذاها بالعراقِ، ويكونُ القُطبُ من المصلّي خلفَ أُذُنِهِ اليُمنى بالمشرقِ.

([٥٠٧]) لحديثِ عامرِ بنِ ربيعةَ: كنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ في سفرٍ في ليلةٍ مظلمةٍ فلم ندْرِ أين القِبلةُ فصلَّى كلُّ رجلٍ حِيالَهُ فلمَّا أصبحْنا ذكرنا ذلك للنبيِّ ﷺ فنزلَ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾البقرة: ١١٥ (جه ١٠٢٠ – ت ٣٤٥) وحسَّنَهُ.

([٥٠٨]) لحديثِ نافعٍ عن ابنِ عمرَ، أنه سُئلَ عن صلاةِ الخوفِ فوصفَها، ثم قال: «فإن كان خوفٌ هو أشدُّ من ذلك صلُّوا رِجالاً قياماً على أقدامِكُم، أو رُكباناً مُستقبلي القبلةِ أو غيرَ مستقبِليها».

قال نافعٌ: لا أرى ابنَ عمرَ ذكرَ ذلك إلا عن النبيِّ ﷺ. (أخرجه مالك ١/١٨٤، خ ٤٥٣٥).

١ – أن يكونَ في سفرٍ ولو قصيراً.

٢ – أن يكونَ السفرُ مباحاً.

٣– أن يَقصِدَ قطعَ مسافةٍ تُسمَّى سفراً بحيثُ لا يُسمَعُ فيه نداءُ الجمعةِ.

٤– دوامُ السَّفَرِ.

٥– دوامُ السَّيرِ.

٦– تركُ الفعلِ الكثيرِ من غيرِ عُذْرٍ.

٧– أن لا يُمكنَهُ أن يدورَ على ظهرِ الدابَّةِ ويستقبلَ القبلةَ، فإن كان في مَحمَلٍ أو طائرةٍ أو سيارةٍ وأمكنَهُ أن يدورَ ويستقبلَ القِبلةَ فيلزمُهُ استقبالُ القبلةِ وإتمامُ الركوعِ والسجودِ ولا يُجزيهِ الإيماءُ فأشبهَ راكبَ السفينةِ. وتكونُ قبلتُهُ حينئذٍ جهةَ مقصدِهِ ولا ينحرِفُ عنها إلا إلى الكعبةِ.

١-فإن استطاعَ المسافرُ الراكبُ إتمامَ الركوعِ والسجودِ والتوجُّهِ إلى الكعبةِ في جميعِ صلاتِهِ لزِمَهُ ذلك، وإلا كفاهُ الإيماءُ ويجعلُ سجودَهُ أخفضَ من ركوعِهِ[٥١٠]. أما المسافرُ الواقفُ فيلزمُهُ الاستقبالُ في جميعِ صلاتِهِ. وأما الماشي فيستقبِلُ في أربعٍ ويمشي في أربعٍ فيلزمُهُ إتمامُ ركوعِهِ وسجودِهِ والتوجُّهُ إلى القبلةِ في ركوعِهِ وسجودِهِ وإحرامِهِ وجُلوسِهِ بينَ السجدتينِ.

٢-ولا يمشي إلا في قيامِهِ واعتدالِهِ وتشهُّدِهِ وسلامِهِ.

([٥٠٩]) لحديثِ: **«كان النبيُّ ﷺ يُصلِّي على ظهرِ راحلتِهِ حيثُ كان وجهُهُ، يُومِئُ برأسِهِ»**، وكان ابنُ عمرَ يفعلُهُ (خ ١١٠٥ – م٧٠٠) وللبخاريِّ (إلا الفرائضَ) ١٠٠٠. وفي حديثِ أنسٍ: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا سافرَ وأرادَ أن يتطوَّعَ استقبلَ بناقتِهِ القبلةَ فكبَّرَ ثم صلَّى حيثُ كان وجهَةُ ركابِهِ**» (حم ١٣١٠٩ – د ١٢٢٥)، ولأنَّهُ لو لم يَجُزِ التنفُّلُ في السفرِ إلى غيرِ القبلةِ لانقطعَ بعضُ الناسِ عن أسفارِهِم لرغبتِهِم في المحافظةِ على العبادةِ وانقطعَ بعضُهُم عن التنفُّلِ لرغبتِهِم في السفرِ.

وهذا كُلُّهُ في راكبِ الدَّابَّةِ من بعيرٍ وفرسٍ وحمارٍ وسيارةٍ أي لا يمكنُ للمصلِّي أن يدورَ على ظهرِها. وأما راكبُ السفينةِ فيلزمُهُ الاستقبالُ وإتمامُ الأركانِ سواءٌ كانت واقفةً أو سائرةً لأنه لا مشقَّةَ فيه.

([٥١٠]) لحديثِ جابرٍ (بعثني رسولُ اللهِ ﷺ في حاجةٍ وهو يُصلِّي على راحلتِهِ نحوَ المشرقِ والسجودُ أخفضُ من الركوعِ) (د ١٢٢٧)

أما من كان يمشي في وَحَلٍ فيكفيه الإيماءُ لما في الإتمامِ من المشقَّةِ الظَّاهرةِ وتلويثِ بدنِهِ وثيابِهِ بالطِّينِ.

وطءُ النَّجاسةِ عمداً أثناءَ الصلاةِ عليها: إذا وطِئَ الماشي نجاسةً عمداً يابسَةً أو رطْبةً بطلتْ صلاتُهُ مطلقاً (فارقَها أو لم يفارِقْها) فإن كانتْ يابسةً وفارقَها حالاً لم يَضُرَّ.

والدَّابَّةُ إن وَطئتْ نجاسةً رطبةً بطلتْ صلاتُهُ إن كان زمامُها بيدِهِ لحملِهِ طاهراً متَّصِلاً بنجسٍ ولا تضرُّ النجاسةُ الجافَّةُ إن فارقَها حالاً.

هذا كُلُّهُ بالنسبةِ للمسافرِ المتنفِّلِ، أما الفريضةُ فشرطُهَا أن يكونَ مصلِّياً مستقبلَ القِبلةِ مستقرَّاً في جميعِها، فلا تصِحُّ إلى غيرِ القبلةِ في غيرِ شدَّةِ الخوفِ ولا تصِحُّ من الماشي المستقبلِ ولا من الراكبِ المُخِلِّ بقيامٍ أو استقبالٍ بلا خلافٍ لكن لو حضرتِ الصلاةُ المكتوبةُ وهم سائرونَ، وخافَ لو نزلَ ليُصلِّيَها على الأرضِ إلى القبلةِ انقطاعاً عن رِفقتِهِ، أو خافَ على نفسِهِ أو مالِهِ، لم يَجُزْ تركُ الصلاةِ وإخراجُها عن وقتِها بل يُصلِّيها على الدَّابَّةِ لحُرْمَةِ الوقتِ وتجبُ الإعادةُ لأنه عذرٌ نادرٌ. وهذا يَحدُثُ في الطائراتِ للمسافرِ سفراً طويلاً.

مبحثٌ:

يُسنُّ أن تكونَ الصلاةُ إلى سُترةٍ، فإن كان في مسجدٍ أو بيتٍ صلَّى إلى حائطٍ أو ساريةٍ، وإن كان في فضاءٍ صلَّى إلى سترةٍ بين يديهِ مرتفعةٍ قريباً من ذراعٍ[٥١١]، وكان سيدُنا النبيُّ ﷺ تُرْكَزُ له الحَرْبَةُ في السفرِ فيصلِّي إليها[٥١٢]

([٥١١]) لحديثِ طلحةَ (ت٣٦ هـ - م٤٩٩): «**إذا وضعَ أحدُكُم بين يديهِ مثلَ مؤخِّرَةِ الرَّحْلِ فليصلِّ ولا يُبالي من مَرَّ وراءَ ذلك**» (أي رحْلِ البعيرِ وهو أصغرُ من القَتَبِ أي الإكافُ الصغيرُ على قَدْرِ سَنامِ البعيرِ (قاموس)) وقدْرُهُ ذراعٌ، وروايةِ (ق): (كان بين مُصلَّى رسولِ اللهِ وبينَ الجدارِ ممرُّ الشاةِ).

([٥١٢]) (خ٤٩٤ – م٥٠١) وحديثُ «**استتِرُوا في الصلاةِ ولو بسَهمٍ**» (حم ١٥٣٤٠ – ش١/٢٧٨)

ويُسَنُّ قُربُهُ منها (أي السُّترةِ) نحوَ ثلاثةِ أذرُعٍ من قدمَيهِ[٥١٣]، ويُسنُّ انحرافُهُ عنها يسيراً[٥١٤]، فإن عَجَزَ خَطَّ خطّاً كالهلالِ وصَلَّى إليه، وسُترةُ الإمامِ سُترةٌ لمن خَلْفَهُ لأنه لم يُنقَلْ أنه ﷺ أمرَ أصحابَهُ الذين يُصلُّونَ خلفَهُ باتِّخاذِ سُترةٍ. ولا يَستتِرُ بامرأةٍ لأنها ربما شغلَتْ ذِهنَهُ. ويجوزُ بالدابَّةِ[٥١٥] فلا تَبطُلُ صلاتُهُ بمرورِ الدابَّةِ والمرأةِ أو غيرِهما، وكان ﷺ يُصلِّي إلى القبلةِ وبينَهُ وبينَها السيدةُ عائشةُ مضْطَجِعةً [٥١٦] وأما الأحاديثُ الواردةُ في قطعِ الصلاةِ بها فحُمِلَتْ على الكراهةِ[٥١٧].

ويُكرَهُ استقبالُ إنسانٍ حالَ الصلاةِ[٥١٨] أو إلى متَحدِّثينَ لشُغْلِ القلبِ بهم[٥١٩]، ولا تبطُلُ صلاةُ الرجلِ وبجنبِهِ امرأةٌ ولا صلاتُها سواءٌ كانتْ إماماً أو مأموماً.

([٥١٣]) لحديثِ: «**إذا صلَّى أحدُكُم إلى سُترةٍ فلْيَدْنُ منها، لا يقطعُ الشيطانُ عليه صلاتَهُ**» (د٦٩٥) روايةِ (خ٤٩٦-م) (كان بين مُصلَّى رسولِ اللهِ ﷺ وبين الجدارِ ممرُّ الشاةِ). (وصلَّى في الكعبةِ وبينه وبينَ الجدارِ نحوُ ثلاثةِ أذرُعٍ) (حم ٦٢٣١ – خ ٥٠٥)

([٥١٤]) لحديثِ «**كان إذا صلَّى إلى عمودٍ أو خشبةٍ أو شبهِ ذلك لا يجعلُهُ نُصْبَ عينَيهِ ولكنه يجعلُهُ على حاجِبِهِ الأيسرِ**» ، وفي روايةٍ: «**على حاجبِهِ الأيمنِ أو الأيسرِ ولا يَصمُدُ له صَمْداً**»(حم٦/٤ – د٦٩٣)

([٥١٥]) لحديثِ (ق) عن ابنِ عمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ: «**كان يعرِضُ راحلتَهُ فيصلِّي إليها**».

([٥١٦]) رواه ق: (خ ٥١١ - ٥١٢ – ن ١٠١/١ – د ٧١٢ – حم ٢٦٠/٦).

([٥١٧]) لوجودِ أحاديثَ كثيرةٍ في عدمِ قطعِ الحمارِ والكلبِ مرويةٍ عند (مالك ١٥٥/١ – الشافعي ٦٨/١ – خ ٧٦ – م ٥٠٤).

([٥١٨]) كَرِهَ ذلك الفاروقُ وذو النُّورَينِ كما هو عند عبدِ الرَّزَّاقِ – ش.

([٥١٩]) مع وجودِ حديثٍ ضعيفٍ عند (د): «**لا تُصلُّوا خلفَ النائمِ ولا المتحدِّثِ**» ويكفي حديثُ السيدةِ عائشةَ.

مبحثٌ: حكمةُ التَّشريعِ في استقبالِ القِبلةِ:

هذا البيتُ العتيقُ الذي رفعَ قواعدَهُ أبو الأنبياءِ إبراهيمُ على نبيِّنا وعليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، هو قبلةُ أهلِ الأرضِ، كما أنَّ البيتَ المعمورَ قبلةُ أهلِ السماءِ يَطوفُونَ حولَهُ يُسبِّحُونَ بحمدِ اللهِ.

وقد اقتضتْ حكمةُ اللهِ أن يجمَعَ (أمَّةَ التَّوحيدِ) على قبلةٍ واحدةٍ، فأمرَ خليلَهُ إبراهيمَ عليه الصلاةُ والسلامُ أن يبنيَ هذا البيتَ العتيقَ، ليكونَ مثابةً للناسِ وأمناً، ومصدراً للإشعاعِ والنُّورِ الرَّبَّانيِّ، ومكاناً لحجِّ بيتِهِ المعظَّمِ، يأتيه النَّاسُ من كُلِّ فَجٍّ عميقٍ ﴿ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَـٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَـٰتٍ ﴾ الحج: ٢٨. وقد أمرَ اللهُ رسولَهُ الكريمَ بالتَّوجُّهِ إليه في الصلاةِ، بعد أن توجَّهَ إلى بيتِ المقدسِ سِتَّةَ عشرَ أو سبعةَ عشرَ شهراً، بعد هجرتِهِ إلى المدينةِ المنورةِ، وذلك لحكمةٍ جليلةٍ هي امتحانُ إيمانِ الناسِ، واختبارُ صدقِ يقينِهم، ليظهرَ المؤمنُ الصادقُ، من الكاذبِ المنافقِ، وليُعيدَ لهذه الأمةِ التي اختارَها اللهُ، قيادةَ ركبِ الإنسانيةِ، بعد أن تخلَّتْ عنها رَدَحاً من الزَّمانِ كما قالَ تعالى: ﴿ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَـٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ الحج: ٧٨.

فالكعبةُ المشرَّفةُ ـ زادَها اللهُ شَرَفاً وتعظيماً ـ هي رمزُ التوحيدِ، ومظهَرُ الإيمانِ، وقِبلةُ أبي الأنبياءِ إبراهيمَ خليلِ الرَّحمنِ وحولَها تلتقي أفئدةُ الملايينِ من المؤمنينَ لأنها مظهرُ وَحدتِهم، وسرُّ اجتماعِ كلمتِهم، فلا عجَبَ أن يأمُرَهُمُ اللهُ تعالى بالتَّوجُّهِ إليها في صلاتِهم، أينما كانوا في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها كما قال تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ البقرة: ١٤٤.

قال الإمامُ الفخرُ: وقد ذكروا في تعيينِ القِبلةِ في الصلاةِ حِكَماً:

أحدُها: أنَّ العبدَ الضَّعيفَ إذا وصلَ إلى مجلِسِ المِلِكِ العظيمِ، فإنه لا بُدَّ أن يستقْبِلَهُ بوجهِهِ، وألا يكونَ مُعرِضَاً عنه، وأن يبالِغَ في الثناءِ عليه بلسانِهِ، ويبالِغَ في الخِدمةِ والتَّضرُّعِ له، فاستقبالُ القِبلةِ في الصلاةِ يجري مُجرَى الثناءِ عليه، والرُّكوعُ والسجودُ يجري مُجرَى الخدمةِ.

وثانيها: أنَّ المقصودَ من الصلاةِ حضورُ القلبِ، وهذا الحضورُ لا يحصُلُ إلا مع السُّكونِ، وتركِ الالتفاتِ والحركةِ، وهذا لا يتأتَّى إلا إذا بقيَ في جميعِ صلاتِهِ مستقبلاً لجهةٍ واحدةٍ على التعيينِ، فإذا اخْتُصَّ بعضُ الجهاتِ بمزيدِ شرَفٍ كان استقبالُ تلكَ الجهةِ أَولى.

وثالثُها: أنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ الأُلفةَ بين المؤمنينَ، وقد ذكرَ المِنَّةَ بها عليهم حيثُ قال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ آل عمران: ١٠٣ ولو توجَّهَ كلُّ واحدٍ في صلاتِهِ إلى ناحيةٍ، لكانَ ذلك يُوهِمُ اختلافاً ظاهراً، فعيَّنَ اللهُ تعالى لهم جهةً معلومةً، وأمرَهُمْ جميعاً بالتَّوجُّهِ نحوَها، ليحصُلَ لهمُ الموافقةُ بسببِ ذلكَ.

ورابعُها: أنَّ اللهَ تعالى خصَّ الكعبةَ بإضافتِها إليه في قولِهِ: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ﴾ الحج: ٢٦ وخصَّ المؤمنينَ بإضافتِهم بصفةِ العبوديةِ إليه: ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾ العنكبوت: ٥٦، وكلتا الإضافَتَينِ للتخصيصِ والتكريمِ، فكأنَّهُ تعالى قالَ: يا مؤمنُ أنتَ عبدي، والكعبةُ بيتي، والصلاةُ خِدمتي، فأقبَلْ بوجهِكَ في خِدمتي إلى بيتي، وبقلبِكَ إليَّ[٥٢٠].

الشرطُ السابعُ: الاستقرارُ على مكانٍ طاهرٍ أثناءَ القيامِ والقُعودِ والرُّكوعِ والسُّجودِ[٥٢١].

([٥٢٠]) التفسير الكبير للفخر الرازي ٤/ ١٠٥.

([٥٢١]) دلَّ على ذلك أمرُهُ ﷺ بصبِّ الماءِ على بَولِ الأعرابيِّ في المسجدِ، وقياساً على طهارةِ الثَّوبِ.

* **بابٌ: أركانُ الصلاةِ**[٥٢٢]:

فصلٌ: الصلاةُ أقوالٌ وأفعالٌ وكلُّ أقوالِها سننٌ إلا خمسةً:

١ـ تكبيرةُ الإحرامِ[٥٢٣]: (الله أكبر) على القادرِ عليها (بالنُّطقِ بها) وشروطُها ٢١ شرطاً مع وجوبِ قرنِ النيةِ معها قَرْناً حقيقياً فلو اختلَّ شرطٌ منها لم تنعقدْ صلاتُهُ:

١- إيقاعُها في قيامٍ أو قعودٍ تُجزِئُ فيه القراءةُ.

٢- أن تكونَ بالعربيةِ للقادرِ عليها.

٣-٩ أن تكونَ بلفظِ الجلالةِ، وبلفظِ أكبرَ، وتقَدُّمِ لفظِ الجلالةِ على أكبرَ، وعدمِ مدِّ همزةِ الجلالةِ (آلله) وعدمِ إبدالِ كافِ أكبرَ همزةً في حقِّ العالمِ العامدِ القادرِ، وعدمِ مدِّ باءِ أكبرَ وعدمِ تشديدِها.

١٠-١١ عدمُ زيادةِ واوٍ ساكنةٍ أو متحرِّكةٍ بينَ الكلمتَينِ، وعدمُ الفاصلِ بينَ الكلمتينِ ما لم يكنْ صِفتَينِ (اللهُ الرحمنُ الرحيمُ أكبرُ).

١٢- عدمُ واوٍ قبلَ لفظِ الجلالةِ.

١٣- دخولُ الوقتِ لتكبيرةِ الفرائضِ والنفلِ المؤقَّتِ وذي السببِ.

١٤- إيقاعُها حالَ الاستقبالِ.

١٥-١٦- أن لا يزيدَ في المدِّ في الألفِ التي بين اللامِ والهاءِ إلى حدٍّ لا يراهُ أحدٌ من القُرَّاءِ وهو عالمٌ بالحالِ (١٤ حركةً) وأن لا يقصِرَهُ عن المدِّ الطبيعيِّ.

١٧- عدمُ الصَّارفِ (بأن لا يقصِدَ بها غيرَ التَّحرُّمِ كتكبيرةِ الانتقالِ للمسبوقِ) ولا يقصِدُ بها الإعلامَ وحدَهُ في حقِّ العالمِ.

([٥٢٢]) حاشية الجمل ج٣٢٧/١، مغني المحتاج ج ١/ ٢٢٨، البجيرمي على الخطيب ج٢/٢، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ١٤٩، إعانة الطالبين ج١/ ١٢٦، أسنى المطالب ج١/ ١٤٠، نهاية المحتاج ج٤٥٠/١، المجموع ج٥١٢/٣.

([٥٢٣]) لقولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «مفتاحُ الصلاةِ الوضوءُ وتحريمُها التكبيرُ، وتحليلُها التَّسليمُ» (د - ت).

وفي الصحيحينِ في حديثِ المسيءِ صلاتَهُ: «**إذا قُمتَ إلى الصلاةِ فأسبغِ الوضوءَ، ثم استقبلِ القبلةَ وكبِّرْ**» (ق).

١٨- أن يُسمِعَ نفسَهُ جميعَ حروفِها ما لم يكنْ مانعٌ.

١٩- الموالاةُ بينَ الكلمتينِ.

٢٠- عدمُ زيادةِ ألفٍ بين الباءِ والرَّاءِ (أكبار).

٢١- تأخيرُها عن تكبيرةِ الإمامِ في حقِّ المقتدي.

ويُندَبُ رفعُ يديهِ حَذْوَ منكِبَيهِ مفرَّقَةً الأصابعُ مع التكبيرِ فإن تركَهُ عمداً أو سهواً أتى به أثناءَ التكبيرِ لا بعدَهُ، وتكون كفَّاهُ إلى القبلةِ مكشوفَتينِ ويَحُطُّهُما بعدَ التكبيرِ إلى تحتَ صدرِهِ وفوقَ سرَّتِهِ[٥٢٤] ويَقبِضُ كُوعَهُ الأيسرَ بكفِّهِ الأيمنِ وينظرُ إلى موضِعِ سُجودِهِ.

٢- قراءةُ سورةِ الفاتحةِ[٥٢٥] في كلِّ ركعةٍ[٥٢٦]: مع البسملةِ[٥٢٧]: حِفظاً أو تلقيناً أونظراً في المصحفِ: لكلِّ من الإمامِ والمأمومِ[٥٢٨] والمنفردِ أو بدلَها من سبعِ آياتٍ أو سبعةِ أنواعٍ من ذِكْرٍ أو دعاءٍ[٥٢٩] وشروطُها عشرةٌ:

([٥٢٤]) لروايةِ مالكٍ و(خ): (كان الناسُ يُؤمَرونَ أن يضعَ الرجُلُ اليدَ اليُمنى على ذراعِهِ اليُسرى في الصلاةِ). قال الراوي أبو حازمٍ بنُ دينارٍ: (لا أعلَمُهُ إلا يَنْمِي ذلك إلى رسولِ اللهِ ﷺ)،وعند(ن)عن ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنه قال:رآني النبيُّ ﷺ وقد وضعتُ شمالي على يميني في الصلاةِ فأخذَ بيميني فوضَعَها على شمالي).

([٥٢٥]) لقولِهِ ﷺ: «لا صلاةَ لمن لم يقرأْ بفاتحةِ الكتابِ» (ق). فهو شرطٌ أولُ أن يقرأَ كلَّ آياتِها ومنها البسملةُ.

([٥٢٦]) لحديثِ (خ ٧٧٦ – م ٤٥١) عن أبي قَتادةَ: (كان رسولُ اللهِ ﷺ يقرأُ في الظهرِ والعصرِ في الركعتَينِ الأُولَيينِ بفاتحةِ الكتابِ وسورتَينِ، ويُسمِعُنا الآيةَ أحياناً، ويقرأُ في الركعتينِ الأخيرتينِ بفاتحةِ الكتابِ).

([٥٢٧]) وحُجَّةُ ذلك أنه عليه الصلاةُ والسلامُ: «**عَدَّ الفاتحةَ سبعَ آياتٍ وعَدَّ البسملةَ آيةً منها**» (د) وعند (خ) في تاريخِهِ، وقط: «إذا قرأتُمُ الحمدُ للهِ فاقرؤُوا بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ إنها أمُّ الكتابِ وأمُّ القرآنِ والسَّبْعُ المثاني وبسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ إحدى آياتِها» وعند (خزيمة) عن السيدةِ أمِّ سلمةَ «عدَّ سيدُنا النبيُّ ﷺ بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ آيةً، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ إلى آخرِها ستَّ آياتٍ» وإنَّ إثباتَها في المصحفِ وعدمَ إثباتِ الاستعاذةِ دليلٌ على أنَّها من الفاتحةِ فلو لم تكنْ قرآناً لما أجازُوا إثباتَها، ولو لم تكنْ قُرآناً لكفرَ مُثبِتُها، وإنَّ إثباتَها في المصحفِ بخطِّهِ من غيرِ نكيرٍ في معنى التواترِ، ولو كانتْ للفصلِ بينَ السُّوَرِ (كما قيل) لأُثْبِتَتْ في أولِ(براءةٌ)، ولم تُثبَتْ في أولِ الفاتحةِ لعدمِ وجودِ سورةٍ قبلَها واللهُ أعلمُ.

١- أن يُسمعَ نفسَهُ إن كان صحيحَ السَّمعِ ولا لغَطَ فمذهبُنا استحبابُ الجهرِ بالبسملةِ فلها في الجهرِ حكمُ باقي الفاتحةِ والسورةِ[٥٣٠].

٢- أن يُرتِّبَ القراءةَ وإلا لم يُعتدَّ بما قدَّمَهُ.

٣- أن يُواليَها ما لم يتعلَّقْ بمصلحةِ الصلاةِ كالتأمينِ والفتحِ على إمامِهِ ولا بُدَّ أن يكونَ الفتحُ بقصدِ القراءةِ.

٤-٥- مراعاةُ حروفِها وتشديداتِها الأربعَ عشْرَةَ وألا يَلْحنَ لَحْناً يغيّرُ المعنى.

٦- أن لا يقرأَ بقراءةٍ شاذَّةٍ مغيّرةٍ للمعنى[٥٣١].

٧- أن يقرأَ كلَّ آياتِها ومنها البسملةُ.

([٥٢٨]) لحديثِ (د ٨٢٣ – ت ٣١١ – هب ١٦٤/٢): عن عُبادةَ بنِ الصامتِ قال: صلَّى بنا رسولُ اللهِ فثَقُلَتْ عليه القراءةُ فلمَّا انصرفَ قال: إني لأراكم تقرؤُونَ خلْفَ إمامِكُمْ. قلنا: واللهِ أجلْ يا رسولَ اللهِ نفعلُ هذا قال: لا تفعلُوا إلا بأمِّ الكتابِ فإنه لا صلاةَ لمن لم يقرأْ بها.

([٥٢٩]) لحديثِ المسيءِ صلاتَهُ «**فإن كان معكَ قرآنٌ فاقرأْ به وإلا فاحمدِ اللهَ وكبِّرْهُ وهلِّلْهُ**» (د – ت)

([٥٣٠]) أحاديثُ الجهرِ ثابتةٌ رُويَتْ عن ستةٍ من الصحابةِ: سيدِنا عليِّ بنِ أبي طالبٍ وأبي هريرةَ وأمِّ سلَمةَ وابنِ عبَّاسٍ وسيدِنا أنسٍ وسيدِنا سَمُرةَ بنِ جُندُبٍ.
ففي (ق) عن أبي هريرةَ قال: **في كلِّ صلاةٍ قراءةٌ**. وفي أُخرى (**لا صلاةَ إلا بقراءةٍ**) قال سيدُنا أبو هريرةَ: (فما أعلنَ رسولُ اللهِ ﷺ أعلنَّاهُ لكم وما أخفاهُ أخفيناه لكم) كلُّ هذه الألفاظِ في الصحيحِ ومعناه: يَجهَرُ بما جهرَ ويُسِرُّ بما أَسرَّ به، وقد ثبتَ عن أبي هريرةَ (أنه كان يجهرُ في صلاتِهِ بالبسملةِ) (عبد الرزاق ٢٦١١ ـ ش ٤٤٩/١).
فدلَّ على أنه سمعَ الجهرَ بها من سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ وكان رضي اللهُ عنه يقولُ: إني لأَشْبَهَكُم صلاةً برسولِ اللهِ ﷺ (ن ١٣٤/٢ ـ حب ١٨٠١ ـ هب ٥٨/٢ حا ٢٣٢/١ ووافقه.

([٥٣١]) فتجوزُ القراءةُ في الصلاةِ وغيرِها بكلِّ واحدةٍ من القراءاتِ السبعِ فكلُّ واحدةٍ من السبعِ متواترةٌ ولا تجوزُ القراءةُ في الصلاةِ ولا في غيرِها بالقراءةِ الشاذةِ لأنها ليستْ قرآناً، فإنَّ القرآنَ لا يثبُتُ إلا بالتواترِ، ويُعزَّرُ من قرأَ بها تعزيراً بليغاً ولا يُصلَّى خلفَهُ.
وإذا قرأَ بقراءةٍ من السبعِ استُحِبَّ أن يُتِمَّ القراءةَ بها، فلو قرأَ بعضَ الآياتِ بها وبعضَها بغيرِها من السبعِ جاز بشرطِ أن يكونَ ما قرأهُ بالثانيةِ مرتبطاً بالأولى.
والأَولى أن يصلَ البسملةَ بـ(الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ) لأنها آيةٌ منها. ولو أرادَ أن يفصلَ في قراءتِهِ بين البسملةِ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ قطعَ همزةَ الحمدُ وخفَّفَها.
والأَولى أن لا يقِفَ على (أنعمتَ عليهم) لأنَّ هذا ليسَ بوقفٍ ولا مُنتَهى آيةٍ عند مولانا الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنه.

٨- أن يقرأَها بالعربيةِ[٥٣٢] إلا إن تَرجمَ عنها فيترجِمُ الدعاءَ عند العجزِ عن العربيةِ.

أي أنه لا تجوزُ ترجمةُ الفاتحةِ وغيرِها من القرآنِ بالعَجميةِ بل يترْجِمُ بدلَها، أما ما عدا الألفاظَ الواجِبةَ من الدعاءِ فتجوزُ الترجمةُ للعاجزِ عن العربيةِ ولا تجوزُ للقادرِ فإن ترجمَ بطلَتْ صلاتُهُ.

ولا يجوزُ أن يَخترعَ دعوةً غيرَ مأثورةٍ ويأتي بها بالعجميةِ بلا خلافٍ وتبطلُ بها الصلاةُ، بخلافِ ما لو اخترعَ دعوةً بالعربيةِ فإنه يجوزُ عندنا بلا خلافٍ، وأما سائرُ الأذكارِ كالتشهُّدِ الأولِ والصلاةِ على النبيِّ ﷺ والقنوتِ والتسبيحِ في الركوعِ والسجودِ وتكبيراتِ الانتقالاتِ فالأصحُّ ترجمتُها للعاجزِ عن العربيةِ.

ويُستحَبُّ ترتيلُ القراءةِ وتدبُّرُها بالإجماعِ.

٩- إيقاعُها كلِّها في قيامٍ.

١٠-عدمُ الصارفِ فلا يَقصِدُ فيها الثناءَ.

٣- قراءةُ التشهُّدِ الأخيرِ[٥٣٣]: وهو: التَّحيَّاتُ المباركاتُ[٥٣٤]، الصَّلَوَاتُ[٥٣٥] الطَّيِّباتُ للهِ، السَّلامُ عليك أيُّها النَّبيُّ[٥٣٦] ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ، السلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ[٥٣٧]، أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ)[٥٣٨].

([٥٣٢]) مذهبُنا أنه لا يجوزُ قراءةُ القرآنِ بغيرِ لسانِ العربِ سواءٌ أمكنَهُ العربيةُ أو عجَزَ عنها وسواءٌ كان في الصلاةِ أو غيرِها فإن أتى بترجمتِهِ في صلاةٍ بدلاً عن القراءةِ لم تصِحَّ صلاتُهُ.

([٥٣٣]) والدليلُ على وجوبِ ذلك ماروَاه ابنُ مسعودٍ ﷺ قال: كنَّا نقولُ قبلَ أن يُفرَضَ علينا التَّشهُّدُ: السلامُ على اللهِ، السلامُ على فلانٍ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «قولُوا: التَّحيَّاتُ للهِ» (ن).

إلى آخرِهِ. فقولُهُ: أن يُفرَضَ، وقولُوا، ظاهرانِ في الوجوبِ.

(٥٣٤)جمعُ تحيَّةٍ وهي المُلْكُ أو البقاءُ الدَّائمُ. فالألفاظُ الدالَّةُ على المُلْكِ مستحقَّةٌ للهِ تعالى وحدَهُ.

(٥٣٥)الصَّلواتُ: العباداتُ. والطيباتُ: ما طابَ وحَسُنَ من الكلامِ.

(٥٣٦) والسلامُ اسمُ السلامِ أي اسمُ اللهِ عليكَ.

(٥٣٧) والصالحُ هو القائمُ بما عليه من حقوقِ اللهِ تعالى وحقوقِ عبادِهِ. وأشهدُ: أعلمُ.

(٥٣٨) م ٤٠٣.

ورجَّحَ مولانا الإمامُ الشَّافعيُّ (رضي اللهُ عنه وأرضاه وأرضانا معه) تَشهُّدَ سيدِنا ابنِ عبَّاسٍ على تشهُّدِ ابنِ مسعودٍ المرويِّ بالبخاريِّ لزيادةِ لفظةِ المباركاتِ، ولأنَّها موافِقةٌ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً﴾ (النور: ٦١) . ولأنَّ تشهُّدَ ابنِ عباسٍ متأخِّرٌ عن تشهُّدِ ابنِ مسعودٍ من قدماءِ الصحابةِ الكرامِ.

وسُمِّيَ التَّشهُّدَ: لما فيه من الشهادَتينِ. وله سبعةُ شروطٍ:

١- أن يُسمِعَ نفسَهُ به.

٢- عدمُ الصَّارفِ.

٣- مراعاةُ الحروفِ والكلماتِ والتَّشديداتِ والهمْزِ(أيها النّبيُّ= النَّبيءُ) فلا يجوزُ تركُها وصلاً ووقفاً على المعتمدِ، والإدغامُ في محلِّهِ، والواوُ بين الشهادتينِ.

٤- والموالاةُ بأن لا يفصِلَ بينَ كلماتِهِ بغيرِها ولو من ذِكرٍ أو قُرآنٍ وإلا أعادَهُ.

٥- أن يكونَ بالعربيةِ للقادرِ.

٦- الترتيبُ فإن لم يُرتِّبِ المعنى مع العمدِ بطلتْ. وأقلُّهُ: (التحياتُ للهِ سلامٌ عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ سلامٌ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ. أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ).

٧- قراءتُهُ قاعداً إلا لعذْرٍ.

٤- الصَّلاةُ على سيدِنا محمَّدٍ النَّبيِّ ﷺ[٥٣٩] بعدَ قراءةِ التَّشهُّدِ الثاني وأقلُّهُ اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ، وأكملُها الصلواتُ الإبراهيميةُ وأن يَزيدَ لفظَ السِّيادةِ فيه. «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى (سيِّدِنا) مُحَمَّدٍ[٥٤٠] وعَلَى آلِ(سيِّدنا) مُحَمَّدٍ، كَما صَلَّيْتَ عَلَى

([٥٣٩]) وأما وجوبُ الصلاةِ على النبيِّ ﷺ: فلمَّا رواه كعبُ بنُ عُجرةَ قال: خرجَ علينا النبيُّ ﷺ: فقلنا قد عَرَفْنا كيف نُسلِّمُ عليك فكيف نصلّي عليك؟ فقال: «**قولُوا اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ**». (ق) إلى آخرِهِ.

([٥٤٠]) الأفضلُ وهو معتمدُ المذهبِ الإتيانُ بلفظِ السيادةِ كما صرَّحَ به جمعٌ مثلُ مولانا الشيخِ زكريا الأنصاريِّ وابنِ قاسمٍ العبَّاديِّ و/م ر/ والزَّيَّاديِّ والحلبيِّ لأنَّ فيه الإتيانَ بما أُمِرْنا به وزيادةَ الإخبارِ بالواقعِ الذي هو أدبٌ فهو أفضلُ من تركِهِ، وأما حديثُ (لا تُسيِّدُوني في الصَّلاةِ) فهو باطلٌ لا أصلَ له. وفي الإيعابِ لابنِ حجرٍ: الأَولى سُلوكُ الأدبِ، أي فيأتي

(سيِّدنا) إبْراهِيمَ وعَلَى آلِ (سيِّدِنا) إبْرَاهِيمَ، وبَارِكْ عَلَى (سيِّدِنا) مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِ (سيِّدِنا) مُحَمَّدٍ، كَما بَارَكْتَ عَلَى (سيِّدِنا) إبْراهِيمَ وعَلَى آلِ (سيِّدِنا) إبْراهِيمَ في العالَمِينَ، إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

وشروطُها خمسةٌ:

١. الموالاةُ بين كلماتِها.

٢. عدمُ الإبدالِ عليه أو على أحمدَ أو الماحي أو الرسولِ.

٣. عدمُ اللَّحنِ.

٤. مراعاةُ حروفِها وتشديداتِها.

٥. إسماعُ نفسِهِ بها.

٥- التسليمةُ الأُولى(٥٤١): ولها عشرةُ شروطٍ: ١-الإتيانُ بأل ٢- وكافِ الخطابِ ٣-وميمِ الجمعِ ٤- وبالعربيةِ للقادرِ عليها. ٥- وأن يُسمِعَ نفسَهُ بها ٦- والموالاةُ بين كلِمتَيهِ ٧- أن يأتيَ به من جلوسٍ أو بدلَهُ ٨- مستقبِلَ القِبلةِ بصدرِهِ ٩- أن لا يقصِدَ به الإعلامَ فقط ١٠- أن لا يَزيدَ على الواردِ ولا يَنقُصُ عنه بما يُغيِّرُ المعنى. وأقلُّها (السَّلامُ عليكُمْ)، وأكملُها (السَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ).

بسيدِنا وهو متَّجِهٌ، لأنَّ المقصودَ تعظيمُهُ ﷺ بوصفِ السيادةِ حيثُ ذُكِرَ، قال تعالى: ﴿ **لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا** ﴾ الفتح: ٩، وقال تعالى عن سيدِنا يحيى ﴿ **مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ آل عمران: ٣٩، ومعلومٌ أنَّ أفضلَ الخلقِ على الإطلاقِ نبيُّنا فمِلْ عن الشِّقاقِ، فوصفُهُ بالسِّيادةِ أَولى، بل هو أولى من سيدِنا سعدِ بنِ مُعاذٍ عندما قال لأصحابِهِ: «**قوموا إلى سيِّدِكُم**»، إنَّ تأخُّرَ سيدِنا الصِّدِّيقِ لما ائتَمَّ به ﷺ مع قولِهِ: مكانَكْ وكذا إقرارُهُ على ذلك، وامتناعُ سيدِنا عليٍّ في وقعةِ الحُدَيبيةِ من محوِهِ لاسمِهِ ﷺ مع أمرِهِ له بمحوِهِ فقال: واللهِ لا أمحُوهُ: يُعلَمُ أنَّ الأَولى سلوكُ الأدبِ، وقد صحَّ موقوفاً عن ابنِ مسعودٍ: «**أحسنُوا الصلاةَ على نبيِّكُم**» وذكرَ منها: اللَّهمَّ صلِّ على سيدِ المرسلين. هذا دربُ أهلِ الأدبِ فقفْ على حدِّ الأدبِ.

(٥٤١) لقولِهِ ﷺ: «**تحريمُها التكبيرُ وتحليلُها التَّسليمُ**» (د - ت).

فصلٌ: وكلُّ أفعالِها سُننٌ إلا ثمانيةً:

٦- **النِّيَّةُ**[٥٤٢]: ومحلُّها القلبُ[٥٤٣] وهي قصدُ الشيءِ مقترِناً بفعلِهِ تَقرُّباً إلى اللهِ تعالى مع وجوبِ قَرنِها بتكبيرةِ الإحرامِ، ويجبُ فيها:

١- إن كانتْ فرضاً وجبَ فيها:

أ- قصدُ فعلِها (أُصلّي).

ب- كونُها فرضاً ولو نذراً أو قضاءً أو كفايةً أو مُعادةً.

ت- تعيينُها ظُهراً أو عصراً أو جُمُعَةً.

ث- دخولُ وقتِ صلاتِها.

ج- نيةُ الاقتداءِ بالإمامِ إن وُجِدَ.

٢- إن كانتْ نافلةً مؤقَّتةً كضُحَى وذاتِ سببٍ كاستسقاء وكسوف وراتبةٍ وجبَ فيها أمرانِ:

أ- قصدُ فعلِها.

ب- تعينُها كعيدٍ وإحرامٍ وسُنَّةِ ظُهرٍ.

ت- تمييزُ السنةِ القبليةِ عن البعديةِ والعيدِ الأصغرِ عن الأكبرِ.

د- دخولُ وقتِها.

٣- نافلةٌ مطلقةٌ يُشترَطُ فقط قصدُ فعلِها.

ويُشتَرَطُ في كلِّ ما تقدَّمَ زيادةً على ذلكَ:

أ- الجزْمُ في النِّيةِ.

ب- دوامُها حُكْماً.

---

(٥٤٢) لغةً: القصدُ، يقالُ: نواكَ اللهُ بخيرٍ أي قصدكَ به.

(٥٤٣) فتُجزِئُ وإن لم يتلفَّظْ بها، وتلفُّظُهُ بما نواه تأكيدٌ، ودليلُها ماروى سيدُنا عمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ وإنَّما لكُلِّ امرىءٍ ما نَوى**» (خ ١ – م ١٩٠٧) وهو المرادُ من الإخلاصِ في قولِهِ تعالى: ﴿ **وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ** ﴾ البينة: ٥ ، والإخلاصُ عملُ القلبِ وهو مَحْضُ النيةِ.

ت- قَرنُها بتكبيرةِ الإحرامِ.

٧- القيامُ في الفرضِ مع القُدْرةِ: وإلا قعدَ كيف يشاءُ والأفضلُ مُفتَرِشاً، وشروطُهُ [٥٤٤]:

١- الانتصابُ (ألا يكونَ مائلاً إلى أقلِّ ركوعٍ إلا لعجْزٍ).

٢- مستقبِلاً القِبلةَ في الفرضِ والنَّفلِ إلا في صلاةِ الخوفِ والنفلِ على الدَّابَّةِ.

٣- ألا يقصِدَ به غيرَهُ ولو عجزَ عن القيامِ وقدرَ على القيامِ على رُكبتَيهِ لزِمَهُ، لأنه ميسورٌ لا يسقُطُ بالمعسورِ، ويجبُ أن لا يقصدَ به غيرَهُ، فإن عجزَ عن القيامِ والقعودِ صلَّى من اضطجاعٍ على جنبِهِ ويجلسُ للرُّكوعِ والسُّجودِ وجوباً إن قدرَ وإلا أَومأَ لهما، فإن عجزَ صلَّى مُستلقِياً على ظهرِهِ وأخمصاهُ للقِبلةِ مع رفعِ رأسِهِ وجوباً بنحوِ وسادةٍ إن قدرَ ويُومِئُ برأسِهِ لسجودِهِ وركوعِهِ، فإن عجزَ أومأَ بأجفانِهِ فإن عجزَ أجرى أفعالَ الصَّلاةِ على قلبِهِ وجوباً في الواجبِ ونَدْباً في المندوبِ، ولا إعادةَ عليه، ولا تسقُطُ عنه الصلاةُ ما دامَ عقلُهُ ثابتاً.

٨- الرُّكوعُ مع الطُّمأنينةِ[٥٤٥]: وشروطُهُ:

١- وصولُ راحتَيِ معتدلِ الخِلْقةِ رُكبتَيهِ إذا أرادَ وضعَهُما عليهما [٥٤٦].

٢- الطُّمأنينةُ [٥٤٧].

([٥٤٤]) والدليلُ على رُكنيةِ القيامِ قولُهُ تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ البقرة: ٢٣٨.

وما روى سيدُنا عِمرانُ بنُ الحُصينِ ﷺ قال: «**كانت لي بواسيرُ، فسألتُ النبيَّ ﷺ عن الصلاةِ فقال: صلِّ قائماً، فإن لم تستطعْ فقاعداً، فإن لم تستطعْ فعلى جنْبٍ**». (خ ١١١٧) وخُصَّ القيامُ بالفرضِ لحديثِ السيدةِ عائشةَ مرفوعاً (كان يُصلِّي ليلاً طويلاً قاعداً) (م ٧٣٠).

([٥٤٥]) ودليلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ الحج: ٧٧.

وحديثُ المسيءِ في صلاتِهِ، وقولُهُ ﷺ: «**صَلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي**» (خ).

([٥٤٦]) روى زيدُ بنُ وَهْبٍ قال: «**رأى حذيفةُ رجلاً لا يُتِمُّ الرُّكوعَ والسُّجودَ، قال: ما صَلَّيتَ، ولو مُتَّ مُتَّ على غيرِ الفِطرةِ التي فطرَ اللهُ محمَّداً ﷺ عليها**». (خ).

([٥٤٧]) ووجوبُ الطُّمأنينةِ لقولِهِ ﷺ للمسيءِ في صلاتِهِ: «**ثم اركعْ حتى تَطْمئِنَّ راكعاً**». (ق).

٣- أن لا يقصِدَ به غيرَهُ.

٤- أن يكونَ بغيرِ الْخناسٍ وهو أن يخفِضَ عَجِيزتَهُ ويرفعَ أعلاهُ ويُقدِّمَ صدرَهُ، فإن فعلَ عامِداً عالماً بطلتْ صلاتُهُ وإلا فيلزمُهُ إعادةُ الرُّكوعِ بدونِ الخناسٍ.

٥- ألا يزيدَ من تكبيرةٍ أكثرَ من سبعِ ألِفاتٍ وإلا بطلَتْ.

٦- أن يُكبِّرَ له بقصدِ الذِّكْرِ وحدَهُ أو مع الإعلامِ في حقِّ العالِمِ.

٩- الاعتدالُ مع الطُّمأنينةِ[٥٤٨] فيه:

ويحصُلُ بعَودِ المصلِّي إلى ما ركعَ منه من قيامٍ أو قُعودٍ، ويُشترَطُ فيه:

١- أن لا يُطوِّلَهُ لأنه ركنٌ قصيرٌ ليس مقصوداً لذاتِهِ بل للفصلِ بين الرُّكوعِ والسجودِ، فلو طوَّلَهُ عامِداً عالماً بطلتْ صلاتُهُ وإلا فلا ويَسجُدُ للسَّهوِ، وضابطُ الطُّولِ أن يكونَ بحيثُ يسَعُ الذِّكْرَ المطلوبَ فيه والفاتحةَ.

وهذا في غيرِ الاعتدالِ الأخيرِ، أمَّا هو من كُلِّ فرضٍ صبحٍ أو غيرِهِ فلا يَضُرُّ تطويلُهُ ولو كَثُرَ جدَّاً ما دامَ مشتَغِلاً بدعاءٍ وثناءٍ، أما لو حصلَ بغيرِهِ كتسبيحٍ أو قراءةٍ فلا يُغتفَرُ فيه إلا قدْرَ القنوتِ الواردِ زيادةً على قدرِ ذكرِ الاعتدالِ وعلى أقلَّ من قدرِ الفاتحةِ، وجازَ تطويلُ الاعتدالِ لأنه محلُّ قنوتٍ في الجُملةِ.

٢ - يجبُ أن لا يقصِدَ بالاعتدالِ غيرَهُ. فلو رأى في ركوعِهِ حيَّةً ونحوَها فرفعَ فَزِعاً منها لم يُعتدَّ باعتدالِهِ.

١٠- السُّجودُ مرَّتَينِ في كل ركعة[٥٤٩]: ١- مع الطُّمأنينةِ فيهما [٥٥٠] ٢- والتَّحامُلِ[٥٥١] والتَّنكُّسِ معاً في الجَبْهةِ[٥٥٢] ومباشرةِ بعضِ جبهتِهِ وركْبتيْهِ وباطنِ كَفَّيهِ وباطنِ أصابعِ قدَمَيهِ [٥٥٣].

---

(٥٤٨) لقولِهِ ﷺ للمسيءِ في صلاتِهِ: «**ثم ارفعْ حتى تعتدلَ قائماً**». أمَّا وجوبُ الطُّمأنينةِ فلحديثٍ صحيحٍ رواه (حم - حب في صحيحه).

ومن السنةِ السُّجودُ على أنفِهِ أيضاً [٥٥٤] ٣- ويُشترَطُ في الجبهةِ أن لا يضَعَها على شيءٍ يتحرَّكُ بحركتِهِ في قيامٍ أو قعودٍ كطرَفِ كُمِّهِ أو طرفِ عِمامتِهِ[٥٥٥] ٤- كما يُشترَطُ عدمُ الحائلِ بين جبهتِهِ وموضعِ سجودِهِ [٥٥٦] وإلا بطلتْ مع العمدِ والعلمِ إذا كانت لغيرِ حاجةٍ ٥- ويجبُ أن لا يقصِدَ بالسُّجودِ غيرَهُ. وأما إذا سجدَ على ذيلِ غيرِهِ أو طرفِ عِمامةِ غيرِهِ أو على ظهرِ رجُلٍ صحَّ سجودُهُ وصلاتُهُ إذا وُجدَتْ هيئةُ السُّجودِ.

١١- الجلوسُ بين السَّجدتَينِ والطُّمأنينةِ فيه[٥٥٧]:وأقلُّهُ أن يجلِسَ مُستوياً وإلا لم يصِحَّ، وأن لا يقصِدَ به غيرَهُ يقيناً، وأن لا يُطوِّلَهُ في غيرِ ما وردَ لأنه ركنٌ قصيرٌ فإن فعلَ عامِداً عالماً بطلتْ صلاتُهُ في غيرِ صلاةِ التَّسابيحِ، فلو زادَ على قدرِها شيئاً قدرَ أقلِّ التشهُّدِ بطلتْ.

١٢- الجلوسُ للتشهُّدِ الأخيرِ: لأنه محلُّ ذِكرٍ واجبٍ فكانَ واجباً كالقيامِ[٥٥٨].

([٥٤٩]) لقولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ ﴾ الحج: ٧٧. أصلُ السُّجودِ التَّطامُنُ والميلُ: أو الخضوعُ والتَّذلُّلُ وكلٌّ من تذلَّلَ وخضعَ فقد سجدَ ولهذا قيلَ لمن وضعَ جبهةً في الأرضِ سجدَ، لأنه غايةُ الخُضوعِ.

([٥٥٠]) وأمَّا الطُّمأنينةُ فلقولِهِ ﷺ للمسيءِ في صلاتِهِ: «**ثم اسْجُدْ حتى تطمئِنَّ ساجداً**». (ق).

([٥٥١]) يتحاملُ على موضعِ سجودِهِ بثِقَلِ رأسِهِ وعُنُقِهِ حتى تستقرَّ جبهتُهُ، ويظهرَ أثرُهُ على يدٍ لو فُرِضتْ تحتَ ذلك المحشوِّ فإن لم يفعلْ لم يجزْهُ.

([٥٥٢]) وحجَّةُ ذلك قولُهُ ﷺ: «**إذا سَجَدْتَ فمكِّنْ مِنَ الأرضِ ولا تَنْقُرْ نَقْراً**» (حب في صحيحه).

([٥٥٣]) لقولِهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ أن أسجُدَ على سبعةِ أعظُمٍ**» (ق).

([٥٥٤]) لحديثِ (خ ٨١٢ . م ٤٩٠ . الشافعي ٨٤/١) عن ابنِ عباسٍ (أُمِرْتُ أن أسجُدَ على سبعٍ: الجبهةِ والأنفِ واليدينِ والرُّكبتينِ والقدَمينِ)، وحديثِ (أُمِرْتُ أن أسجدَ على سبعةِ أعظُمٍ: على الجبهةِ. وأشار بيدِهِ إلى أنفِهِ. واليدينِ والرُّكبتَينِ وأطرافِ القدَمينِ).

([٥٥٥]) وإن سجدَ على ذيلِهِ أو كُمِّهِ أو طرفِ عِمامتِهِ وهو طويلٌ جدًّا لا يتحرَّكُ بحركتِهِ صحَّتْ صلاتُهُ.

([٥٥٦]) لما في (م): «**شَكَوْنا إلى رسولِ اللهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضاءِ فلم يُشْكِنا**» (أي لم يُزِلْ شِكايَتَنَا) وزادَ (هق): (في جباهِنا وأكفِّنا) (وإسنادُهُ صحيحٌ).

([٥٥٧]) لقولِهِ ﷺ للمسيءِ في صلاتِهِ: «**ثمَّ ارفعْ حتى تعتدلَ جالساً**». وفي روايةٍ «**حتى تطمئنَّ جالساً ثم افعلْ ذلك في صلاتِكَ كلِّها**» (ق).

١٣- ترتيبُ الأركانِ[٥٥٩] باستثناءِ:

أ - النِّيَّةُ مع تكبيرةِ الإحرامِ.

ب- القراءةُ مع القيامِ.

ج- التَّشهُّدُ والصَّلاةُ على النبيِّ والسَّلامُ في الجلوسِ الأخيرِ.

---

(٥٥٨) ثبتَ في الصَّحيحَينِ الأمرُ بالتشهُّدِ كما مرَّ معنا تحت رقم /١٧٣/ وإذا ثبتَ وجوبُ التشهُّدِ وجبَ القُعودُ له.

(٥٥٩) ودليلُ ترتيبِ الأركانِ للاتِّباعِ مع خبرِ «**صَلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي**»(خ). وقد صلَّى عليه الصلاةُ والسلامُ مرتِّباً.

* **بابٌ: سُننُ الصَّلاةِ:**

أولاً: قبلَ الدُّخولِ فيها شَيئانِ: الأذان والإقامة

آ – الأذانُ[٥٦٠] وهو ذكرٌ مخصوصٌ شُرِعَ للصَّلاةِ المكتوبةِ أصالةً على الأعيانِ[٥٦١].

شروطُ الأذانِ والإقامةِ[٥٦٢]:

١– دخولُ وقتِ الصلاةِ في غيرِ الصُّبحِ[٥٦٣].

٢– ترتيبُ ألفاظِهِ.

٣– الموالاةُ بين كلماتِهِ فلا يَسكُتُ ولايتكلَّمُ.

٤– إسماعُ نفسِهِ والجهرُ لجماعةٍ، وأمَّا ما يحصُلُ به الشِّعارُ فشرطُهُ أن يظهرَ في البلدِ.

٥– عدمُ بناءِ غيرِهِ، كأن يتقاسَمَ اثنانِ ألفاظَ الأذانِ.

---

(٥٦٠) حاشية الجمل ج١/ ٢٩٥، تحفة المحتاج ج٢٠٧/١، مغني المحتاج ج١/ ١٣٣، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٤٠، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ١٦٦، ترشيح المستفيدين ج١/ ٨٦، إعانة الطالبين ج١ /٢٢ قليوبي وعميرة ج١٢٤/١، أسنى المطالب ج١ /١٢٥، نهاية المحتاج ج٣٩٨/١، المجموع ج٧٤/٣.

الأذانُ لغةً: الإعلامُ: قال تعالى: ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ الحج: ٢٧ أي أَعلِمْهُم به.

(٥٦١) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ﴾المائدة: ٥٨، وقال سبحانَهُ وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ﴾الجمعة: ٩. وقال ﷺ: «إذا حضَرتِ الصلاةُ فليؤذِّنْ لكم أحدُكُم وليَؤُمَّكُم أكبرُكُمْ» (خ ٦٢٨ – م ٦٧٤). وصرفَهُ عن الوجوبِ أمورٌ: منها أنه ﷺ تركَهُ للثانيةِ من صلاتَي الجمعِ، ومنها أنه لم يذكُرْهُ للمسيءِ صلاتَهُ حين ذَكرَ له شُروطَ الصلاةِ وأركانَها.

وفي روايةٍ: «**فأذِّنا وأَقيما**». كان المسلمونَ حين قدِموا المدينةَ يجتمعونَ فيتحيَّنُونَ الصَّلواتِ ليس يُنادَى بها، فتكلَّمُوا يوماً في ذلك فقال بعضُهُم: اتَّخِذُوا ناقُوساً مثلَ ناقوسِ النَّصارَى وقال بعضُهُم بل قَرْناً مثل قَرْنِ اليهودِ فقال سيدُنا عمرُ: أولا تَبعثونَ رجلاً يُنادي بالصَّلاةِ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: يا بلالُ قُمْ فنادِ بالصَّلاةِ (خ ٦٠٤ م – ن٢/٢)

(٥٦٢) وفي الحديثِ: «**أُمِرَ بلالٌ أن يشفعَ الأذانَ ويُوترَ الإقامةَ**» (خ٦٠٦ – م ٣٨٧)

(٥٦٣) لحديثِ: «**إذا حضرتِ الصلاةُ فليؤذِّنْ لكم أحدُكُم**» (خ٦٢٨ – م٦٧٤) أمَّا أذانُ الفجرِ فيصحُّ بعد نصفِ الليلِ لحديثِ: «**إنَّ بلالاً يُؤذِّنُ بليلٍ**» (خ٦١٧ – م ١٠٩٢)

٦- كونُهمَا بالعربيةِ.

وأمَّا شروطُهُ بالنَّظرِ لفاعلِهِ:

١-٢ الإسلامُ والتَّمييزُ[٥٦٤] من المؤذِّنِ وأن يكونَ عاقلاً، وشرطُهُ بالنَّظرِ لفاعلِ الأذانِ وحدَهُ ولو كان لغيرِ الصَّلاةِ كالأذانِ في أُذُنِ المولودِ فهو: - الذُّكورَةُ يقيناً فيَحرُمُ على المرأةِ رفعُ صوتِها بالأذانِ[٥٦٥]، وأمَّا شروطُهُ لنَصْبِهِ من قِبَلِ الحاكِمِ: فالإسلامُ (والذُّكورَةُ) والتَّكليفُ والعدالةُ[٥٦٦] والأمانةُ[٥٦٧] ومعرفةُ الأوقاتِ بنفسِهِ أو بإخبارِ منصوبٍ لذلك[٥٦٨].

ويجوزُ للإمامِ من مالِ بيتِ المالِ ومن مالِ نفسِهِ ولآحادِ النَّاسِ من أهلِ المحلَّةِ ومن غيرِهِمْ استئجارُ مؤذِّنٍ.

فصلٌ: ويُكرَهُ الأذانُ:

١- وقوعهما من محدِثٍ، ومن جُنُبٍ أشدُّ كراهةً[٥٦٩]. ٢- ويُكرَهُ التَّغنِّي بهما أي التَّطريبُ (من نغمٍ إلى آخرَ). ٣- التَّمطيطُ إن لم يُغيِّرِ المعنى وإلاحَرُمَ كمدِّ باءِ أكبرَ ومن اللَّحنِ المغيِّرِ للمعنى عدمُ النُّطقِ بهاءِ الصلاةِ لأنه دعاءٌ إلى النَّارِ، وليس من تغييرِ المعنى مدُّ ألِفِ اللهِ والصَّلاةِ والفلاحِ. ٤- القعودُ فيهما لقادرٍ على القِيامِ إلا لمسافرٍ. ٥ – التَّثويبُ في غيرِ

---

(٥٦٤) فيصحُّ أذانُ الصَّبيِّ المميزِ وتصحُّ إقامتُهُ. هذا هو المذهبُ.

(٥٦٥) لأنه تشبُّهٌ بالرِّجالِ وصاحبُهُ ملعونٌ، ولأنه لا تصحُّ إمامتُها فلا يصحُّ تأذينُها للرِّجالِ، ولأنه يُفتَتنُ بصوتِها كما يُفتَتنُ بوجهِها.

(٥٦٦) لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما المرفوعِ: «**لِيؤَذِّنْ لكُم خيارُكُمْ**» (جه).

(٥٦٧)لأنه ﷺ وصفَ المؤذِّنينَ بالأمانةِ، والفاسقُ غيرُ أمينٍ.

(٥٦٨) لأنه إذا لم يكنْ عارفاً غرَّ الناسَ بأذانِهِ، وهذا الشرطُ إن لم يكنْ يؤذِّنْ لنفسِهِ أو لجماعةٍ.

(٥٦٩)لحديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «**لا يُؤذِّنْ إلا متوضِّئٌ**» ت٢٠٠ – هب ٣٩٧/١. والأصحُّ أنه موقوفٌ على أبي هريرة، وفي حديثٍ حسنٍ منقطعٍ عن وائلِ بنِ حُجْرٍ يرفعُهُ (حقٌّ وسنةٌ ألا يؤذِّنَ مؤذِّنٌ إلا وهو طاهرٌ) ٣٩٧/١

الصُّبحِ، أو قولُهُ حيَّ على خيرِ العملِ[٥٧٠]. ٦- وقوعُهُما من فاسقٍ أو صبيٍّ (وأعمى إن لم يكنْ بصيرٌ يَعرِفُ الوقتَ)[٥٧١].

فصلٌ: ويُبْطِلُهُما: رِدَّةٌ – وسُكْرٌ – وجُنونٌ – وإغماءٌ – وسكوتٌ إن طالَ الفصلُ – وتركُ كلمةٍ منهما، وعليه أن يأتيَ بها وبما بعدَهُ ليصحَّ، وألفاظُهُ مثنى إلا التَّكبيرَ أوَّلَهُ فأربعٌ وإلا التَّوحيدَ آخرَهُ فواحدٌ.

فصلٌ: وسننُهُ كثيرةٌ منها:

١-**التَّرجيعُ فيه:** وهو أن يأتيَ بالشَّهادتَينِ مرَّتَينِ سِرَّاً قبلَ الإتيانِ بهما جَهْراً[٥٧٢].

٢-**والتَّثويبُ** في أذانِ الفجرِ مرَّتَينِ (بعد قولِهِ حيَّ على الفلاحِ حيَّ على الفلاحِ) بقولِهِ: الصَّلاةُ خيرٌ من النَّومِ[٥٧٣]، ويُقالُ له: صدَقْتَ وَبَرِرْتَ وبالحقِّ نَطَقْتَ.

٣- وترتيلٌ فيه أي تأنٍّ.

([٥٧٠])لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها وعن أبيها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : «**من أحدثَ في أمرِنا هذا ما ليسَ منه فهو رَدٌّ**» (خ٢٦٩٧ م ١٧١٨) ولأنها لم تثبُتْ عن سيدِنا رسولِ اللهِﷺ.

([٥٧١]) قال سيدُنا ابنُ عمرَ: كان ابنُ أمِّ مكتُومٍ رجلاً أعمى لا يُنادي بالصلاةِ حتى يُقالَ له: أصبحتَ أصبحتَ (خ٦١٧)

([٥٧٢]) لحديثِ أبي مَحذُورَةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أقعدَهُ وألقى عليه الأذانَ حَرْفاً حَرْفاً ... (فوصفَ الأذانَ بالتَّرجيعِ) (حم ١٥٣٧٩ – د ٥٠٠ – ت ١٩١ – م – ن – جه) ومن حديثِ (حب ١٦٨٢) سنَدُهُ عن أبي مَحذورَةَ قال: «يا رسولَ اللهِ علِّمْني سنةَ الأذانِ: قال فمسحَ مُقدِّمَ رأسي وقال:تقولُ: **اللهُ أكبرُ...** ورفعَ بها صوتَهُ.

ثم تقولُ: **أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، أشهد أنَّ محمداً رسولُ اللهِ أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ** (واخفِضْ بها صوتَكَ) ثم ترفعُ صوتَكَ بالشهادةِ: **أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ مرَّتينِ، وأشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ** مرَّتينِ» . (د ٥٠٠ - ت ١٩١ – حم ٤٠٨/٣ - هب ٤١٤/١).

وفي روايةِ (حب ١٦٨٠): «**ارجِعْ وامدُدْ صوتَكَ**» بعدَ الشَّهادتَينِ.. وأمرَني بالتَّأذينِ فقَدِمْتُ على عَتَّابِ بنِ أُسيْدٍ فكنتُ أُؤَذِّنُ معه بمكَّةَ عن أمرِ رسولِ اللهِ ﷺ حم ٤٠٩/٣ ـ الشافعي ٥٧/١.

([٥٧٣]) لقولِهِ ﷺ لأبي محذورَةَ: «**فإذا كانَ أذانُ الفجرِ فقُلْ: الصَّلاةُ خيرٌ من النَّومِ مرَّتَينِ**» (حم – د)

٤-**والصلاةُ على النبيِّ ﷺ بعدَهُ** (وذلك بغيرِ نغمةِ الأذانِ بل بصوتِهِ العاديِّ حتى لا يُوهِمَ أنَّ الصلاةَ على النبيِّ ﷺ من الأذانِ) –

٥-**والدُّعاءُ عقِبَهُ** لأنه لا يُرَدُّ فيدعو بالدُّعاءِ المأثورِ: اللَّهمَّ ربَّ هذه الدَّعوةِ التَّامَّةِ (أي دعوةِ الأذانِ والإقامة) والصَّلاةِ القائمةِ (التي ستقامُ وتُفعَلُ) آتِ سيدَنا محمداً ﷺ الوسيلةَ (هي منزلةٌ في الجنةِ عند المَلِكِ) والفضيلةَ، وابعثْهُ مقاماً محموداً الذي وعدتَهُ [٥٧٤] وهو الشَّفاعةُ العُظْمى في موقفِ القيامةِ)، زاد (هب): إنَّكَ لا تُخلِفُ الميعادَ.

٦-وأن يقفَ المؤذِّنُ على أواخرِ الكلماتِ في الأذانِ لأنه رُوِيَ موقوفاً.

٧-قولُهُ في الليلةِ المظلمةِ الممطرَةِ بعدَ تمامِ الأذانِ أو الحَيعلَتينِ:صَلُّوا في رِحالِكُم.

٨-أن يكونَ من ذُرِّيَّةِ مَنْ جعلَهُمُ النَّبيُّ ﷺ مؤذِّنينَ وهم أربعةٌ: سيدُنا بلالٌ، وابنُ أمِّ مكتوم بالمدينةِ، وأبو مَحْذُورَةَ بمكَّةَ، وسعدٌ القُرَظِيُّ بقُباءَ.

٩-وضعُ طرَفَي مُسبِّحَتَيهِ في صُماخَي أُذُنَيهِ. [٥٧٥]

١٠-رفعُ صوتِهِ ما أمكنَهُ بدونِ ضررٍ [٥٧٦] إلا خلفَ المسافرِ وفي أُذُنِ المولودِ [٥٧٧] والمهمومِ والمصروعِ والغضبانِ ومن ساءَ خُلُقُهُ.

١٤-ويُسَنُّ أن يكونَ المؤذِّنُ متطوِّعاً [٥٧٨].

([٥٧٤]) أخرجَهُ (خ ٦١٤) وفيه: «**حَلَّتْ له شفاعتي يومَ القيامةِ**»

([٥٧٥]) لحديثِ أبي جُحَيفةَ قال: رأيتُ بلالاً وأُصبُعَيهِ في أُذُنَيهِ ورسولُ اللهِ ﷺ في قُبَّةٍ له حمراءُ (ت١٩٧ – د٥٢٠)

([٥٧٦]) لحديثِ (خ) عن أبي سعيدٍ: «**فإذا كُنْتَ في باديتِكَ أو غنمِكَ فأذَّنتَ للصلاةِ فارفعْ صوتَكَ بالنداءِ فإنه لا يَسمَعُ مدى صوتِ المؤذِّنِ جِنٌّ ولا إنسيٌّ ولا شيءٌ إلا شهدَ له يومَ القيامةِ**».

([٥٧٧]) فقد أذَّنَ رسولُ اللهِ ﷺ في أُذُنِ الحسنِ والحُسينِ رضي اللهُ عنهما حين ولدتْهُ جدَّتُنا السيدةُ فاطمةُ رضي اللهُ عنهم (ت ١٥١٤) وليكونَ إعلامُهُ بالتَّوحيدِ أوَّلَ ما يقرَعُ سمْعَهُ عند قدومِهِ إلى الدُّنيا، كما يُلَقَّنُ عند خروجِهِ منها.

([٥٧٨]) لحديثِ عُثمانَ بنِ أبي العاصِ ﷺ: «**قلتُ: يا رسولَ اللهِ اجعلْني إمامَ قومي. فقالَ: أنتَ إمامُهُمْ، واقتدِ بأضعَفِهِمْ واتَّخِذْ مؤذِّناً لا يأخذْ على أذانِهِ أجْراً**» (ن).

فصلٌ: والأذانُ تسعَ عشرةَ كلمةً[٥٧٩].

١-٢-٣-٤	الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر.	
٥-٦ ٧-٨	بصـــــــوتٍ منخفضٍ	أشهد أن لا إله لا الله، أشهد أن لا إله إلا الله أشـهد أنَّ محمـداً رسـولُ الله ، أشـهد أنَّ محمـدً رسولُ الله[٥٨٠]
٩-١٠ ١١-١٢	ثم يَرْجِعُ فيرفَعُ صوتَهُ	أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله أشـهد أنَّ محمـداً رسـولُ الله، أشـهد أنَّ محمـداً رسولُ الله
١٣-١٤	حيَّ على الصلاة ـ حيَّ على الصلاة	
١٥-١٦	حيَّ على الفلاح ـ حيَّ على الفلاح	
١٧-١٨	الله أكبر، الله أكبر.	
١٩-	لا إله إلا الله	

والإقامةُ: إحدى عشرةَ كلمةً:

١-٢ الله أكبر الله أكبر.

٣-٤ أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أنَّ محمداً رسولُ الله.

٥-٦ حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الفلاح.

٧-٨ قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة.

٩-١٠ الله أكبر الله أكبر

١١- لا إله إلا الله

---

(٥٧٩) لحديثِ «**أُمِرَ بلالٌ أن يشفَعَ الأذانَ ويُوتِرَ الإقامةَ**» (خ ٦٠٧-م ٣٧٨- د ٥٠٨- جه ٧٢٩).

(٥٨٠) لو تركَ الترجيعَ سهواً أو عمداً صحَّ أذانُهُ وفاتَتْهُ الفضيلةُ. لأنه جاءتْ أحاديثُ كثيرةٌ بحذْفِهِ. والحكمةُ منه أنه يقولَهُ سِرَّاً بتدبُّرٍ وإخلاصٍ.

فصلٌ: الأذانُ كلامٌ جامِعٌ لعقيدةِ الإيمانِ مشتمِلٌ على نوعِهِ من العقلياتِ والسَّمعيَّاتِ فأولُهُ إثباتُ الذَّاتِ وما يستحقُّهُ مولانا عزَّ وجلَّ من الكمالِ والتَّنزيهِ عن أضدادِها وذلك بقولِهِ: الله أكبر ـ وهذه اللَّفظةُ مع اختصارِ لفظِها دالَّةٌ على ما ذكرْناه.

ثم صرَّحَ بإثباتِ الوحدانيَّةِ ونفيِ ضدِّها من الشَّرِكَةِ المستحيلةِ في حقِّهِ سُبحانَهُ وتعالى،

وهذه عمدةُ الإيمانِ والتَّوحيدِ المقدَّمةِ على كُلِّ وظائفِ الدِّينِ.

ثم صرَّحَ بإثباتِ النُّبوَّةِ والشَّهادةِ بالرسالةِ لنبيِّنا ﷺ وهي قاعدةٌ عظيمةٌ بعد الشَّهادةِ بالوحدانيَّةِ، وموضعُها بعد التَّوحيدِ لأنها من بابِ الأفعالِ الجائزةِ الوقوعِ.

وتلكَ المقدِّماتِ من بابِ الواجباتِ.

وبعد هذه القواعدِ كمَلَتِ العقائدُ العقليَّاتُ فيما يجبُ ويستحيلُ ويجوزُ في حقِّهِ سبْحانَهُ وتعالى.

ثم دعا إلى ما دعاهُمْ إليه من العباداتِ، فدعا إلى الصَّلاةِ وجعلَها عقِبَ إثباتِ النُّبوَّةِ لأنَّ معرفةَ وجوبِها من جهةِ سيدِنا النبيِّ ﷺ لا من جهةِ العقلِ.

ثم دعا إلى الفلاحِ وهو الفوزُ والبقاءُ في النَّعيمِ المقيمِ، وفيه إشعارٌ بأمورِ الآخرةِ من البعثِ والجزاءِ، وهي آخرُ تراجِمِ عقائدِ الإسلامِ.

ثم كرَّرَ ذلك بإقامةِ الصلاةِ للإعلامِ بالشُّروعِ فيها وهو متضمِّنٌ لتأكيدِ الإيمانِ وتكرارِ ذكرِهِ عند الشُّروعِ في العبارةِ بالقلبِ واللِّسانِ وليدخُلَ المصلِّي فيها على بيِّنةٍ من أمرِهِ وبصيرةٍ من إيمانِهِ، ويَستشعِرَ عظيمَ ما دخَلَ فيه وعظمةَ حَقِّ مَنْ يَعبدُهُ وجزيلَ ثوابِهِ.

ب- الإقامةُ: وهي ذِكْرٌ مخصوصٌ شُرِعَ لاستنهاضِ الحاضرينِ إلى الصَّلاةِ، وألفاظُها فُرادَى إلا التَّكبيرَ أوَّلَها وآخِرَها وكلمةَ الإقامةِ فمَثْنى. وشرطُهَا مع ماتقدَّمَ: عدمُ الإطالةِ عُرْفاً بينها وبينَ الصَّلاةِ.

ومن سُنَنِها :١- إدراجُها.[٥٨١]

([٥٨١]) لقولِهِ ﷺ لبلالٍ: «**إذا أذّنتَ فترسَّلْ، وإذا أقمتَ فاحْدِرْ**» (هب ٤٢٨/١ عن سيدِنا عمرَ مرفوعاً، قط٣٢٨/١ – ش٢٤٢/١) وهو الإسراعُ وتركُ التَّطويلِ، ورُويَ بالرَّاءِ (فاحذَرْ) ت ض

أي الإسراعُ في بيانِ حُروفِها، فيجمعُ بينَ كلِمَتَينِ منها بصوتٍ إلا الكلمةَ الأخيرةَ بصوتٍ ولأنَّ الأذانَ للغائبينَ فكان التَّرسُّلُ فيه أبلغَ، والإقامةَ للحاضِرينَ فكان الإدراجُ فيه أشبهَ، ولا يُقيمُ المؤذِّنُ إلا بإشارةِ الإمام.

٢- خَفْضُها على أن يسمعَ المأمومونَ ليُتابِعُوها سِرَّاً وليجمعُوا بينَ أجرِهما.

ومن سنن الأذانِ والإقامةِ: ١- أن يكونَ كلٌّ من المؤذِّنِ والمقيمِ عدلَ الشَّهادةِ – حسَنَ الصَّوتِ [٥٨٢] - صَيِّتاً.

٢-القيامُ [٥٨٣] على عالٍ إن احْتِيجَ إليه [٥٨٤].

٣-استقبالُ القِبلةِ.

٤-وتحويلُ وجهٍ لا صدرٍ في الحَيعَلَتَينِ. [٥٨٥]

٥-التَّحوُّلُ من محلِّ الأذانِ إلى الإقامةِ والقعودُ بينَهما بقدْرِ اجتماعِ الناسِ [٥٨٦] إلا في المغرِبِ فإنه لا يؤخِّرُها لضيقِ وقتِها ولأنَّ الناسَ في العادةِ يجتمعونَ لها قبلَ وقتِها.ويُسنُّ لسامعِهما (إلا لمصَلٍّ):

أ - يُسنُّ عدمُ الكلامِ بغيرِ الإجابةِ إلى أن يفرغَ الأذانُ حتى لو سمِعَهُ وهو مُشتغِلٌ بعلْمٍ أو قراءةٍ أو ذِكْرٍ قطعَهُ نَدْباً وأجابَ، ويقطَعُ التَّدريسَ وإن كان واجباً لأنه لا يفوتُ بخلافِ الإجابةِ أدباً مع الشَّارعِ، حيثُ لم يكُنْ مُصلِّياً ولم يُكْرَهْ له الكلامُ. ويُكرَهُ للمصلِّي متابعةُ المؤذِّنِ في الصَّلاةِ سواءٌ النَّفلُ أو الفرضُ.

([٥٨٢]) لأنَّ النبيَّ ﷺ: اختارَ أبا محذورةَ لصوتِهِ، ولأنه أبلغُ في الإعلامِ. (رواه هق عن عبدِ اللهِ بنِ مُحَيْرِيزَ ﷺ) وقال لعبدِ اللهِ بنِ زيدٍ: أَلْقِهِ على بلالٍ فإنه أَندى منكَ صَوتاً (ت ١٨٩)

– لما رواهُ ابنُ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما: قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «**لِيُؤَذِّنْ لكم خيارُكم ولْيَؤُمَّكُمْ قُرَّاؤُكُمْ**». (د–جه).

([٥٨٣]) لقولِهِ ﷺ لسيدِنا بلالٍ: «**قُمْ فأذِّنْ**»

([٥٨٤]) رُوِيَ عن امرأةٍ من بني النَّجَّارِ قالت: كان بيتي من أطولِ بيتٍ حولَ المسجدِ وكان بلالٌ يؤذِّنُ عليه الفجرُ (د ٥١٩)

([٥٨٥])لحديثِ (د): «**فلمَّا بلغَ حيَّ على الصَّلاةِ حيَّ على الفلاحِ لَوى عُنُقَهُ يميناً وشمالاً، ولم يستَدِرْ**» وإسنادُهُ صحيحٌ.

([٥٨٦]) لحديثِ (ت١٩٥) لبلالٍ: «**اجعلْ بين أذانِكَ وإقامتِكَ قدْرَ ما يَفرَغُ الآكِلُ من أكلِهِ والشَّاربُ من شُربِهِ والمعتصِرُ إذا دخلَ لقضاءِ حاجتِهِ**»

ب - يقولُ عندَها: مرحباً بالقائلِ عَدْلاً مرحباً بالصَّلاة أهلاً.
جـ- أن يقولَ مثلَ قولِهما.
د - يقولُ في الحَيعَلَتَينِ: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ العليِّ العظيمِ[٥٨٧] لأنَّ (حيَّ على الصلاةِ) و (حيَّ على الفلاحِ) خِطابٌ فإعادتُهُ عبثٌ بل سبيلُهُ الطَّاعةُ وسؤالُ الحَولِ والقوةِ، ومعناهُما إظهارُ العَجْزِ وطلبُ المعونةِ منه في كلِّ الأمورِ وهو حقيقةُ العُبوديَّةِ
هـ- في التَّثويبِ: صَدَقْتَ وبَرِرْتَ وبالحقِّ نطقْتَ كما مرَّ.
ويُسنُّ أن يقولَ مثلَما يقولُ المؤذِّنُ في الإقامةِ إلا في الحَيعلَتَينِ فإنه يقولُ: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ.
و- في كلمَتي الإقامةِ: أقامَها اللهُ وأدامَها[٥٨٨] وجعلَني من صالِحي أهلِها.
ز- الصلاةُ على النبيِّ ﷺ بعدَهما.
٦- من أذَّنَ فهو يُقيمُ[٥٨٩]. فإن أذَّنَ جماعةٌ دُفعةً واحدةً واتَّفقُوا على من يُقيمُ منهم، أقامَ.
٧- ثم يدعو بعدَ الأذانِ[٥٩٠] ويقولُ عندَ أذانِ المغربِ : اللَّهمَّ هذا إقبالُ ليلِكَ وإدبارُ نهارِكَ وأصواتُ دُعاتِكَ فاغفرْ لي[٥٩١].
فصلٌ: أحكامُهما: لا يَختصُّ الأذانُ بالمؤدَّاةِ بل يُسَنُّ أيضاً في الفائتةِ[٥٩٢]. والأذانُ حقٌّ للمكتوبةِ الخمسِ على المعتمدِ فيُسنُّ للجماعةِ والمنفرِدِ[٥٩٣] بشرطِ

([٥٨٧]) وقد وردَ في (م): «**من فعلَ ذلك من قلْبِهِ** (أي ردَّدَ المذكوراتِ) **دخلَ الجنةَ**» (م ٣٨٥)

([٥٨٨]) (د ٥٢٨) ض

([٥٨٩]) أي يُسنُّ أن يتولَّى الأذانَ والإقامةَ رجلٌ واحدٌ لحديثِ زيادِ بنِ الحارثِ الصُّدائيِّ حين أذَّنَ قال: فأرادَ بلالٌ أن يُقيمَ فقال النبيُّ ﷺ: «**يُقيمُ أخو صُدَاءٍ فإنه من أذَّنَ فهو يُقيمُ**» (حم ١٦٩/٤ – د ٥١٤)

([٥٩٠]) لحديثِ حم ١٢٥٨٤ – ت ٢١٢: «**الدُّعاءُ لا يُرَدُّ بينَ الأذانِ والإقامةِ**»

([٥٩١]) أخرجه هب ٤١٠/١ من حديثِ أمِّ سَلَمةَ.

([٥٩٢]) لحديثِ عمرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَّمْريِّ قال: كُنَّا مع النبيِّ ﷺ في بعضِ أسفارِهِ فنامَ عن الصُّبحِ حتى طلعتِ الشَّمسُ فاستيقظَ فقال: تنحُّوا عن المكانِ، ثم أمرَ بلالاً ثم توضَّأَ فصلَّى ركعتَي الفجرِ ثم أمرَ بلالاً فأقامَ فصلَّى بهم صلاةَ الصبحِ (د٤٤٤)

ألا يبلُغَهُ أذانٌ مدعوٌّ به، فإن كان مدعُوّاً به بأن سَمعَهُ من مكانٍ وأرادَ الصلاةَ فيه وصلَّى مع أهلِهِ بالفعلِ فلا يُندبُ له الأذانُ حينئذٍ.

أما الواحدُ فهو في حقِّهِ سنَّةُ عينٍ وإن بلغَهُ أذانُ غيرِهِ حيثُ لم يكُنْ مدعوّاً به. لكن لو والَى شخصٌ بينَ صلواتٍ أذَّنَ للأُولى منها فقط كفوائتَ[٥٩٤] وصلاتَي جمعٍ[٥٩٥]، وفائتةٍ وحاضرةٍ، وحيثُ لم يؤذِّنْ لغيرِ الأُولى من الصلواتِ التي والاها أقامَ لكلٍّ لأنه ﷺ جمعَ بمزدلفةَ بينَ المغربِ والعشاءِ بأذانٍ واحدٍ وإقامتَينِ (ق). ويُقاسُ بذلكَ الفوائتُ والحاضِرةُ المتواليَاتُ.

ويُكرَهُ تنزيهاً خروجُهُ من المسجدِ بعد الأذانِ إلا لمسجدٍ آخرَ أو بنيةِ الرُّجوعِ[٥٩٦]

النِّداءُ للنَّوافِلِ:

أما غيرُ المكتوبةِ من الصَّلواتِ، فلا يُسنُّ له أذانٌ ولا إقامةٌ بل يُندَبُ النِّداءُ لنفلٍ أُريدَ فِعلُهُ جماعةً (كالعيدينِ والكُسوفَينِ والاستِسْقاءِ والتَّراويحِ ووِتْرِ رمضانَ): الصَّلاةَ جامعةً[٥٩٧]، أو رفعُهما أو رفعُ أحدِهما ونصبُ الآخرِ ويُعْنِي عنه:الصَّلاةَ الصَّلاةَ، هَلُمُّوا إلى الصَّلاةِ، الصَّلاةَ رحِمَكُمُ اللهُ، صلاةُ القيامِ أثابَكُمُ اللهُ. ويكونُ ذلك عندَ الصَّلاةِ ليَكونَ نائباً عن الأذانِ.

---

(٥٩٣) لحديثِ عُقبةَ بنِ عامرٍ مرفوعاً «**يَعجَبُ ربُّكَ من راعي غنمٍ في رأسِ شَظِيَّةِ الجبلِ يُؤذِّنُ بالصلاةِ ويُصلّي، فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: انظُرُوا إلى عبدي هذا يُؤذِّنُ ويُقيمُ الصَّلاةَ، يخافُ مِنّي، قد غفرتُ لعبدي وأدخلْتُهُ الجنَّةَ**» (ن٢/٢٠)

(٥٩٤) لأنَّ المشركينَ يومَ الخندقِ شَغَلُوا رسولَ اللهِ عن أربعِ صَلَواتٍ حتى ذهبَ من اللَّيلِ ما شاءَ اللهُ فأمر بلالاً فأذَّنَ ثم أقامَ فصلَّى الظُّهرَ، ثم أقامَ فصلَّى العصرَ، ثم أقامَ فصلَّى المغربَ، ثم أقامَ فصلَّى العِشاءَ (ت ١٧٩ – ن١/٢٧٩ عن ابنِ مسعودٍ)

(٥٩٥) لحديثِ جابرٍ مرفوعاً «**جمعَ بينَ الظُّهرِ والعصرِ بعرفةَ وبينَ المغربِ والعشاءِ بِمُزْدَلِفةَ بأذانٍ وإقامتَينِ**» (م١٢١٨)

(٥٩٦) لحديثِ طب ٣٨٥٤: «**لا يَسمَعُ النِّداءَ في مسجدي هذا ثم يخرجُ منه – إلا لحاجةٍ – ثم لا يرجعُ إليه إلا منافقٌ**»

(٥٩٧) لحديثِ (خ١٠٤٥ – م ٩١٠) عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قال: لما كَسَفَتِ الشَّمسُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ نُودِيَ: «**إنَّ الصَّلاةَ جامِعةٌ**». وعن سيدِنا جابرِ بنِ سَمُرَةَ: صَلَّيتُ مع النبيِّ ﷺ العِيدَينِ غيرَ مرَّةٍ ولا مرَّتَينِ بغيرِ أذانٍ ولا إقامةٍ (م٨٨٧ – ت٥٣٢ – د١١٤٨)

الذِّكْرُ:

١- ذِكْرٌ مخصوصٌ في مَحَلٍّ مخصوصٍ قنوتٌ أو تشهُّدٌ: يُسجَدُ لتركِهِ.

٢- مقدِّمةٌ لغيرِهِ: (دعاءُ الافتتاحِ والتَّعوُّذُ) لا يُسجَدُ لتركِهِ: لو سَجدَ لتركِهَا عامِداً عالِماً بَطلَتْ صلاتُهُ فإن سجدَ ناسياً أو جاهلاً معذُوراً فلا يَبطُلُ ويَسجُدُ للسَّهوِ جَبْراً للخَلَلِ

٣- تابِعٌ لغيرِهِ: (السُّورةُ بعدَ الفاتحةِ) فلا سجودَ لتركِها: لو سجدَ لتركِها عامِداً عالِماً بطلتْ صلاتُهُ فإن سجدَ ناسياً أو جاهِلاً معذُوراً فلا يَبطلُ ويسجدُ للسَّهوِ جَبْراً للخَلَلِ

٤- مشروعٌ خارجَ الصَّلاةِ كالتَّسبيحِ: فلا سُجودَ له لو سجدَ لتركِها عامِداً عالِماً بطلَتْ صلاتُهُ فإن سجدَ ناسِياً أو جاهِلاً معذُوراً فلا يبطُلُ ويَسجُدُ للسَّهوِ جَبْراً للخَلَلِ.

ثانياً: بعد الدُّخولِ فيها: وهي الأبعاضُ ويَجبُرُ الخَللَ بتركِها سُجودُ السَّهوِ آخرَ الصَّلاةِ وهي قِسمانِ:

القسمُ الأوَّلُ: في التَّشهُّدِ وفيه سِتَّةُ أبعاضٍ:

١-٢ التَّشهُّدُ الأوَّلُ والقُعودُ له[٥٩٨].

٣-٤- الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ بعدَهُ والقُعودُ له.

٥-٦- الصَّلاةُ على الآلِ بعدَ التَّشهُّدِ الأخيرِ والقُعودُ لها.

القِسمُ الثَّاني: في القنوتِ وفيه أربعةَ عشرَ.

١-٢- القُنوتُ والقِيامُ له.

٣-٤- الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ والقيامُ لها.

٥-٦- الصَّلاةُ على الآلِ والقيامُ لها.

٧-٨- الصَّلاةُ على الصَّحبِ والقيامُ لها.

([٥٩٨]) لِمَا رواه عبدُ اللهِ بنُ بُحينَةَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «**قامَ في صلاةِ الظُّهرِ وعليه جُلوسٌ فلمَّا أتمَّ صَلاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتين**». (ق).

٩-١٠- السَّلامُ على النبيِّ ﷺ والقيامُ له.
١١-١٢- السَّلامُ على الآلِ والقيامُ له.
١٣-١٤- السَّلامُ على الصَّحبِ والقيامُ له.

وألفاظُ القُنوتِ: اللَّهمَّ اهدِنِي فيمَنْ هَدَيتَ[٥٩٩] وعافِنِي فيمنْ عافَيتَ[٦٠٠] وتَولَّنِي فيمَنْ تولَّيتَ[٦٠١] وبارِكْ لي فيما أَعطيتَ[٦٠٢] وقِني شَرَّ ما قَضيتَ(وهنا فقط يقلبُ كفّيه إلى ظهورِهما)[٦٠٣].

ثم يُثني على اللهِ تعالى: فإنَّكَ تَقضِي ولا يُقضَى عليكَ[٦٠٤] وإنَّه لا يَذِلُّ من واليتَ ولا يَعِزُّ من عادَيتَ (وهنا يقولُ المأمومُ أشهدُ أشهدْ) تبارَكْتَ ربَّنا وتعالَيتَ[٦٠٥](ويقولُ المأمومُ: يا الله).

زادَ (هق): فلكَ الحمدُ على ما قَضيتَ أَستغفِرُكَ وأتوبُ إليكَ.

لا يسجُدُ للسَّهوِ لو تركَ هذه الزِّيادةَ، كما لا يسجُدُ لتركِ فاءِ (فإنَّكَ) وواوِ (ولايذِلُّ) لسُقُوطِهما في بعضِ الرِّواياتِ.

وصَلَّى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ[٦٠٦]. ولا يَمسَحُ بهما وجهَهُ إلا خارجَ الصَّلاةِ[٦٠٧].

---

(٥٩٩) أي ثبِّتْني على الهدايةِ وهي الدَّلالةُ والبيانُ، قال تعالى لنبيِّهِ ﷺ: ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ** ﴾ الشورى: ٥٢، وأمَّا قولُهُ: ﴿ **إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ** ﴾ القصص: ٥٦، فهي من اللهِ التَّوفيقُ والإرشادُ.

(٦٠٠) من الأسقامِ والبلايا، والمعافاةُ أن يعافِيَكَ اللهُ من الناسِ ويعافيَهُم منكَ.

(٦٠١)بالعنايةِ والنُّصرةِ، أو صَيِّرْنا في مقامِ الولايةِ وهي المراقبةُ والمشاهَدةُ.

(٦٠٢) البَركةُ: الزِّيادةُ وحُلولُ الخيرِ الإلهيِّ في الشَّيءِ، و (فيما أعطيتَ) أي أنعمتَ به.

(٦٠٣) (ت عن الحسنِ بنِ عليٍّ رضي اللهُ عنهما ٤٦٤ – ن٣/٢٤٨ – جه ١١٧٨)

(٦٠٤) لا رادَّ لأمرِهِ ولا مُعقِّبَ لحُكمِهِ.

(٦٠٥) حم ١٧١٨ – ت ٤٦٤ من حديثِ جدِّي سيدِنا الحسنِ بنِ عليٍّ رضي الله عنه: علَّمَني النبيُّ ﷺ كلماتٍ أوقولُهُنَّ في القُنوتِ وفي آخرِ الحديثِ: (**وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ**) (ن ٣/٢٤٨). وليس فيه ولا يَعِزُّ من عاديتَ وأثبتَها (هب ٢/٢٠٩).

ويكفيه أن يعدِلَ إلى بدلِهِ كآيةٍ تتضمَّنُ دعاءً وثناءً، أو دعاءٍ وثناءٍ كاللَّهُمَّ اغفرْ لي يا غفورُ.

ويجهرُ فيه الإمامُ استِحباباً والمأمومُ مُخيَّرٌ بين التَّأمينِ والقُنوتِ لكن إن كان يَسمعُ الإمامَ فالتَّأمينُ له أصحُّ، وعند الثَّناءِ على اللهِ تعالى يقولُ: أشهدُ، أو يَسكُتُ.

فشروطُ دعاءِ القُنوتِ:

١- أن يكونَ مشتَمِلاً على ثناءٍ ودعاءٍ، أو آيةٍ تتضمَّنُ ذلك،

٢- أن يقصِدَ بالآيةِ البديلَةِ القُنوتَ.

٣- أن لا يعدِلَ إلى غيرِهِ بعدَ الدُّخولِ بالوارِدِ.

٤- أن يكونَ بعدَ الرُّكوعِ وإلا سجدَ للسَّهوِ.

ومحلُّ دعاءِ القُنوتِ:

١- في الفجرِ بعدَ الرُّكوعِ للثَّانيةِ[٦٠٨]. فإن قنتَ في غيرِهِ لم يُجزِئْهُ وعليه سجودُ السَّهوِ.

([٦٠٦]) وعن الفاروقِ ﷺ (الدعاءُ موقوفٌ بين السَّماءِ والأرضِ لا يصعَدُ منه شيءٌ حتى تُصلِّيَ على نبيِّكَ) (ت ٤٨٦).

([٦٠٧]) لحديثِ: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا رفعَ يديهِ في الدُّعاءِ لم يَحُطُّهُما حتى يمسَحَ بهما وجهَهُ**» (ت ٣٣٨٦)، وحديثِ: «فإذا **فرغتَ فامسَحْ بهما وجهَكَ**» (د١٤٨٥ – جه ٣٨٦٦ عن ابن عباسٍ) وعن سيدِنا أنسٍ في قِصَّةِ القُرَّاءِ الذين قُتِلُوا رضي اللهُ عنهم قال: لقد رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ كلَّما صلَّى الغداةَ يرفعُ يديهِ يدعُو عليهم يعني على الذين قَتلُوهُمْ (حم-هب ٢١١/٢) وكان سيدُنا عمرُ بنُ الخطَّابِ يرفعُ يديه ويجهرُ بالدعاءِ (هب ٢١١/٢)

([٦٠٨])لحديثِ (ق خ ٧٩٧) عن أبي هريرةَ: «**أنَّ النبيَّ قنتَ بعد الرُّكوعِ**» وعن ابنِ سيرينَ قال: قُلتُ لأنسٍ قنتَ رسولُ اللهِ ﷺ في الصُّبحِ قال نعم بعد الرُّكوعِ يسيراً (م – خ ١٠٠١) ورواةُ القُنوتِ بعد الرُّكوعِ أكثرُ وأحفظُ فهو أولى وعليه دَرَجَ الخلفاءُ الرَّاشِدونَ (هب ٢٠٨/٢)

٢- في آخرِ الوترِ في النِّصفِ الثاني من شهرِ رمضانَ.

٣- عند النَّوازِلِ: لخوفٍ أو قحْطٍ أو بلاءٍ أو جَرادٍ[٦٠٩]. لكن لا يُشرَعُ لتركِ هذه سجودُ السَّهوِ.

ويُستَحَبُّ رفعُ يديه إلى صَدْرِهِ حالَ قُنوتِهِ يَبسُطُهُما وظهورهما نحوَ السَّماءِ ولو كان مأمُوماً[٦١٠]. ولا يمسَحُ بهما وجهَهُ كما تقدَّمَ.

ولايضرُّ تطويلُ الاعتدال في الركعة الأخيرة إنْ حَصَلَ ذلك التطويلُ بقنوتٍ أو دعاءٍ وثناءٍ سواءٌ كان الواردَ أو غيرَهُ وإنْ كَثُرَ جِدّاً ، أمّا إنْ حَصَلَ بغيرِهِ كسكوتٍ أو قراءةٍ أو تسبيحٍ فإنّما يغتفرُ منه قدرُ القنوت الواردِ زيادةً على قَدْر ذِكْرِ الاعتدالِ وعلى أقلِّ من

([٦٠٩]) للأحاديثِ الصَّحيحةِ المستفيضةِ منها حديثُ أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يقولُ حين يفرَغُ من صلاةِ الفجرِ ويُكبِّرُ ويرفعُ رأسَهُ (سمِعَ اللهُ لمن حمدَهُ ربَّنا ولك الحمدُ: يقولُ: اللهمَّ أنْجِ الوليدَ بنَ الوليدِ وسلَمةَ بنَ هشامٍ وعياشَ بنَ أبي ربيعةَ والمستضعَفينَ من المؤمنينَ اللَّهمَّ اشدُدْ وطأتَكَ على مُضَرَ واجعلْها عليهم سِنينَ كسِنيِّ يُوسُفَ، اللَّهمَّ العَنْ لِحْيانَ ورِعْلاً وذكوانَ وعُصيَّةَ عصتِ اللهَ ورسولَهُ) خ ٤٥٦٠ ـ ٦٧٥ ـ الشافعي ٨٦/١). وفي حديثِ أنسٍ (ق): قال: **«دعا رسولُ اللهِ ﷺ على الذين قَتلُوا أصحابَ بئرِ مَعُونةَ ثلاثينَ صباحاً يدعو على رِعْلٍ وذكوانَ ولِحيانَ»**

([٦١٠]) لحديثِ سلْمانَ: «**إنَّ اللهَ يستحْيي أن يبسُطَ العبدُ يديه ويسألَهُ فيهما خيراً فيردَّهُما خائِبَتَينِ**» (حم ٤٣٨/٥ – د١٤٨٨ – ت٣٥٥٦) ورفع ظهور اليدين في صحيح مسلم في باب الاستسقاء .

وأحاديثُ رفعِ اليدينِ خارجَ الصلاةِ كثيرةٌ فقد رفعَ رسولُ اللهِ ﷺ يديه في الاسْتِسقاءِ (خ ١٠١٣ ـ م ٨٩٧) وثبتَ من روايةِ جماعةٍ من الصحابةِ، ورفعَ يديهِ في الدُّعاءِ على من قَتلُوا أصحابَهُ في بئرِ معُونةَ (ب ٢١١/٢)، ورفعَ يديهِ في الدعاءِ لأهلِ البقيعِ والاستغفارِ لهم (م ٩٧٤ ـ حم ٢٢١/٦) ويومَ بدرٍ استقبلَ القِبلةَ ومدَّ يديهِ فجعلَ يهتِفُ بربِّهِ جلَّ جلالُهُ حتى سقطَ رداؤُهُ عن مَنكِبَيهِ) (م ١٧٦٣ ـ ت (٣٠٨ ـ حم ٣٠/١) وعند الجَمَراتِ قامَ يدعو طويلاً ويرفعُ يديه عند الجَمرةِ الصُّغْرى والوُسْطى) (خ ١٧٥١)

وصُبْحَ خيبرَ رفعَ يديه وقال: (اللهُ أكبرُ خرِبَتْ خَيبرُ) (خ ٣٦٤٧).

واستغفرَ لصاحبِهِ أبي عامرٍ الذي استَشْهَدَ في أوطاسٍ فتوضَّأَ ثم رفعَ يديهِ فقال: اللَّهمَّ اغفرْ لعُبَيدٍ أبي عامرٍ . (ورُؤيَ بياضُ إبْطَيهِ) . (خ ٢٨٨٤ ـ م ٢٤٩٨).

ودعا لدَوسٍ بعد أن استقبلَ القِبلةَ وتهيَّأَ ورفعَ يديهِ وقال: اللَّهمَّ اهدِ دَوساً وأْتِ بهم)(حم٧٣١٥).

وكان سيدُنا عمرُ يرفَعُ يديهِ في القُنوتِ (ش-هق) وكان ابنُ مسعودٍ رضي اللهُ عنه يرفعُ يديه في القُنوتِ (هق) والمقصودُ من هذه الأحاديثِ أن يعلمَ أن من ادَّعَى حصرَ المواضعِ التي وردتِ الأحاديثُ بالرفعِ فيها فهو غالِطٌ غلَطاً فاحِشاً.

قَـدْرِ الفاتحـةِ فـإنْ طـوّلَ أكثـرَ مـن ذلـكَ بَطَلَـتْ الصـلاةُ ، بأنْ طـوّلَ بِقَـدْرِ القُنـوتِ الـوارِدِ وَبِقَـدْرِ ذِكْـرِ الاعتـدالِ وَبِقَـدْرِ الفاتحـةِ أوْ بأزيـدَ مـنْ ذلـكَ . والمـرادُ اعتـدالُ الركعـةِ الأخـيرةِ مِنَ الصُّبحِ في وقتِ النازلةِ فَقَطْ عندَ الرَّمْلي ، ومطلقاً عِنْدَ ابنِ حَجَر .

*** بابٌ: سجودُ السَّهوِ[611]:**

شُرِعَ سجودُ السَّهوِ جبْراً للخللِ الحاصلِ في الصلاةِ، ويُسَنُّ إذا وُجِدَ سببُهُ في الصلاة فرضاً أو نفلاً كالأبعاضِ، فإذا تُرِكَتْ عمداً: لم يَعُدْ إليها وإن لم يتلبَّسْ بالفرضِ، فإن عاد عامِداً عالماً بالتَّحريمِ بطلتْ صلاتُهُ، وسجدَ للسهوِ عند تركِ بعضٍ من الأبعاضِ.

أما السنَّةُ الهيئةُ كالتَّسبيحاتِ وتكبيراتِ الانتقالاتِ وقراءةِ السُّورةِ فلا يعودُ المصلِّي إليها عند السَّهوِ عنها ولا يُسجَدُ لتركِها، فإن سجدَ عامِداً عالماً بطلتْ صلاتُهُ.

وليس على مأمومٍ سها دونَ إمامِهِ سجودُ سهوٍ إلا أن يسهوَ إمامُهُ فيسجدُ معه[612] متابعةً لإمامِهِ ولو لم يُتِمَّ المأمومُ ما عليه، ثم يعيدُهُ آخرَ صلاتِهِ لأنه محلُّهُ كما سيأتي.

([611]) حاشية الجمل ج١/٤٦٦، تحفة المحتاج ج١/٣٠٩، مغني المحتاج ج١/٢٠٤، البجيرمي على الخطيب ج٢ /٨٨، الباجوري على ابن قاسم ج١/٢٠٨، ترشيح المستفيدين ج١/ ٨٠-٧٥، إعانة الطالبين ج١/١٩٦قليوبي وعميرة ج١/١٩٥، أسنى المطالب ج١/١٨٧، نهاية المحتاج ج ٢/٦٥، المجموع ج٤/٥٨.

دليلُ مشروعيتِهِ: حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريّ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إذا شكَّ أحدُكُمْ في صلاتِهِ، فليتَّقِ الشكَّ وليَبْنِ على اليقينِ، فإذا استيقنَ التَّمامَ سجدَ سجدتَينِ، فإن كانتْ صلاتُهُ تامَّةً، كانت الرَّكعةُ نافلةً والسَّجدتانِ، وإن كانت ناقصةً كانتِ الرَّكعةُ تماماً لصلاتِهِ، وكانت السجدتانِ مُرغِمتَيِ الشَّيطانِ**» (د)، وعمومُ قولِهِ ﷺ «**إذا نَسيَ أحدُكُمْ فليسجُدْ سجدتَينِ**» (خ٤٠٢ – م٥٧٢) وروايةُ (حم ١١٦٨٩ – م٥٧١) «**ثم يسجُدُ سجدتَينِ قبلَ أن يُسلِّمَ**» وانظر (د١٠٢٠ – خ٤٠١).

([612]) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً «**ليس على من خَلْفَ الإمامِ سهوٌ، فإن سها إمامُهُ فعليه وعلى من خلْفَهُ**» قط ١/٣٧٧

فروعٌ: يُسنُّ سجودُ السهوِ عند تركِ مأمورٍ به أو فعلِ منهيٍّ عنه في الصلاةِ مما يبطِلُ عمدُهُ، أو شكَّ في إجزائِها، وله أسبابٌ:

١- تيقَّنَ تركَ بعضٍ من الأبعاضِ كقنوتِ الفَجرِ، ومثلُهُ تركُ بعضٍ أو تَشهُّدٍ أو القنوتِ ولو حرْفاً بعد الشُّروعِ فيه، ويتحقَّقُ تركُ البعضِ بالتلبُّسِ بالفرضِ بعدَهُ ففي التشهُّدِ إلى محلٍّ تُجزِئُ فيه القراءةُ، وفي القنوتِ بوضعِ الأعضاءِ السبعةِ مع التَّحامُلِ والتَّنكيسِ وإن لم يَطمئنَّ.

ومتى تلبَّسَ بالفرضِ حرُمَ العَودُ إلى البعضِ[٦١٣]، ويلزَمُ المأمومَ متابعتُهُ[٦١٤] لأنَّ الفرضَ آكدُ من السنةِ وقد تلبَّسَ به فلا يتركُهُ لأجلِها، فإن عادَ عامِداً عالماً بالتَّحريمِ بطلَتْ صلاتُهُ، لزيادتِهِ قياماً أو قُعوداً عَمْداً في غيرِ محلِّه، أما لو عادَ ناسياً أنه في الصلاةِ أو جاهلاً تحريمَ العَودِ ولو غيرَ معذورٍ فلا تبطُلُ صلاتُهُ، لكن يلزمُهُ العودُ إلى الفرضِ من سجودٍ أو قيامٍ عند التَّذكُّرِ أو العِلمِ، فإذا لم يتلبَّسْ بالفرضِ جاز العودُ حيث تركَ السنَّةَ سهواً وسجدَ للسهوِ إن صار إلى القيامِ أقربَ منه إلى القعودِ في التَّشهُّدِ، أو بلغَ أقلَّ الرُّكوعِ في هَويِّهِ في القُنوتِ.

٢- الشَّكُّ في تركِ بعضٍ من الأبعاضِ كقنوتِ الفجرِ.

٣- تيقَّنَ فعلَ منهيٍّ عنه سهواً مما يُبطِلُ عمدُهُ فقط كزيادةِ ركوعٍ أو سجودٍ.

٤- الشَّكُّ في فعلٍ منهيٍّ عنه مع احتمالِ الزِّيادةِ كزيادةِ ركوعٍ أو سجودٍ.

٥-نقلُ مطلوبٍ قوليٍّ (غيرَ سلامٍ وتكبيرةِ إحرام بقصدِ التَّحرُّمِ) إلى غيرِ محلِّهِ بنيَّتِهِ كقراءةِ الفاتحةِ في الركوعِ سواءٌ عمداً أو سهواً، ومثلُهُ البَعضُ إن كان تَشهُّداً، فإن كان قنوتاً ونقلَهُ بنيتِهِ سجدَ.

٦- شكَّ في عددِ الرَّكعَاتِ فإنه يبني على اليقينِ وهو الأقلُّ ويأتي بركعةٍ.

٧- شكَّ هل أدركَ الإمامَ راكعاً أولا فالأصحُّ أنه لا تُحسَبُ له ركعةٌ.

٨- الاقتداءُ بمن في صلاتِهِ خللٌ ولو في اعتقادِ المأمومِ كحنفيٍّ في صبْحٍ لتركِهِ القنوتَ في محلِّهِ، وفي غيرِ الصُّبحِ أيضاً، لأنَّ الحنفيَّ يتركُ الصلاةَ على النبيِّ ﷺ في التشهُّدِ الأولِ.

([٦١٣]) لحديثِ (د١٠٣٦ – جه١٢٠٨) «**إذا قامَ أحدُكُم من الرَّكعتَينِ فلم يَستتِمَّ قائماً فليجلِسْ، فإن استتمَّ قائماً فلا يجلسْ وليسجُدْ سجدتَينِ**» .

([٦١٤]) لحديثِ «**إنما جُعلَ الإمامُ لِيُؤتمَّ بهِ**» (خ٧٣٤ – م١٤١٤)، ولَمَّا قام النبيُّ ﷺ قام الصَّحابةُ معه.

لكن لو اقتدى شافعيٌّ يُصلّي الصبحَ بمصلّي سُنتِها فلا يُطلَبُ منه سجودٌ لتحمُّلِ الإمامِ له عنه.

٩- وقد يتكرَّرُ سجودُ السَّهوِ في صورةِ مسبوقٍ اقتدى بإمامِهِ قبل أن يسجُدَ للسَّهوِ، وسها إمامُهُ بعد اقتدائِهِ به أو قبلَهُ فيسجدُ مع إمامِهِ وجوباً إن سجدَ للمتابعةِ، وآخِرَ صلاتِهِ ندباً لأنه محلُّ الجَبرِ. فإن لم يَذكُرْ حتى فرغَ منها سجدَ لها[٦١٥] فإن سلَّمَ قبلَ إتمامِها سهواً فله إتمامُها ولو خرجَ من المسجِدِ[٦١٦] إن قَصُرَ الزَّمنُ عُرْفاً.

مبحثٌ: كيفيَّةُ سجودِ السَّهوِ: سجدتانِ[٦١٧] كسجودِ الصَّلاةِ في واجباتِهِ ومندوباتِهِ ولا بُدَّ له من نيةٍ من غيرِ تلفُّظٍ بها.

مبحثٌ: محلُّ سجودِ السَّهوِ: قبل السَّلامِ وبعدَ التَّشهُّدِ والصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ.

قاعدةٌ فقهيةٌ شرعيةٌ: ما يُبطِلُ عمدُهُ يُسجدُ لسهوِهِ.

مبحثٌ: أسبابُ سجودِ السَّهوِ: تقدَّمَ أنه شُرِعَ جبراً للخلَلِ في كلِّ صلاةٍ إلا صلاةَ الجَنازةِ.

فصلٌ: والمتروكُ سهواً من الصلاةِ إما شرطٌ أو رُكنٌ أو بَعضٌ أو هيئةٌ:

الأولُ: تركُ الشَّرطِ: إذا شكَّ في الشرطِ (كالطهارةِ):

آ- إن كان قبلَ الصلاةِ فلا يُصلّي حتى يتطهَّرَ. ب- إن كان قبلَ السَّلامِ بطلَتْ صلاتُهُ.

ج- إن كان بعد السَّلامِ لم تبطُلْ صلاتُهُ.

الثاني: تركُ الرُّكْنِ وله حالاتٌ:

آ- إذا ذكرَهُ قبل مثيلِهِ أتى به فوراً وجوباً.

---

(٦١٥) لحديثِ ابنِ مسعودٍ «صلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ خمساً فلمَّا انفتلَ توشْوشَ القومُ بينَهم فقال: ما شأنُكُمْ. قالوا: يا رسولَ اللهِ هل زِيدَ في الصلاةِ؟ فقال: لا. قالوا: إنَّكَ صلَّيتَ خمساً. فانفتلَ ثم سجدَ سجدتَينِ ثم سلَّمَ ثم قال: **إنما أنا بشرٌ مثلُكُم أَنْسَى كما تنْسَونَ، فإذا نَسيَ أحدُكُم فليسجُدْ سجدتَينِ**» (م٥٧٢)

(٦١٦) لحديثِ سيدِنا عِمرانَ قال: سلَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ في ثلاثِ ركعاتٍ من العصرِ ثم قام فدخلَ الحُجرةَ فقامَ رجلٌ بسيطُ اليدَينِ فقال: أقَصُرَتِ الصلاةُ يا رسولَ اللهِ؟ فخرجَ مُغضَباً فصلَّى الرَّكعةَ التي تركَ ثم سلَّمَ ثم سجدَ سجدتَيِ السَّهوِ ثم سلَّمَ. (م٥٧٤)

(٦١٧) لحديثِ(م) «**إذا نسيَ أحدُكُمْ فليسجُدْ سجدتَينِ**».

ب- إذا ذكرَهُ عند فعلِ مثلِهِ قامَ المفعولُ مقامَهُ ولغا ما بينَهُما وأتى بركعةٍ.

ج- إذا ذكرَهُ بعدَ السَّلامِ والزَّمانُ قريبٌ أتى به وجوباً وبنى عليه ما بقيَ من الصَّلاةِ.

د- إذا شكَّ في تركِ النِّيةِ أو تكبيرةِ الإحرامِ بطلتْ صلاتُهُ وعليه إعادتُها.

وهذه الحالاتُ يُسنُّ سجودُ السَّهوِ لها إلا:

آ- إن لم يكنْ زيادةٌ في الصلاةِ فإنه لا يسجدُ للسَّهوِ.

ب- إذا كان المتروكُ السَّلامَ فتذكَّرَهُ أتى به من غيرِ سجودٍ.

الثالثُ:السنَّةُ البعضيةُ: كتركِ التَّشهُّدِ الأولِ والقنوتِ والصلاةِ على الآلِ في التشهُّدِ االثاني للإمامِ والمنفردِ، إذا تُرِكَتْ سهواً فلا يجوزُ العَودُ إليها بعدَ التَّلبُّسِ بالفرضِ، فإن عادَ عامِداً عالِماً بتحريمِ العَودِ بطلتْ صلاتُهُ.

الرابعُ: تركُ الهيئةِ: لا شيءَ عليه ولا يسجدُ للسَّهوِ عنها، فإن فعلَ عامِداً عالِماً بطلتْ صلاتُهُ[٦١٨] (وقد تقدَّمتْ) فالمطلوبُ في الصَّلاةِ أن لا يخرجَ منها إلا على يقينٍ أنها تمَّتْ.

*** بابٌ: هيئاتُ الصلاةِ:**

١- رفعُ اليدَينِ حذْوَ مَنكِبَيهِ[٦١٩]: ١- عندَ تكبيرةِ الإحرامِ ٢ وعندَ الركوعِ ٣- وعند الرَّفعِ من الركوعِ ٤- وعند القيامِ إلى الثالثةِ[٦٢٠].

([٦١٨]) وفي الحديثِ «**لا غِرارَ في صلاةٍ ولا تسليمٍ**» (د٩٢٨) والغِرارُ في الصَّلاةِ نُقصانُ هيئتِها، وفي التَّسليمِ أن يقولَ المجيبُ وعليك، ولا يقولُ السلامُ. وقيل أرادَ بالغرارِ النَّوم: أي ليسَ في الصَّلاةِ نومٌ. والمعنى لا نقصَ ولا تسليمَ في صلاةٍ لأنَّ الكلامَ في الصلاةِ بغيرِ كلامِها لا يجوزُ.

([٦١٩]) اختلفَ العلماءُ في الحكمةِ من رفعِ اليدينِ: فالشافعيُّ ﷺ قال: إعظاماً لجلالِ اللهِ تعالى، واتِّباعاً لسنَّةِ رسولِهِ، ورجاءً لثوابِ اللهِ. وقال التَّميميُّ الشافعيُّ: من الناسِ من قال: رفعُ اليدينِ تعبُّدٌ لايُعقَلُ معناه. ومنهم من قالَ: هو إشارةٌ إلى طرحِ ماسواهُ تعالى والإقبالِ بكلِّيتِهِ على صلاتِهِ. ومنهم من قال: هو استسلامٌ وانقيادٌ كالأسيرِ إذا استسلمَ، ومنهم من قال: يَرفعُ ليراه من لايَسمعُ التكبيرَ فيَعلمُ أنه دخلَ في الصلاةِ فيقتدي به.

وينشُرُ أصابعَهُ أي يمدُّها[٦٢١] والأصابعُ في الصلاةِ أحوالٌ:

أحدُها: حالةُ الرَّفعِ في تكبيرِ الإحرامِ والركوعِ والرفعِ منه والقيامِ من التشهُّدِ الأوَّلِ فيُستحَبُّ التفريقُ فيها.

الثاني: حالةُ القيامِ والاعتدالِ من الركوعِ فلا تفريقَ فيها.

الثالثُ : حالةُ الركوعِ يُستحَبُّ تفريقُها على الرُّكبتَينِ.

الرابعُ: حالةُ السجودِ يُستحبُّ ضمُّها وتوجيهُها إلى القِبلةِ.

الخامسُ: حالةُ الجلوسِ بين السَّجدتَينِ وهي كحالةِ السجودِ.

السادسُ: حالةُ التشهُّدِ باليُمنى مقبوضةَ الأصابعِ إلا المسبِّحَةَ والإبهامَ، واليسرى مبسوطةٌ يضمُّها ويوجِّهُها للقِبلةِ.

ويُستحبُّ الرَّفعُ لكلِّ مصلٍّ: إمامٍ أو مأمومٍ أو منفردٍ أو امرأةٍ. ويرفعُ في تكبيراتِ الجَنازةِ والعيدَينِ والاستسقاءِ وسجودِ القرآنِ وسجودِ الشُّكرِ. وهو قائمٌ أو قاعدٌ أو مضْطَجِعٌ يومِئُ إيماءً في أنه يرفَعُ يديه لأنه في ذلك كلِّهِ في موضعِ القيامِ. والسنةُ كشفُ اليدَينِ عند الرَّفعِ والمرأةُ كالرَّجلِ في كلِّ هذا.

وحكمةُ الرفعِ عند الإحرامِ أن يراهُ من لا يسمعُ التكبيرَ فيعلمُ دخولَهُ في الصلاةِ فيقتدي به.

٢- وضعُ اليمينِ على الشمالِ تحتَ صدرِهِ وفوقَ سُرَّتِهِ مائلاً إلى جهةِ يسارِهِ[٦٢٢].

([٦٢٠]) دليلُهُ حديثُ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ إذا قامَ في الصَّلاةِ رفعَ يديهِ حتى يكونا حذْوَ منكبَيهِ، وكانَ يفعلُ ذلكَ حينَ يُكبِّرُ للركوعِ، ويفعلُ ذلك إذا رفعَ رأسَهُ من الركوعِ، ويقولُ: سمِعَ اللهُ لمن حمدَه، ولا يفعلُ ذلك في السجودِ» (خ).

- وعن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ: «**أنه كان إذا قامَ إلى الصلاةِ المكتوبةِ كبَّرَ ورفعَ يديهِ حذْوَ منكبيهِ، ويصنعُ مثلَ ذلك إذا قضى قراءتَهُ وأرادَ أن يركعَ ويصنعُهُ إذا رفعَ من الرُّكوعِ، ولا يرفعُ يديهِ في شيءٍ من صلاتِهِ وهو قاعدٌ، وإذا قام من السَّجدتَينِ، رفعَ يديهِ كذلكَ وكبَّرَ**» (د).

(٦٢١) لحديثِ ت ٢٣٦ (إذا كبَّرَ للصلاةِ نشرَ أصابعَهُ) وفي روايةِ هب ٢/٢٧: (أنَّ النبيَّ ﷺ إذا دخلَ في الصلاةِ رفعَ يديه مدَّاً) وقد صنفَ الإمامُ البخاريُّ كتاباً كبيراً في إثباتِ الرفعِ في تكبيرةِ الإحرامِ والركوعِ والإنكارِ الشديدِ على من خالفَ ذلك حتى رَوى الرَّفعَ عن النبيِّ ﷺ ثلاثونَ صحابياً.

([٦٢٢]) لحديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ ﷺ: «**أنه رأى النبيَّ ﷺ رفعَ يديهِ حين دخلَ في الصلاةِ وكبَّرَ، ثم التحفَ بثوبِهِ، ثم وضعَ يدَهُ اليُمنى على اليُسرى**» (م).

٣- أجمعَ العلماءُ على استحبابِ الخشوعِ والخضوعِ في الصلاةِ وغضِّ البصرِ عما يُلْهي، وكراهةِ الالتفاتِ في الصلاةِ وتقريبِ نَظرِهِ وقصْرِهِ على ما بينَ يديهِ فيجعلُ المصلِّي نظرَهُ إلى موضعِ سجودِهِ في قيامِهِ وقعودِهِ، وفي الركوعِ إلى ظهرِ قدمَيهِ وفي السجودِ إلى أنفِهِ، وفي القعودِ إلى حِجْرِهِ، لأنَّ امتدادَ البصرِ يُلهي فإذا قصرَهُ كان أولى.

٤ - دعاءُ التَّوجُّهِ[٦٢٣] ما لم يخْشَ فوتَ وقتِ أداءِ الصلاةِ نحوَ: وجَّهْتُ وجهيَ[٦٢٤] للذي فطرَ السَّمواتِ والأرضَ[٦٢٥] حنيفاً[٦٢٦] مسلماً وما أنا من المشركينَ[٦٢٧] إنَّ صلاتي ونُسُكي[٦٢٨] ومَحيايَ ومماتي[٦٢٩] للهِ ربِّ العالمينَ[٦٣٠] لا شريكَ له وبذلك أُمِرْتُ وأنا من المسلمينَ، وإنما يُندَبُ بشروطٍ:

أ - أن يكونَ في غيرِ صلاةِ الجَنازةِ.

ب - أن لا يسبقَهُ شيءٌ من تعوُّذٍ أو قراءةٍ أو ذكرٍ غيرَ تأمينِهِ مع إمامِهِ.

ت - ألا يخافَ المأمومُ فوتَ بعضِ الفاتحةِ.

---

(٦٢٣) يدلُّ عليه حديثُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنه كان إذا قامَ إلى الصلاةِ قال: «**وجَّهتُ وجهيَ للذي فطرَ السَّمواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركينَ، إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحيايَ ومماتي للهِ ربِّ العالمينَ لا شريكَ له وبذلكَ أُمِرْتُ وأنا من المسلمينَ، اللَّهُمَّ أنتَ المَلِكُ لا إلهَ إلا أنتَ، أنتَ ربي، اهدِني لأحسنِ الأخلاقِ لا يهدي لأحسنِها إلا أنتَ واصرِفْ عني سيِّئَها لايصرفُ عني سيِّئَها إلا أنتَ، لبَّيكَ وسعدَيكَ والخيرُ كلُّهُ في يديكَ، والشرُّ ليس إليكَ، أنا بك وإليك، تباركْتَ وتعاليتَ أستغفركَ وأتوبُ إليكَ**». (رواهُ م٧٧١ - ت٢٦٦ - د٧٦٠ - الشافعي ٧٢/١).

(٦٢٤) أي أقبلتُ بوجهي أو قصدتُ بعبادتي وتوحيدي إليه.

(٦٢٥) أي ابتدَأَ خَلْقَها على غيرِ مثالٍ سابقٍ.

(٦٢٦) مُستقيماً

(٦٢٧) بيانٌ للحنيفِ وإيضاحٌ لمعناه.

(٦٢٨) الصلاةُ اسمٌ جامعٌ لأقوالِ الصلاةِ وأفعالِها.

(٦٢٩) أي حياتي ومماتي.

(٦٣٠) فهو المالكُ والسيدُ والمدبِّرُ والمربي، والعالَمُ كلُّ ما سِوى اللهِ تعالى.

ث –أن لايدركَ الإمامَ في غيرِ القيامِ . فلو أدركَ المسبوقُ الإمامَ في غيرِ القيامِ لا يأتي بدعاءِ الاستفتاحِ.

ج –أن يُحرِمَ بالصلاةِ والباقي من الوقتِ يسعُ ما لا بُدَّ منه في الصلاةِ. وإلا حرُمَ كغيرِهِ من السُّننِ.

ويُستحَبُّ دعاءُ الاستفتاحِ لكلِّ مصلٍّ من إمامٍ ومأمومٍ ومنفردٍ وامرأةٍ وصبيٍّ ومسافرٍ ومفترضٍ ومتنفِّلٍ وقاعدٍ ومضطجعٍ وغيرِهم عقِبَ تكبيرةِ الإحرامِ.

٥– الاستعاذةُ بعد التوجُّهِ، وشروطُهُ شروطُ دعاءِ التَّوجُّهِ إلا أنه يُسنُّ في صلاةِ الجنازةِ [٦٣١]. ويُستحَبُّ فيه الإسرارُ وأن يكونَ في كلِّ ركعةٍ، ويجهرُ القارئُ به خارجَ الصلاةِ باتفاقِ القُرَّاءِ ويكفيه التعوُّذُ الواحدُ مالم يقطَعْ قراءتَهُ بكلامٍ أو سكوتٍ طويلٍ، وإن سجدَ لتلاوةٍ ثم عادَ إلى القراءةِ لم يتعوَّذْ.

٦– السَّكَتاتُ السِّتُّ [٦٣٢]:

أ– بين التَّحرُّمِ والتَّوجُّهِ.

ب – بين التَّوجُّهِ والتَّعوُّذِ.

ج – بين التَّعوُّذِ والبسملةِ.

د – بين الفاتحةِ وآمينَ.

هـ – بين آمينَ والسُّورةِ وهي أطولُ سكتةٍ لأنها تكونُ بقدْرِ الفاتحةِ لكي يقرَأَها المأمومُ بينما الباقياتُ تكونُ بقدْرِ التَّنفُّسِ.

و– بين السورةِ وتكبيرةِ الركوعِ.

---

(٦٣١) ودليلُهُ: قولُهُ تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ النحل:٩٨ .

(٦٣٢) روى الحسنُ عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ: «أنه كان يسكتُ سكتتينِ: إذا استفتحَ، وإذا فرغَ من القراءةِ كلِّها».

وفي روايةٍ: «وسكتةً إذا فرغَ من فاتحةِ الكتابِ وسورةٍ عندَ الركوعِ». وهاتان روايتا (د).

وفي روايةٍ له و(ت) «**سكتةً إذا كبَّرَ، وسكتةً إذا فرغَ من قراءةِ غيرِ المغضوبِ عليهم ولاالضَّالِّينَ**». (د).

٧- الجهرُ في موضعِهِ والإسرارُ في موضعِهِ[٦٣٣].

فالإمامُ والمنفردُ يجهرانِ، وأما المأمومُ فأجمعتِ الأئمَّةُ على أنه يُسنُّ له الإسرارُ ويُكرَهُ له الجهرُ سواءٌ سمعَ قراءةَ الإمامِ أم لا، ولأنه إذا جهرَ نازعَ الإمامَ في القراءةِ[٦٣٤] ولأنه مأمورٌ بالإنصاتِ إلى الإمامِ وإذا جهرَ لم يُمكنِ الإنصاتُ لغيرِهِ.

وأمَّا المرأةُ فإن كانتْ تصلِّي خاليةً أو بحضرةِ نساءٍ أو رجالٍ محارمَ جهرتْ بالقراءةِ سواءٌ صلَّتْ بنسوةٍ أو منفردةً، وإن صلَّتْ بحضرةِ أجنبيٍّ أسرَّتْ.

---

(٦٣٣) يجهَرُ في الصبحِ وأُولَيَي المغربِ والعشاءِ، وفي الجمعةِ والعيدينِ، وخسوفِ القمرِ، والاستسقاءِ، والتراويحِ، ووترِ رمضانَ وركعتي الطوافِ ليلاً ووقتِ الصُّبحِ، ويتوسَّطُ في النفلِ المطلقِ في الليلِ بين السرِ والجهرِ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء: ١١٠. والمرادُ صلاةُ الليلِ. ويُسِرُّ فيما عدا ما ذُكرَ. دلَّ على ذلك أحاديثُ منها: ما رواه (ق): عن جُبيرِ بنِ مُطْعِمِ بنِ عَديٍّ ﷺ قال: «سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ قرأَ في المغربِ بالطُّورِ».

وما رواه (ق) عن البراءِ ﷺ قال: «سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقرأُ: والتينِ والزيتونِ في العشاءِ، وما سمعتُ أحداً أحسنَ صوتاً منه، أو قراءةً».

وما رواه (ق) من حديثِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما في حضورِ الجنِّ واستماعِهم القرآنَ من النبيِّ ﷺ وفيه: وهو يُصلِّي بأصحابِهِ صلاةَ الفجرِ، فلمَّا سمعوا القرآنَ استَمعُوا له.

فهذه الأحاديثُ تدلُّ عل أنه ﷺ كان يجهرُ بقراءتِهِ بحيثُ يسمعُها من حضرَ.

ودلَّ على السِّرِّ في غيرِ ما ذُكرَ، ما رواه (خ) عن خَبَّابٍ ﷺ، وقد سألَهُ سائلٌ: أكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقرأُ في الظُّهرِ والعصرِ؟ قال: نعم، قلنا: بم كنتُم تعرِفُونَ ذلك؟ قال: باضطرابِ لحيتِهِ.

وروى (ق) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: في كلِّ صلاةٍ يقرأُ، فما أسمعنا رسولَ اللهِ ﷺ أسمعناكُم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم. ولم ينقُلِ الصحابةُ رضي الله عنهم الجهرَ في تلك المواضعِ.

(٦٣٤) وفي حديثِ عمرانَ بنِ الحُصينِ رضي اللهُ عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صلَّى الظهرَ فجعلَ رجلٌ يقرأُ خلفَهُ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ الأعلى: ١، فلمَّا انصرفَ قال: (أيُّكم قرأَ أو أيُّكم القارئُ) فقال رجلٌ: أنا. فقال: (قد ظننتُ أنَّ بعضَهم خالَجَنِيها) (م ٣٩٨ - د ٨٢٩ - حم ٤٢٦/٤١) أي جاذبنيها أو نازَعنيها.

وإن قضى فائتةَ الليلِ بالليلِ جهرَ، وإن قضى فائتةَ النهارِ بالنهارِ أسرَّ بلا خلافٍ وإن قضى فائتةَ النهارِ ليلاً أو الليلِ نهاراً فالاعتبارُ بوقتِ القضاءِ في الإسرارِ والجهرِ وإن جهرَ في موضعِ الإسرارِ أو عكسَ لم تبطُلْ صلاتُهُ ولا سجودَ سهوٍ فيه ولكنَّهُ ارتكبَ مكروهاً.

ويُسِرُّ بالسننِ الراتبةِ باتفاقٍ، ويجهرُ أو يُسرُّ بقراءةِ الليلِ[٦٣٥].

٨- التأمينُ عقبَ الفاتحةِ، بشرطِ عدمِ الفصلِ بينه وبينَ الفاتحةِ[٦٣٦] .يمُدُّ بها صوتَهُ[٦٣٧].

وفي روايةٍ: يرفعُ بها صوتَهُ[٦٣٨] وروايةٍ: حتى يسمعَ من يليهِ من الصَّفِّ الأولِ[٦٣٩]. والتأمينُ في الصلاةِ أشدُّ استحباباً من خارجِها. ولو تركَهُ الإمامُ أتى به، ويُستحبُّ أن يتوافقَ تأمينُ الإمامِ مع المأمومِ فلا يُستحبُّ مقارنةُ الإمامِ في شيءٍ إلا هذا.

٩- تكبيراتُ الانتقالِ[٦٤٠].

---

(٦٣٥) فقد كان ﷺ في قراءةِ الليلِ يخفِضُ طَوراً ويرفعُ طَوراً (د ١٣٣٠) واعتكفَ النبيُّ ﷺ في المسجدِ فسمعَهُم يجهرونَ بالقراءةِ فكشفَ السِّترَ وقال: ألا إنَّ كُلَّكُم مناجٍ ربَّهُ فلا يُؤذِيَنَّ بعضُكُم بعضاً ولا يرفعْ بعضُكم على بعضٍ في القراءةِ أو قال: في الصلاةِ) (د ١٣٣٢).

(٦٣٦) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا تلا: «غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ» قال: «آمين» حتى يسمعَ من يليهِ من الصفِّ الأولِ (د). يُسنُّ هذا للمأمومِ أيضاً، ويكون تأمينُهُ مع تأمينِ الإمامِ. وروى (خ ٧٨٠، م ٤١٠): عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا قال الإمامُ (غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالِّينَ» فقولوا: آمين، فإنه من وافقَ قولُهُ قولَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِهِ». (الموطأ ٨٧/١ – د٩٣٦ – ت٢٥٠ – الشافعي ٨٦/١).

(٦٣٧) (ت ٢٤٨)

(٦٣٨) (د – حسن)

(٦٣٩) (د – وزاد جه فيرتجُّ بها المسجدُ).

(٦٤٠) والأصلُ في ذلك ما رواه أبو هريرةَ ﷺ قال: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ: إذا قامَ إلى الصلاةِ يُكبِّرُ حين يقومُ ويكبِّرُ حين يركعُ ثم يقولُ: سَمِعَ اللهُ لمن حمدَه. حين يرفعُ صُلْبَهُ من الركوعِ ويقولُ وهو قائمٌ: رَبَّنا لكَ الحمدُ، ثم يُكبِّرُ حين يهوي للسجودِ، ثم يكبِّرُ حين يرفعُ رأسَهُ. يفعلُ ذلك في صلاتِهِ كلِّها. وكان يكبِّرُ حين يقومُ من الثِّنْتَينِ بعد الجلوسِ**» (ق).

١٠- قراءةُ السورةِ بعد الفاتحةِ[٦٤١] فلو قدَّمَها قبلَ الفاتحةِ لم تُحسبْ له السورةُ على المذهبِ، بشروطٍ:

([٦٤١]) والأصلُ في ذلك ما رواه أبو قتادةَ ﷺ: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يقرأُ في الظُّهرِ في الأُولَيينِ بأمِّ القرآنِ وسُورتَينِ، وفي الرَّكعتَينِ الأُخْرَيَيْنِ بأُمِّ الكتابِ ويُسمِعُنا الآيةَ أحياناً، ويُطوِّلُ في الركعةِ الأولى ما لا يُطوِّلُ في الثانيةِ وكذا في الصُّبحِ**» (ق).

ويقرأُ في الظهرِ (في الركعتين الأُولَيينِ في كل ركعة قدرَ ثلاثينَ آيةً وفي الأُخرَيينِ قدرَ خمسَ عشرةَ آيةً أو قال نصف ذلك) (وفي العصرِ في الركعتين الأُولَيينِ قدرَ خمسَ عشرةَ آيةً وفي الأُخرَيينِ قدرَ نصفِ ذلكَ) (م).

وعن جابرِ بنِ سَمُرةَ: «كان النبيُّ ﷺ يقرأُ في الظهرِ بـ **الليلِ إذا يغشى** وفي العصرِ بنحوِ ذلك وفي الصبحِ بأطولَ من ذلك» (م-د ٨٠٦ -ن ١٦٦/٢). وعن جُبيرِ بنِ مُطعمٍ قالَ: «سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ بالطُّورِ في المغربِ» (خ ٧٦٥ -م ٤٦٣) والشافعي ٧٩/١ -جـه ٨٣٢). وفي روايةٍ عن أُمِّ الفضلِ يقرأُ في المغربِ بـ (**المرسلاتِ عُرْفاً**) (مالك ٧٨/١ - الشافعي ٧٩/١ خ ٧٦٣ - م ٤٦٢).

وفي روايةِ خ ٧٤٦ - د ٨١٢ قرأَ في المغربِ (بطُولَيِ الطُّولَيَينِ) أي الأعرافِ والمائدةِ أي فرَّقَها في ركعتينِ كما هو عند (ن ١٧/٢) وعند (ن ١٦٧/٢_جه ٨٢٧ _حم ٣٢٩/٢) عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: كان يطيلُ الركعتَينِ الأُولَيينِ من الظُّهرِ ويخفِّفُ الأَخيرتَينِ ويخفِّفُ في العصرِ ويقرأُ في المغربِ بقِصارِ المفصَّلِ، ويقرأُ في العشاءِ بوسَطِ المفصَّلِ ويقرأُ في الصبحِ بطِوالِ المفصَّلِ) (والمفصَّلُ سمِّيَ بذلك لكثرةِ الفُصولِ فيه بين سورِه، آخرُهُ قلْ أعوذُ بربِّ الناسِ وأولُهُ من سورةِ الحُجُراتِ وهذا إذا كانوا مَحصُورينَ رَضُوا بالتَّطويلِ وإلا خفَّفَ. وعن البراءِ بنِ عازبٍ رضيَ اللهُ عنه (خ ٧٦٧ -م ٤٦٤ / د ١٢٢١ والشافعي ٨٠/١): سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقرأُ في العشاءِ بـ (التينِ والزيتونِ) وما سمعتُ أحداً أحسنَ منه صوتاً أو قراءةً. وقال لسيدِنا معاذٍ رضيَ اللهُ عنه حين طوَّلَ في العشاءِ: «**يا معاذُ إذا أَمَمتَ الناسَ فاقرأْ بـ (الشمسِ وضحاها) و(سبِّحِ اسمَ ربِّكَ الأعلى)، و(اقرأْ باسمِ ربِّكَ) و(الليلِ إذا يغشى)**» (م - جه ١٣٦ - هب ٨٥/٣). وعن سيدِنا أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه قال: (كان النبيُّ ﷺ يصلِّي الصبحَ فينصرِفُ الرجلُ فيعرفُ جليسَهُ وكان يقرأُ في الركعتينِ أو إحداهما بين السِّتينَ إلى المئةِ (خ ٧٧١ - م ٤٦١)وعن سيدِنا جابرِ بنِ سَمُرةَ (كان يقرأُ في الفجرِ بـ (**ق والقرآنِ المجيدِ**)، وكان صلاتُهُ بعْدُ تخفيفاً) (هب ٣٨٩/٢ .

م ٤٥٨). وقرأ في الصبحِ ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا**﴾ الزلزلة: ١، في الركعتينِ كلِّها، فلا أدري أَنسِيَ رسولُ اللهِ ﷺ أم قرأَ ذلك عمداً) (د/ ٨١٦) هب ٣٩٠/١.

١- أن تكونَ في غيرِ صلاةِ الجَنازةِ.

٢- وفي غيرِ صلاةِ فاقدِ الطَّهورَينِ إذا كان جُنُباً.

٣- ومحلُّ القراءةِ في الصبحِ وأُولَتي غيرِها لإمامٍ ومنفردٍ في سرِّيةٍ أو جهريةٍ، أما المأمومُ فلا تُسنُّ له إن سمعَ قراءةَ إمامِهِ ولو في سريةٍ، فإن لم يسمعْها سُنَّ له الإتيانُ مطلقاً.

٤- أن تكونَ غيرَ الفاتحةِ، لأنَّ الشيءَ لا يُؤدَّى به فرضاً ونفلاً، ولئلا يُشبِهَ تكريرَ الرُّكنِ إلا لمن لا يحفظُ غيرَها، ولو قرأَ الفاتحةَ مرَّتينِ لم تُحسبِ المرَّةُ الثانيةُ عن السورةِ بلا خلافٍ.

٥- لمسبوق في فاتحتِهِ ولم يتحمَّلْها عنه الإمامُ فيقرؤُها في ما بعدَ الأُولَتينِ.

٦- أن لا يخشى وقوعَ جُزءٍ من الصلاةِ خارجَ الوقتِ وإلا حرُمَ.

٧- ويُسنُّ تطويلُ قراءةِ الأولى على الثانيةِ إلا فيما وردَ فيه النصُّ بتطويلِ الثانية (في صلاةِ الخوفِ - في الجمعةِ — أو نسيَ سورةَ السجدةِ في الركعةِ الأولى من صبحِ الجمعةِ فإنه يقرأُ في الثانيةِ

وكان النبيُّ ﷺ يقرأُ في الفجرِ يومَ الجمعةِ ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ السجدة: ١ – ٢، و﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾ الإنسان: ١، (م ٨٧٩ - د ١٠٧٤ ن ١٥٩١٢ - جه ٩٢١).

وكان ﷺ يراعي المأمومينَ فتارةً يُطوِّلُ وتارةً يخفِّفُ كأن سمِعَ بكاءَ الصبيِّ كما ثبتَ (ق) (إني لأدخلُ في الصلاةِ أريدُ أن أُطيلَها فأسمعُ بكاءَ الصبيِّ فأخفِّفُ لما أعلمُ من شدةِ وجد أمه به) (خ ٧٠٩ - م٤٧٠).

والسنةُ أن يقرأَ على ترتيبِ القرآنِ مُتوالياً حتى لو قرأ في الأولى **(قلْ أعوذُ بربِّ الناسِ)** يقرأُ في الثانيةِ من أولِ البقرةِ - وقراءةُ سورةٍ كاملةٍ أفضلُ من بعضِ سورةٍ لأنه قد يقفُ على موضعٍ فيقطعُ فيه الكلامَ ويُستحَبُّ في ركعتي سنةِ الصبحِ التَّخفيفُ لروايةِ السيدةِ عائشةَ **(إذا صلَّى ركعتي الفجرِ خفَّفهما حتى يقعَ في نفسي أنه لم يقرأْ بفاتحةِ الكتابِ)** وفي روايةٍ **(حتى إني لأقولُ هل قرأَ فيهما بأمِّ القرآنِ)**. خ ١١٧٠- م ٧٢٤ - مالك ١٢١/١، وفي روايةٍ (م) يقرأُ فيها ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ الكافرون: ١، و﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الإخلاص:١، وعن ابنِ عمرَ قال (رمقتُ النبيَّ ﷺ عشرينَ مرَّةً يقرأُ في الركعتينِ بعدَ المغربِ والركعتينِ قبلَ الفجرِ ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ الكافرون: ١ و﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الإخلاص: ١، (ن ١٧٠/٢ - ت ٤١٧ - جه ١١٤٩).

ألم تنزيلُ، وهل أتى). أما لو قرأَها في غيرِ صبحِ الجمعةِ بقصدِ السجودِ وسجدَ فتبطلُ صلاتُهُ وكذا لو قرأَ غيرَها بقصدِ السجودِ وسجدَ تبطلُ عند (م ر).

وإذا تركَ الإمامُ السورةَ في الأُولَيينِ، فإن تمكَّنَ المأمومُ فقرأها قبلَ ركوعِ الإمامِ حصلتْ له فضيلةُ السورةِ وإن لم يتمكَّنْ لإسراعِ الإمامِ وكان يَوَدُّ أن يتمكَّنَ فللمأمومِ ثوابُ السورةِ وعلى الإمامِ وبالُ تقصيرِهِ(٦٤٢).

ولا يتأخَّرِ المأمومُ بعد ركوعِ الإمامِ لقراءةِ السورةِ لوجوبِ متابعةِ الإمامِ وهو فرضٌ فلا يجوزُ للمأمومِ أن يَشتغلَ عن الفرضِ بنفلٍ.

١١- ويدخلُ في الهيئاتِ ترتيلُ قراءةٍ، وتخفيفُ صلاةٍ لإمامٍ، وإطالةُ الركعةِ الأولى وتقصيرُ الركعةِ الثانيةِ.

١٢- يُسنُّ الصلاةُ على النبيِّ ﷺ عند قراءةِ ذكرِهِ ﷺ، فالبخيلُ من ذُكِرَ عنده ولم يصلِّ عليه ﷺ.

١٣- قولُ: (سمعَ اللهُ لمن حمدَه ربَّنا لك الحمدُ)(٦٤٣).

١٤- التسبيحُ في الركوعِ والسجودِ(٦٤٤).

---

(٦٤٢) لحديثِ (خ ٦٩٤ . حم ٨٦٧١ . هب ١٢٧/٣) عن أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**يُصلُّونَ لكم، فإن أصابُوا فلكم وإن أخطَؤُوا فلكُمْ وعليهمْ**».

(٦٤٣) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ (المتقدِّمِ تحت رقم ٢٠٧). - يقولها الإمامُ والمأمومُ والمنفردُ، ويجهرُ بها الإمامُ والمبلِّغُ. ويُسِرَّانِ بـ (ربَّنا ولك الحمدُ) (ت٢٦٧)، أما المأمومُ والمنفردُ فيُسرَّانِ بهما. - فإذا استوى قائماً قال مارواه ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا رفع رأسَهُ من الركوعِ قال: اللَّهمَّ لك الحمدُ ملْءَ السمواتِ وملءَ الأرضِ وما بينَهُما، وملءَ ما شئتَ من شيءٍ بعدُ» (م).

(٦٤٤) عن حذيفةَ ﷺ قال: (صلَّيتُ مع النبيِّ ﷺ ذاتَ ليلةٍ.... وفيه: ثم ركعَ، فجعلَ يقولُ: سبحانَ ربي العظيم.... ثم سجدَ قال: سبحانَ ربي الأعلى). (م وغيرُه). وروى (د): «أنه عليه الصلاةُ والسلامُ لما نزل قولُهُ تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ الواقعة: ٧٤ قال: اجعلُوها في ركوعِكُم، ولما نزلَ: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ

١٥- يُسنُّ جَلسةٌ خفيفةٌ قبلَ القيامِ بعد سَجدتَيهِ تُسمَّى جلسةَ الاستراحةِ[٦٤٥]، وأن يأتيَ بها مع تكبيرةِ القيامِ بشرطِ ألا تزيدَ على سبعِ ألِفاتٍ وإلا بطلتْ، ويُشترطُ في الجلسةِ الخفيفةِ ألا تبلُغَ القدْرَ المبطِلَ في الجلوسِ بين السجدتينِ وإلا بطلتِ الصلاةُ (عند حج).

١٦- وضعُ اليدينِ على الفخِذَينِ في الجلوسِ للتَّشهُّدِ[٦٤٦].

١٧- الإشارةُ بالأُصبُعِ المسبِّحةِ اليُمنى، فيرفعُها إذا بلغَ الهمزةَ من قولِهِ لا إلهَ إلا اللهُ، لأحاديثَ كثيرةٍ[٦٤٧]، ولا يشيرُ بها إلا مرَّةً واحدةً، والصحيحُ أنه لا يحرِّكُها بل يُبقيها مرفوعةً ويشيرُ بها إلى القِبلةِ إلى نهايةِ التسليمةِ، فإن حرَّكها كُرِهَ ولا تبطُلُ صلاتُهُ على الصحيحِ.

١٨- الافتراشُ في جلَسَاتِ الصلاةِ إلا الجلسةَ الأخيرةَ[٦٤٨].

﴿ٱلۡأَعۡلَى﴾ الأعلى: ١، قال: اجعلُوها في سجودِكُم».

[٦٤٥] لحديثِ مالكِ بنِ الحُوَيرثِ (خ٨٢٣ – ت ٢٨٧ – د ٨٤٤ – هب ١٢٣/٢) أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كان إذا كان في الركعةِ الأولى والثالثةِ لم ينهَضْ حتى يستويَ قاعداً.

([٦٤٦]) عن الزُّبيرِ ﷺ قال: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ: إذا جلسَ في التشهُّدِ وضعَ يدَهُ اليُمنى على فخذِهِ اليُمنى، ويدَهُ اليُسرى على فخذِهِ اليُسرى، وأشارَ بالسَّبابةِ ولم يجاوزْ بصرُهُ إشارتَهُ**». (رواه حم –م – ن).

([٦٤٧]) لحديثِ (م) عن ابنِ عمرَ وغيرِهِ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا قعدَ في التشهُّدِ وضعَ يدَهُ اليُسرى على رُكبتِهِ اليُسرى ووضعَ يدَهُ اليُمنى على ركبتِهِ اليُمنى وعقدَ ثلاثةً وخمسينَ وأشارَ بالسَّبَّابةِ. وقد بلغتْ عددُ رواياتِ الإشارةِ بالمسبِّحةِ اثنتي عشرةَ روايةً وشذَّتْ روايةٌ واحدةٌ عن وائلِ بنِ حُجْرٍ أنه يحرِّكُها رواها (هق). قال (هق) ويَحتمِلُ أن يكونَ المرادُ بالتحريكِ الإشارةَ بها لا تكريرَ تحريكِها، بدليلِ روايةٍ ثانيةٍ عند (هق) أيضاً بإسنادٍ صحيحٍ عن ابنِ الزُّبَيرِ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُشيرُ بأصبُعِهِ إذا دعا لا يُحرِّكُها (د بإسنادٍ صحيحٍ أيضاً).

([٦٤٨])الجلَساتُ في الصلاةِ أربعةٌ: الجلوسُ بين السَّجدتَينِ، وجلسةُ الاستراحةِ، وجلسةُ التَّشهُّدِ الأولِ، وجلسةُ التشهُّدِ الأخيرِ فالسنةُ أن يجلِسَ في الثلاثِ الأولى مفترشاً وفي الرابعةِ متورِّكاً فلو عكسَ جازَ، ولكنَّ الأفضلَ ما ذكرناهُ، ولا يتعيَّنُ للجلوسِ في هذه المواضعِ هيئةٌ للإجزاءِ بل كيفَ وُجِدَ أجزأَهُ، سواءٌ تورَّكَ أو افترشَ أو مدَّ رجلَيهِ أو نصبَ رُكبتَيهِ أو إحداهما أو غيرُ ذلك. لكنَّ السنَّةَ ما تقدَّمَ (التورُّكُ في آخرِ الصلاةِ والافتراشُ في سواه) والحكمةُ في الافتراشِ في التشهُّدِ الأولِ والتوركِ في الثاني أنه أقربُ إلى تذكُّرِ الصلاةِ وعدمِ اشتباهِ الرَّكعاتِ، ولأنَّ السنةَ تخفيفُ التشهدِ الأولِ فيجلِسُ مفترشاً ليكونَ أسهلَ للقيامِ، والسنةُ تطويلُ الثاني ولا قيامَ بعدَهُ فيجلِسُ متورِّكاً ليكونَ أعونَ له وذلك ليتوفَّرَ الدعاءُ ولأنَّ المسبوقَ إذا رآه علِمَ في أيِّ التَّشهُّدَينِ.

١٩- التَّورُّكُ في الجلسةِ الأخيرةِ[٦٤٩].

٢٠- التسليمةُ الثانيةُ[٦٥٠].

٢١- التعوُّذُ بعد التشهُّدِ الأخيرِ من العذابِ والفِتنِ وغيرِهِ[٦٥١]، وشروطُهُ: ألا يكونَ مُحرَّماً ولامُستحيلاً ولامعلَّقاً وإلا أبطلَ الصلاةَ.

٢٢- الذِّكرُ والدعاء الواردُ بعد الصلاةِ وهو مُستجابٌ[٦٥٢].

([٦٤٩]) لِمَا رواه (خ): من حديثِ أبي حُمَيدٍ السَّاعديِّ ﷺ قال: أنا كنتُ أحفظَكُم لصلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ (... وفيه: فإذا جلسَ في الركعتينِ جلسَ على رجلِهِ اليُسرى ونصبَ اليُمنى، وإذا جلسَ في الركعةِ الآخرةِ قدَّمَ رجلَهُ اليُسرى، ونصبَ الأُخرى وقعدَ على مقعدتِهِ). (خ).

- وعند (م): عن الزُّبيرِ رضي اللهُ عنهما: كان رسولُ اللهِ ﷺ: إذا قعدَ في الصلاةِ: جعلَ قدمَهُ اليُسرى بين فخذَيهِ وساقَيهِ، وفرشَ قدمَهُ اليُمنى.

([٦٥٠]) عن سعدٍ ﷺ قال: كنتُ أرى رسولَ اللهِ ﷺ: يُسلِّمُ عن يمينِهِ وعن يسارِهِ، حتى أرى بياضَ خدِّهِ (م). وعن ابنِ مسعودٍ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُسلِّمُ عن يمينِهِ وعن شمالِهِ، حتى يُرى بياضُ خدِّهِ: (السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ، السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ) (د).

قال (ت): حديثُ ابنِ مسعودٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

([٦٥١]) وأفضلُ الأدعيةِ ما روتْهُ عائشةُ رضي اللهُ عنها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يدعو في الصلاةِ: «**اللهمَّ إني أعوذُ بك من عذابِ القبرِ، وأعوذُ بك من فتنةِ المسيحِ الدَّجَّالِ، وأعوذُ بك من فتنةِ المحيا وفتنةِ المماتِ، اللهمَّ إني أعوذُ بك من المَأثَمِ والمَغْرَمِ**» (خ).

([٦٥٢]) ودليلُهُ ما وردَ عن ثوبانَ ﷺ مولى رسولِ اللهِ ﷺ قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا انصرفَ من صلاتِهِ استغفرَ ثلاثاً وقال: (اللهمَّ أنتَ السَّلامُ، ومنك السلامُ تباركْتَ يا ذا الجلالِ والإكرامِ)» (م).

- ومن الأدعيةِ المأثورةِ ما رواه (خ) من حديثِ المُغيرةِ بنِ شُعبةَ ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقولُ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ: (لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، اللهمَّ لا مانعَ لما أعطيتَ، ولا مُعطي لما منعتَ، ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منك الجدُّ) (خ).

- ومنها: «اللهمَّ إني أسألُكَ موجِباتِ رحمتِكَ، وعزائمَ مغفرتِكَ والغنيمةَ من كلِّ برٍّ، والسلامةَ من كلِّ إثمٍ» (ت).

- ومنها: «**اللهمَّ أعِنِّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ، وحُسنِ عبادتِكَ**» (د).

مبحثٌ : يسنُّ في أُولى صُبْحِ جُمُعَةٍ ﴿ **الٓمٓ تَنزِيلُ** ﴾ وفي ثانِيتهِ ﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا** ﴾ لمنفردٍ و إمامٍ وإنْ لَمْ يرضَ المأمومونَ ولو كانَ الصبحُ قضاءً ، ولهُ الاقتصارُ على بعضِ كلٍّ منهما ولو آيةَ السجدةِ ولو بقصدِ السجودِ و إنْ لم يَضِقْ الوقتُ (م ر).

* بابُ سجدتَيِ التِّلاوةِ والشُّكرِ:

حفظُ القرآنِ فرضُ كفايةٍ إجماعاً، ويُقدَّمُ العلْمُ بعد القراءةِ الواجبةِ، ويتعيَّنُ حفظُ ما يجبُ في صلاةٍ وهو الفاتحةُ فقطْ على المذهبِ، ثم يتعلَّمُ من العلمِ ما يحتاجُ إليه من أمورِ دينِهِ وجوباً، وتُسَنُّ القراءةُ في المصحفِ لاشتغالِ حاسَّةِ البصرِ بالعبادةِ، وتُسَنُّ الخَتمةُ كلَّ أسبوعٍ مرَّةً[٦٥٣] وفي رمضانَ يُستحَبُّ الزيادةُ اغتناماً للزمانِ والمكانِ، ويكبِّرُ إذا ختمَ ندباً لآخرِ كلِّ سورةٍ من سورةِ الضُّحى إلى آخرِ القرآنِ فيقولُ: اللهُ أكبرُ، ويجمعُ أهلَهُ عند خَتمِهِ للدُّعاءِ المستجابِ. والترتيلُ أفضلُ من الحَدْرِ، ويُستحبُّ تحسينُ الصوتِ والترنُّمُ ولا بأسَ بقراءةِ جماعةٍ إذا لم يَترُكْ أحدُهُم حرفاً منها.

ويُستحَبُّ استماعُ القراءةِ، وليُتنبَّهْ من رفعِ القراءةِ في الأسواقِ مع اشتغالِ الناسِ بتجارتِهم وعدمِ استماعِهم لِمَا فيه من الامتهانِ.

فصلٌ: سجدةُ التِّلاوةِ:

حكمُها: سنَّةٌ.

تكرارُها: تكفي سجدةٌ واحدةٌ عند تعدُّدِ السَّببِ.

مواضعُها: في الحجِّ (موضعانِ) - الأعرافِ - الرَّعدِ - النَّحلِ - الإسراءِ - مريمَ - الفُرقانِ - النَّملِ - ألم تنزيلُ- فُصِّلتْ - النَّجمِ - الانشقاقِ - اقرأْ.

مبحثٌ: وشروطُ سجودِ التِّلاوةِ أحدَ عشرَ[٦٥٤]:

١- أن تكونَ القراءةُ مشروعةً (ألا يكونَ جُنُباً وألا يقرأَها في غيرِ القيامِ).

٢- وأن تكونَ القراءةُ مقصودةً (من مميِّزٍ).

([٦٥٣]) لحديثِ ابنِ عمرٍو: «**اقرأِ القرآنَ كلَّ أسبوعٍ ولا تزيدَنَّ على ذلك**» (د ١٣٨٨)

([٦٥٤]) ما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ: «**كان يقرأُ القرآنَ، فيقرأُ سورةً فيها سجدةٌ فيسجدُ ونسجدُ معه حتى ما يجدُ بعضُنا موضعاً لمكانِ جبهتِهِ**» (م).

٣- وأن تكونَ من قارئٍ واحدٍ.

٤- في غيرِ صلاةِ الجنازةِ.

٥- أن يقرأَ الآيةَ بتمامِها.

٦- أن لا يَطولَ الفصلُ بين القراءةِ والسجودِ. ويزيدُ في حقِّ المصلّي (إماماً ومنفرداً).

٧- أن لا يقصدَ بقراءةِ السجدةِ السجودَ في غيرِ صبحِ الجمعةِ فتبطلُ صلاتُهُ إن سجدَ وكان عالِماً بالتحريمِ، أما إذا قرأَها لا بقصدِ السجودِ بل اتَّفقَ له ذلك وسجدَ فلا تبطُلُ.

٨- أن لا يسجدَ لقراءةِ غيرِهِ (إلا لمأمومٍ فيسجدُ لقراءةِ إمامِهِ وجوباً للمتابعةِ[٦٥٥]) بخلافِ غيرِ المصلّي فيسجدُ لقراءةِ غيرِهِ، وغيرُ المصلّي لا يضرُّ في حقِّهِ قراءتُهُ الآيةَ بقصدِ السجودِ على المعتمدِ.

٩- ألا تكونَ سجدةَ سورةِ (ص)، فإن فعلَها عامِداً عالِماً بالتحريمِ بطلتْ صلاتُهُ، أما خارجَ الصلاةِ فيسجدُها شُكراً للهِ تعالى.

١٠ – أن يجهرَ بها.

١١- ويجبُ على الإمامِ والمنفردِ نيةُ سجودِ التلاوةِ بعد تمامِ الآيةِ وقبلَ السجودِ، وتكونُ بالقلبِ فلو تلفَّظَ بها بطلتْ صلاتُهُ.

وأركانُها لغيرِ مصلٍّ: تحرُّمٌ مع النيةِ، وسجودٌ، وسلامٌ بعدَ جلوسِهِ بلا تشهُّدٍ، ويكونُ السلامُ في الجلوسِ، وسجودُها كسجودِ الصلاةِ في الفروضِ والسُّننِ.

مندوباتُها:تكبيرُ السجودِ والرفعِ والدعاءُ في السجودِ.

فصلٌ: سجودُ الشُّكرِ[٦٥٦]:

١- شروطُهُ:

([٦٥٥]) لحديثِ: «**إنَّما جُعِلَ الإمامُ ليُؤتَمَّ به**» (د٦٠٤).

([٦٥٦]) كان سيدُنا النبيُّ ﷺ: «**إذا أتاه أمرٌ يُسَرُّ به خرَّ ساجداً**» (د٢٧٧٤ – ت١٥٧٨ – جه١٣٩٤)

أ- ما يُشترَطُ للصَّلاةِ.

ب- أن تكونَ النِّعمةُ من حيثُ لا يَحتسِبُ أما لو تسببَ بالربحِ كتجارةٍ فلا سجودَ.

ت- ألا يطولَ الفصلُ عُرفاً بين السُّجودِ وسببِهِ.

ث- نيةُ سجودِ الشُّكرِ عند التَّحرُّمِ بها.

ج- ألا تكونَ في الصلاةِ.

٢- أسبابُهُ:

أ- عند تجدُّدِ نعمةٍ وذهابِ نِقمةٍ ظاهرتَينِ خاصةً أو عامةً (حدوثُ ولدٍ – قدومُ غائبٍ شفاءٌ – وظيفةٌ دينيةٌ – مطرٌ عندَ قحْطٍ)

ب- اندفاعُ نِقمةٍ: كنجاةٍ من هدْمٍ أو غرَقٍ أو حرَقٍ أو كفَّارٍ أحاطوا به، أو رؤيةِ مبتلىً أوفاسقٍ معلِنٍ بفسقِهِ. ويُظهرُها للفاسقِ العاصي لا للمُبتلَى.

ت- عند قراءةِ آيةِ سورةِ ص (وخرَّ راكعاً وأنابَ)

*** بابٌ: أمورٌ تُخالِفُ فيها المرأةُ الرجُلَ في الصلاةِ ندباً:**

يُسنُّ للمرأةِ أن تخالفَ الرجلَ في خمسةِ أشياءَ:

الأولُ: ضمُّ مِرفَقَيها لجنبَيها، وهو يرفعُ مِرفَقَيهِ عن جَنبيهِ إن كان ساتراً لعورتِهِ[٦٥٧].

الثاني: إلصاقُ بطنِها بفخذَيها، وهو يرفعُ بطنِهِ عن فخذَيهِ في الرُّكوعِ والسجودِ[٦٥٨].

الثالثُ: تخفِضُ صوتَها بحضرةِ الرجالِ الأجانبِ دفعاً للفتنةِ[٦٥٩]، وهو يجهرُ في موضعِ الجهرِ.

الرابعُ: إذا نابَها شيءٌ في الصلاةِ صفَّقتْ بضرْبِ بطنِ اليمينِ على ظهرِ الشِّمالِ، وهو يسبِّحُ بقصدِ الذِّكرِ أو مع الإعلامِ[٦٦٠].

الخامسُ: وعورتُها في الصلاةِ جميعُ بدنِها إلا وجهَها وكفَّيها[٦٦١]، وعورتُهُ ما بينَ سرَّتِهِ ورُكبتِهِ[٦٦٢].

([٦٥٧]) عن عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ بن بُحَينةَ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا صلَّى «**فرَّجَ بين جنبَيهِ حتى يبدُوَ بياضَ إبْطَيهِ**» وعن (د – ت) عن أبي حُميدٍ ﷺ «**فحلَّ يديهِ عن جنبَيهِ، ووضعَ كفَّيهِ حذْوَ منكبَيهِ**» (ق).

([٦٥٨]) عن أبي حُميدٍ رضي اللهُ عنه: في صفةِ صلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ قال: «**إذا سجد فرَّجَ بين فخذَيهِ، غيرَ حاملٍ بطنَهُ على شيءٍ من فخذيهِ**» (د).

([٦٥٩]) خشيةَ الفتنةِ، قال تعالى: ﴿ **فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ** ﴾ الأحزاب: 32.

([٦٦٠]) لما روى (ق) عن سهلِ بنِ سعدٍ ﷺ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**من رابَهُ شيءٌ في صلاتِهِ فليسبِّحْ، فإنه إذا سبَّحَ التفتَ إليه، وإنما التَّصفيقُ للنساءِ**».

([٦٦١]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾النور: ٣١.

- والشاهدُ عند الجمهورِ: أنَّ المرادَ بالزِّينةِ مواضعُها. وما ظهرَ منها هو الوجهُ والكفَّانِ. (ابنُ كثيرٍ).

– روى (د) وغيرُهُ: عن أمِّ سلمةَ رضي اللهُ عنها: أنها سألتِ النبيَّ ﷺ: أتصلِّي المرأةُ في دِرعٍ وخِمارٍ وليس عليها إزارٌ؟ قال: «**إذا كان الدرعُ سابغاً. يغطِّي ظُهورَ قدمَيها**».

([٦٦٢]) روى (قط – هق) مرفوعاً: «**ما فوقَ الرُّكبتَينِ من العورةِ، وما أسفلَ من السرَّةِ من العورةِ**».

– وروى (خ): عن جابرٍ ﷺ: أنه صلَّى في ثوبٍ واحدٍ وقال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يُصلِّي في ثوبٍ واحدٍ، وفي روايةٍ: صلَّى جابرٌ في إزارٍ قد عقدَهُ من قِبَلِ قَفاه.

*** بابٌ: مكروهاتُ الصلاةِ: تقدَّمَ بعضُ المكروهاتِ وهنا نفصِّلُ ما أمكنَ:**

آـ تُكرَهُ الصلاةُ:

١- أثناءَ مدافعةِ الأخبَثينِ والريحِ[٦٦٣] لأنها تُخِلُّ بالخشوعِ ولا يجوزُ له الخروجُ من الفرضِ بطرُوِّ ذلك له فيه إلا إن غلبَ على ظنِّهِ حصولُ ضررٍ يُبيحُ التَّيمُّمَ.

٢- وتُكرَهُ الصلاةُ بحضورِ طعامٍ أو شرابٍ يتوقُ إليه إلا إن خشيَ خروجَ الوقتِ.

٣- يُكرَهُ فيها استقبالُ وجهِ آدميٍّ لا حيوانٍ غيرِ آدميٍّ لأنه ﷺ كان يعرِّضُ راحلتَهُ ويصلِّي إليها[٦٦٤].

٤- ويُكرَهُ جعلُ يديه في كُمَّيهِ عند تحَرمِهِ وسجودِهِ وركوعِهِ وقيامِهِ وتشهدِهِ وجلوسِهِ له لمنافاةِ التواضعِ.

٥- تغطيةُ فم لغيرِ حاجةٍ فإن كان لحاجةٍ كبردٍ فلا كراهةَ[٦٦٥].

٦- يُكرَهُ الالتفاتُ برأسِهِ فيها[٦٦٦] لغيرِ حاجةٍ[٦٦٧] ورفعُ بصرِهِ إلى السماءِ ولو لأعمى[٦٦٨].

٧- ويُكرَهُ الاختصارُ أي وضعُ يدِهِ على خاصِرتِهِ لأنه فعلُ الكفَّارِ بالنسبةِ إليها، وفعلُ المتكبِّرينَ خارجَها، وهذا إذا لم يكنْ لحاجةٍ كعِلَّةٍ بجنبِهِ وإلا فلا يُكرَهُ.

([٦٦٣]) لحديثِ: «**لاصلاةَ بحضرةِ طعامٍ ولا هو يدافعُهُ الأخبثانِ**» (م٥٦٠) وظاهرُهُ لو خافَ فوتَ الجماعةِ لأنَّ ابنَ عمرَ كان يُوضَعُ له الطعامُ وتُقامُ الصلاةُ فلا يأتيها حتى يفرُغَ وإنه ليسمعُ قراءةَ الإمامِ (خ).

([٦٦٤]) خ٥٠٧ – م٥٠٢

([٦٦٥]) لحديثِ أبي هريرةَ (د٦٤٣): « **أنَّ النبيَّ ﷺ نهى أن يُغطِّيَ الرجلُ فاهُ** » وقياسُهُ تغطيةُ الأنفِ.

([٦٦٦]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ قالت: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن الالتفاتِ في الصلاةِ فقال: **هو اختلاسٌ يختلِسُهُ الشيطانُ من صلاةِ العبدِ** (خ٧٥١)

([٦٦٧]) لحديثِ ابن الحَنظليَّةِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أرسلَ فارساً إلى الشِّعبِ يحرسُ (**فجعلَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي وهو يلتفتُ إلى الشِّعبِ**). (د٩١٦) وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما (**كان رسولُ اللهِ ﷺ يلتفتُ يميناً وشمالاً ولا يلوي عُنقَهُ**) (ن٩/٣).

([٦٦٨]) لحديثِ أنسٍ عند (خ٧٥٠) : «**ما بالُ أقوامٍ يرفعونَ أبصارَهُمْ إلى السماءِ في صلاتِهِم، فاشتدَّ قولُهُ في ذلك حتى قال: لينتهُنَّ عن ذلك أو لتُخطفَنَّ أبصارُهُمْ**».

٨- والبُصاقُ قِبَلَ وجهِهِ ويمينِهِ، فإن أرادَ فعلَ ذلك فعلَهُ في ثوبِهِ أو عن يسارِهِ ما لم يكنْ
بجوارِ الرَّوضةِ المشرَّفةِ في مسجدِهِ ﷺ، فيبصُقُ في كمِّهِ جهةَ يمينِهِ[٦٦٩].
٩- كَفُّ ثوبِهِ وشَعرِهِ ووضعُهُ تحتَ عِمامتِهِ[٦٧٠]، لأنهما يسجدانِ معه.
١٠- تُكرَهُ الإشارةُ في الصلاةِ وإن لم تُفْهِمْ بلا حاجةٍ، أما لحاجةٍ كردِّ سلامٍ ونحوِهِ فلا كراهةَ[٦٧١].
١١- ويُكرَهُ للرجلِ لبسُ المعصفَرِ والمزعفَرِ والأحمرِ لأحاديثَ فيها[٦٧٢].
١٢- جهرٌ بمحلِّ إسرارٍ، وجهرٌ خلفَ إمامٍ لمخالفةِ ذلك السنَّةَ.
١٣- وكُرِهَ لبسُ ما فيه صورةٌ، فإن أُزيلَ منها ما لا يبقى معه حياةٌ لم يُكرَهْ[٦٧٣].
١٤- إقعاءُ الكلبِ ونقرةُ الغرابِ وافتراشُ السَّبُعِ[٦٧٤].
١٥- إطالةُ التشهدِ الأولِ لبنائِهِ على التَّخفيفِ.
١٦- إسبالُ الإزارِ[٦٧٥] لغيرِ النِّساءِ[٦٧٦]،والإسبالُ: إرخاؤه ما دونَ الكعبينِ للرجالِ.

([٦٦٩]) لحديثِ: «**إذا تنخَّعَ أحدُكم فليتنخَّعْ عن يسارِهِ أو تحتَ قدمِهِ، فإن لم يجدْ فليقلْ هكذا**» (أي يتفُلُ في ثوبِهِ) (م٥٥٠) وحديثِ «**البُصاقُ في المسجدِ خطيئةٌ وكفَّارتُها دفنُها**» (م٥٥٢)

([٦٧٠]) لقولِهِ ﷺ (خ٨١٥ – م٤٩٠): «**ولا أكُفُّ شعراً ولا ثوباً**».

([٦٧١]) لحديثِ أنسٍ (قط٨٤/٢) **أنَّ النبيَّ ﷺ كان يشيرُ في الصلاةِ**، وعن ابنِ عمرَ عند (ت ٣٦٨) (د ٩٤٣)

([٦٧٢]) د ٤٠٦٦ – جه ٣٦٠٣ – د ٤٠٦٩ – ت ٢٨٠٨

([٦٧٣]) لأحاديثَ منها عند(خ٥٩٥٧) «**إنَّ أصحابَ هذه الصُّوَرِ يُعذَّبونَ يومَ القيامةِ ويقالُ لهم: أَحيُوا ما خلقتُمْ. وإنَّ البيتَ الذي فيه الصورةُ لا تدخلُهُ الملائكةُ**»

([٦٧٤]) لأحاديثَ (خ٨٢٢–م ٤٩٣–د٨٩٧): «**اعتدلُوا في السجودِ ولا يبسُطُ أحدُكم ذراعيهِ انبساطَ الكلبِ**»، وحديثِ (م–هب١١٣/١): أنَّ النبيَّ ﷺ كان ينهى أن يفترشَ الرجلُ ذراعيه افتراشَ السبُعِ. والإقعاءُ أن يُلصِقَ أَليَتَيهِ بالأرضِ وينصِبَ ساقَيهِ ويضعَ يديه على الأرضِ وهو المنهيُّ عنه (هب ١٢٠/٢). ومنه ما هو مسنونٌ وهو أن تمسَّ أليتاك عَقِبيكَ بين السَّجدتينِ (م–ت٢٨٣–د٨٤٥–هب١٢٢/٢).

([٦٧٥]) لحديثِ (د٦٣٧): «**من أسبلَ إزارَهُ في صلاتِهِ خُيلاءَ فليسَ من اللهِ في حِلٍّ ولا حرامٍ**».

١٧- ويُكرَهُ له أن يَخُصَّ جبهتَهُ بما يَسجدُ عليه لأنه من شعارِ غيرِ أهلِ السنَّةِ.
١٨- التَّنكيسُ: وهو مخالفةُ ترتيبِ القرآنِ أثناءَ تلاوةِ السورةِ بعد الفاتحةِ كأنْ يقرأُ المعوذتينِ ثم الإخلاصَ فهو مكروهٌ.
١٩- تشبيكُ الأصابعِ في الصلاةِ وخارجِها إن كان في المسجدِ منتظراً للصلاةِ[٦٧٧].
٢٠- يُكرَهُ استقبالُ متحدِّثٍ لنهيِهِ ﷺ عن الصلاةِ إلى النائمِ والمتحدِّثِ[٦٧٨] لأنه يشغلُهُ عن حضورِ قلبِهِ فيها.
٢١- الاضْطِباعُ بأن يضعَ وسَطَ ردائِهِ تحتَ منكبِهِ الأيمنِ، ويُسمَّى اشتمالَ الصَّمَّاءِ.[٦٧٩]
٢٢- يُكرَهُ استقبالُ نارِ حطبٍ أو سراجٍ أو شمعةٍ لأنه تَشبُّهٌ بالمجوسِ.

ب- خارجَ الصلاةِ:

١- تُكرَهُ الصلاةُ بكلِّ موضعِ معصيةٍ كصاغةٍ ومحلِّ مُكْسٍ وكنيسةٍ (فإن منعونا منها حَرُمَ) أو مسخوطٍ عليه كالحِجْرِ وهي ديارُ ثمودٍ، أو أرضٍ نزلَ بها عذابٌ كأرضِ بابِلَ، لأنَّ النبيَّ الكريمَ ﷺ نهى فقالَ: (لا تدخُلُوا بيوتَ الذين ظلمُوا أنفسَهُم إلا باكينَ أو مُتباكِينَ ولا تشربُوا من مِياههم أو كما قال (خ)
٢- تُكرَهُ الصلاةُ بكلِّ موضعٍ فيه نجاسةٌ كمزبلةٍ[٦٨٠] ومقبُرةٍ[٦٨١]، وعَطَنِ الإبلِ ومُراحِها[٦٨٢]، وفي الحمَّامِ[٦٨٣] سوى صلاةِ الجنازةِ في المقبرةِ[٦٨٤].

([٦٧٦]) لحديثِ أمِّ سلمةَ (حم ٦/٣١٥ – ت١٧٣١) كيف تصنعُ النساءُ بذيولِهِنَّ. قال: يُرخينَ شِبراً. فقالت: إذنْ تنكشِفُ أقدامُهُنَّ. قال: فيرخينَهُ ذراعاً لا يَزِدْنَ عليه.

([٦٧٧]) لحديثِ أنه ﷺ رأى رجلاً قد شبَّكَ أصابعَهُ في الصلاةِ **ففرَّجَ رسولُ اللهِ ﷺ بين أصابعِهِ** (ت – جه ٩٦٧) وحديثِ «**إذا توضَّأَ أحدُكُمْ فأحسنَ وضوءَهُ ثم خرجَ عامِداً إلى المسجدِ فلا يُشبِّكَنَّ بين أصابعِهِ فإنه في صلاةٍ**» (ت٣٨٦).

([٦٧٨]) (د٦٩٤) من حديثِ ابنِ عباسٍ.

([٦٧٩]) لحديثِ (**نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يحتبيَ الرجلُ في الثوبِ الواحدِ ليس على فرجِهِ منه شيءٌ، وأن يشتمِلَ الصَّمَّاءَ بالثوبِ الواحدِ ليس على أحدِ شِقَّيهِ منه**) أي شيءٌ (حم٩٥٨٤ – خ٢١٤٥ – د٣٤٦١).

٣- يُكرَهُ الإسراعُ إلى الصلاةِ والإسراعُ فيها، فإن نقصَ من أركانِها بطلتْ.
٤- يُكرَهُ الصلاةُ بطريقٍ يكثُرُ مرورُ الناسِ فيه مالم يكنْ بمسجدِ مكةَ[٦٨٥]، ويُسنُّ لمصلٍّ ردُّ مارٍّ بين يديهِ، فإن أبى دفعَهُ فإن أصرَّ فله قتالُهُ ولا تبطلُ صلاتُهُ[٦٨٦]. ويحرمُ مرورُهُ بينه وبين سُترتِهِ[٦٨٧]، فإن لم تكنْ سترةٌ تركَ ثلاثةَ أذرُعٍ.

ومحلُّ الكراهةِ في كلِّ ما ذُكِرَ مالم يعارضْها خشيةُ خروجِ الوقتِ وإلا فلا كراهةَ.

---

(٦٨٠) وفي الحديثِ: «**سبعُ مواطنَ لا تجوزُ فيها الصلاةُ: ظهرُ بيتِ اللهِ، والمقبرةُ، والمزبلةُ، والمَجزرةُ، والحمَّامُ، ومعطِنُ الإبلِ، ومَحجَّةُ الطريقِ**» (جه ٧٤٦ – ت ٣٤٦).

(٦٨١) لقولِهِ ﷺ: «**لا تتَّخِذُوا القبورَ مساجدَ فإني أنهاكُم عن ذلك**» م٥٣٢.

(٦٨٢) لحديثِ: «**صلُّوا في مرابضِ الغنمِ ولا تُصلُّوا في مبارِكِ الإبلِ**» (حم ٢٨٨/٤ – د١٨٤) وأعطانُ الإبلِ ما تُقيمُ فيه وتَأوي إليه.

(٦٨٣) لحديثِ: «**الأرضُ كلُّها مسجدٌ إلا الحمَّامَ والمقبرةَ**» (د٤٩٢)

(٦٨٤) لصلاتِهِ ﷺ على القبرِ (حم ٩٢٧٢).

(٦٨٥) **لأنَّهُ ﷺ صلَّى بمكةَ والناسُ يمرُّونَ بين يديهِ وليس بينَهُما سُترَةٌ** (حم ٣٩٩/٦ – ن ٦٧/٢ – جه٢٩٥٨).

(٦٨٦) لحديثِ: «**إذا كان أحدُكُمْ يُصلِّي إلى شيءٍ يسترُهُ من الناسِ فأرادَ أحدٌ أن يجتازَ بين يديهِ فلْيدفَعْهث فإن أبى فلْيُقاتلْهُ فإنما هو شيطانٌ**» (خ٥٠٩ – م٥٠٥)

(٦٨٧) لحديثِ «**لو يعلمُ المارُّ بين يدي المصلِّي ماذا عليه**(أي من الإثم) **لكانَ أن يقفَ أربعينَ خيراً له من أن يَمُرَّ بين يديهِ**» (خ- م٥٠٧ - حم ٨٨٣٧) وعند(حم-خزيمة) « **لَو يَعلَمُ أَحَدُكُمْ ما له في أنْ يَمشِيَ بينَ يَدَي أَخِيهِ مُعْتَرِضًا وهو يُنَاجِي رَبَّهُ كَانَ أن يقِفَ في ذلكَ المكانِ مئةَ عامٍ أحبَّ إليه من أن يَخطوَ** .

* بابٌ: مبطلاتُ الصلاةِ[٦٨٨]:

١ – الكلامُ العمدُ[٦٨٩]: ولو بحرفَينِ مُتواليَينِ وإن لم يُفْهِمَا أو حرفٍ مفهِمٍ نحوِ (قِ) من الوِقايةِ بشرطِ العلمِ بالتَّحريمِ وبأنَّهُ في الصلاةِ وبخطابِ الآدميّينَ سواءٌ تعلَّقَ بمصلحةِ الصلاةِ أم لا، أمَّا في حالةِ السَّهوِ فيَضُرُّ كثيرُهُ دونَ قليلِهِ وكذا في حالةِ الجهلِ، والجاهلُ المعذورُ من كان قريبَ عهدٍ بالإسلامِ أو نشأَ بعيداً عن العلماءِ، والقليلُ ما كانَ سِتَّ كلماتٍ فأقلَّ. وتبطُلُ فيما لو نابَهُ شيءٌ فسبّحَ بنيةِ الإعلامِ، أما لو سبَّحَ بنيةِ الذِّكرِ أو الإعلامِ مع الذِّكرِ فلا تبطُلُ، وتبطُلُ فيما لو صفَّقتِ المرأةُ بنيةِ اللَّعبِ في صلاتِها ولا تبطُلُ فيما لو قصدتْ بالتَّصفيقِ الإعلامَ بشيءٍ في الصلاةِ.

وتبطلُ بالقراءةِ الشَّاذَّةِ إن غيَّرَ المعنى وكان عامِداً عالِماً وكذا لو أجابَ بآيةٍ عن سؤالٍ سُئِلَهُ وهو في الصلاةِ،وتبطُلُ بالذِّكرِ والدُّعاءِ اذا اشتملَ على خطابِ غيرِ اللهِ ورسولِهِ (ربي وربُّكَ اللهُ – يرحمُكَ اللهُ).

ويُعذَرُ لو احتاجَ للتَّنحْنُحِ لتعذُّرِ ركنٍ قوليّ في ظهورِ الكثيرِ من الأحرفِ.

أمَّا ملازمةُ السُّعالِ والعُطاسِ فلا يبطلُ كثيرُهُ ما لم يكنْ أَمِنَ وقتاً يسعُ الصلاةَ بدونِ السُّعالِ.

---

(٦٨٨) حاشية الجمل ج١/ ٤٢٥، تحفة المحتاج ج١/ ٢٩٣، مغني المحتاج ج١/ ٢٩٨، البجيرمي على الخطيب ج١/ ٧١، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ١٨٢، ترشيح المستفيدين ج١/ ٨٢، إعانة الطالبين ج١/ ٢١٢ قليوبي وعميرة ج١/١٨٦، أسنى المطالب ج١/ ١٧٠، نهاية المحتاج ج٢/ ٣٥، المجموع ج٤/ ٧٧.

(٦٨٩) روى (ق): عن زيدِ بنِ أرقمَ ﷺ قال: كنَّا نتكلَّمُ في الصلاةِ، يُكلِّمُ أحدُنا أخاه في حاجتِهِ حتى نزلتْ هذه الآيةُ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ البقرة: ٢٣٨. فأُمِرْنا بالسُّكوتِ.

– وروى (م) وغيرُهُ: عن معاويةَ بنِ الحكمِ السُّلَميِّ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ هذه الصلاةَ لا يَصلُحُ فيها شيءٌ من كلامِ الناسِ، إنما هو التَّسبيحُ والتكبيرُ وقراءةُ القرآنِ**».

٢- العملُ المتوالي[٦٩٠]: في غيرِ صلاةِ شدَّةِ الخوفِ والنَّفلِ في السَّفرِ، ولو سهواً من غيرِ جنسِ الصلاةِ كالمشيِ والضَّربِ وضُبِط بثلاثةِ أفعالٍ فأكثرَ بعضْوٍ ثقيلٍ، وبعملٍ قليلٍ عمداً إن قصدَ به اللَّعبَ.

– فإن كان من جِنسِ الصلاةِ كركوعٍ سهواً أو سجدَ قبلَ إمامِهِ فلا يَضرُّ فإنَّ له العودَ وإن صدَقَ عليه أنَّهُ زادَ ركوعاً أو سُجوداً لأنه يُغتفَرُ للمتابعةِ، وذهابُ اليدِ وعَودُها يُعدَّانِ مرَّةً واحدةً بخلافِ الرِّجْلِ.

٣– الحدَثُ[٦٩١]: قبلَ التَّسليمةِ الأُولى عمداً أو سهواً ولو من فاقدِ الطَّهورَينِ أو من دائمِ الحدثِ، أو شكَّ في الطَّهارةِ بعد الحدثِ المتيقَّنِ.

٤– النَّجَسُ[٦٩٢]: على ثوبِهِ أو بدنِهِ إذا كان غيرَ معفوٍّ عنها، ولم يُزِلْها حالاً من غيرِ حملٍ لها.

---

(٦٩٠) والأصلُ في ذلك الإجماعُ لأنَّ العملَ الكثيرَ يغيِّرُ نظمَها ويُذهِبُ الخشوعَ وهو مقصودُها.

- ويؤخذُ من كلامِ الشيخِ أنَّ العملَ القليلَ لا يُبطِلُ، ووجهُهُ بأنَّ القليلَ في محلِّ الحاجةِ، وأيضاً فلأنَّ ملازمةَ حالةٍ مما يَعْسُرُ بخلافِ الكلامِ، فإنه لا يَعسرُ، فلهذا بطلتْ بالكلمةِ دون الخُطوةِ، وقد قال رسولُ اللهِ ﷺ في مسِّ الحصى: «إنْ كنتَ فاعلاً فمرَّةً واحدةً» (ق).

– وأَمرَ بدفعِ المارِّ وبقتلِ الحيَّةِ والعقربِ، وأدار ابنَ عباسٍ رضي اللهُ عنهما من يسارِهِ ويمينِهِ وغمزَ رجْلَ عائشةَ في السجودِ وأشارَ لجابرٍ ﷺ وكلُّ ذلك في الصَّحيحِ.

(٦٩١) لقولِهِ ﷺ: «**وإذا فَسا أحدُكُمْ في صلاتِهِ فلينصرفْ ويتوضَّأْ وليُعدْ صلاتَهُ**» (د – ت).

(٦٩٢) ودليلُ طهارةِ الثوبِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ المدثر: ٤

- وما رُويَ عن أبي هريرةَ ﷺ: «إنَّ خولةَ بنتَ يسارٍ أتتِ النبيَّ ﷺ فقالت: يا رسولَ اللهِ، إنه ليس لي إلا ثوبٌ واحدٌ، وأنا أحيضُ فيه، فكيف أصنعُ؟ قال: إذا طهُرتِ فاغسليه ثم صلِّي فيه، فقالتْ: فإن لم يَخرُجِ الدَّمُ؟ قال: يكفي غَسلُ الدَّمِ ولا يضرُّكِ أثرُهُ» (د).

- ودليلُ طهارةِ البدنِ حديثُ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: يا رسولَ اللهِ، إني لا أَطهُرُ أفأَدَعُ الصلاةَ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّما ذلك عِرْقٌ وليس بالحيضةِ، فإذا أقبلتِ الحيضةُ فاتْرُكي الصلاةَ، فإذا ذهبَ قدرُها فاغسلِي عنكِ الدمَ وصلِّي» (خ).

– ودليلُ طهارةِ المكانِ: حديثُ أبي هريرةَ ﷺ قال: «**قامَ أعرابيٌّ فبالَ في المسجدِ، فتناولَهُ الناسُ، فقال لهم النبيُّ ﷺ: دعوْهُ واهْريقُوا على بولِهِ سَجْلاً (دَلْواً) من ماءٍ أو ذَنُوباً من ماءٍ، فإنما بُعثتُمْ ميسِّرينَ ولم تُبعثُوا معسِّرينَ**»(خ).

٥- انكشافُ عورتِهِ[٦٩٣]: عمداً، فإن كشفتْها الرِّيحُ فسترها في الحالِ لم تبطُلْ صلاتُهُ.

٦- تغييرُ النيةِ[٦٩٤]: عالِماً عامِداً ولو إلى صلاةٍ أُخرى (لمنافاتِهِ المشروطَ من دوامِ النيةِ حُكماً) إلا إذا كان مُنفرداً وأُقيمتِ الجماعةُ سُنَّ له صرفُ فرضِهِ إلى نفلٍ مطلق بشروطٍ:

١- أن يكونَ في ثلاثيةٍ أو رباعيةٍ.

٢- أن لا يقومَ لثالثةٍ فإن قامَ لها فيجوزُ لكنَّهُ لا يُسنُّ.

٣- أن يتَّسعَ الوقتُ.

٤- أن لا يكونَ الإمامُ ممن يُكرَهُ الاقتداءُ به.

٥- أن لا يرجوَ جماعةً غيرَها وإلا جازَ القلبُ.

٦- أن تكونَ الجماعةُ مطلوبةً كأن يُصلِّي فائتةً يُطلَبُ قضاؤها فورياً.

وتبطلُ إذا تردَّدَ في الخروجِ من الصلاةِ أو تردَّدَ من الاستمرارِ فيها، وتبطلُ لمنافاتِهِ الجزمَ بالنيةِ المشروطةِ ودوامِهِ. وتبطلُ إذا شكَّ في النيةِ (ظهراً أو عصراً) ومضى مع الشكِّ زمنٌ يسعُ ركناً.

٧- **نيةُ الخروجِ من الصلاةِ** في غيرِ محلِّ نيةِ الخروجِ (وهو التسليمةُ الأُولى).

٨- **استدبارُ القبلةِ**[٦٩٥]: بالتَّحوُّلِ عنها بصدرِهِ يَمنةً أو يَسرةً ولو قَهراً عنه إلا: لجاهلٍ أو ناسياً أو في النافلةِ في السفرِ أو شدَّةِ الخوفِ.

([٦٩٣]) لحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لايَقبلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ إلا بخِمارٍ».

- أمَّا عورةُ الرجلِ فيما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبةِ، وهما ليستا منها لحديثِ أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ ﷺ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مافوقَ الرُّكبتينِ من العورةِ، وما أسفلَ من السُّرَّةِ من العورةِ**» (قط).

([٦٩٤]) بأن ينويَ الخروجَ من الصلاةِ تركاً لشرطٍ من شروطِ الصلاةِ، أو ركنٍ من أركانِها كما مرَّ سابقاً في بحثِ الشروطِ.

([٦٩٥]) استدبارُ القبلةِ أو التحولُ عنها ببعضِ صدرِهِ بغيرِ عذرٍ إذِ المشروطُ يفوتُ بفواتِ شرطِهِ وقد اشتُرِطَ في صحَّةِ استقبالِ القبلةِ. ودليلُهُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ **فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ** ﴾البقرة: ١٤٤.

٩- **الأكلُ والشُّربُ**[٦٩٦]**:** قليلاً أو كثيراً ولو نُخامةً مع العمدِ والعلْمِ بالتَّحريمِ وبأنَّهُ في الصلاةِ، ويُعذَرُ الجاهلُ بالقليلِ، ولو كان بينَ أسنانِهِ طعامٌ وعجزَ عن تمييزِهِ ومجِّهِ ووصلَ منه شيءٌ مع ريقِهِ إلى جوفِهِ لم يَضُرَّ، أما مجردُ الطَّعمِ الباقي من أثرِ الطَّعامِ بعد المضمضةِ فلا يضُرُّ.

١٠- **القهقهةُ**[٦٩٧]: وهي ضحكٌ مع صوتٍ ظهرَ به حرفانِ أو حرفٌ مفهِمٌ.

١١- **البكاءُ والتَّنحْنحُ**[٦٩٨] بدونِ عذرٍ فإن كان بعذرٍ كسبْقِ اللِّسانِ وكثرَ عُرْفاً (ستَّ كلماتٍ) بطلتْ.

١٢- **الرِّدَّةُ**: وهي قطعُ الإسلامِ بقولٍ أو فعلٍ أو عزمٍ أو اعتقادٍ.

١٣- تطويلُ الرُّكنِ القصيرِ عمداً: وهو الاعتدالُ والجلوسُ بين السَّجدتَينِ، باستثناءِ الاعتدالِ الأخيرِ من سائرِ الصَّلواتِ لأنَّهُ محلُّ القنوتِ وتطويلُه يكونُ بالزيادةِ على قَدْرِ الدعاءِ الوارِدِ فيه بِقَدْرِ الفاتحةِ سواءٌ أقرأَ الدعاءَ أمْ لا . وإنْ حصلَ بغيرِ الدعاءِ والثناءِ كسكوتٍ أو قراءةٍ أو تسبيحٍ فإنَّما يُغْتَفَرُ منه قَدْرُ القنوتِ الوارِدِ زيادةً على قَدْرِ ذِكْرِ الاعتدالِ وَعَلى أقلَّ مِنْ قَدْرِ الفاتحةِ فإنْ طوَّل أكثرَ مِنْ ذلك بَطَلَتْ الصلاةُ ، فإنْ طوَّل بِقَدْرِ القنوتِ الوارِدِ وَبِقَدْرِ ذِكْرِ الاعتدالِ وَبِقَدْرِ الفاتحةِ أوْ بأزيدَ منْ ذلك . بطلت صَلاتهُ ولا يضرُّ تطويلُه في اعتدالِ صلاةِ التسابيحِ أنْ يُطَوّل بِقَدْرِ التسبيحِ الوارِدِ فيهِ سواءٌ أتى بهِ بِالفعلِ أم لا زيادةً على قَدْرِ ذِكْرِ الاعتدالِ وأقلَّ مِنْ قَدْرِ الفاتحةِ فإنْ زادَ على ذلكَ بَطَلَتْ صلاتُه.

وتطويلُ الجلوسِ يكونُ بالزيادةِ على قدرِ الدعاءِ الوارِدِ فيه بقَدْرِ الواجبِ في التشهّدِ .

١٤- تخلُّفُ المأمومِ عن إمامِهِ برُكنَينِ بلا عذرٍ وتقدُّمُهُ عليه برُكنَينِ بلا عذرٍ (كسهْوٍ).

١٥- وجودُ السُّترةِ لمن يُصلِّي عارياً في الصلاةِ لفقدِها.

١٦- انتهاءُ مدةِ المسحِ أو ظهورُ الرِّجْلِ من الخُفِّ.

([٦٩٦]) لمنافاةِ هذه الأمورِ لهيئةِ الصلاةِ وشروطِها. (وقد مرَّ تفصيلُ ذلك في بحثِ شروطِ صحةِ الصلاةِ).

([٦٩٧]) لمنافاةِ هذهِ الأمورِ لهيئةِ الصلاةِ وشروطِها. (وقد مرَّ تفصيلُ ذلك في بحثِ شروطِ صحَّةِ الصلاةِ).

([٦٩٨]) لمنافاةِ هذه الأمورِ لهيئةِ الصلاةِ وشروطِها. (وقد مرَّ تفصيلُ ذلك في بحثِ شروطِ صحَّةِ الصلاةِ).

١٧- الاقتداءُ بمن لا يصِحُّ الاقتداءُ به لكفرٍ أو لأنوثةٍ (بالنِّسبةِ للذَّكَرِ) ولو مع الجهلِ بحالِهِ أو لحدَثٍ أو لنجاسةٍ خفيةٍ مع العلمِ بحالِهِ.

١٨- اعتقدَ نفليةَ بعضِ الأركانِ.

١٩- تعليقُهُ الخروجَ عن شيءٍ غيرِ مُحالٍ عَقلاً (إذا جاءَ زيدٌ خرجتُ من الصلاةِ) فتبطُلُ حالاً.

٢٠- إجابةُ الوالدَينِ في الفرضِ (مع الحُرمةِ) والنَّفلِ (مع الجوازِ).

٢١- الخروجُ عن نظمِ القرآنِ (يا إبراهيمُ سلامٌ كُنْ) لكن لو قالَ: (إنَّ الذين آمنوا و عمِلُوا الصَّالحاتِ أولئك أصحابُ النَّارِ) بطلتْ عند العمدِ، بل إن تعمَّدَ واعتقدَ كفرَ.

مبحثٌ: مُتفرّقاتٌ:

١. لا تبطُلُ صلاةُ الرجلِ وبجنبِهِ امرأةٌ، ولا تبطلُ صلاتُها أيضاً، سواءٌ كان إماماً أو مأموماً[٦٩٩].

٢. التَّسبيحُ بقصدِ الإعلامِ يُبطِلُ الصلاةَ.

٣. التَّصفيقُ للرجلِ والمرأةِ بقصدِ الإعلامِ لا يُبطِلُ الصلاةَ.

٤. يَحرُمُ التَّصفيقُ خارجَ الصلاةِ بقصدِ اللَّعبِ (م ر)، وأما إنْ احتيجَ إليه لتهييجِ الذِكرِ أو لضبطِ الأنغامِ أو للتدريسِ فلا يحرُمْ بل ربما كان مطلوباً.

٥. له قتلُ الحيةِ والعقربِ[٧٠٠] وهوَ في الصلاةِ.

٦. له فتحُ البابِ دونَ انحرافٍ عن القبلةِ[٧٠١].

٧. لمأمومٍ فتحٌ على إمامِهِ إذا أُرْتِجَ أي التَبسَ عليه أو غَلِطَ وله أنْ يأذنَ لداخلٍ (كأنْ يقرأَ **أدخلوها بسلامٍ** لمن يستأذنُ في الدخولِ) وأنْ ينذرَ أعمى خشيَ وقوعَهُ في محظورٍ، وكالتَّنبيهِ التَّسبيحُ، ويجبُ في الفاتحةِ أو نسيانِ سجدةٍ فيلزمُهُ تنبيهُهُ عليها لتوقُّفِ صحَّةِ صلاتِهِ عليه[٧٠٢] ويشترطُ أنْ يقصدَ به الذكرَ وحدَهُ أو مع الإعلامِ بجميعِ اللفظِ فإنْ خلا حرفٌ عن القصدِ بطلتْ صلاتُهُ، فإنْ لم يحصلْ إنذارُ الأعمى أو نحوهُ مما هو واجبٌ إلا بالكلامِ أو الفعلِ المبطلِ وجبَ وتبطلُ به الصلاةُ على الأصحِّ.

([٦٩٩]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ أنها كانت بين يدَي رسولِ اللهِ ﷺ وهو يصلّي، فإذا لم تبطُلْ وهي في غيرِ عبادةٍ ففي العبادةِ أولى.

([٧٠٠]) لأنَّهُ ﷺ **أَمرَ بقتلِ الأسودَينِ في الصَّلاةِ: الحيَّةِ والعقربِ** (د٩٢١ — ت٣٩٠)

([٧٠١]) عند (د٩٢٢) من حديثِ السيدةِ عائشةَ قالت: كان بابُنا في قِبلةِ المسجدِ فاستفتحْتُ ورسولُ اللهِ ﷺ يصلّي **فمشى حتى فتحَ لي ثم رجعَ إلى مكانِهِ الذي كان فيه**. ومشى أبو بَرزَةَ مع دابتِهِ وهو يُصلّي (خ١٢١١) وفي (م٩٠٤) حادثةٌ في صلاةِ الكسوفِ عن جابرٍ.

([٧٠٢]) لحديثِ ابنِ عمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى صلاةً فلُبِسَ عليه، فلمَّا انصرفَ قال لأُبَيٍّ: أَصلَّيتَ معنا؟ قال: نعم. قال: فما منعَكَ؟ (أي أن تُنبِّهَ علينا) د٩٠٧.

٨. من غلبَهُ تثاؤبٌ كظمَ ندباً، ويضعُ يدَهُ على فمِهِ[٧٠٣] أي اليُسرى بظهرِها لشِبَهِ الدَّافعِ له.

(٧٠٣) لحديثِ (م٢٩٩٥ – ت٢٧٤٦) «**إذا تثاءبَ أحدُكُمْ في الصلاةِ فليَكْظِمْ ما استطاعَ فإنَّ الشيطانَ يدخُلُ فاهُ**» وروايةِ (ت) «**فليضَعْ يدَهُ على فيهِ**» وفي روايةٍ (د-ت-حا)« **يضحكُ منه الشيطانُ** » .

* **بابٌ: ركعاتُ وأعذارُ الصلاةِ:**

عددُ ركعاتِ الفرائضِ في كلِّ يومٍ وليلةٍ (في صلاةِ الحضَرِ إلا في يومِ وليلةِ الجمعةِ سبعَ عشرَةَ ركعةً فيها أربعٌ وثلاثونَ سجدةً ١٧ × ٢ وأربعٌ وتسعونَ تكبيرةً (٥× ١٧) + ٥ +٤ منها خمسٌ واجبةٌ، وتسعُ تَشهُّداتٍ منها خمسٌ واجبةٌ، وعشرُ تسليماتٍ منها خمسٌ واجبةٌ، ومئةٌ وثلاثٌ وخمسونَ تسبيحةً ٩ × ١٧.

أما في صلاةِ السَّفرِ: ففي كلِّ يومٍ وليلةٍ إحدى عشرةَ ركعةً فيها اثنتانِ وعشرونَ سجدةً وإحدى وستُّونَ تكبيرةً وتسعٌ وتسعونَ تسبيحةً وستٌّ تشهُّداتٍ وعشرُ تسليماتٍ منها خمسٌ واجبةٌ.

وجملةُ الأركانِ في الصلاةِ المفروضةِ: مئةٌ واثنانِ وثلاثونَ رُكناً (٦× ١٧) + (٧×٥) وهذه الأركانُ لمنْ قدرَ عليها.

ومن عجزَ عن القيامِ في الفريضةِ لمشقَّةٍ تلحقُهُ في قيامِهِ صلَّى جالساً أو مفترشاً أفضلُ[٧٠٤].

ومن عجزَ عن الجلوسِ: صلَّى مضْطَجِعاً أو على جنبِهِ الأيمنِ أفضلُ ويَستقبلُ القبلةَ بوجهِهِ ومقدَّمِ بدنِهِ وجوباً، ويَجلِسُ للرُّكوعِ والسُّجودِ وجوباً عند الضَّرورةِ، ومن عجزَ عنَ الاضْطِجاعِ صلَّى مُستلْقياً على ظهرِهِ وأخمصاهُ ورأسُهُ (عندَ القدرةِ) للقِبلةِ.

ومن عجزَ عن ذلكَ كلِّهِ أومَأَ برأسِهِ مع جعلِ سجودِهِ أخفَضَ من ركوعِهِ.

فإن عجزَ أومَأَ بأجفانِهِ، ويجبُ عند القدرةِ استقبالُ القبلةِ بوجهِهِ وإلا فبالأخمصَينِ ولا يجبُ أن يجعلَ سجودَهُ أخفضَ من ركوعِهِ.

فإن عجزَ عن الإيماءِ بأجفانِهِ أجرى أركانَ الصلاةِ على قلبِهِ، فينوي بقلبِهِ ويُمثِّلُ بنفسِهِ قائماً وقارئاً وراكعاً[٧٠٥]. ولا قضاءَ عليه إلا في صلاةِ المصلوبِ والمكرَهِ.

([٧٠٤]) ودليلُهُ قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ لعِمرانَ بنِ حُصَينٍ:

«صلِّ قائماً فإن لم تستطِعْ فقاعداً فإن لم تستطِعْ فعلى جنبٍ» (ق).

– وزادَ (ن): «**فإن لم تستطعْ فمستلقياً، لايُكلِّفُ اللهُ نفساً إلا وسعَها**» (ن) ونقلَ الإجماعَ على ذلك.

([٧٠٥]) واحتجَّ الغزاليُّ لذلك بقولِهِ ﷺ: «**إذا أمرتُكُم بأمرٍ فأتُوا منه ما استطعتُمْ**» (ق).

والمصلِّي قاعداً ومضطجعاً ومستلقياً ... لا ينقصُ أجرُهُ لأنَّهُ معذورٌ*.

* **بابٌ: الأوقاتُ التي تُكرَهُ فيها الصلاةُ**[٧٠٦]:

فصلٌ: أسبابُ الصلاةِ:

١- إمَّا سببٌ متقدِّمٌ على وقتِ الكراهةِ، كالصلاةِ الفائتةِ قضاءً فرضاً أو نفلاً وصلاةِ الجنازةِ والمنذورةِ، وسنَّةِ الوضوءِ، وقضاءِ تحيةِ المسجدِ، وسجدةِ التِّلاوةِ وسجدةِ الشُّكرِ، فإنَّ أسبابَها متقدمةٌ وهي دخولُ الوقتِ الماضي في الفائتةِ، وطهرُ الميتِ في الجنازةِ، وقراءةُ الآيةِ في سجدةِ التلاوةِ، وهجومُ النعمةِ في سجدةِ الشكرِ.

٢- أو سببٌ مقارِنٌ لوقتِ الكراهةِ: كالكسوفِ والخسوفِ فإنَّ سببَهُما تغيُّرُ الشَّمسِ والقمرِ، والاستسقاءِ وسببُها الحاجةُ إلى السَّقيِ، وتحيَّةِ المسجدِ عندَ دخولِ المسجدِ والمعادةِ فإنَّ سببَها قيامُ الجماعةِ. فيجبُ عند التحرمِ أنْ يكونَ الكسوفُ مثلاً مستمراً فإنْ زالَ لم يصحَّ الإحرامُ. فالمرادُ بالمقارنةِ وقوعُ الإحرامِ حالَ وجودِ السببِ ولو في أثنائهِ، ويُشترَطُ لصحَّتِها ألا يَتحرَّى بها وقتَ الكراهةِ بأن يقصِدَ إيقاعَها فيه.

٣- أو سببٌ متأخِّرٌ: كركعتَيِ الإحرامِ، فإنَّ الإحرامَ يكونُ بعدَهُما، وصلاةِ الاستخارةِ فإن طلبَ الخيَرةِ يكونُ بعدَها وعند السَّفرِ والخروجِ من المنزلِ والقتلِ والتَّوبةِ.

٤- ما لا سببَ له أصلاً: كصلاةِ التَّسابيحِ والنَّفلِ المطلقِ.

خُصوصيَّتُها: آ- بغيرِ حرمِ مكةَ[٧٠٧].

ب- وغيرِ الاستواءِ يومَ الجمعةِ لأنَّ النارَ لا تُسجَّرُ فيه[٧٠٨].

---

* وأمَّا قولُهُ ﷺ **(من صلَّى قاعداً فله نصفُ أجرِ القائمِ ومن صلَّى نائماً** (أي مضْطَجِعاً) **فله نصفُ أجرِ القائمِ)** فحمولٌ على النَّفلِ عند القدرةِ.

(٧٠٦) وحجَّةُ ذلك ما رواه (م) عن عُقبةَ بنِ عامرٍ ﷺ قال: «**ثلاثُ ساعاتٍ كان ينهانا رسولُ اللهِ ﷺ أن نُصلِّيَ فيهنَّ أو نقبُرَ فيهنَّ أمواتَنا حينَ تطلُعُ الشمسُ بازِغةً حتى ترتفعَ وحين يقومُ قائمُ الظهيرةِ حتى تميلَ الشَّمسُ وحين تضيَّفُ الشَّمسُ للغروبِ**» (م).

(٧٠٧) لحديثِ: «**يا بني عبدِ منافٍ لا تمنَعُوا أحداً طافَ بهذا البيتِ وصلَّى فيه أيَّةَ ساعةٍ شاءَ من ليلٍ أو نهارٍ**» (ت٨٦٨)

(٧٠٨) لحديثِ أبي قتادةَ أنه ﷺ: «**كَرِهَ الصلاةَ نصفَ النَّهارِ إلا في يومِ الجمعةِ**»،وقال:**إنَّ جهنَّمَ تُسْجَرُ إلا يومَ الجُمعةِ**» (د١٠٨٣-هب)

فصلٌ: وخمسةُ أوقاتٍ لا يُصلَّى فيها إلا صلاةً لها سببٌ متقدِّمٌ أو مقارِنٌ في غيرِ الحرمِ المكّيِّ، وتكونُ الصلاةُ مكروهةً تحريماً أو تنزيهاً، وعلى كلٍّ لا تنعقدُ الصلاةُ لأنَّ النهيَ إذا رجعَ للعبادةِ نفسِها أو لازمِها اقتضى الفسادَ سواءٌ كانَ للتحريمِ أو للتنزيهِ .

الأول: مكروهةٌ تحريماً مع الإثمِ وعدمِ الانعقادِ في ثلاثةِ أحوالٍ:

أ– بعدَ جلوسِ الإمامِ على المِنبرِ ولو لم يسمعِ المصلِّي الخُطبةَ فرضاً ونفلاً لما فيها من الإعراضِ عن الخطيبِ بالكلِّيةِ، غير ركعتيِ التحيةِ لداخلهِ (للأمرِ بهما في ق) وتحصلُ الركعتانِ براتبةٍ كسنةِ جمعةٍ وإنْ لم ينوِها بشرطِ أنْ لا تزيدَ عن ركعتينِ فإنْ قامَ لثالثةٍ بطلتْ، والمعتمدُ أن الصلاةَ هنا حرامٌ وليست مكروهةً تحريماً.

ب– كراهةٌ متعلِّقةٌ بالفعلِ[٧٠٩]:

١– بعدَ صلاةِ الصبحِ أداءً مغنيةً عن القضاء، وتستمرُّ الكراهةُ حتى ترتفِعَ الشمسُ.

٢– بعدَ صلاةِ العصرِ أداءً ولو مجموعةً في وقتِ الظهرِ، وتستمرُّ الكراهةُ حتى تغرُبَ الشَّمسُ.

جـ– كراهةٌ متعلِّقةٌ بوقتِ الصلاةِ:

١– عند ابتداءِ طُلوعِ الشمسِ، وتستمرُّ حتى يتكامَلَ طلوعُها قدْرَ رُمْحٍ.

٢– إذا استوتِ الشَّمسُ في كبدِ السَّماءِ بأنْ قارنَهُ التحرمُ يقيناً لأنَّ وقتَ الاستواءِ لطيفٌ لا يسعُ الصلاةَ، وتستمرُّ حتى تزولَ عن وسطِ السَّماءِ إلا يومَ الجمعةِ.

٣. عندَ قُرْبِ غروبِ الشمسِ أي اصفرارِها وتستمرُّ الكراهةُ حتى يتكاملَ غروبُها.

فإنْ تحرى الصلاةَ في هذهِ الأوقات (أي داومَ عليهِ فيها) لم يصحَ لأنهُ حينئذٍ معاندٌ للشرعِ بالكليةِ، ولأنهُ ﷺ قال (**لا تحرَّوا بصلاتِكُم طلوعَ الشمسِ ولا غروبَها**) (ق – ن).

الثاني: مكروهةٌ كراهةَ تنزيهٍ مع الانعقادِ:

أ - بعدَ طلوعِ الفجرِ إلى صلاتِهِ.

ب – بعدَ المغربِ إلى صلاتِهِ.

ج – وقتَ إقامةِ الصلاةِ.

---

(٧٠٩) وحجَّةُ ذلك ما رواه (ق): عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «**نَهى عن الصلاةِ بعدَ العصرِ حتى تغرُبَ الشمسُ، وبعد الصبحِ حتى تطلُعَ الشمسُ**» (ق) واستثناء يوم الجمعة في خبر أبي داود وغيره.

ث- على ظَهرِ الكعبةِ.
ج- على صخرةِ بيتِ المقدِسِ.
ح- على طُورِ سَيناءَ.
خ- على طُورِ زَيتا (مدفنُ بعضِ الأنبياءِ في القُدْسِ).
د- على الصَّفا والمروةِ.
ذ- على جَمرةِ العقَبةِ.
ر- على جبلِ عرَفَاتَ.
ز- قبلَ جلوسِ الخطيبِ على المِنبرِ.
س- عندَ خُطبةِ غيرِ الجمعةِ.

*** بابٌ: أحكامُ الجماعةِ في الصلاةِ[710]:**

الجماعةُ شرعاً: ربْطُ صلاةِ المأمومِ بصلاةِ الإمامِ لقيامِ نظامِ الأُلْفةِ بين المصلِّينَ، وتتحقَّقُ باثنينِ فأكثرَ.

- شرطُ حصولِ الشِّعارِ:

ظهورُ الشِّعارِ بها من فتحِ الأبوابِ وعدمِ احتشامِ الناسِ من الدُّخولِ في:

١- كلٍّ من الخَمْسِ.
٢- أن يكونَ من أهلِ الوجوبِ.
٣- بمحلٍّ يمتنعُ فيه قصرُ الصلاةِ.

([710]) حاشية الجمل ج١/ ٥٩٧ ، تحفة المحتاج ج١/ ٣٥٢، مغني المحتاج ج١ /٢٢٩، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ١٠٥، الباجوري على ابن قاسم ج١٩٩/١، ترشيح المستفيدين ج١٠١/١، إعانة الطالبين ج٢/٢ قليوبي وعميرة ج٢٢٠/١ أسنى المطالب ج٢٠٨/١ نهاية المحتاج ج٢/ ١٣٣ ، المجموع ج٤/ ١٨٢.

قال اللهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾ النساء: ١٠٢، والأمرُ للوجوبِ. وإذا كان ذلك مع الخوفِ فمع الأمنِ أولى. عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «صلاةُ الجماعةِ تفضُلُ صلاةَ الفَذِّ بسبعٍ وعشرينَ درجةً». وفي روايةٍ: «بخمسٍ وعشرينَ درجةً». (خ ٦٤٥). وقد هدَّدَ رسولُ اللهِ ﷺ منْ لا يشهدُها أن يحرقَ عليهم بيوتَهم بالنَّارِ (خ٦٤٤ – م٦٥١) ولم يرخِّصْ لأعمى لا قائدَ له بتركِها وقال له: هل تسمعُ النِّداءَ؟ فقال: نعم. قال: فأجبْ. (م٦٥٣) وقال ابنُ مسعودٍ: كان الرجلُ يُؤتى به فيها فيُهادَى بين الرَّجلَينِ حتى يُقامَ في الصَّفِّ (م٦٥٤ – د٥٥٠).

٤- في محالٍّ متعدِّدةٍ في البلدِ الكبيرِ لئلا تَشُقَّ الجماعةُ على طالبيها.

وتكونُ الجماعةُ في الصلاةِ المكتوبة المؤداة على الرجالِ الأحرارِ المقيمينَ البالغين المستورينَ بغيرِ ما يُزرِي (كطينٍ) المقيمينَ غيرَ المعذورينَ وغيرَ المؤجَّرينَ إجارةَ عينٍ على عملٍ ناجزٍ[٧١١]:

فرضُ عينٍ: في صلاةِ الجمعةِ[٧١٢]

فرضُ كفايةٍ: في بقيَّةِ الفرائضِ التي لم تجِبْ إعادتُها (فاقدُ الطَّهورَينِ يُصلِّي حُرْمةً للوقتِ ويعيدُ)غيرَ الجمعةِ في الرَّكعةِ الأُولى.

سنَّةٌ مؤكَّدةٌ: في العيدَينِ[٧١٣] والكُسوفَينِ[٧١٤] والاستسقاءِ[٧١٥] والتَّراويحِ[٧١٦].

([٧١١]) عن أبي الدَّرداءِ ﷺ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «ما من ثلاثةٍ في قريةٍ ولابدْوٍ لاتُقامُ فيهم الصلاةُ إلا قد استحوذَ عليهم الشَّيطانُ، فعليكُمْ بالجماعةِ، فإنَّما يأكُلُ الذِّئبُ القاصيةَ» (ن). - وقولُهُ: «لا تقامُ فيهم الصلاةُ» دليلٌ على أنَّها فرضُ كفايةٍ، ولو كانت فرضَ عينٍ لقال: لا يُقيمونَ.

([٧١٢]) والأصلُ في وجوبِها قولُهُ تعالى: «يا أيُّها الذين آمنُوا إذا نُودِيَ للصَّلاةِ من يومِ الجمعةِ فاسْعَوا إلى ذِكْرِ اللهِ وذَرُوا البيعَ ذلكُمْ خيرٌ لكم إن كنتُمْ تعلمُونَ» (الجمعة ٩).

- وعن أبي هريرةَ وابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنَّهُما سمعا النبيَّ ﷺ يقولُ على أعوادِ مِنبرِهِ: «**لَيَنتهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجمعاتِ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قلوبِهم ثمَّ ليكونَنَّ من الغافلينَ**» (رواه (م) وغيره).

([٧١٣]) عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يخرجُ يومَ الفِطرِ والأضحى إلى المصلَّى فأولُ شيءٍ يبدأُ به الصلاةُ، ثم ينصرفُ، فيقومُ مقابلَ الناسِ والناسُ جلوسٌ على صفوفِهم، فيعِظُهُمْ ويُوصيهمْ ويأمرُهمْ، فإن كان يريدُ أن يقطعَ بعْثاً قطعَهُ، أو يأمرَ بشيءٍ أَمرَ به، ثم ينصرفُ (ق).

([٧١٤]) والصلاةُ لهما سنةٌ لقولِهِ ﷺ: «**إنَّ الشمسَ والقمرَ لا يَنكِسفانِ لموتِ أحدٍ، ولا لحياتِهِ، فإذا رأيتُمْ ذلك فصلُّوا، وادْعُوا اللهَ تعالى**». وفي روايةٍ: «**ادعُوا اللهَ وصلُّوا، حتى ينكشِفَ ما بكمْ**» (ق).

([٧١٥]) وهي سنةٌ مؤكَّدةٌ: «**خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ ليستسقيَ، فجعلَ إلى الناسِ ظهرَهُ واستقبلَ القِبلةَ، وحوَّلَ رداءَهُ**». وفي روايةٍ: «**جهرَ فيها بالقراءةِ**» (ق).

([٧١٦]) والدَّليلُ عليها وعلى سُنِّيةِ صلاتِها جماعةً مارُويَ عن عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرجَ ليلةً من جوفِ اللَّيلِ – في رمضانَ – فصلَّى في المسجدِ وصلَّى رجالٌ بصلاتِهِ، فأصبحَ الناسُ فتحدَّثُوا فاجتمعَ أكثرُ منهم فصلُّوا معه، فأصبحَ الناسُ فتحدَّثُوا، فكبَّرَ أهلُ المسجدِ من اللَّيلةِ الثَّالثةِ فخرجَ رسولُ اللهِ ﷺ فصلَّى، فصلَّوا بصلاتِهِ،

المقضيَّةُ لا تجبُ الجماعةُ بها بل تُسَنُّ.

مبحثٌ: يُكرَهُ للمرأةِ حضورُ جماعةِ المساجدِ إن كانتْ مُشتهاةً ولو في ثيابٍ بِذْلَةٍ، أو غيرَ مشتهاةٍ وبها شيءٌ من الزِّينةِ أو الطِّيبِ ويحرُمُ عليهنَّ الحضورُ بغيرِ إذنِ وليٍّ أو حليلٍ أو مع خشيةِ فتنةٍ وإن أذِنَ الوليُّ، ويحرُمُ عليه أن يأذنَ لها.

٥- سقوطُها:

وجودُ العُذرِ عمَّنْ قامَ به وله ثوابُها بشروطٍ ثلاثةٍ:

١- أن يقصدَ فعلَها لولا العذْرُ [٧١٧].

٢- أن لا يتسبَّبَ في وجودِ العذْرِ لإسقاطِ فرضِها.

٣- أن لا يتأتَّى إقامةُ الجماعةِ في بيتِهِ.

٦- انعقادُها: تنعقدُ الصلاةُ جماعةً باثنينِ[٧١٨] في غيرِ الجمعةِ، وتنعقدُ بمؤمِني الجنِّ (على صورة البشر)، لا الجمعةُ لأنَّهُم مكلَّفونَ.

فصلٌ: أعذارُ عدمِ حضُورِها [٧١٩] :

فلمَّا كانتِ اللَّيلةُ الرَّابعةُ عجزَ المسجدُ عن أهلِهِ حتى خرجَ ﷺ لصلاةِ الصُّبحِ، فلمَّا قضى الفجرَ أقبلَ على الناسِ فتشهَّدَ ثم قالَ: «**أمَّا بعدُ، فإنَّهُ لم يَخْفَ عليَّ مكانُكُمْ ولكنِّي خشيتُ أن تُفرَضَ عليكُمْ فتعْجِزُوا عنها**». فتُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ والأمرُ على ذلكَ (خ). وبقيَ الأمرُ على ما هو عليه في خلافةِ سيدِنا أبي بكرٍ وصدْراً من خلافةِ سيدِنا عمرَ رضي اللهُ عنهما. ثم جمعَ سيدُنا عمرُ ﷺ الرِّجالَ لصلاتِها وجعلَ أُبَيَّ بنَ كعبٍ ﷺ إماماً عليهم (خ)، وجمعَ النِّساءَ كذلك وجعلَ سليمانَ بنَ أبي حَثْمةَ إماماً لهنَّ. وقال عثمانُ ﷺ في خلافتِهِ (نوَّرَ اللهُ قبرَ عمرَ كما نوَّرَ مساجدَنا) مُشيراً إلى فعلِهِ هذا.

([٧١٧]) لخبرِ (خ٢٩٩٦) (إذا مرِضَ العبدُ أو سافرَ كُتبَ له من العملِ ما كان يعمَلُهُ صحيحاً مُقيماً)

([٧١٨]) لحديثِ «**اثنانِ فما فوقَهُما جماعةٌ**» جه٩٧٢ وقال لمالكِ بنِ الحُويرثِ «**ولْيَؤُمَّكُما أكبرُكُما**» (خ٦٣٠)

([٧١٩]) وفي الحديثِ: (جه٧٩٣ – حب٢٠٦٤ – حا ١/٢٤٥):**من سمعَ النِّداءَ فلم يأتِهِ فلا صلاةَ له** (أي كاملةٌ) **إلا من عُذرٍ**.

ومعنى كونِها أعذاراً سُقوطُ الإثمِ على قولِ إنَّها فرضُ كفايةٍ، أو سقوطُ الكراهةِ على قولِ إنَّها سنَّةٌ لا حصولُ فرضِها [٧٢٠] .

آ- عامٌّ لكلِّ شخصٍ:

١- مطرٌ شديدٌ يَبُلُّ الثوبَ بليلٍ أو نهارٍ وبردٌ أو ثلجٌ إن لم يكنْ كِنٌّ يمشي فيه.

٢- وشِدَّةُ ريحٍ بليلٍ.

٣- والظُّلْمةُ الشَّديدةُ.

٤- والوَحَلُ الشديدُ بليلٍ أو نهارٍ، لأنه أشقُّ من المطرِ، والشديدُ هو الذي لا يُؤمَنُ معه التَّلويثُ.

٥- وحرٌّ شديدٌ مطلقاً.

٦- وبردٌ شديدٌ ليلاً ونهاراً[٧٢١]

ب- بشخصٍ دونَ الآخرِ:

١- جوعٌ شديدٌ أو عطشٌ بحضرةِ مأكولٍ ومشروبٍ إذا اتَّسعَ الوقتُ وكان الطعامُ حلالاً[٧٢٢] .فيكسِرُ شهوتَهُ في الجوعِ بأن يأكُلَ لُقيماتٍ يكسِرُ بها سَورتَهُ أو يُكمِلُ حاجتَهُ منه، ولو خشيَ بتخلُّفِهِ فواتَ الوقتِ صلَّى وجوباً لحُرْمةِ الوقتِ.

٢- والمرضُ الشديدُ الذي يَسلُبُهُ كمالَ الخشوعِ في الصلاةِ[٧٢٣] . أو يَشُقُّ المشيُ معه.

---

(٧٢٠) وقد تقدَّمَ عدمُ التَّرخيصِ للأعمى بعدمِ حُضورِها إذا سمعَ النِّداءَ (م١٤٨٤) بأنَّهُ سألَ هل له رخصةٌ في الصلاةِ في بيتِهِ مُنفرِداً تُلحِقُهُ بفضيلةِ من صلَّى جماعةً فقيل:لا.

(٧٢١) لحديثِ ابنِ عمرَ: كان النبيُّ ﷺ يُنادي مناديهِ في الليلةِ الباردةِ أو المطيرةِ: «**صَلُّوا في رحالِكُمْ**» (جه ٩٣٧) وهو عند (خ٩٠١ – م٦٩٩) في يومٍ مطيرٍ.

(٧٢٢) لحديثِ أنسٍ (خ٦٧٢ – م٥٥٧):« **إذا وُضِعَ عَشاءُ أحدِكُمْ وأُقيمَتِ الصلاةُ فابدؤُوا بالعَشَاءِ ولا يَعجلَنَّ حتى يَفْرُغَ منه**» (م١٢٤٦).

٣- ومدافعةُ حدثٍ من أحدِ السَّبيلَينِ إن اتَّسعَ الوقتُ[٧٢٤] ومثلُهُ مدافعةُ كلِّ خارجٍ من الجوفِ كغلبةِ القيءِ ودمِ القُروحِ وكلِّ مشوِّشٍ للخشوعِ، وحدوثُها في الفرضِ (أثناءَ الصلاةِ) لا يجوزُ قطعُهُ إلا إن اشتدَّ به الحالُ وخافَ ضرراً بكثْمِهِ إلى تمامِ الصلاةِ فيجبُ قطعُهُ.

٤- وخوفٌ على معصومٍ من نفسٍ أو عِرْضٍ أو حقٍّ له أو لغيرِهِ وعلى خبزِهِ في التَّنُّورِ، وطبيخِهِ في القِدْرِ على النَّارِ ولا متعهِّدَ يخلُفُهُ. وخوفٌ من حبسِ غريمٍ[٧٢٥] لمعسِرٍ (أن يحبِسَ الدَّائنُ غريمَهُ المعسرَ).

٥- خوفُ تخلُّفِ رِفقةٍ ترحلُ لسفرٍ مباحٍ وإن أمِنَ السفرَ وحدَهُ.

٦- فقدُ لباسٍ لائقٍ أو فقدُ مركوبٍ يليقُ به لمن لا يليقُ به المشيُ.

٧- أكلُ ذي ريحٍ كريهٍ[٧٢٦] (كبصلٍ غيرِ مطبوخٍ وثومٍ وكُرَّاثٍ وفِجلٍ) إن عَسُرَ زوالُهُ ولم
يقصِدْ به إسقاطَ الجمعةِ والجماعةِ ومثلُهُ من كان بثوبِهِ ريحٌ خبيثٌ وإن عُذِرَ كذِي بَخَرٍ أوصُنانٍ مُستَحْكِمٍ وحِرفَةٍ خبيثةٍ.

٨- إقامةٌ على مريضٍ بلا متعهِّدٍ أو بمتعهِّدٍ لكنَّ المريضَ يأنَسُ بهِ[٧٢٧] .

٩- خوفٌ من عقوبةٍ كقوَدٍ وحدِّ قذْفٍ يرجو الخائفُ العفوَ عنها بغيبَتِهِ.

١٠- غلبةُ نعاسٍ أو نومٍ وعجَزَ عن دفعِهِ في الصلاةِ.

---

(٧٢٣) لأنَّهُ ﷺ لما مرِضَ تخلَّفَ عن المسجدِ وقالَ: «**مُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصلِّ بالناسِ**» (خ٦٧٨ – م٤٢٠).

(٧٢٤) لخبرِ (م ١٢٤٦) (**لا صلاةَ بحضرةِ طعامٍ ولا هو يدافِعُهُ الأخبثانِ**)

(٧٢٥) الغريمُ مأخوذٌ من الغرامِ وهو الدَّوامُ فأطلقُوه هنا لدوامِ الطَّلبِ.

(٧٢٦) لحديثِ خ٨٥٤ – م١٢٥٤ : « **من أكلَ بصلاً أو ثوماً أو كُرَّاثاً فلا يَقربَنَّ مسجدَنا** » وفي روايةٍ «**المساجدَ فإنَّ الملائكةَ تتأذَّى مما تتأذَّى منه بنو آدمَ** » زادَ (خ): قال جابرٌ: (ما أُراهُ يعني إلا نِيِّئَهُ) أي بخلافِ المطبوخِ لزوالِ ريحِهِ.

(٧٢٧) لأنَّ ابنَ عمرَ لما استُصْرِخَ على سعيدِ بنِ زيدٍ (لما أُخبرَ أنَّ الموتَ نزلَ به) وهو يتجهَّزُ للجمعةِ فأتاهُ بالعقيقِ وتركَ الجمعةَ (ش١٥٣/٢ – وانظر خ)

١١- عمىً إذا لم يجدْ قائداً بأجرةِ المِثلِ وكان قادراً عليها وهي فاضلةٌ عمَّا يُعتبَرُ في الفِطرِ وإن أحسنَ الأعمى السَّيرَ بالعَصا.

١٢- زَلْزَلَةٌ، وسِمَنٌ مُفْرِطٌ[٧٢٨]،واشتغالٌ بنحوِ تجهيزِ ميتٍ وحملِهِ ودفنِهِ، ووجودُ من يُؤذيهِ في طريقِهِ بنحوِ شَتْمٍ، وتطويلُ الإمامِ على المشروعِ، وتركُهُ سُنَّةً مقصودةً، وكونُهُ سريعَ القراءةِ والمأمومِ بطيئَها، والجُذامُ والبَرَصُ، وليالي العُرْسِ للجديدةِ.

٦- إدراكُها وحصولُ فضيلتِها:

فضيلةُ التَّحرم:

١- تُدرَكُ بالانشغالِ بالتَّحرم عَقِبَ تحرُّمِ إمامِهِ مع حضورِهِ تكبيرةَ إحرامه.

٢- تُدرَكُ فضيلةُ الجماعةِ بإدراكِ تكبيرةِ الإحرام مع الإمامِ قبلَ شروعِهِ في السلامِ وإن لم يقعُدْ معه فهما اشتركا في عددِ الدَّرجاتِ ٢٧ واختلَفَا في كيفيَّتِها (اشتركا في الكَمِّ لا في الكيفِ).

٣-تُحسَبُ الركعةُ في الجماعةِ بإدراكِ ركعةٍ كاملةٍ مع الإمامِ أو ركوعٍ محسوبٍ للإمامِ بأن يطمئِنَّ قليلاً قبلَ ارتفاعِهِ عن أقلِّهِ (غيرُ محسوبٍ للإمامِ: كأن كان مُحدِثاً. أو في ركوعِ خامسةٍ قام إليها سهواً) فلا يُدرِكُها لعدمِ أهليةِ الإمامِ.

مبحثٌ ما تنقطِعُ به القُدوةُ:

١- خروجُ الإمامِ من صلاتِهِ: بحدَثٍ.

٢- وقوعُ نجاسةٍ غيرِ معفوٍّ عنها على ثوبِهِ أو بدنِهِ.

٣- موتُهُ.

وتجبُ نيَّةُ المفارقةِ فوراً إن بقيَ الإمامُ على صورةِ المصلِّينَ فإن تأخَّرَ عن نيةِ المفارقةِ بعدَ علمِهِ

---

(٧٢٨) (حب)

بطلتْ صلاتُهُ وإن لم يتابعْهُ في شيءٍ إلا إن تركَ الإمامُ وانصرفَ أو جلسَ على غيرِ هيئةِ المصلّينَ.

للمأمومِ قطعُ القُدوةِ بنيةِ المفارقةِ بقلبهِ لا بلسانِهِ، ولا يحرُمُ قطعُها إلا إن لزِمَ تعطيلُ الجماعةِ فيحرمُ قطعُها في الركعةِ الأُولى.

لا يُلزَمُ بالشروعِ فيه من فرضِ الكفايةِ إلا: الجهادُ وصلاةُ الجنازةِ، والحجُّ والعمرةَ غيرَ حجَّةِ الإسلامِ وعُمرتِهِ.

مبحثٌ كيفيتُها: يُندَبُ ألا يزيدَ بين الإمامِ وكُلِّ صفٍّ على ثلاثةِ أذرُعٍ (١٥٠سم) وإلا فاتَهُم ثوابُ الجماعةِ:

١- إن كانَ واحداً ذَكَراً: يُسَنُّ أن يقِفَ عن يمينِ الإمامِ[٧٢٩] مُتأخِّراً عنه قليلاً أقلَّ من ثلاثةِ أذرعٍ (مراعاةً للمرتبةِ) وإلا فاتتْهُ فضيلةُ الجماعةِ.

٢- اثنانِ ذَكَرانِ:خلفَ الإمامِ مباشرةً، أمَّا إن كان واحِداً ،ثمَّ جاءَ آخرُ فإنَّهُ يُحرِمُ عن يسارِ الإمامِ (أو خلفَهُ إن لم يُمكِنْ) ثم يتقدَّمُ الإمامُ أو يتأخَّرانِ (وهو الأفضلُ[٧٣٠]) في القيامِ أو الركوعِ أو اعتدالٍ لا في غيرِهما. فإن خالفُوا ما ذُكِرَ فاتتْهُم فضيلةُ الجماعةِ.

٣- امرأةٌ: تقفُ خلفَ الإمامِ[٧٣١]. ٤- ذكَرٌ وامرأةٌ: الذَّكَرُ عن يمينٍ وامرأةٌ خلْفَ الذَّكرِ.

٥- ذكرانِ وامرأةٌ: وقفا خلفَهُ وهي خلفَهما ويَصطفُّ الرجالُ خلفَهُ ثم يُكمِلُ الصِّبيانُ الصفوفَ ثم الخُنثى ثم النِّساءُ خلفَهُمْ.

([٧٢٩]) لإدارتِهِ ﷺ ابنَ عباسٍ (م٧٦٣) وجابراً (م٧٦٦) إلى يمينِهِ لَمَّا وقف عن يسارِهِ.

([٧٣٠]) لحديثِ جابرٍ قال: قامَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلّي فقمتُ عن يسارِهِ فأخذَ بيدي فأدارَني فأقامَني عن يمينِهِ ثم جاءَ جبَّارُ بنُ صخْرٍ فقامَ عن يسارِ رسولِ اللهِ ﷺ فأخذَ بأيدِينا جميعاً فدفَعَنا حتى أقامنا خلفَهُ (م٧٦٦).

([٧٣١]) لحديثِ أنسٍ أنَّ جدتَهُ دعتْ رسولَ اللهِ ﷺ لطعامٍ صنعتْهُ فأكلَ ثم قال: «**قومُوا لأُصلِّي لكم**»، فقمتُ أنا واليتيمُ وراءَهُ وقامتِ العجوزُ من ورائِنا فصلَّى لنا ركعتَينِ ثم انصرفَ (خ٣٨٠ – م٦٥٨).

٦- إمامةُ النِّساءِ: تَقفُ وَسْطَهُنَّ بتقدُّمٍ يسيرٍ تمتازُ عنهنَّ كما كانتْ تفعلُ السيدةُ عائشةُ والسيدةُ أمُّ سلَمةَ (رواهما هق بإسنادَينِ صحيحَينِ). ومخالفةُ ذلك مُفوِّتٌ فضيلةَ الجماعةِ.

٧- عارٍ أمَّ عراةً أو مستورينَ في ضَوءٍ:

آ- صفَّاً واحداً إن أمكنَ.

ب- فإن زادُوا وقفوا صُفوفاً وغَضُّوا أبصارَهُم

مبحثٌ: ما يُندَبُ لها:

١- ألا يزيدَ بينَ الإمامِ والصفِّ الأولِ وبينَ الصفَّينِ ثلاثةُ أذرعٍ وإلا فاتَهُمْ ثوابُ الجماعةِ.

٢- أفضلُ صفوفِ الرِّجالِ أوَّلُها وإن تخلَّلَهُ مِنبرٌ أو نحوُهُ.

٣- أفضلُ صفوفِ النِّساءِ آخرُها.

٤- أفضلُ كلِّ صفٍّ وسَطُهُ خلفَ الإمامِ ثم يمينُهُ ثم يسارُهُ. فالسنةُ أن يتوسَّطَ الإمامُ الناسَ في الصفوفِ لحديثِ: « توسَّطُوا الإمامَ وسُدُّوا الخَلَلَ » (هق)

٥- يُندَبُ جرُّ منفردٍ عن الصفِّ شخصاً من الصفِّ بشروطٍ خمسةٍ:

آ- أن يكونَ بعدَ إحرامِهِ.

ب- وأن يكونَ في القيامِ.

ت- أن يجوزَ أن يوافقَهُ.

ث- أن يكونَ المجرورُ حُرَّاً.

ج- أن يكونَ الصفُّ أكثرَ من اثنينِ.

ومن أرادَ الصلاةَ وقد أُقيمتِ الصفوفُ فوجدَ فُرجةً أو وجدَ الصفَّ غيرَ مرصوصٍ نُدبَ أن يقفَ فيه[٧٣٢]، ومن صلَّى خلفَ إمامٍ مع اتِّحادِ المكانِ فَذَّاً أو خلفَ الصفوفِ صحَّتْ صلاتُهُ ولكن فاتَهُ ثوابُ الجماعةِ[٧٣٣].

([٧٣٢]) لحديثِ «**إنَّ اللهَ وملائكتَهُ يُصلُّونَ على الذينَ يَصِلُونَ الصُّفوفَ**» (جه ٩٩٥)

٨- حكمُ تاركِها:

عندَ عدمِ ظهورِ الشِّعارِ يقاتلُهُمُ الإمامُ أو نائبُهُ كما يُقاتِلُ البُغاةَ.

لا تُسنُّ: في الضُّحى[٧٣٤] والرَّواتبِ (من قَبْليةٍ وبَعديةٍ – قيامِ اللَّيلِ ووِتْرِ غيرِ رمضانَ).

---

(٧٣٣) لحديثِ: «**لا صلاةَ لمنفردٍ خلفَ الصفِّ**» حم ٢٣/٤ – جه ١٠٠٣ وعند الإمامِ أحمدَ لا تصحُّ صلاتُهُ فليُتَبَّهْ فإنَّهُ مما عمَّتْ به البلوى عَمْداً وجَهْلاً بوضعِ كراسيَّ خلفَ صفوفِ المصلِّينَ في المساجدِ بعيداً عن الإمامِ.

(٧٣٤) ودليلُها ما رُويَ عن أبي الدَّرداءِ ﷺ: «**أوصاني حبيبي رسولُ اللهِ ﷺ بثلاثٍ لن أدعَهُنَّ ما عِشْتُ: بصيامِ ثلاثةِ أيامٍ من كُلِّ شهرٍ، وصلاةِ الضُّحى، وبأنْ لا أنامَ حتى أُوتِرَ**» (م).

فصل: ويُقَدَّمُ للإمامةِ[٧٣٥]:

١- الوالي في محلِّ ولايتِهِ على غيرِهِ[٧٣٦].

٢- فإمامٌ راتبٌ[٧٣٧].

٣- فالسَّاكنُ[٧٣٨].

٤- فأفقهُ[٧٣٩].

٥- فأقرأُ[٧٤٠].

٦- فأورعُ.

٧- فمهاجرٌ.

٨- فأقدمُ هجرةً.

٩- فأَسنُّ في الإسلامِ[٧٤١].

([٧٣٥])حاشية الجمل ج١/ ٥١٩، مغني المحتاج ج١/ ٢٣٧، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ١٢ الباجوري على ابن قاسم ج١/ ١٩٥، ترشيح المستفيدين ج١/ ١١١، قليوبي وعميرة ج١/٢٢٨، أسنى المطالب ج١/ ٢١٥ نهاية المحتاج ج٢/ ١٦٢، المجموع ج٤/ ٢٩٠. لحديثِ أبي مسعودٍ البَدْرِيِّ مرفوعاً: «**يَـؤُمُّ القومَ أقـرؤُهُمْ لكتـابِ اللهِ فـإن كـانُوا في القراءةِ سواءً فأعلمُهمْ بالسُّنَّةِ، فإن كـانُوا في السنَّةِ سواءً فأقدمُهُمْ هجرةً، فإن كـانُوا في الهجرةِ سواءً فأقدمُهُمْ سِنّاً، ولا يَؤُمَّنَّ الرجلُ الرجلَ في سُلطانِهِ، ولا يقعدُ في بيتِهِ على تكرمتِهِ إلا بإذنِهِ**» (م٦٧٣) وفي روايةِ (حم – م) (فأقدمُهُم سِلْماً) أي إسلاماً.

([٧٣٦]) لحديثِ أبي مسعودٍ الأنصاريِّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**... ولا يَؤمَّنَّ الرجُلُ الرجُلَ في سُلطانِهِ، ولا يقعدُ في بيتِهِ على تَكْرِمَتِهِ إلا بإذنِهِ**» (م) وقد أمَّ النبيُّ ﷺ عِتبانَ بنَ مالكٍ وأنساً في بيوتِهما (خ٤٢٤ – ٣٨ – م٦٥٨)

([٧٣٧]) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً «**صاحبُ المسجدِ أحقُّ**» هب بسندٍ جيدٍ ١٢٦/٣

([٧٣٨]) لحديث أبي مسعودٍ الأنصاريِّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**... ولا يَؤمَّنَّ الرجُلُ الرجُلَ في سلطانِهِ، ولا يقعدُ في بيتِهِ على تَكْرِمَتِهِ إلا بإذنِهِ**» (م)

([٧٣٩]) لجمْعِهِ بينَ مَزيَّتَيِ الفقهِ والقراءةِ.

([٧٤٠]) لحديثِ أبي مسعودٍ «**يَؤمُّ الناسَ أقرؤُهمْ لكتابِ اللهِ تعالى**» (م٦٧٣)، وحديثِ: «**لِيُؤذِّنْ لكم خيارُكُمْ ولْيؤُمَّكُم أقرؤُكُمْ**» (د٥٩٠)

([٧٤١]) لحديثِ: «**إذا حضرتِ الصلاةُ فلْيؤذِّنْ لكمْ أحدُكُمْ ولْيَؤُمَّكُمْ أكبرُكُمْ**»

١٠- فأنسبُ وهو القُرشيُّ إلحاقاً للإمامةِ الصُّغرى بالكُبرى[٧٤٢] فيُقدَّمُ بنو هاشمٍ على غيرِهم لمزِيَّتِهم بالقُربِ من رسولِ اللهِ ﷺ ثم باقي قُريشٍ.

١١- فأنظفُ ثوباً وبدَناً.

١٢- فأحسنُ صَوتاً[٧٤٣].

والأعمى والبصيرُ في الإمامةِ سواءٌ، وتُكرَهُ إمامةُ الفاسقِ[٧٤٤] وتصحُّ خلفَهُ، وتُدرَكُ فضيلةُ الجماعةِ في غيرِ الجمعةِ ما لم يَشرعِ الإمامُ في التسليمةِ الأُولى وأمَّا في الجمعةِ فبركعةٍ واحدةٍ.

مبحثٌ: أحكامُ المأمومِ:

١- أن ينويَ الاقتداءَ بالإمامِ الحاضرِ[٧٤٥].

٢- يجوزُ أن يأتمَّ الحرُّ بالعبدِ والبالغُ بالمراهقِ (الصَّبيِّ المميِّزِ)[٧٤٦].

٣- يجوزُ أن يأتمَّ المتوضِّئُ بالمتيمِّمِ الذي لا إعادةَ عليه - والغاسلُ لرجْلَيهِ بالماسحِ على خُفَّيهِ[٧٤٧].

---

(٧٤٢) لحديثِ «**قدِّمُوا قُريشاً ولا تَقَدَّمُوها**» (الشافعي ١٩٤/٢)

(٧٤٣) لعمومِ حديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**اجعَلُوا أئمَّتَكُمْ خيارَكُمْ فإنَّهُم وفدُكُمْ فيما بينَكُمْ وبينَ ربِّكُمْ**».(**هق**)

٧٤٤ لحديثِ (جه ١٠٨١) عن جابرٍ مرفوعاً «**لا تَؤمَّنَّ امرأةٌ رجلاً ولا أعرابيٌّ مُهاجِراً، ولا فاجرٌ مؤمناً، إلا أن يقهرَهُ بسلطانٍ يخافُ سَوطَهُ وسيفَهُ**»

(٧٤٥) يجبُ على المأمومِ أن ينويَ الاقتداءَ بالإمامِ حتى تنعقدَ صلاتُهُ وينالَ ثوابَ الجماعةِ... فنيةُ الاقتداءِ بالإمامِ شرطٌ في صحةِ الصلاةِ إذا كانت في جماعةٍ.

(٧٤٦) لِمَا رُويَ عن عائشةَ رضي اللهُ عنها: «كان يَؤُمُّها عَبدُها ذَكوانُ» (خ تعليقاً في الجماعةِ والإمامةِ). وأمَّا جوازُ الاقتداءِ بالصبيِّ فلأنَّ عمرَو بنَ سلمةَ ﷺ كان يؤمُّ قومَهُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ وهو ابنُ ستٍّ أو سبعِ سِنينَ (خ).

٤- يجوزُ أن يأتمَّ القائمُ بالقاعدِ والمضْطَجعِ[٧٤٨].

٥- يجوزُ أن يأتمَّ العدْلُ بالفاسقِ[٧٤٩].

٦- لا يصحُّ قُدوةُ رجلٍ بامرأةٍ ولا قدوةُ رجلٍ بخُنثى ولو احتمالاً[٧٥٠]، لا في فرضٍ ولا في نافلةٍ باتِّفاقِ جماهيرِ الفقهاءِ، أمَّا إمامتُها للنِّساءِ فتصحُّ[٧٥١].

([٧٤٧]) لأنَّ المتيمِّمَ المستوفي الشروطَ وهو الذي لا إعادةَ عليه وكذلك الماسحُ على خُفَّيهِ المستوفي الشُّروطَ في المسحِ أيضاً يُعتبرانِ مُترخِّصَينِ برخصةٍ شرعيةٍ صحيحةٍ وفي هذه الحالةِ المترخِّصُ في ذلك حكمُهُ حكمُ العاملِ بالعزيمةِ تماماً ولا فرقَ بينَهمْ عندَ ذلكَ.

([٧٤٨]) لِمَا روتْ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها قالتْ: «**لَمَّا ثَقُلَ رسولُ اللهِ ﷺ جاء بلالٌ يُؤْذِنُهُ بالصلاةِ، فقال: مُرُوا أبا بكرٍ أن يُصلِّيَ بالناسِ... فقلتُ لحفصَةَ: قُولي له: إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أَسيفٌ وإنه متى يَقُمْ مقامَكَ لا يُسمِعُ الناسَ، فلو أمرتَ عُمرَ قال: إنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صواحِبُ يُوسُفَ، مُروا أبا بكرٍ أن يُصلِّيَ بالناسِ، فلمَّا دخلَ في الصلاةِ وجدَ رسولُ اللهِ ﷺ في نفسِهِ خِفَّةً فقامَ يُهادَى بينَ رجلَينِ، ورِجلاهُ يَخُطَّانِ في الأرضِ حتى دخلَ المسجدَ، فلمَّا سمعَ أبو بكرٍ حِسَّهُ، ذهبَ أبو بكرٍ يتأخَّرُ، فأومأَ إليه رسولُ اللهِ ﷺ، فجاءَ رسولُ اللهِ ﷺ حتى جلس عن يسارِ أبي بكرٍ، فكان أبو بكر يُصلِّي قائماً، وكان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي قاعداً، يقتدي أبو بكرٍ بصلاةِ رسولِ اللهِ، والنَّاسُ مُقتدُونَ بصلاةِ أبي بكرٍ ﷺ**». (خ٦٨٧ – م٤١٨).

([٧٤٩]) لِمَا رواه (ق): أنَّ ابنَ عمرَ كان يُصلِّي خلفَ الحجَّاجِ. قال الشافعيُّ: وكفى به فاسقاً.

([٧٥٠]) عن مالكِ بنِ الحُويرثِ ﷺ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «من زارَ قوماً فلا يؤُمَّهُم، ولْيؤُمَّهُمْ رجُلٌ منهم» (د وغيرُه).

- ومفهومُهُ أنَّ المرأةَ لا تؤُمُّ القومَ وفيهم الرِّجالُ.

- ولقولِهِ تعالى:﴿ **ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ** ﴾ النساء: ٣٤، ولا عبرةَ بقولِ المزنيِّ وأبي ثورٍ والطَّبريِّ بقولِهم: لا إعادةَ على من صلَّى خلفَها. انظر رسالتَنا (حكمُ إمامةِ المرأةِ).

([٧٥١]) لأنَّ أمَّ ورقةَ بنتَ عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ جعلَ لها رسولُ اللهِ مؤذِّناً يؤذِّنُ لها وأمرَها أن تَؤمَّ أهلَ دارِها كما في روايةِ (حم-د)، مع وجودِ حديثِ: «**لا تَؤمَّنَّ امرأةٌ رجلاً**» (جه-هب) بسندٍ ضعيفٍ وروايةِ (نساءَ أهلِ بيتِها)(قط) ، هذا مذهبُنا ومذهبُ جماهيرِ العلماءِ في السَّلَفِ والخَلَفِ وحكاه الإمامُ (هق) عن الفقهاءِ السَّبعةِ للمدينةِ المنورةِ. و هو مذهبُ الشيخِ مالكٍ وأبي حنيفةَ وأحمدَ، وقال أبو ثورٍ والمزنيُّ وابنُ جريرٍ الطبريُّ: تصحُّ صلاةُ الرجالِ وراءَها إذا كانتْ في التراويحِ ولم يكنْ قارئٌ غيرُها، وكذا قالَ بعضُ الحنابلةِ (ولم يعتبرْهُ غيرُهم)، لاضطرابِ النُّصوصِ الضَّعيفةِ مع كونِهِ خاصَّاً بأهلِ بيتِها، تقولُ السيدةُ أمُّ ورقةَ: يا رسولَ اللهِ، إني أحفظُ القرآنَ وإنَّ أهلَ بيتي لا يحفظونَهُ فقال: قدِّمي الرجالَ أمامَكِ وقومي وصلِّي من ورائِهم (د٥٩١)

فتقِفُ إمامتُهُنَّ ندباً وسْطَهُنَّ وتقيمُ للصلاةِ من غيرِ أذانٍ وتجهرُ بشكلٍ متوسِّطٍ في الجهريةِ لتُسمِعَ من بجوارِها [٧٥٢] .

٧- لا تصحُّ قُدوةُ قارئٍ للفاتحةِ بأُمِّيٍّ يُخِلُّ بحرفٍ أو تشديدةٍ من الفاتحةِ ولا بتَأْتاءٍ أو لاحِنٍ [٧٥٣].

٨- ومن أدركَ الركوعَ مع الإمامِ بأن اجتمعَ معه فيه يَنتهي إلى قدرِ الإجزاءِ من الركوعِ قبلَ أن يزولَ إمامُهُ عن قدرِ الإجزاءِ منه واطمأنَّ أدركَ الركعةَ [٧٥٤]، وعليه أن يأتيَ بالتكبيرةِ قائماً وقد تقدَّمَ، وسُنَّ دخولُهُ مع الإمامِ كيفما أدركَهُ وإن لم يُعتدَّ له بما أدركَهُ فيه [٧٥٥]، وما أدركَ مسبوقٌ من صلاةٍ مع إمامِهِ فهو آخرُها أي آخرُ صلاتِهِ وما يقضي مما فاتَهُ أوَّلُها [٧٥٦].

٩- ويقرأُ الفاتحةَ في سكَتاتِ الإمامِ وخُصوصاً بعدَ الفاتحةِ وهي أطولُها وإلا قرأَها مع الإمامِ بعدَ كلِّ آيةٍ يقرؤُها الإمامُ للمتابعةِ.

١٠- ويُكرَهُ أن يؤُمَّ قوماً أكثرُهُم يكرهُهُ بحقٍّ لخللٍ في دينِهِ وفضلِهِ [٧٥٧]، فإن كرهوهُ بغيرِ حقٍّ لم يُكرَهْ.

فصلٌ: شروطُ القُدوةِ:

١- نيةُ الاقتداءِ [٧٥٨]: أو الائْتِمامِ أو الجماعةِ بالإمامِ مع التَّحريمِ: فإن لم ينْوِ مع التَّحرُّمِ انعقدتْ صلاتُهُ فُرادَى (فإن نوى في أثنائِها صحَّتْ مع الكراهةِ وفاتَهُ ثوابُ الجماعةِ ولو تركَ نيةَ

---

(٧٥٢) لثبوتِ ذلكَ من فعلِ السيدةِ عائشةَ وأمِّ سلمةَ رضي اللهُ عنهما (هب صحيح).

(٧٥٣) لقولِهِ ﷺ: «**يَؤُمُّ القَومَ أقْرَؤُهُمْ**» (م).

(٧٥٤) لحديثِ «**من أدركَ الركوعَ فقد أدركَ الركعةَ**» (د٨٩٣).

(٧٥٥) لحديثِ «**إذا جئتم إلى الصلاةِ ونحن سجودٌ فاسجُدُوا ولا تعدُّوها شيئاً**»(د-هب)

(٧٥٦) لحديثِ «**فما أدركْتُمْ فصلُّوا وما فاتكُمْ فاقْضُوا**» (حم ٧٦٦٤ – ن٢/١١٤)،وعند (م ٦٠٢) «**صلِّ ما أدركتَ واقضِ ما سبقكَ**»

(٧٥٧) لحديثِ (ت٣٦٠) «**ثلاثةٌ لا تُجاوِزُ صلاتُهُمْ آذانَهُم منهم: وامرأةٌ باتتْ وزوجُها عليها ساخِطٌ، وإمامُ قومٍ وهم له كارهونَ**» .

الاقتداءِ أو شكَّ فيها وتابعَ الإمامَ في فعلٍ بطلتْ صلاتُهُ إن كان عامِداً عالِماً أو جاهلاً غيرَ معذورٍ) إلا في صلاةٍ تتوقَّفُ صحَّتُها على الجماعةِ فلا تنعقدُ أصلاً لاشتراطِ الجماعةِ فيها وهي الجمعةُ، والمجموعةُ بالمطرِ (وهي العصرُ أو العشاءُ) لأنَّها التي تُقدَّمُ على وقتِها، والمعادَةُ أمَّا المنذورةُ جماعتُها فتنعقدُ فُرادَى ويأثَمُ بتركِ نيةِ الجماعةِ.

ولا يُشترَطُ تعيينُ الإمامِ باسمٍ أو صفةٍ بل يُسَنُّ فإن عيَّنَ وأخطأَ بطلتْ لربطِها بمن لم ينْوِ الاقتداءَ به.

٢- ونيةُ الإمامِ الإمامةَ بالمأمومينَ أو الجماعةَ مع التَّحرُّمِ شرطٌ في نحوِ الجُمعةِ، سُنَّةٌ في غيرِها، وتصِحُّ نيتُهُ لها مع تحرُّمِهِ وإن لم يكنْ إماماً في الحالِ.

٣- تَوافُقُ نظمِ صلاتَيِ المأمومِ والإمامِ في الأفعالِ الظاهرةِ فلا تصحُّ مع اختلافِهِ كمكتوبةٍ خلفَ كُسوفٍ وبالعكسِ أو مكتوبةٍ خلفَ جَنازةٍ، وسجدةِ التلاوةِ والشكرِ ولا يضرُّ اختلافُ نيةِ الإمامِ والمأمومِ فيصحُّ مع الكراهةِ وله ثوابُها (اقتداءُ المفترضِ بالمتنفِّلِ والمؤدِّي بالقاضي وفي طويلةٍ بقصيرةٍ كظهرٍ بصُبحٍ ويفارِقُ إمامَهُ في صبحٍ بنحوِ ظهرٍ عند القيامِ للثالثةِ)[٧٥٩].

٤- تبعيَّتُهُ لإمامِهِ: بأن يتأخَّرَ تحرُّمُهُ وأن لا يسبِقَهُ بركْنَينِ فِعليَّينِ ولو غيرَ طَويلَينِ وأن لا يتخلَّفَ عنهما بلا عذرٍ وإلا بطلتْ (والعذرُ هو النِّسيانُ أو الجهلُ فقطْ)فإن سبقَهُ بهما ناسياً أو جاهلاً لم يُعتَدَّ بتلكَ الركعةِ، أما السَّبقُ بركْنٍ فإنه لا يضُرُّ وإن كان حراماً في الأفعالِ بلا عذرٍ كالسَّبقِ ببعضِ رُكنٍ فعليٍّ (كأن ركعَ قبلَهُ وانتظرَهُ في الركوعِ)[٧٦٠].

([٧٥٨]) يجبُ على المأمومِ – أوَّلاً: أن ينويَ الاقتداءَ بالإمامِ حتى تنعقدَ صلاتُهُ، وينالَ ثوابَ الجماعةِ... فنيَّةُ الاقتداءِ بالإمامِ شرطٌ في صحةِ الصلاةِ إذا كانت في جماعةٍ، ولقد عدَّها المالكيةُ من أركانِ الصلاةِ.

([٧٥٩]) لِمَا رُويَ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنهما: «كان معاذٌ يُصلِّي مع النبيِّ ﷺ ثم يأتي قومَهُ فيصلِّي بهم» (خ).

– ولِمَا رُويَ عن يزيدَ بنِ عامرٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إذا جئتَ إلى الصلاةِ فوجدتَ الناسَ يُصلُّونَ فصلِّ معهم، وإن كنتَ قد صلَّيتَ، تكونُ لك نافلةً وهذه مكتوبةٌ**» (د-قط).

([٧٦٠]) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما الإمامُ ليُؤتمَّ به، فلا تَختلفُوا عليه، فإذا كبَّرَ فكبِّرُوا، ولا تكبِّرُوا حتى يكبِّرَ، وإذا ركعَ فاركعُوا، ولا تركعُوا حتى يركعَ، وإذا قال:

أما السَّبقُ بركنينِ قَوليَّينِ فلا تبطلُ الصلاةُ به وكذا التَّخلُّفُ بفعليٍّ على الأصحِّ أما التَّخلُّفُ بفعليَّينِ بلا عذرٍ فمبطِلٌ[٧٦١]. والعذرُ في التَّخلُّفِ يُعذَرُ صاحبُهُ بثلاثةِ أركانٍ طويلةٍ: الركوعِ والسجودينِ، فإن سبقَ بأكثرَ منها بأن رفعَ الإمامُ رأسَهُ من السجودِ الثاني قبل أن ينتهيَ المأمومُ من قراءةِ الفاتحةِ بطلتْ صلاتُهُ.

٥- العلمُ بانتقالاتِ الإمامِ كرؤيتِهِ له أو لبعضِ الصَّفِّ أو سماعِ صوتِهِ أو صوتِ مبلِّغٍ ولا حائلَ بينَهُما كبابٍ مغلَقٍ[٧٦٢].

٦- اجتماعُهُما بمكانِ الجماعةِ[٧٦٣]. وكُرِهَ عُلُوُّ إمامٍ عن مأمومٍ[٧٦٤] ما لم يكنِ العلوُّ يسيراً، وتصحُّ الصلاةُ ولو كان العلُوُّ كثيراً لمأمومٍ كما لو صلَّى خلفَ الإمامِ على سطحِ المسجدِ[٧٦٥].

سمِعَ اللهُ لمن حمدَه، فقولوا: اللَّهمَّ ربَّنا لكَ الحمدُ وإذا سجدَ فاسجُدُوا، ولا تَسجُدُوا حتى يَسجُدَ» (حم-د).

- ولحديثِ أنسٍ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**يا أيُّها الناسُ أنا إمامُكُمْ فلا تسبقُوني بالرُّكوعِ ولا بالسجودِ ولا بالقيامِ ولا بالقعودِ ولا بالانصرافِ**». (أخرجه حم - م).

([٧٦١]) للحَديثَينِ السَّابقَينِ.

([٧٦٢]) لِمَا روتْ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها قالت: «**كانتْ لنا حصيرةٌ نبسُطُها بالنَّهارِ، ونَحتجِرُها بالليلِ، فصلَّى فيها رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ ليلةٍ فسمعَ المسلمونَ قراءتَهُ فصلَّوا بصلاتِهِ فلمَّا كانتِ الليلةُ الثانيةُ كثُرُوا، فاطَّلَعَ إليهم فقالَ: اكْلَفُوا من الأعمالِ ما تُطيقونَ، فإنَّ اللهَ لا يَمَلُّ حتى تَمَلُّوا**». (مسند الإمام أحمد).

([٧٦٣]) لما روى (د) عن همَّامٍ «**أن حُذيفةَ أمَّ الناسَ بالمدائنِ على دُكَّانٍ، فأخذَ أبو مسعودٍ بقميصِهِ، فجَبَذَهُ، فلمَّا فرَغَ من صلاتِهِ قال: ألم تعلمْ أنهم كانُوا ينهَونَ عن ذلك؟ قال: بلى، قد ذكرتُ حين مَددتَني**» (د) إلا إن كانَ ارتفاعُ أحدِهما لحاجةٍ كاستتارِ النِّسوةِ، أو التبليغِ، أو التعليمِ، فلا يُكرَهُ، لِمَا جاءَ عن النبيِّ ﷺ في الحديثِ الذي رواه سَهلُ بنُ سعدٍ ﷺ: «**... ثم رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ عليها - أي على أعوادِ المنبرِ - وكبَّرَ وهو عليها، ثم ركعَ وهو عليها ثم نزلَ القَهْقَرى، فسجدَ في أصلِ المنبرِ، ثم عادَ، فلمَّا فرغَ أقبلَ على الناسِ فقال: أيُّها الناسُ، إنما صنعتُ هذا لتأتمُّوا ولتعلمُوا صلاتي**» (ق).

([٧٦٤]) لحديثِ (د٥٩٨) « **إذا أمَّ الرجلُ القومَ فلا يقومَنَّ في مكانٍ أرفعَ من مكانِهم**) (قط حسن).

([٧٦٥]) لحديثِ الشافعيِّ (١٠٨/١) عن أبي هريرةَ ﷺ أنه صلَّى على ظهرِ المسجدِ بصلاةِ الإمامِ.

٧- أن لا يُخالفَهُ في سُننٍ تفحُشُ المخالفةُ فيها كسجدةِ تلاوةٍ فيجبُ الموافقةُ فيها فعلاً وتركاً،وسجودِ سهْوٍ فتجبُ الموافقةُ فيه فعلاً لا تركاً[٧٦٦] ، والتَّشهُّدُ الأوَّلُ تجبُ الموافقةُ فيه تركاً لا فَعلاً.

٨- أن لا يتقدَّمَ على إمامِهِ في المكانِ وإلا بطلتْ صلاتُهُ إلا في صلاةِ شدَّةِ الخوفِ ولا تضرُّ مساواتُهُ لإمامِهِ لكنَّها مكروهةٌ مفوّتةٌ لفضيلةِ الجماعةِ في مدَّةِ المساواةِ لا مُطلقاً[٧٦٧].

٩- أن تكونَ صلاةُ الإمامِ صحيحةً في اعتقادِ المأمومِ كشافعيٍّ اقتدى بحنفيٍّ مسَّ فرجَهُ[٧٦٨].

١٠-أن تكونَ صلاةُ الإمامِ صحيحةً في مذهبِ المأمومِ، فإذا كان الإمامُ حنفياً وعلِمَ المأمومُ أنَّ إمامَهُ تركَ فرضاً في الوضوءِ وهو النيةُ أو الترتيبُ مثلاً فصلاةُ الإمامِ غيرُ صحيحةٍ في نظرِهِ فلا يصحُّ الاقتداءُ بهِ لذلك ينبغي على الإمامِ أن يراعيَ ذلك ولا يُهمِلَهُ.

١١- اجتماعُهُما بمكانٍ واحدٍ وله أربعةُ أحوالٍ:

([٧٦٦]) من شروطِ الجماعةِ: موافقتُهُ: أي المأمومِ له أي: الإمامِ في سُننٍ تفحُشُ فيها المخالفةُ فعلاً وتركاً، أو فعلاً فقط أو تركاً كذلك.

- فالأُولى: كسجدةِ التلاوةِ، فإن فعلَها الإمامُ وافقَهُ في فعلِها وإن تركَها وافقَهُ في تركِها، فإن خالفَهُ في ذلك عامِداً عالماً بطلتْ صلاتُهُ.

- والثانيةُ: كسجودِ السهوِ فإن فعلَهُ الإمامُ وافقَهُ في فعلِهِ، وإن كان مسبوقاً، فإن لم يوافقْهُ بطلتْ صلاتُهُ، إن كان عامِداً عالِماً، وإن تركَهُ الإمامُ لم يجبْ عليه تركُهُ، بل يُسنُّ له فعلُهُ قبلَ سلامِهِ وبعدَ سلامِ إمامِهِ.

- والثالثةُ: كالتَّشهدِ الأولِ فإن تركَهُ الإمامُ، وافقَهُ في تركِهِ فإن خالفَهُ عامِداً عالِماً، بطلتْ صلاتُهُ، وإن لَحقَهُ على القُربِ كما في فتحِ المعينِ خلافاً لمن قال: لا تبطُلُ حينئذٍ كما في حاشيةِ السيدِ أبي بكرٍ، وإن فعلَهُ الإمامُ لم يجبْ عليه فعلُهُ، بل يجوزُ له أن يتركَهُ ويقومَ لكن يُسنُّ له العودُ هذا إن كان عامِداً عالِماً.

- فإن كان ساهياً أو جاهلاً ثم تذكَّرَ أو علِمَ قبلَ انتصابِ الإمامِ وجبَ عليه العَودُ.

([٧٦٧]) لأنَّ المقتدينَ به ﷺ لم يُنقَلْ عنهم أنهم تقدَّمُوا عليه، وكذا المقتدون بالخُلفاءِ الراشدينَ ولا تضرُّ المساواةُ ولكنَّها مكروهةٌ.

([٧٦٨]) «**لأنَّ عمرَ ﷺ صلَّى بالناسِ وهو جنبٌ فأعادَ ولم يأمرْهُم أن يُعيدُوا**» (هق).

١) أن يكونا بمسجدٍ واحدٍ فيصحُّ الاقتداءُ وإن بعُدَتِ المسافةُ بينَهُما وحالتْ أبنيةٌ نافذةٌ إلى الإمامِ بأن يُمكِنَ الاسْتِطْراقُ من ذلك المنفذِ عادةً لكلِّ أحدٍ ولو مع استدبارِ القِبلةِ وإن أُغلِقتْ أبوابُها بقُفْلٍ ما لم تسمرَّ ابتداءً، وحكمُ المساجدِ المتلاصقةِ كمسجدٍ واحدٍ إن فُتحتْ أبوابُها إلى بعضٍ، ويُشترَطُ أن لا يحولَ بين جانبَي المسجدِ أو بينَهُ وبينَ رَحْبَتِهِ أو بين المساجدِ نهرٌ أو طريقٌ قديمٌ وإلا لم يُعَدَّا مُجتمعَينِ بمحلٍّ واحدٍ.

٢-٣) أن يكونَ الإمامُ بالمسجدِ والمأمومُ خارجَهُ وبالعكسِ فيُشترَطُ:

أ- أن لا يزيدَ ما بين الخارجِ منهُما وبينَ آخرِ المسجدِ الذي فيه الآخرُ من جهةِ الخارجِ على ثلاثمئةِ ذراعٍ تقريباً. وكذا المسافةُ بينَ الصُّفوفِ أو المصلِّينَ خارجَ المسجدِ وحينئذٍ فتصحُّ صلاةُ الجميعِ ولو كان بينَ الأخيرِ والإمامِ فراسخُ مادامَ عالِماً بانتقالاتِ الإمامِ.

ب- أن لا يكونَ بينَهُما حائلٌ يمنعُ وصولَ المأمومِ إلى الإمامِ من غيرِ استدبارِ القبلةِ فإن كان منفذٌ للإمامِ فيُشترَطُ أن يقِفَ واحدٌ (ويُسمَّى الرَّابطَ)حذاءَ المنفذِ المذكورِ لتصحَّ القُدوةُ لمن خلفَهُ تبعاً له بشرطِ:

١. أن يُشاهدَ الإمامَ.

٢. أو واحداً ممن معه ولا يكفيه سماعُ صوتِ المبلِّغِ.

٣. ألا يتقدَّمُوا عليه (الرَّابطةُ) في الموقفِ ولا في تكبيرةِ الإحرامِ.

٤. وأن يكونَ ممن تصحُّ إمامتُهُ لهم (رجالٌ والرابطةُ أُنثى).

٥. وأن لا يخالفوهُ في أفعالِهِ.

٦. وأن يُعينُوهُ ولو تعدَّدَ.

٧. أن لا ينتقلُوا من الرابطِ به إلى الرابطِ بغيرِهِ في صلاتِهم، وإذا بطلتْ صلاتُهُ تابعُوا الإمامَ الأصليَّ إن علمُوا بانتقالاتِهِ وإلا نَوَوا المفارقةَ.

٨. أن يمكنَ الوصولُ إليه بدونِ استدبارٍ ،ولا تجبُ عليهم نيةُ الربطِ.

٤) أن يكونا في غيرِ مسجدٍ من فضاءٍ أو بناءٍ فيُشترَطُ في صحَّةِ القُدوةِ:

أ- عدمُ زيادةِ المسافةِ على /٣٠٠/ ذراعٍ. يُساوِي ١٥٠ م

ب- عدمُ الحائلِ إلا إذا كان فيه مَنفَذٌ ووقفَ به واحدٌ (الرَّابطُ بشروطِهِ)تُعتَبَرُ المسافةُ بين الإمامِ والمأمومِ.

١٢- أن تكونَ صلاةُ الإمامِ مُغنِيةً عن الإعادةِ.

١٣- أن لا يكونَ الإمامُ مُقتدياً[٧٦٩].

١٤- أن لا يكونَ الإمامُ أنقصَ من المأمومِ بالأنوثةِ[٧٧٠].

١٥- أن لا يكونَ الإمامُ أُمِّيّاً والمأمومُ قارئاً[٧٧١].

مبحثٌ: وأفضلُ الجماعاتِ:

الجماعةُ في الجمعةِ، ثم في صُبحِها[٧٧٢]، ثم في صبحِ غيرِها[٧٧٣]، ثم في العشاءِ، ثم في العصرِ، ويفوتُ ثوابُ صلاةِ الجماعةِ إذا كان بين الإمامِ والمأمومِ أكثرُ من ثلاثةِ أذرعٍ.

مبحثٌ: إعادةُ الصلاةِ:

([٧٦٩]) ولا مشكوكاً في اقتدائِهِ بغيرِهِ، لأنَّهُ في هذه الحالِ تابعٌ فلا يصحُّ أن يكونَ متبوعاً في الوقتِ نفسِهِ.

([٧٧٠]) فلا يصحُّ اقتداءُ الرجلِ بامرأةٍ أو بخُنثى، ولا اقتداءُ الخُنثى بامرأةٍ ولا اقتداءُ الخُنثى بالخُنثى، وتصحُّ قدوةُ رجلٍ برجلٍ، وامرأةٍ بخُنثى وامرأةٍ بامرأةٍ.

([٧٧١]) إلا إذا كان المقتدي مثلَهُ، والأُمّيُّ هو الذي لا يُحسِنُ الفاتحةَ بكمالِها، سواءٌ كان لا يحفَظُها أو يحفظُها كلَّها إلا حرفاً، أو يخفِّفُ مشدَّداً لرَخاوَةٍ في لسانِهِ، أو غيرِهِ، وكذلك لا تصحُّ الصلاةُ خلفَ الأرَتِّ، ولا خلفَ الألْثغِ، ولا تصحُّ إمامتُهُما لأمثالِهما إن اتفقَ الحرفُ المعجوزُ عنه أمَّا إذا كان الإخلالُ في غيرِ الفاتحةِ فتصحُّ القدوةُ.

([٧٧٢]) لخبرِ: «**ما من صلاةٍ أفضلُ من صلاةِ الفجرِ يومَ الجمعةِ في جماعةٍ وما أحسبُ من شَهِدَها منكُمْ إلا مغفوراً له**». (طب وصححه).

([٧٧٣]) لأنَّها فيها: أشقُّ منها في بقيةِ الصَّلَواتِ، ثم العشاءُ لأنَّها أشقُّ بعدَ الصبحِ، ثم العصرُ، لأنَّها الصلاةُ الوُسْطى عندَ الجمهورِ ثم الظهرُ، ثم المغربُ.

- وروى (م):«من صلَّى العشاءَ في جماعةٍ فكأنَّما قامَ نصْفَ الليلِ، ومن صلَّى الصبحَ في جماعةٍ، فكأنَّما قامَ الليلَ كلَّهُ».

- قال سيدي عبدُ الوهَّابِ الشَّعَرانيُّ ﷺ: في كتابِ العهودِ المحمَّديةِ: أُخِذَ علينا العهدُ العامُّ من رسولِ اللهِ ﷺ أن نواظِبَ على صلاةِ الجماعةِ في الصَّلواتِ الخمسِ، وفيما تُشرَعُ فيه الجماعةُ من النَّوافلِ، ولانتخلَّفُ حتى تفوتَنا الجماعةُ كلُّها أو بعضُها...

إذا صلَّى العبدُ صلاةً صحيحةً منفرداً سُنَّ له إعادتُها مع الجماعةِ[٧٧٤] وكذا تُسنُّ الإعادةُ لمن صلَّى جماعةً على الراجحِ عندَنا[٧٧٥] .وتُسنُّ الإعادةُ بشروطٍ ستةٍ:

١- أن تكونَ مكتوبةً أو نافلةً تُسنُّ فيها الجماعةُ (ما عدا وترَ رمضانَ).
٢- أن ينويَ الفريضةَ (ما هو فرضٌ على المكلَّفِ).
٣- أن تقعَ جماعةً من أوَّلِها إلى آخرِها (م ر) فلو كان الإمامُ مُعيداً وتباطَأَ المأمومُ بالإحرامِ خلفَهُ بطلتْ صلاتُهُ لانفرادِهِ بجزءٍ منها.
٤- أن تقعَ كلُّها في الوقتِ أو ركعةٌ منها على المعتمدِ.
٥- أن تحصُلَ فضيلةُ الجماعةِ ولو عندَ التَّحرُّمِ فقط فلو أحرمَ وهو منفردٌ عن الصفِّ لم تصحَّ صلاتُهُ، لأنَّ الانفرادَ عنه مُفوِّتٌ لثوابِها.
٦- أن يعيدَها مع من يرى جوازَ الإعادةِ أو ندبَها، والإعادةُ تكونُ مرَّةً واحدةً على المعتمدِ في المذهبِ، والفرضُ هو الأُولى ومن صلَّى صلاةً مختلَفاً في صحَّتِها سُنَّ له إعادتُها ولو منفرداً أو خروجاً من الخلافِ كأن مسحَ بعضَ رأسِهِ في الوضوءِ فإنَّها باطلةٌ عند مالكٍ وأحمدَ لوجوبِ مسحِ كاملِ الرَّأسِ.

فصلٌ: يُسنُّ لإمامِ التَّخفيفُ للصلاةِ مع الإتمامِ لها[٧٧٦] وتُكرَهُ سرعةٌ من إمامٍ تمنَعُ مأموماً فعلَ ما يُسنُّ له فعلُهُ كقراءةِ السُّورةِ ومازادَ على مرَّةٍ في تسبيحِ ركوعٍ وسجودٍ وغيرِهِ، وسُنَّ أن يُرتِّلَ القراءةَ، ويُسنُّ الجهرُ بتكبيراتِ الصلاةِ، وبقولِ سَمِعَ اللهُ لمن حمدَه ليَعلمَ المأمومونَ انتقالَهُ، فإن كان ضعيفَ الصَّوتِ

---

(٧٧٤) لأنَّه ﷺ صلَّى الصبحَ فرأى رجُلَينِ لم يُصلِّيا معه فقالَ: **ما منعكُما أن تُصلِّيا معنا؟** قالا: صلَّينا في رِحالِنا فقالَ: **إذا صلَّيتُما في رحالِكُما ثم أَتيتُما مسجدَ جماعةٍ فصلِّياها معهم فإنَّها لكُما نافلةٌ** (ت حسن).

(٧٧٥) فقد جاءَ رجلٌ بعدَ صلاةِ العصرِ إلى مسجدِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: فقال **من يتصدَّقُ على هذا فيصلّي معه؟** فصلَّى معه رجلٌ (ت حسن).

(٧٧٦) لحديثِ «**إذا صلَّى أحدُكُمْ بالناسِ فليُخفِّفْ، فإنَّ فيهم السَّقيمَ والضَّعيفَ وذا الحاجةِ، فإذا صلَّى لنفسِهِ فلْيُطوِّلْ ما شاءَ**» (خ٧٠٣ – م٤٦٧ – د٧٩٤)

لمرضٍ وغيرِهِ فالسنةُ أن يجهرَ المؤذِّنُ أو غيرُهُ من المأمومينَ جهراً يُسمِعُ الناسَ[٧٧٧]، ويأتي بالتسبيحِ والتشهُّدِ بقدرِ ما يرى أن من يثقُلُ عليه ممن خلفَهُ قد أتى به، وأن يتمكَّنَ في ركوعِهِ وسجودِهِ قدرَ ما أنَّ الكبيرَ والثقيلَ قد أتى به، وأن يخفِّفَ لنحوِ بكاءِ صبيٍّ، مالم يؤْثِرْ مأمومٌ التَّطويلَ فإن اختاروهُ كلُّهمْ وكانوا مَحصُورينَ لم يُكرَهْ لزوالِ عِلَّةِ الكراهةِ وهي التَّنفيرُ، ويُسنُّ لإمامٍ وغيرِهِ تطويلُ قراءةِ الركعةِ الأُولى عن قراءةِ الركعةِ الثانيةِ[٧٧٨].

وهذا في غيرِ صلاةِ الجمعةِ والعيدَينِ[٧٧٩]، ويُسنُّ لإمامٍ أيضاً انتظارُ داخلٍ معه أحسَّ به في ركوعٍ وتشهُّدٍ أخيرٍ[٧٨٠] إن لم يشُقَّ انتظارُهُ على مأمومٍ لأنَّ حرمةَ من معه أعظمُ فلا يَشُقُّ عليه لنفعِ الدَّاخلِ.

ويُكرَهُ تطوُّعُ الإمامِ بعدَ صلاةٍ مكتوبةٍ موضعَها[٧٨١]، لأنَّ في تحوُّلِهِ إعلاماً بأنَّهُ صلَّى فلا يُنتظَرُ، ويُكرَهُ مُكثُهُ كثيراً بعد المكتوبةِ مستقبلَ القِبلةِ وليسَ ثمَّ نساءٌ خلفَهُ[٧٨٢]، ويُستحَبُّ للمأمومِ أن لا ينصرفَ قبلَهُ. وينحرفُ إمامٌ استحباباً بعدَ صلاتِهِ إلى مأمومٍ فيُعطي يسارَهُ إلى القبلَةِ ويمينَهُ إلى المأمومِ[٧٨٣].

([٧٧٧]) لحديثِ سعيدِ بنِ الحارثِ قال: صلَّى لنا أبو سعيدٍ فجهرَ بالتَّكبيرِ حين رفعَ رأسَهُ من السجودِ وحين سجدَ وحين رفعَ وحين قامَ من الركعتينِ حتى قضى صلاتَهُ على ذلك وقال: إني رأيتُ رسولَ الله ﷺ هكذا يُصلّي (خ٨٢٥ – هب ٢/١٨) وحديثِ (م): صلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ رضي اللهُ عنه خلفَهُ فإذ كبَّرَ كبَّرَ أبو بكرٍ يُسمِعُنا.

([٧٧٨]) لحديثِ: كان يَقرأُ في الرَّكعتينِ الأُولَيينِ من الظهرِ بفاتحةِ الكتابِ وسُورتَينِ، وفي الركعتينِ الأخيرتَينِ بفاتحةِ الكتابِ، وكان يُطوِّلُ في الركعةِ الأولى ما لا يُطوِّلُ في الثانية، وهكذا في صلاةِ العصرِ وهكذا في صلاةِ الصبحِ. (خ٧٧٦–م٤٥) زادَ (د٨٠٠) فظننَّا أنه يريدُ بذلك أن يدرِكَ الناسُ الركعةَ الأُولى.

([٧٧٩])لحديثِ (م٨٧٨) كان رسولُ اللهِ ﷺ يقرأُ في العيدَينِ وفي الجمعةِ بـ ﴿ **سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى** ﴾ الأعلى:١، ﴿ **و هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ** ﴾ الغاشية: ١، قال: وإذا جُمِعَ العيدُ والجمعةُ في يومٍ واحدٍ يقرأُ بهما في الصلاتينِ.

([٧٨٠]) لأنَّ الانتظارَ ثبتَ عنه ﷺ في صلاةِ الخوفِ لإدراكِ الجماعةِ وسيأتي. وهذا المعنى موجودٌ هنا – ولحديثِ (**كان النبيُّ ﷺ يقومُ في الركعةِ الأولى من صلاةِ الظهرِ حتى لا يَسمعَ وقْعَ قَدَمٍ**) (حم ٤-٣٥٦ – د٨٠٢) ولأنَّهُ تحصيلُ مصلحةٍ بلا مضرَّةٍ.

([٧٨١]) لحديث «**لا يصلين الإمام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة حتى يتنحى عنه**» (د٦١٦).

([٧٨٢]) لحديث السيدة عائشة: كان النبي ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول «**اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام**» (م ٥٩٢)

([٧٨٣]) عن أنس قال: صلى بنا رسول الله ذات يوم فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال: «**أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف فإني أراكم امامي ومن خلفي**» .

فصلٌ في الاستخلافِ:

للإمامِ إذا أرادَ الخروجَ عن الصلاةِ أن يَستخلِفَ[٧٨٤] بشرطَينِ :

١- أن يكونَ الاستخلافُ عن قُرْبٍ ، فلو فعلُوا في الانفرادِ رُكناً امتنعَ الاستخلافُ بعدَهُ.

٢- أن يكونَ الخليفةُ صالحاً لإمامةِ هؤلاءِ المصلِّينَ.

والمستَخلَفُ أحدُ اثنين :

١- مأمومٌ ٢- أجنبيٌّ

١- مأمومٌ : وهو أحدُ اثنينِ : آ- مأمومٌ موافقٌ . ب- مأمومٌ مسبوقٌ.

آ- فالمأمومُ الموافقُ يصلِّي تلكَ الصلاةَ أو مثلَها في عددِ الركعاتِ لأنه ملتزِمٌ لترتيبِ الإمامِ باقتدائِهِ فلا يؤدِّي إلى المخالفةِ.

ب- فإن كان مأموماً مسبوقاً لزمَهُ مراعاةُ ترتيبِ الإمامِ فيقعدُ موضعَ قعودِهِ ويقومُ موضعَ قيامِهِ كما كان يفعلُ لو لم يخرجِ الإمامُ من الصلاةِ: فلو اقتدى المسبوقُ في ثانيةِ الصُّبحِ ثم أحدثَ الإمامُ فيها فاستخلفَهُ فيها قنتَ وقعدَ عقِبَها وتشهَّدَ ثم يقنتُ في الثانيةِ لنفسِهِ. ولو كان الإمامُ قد سها قبلَ اقتدائِهِ أو بعدَهُ سجدَ في آخرِ صلاةِ الإمامِ وأعادَ في آخرِ صلاةِ نفسِهِ، وإذا تمَّتْ صلاةُ الإمامِ قامَ لتدارُكِ ما عليه.

والمأمومونَ بالخيارِ إن شاؤوا فارقُوا وسلَّموا، وتصحُّ صلاتُهُمْ للضَّرورةِ، وإن شاؤوا صبرُوا جلوساً ليسلِّمُوا معه. هذا إن عرَفَ الخليفةُ المسبوقُ نظْمَ صلاةِ الإمامِ وما بقيَ منها، فإن لم يعرِفْ راقبَ المأمومينَ إذا أتمَّ ركعةً فإن هَمُّوا بالقيامِ قامَ وإلا قعدَ.

٣- المستخلَفُ الأجنبيُّ: إذا استخلفَ الإمامُ من خارجِ الصلاةِ أجنبيّاً فإن كان ذلك في الركعةِ الأولى أو الثالثةِ من رباعيةٍ جازَ لأنه لا يخالفُهُمْ في

---

(٤٢٦) لحديث (خ- ١\٦٨١\٣٩) السيدة عائشة ﵂ قالت : لما ثقل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذن بالصلاة ، فقال: مروا أبا بكر أن يصلي بالناس .....فلما دخل بالصلاة وجد رسول الله عليه الصلاة والسلام خفةً فقام بها ودعى بين رجلين ، ورجلاه تخطان في الأرض حتى دخل المسجد ، فلما سمع أبو بكر حسّه ذهب أبو بكر يتأخر فأومأ إليه رسول الله ﷺ فجاء رسول الله حتى جلس على يسار أبي بكر، فكان أبو بكر صلي قائماً ورسول الله يصلي قاعداً يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله والناس مقتدون بصلاة أبي بكر ﵁))

الترتيبِ، وإن استخلفَهُ في الثانيةِ أو الأخيرةِ لم يجزْ لأنه مأمورٌ بالقيامِ غيرُ ملتزِمٍ لترتيبِ الإمامِ وهم مأمورونَ بالقعودِ على ترتيبِ الإمامِ فيقعُ الاختلافُ.
ولو أحدثَ الإمامُ وانصرفَ ولم يستخلِفْ قدَّمُ القومُ واحداً بالإشارةِ، ولو تقدَّمَ واحدٌ بنفسِهِ جازَ،وإذا أحدثَ الإمامُ أخذَ بأنفِهِ أمامَ الناسِ وخرجَ من الصلاةِ ليُبيِّنَ أنه معذورٌ

***بابٌ: صفةُ الصلاةِ: (المجموع جزء ثالث صفحة ٢٢٥ ــ ٤٧٧)**

اعلَمْ أنَّ رُوحَ الصلاةِ بعدَ التطهُّرِ والنَّظافةِ والانتهاضِ إلى موضِعِ الصلاةِ: أن تنويَ بالانتهاضِ والمشيِ انتهاضَ القلبِ والباطنِ، وسيرَهُ ودخولَهُ إلى عالمِ الملَكُوتِ، وخروجَهُ من عالمِ الدُّنيا، حتى يدخُلَ إلى متعبَّدِ الملائكةِ في العالمِ القُدسيِّ، ويصيرُ بحيثُ يخلو قلبَهُ عمَّا يشغَلُ عن كمالِ الصَّلاةِ.

ثم إذا قامَ إلى الصلاةِ أولَ الوقتِ ينوي بذلك: وقوعَ العبادةِ بها من وقتِ افتتاحِ الوجودِ، إلى زمنِ التَّكليفِ، وقيامِ الساعةِ، ليُكتَبَ له ثوابٌ مستمرٌّ منذُ خلقَ اللهُ الدُّنيا إلى قيامِ الساعةِ. فهذا أولُ الوقتِ المرادُ بقولِهِ ﷺ: **«أفضلُ الأعمالِ الصلاةُ لوقتِها»**[٧٨٥]، وهذا المعنى تفسيرٌ خاصٌّ شاملٌ للحديثِ، وإلا فالمعنى المشهورُ: الصلاةُ لأوَّلِ وقتِ الصلاةِ التي وجبتْ في الحالِ، لا التي وجبتْ في الأزلِ في علمِ اللهِ حيثُ تقرَّرتْ حين ظهرَ الوجودُ إلى الشَّهادةِ،

لأنَّ صاحبَ هذا المشهدِ قد قدَّرَ أنه لو كان موجُوداً من افتتاحِ الوجودِ إلى وقتِ صلاتِهِ هذه لكانَ عابداً للهِ لا يَفتُرُ نَفَساً واحداً.

ثم إنَّ المصلِّيَ إذا استوى قائماً ينوي بقيامِهِ: قيامَ القلبِ إلى أعلى عِلِّيينَ بينَ يدي اللهِ عزَّ وجلَّ، ثم إذا رفعَ يديه ينوي: التَّخلِّيَ عن جميعِ الأشياءِ، والفقرَ والفَاقةَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، فإذا استحضرَ النيةَ ينوي بها: التَّقرُّبَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ بالصلاةِ، وإخراجَ ما في القلبِ من كلِّ ما سِوى اللهِ، حتى لا يكونَ في قلبِهِ سِوى من أقبلَ عليه، وذلك بلا شكٍّ إشرافٌ على حضرةِ من توجَّهَ إليه، وغَيبةٌ عن غيرِهِ.

واعلَمْ أنَّ صلاتَنا هذه على صورةِ عبادةِ الملائكةِ، و على هيئةِ صلاةِ العابدينَ فيهم، فالقيامُ إلى الصلاةِ ليكونَ مع الذينَ يَعرُجُونَ إلى اللهِ تعالى: ﴿ **تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ** ﴾ المعارج: ٤. والوقوفُ ليكونَ مع القائمينَ المشاهدينَ، والذِّكرُ ليكونَ مع الذَّاكرينَ، والهبوطُ ليكونَ مع المتَنَزِّلينَ، والرجوعُ ليكونَ مع الراكعينَ الخاضعينَ، والرفعُ ليكونَ مع الصَّاعدينَ، والسجودُ ليكونَ مع الساجدينَ، والفكرُ والجَوَلانُ بالفَهمِ والعقلِ ليكونَ مع

---

(٧٨٥) (الحديثُ أخرجَهُ حم عن رجلٍ من الصحابةِ ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ. ونحوُهُ عن أنسٍ في طب).

السَّائحينَ الدَّائرينَ، والحضورُ ليكونَ مع الحاضرينَ الرُّوحانيينَ، ووجودُ الراحةِ والنعيمِ بها ليكونَ مع
المقرَّبينَ المشتاقينَ المحبِّينَ، ولذلك كانَ ﷺ يقولُ: **«أرِحْنا بها يا بلالُ».** [د / أحمد / طب].

والخشوعُ ليكونَ مع الخائفينَ من الكُروبيِّينَ، والمجاهدةُ بالأذكارِ ليكونَ راجِماً للشياطينِ الفلكيينَ، وإلقاءُ السمعِ مع المراقبينَ، وفهمُ المعاني في الدعاءِ ليكونَ مع الحافظينَ الكاتبينَ.

فصلٌ: صفةُ الصلاةِ شريعةً:

يُسَنُّ الخروجُ إلى الصلاةِ بسكينةٍ ووَقارٍ،أي بطُمأنينةٍ وتأنٍّ في الحركاتِ واجتنابِ العبَثِ، وخفضِ الصوتِ[٧٨٦]. ويقاربُ بين خُطاهُ لتكثُرَ حسناتُهُ. ويكونَ متطهِّراً غيرَ مُشبِّكٍ بين أصابعِهِ قائلاً : (**اللَّهمَّ إني أسألُكَ بحقِّ السَّائلينَ عليكَ وبحقِّ مَخرَجي هذا وبحقِّ ممشايَ هذا فإني لم أخرُجْ أَشَراً ولا بَطَراً ولا رِياءً خرجتُ اتِّقاءَ سخَطِكَ وابتغاءَ مرضاتِكَ فأسألُكَ أن تبعِدَني من النارِ وأن تغفِرَ لي ذنوبي فإنَّهُ لا يغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ)**[٧٨٧].

وإذا دخلَ المسجدَ قال عندَ دخولِهِ استحباباً : **بسمِ اللهِ والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا رسولِ اللهِ اللَّهمَّ اغفرْ لي ذنوبي وافتحْ لي أبوابَ رحمتِكَ** (ويقولُهُ إذا خرجَ من المسجدِ إلا أنَّهُ يقولُ: **أبوابَ فضلِكَ)**[٧٨٨] **أعوذُ باللهِ العظيمِ**

([٧٨٦]) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ (حم ٧٢٣٠): «**لا تأتُوا الصلاةَ وأنتم تسعَونَ، واتُوها وعليكُمُ السَّكِينةُ فما أدركتُمْ فصلُّوا،وما فاتَكُم فأتِمُّوا**»، و (م ٦٠٢): «**فإنَّ أحدَكُم إذا كان يعمَدُ إلى الصلاةِ فهو في صلاةٍ**».

([٧٨٧]) من قال ذلك : «**أقبلَ اللهُ بوجهِهِ واستغفرَ له سبعونَ ألفِ ملكٍ**» (حم- جه: ض).

([٧٨٨]) لحديثِ السيدةِ فاطمةَ رضي اللهُ عنها (رواه حم ٦\٢٦٢ – ت ٣١٤) .

وبوجهِهِ الكريمِ وسلطانِهِ القديمِ من شرِّ الشيطانِ الرجيمِ[٧٨٩]، للهِ عليَّ أن أعتكفَ في هذا المسجدِ مادُمتُ فيه[٧٩٠].

ويجلِسُ مستقبِلَ القبلةِ، ولا يخوضُ في أمرِ الدُّنيا.

وإذا دخلَ المسجدَ وأرادَ الشُّروعَ في تحيةِ المسجدِ أو غيرِها فشرعَ المؤذِّنُ في الإقامةِ قبلَ إحرامِهِ فليستمرَّ قائماً، ولا يشرَعُ في التَّحيةِ[٧٩١] ولا يجلِسُ[٧٩٢] وإذا استمرَّ قائماً لا يكونُ قد قامَ للصلاةِ قبلَ فراغِ المؤذِّنِ لأنَّ هذا لم يَبتدِ القيامَ لها.

يُستَحبُّ للإمامِ والمأمومِ أن لا يقوما حتى يفرُغَ المؤذِّنُ من الإقامةِ، فإذا فرَغَ قاما مُتَّصِلاً بفراغِهِ.

وكان الصحابةُ الكرامُ يقومونَ إذا رأَوا سيدَنا رسولَ اللهِ ﷺ قد خرجَ إليهم[٧٩٣] ويجبُ على المصلِّي القيامُ في الفرائضِ بالإجماعِ فلا تصحُّ من القادرِ عليه إلا به.وينتصبُ قائماً أي ينصبُ فَقارَ الظَّهرِ.

ويُسنُّ أن يقومَ المأمومُ إلى الصلاةِ إذا قال المقيمُ لها: قد قامتِ الصلاةُ[٧٩٤] وهذا إن رأى المأمومُ الإمامَ، فإن لم يرَهُ فلا يقومُ حتى يراهُ [٧٩٥].

([٧٨٩]) وإذا خرجَ من المسجدِ استعاذَ أيضاً لحديثِ ابنِ السُّنِّيِّ ٨٦: إذا دخلَ أحدُكُمْ المسجدَ فليسلِّمْ على النبيِّ ﷺ وليقلْ: **اللَّهمَّ افتحْ لي أبوابَ رحمتِكَ** وإذا خرجَ فلْيُسلِّمْ على النبيِّ ﷺ وليقلْ: **اللَّهمَّ أعذْني من الشَّيطانِ الرَّجيم**.

([٧٩٠]) انظرْ بابَ الاعتكافِ.

([٧٩١]) للحديثِ الصحيحِ: «**إذا أُقيمتِ الصلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبة**»(ق).

([٧٩٢]) للحديثِ الصحيحِ في النَّهيِ عن الجلوسِ قبلَ التحيةِ (ق).

([٧٩٣]) لحديثِ (ق) أنَّه ﷺ قال: «**إذا أُقيمتِ الصلاةُ فلا تقُوموا حتى تَرَوْني**» وروايةِ (م): «**حتى تَرَوني قد خرجتُ**» وفي صحيحِ (م) عن أبي هريرةَ قال: كانتِ الصلاةُ تُقامُ لرسولِ اللهِ ﷺ فيأخذُ الناسُ مصافَّهُم قبل أن يقومَ مقامَهُ (د ٥٤١).

([٧٩٤]) لفعلِهِ ﷺ أخرجَهُ (هب ٢٢/٢) ولأنَّهُ دعاءٌ إلى الصلاةِ فاستُحِبَّ المبادرةُ إليها عندَهُ، قال ابنُ المنذرِ: أجمعَ على هذا أهلُ الحرمَينِ .

([٧٩٥]) لحديثِ أبي قَتادةَ مرفوعاً : «**إذا أُقيمتِ الصلاةُ فلا تقُوموا حتى تَرَوني قد خرجتُ**» (م ٦٠٤).

ثم يُسوِّي الإمامُ الصفوفَ بمنكبٍ وكعبٍ استحباباً، فيلتفتُ عن يمينِهِ فيقولُ : استَوُوا رحمكُمُ اللهُ ، وعن يسارِهِ كذلكَ[٧٩٦].لأنهُ أبلغُ في الإعلام.

وسُنَّ تكميلُ صفوفٍ أوَّلَ فأوَّلَ حتى ينتهيَ إلى الآخرِ فإن لم يَفعلْ سقطَ ثوابُ الجماعةِ لغيرِ المكمِّلينَ[٧٩٧] . ولْيحافِظْ على الصلاةِ في الصفِّ الأولِ[٧٩٨] ويُسنُّ المراصَّةُ أي التصاقُ بعضِ المأمومينَ ببعضٍ وسَدُّ خَلَلِ الصُّفوفِ. والسنَّةُ أن يقفَ الإمامُ وسطَ الصُّفوفِ، ألا ترى أنَّ المحاريبَ ما نُصبَتْ إلا وسَطَ المساجدِ وهي قد عُيِّنتْ لمقامِ الإمامِ.

وإذا سبقَ صِبيانٌ إلى الصفِّ الأولِ لم يُؤخَّرُوا لأجلِهم لأنَّهُم أحقُّ بهِ منهم إلا خلفَ الإمامِ

فإنَّهُ لخليفتِهِ فيقدَّمُ البالغُ القارئُ الفقيهُ (لحديثِ: لِيلِني منكُمْ أُولُو الأحلامِ والنُّهى)(م) ثم يرفَعُ يديه قائماً مع القُدرةِ على قيامِ المكتوبةِ قائلاً: اللهُ أكبر[٧٩٩].

وحكمةُ افتتاحِ الصلاةِ بهذا اللفظِ استحضارُ المصلِّي عظمةَ من تهيَّأَ لخدمتِهِ والوقوفِ بينَ يدَيهِ ليمتلِئَ هيبةً، فيَحضُرُ قلبُهُ ويخشعُ ولا يغيبُ.

ويُسنُّ جهرُ إمامٍ بتكبيرِ الصلاةِ كُلِّها، بحيثُ يُسمِعُ من خلفَهُ ليتابِعُوه، ويُسنُّ إسرارُ غيرِهِ (أي المنفردِ والمأمومِ). فإن لم يُسمِعْهُمْ اتَّخذَ مبلِّغاً ليُسمِعَ من لا يَسمَعُ الإمامَ[٨٠٠] ويجبُ الجهرُ من كلِّ مُصلٍّ لإمامٍ أو مأمومٍ أو منفردٍ

([٧٩٦]) لحديثِ محمدِ بنِ مسلمٍ قال: صلَّيتُ إلى جنبِ أنسِ بنِ مالكٍ يوماً فقال : هل تدري لِمَ صُنِعَ هذا العُودُ فقلتُ: لا واللهِ، فقال: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا قامَ إلى الصلاةِ أخذَهُ بيمينِهِ فقال: «**اعتدلُوا وسَوُّوا صُفُوفَكُم. ثم أخذَهُ بيسارِهِ وقالَ: اعتدِلُوا وسَوُّوا صُفُوفَكُمْ**» .(د-٦٦٩) وكان يُكثِرُ من التَّحريضِ عليه ويقولُ: (واللهِ لتُقيْمُنَّ صفوفَكُم أو لَيُخالِفَنَّ اللهُ بينَ قُلوبِكُمْ)(حم-د) ويقولُ: (إنِّي لأرى الشياطينَ تدخلُ في خللِ الصُّفوفِ)(حب-حم-د) وخبرُ (ق) (اعتدِلُوا في صُفوفِكُمْ وتراصُّوا فإنِّي أراكمُ من ورائي) وخبرُ (م) كان يُسوِّي صفوفَنا كأنَّما يسوِّي بها القِداحَ)

([٧٩٧]) لحديثِ: «**لا صلاةَ لمنفردٍ خلفَ صفٍّ**»(حم-جه-حب).

([٧٩٨]) لحديثِ (خ٦١٥): «**لو يعلمُ الناسُ ما في النداءِ والصفِّ الأولِ ثم لم يجدُوا إلا أن يَستَهِمُوا عليه لاستَهَمُوا**».

([٧٩٩]) لحديثِ (جه١٠٦١) :كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا استفتحَ الصلاةَ **استقبلَ القبلةَ ورفعَ يديهِ وقال: «اللهُ أكبر»**.

(٨٠٠)لحديثِ جابرٍ (ق – خ في الأدب ٩٤٨- م ٤١٣)، قال: صلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ ﷺ خلفَهُ فإذا كبَّرَ رسولُ اللهِ ﷺ كبَّرَ أبو بكرٍ ليُسمِعَنا.

بالفروضِ القَولية خاصَّةً كما تَقدَّمَ بقدْرِ ما يُسمِعُ نفسَهُ حيثُ لا مانعَ من لغَطٍ وغيرِهِ، وهذا عامٌّ في القراءةِ والتكبيرِ والتسبيحِ في الركوعِ وغيرِهِ والتشهدِ والسلامِ والدعاءِ سواءٌ واجبُها ونفلُها، ويرفعُ الإمامُ صوتَهُ بالتكبيرِ ويُبَيِّنُهُ من غيرِ تمطيطٍ ولا تحريفٍ، أي من غيرِ مدٍّ ولا إسقاطِ بعضِ الحروفِ كالرَّاءِ من (أكبر) ويُستحَبُّ أن يَمُدَّ تكبيراتِ الانتقالاتِ كالركوعِ والسجودِ إلى أن يصِلَ إلى الرُّكنِ المنتقِلِ إليه حتى لا يخلُوَ جزءٌ من صلاتِهِ عن ذِكرٍ.

وسُنَّ لمن أرادَ الإحرامَ بصلاةٍ رفعُ يديه معاً مع قُدرةٍ والأَولى كشفُها هنا وفي الدُّعاءِ إعظاماً لجلالِ اللهِ تعالى وإشارةً إلى طَرْحِ أمورِ الدُّنيا والإقبالِ بكُلِّيَّتِهِ على صلاتِهِ، ويكونُ ابتداءُ الرفعِ مع ابتداءِ التكبيرِ حالَ كونِ يديه ممدودتَيِ الأصابعِ مضمومَتَيهما مُستَقبلاً ببطونِهما القِبلةَ، ويكونُ الرفعُ حذْوَ (أي مقابِلَ) مَنكِبَيهِ (وهو مَجمَعُ عظْمِ العَضُدِ والكَتِفِ) ويُنهيهِ (أي الرَّفعَ) معه (أي التكبيرِ)[٨٠١]. وإذا أحرمَ نوى صلاتَهُ في حالِ التَّكبيرِ لا بعدَهُ ولا قبلَهُ ولا يجبُ استصحابُ النيةِ بعدَ التكبيرِ، ولكن يُشترَطُ أن لا يأتيَ بمناقضٍ لها، فلو نوى في أثناءِ صلاتِهِ الخروجَ منها بطلتْ صلاتُهُ، ويجبُ أن يُكبِّرَ للإحرامِ قائماً حيثُ يجبُ القيامُ وكذا المسبوقُ الذي يُدرِكُ الإمامَ راكعاً، ويُستحَبُّ للإمامِ أن يجهرَ بتكبيرةِ الإحرامِ وبتكبيراتِ الانتقالاتِ ليُسمِعَ المأمومينَ فيَعلَمُوا صِحَّةَ صلاتِهِ، فإن كان المسجدُ كبيراً لا يَبلِّغُ صَوتاً إلى جميعِ أهلِهِ أو كان ضعيفَ الصَّوتِ بلَّغَ عنه بعضُ المأمومينَ أو جماعةٌ منهم على حسَبِ الحاجةِ[٨٠٢].

ثم يقولُ (اللهُ أكبرُ) أي اللهُ كبيرٌ وأكبرُ من أن يُشرَكَ به.

---

(٤٤٣) عن ابنِ عمرَ (خ ٧٣٥) أنَّ النبيَّ ﷺ: **«كان يرفعُ يديهِ حين يُكبِّرُ»**. وعنه (خ ٧٣٦ – م٣٩٠) (رأيتُ النبيَّ ﷺ) **«إذا افتتحَ الصلاةَ رفعَ يديهِ حتى يحاذِيَ بهما مَنكِبَيهِ»**. وعند (حم) عن أبي هريرةَ أنه كان ﷺ إذا دخلَ في الصلاةِ رفعَ يديهِ مدَّاً.

(٨٠٢) لحديثِ (خ ٧١٢–م): أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في مرضِهِ بالنَّاسِ وأبو بكرٍ رضي اللهُ عنه يُسمِعُهُمُ التَّكبيرَ.

ثم يُسنُّ له بعدَ التَّكبيرِ وضعُ كفِّ يدٍ يُمنى على كوعِ يدٍ يُسرَى [٨٠٣] وبعضِ رُسْغِها وساعِدِها وجعلُها فوقَ سُرَّتِهِ ومعناه ذُلٌّ بين يدي اللهِ عزَّ وجلَّ.

وسُنَّ له نظرُهُ إلى موضعِ سُجودِهِ [٨٠٤] لأنَّهُ أخشعُ للمصلِّي وأكفُّ لبصرِهِ إلا إذا كان المصلِّي في صلاةِ خوفٍ من عدوٍّ وغيرِهِ كخائفٍ ضياعَ مالِهِ ونحوِهِ، فيَنظرُ إلى جهةِ العدوِّ ومالِهِ للحاجةِ إلى ذلكَ دفعاً للضَّررِ .

ثم يقرأُ دعاءَ التَّوجُّهِ فيقولُ : **(وجَّهتُ وجهيَ للذي فطَرَ السَّمواتِ والأرضَ حنيفاً وما أنا من المشركينَ، إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحياي ومماتي للهِ ربِّ العالمينَ لا شريكَ له وبذلكَ أُمرْتُ وأنا من المسلمينَ)** [٨٠٥] .

ثم يَستعيذُ فيقولُ: **أعوذُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ** [٨٠٦] ولا يُسَنُّ الجهرُ بهما ثم يقرأُ جهراً البسملةَ أي **بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ** [٨٠٧] وهذه البَسملةُ آيةٌ من الفاتحةِ كما تقدَّمَ.

([٨٠٣]) لحديثِ (ت ٢٥٢) عن يزيدَ بنِ عَديّ : «**كان رسولُ اللهِ ﷺ يَؤُمُّنا فيأخذُ شِمالَهُ بيمينِهِ**». وقال: وعليه العملُ عند أكثرِ أهلِ العلمِ من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ والتابعينَ ومن بعدَهُمْ .

لحديثِ سهلِ بنِ سعدٍ: قال (كان الناسُ يُؤمَرُونَ أن يضعَ الرجُلُ يدَهُ اليُمنى على ذراعِهِ في الصلاةِ) (خ ٧٤٠ ـ هب ٢٨/٢).

وعن وائلِ بنِ حُجْرٍ أنه رأى رسولَ اللهِ ﷺ رفعَ يديهِ حين دخلَ في الصلاةِ ثم التحفَ بثوبِهِ ثم وضعَ يدَهُ اليُمنى على اليُسرى) (٧٢٧ ـ ن ١٢٦/٢ حم ٣١٨/٤ ـ جه ٨٦٧).

وعنه أيضاً: قلتُ: لأنْظُرنَّ إلى صلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ كيف يُصلِّي؟ فقامَ رسولُ اللهِ ﷺ فاستقبلَ القِبلةَ فكبَّرَ فرفعَ يدَهُ حتى حاذَى أُذُنَيه ثم وضعَ يدَهُ اليُمنى على ظهرِ كفِّهِ اليُسرى والرُّسغِ والساعدِ (حم-د-ت بإسنادٍ صحيحٍ).

وعن ابنِ مسعودٍ أنه كان يصلِّي فوضعَ يدَهُ اليُسرى على اليُمنى فرآه النبيُّ ﷺ فوضعَ يدَهُ اليُمنى على اليُسرى (د ٧٥٥ ـ جه ٨١١ ـ هب ٢٨/٢).

وعن هُلْبٍ الطَّائيِّ قال: (كان رسولُ اللهِ ﷺ يَؤُمُّنا فيأخذُ شمالَهُ بيمينِهِ) (ت ٢٥٢ ـ جه ٨٠٩ ـ هب ٢٩/٢).

وعن الزُّبيرِ قال: صَفُّ القدمينِ ووضعُ اليدِ على اليدِ من السنَّةِ (د ٧٥٤).

([٨٠٤]) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ: كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يرفعونَ أبصارَهُم إلى السماءِ في الصلاةِ فلمَّا أنزلَ اللهُ تعالى ﴿ **ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ** ﴾ المؤمنون: ٢، رَمَقُوا بأبصارِهِمْ إلى موضعِ سُجودِهِمْ (طب في التفسير ٢/١٨).

([٨٠٥]) رواه (م) .

([٨٠٦]) لقولِهِ تعالى ﴿ **فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ** ﴾ النحل: ٩٨، أي إذا أردتَ القراءةَ. ومعنى أعوذُ: ألجأُ. والشيطانُ: اسمُ كلِّ متمرِّدٍ عاتٍ .

ثم يقرأُ الفاتحةَ تامَّةً بتشديداتِها مرتَّبةً مرتَّلةً متواليةً يقفُ على كلِّ آيةٍ كقراءتِهِ ﷺ فإذا فرَغَ قال: آمين. ويجهرُ بها إمامٌ ومأمومٌ معاً وغيرُهما فيما يُجهَرُ فيه، فإن تركَهُ إمامٌ أو أسرَّهُ أتى به مأمومٌ جهراً، فإن عجزَ عنها وعرَفَ آيةً كرَّرَها بقدْرِها .

فإن لم يُحسِنْ قُرآناً حرُمَ ترجمتُهُ ولزِمَ قولُ: **سبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ** كرَّرَهُ بقدْرِهِ، وإلا وقفَ قدْرَ الفاتحةِ. ومن صلَّى وتلقَّنَ القراءةَ من غيرِهِ صحَّتْ. ثم يقرأُ سورةً كاملةً ندباً.

ويجهرُ إمامٌ بقراءةٍ في الصبحِ وأُولَتي مغربٍ وعِشاءٍ، ويخيَّرُ منفردٍ، ويُسِرُّ مصَلٍّ في قضاءِ صلاةِ جهرٍ كصبحِ نهاراً، ويجهرُ بها ليلاً في جماعةٍ اعتباراً بزمَنِ القضاءِ، وتحرُمُ القراءةُ ولاَ تصحُّ بقراءةٍ تَخرُجُ عن مصحَفٍ لسيدِنا عثمانَ بنِ عفَّانَ رضي الله عنه كقراءةِ ابنِ مسعودٍ: (فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ متتابعاتٍ) لعدمِ تواترِها.

ثم بعدَ الفاتحةِ والسورةِ يركعُ مكبِّراً رافِعاً يديهِ مع ابتداءِ التَّكبيرِ[٨٠٨] فإذا حاذى كفَّاهُ منكبَيهِ انحنَى ويَمُدُّ التَّكبيرَ إلى أن يصِلَ إلى حدِّ الرَّاكعينَ، فيضعُ راكعٌ يدَيه مُفرَّجَتَي الأصابعِ على رُكبتَيهِ ندباً إن لم يكنْ ثمَّ عذرٌ يمنعُهُ[٨٠٩] ويمدُّ راكعٌ ظهرَهُ مُستوياً[٨١٠] ويجعلُ رأسَهُ حِيالَ ظهرِهِ فلا يرفعُهُ عن ظهرِهِ ولا يخفضُهُ[٨١١] ويُجافي مِرفَقَيهِ عن جَنبيهِ[٨١٢] أمَّا المرأةُ فيُسنُّ ضمُّ بعضِها

([٨٠٧]) لحديثِ نعيم المجمر أنه قال: صليت وراء أبي هريرة فقرأ (**بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ**) ثم قرأ بأمِّ القرآنِ. ثم قال: والذي نفسي بيدِهِ إني لأشبَهُكُمْ صلاةً برسولِ اللهِ ﷺ (ن في المجتبى (٢/ ١٣٤)-حب)

([٨٠٨]) لحديثِ (خ ٧٣٧ – م ٣٩١) عن أبي قُلابةَ أنه رأى مالكَ بنَ الحُويرِثِ إذا صلَّى كبَّرَ ورفعَ يدَيهِ وإذا أرادَ أن يركعَ رفعَ يديهِ) ويحدِّثُ أنَّ النبيَّ ﷺ صنعَ هكذا. وحديثِ أبي حميدٍ الساعديِّ (رواه الخمسةُ وصحَّحهُ ت): «**فإذا أرادَ أن يركعَ رفعَ يديه حتى يُحاذِي بهما منكبَيهِ**» وألَّفَ البخاريُّ كتاباً في رفعِ اليدينِ .

([٨٠٩]) لحديثِ مُصعبِ بنِ سعدِ بنِ أبيهِ: **أُمِرْنا أن نضعَ أيدِيَنا على الرُّكَبِ**. (خ ٧٩٠- م٥٣٥) وحديثِ سيدِنا عمرَ رضي الله عنه: إنَّ الرُّكَبَ سُنَّتْ لكم فخذُوا بالرُّكَبِ. (ت ٢٥٨) (ن ٢/ ١٨٥) وروايةِ خ ٨٢٨ عن أبي حُميدِ السَّاعديِّ: **وإذ ركعَ أمكنَ يدَيهِ من رُكبتَيهِ ثم هصرَ ظهرَهُ.وروايةِ د٧٣١: إذا ركعَ أمكنَ كفَّيهِ من ركبتَيهِ وفرَّجَ بين أصابعِهِ.** ض

([٨١٠]) لحديثِ أبي مسعودٍ البَدريِّ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: لا تُجزِئُ صلاةُ الرجلِ حتى يُقيمَ ظهرَهُ في الرُّكوعِ والسجودِ (ت ٢٦٥ – ن ١٨٣/٢ – جه٨٧٠)

([٨١١]) لقولِ أبي حُميدٍ في حديثِهِ: (**إذا ركعَ اعتدلَ فلم يُنصِبْ رأسَهُ ولم يُقنِعْهُ**) ن.

إلى بعضٍ وتركُ المجافاةِ لكونِهِ أسترَ لها. والمجزئُ من ركوعِ الانحناءُ بحيثُ يمكِنُ مصلِّياً وسطاً في الخِلْقةِ مسُّ ركبتيهِ لأنَّهُ لا يُسمَّى راكعاً بدونِ ذلك.

وقدرُ هذا الانحناءِ من غيرِ الوسطِ كطويلِ اليدَينِ وقصيرِهما، فينحني حتى يكونَ بحيثُ لو كان من أوساطِ الناسِ لأمكنَهُ مسُّ ركبتَيهِ بيديهِ .

وقدرُ المجزئِ من قاعدٍ مُقابَلةُ وجهِهِ بانحنائِهِ ما قُدَّامَ رُكبتَيهِ من الأرضِ أقلَّ مقابلةٍ، لأنَّهُ مادامَ قاعداً معتدِلاً لا يَنظُرُ ما قُدَّامَ ركبتيهِ من الأرضِ فإذا انحنى بحيثُ يرى ما قُدَّامَ ركبتيهِ منها أجزأَهُ ذلك من الركوعِ.

ومن به علَّةٌ لا يَقدِرُ معها على الانحناءِ إلا على أحدِ جانبَيهِ يلزمُهُ ما قدَرَ عليه لأنَّ الميسورَ لايسقُطُ بالمعسورِ[٨١٣] ويقولُ في ركوعِهِ ندباً: **سبحانَ ربِّيَ العظيمِ**[٨١٤] فإن زادَ (وبحمدِهِ) فلا بأسَ[٨١٥].

ولو سبَّحَ واحدةً كان آتِياً بسنةِ التَّسبيحِ.

ويُستحَبُّ أن يقولَ: اللَّهُمَّ لك ركعتُ، ولك خشعتُ، وبكَ آمنتُ، ولك أسلمتُ خشعَ لك سمعي وبصَري وعَظْمي ومُخِّي وعَصَبي سبحانَكَ اللَّهمَّ ربَّنا وبحمدِكَ اللَّهمَّ اغفرْ لي[٨١٦] سبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ[٨١٧] ويأتي بالتَّسبيحِ أوَّلاً فإذا أرادَ الاقتصارَ على أحدِ الذِّكْرَينِ فالتسبيحُ أفضلُ ـ ولا يزيدُ الإمامُ على ثلاثِ تسبيحاتٍ إلا أن يرضى المأمومونَ بالتَّطويلِ ويكونُوا

---

(٨١٢) لحديثِ أبي مسعودٍ عُقبةَ بنِ عمروٍ أنه ركعَ **فجافى يدَيهِ ووضعَ يدَيهِ على ركبتَيهِ وفرَّجَ بينَ أصابعِهِ من وراءِ ركبتَيه**ِ وقال : هكذا رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يُصلِّي (حم ١٧٠٧٥ د ٨٦٣ - ن ١٨٦/٢).

(٨١٣) لحديثِ (م ١٣٣٧ – ن ٥/ ١١٠): «**إذا أمرتُكُمْ بأمرٍ فأْتوا منه ما استطعتُمْ**» .

(٨١٤) لحديثِ (د ٨٦٩ – جه ٨٨٧ – حب ١٨٩٨) عن عُقبةَ بنِ عامرٍ قال: لما نزلتْ ﴿ **فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ** ﴾ الواقعة: ٧٤، قال رسولُ اللهِ ﷺ «**اجعلُوها في رُكوعِكُمْ**» فلما نزلتْ ﴿ **سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى** ﴾ الأعلى: ١، قال: « **اجعَلُوها في سجودِكُمْ**».

(٨١٥) لروايةِ (حم–د) ض: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا ركعَ قال سبحانَ ربِّي العظيمِ وبحمدِهِ ثلاثاً.

(٨١٦) (م ٤٨٧ . خ ٧٩٤).

(٨١٧) (م ٤٨٧ – ن ٢٢٤/٢ – د ٨٧٢ – حم ١٩٣/٦).

مَحصورينَ لا يزيدُونَ، أويقولُ (سبحانَكَ وبحمدِكَ لا إلـه إلا أنتَ)[٨١٨] سبحانَ ذي الجَبروتِ والملَكُوتِ والكبرياءِ والعظمةِ)[٨١٩].

وحكمةُ التَّخصيصِ أنَّ الأعلى أفعَلُ تفضيلٍ بخلافِ العظيمِ . والسجودُ غايةُ التواضعِ لِمَا فيه من وضعِ الجبهةِ - وهي أشرفُ الأعضاءِ - على مواطِئِ الأقدامِ ، ولهذا كان أفضلَ من الركوعِ فجُعلَ الأبلغُ مع الأبلغِ، والمطلَقُ مع المطلَقِ .

ويُسنُّ تكريرُهُ ثلاثاً في قولِ عامَّةِ أهلِ العلمِ. وهو أدنى الكمالِ[٨٢٠]. فهو سنةٌ وليسَ بواجبٍ فلو تركَهُ لم يأثَمْ وصلاتُهُ صحيحةٌ سواءٌ تركَهُ عمداً أو سهواً، لكن يُكرَهُ تركُهُ عمداً.

وأعلاه أي الكمالِ في التسبيحِ لإمامٍ إحدى عشرةَ مرَّةً[٨٢١] وأعلى الكمالِ لمنفردٍ العُرفُ . أي المتعارَفُ في وصفِهِ، والمأمومُ تبعٌ لإمامِهِ. وكذا سبحانَ ربِّيَ الأَعلى في كلِّ سجودٍ فحكمُهُ كتسبيحِ الركوعِ . مع الطُّمأنينةِ في كِلَيْهِما[٨٢٢]. وهو استقرارُ الأعضاءِ بعدَ حركةٍ .

وتُكرَهُ قراءةُ القرآنِ في ركوعٍ وسجودٍ[٨٢٣]. فإن قرأَ ولو الفاتحةَ لم تبطُلْ صلاتُهُ.

ولو وجدَ المسبوقُ الإمامَ راكعاً فأتى بتكبيرةِ الإحرامِ – أو بعضِها – في الركوعِ لا ينعقِدُ فرضاً بلا خلافٍ فإن كان عالِماً بتحريمِهِ فالأصحُّ بطلانُها.

ثم يرفعُ رأسَهُ مع يديهِ إلى حذْوِ منكبَيهِ فرضاً كان أو نفلاً صلَّى قائماً أو جالِساً وهو من تمامِ الصلاةِ حيثُ شرعَ قائلاً (إمامٌ ومأمومٌ منفردٌ) : **سمعَ اللهُ**

---

(٨١٨) م عن السيدةِ عائشةَ.

(٨١٩) د (٧٨٣) عن عوفِ بن مالكٍ.

(٨٢٠) لحديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعاً : «**إذا ركعَ أحدُكمْ فليقُلْ: سبحانَ ربِّيَ العظيمِ ثلاثَ مرَّاتٍ، وذلك أدناهُ وإذا سجدَ فليقُلْ سبحانَ ربِّي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناهُ**» (د ٨٨٦ – ت ٢٦١ – جه ٨٩٠)

(٨٢١) لِمَا رُويَ عن أنسٍ أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كان يُصلِّي كصلاةِ النبيِّ ﷺ فَحزَرُوا ذلك بعشرِ تسبيحاتٍ. (حم ١٢٦٦١ –د ٨٨٨ - ن ٢/ ٢٢٤).

(٨٢٢) لحديثِ: «**اركعْ حتى تطمئنَّ راكعاً**» (ق)

(٨٢٣) لحديثِ (م): «**نهاني ربِّي أن أقرأَ راكعاً وساجداً**». وفي (مالك ١/٨٠ – م٢٠٧٨) عن سيدِنا عليٍّ: «**نهاني رسولُ اللهِ ﷺ عن قراءةِ القرآنِ وأنا راكعٌ أو ساجدٌ**».

لمن حمدَه[٨٢٤] ومعنى سمعَ اللهُ لمن حمدَهُ أي تقبَّلَهُ وجازاهُ عليه ، ثم بعدَ رفعٍ من الركوعِ أرسلَ يدَيهِ بجانبَيهِ، فإذا قامَ أي استوى قائماً حتى رجعَ كُلُّ عضوٍ إلى موضعِهِ واطمأنَّ[٨٢٥] قال كلٌّ منهُم : **ربَّنا ولكَ الحمدُ**[٨٢٦] **ملْءَ السماءِ وملْءَ الأرضِ وملْءَ ماشئتَ من شيءٍ بعدُ**. أي بعدَ السماءِ والأرضِ كالكرسيِّ وغيرِهِ مما لا يَعلَمُ سَعتَهُ إلا اللهُ تعالى . والمعنى : حمْداً لو كان أجساماً لملأَ ذلك. وإثباتُ واوِ (**ولك**ٰ) أفضلُ[٨٢٧] ويزيدُ منفردٌ وإمامُ محصورينَ رضُوا بالتَّطويلِ: **أهلَ الثَّناءِ والمجدِ**[٨٢٨] **أحقُّ ما قال العبدُ وكلُّنا لك عبدٌ لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعطيَ لما منعتَ ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ**[٨٢٩] وغيرَهُ مما صحَّ عنه ﷺ.

يُستحَبُّ للإمامِ أن يجهرَ بقولِهِ (سمعَ اللهُ لمن حمدَه) ليسمعَ المأمومونَ ويعلمُوا انتقالَهُ كما يجهرُ بالتكبيرِ، ويُسِرُّ بقولِهِ (ربَّنا ولكَ الحمدُ) لأنَّهُ يفعلُهُ في الاعتدالِ فأسرَّ به كالتَّسبيحِ في الركوعِ والسجودِ. وأمَّا المأمومُ فيُسرُّ بهما كما يُسرُّ بالتكبيرِ.

فإن أرادَ تبليغَ غيرِهِ انتقالَ الإمامِ كما يبلِّغُ التكبيرَ جهرَ بقولِهِ: (سمعَ اللهُ لمن حمدَه) لأنَّهُ المشروعُ في حالِ الارتفاعِ، ولا يجهرُ بقولِهِ: (ربَّنا ولكَ الحمدُ).

ومن أرادَ ركوعاً فسقطَ إلى الأرضِ قامَ فركعَ، وإن سقطَ من قبلِ أن يطمئنَّ عادَ إليه ليطمئنَّ.

([٨٢٤])لحديثِ ابنِ عمرَ (خ ٧٣٥ – م ٣٩٠): في صفةِ صلاتِهِ ﷺ وفيه: «**وإذا رفعَ رأسَهُ من الركوعِ رفعَها كذلك** – أي رفعَ يدَيهِ إلى حذْوِ منكبَيهِ» وقال: «**سمعَ اللهُ لمن حمدَهُ**». وعن أنسٍ مرفوعاً: «**إذا قالَ الإمامُ سمعَ اللهُ لمن حمدَه فقولُوا: ربَّنا ولكَ الحمدُ**» (خ ٣٧٨ – م ٤١١).

([٨٢٥]) لحديثِ أبي حُميدٍ في صفةِ صلاتِهِ ﷺ: «**فإذا رفعَ رأسَهُ استوى قائماً حتى يعودَ كلُّ فَقارٍ مكانَهُ**»(خ).

([٨٢٦]) رواياتٌ كثيرةٌ صحيحةٌ بألفاظِ: (ربَّنا لك الحمدُ) (ربَّنا ولكَ الحمدُ) (اللَّهمَّ ربَّنا ولك الحمدُ) ولو قال: (ولك الحمدُ ربَّنا) أجزأَهُ لأنَّهُ أتى باللَّفظِ والمعنى. ويزيدُ منفردٌ وإمامُ قومٍ محصورينَ رضُوا بالتَّطويلِ: ربَّنا لك الحمدُ حمداً كثيراً طيِّباً مبارَكاً فيه) الموطأ خ ٧٩٩ ١/١١ ٢.

([٨٢٧]) للاتِّفاقِ عليه من روايةِ ابن عمرَ وأنسٍ وأبي هريرةَ (حم – ٤٦٧٤٩)

([٨٢٨]) المجدُ: العظمةُ.

([٨٢٩]) الجَدُّ: الحظُّ، والمعنى: لا ينفعُ ذا المالِ والحظِّ والغِنى غِناهُ ولا يمنعُهُ من عقابكَ وإنَّما ينفعُهُ و يمنعُهُ من عقابِكَ العملُ الصالحُ (م ٤٧٧ – د ٨٤٧).

ثم بعدَ الاعتدالِ **يخرُّ ساجداً** مكبِّراً ولا يرفعُ يديهِ[٨٣٠] فيضعُ ركبتيهِ أوَّلاً بالأرضِ[٨٣١] ثم يضعُ كفَّيهِ ثم يضعُ جبهتَهُ وأنفَهُ ويكونُ سجودُهُ على أطرافِ أصابعِ رجلَيهِ مستقبلَةً مَثنيَّةً إلى القبلةِ[٨٣٢] والسجودُ على الجبهةِ وبقيةِ الأعضاءِ السبعةِ بالمصلَّى من أرضٍ أو حصيرٍ أو نحوِهما ركنٌ مع القدرةِ عليه . والأفضلُ وضعُ الأنفِ[٨٣٣]. ويُجزئُ بعضُ كلِّ عُضوٍ من الأعضاءِ السبعةِ[٨٣٤]. ويكونُ بينَ قدميهِ قدرُ شِبرٍ، وأن ينصِبَ قدمَيهِ ويجعلَ أصابعَ رجلَيهِ موجَّهةً إلى القبلةِ ولا يبسطُ يديهِ على الأرضِ أو يفترشُ ذراعَيهِ افتراشَ السَّبُعِ[٨٣٥].

ومن عجزَ عن السجودِ بالجبهةِ لم يلزمْهُ سجودٌ بغيرِها من أعضاءِ السجودِ لأنَّها الأصلُ فيه وغيرُها تبعٌ لها[٨٣٦] .

ويُومِئُ عاجزٌ عن السجودِ على جبهتِهِ غايةَ ما يُمكنُهُ وُجوباً.

---

(٨٣٠) لقولِ ابنِ عمرَ: «**وكان لا يفعلُ ذلك في السجودِ**» (خ ٧٣٥ – م ٣٩٠)

(٨٣١) لحديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ «**إذا سجدَ وضعَ ركبتيهِ قبلَ يديهِ، وإذا نهضَ رفعَ يديهِ قبلَ رُكبتَيهِ**». (٨٣٨– ت ٢٦٨ – ن في المجتبى ٢/ ٢٠٦) قال الخطَّابيُّ في معالمِ السُّننِ ٢٠٨/١: هو أصحُّ من حديثِ أبي هريرةَ أي الذي فيه وضعُ اليدينِ قبلَ الرُّكبتينِ. وفي الحديثِ (ن ٢٠٧/٢) : «**إذا سجدَ أحدُكم فليبدأْ بركبتَيهِ ولا يَبرُكْ بُروكَ البعيرِ**» وهو أرفقُ بالمصلّي وأحسنُ في الشكلِ ورأْيِ العينِ.

(٨٣٢) لحديثِ (خ٨٠٩– م ٤٩٠): «**أُمرتُ أن أسجدَ على سبعةِ أعظُمٍ**» .

(٨٣٣) لحديثِ قط (١ /٣٤٨) : «**لا صلاةَ لمن لم يضعْ أنفَهُ على الأرضِ**» .

(٨٣٤) وفي حديثِ أنسٍ: كنَّا نصلّي مع رسولِ اللهِ ﷺ في شدَّةِ الحرِّ فإذا لم يستطعْ أحدُنا أن يمكِّنَ جبهتَهُ من الأرضِ بسطَ ثوبَهُ عليه (خ ٣٨٥ م ٦٢٠ د ٦٦٠)

(٨٣٥) للنَّهيِ عن ذلك (م – هب ١١٣/١) – وحديثِ: «**اعتدلُوا في السجودِ ولا يبسُطُ أحدُكم ذراعيهِ انبساطَ الكلبِ**» (خ ٨٢٢ – م ٤٩٣)

(٨٣٦) ولحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً (حم ٤٥٠١ – د ٨٩٢ – ن ٢/ ٢٠٧): «**إنَّ اليدينِ تسجُدانِ كما يسجُدُ الوجهُ، فإذا وضعَ أحدُكما وجهَهُ فليضعْ يديهِ وإذا رفعَهُ فليرفعْهُما**» . فهما تابعانِ له في السجودِ، وغيرُهما أَولى أو مثلُهما في ذلك لعدمِ الفارقِ.

وسُنَّ أن يُجافيَ رجلٌ في سجودِهِ عَضُدَيهِ عن جنبَيهِ وأن يجافيَ بطنَهُ عن فخذَيهِ ويجافيَ فخذيهِ عن ساقَيهِ[٨٣٧] ما لم يُؤْذِ جارَهُ به فيجبُ تركُهُ لحصولِ الإيذاءِ المحرَّمِ به.

وسُنَّ له أن يضعَ يدَيه حذْوَ منكبَيهِ مَضمومَتي الأصابعِ[٨٣٨]، وللمصلِّي أن يعتمدَ بمرفقَيهِ على فخذَيهِ إن طالَ سجودُهُ ليستريحَ[٨٣٩] وسُنَّ أن يُفرِّقَ ركبتَيهِ[٨٤٠] وأن يفرِّقَ أصابعَ رجلَيهِ ويوجِّهَها إلى القبلةِ[٨٤١] ويقولَ في سجودِهِ: **سبحانَ ربِّيَ الأعلى**. وتقدَّمَ ما يُجزِئُ منه وأدنى الكمالِ، وإن خرجَ عن صفةِ السجودِ لم يُجزِئْهُ .

والأفضلُ أن يُضيفَ إلى التسبيحِ منفردٌ وإمامُ قومٍ محصورينَ رضُوا بالتَّطويلِ:

(اللَّهمَّ لك سجدتُ، وبك آمنتُ، ولك أسلمتُ، سجدَ وجهي للذي خلقَهُ وصوَّرَهُ وشقَّ سمعَهُ وبصرَهُ، تباركَ اللهُ أحسنُ الخالقينَ)

اللَّهمَّ اغفرْ لي ذنبي كلَّه دِقَّهُ وجِلَّهُ وأوَّلَهُ وآخرَهُ وعلانيتَهُ وسِرَّهُ) [٨٤٢].

اللَّهمَّ إني أعوذُ برضاكَ من سخَطكَ وبمعافاتِكَ من عقوبتِكَ وبكَ منكَ لا أُحصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ) [٨٤٣].

([٨٣٧])لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ بُحينَةَ قال : كان رسولُ اللهِ ﷺ «**إذا سجدَ يُجنِّحُ في سجودِهِ حتى يُرى وَضَحُ إبِطَيهِ**» (حم-وم٤٩٥ عن عبدِ اللهِ بن الحارثِ) وروايةُ(خ ٣٩٠ – م عن ابن بُحينةَ) «كان إذا سجدَ فرَّجَ بين يدَيهِ حتى نرى إبِطَيهِ»ولفظُ(م)(كان إذا صلَّى)، روايةُ (د) (جافَى بين عَضُدَيه)، وروايةُ (ن ٢/٢١٢ – هب ١/١١٥) (كان إذا سجدَ جَخَّ).أي فتحَ عَضُدَيهِ عن جَنبَيهِ وجافاهُما عنهما ،والجَخُّ: الخاوي.

[٨٣٨] لحديثِ أبي حُميدٍ السَّاعديِّ مرفوعاً : «**كان إذا سجدَ أمكنَ جبهتَهُ وأنفَهُ من الأرضِ ونحَّى يدَيهِ عن جنبَيهِ ووضعَ يدَيه حذْوَ منكبَيهِ**» (د ٧٣٤ – ت ٢٠٧)، وعند (هب ٢/١١٢) عن وائلِ بنِ حُجْرٍ «**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا سجدَ ضمَّ أصابعَهُ**».

([٨٣٩]) لقولِهِ ﷺ وقد شكَوا إليه مشقَّةَ السجودِ عليهم: «**استعينُوا بالرُّكَبِ**» (حم ٨٤٧٧)

([٨٤٠]) لحديثِ أبي حُميدٍ (د ٧٣٥) : «**وإذا سجدَ فرَّجَ بينَ فخذَيهِ غيرَ حامِلٍ بطنَهُ على شيءٍ من فخذَيهِ**».

([٨٤١]) لحديثِ (خ ٨٢٨) : «**أنَّ النبيَّ ﷺ سجدَ غيرَ مفترِشٍ ولا قابِضِهما واستقبلَ بأطرافِ رجلَيهِ القبلةَ**» وروايةِ (ن)«**وفتحَ أصابعَ رجلَيه**» أي نصبَها وغمرَ المفاصلَ منها أو ثناها إلى باطنِ الرجْلِ (النهاية).

(٨٤٢) (م ٤٨٣ . و ٨٧٨).

ثم يرفعُ من سجودٍ مُكبِّراً [٨٤٤] ويجلسُ مفترشاً على يُسراهُ بأن يَبسُطَ رجلَهُ اليُسرى ويجلسَ عليها، وينصبَ يُمناه أي يُمنى رجلَيهِ ويُخرِجَها من تحتِهِ ويثنيَ أصابعَها نحوَ القبلةِ ويجعلَ بُطونَ أصابعِها على الأرضِ معتمِداً عليها[٨٤٥] ويبسطَ يديهِ على فخذيهِ مضمومَتي الأصابعِ كجلوسِ التَّشهُّدِ. ثم يقولُ: **ربِّ اغفرْ لي وارحمْني واهدِني وارزُقْني وأْجُرْني واجْبُرني وعافِني واعفُ عنِّي** [٨٤٦] ثم يسجدُ سجدةً أُخرى كالأُولى في الهيئةِ والتكبيرِ والتسبيحِ لفعلِهِ ﷺ. ثم يرفعُ من السجدةِ الثانيةِ مكبِّراً قائِماً معتمِداً على ركبتَيهِ لا على يديهِ[٨٤٧] فإن شقَّ عليه اعتمادُهُ على ركبتيهِ فإنه يعتمدُ بالأرضِ[٨٤٨]. وهذا في غيرِ القيامِ من جلسةِ التشهُّدِ الأولِ فيعتمدُ بيديهِ على الأرضِ بجعلِ باطنِ راحتَيهِ وبطونِ أصابعِهِ على الأرضِ[٨٤٩].

---

(٨٤٣) (م ٤٨٦ . ن ١٠٢/١ . هب ١٢٧/١ . د ٨٧٩).

(٨٤٤)لحديثِ أبي هريرةَ (خ ٨٠٣ – م ٣٩٢): «**ثم يكبِّرُ حين يهوي ساجداً ثم يكبِّرُ حين يرفعُ رأسَهُ**».

(٨٤٥)لقولِ أبي حُميدٍ : «**ثم ثنى رجلَهُ اليُسرى وقعدَ عليها ثم اعتدلَ حتى رجعَ كلُّ عظْمٍ في موضعِهِ**» (د–ت)

(٨٤٦)روى بعضَهُ د ٨٥٠ – ت ٢٨٤ – جه ٨٩٨ – هب ١٢٢/٢

(٨٤٧)لحديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ قال : رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ: «**إذا سجدَ وضعَ ركبتَيهِ قبلَ يدَيهِ، وإذا نهضَ رفعَ يديهِ قبلَ ركبتَيهِ**» (ن في المجتبى ٢٣٤/٢) أي أنه يقومُ معتمِداً على يديهِ ثم يرفعُهما قبل ركبتَيهِ. وعن عمرِو بنِ سلَمةَ: فإذا رفعَ رأسَهُ عن السجدةِ الثانيةِ جلسَ واعتمدَ على الأرضِ ثم قامَ (خ٨٠٢).

(٨٤٨)لقولِ سيدِنا عليٍّ ﷺ: (**إنَّ من السنَّةِ في الصلاةِ المكتوبةِ إذا نهضَ الرجلُ في الركعتينِ الأُولَيينِ أن لا يعتمِدَ بيديه على الأرضِ إلا إذا كان شيخاً كبيراً لا يستطيعُ**). (ش ١/ ٣٩٥) وعليه يُحمَلُ حديثُ مالكِ بنِ الحُويرثِ في صفةِ صلاتِهِ ﷺ: «**لَمَّا رفعَ رأسَهُ من السجدةِ الثانيةِ استوى قاعداً ثم اعتمدَ على الأرضِ**» (ن ٢/ ٢٣٤)

(٨٤٩) وأمَّا حديثُ ابنِ عباسٍ: (أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قامَ في صلاتِهِ يضعُ يدَيهِ على الأرضِ كما يضعُ العاجِزُ) فهو حديثٌ ضعيفٌ أو باطلٌ لا أصلَ له، ولو صحَّ كان معناهُ، قائمٌ معتمِدٌ ببطنِ يديهِ كما يعتمِدُ العاجِزُ وهو الشيخُ الكبيرُ وليس المرادُ عاجزَ العجينِ.

ثم يأتي بركعةٍ مثلِها (أي الأُولى)[٨٥٠] إلا في تجديدِ النيةِ فيكفي استصحابُ حُكمِها وإلا في تحريمةٍ فلا تُعادُ وإلا في استفتاحٍ فلا يُشرَعُ في غيرِ الأُولى مطلقاً.

ويتعوَّذُ في بدايةِ كلِّ قراءةٍ لوجودِ الإعراضِ عنها فيما بعدَ القراءةِ الأُولى بأفعالِ الصلاةِ وأقوالِها.

ثم يجلسُ بعدَ فراغٍ من ثانيةٍ مُفترِشاً كجلوسٍ بينَ سجدتَينِ ويضعُ يديهِ على فخذَيهِ ولا يُلقِمُهما ركبتَيهِ، ويقبِضُ من أصابعِ يُمناهُ الخِنصرَ والبِنصرَ ويُحلِّقُ الإبهامَ مع الوُسْطى، ويبسُطُ أصابعَ يُسراهُ مفرَّجَةً تفريجاً مقتَصَداً إلى القبلةِ ليستقبلَ القبلةَ بأطرافِ أصابعِهِ[٨٥١]. وبحيثُ تُساوي في رؤوسِها الركبةَ.

ثم يتشهَّدُ ندْباً[٨٥٢] سِرّاً[٨٥٣] ولا يُستحَبُّ بَدؤُهُ بالبسملةِ فيقولُ: **التَّحيَّاتُ** (جمعُ تحيةٍ أي العظمةُ) **المباركاتُ والصلواتُ** (أي الخمسُ) **الطَّيِّباتُ** (أي الأعمالُ الصالحةُ) **للهِ، السلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ** (من النبوةِ وهي الرِّفعةُ لرِفعةِ منزلتِهِ على الخلقِ، وبالهمزِ (النبيءُ) من النَّبأِ وهو الخبرُ لأنَّهُ يُخبرنا عن الوحي ، **ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ** (جمعُ بركةٍ وهي النماءُ والزيادةُ) **السلامُ علينا** (أي الحاضرينَ من إمامٍ و مأمومٍ وملائكةٍ) **وعلى عبادِ اللهِ الصالحينَ** (الصالحُ: القائمُ بحقوقِ اللهِ تعالى وحقوقِ عبادِهِ، ويدخلُ فيه النساءُ ومن لم يشاركْهُ في صلاتِهِ) **أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ** (أي أخبرُ بأنِّي قاطعٌ بالوَحدانيَّةِ. ومن خواصِّ التهليلةِ أنَّ حروفَها كلَّها جوفيةٌ ليس فيها حرفٌ شفَويٌّ لأنَّ المرادَ بها

([٨٥٠]) لأنَّهُ ﷺ وصفَ الرَّكعةَ الأُولى للمسيءِ صلاتَهُ ثم قالَ : «**افعلْ ذلكَ في صلاتِكَ كلِّها**» (خ ٧٥٧- م ٣٩٧) عن أبي هريرةَ.

([٨٥١]) لحديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ في صفةِ صلاتِهِ ﷺ (حم ٣١٦ \ ٤ – د ٧٢٦) : (**أنَّهُ وضعَ مِرْفقَهُ الأيمنَ على فخذِهِ اليُمنى ثم عقدَ من أصابعِهِ الخِنصرَ والتي تليها وحلَّقَ حلقةً بأُصبُعِهِ الوُسْطى على الإبهامِ ورفعَ السَّبابةَ يشيرُ بها**). ورفعُ المسبِّحةِ دُونَ تحريكٍ فيها ١٣ حديثاً، وأما تحريكُها فروايةٌ واحدةٌ قال عنها أهلُ العلمِ: إنَّها شاذَّةٌ.

([٨٥٢]) لأنَّ التشهدَ الأولَ سنةٌ.

([٨٥٣]) لحديثِ ابنِ مسعودٍ (خ ٨٣١ – م٤٠٢ – حم ٣٦٢٢) :كنَّا إذا جلسْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ في الصلاةِ قُلنا : السلامُ على اللهِ قبلَ عبادِهِ، السلامُ على جِبريلَ ، السلامُ على ميكائيلَ، السلامُ على فُلانٍ السلامُ على فُلانٍ، فسمعَنا رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ: إنَّ اللهَ هو السلامُ فإذا جلسَ أحدُكم في الصلاةِ فلْيقُلْ : **التَّحيَّاتُ للهِ والصلواتُ الطَّيِّباتُ** (وروايةُ م: التَّحياتُ المباركاتُ والصلواتُ الطيباتُ للهِ) **السلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ، السلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ** (فإذا قالَها أصابَتْ كلَّ عبدٍ صالحٍ في السماءِ والأرضِ) **أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ** (وهذا لفظُ الإمامِ أحمدَ).

الإخلاصُ فيأتي بها العبدُ من خالصِ جَوفِهِ وهو القلبُ لا من الشَّفتَينِ، وكلُّ حروفِها مهمَلَةٌ دالَّةٌ على التَّجرُّدِ من كلِّ معبودٍ سِوى اللهِ تعالى، **وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ** [٨٥٤]. ويُشيرُ بمُسبِّحةِ يدِهِ اليُمنى بأن يرفعَها من غيرِ تحريكٍ لها [٨٥٥] (ولا يشيرُ بها إلا مرَّةً واحدةً) سُمِّيتْ بذلكَ لأنَّهُ يشيرُ بها للتوحيدِ في تشهُّدِهِ ودعائِهِ مطلقاً أي في الصلاةِ وغيرِها ويبقي أُصبُعَهُ مرفوعةً إلى نهايةِ السلامِ دلالةً على التوحيدِ. ثم يقولُ: **اللَّهمَّ صلِّ على سيدِنا محمَّدٍ.**

ثم ينهضُ قائماً في صلاةِ مغربٍ ورباعيةٍ كظهرٍ مُكبِّراً لأنَّهُ انتقالٌ إلى قيامٍ فأشبهَ القيامَ من سجودِ الأُولى، ويرفعُ يدَيه بعدَ أن يستويَ قائماً وهو كرفعِ يديهِ من الركوعِ [٨٥٦].

ويُصلِّي الباقيَ من صلاتِهِ وهو ركعةٌ من مغربٍ وركعتانِ من رباعيةٍ كذلكَ (أي كالركعةِ الثانيةِ) إلا أنَّهُ يُسِرُّ القراءةَ إجماعاً. ولايزيدُ على الفاتحةِ [٨٥٧].

ثم يجلسُ للتشهُّدِ الثاني مُتورِّكاً بأن يفرِشَ رجلَهُ اليُسرى وينصبَ رجلَهُ اليُمنى ويُخرِجُها (أي رجلَهُ) من تحتِهِ عن يمينِهِ ويجعلَ أَلْيَيهِ على الأرضِ [٨٥٨].

([٨٥٤]) وفي حديثِ ابنِ مسعودٍ المتقدِّمِ في التشهدِ: علَّمَني رسولُ اللهِ ﷺ التشهُّدَ كفِّي بين كفَّيهِ كما يُعلِّمُني السورةَ من القرآنِ . (ت ٢٨٩ وقالَ: هو أصحُّ حديثٍ في التشهُّدِ).

([٨٥٥]) لحديثِ ابنِ الزُّبَيرِ مرفوعاً : «**كانَ يُشيرُ بأُصبُعِهِ ولا يحرِّكُها إذا دعا**». (د ٩٨٩ – ن ٣ /٣٧) وعن سيدِنا سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ قال: مَرَّ عليَّ النبيُّ ﷺ وأنا أدعو بأصبُعي فقالَ : أَحدٌ أَحَدٌ، وأشارَ بالسبابةِ (ن٣ / ٣٨) وفيها ١٢ روايةً بدونِ التَّحريكِ للأصبُع، ولذا قال العلماءُ إنَّ روايةَ التحريكِ هي روايةٌ واحدةٌ: شاذَّةٌ.

([٨٥٦]) لحديثِ سيدِنا عليٍّ (خ٧٣٩): عن رسولِ اللهِ ﷺ: أنَّهُ كان إذا قامَ إلى الصلاةِ المكتوبةِ كبَّرَ ورفعَ يدَيهِ حذْوَ منكبَيهِ ويصنعُ مثلَ ذلك إذا قضى قراءتَهُ وأرادَ أن يركعَ، ويصنعُهُ إذا رفعَ من الركوعِ، ولا يرفعُ يدَيهِ في شيءٍ من صلاتِهِ وهو قاعدٌ، وإذا قامَ من الرَّكعتَينِ رفعَ يدَيهِ كذلك وكبَّرَ (د – ت – جه)

([٨٥٧]) لحديثِ (ق) : كانَ يقرأُ في الظُّهرِ في الرَّكعتَينِ الأُولَيينِ فاتحةَ الكتابِ وسُورتَينِ ، وفي الركعتينِ الأُخْريينِ بفاتحةِ الكتابِ ويطوِّلُ من الأُولى ما لا يطوِّلُ من الثانيةِ وهكذا في العصرِ وهكذا في الصُّبحِ.

([٨٥٨]) لقولِ أبي حُميدٍ في صفةِ صلاتِهِ ﷺ (د ٧٣١): **فإذا كانَ في الرابعةِ أفضى بِوَرِكِهِ اليُسرى إلى الأرضِ وأخرجَ قدمَيهِ من ناحيةٍ واحدةٍ.**

وخُـصَّ التشـهُّدُ الأولُ بـالافتراشِ والثـاني بـالتوركِ خـوفَ السَّـهوِ، ولأنَّ الأولَ خفيفٌ والمصلِّي بعدَهُ يبادِرُ بالقيامِ، بخلافِ الثـاني فليسَ بعدَهُ عملٌ، بل يُسنُّ مُكثُـهُ لنحوِ تسبيحٍ ودعاءٍ.

ثم يتشهَّدُ وُجوباً سِرَّاً كالتشهُّدِ الأولِ ثم يقولُ سِرَّاً: **اللَّهمَّ صلِّ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِ سيدِنا محمَّدٍ كما صلَّيتَ على سيدِنا إبراهيمَ وعلى آلِ سيدِنا إبراهيمَ، وباركْ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِ سيدِنا محمَّدٍ كما باركْتَ على سيدِنا إبراهيمَ وعلَى آلِ سيدِنا إبراهيمَ في العالمينَ إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ**[٨٥٩]. والآلُ: هم بنو هاشمٍ وبنو المطَّلِبِ على الصحيحِ، والقولُ الثاني: أنَّهُمْ عِتْرَتُهُ الذين يُنسبُونَ إليه ﷺ أولادُ السيدةِ فاطمةَ رضي اللهُ عنها ونسلُهُم أبداً.

ولو قدَّمَ الصلاةَ على التشهُّدِ لم يُعتَدَّ بها لفواتِ الترتيبِ بينَهُما.

ثم يقولُ نَدْباً: أعوذُ باللهِ من عذابِ جهنَّمَ ومن عذابِ القبرِ، ومن فتنـةِ المحيا والمماتِ (أي الحياةِ والموتِ) ومن فتنـةِ المسيحِ الدَّجَّالِ[٨٦٠] ولـه أن يدعوَ بما شاءَ من أمورِ الآخرةِ والدُّنيا ولو امرأةً حسناءَ ذاتَ دينٍ. وإن دعا بما وردَ في القرآنِ نحوِ (ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً وقِنا عذابَ النارِ)[٨٦١] فلا بأسَ.

أو دعا بما وردَ في السنةِ نحوِ: (**اللَّهمَّ إني ظلمتُ نفسي ظُلماً كثيراً ولا يغفرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ فاغفِرْ لي مغفرةً من عندكَ وارحمْني إنَّكَ أنتَ الغفورُ الرحيمُ**)[٨٦٢].

أو دعا بما وردَ عن الصحابةِ ومن بعدَهُمْ[٨٦٣] فلا بأسَ ما لم يَشُقَّ إمامٌ بالدُّعاءِ على مأمومٍ أو يَخَفْ مُصلٍّ بدعائِهِ سهواً بإطالتِهِ فيتركُهُ، وكذا الدعاءُ في ركوعٍ وسجودٍ ونحوِهما كقُنوتٍ.

([٨٥٩]) وفي حديثِ كعبِ بنِ عُجْرةَ قال: قُلْنا: يا رسولَ اللهِ، قد عَلِمنا أو عَرفْنا كيفَ السلامُ فكيف الصلاةُ؟ قال: قولُوا: فذكرَهُ ... (خ ٣٣٧٠ – م ٤٠٦)

([٨٦٠])لحديثِ أبي هريرةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «**إذا فرغَ أحدُكُمْ من التشهُّدِ الأخيرِ فلْيتعوَّذْ باللهِ من أربعٍ: من عذابِ جهنَّمَ ومن عذابِ القبرِ ومن فتنةِ الحياةِ والمماتِ ومن فتنةِ المسيحِ الدَّجَّالِ**». (م ٥٨٨- خ ١٣١٣) والمسيحُ لأنه يمسحُ الأرضَ فلا يتركُ مدينةً أو قريةً إلا ويدخلُها إلا مكَّةَ والمدينةَ على أنقابِهما الملائكةُ.

([٨٦١])البقرة ٢٠١

([٨٦٢]) (خ ٨٣٤ – م ٢٧٠٥) من حديثِ الصدِّيقِ قال للنبيِّ ﷺ علِّمْني دعاءً أدعُو به. قال: قلْ فذكرَهُ ...

ثم يقولُ وجوباً : **السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ** عن يمينِه استحباباً ثم يقولُ عن يسارِهِ كذلكَ: **السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ** [٨٦٤] مرتَّباً معرَّفاً بألْ وجوباً [٨٦٥] وسُنَّ التفاتُهُ عن يسارِهِ أكثرَ من التفاتِهِ عن يمينِهِ [٨٦٦].

وسُنَّ أيضاً حذفُ السلامِ أي أن لا يُطوِّلَهُ ولا يَمُدَّهُ في الصلاةِ ولا على الناسِ إذا سلَّمَ عليهم [٨٦٧] وسُنَّ جزْمُهُ بأن يقفَ على آخرِ كلِّ تسليمةٍ، إذِ الجزْمُ: القطعُ، أي قطعُ إعرابِهِ بتسكينِ آخرِهِ.

والأولى أن لا يزيدَ : **وبركاتُهُ** لعدمِ ورودِهِ في أكثرِ الأخبارِ .

والأُنثى كالرَّجلِ حتى في رفعِ اليدينِ ، لكنَّها تجمعُ نفسَها وتُسِرُّ بالقراءةِ إن سمعَها أجنبيٌّ .

ويُستحَبُّ للإمامِ أن ينويَ بالتسليمةِ الأُولى: السلامَ على من على يمينِهِ من الملائكةِ والنبيينَ ومن تبعَهُم من المسلمينَ من الجنِّ والإنسِ، وبالثانيةِ على من على يسارِهِ منهم، وينويَ المأمومُ مثلَ ذلك، ويختصُّ بشيءٍ آخرَ وهو: أنَّهُ إن كانَ عن يمينِ الإمامِ نوى بالتسليمةِ الثانيةِ الرَّدَّ على الإمامِ وإن كانَ عن يسارِهِ نواهُ في الأُولى، وإن كان مُحاذِياً له نواهُ في أيَّتِهما شاءَ، والأولى أفضلُ ويُستحَبُّ أن ينويَ بعضُ المأمومينَ الردَّ على بعضٍ[٨٦٨] ولا يجبُ شيءٌ من هذه النِّياتِ لكن يُندَبُ.

([٨٦٣]) لحديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً : «**ثم يدعو لنفسِهِ بما بدا له**» (ن/١٣١٠)

([٨٦٤]) لحديثِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ قال: «**كنتُ أرى النبيَّ ﷺ يُسلِّمُ عن يمينِهِ وعن يسارِهِ حتى يُرى بياضُ خدِّهِ**». (م ٥٨٢)

([٨٦٥]) لصحَّةِ الأحاديثِ بأنَّهُ ﷺ كان يقولُ : «**السلام عليكم**» (٩٩٦- ت ٢٩٥ – ن ٢\ ٦٣ جه ٩١٤) ولم يُنقَلْ عنه خلافُهُ ولحديثِ (خ ٦٠٠٨) «**صلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي**».

([٨٦٦]) لحديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ مرفوعاً : «**كان يُسلِّمُ عن يمينِهِ حتى يُرى بياضُ خدِّهِ الأيمنِ، وإذا سلَّمَ عن يسارِهِ يُرى بياضُ خدِّهِ الأيمنِ والأيسرِ**» رواه يحيى بنُ محمدِ بنِ صاعدٍ (ت ٣١٨هـ) رواه عنه(قط).

([٨٦٧]) لقولِ أبي هريرةَ : (حذفُ السلامِ سنةٌ) (ت ٢٩٧) وصحَّحه.

(٨٦٨) لحديثِ (ت ٤٢٩) عن سيدِنا عليٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصلِّي قبلَ الظُّهرِ أربعاً وبعدَها ركعتَينِ ويُصلِّي قبلَ العصرِ أربعاً يَفصِلُ كلَّ ركعتَينِ بالتَّسليمِ على الملائكةِ المقرَّبينَ والنَّبيينَ ومن معه من المؤمنينَ) وعن سَمُرةَ بنِ جُنْدُبٍ (قط ـ هب حسن) قال: (أَمرَنا النبيُّ ﷺ أن نَرُدَّ على الإمامِ وأن يسلِّمَ بعضُنا على بعضٍ).

وينبغي للمأموم أن يُسلِّمَ بعد سلام الإمامِ ويجوزُ أن يسلِّمَ بعد فراغِ الإمام من الأُولى ولا يُستحَبُّ للمسبوقِ أن يقومَ ليأتيَ بما بقيَ عليه إلا بعدَ فراغِ الإمام من التَّسليمتَين.

تتمَّةٌ: إذا سلَّمَ الإمامُ التسليمةَ الأُولى انقضتْ قُدوةُ المأموم الموافقِ والمسبوقِ لخروجِهِ من الصلاةِ، والمأمومُ الموافقُ بالخيارِ: إن شاءَ سلَّمَ بعدَهُ، وإن شاءَ استدامَ الجلوسَ للتعوُّذِ والدعاءِ وأطالَ ذلكَ.

فصلٌ: ثم يُسنُّ أن يستغفرَ اللهَ تعالى ثلاثاً ويقولُ: **اللَّهمَّ أنتَ السلامُ ومنكَ السلامُ تباركتَ ياذا الجلالِ والإكرام**[٨٦٩].

ويقرأُ آيةَ الكرسيِّ والمعوذَتَين. وقل هو اللهُ أحدٌ عشرَ مرَّاتٍ.

ومما وردَ أيضاً: **لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، لهُ الملكُ ولهُ الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ**[٨٧٠]

ويقولُ: ثلاثاً وثلاثينَ سبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ واللهُ أكبرُ[٨٧١] ويتوجَّهُ أنَّهُ حيثُ ذُكِرَ العددُ في ذلك فإنَّما قُصِدَ أن لا يُنقَصَ منه ولا يُزادَ عليه لأنَّ الذِّكرَ مشروعٌ فهو يُشبِهُ المقدَّرَ في الزكاةِ ويجهرُ به لقصدِ التَّعليم به فقط ثم يتركُهُ. ويعقِدُ التسبيحاتِ بيدِهِ[٨٧٢] ومما وردَ أيضاً: **اللَّهمَّ أجِرْنِي من النارِ** سبعَ مرَّاتٍ بعد المغربِ والصبحِ قبل أن يتكلَّمَ[٨٧٣].

([٨٦٩]) أخرجه (م ٥٩١) من حديثِ ثوبانَ.

([٨٧٠]) أخرجه (م ٥٩٣) من حديثِ المغيرةِ.

([٨٧١]) أخرجَهُ (م) وفيه: «**ألا أُعلِّمُكُمْ شيئاً تُدرِكُونَ به من سبقَكُمْ وتسبقونَ من بعدَكُمْ ولا يكونُ أحدٌ أفضلَ منكم إلا من صنعَ مثلَ ما صنعتُمْ قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ، قال: تُسبِّحونَ وتكبِّرونَ وتحمدونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثينَ مرَّةً**» وانظرْ كتابَنا دليلَ المؤمنينَ لأحاديثِ سيدِ المرسلينَ في بابِ التسبيحِ بعدَ الصلاةِ.

([٨٧٢]) لحديثِ: (حم ٦/ ٣٧٠- د ١٥٠١ – ت ٣٥٨٣) قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**عليكُنَّ بالتسبيحِ والتهليلِ والتقديسِ ولا تغفُلْنَ فتنسَينَ الرحمةَ واعقِدْنَ الأناملَ فإنهنَّ مسؤولاتٌ مُستنطقاتٌ**».

([٨٧٣]) د (٥٠٧٩) وقيلَ لرسولِ اللهِ ﷺ: أيُّ الدعاءِ أسمعُ؟. قال: «**جوفَ الليلِ الآخرِ ودُبُرَ الصلواتِ المكتوباتِ**» (ت حسن٣٤٩٩) وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما أنَّ رفعَ الصوتِ بالذِّكرِ حين ينصرفُ الناسُ من المكتوبةِ كان على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ (خ٨٤١ – م٥٨٣)

ويدعو الإمامُ استحباباً بعدَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ[٨٧٤] خصوصاً بعد الفجرِ والعصرِ لحضورِ الملائكةِ فيهما فيؤمِّنونَ[٨٧٥].

ومن آدابِ الدُّعاءِ: بسطُ يديهِ ورفعُهما إلى صدْرِهِ وكشفُهُما أَولى هنا، والبَداءةُ بحمدِ اللهِ تعالى والثناءِ عليه وخَتمُهُ به، والصلاةُ على النبيِّ ﷺ أَوَّلَهُ وآخرَهُ ووسطَهُ[٨٧٦]، وسؤالُهُ بأسمائِهِ تعالى وصفاتِهِ بدعاءٍ جامعٍ مأثورٍ بتأدُّبٍ وخشوعٍ وخضوعٍ وعزمٍ ورغبةٍ وحضورِ قلبٍ ورجاءٍ، ويكونُ متطهِّراً مستقبلاً القبلةَ ويُلِحُّ به ويكرِّرُهُ ثلاثاً، ويبدأُ بنفسِهِ ويَعُمُّ، ويؤمِّنُ مستمعٌ فيصيرُ كداعٍ، ويؤمِّنُ داعٍ في أثناءِ دعائِهِ ويختمُهُ بهِ.

ولا يَخُصُّ الإمامُ نفسَهُ بالدعاءِ فيخونَ المأمومينَ[٨٧٧].

وشرطُ الدعاءِ: الإخلاصُ - لأنَّ الدعاءَ عبادةٌ- واجتنابُ الحرامِ.

وأمَّا المصافحةُ بعد الصلاةِ فهي من البدَعِ المباحةِ لا تُوصَفُ بكراهةٍ ولا استحبابٍ وهذا إن كان قد صافحَ من كان معه قبلَ الصلاةِ، فإن لم يكنْ صافحَهُمْ قبلَ الصلاةِ وكانتْ مصافحةَ اللِّقاءِ فسنةٌ بالإجماعِ.

ويُستحَبُّ للإمامِ إذا سلَّمَ أن يقومَ من مُصلاهُ عقِبَ سلامِهِ إذا لم يكنْ خلفَهُ نساءٌ، لئلا يشُكَّ هو أو من خلفَهُ هل سلَّمَ أم لا؟ ولئلا يدخُلَ غريبٌ فيَظنَّهُ بعدُ في الصلاةِ فيقتديَ بهِ.

---

(٨٧٤) لقولِهِ تعالى ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ﴾ الشرح: ٧-٨.

(٨٧٥) وعن أنسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من صلَّى الفجرَ في جماعةٍ ثم قعدَ يذكُرُ اللهَ تعالى حتى تطلُعَ الشمسُ ثم صلَّى ركعتين كانت له كأجرِ حَجَّةٍ وعُمرةٍ تامَّةٍ تامَّةٍ تامَّةٍ**» (خ٢٩٢٢ – م – ت ٣٤٦١)

(٨٧٦) لخبرِ سيدِنا جابرٍ ﷺ وأخرجَهُ (عبدُ الرزاقِ في المصنَّفِ ٣١١٧) (فاجعلوني في وسَطِ الدعاءِ وفي أوَّلِهِ وفي آخرِهِ) وحديثِ: «**لا تجعلوني كقَدَحِ الرَّاكبِ**» (طب عن سيدِنا جابرٍ) أي في آخرِ الدعاءِ.

(٨٧٧) لحديثِ (د ٩٠ – ت ٣٥٧) من حديثِ ثوبانَ: «**ثلاثٌ لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يفعَلَهُنَّ: لا يؤُمُّ رجلٌ قوماً فيخُصُّ نفسَهُ بالدعاءِ دونَهُمْ، فإن فعلَ فقد خانَهُمْ**».

أمَّا إذا كان خلفَهُ نساءٌ فيُستحَبُّ أن يلبثَ بعدَ سلامِهِ، ويثبتُ الرجالُ قدْراً يسيراً يذكرونَ اللهَ تعالى حتى تنصرفَ النساءُ بحيثُ لا يُدرِكُ المسارعونَ في سيرِهم من الرجالِ آخِرَهُنَّ[٨٧٨].

وينصرفُ المصلِّي إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً فله أن ينصرفَ عن يمينِهِ وعن يسارِهِ وتلقاءَ وجهِهِ[٨٧٩].

فإذا أرادَ أن يصلِّيَ النافلةَ البعديةَ فالسنةُ أن يرجِعَ إلى بيتِهِ لفعلِ النافلةِ، لأنَّ فعلَها في البيتِ أفضلُ[٨٨٠]، فإن لم يرجِعْ إلى بيتِهِ وأرادَ التنفُّلَ في المسجدِ فيُستحبُّ أن ينتقلَ عن موضعِهِ قليلاً لتكثيرِ مواضعِ سجودِهِ[٨٨١] فإذا صلاها (أي النافلةَ) في المسجدِ جازَ وإن كان خلافَ الأفضلِ[٨٨٢].

---

(٨٧٨) لحديثِ (السيدةِ أمِّ سلمةَ رضي اللهُ عنها (خ ٨٧٠ . هب ١٨١/٢) قالتْ: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا سلَّمَ قامَ النساءُ حينَ يقضي تسليمَهُ ومكثَ يسيراً كي ينصرِفْنَ قبلَ أن يُدرَكَهُنَّ أحدٌ من القومِ).

(٨٧٩) فعن ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنه قال: (لا يجعلْ أحدُكُمْ للشيطانِ شيئاً من صلاتِهِ لا يَرى إلا أنَّ حقّاً عليه أن لا ينصرفَ إلا عن يمينِهِ لقد رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ كثيراً ينصرِفُ عن يسارِهِ) (خ ٨٥٢ . د ١٠٤٢)، وعند (م ٧٠٨). قال: (أكثرُ ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ ينصرفُ عن يمينِهِ).

(٨٨٠) لقولِهِ ﷺ (خ ٧٣ . م ٧٨١ . ن ١٩٧/٣ . هب ١٠٩/٣ . حم ١٨٤/٥): «**صلُّوا أيُّها الناسُ في بيوتِكُمْ فإنَّ أفضلَ صلاةِ المرءِ في بيتِهِ إلا المكتوبةَ**».

وعن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما (خ ٤٣٢ . م ٧٨١) عنه ﷺ أنه قال: «**اجعلُوا من صلاتِكُمْ في بيوتِكُمْ ولا تتَّخذُوها قبوراً**». وروايةُ (م ٧٧٨ . هب ١٨٩/٢ . حم ٣١٦/٣ . جه ١٣٧٦) قال رسولُ اللهِ ﷺ : «**إذا قضى أحدُكُمْ صلاتَهُ في مسجدِهِ فليجعلْ لبيتِهِ من صلاتِهِ نصيباً، فإنَّ اللهَ جاعلٌ في بيتِهِ من صلاتِهِ خيراً**».

(٨٨١) لحديثِ عمرِو بنِ عطاءٍ أنَّ نافعَ بنَ جُبيرٍ أرسلَهُ إلى السائبِ ابنِ أُختِ نَمِرٍ يسألُهُ عن شيءٍ رآهُ منه معاويةُ في الصلاةِ؟ فقال: نعم، صلَّيتُ معه الجمعةَ في المقصورةِ فلمَّا سلَّمَ الإمامُ قمتُ في مقامي فصلَّيتُ، فلمَّا دخلَ أرسلَ إليَّ فقال: لا تَعُدْ لما فعلتَ، إذا صلَّيتَ الجمعةَ فلا تَصِلْها بصلاةٍ حتى تَكَلَّمَ أو تَخرُجَ، فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمرَنا بذلكَ أن لا تُوصَلَ صلاةٌ حتى نتكلَّمَ أو نخرُجَ) (م). وأمَّا حديثُ: «**لا يصلِّي الإمامُ في الموضعِ الذي يصلِّي فيه حتى يتحوَّلَ**» فضعيفٌ (د٦١٦) وكذا حديثُ (د١٠٠٦) : «**أيعجَزُ أحدُكُمْ أن يتقدَّمَ أو يتأخَّرَ عن يمينِهِ أو عن شمالِهِ في الصلاةِ**» يعني النافلةَ.

(٨٨٢) لحديثِ (خ ١١٧٢ ـ م ٧٢٩) عن ابنِ عمرَ قال (صلَّيتُ مع النبيِّ ﷺ سجدَتين قبلَ الظهرِ وسجدَتَينِ بعدَها، وسجدَتينِ بعدَ المغربِ وسجدَتَينِ بعد العشاءِ وسجدتينِ بعدَ الجمعةِ، فأمَّا

فصلٌ: الصلاةُ حقيقةً (الخشوعُ في الصلاةِ):

اعلَمْ أنَّ رُوحَ الصلاةِ بعدَ التطهُّرِ والنظافةِ والانتهاضِ إلى موضعِ الصلاةِ: أن تنويَ بالانتهاضِ والمشيِ انتهاضَ القلبِ والباطنِ، وسيرَهُ ودخولَهُ إلى عالمِ الملَكُوتِ، وخروجَهُ من عالمِ الدُّنيا، حتى يدخُلَ إلى متعبَّدِ الملائكةِ في العالمِ القُدسيِّ، ويصيرُ بحيثُ يخلو قلبَهُ عمَّا يشغَلُ عن كمالِ الصَّلاةِ.

ثم إذا قامَ إلى الصلاةِ أولَ الوقتِ ينوي بذلك: وقوعَ العبادةِ بها من وقتِ افتتاحِ الوجودِ، إلى زمنِ التَّكليفِ، وقيامِ الساعةِ، ليُكتَبَ له ثوابٌ مستمرٌّ منذُ خلقَ اللهُ الدُّنيا إلى قيامِ الساعةِ. فهذا أولُ الوقتِ المرادِ بقولِهِ ﷺ: **«أفضلُ الأعمالِ الصلاةُ لوقتِها»** (الحديثُ أخرجَهُ (حم) عن رجلٍ من الصحابةِ ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ. ونحوُهُ عن أنسٍ في طب). وهذا المعنى تفسيرٌ خاصٌّ شاملٌ للحديثِ، وإلا فالمعنى المشهورُ: الصلاةُ لأوَّلِ وقتِ الصلاةِ التي وجبتْ في الحالِ، لا التي وجبتْ في الأزلِ في علمِ اللهِ حيثُ تقرَّرتْ حين ظهرَ الوجودُ إلى الشَّهادةِ،

لأنَّ صاحبَ هذا المشهدِ قد قدَّرَ أنه لو كان موجُوداً من افتتاحِ الوجودِ إلى وقتِ صلاتِهِ هذه لكانَ عابداً للهِ لا يَفتُرُ نَفَساً واحداً.

ثم إنَّ المصلِّيَ إذا استوى قائماً ينوي بقيامِهِ: قيامَ القلبِ إلى أعلى عِلِّيينَ بينَ يدي اللهِ عزَّ وجلَّ، ثم إذا رفعَ يديه ينوي: التَّخلِّيَ عن جميعِ الأشياءِ، والفقرَ والفاقةَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، فإذا استحضرَ النيةَ ينوي بها: التَّقرُّبَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ بالصلاةِ، وإخراجَ ما في القلبِ من كلِّ ما سِوى اللهِ، حتى لا يكونَ في قلبِهِ سِوى من أقبلَ عليه، وذلك بلا شكٍّ إشرافٌ على حضرةٍ من توجَّهَ إليه، وغَيبةٌ عن غيرِهِ.

واعلَمْ أنَّ صلاتَنا هذه على صورةِ عبادةِ الملائكةِ، و على هيئةِ صلاةِ العابدينَ فيهم، فالقيامُ إلى الصلاةِ ليكونَ مع الذينَ يَعرُجُونَ إلى اللهِ تعالى: ﴿ **تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ** ﴾ المعارج: ٤. والوقوفُ ليكونَ مع القائمينَ المشاهدينَ، والذكرُ ليكونَ مع الذَّاكرينَ، والهبوطُ ليكونَ مع المتَنَزِّلينَ، والركوعُ ليكونَ مع الراكعينَ الخاضعينَ، والرفعُ ليكونَ مع الصَّاعدينَ،

المغربُ والعشاءُ ففي بيتِهِ). وفي الصَّحيحَينِ: «**أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى ليالِيَ في رمضانَ في المسجدِ غيرَ المكتوباتِ**»

والسجودُ ليكونَ مع الساجدينَ، والفكرُ والجَوَلانُ بالفَهمِ والعقلِ ليكونَ مع السَّائحينَ الدَّائرينَ، والحضورُ ليكونَ مع الحاضرينَ الرُّوحانيينَ، ووجودُ الراحةِ والنعيمِ بها ليكونَ مع المقرَّبينَ المشتاقينَ المحبِّينَ، ولذلك كانَ ﷺ يقولُ: **«أرِحْنا بها يا بلالُ»**.

والخشوعُ ليكونَ مع الخائفينَ من الكُروبيِّينَ، والمجاهدةُ بالأذكارِ ليكونَ راجِماً للشياطينِ الفلكيينَ، وإلقاءُ السمعِ مع المراقبينَ، وفهمُ المعاني في الدعاءِ ليكونَ مع الحافظينَ الكاتبينَ.

قال اللهُ تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ المؤمنون:١-١١، هذه هي صفاتُ الأولياءِ المتَّقينَ والمؤمنينَ الموحِّدينَ ، مدَحهُمْ مولانا بالصلاةِ، كما مدَحَهُمْ بالإيمانِ، ثم مدحَ صلاتَهُمْ بالخشوعِ، ثم ختمَ صفاتِهمْ أيضاً بقولِهِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ المؤمنون: ٩، فلولا أنَّ الصلاةَ أحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ تعالى ما جعلَها مفتاحَ أعمالِهِمْ وخِتامَها.

والخشوعُ هو انكسارُ القلبِ وإخْباتُهُ وتواضعُهُ وذِلَّتُهُ، وكفُّ الجوارحِ، وحُسْنُ السَّمْتِ، والخاشعونَ هم الذَّاكرونَ الخائفونَ الصَّادقونَ والمقيمونَ الصلاةَ، فإذ كمُلَتْ هذه الأوصافُ فيهم كانوا مُخبِتينَ.

والخشوعُ في الصلاةِ هو روحُ الصلاةِ فيها،وهي أن أفهمَ وأعقِلَ معنى كلِّ حركةٍ و سَكنةٍ،وكلِّ قولٍ أو فعلٍ أمرَنا به مولانا ﷻ في الصلاةِ، أن أفهمَ معنى كلمةِ (اللهُ

أكبرُ) حينما أَدخُلُ في الصلاةِ، أن أفهمَ معنى الفاتحةِ في الصلاةِ، لماذا أركعُ، لماذا أسجدُ، ماهو سِرُّ كلٍّ من الركوعِ والسجودِ؟.

الصلاةُ : التعبيرُ العمَليُّ لعبوديتِنا للهِ وحدَهُ، مقابلَ هذا التكريمِ الذي كرَّمَنا به على جميعِ الخلائقِ ونفخَ فينا من رُوحِهِ، وعلَّمَنا مالم نكنْ نعلمُ ،وأسجدَ لأبينا آدمَ الملائكةَ، كلُّ ذلك لِنعبُدَهُ حقَّ عبادتِهِ، لننْفيَ أي ربٍّ سِواهُ ونقولَ مُعترِفينَ: لاربَّ إلا أنتَ يا اللهُ .

لذلك وردَ في الحديثِ الشريفِ: «أفضلُ ما قُلتُ أنا والأنبياءُ من قبلي لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لاشريكَ لهُ**» (مالك ـ هب ـ ت) .**

لا ربَّ إلا اللهُ، لا خالقَ إلا اللهُ، لامعبودَ بحقٍّ إلا اللهُ.

قيامُكَ بين يديهِ عبوديةٌ،وقوفُكَ بين يديهِ اعترافٌ بألُوهيَّتِهِ وذُلِّكَ وعبوديتِكَ،وقوفُكَ بين يديهِ شعورٌ أنَّ اللهَ كرَّمكَ على جميعِ الأُممِ فجعلكَ أهْلاً لمخاطبتِهِ،أنا لي الشرفُ أن أقِفَ بين يديهِ.

كفَاني فخْراً أن تكونَ لي ربَّاً، وكفاني عِزَّاً أن أكونَ لكَ عبداً.

وممَّا زادَني تِيْهاً وفخْراً ... وكِدْتُ بأَخْمَصِي أطَأُ الثُّريَّا

دُخولي تحتَ قولِكَ يا عِبادي ... وأن صَيَّرْتَ أحمدَ لي نبيَّا

ولكن قالَ لنا: إذا أردْنا أن نقِفَ بين يديهِ علينا أن نتَّبعَ الأُصولَ: الطهارةَ،الوضوءَ، النظافةَ، استقبالَ القبلةِ،حُضورَ القلبِ مع اللهِ تعالى،لذلك اسمعُوا إلى هذه الآيةِ من كتابِ اللهِ تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾العنكبوت: ٤٥.

وكثيرٌ من الناسِ يُصلُّونَ ويَخرجُونَ إلى الفحشاءِ والمنكرِ،فهل كلامُ اللهِ تعالى غيرُ صحيحٍ.؟!! معاذَ اللهِ .

إذاً أنا عندما صلَّيتُ، صلاتي لم تكُنْ صحيحةً، لما كانتْ صلاتي صحيحةً أمرَ مولانا الملائكةَ أن تُحيطَ بي من كلِّ جانبٍ، حرَّاسٌ، مولانا يَكرَهُ لعبدِهِ المكروهَ، فيرسِلُ له الملائكةَ ويأمرُهمْ أن يكونُوا على يميني ويساري وأمامي وخلْفي وفوقي وتحتي، حراسةً مشدَّدةً، يقولُ: هذا حبيبي، حتى إنَّ اللهَ تعالى يحمي عبدَهُ التَّقيَّ من قدَرِهِ هو، مولانا يحميهِ من حُكمِهِ هو، اسمعُوا الآيةَ الكريمةَ:

﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾الرعد: ١١،

مولانا كتبَ حادثَ سيارةٍ على عبدٍ وإذا هو عبدٌ صالحٌ، مصلٍّ،مع اللهِ،عندَها يقولُ مولانا: هذا معي وتحتَ حِمايَتي، مادامَ يعبدُني، فيقولُ للملائكةِ :انزِلُوا إلى عبدي فلانٍ واحرُسُوهُ من كلِّ ناحيةٍ، فتنزلُ الملائكةُ عن يمينِهِ وشمالِهِ وأمامَهُ وخلفَهُ، لم يُحدِّدْ عددَهُمْ (مُعقِّباتٌ) ويقولُ لهم: كتبتُ عليه بلاءً وقدَراً، وعندما ينزلُ القدَرُ أنتم تَرَونَهُ وهو لايراهُ، قدَري لابُدَّ أن يقعَ، وعندما ينزلُ القدَرُ تحميهِ الملائكةُ فلا يصيبُهُ البلاءُ،قال جلَّ شأنُهُ:

﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾الرعد: ١١، لذلكَ جعلَ اللهُ العبدَ وراءَ عملِهِ،ولم يجعلْهُ وراءَ أبيهِ وأُمِّهِ وشيخِهِ، قد يكونُ العبدُ

صالحاً أكثرَ من أبيهِ، على حسَبِ الإنسانِ وشدَّةِ إقبالِهِ على اللهِ تعالى، إذا أحبَّكَ اللهُ لاعلاقةَ لأبيكَ وأمِّكَ، ومن هنا كان الاصطفاءُ ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ﴾ الحج: ٧٥.

عكسُ الصَّورةِ:

ينادي لإبليسَ: إبليسُ هذا لك، خُذْهُ.ﷻمولانا

إبليسُ لايعلمُ، مولانا يناديهِ: هذا العبدُ ليس لي، هو لكَ.

اسمعْ إلى الآيةِ القرآنيةِ: ﴿ وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ﴾ الزخرف: ٣٦.

ومن يَعْشُ: (يتعامَى) تقولُ له تعالَ لنصلِّيَ صلاةَ الجمعةِ، فيقولُ لك: لاأريدُ. تقولُ له تعالَ لنُصلِّيَ ركعتينِ في مسجدِ الدرويشيةِ ، فيقولُ لا أريدُ ، لايصلِّي ولايعبدُ اللهَ، وهو عارفٌ أنَّ الصلاةَ فرضٌ، لكنَّهُ يتعامَى عن ذلك.

اسمعُوا الآيةَ: نحنُ، اللهُ نُقَيِّضْ ، نَخْلُقْ ، نُوجِدْ له شيطاناً فهو له قرينٌ، فإذا دخلَ فيه القرينُ فلا يكونُ مآلُهُ إلا إلى النارِ، لأنَّ الشياطينَ لاتُوحي إلا بشرٍّ، وحَسَبَ القرينِ إذا كان يهوديَّاً أو نصرانيَّاً، أو مجوسيَّاً أو مُلْحِداً. وإذا حكمَ اللهُ تعالى لا يُبدَّلُ القولُ لديهِ.

الإيمانَ والعملَ وقال لنا: أُحاسبُكُمْ على أعمالِكمْﷻولأجلِ هذا وضعَ مولانا ﴿ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ﴾ المدثر: ٣٨.

ولهذا خلقَ اللهُ الجنةَ والنارَ، وأمرَنا بالعملِ الصالحِ، لنبنيَ منزلَنا في الجنةِ، وجعلَ لنا مَددَينِ في الدُّنيا لدخولِ الجنةِ: الوالدَينِ.وقال : لاأُمضي على ورقةِ دخولِكَ الجنةَ حتى تكونَ موقَّعةً من أبوَيكَ، يعني مُحالٌ أن يرضى عليك بدون الحبيبُ ﷺرضى الوالدَينِ، وهذا الحديثُ له مكانٌ آخرُ وقد علَّمَ سيدُ الكائناتِ كيف يخشعُ في صلاتِهِ: «إذا رضي اللهُ عنهالأعظمُ خادَمَهُ الأمينَ سيدَنا أنسَ بنَ مالكٍ صلَّيتَ صلاةً فَصَلِّ صلاةَ مودِّعٍ»[883] لنفسِهِ، مودِّعٍ لهواهُ، مودِّعٍ لعُمُرِه، سائرٍ إلى مولاهُ .

(٨٨٣) مجمع الزوائد . طس . فيض القدير ١٩٧/٤ .

كانت هذه النصيحةُ الغاليةُ العظيمةُ قد انطبعتْ في قلوبِ الصحابةِ ونفوسِهمْ، وعمِلُوا بها، وعملَ بها التابعونَ من بعدِهم، فقد رُويَ عن سيدِنا عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ ﷺ أنه كان إذا صلَّى حسبتْهُ الطيورُ والعصافيرُ خشبَةً من خشباتِ الحرمِ المكِّيِّ، فيقفونَ عليه لشدَّةِ خُشوعِهِ في الصلاةِ مع اللهِ تعالى.

وسُئلَ التابعيُّ الجليلُ الرَّبيعُ بن خُثَيمٍ عن سرِّ خُشوعِهِ في الصلاةِ،فقالَ: (إذا قمتُ إلى الصلاةِ جعلتُ الجنةَ عن يميني والنارَ عن شمالي وأنا واقفٌ على الصراطِ وملكُ الموتِ خلفي أظنُّها آخرَ صلاتي).

هكذا كان الصحبُ والسلفُ الصالحُ، حاضِري القلبِ مع اللهِ تعالى ينظُرونَ إلى اللهِ تعالى من كلامِهِ، ويكلِّمُونَهُ بخطابِهِ، ويتملَّقُونَهُ بمناجاتِهِ،ويعرفونَهُ من صفاتِهِ، فإنَّ كُلَّ كلمةٍ ينطِقُ بها المصلِّي هي عن معنى اسمٍ من أسماءِ اللهِ تعالى أو صفةٍ من صفاتِهِ، أو حُكْمٍ من أحكامِهِ، أو إرادةٍ من إراداتِهِ، أو فعلٍ من أفعالِهِ.

على المصلي وهو يصلي أن يتوجَّهَ إلى كلِّ كلمةٍ يتفوَّهُ بها عشرَ توجُّهاتٍ:

الأولُ: الإيمانُ بها، الثاني: التسليمُ لها، الثالثُ: التوبةُ إليها، الرابعُ: الرِّضا بها، الخامسُ: الصبرُعليها، السادسُ: الخوفُ منها، السابعُ: الرَّجاءُ لها، الثامنُ: الشُّكرُ عليها، التاسعُ: المحبَّةُ لها، العاشرُ: التَّوكُّلُ فيها.

فهذه المقاماتُ العشْرُ هي مقاماتُ اليقينِ، هي مقاماتُ الإحسانِ: أن تعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تراهُ..، فمن منَّايصلِّي ويخضعُ قلبَهُ لهذه المقاماتِ العشرِ؟!!. اللَّهمَّ اجعلْنا منهم.

إنَّ الموقِنَ الذي يصلِّي بهذا الحضورِ مع اللهِ هو مَلَكٌ من ملائكةِ اللهِ،لأنَّ مولانا يقولُ لأمثالِهِ: «أنتَ عندي كبعضِ ملائكتي»(حل) .

الملائكةُ منهم راكعٌ، ومنهم ساجدٌ، ومنهم قائمٌ، يسبِّحونَ بحضورٍ وخشوعٍ، فإذا خضعَ العبدُ في صلاتِهِ كان مثلَ الملائكةِ، بل جمعَ اللهُ له عملَ أصنافِ جميعِ الملائكةِ .

إنَّ الموقنَ إذا توضَّأَ للصلاةِ تباعدتْ عنه الشياطينُ في أقطارِ الأرضِ خوفاً منه، أتدرُونَ لماذا؟ لأنَّهُ متأهِّبٌ للدُّخولِ على ملَكِ الملوكِ ﷻ.

فإذا كبَّرَ تكبيراً بتحقيقٍ حُجِبَ عنه إبليسُ، وضُرِبَ بينَهُ وبينَهُ سُرادِقاتٌ بوجهِهِ فإذا قال: اللهُ أكبرُ اطَّلَعَ الملَكُ ﷻ(حواجزُ) لاينظُرُ إليه، وواجهَهُ مولانا في قلبِهِ.فإذا كان صادقاً أي ليسَ في قلبِهِ أكبرُ من اللهِ تعالى يقولُ له الملَكُ:

صدقتَ، اللهُ تعالى في قلبكَ كما تقولُ، قال فيُشعْشِعُ في قلبِهِ نورٌ يلحَقُ بملكوتِ العرشِ، فيُكشَفُ له بذلكَ النُّورِ ملكوتُ السمواتِ والأرضِ ويُكتَبُ له مِلْءُ ذلك النورِ حسناتٌ[884].

وأمَّا الغافلُ الجاهلُ فإذا قامَ احتوَشَتْهُ الشياطينُ كما يَحتوِشُ الذُّبابُ على نقطةِ العسلِ، وإذا كبَّرَ اطَّلعَ الملَكُ في قلبِهِ ،فإذا كلُّ شيءٍ في قلبِهِ أكبرُ من اللهِ عندَهُ، فيقولُ له الملَكُ:كذبتَ، ليس في قلبكَ كما تقولُ، قال فيثُورُ في قلبِهِ دُخانٌ يلحَقُ بعَنانِ السماءِ فيكونُ حِجاباً لقلبِهِ، ويلتقِمُ الشيطانُ قلبَهُ فلا يزالُ ينفُخُ فيه ويُوسْوِسُ إليه(التجارةُ، البيتُ، الطبخُ، المفسديون السَّطلايت...) ويُزيِّنُ له كلَّ شيءٍ حتى ينصرفَ من صلاتِهِ ولم يعقِلْ منها شيئاً، ولهذا اسمعُوا هذا الحديثَ: «الشياطينُ يحومُونَ على أعيُنِ بني آدمَ أن لا يتفكَّرُوا في ملكوتِ السمواتِ والأرضِ ولولا ذلك لرأَوا العجائبَ» (حم ٣٥٣/٢ ش ٣٣٥/٧)

وحديثُ التفاتِ الرجلِ في صلاتِهِ (هو اختلاسٌ يختلِسُهُ الشيطانُ من صلاةِ العبدِ) (خ٧١٨) وإذا كان التفاتُ الوجهِ عن القبلةِ قبيحاً فإنَّ التفاتَ القلبِ عن اللهِ تعالى عندَ مناجاتِهِ أقبحُ، وفي الحديثِ أيضاً «إنَّ الرجلَ لينصرِفُ ـ أي من صلاتِهِ ـ وما كُتِبَ له عُشرُها تُسعُها ثمنُها سُبُعها سُدُسُها خُمُسها رُبُعها ثُلُثُها نِصْفُها» (د) .

فالخشوعُ في القلبِ أن يلينَ جانبُكَ للمرءِ المسلمِ وأن لا تَلتفِتَ في صلاتِكَ[٨٨٥] وعن جابرِ ابنِ سَمُرةَ قال خرجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ فقال: «**مالي أراكُمْ رافِعِي أيديكُم كأنَّها أذْنابُ خيلٍ شُمْسٍ اسْكُنوا في الصلاةِ**»[٨٨٦].

وعن عُقبةَ بنِ عامرٍ رضي اللهُ عنه أنَّهُ سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**ما من مسلمٍ يتوضَّأُ فيحسِنُ وضوءَهُ ثم يقومُ فيصلِّي ركعتينِ يُقبِلُ عليهما بقلبِهِ ووجهِهِ إلا وجبتْ له الجنةُ**»[٨٨٧].

وعن عمرِو بنِ عَنْبسَةَ رضي اللهُ عنه عنِ النبيِّ ﷺ في حديثِهِ الطويلِ، ذكرَ فضلَ الوضوءِ وفي آخرِهِ: «**إن قامَ فصلَّى فحمِدَ اللهَ وأثنى عليه ومجَّدَهُ**

---

(٨٨٤)قوتُ القلوبِ لأبي طالبٍ المكيِّ ٩٩\٢.

(٨٨٥)هب ٢٧٩/٢.

(٨٨٦)(م)، الخيلُ الشُّمْسُ: ذاتُ التَّوثُّبِ والنَّفارِ.

(٨٨٧) م ٢٣٤ . د ١٦٩ . ن ٩٢/١ . ن ٥٥ ، جه ٤٧ . حم ١٤٠/١.

بالذي هو له أهلٌ وفرَّغَ قلبَهُ عنه إلا انصرفَ من خطيئتِهِ كهيئةِ يومَ ولدتْهُ أمُّهُ» [٨٨٨].

وعن سيدِنا عثمانَ رضي اللهُ عنه قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**ما من امرئٍ مسلمٍ تحضُرُهُ صلاةٌ مكتوبةٌ فيُحسِنُ وضوءَها وخشوعَها وركوعَها إلا كانتْ كفَّارةً لما قبلَها من الذُّنوبِ ما لم يُؤْتِ كبيرةً وذلك الدَّهرَ كلَّهُ**» [٨٨٩].وسُمِّيتِ الصلاةُ صلاةً لشيئينِ: لأنَّها صِلةٌ بين العبدِ وبين ربِّهِ، ولأنَّها مواصَلةٌ من اللهِ لعبدِهِ ولاتكونُ المواصلةُ والمنالُ إلا لتقيٍّ (الصلاةُ من الآخرةِ فإذا دخلتَ الصلاةَ خرجتَ من الدُّنيا).

فقد فسَّرَ الأئمَّةُ الأعلامُ قولَهُ تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ﴾ المؤمنون: ٢، أن لا تعرفَ مَن على يمينِكَ ومَن على شمالِكَ لشدَّةِ خشوعِكَ بين يدي اللهِ تعالى.

يقولُ سيدُنا سعيدُ بنُ جُبيرٍ (ما عرفتُ من على يميني ومن على شِمالي في الصَّلاةِ منذُ أربعينَ سنةً، سمعتُ ابنَ عباسٍ يقولُ :الخشوعُ في الصلاةِ أن لايعرفَ المصلِّي من على يمينِهِ وعن شمالِهِ).

لأنَّ الخاشعَ في صلاتِهِ أقبلَ بكلِّيتِهِ على اللهِ، أصغى قلبَهُ للفهمِ، وخشوعَهُ للتواضعِ، وسكونَ الجوارحِ للهيبةِ، ويرتِّلُ القرآنَ وهو يتدبَّرُ معانيَهُ، إن مرَّ بآيةِ رحمةٍ سألَ ورَغِبَ، أو آيةِ عذابٍ فزِعَ واستعاذَ، أو مرَّ بتسبيحٍ أو تعظيمٍ حمِدَ وسبَّحَ وعظَّمَ ،فإن قال بلسانِهِ فقد امتثَلَ واتَّبعَ السنَّةَ واسمعُوا معي إلى قولِ مولانا ﷻ :﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾البقرة: ١٢١، فإذا قالَ العبدُ اللهُ أكبرُ أي أكبرُ مما سِواهُ، فعليه أن يُواطِئَ لسانَه قلبُه،في مشاهدةِ الأكبرِ،فيكونُ يتلو وينظرُ بعينِ قلبِهِ، ولا يكونُ بقولِهِ (اللهُ أكبر) حاكِياً ذلك عن قولِ غيرِهِ،ولا مُخبِراً به عن سواهُ ،بل يكونُ المتحقِّقَ بالمعنى القائمِ بالشهادةِ، وهذا عند أهلِ المعرفةِ والحقيقةِ واجبٌ، لأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ في

---

(٨٨٨) (م). سميتِ الصلاةُ من صَلَوَ ومنهاالخشبُ المعوجُّ الذي يتعرَّضُ على النارِ فعندما نقفُ بين يدي اللهِ فكأنَّنا نعرِضُ اعوجاجَنا على عظمةِ اللهِ فيُصلِحُ اعوجاجَنا جلَّ جلالُهُ.

(٨٨٩) م ٢٢٨.

كلِّ شيءٍ، فإذا قلتَ اللهُ أكبر، فإنَّ العملَ بهذا القولِ هو أن يكونَ اللهُ في قلبِكَ أكبرَ من كلِّ شيءٍ .

فإذا كان المصلِّي مُقبِلاً على صلاتِهِ شهدَ قلبُه قيامَه لربِّ العالمينَ، ثم شهِدَ وقوفَهُ بالحضرةِ بين يدي الملِكِ الجبَّارِ، إذ ليسَ من الغافلينَ فتأخذُهُ غَيبةُ الحضورِ مع اللهِ، ويُرهِقُهُ إجلالُ الحاضرِ، ويستولي عليه تعظيمُ الربِّ،ويجمعُهُ خشيةُ الرقيبِ، فإذا تلا وقفَ همُّهُ مع المتكلِّمِ: ماذا أرادَ.؟واشتغلَ قلبُهُ بالفهمِ عنه، والانبساطِ منه، فإن ركعَ وقفَ قلبُهُ مع التعظيمِ للعظيمِ فلا يكونُ في قلبِهِ أعظمُ من اللهِ تعالى وحدَهُ، فإن رفعَ شهدَ الحمدَ للمحمودِ فوقفَ مع الشكرِ لمولانا الودودِ، فأعطاهُ المزيدَ لحمدهِ وشكرِهِ، وسكنَ قلبُهُ بالرِّضا، لأنَّ حقيقةَ الشكرِ الرِّضا بما قسمَ اللهُ لك،فإن سجدَ قلبُهُ في العلوِّ قرُبَ من اللهِ الأعلى، لأنه هو الذي قال: ﴿ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب ﴾ العلق: ١٩.

وأولُ عملٍ ينبغي لنا أن نقومَ به لنخشعَ في صلاتِنا، أن نحسنَ الوضوءَ، فإنَّ إقامةَ الصلاةِ وإتمامَها لا يكونُ إلا بالوضوءِ الجيدِ والطهارةِ.

وقبل أن تبدأَ الصلاةُ، عليك أن تُزيلَ العوائقَ التي أمامكَ، الزَّخارفَ التي تُشغلُكَ عن الصلاةِ،الأولادَ الذين يلعبُونَ أمامكَ، والمُفْسديونَ الذي تُعرَضُ فيه البرامجُ الـ....

ثم استحضِرْ عظمةَ اللهِ تعالى الذي ستقِفُ بين يديهِ يومَ القيامةِ، سبِّحْ وهلِّلْ وكبِّرْ عشراً، وحاوِلْ أن يخشعَ قلبُكَ وجوارحُكَ قبلَ تكبيرةِ الإحرامِ ثم قُمْ أمامَ الملِكِ العلاَّمِ، فقِفْ على الصِّراطِ، الجنةُ عن يمينِكَ، والنارُ عن يسارِكَ، وائْتِ بالنيةِ للصلاةِ، واستحضِرْها حتى نهايةِ التكبيرِ.

اللهُ أكبرُ: لم يقُلْ اللهُ الكبيرُ، بل قال اللهُ أكبرُ، أكبرُ من كلِّ ما سِواهُ، وأعظمُ من كلِّ شيءٍ، اللهُ أكبرُ من أن يُشرَكَ به أو يُذكَرَ بغيرِ المدحِ والتمجيدِ والثناءِ الحسنِ. اللهُ أكبرُ، أين بقيتْ أمريكا، أين بقيتْ رُوسيا، أين بقيتْ أوروبَّا... اللهُ أكبرُ: كلُّها بوالينُ نَفَّسَتْ وبادتْ وهلكتْ.

وبتكبيرةِ الإحرامِ، وصلتَ حبلَكَ بحبلِ اللهِ، وبدأَتِ الكهرباءُ الإيمانيةُ تسري في جوارحِكَ، وأولُ ما تَسري فيه من جوارحِكَ: عينُكَ تنظرُ في محرابِكَ، ولسانُكَ يقرأُ القرآنَ، وأذنُكَ تسمعُ ما تتلوهُ، وقلبُكَ البطاريَّةُ التي تُدرِكُ بالفهمِ ما تتلوهُ من كتابِ اللهِ .

ثم تبدأُ بمخاطبةِ نفسِكَ لتهيِّئَها للدخولِ في الصلاةِ، فتقولُ: وجَّهْتُ وجهيَ للذي فطرَ السماواتِ والأرضَ حنيفاً وما أنا من المشركينَ، إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحياياَ ومماتي للهِ ربِّ العالمينَ، لاشريكَ له وبذلكَ أُمرْتُ وأنا من المسلمينَ، (من المستسلمينَ) للهِ ربِّ العالمينَ.

فأنتَ تُوجِّهُ جسمَكَ إلى القِبلةِ وقلبُكَ (الذي هو الوجهُ الباطِنُ)تتوجَّهُ به إلى فاطرِ السمواتِ والأرضِ، فانظُرْ إلى قلبِكَ هل هو متوجِّهٌ إلى اللهِ أم متوجِّهٌ إلى البيتِ والسوقِ والشهواتِ؟ فإيَّاكَ أن تكونَ أولَ مُفاتحتِكَ للمناجاةِ مع اللهِ بالكذِبِ، ولن ينصرفَ الوجهُ إلى اللهِ تعالى إلا بانصرافِهِ عمَّا سِواهُ، وإن عجزْتَ عن التوجُّهِ إليه على الدَّوامِ فلْيكُنْ قولُكَ في الحالِ صادِقاً (أقلُّ المراتبِ أن تخشعَ في اللَّحظةِ التي أنتَ فيها).

وإذ قلتَ حنيفاً مُسلماً: فينبغي أن يخطُرَ ببالِكَ أن (المسلمَ من سلِمَ المسلمونَ من لسانِهِ ويدِهِ) فإن لم تكنْ كذلك كنتَ كاذِباً في قولِكَ.

وإذا قلتَ (وما أنا من المشركينَ): فليخطُرْ على بالِكَ الشِّركُ الخفيُّ، فإنَّ قولَهُ تعالى (فمَنْ كان يرجُو لقاءَ ربِّهِ (لقاءَ ثوابِ ربِّهِ) فليَعمَلْ عمَلاً صالِحاً ولا يُشْرِكْ بعبادةِ ربِّهِ أحداً) وقد نزلتْ هذه الآيةُ فيمنْ يقصِدُ بعبادتِهِ وجهَ اللهِ وحمْدَ الناسِ، فكُنْ حذِراً مُتَّقِياً هذا النَّوعَ من الشِّركِ، واستشْعِرْ الخَجلةَ في قلبِكَ، إن وصفتَ نفسَكَ بأنَّكَ لستَ من المشركينَ من غيرِ براءةٍ عن هذا الشركِ (الذي هو حمدُ الناسِ لكَ ويرَوْا موطنَكَ من الصلاةِ فيدخُلُ السرورُ عليك بذلكَ).

وإذا قالَ (ومحياياَ ومماتي للهِ ربِّ العالمينَ): فهو إن كانَ مُرائياً في عملِهِ فهو كاذبٌ، واللهُ أغنى الشَّريكَينِ عن الشركِ، لا يُقبَلُ عنده إلا ما ابتُغيَ وجهُهُ خالصاً فلا يقولُ بلسانِهِ (ومحياي ومماتي لله ربِّ العالمينَ) وقلبُهُ غافِلٌ عن اللهِ مشغولٌ بسواهُ.

إنَّ الذي يقولُ (إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحياياَ ومماتي للهِ ربِّ العالمينَ) هو عبدٌ فقَدَ نفسَهُ (نسيَ نفسَهُ) وُجِدَ لخدمةِ وعبادةِ سيدِهِ، لا يغيبُ عن ربِّهِ طرْفةَ عينٍ، بل مداومٌ على مراقبتِهِ. هو عبدٌ ارتقى إلى عينِ اليقينِ فحياتُهُ للهِ وموتُهُ للهِ وبقاؤُهُ باللهِ.

الذي يراقبُ قلبَهُ بوحدانيةِ اللهِ ويَطرِدُ ما سِواهُ يصِلُ إلى علمِ اليقينِ، وإذ رأى أنَّ حياتَهُ وموتَهُ باللهِ وأنه هو المحيي المميتُ ارتقى إلى عينِ اليقينِ، فإذا فَنيَ عن كلِّ شيءٍ وصلَ إلى درجةِ حقِّ اليقينِ. كان سيدُنا أبو يزيدَ البِسطاميُّ

يقولُ: انسلخَتْ نفسي عن نفسي كما تنسلِخُ الحيةُ من جلدِها فلم يبقَ في قلبي متَّسَعٌ لغيرِ ربي عزَّوجلَّ.
العالمُ مَنْ عبدَ اللهَ حقَّ عبادتِهِ لأنَّهُ أحقُّ أن يُعبدَ مِن سِواهُ. أمَّا غيرُهُ فيعبدونَهُ من أجلِ الجنةِ وخوفاً من النارِ جعلَ اللهَ واسِطةً لحصُولِهِ على الجنةِ بينما الأوَّلُ جعلَ اللهَ هو الغايةَ وليس الجنةَ وهو ما تُعطيهِ كلمةُ (لله).
أمَّا الذي يقِفُ بين يدي اللهِ وليسَ لهُ محبوبٌ غيرُ اللهِ ولا مقصودٌ سِواهُ فهذا هو الذي يعبدُهُ لا يُشرِكُ بهِ.
(للهِ ربِّ العالمينَ لا شريكَ لهُ): إنَّ الذي يريدُ الجنَّةَ ويريدُ الرِّزقَ ويريدُ المعيشةَ من عبادتِهِ هذا
الشركُ في العبادةِ وهذا كذِبٌ ثانٍ، لأنَّ المعنى لا شريكَ لهُ: لا إلهَ مقصودٌ بهذهِ العبادةِ إلا اللهُ. لا تَقلْ لا شريكَ لهُ وأنتَ تريدُ الدُّنيا.
وبذلكَ أُمرْتُ: مجموعُ ما ذَكرتُ من توجيهِ البدنِ للكعبةِ والقلبِ لربِّ الكعبةِ وعدمِ الشِّركِ بالعبادةِ والإخلاصِ له مأمورٌ به، أُمرتَ أن تعبُدَ اللهَ مخلِصاً له الدِّينَ.
وعندما تقرأُ: وبذلك أُمِرتُ: هل نفَّذتَ هذا الشيءَ. لا، إذاً هذا كذِبٌ ثالثٌ.
ماذا قلتَ ؟ (وأنا من المسلمينَ): فالمسلمونَ عندَ شروطِهِمْ، هل أنتَ تفي بتلكَ الشروطِ التي أوجبَها اللهُ عليك للمسلمينَ، هل تعرِفُ حقَّ المسلمينَ عليكَ وتنفِّذُهُ، إذا كنتَ مقصِّراً في هذه الحقوقِ فهذا كذِبٌ رابعٌ.
فإذا كان دعاءُ الافتتاحِ مشتمِلاً على عِدَّةِ مخالفاتٍ وأكاذيبَ فكيفَ بسائرِ الصلاةِ **؟؟!!**
فأنتَ الآن بين يدَي مولاكَ ، وهنا تستجيرُ به من إبليسَ وأعوانِهِ فتقولُ:
أعوذُ باللهِ السميعِ العليمِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ من هَمْزِهِ ونَفْثِهِ ونَفْخِهِ .
ومن استجارَ بعظيمٍ أجارَهُ، فكيف بمنِ يستجيرُ باللهِ ربِّ العالمينَ،يامن يسمعُني ويعلمُ مكاني ووقوفي بين يديهِ أعوذُ بكَ من الشيطانِ الرجيمِ.
بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ:كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يَبدأُ ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فهو أبترُ و أجذَمُ وأقطعُ وقد قال سيدُنا نوحٌ نِصْفَها فأنجاهُ اللهُ تعالى وقومَهُ من الغَرَقِ: ﴿ **وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ** ﴾هود: ٤١.
وتبدأُ الكاميرا الإيمانيةُ تُصوِّرُ لك مشاهدَ عظيمةً ، عليك أن تَعرِضَها على نفسِكَ كلَّ يومٍ سبعَ عشرةَ مرَّةً.عليكَ أن ترى الفيلمَ (المشاهَدَ) كلَّهُ أمامَكَ

وتعيدُهُ كلَّ يومٍ سبعَ عشرةَ مرَّةً، لايجبُ أن يكونَ لسانُكَ كالمسجِّلِ ينطِقُ بما لايعي.
وتبدأ بالحمدِ والثناءِ والتمجيدِ للهِ ربِّ العالمينَ.
الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ:
لك الحمدُ على هذه النِّعمةِ العظيمةِ التي أَوليتَني إيَّاها وحرَمتَ منها اليهودَ والنَّصارى والمجوسَ والملْحدينَ والمطرودينَ من حضرةِ قُدسِكَ، الحمدُ للهِ على كلِّ نعمةٍ أنعمتَها عليَّ، أعلاها نعمةُ الإيجادِ والإيمانِ والإمدادِ والإسلامِ.
ربِّ العالمينَ: هو الذي ربَّاكُمْ: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾النجم: ٣٢ ، ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ غافر: ٦٤
الرَّحمنِ الرَّحيمِ: رحمنِ الدُّنيا ورحيمِ الآخرةِ، الرحمنُ منبعُ الرَّحمةِ والرحيمُ منزِّلُ الرَّحمةِ، وهنا أنتَ عليكَ أن ترى بعينِ بصيرتِكَ الرحمةَ وهي تتنزَّلُ عليكَ من منبعِ الرحمةِ عليكَ وأنتَ واقفٌ بين يديهِ.
مالكِ يومِ الدِّينِ: يومِ القيامةِ، يومَ يُنادي مولانا والناسُ على صعيدٍ واحدٍ، كلَّ الناسِ، أبيضَهم وأسودَهم، حُرَّهم وعبدَهم، مُلوكَهم ورعيَّتَهم ظالِمَهم ومظلومَهم، المتألِّهينَ والضعفاءَ، يُحشَرُونَ جميعاً يومَ القيامةِ ، وهنالك يناديهم لمنِ المُلكُ االيومَ؟! للهِ الواحدِ القهَّارِ، المُلكُ الحقُّ والمالكُ الحقيقيُّ هو: ٱللَّهَ وحدَهُ.
وانظُروا: أولاً الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ: حمدٌ للهِ تعالى، ثم الرَّحمنِ الرَّحيمِ: ثناءٌ على اللهِ تعالى، ثم مالكِ يومِ الدِّينِ: وهذا تمجيدٌ للهِ تعالى. وبعدَها:
إيَّاكَ نعبُدُ وإيَّاكَ نستعينُ: هذه قمَّةُ الفاتحةِ، ولأجلِها شُرِعَ الحمدُ والثناءُ والتمجيدُ، لم يقُلْ إيَّاكَ نعبدُ ونستعينُ، بل قالَ: إيَّاكَ نعبدُ هذا منِّي له وإيَّاكَ نستعينُ هذا منه لي.
إيَّاكَ نعبدُ: خُذْ يا مولايَ صلاتي وعِبادتي وتسبيحي وحمْدي وثنائي وتمجيدي لكَ، أرفَعُها لكَ.
وإيَّاكَ نستعينُ: أطلُبُ العَونَ في صِحَّتي، العَونَ في تجارتي، العَونَ في دِراستي، العَونَ في زواجي...وما أحوجَنا إلى العَونِ.كلُّ الكونِ لولا اللهُ تعالى ما عندنا منه شيءٌ.

اللَّهمَّ لولا أنتَ ما اهتَدَينا ولا تصدَّقْنا ولا صَلَّينا

والأفضلُ للعبدِ أن يطلُبَ بلفظِ الاستعانةِ على مُطلَقِها، أن يرى عبادتَهُ وهو يرفعُها إلى اللهِ، ثم يرى مُقابِلَها الرحمةَ تنزلُ عليه من السماءِ، وعليه أن يرى جوابَ طلبِهِ مباشرةً: خُذْ طلبَكَ، هذه معونةُ اللهِ تعالى، وإليكُمُ الدليلَ:

رَوى الستَّةُ إلا البخاريَّ عن سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ يرفعُهُ إلى ربِّهِ ﷻ أنَّهُ قالَ: « إذا قالَ العبدُ: الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ . قال اللهُ تعالى: حَمِدَني عبدي.

وإذا قالَ: الرَّحمنِ الرحيمِ. قال اللهُ تعالى: أثنى عليَّ عبدي.

وإذا قالَ : مالكِ يومِ الدِّينِ. قال اللهُ تعالى: مجَّدَني عبدي.

وإذا قالَ : إيَّاكَ نعبدُ وإيَّاكَ نستعينُ اهْدِنا الصِّراطَ ....قال اللهُ : هذه بيني وبينَ عبدي ولعبدي ما سألَ.

اهْدِنا الصِّراطَ المستقيمَ: وأنتَ واقِفٌ على الصِّراطِ تطلُبُ الاستقامةَ عليه وعدمَ الانحرافِ عنه، وأن يجعلَكَ مولانا من الذينَ أنعمَ عليهم.

صراطَ الذينَ أنْعمتَ عليهم: الصَّحابةِ والتابعينَ والصَّالحينَ...

غيرِ المغضوبِ عليهم: اليهودِ.

ولا الضَّالِّينَ: كلُّ من ضلَّ عن الصِّراطِ المستقيمِ نعوذُ باللهِ أن نكونَ منهُمْ .

وسَنَّ لك سيدُنا النبيُّ ﷺ أن تقولَ: آمينَ، أي اللَّهمَّ استجِبْ، فأنتَ محتاجٌ لتطلُبَ من اللهِ أن يستجيبَ منك الدُّعاءَ، والمقامُ كلُّهُ دعاءٌ.

ولهذا أوجبَ الأئمَّةُ الأعلامُ أو فرضُوا الطُّمأنينةَ في حركاتِ الصلاةِ،وجعلَ الإسلامُ الركوعَ تحيةً إلى اللهِ تعالى، والسجودُ مناجاةٌ، يعني كالذي يدخُلُ على الملكِ فينحني له فيُحييه، ثم يقولُ له الملِكُ: اجلِسْ بين يدَي، فيجلسُ فيتكلَّمُ.

هذا الشيءُ (الترتيبُ) مأخوذٌ من الحضرةِ الإلهيةِ لذلكَ نُهينا عن الركوعِ أو السجودِ لغيرِ اللهِ تعالى.

العينُ لا تُعطي الصورةَ، أما الروحُ فتعطي الصورةَ، فأنتَ في الصلاةِ عليك أن توفِّقَ بينَهما، وهذا معنى الإحسانِ، يعني مثلاً عندما تقرأُ قولَهُ تعالى: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا

يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۗ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾ النور: ٣٥، يجبُ عليكَ أن ترى الفيلمَ كُلَّهُ بعينِكَ، لايكونُ لسانُكَ شريطاً مُسجَّلاً يتلو دونَ أن يفهمَ، عيبٌ عليك، تخاطِبُ اللهَ، وتقرأُ كلامَهُ وأنتَ غافلٌ عنه.هو مقبِلٌ عليك وأنتَ تلتفِتُ إلى غيرِهِ، لذلك اسمعُوا لهذا الحديثِ: «عندما يقومُ العبدُ في صلاتِهِ ويقولُ اللهُ أكبرُ ثم يلتفتُ في صلاتِهِ، إذا التفتَ العبدُ في صلاتِهِ (شردَ ذِهنُهُ) يقولُ اللهُ تعالى عبدي إلى من تلتفتُ أنا خيرٌ ممن تلتفتُ إليه، ثم إذا التفتَ الثانيةَ قال له مثلَها ثم إذا التفتَ الثالثةَ أعرضَ اللهُ عنه فلم يعبَأْ بشيءٍ من صلاتِهِ» (مسندُ الفِردَوسِ وبمعناه عند هب)، وعند (خ) عن السيدةِ عائشةَ وقد سألْتُهُ عن الالتفاتِ في الصلاةِ فقال: (هو اخْتلاسٌ يختلِسُهُ الشيطانُ من صلاةِ العبدِ) .

فالركوعُ (إذاً) تحيةٌ في اللغةِ، وهنا المصلِّي بعدَ أن استشعرَ أنَّ الحضرةَ الإلهيةَ أمامَهُ، وسارَ في سُرادقاتِ الحمدِ والثناءِ والتَّمجيدِ للهِ تعالى حيَّى اللهَ ﷻوركعَ له.

فنحن عندما نركعُ علينا أن نعرِفَ أنَّنا بركوعِنا نحيِّي اللهَ تعالى .

فالركوعُ إذاً تحيةٌ، وفي التحيةِ تعظيمٌ، رأيتَهُ فحيَّيتَهُ بالركوعِ، وخاطبْتَهُ قائلاً : سبحانَ ربِّي العظيمَ.

لَمَّا رفعتَ رأسكَ، هو الذي قال لك سمعَ اللهُ لمنْ حمدَهُ، عبدي! سمعَ اللهُ لمن حمدَه، تشويقٌ، ترغيبٌ، اللهُ يسمعُكَ عندما تحمَدُهُ، يعني طلبَ منك الحمدَ، فتقولُ أنتَ فوراً : ربَّنا ولك الحمدُ.

هذه الكلمةُ (سمعَ اللهُ لمن حمدَهُ) كلمتُهُ هو، إنما خرجتْ على لسانِكَ لكي تسمعَها أذنُكَ ويجيبَ عنها لسانُكَ ،لكي تحمَدَ اللهَ تعالى بكلِّ جوارِحِكَ، ولهذا أن نقولَ: ربَّنا ولكَ الحمدُ حمداً كثيراً طيِّباً مبارَكاً فيه، ومرَّةً ﷺسَنَّ لنا النبيُّ فلمَّا قال: سمعَ اللهُ لمن حمدَه قال ﷺصلَّى أحدُ الصحابةِ خلفَ سيدِنا النبيِّ الصحابيُّ: ربَّنا ولكَ الحمدُ حمداً كثيراً طيِّباً مبارَكاً فيه فلمَّا انتهى سيدُنا النبيُّ من صلاتِهِ سألَ سؤالاً قال:ﷺ

من الذي قال خلفي: حمداً كثيراً طيِّباً مبارَكاً فيه، قال الصحابيُّ: أنا يا رسولَ اللهِ.

: «لقد رأيتُ بضْعَةً وثلاثينَ ملَكاً يبتدِرُونَها أيُّهمْ يكتُبُها أوَّلُ»(خ ﷺفقال واللفظ له وم)كلٌّ يريدُ أن يسجِّلَها في صحيفتِكَ .

فالركوعُ إذاً تحيةٌ ومشاهدَةٌ وخطابٌ، مشاهدةٌ: استشعارُ الحضرةِ الإلهيةِ (كأنَّكَ تراهُ) وخطابٌ: كلَّمكَ وكلَّمتَهُ.

فلمَّا سجدتَ: هنا السجودُ أعظمُ من الركوعِ، لأنَّ العبدَ وهو قائمٌ قد يرى نفسَهُ بطولِهِ وهيبتِهِ وقوَّتِهِ، أمَّا في السجودِ فهو ينسى ذلك كلَّهُ،ويرميهِ على الأرضِ ويقولُ : اللهُ أكبرُ. لاحظتُمْ سِرَّ التكبيرِ في كلِّ حركةٍ من حركاتِ الصلاةِ ، كلَّما تحرَّكتَ شُرعَ لك التكبيرُ، اللهُ أكبرُ، هل سألتَ نفسَكَ لماذا شُرِعَتْ كلمةُ اللهُ أكبرُ، دونَ قولكَ سبحانَ اللهِ، أو لا إلهَ إلا اللهُ.إنَّهُ يعني أنَّ ما من خاطرٍ يأتيكَ في الصلاةِ ويشغلُكَ عنها إلا وَأَمَرَكَ أن تعترِفَ بلسانِكَ وتُقِرَّ بقلبِكَ وتُخْضِعَ جوارحَكَ أن اللهَ تعالى هو الأكبرُ إنه يعني أن تَذْكُرَ اللهَ في صلاتِكَ كي لايبقى وقتٌ في الصلاةِ إلا وأنتَ مشغولٌ فيه بالذِّكرِ.

إنَّ اللهَ تعالى خلقَ في الإنسانِ عقلاً وقلباً ونفساً، والنَّفْسُ مركزُها البطنُ، وهي أنجسُ على العبدِ من إبليسَ، قال: لأنَّ إبليسَ قال عنه مولانا ﷻ: ﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ النساء: ٧٦، فلمَّا جاء ذكرُ النَّفْسِ قال: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ يوسف: ٥٣.

سبعَ مراتبَ: أمارةً بالسوءِ، لوَّامةً، مُلهَمةً، ﷻوالنَّفسُ ذكرَ لها مولانا مُطمئنَّةً، راضيةً، مَرضيةً،كاملةً.

إنَّ النفوسَ سبعةٌ منظَّمهْ **أمـــارةٌ لوامـــةٌ ومُلهمـــهْ**

وذاتُ الاطمئنـــانِ بالله وبِـــهْ **راضـــيةٌ مـــرضيةٌ وكـــاملهْ**

بعدَ أن تُوحِّدَ اللهَ ﴿ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ ﷻواسمعْ معي إلى قولِ مولانا القيامة: ٢. لا: للتَّنبيهِ. والمرادُ: أقسمُ بالنَّفسِ اللَّوَّامةِ.

وقال: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾الشمس: ٨، أي صارَ لديها استعدادٌ للخطابِ الإلهيِّ.

وقال: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾الفجر: ٢٧، تقولُ: لبَّيكَ فيقولُ لها: ﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ الفجر: ٢٨، فإذا حصلتْ هذا المراتبُ صارتْ كاملةً فرضي اللهُ عنها وصارتْ خاشعةً للهِ تعالى، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴾ البينة: ٨.

وظيفتُكَ أنتَ يأخي، أن تربِطَ نفسَكَ باللهِ ﷻ داخلَ الصلاةِ وخارجَها، ولن تستطيعَ ذلك إلا بالمداومةِ على الذِّكرِ، حقيقةً لايستطيعُ العبدُ أن يسيطرَ على نفسِهِ إلا بالذِّكرِ لأنَّ النفسَ تحبُّ وتشتهي ولأجلِ هذا وضعَها ربُّ العزَّةِ تحتَ (بالقبوِ) بالبطنِ.

إذاً النفسُ هي الخبيثةُ والسيطرةُ عليها وقتلُها وسَحْقُها لايكونُ إلا بالذِّكرِ، إلا بالتكبيرِ ـ كما هو درسُنا ـ لذلكَ أعظمُ درسٍ للذاكرِ يأخذُهُ هو قتلُ النفسِ الأمَّارةِ بالسُّوءِ وتحويلُها إلى راضيةٍ مرضيةٍ وكاملةٍ، الفتحُ الأعظمُ للعبدِ لايأتي إلا بالذِّكرِ، لذلك اسمعُوا إلى مولانا ﷻ يقولُ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ طه: ١٤، أقمِ الصلاةَ لتكون معي، حاضراً فيها معي وقالَ: ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ العنكبوت: ٤٥ ولذكرُ اللهِ تعالى أكبرُ من ذكرِكَ أيَّ شيءٍ آخرَ، أو لَذِكْرُ اللهِ عبدَهُ أكبرُ من ذكرِ العبدِ ربَّهُ، فالمذكورُ أكبرُ وأكبرُ، فإن لم يكنْ في قلبِكَ للمذكورِ ـ الذي هو المقصودُ من الصلاةِ والمبتَغى منها ـ إذا لم يكنْ في قلبِكَ له عظمةٌ ولا هيبةٌ فما قيمةُ ذِكرِكَ، ولأجلِ هذا قال سيدُنا النبيُّ ﷺ: «وجُعلَتْ قُرَّةُ عيني في الصَّلاةِ» (طب).

يكونُ عندَ ربِّهِ ﷺأتعرفونَ لماذا.؟ لأنَّ رسولَ اللهِ

فعليكَ عندما تُكبِّرُ أن تُحضِرَ قلبَكَ مع التكبيرِ اللهُ أكبرُ = اللهُ أعظمُ كلَّما جاءَ خاطرٌ يشغلُكَ عن الصلاةِ: اللهُ أكبرُ،كلَّما شردَ ذهنُكَ: اللهُ أكبرُ (اللهُ أعظمُ)، وأمَّا الذي لايعي ولا يسمعُ بأنَّ اللهَ تعالى أكبرُ وأعظمُ وأجلُّ وأكرمُ فهذا صحَّتْ صلاتُهُ شكلاً ،وأمَّا قبولُها فعلى اللهِ تعالى ، إن شاءَ قبِلَها وإن شاءَ ردَّها، فإيَّاكَ يأخي أن تكونَ ممَّنْ ردَّ اللهُ صلاتَهم فسُجِّلَ في ديوانِ المطرودينَ

.

: «ألا أُنبِّئُكُمْ ﷺاللَّهمَّ اقبَلْنا عندكَ واجعلْنا ممن يذكرُكَ حقَّ ذكرِكَ، يقولُ بخيرِ أعمالِكُمْ وأزكاها عندَ مَليكِكُمْ، وأرفعِها في درجاتِكُمْ، وخيرٌ لكُمْ من إنفاقِ

الذَّهبِ والوَرِقِ، وخيرٌ لكُمْ من أن تلقَوا عدوَّكُمْ فتضربُوا أعناقَهُمْ ويضربُوا أعناقَكُمْ، قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ قال: ذِكرُ اللهِ» (ت) .

والسجودُ عظيمٌ: أعظمُ من الركوعِ، لذلك أوجبَهُ مولانا مرَّتينِ، نِكايةً بإبليسَ، وزيادةً في العبوديةِ للهِ تعالى، فإذا سجدَ المصلِّي عليه أن يسجدَ بكلِّيتِهِ ، يسجدُ بوجهِهِ وكفَّيهِ ورجلَيهِ والأعظمُ أن يسجدَ قلبُهُ للهِ تعالى ﷻلمولانا بالخضوعِ والتَّذلُّلِ وانكسارِ القلبِ.

وعلماءُ الفِراسةِ يقولونَ: إنَّ الجبينَ شرفُ الإنسانِ والأنفَ كرامةُ الإنسانِ، العينَ لِمَا ترى، والأذُنَ لِمَا تسمعُ، اليدَينِ والقدَمينِ آلاتُكَ، فقوةُ الإنسانِ في رأسِهِ ويديهِ ورجلَيهِ، فلمَّا سجدْتَ رميتَ بكلِّ شيءٍ على الأرضِ، وانسلختَ من قوتكَ إلى قوتهِ، ﷻ، لاحولَ لي، لاطَولَ لي،أَستعينُ بك، أتوجَّهُ إليك، أعبدُكَ، أخضعُ لك، تركتُ كلَّ شيءٍ لأجلكَ، نُفُوذي، جِسمي، مالي، عِلمي، جاهي، أولادي، أرميهِ على الأرضِ وأسجدُ بعَشَرتي، أناجيه وأقولُ: سبحانَ ربيَ الأعلى.

سبحانكَ ما أعلاكَ وما أحقَرَني، سبحانكَ ما أقواكَ وما أضعَفَني،سبحانكَ ما أعزَّكَ وما أذلَّني. أنفُكَ، جبينُكَ، يداكَ، رُكبتاكَ قدماكَ (سبعةُ أعْظُمٍ)كلُّها على الأرضِ، وعليك هناك أن يكونَ جسمُكَ في طاعتهِ وقلبُكَ معه معلَّقٌ بهيبةِ وجلالِ ربِّكَ ﷻ

هذه الحالةُ يحبُّها مولانا ﷻ ولأنَّهُ يحبُّها منكَ جعلَكَ تُكرِّرُها مرَّتَينِ زيادةً في الخضوعِ والعبوديةِ، عليك أن تُكرِّرَها وتعيدَها كلَّ يومٍ على الأقلِّ /٣٤/مرةً، عليك أن تُعلِنَ عبوديتَكَ وتواضعَكَ وذُلَّكَ كلَّ يومٍ /٣٤/مرةً على الأقلِّ، وهناك في السجودِ أنت أقربُ إلى اللهِ تعالى فأكثِرْ من الدعاءِ هكذا يقولُ ﷺ.[٨٩٠]

هناك التِلِكْس، لا، الفاكْس، منتهى الخضوعِ، وأنت ساجدٌ على الأرضِ،وأنا أسألُ لماذا السجودُ على الأرضِ..؟، لأنَّ للسجودِ على الأرضِ سِرَّاً عظيماً.

---

(٨٩٠)فقد قالَ ﷺ : «**وأمَّا السُّجودُ فاجتهِدُوا فيه في الدُّعاءِ فقَمِنٌ**(أي جديرٌ) **أن يُستجابَ لكُمْ**»(م).

من سورةِ البقرةِ، يقولُ ﷻ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٣٠.

قال: وكان الجنُّ قبل ذلك مخلوقينَ على الأرضِ، يقتتِلُونَ، ولأجلِ ذلك قالتِ الملائكةُ هذه المقالةَ، فردَّ عليهم مولانا ﷻ ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٣٠.

وعلى الموجةِ الإيمانيةِ من سورة الرحمنِ: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴾ الرحمن: ١٤.

وعلى الموجةِ الإيمانيةِ من سورةِ الحِجْرِ وص يقولُ تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ الحِجْر:٢٩-ص: ٧٢، لاحظتُمْ هذا البناءَ أيُّها الإخوةُ، هذا البناءُ الذي فيكَ ، بناءٌ إلهيٌّ ، هذا النَّقْشُ نقشٌ إلهيٌّ، اسمعْ إلى مولانا يقولُ: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴾ الانفطار: ٧٧.

لم يجعلْكَ تمشي على أربعٍ، أو زاحفاً، لأنَّ هذه الكيفيَّةَ التي خلقكَ عليها يريدُكَ أن تتصوَّرَ بها لقولِهِ تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ التين: ٤.

حاشا مولانا ﷻ أن يخلُقَ إنساناً بهيئةِ قِرْدٍ، فإذا وُلدَ إنسانٌ مُشوَّهاً والعياذُ باللهِ ، يكونُ السببُ في ذلك أبوَيهِ، أو يكونُ السببُ معصيةً كما فعلَ مولانا باليهودِ: مسخَهمْ قِردةً وخنازيرَ.

إذاً فأنتَ التُّرابيُّ الذي صنعَهُ اللهُ ﷻ ،والرُّوحانيُّ الذي نفخَ فيكَ اللهُ ﷻ ، عندما تسجدُ ترمي ترابَكَ فوقَ الترابِ فتتذكَّرُ أصلَكَ،وبروحِكَ التي فيكَ تناجيهِ لأنَّها مُرتبِطةٌ بهِ.

الإنسانُ عظمتُهُ أنَّ اللهَ تعالى هو الذي صوَّرَهُ، ونحنُ عندما نشتري شيئاً (كأساً مثلاً) يُكتبُ عليه بلدُ الصُّنعِ (Made in France) وأنتَ أيُّها العبدُ مكتوبٌ على قلبِكَ (اللهُ) صنْعُ اللهِ، خَلْقُ اللهِ فهذا المخلوقُ عظمتُهُ أنَّ اللهَ هو

الذي بناهُ، وبيدِهِ لا بيدِ الملائكةِ، لأنَّ الملائكةَ لم يخلُقْهُمُ اللهُ بيدِهِ، بل أخذَ قبضةً من نورٍ، وقالَ لها كُوني ملائكةً فكانتْ، وكذلك فعلَ مع الجنِّ، أخذَ قبضةًمن نارٍ وقالَ لها كُوني جِنّاً فكانتْ، كُنْ فيَكونُ.

أَمَّا البشرُ فبقُدرتِهِ وإرادتِهِ هو خَلطَ ترابَهُ، وكان من أربعةِ أنواعٍ، على اختلافِ أجناسِ البشرِ، غضاريٍّ كِلْسيٍّ رمليٍّ....

ومن أربعةِ ألوانٍ (أبيضَ وأصفرَ وأحمرَ وأسودَ)، وأربعةِ أمزِجةٍ (مائيٍّ، تُرابيٍّ، ناريٍّ، هوائيٍّ).

وأرسلَ مولانا ﷻ سيدَنا جبريلُ عليه السلام ليُحضرَ قبضةً من هذه الأنواعِ من الأرضِ، وقال له: إني خالقٌ منها بشراً، من أطاعني منهم دخلَ الجنةَ، ومن عصاني أدخلتُهُ النارَ، فنزلَ سيدُنا جبريلُ ليُحضرَ الترابَ، فقالتْ له الأرضُ: أعوذُ باللهِ العظيمِ أن تأخُذَ منِّي خَلقاً إلى النارِ.

فعادَ سيدُنا جبريلُ وقالَ لمولانا: سمعتَ ما قالتْ ليَ الأرضُ، فأرسلَ ربُّ العزَّةِ إسرافيلَ وميكائيلَ فقالتْ لهما مثلَما قالتْ لسيدِنا جبريلَ، فأرسلَ مولانا سيدَنا ملَكَ الموتِ فنزلَ إلى

الأرضِ فقالتْ له: أعوذُ باللهِ العظيمِ أن تأخُذَ مني خلقاً إلى النارِ.

فقالَ سيدُنا ملَكُ الموتِ: وأنا أعوذُ باللهِ العظيمِ أن أعصيَ له أمراً، وأخذَ القبضةَ وارتقى إلى السماءِ فقال له مولانا ﷻ : وعِزَّتي لأخلُقَنَّ مما جئتَ به خلْقاً ولأسلِّطنَّكَ على أرواحِهم.

ثم أخذَ مولانا ﷻ قبضةً من ترابٍ بيدِهِ هو، فعجنَها بنورِ وجهِهِ، ثم ألقاها في ترابِ آدمَ كالخميرةِ في العجينِ، ثم ألقى على الترابِ ماءَ الحزنِ مئةَ سنةٍ، ثم أنزلَ عليها ماءَ الفرحِ ثلاثَ سنواتٍ، حتى طابتِ العجينةُ وصارتْ طيناً، وتلك العجينةُ التي خمَّرَها بنورِ وجهِهِ هي خميرةُ جسدِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ ،فجسدُ سيدِنا آدمَ معجونٌ من ترابٍ مخلوطٍ من أربعةِ أصنافٍ وخميرةِ جسدِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ، فسيدُنا آدمَ فيه نورُ اللهِ وفيه نورُ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ، واسمعْ معي إلى قولِهِ وأنتَ تزدادُ بالصلاةِ عليه نوراً يقولُ: «كنتُ نبياً وآدمُ بينَ الرُّوحِ والجسدِ» (حل ـ ابن سعد ـ حب) وقال : «إني عندَ اللهِ في أمِّ الكتابِ لَخاتَمُ النبيينَ وإنَّ آدمَ لَمُنْجَدِلٌ في طينتِهِ» (طب ـ هق) .

وتركَ مولانا هذه الطينةَ ماشاء اللهُ تعالى حتى أصبحتْ حمَأً مَسْنُوناً (أسودَ مُنْتِناً) يقولُ مولانا ﷻ ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ الحجر: ٢٨.

ثم أخذَ هذا الحمأَ المسنونَ وبدأ بناءَ سيدِنا آدمَ من القَدمينِ وارتقى ،حتى أتمَّ تصويرَهُ وخلْقَهُ ستِّينَ ذِراعاً، بناه بيدِهِ هو ، لم يطلُبْ من أحدٍ مُساعدةً، وتركَهُ يَجِفُّ حتى أصبحَ صَلْصَالاً (فَخَّاراً) اسمعْ إلى مولانا ﷻ يقولُ: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴾ الرحمن: ١٤.

وجاءتِ الملائكةُ لتباركَ إلى اللهِ تعالى بالخلقِ الجديدِ وجاءَ إبليسُ ، إبليسُ كان لكثرةِ طاعتِهِ واجتهادِهِ وتقواهُ وصلَ إلى مصافِّ الملائكةِ،وإبليسُ ليس مَلَكاً ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ ﴾ الكهف: ٥٠، حتى لُقِّبَ بطاووسِ الملائكةِ، رئيسِ كوكبةٍ من الملائكةِ، قال: لجمالِ مناجاتِهِ للهِ تعالى ولذَّةِ ذكرِهِ، ونظرَ إبليسُ إلى جسدِ سيدِنا آدمَ عليه السلام وراحَ يدورُ حولَهُ، ثم دخلَ في أنفِهِ وخرجَ من فمِهِ، ودخلَ من فمِهِ وخرجَ من دُبُرِهِ، ثم قال : هذا سيقعُ وينكسِرُ.

قالتِ الملائكةُ: لماذا؟ قال : لأنَّهُ ليس صَمَداً .

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ الإخلاص: ١ ـ ٢ .

الله صمدٌ لاجوفَ لهُ، وآدمُ ليس صمَداً، أي أنَّ له جوفاً.

قال سيدُنا جبريلُ: يا إبليسُ اسْتحْيِي من اللهِ تعالى.

فقال إبليسُ:لإن سوَّدَهُ عليَّ لأعذِّبنَّهُ، ولإن سوَّدني عليه لأحتَقِرنَّهُ احتقاراً شديداً.

ثم أرادَ اللهُ ﷻ أن يُدخِلَ فيه الرُّوحَ، فما أخذَ من أرواحٍ أُخرى ووضعَها في آدمَ، بل شرَّفَهُ ونسبَ إليه الرُّوحَ،فقال تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ ص: ٧٢، رُوحي : تشريفٌ، فالرُّوحُ التي فيكَ نسبَها مولانا إليه تشريفاً كما نسبَ إليه الصالحينَ فقال:

﴿ عِبَادِنَا ﴾ مريم: ٦٣، ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ﴾ الزمر: ٥٣.

فالرُّوحُ التي فيك سِرٌّ من أسرارِ اللهِ تعالى وبقيةُ القصةِ في تفسيرِ أوائلِ سورةِ البقرةِ[٨٩١].

هنا ارجِعُوا معي: عندما سجدتَ للهِ ترابُكَ ارتمى فوقَ الترابِ، وروحُكَ وقلبُكَ معه تناجيهِ،وتقولُ له: سبحانَ ربِّيَ الأعلى.

هذه المناجاةُ والتسبيحُ والدعاءُ في السجودِ يحبُّهُ مولانا ﷻ، وسجودُكَ للهِ تحقُّقٌ بالعبوديةِ ، فإن تحقَّقْتَ بالذُّلِّ وسألتَ سؤالَ الذَّليلِ أعطاكَ، اسمعْ إلى سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ يقولُ: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّهِ وهو ساجدٌ فأكثرُوا الدعاءَ» (م ـ د ـ ن) .

فلمَّا جلستَ للتشهُّدِ: هنا التشهُّدُ إشهادٌ لأعضائِكَ وجوارحِكَ دخولُكَ على اللهِ تعالى كما دخلَ من قبلُ سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ، حين عُرِجَ به إلى السماءِ بعد الإسراءِ كما ثبتتْ به الأحاديثُ الصحيحةُ التي بلغتْ حدَّ التواترِ. وكان سفيرُ الأنبياءِ وكبيرُ أُمَناءِ وحيِ السماءِ عن يمينِهِ،كلَّما شاهدَ شيئاً سألَهُ: يا جبريلُ ما هذا؟ فيقولُ هذا النَّبيُّ فلانٌ. وهذا صوتُ الجنةِ، وهذه المرأةُ العجوزُ هي الدُّنيا، لم يبقَ في عمرِ الدُّنيا إلا كما بقيَ من عمُرِ هذه العجوزِ، وارتقى سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ إلى مافوقَ السماءِ السابعةِ، ثم رَقيَ على الرَّفرَفِ الخُضْريِّ، حتى وصلَ إلى بحرٍ عظيمٍ أمامَهُ، فقال : يا جبريلُ أرى بحراً عظيماً أمامي، فلمْ يُجبْهُ، فالتفتَ عن يمينِهِ،فلم يجدْ سيدَنا جبريلَ، فنظرَ خلفَهُ فرآه بعيداً فعادَ إليه وقال: يا جبريلُ أفي هذا المكانِ يتركُ الحبيبُ حبيبَهُ؟ فقال سيدُنا جبريلُ عليه السلام :

يامحمدُ ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ الصافات: ١٦٤، وهذا مقامي لو تجاوزتُ حدِّي لاحترقْتُ بنورِ العظمةِ (الإلهيةِ) اذهبْ فذاكَ مقامُكَ، وهذا بحرُ النورِ.

وعادَ الحبيبُ الأعظمُ إلى بحرِ النورِ، وسمع منادياً يقولُ: أَجلسُوهُ وزُجُّوهُ في بحري، فجلسَ جِلسةَ التحيَّاتِ، وسارَ على بحرِ النورِ ،وهناك حيثُ لازمانَ

(٨٩١) وانظرْها في كتابِنا (نفَحاتٌ مِنبرية في القضايا الإيمانية) في قسمِ النّبواتِ بابُ خلقِ سيدِنا آدمَ وكتابِنا (أئمةُ المذاهبِ الفقهيةِ) وانظرُوا رُوحَ البيانِ للبروسَويّ .

ولامكانَ تعالى اللهُ عن ذلك عُلوّاً كبيراً، هناك تجلَّى الحبيبُ ليرى حبيبَهُ، هناك كشفَ اللهُ تعالى الحجابَ بينَهُ وبينَ رسولِ اللهِ ﷺ فرأى رسولُ اللهِ ﷺ نوراً عظيماً وسُرعانَ ما قام سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ بإلقاءِ التحيةِ على اللهِ تعالى «التَّحياتُ المباركاتُ، الصلواتُ الطيباتُ للهِ» فأجابَ مولانا التحيةَ بخيرٍ منها (السلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ) فقالَ سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ (نفسي فداكَ يا رسولَ اللهِ وقد تذكَّرتَنا في أعظمِ مقامٍ، حُقَّ للحبيبِ الأعظمِ أن تُصلُّوا عليه من قلوبِكُمْ لأنَّ الحبيبَ الأعظمَ قال): «السلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصالحينَ» فنظرتِ الملائكةُ إلى هذه المكالمةِ بينَ الحبيبِ وحبيبِهِ، بين ربِّ العالمينَ ورسولِهِ، فقالتْ: «أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأشهدُ أنَّ (سيدَنا) محمَّداً رسولُ اللهِ».

هذه عظمةُ سيدِنا محمدٍ ﷺ هذا مقامُ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ لم يصِلْ إليه مَلَكٌ مقرَّبٌ ولارسولٌ مُصطفىً فقط سيدُنا محمدٌ ﷺ (ماخابَ من صلَّى عليه).

فأنتَ يا أخي المسلمَ عليك وأنتَ تتلو هذا التَّشهُّدَ أن تدخُلَ على اللهِ كما دخلَ رسولُ اللهِ، وأن تُحيِّيَ اللهَ كما حيَّاهُ رسولُ اللهِ ﷺ، وأن تُسلِّمَ على سيدِنا النبيِّ ﷺ كما سلَّمَ عليه مولانا ﷻ ،أي أن لاتكونَ وأنت تتلُو التشهدَ مُخبِراً أو حاكياً، بل تُنشِئُ إنشاءَ التحيةَ، أنت الذي تُسلِّمُ وأنت الذي تُحيِّي،وأنت الذي تُسلِّمُ على سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ، وأنت الذي تُسلِّمُ ،على نفسِكَ وسمعِكَ وبصرِكَ وجوارحِكَ (السلامُ علينا)، وتُسلِّمُ على عبادِ اللهِ المؤمنينَ، ثم تُشهِدُ قلبَكَ وجوارحَكَ والملائكةَ من حولِكَ، أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمَّداً رسولُ اللهِ. ويضعُ يديهِ على فخذَيهِ ليمنعَهُما من العَبثِ، ويشيرُ بالمسبِّحةِ إلى جهةِ القِبلةِ، ينوي بالإشارةِ الإخلاصَ والتَّوحيدَ، وعن ابنِ عباسٍ: هو الإخلاصُ(٨٩٢)؟

(٨٩٢) هب٢/١٣٣.

وعن مجاهدٍ: مَقمَعةُ الشيطانِ [٨٩٣].

وعليك بعد أن تذكُرَ اسمَ النبيِّ سيدِنا (محمَّدٍ) أن تُصلِّيَ عليه، لأنَّكَ ذكرتَهُ باسمِهِ الصَّريحِ، أن تُصلِّيَ عليه وعلى آلهِ وعلى أبي الأنبياءِ سيدِنا إبراهيمَ ﷺ ويكفيكَ أن تقولَ: اللَّهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلِّمْ. لكنَّ الأفضلَ والأكملَ أن تُصلِّيَ عليه بالصلواتِ الإبراهيميةِ.

هذا هو درسُ الخُشوعِ في الصلاةِ، إنَّ لكلِّ حركةٍ وقولٍ هدفاً وغايةً، ومعنىً ومدلولاً.

فإذا سَلَّمتَ من الصلاةِ: السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ .

اسمعُوا الصِّيغةَ: السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ.إن كان هناكَ قولٌ يُقالُ في هذه الصِّيغةِ فهو أنَّكَ انتهيتَ من الصلاةِ، فما هو واجبُكَ تُجاهَ المؤمنينَ، تُجاهَ الناسِ أجمَعينَ، إنَّ هذه العبارةَكلمةٌ توجيهيةٌ من مولانا ﷻ، إنَّها تعني أنَّ تعامُلَ الناسِ بعدَ الصلاةِ بالسلامِ والأمانِ، لم يقُلْ: السلامُ على الملائكةِ أو السلامُ علينا، بل قالَ: السلامُ عليكُمْ، عليكمْ أنتُمْ أيُّها النَّاسُ، هل أدركْتَ يا أخي هذا المعنى ، لايجوزُ لك بعد الصلاةِ أن تخونَهُمْ، أن تَغُشَّهُمْ، أن تَسرقَهُمْ،أن ترتكبَ الفواحشَ معهم، بل يجبُ عليك أن تعيشَ معهم بسلامٍ، بأمانٍ، سلامٌ ورحمةٌ، هذه أعظمُ نهايةٍ سعيدةٍ يتمنَّاها الإنسانُ، وليس فقط السلامُ على المقرَّبينَ الذين هم عن اليمينِ بل السلامُ على جميعِ المسلمينَ عن اليمينِ وعن الشمالِ بيقينٍ، سلامٌ وسلامٌ، إنَّها النتيجةُ الطبيعيةُ بعد العبادةِ، أمَّا الشيءُ غيرُ الطبيعيِّ بعدَ العبادةِ فهو أن تنتهيَ من صلاتِكَ وتخرجَ منها، وكأنَّكَ ذِئبٌ جائعٌ، أو أسدٌ مفترسٌ، يفترِسُ الضعفاءَ وتأكلُ أموالَ اليتامى ظُلماً وعدواناً، شيءٌ غيرُ طبيعيٍّ أن تكونَ بين يدي مولاكَ تعبُدُهُ وتُظهِرُ له التذلُّلَ والعبوديةَ، ثم تنتهي من عبوديتِكَ بعد الصلاةِ لتُظهِرَ جبروتَكَ على أهلِ بيتِكَ، وتأكلُ أموالَ الناسِ بالباطلِ، اسمعْ يا أخي وأنت تُنهي صلاتَكَ بقولِكَ: السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ. السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ.

واسمعْ معي إلى خاتمةِ الصلاةِ، اسمعْ معي إلى حبيبكَ رسولِ اللهِ ﷺ يقولُ: «من لم تَنْهَهُ صلاتُهُ عن الفحشاءِ والمنكرِ لم يزدَدْ من اللهِ إلا بُعْداً» (طب) .

كانت هذه هي الأنباءُ بالتفصيلِ وإليكُمْ موجزَها:

---

(٨٩٣) هب ١٣٣/٢.

"من لم تنْهَهُ صلاتُهُ عن الفحشاءِ والمنكرِ لم يزدَدْ من اللهِ إلا بُعْداً".

فصلٌ: شهودُ المِنَّةِ من اللهِ في الصلاةِ:

ومع هذا كلِّهِ لا ينبغي لعبدٍ أن يرى أنه قامَ بشيءٍ من واجبِ حقوقِ اللهِ تعالى أبداً، لِمَا هو عليه من العظَمةِ والجلالِ، بل يجبُ عليه شهودُ المِنَّةِ من ربِّهِ عليه حين استدْعاهُ إلى أن يكونَ من عبادِهِ المؤمنينَ، فيستشعِرُ في نفسِهِ ذلك ويقولُ: ذكَرني ربِّي، واستمَعَ لخطابي ومحادثتي، مع حقارَتي وجَفائي وبُعْدي، ويُكثِرُ من استصغارِ نفسِهِ وتعظيمِ ربِّهِ، حتى يتمنَّى ويودَّ في نفسِهِ أن لو تقرَّبَ إلى اللهِ تعالى بعبادةِ الخلقِ أجمعينَ. ومن هنا يُفهَمُ قولُهُ ﷺ: **«نيةُ المؤمنِ خيرٌ من عملِهِ»** (أخرجَهُ طب عن سهلِ بنِ سعدٍ).

ثم يستغفرُ اللهَ تعالى بعدَ الصلاةِ إشارةً إلى رؤيةِ تقصيرِهِ عن الإتيانِ بما يجبُ للهِ تعالى من كمالِ الصلاةِ.

وكان رسولُ اللهِ ﷺ يستغفرُ عقِبَ كلِّ صلاةٍ ثلاثَ مرَّاتٍ لهذا المشهدِ، فكأنَّ المصلِّي يتوبُ من شهودِ الحسناتِ كما يتوبُ العاصي من السيئاتِ، من بابِ "حسناتُ الأبرارِ سيئاتُ المقربينَ"، ولهذا تقولُ الملائكةُ يومَ القيامةِ: **«سبحانَكَ ما عبدْناكَ حقَّ عبادتِكَ**(ك- هق-طب) **يا معبودُ»**على صفاءِ عبادتِهِمْ عن شَوبِ الكُدُوراتِ، وعدمِ فُتورِهِمْ عن العبادةِ في وقتٍ من الأوقاتِ.

وهذا الذي تقولُهُ الملائكةُ هو الذي قالَهُ ﷺ: **«لا يُدخِلُ أحدَاً الجنةَ عملُهُ** ، قالوا: ولا أنتَ يا رسولَ اللهِ؟ قال: **ولا أنا إلا أن يتغمَّدنيَ اللهُ بمغفرةٍ برحمةٍ»** (ق عن السيدةِ عائشةَ) وهذا مع اجتهادِهِ ﷺ وصفاءِ أحوالِهِ، وليس معناهُ: أنَّ العملَ لا ينفَعُ صاحبَهُ، فيكونُ مُحرَّضاً على تركِ العملِ، وإنَّما معناهُ الترغيبُ في الاجتهادِ بجميعِ ما يُقرِّبُ إلى اللهِ تعالى، فهو تنبيهٌ على عظيمِ حقِّ اللهِ تعالى الموجِبِ لرؤيةِ التَّقصيرِ لا غيرَ. قال اللهُ تعالى: ﴿**وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ**﴾ العنكبوت: ٤٥، أي: ذكرُ اللهِ للعبدِ أكبرُ من كلِّ ما يَتقرَّبُ به العبدُ إلى ربِّهِ.

فصلٌ: تاركُ الصلاةِ مخالِفٌ لنظامِ الكونِ:

واعلَمْ يا أخي أنَّ الوجودَ كلَّهُ بأجزائِهِ كلِّها دائمُ الصلاةِ للهِ تعالى بدوامِ وجودِهِ، لا ينفكُّ عن الصلاةِ طرفةَ عينٍ، فإنَّهُ في مقامِ العبوديةِ للهِ تعالى في

كلِّ وقتٍ ونَفَسٍ، فمن أدمَنَ النَّظرَ رأى الوجودَ كلَّهُ ظـاهراً وباطنـاً مصلِّيـاً ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾الإسراء: ٤٤، ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الرعد: ١٥.

فمن تركَ الصلاةَ فقد خالفَ الخليقةَ كلَّها، وأخلَّ بنظامِ العالمِ، ولذلك يُحشرُ مع فِرعونَ وهامانَ وجنودِهما وغيرِهمْ من المتكبِّرينَ عن عبادةِ اللهِ، لأنَّهُمْ أبَوا التواضُعَ للهِ كما فعلَ فِرعونُ، فافهمْ، فإنَّ الذي لا يخضَعُ لأحدٍ إنما هو اللهُ وحدَهُ، ولذا وردَ الأمرُ بقتلِ تاركِ الصلاةِ لذلكَ.

الصلاةُ الكاملةُ:

فمن صلَّى بجسدِهِ وقامَ بأركانِ الصلاةِ كما أُمِرَ ظاهراً، وأنزلَ نفسَهُ مع كلِّ رُكنٍ من أركانِها في معانيها الباطنةِ، وفهمَ بروحِهِ وعقلِهِ تلكَ المعانيَ، وشاهدَ المرادَ بكلِّ ركنٍ من أركانِها في معانيها الباطنةِ، فقد صلَّى بجسدِهِ وقلبِهِ وروحِهِ وعقلِهِ، ومن لم يكُنْ كذلك فهو تحتَ مشيئةِ اللهِ، فنستغفِرُ اللهَ العظيمَ، ونسألُهُ العفْوَ إنَّهُ كريمٌ حليمٌ.

***بابٌ: آدابُ السَّفرِ:**

فصلٌ: قبلَ مباشَرةِ السفرِ: إذا أرادَ العبدُ سفراً استُحِبَّ أن يُشاورَ من يثقُ بدينِهِ وخبرتِهِ وعلمِهِ في سفرِهِ في ذلك الوقتِ[٨٩٤] ويجبُ على المستشارِ النَّصيحةُ والتَّخلِّي من الهوى وحظوظِ النُّفوسِ، فإن عزمَ عليه فالسنةُ أن يستخيرَ اللهَ تعالى فيصلِّي ركعتَينِ من غيرِ الفريضةِ ثم يدعو بدعاءِ الاستخارةِ[٨٩٥].

ثم يبدأُ بالتوبةِ والإنابةِ من جميعِ المعاصي والمكروهاتِ ويخرجُ من مظالمِ الخلقِ ويقضي ما أمكنَ من دُيونهم ويردُّ الودائعَ ويستحلُّ كلَّ من بينَهُ وبينَهُ معاملةٌ في شيءٍ أو مصاحبةٌ ويكتُبُ وصيتَهُ ويُشهِدُ عليه بها ويتركُ لأهلِهِ نفقتَهُمْ إلى حينِ رُجوعِهِ.

ويَجتهِدُ في إرضاءِ والدَيهِ ويحرِصُ أن تكونَ نفقتُهُ حلالاً خالِصةً من الشُّبهةِ وخُصوصاً في شهرِ الحجِّ والغزوِ، فإن حجَّ بمالٍ مغصوبٍ عصى وصحَّ حجُّهُ. ويلزمُهُ أن يتعلَّمَ كيفيةَ الحجِّ إذ لا تصحُّ العبادةُ ممن لا يعرفُها.

ويَستصحِبُ معه كتاباً في المناسكِ إذ ربَّما قلَّدَ بعضَ عوامِّ مكةَ وتوهَّمَ أنُّهمْ يعرِفُونَ المناسكَ فيغترَّ بهم وذلك خطأٌ فاحشٌ.

ويُستحَبُّ أن يطلُبَ رفيقاً موافِقاً راغِباً في الخيرِ كارِهاً للشرِّ إن نسيَ ذكَّرَهُ وإن ذكَرَ أعانَهُ ويُستحَبُّ أن يكونَ عالِماً يمنعُهُ بعلمِهِ وعملِهِ من مَساوئِ الأخلاقِ، والأفضلُ أن يكونُوا جماعةً[٨٩٦] ولذلك يُندَبُ ألا يسيرَ مُنفَرِداً عن الناسِ وهذا لغيرِ الصالحينَ الذين يأنسونَ باللهِ تعالى.

---

٨٩٤ لقولِهِ تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ آل عمران: ١٥٩، وتظاهرتِ الأحاديثُ الصحيحةُ أنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ كانوا يُشاورُونَهُ في أمورِهم، وقد شاورهُمْ ﷺ في أسرى بدرٍ.

(٨٩٥) انظرْ بابَ صلاةِ الاستخارةِ.

(٨٩٦) لحديثِ: «**لو أنَّ الناسَ يعلمُونَ ما أعلمُ من الوَحْدةِ ما سارَ راكبٌ بليلٍ وحدَهُ**» (خ ٢٩٩٨ . ت ١٦٧٣).

ويُستحَبُّ أن يكونَ سفرُهُ يومَ الخميسِ فإن فاتَهُ فيومَ الاثنينِ[٨٩٧] وأن يكونَ باكِراً[٨٩٨].

ويُصلِّي ركعتَينِ قبلَ خروجِهِ[٨٩٩] ثم يسألُ اللهَ تعالى المعونةَ والتوفيقَ في سفرِهِ وكان والدي رحمَهُ الله تعالى إذا أرادَ خُروجاً يقرأُ (إنَّ الذي فرضَ عليكَ القُرآنَ لرادُّكَ إلى معادٍ) تفاؤلاً بالعودةِ.

ويُستحَبُّ أن يودِّعَ أهلَهُ وجيرانَهُ وسائرَ أحبابِهِ فيقولُ كلٌّ منهم لصاحبِهِ: (أستودِعُ اللهَ دينَكَ وأمانتَكَ وخواتيمَ عملِكَ، زوَّدَكَ اللهُ التقوى وغفرَ لك ذنبَكَ ويسَّرَ لكَ الخيرَ حيثُما كنتَ)[٩٠٠] ويُستحَبُّ طلبُ الدعاءِ من المسافرِ[٩٠١].

فصلٌ: آدابٌ في السَّفرِ:

والسنةُ أن يدعوَ إذا خرجَ من بيتِهِ: (بسمِ اللهِ، توكَّلتُ على اللهِ، اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من أن أَضِلَّ أو أُضَلَّ أو أَزِلَّ أو أُزَلَّ أو أَظلِمَ أو أُظْلَمَ أو أجهَلَ أو يُجهَلَ عليَّ)[٩٠٢] بسمِ اللهِ، توكَّلتُ على اللهِ ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ)[٩٠٣].

---

(٨٩٧) لأنَّهُ ﷺ (ق - خ ٢٩٥٠): «**خرجَ إلى تبوكَ يومَ الخميسِ**»، وروى (خ) (٢٩٤٩) (لقلَّما كان رسولُ اللهِ ﷺ يخرُجُ إذا خرجَ من سفرٍ إلا يومَ الخميسِ). (وهاجرَ ﷺ يومَ الإثنينِ) (خ ٣٩٠٥ . م).

(٨٩٨) وكان ﷺ إذا بعثَ جيشاً أو سريَّةً بعثهم في أولِ النَّهارِ.

(٨٩٩)لحديثِ طب: «**ما خلفَ عبدٌ أهلَهُ أفضلَ من ركعتَينِ يركعُهما عندَهُمْ حين يريدُ سفراً**» وكان لا ينزِلُ منزلاً إلا ودَّعهُ بركعتينِ (حا). ويقرأُ بعدَ سلامِهِ آيةَ الكرسيِّ ولإيلافِ قريشٍ لما قيلَ: أنهما أمانٌ من كلِّ سوءٍ.

(٩٠٠) كان ابنُ عمرَ رضي اللهُ عنهما يودِّعُ المسافرينَ فيقولُ: (أستودعُ اللهَ دينَكَ وأمانتَكَ وخواتيمَ عملِكَ) (حم ٢/٧ . ت ٣٤٤٢ . هب ٩/١٧٣)

وكان سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ يودِّعُ الجيشَ فيقولُ: «**أستودِعكمُ اللهَ دينَكُمْ وأمانتَكُمْ وخواتيمَ أعمالِكُمْ**» (د ٢٦٠١) وجاء إليه رجلٌ يريدُ السفرَ فقالَ ﷺ له: «**زوَّدكَ اللهُ التقوى**». فقال زِدْني. فقال: «**وغفرَ ذنبَكَ**» قال: زِدْني قال: «**ويسَّرَ لك الخيرَ حيثما كنتَ**» (ت ٣٤٤٤) وفي حديثِ (ن) عنه ﷺ أنه قالَ: «**إنَّ اللهَ إذا استودَعَ شيئاً حفظَهُ**».

(٩٠١) لحديثِ سيدِنا عمرَ أنَّهُ استأذنَ النبيَّ ﷺ في العمرةِ فأذِنَ له وقالَ: «**لا تنسنا يا أُخَيَّ من دعائكَ أو أَشْرِكْنا يا أُخيَّ من دعائِكَ**» (ت ٣٥٦٢ . جه ٢٨٩٤).

(٩٠٢) ت ٣٤٢٧ . د ٥٠٩)

(٩٠٣) فيقالُ له: (كُفيتَ ووُقيتَ ويُنحَّى عنه الشَّيطانُ) (د . ن)

فإذا استوى على دابَّةٍ كبَّرَ ثلاثاً باسمِ اللهِ ثم قال: (سبحانَ الذي سخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقْرِنينَ وإنَّا إلى ربِّنا لمنقلبونَ). اللَّهمَّ إنَّا نسألُكَ في سفرِنا هذا البِرَّ والتَّقوى ومن العملِ ما ترضى، اللَّهمَّ هَوِّنْ علينا سفرَنا هذا واطْوِ عنَّا بُعدَهُ، اللَّهمَّ أنتَ الصَّاحِبُ في السفرِ،
والخليفةُ في الأهلِ، اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من وَعثاءِ السَّفرِ وكآبةِ المنظرِ وسُوءِ المُنقلَبِ في المالِ والأهلِ) [٩٠٤].

ويُستحبُّ أن يُؤَمِّرَ الرِّفقةُ عليهم أحدَهُمْ أفضلَهُمْ وأجودَهُمْ رأياً ويُطيعُونَهُ[٩٠٥] ويُكرَهُ أن يَستصحِبَ كلباً أو جَرَساً يُعلِّقُهُ في رقبةِ دابَّةٍ[٩٠٦] فإن فعلَ رفقتُهُ ذلك فلْيُقُلْ اللَّهمَّ إنِّي أبرأُ إليكَ من صُنعِ هؤلاءِ فلا تَحْرِمْني ثمرةَ صُحبةِ ملائكتِكَ وبركتَهُمْ.

ولا يُحمِّلُ سيارتَهُ أو دابَّتَهُ فوقَ طاقتِها، ويُريحُها على الطريقِ[٩٠٧].

ويُستحبُّ أن يسريَ آخرَ الليلِ لأنَّ الأرضَ تُطوَى بالليلِ للمسافرِ[٩٠٨] أمَّا في أوَّلِ الليلِ فمكروهٌ[٩٠٩].

ويُسَنُّ مساعدةُ الرَّفيقِ وإعانتُهُ[٩١٠] وأن يتعهَّدَ المنقطعَ أو يُعينَهُ ويَستعمِلَ الرِّفْقَ وحُسْنَ الخُلُقِ مع حاشيَتِهِ وأهلِهِ ويصونَ لِسانَهُ من الشَّتْمِ والغِيبةِ ولعْنِ الدَّوابِّ[٩١١].

---

(٩٠٤) أخرجَهُ (م . ت ٣٤٤٧ . هب ٥/٢٥١) ومُقرَّنينَ: مُطيعينَ، والوَعثاءُ: الشِّدَّةُ، والكآبةُ تغييرُ النَّفْسِ من خوفٍ، ونحوِهِ: والمنقلَبُ: المرجِعُ.

(٩٠٥) لحديثِ: «**إذا خرجَ ثلاثةٌ في سفرٍ فلْيؤمِّرُوا أحدَهُمْ**» (د ٢٦٠٨).

(٩٠٦) لحديثِ: «**لا تَصحَبُ الملائكةُ رِفقةً فيها كلبٌ أو جرسٌ**» (م ٢١١٣-د٢٥٥٥-ت ١٧٠٣).

(٩٠٧) لحديثِ: «**إذا سافرتُمْ في الخَصْبِ فأعطُوا الإبلَ حظَّها من الأرضِ**» (م ١٩٢٦ . ت ٢٨٥٨).

(٩٠٨) رواه (د ٢٥٧١ . حا ١/٤٤ ووافقه)

(٩٠٩) لحديثِ (م عن جابرٍ): «**لا تُرسِلُوا فواشِيَكُم وصِبيانَكُمْ إذا غابتِ الشمسُ حتى تذهَبَ فحْمةُ العشاءِ فإنَّ الشيطانَ ينتشِرُ إذا غابتِ الشمسُ حتى تذهبَ فحمةُ العشاءِ**»الفواشي جمعُ فاشيةٍ وهي مايُرسَلُ من الدَّوابِّ للرَّعيِ.

(٩١٠) لقولِهِ ﷺ: «**اللهُ في عَونِ العبدِ ما كان العبدُ في عونِ أخيهِ**» (م ٢٦٩٩ . د ٤٩٤٦) وقالَ: «**من كانَ معه فضْلُ ظَهْرٍ فلْيَعُدْ به على من لا ظهرَ لهُ** (من لا دابَّةَ له) **ومن كان معه فضْلُ زادٍ فليَعُدْ به على من لا زادَ معه**» (م ١٧٢٨ . هب ٤/١٨٢ . حم ٣/٣٤).

ويُستحَبُّ أن يُكبِّرَ إذا صعدَ الثَّنايا ويُسبِّحَ إذا هبطَ الأوديةَ ويُكرَهُ رفعُ الصوتِ بذلك[٩١٢] لأنَّ اللهَ تعالى سميعٌ قريبٌ[٩١٣].

فإذا دخلَ قريةً أو أشرفَ عليها قال: اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ خيرَها وخيرَ أهلِها وخيرَ ما فيها وأعوذُ بكَ من شرِّها وشرِّ أهلِها وشرِّ ما فيها[٩١٤].

والدعاءُ مستجابٌ لا شكَّ فيه[٩١٥]، فإذا خافَ قوماً قال: اللَّهمَّ إنا نجعلُكَ في نحورِهمْ ونعوذُ بك من شُرورِهمْ[٩١٦]، لا إلهَ إلا اللهُ العظيمُ الحليمُ، لا إلهَ إلا اللهُ ربُّ العرشِ العظيمِ، لا إلهَ إلا اللهُ ربُّ السمواتُ وربُّ الأرضِ وربُّ العرشِ الكريمِ)[٩١٧]، يا حيُّ يا قيُّومُ برحمتِكَ أستغيثُ[٩١٨].

ويُستحَبُّ الإنشادُ والحِداءُ في السَّيرِ لتنشيطِ الدَّوابِّ والنُّفوسِ[٩١٩].

وينبغي له المحافظةُ على الطهارةِ وعلى الصلاةِ في أوقاتِها فإن لم يمكِنِ النُّزولُ في وقتِ المكتوبةِ صلاها على الدابَّةِ وعليه إعادتُها على الأرضِ إلى القبلةِ. ولا يتركُ صلاةَ الرَّواتبِ ولو على ظَهرِ دابَّتِهِ فإذا نزلَ منزلاً قال:

---

(٩١١) لحديثِ (ت ١٩٧٧ . خد ٣٣٢ . حم ٤٠٤/١): «**ليسَ المؤمنُ بالطَّعَّانِ ولا اللَّعَّانِ ولا الفاحشَ ولا البذيءَ**» وحديثِ (م ٢٥٩٦): «**لا يكونُ اللَّعانُونَ شُفعاءَ ولا شُهداءَ يومَ القيامةِ**».

(٩١٢) لحديثِ جابرٍ (كنَّا إذا صَعَدْنا كبَّرْنا وإذا نزلْنا سبَّحْنا) خ ٢٩٩٣ وأوصى رسولُ اللهِ ﷺ رجلاً يريدُ السَّفرَ فقال: «**عليكَ بتقوى اللهِ والتكبيرِ على كُلِّ شَرَفٍ**»(حم-ت).

(٩١٣) (ق): «**أيُّها الناسُ اِربَعُوا على أنفسِكُمْ فإنَّكُمْ لا تدْعُونَ أصمَّ ولا غائباً إنه معكمْ إنه سميعٌ قريبٌ**»

(٩١٤) (ت في اليوم والليلة ٥٤٤ . هب ٢٥٢/٥).

(٩١٥) من قالَهُنَّ لم يُضَرَّ بشيءٍ حتى يرتحلَ من منزلِهِ ذلك (م ٢٧٠٨ . ت ٣٤٣٧ . حم ٣٧٧/٦).

(٩١٦) لحديثِ (د ١٥٣٦ . ت ١٩٠٥ . خد ٣٢): «**ثلاثُ دعَواتٍ مستجاباتٍ لا شكَّ فيهنَّ دعوةُ المظلومِ، ودعوةُ المسافرِ، ودعوةُ الوالدِ على الولدِ**».

(٩١٧) (د ١٥٣٧ . حم ٤١٤/٤).

(٩١٨) (خ ٦٣٤٥ . م)

(٩١٩) (ت . حا)

أعوذُ بكلماتِ اللهِ التَّامَّاتِ من شرِّ ما خلقَ[٩٢٠] وإذا جنَّ عليه الليلُ قال: يا أرضُ ربي وربُّكِ اللهُ، أعوذُ باللهِ من شَرِّكِ وشرِّ ما فيكِ وشرِّ ما خُلِقَ فيك وشرِّ ما يَدِبُّ عليكِ، وأعوذُ باللهِ من شرِّ أسدٍ وأسْودَ ومن الحيةِ والعقربِ ومن ساكنِ البلدِ ومن والدٍ وما ولدَ[٩٢١].

فإذا قضى حاجتَهُ عجَّلَ بالرُّجوعِ إلى أهلِهِ[٩٢٢].

فصلٌ: آدابٌ بعدَ السَّفرِ:

إذا رجعَ من سفرِهِ قالَ: آيِبُونَ تائبُونَ حامِدُونَ ساجِدونَ لربِّنا حامدونَ، صدقَ اللهُ وعدَهُ ونصرَ عبدَهُ وهزمَ الأحزابَ وحدَهُ) [٩٢٣] ولْيُقدِمْ معه هديةً[٩٢٤] ولْيُرْسِلْ إلى أهلِهِ يُخبرُهُمْ بقدومِهِ ولا يَقدُمُ عليهم بغتةً أو ليلاً للنَّهيِ عن ذلك[٩٢٥].

والسنةُ أن يُسرِعَ إذا وقعَ بصرُهُ على جُدرانِ قريتِهِ[٩٢٦] ويقولُ: (اللَّهمَّ اجعلْ لنا بها قراراً ورزقاً حسناً اللَّهمَّ ارزُقْنا حِماها وأَعِذْنا من وباها وحَبِّبْنا إلى أهلِها وحبِّبْ صالحي أهلِها لنا:

---

(٩٢٠) وردتْ به الأحاديثُ الصحيحةُ من حديثِ أنسٍ كان للنبيِّ ﷺ حادٍ يُقالُ له أَنْجَشةُ وكان حسنَ الصوتِ فقال له سيدُنا النبيُّ ﷺ: «**رُويدَكَ يا أنجشَةُ لا تَكسِرِ القواريرَ**» (م ٢٣٢٣ . خ ٦٢١١- حم ١١٧/٣) وحَدَا عامرُ بنُ الأكوعِ أمامَ النبيِّ ﷺ: «**اللَّهمَّ لو لا أنتَ ما اهتَدَيْنا ولا تصدَّقْنا ولا صلَّينا**..» فقالَ ﷺ من هذا السائقُ؟ فقالوا: عامرُ بنُ الأكوعِ فقالَ: «**يرحمُهُ اللهُ**» (م ١٨٠٧ . خ ٤١٩٦ . حم ٤٦/٤).

(٩٢١) (د . حا) والأسْودُ: الشخصُ، وساكنُ البلدِ: الجِنُّ، والوالدُ هنا: إبليسُ، وما ولدَ: ذُرِّيَّتُهُ واللهُ أعلمُ.

(٩٢٢) لحديثِ: (السَّفرُ قُطعةٌ من العذابِ يمنعُ أحدَكُمْ طعامَهُ وشرابَهُ فإذا قضى أحدُكُمْ نَهْمَتَهُ من سفرِهِ فلْيُعَجِّلْ إلى أهلِهِ) مالك ٩٨٠/٢ . خ ١٨٠٤ . م ١٩٢٧) زاد هب (٢٥٩/٥): «**فإنَّهُ أعظمُ لأجرِهِ**».

(٩٢٣) (مالك ٩٨٠/٢ . خ ١٧٩٧ . م ١٣٤٤)

(٩٢٤) لحديثِ: «**إذا قدِمَ أحدُكُمْ من سفرِهِ فليَهْدِ إلى أهلِهِ ولْيَطْرِفْهُمْ ولو كانتْ حجارةً**» (قط ٣٠٠/٢).

(٩٢٥)لحديثِ:«**إذا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيلاً فلا يَأْتِيَنَّ أَهلَهُ طُرُوقًا حتى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ**» (خ٥٠٧٩ . م ٧١٥ واللفظُ له).

(٩٢٦) لفعلِهِ ﷺ كان إذا نظرَ إلى جُدرانِ المدينةِ أوضعَ راحلتَهُ وإن كان على دابَّةٍ حرَّكها من حبِّها. (خ١٨٠٢ - ت ٣٤٤١).

وسُنَّ تلقِّي المسافرينَ[٩٢٧] وأن يبدأَ دخولَهُ البيتَ بصلاةِ ركعتينِ في المسجدِ القريبِ من منزلِهِ لفعلِهِ ﷺ[٩٢٨] ولأمرِهِ بهِ[٩٢٩].

ويُستحَبُّ أن يُقالَ للقادمِ من حجٍّ: قَبِلَ اللهُ حجَّكَ وغفرَ ذنبَكَ وأخلفَ نفَقَتَكَ ويدعو لهم ويستغفِرُ[٩٣٠]. وينحَرُ أو يذبَحُ ويسمَّى طعامُ المسافرِ بالنَّقيعةِ[٩٣١].

(٩٢٧) كما كان يفعلُ بنو عبدِ المطَّلِبِ يستقبلونَ نبيَّنا ﷺ يضع واحداً أمامَهُ وواحداً خلفَهُ) خ ١٧٩٨).

(٩٢٨) (ق) عن كعبِ بنِ مالكٍ.

(٩٢٩) كما أَمرَ به سيدَنا جابراً رضي اللهُ عنه (خ ٢٠٩٧ ـ م).

(٩٣٠) لحديثِ (اللَّهمَّ اغفِرْ للحاجِّ ولمن استغفرَ له الحاجُّ) (هب ٢٦١/٥) وفي الحديثِ (ن ١١٣/٥ حا ٤٤١/١) (وفدُ اللهِ ثلاثةٌ: الغازي والحاجُّ والمعتمِرُ).

(٩٣١) عن جابرٍ لِمَّا قدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ المدينةَ من سفرِهِ نحرَ جَزُوراً أو بقرةً (خ ـ هب ٢٦١/٥).

* بابٌ: قصرُ الصلاةِ وجمعُها[٩٣٢]:

شُرِعَ القصرُ في الصلاةِ أثناءَ السفرِ في السَّنةِ الرابعةِ للهجرةِ.
شُرِعَ الجمعُ في الصلاةِ في السنةِ العاشرةِ للهجرةِ.
سببُهُما: المشقَّةُ في السفرِ غالباً[٩٣٣].
حُكمُهما: والقصرُ والجمعُ رخصةٌ[٩٣٤] وقد يَجبانِ: كما لو أخَّرَ الوقتينِ حتى بقي ما يسعُ الصلاتَينِ وهما مَقصورتانِ، ويجبُ القصرُ أيضاً في السفرِ على من بهِ حدَثٌ دائمٌ ينقطِعُ عند قدْرِ ركعتَينِ فقط فلا يصِحُّ له الإتمامُ.

وابتداؤُهُما عندَ مغادرةِ سُورِ البلدِ أو عُمرانِها[٩٣٥].

([٩٣٢])حاشية الجمل ج١/٥٨٧، تحفة المحتاج ج١/ ٤١٥، مغني المحتاج ج١/ ٢٦٢، البجيرمي على الخطي ج٢/ ١٤٤، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٠٨، ترشيح المستفيدين ج١/ ١٣١، إعانة الطالبين ج٢/ ٩٧ قليوبي وعميرة ج١/٢٥٥، أسنى المطالب ج١/ ٢٣٤، نهاية المحتاج ج٢/ ٢٤٦، المجموع ج٤/٣٢١.

دليلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾النساء: ١٠١.

- والتَّقييدُ بالخوفِ غيرُ معمولٍ به. فعن يعلى بنِ أُميَّةَ قال: قلتُ لعمرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ إنَّما قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾النساء: ١٠١، فقال عمرُ: عجبتُ مما عجبتَ منه. فذكرتُ ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ فقال: «صدقةٌ تصدَّقَ اللهُ بها عليكم فاقبلُوا صدقتَهُ». (م ٦٨٦).

– وعن ابنِ مسعودٍ ﷺ قال: «**صلَّيتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ ركعتَينِ ركعتَينِ، ومع أبي بكرٍ ركعتَينِ، ومع عمرَ ركعتَينِ**». (ق).

([٩٣٣]) روى سيدُنا أبو هريرةَ ﷺ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**السفرُ قُطعةٌ من العذابِ، يمنعُ أحدَكُمْ نومَهُ، وطعامَهُ وشرابَهُ فإذا قضى أحدُكُمْ نهمتَهُ فلْيُعجِّلْ إلى أهلِهِ**» (خ).

[٩٣٤] فلا يُكرَهُ إتمامُ رُباعيةٍ لمن له قصرُها لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها: أتمَّ النبيُّ ﷺ وقصرَ (قط ٢/١٨٩) وبيَّنَ سلمانُ أنَّ القصرَ رُخصةٌ بمحضَرِ اثني عشرَ صحابياً (هب ٣/١٤٤) حسن) وحديثُ (حم ٥٨٦٦) : «**إنَّ اللهَ يحبُّ أن تُؤتَى رُخصُهُ كما يَكرَهُ أن تُؤتى مَعصيتُهُ**»

ويقصُرُ في البلدِ المسافرِ إليه ما لم ينْوِ الإقامةَ أربعةَ أيامٍ غيرَ يومَي الدُّخولِ والخُروجِ[٩٣٦]، فإن لم يتوقَّعِ الإقامةَ في كلِّ وقتٍ وبقيَ ماكِثاً لقضاءِ حاجةٍ له قصرَ وجمعَ ثمانيةَ عشرَ يوماً[٩٣٧].

ويكونُ القصرُ للصلاةِ الرُّباعيةِ المكتوبةِ مؤدَّاةً أو فائتةَ سفرِ قصرٍ يقيناً في السَّفرِ بشروطٍ:

الأولُ: أن يجاوِزَ سُوراً مُختصَّاً ببلدٍ وصَوبَ مقصدِهِ أو في مجاوزةِ الأبنيةِ ولاعبرةَ بمزارعِ بلدِهِ وبساتينِها.

الثاني: دوامُ السفرِ يقيناً في جميعِ صلاتِهِ فإن بلغَ دارَ إقامتِهِ أتمَّ.

الثالثُ: قصدُ موضعٍ معلومٍ بالجهةِ أوَّلاً بخلافِ الهائمِ وطالبِ غريمٍ فلا يَقصُرانِ.

وإذا سافرتِ الزَّوجةُ مع زوجِها، والجنديُّ مع قائدِهِ ولا يعرفانِ مقصدَهُما لا يجوزُ لهما الترخُّصُ، لكن تُؤثِّرُ نيةُ الجنديِّ فيه ويترخَّصُّ، فإذا سارُوا (٨١ كم) يقصُرُونَ وإن لم يعرِفُوا المقصِدَ، ولو عرفُوا المقصِدَ ترخَّصُوا كلُّهُمْ.

---

(٩٣٥) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ** ﴾ النساء: ١٠١، فعلَّقَ القصرَ على الضربِ «**وهو السَّفرُ**». وقبلَ مفارقةِ بلدِهِ لا يكونُ ضارِباً ولا مسافراً. لأنَّهُ ﷺ **إنَّما كان يقصُرُ إذا ارتحلَ** (خ١١١١ – م٧٠٤)

(٩٣٦) لأنَّهُ ﷺ **أقامَ بمكةَ أربعةَ أيامٍ لأنَّهُ كان حاجًّاً ودخلَ مكةَ صبيحةَ رابعةِ ذي الحِجَّةِ** (خ١٠٨٥ – م١٢٤٠) والحاجُّ لا يخرجُ قبل يومِ التَّروِيةِ.

(٩٣٧) لحديثِ عِمرانَ بنِ الحُصَينِ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ مكثَ بمكةَ ثمانيَ عشرةَ ليلةً فكان يُصلِّي ركعتَينِ، ويقولُ: «**يا أهلَ البلدِ صَلُّوا أربعاً، فإنَّا قومٌ سَفْرٌ**»(**د**) قال ابنُ المنذرِ: أجمعُوا على أنَّ المسافرَ يقصُرُ ما لم يُجْمِع (أي يعزِمْ على إقامةٍ) الإقناعُ لابنِ المنذرِ (١/١٢٠). وفي حديثِ أنسٍ (خ٤٢٩٧): «**أقامَ بها تسعةَ عشرَ يوماً يُصلِّي ركعتَينِ**».

الرابعُ: التَّحرُّزُ مما ينافي نيةَ القصرِ كنيةِ الإتمامِ أو التردُّدِ فيه ولو قامَ القاصِرُ لثالثةٍ عامِداً عالِماً بلا موجِبٍ لإتمامٍ (كنيةِ الإتمامِ) بطلتْ صلاتُهُ، أو ساهياً أو جاهلاً لزمَهُ العَودُ عند تذكُّرِهِ ويسجدُ للسهوِ.

الخامسُ: أن يكونَ سفرُهُ لغرضٍ صحيحٍ كزيارةٍ أو تجارةٍ.

السادسُ: العلمُ بجوازِ القصرِ للمسافرِ.

السابعُ: أن يكونَ سفرُهُ في غيرِ معصيةٍ فلا قصرَ للعاصي بالسفرِ وناشِزٍ ومسافرٍ لقطعِ طريقٍ (لأنَّ الرُّخَصَ لا تناطُ بالمعاصي)، فلا يستبيحُ من سفرُهُ معصيةٌ شيئاً من رُخصِ السفرِ من القصرِ والفِطرِ والمسحِ ثلاثاً والجمعِ والتنفُّلِ على الراحلةِ، وتركِ الجمعةِ، وأكلِ المَيتةِ، إلا التَّيمُّمَ إذا عُدِمَ الماءُ فيلزمُهُ التيمُّمُ وتجبُ إعادةُ الصلاةِ، فوجوبُ التيمُّمِ لحُرمةِ الوقتِ والإعادةُ لتقصيرِهِ بتركِ التَّوبةِ.

الثامنُ: أن تكونَ مسافتُهُ ١٦ فرسخاً = ٤٨ ميلاً = ٨٦ أو ٨١ كم[٩٣٨].

التاسعُ: أن يكونَ القاصِرُ مؤدِّياً للصلاةِ الرُّباعيةِ.

العاشرُ: أن ينويَ المسافرُ القصرَ للصلاةِ مع الإحرامِ بها (أُصلِّي فرضَ الظُّهرِ قَصْراً).

الحادي عشرَ: أن لا يأتمَّ في جُزْءٍ من صلاتِهِ بمقيمٍ[٩٣٩].

الثاني عشرَ:أن يكونَ السَّفرُ طويلاً يقيناً:

([٩٣٨]) واستدلُّوا على هذا التقريرِ بما روى عطاءُ بنُ أبي رباحٍ أنَّ ابنَ عمرَ وابنَ عباسٍ رضي اللهُ عنهما كانا يُصلِّيانِ الرُّباعيةَ ركعتَينِ، ويُفطِرانِ في أربعةِ بُرُدٍ، فما فوقَ ذلك). (أخرجَهُ هق بسندٍ صحيحٍ). وهي ستَّةَ عشرَ فرسخاً وتساوي (٨١) كم تقريباً. وحديثِ ابنِ عباسٍ: «يا أهلَ مكَّةَ لا تقصُروا في أقلَّ من أربعةِ بُرُدٍ من مكةَ إلى عُسْفانَ» (قط١/٣٨٧)

– ويقولُ عطاءُ بنُ أبي رباحٍ: قلتُ لابنِ عباسٍ: أَقْصُرُ الصَّلاةَ إلى عرفةَ؟ فقالَ: (لا، ولكن إلى جُدَّةَ، وعُسْفانَ، والطائفِ، وإن قدِمْتَ إلى أهلٍ، وماشيةٍ، فأتِمَّ). (أخرجَهُ الشافعيُّ وهق بسندٍ صحيحٍ).

([٩٣٩]) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما، سئلَ ما بالُ المسافرِ يُصلِّي ركعتَينِ إذا انفردَ، وأربعاً إذا ائتمَّ بمقيمٍ؟ فقال: **تلكَ السُّنَّةُ**. (حم ١٨٦٢)

أ - مرحلتانِ فأكثرَ =سيرَ يومَينِ مُعتدِلَينِ =سيرَ ليلتَينِ =سيرَ يومٍ وليلةٍ وإن لم يَعتدِلا =أربعةَ بُرُدٍ =٤٨ ميلاً هاشمياً =٨٠،٦٤٠ أو ٨٦.٢٦٠كم
ب- بسيرِ الأثقالِ ودبيبِ الأقدام.
ت- مع اعتبارِ النُّزولِ المعتادِ لَلأكلِ والشُّربِ والصلاةِ والاستراحةِ (قُدِّرتْ بساعةٍ ونصفٍ) فالمدَّةُ للسَّيرِ ٢٢،٥ ساعةً.
ث- لا يُحسَبُ منها مُدَّةُ الرُّجوعِ.
ج- ولو قطعَها في لحظةٍ أو سُوَيعاتٍ.
ح- ابتداءُ السَّفرِ من محلٍّ لا عُمرانَ فيه ولا خِيامَ أو أوَّلَ سيرِ السَّفينةِ.

مبحثٌ: انتهاءُ السَّفرِ:

١- بُلوغُهُ مبدأَ سفرِهِ.
٢- وصولُ وطنِهِ.
٣- نيةُ إقامتِهِ أربعةَ أيَّامٍ صِحاحٍ غيرَ يومَي الدُّخولِ والخروجِ.
٤- نيةُ رجوعِهِ إلى وطنِهِ بشَرطِ أن ينوِيَها وهو ماكِثٌ لا سائرٌ جهةَ مقصدِهِ.
٥- التَّردُّدُ بنيةِ الرُّجوعِ.

مسألةٌ ١: و إذا دخلَ وقتُ الصلاةِ ومضى من الوقتِ ما يُمكِنُ فعلُ الصلاةِ فيه ثم سافرَ فإنَّ له أن يقصُرَ، لأنَّ الاعتبارَ في صفةِ الصلاةِ بحالِ الأداءِ لا بحالِ الوجوبِ .

مسألةٌ ٢: وإذا فارقَ بُنيانَ بلدِهِ ثم رجعَ لحاجةٍ فليس له التَّرخُّصُ في رجوعِهِ وإنَّما يترخَّصُ بعد مفارقتِهِ ثانياً .

مبحثٌ في سفرِ المرأةِ:

لا يجوزُ للمرأةِ أن تُسافرَ بغيرِ مَحرَمٍ، وليس لها أن تُغادرَ سُورَ المدينةِ أو القريةِ إلا ومعها زوجُهَا أو مَحرَمٌ سواءٌ قصُرَ السفرُ أم طالَ، لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ لم يُردْ تحديدَ ما يقعُ عليه السفرُ، بل أطلقَهُ على ثلاثةِ أيامٍ[٩٤٠]، وعلى

---

(٩٤٠) فقالَ ﷺ : «**لا تُسافرِ امرأةٌ ثلاثاً إلا ومعها ذو محرَمٍ**» عن ابنِ عمرَ (خ ١٠٨٦ . م ١٣٣٨) (د ١٧٢٧ . هب ١٣٨/٣).

يومينِ[٩٤١] وعلى يومٍ وليلةٍ[٩٤٢] وعلى يومٍ[٩٤٣]، وعلى ليلةٍ[٩٤٤]، وعلى بَريدٍ وهو مسيرةُ نصفِ يومٍ[٩٤٥] فدلَّ على أنَّ الجميعَ يُسمَّى سفراً، وقد سُئلَ سيدُنا النبيُّ ﷺ عن المرأةِ تسافرُ ثلاثاً بغيرِ محرَمٍ فقال: لا، وسئلَ عن سفرِها يومَينِ بغيرِ محرَمٍ فقال: لا ، وسئلَ عن يومٍ فقال: لا. فأدَّى كلٌّ منهم ما حفظَ[٩٤٦]، واللهُ أعلمُ.

فصلٌ: جمعُ الصلاتَينِ[٩٤٧]:

يجوزُ الجمعُ بين صلاتَي الظُّهرِ والعصرِ والمغربِ مع العشاءِ تقديماً وتأخيراً.

١-كيفيتُهُ:(النيةُ: أُصلِّي فرضَ الظُّهرِ مقصورةً مع العصرِ جمعَ تقديمٍ أو تأخيرٍ**)**

---

(٩٤١) فقالَ ﷺ: «**لا تسافرُ المرأةُ يومَين إلا ومعها زوجُها أو ذو محرَمٍ**» (خ ١١٩٧ . م . هب ١٣٨/٣ . حم ٧/٣ . حب ٢٧٢٣).

(٩٤٢) فقال ﷺ: «**لا يحِلُّ لامرأةٍ تؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ أن تسافِرَ مسيرةَ يومٍ وليلةٍ ليس معها حُرْمةٌ**» عن أبي هريرة (خ ١٠٨٨ . م ١٧٢٣ . د ١٢٢٣ . هب ١٣٩/٣).

(٩٤٣) روايةُ (م): مسيرةَ يومٍ.

(٩٤٤) وروايةٌ أُخرى عند (م) مسيرةَ ليلةٍ.

(٩٤٥) روايةُ (د) لا تسافرْ بَريداً.

(٩٤٦) فلا يكونُ شيءٌ من هذا حَدَّاً للسفرِ يَدُلُّ عليه حديثُ ابنِ عبَّاسٍ (خ ٥٢٣٣ . م ١٣٤١ . الشافعي ٢٨٦/١ حم ٢٢٢/١ . هب ١٣٩/٣): «**لا يخْلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ ولا تسافرَنَّ امرأةٌ إلا ومعها محرَمٌ**».

(٩٤٧) لحديثِ سيدِنا معاذِ بنِ جبلٍ عن النبيِّ ﷺ: «**أنَّهُ كان في غزوةِ تبوكَ إذا ارتحلَ قبلَ زَيغِ الشَّمسِ أخَّرَ الظهرَ حتى يجمعَها إلى العصرِ فيصلِّيهما جميعاً، وإذا ارتحلَ بعدَ زَيغِ الشمسِ صلَّى الظهرَ والعصرَ جميعاً ثم سارَ، وكانَ إذا ارتَحلَ قبلَ المغربِ أَخَّرَ المغربَ حتى يُصَلِّيَها مع العشاءِ وإذا ارتَحلَ بعد المغربِ عَجَّلَ العشاءَ فَصَلَّاهَا مع المغربِ** »(حم-ت-د). وعن سيدِنا أنسٍ معناهُ عندَ (خ١١١٢ – م٧٠٤)، وحديثِ (ق) عن ابنِ عمرَ: «**كان النبيُّ ﷺ يجمعُ بين المغربِ والعشاءِ إذا جدَّ به السَّيرُ**»، وعند (م – د ١٢١٩ – هب ١٦٢/٣): «**كان النبيُّ ﷺ إذا أرادَ أن يجمعَ بين الصلاتينِ في السفرِ أخَّرَ الظُّهرَ حتى يدخُلَ وقتُ العصرِ ثم يجمعُ بينَهُما**».

١) في السفرِ تقديماً وتأخيراً.
٢) في المطرِ: تقديماً فقط.

استثناءٌ من السَّفرِ:

أ- المتحيِّرةُ: لا تَجمعُ تقديماً لفقدِ صحَّةِ بعضِ شروطِ جمعِ التقديمِ وهو صحَّةُ الأُولى يقيناً أو ظنّاً.

ب- فاقدُ الطَّهورَينِ والمتيمِّمُ الذي تلزمُهُ الإعادةُ والمستحاضةُ يجمعونَ تقديماً وتأخيراً.

ت- جمعُ الجمعةِ مع العصرِ: تقديماً فقط بشرطِ أن تغنيَ عن الظهرِ (بأن لم تتعدَّدْ في البلدِ الواحدةِ زيادةً على قدرِ الحاجةِ).

٢- حُكمُهُ:

١) رُخصةٌ والأفضلُ تركُهُ مراعاةً لخلافِ الحنفيةِ إلا في عرفةَ ومزدلِفةَ لمسافرٍ.

٢) وقد يجبُ فيما لو ضاقَ وقتُ الأُولى عن الطهارةِ والصلاةِ فيه فيلزمُهُ جمعُ التأخيرِ لتقعَ أداءً.

٣- أنواعُهُ:

١) في السفرِ.

أ- جمعُ تقديمٍ: شروطُهُ:

١- الترتيبُ: فيبدأُ بصاحبةِ الوقتِ.

٢- الولاءُ يقيناً بينَ الصَّلاتَينِ، فإن طالَ الفصلُ (أكثرَ من مقدارِ ركعتَينِ بأَخَفِّ ممكنٍ بالفعلِ المعتادِ مع الإقامةِ والطَّلبِ الخفيفِ للتيمُّمِ)بطلتِ الثانيةُ وأعادَها في الوقتِ الأصليِّ.

٣- نيةُ الجمعِ بقلبِهِ في الأُولى وقبلَ السلامِ (أُصلِّي فرضَ الظُّهرِ مجموعةً مع العصرِ جمعَ تقديمٍ).

٤- صحَّةُ الأُولى يقيناً أو ظنّاً.

٥- دوامُ السَّفرِ إلى عَقدِ الثانيةِ.

ب- جمعُ تأخيرٍ:شروطُهُ:

١- دوامُ السفرِ إلى فراغِ الصَّلاتَينِ معاً.

٢- نيـةُ جمـعِ التـأخيرِ في وقـتِ الأُولى إلى أن يبقـى مـن وقـتِ الأُولى زمـنٌ لـو ابْتُـدِئَتْ فيه كانت أداءً حقيقياً[٩٤٨].

٢) الجمعُ في المطرِ[٩٤٩]:

شروطُ جمعِ التَّقديمِ للمقيمِ في المطرِ والثَّلجِ والبَرْدِ والرِّيحِ الباردةِ الماطرةِ (والمرضِ).

١- وجودُ المطرِ يقيناً في أوَّلِ الصَّلاتينِ وبينَهُما وعندَ التَّحلُّلِ من الأُولى إن بلَّ المطرُ أعلى الثَّوبِ أو أسفلَ النَّعلِ[٩٥٠].

٢- الجماعـة في تحـرم الثانيـة، ولا يشـترط الجماعـة في الأولى، ولا بـد للإمـام مـن نيـة الجماعة في الثانية وإلا لم تنعقد الثانية.

٣- الترتيبُ.

٤- نيةُ الجمعِ في الأُولى.

٥- ظَنُّ صحَّةِ الأُولى.

٦- بقاءُ وقتِ الأُولى يقيناً إلى عقدِ الثانيةِ.

٧- الموالاةُ بينَ الأُولى والثانيةِ.

([٩٤٨]) لحديثِ معاذٍ المتقدِّمِ.

([٩٤٩]) لحديثٍ أنَّ النبيَّ ﷺ: «**جمعَ بينَ المغربِ والعشاءِ في ليلةٍ مطيرةٍ وفعلَها سيدُنا أبو بكرٍ وسيدُنا عمرُ وسيدُنا عثمانُ** ﷺ **وأمرَ سيدُنا ابنُ عمرَ مُنادِيَهُ في ليلةٍ باردةٍ فنادَى: أنَّ الصلاةَ في الرِّحالِ، وحدَّثَ ابنُ عمرَ أنَّ النبيَّ** ﷺ **كان إذا كانتْ ليلةٌ باردةٌ أو مَطيرةٌ أمرَ المنادِيَ فنادَى: الصَّلاةُ في الرِّحالِ**» (د١٠٦٢-ونحوُهُ عند(ق))

([٩٥٠]) والدَّليلُ على جوازِ جمعِ التَّقديمِ في المطرِ ما رَوى ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قالَ: «صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ الظُّهرَ والعصرَ جميعاً، والمغربَ والعشاءَ جميعاً في غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ» (م)

قال مالكٌ ﷺ: «أرى ذلك في المطرِ» وبمثلِهِ قال مولانا الإمامُ الشافعيُّ ﷺ.

- وأجازَ بعضُ الشافعيةِ جمعَ التقديمِ والتأخيرِ بالمرضِ، كأن كان يُحَمُّ في وقتِ الأُولى، فيؤخِّرُها إلى وقتِ الثانيةِ، أو كان يُحَمُّ في وقتِ الثانيةِ فيقدِّمُها مع الأُولى. (قال النَّوويُّ في المجموعِ: ووجهُ الدِّلالةِ منه -أي من الحديثِ- أنَّ هذا الجمعَ إمَّا أن يكونَ بالمرضِ وإمَّا بغيرِهِ مما في معناهُ أو دُونَهُ، ولأنَّ حاجةَ المريضِ والخائفِ آكدُ من الممطورِ).

٨- أن يكونَ الجمعُ بالمصلَّى البعيدِ بحيثُ يتأذَّى الذَّاهِبُ إليه بالمطرِ أذىً لا يَحتمِلُهُ عادةً مثلُهُ.

مبحثٌ: شروطٌ في الإمامِ والمأمومِ:

١- أن ينويَ الإمامُ الجماعةَ في الثانيةِ.

٢- وأن لا يتباطَأَ المأمومُ عن الإمامِ، فإن تأخَّرَ إحرامُهمْ عن تَحَرُّمِهِ بحيثُ لم يُدرِكُوا معه من قيامِهِ ما يسَعُ الفاتحةَ قبلَ ركوعِهِ بطلتْ صلاتُهُ وصلاتُهُمْ.

٣) في المرضِ[٩٥١]: ضعيفٌ يُقلِّدُهُ لنفسِهِ فقطْ.

---

(٩٥١) لحديثِ ابنِ عباسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ «**جمعَ من غيرِ خوفٍ ولا مطرٍ**». وفي روايةٍ: «**من غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ**» (رواهما م٧٠٥) ولا عذْرَ بعد ذلك إلا لمرضٍ، واللهُ أعلمُ. وانظرْ رسالتَنا (كشفُ الرَّانِ) عن الوقتِ الضَّروريّ في الردِّ على من جمعَ لغيرِ عُذرٍ.

* بابٌ: صلاةُ الخوفِ[٩٥٢]:

أهميَّـةُ صـلاةِ الخـوفِ: شُـرِعَتْ في السـنةِ السادسـةِ مـن الهجـرةِ وصـلَّاها رسـولُ اللهِ ﷺ بعددٍ من الغَزواتِ، فالصلاةُ أوجبَها اللهُ تعالى حتى على الجيوشِ وهم يُقاتِلونَ، فلماذا ؟

لأنَّ الجهـادَ والقتـالَ والتـدرُّبَ علـى فُنـونِ القتـالِ لا يَصـلُحُ إلا بالصـلاةِ، إنَّ هـذه الصـلاةَ سـلاحٌ مـن أسـلحةِ المعركـةِ بـل إنَّهـا السـلاحُ، فـلا بُـدَّ مـن تنظـيمِ اسـتخدامِ هـذا السـلاحِ بمـا يتناسَبُ مع طبيعةِ المعركةِ وجوِّها.

لقـد كـانَ هـؤلاءِ الرِّجـالُ الـذين ربَّاهـمُ القـرآنُ يَلْقَـونَ عـدُوَّهُم بهـذا السـلاحِ الـذي يتفوَّقُـونَ فيـه قبـلَ أيِّ سـلاحٍ، كـانوا مـؤمنينَ حـقَّ الإيمـانِ باللهِ الواحـدِ يشـعُرونَ أنَّـهُ معهـم في سـاحاتِ القتـالِ، يقـاتلونَ بهـذا الإيمـانِ، والهـدفُ رضـا اللهِ تعـالى ثم الجنـةُ، وكانـتِ الصـلاةُ

([٩٥٢]) حاشية الجمل ج٢/٦٦، تحفة المحتاج ج١/٤٧٧، مغني المحتاج ج١/ ٣٠١، البجيرمي على الخطيب ج٢ /٢٢٢، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٤٥، قليوبي وعميرة ج١/ ٢٩٦، أسنى المطالب ج١/٢٧٠، نهاية المحتاج ج٢/ ٢٥٧، المجموع ج٤/٤٠٢.والأصلُ فيها قولُهُ تعالى: ﴿ **وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً** ﴾النساء: ١٠٢ فمولانا عزَّ وجلَّ يقولُ: وإذا كنتَ فيهم أي حاضِراً معهُمْ في غزَواتِهِمْ وأنتم تخافونَ العدوَّ (والخطابُ للنبيِّ ﷺ والمرادُ ما هو أعمُّ) **فلْتَقُمْ** أي فلتقِفْ طائفةٌ منهم معكَ فصلِّ بهم صلاةً تامَّةً أو ركعةً منها، **ولْيأخُذُوا أسلحتَهُمْ** والضميرُ إمَّا للمصلِّينَ أو لغيرِهِمْ فإن كان للمصلِّينَ فيأخذونَ من السلاحِ ما لا يَشغلُهُمْ عن الصلاةِ كالسيفِ والخِنجرِ لا الرُّمحِ، وإن كان لغيرِهِمْ فظاهرٌ، **فإذا سَجدُوا** أي صَلَّوا وفرغُوا من صلاتِهِمْ مع الإمامِ إطلاقاً للكُلِّ على الجزءِ، ويحتمِلُ أنَّ المرادَ فإذا سجدُوا مع الإمامِ وفرَغُوا من الركعةِ **فلْيكُونُوا من ورائكُمْ** يحرسُونَكُمْ إمَّا بعدَ نيةِ المفارقةِ وتمامِ صلاتِهِمْ وحدَهُمْ أو بدونِها مع اقتدائِها بالإمامِ حُكْماً، **ولتأْتِ طائفةٌ أُخرَى لم يُصلّوا** صفةٌ لطائفةٍ وهم الذين كانُوا تُجاهَ العدوِّ **فلْيصلُّوا معكَ ولْيأخُذُوا حِذْرَهُمْ وأسلحتَهُمْ.** وتجوزُ أي صلاةُ الخائفِ في الحضرِ والسفرِ كما سيأتي. وهي ستةَ عشرَ نوعاً، في صحيحِ (م) بعضُها، ومعظمُها في سُننِ (د) وفي (حب) منها تسعةٌ كان ﷺ يفعلُ ما هو أحوطُ للصلاةِ وأبلَغُ في الحراسةِ واختارَ منها مولانا الإمامُ الشافعيُّ ﷺ الثلاثةَ التي سيذكُرُها المصنِّفُ.

رمزاً لهذا كلِّهِ وتذكيراً لهذا كلِّهِ، ومن ثَمَّ كانتِ الصلاةُ سلاحاً في المعركةِ بل كانتْ هي السِّلاحَ.

كيف ينصر الله أمة لا تصلي ؟!!

على المسلمينَ أن يأتَمِرُوا بأمرِ اللهِ حتى ينصرَهُمُ اللهُ، فاللهُ تباركَ وتعالى يقولُ لهم ﴿ **وَخُذُوا حِذْرَكُمْ** ﴾النساء: ١٠٢تُجاهَ العدوِّ الذي يتربَّصُ بكم لحظةَ غفلةٍ واحدةٍ عن أسلحتِكُمْ وأمتعتِكُمْ ليميلَ عليكم مَيلةً واحدةً، هذه خبايا نُفوسِ العدوِّ تُجاهَنا، ولو مرَّتِ السُّنونُ وتوالتِ القُرونُ، الزَّمنُ يُؤكِّدُ هذه الحقيقةُ التي وضعَها اللهُ في قلوبِ أهلِ الإسلامِ وهو يضَعُ لها الخُططَ العامَّةَ للمعركةِ.

يا أمَّةَ سيدِنا محمَّدٍ: لا تخافُوا واثْبُتوا إنَّكُمْ تُواجِهونَ عدوَّاً كتبَ اللهُ عليهم الهَوانَ ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا** ﴾ النساء: ١٠٢، إنَّ اللهَ يُنبِّهُ على أهمِّيةِ سلاحِ الصلاةِ في المعركةِ ويأمرُنا بعدمِ تركِ هذا السلاحِ، بينَما إذا كانَ في حملِ سلاحِ المدفَعِ والرَّشَّاشِ مشقَّةٌ فقد سمحَ الإسلامُ بوضعِ هذا السلاحِ والاكتفاءِ بأخذِ الحذَرِ ولم يسمَحْ بتركِ الصلاةِ، فهل يفهمُ المسلمونَ اليومَ وقادةُ المعاركِ وحُكَّامِ الدُّولِ أهميةَ الصلاةِ؟ هل تفهمُ الأمَّةُ أن لا نصرَ بدونِ الصلاةِ ؟ هل يفهمُ الجنودُ المرابطونَ على الحدودِ الذينَ لا يُصلُّونَ أنهم سببُ انهزامِ الأمَّةِ. إنَّ هذا لهو الحقُّ واللهُ عليمٌ خبيرٌ.

إنَّ اللهَ جلَّ جلالُهُ لم يُسقِطِ الصلاةَ حتى عن المقاتلينَ فهل صلَّى المقاتلونَ قبلَ أن تدورَ المعاركُ؟ إذا كانتِ الصلاةُ واجبةً والمعاركُ دائرةً والأسلحةُ متشابكَةً وقد صمتتِ الألسنةُ ونطقتِ الأسِنَّةُ وخطبتِ السُّيوفُ على منابرِ الرِّقابِ وأقدمتِ الرِّماحُ على الخُططِ الصِّعابِ فلا ترى إلا أعضاءً تُشَرُ ودماءً تُهدَرُ ومع ذلك فإنَّ اللهَ خاطبَ نبيَّهُ الكريمَ﴿ **وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ** (في الميدانِ) **فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ** ﴾ النساء: ١٠٢.

أنواعُها:

١- العدوُّ في غيرِ جهةِ القبلةِ:

أو في القبلةِ وثَمَّ سائرٌ، ويكونُ للمسلمونَ مثلَ عددِ الكفَّارِ أو أكثرَ وهذا شرطٌ للسُّنيةِ وهي صلاةُ ذاتِ الرِّقاعِ.

إذا كان القتالُ مُباحاً والعدوُّ في غيرِ جهةِ القِبلةِ فرَّقَ الإمامُ الناسَ فِرقتَينِ، فِرقةً في وجهِ العدوِّ، ويُصلِّي بفرقةٍ ركعةً، فإذا قام إلى الثانيةِ نَوَوْا مفارقتَهُ وأتمُّوا مُنفردِينَ وذهبُوا إلى وجهِ العدوِّ، وجاءَ أولئكَ إلى الإمامِ وهو قائمٌ في الصلاةِ فيُحرِمُونَ ويمكُثُ لهم بقدْرِ الفاتحةِ وسورةٍ قصيرةٍ، فإذا جلسَ للتشهُّدِ قامُوا وأتمُّوا لأنفسِهمْ ويُطيلُ هو التشهُّدَ ثم يسلِّمُ بهم[٩٥٣].

فإذا كانتْ مَغرِباً صلَّى بالأُولى رَكعتَينِ وبالثانيةِ ركعةً، أو رباعيةً صلَّى بكلِّ فرقةٍ ركعتينِ[٩٥٤]، فإن فرَّقهُمْ أربعَ فرقٍ وصلَّى بكلِّ فرقةٍ ركعةً صحَّ[٩٥٥] وللإمامِ أن يُفرِّقَهمْ فِرقتينِ يُصلِّي بكلِّ فرقةٍ صلاةً تامَّةً[٩٥٦].

٢- العدوُّ في جهةِ القِبلةِ[٩٥٧]:

([٩٥٣]) رواه الإمامُ (م ٨٤١)عن سهلِ بن أبي حَثْمَةَ ﷺ. وعند (خ٤١٣١)

([٩٥٤]) رواه الإمامُ (م) عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنهما.

([٩٥٥] لحديثِ ابنِ عمرَ قال: صلَّى النبيُّ ﷺ صلاةَ الخوفِ بإحدى الطَّائفتَينِ ركعةً وسجدتَينِ، والأُخرى في مواجهةِ العدوِّثم انصرفُوا وقامُوا في مقامِ أصحابِهِمْ مُقبلِينَ على العدوِّ وجاءَ أولئكَ فصلَّى بهمُ النبيُّ ﷺ ركعةً ثم سلَّمَ، ثم قضى هؤلاءِ ركعةً وهؤلاءِ ركعةً (خ٤١٣٣ – م٨٣٩)

([٩٥٦])عن أبي بَكرةَ رواه (حم ٣٩/٥ – د١٢٤٨ – ن١٧٨/٣) والإمامُ الشافعيُّ ١٧٦/٢ عن جابرٍ.

([٩٥٧])لحديثِ سيدِنا جابرٍ قال: شهِدْنا مع النبيِّ ﷺ صلاةَ الخوفِ، فصفَّنا خلفَهُ صَفَّينِ والعدوُّ بينَنا وبينَ القبلةِ، فكبَّرَ رسولُ اللهِ ﷺ فكبَّرْنا جميعاً، ثم ركعَ وركعْنا، ثم رفعَ رأسَهُ من الرُّكوعِ ورفعْنا جميعاً ثم انحدرَ بالسُّجودِ والصَّفُّ الذي يليهِ، وقامَ الصَّفُّ المؤخَّرُ في نحوِ العدوِّ، فلمَّا قضى النبيُّ ﷺ السجودَ قام الصَّفُّ الذي يليه وانحدرَ الصَّفُّ المؤخَّرُ بالسُّجودِ وقامُوا، ثم تقدَّمَ الصَّفُّ المؤخَّرُ وتأخَّرَ الصَّفُّ المقدَّمُ ثم ركعَ وركعْنَا جميعاً، ثم رفعَ رأسَهُ من الركوعِ ورفعْنا جميعاً، ثم انحدرَ بالسُّجودِ والصَّفُّ الذي يليه الذي كان مؤخَّراً في الرَّكعةِ الأُولى، وقامَ الصَّفُّ المؤخَّرُ في نَحْرِ العدوِّ فلمَّا قضى النبيُّ ﷺ

وإن كان العدوُّ في القبلةِ يُشاهدُونَ من في الصلاةِ وفي المسلمينَ كثرةٌ–هذا شرطُ صحَّةٍ وهي صلاةُ سيدِنا النبيّ ﷺ بعُسْفانَ – صفَّهمُ الإمامُ صَفَّينِ فأكثرَ، وأحرمَ وركعَ ورفعَ بالكُلِّ فإذا سجدَ سجدَ معه الصَّفُّ الذي يليهِ واستمرَّ الصَّفُّ الآخَرُ قائماً، فإذا رفعُوا رؤوسَهُمْ سجدَ الصَّفُّ الآخَرُ ثم يركعُ ويرفعُ بالكُلِّ فإذا سجدَ سجدَ معه الصَّفُّ الذي حرسَ أوَّلاً، وحرسَ الصَّفُّ الآخَرُ فإذا رفعوا سجدَ الصَّفُّ الآخرُ، ويُندَبُ حملُ السلاحِ في صلاةِ الخوفِ[٩٥٨].

٣– حالَ التحامِ القِتالِ:

ويجوزُ هذا النَّوعُ في كلِّ قتالٍ وضَرْبٍ مُباحَينِ كقتالِ عادلٍ لباغٍ[٩٥٩] وصاحبِ مالٍ لمن قصدَ أخذَهُ ظُلماً ومنه ما لو خَطفَ نعلَهُ فله أن يسعى خلفَهُ وهو يصلّي حتى إذا ألقاهُ الخاطفُ أتمَّ صلاتَهُ في مكانِهِ، وكهرَبٍ من حريقٍ أو سيلٍ أو من غريمٍ عند إعسارِهِ.

وإذا اشتدَّ الخوفُ او التحمَ القتالُ صلَّوا رجالاً وركْباناً إلى القبلةِ وغيرِها[٩٦٠]، جماعةً وفُرادى، وهذا إن لم يرجُوا الأمنَ آخِرَ الوقتِ وإلا أخَّرُوها. ويُومِئُونَ بالركوعِ والسجودِ إن عجَزُوا والسجودُ أخفضُ،

السجودَ وقامَ الصَّفُّ الذي يليه انحدرَ الصَّفُّ المؤخَّرُ بالسجودِ فسجدَ ثم سلَّمَ النبيُّ ﷺ وسلَّمْنا جميعاً (خ٤١٣٠ – م٨٤٠ واللفظ له – حم ٤/٥٩ – د١٢٣٦)

(٩٥٨) لقوله تعالى: ﴿ **وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ** ﴾ النساء: ١٠٢ ، ولمفهوم قولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ** ﴾النساء: ١٠٢، والأمرُ به للرِّفقِ بهم فلم يكنْ للإيجابِ.

(٩٥٩) لقولِ عبدِ اللهِ بن أُنيسٍ: بعثني النبيُّ ﷺ إلى خالدِ بنِ سُفيانَ الهُذليّ قال: اذهبْ فاقْتلْهُ. فرأيتُهُ وقد حضرتْ صلاةُ العصرِ فقلتُ إني أخافُ أن يكونَ بيني وبينَهُ ما يؤخِّرُ الصلاةَ فانطلقتُ وأنا أصلّي وأومي إيماءً نحوَهُ (د١٢٤٩).

(٩٦٠) قال تعالى: ﴿ **فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا** ﴾البقرة: ٢٣٩ ، وروى هذه الهيئةَ (خ) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما.

وإن اضْطَرُوا إلى الضَّربِ المتتابعِ ضربُوا ولا إعادةَ عليهمْ، ولا يجوزُ الصِّياحُ ويُلقُّونَ السِّلاحَ إذا تنجَّسَ بالدَّمِ.

* **بابٌ: أحكامُ صلاةِ الجُمُعةِ**[٩٦١]:

فصلٌ: حكمُها:

فرضُ عينٍ على كلِّ مكلَّفٍ غيرِ أصحابِ الأعذارِ، وتتدارَكُ بفرضِ الظُّهرِ لو فاتتْ[٩٦٢] ولا تتوقَّفُ إقامتُها على إذْنِ الإمامِ أو نائبِهِ وإن كان يُندَبُ، أمَّا تعدُّدُها فلا بُدَّ فيه من الإذنِ.

فصلٌ: شروطُها:

أوَّلاً: شروطُ صحَّةٍ: غيرُ الشُّروطِ المعتبَرَةِ في صحَّةِ الصلاةِ مُطلقاً.

([٩٦١])حاشية الجمل ج٢/٢، تحفة المحتاج ج١/ ٤٣٤، مغني المحتاج ج١/ ٢٧٦، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ١٦١، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢١٨، ترشيح المستفيدين ج١/ ١١٦، إعانة الطالبين ج٢/ ٥٢، قليوبي وعميرة ج١/ ٢٦٨، أسنى المطالب ج١/ ٢٤٧، نهاية المحتاج ج٢/ ٢٨٢، المجموع ج٤/ ٤٨٢.

هي فرضُ عينٍ لقولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ الجمعة:٩. فالأمرُ بالسَّعي يعني الوجوبَ وما نُهيَ عن البيعِ الذي هو مباحٌ إلا لواجبٍ.

- وروتْ حفصةُ رضي اللهُ عنها زوجُ النبيِّ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قالَ :« رَواحُ الجمعةِ واجبٌ على كلِّ محتلِمٍ» (ن ٨٩١٣ – هب ١٨٧/٣)، وانظرْ (د ٣٤٢).

– وعن ابنِ عمرَ وأبي هريرةَ رضي اللهُ عنهما أنَّهما سمعا رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ على أعوادِ مِنبرِهِ: «**لَيَنتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعهُمُ الجمعاتِ او ليخْتمَنَّ اللهُ على قلوبهمْ ثم ليكونُنَّ من الغافلينَ**» (م).

([٩٦٢])أجمعتِ الأمَّةُ على أنَّ الجمعةَ لا تُقضى على صورتِها، ولكن من فاتتْهُ لزمتْهُ الظُّهرُ.

أن يكونَ العددُ في جماعةِ الجمعةِ أربعينَ رجُلاً من أهلِ الجمعةِ مع الإمامِ ولو مرضى[٩٦٣].

وجودُ العددِ كاملاً من أوَّلِ الخُطبةِ إلى انقضاءِ الصلاةِ لأنَّ العددَ شرطٌ فاعتُبرَ في جميعِها كالطَّهارةِ بشروطٍ[٩٦٤]:

آ- أن تصحَّ صلاةُ كلِّ واحدٍ لنفسِهِ.

ب- أن تكونَ مُغنِيةً عن القضاءِ.

ت- أن يكونُوا مكلَّفينَ أحراراً ذُكوراً[٩٦٥] متوطِّنينَ بمحلٍّ واحدٍ[٩٦٦]، أمَّا المقيمُ غيرُ المتوطِّنِ فتلزمُهُ قطعاً ولا تنعقِدُ بهِ في الأصحِّ[٩٦٧]. ولا تجبُ جمعةٌ على مسافرٍ لأنَّهُ ﷺ وأصحابَهُ كانُوا يسافِرونَ في الحجِّ وغيرِهِ فلمْ يُصلِّ أحدٌ منهم الجمعةَ في السفرِ مع اجتماعِ الخلقِ الكثيرِ إلا في سفرٍ لا قصرَ معه كسفرِ معصيةٍ وما دونَ المسافةِ فتلزمُهُ.

ث- وجودُ العددِ في جميعِ الصَّلاةِ إلى السَّلامِ وعندَ أركانِ الخُطبتَين، فلو نفَضُوا ثم زادُوا أعادَ الخُطبتَينِ.

([٩٦٣]) دلَّ على اشتراطِ العددِ: مارواه (قط – هق): عن جابرٍ ﷺ قال: «مَضَتِ السُّنةُ أنَّ في كلِّ أربعينَ فما فوقَ ذلك جُمعةً» (ض). وروى (د ١٠٦٩ - حا ٢٨١/١ - حب ٧٠١٣ – هق في السنن ١٧٦/٣) عن كعبِ ابنِ مالكٍ قال: أوَّلُ من صلَّى بنا الجمعةَ في نقيعِ الخَضِمَاتِ أسعدُ بنُ زُرارةَ وكنَّا أربعينَ، وهذا حديثٌ حسنٌ أو صحيحٌ، فقد ثبتَ جوازُها بأربعينَ فلا يجوزُ بأقلَّ منه إلا بدليلٍ صريحٍ. ولم تثبُتْ صلاتُهُ ﷺ لها بأقلَّ من أربعينَ وقد قال: «صلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي»(خ).

– وقال الشافعيُّ في الأمِّ: أخبرنا الثِّقةُ، عن سليمانَ بنِ موسى أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كتبَ إلى أهلِ المياهِ فيما بينَ الشامِ إلى مكَّةَ: «**أجمِعُوا إذا بلغتُمْ أربعينَ رجُلاً**».

([٩٦٤]) يُشترَطُ بقاءُ العددِ كاملاً من أوَّلِ الخُطبةِ إلى انقضاءِ الصلاةِ، ولو نفَضُوا في الصلاةِ بطلتْ لاشتراطِ اكتمالِ العددِ فيها أربعينَ.

([٩٦٥]) لحديثِ طارقِ بنِ شهابٍ (ت٨٣ هـ) مرفوعاً: «**الجمعةُ حقٌّ واجبٌ على كلِّ مسلمٍ في جماعةٍ إلا أربعةً: عبدٌ مملوكٌ، أو امرأةٌ، أو صبيٌّ، أو مريضٌ**» (د ١٤١/٢)

([٩٦٦]) لأنَّ العربَ كانُوا حولَ المدينةِ وكانُوا لا يُصلُّونَ الجمعةَ ولا أمرهُمُ النبيُّ ﷺ بها، ولأنَّهم على هيئةِ المسافرينَ، ولأنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ إلى عرفاتَ ومعه أهلُ مكةَ فلم يُقِمْ بهمُ الجمعةَ لأنَّهمْ ليسُوا بمستوطنينَ، فالاستيطانُ شرطٌ.

([٩٦٧]) لأنَّهُ ليس من أهلِ وجوبِها وإنَّما صحَّتْ منه تبعاً.

ج- أن تقعَ الجمعةُ في محلِّ الإقامةِ (مدينةٍ – قريةٍ – أبنيةٍ مُجتمعةٍ) وهي ما اجتمعَ فيه حاكمٌ شرعيٌّ – وحاكمٌ شُرَطيٌّ - وسوقٌ للبيعِ والشراءِ فلا تصحُّ في الصحراءِ إلا إذا سمعَ أهلُ الخيامِ نداءَ الجمعةِ فتلزمُهمْ، ولو تفرَّقتِ الأبنيةُ بأن كان بينَ كلِّ منزلَينِ زيادةٌ على ثلاثمئةِ ذراعٍ لم تجبِ الجمعةُ إلا إذا بلغَ أهلُ دارٍ أربعينَ كاملِينَ فتلزمُ[٩٦٨].

ح- ألا يسبقَها ولا يقارنَها في التحريمِ جمعةٌ أُخرى في محلِّها لامتناعِ تعدُّدِها بمحلِّها. إلا إن كثُرَ أهلُ محلِّها بحيثُ يعسُرُ اجتماعُهمْ بمكانٍ واحدٍ جازَ تعدُّدُها بقدْرِ الحاجةِ ويُسنُّ الظهرُ بعدَها[٩٦٩].

خ- أن يكونَ وقتُ الظهرِ باقياً من بدايةِ الخُطبتَينِ حتى سلامِ الإمامِ ومن معه[٩٧٠].

د- أن يتقدَّمَ عليها الخُطبتانِ للاتِّباعِ[٩٧١].بدلَ ركعتَينِ[٩٧٢]، فتقدُّمُ الخُطبتَينِ شرطٌ لصحَّةِ الجمعةِ.

ذ- صلاةُ ركعتَينِ[٩٧٣] والركعةُ الأُولى جماعةٌ[٩٧٤] لكلٍّ من الإمامِ والمأمومِ بأن يُدرِكَ الأربعونَ الفاتحةَ والركوعَ مع الإمامِ، فلو فارقَهُ بعدَ السجودِ الثاني أتمَّ وتجبُ نيةُ الإمامةِ والاقتداءِ.

([٩٦٨]) لأنَّهُ لم يَرِدْ عن النبيِّ ﷺ أنه صلَّاها خِلافَ ذلك، وقد قال عليه الصلاةُ والسلامُ «**صلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي**»(خ)، وعن ابنِ عباسٍ قال: (أوَّلُ جمعةٍ جُمِّعَتْ بعدَ جمعةٍ في مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ في مسجدِ عبدِ القيسِ بجُوَاثا من البحرينِ) (خ ٨٩٢ – د ١٠٦٨ – هب ١٧٦/٣).

([٩٦٩]) أي في نفسِ البلدِ أو القريةِ لأنَّ الرسولَ ﷺ والخلفاءَ الرَّاشدينَ لم يُقيمُوا سِوى جمعةٍ واحدةٍ، والاقتصارُ على واحدةٍ أظهرُ لشعارِ الاجتماعِ واتفاقِ الكلمةِ، إلا إذا عَسُرَ اجتماعُهمْ، بأن كَبُرتِ البلدةُ التي تقامُ فيها الجمعةُ، وليس فيها مكانٌ واحدٌ يَستوعبُ جماعتَها بلا مشقَّةٍ، مسجداً كان المكانُ أو غيرَهُ، فحينئذٍ يجوزُ تعدُّدُها بحسبِ الحاجةِ.

([٩٧٠]) لحديثِ أنسٍ ﷺ: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي الجمعةَ حين تميلُ الشَّمسُ». (خ ٩٠٤).

- وعن سلمةَ بنِ الأكوعِ ﷺ قال: «كنَّا نُجمِّعُ مع رسولِ اللهِ ﷺ إذا زالتِ الشمسُ ثم نرجعُ نتتبَّعُ الفيءَ» (م ٨٦٠ – خ ٤١٦٨ – د ١٠٨٥) ومعلومٌ أنَّ جُدرانَهمْ كانت قليلةَ الارتفاعِ.

- وإذا ضاقَ الوقتُ، ورأى الإمامُ أنه إن خطبَ خُطبتَينِ خفيفتَينِ، وصلَّى ركعتينِ لم يذهبِ الوقتُ لزمتْهُ الجمعةُ، وإن رأى أنَّهُ لايمكنُهمُ ذلك صلَّى الظُّهرَ.

([٩٧١]) لقولِهِ تعالى ﴿ **فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ** ﴾ الجمعة: 9، والذِّكرُ هو الخُطبةُ ولمواظبتِهِ ﷺ على ذلك.، لِمَا روى جابرُ بنُ سَمُرَةَ ﷺ: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يخطُبُ قائماً ثم يجلِسُ ثم يقومُ فيخطُبُ قائماً**» (م) ولروايةِ (خ ٩٢٨ – م٨٦١) عن ابنِ عمرَ **كان ﷺ يخطُبُ خُطبتَينِ وهو قائمٌ يفصِلُ بينَهُما بجلوسٍ**.

([٩٧٢]) لأنَّهما بدلُ الرَّكعتَينِ من الظُّهرِ لأنَّ الجمعةَ ليستْ بدلاً عن الظُّهرِ بل مستقلَّةً، ولقولِ سيدِنا عمرَ والسيدةِ عائشةَ: قَصُرَتِ الصلاةُ من أجلِ الخُطبةِ (ش ١٢٨/٢)

ثانياً: شروطُ انعقادِها:

١- الإسلامُ، فلا تجبُ على الكافرِ الأصليِّ.

٢ - العقلُ، فلا جمعةَ على مجنونٍ ولا مغمَىً عليه ولا على سكرانَ غيرِ متعدٍّ.

٣- البلوغُ، فلا جمعةَ على صبيٍّ.

٤- الحريةُ.

٥-الذُّكورةُ، فلا جمعةَ على امرأةٍ، لكن لو حضرتْ وصلَّتْ جازَ.

٦- الإقامةُ، فلا تجبُ على مسافرٍ ولو سفراً قصيراً.

فالمرأةُ والمسافرُ وغيرُهمْ فرضُهمُ الظُّهرُ، فإن صلَّوها صحَّتْ، وإن تركوها وصلَّوُا الجمعةَ أجزأتْهمْ بالإجماعِ، وتحضُرُ المرأةُ بالشروطِ المعروفةِ وإلا كُرِهَ حضورُها.

ثالثاً: شروطُ وجوبِها: زيادةٌ على شروطِ الوجوبِ المتقدِّمةِ للصلاةِ:

١ – عدمُ المرضِ من كلِّ ما يُرخِّصُ تركَ الجماعةِ.

٢– الحريةُ.

٣– الذُّكورةُ.

٤– الإقامةُ بمحلِّ الجمعةِ أو بمكانٍ يسمعُ نداءَها وهو معتدلُ السمعِ بصوتٍ عالٍ مع عدمِ مانعٍ من لَغَطِ رياحٍ أو أصواتٍ، فلا تجبُ على مسافرٍ خرجَ من محلِّها إلى مكانٍ لا يسمعُ فيه نداءَها من محلِّ جمعتِهِ وإن سمعَ من غيرِهِ[٩٧٥].

الأعمى إن وجدَ قائداً متبرِّعاً أو بأجرةِ المثلِ وهو واجدُها، ومثلُهُ الزَّمِنُ إن وجدَ مركوباً.

ومن لزمتْهُ الجمعةُ لا يجوزُ أن يصلِّيَ الظهرَ قبلَ فواتِ الجمعةِ لأنَّهُ مخاطَبٌ بالجمعةِ فإن صلَّى الظهرَ قبلَ فواتِها لم تصحَّ صلاتُهُ لأنَّ الفرضَ الأصليَّ هو الجمعةُ.

فيجبُ عليه حضورُها فإن حضرَها وصلَّاها فذاكَ، وإن فاتتْهُ لزمهُ قضاءُ الظهرِ بعدَ سلامِ الإمامِ من الجمعةِ.

([٩٧٣]) أن تُصلَّى ركعتانِ لقولِ سيدِنا عمرَ ﷺ: «**الجُمُعةُ ركعتانِ تمامٌ من غيرِ قَصْرٍ على لسانِ محمدٍ ﷺ**».

([٩٧٤]) لِمَا رواه (د): عن طارقِ بن شهابٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «**الجُمعةُ حقٌّ واجبٌ على كلِّ مسلمٍ في جماعةٍ**».

([٩٧٥]) لحديثِ عبد اللهِ بنِ عمرٍو رضي اللهُ عنهُما عن النبيِّ ﷺ قال: «**الجمعةُ على كلِّ من سمعَ النِّداءَ**» (د).

رابعاً: شروطٌ في الخُطبتَينِ:

١- كونُهما بالعربيةِ إن كانَ في القومِ عربيٌّ وإلا كفى كونُهما بالعجَميةِ بِلُغتِهم وهذا في غيرِ الآيةِ أمَّا هي فلا بدَّ فيها من العربيةِ، فإن عجزَ أتى بدلَها بذِكرٍ أو دعاءٍ، فإن عجزَ وقفَ بقدْرِها ولا يترجِمُ عن القرآنِ لأنَّهُ تحرُمُ قراءتُهُ بغيرِ العربيةِ.

٢-تقديمُها على الصلاةِ.

٢-وقوعُهما في خِطَّةِ أبنيةٍ.

٤- وقوعُهما في وقتِ الظُّهرِ.

٥- الموالاةُ بينَ كلماتِ الخُطبةِ، وبينَهُما وبينَ الخُطبةِ الثانيةِ، وبينَهُما وبينَ الصلاةِ (ألا يكونَ الفصلُ بقدرِ ركعتَينِ بأخفِّ ممكنٍ).

خامساً: شروطٌ في الخطيبِ:

١- الإسماعُ (يرفعُ صوتَهُ ليُسمعَهمْ أركانَ الخُطبةِ)[٩٧٦].

٢- القيامُ في الخُطبتَينِ للقادرِ[٩٧٧] فإن عجزَ عن القيامِ استُحِبَّ له أن يستخلِفَ، فإن خطبَ قاعداً أو مضْطَجِعاً للعجزِ جازَ بلا خلافٍ كالصلاةِ ويَصحُّ الاقتداءُ بهِ.

٣- الجلوسُ بينَهُما بطُمأنينةٍ ومن خطبَ جالِساً فصلَ بينَهُما وجوباً بسكتةٍ[٩٧٨].

٤- سترُ العورةِ[٩٧٩].

٥- طهارتُهُ من الحدَثِ والخبَثِ وعن نجسٍ غيرِ معفوٍّ عنه[٩٨٠] في ثوبِهِ وبدنِهِ ومكانٍ وما

([٩٧٦]) لقولِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنهما في وصفِ خُطبتِهِ ﷺ: «**وقد علا صوتُهُ...**» فلا يُجزِىءُ الإسرارُ ولاحضورُهُمْ بلا سماعٍ لصَمَمٍ أو بُعدٍ أو نومٍ.

([٩٧٧]) لحديثِ جابرِ بن سَمُرةَ قال: (كان النبيُّ ﷺ يخطُبُ قائماً ثم يجلِسُ ثم يقومُ ويقرأُ آياتٍ ويذكُرُ اللهَ تعالى) (م – ن ١١٠/٣ – حم ٩١/٥ – هب ١٩٧/٣)

([٩٧٨]) للحديثِ المتقدِّمِ ولحديثِ: «**صلُّوا كما رأيتُموني أُصلّي**» (خ).

([٩٧٩]) كونُ الخطيبِ مستورَ العورةِ لأنَّ الخُطبتَينِ بمنزلةِ ركعتينِ.

يتَّصلُ بها كسيفٍ وعُكَّازةٍ فلو أحدثَ أعادَ الأركانَ ولا يُشترَطُ الطُّهرُ بينَهُما وبينَ الصَّلاةِ.

٦- كونُهُ ذَكَراً.

سادِساً: شروطٌ في أهلِ الجمعةِ:

السَّماعُ (أن يسمعُوا ولو بالقوةِ فلا يكفي حضورُهُمْ نائمينَ مثلاً).

---

(٩٨٠) الطهارةُ شرطٌ لصحَّةِ الخُطبةِ، لأنَّ الخطبةَ شرطٌ في صحَّةِ الصلاةِ فهي كالجُزءِ منها، ودليلُهُ مانقلَهُ الشيخُ منصورُ بنُ إدريسَ وغيرُهُ عن سيدِنا عمرَ والسيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنهُما، أنَّهُما قالا: (قُصِرتِ الصلاةُ من أجلِ الخُطبتَينِ، فهما بدلُ ركعتَينِ. فالإخلالُ بإحداهُما، إخلالٌ بإحدى الرَّكعتَينِ).

فصلٌ: أركانُ الخُطبتَينِ:

١- حمدُ اللهِ تعالى في كلٍّ منهما بلفظِ الحمدُ ولفظِ الجلالةِ [٩٨١].

٢- الصلاةُ على النبيِّ ﷺ باسمِهِ وصفتِهِ[٩٨٢].

٣- الوصيةُ بالتَّقوى[٩٨٣] بالأمرِ بالطاعةِ أو الزَّجرِ عن المعصيةِ[٩٨٤].

٤- قراءةُ آيةٍ بالعربيةِ مُفهمَةٍ معنىً مقصوداً في الخُطبةِ الأُولى أو الثانيةِ[٩٨٥].

٥- الدُّعاءُ للمؤمنينَ والمؤمناتِ في الثانيةِ[٩٨٦] دونَ رفعِ يديهِ، أمَّا المأمُومُونَ فيرفعونَ أيديَهمْ[٩٨٧]:

أ- بدعاءٍ أُخرَويٍّ إن حفظَهُ وإلا بدُنيويٍّ.

([٩٨١]) عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنهما: «**كانتْ خُطبةُ النبيِّ ﷺ يومَ الجمعةِ يحمَدُ اللهَ ويُثني عليه ثم يقولُ على إثْرِ ذلكَ، وقد علا صوتُهُ واشتدَّ غضبُهُ حتى كأنَّهُ مُنْذِرُ جيشٍ، يقولُ صبَّحكُمْ ومسَّاكُمْ ويقولُ: بُعثتُ أنا والساعةُ كهاتَينِ، ويقرِنُ بين أُصبُعي السَّبابةِ والوُسْطى ويقولُ: أمَّا بعدُ فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدْيِ هديُ محمَّدٍ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، ثم يقولُ: أنا أولى بكلِّ مسلمٍ من نفسِهِ من تركَ مالاً فلأهلِهِ ومن تركَ دَيْناً أو ضَياعاً فإليَّ وعليَّ**» (م ٨٦٧ – هب ٢٠٦/٣ – حم ١١٠/٣). وكان النبيُّ ﷺ إذا تشهَّدَ قال: الحمدُ للهِ (د ١٠٩٧) وله أيضاً مرفوعاً (**كُلُّ كلامٍ لا يُبدَأُ فيه بالحمدُ للهِ فهو أجذَمُ**) (د ٤٨٤٠)

([٩٨٢]) لأنَّ كلَّ عبادةٍ افتقرتْ إلى ذكرِ اللهِ افتقرتْ إلى ذكرِ نبيِّهِ ﷺ كالأذانِ، وتُندَبُ الصلاةُ على الآلِ والصَّحبِ. ويُسنُّ الترتيبُ بأن تكونَ الصلاةُ على النبيِّ ﷺ بعد حمدِ اللهِ، ولم يَرِدْ نصٌّ في اشتراطِ الترتيبِ.

([٩٨٣]) لحديثِ جابرٍ ﷺ المتقدِّمِ ولأنَّها المقصودُ الأعظمُ من الخُطبةِ.

([٩٨٤]) لحديثِ أحمدَ عن النُّعمانِ بن بشيرٍ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يخطُبُ: «**أُنذِرُكُمُ النَّارَ، أُنذِرُكُمُ النَّارَ**»، وعن سيدِنا عليٍّ والزُّبيرِ: (كان رسولُ اللهِ ﷺ يخطُبُنا فيُذكِّرُنا بأيَّامِ اللهِ حتى نعرِفَ ذلك في وجهِهِ وكأنهُ نذيرُ قومٍ) (حم).

([٩٨٥]) لحديثِ جابرِ بنِ سَمُرةَ: «**كان النبيُّ ﷺ يقرأُ الآياتِ ويذكِّرُ الناسَ**» (م٨٦٢) ولأنَّ الخُطبتَينِ أُقيمتَا مُقامَ الرَّكعتَينِ فوجبتْ فيهما القراءةُ كالصَّلاةِ، والأفضلُ أن تكونَ في الأُولى لتُقابلَ الدُّعاءَ في الثانيةِ ويُسنُّ أن يقرأَ سورةَ (ق) لما رُويَ عن أمِّ هشامٍ بنتِ حارثةَ بنِ النعمانِ رضي اللهُ عنها قالت: «**... وما أَخذتُ (ق والقرآنِ المجيدِ) إلا عن لسانِ رسولِ اللهِ ﷺ**» يقرؤُها كلَّ يومِ جمعةٍ على المنبرِ إذا خطبَ الناسَ (م – د ٢٨٨).

([٩٨٦]) فلو أتى به في الأُولى لم يُعتدَّ بهِ، وإذا خَصَّ الحاضرينَ فقط صحَّ ذلك، لكنَّ الأكملَ أن يشمَلَ في دعائهِ كلَّ المؤمنينَ والمؤمناتِ.

([٩٨٧])لأنَّهُ ﷺ **كان إذا خطبَ يومَ الجمعةِ دعا وأشارَ بأصبُعِهِ وأمَّنَ الناسُ** (حم ١٧٢١٩ – م٨٧٤)

ب- وأن لا يخُصَّ به دونَ أربعينَ.

ت- أن لايقصِدَ به غيرَ الحاضرينَ.

فصلٌ: سننُهُما:

١- الشَّهادتانِ بعدَ الحمدلَةِ[٩٨٨].

٢- الصلاةُ على الآلِ والصَّحبِ، والسَّلامُ على النبيِّ وآلِهِ وصحبِهِ.

٣- أن يكونَ الجلوسُ بينَ الخُطبتَينِ بقدْرِ سورةِ الإخلاصِ وأن تُقرأَ فيهِ[٩٨٩].

٤- ويُسنُّ ترتيبُ الأركانِ.

٥- يُسنُّ في الثانيةِ الدُّعاءُ لأئمَّةِ المسلمينَ وولاةِ أمورِهِمْ بالصَّلاحِ والإعانةِ على الحقِّ والقيامِ بالعدلِ، ولا بأسَ بالدُّعاءِ للسلطانِ بخصُوصهِ[٩٩٠].

٦- الإنصاتُ لمن كان يَسمعُها لو أنصتَ، ومن لا يسمعُها نُدِبَ له أن يشتغِلَ بالذِّكرِ وقراءةِ سورةِ الكهفِ.

٧- يجبُ ردُّ السلامِ.

٨- يُسنُّ تشميتُ العاطسِ.

٩- رفعُ الصوتِ بالصلاةِ على النبيِّ عندَ ذكرِ اسمِهِ ولو من غيرِ خطيبٍ. ولا يحرمُ الكلامُ حالَ الخُطبةِ بل يُكرَهُ، فيكرَهُ للداخلِ في حالِ الخُطبةِ أن يُسلِّمَ على الحاضرينَ، لكن يجبُ ردُّ السَّلامِ، فإن كان بعيداً لا يسمَعُ الخُطبةَ جازَ الكلامُ ويُستَحبُّ الاشتغالُ بالذِّكرِ والتِّلاوةِ[٩٩١]، ويُستحبُّ تشميتُ العاطسِ وقد تقدَّمتْ.

---

(٩٨٨)لحديثِ(حم-د-ت): «**كُلُّ خُطبةٍ ليس فيها تشهُّدٌ فهي كاليدِ الجذْماءِ**» (أي المقطوعةِ التي لا بركةَ فيها).

(٩٨٩)لحديثِ ابنِ عمرَ: كان النبيُّ ﷺ يخطُبُ خُطبتَينِ وهو قائمٌ يفصِلُ بينَهُما بجلوسٍ (خ٩٢٨ – م٨٦١)

(٩٩٠)لحديثِ (ش-ابن النجار) عن السيدةِ عائشةَ قالَ ﷺ: «**لا تَشغَلُوا قلوبَكُم بسببِ الملوكِ ولكن تقرَّبُوا إلى اللهِ تعالى بالدُّعاءِ لهم يعطِفُ اللهُ قلوبَهُمْ عليكُمْ**».

(٩٩١) وحديثُ «**لا جمعةَ لـه**» أي لا جمعةَ له كاملةٌ، وقد تكلَّمَ الحبيبُ الأعظمُ في خطبةِ يومِ الجمعةِ: «**وسألهُ رجلٌ متى الساعةُ ثلاثَ مرَّاتٍ ولم يَنْهَهُ**» (هب ٢٢١/٣)، ومرَّةً طلبَ منه رجلٌ أن يدعوَ لهم بالسُّقيا والغَيثِ في الاستسقاءِ (خ ١٠٥١ – م ٨٩٧).

١٠- يُسنُّ كونُهُما على المِنبرِ أو مرتفَعٍ على يمينِ المستقبِلِ للمحرابِ[٩٩٢].

١١- يُستحَبُّ للخطيبِ أن لا يحضُرَ للجمعةِ إلا بعدَ دخولِ الوقتِ بحيثُ يشرعُ فيها أوَّلَ وصولِهِ المنبرَ لأنَّ هذا هو المنقولُ عن سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ وإذا وصلَ المنبرَ صعدَهُ، ولا يصلِّي تحيةَ المسجدِ، وتسقُطُ هنا التحيةُ بسببِ الاشتغالِ بالخُطبةِ، ولم يُنقَلْ عنه ﷺ أنَّهُ صلَّاها.

١٢- يُسنُّ للخطيبِ أن يُسلِّمَ على من عندَ المنبرِ وأن يُقبلَ عليهم إذا صعدَ ثم يُسلِّمَ عليهم[٩٩٣] ولأنَّهُ استدبرَ الناسَ في صعودِهِ فإذا أقبلَ عليه سلَّمَ، ثم يجلِسُ حتى يُؤذَّنَ[٩٩٤]، ويجبُ عليهمُ الرَّدُّ.

١٣- يُسنُّ أن تكونَ الخُطبةُ فصيحةً قريبةً للفهمِ متوسِّطةَ الطُّولِ، وأن لا تكونَ أقصرَ من الصلاةِ[٩٩٥]. وأن يَرفَعَ صوتَهُ حسَبَ طاقتِهِ لأنَّهُ أبلغُ في الإعلامِ[٩٩٦].

١٤- يُستحَبُّ للقومِ الإقبالُ بوجوهِهِمْ على الخطيبِ وجاءتْ فيه أحاديثُ كثيرةٌ ولأنَّهُ أبلغُ في الوعظِ وهو مجمَعٌ عليه، ولأنَّهُ الذي يقتضيهِ الأدبُ.

١٥- عدمُ الالتفاتِ في شيءٍ منها بل يستمرُّ مُقبِلاً عليهم إلى فراغِها، شاغِلاً يُسراهُ بنحوِ سيفٍ أو عصا[٩٩٧]. إشارةً إلى أنَّ هذا الدِّينَ فُتحَ به.

---

(٩٩٢) **لأنَّهُ ﷺ أمرَ بهِ** (خ٩١٧ – م٥٤٤) فعمِلَ له من أثْلِ الغابةِ (شجرٌ لا ثمرَ لهُ) فكانَ يرتقي عليه، وكان ثلاثَ دَرَجٍ وسمِّيَ مِنبراً لارتفاعِهِ. والنَّبْرُ الارتفاعُ، واتخاذُهُ سُنةٌ مجمَعٌ عليها. قالَهُ في شرحِ (م) ٣٣/٥، ولأنَّ الناسَ إذا شاهدُوا الخطيبَ كان أبلغَ في وعظِهِمْ. وتُكرَهُ الشُّرفاتُ لأنَّهُ فعلُ أهلِ الكتابِ.

(٩٩٣)لحديثِ (جه ١١٠٩) «**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا صعِدَ المِنبرَ سلَّمَ**».

(٩٩٤)لحديثِ ابنِ عمرَ: «**كان النبيُّ ﷺ يجلسُ إذا صعِدَ المنبرَ حتى يفْرُغَ المؤذِّنُ ثم يقومُ فيخطُبُ**» (د ١٠٩٢)

(٩٩٥)لحديثِ «**إنَّ طُولَ صلاةِ الرَّجُلِ وقِصَرَ خُطبتِهِ مَئِنَّةٌ من فقهِهِ فأَطيلُوا الصلاةَ واقْصُروا الخُطبةَ**» (م ٨٦٩).

(٩٩٦)لحديثِ جابرٍ: «**علا صوتُهُ واشتدَّ غضبُهُ**»(هق)

(٩٩٧)لفعلِهِ ﷺ (د ١٠٩٦ – هب ٢٠٦/٣).

(٩٩٧) وذلك لقولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الجمعة: ٩.

١٦- يُستحَبُّ للخطيبِ بعدَ انتهاءِ خُطبتِهِ أن يأخُذَ بالنُّزولِ من المنبرِ عقِبَ فراغِهِ ويأخُذَ المؤذِّنُ في الإقامةِ، ويبلُغَ المحرابَ مع فراغِ الإقامةِ.

فرعٌ: لو أُغمِيَ على الخطيبِ في أثنائِها أو أحدث، توضَّأ وبنى، فإن استخلَفَ وكان المُستَخلَفُ قد سمعَ ما مضى بنى عليها، وإلا استأنَفَها وهو الأصحُّ.

فصلٌ: ما يَحرُمُ للجمعةِ:

١- يَحرُمُ (مع الصحَّةِ) البيعُ والصنائعُ بعدَ الشُّروعِ في الأذانِ الثاني (بينَ يدي الخطيبِ)[٩٩٨]، فيأثمُ المتبايعانِ من أهلِ فرضِها أو أحدُهما من أهلِ فرضِها لأنَّ أحدَهُما توجَّهَ عليه الفرضُ فاشتغلَ عنه والآخرَ شغلَهُ عنهُ، أمَّا إذا تبايعَ رجلانِ ليسا من أهلِ الجمعةِ فلم يَحرُمْ بحالٍ.

٢- يحرُمُ إنشاءُ الصلاةِ مُطلقاً وإن لم يسمَعِ الخُطبةَ إلا تحيةَ المسجدِ لداخلِهِ بشروطٍ:

آ- أن تكونَ مطلوبةً، فلو كانتِ الجمعةُ خارجَ المسجدِ فلا يأتي بها.

ب- عدمُ تطويلِها

ت- الاقتصارُ على ركعتينِ[٩٩٩].

٣- يَحرُمُ على من تلزمُهُ الجمعةُ السَّفرُ بعد فجرِ يومِها إلا إذا أمكنَهُ فعلُها في مقصدِهِ أو طريقِهِ أو تضرَّرَ بتخلُّفِهِ عن الرِّفقةِ أو وجبَ السفرُ فوراً كحجٍّ تضيَّقَ وخافَ فوتَهُ فيجوزُ السفرُ وإن تعطَّلَتْ جمعةُ بلدِهِ.

فصلٌ: مكروهاتُها:

١- يُكرَهُ السفرُ ليلتَها.

٢- يُكرَهُ البيعُ قبلَ شروعِ الأذانِ بين يدي الخطيبِ وبعدَ الزَّوالِ وقبلَ جُلوسِ الإمامِ على المنبرِ لدُخولِ وقتِ الوجوبِ.

٣- الحِجامةُ يومَها.

٤- تخصيصُ يومِها بالصيامِ وليلتِها بالقيامِ.

- ومارواه (طب) عن أبي سعيدٍ الخُدريّ ﷺ قال: خطبَنا رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ: «**إنَّ اللهَ تعالى قد كتبَ عليكُمُ الجمعةَ، في مقامي هذا، في ساعتي هذه، في شهري هذا، في عامي هذا، إلى يومِ القيامةِ، من تركَها من غيرِ عُذرٍ، مع إمامٍ عادلٍ، أو جائرٍ، فلا جمعَ اللهُ شملَهُ، ولابُورِكَ له في أمرِهِ، ألا ولا صلاةَ له، ولاحجَّ له، ألا ولا بِرَّ له، ولاصدقةَ له**».

(٩٩٩) لحديثِ سُلَيكٍ المتقدّمِ في سُننِ الجمعةِ القبليةِ.

٥- تخطِّي الرِّقابِ عندَ دخولِ المسجدِ لصلاتِها ما لم يجدْ فُرجةً لا يُرجَى سدُّها إلا بالتخطِّي*. إلا لإمامٍ ورجلٍ صالحٍ أو عظيمٍ أو ولدٍ. ولا يجوزُ أن يُقيمَ الدَّاخلُ رجلاً من موضعِهِ ليجلِسَ فيه[١٠٠٠] إلا أن يأذنَ (لكن لا إيثارَ في القُربات[١٠٠١] وخصوصاً الصُّفوفَ الأُولى)، لكن يجوزُ إقامتُهُ في ثلاثِ صُورٍ: وهي أن يَقعُدَ في موضعِ الإمامِ أو طريقِ الناسِ ويمنعَهُمُ الاجتيازَ، أو بينَ يدي الصَّفِّ مستقبِلَ القبلةِ.

٦- الكلامُ وقتَ الخُطبةِ[١٠٠٢].

٧- وفي كراهةِ الاحتباءِ يومَ الجمعةِ بعضُ مقالٍ لوجودِ أحاديثَ تُصرّحُ بفعلِ الصحابةِ إيَّاهُ[١٠٠٣].

فصلٌ مستحبَّاتُها:

١. استحبابُ الإنصاتِ للخُطبتَينِ وهو السُّكوتُ مع الإصغاءِ ويُستثنى فيه ردُّ السلامِ وتشميتُ العاطسِ، والصلاةُ على النبيِّ ﷺ عند ذِكرِهِ، ويُستحَبُّ رفعُ الصوتِ بها من دونِ مبالغةٍ.

---

* روى عبد الله بن بشر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب، فقال: «**اجلس. آذيت وآنيت**» (أخرجه حم ١٩٠/٤ - د ١١١٨ – ت ١٠٣/٣).

(١٠٠٠) لحديث ابن عمر: (لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن يقول: تفسحوا وتوسعوا) (ق).

(١٠٠١) للقاعدة (الإيثار بالقرب مكروه) وقوله تعالى: ﴿ **وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ** ﴾ الحشر: ٩، فالمراد به حظوظ النفس والإيثار بها مستحب.

(١٠٠٢) إذا جلس الإمام حرم التنفل والكلام، ولاتنعقد الصلاة المتنفل بها ولو لم يشرع في الخطبة،، ومثال ذلك في الحرمة وعدم الانعقاد: الصلاة حال جلوس الخطيب بين الخطبتين، لما روي عن ثعلبة بن أبي مالك ﷺ: «**أن قعود الإمام يقطع السُبْحة، وأن كلامه يقطع الكلام**» (هق) – والسُبْحة: النافلة. وأنهم كانوا يصلّون الجمعة حتى يخرج سيدنا عمر، فإذا خرج وجلس على المنبر وأذّن المؤذّنون جلسنا نتحدث فإذا سكت المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد.

(١٠٠٣) روى (د ١١١١ – هب ٢٣٥/٣) عن يعلى بن شداد بن أوس قال: (شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فإذا جلّ من في المسجد أصحاب رسول الله ﷺ فرأيتهم والإمام يخطب) قال (د): وكان ابن عمر يحتبي والإمام يخطب وأنس بن مالك.. ولم يبلغني أن أحداً كرهها إلا عبادة، وحديث النهي عن الحبوة يوم الجمعة في إسناده ضعيفان.

٢. صلاةُ ركعتَي تحيةِ المسجدِ عندَ دخولِ المسجدِ، ويَقتصُرُ فيهما على الواجباتِ إلا آخرَ الخُطبةِ. (فإن صلَّى بغيرِ مسجدٍ لا تُسنُّ) بشرطِ أن يجلِسَ ويَطولَ جلوسُهُ. وهذا لغيرِ الخطيبِ، أما للخطيبِ فلا تُسنُّ له بل يدخُلُ من البابِ إلى المنبرِ. وينتظرُ من دخلَ حالَ الأذانِ فراغَ مؤذِّنٍ لتحيةِ مسجدٍ ليُجيبَ المؤذِّنَ ثم يُصلِّيها فيجمعُ بينَ الفَضيلَتَينِ.

فصلٌ: سُنَنُها:

١- يُسنُّ لمن لا تلزمُهُ الجمعةُ جماعةٌ في ظُهرِهِ وإظهارُها إلا إن خفيَ عُذرُهُ فيُسنُّ له إخفاؤُها لئلا يُتَّهمَ.

٢- إقامةٌ بعدَ فراغِ الخُطبةِ وأن يبادرَ الخطيبُ ليبلُغَ المحرابَ مع فراغِ المقيمِ.

٣- الإكثارُ من قراءةِ سورةِ الكهفِ يومَها وليلتَها[١٠٠٤].

٤- الإكثارُ من الصلاةِ على النبيِّ ﷺ يومَها وليلتَها /٣٠٠/ مرَّةً[١٠٠٥].

٥- إكثارُ الدعاءِ يومَها وليلتَها لساعةِ الإجابةِ[١٠٠٦]، والرَّاجحُ أنَّها ما بينَ جلوسِ الإمامِ على المنبرِ إلى فراغِهِ من صلاةِ الجمعةِ[١٠٠٧].

(١٠٠٤) وعن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**من قرأَ سورةَ الكهفِ في يومِ الجمعةِ سطعَ له نورٌ من تحتِ قدمَيهِ إلى عَنانِ السماءِ يُضيءُ له يومَ القيامةِ، وغُفرَ له مابينَ الجُمعتَينِ**». (رواه ابنُ مَرْدَوَيهِ) وروايةُ (هب حسن ٢٤٩/٣) : «**أضاءَ له من النورِ ما بين الجُمعتَينِ**» وروايةُ الضِّياءِ المقدسيِّ في الأحاديثِ المختارةِ (٤٢٩): «**فهو معصومٌ ثمانيةَ أيامٍ من كلِّ فتنةٍ تكونُ فإن خرجَ الدَّجَّالُ عُصِمَ منه**».

(١٠٠٥) فعن أوسِ بنِ أوسٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «**مِنْ أفضلِ أيَّامكُمْ يومُ الجمعةِ: فيه خَلَقَ اللهُ آدمَ، وفيه قُبِضَ، وفيه النَّفخةُ، وفيه الصَّعقةُ، فأكثِرُوا عليَّ من الصلاةِ فيه، فإنَّ صلاتَكُمْ معروضةٌ عليَّ!! قالوا: يا رسولَ اللهِ، وكيف تُعرَضُ عليك صلاتُنا وقد أَرِمْتَ؟ فقال: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ حرَّمَ على الأرضِ أن تأكُلَ أجسادَ الأنبياءِ**». (رواه حم – م). انظرْ كتابَنا (أربعونَ حديثاً في فضلِ الصلاةِ على سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ).

(١٠٠٦) وعن جابرٍ ﷺ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**يومُ الجمعةِ اثنتا عشرةَ ساعةً منها ساعةٌ لا يوجَدُ عبدٌ مسلمٌ يسألُ اللهَ تعالى شيئاً إلا آتاهُ إيَّاهُ. والْتَمِسُوها آخرَ ساعةٍ بعدَ العصرِ**» (ن – د ١٠٤٨) وروايةُ (خ ٩٣٥ — م ٨٥٢) : (**لا يوافِقُها عبدٌ مسلمٌ يسألُ اللهَ تعالى شيئاً إلا أعطاهُ إيَّاهُ**) وأشارَ إليه يقلِّلُها.

(١٠٠٧) لحديثِ (م — د ١٠٤٩): «**هي ما بينَ أن يجلِسَ الإمامُ إلى أن يقضيَ الصلاةَ**» فهذا صحيحٌ صريحٌ لا ينبغي العُدولُ عنه.

٦- الغُسلُ لمن يريدُ حضورَها من بعدِ الفجرِ[١٠٠٨]، أمَّا لمن لا يريدُ حضورَها فلا يُسنُّ[١٠٠٩]، والأفضلُ تأخيرُهُ إلى وقتِ الذَّهابِ إلى الجمعةِ، وله أن يغتسلَ عن الجنابةِ والجمعةِ معاً، ولو نوى غُسلَ الجمعةِ لم تحصُلِ الجنابةُ على المذهبِ.

٧- التَّبكيرُ إليها لغيرِ الإمامِ[١٠١٠].

وتُعتبَرُ الساعاتُ من حينِ طُلوعِ الفجرِ لأنَّهُ أوَّلُ النَّهارِ، ولتحصيلِ فضيلةِ الصَّفِّ الأوَّلِ وانتظارِها والاشتغالِ بالتَّنفُّلِ وغيرِهِ، وهذا كلُّهُ لا يحصُلُ بالذَّهابِ بعدَ الزَّوالِ شيءٌ منه، ولا فضيلةَ للمجيءِ بعدَ الزَّوالِ لأنَّ النداءَ يكونُ حينئذٍ ويحرُمُ التأخيرُ عنه.

٨- الذَّهابُ إلى الجمعةِ في طريقٍ طويلٍ والرجوعُ في آخرَ قصيرٍ.

٩- المشيُ بسكينةٍ وعدمِ العبَثِ وغضُّ البصرِ وخفضُ الصَّوتِ وعدمُ الالتفاتِ وتشبيكِ الأصابعِ، وهي آدابُ الذَّاهبِ إلى الصلاةِ[١٠١١].

(١٠٠٨) عن أبي سعيدٍ ﷺ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺقال: «**على كلِّ مسلمٍ الغُسلُ يومَ الجمعةِ، ويَلبَسُ من صالحِ ثيابِهِ، وإن كان له طِيبٌ مسَّ منه**» (ق)، وحديثُ مالكٍ (١/١٠٢- خ ٨٧٧ – م ٨٤٤): «**من جاءَ معكُمْ إلى الجمعةِ فلْيغْتَسِلْ**» ولفظُ (ق): «**غُسلُ يومِ الجُمعةِ واجبٌ على كلِّ محتلِمٍ**» من روايةِ أبي سعيدٍ، وصرفَهُ عن الوجوبِ حديثُ: «**من توضَّأَ فبِها ونِعمَتْ، ومن اغتسلَ فالغسلُ أفضلُ**» (ن ٣/٩٤ – ت ٤٩٧ – د ٣٥٤)، وحديثُ (م ٨٥٧ – ت ٤٩٨ – جه ١٠٩٠): «**من توضَّأَ فأحسنَ الوضوءَ ثم أتى الجمعةَ فدَنا واستمعَ وأنصتَ غُفِرَ له ما بينَهُ وبينَ الجمعةِ وزيادةُ ثلاثةِ أيامٍ**».

(١٠٠٩) لمفهومِ الحديثِ السَّابقِ، ولحديثِ ابنِ عمرَ أنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ قال: «من أتى الجمعةَ من الرِّجالِ والنِّساءِ فلْيغتَسِلْ، ومن لم يأتِها فليسَ عليه غُسلٌ من الرجالِ والنساءِ» (هب ٣/١٨٨ – خزيمة ١٧٥٢ – حب ١٢٢٦).

(١٠١٠) وعن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**من اغتسلَ يومَ الجمعةِ غسلَ الجنابةِ، ثم راحَ في الساعةِ الأُولى، فكأنَّما قرَّبَ بدَنةً، ومن راحَ في الساعةِ الثانيةِ، فكأنَّما قرَّبَ بقرةً، ومن راحَ في الساعةِ الثالثةِ فكأنَّما قرَّبَ كبْشاً أقرنَ، ومن راحَ في الساعةِ الرَّابعةِ فكأنَّما قرَّبَ دجاجةً، ومن راحَ في الساعةِ الخامسةِ فكأنَّما قرَّبَ بيضَةً، فإذا خرجَ الإمامُ حضرتِ الملائكةُ يستمعُونَ الذِّكرَ**» (خ ٨٨١، م ٨٥٠)، ومعنى الحديثِ الحَثُّ على التبكيرِ إلى الجمعةِ، وأنَّ مراتبَ الناسِ في الفضيلةِ فيه وفي غيرِهِ على قدْرِ أعمالِهِمْ.

(١٠١١) لحديثِ (ق): «**إذا أتيتُمُ الصلاةَ فلا تَأْتُوها وأنتم تَسعَونَ وأتُوها وأنتمْ تمشُونَ**..».

١٠- الاشتغالُ في طريقِهِ بذِكرٍ.

١١- قصُّ الأظْفارِ إن طالتْ لغيرِ مُحرِمٍ وغيرِ مُريدِ التَّضحيةِ في عشرِ ذي الحِجَّةِ.

١٢- حلقُ شعرِ العانةِ ونتفُ الإبْطِ وقصُّ الشاربِ حتى تبدُوَ حُمرةَ شَفتِهِ[١٠١٢].

١٣- التَّزيُّنُ بأحسنِ ثيابِهِ والبيضُ أَولى والاعتمامُ[١٠١٣].

١٤-التَّطيُّبُ لغيرِ مُحرِمٍ وصائمٍ وامرأةٍ تريدُ الحُضورَ ويُستحبُّ لها قطعُ الرائحةِ الكريهةِ.

١٥- قراءةُ سورةِ ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ﴾ السجدةِ: ١-٢، و﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾ الإنسان: ١، في صبحِها[١٠١٤]. وفي ركعتي الجُمعةِ يُسنُّ أن يقرأَ جهراً في الأُولى بسورةِ الجمعةِ وفي الثانيةِ بسورةِ المنافقينَ بعد الفاتحةِ[١٠١٥] أو سورةَ ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ الأعلى: ١ ، وفي الثانيةِ ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾ الغاشية: ١، [١٠١٦]، فكلٌّ منهما سنَّةٌ (أي هاتانِ سنَّةٌ وهاتانِ سنَّةٌ) والأشهرُ الجمعةُ والمنافقينَ.

([١٠١٢]) إزالةُ الشعرِ وقصُّ الظُّفْرِ احتجَّ لهما الإمامُ البيهقيُّ والمحققونَ بالأحاديثِ الصحيحةِ، وأنَّهُما من خِصالِ الفِطرةِ المندوبِ إليها، وقد تقدَّمتْ في بابِ السِّواكِ.

(١٠١٣) لحديثِ (م) عن عمرِو بنِ حُرَيثٍ رضي اللهُ عنه (أنَّ النبيَّ ﷺ خطبَ الناسَ وعليه عِمامةٌ سوداءُ). وحديثِ (هب) عن سيدِنا جابرٍ رضي اللهُ عنه (كان للنبيِّ ﷺ بُرْدٌ يَلبَسُهُ في العيدَينِ والجُمعةِ).

([١٠١٤]) متَّفقٌ عليه (خ٨٩١ – م ٨٨٠)

([١٠١٥]) لحديثِ: «**صلاةُ النَّهارِ عجْماءُ** (لا يُرفَعُ بها الصوتُ) **إلا الجمعةَ والصُّبحَ وما يُرفعُ** » (مصنَّفَ عبدِ الرزاقِ ٤٩٣/٢) وكان ﷺ **يقرأُ في الجمعةِ بالجمعةِ والمنافقينَ** (رواه م ٨٧٩)

([١٠١٦]) وهو منصوصُ الإمامِ الشافعيِّ في القديمِ وقد ثبتَ عند (م ٨٧٨) من حديثِ النُّعمانِ بن بشيرٍ: «**كان يقرأُ في العيدَينِ وفي الجمعةِ ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾** الأعلى: ١، و **﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾** الغاشية: ١ » وأخرجَهُ (مالكٌ ١١١/١ – د ١٢٢٣ – ن ١١٢/٣ – حم ٢٧٠/٤٢ – جه ١١١٩)، وهو من حديثِ سَمُرةَ بنِ جُندُبٍ عند (د ١١٢٥ – ن ١١١/٣ – حم ١٣/٥ – حب ١٨٠٨).

١٦- تبخيرُ المسجدِ.

١٧- تأخيرُ الغداءِ والقيلولةِ عن الصلاةِ.

١٨- زيادةُ الأذانِ الأوَّلِ.

١٩- قراءةُ الفاتحةِ والإخلاصِ والمعوذَتَينِ سبعاً سبعاً بعدَها قبلَ أن يتكلَّمَ وقبلَ أن يُثنيَ رِجلَيهِ (حُفظَ من مجلسِهِ ذلك إلى مثلِهِ).

وأُحِبُّ إذا نَعِسَ ووجدَ مجلِساً لا يتخطَّى فيه غيرَهُ أن يتحوَّلَ إليهِ، قالَهُ مولانا الإمامُ الشافعيُّ ﷺ [١٠١٧].

ويقولُ بعدَها:

يا غنيُّ يا حميدُ يا مُبدِئُ يا مُعيدُ يا رحيمُ يا ودودُ أغنِني بحلالِكَ عن حرامِكَ وبفضلِكَ عمَّنْ سِواكَ (أربعَ مرَّاتٍ) من واظبَ عليه أغناهُ اللهُ من حيثُ لا يحتسِبُ وغَفرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِهِ وما تأخَّرَ وحُفِظَ له دينُهُ ودُنياهُ وأهلُهُ وولدُهُ (ذكرَهُ الإمامُ الغزاليُّ في الإحياءِ)

٢٠- قراءةُ سورةِ الكافرونَ والإخلاصِ في مغربِ ليلتِها.

٢١- سورةُ الجمعةِ والمنافقونَ في العشاءِ ليلتَها.

٢٢-قراءةُ سورةِ الدُّخانِ يومَها وليلتَها، ويُسنُّ ليلتَها.

٢٣- عيادةُ المريضِ، وشهودُ الجنازةِ، وشهودُ النِّكاحِ.

٢٤-صلاةُ حفظِ القرآنِ في ليلتِها (ت- حا – هب).

٢٥- زيارةُ القبورِ يومَها وليلتَها[١٠١٨].

مبحثٌ: حكمةُ التشريعِ في صلاةِ الجمعةِ:

الصلاةُ صِلَةُ العبدِ بربِّهِ، وعبادةٌ تَشُدُّ القلبَ، وتُقوِّي الإيمانَ فيه، وهي إلى جانبِ هذا تزيدُ المجتمعَ ترابُطاً وتآلُفاً، يلتقي فيها أفرادُهُ على الخيرِ،

([١٠١٧]) وفيه حديثُ (ت ٥٢٦ بسندٍ حسنٍ صحيحٍ – د ١١٩ – حم ٢٢/٢) عن ابنِ عمرَ قال: «**إذا نعِسَ أحدُكُمْ في مجلسِهِ يومَ الجمعةِ فليتحوَّلْ إلى غيرِهِ**» فالحديثُ موقوفٌ على سيدِنا ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما.

([١٠١٨]) وإذا سلِمتِ الجمعةُ سلِمتِ الأيامُ (أبو نُعيمٍ في الحِلية)

ويتعاونونَ على البرِّ والتَّقوى، وإذا كانتِ الصلواتُ الخمسُ في كلِّ يوم وليلةٍ مفروضةً فقد يُشْغَلُ المرءُ عن بعضِها في شغلِهِ الدُّنيويِّ الذي يُبعدُهُ عن المسجدِ، أو يتساهلُ في عدمِ المجيءِ إليها، لذلكَ فقد فرضَ اللهُ صلاةَ الجمعةِ في كلِّ أسبوعٍ مرَّةً واحدةً لِيُسرِعَ العبدُ إلى الصلاةِ يستمعُ كلامَ اللهِ وحديثَ المصطَفى ﷺ وموعظةَ الخطيبِ، فيكونُ له زاداً إيمانياً، ويجتمعُ بإخوانِهِ المؤمنينَ جميعاً، فيتفقَّدُ الغائبَ، ويعينُ المحتاجَ، ويعودُ المريضَ، ويصالحُ المتخاصمينَ، ويَبذُلُ نُصحَهُ للمقصَّرينَ... كما يتعلَّمُ المجتمعُ في سلامٍ وأمانٍ، لهذا كلِّهِ فرضَ اللهُ سبحانَهُ صلاةَ الجمعةِ على كلِّ مسلم، وأمرَهُ أن يسعى إليها ، وحثَّهُ على أدائِها. والاجتماعُ إليها شَوكةٌ في أَعيُنِ أعداءِ الأمَّةِ لأنَّ فيها الاتحادَ وجمعَ الكلمةِ على خطيبٍ واحدٍ.

فصلٌ: أعذارُ الجمعةِ:

- المريضُ.[١٠١٩]
- المسافرُ (سفراً مباحاً).
- الحرُّ والبردُ.[١٠٢٠]
- الوحَلُ[١٠٢١] والجوعُ والعطشُ.[١٠٢٢]
- الخوفُ على معصومٍ (مالٍ – عِرْضٍ – بدَنٍ).[١٠٢٣]
- التضرُّرُ بتخلُّفِهِ عن الرِّفقةِ والعُري.
- أكلُ ذي ريحٍ كريهٍ لم يقصِدْ به إسقاطَها.[١٠٢٤]
- حلفَ غيرُهُ عليه أن لا يخرُجَ لخوفٍ عليه.
- تطويلُ الإمامِ لمن لا يصبِرْ.
- الاشتغالُ بتجهيزاتِ الميتِ وتشييعِهِ أو مريضٍ يستأنِسُ بهِ.
- الإسهالُ الذي يُخشَى به تلويثُ المسجدِ.
- الحبْسُ الذي لم يُقصِّرْ فيه وإلا وجبتْ عليه ولو اجتمعَ في الحبسِ أربعونَ وفيهم من يصلُحُ لإقامتِها لزمتْهُمُ الجماعةُ.
- فَقْدُ مركوبٍ لائقٍ.
- فَقْدُ قائدِ الأعمى.[١٠٢٥]

(١٠١٩) قالَ تعالى: (ليسَ على المريضِ حرَجٌ).

(١٠٢٠) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: «إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يأمرُ المؤذِّنَ إذا كانتْ ليلةٌ ذاتُ بردٍ ومطرٍ يقولُ: ألا صَلُّوا في الرِّحالِ» (خ).

(١٠٢١)لحديث(م٦٩٩ – خ ٩٠١ – هب ١٨٥/٣)**عن عبدِ اللهِ بنِ حارثٍ قال: «خطَبَنا ابنُ عباسٍ في يومٍ ذي رَدْغٍ(وفي روايةٍ لهما:في يومٍ مطيرٍ) فأمرَ المؤذِّنَ لَمَّا بلغَ حيَّ على الصلاةِ قال: قُلْ: الصلاةُ في الرِّحالِ، فنظرَ بعضُهمْ إلى بعضٍ فكأنَّهم أنكَرُوا، فقال كأنَّكُمْ أنكرتُمْ هذا؟ إنَّ هذا فعلَهُ من هو خيرٌ منِّي – يعني النبيَّ ﷺ – إنها عَزْمَةٌ وإني كَرِهتُ أن أُحرجَكُمْ فتمشُوا في الطِّينِ والدَّحَضِ**» والرَّدْغُ:طينٌ ووحَلٌ كثيرٌ،والدَّحَضُ:الزَّلَقُ.

(١٠٢٢) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: «قال رسولُ اللهِ ﷺ: إذا كان أحدُكُمْ على طعامٍ فلا يعجَلْ حتى يقضيَ حاجتَهُ منه، وإن أُقيمتِ الصلاةُ» (خ).

(١٠٢٣) لحديثِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما قال: «قال رسولُ اللهِ ﷺ: من سمعَ المناديَ، فلم يمنعْهُ من اتِّباعِهِ عُذْرٌ، قالوا وما العذْرُ؟ قال: خوفٌ أو مرضٌ، لم تُقبَلْ منه الصلاةُ التي صلَّى» (د).

(١٠٢٤) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «من أكلَ من هذهِ البَقْلةِ فلا يقرَبنَّ مساجدَنا حتى يذهبَ ريحُها» (يعني الثُّومَ) (م).

(١٠٢٥) ولحديثِ عِتبانَ بنِ مالكٍ ﷺ: «أنَّهُ قال لرسولِ اللهِ ﷺ يا رسولَ اللهِ: إنَّها تكونُ الظُّلمةُ، والسَّيلُ، وأنا رجلٌ ضريرُ البصرِ، فصلِّ يا رسولَ اللهِ في بيتي مكاناً أَتَّخِذُهُ مُصلًّى،

_ اشتغالٌ بزرعِهِ وحصادِهِ، وكان لو تركَهُ لتَلِفَ.

ويُسنُّ لهم جميعاً أن يُصلُّوا الظُّهرَ جماعةً في أولِ الوقتِ، فإن زالَ عُذْرُهمْ وتمكَّنُوا من الجمعةِ أجزأَتْهمُ الظُّهرُ ولا تلزمُهمُ الجمعةُ.

ويُستحبُّ إخفاءُ الجماعةِ إن كان عذْرُهمْ خَفيّاً.

ومن أدركَ مع الإمامِ منها ركعةً أتمَّ جمعةً[١٠٢٦] وإلا أتمَّها ظُهراً لأنَّ الجمعةَ لا تُقضَى، وهذا معنى قولِهِمْ (صلَّى ولم ينوِ ونوى ولم يُصلِّ).

وإذا منعتْهُ الزَّحمةُ من السجودِ على الأرضِ في الركعةِ الأُولى مع الإمامِ فإن أمكنَهُ أن يسجُدَ على ظهرِ إنسانٍ أو رجلِهِ لزمَهُ[١٠٢٧] فإن عجزَ عن السجودِ على الأرضِ والظَّهرِ ودامَ على المتابعةِ فإنَّهُ ينتظرُ التَّمكُّنَ، ويُستحبُّ للإمامِ تطويلُ القراءةِ في الركعةِ الثانيةِ ليلْحقَهُ منتظِرُ السجودِ، وإذا صلَّى مع الإمامِ ركعةً من الجمعةِ ثم فارقَهُ بعُذْرٍ أو بغيرِهِ أتمَّها جمعةً كما لو أحدثَ الإمامُ.

فصلٌ: صلاةُ الظُّهرِ بعد الجمعةِ:

صرَّحَ أكثرُ من مصدَرٍ أنه كان في عهدِهِ ﷺ عِدَّةُ مساجدَ في المدينةِ وأطرافِها (قد بلغتْ تسعةً) كأهلِ العوالي لصلاةِ الجماعةِ أثناءَ الأسبوعِ، فإذا كان يومُ الجمعةِ لم يُقيمُوها إلا في مسجدِهِ ﷺ ولم يُرخِّصْ عليه الصلاةُ والسلامُ مع فَرْطِ حُبِّهِ للتَّيسيرِ على أُمَّتِهِ أن يُقيمُوها في مساجدَ متعدِّدةٍ أو يُصلِّي بمن يتيسَّرُ له الحضورُ أوَّلَ الوقتِ ويأذنَ في أن تُقامَ بعدَهُ جمعةٌ ثانيةٌ وجمعةٌ ثالثةٌ، وهكذا الباقي الذين لا يَستطيعُونَ أن يحضُروا، وهذا يُذهِبُ الحِكمةَ من اجتماعِ الناسِ ووَحدَتِهِمْ.

ونَجدُ أنَّ هذه السُّنةَ درَجَ عليها خُلفاؤُهُ الكرامُ، ورُغْمَ اتِّساعِ الفُتوحاتِ لم يُرخِّصْ أيُّ خليفةٍ بتعدُّدِ الجمعةِ في المِصْرِ الواحدِ. بل كانُوا يُصلُّونَ في مسجدٍ واحدٍ جامعٍ، وبَقيَتْ

فجاءَهُ رسولُ اللهِ ﷺ فقال: أين تُحِبُّ أن أُصلِّي؟ فأشارَ إلى مكانٍ في البيتِ فصلَّى فيه رسولُ اللهِ ﷺ» (خ).

([١٠٢٦]) لحديثِ «**من أدركَ ركعةً من الجمعةِ فقد أدركَ الصلاةَ**» (هب٣/٢٠٣ - جه١١٢١).

([١٠٢٧]) لحديثِ: «**إذا أمرتُكُمْ بأمرٍ فأتُوا منه ما استَطعتُمْ**» ولأثرٍ عن سيدِنا عمرَ ﷺ (هب ٣/١٨٢): (إذا اشتدَّ الزِّحامُ فلْيسجُدْ أحدُكمْ على ظهرِ أخيهِ).

هـذه السـنةُ متَّبَعـةً طيلـةَ عهـدِ بـني أُميَّـةَ وصَـدْراً مـن الخلافـةِ العبَّاسـيَّةِ حـتى إذا كـان زمـنُ المعتَضِـدِ (سـنةَ ٢٨٠ هـ) أي بعـدَ وفـاةِ مـولانا الإمـامِ الشـافعيِّ بسـتٍّ وسـبعينَ سـنةً جـرى تعدُّدُ الجمعةِ خوفاً على الخلفاءِ من العامَّةِ.

ولهـذا اتَّفقـتْ كلمـةُ جمهـورِ العلمـاءِ علـى وُجـوبِ أن تكـونَ الجمعـةُ واحـدةً في البلـدِ[١٠٢٨]، فـإذا تعـدَّدتْ كـان ذلـك خُروجـاً عـن السُّـنةِ السَّـنِيَّةِ، فكـانَ رأيُ مـولانا الإمـامِ أنَّ التَّعـدُّدَ في البلـدِ الواحـدِ لا يجـوزُ بحـالٍ، دعـتْ إليـه الحاجـةُ أم لا؟ ففـي كتابِـهِ الأُمِّ يقـولُ ﷺ: (ولا يُجَمَّـعُ في مِصْـرٍ – وإن عَظُـمَ أهلُـهُ وكَثُـرَ عُمَّالُـهُ ومسـاجدُهُ – إلا في موضـعِ المسـجدِ الأعظـمِ وإن أشـكلَ علـى الـذين جَمَّعُـوا أيُّهُـمْ جمَّـعَ أوَّلاً أعـادُوا كُلُّهـم ظُهـراً أربعـاً) ولـذلك ألَّـفَ الشَّـافعيُّ الثـاني شـيخُ الإسـلامِ تقـيُّ الـدِّينِ عليُّ بـنُ عبـدِ الكـافي السُّـبْكيُّ أربـعَ رسائلَ في منعِ التَّعدُّدِ أيضاً وأنَّ هذا هو مذهبُ الإمامِ ﷺ.

ثم دارتِ المسـائلُ بـين علمـاءِ المـذهبِ حـين اتَّسـعتِ الـبلادُ وازدادَ سُـكَّانُها وتباعـدَتْ ديارُهـمْ فأجـازُوا أن يكـونَ التعـدُّدُ لحاجـةٍ ولكـنَّهمْ نصُّـوا بعـد ذلـك علـى اسـتحبابِ صـلاةِ الظُّهـرِ علـى الجميـعِ جماعـةً فرضـاً احتياطـاً لـدِينهِمْ واتِّقـاءً للشُّـبهةِ لقولِـهِ ﷺ «**فمـن اتَّقـى الشُّـبهاتِ فقـد اسـتبرأَ لدينِهِ وعِرضِهِ**».

حالاتُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ:

الحالةُ الأُولى:

تَحرُمُ صلاةُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ إن كانتِ البلدُ تُصلِّي جمعةً واحدةً بل لا تنعقِدُ الظُّهرُ بعدَ الجمعةِ في هذه الحالةِ.

الحالةُ الثانيةُ:

([١٠٢٨]) لحديثِ: «**صلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي**»(خ)

تُسنُّ صلاةُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ إن تعدَّدَتِ الجُمَعُ لحاجةٍ (مراعاةً للقولِ المانعِ من التَّعدُّدِ مطلقاً) كأنْ عَسُرَ الاجتماعُ بمكانٍ فيجوزُ التعدُّدُ بقدْرِها وتصحُّ صلاةُ الجميعِ على الأصحِّ سواءٌ وقعَ إحرامُ الأئمَّةِ معاً أو مُرتَّباً.

الحالةُ الثالثةُ:

تجبُ صلاةُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ إن تعدَّدتِ الجُمَعُ لغيرِ حاجةٍ كأن يكونَ في البلدِ محلٌّ يسَعُ اجتماعُهمْ فيه بدونِ مشقَّةٍ وتستغني عن أصلِ التَّعدُّدِ فتصحُّ الجمعةُ الأُولى السابقةُ وتبطُلُ جمعةُ الباقينَ، وهذا معنى قولِهمْ: الجمعةُ لمن سبقَ.

الحالةُ الرابعةُ:

تجبُ صلاةُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ إن تعدَّدتْ لغيرِ حاجةٍ ولم يُعلَمْ أيُّ جمعةٍ سبقتْ، فهذه الحالةُ تجبُ فيها الظُّهرُ لالتباسِ الجمعةِ الصَّحيحةِ بالفاسدةِ[١٠٢٩].

الحالةُ الخامسةُ:

تجبُ صلاةُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ إن تعدَّدتْ لغيرِ حاجةٍ وعُلِمتِ الجمعةُ السابقةُ لكنَّها نُسِيَتْ.

الحالةُ السادسةُ:

تُسنُّ وتجبُ: إذا تعدَّدتِ الجمعةُ لغيرِ حاجةٍ ووقعَ إحرامُ الأئمَّةِ مرتَّباً ويُعلَمُ السابقُ منهم، ففي هذه الحالةِ تصحُّ جمعةُ السابقينَ إلى انتهاءِ الحاجةِ، وتبطُلُ جمعةُ الزَّائدينَ فكلٌّ من غلبَ أنَّهُ من السَّابقينَ لم تجبْ عليهم صلاةُ الظُّهرِ بل تُسنُّ.

وكلٌّ من غلبَ أنهُ من الزَّائدينَ أو شكَّ بذلك وجبَ عليه صلاةُ الظُّهرِ بعدَ الجمعةِ.

الحالةُ السابعةُ:

إعادةُ الجمعةِ مع السُّنيةِ للظُّهرِ:

إن تعدَّدتِ الجمعةُ لغيرِ حاجةٍ ويقعُ إحرامُ الأئمَّةِ معاً، فيجبُ على الجميعِ أن يجتمِعُوا بمحلٍّ أو مَحالَّ بقدرِ الحاجةِ ويُقيمُوا جمعةً أُخرى إنِ اتَّسعَ الوقتُ، ويُسنّ الظُّهرُ بعدَها إن أُعيدَتْ مع تعدُّدِ المحلِّ.

([١٠٢٩])وقد سئلَ فضيلةُ الشَّيخِ مُلَّا رمضانَ البوطيّ رحمَهُ اللهُ من قِبَلِ أحدِ العلماءِ ليَختبرَهُ فقال:أنتم تُصلُّونَ الجُمعةَ وقد نقَصَ منها أحَدُ شروطِها وهو عدمُ التَّعدُّدِ إلا لحاجةٍ، وهنا تعدَّدتِ الجمعةُ لغيرِ حاجةٍ فإذن لم يتحقَّقِ الشَّرطُ وبالتَّالي فهي باطلةٌ، إذن كيف تُصلُّونَ صلاةً محكوماً عليها بالبُطلانِ؟!فأجابَهُ الشَّيخُ رحمَهُ اللهُ:قبل أن نُصلّيَ الجمعةَ تَرَدَّدْنا هل هي صحيحةٌ أم باطلةٌ؟ والأصلُ الصِّحَّةُ فصلَّيناها،وبعد أن انتَهينا من الصَّلاةِ تردَّدْنا هل نحن مسبوقونَ أم سابقُونَ؟ والأصلُ السَّبقُ(من بابِ الأخذِ بالأحوطِ) فصلَّينا الظُّهرَ بعدَ الجمعةِ.فقال له السَّائلُ:واللهِ إنَّكَ لعالِمٌ.

الحالةُ الثامنةُ:

تجبُ أو تُسنُّ:

إن تعدَّدتِ الجمعةُ لغيرِ حاجةٍ ويَشُكُّ المصلِّي لها: هل حصلَ إحرامُ الأئمَّةِ معاً أو مُرتَّباً، فيجبُ عليهم كالحالةِ السابقةِ أن يجتمعُوا بمحلٍّ أو محالٍّ بقدرِ الحاجةِ ويقيمُوا جمعةً أُخرى إن اتَّسعَ الوقتُ، وتُسنُّ صلاةُ الظُّهرِ بعدَها مطلقاً فإن لم يتَّسعِ الوقتُ أولم تتَّفقْ لهم إعادةٌ (للجمعةِ) كما في الشامِ وجبَ الظُّهرُ.

الناسُ في صلاةِ الجمعةِ أقسامٌ:

من تجبُ عليه وتنعقِدُ به وتصحُّ منهُ.

من تجبُ عليه ولا تنعقِدُ به وتصحُّ منه (المقيمُ غير المستوطنِ، ومن سمعَ نداءَ الجمعةِ وليس بمحلِّهِ).

من تجبُ عليه ولا تنعقدُ به ولا تصحُّ منه المرتدُّ.

لا تجبُ عليه ولا تنعقدُ به (الكافرُ والمشركُ والزِّنديقُ).

من لا تجبُ عليه ولا تنعقدُ به وتصحُّ منه (الصبيُّ المميِّزُ والرَّقيقُ).

من لا تجبُ عليه وتصحُّ منه وتنعقدُ به (المريضُ).

مبحثٌ: في سقوطِ الجمعةِ إذا كان يومَ عيدٍ:

تجبُ صلاةُ الجمعةِ في يوم عيد على أهلِ المدنِ والقُرى الذينَ يصلُّونَ صلاةَ العيد لأنَّ في مناطقهم جوامعَ، ولأنَّ صلاةَ الجمعةِ فرضٌ وصلاةُ العيدِ سُنّةٌ، ولا تُسْقطُ صلاةُ السنةِ صلاةَ الفرضِ ولذلك صلّاها رسولُ الله ﷺ **(فقال: وإنا لمجمِّعون**[١٠٣٠]**).**

وأمَّا أهلُ القُرى الذينَ لا جمعةَ في قراهم والذينَ يأتُونَ لصلاةِ الجمعةِ في بلدٍ آخرَلسماعِ ندائها مِنْ بعيدٍ فيجوزُ أنْ تَسْقُطَ عنهم الجمعةُ في يومِ عيدٍ بشرطين :

١. أنْ يحضروا صلاةَ العيدِ.

٢. أنْ ينصرفوا إلى قُراهم قَبْلَ وقتِ الجمعةِ .

(١٠٣٠) حم ٣٧٢/٤

إذْ لو رجعوا إلى أهلِهم ثُمَّ انطلقوا ثانيةً إلى بلد الجمعة فاتَتْهُم الجمعةُ فهؤلاء لهم أنْ يتركوها تخفيفاً عليهم[١٠٣١].

([١٠٣١]) لحديثِ (خ ٥٥٧٢-والشافعيِّ في الأمِّ - م ١١٣٧ – د ٢٤١٦) عن سيدِنا عثمانَ أنَّهُ قال في خطبةٍ (أيُّها الناسُ قد اجتمعَ عيدانِ في يومِكمْ فمن أرادَ من أهلِ العاليةِ أن يصلِّيَ معنا الجمعةَ فليُصلِّ ومن أرادَ أن ينصرفَ فلينصرِفْ) ولأنَّ في خروجِهم بعدَ صلاةِ العيدِ وعودِهم إلى الجمعةِ مشقَّةً والجمعةُ تسقطُ بالمشقَّةِ.

*** بابٌ: صلاةُ العيدَينِ**[١٠٣٢]:

العيدُ مأخوذٌ من العَودِ لتكرُّرِهِ ومعاودتِهِ كُلَّ عامٍ، أو لعَودِ اللهِ على عبادِهِ بالخيرِ والسُّرورِ خصوصاً بغُفرانِ الذُّنوبِ، وجعلَ اللهُ للمؤمنينَ في الدُّنيا عيدَينِ في السَّنةِ، وكلٌّ منهُما بعدَ إكمالِ العبادةِ، فعيدُ الفِطرِ بعدَ كمالِ صومِ رمضانَ، وعيدُ الأَضحى بعدَ كمالِ الحجِّ، أمَّا يومُ الجمعةِ فعيدٌ في كلِّ أسبوعٍ، وعيدُنا في الجنةِ وقتُ اجتماعِنا بربِّنا عزَّ وجلَّ.

ولَمَّا كان يومُ العيدِ يومَ زينةٍ وأكلٍ وشُربٍ وصِلةِ أرحامٍ في حقِّ غيرِ الحاجِّ فشرعَ في حقِّهِ أن يستفتحَ يومَهُ بالصلاةِ بمناجاةِ ربِّهِ ليحفظَهُ سائرَ يومِهِ، وجميعُ ما يفعلُهُ من المباحاتِ في العيدِ يُثابُ عليها بالأجرِ. ففي فِطرِهِ مأجورٌ أجرَ الفرائضِ في عبوديةِ الاضطرارِ لتكونَ المثوبةُ عظيمةَ القدْرِ.

فصلٌ: حُكمُها:

سنَّةٌ مؤكَّدةٌ، وفعلُها في المسجدِ أفضلُ[١٠٣٣]. وخاصَّةً في المسجدِ الحرامِ لفضيلةِ البُقعةِ ومشاهدةِ الكعبةِ ولم يزَلِ الأئمَّةُ يُصلُّونَ بهِ.

([١٠٣٢]) حاشية الجمل ج٢ /٩٢ ، تحفة المحتاج ج١ /٤٩٧، مغني المحتاج ج١ / ٣١٠، البجيرمي على الخطيب ج٢ /١٩٣، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٣٢، إعانة الطالبين ج١/٢٦١، قليوبي وعميرة ج١، ٣٠٤ أسنى المطالب ج١/٢٧٩، نهاية المحتاج ج٢/٣٨٥، المجموع:ج٢/٥.

وصلاةُ العيدِ مطلوبةٌ بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ الأمَّةِ قال تعالى: «فصلِّ لربِّكَ وانحَرْ» (الكوثر ٢).

– والمرادُ بالصلاةِ: صلاةُ عيدِ النَّحْرِ. والنَّحرُ: نحرُ الأضاحي.

([١٠٣٣]) صلاةُ العيدِ سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ **لمواظبتِهِ ﷺ عليها** وليستْ فرضاً لقولِهِ ﷺ للأعرابيِّ عندما سألَهُ عن الصَّلواتِ الخمسِ: هل عليَّ غيرُها **قال: لا. إلا أن تَطَّوَّعَ**. (موطأ١/١٧٥ – خ٤٦ – م١١). وصلاتُها في المسجدِ أفضلُ عندَ الشافعيةِ لأنَّهُ أطهرُ وأشرفُ البِقاعِ، فإن كثُرُوا خرجَ بهم إلى المصلَّى لحديثِ أبي سعيدٍ **كان النبيُّ ﷺ يخرجُ في الفطرِ والأضحى إلى المصلَّى** (خ٩٥٦ – م٨٨٩) وفي الحديثِ (د١١٦٠) عن أبي هريرةَ «**أصابَنا مطرٌ في يومِ عيدٍ فصلَّى بنا النبيُّ ﷺ في المسجدِ**».

فصلٌ: مشروعيتُها:

تُشرَعُ جماعةً إلا للحاجِّ فتُسنُّ له فُرادَى، ويُكرَهُ تعدُّدُ جماعتِها بلا حاجةٍ وتصحُّ من المنفردِ[١٠٣٤]. لكن لا يخطُبُ لها.

فصلٌ: شروطُ حضورِ المرأةِ لها[١٠٣٥]:

١- أن تكونَ عجوزاً فيُكرَهُ للشابَّةِ الجميلةِ وذواتِ الهيئةِ حضورُها منعاً من إثارةِ الفتنةِ[١٠٣٦].

٢- تحضُرُ في ثيابِ بيتِها لا بثيابِ الزِّينةِ.

٣- أن لا تكونَ مُتطيِّبةً فتتنظَّفُ بالماءِ.

٤- بإذنِ زوجِها.

فصلٌ: وقتُ صلاةِ العيدِ: ما بين طُلوعِ الشمسِ وارتفاعِها رُمحاً إلى زوالِها[١٠٣٧].

مقدارُها: رَكعتانِ[١٠٣٨] بأركانٍ وشروطٍ وسُننِ الصلاةِ (الأكملُ أن يأتيَ بتكبيراتِها).

(١٠٣٤) وتُشرعُ جماعةً بالإجماعِ، والمذهبُ أنها تُشرعُ للمنفردِ والمسافرِ والمرأةِ، لأنَّها نافلةٌ فأشبهتِ الاستسقاءَ والكسوفَ.

(١٠٣٥) لِمَا رواه أبو هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لا تمنعُوا إماءَ اللهِ مساجدَ اللهِ، ولكن لِيَخرُجْنَ وهُنَّ تَفِلاتٌ» أي غيرُ متعطِّراتٍ. (د٥٦٥ – حم ١٩٢/٥).

- وعن أمِّ عطيةَ رضي اللهُ عنها قالت: «أمرَنا رسولُ اللهِ ﷺ أن نُخرِجَهُنّ في الفطرِ والأضحى، العَواتِقَ، والحُيَّضَ، وذواتَ الخُدورِ فأمَّا الحيَّضُ فيَعتزِلْنَ الصلاةَ، ويَشهدْنَ الخيرَ، ودعوةَ المسلمينَ قلتُ: يا رسولَ اللهِ إحدانا لا يكونُ لها جِلبابٌ ؟ قال: لِتُلْبِسْها أُختُها من جِلبابِها» (خ-م واللفظُ له).

العواتِقُ: جمعُ عاتقٍ وهي التي قاربتِ البُلوغَ.

الحُيَّضُ: جمعُ حائضٍ. ذواتُ الخُدورِ: هُنَّ البناتُ الأبكارُ اللائي يستترْنَ في البيوتِ.

(١٠٣٦) لحديثِ السيدةِ عائشةَ (ق – د): (لو أدركَ رسولُ اللهِ ﷺ ما أحدثَ النساءُ لمنعهُنَّ كما مُنِعَتْ نساءُ بني إسرائيلَ) ولأنَّ الفتنَ وأسبابَ الشرِّ كثيرةٌ في عصرِنا كما هو مُشاهَدٌ بخلافِ العصرِ الأوَّلِ.

(١٠٣٧) ويُسنُّ تعجيلُ الأضحى وتأخيرُ الفِطرِ. وقد أخرجَ الشافعيُّ (١٥٢/١) مرسلاً أنَّ النبيَّ ﷺ كتبَ إلى عمرِو ابنِ حزْمٍ – وهو بنَجرانَ – «**أنْ عجِّلِ الأَضحى وأخِّرِ الفِطرَ**».

(١٠٣٨) لقولِ سيدِنا عمرَ(ن١٨٣/٣ – جه ١٠٦٣- حم ٣٧/١) قال: (**صلاةُ الأضحى ركعتانِ، وصلاةُ الفِطرِ ركعتانِ وصلاةُ السَّفرِ ركعتانِ وصلاةُ الجمعةِ ركعتانِ تمامٌ غيرُ قصرٍ على لسانِ نبيِّكُمْ ﷺ وقد خابَ من افترى**).

ويُسنُّ تأخُّرُ إمامٍ إلى دُخولِ وقتِ الصلاةِ[١٠٣٩] لأنَّ الإمامَ يُنتَظَرُ ولا يَنتَظِرُ.

فصلٌ: كيفيَّتُها[١٠٤٠]: يُنادَى لها: الصلاةُ جامعةٌ[١٠٤١].

١- يُحرِمُ بنيةِ عيدِ الفِطرِ أو الأضحى (أُصلِّي رَكعتينِ سنةَ عيدِ الفِطرِ)[١٠٤٢].

٢- يأتي بدعاءِ التَّوجُّهِ.

٣- يُكبِّرُ في الركعةِ الأُولى جهراً (إماماً ومأموماً) سبعاً سِوى تكبيرةِ التَّحرُّمِ[١٠٤٣] يرفعُ يديهِ حَذْوَ منكبَيهِ في كلِّ تكبيرةٍ[١٠٤٤] فإن تركَهُ لم يسجُدْ للسهوِ ولا يقضيهنَّ فلو نسيَها وتذكَّرها أثناءَ الفاتحةِ لا يأتي بهنَّ لفواتِ محلِّهِنَّ وهو قبلَ القراءةِ، ولو تذكَّرهُنَّ في الركوعِ أو بعدَهُ فإن عاد إلى القيامِ ليُكبِّرهُنَّ بطلتْ صلاتُهُ إن كان عالِماً بالتَّحريمِ وإلا فلا، ويفصِلُ بين كلِّ تكبيرتَينِ (سبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إله إلا اللهُ واللهُ أكبرُ)[١٠٤٥].

٤- ثم يتعوَّذُ، ولو تعوَّذَ قبلَ التَّكبيرِ كبَّرَ لأنَّهُ لا يفوتُ بالتَّعوُّذِ.

([١٠٣٩]) لحديثِ (كان ﷺ يخرُجُ إلى الفطرِ والأضحى إلى المصلَّى فأوَّلُ شيءٍ يبدأُ به الصلاةُ) (م٨٨٩)

([١٠٤٠]) عن عمر بن عوف المزني: «أن النبيﷺ كبَّر في العيدين – في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة. ويُسن أن يقف بين كل تكبيرتين قدر آية معتدلة (ت)، يهلل ويكبر ويحمد». (هق عن ابن مسعود قولاً وفعلاً).

([١٠٤١]) عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم قالا: (لم يكن يؤذَّن يوم الفطر ولا يوم الأضحى) (خ٩٦٠- م –هب٣/٢٨٤).

([١٠٤٢]) هذا هو السنَّةُ أن يبدأ بالصلاةِ قبلَ الخُطبةِ ففي الحديثِ (خ٩٦٣ – م٨٨٨) **(كانَ النبيُّ ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ رضي اللهُ عنهم يُصلُّونَ العِيدينِ قبلَ الخُطبةِ)**.

([١٠٤٣]) لحديثِ (حم ٦٦٨٨ – جه ١٢٧٨) **(أنَّ النبيَّ ﷺ كبَّرَ في عيدٍ ثِنتَي عشرَ تكبيرةً سبعاً في الأُولى وخمساً في الآخرةِ)** بإسنادٍ حسنٍ وفي لفظِ (د ١١٥١): **(التكبيرُ سبعٌ في الأُولى وخمسٌ في الآخرةِ والقراءةُ بعدَهما كِلْتَيهما)** (قط ٢/٤٩)

([١٠٤٤]) لحديثِ **(أنَّهُ ﷺ كان يرفعُ يديهِ مع التَّكبيرةِ)** (حم ٤/٣١٦).

([١٠٤٥]) لقولِ ابنِ مسعودٍ وقد سُئلَ عمَّا يُقالُ: قال: نحمدُ اللهَ ونثني عليه ونُصلِّي على النبيِّ ﷺ (طب ٩٥١٥ – هب٢/٢٩٠)

٥- يقرأُ الفاتحةَ وسورةً بعدَها، ويُستحَبُّ أن تكونَ سورةَ (ق) أو (سبِّحْ) جهراً[١٠٤٦].

٦- يَكبِّرُ في الثانيةِ خمساً سِوى تكبيرةِ القيامِ ويرفعُ يديهِ مع كلِّ تكبيرةٍ حذْوَ منكبَيهِ ويضعُ يمناهُ على يُسراهُ تحتَ صدرِهِ بعدَ ذلك فإن تركَها الإمامُ تركَها المأمومُ، ولا يُسنُّ السجودُ لتركِها عمداً أو سهواً فإن أتى بها المأمومُ لم تبطُلْ صلاتُهُ لأنَّهُ ذِكرٌ ولا يُكبِّرُ المسبوقُ إلا ما أدركَ من التكبيراتِ مع إمامِهِ على مع اعتمدَهُ ابنُ حجرٍ لأنَّ في قضاءِ ما تركَ تركَ سنَّةٍ أُخرى ولو تركَ التكبيرَ فقرأَ ولو بعضَ الفاتحةِ لم يُطلَبْ تداركُهُ ولا يفوتُ التعوُّذُ ولو عمداً كما لا يفوتُ دعاءُ الافتتاحِ بالتَّكبيرِ.

٧- يقرأُ الفاتحةَ وسورةً بعدَها ويُستحَبُّ أن تكونَ (اقتربتِ الساعةُ أو الغاشيةَ) جَهْراً أو (سورةَ الإخلاصِ).

٨- يصعدُ الخطيبُ فيستريحُ، ثم يخطُبُ بعدَها خُطبتَينِ للجماعةِ يفصلُ بينَهُما بجلوسٍ يعلِّمُهمْ أحكامَ الفِطرةِ (في الفِطرِ)، وأحكامَ الأُضحيةِ (في الأضحى)[١٠٤٧].

وتكونُ كخُطبتَي الجُمعةِ في الأركانِ لا في الشروطِ، يفتتحُ الأُولى بالتَّكبيرِ تسعاً وفي افتتاحِ الثانيةِ سبعاً[١٠٤٨]، فيشترَطُ هنا الإسماعُ بالفعلِ والسماعُ وكونُ الخُطبةِ عربيةً وكونُ الخطيبِ ذَكَراً والباقي من الشروطِ مستحَبٌّ هنا. فيجوزُ أن يخطُبَ من قُعودٍ[١٠٤٩]

ويستحَبُّ للناسِ استماعُ الخُطبةِ، وليستِ الخُطبةُ ولا استماعُها شرطاً لصحَّةِ صلاةِ العيدِ، وإن كانَ تركُها، أو التكلُّمُ فيها، أو الانصرافُ منها

([١٠٤٦]) «**ويقرأُ في الأُولى: (ق) وفي الثانيةِ (اقتربَتِ الساعةُ) بكامِلِها**» (م). وفي حديثِ قط: «**كان يجهَرُ بالقراءةِ في العيدَينِ والاستسقاءِ**» (٦٧/٢)

([١٠٤٧]) يُسنُّ بعدَ الصلاةِ خُطبتانِ لِمَا رَوى (ق) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، وأبا بكرٍ وعمرَ رضي اللهُ عنهُما «**كانُوا يُصلُّونَ العيدَ قبلَ الخُطبةِ**».

([١٠٤٨]) أخرجَهُ (ش ١٩٠/٢).

([١٠٤٩]) لحديثِ أبي سعيدٍ (حب٢٨٢٥ – خزيمة ١٤٢٥): أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خطبَ يومَ العيدِ على راحلتِهِ ولأنَّ صلاةَ العيدِ تجوزُ قاعِداً فكذلك خُطبتُها.

مَكرُوهاً[١٠٥٠]. ولو وجبتْ لوجبَ حضورُها واستماعُها كخُطبةِ الجمعةِ. ويُستحَبُّ أن يسمعَها النِّساءُ فإن لم يَسمعْنَ استُحِبَّ أن يُعيدَ لهنَّ الخُطبةَ[١٠٥١].

فصلٌ: التَّكبيرُ في العيدَينِ[١٠٥٢]: أ- ما لا يكونُ عقِبَ صلاةٍ. من غُروبِ شمسِ ليلةِ الفِطرِ إلى ابتداءِ الإمامِ بالصلاةِ. من صُبحِ يومِ عرفةَ إلى العصرِ من اليومِ الرَّابعِ

ب- مقيَّدٌ عقِبَ الصَّلاةِ:

مُرسلاً: يُسنُّ لغيرِ حاجٍّ من أوَّلِ ليلةِ العيدَينِ إلى إحرامِ الإمامِ بالصَّلاةِ إن صلَّى معَهُ.

مقيَّداً: في الأَضحى عقِبَ كلِّ صلاةٍ ولو فائتةً ونفلاً وجِنازةً من صبحِ يومِ عرفةَ إلى غُروبِ شمسِ أيَّامِ التَّشريقِ[١٠٥٣].

يُسنُّ رفعُ الصَّوتِ بالتَّكبيرِ إظهاراً لشعارِ العيدِ لغيرِ امرأةٍ بحضرةِ الرِّجالِ الأجانبِ.

يُكبِّرُ الحاجُّ من ظُهرِ يومِ النَّحرِ إلى غُروبِ آخرِ أيَّامِ التَّشريقِ[١٠٥٤] وله أن يُكبِّرَ من صُبحِ يومِ عرفةَ عندَ الإمامِ النَّوويِّ[١٠٥٥] وأمَّا من صلَّى مُنفرِداً فالعبرةُ في حقِّهِ بإحرامِهِ.

(١٠٥٠) لحديثِ ابنِ السائبِ: شهدْتُ مع النبيِّ ﷺ العيدَ فلمَّا قضى الصلاةَ قال: «**إنَّا نخطُبُ فمن أحبَّ أن يجلِسَ للخطبةِ فليجلسْ ومن أحبَّ أن يذهبَ فليذهَبْ**» (د١١٥٥ – ن ١٨٥/٣ – جه ١٢٩٠).

(١٠٥١) لحديثِ (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خطبَ يومَ عيدٍ فرأى أنَّهُ لم يسمعِ النساءُ فأتاهُنَّ فذكَّرهنَّ ووعظَهُنَّ وأمرهُنَّ بالصَّدقةِ) (ق)

(١٠٥٢) التَّكبيرُ في العيدَينِ سُنَّةٌ، ودليلُ مشروعيتِهِ في عيدِ الفِطرِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ ﴾ البقرة: ١٨٥.

- ودليلُ مشروعيتِهِ في عيدِ الأضحى قولُهُ تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾البقرة: ٢٠٣.

– قال البخاريُّ: قال ابنُ عباسٍ: الأيامُ المعدوداتُ أيامُ التَّشريقِ (خ).

(١٠٥٣) لحديثِ (حا–قط ٤٩/٢) عن سيدِنا عليٍّ وعمَّارٍ رضي اللهُ عنهُما (**أنَّ النبيَّ ﷺ كان يجهرُ في المكتوباتِ. بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ وكانَ يقنَتُ في صلاةِ الفجرِ وكان يُكبِّرُ في يومِ عرفةَ من صلاةِ الغَداةِ، ويقطعُها العصرَ آخرَ أيامِ التَّشريقِ**).

فصلٌ: سُننُ العيدَينِ:

١- غُسلُ العيدِ يَدخُلُ وقتُهُ بنصفِ اللَّيلِ وبعدَ الفجرِ أفضلُ ويخرجُ بالغروبِ[١٠٥٦].

٢- التَّطيُّبُ لغيرِ مُحرِمٍ ومُحِدَّةٍ (أي مُعتدَّةٍ من وفاةِ زوجِها).

٣- التزيُّنُ بأحسنِ ثيابِهِ وأفضلُها البِيضُ إلا أن يكونَ غيرُها أغلى منها فهو أفضلُ ولو وافقَ العيدُ الجمعةَ لأنَّ المقصودَ هنا إظهارُ النِّعمةِ[١٠٥٧].

٤- إزالةُ الشَّعرِ والظُّفرِ والرِّيحِ الكريهةِ.

٥- التَّكبيرُ لغيرِ المحرِمِ من الفجرِ مع رفعِ الصَّوتِ لغيرِ امرأةٍ بحضرةِ الأجانبِ، ولا يُسنُّ التكبيرُ ليلةَ عيدِ الفطرِ عقِبَ الصلواتِ[١٠٥٨]. ويُكبِّرُ الإمامُ مُستقبِلَ الناسِ.[١٠٥٩]

٦- تعجيلُ الحضورِ في الأضحى لغيرِ الإمامِ، أمَّا هو فيحضُرُ وقتَ الصلاةِ حتى يجتمِعَ الناسُ للصلاةِ[١٠٦٠].

(١٠٥٤) لقولِهِ تعالى ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ البقرة: ٢٠٠، والمناسكُ تُقضَى يومَ النَّحرِ ضَحوةً وأوَّلُ صلاةٍ تلقاهُم الظُّهرُ.

(١٠٥٥) لحديثِ هب (٣١٥/٣) عن سيدِنا جابرٍ: كان النبيُّ ﷺ يُكبِّرُ يومَ عرفةَ من صلاةِ الغداةِ إلى صلاةِ العصرِ آخرَ أيامِ التَّشريقِ.

(١٠٥٦) لِمَا روى الإمامُ مالكٌ في (الموطَّأ٤٢٨ – هب٢٧٨/٣):(أنَّ سيدَنا ابنَ عمرَ كان يغتسلُ يومَ الفِطرِ قبلَ أن يغدُوَ إلى المصلَّى) وكذا كان يفعلُ سيدُنا عليٌّ رضي اللهُ عنه (هب ٢٧٨/٣).

(١٠٥٧) لحديثِ سيدِنا جابرٍ (**كان ﷺ يعتمُّ ويلبَسُ بُردَهُ الأحمرَ في العيدَينِ والجمعةِ**) (ابنُ عبدِ البرِّ في التَّمهيدِ ٣٦/٢٤) وحديثِ ابنِ عمرَ (هب ٢٨١/٣): أنَّهُ كان يلبَسُ في العيدَينِ أحسنَ ثيابِهِ. وبُردَهُ الأحمرَ أي المخطَّطَ بالأحمرِ لا أنَّهُ أحمرُ صِرْفٌ فليس هذا بلُبْسِ الرِّجالِ.

(١٠٥٨)قال تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وكان ابنُ عمرَ رضي اللهُ عنه إذا غدا يومَ الفطرِ ويومَ الأضحى يجهَرُ بالتكبيرِ حتى يأتيَ المصلَّى ثم يكبرُ حتى يأتيَ الإمامُ (قط ٤٥/٢).

(١٠٥٩) لحديثِ جابرٍ (قط ٥٠/٢): «**كان النبيُّ ﷺ إذا صلَّى الصبحَ من غداةِ عرفةَ أقبلَ على أصحابِهِ فيقولُ: على مكانِكمْ. ويقولُ: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ لا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ وللهِ الحمدُ**»

٧- فعلُ الصلاةِ بالمسجدِ أفضلُ لشرفِهِ إلا لعُذرٍ كضيقِ المسجدِ فإن صلَّى خارجَهُ جازَ ونُدِبَ استخلافُ من يصلِّي بهِ[١٠٦١]. وإن لم يكُنْ عذْرٌ وضاقَ المسجدُ فلا خلافَ أنَّ الخروجَ إلى الصَّحراءِ أفضلُ.

٨- الذَّهابُ مشياً في طريقٍ طويلٍ والعودةُ في طريقٍ قصيرٍ[١٠٦٢].

٩- يأتي من طريقٍ طويلٍ ويعودُ من طريقٍ قصيرٍ ليشهدَ له من في الطَّريقينِ من الملائكةِ وليتصدَّقَ على من فيهما من الفقراءِ واتِّباعا للنبيِّ ﷺ[١٠٦٣].

١٠- الأكلُ ولو تمراً وِتْراً قبلَ صلاةِ عيدِ الفِطرِ. ويمسكُ يومَ النَّحرِ حتى يفرُغَ من الصلاةِ[١٠٦٤]

١١- إحياءُ ليلتَيِ العيدَينِ بالتكبيرِ والعبادةِ[١٠٦٥]. ويكفي أن يُصلِّيَ العشاءَ في جماعةٍ، ويعزِمَ أن يصلِّيَ الصبحَ في جماعةٍ، ولا بأسَ بالتَّعرُّفِ عشيَّةَ عرفةَ بالأمصارِ لأنَّهُ ذكرٌ ودعاءٌ[١٠٦٦]

١٢- التَّهنئةُ بالعيدِ سُنَّةٌ[١٠٦٧] واللَّهوُ فيه على شرطِ الدِّينِ.

([١٠٦٠]) وردَ في الموطَّأِ: أنَّ الإمامَ يخرُجُ من منزلِهِ قدْرَ ما يبلُغُ مُصلاه وقد حلَّتِ الصلاةُ. وكان رسولُ اللهِ ﷺ إذا خرجَ يومَ العيدِ فأوَّلُ شيءٍ يبدأُ به الصلاةُ (خ٩٥٦- م)

([١٠٦١])لفعلِ سيدِنا عليٍّ: هب ٣١٠/٣ – ش ١٨٤/٢. ن ١٨١/٣

([١٠٦٢])لحديثِ (ت ٥٣٠) عن سيدِنا عليٍّ : من السنَّةِ أن يخرُجَ إلى العيدِ ماشياً.

([١٠٦٣])لحديثِ(خ٩٨٦)عن جابرٍ قال:«**كانَ النبيُّ ﷺ إذا كانَ يومُ عيدٍ خالفَ الطريقَ**» (حم ٨٤٥٤ – ت٥٤١).

([١٠٦٤]) لحديثِ (خ ٩٥٣ ت٥٤٣) عن أنسِ بنِ مالكٍ كان رسولُ اللهِ ﷺ: **لا يغدو يومَ الفطرِ حتى يأكُلَ تمراتٍ ويأكُلُهنَّ وِتراً**. وفي روايةٍ (حم ٣٥٢/٥) «**كان النبيُّ لا يخرُجُ يومَ الفِطرِ حتى يُفطرَ ولا يَطعَمُ يومَ النَّحرِ حتى يصلِّيَ**».

([١٠٦٥]) لحديثِ (جه هب ٣١٩/٣) عن أبي أُمامةَ ﷺ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من قامَ ليلتَيِ العيدِ مُحتسباً للهِ لم يَمُتْ قلبُهُ يومَ تموتُ القلوبُ**» ض. وأحاديثُ الفضائلِ يُتسامَحُ فيها ويحصلُ الإحياءُ بمعظَمِ اللَّيلِ.

([١٠٦٦]) وأوَّلُ ما فعلَهُ سيدُنا ابنُ عباسٍ وعمرُو بنُ حُرَيثٍ الكُوفيُّ الصحابيُّ (ت٨٥ هـ)

([١٠٦٧])لحديثِ واثلةَ بنِ الأسْقعِ: (**كان من أهلِ الصُّفَّةِ ثم نزلَ الشامَ وشهدَ فتحَ دمشقَ وحِمصَ ... وهو آخِرُ من ماتَ بدمشقَ من الصحابةِ**). قال: (هب ٣١٩/٣١) لقيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يومَ عيدٍ فقلْتُ: تقبَّلَ اللهُ منَّا ومنكَ. قال: «**نعم تقبَّلَ اللهُ منَّا ومنكَ**».

١٣- يحرُمُ مشاركَةُ الكُفَّارِ في أعيادِهم ويُعزَّرُ صاحبُهُ.

١٤- يُسنُّ التوسعةُ على الأهلِ لأنَّهُ يومُ سرورٍ.

مبحثٌ: صيغةُ التَّكبيرِ: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ لا إلهَ إلا اللهُ، اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ ولله الحمدُ، اللهُ أكبرُ كبيراً والحمدُ للهِ كثيراً وسبحانَ اللهِ بُكرةً وأصيلاً لا إلهَ إلا اللهُ، ولا نعبدُ إلا إيَّاهُ، مُخلِصينَ لـه الدِّينَ ولو كَرِهَ الكافرونَ، لا إلـهَ إلا اللهُ وحدَهُ، صدَقَ وعدَهُ، ونصرَ عبدَهُ، وهزمَ الأحزابَ وحدَهُ[١٠٦٨] اللَّهمَّ صلِّ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آل سيدِنا محمَّدٍ وعلى أصحابِ سيدِنا محمَّدٍ وعلى أزواجِ سيدِنا محمَّدٍ وعلى ذُرِّيةِ سيدِنا محمَّدٍ وسلِّمْ تسليماً كثيراً.

فصلٌ: صلاةُ السنةِ قبلَ صلاةِ العيدِ:

إذا ارتفعتِ الشمسُ يومَ العيدِ لم يُكرَهِ التَّنفُّلُ قبلَها لغيرِ الإمامِ وأمَّا بعدَها فإن لم يسمَعِ الخُطبةَ (بعدَ صلاةِ العيدِ) فكذلك وإلا كُرِهَ لأنَّهُ يكونُ مُعرِضاً عن الخطيبِ بالكُلِّيةِ، وأمَّا الإمامُ فيُكرَهُ لـه النَّفلُ قبلَها وبعدَها لمخالفةِ فعلِهِ ﷺ ولاشتغالِهِ بغيرِ الأَهمِّ[١٠٦٩]. ولأنَّهُ لو صلَّى أوهمَ أنها سنةٌ، وليستْ بسنةٍ بل لا يُصلِّي تحيةَ المسجدِ، بل يشرَعُ أوَّلَ وصولِهِ في صلاةِ العيدِ وتحصُلُ التَّحيةُ في ضمنِها.

فصلٌ: قضاءُ صلاةِ العيدِ:

صلاةُ العيدِ سُنةٌ كغيرِها من السُّننِ الرَّاتبةِ يُستحَبُّ قضاؤُها إذا فاتتْ، فإذا شهدَ عَدْلانِ يومَ الثَّلاثينَ من رمضانَ قبلَ الزَّوالِ برؤيةِ الهلالِ في اللَّيلةِ الماضيةِ وجبَ الفِطرُ فإن بقيَ من الوقتِ قبلَ الزَّوالِ ما يُمكِنُ جمعُ الناسِ

([١٠٦٨]) هذه الزِّيادةُ على التَّكبيرِ قالها سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ على الصَّفا يومَ فتحِ مكةَ (خزيمة).

([١٠٦٩]) لحديثِ (خ٩٨٩ – م٨٨٤) عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ: «**خرجَ يومَ الفِطرِ فصلَّى ركعتَينِ لم يُصلِّ قبلَهُما ولا بعدَهما**».

والصلاةُ فيه صَلَّوها، وكانتْ أداءً بلا خلافٍ. وإن لم يُمكِنْ جمعُهمْ صلَّى بهم من الغدِ[١٠٧٠]

(١٠٧٠) للحديثِ (حم٢٠٦٠٣ - ،جه ١٦٥٣- هب ٣١٦/٣) عن عبدِ اللهِ بنِ أنسِ بنِ مالكٍ «**قامتْ بيّنةٌ عندَ النبيِّ ﷺ بعدَ الظُّهرِ أنَّهمْ رأَوا هلالَ شوَّالٍ فأمرَهمُ النبيُّ ﷺ أن يُفطِرُوا وأن يَخرُجُوا من الغدِ إلى المُصلَّى**».

* **بابٌ: صلاةُ الكُسوفَينِ** [١٠٧١] سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ فُرادَى وجماعةً[١٠٧٢]:

وهما صلاةُ كسوفِ الشَّمسِ وصلاةُ خُسوفِ القمرِ (و هو ذهابُ ضوءِ أحدِهما كُلّاً أو بعضاً).

وتُسنُّ في المسجدِ لأنَّهُ يُخشَى أن تنجليَ الشمسُ ويذهبَ كسوفُها قبل أن يُوصَلَ إلى المصلَّى كما فعلَهُ رسولُ اللهِ ﷺ [١٠٧٣].

وفيهما ثلاثُ كيفيَّاتٍ:

أقلُّها: ركعتانِ كسنَّةِ الظُّهرِ [١٠٧٤].

أدنى الكمالِ: أن يُصلِّيَهُما بركوعينِ وقيامينِ في كلِّ ركعةٍ من غيرِ أن يُطيلَ القراءةَ فيهما[١٠٧٥] ولو أحرمَ بها بقصدِ أن يفعلَها كسنةِ الوضوءِ امتنعَ عليه أن يفعلَها بقيامَينِ وركوعينِ على

([١٠٧١])حاشية الجمل ج٢/١٠٥، تحفة المحتاج ج١/ ٥٠٥، مغني المحتاج ج١/٣١٦، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٢٠١، الباجوري على ابن قاسم، ج١/ ٢٣٧، إعانة الطالبين ج١/ ٢٦٣ قليوبي وعميرة، ج١ ٣١٠ أسنى المطالب، ج١/ ٢٨٥ نهاية المحتاج ج٢ /٤٠٢، المجموع ج٥/ ٤٣ .

([١٠٧٢]) حكمُ الصلاةِ ودليلُها: هما سنةٌ مؤكَّدةٌ لقولِهِ ﷺ في حديثٍ روتْهُ عنه السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها: «إنَّ الشمسَ والقمرَ آيتانِ من آياتِ اللهِ لا ينخسفانِ لموتِ أحدٍ ولا لحياتِهِ فإذا رأيتُمْ ذلك فادْعُوا اللهَ وكبِّرُوا وصلُّوا...» (خ ١٠٤٣ – م ٩٦٥).ولقولِهِ تعالى: ﴿ لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ فصلت: ٣٧.

([١٠٧٣]) لحديثِ (خ) عن أبي بكرٍ ﷺ قال: (**كنَّا عندَ رسولِ اللهِ ﷺ فانكسفتِ الشمسُ فقامَ النبيُّ ﷺ يجُرُّ رداءَهُ حتى دخلَ المسجدَ**) وروايةٍ: (فنخرجُ إلى المسجدِ)، وروايةٍ: (فأتى المسجدَ فصلَّى).

([١٠٧٤]) لِمَا وردَ في حديثِ قُبيصةَ الهِلاليّ ﷺ عن النبيِّ ﷺ: قال: «**... فإذا رأيتُمْ من ذلك شيئاً فصلُّوا كأحدثِ صلاةٍ مكتوبةٍ صلَّيْتُموها**» (د ١١٨٥) (ن ٣/١٤١). وحديثِ «**فصلُّوا وادعُوا حتى ينكشِفَ ما بكم**» (خ١٠٤١ – م٩١١)

([١٠٧٥]) ودليلُ ذلك حديثُ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «**خَسفَتِ الشمسُ في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ بالناسِ، فقامَ فأطالَ القيامَ، ثم ركعَ فأطالَ الركوعَ، ثم سجدَ، فأطالَ السجودَ، ثم فعلَ في الركعةِ الثانيةِ مثلَ ما فعلَ في الأُولى، ثم انصرفَ وقد انجلتِ الشمسُ فخطبَ الناسَ فحمدَ اللهَ وأثنى عليه ثم قال: إنَّ**

المعتمدِ–ولو أحرمَ بها بقصدِ أن يفعلَها بقيامَينِ وركوعَينِ امتنعَ عليه أن يأتيَ بالأقلِّ ويتخيَّرُ بينَ الأوسطِ والأكملِ ولو أطلقَ في نيتِهِ اقتصرَ على الأقلِّ عند ابنِ حجرٍ وأمَّا المأمومُ فيتَّبعُ إمامَهُ.

أعلى الكمالِ: أن يصلِّيَهُما بركوعينِ وقيامينِ ويطيلُ القراءةَ فيهما.

الكيفيةُ الأكملُ:

١- يُنادَى لها: الصلاةُ جامعةٌ[١٠٧٦].

٢- يُحْرِمُ بنيةِ الكُسوفِ أو الخُسوفِ فتعْيِينُ نيتِهما شرطٌ.

٣- دعاءُ الافتتاحِ وقراءةُ الفاتحةِ ثم سورةٍ طويلةٍ كسورةِ البقرةِ.

٤- يركعُ ويسبّحُ بقدرِ مئةِ آيةٍ من البقرةِ.

٥- يرفعُ رأسَهُ من الركوعِ (ويقولُ من كلِّ ركوعٍ سمعَ اللهُ لمن حمدَه ربَّنا ولك الحمدُ[١٠٧٧])ثم يقرأُ الفاتحةَ وسورةً أقصرَ من الأُولى كسورةِ آلِ عِمرانَ.

٦- يركعُ ثانيةً أخفَّ من الركوعِ الأوَّلِ، ويسبّحُ بقدرِ ثمانينَ آيةً من البقرةِ.

٧-يعتدلُ ولا يُستحَبُّ تطويلُهُ.

٨- يسجدُ السجدتَينِ ويُطيلُ فيهما[١٠٧٨]، فيسبّحُ في السجودِ الأولِ بقدرِ مئةِ آيةٍ وفي السجودِ الثاني بقدرِ ثمانينَ آيةً. وأمَّا الاعتدالُ بعد الركوعِ الثاني والجلوسُ بينَ السجدتينِ في كلِّ ركعةٍ فلا يُطوَّلانِ، وكذا التشهُّدُ وجلوسُهُ.

الشمسَ والقمرَ آيتانِ من آياتِ اللهِ لا ينخَسِفانِ لموتِ أحدٍ ولا لحياتِهِ، فإذا رأيتم ذلك فادْعُوا اللهَ وكبِّرُوا وصلُّوا وتصدَّقُوا». ثم قال: «**يا أمَّةَ محمدٍ واللهِ ما من أحدٍ أغيرُ من اللهِ أن يزنيَ عبدُهُ أو تزنيَ أمتُهُ، يا أمَّةَ محمدٍ واللهِ لو تعلمونَ ما أعلمُ لضحكتُمْ قليلاً ولبكيتُمْ كثيراً**». (خ ١٠٤٦).

(١٠٧٦) لحديثِ (ق) (لَمَّا كسفتِ الشمسُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ نُودِيَ: إنَّ الصلاةَ جامعةٌ.

(١٠٧٧) (خ١٠٤٦ – م٩٠١)

(١٠٧٨) لحديثِ السيدةِ عائشةَ: ما سجدتُ سُجوداً (قط) كان أطولَ منها (خ١٠٥١ – م) وعند (خ) أيضاً من روايةِ أسماءَ: ثم سجدْنا فأطالَ السجودَ، ثم رفعَ، ثم سجدَ فأطالَ السجودَ. وروايةِ سَمُرةَ (د١١٨٤- حم ١٦/٥ – ن١٤٠/٣) ثم سجدَ بنا كأطولِ ما سجدَ بنا في الصلاةِ. فيتعيَّنُ القولُ باستحبابِ تطويلِ السجودِ.

٩- يُكرِّرُ ما تقدَّمَ في ركعةٍ ثانيةٍ ويقرأُ بعدَ الفاتحةِ سورةً بطولِ سورةِ النِّساءِ وبعدَ الرَّفعِ الأوَّلِ وقراءةِ الفاتحةِ سورةً أقصرَ كسورةِ المائدةِ.

١٠- يُسرُّ بالقراءةِ في صلاتِهِ لكسوفِ الشمسِ لأنَّها نهاريةٌ، ويَجهرُ في خسوفِ القمرِلأنَّها ليليةٌ، ويجهرُ بهما عندَ الحنابلةِ[١٠٧٩].

١١- خطبةٌ (في جماعةِ المسلمينَ المصلِّينَ) بعدَ الصلاةِ يَحُثُّ فيها الخطيبُ على التوبةِ من الذُّنوبِ والصدقةِ بشروطٍ: الإسماعُ والسماعُ وكونُ الخُطبةِ بالعربيةِ وكونُ الخطيبِ ذَكَراً. ولا تُسنُّ الخطبةُ للمنفردِ ويُبدِلُ الخطيبُ التَّكبيرَ بالاستغفارِ.

وتفوتُ صلاةُ الكُسوفَينِ بالانجلاءِ التَّامِّ للشَّمسِ والقمرِ[١٠٨٠]، ولو أحرمَ فتجلَّتْ أو غابتْ كاسفةً أتمَّها[١٠٨١].

ويُستحَبُّ التصدُّقُ والإعتاقُ لرفعِ البلاءِ.[١٠٨٢]

([١٠٧٩]) لِمَا رواه (ت ٥٦٢): وقال: حسنٌ صحيحٌ، عن سَمُرةَ بنِ جُندُبٍ ﷺ قال: صلَّى بنا النبيُّ ﷺ في كسوفٍ لا نسمعُ له صوتاً (جه ١٢٦٤ – حم ١٩/٥). ولِمَا رواه (خ ١٠٦٥ - م ٩٠١) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها: «جَهَرَ النبيُّ ﷺ في الخسوفِ بقراءتِهِ» (حم ٦٥/٦ – د ١١٨٨ – ت ٥٦٣). فحُمِلَ الأولُ على صلاةِ كسوفِ الشمسِ لأنَّها نهاريةٌ، والثاني على صلاةِ خُسوفِ القمرِ لأنَّها ليليةٌ. واللهُ أعلم (وانظرِ الرَّوضَ المُربِعَ للبُهوتيِّ). وفي روايةٍ (ت٥٦٣): (صلَّى صلاةَ الكسوفِ فجهرَ بالقراءةِ فيها)

([١٠٨٠]) لحديثِ جابرٍ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**فإذا رأيتُم شيئاً من ذلك فصلُّوا حتى تنجليَ**» (م٩١١).

([١٠٨١]) شكراً للهِ تعالى ولقولِهِ تعالى: ﴿**وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ**﴾ مُحَمَّد: ٣٣.

([١٠٨٢]) تقولُ السيدةُ أسماءُ: (**لقد أمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالعَتاقةِ في كسوفِ الشمسِ**)(خ١٠٥٤)

* بابٌ: صلاةُ الاستسقاءِ[١٠٨٣]:

يُشرَعُ الاستسقاءُ إذا أجدبتِ الأرضُ وانقطعَ الغيثُ أو النَّهرُ أو العُيونُ المحتاجُ إليها.

حكمُها: سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ فُرادَى وجماعةً[١٠٨٤] لحاضرٍ ومسافرٍ.

ومعناها الشَّرعيُّ طلبُ سُقيا العبادِ من اللهِ تعالى عندَ حاجتِهم إليهِ. ويدخُلُ وقتُها للمنفردِ بإرادةِ فعلِها وللجماعةِ باجتماعِ غالبِهمْ.

فصلٌ: كيفيتُها[١٠٨٥]: ولها ثلاثُ كيفياتٍ:

أقلُّهُ: مُطلَقُ الدُّعاءِ[١٠٨٦].

كمالُهُ: بالدُّعاءِ خلفَ الصلاةِ ونحوِها كالخُطبةِ والدَّرسِ.

([١٠٨٣]) والأصلُ في مشروعيتِهِ ما رُويَ عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ (أنَّ رجلاً دخلَ يومَ الجمعةِ من بابٍ كان وُجَاهَ المنبرِ ورسولُ اللهِ ﷺ قائمٌ يخطُبُ، فاستقبلَ رسولَ اللهِ ﷺ قائماً فقال: يا رسولَ اللهِ، هلَكتِ المواشي، وانقطعتِ السُّبُلُ، فادعُ اللهَ يُغيثُنا. قال: فرفعَ رسولُ اللهِ ﷺ يديهِ فقالَ: اللَّهُمَّ اسقِنا ثلاثاً، قال أنسٌ ولا واللهِ ما نرى في السماءِ من سحابٍ ولا قَزْعةً ولا شيئاً وما بيننا وبين سَلْعٍ من بيتٍ ولا دارٍ، قال: فطلعَتْ من ورائه سحابةٌ مثلُ التُّرسِ، فلمَّا توسَّطتِ السماءَ انتشرتْ ثم أمطرتْ فلا واللهِ ما رأينا الشمسَ سَبْتاً ثم دخلَ رجلٌ من ذلك البابِ في الجمعةِ (المقبلةِ) ورسولُ اللهِ ﷺ يخطُبُ، فاستقبلَهُ قائماً فقال: يا رسولَ اللهِ هلكتِ الأموالُ وانقطعتِ السبلُ فادْعُ اللهَ يُمسِكُها. قال: فرفعَ رسولُ اللهِ ﷺ يديهِ ثم قال: اللَّهُمَّ حَوالَينا ولا علَينا، اللَّهُمَّ على الآكامِ والجبالِ، والظِّرابِ والأوديةِ ومنابتِ الشَّجرِ. قال: فانقطعتْ وخرجَنا نمشي في الشَّمسِ. قال شَرِيكٌ: فسألتُ أنساً: أهو الرَّجلُ الأوَّلُ؟ قال: لاأدري. (خ ١٠١٤ – والشافعي ٤٩٠ – ن ١٥٤/٣).

و روى (خ) عن ابنِ مسعودٍ أنَّهُ قالَ: إنَّ قريشاً أبطَؤُوا عن الإسلامِ فدعا عليهمُ النبيُّ ﷺ فأخذتْهُمْ سنَةٌ حتى هَلكُوا فيها، وأكلُوا الميتةَ والعِظامَ، فجاءَهُ أبو سفيانَ فقال:يا محمَّدُ جئتَ تأمُرُ بصِلةِ الرَّحِمِ وإنَّ قومَكَ هلكُوا فادْعُ اللهَ. فقرأَ (فارتقِبْ يومَ تأتي السَّماءُ بدُخانٍ مُبينٍ) (الدخان:١٠) فدعا رسولُ اللهِ ﷺ فسُقُوا الغيثَ.

([١٠٨٤]) الاستسقاءُ سُنةٌ مؤكَّدةٌ عند جمهورِ الفُقهاءِ، فقد فعلَهُ النبيُّ ﷺ في حياتِهِ أكثرَ من مرَّةٍ، وفعلَهُ الصَّحابةُ والتَّابعونَ من بعدِهِ بالصلاةِ تارةً، وبالدعاءِ في المساجدِ تارةً أُخرى.

([١٠٨٥]) في حديثِ (ت٥٥٨ – د١١٦٥ – ن١٦٣/٣ – جه١٢٦٦) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: **(صلَّى النبيُّ ﷺ ركعتين كما يُصلّي في العيدَينِ)**. وعند مولانا الإمامِ الشافعيِّ في مسندِهِ (١٥٧/١) **(أنَّ النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ رضي اللهُ عنهما كانوا يُصلُّونَ صلاةَ الاستسقاءِ يُكبِّرُونَ فيها سبعاً وخمساً)** (هب ٣٤٨/٣)

([١٠٨٦]) تقدَّمَ دعاءُ الاستسقاءِ في أوَّلِ البابِ من غيرِ صلاةِ الاستسقاءِ (ق).

الأكـمَلُ:

١- أن يـأمُرهمُ الإمـامُ والـوالي بالتَّوبـةِ: وهـي الإقـلاعُ عـن الـذُّنوبِ والنَّـدمُ عليهـا والعـزْمُ علـى أن لا يعـودَ إليهـا لأنَّ المظـالمَ والمعاصـيَ تمنَـعُ القَطْرَ[١٠٨٧].

٢_ كذا يـأمرُهمُ الإمـامُ أو الـوالي بالصَّـدقةِ (وتجبُ عليهم) والخـروجِ مـن المظالمِ، ومُصالحةِ المتخاصمينَ، وصـيامِ ثلاثـةِ أيـامٍ مـع وجـوبِ تبييتِ النيةِ.

٣_ ثم يخرجُ بهم – في اليومِ الرابعِ صـائمينَ أيضـاً[١٠٨٨] - فـي ثيـابِ مُبتَذَلـةٍ لإظهـارِ المسـكنةِ والفاقـةِ والاسـتعطافِ وذلـك أقـربُ إلـى الإجابـةِ[١٠٨٩] وينـادي بهـم الصَّـلاةُ جامعـةٌ، ويخـرجُ غيرُ ذواتُ الهيئـةِ مـن النِّسـاءِ أي غيرُ الشَّابَّاتِ، أمَّـا هُنَّ فـلا يَخـرُجْنَ وإن لـم يكُنَّ جميلاتٍ. منعـاً لإثـارةِ الفِتنِ. ويخـرجُ الشُّـيوخُ والعجـائزُ والأطفـالُ والصُّـلَحاءُ وأقـاربُ سيدِنا محمدٍ رسولِ اللهِ ﷺ ويَستسقُونَ بهم[١٠٩٠] ويُنـدَبُ أن يَـذكُرَ كلٌّ فـي نفسِـهِ صـالحَ عملِهِ يَستشفعُ به إلى اللهِ تعالى[١٠٩١].

([١٠٨٧]) لِمَا رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما قال: «**ما طفَّفَ قومٌ الميزانَ إلا أخذَهمُ اللهُ بالسِّنينَ**» (هق – جه).

([١٠٨٨]) لِمَا روى أبو هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «ثلاثةٌ لا تُرَدُّ دعوتُهمْ: الإمامُ العادِلُ، والصَّائمُ حتى يُفطرَ، ودعوةُ المظلومِ» (جه).

[١٠٨٩] لحديثِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: (**خرجَ النبيُّ ﷺ للاستسقاءِ مُتَبذِّلاً متواضِعاً متَخشِّعاً متضرِّعاً حتى أتى المُصلَّى**) (ت حسنٌ صحيحٌ)

([١٠٩٠]) فقد كانَ سيدُنا عمرُ ﷺ يستسقي بالعباسِ بنِ عبدِ المطلبِ فقالَ: (اللَّهمَّ إنَّا كُنَّا نتوسَّلُ إليك بنبيِّنا فتَسقِينا، وإنا نتوسَّلُ إليك بعَمِّ نبيِّنا فاسْقِنا، قالَ: فيُسقَونَ) (خ١٠١٠). وفي الحديثِ (خ): «**هل تُنصَرُونَ وتُرزقُونَ إلا بضعفائِكُمْ**». واستسقى معاويةُ بيزيدَ بنِ الأسودِ (وهو صحابيٌّ روى عن النبيِّ حديثاً في الصلاةِ) (أبو زُرعةَ في تاريخِهِ ٦٠٢/١ – تهذيبُ التهذيبِ ١١/٣١٣) واستسقى به الضَّحَّاكُ بنُ قيسٍ مرَّةً أُخرى.وسيمُرُّ بعد قليلٍ.

([١٠٩١]) تماماً (كما فعلَ أصحابُ الغارِ الذين دخلُوا فأطبقتْ عليهمُ الصَّخرةُ فدعَوُا اللهَ تعالى بصالحِ عملِهم ففرَّجَ اللهُ عنهم) (خ ٣٤٦٥ – م ٢٧٤٣ – حم ١١٦/٢).

٤ـ يُصلِّي بهم الإمامُ بنيةِ صلاةِ الاستسقاءِ ركعتَينِ كصلاةِ العيدَينِ في التَّكبيرِ والقراءةِ[١٠٩٢]، ويقرأُ في الأُولى بعدَ الفاتحةِ سورةَ (ق) وفي الثانيةِ سورةَ (اقتربتِ الساعةُ) أو سورةَ (نُوحٍ) لأنَّ فيها ذكرَ الاستسقاءِ.

٥ـ ثم يخطُبُ ندباً خُطبتَينِ كخُطبتَي العيدَينِ، ويَستبدِلُ التَّكبيرَ بالاستغفارِ تِسعاً. وفي الثانيةِ سبعاً بالقولِ أستغفِرُ اللهَ العظيمَ الذي لا إلهَ إلا هو الحيُّ القَيُّومُ وأتوبُ إليه توبةَ عبدٍ ظالمٍ لنفسِهِ لا يملِكُ ضَرَّاً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نُشُوراً.

٦ـ يُحوِّلُ ندباً رداءَهُ هو والذُّكورُ من المصلِّينَ[١٠٩٣] ويَنْكُسُهُ[١٠٩٤].

٧ـ يُكثِرُ من الاستغفارِ في خُطبتِهِ ومن دعاءِ الكَرْبِ، ويرفعُ يديهِ حتى يُرَى بياضُ إبْطَيهِ[١٠٩٥] ويدعُو بعدَ جعلِ بطْنِ كفَّيهِ إلى الأرضِ[١٠٩٦]: لا

([١٠٩٢]) ما رواهُ عبَّادُ بنُ تميمٍ عن عمِّهِ قال: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرجَ بالنَّاسِ ليستسقيَ فصلَّى بهم ركعتَينِ جهرَ بالقراءةِ فيهما، وحوَّلَ رداءَهُ، ورفعَ يديهِ فدعا واستسقى واستقبلَ القِبلةَ**» (خ ١٠٠٥ – د ١١٦١ – حم ٣٩/٤ – ن ١٥٧/٣)، وفي خ ١٠١١ (استسقى فقلَبَ رداءَهُ)، وروايةُ ١٠١٢ (قلَبَ رداءَهُ) و (خ ١٠٢٧) (فجعلَ اليمينَ على الشِّمالِ) وأخرجَ (م) بعضَها (٨٩٤).

([١٠٩٣]) لِمَا وردَ عن طَلحةَ قال: أرسلَني مروانُ إلى ابنِ عباسٍ أسألُهُ عن سنَّةِ الاستسقاءِ فقالَ: «سُنةُ الاستسقاءِ كسنَّةِ الصلاةِ في العيدَينِ، إلا أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قلبَ رداءَهُ فجعلَ يمينَهُ على يسارِهِ، ويسارَهُ على يمينِهِ، وصلَّى ركعتَينِ وكبَّرَ في الأُولى سبعَ تكبيراتٍ، وقرأَ سبِّحِ اسمَ ربِّكَ الأَعلَى، وقرأَ في الثانيةِ هل أتاكَ حديثُ الغاشيةِ، وكبَّرَ فيها خمسَ تكبيراتٍ». (قط ٦٦/٢ – هب ٣٤٨/٣).

– والسنة أن يخطب الإمام بعد الصلاة خطبتين لما روى أبو هريرة ﷺ قال: «**خرج النبي ﷺ يوماً يستسقي فصلى ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا...**» (هق).

([١٠٩٤]) لحديثِ (د ١١٦٤ – حم ٤٠/٤) استسقى رسولُ اللهِ ﷺ وعليه خَميصةٌ له سوداءُ، فأرادَ أن يأخُذَ بأسفلِها فيجعَلَهُ أعلاها فلمَّا ثقُلَتْ عليه قلبَها على عاتقِهِ.

([١٠٩٥]) لقولِ أنسٍ: (**كان النبيُّ ﷺ لا يرفعُ يديهِ في شيءٍ من دعائِهِ** (أي على المنبرِ) **إلا في الاستسقاءِ فكانَ يرفعُ يديهِ حتى يُرى بياضُ إبْطَيهِ**) (خ١٠٣١ – م٨٩٥)، أو أنَّهُ لم يرَهُ يرفعُ وقد رآه غيرُهُ رفعَ والزِّيادةُ من الثِّقةِ مقبولةٌ، والإثباتُ مقدَّمٌ على النَّفيِ، أو معناه أنَّهُ لم يرفعْ كما يرفعُ في الاستسقاءِ فإنَّهُ يرفعُ فيه رفعاً تبليغيَّاً.

([١٠٩٦]) لروايةِ (م ٨٩٥): أن النبي ﷺ «**اسْتَسْقَى فأشارَ بظَهرِ كفَّيهِ إلى السَّماءِ**»

إلهَ إلا اللهُ العظيمُ الحليمُ، لا إلهَ إلا اللهُ ربُّ العرشِ العظيمِ، لا إلـهَ إلا اللهُ ربُّ السَّمواتِ وربُّ الأرضِ وربُّ العرشِ الكريمِ. ويجمَعُ في دعائِهِ الجهرَ والإسرارَ ليكونَ أبلغَ، وكان من دعاءِ سيدِنا عمرَ ﷺ وقد خرجَ يَستسْقي: استغفِرُوا ربَّكُمْ إنَّهُ كان غفَّاراً يُرسِلِ السَّماءَ عليكُمْ مِدْراراً ويُمْدِدْكُمْ بأموالٍ وبنينَ ويجعَلْ لكُمْ جنَّاتٍ ويجعَلْ لكُمْ أنهاراً، استغفِرُوا ربَّكُمْ إنَّهُ كانَ غفَّاراً ثم نزلَ[١٠٩٧].

ومن دعاءِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة: ١ – ٤، لا إلـهَ إلا اللهُ يفعَلُ ما يُريدُ، اللَّهمَّ أنتَ اللهُ لا إلهَ إلا أنتَ الغنيُّ ونحنُ الفقراءُ، أنزِلْ علينا الغَيثَ واجعَلْ ما أنزلتَ لنا قوةً وبلاغاً إلى حينٍ[١٠٩٨]، ويرفعُ يديهِ حتى يُرى بَياضُ إبْطَيهِ ويدعُو بعدَ جعلِ بطنِ كفَّيهِ إلى الأرضِ: اللَّهمَّ اجعلْها سُقيا رحمةٍ ولا سُقيا عذابٍ ولا محْقٍ ولا بَلاءٍ ولا هَدْمٍ ولا غَرَقٍ، اللَّهمَّ على الظِّرابِ (التِّلالِ الصَّغيرةِ) ومنابتِ الشَّجرِ، اللَّهمَّ حَوالَينا ولا علينا، اللَّهمَّ اسْقِنا غَيثاً مَريئاً هَنيئاً مَريعاً خَصْباً سَحّاً عَامّاً غَدَقاً طَبَقاً مجَلِّلاً دائماً[١٠٩٩] إلى يومِ الدِّينِ، اللَّهمَّ اسْقِنا الغيثَ ولا تجعلْنا من القانطينَ اللَّهمَّ إنَّ بالعبادِ والبلادِ والبهائمِ والخلقِ من اللَّأواءِ (الشِّدةِ) والجَهْدِ (المَشقَّةِ) والضَّنْكِ ما لا نشكُو إلا إليكَ، اللَّهمَّ أنبِتْ لنا الزَّرعَ، وأَدِرَّ لنا الضَّرْعَ، واسْقِنا من بركاتِ السَّماءِ، وأَنبِتْ لَنا من بركاتِ الأرضِ. **«اللَّهمَّ ارفعْ عنَّا الجَهْدَ والجُوعَ والعُرْيَ، واكشِفْ عنَّا من البلاءِ ما لا يكشِفُهُ غيرُكَ اللَّهمَّ إنَّا نستغفِرُكَ إنَّكَ كُنتَ لنا غفَّاراً فأرسِلِ السَّماءَ علينا مِدرَاراً».** ويُستَحبُّ أن يَبدأَ بالتَّوسُّلِ بالأسماءِ الحُسنى للهِ تعالى ويَستغيثُ بهِ تعالى[١١٠٠].

(١٠٩٧) فقيلَ له: يا أميرَ المؤمنينَ، لو استسْقيتَ!، فقال: لقد طلبتُ بمجاديحِ السَّماءِ التي يُستنزَلُ بها القَطْرُ. (هب ٣/٣٥١).

(١٠٩٨) رواه (د).

(١٠٩٩) رواه الإمامُ الشافعيُّ ﷺ في مسندِهِ.

(١١٠٠) لقولِهِ تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ الأعراف: ١٨٠

يا أرحمَ الرَّاحمينَ يا غِياثَ المُستغيثينَ، يا مُجيبَ دعوةِ المُضْطَرِّينَ، يا راحِمَ عَبرةِ المساكينَ، اسْقِ البِلادَ والعبادَ، اسْقِ قُلوبَنا محبَّتكَ واسْقِ العَوالِمَ رحمتَكَ، بأسمائِكَ الحُسنى وأنبيائِكَ وأصفيائِكَ وأوليائِكَ، بسيدِنا محمَّدٍ ﷺ[1101] والصِّديقِ والفاروقِ والعَشَرةِ المُبشَّرينَ بالجنَّةِ وأهلِ بدْرٍ وأُحُدٍ وبيعةِ الرُّضوانِ، بالأقطابِ والأبْدالِ والنُّقَباءِ والنُّجَباءِ، بسيدِنا أبي حنيفةَ النُّعمانِ وسيدِنا مالكِ بنِ أنسٍ وسيدِنا محمَّدِ بنِ إدريسَ الشافعيِّ وبسيدِنا أحمدَ بنِ حنبلٍ، وبالمحدِّثينَ والفقهاءِ وأهلِ اللهِ أجمعينَ، بسيدِنا عبدِ القادرِ الجَيلانيِّ، بسيدِنا أحمدَ البَدويِّ، بسيدِنا إبراهيمَ الدُّسوقيِّ بسيدِنا حمَّادٍ الدَّبَّاسِ، بسيدِنا عَقيلٍ المَنبجيِّ، بسيدِنا مُحيِ الدِّينِ بنِ عربيٍّ، بسيدِنا الإمامِ أبي الحَسنِ الشَّاذُليِّ، بآلِ بيتِ نبيِّكَ سيدِنا محمَّدٍ ﷺ اسْقِنا يا مُغيثُ، يا مُغيثُ أَغثْنا[1102]. ويبالِغُ في الدُّعاءِ سِرَّاً وجَهراً[1103].

ويَستقبِلُ إمامُ القِبلةَ نَدْباً في أثناءِ الخُطبةِ لأنَّهُ ﷺ حوَّلَ إلى النَّاسِ ظهرَهُ واستقبلَ القِبلةَ يدعُو ثم حوَّلَ رداءَهُ[1104].

٨ـ ويغتسِلُ أو يتوضَّأُ في المطرِ إن صادفَهُ وقتُ غُسلٍ أو وضوءٍ مطلوبٍ[1105].

فإذا أُمطِرُوا قالوا: مُطِرْنا بفضلِ اللهِ تعالى ورحمتِهِ[1106].

([1101]) الاستسقاءُ بالنبيِّ ﷺ لا يُنكِرُهُ إلا الأحمقُ، أما الاستسقاءُ بالصَّحابةِ فقد فعلَهُ خيرُ أهلِ عصرِهِ سيدُنا عمرُ بنُ الخطَّابِ الذي استسقَى بسيدِنا العبَّاسِ (خ ١٠١٠)، وكان سيدُنا معاويةُ يستسقي بسيدِنا يزيدَ بنِ الأسودِ ويقولُ: (اللَّهمَّ إنا نَستسقي بخيرِنا وأفضلِنا، اللَّهمَّ إنا نستسقي بيزيدَ بنِ الأسودِ، يا يزيدُ ارفعْ يديكَ إلى اللهِ تعالى، فرفعَ يديهِ، فثارتْ سحابةٌ من المغربِ كأنَّها تِرْسٌ وهبَّ لها رِيحٌ فسُقُوا حتى كادُوا أن لا يبلُغُوا منازلَهُم) أخرجَهُ أبو زُرعةَ في تاريخِهِ بسندٍ صحيحٍ.

([1102]) هذا بعضٌ من دعاءِ الاستسقاءِ الذي استسقيتُ فيه في جامعِ بني أُميَّةَ الكبيرِ سنةَ ١٤٢٧ هـ وقد مُطِرْنا بعدَهُ بفضلِ اللهِ تعالى قبلَ خُروجِ الناسِ من المسجدِ ولله الحمدُ والمِنَّةُ، وكان ذلك ببركةِ الغزاليِّ الصَّغيرِ سيدِنا الشَّيخِ مُحَمَّد سعيد البُوطِيِّ حفظَهُ اللهُ تعالى وحضورِ الصَّالحينَ.

([1103]) لقولِهِ تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾الأعراف: ٥٥.

([1104]) (خ١٠٠٥ – م٨٩٤)

([1105]) لخبرِ الشَّافعيِّ رحمه اللهُ تعالى: أنَّهُ ﷺ كان إذا سالَ السَّيلُ قال: «**اخرُجُوا بِنا إلى هذا الذي جعلَهُ اللهُ طَهُوراً، فنتطهَّرُ منه ونحمَدُ اللهَ عليه**». (الأم الجزء /١/ ص٢٢٣–هق).

فصلٌ: ما يُندَبُ للعبدِ:

١- يُندَبُ للعبدِ أن يَكشِفَ بعضَ بدنِهِ ليُصيبَهُ أوَّلُ مطرٍ يقعُ في السَّنةِ[١١٠٧]. ويشتغلَ بالدُّعاءِ لأنَّهُ مُستجابٌ[١١٠٨] ويقولُ: اللَّهمَّ صَيباً نَافعاً[١١٠٩]

٢- يُسبِّحُ للرَّعدِ والبرقِ[١١١٠] ويقولُ سُبحانَ من يُسبِّحُ الرَّعدُ بحمدِهِ والملائكةُ من خِيفتِهِ[١١١١] سُبحانَ من يُريكمُ البرقَ خَوفاً وطَمَعاً[١١١٢].

٣- يقولُ إذا هبَّتِ الرِّيحُ (لا يَسُبُّها،[١١١٣] ويقولُ): اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ خيرَها وخيرَ ما فيها وخيرَ ما أُرسِلتْ بهِ وأعوذُ بكَ من شرِّها وشرِّ ما فيها وشرِّ ما أُرسِلتْ به[١١١٤]، اللَّهمَّ اجعلْها رحمةً ولا تجعلْها عذاباً، اللَّهمَّ اجعلْها رِياحاً ولا تجعلْها رِيحاً. وكانتْ إذا اشتدَّتِ الرِّيحُ يقولُ ﷺ: **«اللَّهمَّ لَقْحاً لا عَقيماً»**[١١١٥].

(١١٠٦) (خ٨٤٦ – م٧١ – حم ٤/١١٧).

(١١٠٧) اقتداءً بالحبيبِ الأعظمِ ﷺ كما أخبرَ سيدُنا أنسٌ (خ ٨٩٨ – حم ٣/١٣٣ – د ٥١٠٠) قال: أصابَنا ونحن مع رسولِ اللهِ ﷺ مطرٌ قال: **(فحسَرَ ثوبَهُ حتى أصابَهُ المطرُ)**. فقلنا: لِمَ صنعتَ ذلك ؟ قال **(لأنَّهُ حديثُ عهدٍ بربِّهِ تعالى)**. أي قريبُ عهدٍ بخلقِ اللهِ تعالى للمطرِ فيُتبرَّكُ بهِ. روايةُ هب (٣/٣٥٩) **(كان ينزِعُ ثيابَهُ في أولِ المطرِ إلا الإزارَ يتَّزِرُ بهِ)**، وأنَّهُ كان يقولُ إذا سالَ الوادي: **(اخرجُوا بنا إلى هذا الذي جعلَهُ اللهُ طَهوراً فنتطهَّرُ بهِ)**(الشافعيُّ–هق).

(١١٠٨) طب ٧٧١٣: من حديثِ أبي أُمامةَ: «**تُفتَحُ أبوابُ السماءِ ويُستجابُ الدُّعاءُ في أربعةِ مواطنَ: عند التقاءِ الصُّفوفِ في سبيلِ اللهِ، وعند نزولِ الغَيثِ، وعندَ إقامةِ الصَّلاةِ، وعندَ رؤيةِ الكعبةِ**» (مجمَعُ الزَّوائدِ ١/١٥٥)

(١١٠٩) أخرجَهُ (حم ٦/٤٢ – خ ١٠٣٢)

(١١١٠) فقد كانَ ﷺ (مالك في الموطَّأ) إذا سمعَ الرَّعدَ تركَ الحديثَ وقال: «**سُبحانَ من يُسبِّحُ الرَّعدُ بحمدِهِ والملائكةُ من خِيفتِهِ...**» وروايةُ (ت): كان إذا سمعَ صوتَ الرَّعدِ والصَّواعقِ قال: «**اللَّهمَّ لا تَقتُلْنا بغضبكَ ولا تُهلِكْنا بعذابِكَ وعافِنا قبلَ ذلكَ**».

(١١١١) (مالك في الموطأ ٢/٩٩٢)

(١١١٢) لقولِهِ تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ** ﴾ الرعد: ١٢.

(١١١٣)لحديثِ (ت ٢٢٥٢): «**لا تَسبُّوا الرِّيحَ**» .

(١١١٤) أخرجَهُ (ق) (م٨٩٩)، وعندَ (د–جه): «**الرِّيحُ من رَوْحِ اللهِ، فرَوحُ اللهِ تأتي بالرَّحمةِ وتأتي بالعذابِ، فإذا رأيتُموها فلا تَسبُّوها وسَلُوا اللهَ خيرَها واستعيذُوا باللهِ من شرِّها**».

(١١١٥) (هب–حب–ابن السني) بسندٍ صحيحٍ.

وكانَ ﷺ إذا سمعَ نهيقَ حمارٍ أو نُباحَ كلبٍ تعوَّذَ باللهِ من الشيطانِ الرَّجيمِ، وإذا سمعَ صِياحَ الدِّيَكةِ سألَ اللهَ تعالى من فضلِهِ[١١١٦].

([١١١٦]) (خ ٣٣٠٣ – م٢٧٢٩)

*** بابٌ: صلاةُ التَّراويحِ**[١١١٧]:

الـتَّراويحُ مـن الرَّاحـةِ: وهـي زوالُ المشـقَّةِ والتَّعـبِ، وهـي أشـرفُ الصِّـفاتِ في رمضـانَ لشـرفِ الاسـمِ بشـرفِ الزَّمـانِ، وأَرِحْنـا بالصَّـلاةِ أي أَقِمْهـا، فيكـونُ فِعلُهـا راحـةً للـنَّفسِ. وأقامَ الحقُّ جلَّ جلالُهُ قيامَهُ باللَّيلِ مُقامَ صيامِهِ بالنَّهارِ رحمةً بعبيدِهِ وتخفيفاً عليهم.

١- تسميتُها:

سُمِّيـتْ كـلُّ أربـعٍ منهـا ترويحـةً لأنَّهُـم كـانُوا يتروَّحُـونَ عقِبَهـا أي يَسـتريحُونَ في صـلاتِها لطُـولِ قيـامِهم بعـدَ كُـلِّ أربـعِ ركَعـاتٍ منهـا، ويُؤخَـذُ منـه طلـبُ القيـامِ فيهـا بالقـراءةِ. والأفضـلُ فعلُهـا بالقـرآنِ كلِّـهِ في جميـعِ الشَّـهرِ بأن يقـرأَ منـه في كـلِّ ليلـةٍ جُـزْءاً، بخـلافِ مـا يعتـادُهُ كثيرٌ مـن الجهلـةِ مـن التَّخفيـفِ المفـرِطِ حـتى ربَّمـا وقعُـوا بسـببِهِ في الإخـلالِ بشـيءٍ مـن الأركـانِ كالطُّمأنينـةِ وتـركِ قـراءةِ الفاتحـةِ علـى الوجـهِ الـذي لابُـدَّ منـه، وهـذا مـن مكائـدِ

([١١١٧]) الأصلُ فيها قولُهُ ﷺ (ق) (**من قامَ رمضانَ إيماناً** (تصديقاً بأنَّهُ حقٌّ) **واحتِساباً** (للهِ تعالى لا رياءً) **غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِهِ**).

وحديثُ قيامِهِ ﷺ في رمضانَ في ثلاثِ ليالٍ متواليةٍ وصلاةِ الناسِ بصلاتِهِ ثم لم يَخرُجْ إليهم فلمَّا أصبحَ قال لهم: (**خَشيتُ أن تُفرضَ عليكُمْ**)(خ٩٢٤ – م٧٦١) وعند الإمامِ أحمدَ: كان الناسُ يُصلُّونَ في المسجدِ في رمضانَ باللَّيلِ أوزاعاً (مُتفرِّقينَ) يكونُ مع الرَّجلِ شيءٌ من القرآنِ فيكونُ معه النَّفرُ الخَمسةُ أو الستَّةُ أو أقلُّ أو أكثرُ فيُصلُّونَ بصلاتِهِ ...) ورواهُ (د) وفيه: (أمَا واللهِ ما بِتُّ ليلتي هذه بحمدِ اللهِ غافلاً ولا خَفِيَ عليَّ مكانُكُمْ) وعندَ (د) أيضاً عن أبي هريرةَ: (خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ فإذا ناسٌ في رمضانَ يُصلُّونَ في ناحيةِ المسجدِ. فقال: **ما هؤلاءِ؟**. فقيلَ: هؤلاءِ أناسٌ ليس معهم قُرآنٌ وأُبيُّ بنُ كعبٍ يُصلِّي وهم يُصلُّونَ بصلاتِهِ. فقال النَّبيُّ ﷺ: **أصابُوا ونِعمَ ما صنعُوا**.

وحديثُ (خ ٢٠١٠) أنَّ سيدَنا عمرَ بنَ الخطَّابِ خرجَ في ليلةٍ من رمضانَ إلى المسجدِ فإذا الناسُ أوزاعٌ متفرِّقونَ، يُصلِّي الرَّجلُ لنفسِهِ ويُصلِّي الرَّجلُ فيُصلِّي بصلاتِهِ الرَّهطُ، فقال سيدُنا عمرُ: (إنِّي أرى لو جمعتُ هؤلاءِ على قارئٍ واحدٍ لكانَ أمثلَ، ثم عزمَ فجمعَهُمْ على أُبيِّ بنِ كعبٍ ثم خرجَ عليهم فرآهُمْ يُصلُّونَ بصلاةِ قارئِهِمْ فقال:نِعْمَتِ البِدعةُ هذهِ).

وحديثُ (هب ٤٩٦/٢ بسندٍ صحيحٍ) **أنَّهُمْ كانُوا يَقومونَ على عهدِ عمرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ في شهرِ رمضانَ بعشرينَ ركعةً**. وحديثُ (الموطأ٢٥٤): (**كانوا يقومُونَ بثلاثٍ وعشرينَ ركعةً**).

والنبيُّ الكريمُ ﷺ قال: (**عليكُمْ بسُنَّتي وسنةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المَهديِّينَ، عضوا عليها بالنواجذ**)(ت).

الشَّيطانِ. وإن مَلَّ القومُ قرأَ قدرَ ما لا يُؤدِّي إلى تنفيرِهِمْ على المختارِ. لأنَّ تكثيرَ القومِ أفضلُ من تطويلِ القراءةِ.

٢- وقتُها:

من بعدِ صلاةِ العشاءِ ولو تقديماً إلى الفجرِ، فصِحَّتُها متوقِّفَةٌ على فعلِ العشاءِ. ووقتُها المختارُ يدخُلُ برُبْعِ اللَّيلِ.

٣- فضلُها:

تُغفَرُ صغائرُ الذُّنوبِ.

٤- عددُها:

١- عِشرونَ ركعةً.

٢- كلُّ ركعتَينِ بتسليمتَينِ (واجبةٍ ومندوبةٍ) لا يجوزُ فيها غيرُ ذلك لوُرودِها كذلكَ فإن أحرمَ بزيادةٍ لم ينعقِدْ إحرامُهُ..ولأنَّها بمشروعيَّةِ الجماعةِ فيها أشبهتِ الفرائضَ فلا تُغيَّرُ عمَّا وردتْ(١١١٨). ويُستراحُ بين كُلِّ أربعِ ركعاتٍ من التَّراويحِ، وكان أهلُ مكَّةَ يَطوفونَ سَبعاً.

٣- لأهلِ المدينةِ فِعلُها سِتَّاً وثلاثينَ دونَ غيرِهِمْ، لكنَّ فعلَهم لها عِشرينَ أفضلُ لأنَّهُ الواردُ، وهذا ما نُشاهدُهُ اليومَ ولله الحمدُ.

٥- فصلٌ: كيفيتُها:

١- ينوي فيها: أُصلِّي رَكعتَينِ من التَّراويحِ أو من قيامِ رمضانَ أو من سنَّةِ التَّراويحِ.

٢- تُصلَّى رَكعتَينِ ركعتَينِ لمواظبةِ الصَّحابةِ على فعلِها كذلكَ من عهدِ الفاروقِ رضي الله عنه ولم يُخالِفْ أحدٌ منهم ذلك فصارَ إجماعاً، ولا تُجْمِعُ الصَّحابةُ على أمرٍ إلا إذا كانَ معلوماً لدَيهم من فعلِهِ ﷺ.

(١١١٨) مع حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ: «**صلاةُ اللَّيلِ مَثنى مَثنى**» أخرجَهُ (ق: خ٤٧٢ – م٧٤٩).

٣- تُسنُّ الجماعةُ فيها وفي الوِترِ بعدَها[١١١٩]. فتجوزُ مُنفرداً وجماعةً لكنَّها جماعةً أفضلُ لإجماعِ الصَّحابةِ على فعلِها جماعةً.

٤- يُسنُّ تأخيرُ الوترِ عنها[١١٢٠].

٥- يدعُو في النِّصفِ الثاني من وترِ رمضانَ بدُعاءِ القُنوتِ[١١٢١].

فصلٌ: صلاةُ قيامِ اللَّيلِ دَأْبُ الصَّالحينَ:

يفتتُحهُ بركعتَينِ خَفيفتَينِ[١١٢٢] ويُسنُّ نيتُهُ قبلَ النَّومِ ليعزِمَ على القيامِ[١١٢٣] ولا يقومُهُ كُلَّهُ إلا في بعضِ اللَّيالي[١١٢٤].

فإذا قامَ من اللَّيلِ سُنَّ أن يمسحَ النَّومَ عن وجهِهِ وأن يتسوَّكَ وأن ينظُرَ إلى السَّماءِ ويقرأَ الآياتِ التي نزلتْ في آخرِ آلِ عِمرانَ (إنَّ في خلقِ السَّمواتِ والأرضِ)[١١٢٥].

ويُسنُّ أن يفتتحَ صلاةَ اللَّيلِ بركعتينِ خفيفتينِ ثم يُصلِّي بعدَها كيف شاءَ[١١٢٦].

(١١١٩) وسيمُرُّ في بحثِ الوترِ أنَّهُ إحدى عشرةَ ركعةً.

(١١٢٠) لحديثِ «**اجعَلُوا آخرَ صلاتِكُمْ وِتراً**» (خ٩٩٨ – م٧٥١)

(١١٢١) لحديثِ سيدِنا الحسنِ بنِ سيدِنا عليٍّ قال عَلَّمني رسولُ اللهِ ﷺ كلماتٍ أَقولُهُنَّ في الوِترِ: «**اللَّهمَّ اهْدِني فيمن هديتَ وعافِني فيمن عافيتَ وتولَّني فيمن تولَّيتَ، وبارِكْ لي فيما أَعطيتَ، وقِني شرَّ ما قضيتَ، إنَّكَ تقضِي ولا يُقضَى عليكَ، وإنَّهُ لا يَذِلُّ من واليتَ، ولا يَعِزُّ من عاديتَ، تبارَكْتَ ربَّنا وتعاليتَ**» (ت). وحديثِ (د): (أنَّ سيدَنا أُبيَّ بنَ كعبٍ أَمَّهُمْ وكان يَقنُتُ في النِّصفِ الآخرِ من رمضانَ) وفعلُ الصَّحابيِّ حُجَّةٌ إذا لم يُنكَرْ عليهِ.

(١١٢٢) (حم ٩١٨٢ . م ٧٦٨ . ١٣٢٣).

(١١٢٣) لحديثِ «**من نامَ ونيتُهُ أن يقومَ كُتبَ له ما نوى وكان نومُهُ صدقةً عليه**» (د ١٣١٤ . ن ٢٥٨/٣).

(١١٢٤) لحديثِ السيدةِ عائشةَ «**ما عَلِمتُ رسولَ اللهِ ﷺ قامَ ليلةً حتى الصَّباحِ**» (هب ٤٩٩/٢) ونهى ابنَ عمرٍو عن قيامِ اللَّيلِ كُلِّهِ (خ ١١٥٣ . م ١١٥٩) أمَّا بعضُ اللَّيالي فلا يُكرَهُ إحياؤُها لحديثِ (ق) عن السيدةِ عائشةَ أنَّ النبيَّ ﷺ «**كان إذا دخلَ العَشرُ الأواخِرُ من رمضانَ أحيا اللَّيلَ**».

(١١٢٥) لحديثِ ابنِ عباسٍ (خ ٤٥٦٩) بِتُّ عندَ خالتي مَيمونةَ فتحدَّثَ رسولُ اللهِ ﷺ مع أهلِهِ ساعةً ثم رقدَ، فلمَّا كانَ ثلثُ اللَّيلِ قعدَ فنظرَ في السَّماءِ فقال ﴿**إنَّ في خلقِ السَّمواتِ**﴾. وعندَ (خ ٤٥٧٠) فجعلَ يمسحُ النَّومَ عن وجهِهِ ثم قرأَها (م ٧٦٣ . د ١٣٥٩).

وأن يُسلِّمَ من كُلِّ ركعتَينِ، وتَطويلُ القيامِ أفضلُ من تطويلِ السُّجودِ والرُّكوعِ وغيرِهما.

وأفضَلُ من تكثيرِ الرَّكعاتِ، والجهرُ أَولى فيمن لا يتأذَّى بجَهرِهِ أحدٌ ولا يخافُ به رياءً ونحوَهُ وإلا أسرَّ وإذا نَعِسَ في صلاتِهِ فلْيترُكْها ولْيرْقُدْ حتى يذهبَ عنه النَّومُ[١١٢٧].

ويُستحَبُّ للرَّجلِ أن يُوقِظَ أهلَهُ ويُستحَبُّ للمرأةِ أن تفعلَ ذلك معه[١١٢٨].

ويُستحَبُّ أن يكونَ وِرْدُهُ مما يقدِرُ على المداومةِ عليه مُدَّةَ حياتِهِ، لأنَّهُ يُكرَهُ بعد ذلك تركُهُ ونقصٌ منه لغيرِ ضرورةٍ[١١٢٩].

(١١٢٦) لحديثِ (م ٧٦٨) عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**إذا قامَ أحدُكُمْ من اللَّيلِ فلْيفتَتحْ صلاتَهُ بركعتَينِ خَفيفتَينِ**».

(١١٢٧) لحديثِ السيدةِ عائشةَ أنَّ النبيَّ ﷺ «**إذا نَعِسَ أحدُكُمْ في صلاتِهِ فلْيرقُدْ حتى يذهبَ عنه النَّومُ فإنَّ أحدَكمْ وهو ناعسٌ لعلَّهُ يذهبُ يستغفِرُ فيَسبُّ نفسَهُ**» (مالك في الموطأ ١١٨/١ ـ خ ٢١٢ ـ د ١٣١٠ ـ ت ٣٥٥) وحديثِ «**إذا قامَ أحدُكم من اللَّيلِ فاستعْجمَ القرآنُ على لسانِهِ فلم يدْرِ ما يقولُ فلْيضْطجعْ**»(م ٧٨٧)، ودخلَ رسولُ اللهِ ﷺ المسجدَ وحبلٌ ممدودٌ بينَ ساريتَينِ فقال: ما هذا ؟ قالوا: لزينبَ تُصلِّي فإذا كَسِلَتْ أو فترَتْ أمسكَتْ به. فقال: حُلُّوهُ، لِيُصلِّ أحدُكُمْ نشاطَهُ فإذا كَسِلَ أو فترَ فلْيقعُدْ) (خ ١١٥٠ م ٧٨٤).

(١١٢٨) لحديثِ سيدِنا عليٍّ (أنَّ رسولَ ﷺ طرقَهُ وفاطمةَ ليلةً فقال: ألا تُصلِّيانِ) (خ ١١٢٧ م ٧٧٥).

وحديثِ (د ١٣٠٨ ـ جه ١٣٣٦ ـ هب ٥٠٠/٢) رحمَ اللهُ رجلاً قامَ من اللَّيلِ فصلَّى وأيقظَ امرأتَهُ فإن أبتْ نضحَ في وجهِها الماءَ، رحمَ اللهُ امرأةً قامتْ من الليلِ فصلَّتْ وأيقظتْ زوجَها فإن أبى نضحتْ في وجهِهِ الماءَ) . وحديثِ (د ١٣٠٩ ـ ن ٣٣١/٣ ـ هب ٥٠١/٢) إذا أيقظَ الرجلُ أهلَهُ من الليلِ فصلَّيا أو صلَّى ركعتَينِ جميعاً كُتبَ من الذَّاكرينَ والذَّاكراتِ).

(١١٢٩) لحديثِ (ق) «**خذُوا من الأعمالِ ما تُطيقونَ فواللهِ لا يَملُّ اللهُ حتى تَملُّوا**» أي لا يُعاملُكم مُعاملةَ المِثْلِ ويقطعُ عنكم الثَّوابَ حتى تملُّوا، وفي الحديثِ أَحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ تعالى «**أدومُهُ وإن قلَّ**» (ق) وحديثِ: «**يا عبدَ اللهِ لا تكُنْ مثلَ فلانٍ كان يقومُ الليلَ فتركَ قيامَ الليلِ**» (خ ١١٥٢ ـ م ١١٥٩).

ويُستحَبُّ استحباباً مؤكَّداً أن يُكثِرَ من الدُّعاءِ والاستغفارِ في ساعاتِ اللَّيلِ كُلِّها وآكدُهُ النِّصفُ الآخَرُ، وأفضلُهُ عندَ الأسْحارِ[١١٣٠] وفعلُ التَّطوُّعِ في البيتِ أفضلُ منه في المسجدِ كالرَّواتبِ[١١٣١].

والسُّنةُ أن يُسلِّمَ كلَّ ركعتَينِ[١١٣٢]، لكن لو جمعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ جازَ لأنَّ التطوَّعَ الذي لا سببَ له ولا حصرَ له ولا لعددِ ركعاتِ الواحدةِ منه، له أن ينويَ عدداً وله أن لا ينويَ.

بل يقتصِرُ على نيةِ الصلاةِ، فإذا شرعَ في تطوعٍ ولم ينْوِ عدداً فله أن يُسلِّمَ من ركعةٍ وله أن يزيدَ فيجعلَها رَكعتينِ أو ثلاثاً أو عشراً أو مئةً.

ولو صلَّى عدداً لا يعلمُهُ ثم سلَّمَ صحَّ(١١٣٣).

وإنَّما يجوزُ الزِّيادةُ والنَّقصُ بشرطِ تغييرِ النيةِ قبلَ الزِّيادةِ والنَّقصِ، فإن زادَ أو نَقَصَ بلا تغييرِ النيةِ عمداً بطلتْ صلاتُهُ ـ مثالُهُ: نوى ركعتينِ فقامَ إلى ثالثةٍ بنيةِ الزِّيادةِ جازَ وإن قامَ بلا نيةٍ عمداً بطلتْ صلاتُهُ ـ وإن قامَ ناسياً لم تبطُلْ لكن يعودُ إلى القُعودِ ويتشهَّدُ ويسجدُ للسهوِ. ولو نوى أربعاً ثم نوى الاقتصارَ على ركعتينِ جازَ وسلَّم منهُما، فلو سلَّمَ قبل تغييرِ النيةِ عمداً بطلتْ صلاتُهُ.

ثم إن تطوَّعَ بركعةٍ فلابُدَّ من التَّشهُّدِ عقِبَها، وإن زادَ على ركعةٍ فله أن يقتصِرَ على تشهُّدٍ واحدٍ في آخرِ صلاتِهِ، وهذا التشهُّدُ رُكنٌ لا بُدَّ منه، وله أن يتشهَّدَ في كُلِّ ركعتَينِ كما في الفرائضِ الرُّباعيةِ،

(١١٣٠) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ** ﴾ الذاريات: ١٨، وحديثِ (م ٧٥٧ - حم ٣/٣١٣): «**إنَّ في الليلِ لساعةً لا يُوافقُها رجلٌ مسلمٌ يسألُ اللهَ خيراً من أمرِ الدنيا والآخرةِ إلا أعطاه إيَّاهُ، وذلك كلَّ ليلةٍ**».

(١١٣١) لحديثِ (خ ٧٧٩ ـ م) «**مَثَلُ البيتِ الذي يُذكَرُ اللهُ تعالى فيه والبيتِ الذي لا يُذكَرُ اللهُ فيه مَثَلُ الحيِّ والميتِ**».

(١١٣٢) لحديثِ (ق): «**صلاةُ الليل مثنى مثنى فإذا خَشيتَ الصُّبحَ فأوترْ بواحدةٍ**».

(١١٣٣) لأنَّ سيدَنا أبا ذَرٍّ صلَّى عدداً كثيراً فلَمَّا سلَّم سألَهُ الأحنفُ بنُ قيسٍ هل تدري أَعَلى شَفْعٍ انصرفتَ أم على وِترٍ قال: إلا أكنْ أدري فإنَّ اللهَ يدري وإني سمعتُ خليلي أبا القاسمِ يقولُ ثم بكى: «**ما من عبدٍ يسجُدُ للهِ سجدةً إلا رفعَهُ اللهُ بها درجةً وحطَّ عنه بها خطيئَةً**» (هق-الدَّارِميُّ ١/٣٤١ بسندٍ صحيحٍ).

فإن كانَ العددُ وتراً فلابُدَّ من التشهُّدِ في الآخِرةِ أيضاً، فإن زادَ جازَ له أن يتشهَّدَ في كلِّ ركعتَينِ وإن كثُرتِ التشهُّداتُ ويتشهَّدُ في الآخِرةِ، وله أن يقتصِرَ على تشهُّدٍ في الآخِرةِ، وله أن يتشهَّدَ في كلِّ أربعٍ أو ثلاثٍ أو سِتٍّ وغيرِ ذلك، ولا يجوزُ أن يتشهَّدَ في كلِّ ركعةٍ لأنَّهُ اختراعُ صورةٍ في الصلاةِ لا عهدَ بها.

*** بابٌ صلاةُ الاستخارةِ[١١٣٤]:**

١- تَسميتُها:

سُمِّيتْ بما يُطلَبُ بعدَها من خيرِ الأَمرينِ مثلاً، وهي من سعادةِ ابنِ آدمَ[١١٣٥].

والحكمةُ: أنَّ المرادَ حصولُ الجمعِ بينَ خيرِ الدُّنيا والآخرةِ فيحتاجُ إلى قَرعِ بابِ الملكِ، ولا شيءَ لذلك أنجحُ من الصلاةِ لِمَا فيها من تعظيمِ اللهِ والثَّناءِ عليه، والافتقارِ إليه قالاً وحالاً. فيتذلَّلُ لمولاهُ عسى أن يُرشدَهُ للصَّوابِ ويقيَه شرَّ الزَّللِ ويُلهِمَهُ التَّوفيقَ ويُسدِّدَ خُطاهُ ويمنعَ عنه السُّوءَ.

٢- وقتُها: في كلِّ وقتٍ إلا في وقتِ الكراهةِ لتأخُّرِ سببِها.

٣- سَنُّها: تُسنُّ في الأمورِ كُلِّها:

١- الواجبةُ وجوباً موسَّعاً كالحجِّ في هذا العامِ.

٢- المندوبةُ: فيَستخيرُ العبدُ بين مندوبَينِ أيَّهُما يبدأُ بهِ.

٣- المباحةُ: من فعلِ شيءٍ كالبيعِ أو الشِّراءِ أو تركِهِ.

٤- أمَّا الأمورُ المحرَّمةُ والمكروهةُ فيحرمُ الاستخارةُ بين فعلِها وتركِها لأنَّ الأصلَ في العبادةِ إذا لم تُطلَبْ بُطلانُها.

٣- حُصولُها:

تَحصُلُ سنَّةُ الاستخارةِ بكلِّ صلاةٍ من فرضٍ ونفلٍ كراتبةٍ وغيرِها، لأنَّ المقصودَ وجودُ دعاءٍ عَقِبَ صلاةٍ فهي سنَّةٌ غيرُ مقصودةٍ كتحيَّةِ المسجدِ، ولكن لا بُدَّ هنا من نيةِ الاستخارةِ مع الفرضِ مثلاً بخلافِ التَّحيةِ.

([١١٣٤]) لخبرِ (خ١١٦٢ – ت٤٨٠) عن جابرٍ كان رسولُ اللهِ ﷺ يُعلِّمُنا الاستخارةَ في الأمورِ كُلِّها كما يُعلِّمُنا السورةَ من القرآنِ يقولُ: «**إذا همَّ أحدُكمْ بالأمرِ فلْيركَعْ ركعتَينِ من غيرِ الفريضةِ ثم يقولُ: اللَّهمَّ إني أستخيرُكَ...**».

([١١٣٥]) رواه (حم).

والأفضلُ أن تُصلَّى يومياً مع سُنَّةِ الفجرِ أو سنَّةِ الضُّحَى طَالِباً من اللهِ تعالى أن يَختارَ له في نَهارِهِ ذلك ما هو خيرٌ له.

٤- فصلٌ: كيفيتُها:

١- ركعتانِ أو أكثرُ بإحرامٍ.

٢- ينوي: أُصلّي ركعتينِ سُنةَ صلاةِ الاستخارةِ.

٣- يقرأُ في الأُولى: الفاتحةَ وسورةَ الكافرونَ، وفي الثانيةِ: بعدَ الفاتحةِ: سورةَ الإخلاصِ.

٤- يدعُو بعدَهُما أو في أثنائِهما في سجودِ الرَّكعةِ الأخيرةِ أو بعدَ التَّشهُّدِ: اللَّهُمَّ إنِّي أستخيرُكَ بعلمِكَ وأَستقدِرُكَ بقُدرتِكَ، وأسألُكَ من فضلِكَ العظيمِ فإنَّكَ تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتعلَمُ ولا أعلَمُ وأنتَ علّامُ الغُيوبِ:

آ- اللَّهُمَّ إن كنتَ تعلَمُ أنَّ: زواجَ هذه المرأةِ - أو بيعَ هذه الدَّارِ- أو.... خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري وعاجِلِهِ وآجلِهِ فاقْدُرْهُ لي ويسِّرْهُ لي ثم بارِكْ لي فيه.

ب- وإن كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمرَ شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري وعاجِلِهِ وآجلِهِ فاصْرِفْهُ عنِّي واصرفْني عنه، واقْدُرْ ليَ الخيرَ حيثُ كانَ ثم رَضِّني بهِ[١١٣٦].

ويُسنُّ افتتاحُهُ وخَتمُهُ بالحمدُ للهِ والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ.

٥- فإذا انشرحَ صدرُهُ لشيءٍ* من التَّركِ أو الفعلِ (بأن مالَتْ نفسُهُ المطمئنَّةُ إليه وزيَّنَهُ له قلبُهُ) من أوَّلِ مرَّةٍ فذاك، وإلا كرَّرَ الصلاةَ أوالدعاءَ فقط إلى سبعِ مراتٍ

([١١٣٦]) (أخرجَهُ خ وأصحابُ السُّننِ).

* انشراحُ الصَّدرِ عليه المعوَّلُ في الإيمانِ والكفرِ قال تعالى: ﴿ **وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا** ﴾ النحل: ١٠٦ وقال: ﴿ **أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ** ﴾الزمر: ٢٢، فلا يقولَنَّ قائلٌ لا علاقةَ لانشراحِ الصَّدرِ في هذا الأمرِ.

حتى ينشرِحَ صدرُهُ، فإن لم ينشرِحْ ووقعَ منه شيءٌ كان هو الخيرَ ببركتِها. وعلى كلٍّ فإنَّهُ يمضي في حاجتِهِ بعدَ الاستخارةِ واللهُ يُوفِّقُهُ أو يصرفُهُ عن الأمرِ.

ولا بأسَ أن يرى رؤيا فيؤوِّلُها بناءً على استخارتِهِ وقد كان مولاي الوالدُ رحمه اللهُ يعتمِدُ الرُّؤيا لأنَّها الباقيةُ من مبشِّراتِ النُّبوةِ ولصفاءِ قلبِهِ يقعُ ما يراهُ.

*** بابٌ: صلاةُ الوترِ:**

حكمُها:

سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ لمواظبتِهِ ﷺ على فعلِهِ وحثِّهِ عليه وتأكيدِهِ[١١٣٧]. ولأنَّها صلاةٌ لا يُشرَعُ لها الأذانُ ولا الإقامةُ فلم تكُنْ واجبةً على الأعيانِ، ولذا جازَ فعلُهُ على الراحلةِ في السَّفرِ[١١٣٨]

١- أقلُّها:

ركعةٌ واحدةٌ، ولا كراهةَ في الاقتصارِ عليها، وأدنى الكمالِ ثلاثٌ بسلامَينِ، والأفضلُ أن يُصلِّيَها بتشهُّدٍ واحدٍ حتى لا تُشبهَ صلاةَ المغربِ للنَّهيِ عن ذلكَ[١١٣٩].

٢- أكثرُها:

([١١٣٧]) قال ﷺ (د١٤٢٢-ن٣/٢٣٨): «**الوترُ حقٌّ على كلِّ مسلمٍ، فمن أحبَّ أن يُوترَ بخمسٍ فلْيفعَلْ، ومن أحبَّ أن يُوترَ بثلاثٍ فليفعلْ، ومن أحبَّ أن يوترَ بواحدةٍ فليفعلْ**». وحديثُ (د-ت): «**يا أهلَ القرآنِ أَوتِرُوا فإنَّ اللهَ وترٌ يُحِبُّ الوترَ**». وصرفَهُ عن الوجوبِ حديثُ الأعرابيِّ (يا رسولَ اللهِ ماذا فرضَ اللهُ على عبادِهِ من الصَّلواتِ؟. **قال: خمسُ صلواتٍ في اليومِ والليلةِ**. قال: هل عليَّ غيرُها؟ **قال: «لا إلا أنْ تَطَّوَّعَ»** (خ٤٦ - م١١) (د٣٩١ - ن ١٢٠/٤ - هب ٤٦٦/٢)

([١١٣٨]) وفي الحديثِ (ق) عن ابنِ عمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يوتِرُ على راحلتِهِ في السَّفرِ.

([١١٣٩]) لحديثِ(حب-هب): «**لا تُوتِرُوا بثلاثٍ، ولا تُشَبِّهوا الوترَ بصلاةِ المغربِ، أوتِرُوا بخمسٍ أو سبعٍ أو بتسعٍ أو بإحدى عشرةَ ركعةً**». (قط ٢٤/٢ - حا ٣٠٤/١)

إحدى عشرةَ ركعةً[١١٤٠] وهو أعلى الكمالِ فلا تصحُّ الزِّيادةُ عليها فإذا زادَ بطلَ الزَّائدُ، فإن تعمَّدَ الإحرامَ على أكثرَ منها بطلَ الجميعُ عندَ العلمِ وإلا وقعَ نفلاً، لأنَّ الأصلَ في الصلاةِ إذا لم تكنْ مطلوبةً عدمُ انعقادِها.

(١١٤٠) لحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ يصلّي باللَّيل إحدى عشرةَ ركعةً يُوترُ منها بواحدةٍ**» (م٧٣٦) وفي لفظٍ له: «**يُسلِّمُ بين كلِّ ركعتينِ ويوترُ بواحدةٍ**» وأمَّا ما وردَ في بعضِ الأحاديثِ أنَّها ثلاثَ عشرةَ فتأوَّلها العلماءُ على أنَّ الراويَ حسبَ معها سنَّةَ العِشاءِ.

٣- وقتُهُ:

يدخُلُ وقتُهُ بفعلِ فرضِ العشاءِ (ولو مجموعةً جمعَ تقديمٍ) إلى طلوعِ الفجرِ، ويُصلَّى جماعةً في رمضانَ، وإن لم تُفعلِ التراويحُ أو فُعلتْ فُرادَى. ويُسنُّ تأخيرُهُ عن صلاةِ الليلِ وعن تراويحٍ وتهجُّدٍ إن وثِقَ بيقظتِهِ قبلَ الفجرِ[١١٤١]، وإلا فالأفضلُ تعجيلُهُ[١١٤٢]. وإذا أرادَ الصلاةَ معهم بعدَ التَّراويحِ صلَّى نافلةً مُطلقةً وأوترَ آخرَ اللَّيلِ، وأمَّا في غيرِ رمضانَ فالمشهورُ أنَّهُ لا يُستحبُّ فيه الجماعةُ.

٤- فصلٌ: كيفيتُها:

الوصْلُ بينَها بتشهُّدٍ أفضلُ منه بتشهدينِ فرقاً بينَهُ وبين المغربِ للنَّهيِ عن تشبيهِ الوترِ بالمغربِ وينتفي التَّشبيهُ إذا زادَ عن ثلاثٍ، والفصلُ بأن نفصِلَ الرَّكعةَ الأخيرةَ بإحرامٍ أفضلُ من وصلِها بأن يجمعَها مع ما قبلَها في إحرامٍ واحدٍ[١١٤٣] لأنَّ أحاديثَ الفصلِ أكثرُ، ولأنَّهُ أكثرُ عملاً. ولأنَّهُ تتجدَّدُ النيةُ ودعاءُ التَّوجُّهِ والدُّعاءُ آخرَ الصلاةِ والسلامُ وغيرُ ذلك.

١- في الفصلِ: له أن يتشهَّدَ بعد كلِّ ركعتينِ أو أربعٍ أو سِتٍّ أو أكثرَ وإن لم يُسلِّمْ.

(١١٤١) لحديثِ (م٧٥٥): «**من خافَ أن لا يقومَ من آخرِ الليلِ فلْيوترْ أوَّلَهُ، ومن طَمِعَ أن يقومَ آخرَهُ فلْيوترْ آخرَ الليلِ، فإنَّ صلاةَ الليلِ مشهودةٌ**» وذلك أفضلُ. وحديثِ (ق): «**اجعلُوا آخرَ صلاتِكُمْ باللَّيلِ وِتراً**» (خ٩٩٨ – م٧٥٠).

(١١٤٢) لحديثِ سيدِنا أبي هريرةَ قال: «**أَوصاني خليلي بثلاثٍ لا أَدعُهُنَّ حتى أموتَ:صومِ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، وصلاةِ الضُّحى، ونومٍ على وترٍ**» أخرجه (ق: خ١١٧٨ – م٧٢١) وهذا لمن لا يثِقُ بالقيامِ آخرَ الليلِ. وكان ﷺ يُصلِّي من الليلِ فإذا أوترَ قال: قُومي فأَوتري يا عائشةُ (م٧٤٥)

(١١٤٣) وفي حديثِ ابنِ عباسٍ في صفةِ وترِهِ ﷺ قال: «**ثم توضَّأَ ثم صلَّى سبعاً أو خمساً أوترَ بهنَّ لم يُسلِّمْ إلا في آخرِهِنَّ**» (د ١٣٥٦) وفي حديثِ أم سلمةَ: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ يوترُ بسبعٍ وبخمسٍ لا يفصِلُ بينهنَّ بسلامٍ ولا كلامٍ**» (حم ٦/٢٩٠)

٢- في الوصلِ: لا يجوزُ أكثرُ من تشهُّدينِ ولا يتشهَّدُ إلا قبلَ الأخيرةِ[١١٤٤] فقطْ وهو أَولى للنَّهيِ عن تشبيهِ الوترِ بالمغربِ، فلو تشهَّدَ قبلَ ذلك بطلتْ إن كان عامداً عالِماً، وإلا فلا ويسجدُ للسهوِ ويقرأُ في الأُولى (سورةَ الأَعلى) وفي الثانيةِ (سورةَ الكافرونَ) وفي الثالثةِ (الإخلاصَ والمعوذَتينِ)[١١٤٥]، فإن اقتصرَ على واحدةٍ قرأَ ما يقرأُ الثالثةِ.ولمن زادَ على الثلاثِ أن يقرأَ في الأُولى من كلِّ ركعتينِ سورةَ إنَّا أنزلناهُ، وفي الثانيةِ سورةَ الكافرونَ.

٥- عدمُ صحَّةِ الزِّيادةِ على ما نواه:

لو نوى ركعةً أو ثلاثاً، ثم أرادَ أن يزيدَ لم يصحَّ إحرامُهُ بالزَّائدِ على المعتمدِ كالرَّواتبِ لأنَّهُ لَمَّا صلَّى ركعةَ الوترِ صارَ ما بعدَها مُستقلاً وإذا وصلَ نوى الوِترَ، وإذا تقدَّمَ الوصلَ فصلٌ تخيَّرَ في نيتِهِ.

وإذا أوترَ أوَّلَ الليلِ ثم قامَ لصلاةِ التهجُّدِ فلا يعيدُ الوترَ للنَّهيِ عن ذلكَ[١١٤٦]. سُئلتِ السيدةُ عائشةُ عن الذي ينقُضُ وترَهُ. فقالت: ذاك الذي يلعَبُ بوترِهِ[١١٤٧]

٦- دعاءُ القُنوتِ:

يُندَبُ القُنوتُ في النِّصفِ الثاني من رمضانَ وهو كقُنوتِ الصُّبحِ بعدَ الركوعِ، وحُكمُ الجهرِ بالقُنوتِ ورفعِ اليدِ ومسحِ الوجهِ وعدمِهِ كما سبقَ في القُنوتِ.

(١١٤٤) لحديثِ (م٧٤٦) عن السيدةِ عائشةَ وقد سُئلتْ عن وترِهِ ﷺ فقالتْ: كنَّا نُعِدُّ له سِواكَهُ وطَهورَهُ، فيبعثُهُ اللهُ ما شاءَ أن يبعثَهُ من الليلِ **فيتسوَّكُ ويتوضأُ ويصلِّي تسعَ ركعاتٍ لا يجلِسُ إلا في الثامنةِ، فيذكرُ اللهَ ويحمَدُهُ ويدعوهُ ثم ينهَضُ ولا يُسلِّمُ ثم يقومُ فيصلِّي التاسعةَ ثم يقعدُ فيذكرُ اللهَ ويحمدُهُ ويدعوهُ ثم يُسلِّمُ تسليماً يُسمِعُناهُ.**

(١١٤٥) أخرجَهُ (ت٤٦٣-ن٣/٢٤٤ – د١٤٢٤) والاقتصارُ على سورةِ الإخلاصِ عند (د ١٤٣٢ – حم ١٥٣٥٤).

(١١٤٦) لحديثِ (حم ١٦٢٩٦ – د ١٤٣٩) (**لا وترانِ في ليلةٍ**) (ت ٤٧٠ – هب٣/٣٦)

(١١٤٧) (هب ٣/)٣٧

٧- ما يقولُ بعدَها:

يُسنُّ أن يقولَ بعد الوترِ سبحانَ الملكِ القُدُّوسِ[١١٤٨] ربِّ الملائكةِ والرُّوحِ ثلاثاً رافعاً صوتَهُ ثم يقولُ: اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ برضاكَ من سَخطكَ، وبمعافاتِكَ من عقوبتِكَ، وأعوذُ بكَ منكَ سبحانكَ لا أُحصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أَثنيتَ على نفسِكَ[١١٤٩].

*** بابٌ: تحيةُ المسجدِ[١١٥٠]:**

التحيَّةُ: التَّعظيمُ والإكرامُ، فتحيةُ المسجدِ تحيةُ ربِّ المسجدِ وتعظيمُهُ بتلكَ الصلاةِ.

والمسجدُ بيتُ اللهِ وكُرسيُّ تَجلّيهِ لمن أرادَ أن يُناجيَهُ فمن دخلَ عليه في بيتِهِ وجبَ عليه أن يُحيِّيَهُ، فعلَّمنَا رسولُ اللهِ ﷺ كيفَ نُحيِّي ربَّنا إذا دخلْنا عليه في بيتِهِ: فنسلِّمُ على الحاضرينَ من الملأِ الأَعلى بقولِنا: السلامُ عليكُمْ إذا كان في المسجدِ من البشرِ، فإن لم يكنْ إلا الملأُ الأَعلى فيقولُ: السلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، وينوي كلَّ صالحٍ من عبادِهِ، ويركعُ ركعتي التَّحيةِ، وتكونُ تلك الرَّكعتانِ مثلَ التحيةِ التي تُحيَّا بها الملوكُ إذا تَجلَّوا لرعيتِهمْ.

١- التَّحيةُ المطلوبةُ شرعاً:

سبعٌ: تحيةُ المسجدِ بالصلاةِ، والبيتِ بالطوافِ، والحرَمِ بالإحرامِ، ومِنى بالرَّميِ وعرفةَ ومزدلفةَ بالوقوفِ، والخطيبِ يومَ الجمعةِ بالخُطبةِ، والمسلمينَ عندَ اللِّقاءِ بالسلامِ والمصافحةِ

([١١٤٨]) (د١٤٣٠) عن أُبيِّ بنِ كعبٍ

([١١٤٩]) (د١٤٢٧ - م٤٨٣ - ت٣٤٩٣)

([١١٥٠]) لحديثِ (ق): «**إذا دخلَ أحدُكمُ المسجدَ فلا يجلِسْ حتى يُصلِّيَ ركعتَينِ**» (خ ٤٤٤ - م ٧١٤ - موطأ ١/١٦٢)، وحديثِ سُليكٍ الغطفانيِّ لَمَّا جاءَ يومَ الجمعةِ ورسولُ اللهِ ﷺ على المنبرِ فقعدَ سُليكٌ قبل أن يُصلِّيَ فقال له النبيُّ ﷺ: «**أركعْتَ ركعتَينِ؟** قال: لا، قال: **قُمْ فاركعْهُما**» (م عن جابر ٨٧٥ - خ ٩٣٠ - الشافعيُّ ١/١٤٠ - هب ٣/١٩٤).

٢- سببُها:

دخولُ المسجدِ في أيِّ وقتٍ كان ولو وقتَ كراهةٍ، إذا لم يَقصِدْ بدخولِهِ حينئذٍ التحيةَ، لأنَّها ذاتُ سببٍ متقدِّمٍ، ويُكرَهُ أن يجلِسَ من غير تحيةٍ بلا عُذرٍ، ولا تُسنُّ للخطيبِ يومَ الجمعةِ إذا خرجَ للخُطبةِ في وقتِها، ومثلُ الخطيبِ من دخلَ آخرَ الخُطبةِ بحيثُ لو فعلَها فاتَهُ أولُ الجمعةِ مع الإمامِ.

٣- امتناعُها:

١- محلُّ طلبِ التَّحيةِ إذا لم تشغلْهُ عن الجماعةِ، فلو دخلَ والإمامُ في المكتوبةِ أو وقد شرعَ المؤذِّنُ في الإقامةِ كُرِهَتْ تحيةُ المسجدِ، ومثلُهُ إذا دخلَ المسجدَ الحرامَ فلا يشتغلُ بها عن الطَّوافِ.

٢- أو عن التَّحرُّمِ مع الإمامِ[١١٥١].

٣- ولم يخَفْ فَوتَ راتبةٍ وإلا كُرِهَ تقديمُ التحيةِ ويشتغِلُ بالجماعةِ أو بالرَّاتبةِ ويحصُلُ له ثوابُ التحيةِ إن نواها أو أطلقَ على المعتمدِ، وفضلُها بالفرضِ والنَّفلِ حصلَ وإن لم تُنْوَ، لأنَّ المقصودَ وجودُ صلاةٍ قبلَ الجلوسِ[١١٥٢].إلا بصلاةِ الجنازةِ أو بسجدةِ تلاوةٍ أو شُكرٍ، وله الزِّيادةُ على ما نواه كما في النَّفلِ المطلقِ. والزِّيادةُ لغيرِ الدَّاخلِ بعدَ جلوسِ الخطيبِ يومَ الجمعةِ أمَّا هو فيمتنِعُ عليه الزِّيادةُ ولا تنعقِدُ. وإن خافَ فَوتَ فرضٍ إذا فعلَها حرُمَتِ التَّحيةُ.

٤- ولا تصحُّ في غيرِ المسجدِ.

(١١٥١) لحديثِ (م): «**إذا أُقيمتِ الصلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبةُ**» والكراهةُ تنزيهيةٌ، لأنَّها ليست لذاتِ الصلاةِ بل لأمرٍ خارجٍ عنها. وهو تفويتُ تكبيرةِ الإحرامِ وغيرِها مع الإمامِ.

(١١٥٢) قال في البَهجةِ: «**وفضلُها بالفرضِ والنفلِ حصَلْ**».

٤– تحيةُ المسجدِ الحرامِ:

يُطلَبُ من داخلِهِ إن:

١– أرادَ الطَّوافَ تحيتَانِ: إحداهُما للبيتِ وهو الطَّوافُ، وثانيتُهُما: للمسجدِ وهي الصلاةُ، وتحيةُ البيتِ مقدَّمةٌ لأفضليتِهِ فيبدأُ أوَّلاً بالطوافِ ثم يُصلِّي ركعتينِ يحصُلُ بهما سنةُ الطَّوافِ وتحيةُ المسجدِ، ولو أرادَ الأكملَ صلَّى ركعتَينِ للتَّحيةِ ثم ركعتَينِ للطَّوافِ ولا يصحُّ العكسُ لضيقِ وقتِ التَّحيةِ.

٢– فإن لم يُرِدِ الطوافَ فالمطلوبُ منه تحيةُ المسجدِ فقط بالصلاةِ.

٥– فواتُها:

١– تفوتُ بالجلوسِ الطَّويلِ، وبالوقوفِ كذلك، سواءٌ كان ذلك عمداً أم سهواً أم جهلاً ولا يُشرَعُ قضاؤُها.

٢– وبالجلوسِ القصيرِ عمداً مع التَّمكُّنِ، فلو تركَ التحيةَ جهلاً بها أو سهواً يُشرَعُ له فعلُها مالم يَطُلِ الفصلُ.

٣– وبالإعراضِ عنها بالنِّسبةِ للمضْطَجعِ إن طالَ الزَّمنُ مع الإعراضِ الطَّويلِ.

٤– والطويلُ ما زادَ على قدْرِ ركعتَينِ، ولا تفوتُ بصلاةِ الجنازةِ ولا بسجدةِ التِّلاوةِ أو الشُّكرِ.

٦– بدلُها:

يُندَبُ لمن لم يتمكَّنْ من التحيةِ لحدثٍ أو غيرِهِ، أن يقولَ: أربعَ مراتٍ سبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ، فإنَّها تعدِلُ ركعتَينِ في الفضلِ؛ لأنَّ الكلماتِ أربعةٌ فإذا قالها أربعَ مرَّاتٍ تتحصَّلُ ستةَ عشرَ مرَّةً، وكلُّ ركعةٍ فيها قيامٌ وركوعٌ وسجودانِ، هؤلاءِ أربعةٌ، والركعةُ الثانيةُ كذلك فصارَ المجموعُ ثمانيةً، وفي كلِّ ركعةٍ أربعُ تكبيراتٍ × ٢ = ٨ = فالمجموعُ ستةَ عشرَ.

*** بابٌ: ركعتَا الحاجةِ:**

ينوي بهما العبدُ قضاءَ حاجةٍ دُنيويةً كانتْ أو أُخرويةً. وتندرِجُ في الفرضِ والنَّفلِ كتحيةِ المسجدِ، ولا بُدَّ أن يشرعَ في طلبِ الحاجةِ عقِبَها.

١- دعاءُ عُثمانَ بنِ حَنيفٍ: شهدْتُ رسولَ اللهِ ﷺ وأتاه رجلٌ ضريرٌ فشكا إليه ذهابَ بصرِهِ فقال له النبيُّ ﷺ: ائْتِ الميضأةَ فتوضَّأْ ثم ائتِ المسجدَ فصلِّ ركعتَينِ ثم قُلْ:

«**اللَّهمَّ إني أسألُكَ وأتوجَّهُ إليك بنبيِّكَ نبيِّ الرحمةِ (يا سيدي) يا محمَّدُ يا رسولَ اللهِ إني أتوجَّهُ بِكَ إلى ربِّي عزَّ وجلَّ فَتُجلِّي لي عن بصري، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فيَّ وشفعْني في نفسي**»[١١٥٣]. وفي روايةٍ (**إنِّي توجَّهتُ بِكَ إلى ربي في حَاجَتي هذهِ لِتُقْضَى**) فعادَ وأبصرَ بإذنِ اللهِ تعالى.

٢- دعاءُ عُقبةَ بنِ نافعٍ:

وكان ضريراً ثم رُئيَ مُبصراً فسُئلَ فقال: أُتيتُ في منامي فقيلَ قلْ: «**يا قريبُ يا مجيبُيا سميعَ الدَّعاءِ، يا لطيفاً لما يشاءُ، رُدَّ عليَّ بصري**». فقُلتها فردَّ اللهُ عليَّ بَصَري.

٣- دعاءُ عبدِ اللهِ اليافعيِّ* :

من كان له حاجةٌ مهمَّةٌ فلْيكتُبْ في رُقعةٍ: «**بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ من عبدِهِ الذَّليلِ إلى ربِّهِ الجليلِ: ربي إنِّي مسَّني الضُّرُّ وأنتَ أرحمُ الراحمينَ**».

ثم يرميها في نهرٍ جارٍ ويقولُ: إلهي بسيدِنا محمَّدٍ وآلِهِ الطَّيبينَ اقضِ حاجتي (ويذكُرُها).

٤- دعاءُ أبي مَغْلَقٍ:

وقد أدركَهُ لِصٌّ في الصحراءِ يريدُ قتلَهُ وتخليصَهُ مالَهُ وتجارتَهُ، فطلبَ أن يُصلِّيَ أربعَ ركعاتٍ قبلَ أن يقتُلَهُ. فكانَ من دعائِهِ:

(١١٥٣) أخرجَهُ (هب – ن – جه – ت حسن صحيح – حم – خزيمة – حا).

* الذي قيلَ فيه وهو حيٌّ: الحمدُ للهِ الذي افتتحَ المذهبَ بالإمامِ الشافعيِّ واختتمَهُ بالإمامِ اليافعيِّ (٦٩٨ – ٧٦٨ هـ)

«**يا ودودُ (ثلاثاً) يا ذا العرشِ المجيدِ، يا فعَّالاً لِمَا تريدُ، أسألُكَ بعزِّكَ الذي لا يُرامُ، وَبِمُلكِكَ الذي لا يُضامُ، وبنورِكَ الذي ملأَ أركانَ عرشِكَ أن تكفيَني شرَّ هذا اللِّصِّ يا مغيثُ أَغثْني (ثلاثاً)**» فأغاثَهُ ملَكٌ من السماءِ فَقَتَلَ اللِّصَّ[١١٥٤].

٥- دعاءُ الكربِ: من كانتْ له حاجةٌ إلى اللهِ أو إلى أحدٍ من بني آدمَ فليتوضَّأْ فلْيُحسنِ الوُضوءَ ثم لِيُصلِّ ركعتَينِ ثم لْيُثنِ على اللهِ ولْيُصلِّ على النبيِّ ثم يقولُ:

يا حيُّ يا قيومُ برحمتِكَ أستغيثُ، لا إلهَ إلا اللهُ العظيمُ الحليمُ، لا إلهَ إلا اللهُ ربُّ العرشِ العظيمِ، لا إلهَ إلا اللهُ ربُّ السَّمواتِ وربُّ الأرضِ وربُّ العرشِ الكريمِ[١١٥٥] (اللَّهمَّ رحمتَكَ أرجُو فلا تَكِلْني إلى نفسي طرفَةَ عينٍ وأصلِحْ لي شأني كُلَّهُ لا إلهَ إلا أنتَ[١١٥٦]) أسألُكَ مُوجباتِ رحمتِكَ وعزائمَ مغفرتِكَ والغنيمةَ من كُلِّ بِرٍّ والسَّلامةَ من كُلِّ إثمٍ لا تدَعْ لي ذنباً إلا غفرْتَهُ ولا هَمَّاً إلا فرَّجْتَهُ ولا حاجةً هي لك رضا إلا قضيتَها يا أرحمَ الرَّاحمينَ[١١٥٧]).

٦- دعاءُ وُهَيبِ بنِ الوردِ[١١٥٨] قالَ: إنَّ من الدعاءِ الذي لا يُرَدُّ أن يُصلِّيَ العبدُ ثِنتَي عشرةَ ركعةً يقرأُ في كلِّ ركعةٍ بأُمِّ الكتابِ وآيةِ الكُرسيِّ وقلْ هو اللهُ أحدٌ فإذا فرَغَ خَرَّ ساجِداً ثم قالَ: **سُبحانَ الذي لَبِسَ العِزَّ وقالَ بهِ، سبحانَ الذي تعطَّفَ المجدَ وتكرَّمَ بهِ، سبحانَ الذي أَحصى كُلَّ شيءٍ بعلمِهِ، سبحانَ الذي لا ينبغي التَّسبيحُ إلا لَهُ، سبحانَ ذي المنِّ والفضلِ،**

([١١٥٤]) أخرجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا.

([١١٥٥]) (ق-ت).

([١١٥٦]) (د).

([١١٥٧]) (ت ٤٧٩-جه١٣٨٤) حا — ابنُ النَّجَّارِ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ أَوفى عنه ﷺ.

([١١٥٨]) القُرَشيِّ المكِّيِّ واسمُهُ عبدُ الوهَّابِ، ووُهَيبٌ لقبٌ عليه (ثقةٌ) من العبادِ المتجرِّدينَ لتركِ الدُّنيا والمنافِسينَ في طلبِ الآخرةِ، وكان إذا تكلَّمَ قَطَرتْ دُموعُهُ من عَينَيهِ. قيلَ: لم يُرَ ضاحكاً قَطُّ. قال سفيانُ بنُ عُيينةَ: رأى وُهيبٌ قوماً يَضحَكُونَ يومَ الفِطرِ فقالَ: (إن كان هؤلاءِ تُقُبِّلَ صِيامُهمْ فما هذا فعلُ الشَّاكرينَ، وإن كانُوا لم يُتقبَّلْ منهم فما هذا فعلُ الخائفينَ) (ت١٥٣ هـ) روى له (م - د — ت — ن) وفي هذه الروايةِ فيها عمرُو بنُ هارونَ البَلخيُّ كذَّبَهُ ابنُ مَعينٍ لكن قالَ الذَّهبيُّ: قال ابنُ حِبَّانَ: (مُستقيمُ الحديثِ) وروى له (ت — جه). فمِثلُ هذا لا يُترَكُ حديثُهُ. وأوردَها صاحبُ الحِليةِ بسندٍ قويٍّ.

سبحانَ ذي العِزّ والكرمِ، سبحانَ ذي الطَّولِ، أسألُكَ بمعاقدِ العِزّ من عرشِكَ، ومُنتَهى الرَّحمةِ من كتابِكَ وباسمِكَ الأعظمِ وَجَدِّكَ الأَعلى وكلماتِكَ التَّامَّاتِ التي لا يُجاوِزُهنَّ بَرٌّ ولا فاجرٌ، أن تُصلّيَ على محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ، ثم يسأَلُ حاجتَهُ التي لا معصيةَ فيها، فيُجابُ إن شاءَ اللهُ عزَّ وجلَّ قال وُهَيبٌ: بلغَنا أنَّهُ كان يُقالُ لا تُعلِّمُوها لسفهائِكُمْ فيتعاونُونَ بها على معصيةِ اللهِ عزَّو جلَّ.

*بابٌ: صلاةُ الضُّحى[1159]:

هي من الصَّلواتِ التي لا تُسنُّ فيها الجماعةُ.

تسميتُها: وتُسمَّى أيضاً صلاةَ الأوَّابينَ كما في الحديثِ الشريفِ[1160]. وكانتِ الضُّحى صلاةَ الأنبياءِ قبلَ سيدِنا محمَّدٍ ﷺ قالَ تعالى مُخبِراً عن داودَ عليه وعلى نبيِّنا الصلاةُ والسلامُ ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ص: ١٨، فأبقى اللهُ تعالى ذلك في دِينِ سيدِنا محمَّدٍ ﷺ. والعصرُ صلاةُ العَشيِّ والضُّحى صلاةُ إشراقِ الشَّمسِ.

وقتُها: من ارتفاعِ الشَّمسِ قَدْرَ رُمْحٍ في النَّظرِ إلى الزَّوالِ.

والاختيارُ فعلُها عندَ مُضيِّ رُبُعِ النَّهارِ، ليكونَ في كلِّ رُبُعٍ منه صلاةٌ، ففي الرُّبُعِ الأَوَّلِ صلاةُ الصبحِ، وفي الثاني الضُّحى، وفي الثالثِ الظُّهرُ، وفي الرابعِ العصرُ.

([1159]) يقولُ سيدُنا ابنُ عباسٍ ﷺ: إنَّها في كتابِ اللهِ تعالى لا يغوصُ عليها إلا غوَّاصٌ ثم قرأَ قولَهُ تعالى﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ النور: ٣٦-٣٨، وقد وردتْ عن بضعٍ وعشرينَ صحابياً، وعندَ (ت ٤٧٧ ض– جه ١٣٨٢) عن أبي هريرةَ ﷺ مرفوعاً (**من حافظَ على شُفْعةِ الضُّحى غُفِرتْ له ذنوبُهُ وإن كانتْ مثلَ زبَدِ البحرِ**) وعند (بز عن أبي هريرةَ) (**كان ﷺ لا يتركُ صلاةَ الضُّحى في سفرٍ ولا غيرِهِ**) (ض) وحديثُ (م – جه١٣٨١ – حم٦/١٤٥): كان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلّي الضُّحى أربعاً ويزيدُ ما شاءَ اللهُ.

(ق) عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي ليلى قال: ما أخبرني أحدٌ أنَّهُ رأى النَّبيَّ ﷺيُصلّي الضُّحى إلا أمُّ هانئٍ (خ٦١٥٨ – م٣٣٦) وعن أمِّ هانئٍ أنَّ النبيَّ ﷺ يومَ الفتحِ صلَّى سُبحةَ الضُّحى ثمانيَ ركعاتٍ يُسلِّمُ من كلِّ ركعتَينِ (د١٢٢٠) (ت حسن) عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ «**كان نبيُّ اللهِ ﷺ يُصلّي الضُّحى حتى نقولَ لا يدعُها، ويدعُها حتى نقولَ ما يُصلّيها**»

([1160]) عن زيدِ بنِ أرقمَ (م٧٤٨ – هم): «**صلاةُ الأوَّابينَ حين تَرمَضَ الفِصالُ**» الفِصالُ جمعُ فَصيلٍ وهو ولدُ النَّاقةِ، ترمَضُ: أي تحترقُ أخفافُها من حرِّ الرَّمضاءِ (الرَّملُ الذي اشتدَّتْ حرارتُهُ من الشَّمسِ.)

مكـانُ فعلِهـا: الأفضـلُ فعلُهـا في المسـجدِ، لكـن لـو أرادَ تأخيرَهـا إلى وقـتِ الفضـيلةِ وهو الرُّبعُ الثاني من النَّهارِ فتُصلَّى في البيتِ فلا بأسَ.

أكملُهـا: أقلُّهـا ركعتـانِ، وأدنى كمالِهـا: أربـعٌ[١١٦١]، وأفضـلُها وأكثرُهـا ثمـانٍ علـى المعتمدِ[١١٦٢] فلو زادَ عن ثمانٍ لم تنعقِدِ الزِّيادةُ.

كيفيتُهـا: يُسـنُّ أن يُصـلِّيَها ركعتَـينِ ركعتَـينِ، ينـوي بهمـا ركعتـينِ مـن الضُّـحَى ويجـوزُ أن يُحـرِمَ بهـا دَفعـةً واحـدةً ناوياً سُـنةَ الضُّـحى، ويتشـهَّدُ في الأخـيرةِ فقـطْ. أو في كـلِّ أربـعٍ، ولا يُسَنُّ قراءةُ سورةٍ بعدَ التشهُّدِ الأوَّلِ إن جمعَها معاً.

فوائـدُها: تُجـزئُ عـن الصَّـدقةِ الـتي علـى العبـدِ في أعضـائِهِ ومفاصِـلِهِ شـكراً للهِ تعالى[١١٦٣].

فضـلُها: قـال رسـولُ اللهِ ﷺ «**مـن صـلَّى الضُّـحَى وصـامَ ثلاثـةَ أيامٍ مـن الشَّـهرِ ولم يَترُكِ الوِترَ في سفرٍ ولا حضرٍ كُتِبَ له أجرُ شهيدٍ**» [١١٦٤]

وقـالَ: «**مـن صـلَّى الصُّـبحَ في جماعـةٍ ثم مكـثَ حـتى يُسـبِّحَ سُـبحةَ الضُّـحى كـان لـه كأجرِ حاجٍّ ومعتمرٍ تامٌّ له حَجَّتُهُ وعمرتُهُ**»[١١٦٥] وروايةٌ «**انقلبَ بأجرِ حَجَّةٍ وعُمرةٍ**»

وقـال «**مـن صـلَّى الفجـرَ فقعـدَ في مقعـدِهِ فلـم يلْـغُ بشـيءٍ مـن أمـرِ الـدُّنيا يـذكُرُ اللهَ عزَّ وجلَّ حتى يُصلِّيَ الضُّحى أربعَ ركعاتٍ خرجَ من ذنوبِهِ كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ**»[١١٦٦]

([١١٦١]) روى (ش) عن السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها وعن أبيها: أنَّها كانت تُصلِّي الضُّحى أربعاً (حم ٦/١٢٠ – م٧١٩)

([١١٦٢]) روى (ش) عن أمِّ سلمةَ: أنَّها كانتْ تُصلِّي الضُّحى ثمانِ ركعاتٍ وهي قاعدةٌ.

([١١٦٣]) لحديثِ أبي ذَرٍّ عندَ (م٧٢٠): «**يُصبِحُ على كلِّ سُلامَى من أحدِكُمْ صدقةٌ فكلُّ تسبيحةٍ صدقةٌ وكلُّ تحميدةٍ صدقةٌ، وكلُّ تهليلةٍ صدقةٌ، وكلُّ تكبيرةٍ صدقةٌ، وأمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ونهيٌ عن المنكرِ صدقةٌ، ويجزئُ من ذلك كُلِّهِ ركعتانِ يركعُهُما من الضُّحى**» (حم ٥/١٦٧ – د١٢٨٥)

([١١٦٤]) طب عن ابنِ عمرَ.

([١١٦٥]) طب عن أبي أُمامةَ عن عقبةَ بنِ عامرٍ.

وقال عُقبةُ بنُ عامرٍ «**أمرَنا رسولُ اللهِ أن نُصلِّيَ بعدَ الفاتحةِ بسورٍ منها (والشَّمسِ وضُحاها) و (والضُّحى)**»[١١٦٧].

([١١٦٦]) ابنُ السنيّ عن السيدةِ عائشةَ.

([١١٦٧]) طب.

صلواتٌ مستحبَّةٌ:

١- ركعتا التَّوبةِ قبلَها: لأنَّها وسيلةٌ لقَبولِ التَّوبةِ فتُقدَّمُ عليها[١١٦٨].

٢- صلاةُ التَّهجُّدِ[١١٦٩] وهي صلاةُ التَّطوُّعِ في اللَّيلِ بعدَ النَّومِ ولو يسيراً وبعدَ فعلِ العِشاءِ وأقلُّهُ ركعتانِ ولا حدَّ لأكثرِهِ[١١٧٠]. وقد تقدَّمتْ صلاةُ الليلِ

و يحصُلُ بالفرضِ القضاءِ دونَ الأداءِ، ويُسنُّ للمتهجِّدِ نومُ القَيلولةِ وهي النَّومُ قبلَ الزَّوالِ[١١٧١]، وأن ينويَ القيامَ عندَ النَّومِ نيةً جازمةً ليَحوزَ فضيلةً إضافيةً[١١٧٢]، وآكدُهُ النِّصفُ الأخيرُ من اللَّيلِ، وأفضلُهُ عندَ السَّحَرِ ويُكرَهُ قيامُ اللَّيلِ كلِّهِ دائماً وتخصيصُ ليلةِ الجمعةِ بقيامِ الصلاةِ، وتركُ تهجُّدٍ اعتادَهُ.

ومن قرأَ قبلَ نومِهِ الدُّعاءَ التَّاليَ بعثَ اللهُ له ملَكاً يُوقِظُهُ ثم ملَكاً ثم ملَكاً فإن استيقظَ كُتبَ قيامُ الليلِ لهُ وإن لم يستيقِظْ صعدَتِ الملائكةُ واستغفرتْ لهُ وكُتبَ ذلك في صحيفتِهِ ففي مسندِ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما هذا الدُّعاءُ : (اللَّهمَّ لا تُؤمنِّي مكرَكَ، ولا تُنسِني ذِكرَكَ، ولا تَهتِكْ عنِّي سِترَكَ، ولا تجعلْني من الغافلينَ، اللَّهمَّ ابعثْني في أحبِّ الأوقاتِ إليكَ واستعملْني بأحبِّ الطاعاتِ إليكَ حتى أذكُرَكَ فتذكُرَني وأسالَكَ فتُعطِيَني وأدعوَكَ فتستجيبَ لي عزَّ جارُكَ وجلَّ ثناؤُكَ ولا إلهَ غيرُكَ) مع مراعاةِ آدابِ الدُّعاءِ.

وهذا من تعليمِ والدِنا لنا رحمَهُ اللهُ وأجزلَ له العطاءَ والمثوبةَ وغفرَ لهُ ولأشياخِنا جميعاً.

(١١٦٨) لحديثِ (د-ت): «**ليسَ عبدٌ يُذنِبُ ذنباً فيقومُ فيتوضَّأُ ويُصلّي ركعتَينِ ويستغفِرُ اللهَ إلا غُفِرَ له**».

(١١٦٩) قالَ تعالى:﴿ **كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ** ﴾الذاريات: ١٧،ولقولِهِ ﷺ (م) (أفضلُ الصلاةِ بعدَ الفريضةِ صلاةُ الليلِ).

(١١٧٠) لحديث (حب): «**الصلاةُ خيرُ موضوعٍ استكْثِرْ أو أَقِلَّ**».

(١١٧١) لخبرِ «**استعينُوا بالقَيلولةِ على قيامِ اللَّيلِ**»(جه).

(١١٧٢) لحديثِ (ن): «**من أتى فِراشَهُ وهو ينوي أن يقومَ فيُصلّي فغلبتْهُ عينُهُ كُتبَ له ما نوى، وكان نومُهُ صدقةً عليه من ربِّهِ**».

*** بابٌ: قضاءُ الصَّلواتِ:**

فصلٌ: مطلوبُها:

يُطلَبُ أداءُ الصلواتِ من المسلمِ، أمَّا الكافرُ والمرتدُّ ففيهما تفصيلٌ: الكافرُ الأصليُّ لا تجبُ عليه ولا يلزمُهُ قضاؤُها إذا أسلمَ، وأمَّا المرتدُّ فإنَّها تجبُ عليه ويُطالَبُ بها (أسلِمْ وصَلِّ) ويلزمُهُ قضاؤُها بعدَ عودتِهِ للإسلامِ تغليظاً عليه، ولأنَّهُ التزمَها بإسلامِهِ أوَّلاً فلا تسقطُ عنه، هذا للبالغِ.

أمَّا الصبيُّ والصبيةُ فلا تجبُ عليهما لعدمِ تكليفِهما ولا قضاءَ عليهما بعدَ البُلوغِ، لكن يُندَبُ قضاءُ ما فاتَهُما من التَّمييزِ فقطْ، وكذا لا يجبُ قضاءُ الصلاةِ على الحائضِ والنُّفساءِ والمجنونِ والمغمَى عليه والسَّكرانِ غيرِ المتعدِّينَ، أمَّا المتعدِّي (من المجنونِ والمغمَى عليه والسَّكرانِ) فيجبُ عليهم قضاؤُها.

فصلٌ: أنواعُ القضاءِ:

١- الفرائضُ:

تُقضَى الفرائضُ وجوباً[١١٧٣] إذا تركَها عمداً أو كَسَلاً لأنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ بقضائِها من النَّومِ أو النِّسيانِ وتركُها عمداً أشدُّ من النَّومِ فقضاؤُها من بابِ أَولى.وهذا باتِّفاقِ المذاهبِ الأربعةِ عدا الحنابلةِ الذين اعتبروه كافراً[١١٧٤].

٢- النَّفلُ المؤقَّتُ:

([١١٧٣]) لحديثِ (ق) «**من نامَ عن صلاةٍ أو نسيَها فلْيُصَلِّها إذا ذكرَها**»وقال الإمامُ النَّوويُّ في المجموعِ:أجمعَ العلماءُ الذين يُعتدُّ بهم على أنَّ من تركَ صلاةً عمداً لزِمَهُ قضاؤُها.(٣/٧١)

([١١٧٤]) لعَمْرُ اللهِ هذا الذي تركَها كسلاً يكونُ كافراً عندَ الحنابلةِ فيكونُ قد عاشرَ زوجتَهُ بالحرامِ وأنجبَ أولادَهُ بالحرامِ!؟وهناك روايةٌ أُخرى عند الحنابلةِ تتَّفِقُ مع مذهبِ الجمهورِ في عدمِ كُفرِهِ قال عنها ابنُ قُدامةَ في المغني بعدما ذكرَ أدلَّتَها: إنها أصوبُ القَولَينِ.(٢/٣٣٢).

كعيدٍ وضُحى وراتبةٍ، فيُندَبُ قضاؤُهُ، ولايصِحُّ قضاؤُهُ إذا كان عليه قضاءُ صلواتٍ فرائضَ كما لاتصِحُّ النَّافلةُ حتى تُؤدَّى الفريضةُ وتقوَّمُ يومَ القيامةِ كُلُّ سبعينَ ركعةً من النافلةِ مقابِلَ ركعةٍ واحدةٍ من الفرضِ.

٣- المتعلِّقُ بسببٍ:

ككسوفٍ وتحيةٍ فلا يُقضَى.

٤- النَّفلُ المُطلَقُ:

لا يُقضَى لأنَّهُ لا يتقيَّدُ بوقتٍ ولا سببٍ، نعم إن كان له وِرْدٌ وفاتَ سُنَّ له قضاؤُهُ.

٥- كيفيةُ قضاءِ الفرضِ:

إن كان العبدُ عليه فوائتُ لا يَعلَمُ عددَها فإنَّهُ يقضي ما زادَ على ما تحقَّقَ فعلُهُ وهو الأصحُّ، ولو استيقظَ وقد بقيَ ما يسعُ الوضوءَ وبعضَ الصلاةِ كالتَّحرُّمِ وجبَ فعلُهُ حتى لو أخَّرَ حتى خرجَ الوقتُ عصى بذلكَ ووجبَ قضاؤُها فوراً.ويُندَبُ الترتيبُ في القضاءِ على نحوِ ترتيبِ أوقاتِها وأيامِها فيَقضي ظهرَ اليومِ قبلَ عصرِهِ وعصرَ الأمسِ قبلَ ظهرِ اليومِ فإن اجتمعَ عليه فائتةٌ وحاضرةٌ ويستطيعُ إدراكَ الحاضرةِ فإنَّهُ يبدأُ بالفائتةِ وجوباً إن فاتته بلا عذرٍ وندباً إن فاتتْهُ بعذرٍ وإلا بدأَ بالحاضرةِ لحُرمةِ إخراجِ بعضِها عن الوقتِ مع إمكانِ فعلِها كُلِّها فيه. ولو شرعَ في حاضرةٍ فتذكَّرَ في أثنائِها فائتةً لم يقطعْها بل يُتمُّها وجوباً.

يجبُ أن يقضيَ الصَّلواتِ المفروضةَ على أحدِ أشكالٍ ثلاثةٍ:

١- إمَّا مع كلِّ فرضٍ أداءً فرضَينِ قضاءً.

٢- وإمَّا مع كلِّ فرضٍ خمسةَ فروضٍ.

٣- وإمَّا أن يُصلِّيَ كلَّ ليلةٍ ساعتَينِ يقضي بها الصَّلواتِ المفروضةِ.

فإن فعلَ وماتَ ولم يقْضِ ما عليه رُجيَ أن يُسامحَهُ اللهُ تعالى لنيَّتِهِ قضاءَها.

٦- ما يُشترَطُ لوجوبِ قضاءِ الصلاتَينِ:

يَمنَعُ من وجوبِ الصلاةِ أداءً وقضاءً سبعةُ أمورٍ:الصِّبا والكفرُ الأصليُّ والحيضُ والنِّفاسُ والجنونُ والإغماءُ والسُّكْرُ بلا تعَدٍّ في الثلاثةِ الأخيرةِ، فإن زالَ أحدُها قبلَ خروجِ وقتِ الصلاةِ بزمنٍ يسَعُ تكبيرةَ الإحرامِ وجبتْ عليه تلك الصلاةُ، وكذا ما قبلَها على الأظهرِ إن كانتْ تُجمَعُ معها كالظُّهرِ مع العصرِ بشرطِ بقاءِ السلامةِ من الموانعِ زمناً يَسعُهُما ويسعُ صاحبةَ الوقتِ الذي دخلَ ويسعُ الطُّهرَ عن الخبثِ والحدَثِ، ويكفي للجميعِ إدراكُ قدْرِ طهرٍ واحدٍ إن كان يُجمَعُ به بينَ فُروضٍ وإلا فلا بُدَّ من إدراكِ قدرِ الطُّهرِ لكلٍّ.

*** بابٌ: تجهيزُ الميتِ وصلاةُ الجنازةِ**[١١٧٥]:

يُسنُّ ذِكرُ الموتِ[١١٧٦] حتى لا يَركَنَ العبدُ إلى الدُّنيا[١١٧٧] والمريضُ آكَدُ ؛ ويَستعِدُّ له بالتَّوبةِ والإنابةِ وتُسنُّ عيادةُ المريضِ[١١٧٨] ويُكرَهُ إطالةُ القُعودِ عندَهُ، وتُندَبُ كلَّ حينٍ لوالدَيهِ وأقاربِهِ. ويدعُو له إذا زارَهُ: اللَّهُمَّ أذْهِبِ البأسَ ربَّ الناسِ، اشْفِ أنتَ الشَّافي لا

([١١٧٥])حاشية الجمل ج١٣٢/٢، تحفة المحتاج ج٥٢١/١، مغني المحتاج ج١/ ٣٢٩، البجيرمي على الخطيب ج١/ ٢٣٤، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٥١، ترشيح المستفيدين ج١٣٥/١، إعانة الطالبين ج٢/ ١٠٦، قليوبي وعميرة ج١/ ٣٢٠، أسنى المطالب ج٢٩٤/١، نهاية المحتاج ج٢/ ٤٣٢، المجموع ج١٠٤/٣ .

([١١٧٦]) وهو مفارقةُ الرُّوحِ للجسدِ جعلَها اللهُ تعالى على الإيمانِ الكاملِ ورحِمَ والِدِينا وأشياخَنا وغفرَ لهم.

([١١٧٧]) دخلَ رسولُ اللهِ ﷺ على قومٍ يضحَكُونَ فقال لهم (ت): أمَا إنَّكُم لو أكثرتُمْ ذكرَ هادِمِ اللَّذَّاتِ لشغلَكُمْ عمَّا أرى: الموتُ، فأكثِرُوا ذكرَ هادِمِ اللَّذَّاتِ الموتِ، فإنَّهُ لم يأتِ على القبرِ يومٌ إلا تَكلَّمَ فيه فيقولُ: أنا بيتُ الغُربةِ، وأنا بيتُ الوَحدةِ، وأنا بيتُ التُّرابِ، وأنا بيتُ الدُّودِ، فإن دُفِنَ العبدُ المؤمنُ قال له القبرُ: مرحباً وأهلاً، أمَا إن كنتَ لأَحبَّ من يمشي على ظَهري إليَّ، فإذْ وَلِيتُكَ اليومَ وصِرْتَ إليَّ فسترى صَنيعي بكَ. قال فيتَّسِعُ له مدَّ بصرِهِ ويُفتَحُ له بابٌ إلى الجنةِ، فإذا دُفنَ العبدُ الفاجرُ (أو الكافرُ) قال له القبرُ: لا مرحباً ولا أهلاً، أمَا إن كنتَ لأبْغضَ من يمشي على ظَهري إليَّ، فإذْ وَلِيتُكَ اليومَ وصِرْتَ إليَّ فسترى صنيعي بكَ. قال: فيلتَئِمُ عليه حتى يَلتقي عليه وتختلِفُ أضلاعُهُ (فأدخلَ أصابعَهُ بعضَها في بعضٍ) قال: ويُقيِّضُ اللهُ له سبعينَ تِنِّيناً لو أنَّ واحداً منها نفخَ في الأرضِ ما أنبتتْ شيئاً ما بقيتِ الدُّنيا، فيَنْهَشْنَهُ ويَخْدِشْنَهُ حتى يُفضَى به إلى الحسابِ.

([١١٧٨]) لحديثِ (ق): **حقُّ المسلمِ على المسلمِ خمسٌ: (ردُّ السلامِ، وعِيادةُ المريضِ، واتِّباعُ الجنائزِ، وإجابةُ الدَّعوةِ، وتشميتُ العاطسِ)** (خ ١٢٤٠ – م٢١٦٢)

شِفاءَ إلا شفاؤُكَ شفاءً لا يُغادِرُ سَقَماً[1179] اللَّهمَّ اشْفِ عبدَكَ يَنكَأُ لكَ عدوًّاً أو يمشي لك إلى صلاةٍ – أسألُ اللهَ العظيمَ ربَّ العرشِ العظيمِ أن يشفيَكَ (سبعاً)[1180]، باسمِ اللهِ أَرْقيكَ من كلِّ شيءٍ يُؤذيكَ من شرِّ كلِّ نفسٍ أو عينِ حاسدٍ، اللهُ يَشفيكَ باسمِ اللهِ أَرقيكَ[1181] ويَنفُثُ عليه بالمعوِّذاتِ[1182] ويَطلُبُ منه الدُّعاءَ[1183].

ويُذكِّرُهُ بالوَصيَّةِ[1184] والتَّوبةِ ويقولُ لهُ: لا بأسَ طَهورٌ إن شاءَ اللهُ[1185] ويقرأُ عندَهُ فاتحةَ الكتابِ[1186] ولا بأسَ بإخبارِ مريضٍ بما يجدُ بلا شَكوى[1187]، ولا بأسَ بشكواهُ لخالقِهِ جلَّ جلالُهُ. فإن رآهُ مَنزُولاً به أطمَعَهُ في رحمةِ اللهِ تعالى[1188] ويُكرَهُ تمنِّي الموتِ

([1179]) (خ٥٧٤٣ – م٢١٩١) كانَ ﷺ يعودُ بعضَ أهلِهِ ويمسحُ بيدِهِ اليُمنى ويقولُهُ (من حديثِ السيدةِ عائشةَ).

([1180]) أخرجَهُ (د٣١٠٦ – ت٢٠٨٣) من حديثِ ابنِ عباسٍ.

([1181]) هي رُقْيةُ سيدِنا جبريلَ لسيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ (م ٢١٨٦ – ت ٩٧٢ – جه ٣٥٢٣).

([1182]) كانَ ﷺ ينفُثُ على نفسِهِ الشَّريفةِ في المرضِ الذي تُوفِّيَ فيه بالمعوِّذاتِ (خ ٥٠١٦ – م ٢١٩٢ – د ٣٩٠٢).

([1183]) لحديثِ: «**إذا دخلْتَ على مريضٍ فمُرْهُ فلْيدْعُ لك فإنَّ دعاءَهُ كدُعاءِ الملائكةِ**» (جه ١٤٤١).

([1184]) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً: «**ما حَقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ يُوصِي به يبيتُ ليلتَينِ إلا وصيتُهُ مكتوبةٌ عندَهُ**» (خ٢٧٣٨ – م١٦٢٧)

([1185]) أخرجَهُ (خ ٣٦١٦): «**كانَ النبيُّ ﷺ إذا دخلَ على مريضٍ يعودُهُ قال: لا بأسَ..**»

([1186])أربعَ مراتٍ إلى سبعٍ، لحديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ (خ٢٢٧٦ – م٢٢٠): (**فانْطلقَ يَتْفِلُ عليه ويَقرأُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ....**)

([1187]) لقولِهِ ﷺ في مرضِهِ: **أَجِدُني مَغموماً أَجِدُني مَكروباً** (طب ٢٨٩٠) وقولِهِ تعالى حكايةً عن سيدِنا موسى ﴿**لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا**﴾ الكهف: ٦٢.

([1188]) أي يُحسِنُ الظَّنَّ باللهِ تعالى لحديثِ «**أنا عندَ ظَنِّ عبدي بي**» (خ٧٤٠٥ – م٢٦٧٥) زادَ الإمامُ (حم ٩٠٧٦): (**إن ظنَّ بي خيراً فله، وإن ظنَّ شراً فله**).وقبلَ وفاتِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ بثلاثةِ أيامٍ - وقالَ (م ٢٨٧٧ – د٣١١٣ – حم ٢٩٣/٣): «**لا يموتَنَّ أحدُكُمْ إلا وهو يحسِنُ الظنَّ باللهِ تعالى**» أي يظُنُّ أنَّ اللهَ سيرحمُهُ. وقد فعلَهُ سيدُنا ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما مع سيدِنا عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي اللهُ عنه عندَما طُعِنَ: يا أميرَ المؤمنينَ قد صَحِبْتَ رسولَ اللهِ ﷺ فأحسنْتَ صُحبتَهُ ثم فارقْتَهُ وهو عنكَ راضٍ، ثم صَحِبْتَ أبا بكر فأحسنت صحبته ثم فارقْتَهُ وهو

لضُـرٍّ نـزلَ بـهِ[١١٨٩]، ولا يجـبُ التَّـداوي مـن مـرضٍ ولـو ظـنَّ نفعَـهُ إذ النَّـافعُ في الحقيقـةِ والضَّارُّ هو اللهُ تعالى[١١٩٠]،

والـدَّواءُ سـببٌ مـن الأسـبابِ لا يـؤثِّرُ بذاتِـهِ والتَّوكُّـلُ أفضـلُ[١١٩١]، ويحـرُمُ التَّـداوي بحـرامٍ خصوصـاً الخَمـرَ، ويُلَقِّنُـهُ قـولَ: لا إلـهَ إلا اللهُ[١١٩٢] ويُقرِئُـهُ سـورةَ يـس[١١٩٣] بـلا إلحـاحٍ مـن

عنكَ راضٍ ثم صَحِبْتَ صَحَبَتَهُمْ فأَحسَنْتَ صُحبتَهُمْ ولئن فارقتَهُمْ لتُفارِقَنَّهُمْ وهم عنك راضُونَ.. فقالَ سيدُنا عمرُ: ذلك مِنْ مَنِّ اللهِ تعالى (خ ٣٦٩٢) وفعلَهُ ابنُ عباسٍ مع السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها عندما استأذنَ عليها فسألَها كيف تَجدِيْنَكِ؟ قالتْ: بخيرٍ إنِ اتَّقيتُ قال: فأنتِ بخيرٍ إن شاءَ اللهُ زوجةُ رسولِ اللهِ ﷺ ولم ينكِحْ بِكراً غيرَكِ، ونزلَ عذرُكِ من السَّماءِ. (خ). وفعلَهُ سيدُنا ابنُ عمرِو بنِ العاصِ بأبيهِ فقالَ لهُ: يا أبتاهُ أمَا بشَّركَ رسولُ اللهِ ﷺ بكذا؟ أمَا بشَّركَ رسولُ اللهِ ﷺ بكذا. فأقبلَ بوجهِهِ فقالَ: إنَّ أفضلَ ما نُعِدُّ: شهادةُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ (م).

(١١٨٩) لحديثِ «**لا يتمنَّينَّ أحدُكمُ الموتَ لضُرٍّ أصابَهُ فإن كانَ لا بُدَّ فاعِلاً فلْيَقُلْ: اللَّهمَّ أحْيِني ما دامتِ الحياةُ خيراً لي وتوفَّني ما دامتِ الوفاةُ خيراً لي**» (خ٦٣٥١ – م٢٦٨٠)

(١١٩٠) يُسنُّ التَّداوي للأحاديثِ الشَّريفةِ منها «**إنَّ اللهَ لم يُنزِلْ داءً إلا أنزلَ له شِفاءً**» (خ ٥٦٧٨).

وحديثِ (لكلِّ داءٍ دواءٌ، فإذا أُصيبَ دواءُ الدَّاءِ برئَ بإذنِ اللهِ عزَّ وجلَّ) (م ٢٢٠٤ ـ حم ٣٣٥/٣).

وحديثِ (تَداوَوا فإنَّ اللهَ لم يضَعْ داءً إلا وضعَ له دواءً غيرَ الهرَمِ) (ت ٢٠٣٨ ـ د ٣٨٥٥ ـ حم ٢٧٨/٤).

وجاءَهُ رجلٌ يشكو بطنَ أخيهِ أنَّهُ استطْلقَ فقالَ: اسقِهِ العسلَ، فأتاه فلم يزدْهُ إلا استطلاقاً فقال: اسقِهِ عسلاً فقال رسولُ اللهِ ﷺ في الثالثةِ أوالرابعةِ: صدقَ اللهُ وكذبَ بطنُ أخيكَ اسقِهِ عسلاً. (خ ٥٦٨٤ ـ م ـ ت ٢٠٨٢).

وحديثِ (عليكمْ بهذه الحبَّةِ السَّوداءِ فإنَّ فيها شفاءً من كلِّ داءٍ إلا السَّامَ يريدُ به الموتَ) (خ ٥٦٨٨ ـ م ٢٢١٥)

وحديثِ (الكَمأةُ من المَنِّ وماؤُها شفاءٌ للعينِ) (خ ٥٧٠٨ ـ م ٢٠٤٩ ـ ت ٢٠٦٧ ـ حم ١٨٧/١).

وكانتِ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها إذا ماتَ الميتُ من أهلِها فاجتمعَ النساءُ لذلك ثم تفرَّقْنَ إلا أهلَها وخاصَّتَها أَمرَتْ بِبُرمةٍ من تلبينةٍ (دقيقٍ يُعمَلُ حساءً يشبِهُ بياضَ اللَّبنِ) فطُبِخَتْ ثم صُنِعَ ثريدٌ فصُبَّتِ التَّلبينةُ عليها ثم قالتْ كلْنَ منها فإنِّي سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: التَّلبينةُ مُجَمَّةٌ لفؤادِ المريضِ وتُذهِبُ بعضَ الحُزنِ)(خ–م).

قريبٍ ودودٍ عزيزٍ، ويُستحَبُّ طلبُ الموتِ في بلدٍ شريفٍ[١١٩٤]. وينبغي على المريضِ أن يَختِمَ حياتَهُ بخيرٍ وأن يستحِلَّ زوجتَهُ وأولادَهُ وسائرَ أهلِهِ وجيرانَهُ وأصدقاءَهُ ويوصيهمْ بالصَّبرِ وبتركِ النَّوحِ عليه[١١٩٥]. فإذا ماتَ نُدبَ تغميضُهُ[١١٩٦] ويقولُ: بسمِ اللهِ وعلى مِلَّةِ سيدِنا رسولِ اللهِ[١١٩٧] وشَدُّ لَحْيَيهِ[١١٩٨] وتَلْيينُ مفاصِلِهِ[١١٩٩] ونَزْعُ ثيابِهِ[١٢٠٠] وتوجيهُ وجهِهِ إلى القِبلةِ على جنبِهِ الأيمنِ[١٢٠١] – أحمدُ – فإن تعذَّر فالأيسرِ، فإن تعذَّرَ جعلَهُ

(١١٩١) قيلَ للصِّدِّيقِ الأكبرِ ﷺ لَمَّا مَرِضَ: ألا ندعو الطبيبَ ؟ فقال: قد رآني فقال: إنِّي فعَّالٌ لِمَا أُريدُ. طبقاتُ ابنِ سعدٍ ١٩٨/٣ ، وفي الحديثِ « **إنَّ اللهَ أنزلَ الدَّاءَ والدَّواءَ وجعلَ لكلِّ داءٍ دواءً فتداوَوْا ولا تداوَوا بحرامٍ**» (د٣٨٧٤)

(١١٩٢) لحديثِ (م ٩١٦ – ت ٩٧٦ – د ٣١١٧): «**لَقِّنُوا موتاكُمْ لا إلهَ إلا اللهُ**» ولحديثِ (د ٣١١٦ – حم ٢٣٣/٥): «**من كانَ آخرَ كلامِهِ لا إلهَ إلا اللهُ دخلَ الجنَّةَ**». ولا يعاوِدُهُ مالم يتكلَّمْ بعدَها بكلامٍ آخرَ غيرِ التَّوحيدِ، ويُستحَبُّ أن يكونَ الملقِّنُ غيرَ وارثٍ لئلا يتهِمَهُ ويخرجَ من تلقينِهِ، وكذا العدوُّ والحاسدُ، فإن لم يَحضُرْهُ إلا الورثةُ لقَّنَهُ أشفقُهُمْ عليه.

(١١٩٣) لحديثِ (د ٣١٢١–ن–جه): «**اقْرؤُوا يس على أمواتِكُمْ**» **(ض)** ، واستَحبَّ بعضُ التَّابعينَ: سورةَ الرَّعدِ.

(١١٩٤) لأنَّ سيدَنا عمرَ ﷺ قال: (اللَّهمَّ ارزقْني شهادةً في سبيلِكَ واجعلْ موتي في بلدِ رسولِكَ ﷺ، فقالتِ السيدةُ حفصةُ ﷺ: أفما يكونُ هذا؟ فقال: يأتيني اللهُ به إذا شاءَ) (خ ١٨٩٠).

(١١٩٥) انظرْ بابَ الوَصيةِ ووصيةَ مولانا الوالدِ رحمه اللهُ تعالى.

(١١٩٦) لأنَّهُ ﷺ أَغمضَ أبا سَلَمةَ وقالَ: «**إنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضَ يتبعُهُ البصرُ، ثم قالَ: إنَّ الملائكةَ يُؤَمِّنونَ على ما تقولونَ**» (م٩١٩) ولئلا يَقبُحَ منظرُهُ ويُساءَ به الظَّنُّ.

(١١٩٧) رواه (هب ٣٨٥/٣) عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المزنيِّ.

(١١٩٨) لئلا يبقى فمُهُ مفتوحاً فتدخُلَهُ الهوامُّ ويتشوَّهَ خَلْقُهُ.

(١١٩٩) لأنَّهُ لا يمكنُ أن تلينَ بعدَ بُرودتِهِ.

(١٢٠٠) لئلا يَحمَى جسدُهُ فيسرعَ إليه الفسادُ، وربَّما خرجَ منه شيءٌ فلوَّثَها.

(١٢٠١) (هب ٣٨٤/٣–حا٥٠٥/١) عن أبي قَتادةَ أوصى البَراءَ بنَ معرورٍ أن يُوجَّهَ إلى القبلةِ لَمَّا احتُضِرَ فقالَ النبيُّ ﷺ: « **أصابَ الفِطرةَ** » .

مُستلْقياً على قَفاهُ، ويرفَعُ رأسَهُ قليلاً ليُصبِحَ موجَّهاً بوجهِهِ للقبلَةِ، ويكونُ أسفلُ قدمَيهِ في جهتِها أيضاً، (كما هي صلاةُ المستلقي)، ويُسجَّى بثوبٍ خفيفٍ[١٢٠٢].

ويُسنُّ إسراعٌ في تجهيزِهِ[١٢٠٣] صَوناً لهُ عن التَّغيُّرِ، ويُتيَقَّنُ موتُهُ بانخسافِ صُدْغَيهِ ومَيلِ أنفِهِ وانفصالِ كفَّيهِ بأن تَسترخيَ عصَبةُ اليدِ وتسترخيَ رجلاهُ.

ولابأسَ بتقبيلِهِ ممن يُباحُ لهُ ذلك ولو بعدَ تكفينِهِ[١٢٠٤]، ويقالُ عندَه خيراً وإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ[١٢٠٥].

فصلٌ: أحوالُ الميتِ خمسةٌ:

١- المسلمُ غيرُ المحرِمِ والشَّهيدِ والسِّقْطِ، فتجبُ فيه خمسةُ أشياءَ: غَسلُهُ، وتَكفينُهُ، والصلاةُ عليهِ، وحمْلُهُ، ودَفنُهُ.

٢- المسلِمُ المحرِمُ، يجبُ فيه الأمورُ الخمسةُ إلا سترَ رأسِهِ.

٣- المِسلمُ الشَّهيدُ:

أ- شهيدُ الدُّنيا والآخرةِ(وهو من قُتِلَ في قتالِ الكُفَّارِ بسببِهِ وقد قاتلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا)، وشهيدُ الدُّنيا فقط (وهو من قُتِلَ أيضاً في قتالِ الكُفَّارِ بسببِهِ لكنَّهُ قاتلَ لأجلِ الغنيمةِ أو غَلَّ منها أو قُتِلَ مُدبراً أو قاتلَ رياءً أو نحوُ ذلك) تجبُ فيمن كانَ كذلك ثلاثةُ

(١٢٠٢) لحديثِ (خ-م) أنَّهُ ﷺ حين تُوفِّيَ سُجِّيَ ببُرْدٍ حِبَرَةٍ (**كساءٍ وثوبٍ أخضرَ يمانيٍّ**).

(١٢٠٣)لحديثِ «**لا ينبغي لجِيفةِ مسلمٍ أن تُحبسَ بين ظَهرانيْ أهلِهِ**» (د ٣١٥٩)

(١٢٠٤)لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها: **رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يُقبّلُ عثمانَ بنَ مظعونٍ وهو ميتٌ حتى رأيتُ الدُّموعَ تسيلُ** (د٣١٦٣ – جه ١٤٥٦).

(١٢٠٥)وفي الحديثِ (م ٩١٩ – د ٣١١٥ – هب ٣٨٣/٣): «**إذا حضرتُمُ المريضَ أو الميتَ فقولُوا خيراً فإنَّ الملائكةَ يُؤمّنونَ على ما تقولونَ**» وحديثِ (م – هب ٣٨٤/٣): «**ما من عبدٍ تُصيبُهُ مصيبةٌ فيقولُ إنَّا للهِ وإنَّا إليهِ راجِعونَ اللَّهمَّ أجُرْني في مصيبتي وأخلِفْ لي خيراً منها، إلا آجرَهُ اللهُ في مصيبتِهِ وأَخلفَ له خيراً منها**» وحديثِ (ت ١٠٢١ – حم ٤١٥/٤): «**إذا ماتَ العبدُ قال اللهُ تعالى: قبضْتُمْ ولدَ عبدي؟ فيقولونَ: نعم، فيقولُ: قبضْتُمْ ثمرةَ فؤادِهِ؟ فيقولونَ: نعم، فيقولُ: فماذا قال عبدي؟ فيقولونَ: حمدَكَ واسترجعَ، فيقولُ اللهُ تعالى: ابْنُوا لعبدي بيتاً في الجنَّةِ وسمُّوهُ بيتَ الحمدِ**».

أمورٍ: تكفينُهُ، وحملُهُ، ودفنُهُ ويحرُمُ فيه الغُسلُ والصلاةُ عليه فمن ماتَ في معركةِ الكفَّارِ بسببِ قتالِهِمْ تُنزَعُ عنه ثيابُ الحربِ كالدِّرْعِ ونحوِهِ ثم يُدفَنُ ببقيةِ ثيابِهِ الملطَّخَةِ بالدَّمِ، لأنَّهُ أثرُ عبادةٍ وليكونَ شاهداً له يومَ القيامةِ، اللَّونُ لونُ الدَّمِ والرِّيحُ رِيحُ المِسكِ[١٢٠٦].

ب- شهيدُ الآخرةِ: فهو كغيرِ الشَّهيدِ ومنه: الميتةُ طَلْقاً(أي قبلَ الولادةِ)، والميتُ غريقاً، أو هَديماً أو حَريقاً، أو غَريباً، أو مَقتولاً ظُلماً، أو بِداءِ البَطنِ، وفي طلبِ العلمِ، وبالطَّاعونِ وكان صابراً مُحتَسِباً. فهذا يُغسَّلُ ويُكفَّنُ ويُصلَّى عليه ويُدفَنُ.

٤- السِّقطُ[١٢٠٧]:

أ- إن عُلِمَتْ حياتُهُ تجبُ فيه الأمورُ الخمسةُ[١٢٠٨].

ب- إن ظهرَ خَلْقُهُ: تجبُ فيه أربعةُ أمورٍ وهي ما عدا الصلاةَ عليه.

جـ- إن لم يظْهَرْ خَلْقُهُ لا يجبُ فيه شيءٌ بل تحرُمُ الصلاةُ عليهِ.

٥- الكافرُ تحرُمُ الصلاةُ عليه والدُّعاءُ له بالمغفرةِ[١٢٠٩] ولا تُتبَعُ جنازتُهُ ويجوزُ غَسلُ الكافرِ الحربيِّ والمرتدِّ وتكفينُهُما ومُواراتُهُما[١٢١٠] أمَّا الذِّمِّيُّ فيجبُ تكفينُهُ ودَفنُهُ وفاءً بذمَّتِهِ ومثلُهُ المعاهَدُ والمؤمَّنُ.

(١٢٠٦) لحديثِ (خ) أنَّ النبيَّ ﷺ «**أمرَ في قَتلى أُحُدٍ بدفنِهم في دمائِهِمْ ولم يُغسَّلُوا ولم يُصَلَّ عليهم**».

(١٢٠٧) لحديثِ جابرٍ ﷺ (ت): «**الطِّفلُ لا يُصلَّى عليه، ولا يَرِثُ ولا يُورَّثُ حتى يَستهِلَّ**» أي يَصْرُخَ بعدَ ولادتِهِ.

(١٢٠٨) لحديثِ «**والسِّقْطُ يُصلَّى عليه**» (د٣١٨٠ – ت ١٠٣١ – حم ٢٤٧/٤) ورواية (ت) «**والطِّفلُ يُصلَّى عليه**»

(١٢٠٩) لقوله تعالى لحبيبِهِ ﷺ: ﴿ **وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا** ﴾ (التوبة:٨٤)وأما حرمةُ الاستغفارِ فلقولِهِ تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾(التوبة:١١٣)

(١٢١٠) لقولِهِ تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ** ﴾ الممتحنة: 13، ولأنَّهُ ﷺ «**وارَى كفَّارَ بدرٍ بالقَليبِ**» أي البئرِ (خ٣٩٧٦ – م٢٨٧٥)

وأمَّا العُضوُ المبانُ إن كان من حيٍّ لم يجبْ فيه شيءٌ[١٢١١]، بل يُسنُّ دفنُهُ كيدِ سارقٍ وظُفْرٍ وشعرٍ وقُلْفةٍ ودمِ نحوِ فَصْدٍ إكراماً لصاحبِهِ وكذا العَلَقةُ والمضغَةُ، وإن كان من ميتٍ مسلمٍ غيرِ شهيدٍ وجبَ له الغسلُ والتَّكفينُ والصلاةُ والدَّفنُ.

فصلٌ: ترتيبُ تجهيزِ الميتِ:

١- تُقضَى الحقوقُ المتعلِّقةِ بعينِ التَّرِكَةِ كالرَّهنِ والزَّكاةِ، ولو امتنعَ الوارِثُ من إخراجِها تُؤخَذُ قَهراً.

٢- تُقضَى ديونُهُ وتنفَّذُ وصيَّتُهُ[١٢١٢].

٣- تجهيزُ الميتِ.

وينقسِمُ الكَفنُ على أربعةِ أقسامٍ:

١- حقُّ اللهِ: وهو سترُ العورةِ لا يسقُطُ مُطلقاً.

٢- حقُّ الميتِ: وهو بقيةُ البدنِ فللميتِ أن يُوصِيَ بإسقاطِهِ.

٣- حقُّ الغُرماءِ: وهو الكَفَنُ الثاني والثالثِ فللغرماءِ إسقاطُهُ.

٤- حقُّ الورثةِ: وهو الزَّائدُ على الثَّلاثةِ فللورثةِ إسقاطُهُ.

ولا يجوزُ تكفينُ الرجلِ بالحريرِ ويجوزُ للمرأةِ.

مبحثٌ: تجهيزُ الميتِ:

يلزمُ على طريقِ الكفايةِ في حقِّ الميتِ خمسةُ أشياءَ مع مراعاةِ أحوالِ الميتِ المتقدِّمةِ:

الأولُ: غَسلُهُ (أو تيمُّمُهُ إن كان امرأةً والمغسِّلُ أجنبيًّاً، أو أجنبيةً في الرَّجلِ فييمِّمُ فيهم بحائلٍ) ويغسَّلُ بعد أن يُوضَّأَ فينوي المغسِّلُ في الوضوءِ وجوباً، وتُسنُّ النيةُ في الغُسلِ.

(١٢١١) باتِّفاقِ المذاهبِ الأربعةِ: الهدية العلائية (١٦١) الشرح الصغير على الدردير (١٩٠/٢) – الروض المربع (١٥٧)

(١٢١٢) عن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**نفسُ المؤمنِ مُعلَّقةٌ بَدَيْنِهِ حتى يُقضَى عنه**» (أخرجه حم – جه) وحديثُ سيدِنا عليٍّ (حم ١٠٩١): «**قضى رسولُ اللهِ بالدَّينِ قبلَ الوصيةِ**».

ولا يجبُ على المسلمينَ غَسلُ الكافرِ ويجوزُ للمسلمينَ غسلُهُ[١٢١٣]، وإذا ماتتِ امرأةٌ ليس لها زوجٌ غسَّلَها ذواتُ الأرحامِ المحارمِ (كالأمِّ والبنتِ وبنتِ الابنِ وبنتِ البنتِ والأختِ والعمَّةِ والخالةِ) ثم ذواتُ الأرحامِ غيرِ المحارمِ (كبنتِ العمِّ وبنتِ العمَّةِ وبنتِ الخالِ وبنتِ الخالةِ..) فإن لم يكنْ فالأجنبياتُ، فإن لم يكنْ نساءٌ أصلاً غسَّلها الأقربُ فالأقربُ من رجالِ المحارمِ فيُقدَّمُ الأبُ ثم الجدُّ ثم الابنُ، وللمرأةِ أن تُغسِّلَ الصبيَّ الذي لم يبلُغْ حدَّ الشهوةِ.

والجُنُبُ والحائضُ يُغسَّلانِ غُسلاً واحداً، وتُغسَّلُ المرأةُ كالرَّجُلِ ويُجعَلُ شعرُها ضفائرَ ثلاثاً تُلقَى خلفَها[١٢١٤].

وللرَّجُلِ أن يُغسِّلَ زوجتَهُ وكذا العكسُ بلا مسٍّ فيهم[١٢١٥]، ويغسَّلُ وتراً أدناه ثلاثٌ، وأكملُهُ تسعٌ، وأوسطُهُ خمسٌ أو سبعٌ، وأقلُّهُ أن يُعمَّمَ بدنُهُ بالماءِ مرَّةً واحدةً[١٢١٦].

و يُستَرُ الميتُ في الغسلِ[١٢١٧]، ويُبدأُ بالميامنِ[١٢١٨]، ولا يَحضُرُ سِوى الغاسلِ ومعينِهِ، ويُبخَّرُ من أولِ غَسلِهِ إلى آخرِهِ. والأولى بماءٍ باردٍ إلا

([١٢١٣]) لأنَّ سيدَنا عليّاً لَمَّا ماتَ أبو طالبٍ قال لسيدِنا النبيِّ ﷺ: إنَّ عمَّكَ الشيخَ الضَّالَّ قد ماتَ، قال: «**اذهبْ فوارِ أباك ثم لا تُحْدِثَنَّ شيئاً حتى تأتِيَني**، قال: فذهبتُ فواريتُهُ وجئتُهُ، فأمرني فاغتسلتُ ودعا لي» (د ٣٢١٤ – ن ٧٩١٤ – هب ٣٩٨/٣) ض.

([١٢١٤]) لحديثِ السيدةِ أمِّ عطيةَ الأنصاريةِ (خ ١٢٦٣ – م ٩٣٩) في وصفِ غسلِ بنتِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ: (ضفَرْنا ناصيتَها وقرنيَها ثلاثةَ قُرونٍ ثم ألقيناها خلْفَها).

([١٢١٥]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «**رجعَ رسولُ اللهِ ﷺ من البقيعِ فوجدَني وأنا أجِدُ صُداعاً في رأسي وأنا أقولُ: وارأساهُ، فقال: (بل أنا يا عائشةُ وا رأساه) ثم قال: ما ضَرَّكِ لو مِتِّ قبلي، فقُمتُ عليكِ فغسَّلتكِ وكَفَّنتكِ، وصلَّيتُ عليكِ ودفنتكِ**» (رواه جه ١٤٦٥ – حم ٢٢٨/٦ – خ مختصر ٥٦٦٦).

ولحديثِها: **لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما غسَّلَ رسولَ اللهِ إلا نساؤُهُ**. (حم ٢٦٧١/٦ – د ٣١٤١ – جه ١٤٦٤) وأوصى الصِّدِّيقُ أن تغسِّلَهُ زوجتُهُ أسماءُ فغسَّلتْهُ (هب ٣٩٧/٣)، لكنَّهُ يُقدَّمُ على الرِّجالِ في غسلِها ويُؤخَّرُ عن النِّساءِ، واتَّفقُوا على أنَّه لا يُغسَلُ البائنُ.

([١٢١٦]) لِمَا روى (خ) عن أمِّ عطيةَ رضي اللهُ عنها قالت: دخلَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ ونحن نغسِّلُ ابنتَهُ فقال: «**اغْسِلْنَها ثلاثاً أو خمساً أو أكثرَ من ذلك إن رأيتُنَّ ذلك بماءٍ وسِدْرٍ واجعلْنَ في الآخرةِ كافُوراً**». وقولُهُ لمن وقصَتْهُ ناقةٌ: «**اغْسِلُوهُ بماءٍ وسِدْرٍ وكفِّنُوهُ في ثوبَيهِ**» (خ ١٨٥١ – م ١٢٠٦)

لحاجةٍ، ويَحرُمُ نظرُ عورتِهِ ومسُّها إلا بِخِرقةٍ[١٢١٩]. ويحرُمُ أخذُ شعرِ عانةٍ[١٢٢٠] وخَتْنُ ميتٍ ويُكرَهُ في غيرِها (إلا لمُحرِمٍ فيحرُمُ كما هي قواعدُ محرَّماتِ الإحرامِ)، كما يُكرَهُ أخذُ أظفارِهِ، لأنَّ أجزاءَ الميتِ محترَمةٌ فلا تُنتَهكُ بهذا[١٢٢١]، ويُندَبُ لمن يُغسِّلْ ميتاً أن يغتسِلَ[١٢٢٢]. والحديثُ في كيفيةِ غسلِ الميتِ يُنظَرُ في المطوَّلاتِ.

اللَّهمَّ أحسِنْ خِتامَنا واجعلْهُ على الإيمانِ يا ذا الجلالِ والإكرامِ بجاهِ سيدِنا محمدٍ ﷺ سيدِ ولدِ عدنانَ.

ويجبُ على غاسلِ سترُ شرٍّ لا إظهارُ خيرٍ ليُترحَّمَ عليه[١٢٢٣].

الثاني: تكفينُهُ بثلاثةِ أثوابٍ جديدةٍ أو بيضٍ مغسولةٍ[١٢٢٤]، وبخمسةِ أثوابٍ للأُنثى[١٢٢٥]، ولا بأسَ بتكفينِ الرَّجلِ في قميصٍ[١٢٢٦]، ويُكرَهُ المغالاةُ في

(١٢١٧) لحديثِ سيدِنا عليٍّ: (**لا تُبْرِزْ فَخِذَكَ ولا تَنظُرْ إلى فَخِذِ حيٍّ ولا ميتٍ**) (د٣١٤٠) وقد غُسِّلَ الحبيبُ الأعظمُ ﷺ وعليه قميصٌ يَصُبُّونَ الماءَ فوقَ القميصِ لِمُكلِّمٍ كلَّمهُمْ من ناحيةِ البيتِ لا يدرُونَ من هو بعدَ أن أَوقعَ اللهُ عليهم النّومَ. (رواه حم ٢٦٧/٦ – د ٣١٤١ – جه ١٤٦٤ – هب ٣٨٧/٣) من حديثِ السيدةِ عائشةَ وطهارةُ فضلاتِهِ ﷺ معلومةٌ.

(١٢١٨) لحديثِ أنَّهُ ﷺ أمرَ بغسلِ ابنتِهِ فقال: «**ابدأْنَ بميامِنِها ومواضعِ الوضوءِ منها**» (خ١٢٥٣ – م٩٣٩ – وغيرُهما).

(١٢١٩) لحديثِ (د٣١٤٠-جه): عن سيدِنا عليٍّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «**لا تُبْرِزْ فَخذَكَ، ولا تَنظُرْ إلى فخِذِ حيٍّ ولا ميتٍ**».

(١٢٢٠) لأنَّ فيه اطِّلاعاً على عَورةِ الميتِ وهو حرامٌ، فحُرمتُهُ في موتِهِ كحُرمتِهِ في حياتِهِ.

(١٢٢١) ولم يصِحَّ عن النبيِّ ﷺ والصَّحابةِ.

(١٢٢٢) لحديثِ (ت ٩٩٣- د ٣١٦١ – جه ١٤٦٣): «**من غسَّلَ ميتاً فلْيغتَسلْ ومن حملَهُ فليتوضَّأْ**».

(١٢٢٣) لحديثِ: «**ليُغسِّلْ موتاكم المأمونُونَ**» (جه ١٤٦١) وحديثِ: «**من غسَّلَ ميتاً وأدَّى فيه الأمانةَ ولم يُفْشِ عيبَهُ خرجَ من ذنوبِهِ كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ**» (حم١٢٢/٦).

(١٢٢٤) لحديثِ «**إذا وَلِيَ أحدُكم أخاهُ، فلْيُحسِنْ كفنَهُ**» (ت ٩٩٥)، ولحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ بيضٍ سَحُوليَّةٍ ليس فيها قميصٌ ولا عِمامةٌ». (خ ١٢٦٤– م٩٤١).

(١٢٢٥) أمَّا المرأةُ فيُسنُّ لكفَنِها خمسةٌ: إزارٌ، ثم قميصٌ، ثم خِمارٌ، ثم لُفافتانِ، لِمَا روتْ ليلى بنتُ قانِفٍ الثَّقفيَّةُ رضي اللهُ عنها قالت: «كُنتُ فيمن غَسَّلَ أمَّ كُلثومٍ بنتَ رسولِ اللهِ ﷺ عندَ وفاتِها، فكانَ أوَّلُ ما أعطانا رسولُ اللهِ ﷺ الحِقَاءَ ثم الدِّرعَ ثم الخِمارَ ثم المِلْحفةَ، ثم أُدْرِجَتْ بعدُ في الثَّوبِ الآخرِ. قالتْ: ورسولُ اللهِ ﷺ جالِسٌ عند البابِ معه كفنُها يُناوِلُناها ثوباً ثوباً» (د). الحِقاءُ:

الكَفنِ[١٢٢٧]، ويُذَرُّ عليه شيءٌ من الطِّيبِ[١٢٢٨]، وتُشَدُّ إلْياهُ، ويُجعَلُ على منافذِهِ ومجالِّ سجودِهِ قُطنٌ وطِيبٌ، ويَحرُمُ أن يُكتَبَ عليه شيءٌ من القرآنِ وكلُّ اسمٍ مُعظَّمٍ[١٢٢٩].فإن ماتَ الرجلُ مُحرِماً حَرُمَ الطِّيبُ والمَخيطُ وتغطيةُ رأسِهِ ووجهِ المرأةِ[١٢٣٠]. ويُضفَرُ شعرُ المرأةِ ثلاثةَ قُرونٍ ويُلقَى خلفَها[١٢٣١].

الثالثُ: الصلاةُ عليه[١٢٣٢]: ويُستحَبُّ بمسجدٍ[١٢٣٣] وبثلاثةِ صُفوفٍ فأكثرَ جماعةً[١٢٣٤]، وتجوزُ فُرادى بلا خلافٍ وكلَّما كَثُرَ الجمعُ فهو أفضلُ[١٢٣٥]،

لغةٌ في الحَقْوِ وهو الإزارُ، والدِّرعُ: القميصُ، والخِمارُ: ما يُغطِّي الرأسَ والرَّقبةُ، والمِلحفةُ: المُلاءَةُ التي تَلتحفُ بها المرأةُ.

(١٢٢٦) لأنَّهُ ﷺ ألبسَ عبدَ اللهِ بنَ أُبيٍّ قميصَهُ لَمَّا ماتَ (خ ١٢٦٩ – م ٢٧٧٣). والمهمُّ أن يكونَ ساتراً للعورةِ لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ (كَفَّنَ سيدَنا مُصعبَ بنَ عُميرٍ يومَ أُحُدٍ بنَمِرَةٍ غطَّى بها رأسَهُ وبدَتْ رِجلاه فأمرَهمْ أن يجعلُوا على رِجلَيه الإذْخِرَ) (خ ١٢٧٦ – م ٦٤٠ – د ٣١٥٥)، والإذخِرُ حَشيشٌ معروفٌ.

(١٢٢٧) لحديثِ عليٍّ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تُغالُوا في الكَفنِ فإنَّهُ يُسلَبُ سريعاً**» (د ٣١٥٤)، وحديثِ (حم – هب): «**إذا أجمرتُمْ الميتَ فأجمِرُوهُ ثلاثاً**» والإجمارُ: التَّبخُّرُ.

(١٢٢٨) لأنَّ سيدَنا ابنَ عمرَ كان يتتبَّعُ مغابِنَ الميتِ ومرافقَهُ بالمِسكِ (مصنف عبد الرزاق ٦١٤١) وجُعِلَ في حَنُوطِ سيدِنا أنسٍ صُرَّةٌ من مِسْكٍ أو مِسْكٌ فيه شعرٌ من شعرِ سيدِنا النبيِّ ﷺ (ش٣/٢٥٦) وحَنَّطَ ابنُ عمرَ ميتاً بمِسكٍ (ش٣–٢٥٧) وإنَّما يُفعَلُ ذلك لدفعِ الهوامِّ.

(١٢٢٩) رُويَ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ أنَّهُ قال: «**الكافورُ يُوضَعُ على موضعِ السجودِ**» (هق).

(١٢٣٠) لحديثِ الرجلِ الذي وقَصَتْهُ ناقةٌ فقالَ ﷺ: «**اغسِلُوهُ بماءٍ وسِدْرٍ وكفِّنُوهُ في ثوبَينِ ولا تُحنِّطُوهُ ولا تُخمِّرُوا رأسَهُ فإنَّهُ يُبعَثُ يومَ القيامةِ يُلبِّي**».

(١٢٣١) كما هو تعبيرُ الحديثِ (خ١٢٥٣ – م٩٣٩) المتقدِّمِ.

(١٢٣٢) لحديثِ أبي قَتادةَ (ت ١٠٦٩ – ن ٤/٦٥ – حم ٥/٣١١) أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**صلُّوا على صاحِبِكُمْ**» وهذا أمرٌ وهو للوجوبِ، وقد نقلُوا الإجماعَ على وجوبِ الصلاةِ على الميتِ.

(١٢٣٣) لا تُكرَهُ الصلاةُ على الميتِ في المسجدِ لورودِ ذلك في صحيحِ (م) من قصَّةِ سُهيلِ بنِ البيضاءِ. وأمَّا حديثُ (د ٣١٨٩): «**من صلَّى على جنازةٍ في المسجدِ فلا شيءَ لهُ**» . فأجابُوا عنه بأنَّهُ ضعيفٌ. والموجودُ في سُننِ (د) أنَّهُ: لا شيءَ عليه. وقيلَ: إنَّهُ حُمِلَ على نُقصانِ أَجرِهِ إذا لم يَتَّبِعْها للدَّفنِ، وقد صحَّ عند (ش) بسندٍ رجالُهُ ثقاتٌ: أنَّهُ صُلِّيَ على سيدِنا أبي بكرٍ في المسجدِ (مصنف عبد الرزاق ٦٥٧٦) ولَمَّا صَلَّتْ أزواجُ النبيِّ على جنازةِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ في المسجدِ عابَ عليهم الناسُ فقالتْ إحداهُنَّ: ما أسرعَ ما نسُوا **ما صلَّى رسولُ اللهِ على جنازةِ سُهيلِ ابنِ البيضاءِ**

ويُشترَطُ لصحةِ الصلاةِ عليه تَقدُّمُ غَسلِهِ أو تَيمُّمِهِ، والأفضلُ بعدَ سترِ عورتِهِ. ويَسقطُ الفرضُ بذَكَرٍ واحدٍ، فإن لم يُوجَدْ صلَّى عليه النِّساءُ ويسقطُ الفرضُ بهنَّ، ويُصلِّينَ فُرادَى، فإن صلَّينَ جماعةً فلا بأسَ.

ولا يُسنُّ للإمامِ أن يُصلِّيَ على قاتلِ نفسِهِ عمداً[١٢٣٦].

وتُكرَهُ في المقبرةِ (أي في محلِّ الدَّفنِ) كغيرِها من الصَّلواتِ.

فإذا اجتمعَ جنائزُ فالأفضلُ إفرادُ كلِّ واحدةٍ بصلاةٍ[١٢٣٧].

ومن صلَّى يُندَبُ له أن لا يُعيدَ لأنَّهُ لا يُتنفَّلُ بصلاةِ الجنازةِ.

ولوصلَّى على غائبٍ عن البلدةِ أو بعيدٍ بينَ أطرافِها جازَ[١٢٣٨].

وله أن يُصلِّيَ على القبرِ لمن فاتتْهُ الصلاةُ عليه قبلَ دفنِهِ قبلَ التَّغيُّرِ[١٢٣٩].

ويُصلِّي على بعضِ الميتِ سواءٌ قلَّ البعضُ أم كثُرَ[١٢٤٠]، وأمَّا العضوُ المبانُ إن كان من حيٍّ لم يجبْ فيه شيءٌ بل يُسنُّ دفنُهُ كيدِ سارقٍ وعلقةٍ ومُضغةٍ.

إلا في المسجدِ (م – د ٣١٨٩ – حم ٧٩/٦)، وسُهيلٌ من السابقينَ إلى الإسلامِ ومهاجرُ الهجرتَينِ وشهدَ بدراً ت ٩ هـ، وهو والصِّدِّيقُ أسنُّ الصَّحابةِ.

(١٢٣٤) لِمَا روى مالكُ بنُ هُبيرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**ما من مسلمٍ يموتُ فيصلِّي عليه ثلاثةُ صفوفٍ من المسلمينَ إلا أوجبَ**». أوجبَ: أي وجبتْ له الجنةُ (ت ١٠٢٨ – د ٣١٦٦ – هب ٣٠١٤)، وقد صُلِّيَ على سيدِنا النبيِّ ﷺ أرتالاً، (أُدخِلَ الرِّجالُ فصلَّوا عليه بغيرِ إمامٍ ثم أُدخِلَ النِّساءُ ثم الصِّبيانُ ثم العبيدُ).

(١٢٣٥) لحديثِ (م ٩٤٧ – ت ١٠٢٩ – حم ٣٢/٦): «**ما من ميتٍ يُصلِّي عليه أمَّةٌ من المسلمينَ يبلُغُونَ مئةً كلُّهمْ يشفعُونَ له إلا شُفِّعُوا فيه**»، وحديثِ (م ٩٤٨): «**ما من رجلٍ مسلمٍ يموتُ فيقومُ على جنازتِهِ أربعونَ رجُلاً لا يُشرِكونَ باللهِ شيئاً إلا شفَّعهُمُ اللهُ فيه**».

(١٢٣٦) لحديثِ جابرِ بنِ سَمُرةَ: أنَّ النبيَّ جاؤُوهُ برجلٍ قد قتلَ نفسَهُ بمِشاقِصَ فلم يُصلِّ عليه (م٩٧٨ – ن٦٦/٤) والمِشْقَصُ: نَصْلٌ عريضٌ.

(١٢٣٧) ما رَوى (هب ٣٣/٤ – ن ٧١/٤) أنَّ ابنَ عمرَ ﷺ صلَّى على تِسعِ جنائزَ رجالٍ ونساءٍ فجعلَ الرجالَ مما يلي الإمامَ والنساءَ مما يلي القِبلةَ.

(١٢٣٨) لحديثِ (ق – م ٩٥٣ – ت ١٠٣٩ – حم ٤٣٣/٤) أنَّهُ ﷺ: (**صلَّى على سيدِنا النَّجاشيِّ في اليومِ الذي ماتَ فيه**)، والنَّجاشيُّ اسمٌ لكلِّ من كانَ مَلِكَ الحبشةِ، وهنا اسمُهُ أَصحمةُ ﷺ.

(١٢٣٩) يُروَى عن سيدِنا النبيِّ ﷺ من ستةِ وجوهٍ كُلُّها حِسانٌ، **وصلَّى رسولُ اللهِ على أمِّ سعدِ بنِ عُبادةَ بعدَ شهرٍ** (حم – ت – هب)، «**وصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ على أمِّ مِحْجَنٍ المِسكينةِ بعدَما دُفنَتْ على قبرِها**» (ن ٦٩/٤ – هب ٤٨/٤)، «**وصلَّى رسولُ اللهِ على قبرٍ مَنبوذٍ**» (خ ١٣١٩ – م ٩٥٤).

ويُستحبُّ الإعلامُ بموتِ العبدِ لمن لم يَعلَمْ لكثرةِ المُصلِّينَ[١٢٤١]. وأمَّا ذِكرُ المآثرِ والمفاخرِ والتَّطوافِ بينَ الناسِ بذكرِهِ بهذه الأشياءِ فهو مَنهيٌّ عنه لأنَّهُ نَعيُ الجاهليةِ[١٢٤٢].

ويُشترَطُ لصحَّةِ صلاةِ الجنازةِ طهارةُ الحدثِ وطهارةُ النَّجسِ في البدنِ والثوبِ والمكانِ،

وسترُ العورةِ واستقبالُ القبلةِ إلا في شدَّةِ الخوفِ[١٢٤٣].

والقتيلُ بحقٍّ في حدٍّ زنا أو قصاصٍ يُغسَّلُ ويُصلَّى عليه[١٢٤٤].

(١٢٤٠) وفي هذا آثارٌ رواها (هب ١٨/٤) أنَّ سيدَنا أبا عُبيدةَ بنَ الجرَّاحِ صلَّى على رؤوسٍ، وصلَّى سيدُنا عمرُ على عظامٍ بالشامِ.

(١٢٤١) وقد ثبتَ (مالك ٢٢٦/١ . خ ١٢٤٥ . م ٩٥١ . د ٣١٠٤ . حم ٤٣٨/٢) أنَّ سيدَنا رسولَ اللهِ ﷺ نعى النَّجاشيَّ لأصحابِهِ في اليومِ الذي ماتَ فيه، وخرجَ بهم إلى المصلَّى وصلَّى بهم عليه) ونعى سيدَنا جعفرَ بنَ أبي طالبٍ وزيدَ بنَ حارثةَ وعبدَ اللهِ بنَ رواحةَ رضي اللهُ عنهم) (خ ٣٦٣٠) بل قال في إنسانٍ كان يَقُمُّ المسجدَ ويكنُسُهُ) فماتَ فدُفنَ ليلاً (أفلا كنتُم آذنْتُموني به) (خ ١٣٣٧) فأتى قبرَهُ فصلَّى عليه ﷺ)

(١٢٤٢) لحديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعاً (ت ٩٨٤) «**إيَّاكُمْ والنَّعيَ فإنَّ النَّعيَ من عملِ الجاهليةِ**» وعند (ت ٩٨٦) عن سيدِنا حذيفةَ رضي اللهُ عنه (إذا مِتُّ فلا تُؤذِنُوا بي أحداً إنِّي أخافُ أن يكونَ نعياً فإنِّي سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ ينهى عن النَّعيِ).

(١٢٤٣) كونُ مُعظمِ مقصودِ صلاةِ الجنازةِ الدُّعاءَ لا يُخرِجُها عن كونِها صلاةً. والصَّلاةُ تحتاجُ لصحَّتِها إلى شروطٍ كما تقدَّمَ.

(١٢٤٤) وعن عِمرانَ وبُرَيدةَ «**أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على المرجومةِ في الزِّنا**» (م). وثبتَ في (خ ٦٨٢٠) «**أنَّهُ ﷺ صلَّى على ماعزٍ بعدَ رجمِهِ**» وفي (م ٩٧٨) «**أنَّ رجلاً قتلَ نفسَهُ فلم يُصلِّ عليه النبيُّ ﷺ**».

فصلٌ: صلاةُ الجنازةِ[١٢٤٥]:

الأَولى بالصلاةِ عليهِ: أبٌ – فأبوهُ–فابنٌ– فابنُهُ–فأخٌ شقيقٌ–فلأبٍ–فابنُ أخٍ شقيقٍ – ثم لأبٍ– فعمٌّ الأبوَينِ، ويُقدَّمُ الزَّوجُ على الأجانبِ والزَّوجةُ عندَ فقدِ الذُّكورِ ولو أوصى أن يُصلّيَ عليه أجنبيٌّ قُدِّمَ الوليُّ عليه لأنَّهُ حقُّهُ إلا أن يأذنَ الوليُّ. وتُسنُّ عليه الصلاةُ جماعةً وألا تنقُصَ عن ثلاثةِ صفوفٍ[١٢٤٦] كما تقدَّمَ آنِفاً، ويُقدَّمُ في الصلاةِ عليه الوليُّ على الوالي وإمامِ المسجدِ. ويُوضَعُ رأسُ الميتِ ذكراً أو أنثى على يمينِ الإمامِ كما هو عندَ جماهيرِ العلماءِ، هذا إن لم تكنِ الجنازةُ عندَ القبرِ الشريفِ، وإلا فالأفضلُ جعلُ رأسِها على اليسارِ ليكونَ رأسُها جهةَ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ تَبرُّكاً وسلوكاً للأدبِ وعليه العملُ بالمدينةِ.

مبحثٌ: أركانُ الصلاةِ سبعةٌ:

١– النيةُ[١٢٤٧]: فينوي: (أُصلّي على هذا الميتِ فرضَ صلاةِ الجِنازةِ إماماً أو مُقتدياً) وتُقرَنُ النيةُ بالتكبيرةِ الأُولى، ولا تجبُ نيةُ الإمامةِ على الإمامِ بل تُسنُّ. وتجبُ نيةُ الاقتداءِ على المأمومِ.

٢– القيامُ للقادرِ عليه. ويقِفُ الإمامُ عندَ رأسِ الرَّجُلِ وعَجِيزةِ المرأةِ[١٢٤٨]

(١٢٤٥) أمرَ ﷺ بالصلاةِ على المسلمينَ كقولِهِ: « **صلُّوا على أطفالِكُمْ فإنَّهُمْ أفراطُكُمْ** » (جه ١٥٠٩) وقولِهِ في الغالِّ: « صلُّوا على صاحبِكُمْ (د٢٧١٠ – جه٢٨٤٨) وقولِهِ: « **إنَّ صاحبَكُمُ النَّجاشيُّ قد ماتَ فقومُوا فصلُّوا عليه** » (خ١٢٤٥ – م٩٥١) وقولِهِ: « **صلُّوا على من قال لا إلهَ إلا اللهُ** » (قط ٢/٥٦)، وللمصلّي على الجنازةِ قيراطٌ ولمن شهدَها حتى تُدفنَ قيراطانِ، قيلَ: ما القيراطانِ؟ قال: **مِثلُ الجبلينِ العَظيمينِ** (خ١٣٢٥ – م٩٤٥).

(١٢٤٦)لحديثِ: **من صلَّى عليه ثلاثةُ صفوفٍ من الناسِ فقد أوجبَ** (ت ١٠٢٨ – حا ١/٣٦٢)

(١٢٤٧) النيةُ فرضٌ عند الجمهورِ لقولِهِ تعالى في سورةِ البيّنةِ: ﴿ **وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ** ﴾ البينة: ٥، والإخلاصُ هو النيةُ لأنَّهُ عملٌ من أعمالِ القلبِ.

(١٢٤٨) لحديثِ سَمُرةَ (ق) أنَّهُ قال: (**صَلَّيتُ وراءَ النبيِّ ﷺ على امرأةٍ ماتتْ في نِفاسِها فقامَ عليها وسَطَها**) (خ ١٣٣١ – م ٩٦٤ – د ٣١٩٥ – ت ١٠٣٥ – هب ٣٣١٤)، (وصلَّى أنسٌ على رجلٍ فوقفَ عندَ رأسِهِ) (ت ١٠٤٣).وحديثِ (د ٣١٩٤ – ت ١٠٣٤ – جه ١٤٩٤): «**أنَّ سيدَنا أنسَ بنَ مالكٍ صلَّى على سيدِنا عبدِ اللهِ ابنِ عمرَ فقامَ عندَ رأسِهِ**».

٣- التَّكبيراتُ الأربعةُ[١٢٤٩]، ولو تخلَّفَ المأمومُ عن إمامِهِ بتكبيرةٍ بلا عُذرٍ حتى شرعَ في أُخرى بطلتْ صلاتُهُ، فإن كان لعُذرٍ (كبُطءِ قراءةٍ أو عدمِ سماعِ تكبيرٍ أو جهلٍ) تخلَّفَ بتكبيرتَينِ، ويُسنُّ التطويلُ بعد التكبيرةِ الرابعةِ بقدرِ التكبيراتِ الثلاثةِ[١٢٥٠]. يقرأُ فيها ﴿ **ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ** ﴾ غافر: ٧ – ٩، اللَّهمَّ لا تَحرِمْنا أجرَهُ ولا تَفتنَّا بعدَهُ واغفرْ لنا ولَهُ[١٢٥١].

والسنَّةُ أن يَرفعَ يديهِ مع كلِّ تكبيرةٍ[١٢٥٢].

٤- قراءةُ الفاتحةِ (أو بدلَها عندَ العجزِ عنها ويقرؤُها المصلِّي سِرّاً وإن كان ليلاً[١٢٥٣]، ويُسنُّ التعوُّذُ قبلَها، ولا يُسنُّ دعاءُ الافتتاحِ ولا السورةُ، ويُندَبُ التعوذُ والتأمينُ لأنَّ زمنَهُما قصيرٌ بخلافِ الاستفتاحِ والسورةِ، والأفضلُ أن تكونَ الفاتحةُ بعدَ التكبيرةِ الأُولى[١٢٥٤].

(١٢٤٩) لِمَا رُويَ عن جابرٍ ﷺ (**أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على أَصْحمةَ النَّجاشيِّ فكبَّرَ أربعاً**) (خ٣٣٣ – م٩٥١).

(١٢٥٠)لحديثِ (هب ٤/٤٢ – حا ١/٣٦٠) بسندٍ صحيحٍ عن عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوفى قال: (شَهِدْتُهُ ﷺ ... **وكبَّرَ على جنازةٍ أربعاً ثم قامَ ساعةً يعني يدعُو**) و في روايةٍ: كبَّرَ أربعاً فمكثَ ساعةً حتى ظنَنَا أنَّهُ سيُكبِّرُ خمساً ثم سلَّمَ عن يمينِهِ وعن شمالِهِ.

(١٢٥١) مالكٌ – د – وابنُ ماجه.

١٢٥٢ لروايةِ (هب ٤/٤٤) أنَّ عمرَ كان يرفعُ يديهِ على الجنازةِ في كلِّ تكبيرةٍ، وعن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ وسيدِنا الحسنِ بنِ عليٍّ ﷺ مثلَهُ، ورفعُ اليدَينِ في أولِ تكبيرةٍ في الإجماعِ.

١٢٥٣ لحديث أبي أمامة بن سهل قال: «**السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثاً ويسلم**». (ن٤/٧٥)

(١٢٥٤) لعموم قوله ﷺ: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**» (خ). وسيدنا ابن عباس **صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال: لتعلموا أنها من السنة** (خ١٣٣٥ – ت١٠٢٧). وفي رواية الإمام الشافعي بإسناد حسن: (فجهر بالقراءة وقال: إنما جهرت لتعلموا أنها سنّة).

٥- الصلاةُ على النبيّ ﷺ وتتعيَّنُ بعدَ الثانيةِ، وتُسنُّ الصلاةُ على الآلِ والحمدلةُ قبلَها، وأكملُها الصَّلواتُ الإبراهيميَّةُ[١٢٥٥].

٦- الدُّعاءُ للميتِ: ويتعينُ بعدَ الثالثةِ، ويكفي اللَّهمَّ ارحمْهُ[١٢٥٦]، ومن الدُّعاءِ المأثورِ: اللَّهمَّ هذا عبدُكَ وابنُ عبدَيكَ خرجَ من رَوحِ الدُّنيا وسَعَتِها ومحبوبُهُ وأحبَّاؤُهُ فيها إلى القبرِ وما هو لاقيهِ فيه، كان يشهَدُ ألا إلهَ إلا أنتَ وحدَكَ لا شريكَ لكَ وأنَّ محمَّداً عبدُكَ ورسولُكَ وأنتَ أعلمُ بهِ، اللَّهمَّ إنَّهُ نزلَ بكَ وأنتَ خيرٌ منزولٌ به وأصبحَ فقيراً إلى رحمتِكَ وأنتَ غنيٌّ عن عذابِهِ وقد جِئناكَ راغِبينَ إليكَ شفعاءَ لهُ، اللَّهمَّ إن كان مُحسِناً فزِدْ في إحسانِهِ وإن كان مُسيئاً فتجاوَزِ اللَّهمَّ عن سيئاتِنا وسيئاتِهِ ولقِّهِ برحمتِكَ الأمنَ من عذابِكَ وافسَحْ له في قبرِهِ وجافِ الأرضَ عن جنبَيهِ ولقِّهِ برحمتِكَ رضاكَ[١٢٥٧]، اللَّهُمَّ اغفِرْ لهُ وارحمْهُ واعْفُ عنه وعافِهِ، وأَكرِمْ نُزُلَهُ ووسِّعْ مُدخَلَهُ، واغْسلْهُ بماءِ الثَّلجِ والبَرَدِ، ونَقِّهِ من الخطايا كما يُنقَّى الثوبُ الأبيضُ من الدَّنَسِ، وأبدلْهُ داراً خيراً من دارِهِ[١٢٥٨]، وأهلاً خيراً من أهلِهِ[١٢٥٩] وزوجاً خيراً من زوجِهِ[١٢٦٠]، وقِهِ فتنةَ القبرِ وعذابَ النارِ[١٢٦١]

([١٢٥٥]) وجب في صلاة الجنازة الصلاة على النبي ﷺ لأنها كغيرها من الصلوات ولا تجزئ بعد غير الثانية للاتباع.

- روى الإمام الشافعي رضي الله عنه في مسنده - (ن ١/ ٢١٠) بإسناد صحيح عن أبي أمامة بن سهل رضي الله عنه: أنه أخبره رجل من أصحاب النبي ﷺ: «**أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سِرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات، ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يُسلم سِراً في نفسه**» (هامش الأم الجزء /٦/ ص٢٦٥).

([١٢٥٦]) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء**» (د ٣١٩٩ - جه ١٤٩٧ - هب ٤/ ٤٠).

([١٢٥٧]) نصُّ الإمامِ الشافعيّ في مختصرِ المزنيّ.

([١٢٥٨]) أي الدارَ الآخرةَ فهي دارُ الجنةِ والفرحةِ الكُبرى بلقاءِ سيدِنا رسولِ الله ﷺ ورؤيةِ مولانا عزَّ وجلَّ.

([١٢٥٩]) لأنَّ أهلَهُ في الدُّنيا كانُوا أهلَ بغيٍ وحسدٍ وتدابُرٍ وتقاطُعٍ وغِلٍّ وشحناءَ قال تعالى ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ**﴾ الحجر: ٤٧

([١٢٦٠]) وهنَّ الحورُ العِينُ (قاصِراتُ الطَّرفِ - مقصوراتٌ في الخيامِ)

اللَّهمَّ اغفرْ لحيِّنَا ومَيِّتِنا وصغيرِنا وكبيرِنا وذَكرِنا وأُنثانا وشاهدِنا وغائبِنا، اللَّهمَّ من أَحييتَهُ منَّا فأَحيِهِ على الإيمانِ ومن توفَّيتَهُ منَّا فتوفَّهُ على الإسلامِ، اللَّهمَّ لا تَحرِمْنا أجرَهُ ولا تُضلُّنا بعدَهُ[١٢٦٢]، اللَّهمَّ إنَّ فلانَ ابنَ فلانٍ في ذِمَّتِكَ وحبلِ جوارِكَ، فقِهِ فتنةَ القبرِ وعذابَ النارِ وأنتَ أهلُ الوفاءِ والحمدِ فاغفِرْ لهُ وارحمْهُ إنَّكَ الغفورُ الرَّحيمُ[١٢٦٣]، اللَّهمَّ أنتَ ربُّها وأنتَ خلقْتَها وأنتَ هديتَها للإسلامِ وأنتَ قبضْتَ رُوحَها وأنتَ أعلمُ بسرِّها وعلانيتِها جِئنا شُفعاءَ فاغفرْ لها[١٢٦٤].

ويكفي في الطِّفلِ الدُّعاءُ للوالدَينِ: اللَّهمَّ اجعلْهُ فَرَطاً لوالدَيهِ وذُخْراً وعِظةً واعتباراً وشفيعاً وثَقِّلْ به مَوازينَهُما، وأفرِغِ الصِّبرَ على قلوبِهما ولا تَفتِنْهُما بعدَهُ ولا تَحرِمْهُما أجرَهُ[١٢٦٥].

٧- التسليمةُ الأُولى[١٢٦٦]، وتُسنُّ الثانيةُ. والمصلِّي بعدَ أن يفرُغَ من الدُّعاءِ للميتِ وطلبِ الشَّفاعةِ له يرجِعُ إلى الناسِ فيُسلِّمُ عليهم كما يَعمَلُ في الصلاةِ وهي بُشرى من اللهِ تعالى، كأنَّهُ يقولُ: ما ثَمَّ إلا السلامةُ، وأنَّ اللهَ قد قبِلَ الشفاعةَ فالميتُ قد لقيَ السلامةَ من كل ما يكرهُهُ. واللهُ أعلمُ.

وسجودُ السَّهوِ لا يدخُلُ في صلاةِ الجِنازةِ.

([١٢٦١]) أخرجَهُ (م عن عوفِ بنِ مالكٍ ٩٦٣ – ن ٤/٧٣ – هب ٤/٤٠ – حم ٦/٢٣).

([١٢٦٢]) أخرجَهُ (د – ت) وغيرُهما عن أبي هريرةَ.

([١٢٦٣]) (د ٣٢٠٢ – جه ١٤٩٩ – حم ٣/٤٩١) عن واثلةَ بنِ الأسْقعِ عنه ﷺ.

([١٢٦٤]) (د ٣٢٠٠ – هب ٤/٤٢) عن سيدِنا أبي هريرةَ عنه ﷺ.

([١٢٦٥]) لحديثِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ ﷺ قال: «.. والسِّقطُ يُصلَّى عليه، ويُدعَى لوالدَيهِ بالمغفرةِ والرحمةِ» (د).

([١٢٦٦]) بحسَبِ كيفيتِها في سائرِ الصَّلواتِ. لِمَا رُويَ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ قال: «**ثلاثُ خِلالٍ كان رسولُ اللهِ ﷺ يفعلُهُنَّ، تركَهُنَّ الناسُ: إحداهُنَّ التسليمُ على الجنائزِ مثلَ التسليمِ في الصلاةِ...**.» (هق).

الرابعُ: حملُ الميتِ[١٢٦٧] هو فرضُ كفايةٍ، وليس فيه دناءةٌ، ولا سقوطُ مروءةٍ بل هو برٌّ وطاعةٌ، وإكرامٌ للميتِ، فعلَهُ الصحابةُ والصَّالحونَ. ويحملُ الجِنازةَ الرجالُ دونَ النساءِ.

ويُسنُّ الإسراعُ بها دونَ الخَببِ[١٢٦٨] من غيرِ زَلزلةٍ ولا زَعزعةٍ[١٢٦٩] واتِّباعُها[١٢٧٠]، فإن كان صالحاً سارَ خلفَها وإن كان غيرَ ذلك سارَ أمامَها ليشفعَ لها[١٢٧١]، والرَّاكبُ يمشي خلفَها[١٢٧٢]، والماشي حيثُ شاءَ منها، ويُكرَهُ للنساءِ اتِّباعُها[١٢٧٣].

الخامس: الدَّفنُ في لَحدٍ أو شَقٍّ[١٢٧٤]، ويجوزُ الدَّفنُ بالبيتِ، والأفضلُ في مقبرةٍ[١٢٧٥]، لأنَّ في تركِهِ على وجهِ الأرضِ هتْكاً لحُرمتِهِ، ويتأذَّى الناسُ من

([١٢٦٧]) لِمَا رَوى أبو سعيدٍ الخُدريُّ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا وُضعَتِ الجنازةُ، واحتملَها الرِّجالُ على أعناقِهم، فإن كانتْ صالحةً قالت قَدِّمُوني، وإن كانتْ غيرَ صالحةٍ قالت: يا ويلَها، أين يذهبونَ بها؟ يَسمعُ صوتَها كلَّ شيءٍ إلا الإنسانُ، ولو سمعهُ صُعِقَ» (خ).

([١٢٦٨]) لحديثِ (خ١٣١٥ – م٩٤٤) «**أَسرِعُوا بالجنازةِ فإن تكُ صالحةً فخيرٌ تُقدِّمونَها إليه وإن كانت غيرَ ذلك فشرٌّ تضعونَهُ عن رقابِكم**». ولحديثِ: مُرَّ على سيدِنا النبي ﷺ بجنازةٍ تُمْخَضُ مَخْضَ الزِّقِّ فقالَ: عليكُم بالقصدِ في جنائزِكمْ (حم ٤/٤٠٦).

([١٢٦٩]) عندَ (ق) عن ابنِ عباسٍ أنَّهُ قال في جنازةِ السيدةِ ميمونةَ رضي اللهُ عنها: (إذا رفعتُمْ نعشَها فلا تُزعْزِعوهُ ولا تُزلْزِلوهُ).

([١٢٧٠])وعدمُ الانصرافِ حتى تُدفنَ لِمَا روى أبو هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «**من شهدَ الجنازةَ حتى يُصلَّى عليها فله قِيراطٌ، ومن شهِدَها حتى تُدفنَ فله قيراطانِ، قيلَ: وما القيراطانِ؟ قال مِثلُ الجبلَينِ العظيمينِ**» (م).

([١٢٧١])لحديثِ البراءِ: أُمِرْنا باتِّباعِ الجنازةِ (خ١٢٣٩ – م٢٠٦٦)، وفي الحديثِ: (**رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ رضي اللهُ عنهما يمشونَ أمامَ الجنازةِ**) عن ابنِ عمرَ (د٣١٧٩ – ت١٠٠٧)، وأمَّا الراكبُ فيمشي خلفَها لحديثِ: « **الراكبُ خلفَ الجنازةِ** » (ت١٠٣١ حسنٌ صحيحٌ) **وتَبِعَ النبيُّ ﷺ ابنَ الدَّحداحِ ماشياً ورجعَ على فرسٍ** (م٩٦٥ – ت ١٠١٤).

([١٢٧٢]) لحديثِ المغيرةِ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**الرَّاكبُ خلفَ الجنازةِ والماشي حيثُ شاءَ منها، والطِّفلُ يُصلَّى عليه**» (ت ١٠٣١ – ن ٤/٥٥ – حم ٤/٢٤٧ – هب ٤/٨)، زادَ (د ٣١٨٠): «**والماشي يمشي خلفَها وأمامَها وعن يمينِها وعن يسارِها قريباً منها**».

([١٢٧٣]) لحديثِ السيدةِ أمِّ عطيةَ: **نُهينا عن اتِّباعِ الجنائزِ ولم يُعزَمْ علينا** (خ١٢٨ – م٩٣٨).

([١٢٧٤]) قال تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ** ﴾ عبس: ٢١ ، قال ابنُ عباسٍ: أكرمَهُ بدفنِهِ. ولِمَا رُوِيَ أنَّ عمرَ ﷺ أوصى أن يُعمَّقَ قامةً وبسطةً. ولحديثِ هشامِ بنِ عامرٍ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ: قال لهم يومَ أُحُدٍ: «**احفِرُوا وأَعمِقُوا وأَحسِنُوا**». **وفي**

رائحتِهِ، ويكونُ القبرُ قامةً وبَسطةً ويُسنَدُ وجهُ الميتِ ورِجلاهُ إلى جدارِ القبرِ، ويستقبلُ القبلةَ[١٢٧٦] وجوباً في المسلمِ. وتُحَلُّ عُقَدُ الكفنِ[١٢٧٧].

ويَحرُمُ الدَّفنُ قبلَ الصلاةِ عليه، فإن ارتكبُوا الحرامَ ودفنُوهُ أو لم يَحضُرْهُ من تلزمُهُ الصلاةُ ودُفنَ لم يَجُزْ نبشُهُ للصلاةِ بل يجبُ الصلاةُ عليه في القبرِ، لأنَّ الصلاةَ على الغائبِ جائزةٌ على القبورِ.

أمَّا إذا دُفنَ بلا غسلٍ فيأثمونَ بلا خلافٍ إن تمكَّنُوا من غَسلِهِ، وكان ممن يجبُ غسلُهُ،

والصحيحُ أنَّهُ إن تغيرَ وخُشيَ فسادُهُ لو نُبشَ لم يَجُزْ نبشُهُ لِمَا فيه من انتهاكِ حُرمتِهِ، وإن لم يتغيَّرْ وجبَ نبشُهُ وغَسلُهُ ثم الصلاةُ عليه ، لأنَّهُ واجبٌ مقدورٌ عليه فوجبَ فعلُهُ.

ومثلُهُ إذا دُفنَ لغيرِ القبلةِ. ولا يُنبَشُ إن دُفنَ بلا تكفينٍ.

ولو دُفنَ في أرضٍ مغصوبةٍ استُحبَّ لصاحبِها تركُهُ فإن أبى فله إخراجُهُ وإن تغيَّرَ وتفتَّتَ وكان فيه هَتْكٌ لحُرمتِهِ إذ لا حُرمةَ للغاصبِ وليس لعُرفٍ ظالمٍ حقٌّ.

وإذا وقعَ مالٌ في القبرِ نُبشَ وأُخرجَ.

ولا يُكرَهُ الدَّفنُ بالليلِ لكنَّ المستحَبَّ دفنُهُ نهاراً[١٢٧٨] لكن لا تُتحرَّى الأوقاتُ المكروهةُ في الصلاةِ ليُدفنَ فيها.

روايةٍ «وأَوسِعُوا» (ن — ت ١٧١٣). وقال سيدُنا سعدٌ: (الْحَدُوا لي لَحْداً وانْصِبُوا لي على اللَّبِنَ نَصْباً كما صُنعَ برسولِ اللهِ ﷺ) (م — ن ٤/٨٠ — جه ١٥٥٦)

(١٢٧٥) لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يدفنُ أصحابَهُ بالبقيعِ، ولأنَّهُ يَكثُرُ الدعاءُ له ممن يزورُهُ، ويجوزُ الدَّفنُ في البيتِ لأنَّ النبيَّ ﷺ دُفنَ في حُجرةِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها.

(١٢٧٦) لقولِهِ ﷺ في الكعبةِ «**قِبلَتِكُمْ أحياءً وأمواتاً**» (د٢٨٧٥)

(١٢٧٧) (هب ٣/٧٠٤) من حديثِ مَعْقِلِ بنِ يسارٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لَمَّا وضعَ نُعيمَ بنَ مسعودٍ في القبرِ نزعَ الأَخِلَّةَ بفيهِ.

(١٢٧٨) لحديثِ ابنِ عباسٍ (خ) أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ بقبرٍ دُفنَ ليلاً فقال: متى دُفنَ هذا فقالوا البارحةَ قال: أفلا آذنتُموني قالوا: دفنَّاهُ في ظُلمةِ الليلِ فكرِهْنا أن نُوقظَكَ. فصلَّى عليه. وحديثِ جابرٍ (د ٣١٦٤) قال: رأى ناسٌ ناراً في المقبرةِ فأتَوْها فإذا رسولُ اللهِ ﷺ في القبرِ وإذا هو يقولُ: ناوِلُوني صاحبَكُمْ وإذا هو الرجلُ الذي كان يرفَعُ صوتَهُ بالذِّكرِ. وعند (خ ١٣٨٧) عن السيدةِ عائشةَ: أنَّ سيدَنا أبا بكرٍ الصِّديقَ رضي اللهُ عنه لم يُتوفَّ حتى أمسى من ليلةِ الثلاثاءِ ودُفنَ

ويدفِنُهُ الأحقُّ بالصلاةِ عليه، والأَولى أن يتولَّى الدَّفنَ الرِّجالُ لاحتياجِهِ إلى قُوةٍ، والرِّجالُ أحقُّ[١٢٧٩] وإن كان الميتُ امرأةً[١٢٨٠]، ويُسَلُّ سَلاً لطيفاً[١٢٨١].

ويقولُ: بسمِ اللهِ وعلى مِلَّةِ سيدِنا وحبيبِنا رسولِ اللهِ ﷺ[١٢٨٢]، ويُضْجَعُ على جنبهِ الأيمنِ[١٢٨٣]، ويُوسَّدُ رأسُهُ لَبِنةً أو حَجراً ويُفضَى بخدِّهِ إليها، ويُكرَهُ أن يُجعَلَ تحتَهُ مِخدَّةٌ أو ثوبٌ. فإذا نُصبَ اللَّبِنُ عليه وسُدَّ فُرَجُهُ، حثا كلٌّ من دنا ثلاثَ حَثَياتٍ[١٢٨٤] وأن يقولَ: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ طه: ٥٥ [١٢٨٥] ثم يُهالُ عليه الترابُ. ويُستحبُّ أن يُسجَّى القبرُ بثوبٍ عند الدَّفنِ سواءٌ كان الميتُ رجلاً أو امرأةً، والمرأةُ آكدُ.

قبل أن يُصبحَ) ودُفنتْ جدَّتي السيدةُ فاطمةُ رضي اللهُ عنها والسيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها ليلاً، فلم يُنكِرْ ذلك أحدٌ من الصحابةِ.

(١٢٧٩) لحديثِ (د ٣٢٠٩) عن عامرٍ (غسَّلَ رسولَ اللهِ ﷺ عليٌّ والفضلُ وأسامةُ بنُ زيدٍ وهم أدخلوه قبرَهُ) (هب ٥٣/٤).

(١٢٨٠) يقولُ سيدُنا أنسٌ (خ ١٣٤٢): شَهدْنا بنتَ النبيِّ ﷺ ورسولُ اللهِ ﷺ جالسٌ على القبرِ فقالَ: «**هل فيكم من أحدٍ لم يُقارِفِ اللَّيلةَ؟** (لم يجامعْ أهلَهُ) فقال أبو طلحةَ ﷺ أنا، قال: **فانزِلْ**، فنزلَ في قبرِها»

(١٢٨١) يُسَلُّ فيه سلاً، لِمَا رُويَ عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «**سُلَّ رسولُ اللهِ ﷺ من قِبَلِ رأسِهِ**» (هق ٥٤/٤ – والإمامُ الشافعيُّ في الأم ٢٧٣/١).

(١٢٨٢) رُويَ عن عمرَ ﷺ أنَّهُ قال: (إذا أنزلْتموني في اللَّحدِ فأَفضُوا بخدّي إلى الأرضِ) سيرةَ الخلفاءِ الراشدينَ للذَّهبيِّ ص٩٤. وأخرجَ (جه) عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ قال: حضرْتُ ابنَ عمرَ في جنازةٍ فلمَّا وضعَها في اللَّحدِ قال: بسمِ اللهِ وفي سبيلِ اللهِ وعلى مِلَّةِ رسولِ اللهِ. فلَمَّا أخذَ في تسويةِ اللَّبِنِ على اللَّحدِ قال: اللَّهمَّ أَجِرْها من الشيطانِ ومن عذابِ القبرِ، اللَّهمَّ جافِ الأرضَ عن جنبَيها وصعِّدْ روحَها ولقِّها منك رِضْواناً ... سمعتُهُ من رسولِ اللهِ ﷺ (١٥٥٣).

(١٢٨٣) **وأن يُوضعَ على شقِّهِ الأيمنِ قياساً على النَّائمِ، وعلى المصلِّي مُضْطَجِعاً، لقولِهِ ﷺ للبراءِ بنِ عازبٍ ﷺ: «إذا أتيتَ مَضجِعَكَ فتوضَّأْ وضوءكَ للصلاةِ، ثم اضْطَجعْ على شِقِّكَ الأيمنِ»** (خ ٦٣١١ – م ٢٧١٠).

(١٢٨٤) لحديثِ (هب ٤١٠/٣): (رأيتُ النبيَّ ﷺ دَفنَ عثمانَ بنَ مظعونٍ فصلَّى عليه وكبَّرَ أربعاً وحثا بيديهِ ثلاثَ حَثَياتٍ من الترابِ وهو قائمٌ على القبرِ) ض، وله شاهدٌ عند (جه) بإسنادٍ جيدٍ.

(١٢٨٥) رواه الإمامُ أحمدُ بسندٍ ضعيفٍ.

ويُسطَّحُ القبرُ ويُكرَهُ البناءُ عليه[١٢٨٦]. ويُرفعُ قبرُهُ من الأرضِ نحواً من شِبرٍ[١٢٨٧] ويُكرَهُ رفعُهُ فوقَ الشِّبرِ[١٢٨٨] ويُرشُّ عليه الماءُ[١٢٨٩].

ويَحرُمُ دفنُ اثنينِ في قبرٍ واحدٍ ابتداءً إلا لضرورةٍ كضيقِ الأرضِ وكثرةِ الموتى[١٢٩٠].

ولا يُدفَنُ ميتٌ على ميتٍ إلا أن يَبلى الأولُ كلُّهُ، ولا يُدفَنُ مسلمٌ في مقبرةِ كفَّارٍ، ولا كافرٌ في مقبرةِ مسلمينَ، فإن ماتتْ كافرةٌ وفي جوفِها مسلمٌ دُفنتْ بينَ مقابرِ المسلمينَ والمشركينَ[١٢٩١] أو على طرَفِ مقبرةِ مسلمينَ، فإن ماتَ في البحرِ غُسِّلَ وكُفِّنَ وصُلِّيَ عليه وجُعلَ بين لَوحَينِ ويُلقَى في البحرِ ليُلقيَهُ إلى الساحلِ فلعلَّهُ يصادفُهُ من يدفنُهُ[١٢٩٢].

والحاملُ بمن تَظنُّ حياتَهُ يُشقُّ بطنُها لحرمةِ الحيِّ.

([١٢٨٦]) لِمَا روى جابرٌ ﷺ قال: (**نهى النبيُّ ﷺ أن تُجصَّصَ القبورُ، وأن يُكتبَ عليها، وأن يُبنى عليها، وأن تُوطأَ**) (ت ١٠٥٢).

([١٢٨٧]) أخرجَهُ (هب) عن جابرٍ ﷺ. وليُعرَفَ أنَّهُ قبرٌ فيُتوقَّى ويُترحَّمُ على صاحبِهِ وروى الشافعيُّ عن جابرٍ أنَّ النبيَّ رُفعَ قبرُهُ عن الأرضِ قدرَ شبرٍ (هب٣/٤١٠)، وكشفتِ السيدةُ عائشةُ عن قبرِ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ وصاحبَيهِ فكشفتْ عن ثلاثةِ قبورٍ: (لا مُشرِفةٍ ولا لاطِئةٍ) (د ٣٢٢٠) أي لا مُرتفعةٍ ارتفاعاً كثيراً ولا لاصقةٍ بالأرضِ.

وأمَّا حديثُ سيدِنا عليٍّ: أمرني رسولُ اللهِ ﷺ أن لا تدعَ قبراً مُشرفاً إلا سَوَّيتَهُ (م)، فلم يُردِ التَّسويةَ بالأرضِ وإنما أرادَ تسطيحَهُ جمعاً بينَ الأحاديثِ.

([١٢٨٨]) لقولِ سيدِنا عليٍّ: لا تدعْ تِمثالاً إلا طَمسْتهُ ولا قبراً مُشرفاً إلا سَوَّيتَهُ (م٩٦٩ – د٣٢١٨)

([١٢٨٩]) أخرجَهُ (جه) «**سَلَّ رسولُ اللهِ ﷺ سعداً ورشَّ على قبرِهِ ماءً**» (**ض**) وفي مسندِ الإمامِ الشافعيِّ (١/٢١٥) «**أنَّ النبيَّ ﷺ رشَّ على قبرِ ابنِهِ إبراهيمَ ماءً ووضعَ عليه الحصباءَ**»، (هب ٣/٤١١).

([١٢٩٠]) لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يَدفُنْ في كلِّ قبرٍ إلا واحداً، فإن دعتِ الضَّرورةُ إلى ذلك جازَ، لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يَجمَعُ الاثنينِ من قتلى أُحُدٍ في قبرٍ واحدٍ، روى جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنهما: «**أنَّ النبيَّ ﷺ: كان يجمعُ بين الرَّجلينِ من قتلى أُحُدٍ**» (خ).

([١٢٩١]) روى (هب ٤/٥٩) عن واثلةَ بنِ الأسقعِ أنَّهُ دَفنَ نصرانيةً في بطنِها مسلمٌ في مقبرةٍ ليست مقبرةَ النَّصارى ولا المسلمينَ.

([١٢٩٢]) روى (هب ٤/٧) بإسنادٍ صحيحٍ عن سيدِنا أنسٍ أنَّ أبا طلحةَ ركبَ البحرَ فماتَ فلم يَجِدُوا له جزيرةً إلا بعدَ سبعةِ أيامٍ فدفنوه فيها ولم يتغيَّرْ.

وإن سبقَ إلى المقبرةِ فهو بالخيارِ إن شاءَ قامَ حتى تُوضعَ الجنازةُ وإن شاءَ قعدَ[١٢٩٣].

و يمكُثُ ساعةً بعد الدَّفنِ يُلقِّنُهُ[١٢٩٤] ويدعو له ويستغفرُ له[١٢٩٥].

([١٢٩٣]) لحديثِ سيدِنا عليٍّ قال: «**قامَ رسولُ اللهِ ﷺ مع الجنائزِ حتى تُوضعَ وقامَ الناسُ معه ثم قعدَ بعدَ ذلكَ وأمرَهمْ بالقعودِ**» (م ٩٦٢ – ن ٧٨/٤ – هب ٢٨/٤ – ت ١٠٤٤ – مالك ٢٣٢/١ – د ٣١٧٥).

([١٢٩٤]) وردَ حديثُ التَّلقينِ بسندٍ ضعيفٍ (طب٧٩٧٩)، ولكنَّ أحاديثَ الفضائلِ يُتسامَحُ فيها عندَ أهلِ العلمِ من المحدِّثينَ، واعتضدَ هذا الحديثُ بشواهدَ من الأحاديثِ الصَّحيحةِ: كحديثِ: «**اسألُوا اللهَ له التَّثبيتَ**»(حا ١/٣٧٠) ووصيةِ سيدِنا عمرِو بنِ العاصِ: (أَقيمُوا عندَ قبري قدْرَ ما يُنحَرُ جَزورٌ ويُفرَّقُ لحمُها حتى أَستأنِسَ بكم وأَعلمَ على ما أُراجِعُ رُسلَ ربِّي) (م٣١٧) (د٣٢٢١) روى (طب) بسندِهِ عن سعيدِ بنِ عبدِ اللهِ الأَزْديِّ قال: شَهدتُ أبا أُمامةَ رضي اللهُ عنه وهو في النَّزعِ فقال: إذا مِتُّ فاصْنعُوا بي كما أَمرَنا رسولُ اللهِ ﷺ فقال: إذا ماتَ أحدٌ من إخوانِكُمْ فسوَّيتُمُ الترابَ على قبرِهِ فلْيَقُمْ أحدُكمْ على رأسِ قبرِهِ ثم لْيقلْ يا فلانُ ابنَ فلانةَ فإنَّهُ سيسْمعُهُ ولا يجيبُ ثم يقولُ: يا فلانُ ابنَ فلانةَ فإنَّهُ يستوي قاعداً ثم يقولُ: يا فلانُ ابنَ فلانةَ فإنَّهُ يقولُ: أَرشِدْنا يرحمُكَ اللهُ ولكن لا تَشعرونَ فلْيقلْ: اذكرْ ما خرجتَ عليه من الدُّنيا شهادةَ أن لا إلـهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ، وأنَّكَ رضيتَ باللهِ ربَّاً وبالإسلامِ ديناً، وبمحمَّدٍ نبياً وبالقرآنِ إماماً فإنَّ مُنكَراً ونَكيراً يأخُذُ كلٌّ منهما بيدِ صاحبِهِ ويقولُ: انطلِقْ بنا ما نقعُدُ عندَ من لُقِّنَ حُجَّتَهُ..)وهذا التلقينُ في حقِّ المكلَّفِ الميتِ، أمَّا الصبيُّ فلا يُلقَّنُ.

([١٢٩٥]) لحديثِ (د ٣٢٢): «**كان النبيُّ ﷺ إذا فرَغَ من دفنِ الميتِ وقفَ عليه فقالَ: استَغفِرُوا لأخيكم وسلُوا له التَّثبيتَ فإنَّهُ الآنَ يُسألُ**» (هب ٥٦/٤)، وبحديثِ عمرِو بنِ العاصِ أنَّهُ قالَ حينَ حَضرتْهُ الوفاةُ: (فإذا دَفنتُموني فسُنُّوا عليَّ الترابَ سَنّاً ثم أَقيمُوا حولَ قبري قدْرَ ما تُنحَرُ جَزورٌ ويُقسَمُ لحمُها حتى أَستأنِسَ بكم وأَعلمَ ماذا أُراجعُ رسلَ ربِّي) (م).

وروى سعيدُ بنُ منصورٍ في سُننِهِ أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: أنَّهُ ﷺ كان يَقِفُ على القبرِ فيقولُ: اللَّهمَّ ثَبِّتْ عند المسألةِ منطقَهُ ولا تبتلْه في قبرِهِ بما لا طاقةَ له بهِ. وقال أكثرُ المفسِّرينَ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ**﴾التوبة: ٨٤، مُعناهُ بالدُّعاءِ والاستغفارِ بعدَ الفراغِ من دفنِهِ، فيدلُّ أنَّ ذلك عادةُ النبيِّ في المسلمينَ، ونُقِلَ عن محمدِ بنِ حبيبٍ النَّجارِ قال: كنتُ مع أحمدَ بنِ حنبلٍ في جنازةٍ فأخذَ بيدي وجلسَ ووضعَ يدَهُ على القبرِ وقال: اللَّهمَّ إنَّكَ قلتَ في كتابِكَ ﴿**فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ**﴾ الواقعة: ٨٨ – ٨٩، ثم قال: اللَّهمَّ إنَّا نُشهِدُ أنَّ هذا فلانُ بنُ فلانٍ ما كذَّبَ بكَ، ولقد كان يُؤمِنُ بكَ وبرسولِكَ فاقبَلْ شهادتَنا لهُ. ودعا له وانصرفَ (كشَّافُ القناعِ).

ويقولُ: اللَّهمَّ أَسلمَهُ إليك الأَشحَّاءُ من ولدِهِ وأهلِهِ وقَرابتِهِ وإخوانِهِ، وفارقَهُ من كان يُحبُّ قُربَهُ، وخرجَ من سَعةِ الدُّنيا والحياةِ إلى ظُلمةِ القبرِ وضِيقِهِ، ونزلَ بكَ وأنتَ خيرُ منزولٍ بهِ، إن عاقبتَهُ فبذنبٍ وإن عفوتَ عنه فأنتَ أهلُ العفوِ وأنتَ غنيٌّ عن عذابِهِ وهو فقيرٌ إلى رحمتِكَ. اللَّهمَّ تقبَّلْ حسنتَهُ واغفرْ سيئتَهُ، وأَعِذْهُ من عذابِ القبرِ، واجمَعْ له برحمتِكَ الأمنَ من عذابكَ واكْفِهِ كلَّ هَولٍ دونَ الجنةِ. فيقعدُ الملقِّنُ فوقَ رأسِ القبرِ ويُعطي ظهرَهُ (أي الملقَّنُ) إلى القبلةِ ويقولُ: يا عبدَ اللهِ، يا ابنَ أمَةِ اللهِ اذكُرْ ما خرجتَ عليه من الدُّنيا: شهادةَ ألا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ وأنَّ الجنةَ حقٌّ وأنَّ النارَ حقٌّ وأنَّ البعثَ حقٌّ وأنَّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها وأنَّ اللهَ يبعثُ من في القبورِ وأنَّكَ رضيتَ باللهِ ربّاً وبالإسلامِ دِيناً وبسيدِنا محمَّدٍ ﷺ نبيّاً وبالقرآنِ إماماً وبالكعبةِ قِبلةً وبالمؤمنينَ إخواناً.

ويُكرَهُ أن يُجعلَ على القبرِ مظلَّةٌ[١٢٩٦] ولا بأسَ بتطييبِ القبرِ.[١٢٩٧]

فصلٌ: في نقلِ الميتِ من بلدٍ إلى بلدٍ قبلَ دفنِهِ:

لو أوصى الميتُ بنقلِهِ من بلدٍ إلى بلدٍ أو صحراءَ لم تُنفَّذْ وصيَّتُهُ لأنَّ الشرعَ أمرَ بتعجيلِ دفنِهِ، وفي نقلِهِ تأخيرُهُ، وفيه أيضاً انتهاكُهُ من وجهٍ وتعرُّضُهُ للتَّغيرِ[١٢٩٨]. وهذا حرامٌ.

لكن إن كان قريباً من مكةَ أو المدينةِ أو بيتِ المقدِسِ فالمختارُ أن يُنقلَ إليها لفضلِ الدَّفنِ فيها.

فصلٌ: لا يجوزُ نبشُ القبرِ لغيرِ سببٍ شرعيٍّ كأن دُفنَ بغيرِ غسلٍ أو تيمُّمٍ بشرطِهِ، أو دُفنَ

في أرضٍ أو ثوبٍ مَغصوبَينِ وطالبَ بهما مالكُهُما أو وقعَ في القبرِ مالٌ وإن قلَّ كخاتمٍ، أو

لو دُفنَ لغيرِ القبلةِ فلا يُنبشُ إن تغيرَ، أو دُفنتْ وفي بطنِها جنينٌ تُرجَى حياتُهُ، وغيرُ ذلكَ. ويجوزُ نبشُهُ إذا بَلِيَ الميتُ وصارَ تُراباً.

(١٢٩٦) لأنَّ سيدَنا عمرَ رأى مَظلَّةً على قبرٍ فأمرَ برفْعِها وقالَ: «**دعوهُ يُظلُّهُ عملُهُ**».

(١٢٩٧) (ت ٣/٣٦٩).

(١٢٩٨) وقد صحَّ عن سيدِنا جابرٍ رضي اللهُ عنه (ت ١٧١٧ . د ٣١٦٥ . ن ٤/٧٩) قالَ: (كنَّا حَمْلنا القَتلى يومَ أُحُدٍ لندفِنَهُمْ فجاءَ مُنادي النبيِّ ﷺ فقالَ: «**إنَّ رسولَ اللهِ يأمرُكُمْ أن تَدفنُوا القَتلى في مضاجعِهِمْ فردَدْناهُمْ**».

وحينئذٍ يجوزُ دفنُ غيرِهِ فيه، ويجوزُ زرعُ تلكَ الأرضِ وبناؤُها، وسائرُ وجوهِ الانتفاعِ فيها باتِّفاقٍ وهذا كلُّهُ إذا لم يبقَ للميتِ أثرٌ من عَظمٍ وغيرِهِ، ويَعتمِدُ في ذلكَ قولَ أهلِ الخبرةِ لأنَّهُ يختلفُ باختلافِ البلادِ والأرضِ.

فصلٌ: يُكرَهُ بناءُ المساجدِ على القبورِ والصلاةِ إليها للنَّهيِ عن ذلك[١٢٩٩] فلا يُصلَّى إلى قبرٍ ولا عندَهُ تبرُّكاً به وإعظاماً له)

فصلٌ: آدابُ الجنائزِ والقبورِ:

المُستحَبُّ خفضُ الصَّوتِ في السَّيرِ بالجنازةِ ومعها فلا يَشتغلُونَ بشيءٍ غيرِ الفِكرِ فيما هي لاقيةٌ وصائرةٌ إليه[١٣٠٠] هذا ما كان في الصَّدْرِ الأولِ، أمَّا الآنَ فصارَ رفعُ الصوتِ بالذِّكرِ والقرآنِ والصلاةِ على النبيِّ ﷺ شعاراً للميتِ، فيُندبُ لأنَّهُ في تركِهِ إزراءً للميتِ وتَعرُّضاً للتكلُّمِ فيه وفي ورثتِهِ، ولذا قال الإمامُ المدابغيُّ: ولو قيلَ بوجوبِهِ الآنَ لم يَبعُدْ[١٣٠١].

ويُستحَبُّ أن يدعُوَ لها ويُثنيَ عليها إن كانت أهلاً لذلك ويقولَ: (سبحانَ الحيِّ الذي لا يموتُ) ففيه أثرٌ عن الإمامِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنه، ثم يقولُ: (هذا ما وعدَنا اللهُ ورسولُهُ وصدقَ اللهُ ورسولُهُ، اللَّهمَّ زِدْنا إيماناً وتسليماً[١٣٠٢])

ويُندَبُ لأقاربِ الميتِ البُعداءِ وجيرانِهِ أن يُصلِحُوا طعاماً لأهلِ الميتِ الأقربينَ يكفيهم يومَهمْ ويُلَحُّ عليهم ليأكلوا*، وما يفعلُهُ أهلُ الميتِ اليومَ من إصلاحِ طعامٍ وجمعِ الناسِ عليه بدعةٌ غيرُ حسنةٍ فإن كان من التَّركةِ وكان في الورثةِ محجورٌ عليه أو قاصرٌ أو غائبٌ أو كان عليه دينٌ ولو قليلاً فحرامٌ، أو ما يُعملُ للمقرئينَ وغيرِهم كانت بدعةً محرَّمةً ومثلُهُ كلَّ خميسٍ

(١٢٩٩) لحديثِ (لا تجلِسُوا على القبورِ ولا تُصلُّوا إليها) (م) وحديثِ (قاتلَ اللهُ اليهودَ اتَّخذُوا قبورَ أنبيائِهم مساجدَ) خ ٤٣٧ ـ الموطأ ـ م ٥٣٠ ـ ٣٢٢٧).

(١٣٠٠) كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يَكرهونَ رفعَ الصَّوتِ عندَ ثلاثٍ: عندَ القتالِ وعندَ الجنائزِ.

(١٣٠١) انظر البجيرميَّ على الخطيبِ.

(١٣٠٢) رواه (طب) عن عمرَ رضيَ اللهُ عنه أنَّهُ كان يقولُهُ.

* فعن سيدِنا عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ لَمَّا جاءَ نعيُ سيدِنا جعفرِ بنِ أبي طالبٍ قال النبيُّ ﷺ «**اصنعُوا لأهلِ جعفرٍ طعاماً فإنَّهُ قد جاءَهمْ ما يشغلُهمْ**» (د-ت).

أو أربعينَ أو سنويةٍ فهي من عادةِ أهلِ الكتاب**، فإن لم يكنْ من ذلك شيءٌ كان أجرُ القراءاتِ ونحوِها من الخيراتِ المطلوبةِ التي يصِلُ ثوابُها للميتِ والله أعلمُ.

فصلٌ في التعزيةِ: وهي سُنةٌ[١٣٠٣]: وتَكرارُها مكروهٌ،
ويجوزُ البكاءُ على الميتِ[١٣٠٤] من غيرِ نَوْحٍ ولا شَقِّ ثوبٍ، وهما من الكبائرِ[١٣٠٥]،وسببٌ في تعذيبِ الميتِ[١٣٠٦]

** وفي الحديثِ «**من تشبَّهَ بقومٍ فهو منهُمْ**»(د).

([١٣٠٣]) لِمَا روى أسامةُ بنُ زيدٍ ﷺ قال: «**أَرسلتْ ابنةُ النبيّ ﷺ إليه: أنَّ ابناً لي قُبِضَ فأتِنا، فأَرسلَ يقرئُ السلامَ ويقولُ: إنَّ للهِ ما أخذَ، وله ما أعطى، وكلٌّ عندَهُ بأجلٍ مُسمَّى، فلْتصبِرْنْ ولْتحتَسبْ**» (خ). وفي حديثِ (ت١٠٧٣-جه١٦٠٢): (**من عزَّى مُصاباً فلهُ مثلُ أجرِهِ**). وعزَّى النبيُّ ﷺ رجُلاً على ولدِهِ فقالَ: **يرحمُكَ اللهُ ويأجُرُكَ**. (هب ٤/٦٠)

([١٣٠٤]) لِمَا رُويَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: «اشتكى سعدُ بنُ عُبادةَ شكوىً له، فأتاهُ النبيُّ ﷺ يعودُهُ مع عبدِ الرحمنِ بنِ عَوفٍ وسعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنهم، فلمَّا دخلَ عليه فوجدَهُ في غاشيةِ أهلِهِ فقال: قد قضى؟ قالوا: لا يا رسولَ اللهِ. فبكى النبيُّ ﷺ فلمَّا رأى القومُ بكاءَ النبيِّ ﷺ بَكَوا، فقال:ألا تَسمعونَ إنَّ اللهَ لا يُعذِّبُ بدمعِ العينِ ولا بحزنِ القلبِ، ولكن يُعذِّبُ بهذا – وأشارَ إلى لسانِهِ – أو يَرحَمُ، وإنَّ الميتَ يُعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عليه» (خ) (وانظر خ١٢٩ – م٩٢٧)

وقولُهُ (إنَّ الميتَ يُعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عليه): يَقصدُ بذلك البكاءَ مع النَّوحِ ورفعِ الصَّوتِ، وتعدادِ أوصافِهِ، هذا إن أوصى بذلك أو كان يَرضَى بِهِ.

([١٣٠٥]) لِمَا روى عبدُ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**ليس مِنَّا من لطمَ الخُدودَ، وشَقَّ الجُيوبَ، ودعا بدعوى الجاهليةِ**» (خ ١٢٩٤ – م١٠٣).

(١٣٠٦) لحديثِ (خ ١٢٩٢ . م ٩٢٧) عنه ﷺ قالَ: «**الميتُ يُعذَّبُ في قبرِهِ بما نِيحَ عليه**» وروايةِ «**إنَّ الميتَ لَيُعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عليه**» رواه ابنُ عباسٍ لكنَّهُ قال: لَمَّا ماتَ عمرُ ذكرتُ ذلك لعائشةَ فقالتْ: رحمَ اللهُ عمرَ واللهِ ما حدَّثَ رسولُ اللهِ إنَّ اللهَ ليعذِّبُ المؤمنَ ببكاءِ أهلِهِ عليه ولكنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ ليزيدُ الكافرَ عذاباً ببكاءِ أهلِهِ**». وقالتْ حسبُكُمُ القرآنُ ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**﴾الإسراء: ١٥، فما قال ابنُ عمرَ شيئاً (خ١٢٨٦ . م ٩٢٧) . ن ١٨/٤ . هب ٧٣/٤.

وعن النُّعمانِ بنِ بشيرٍ رضي اللهُ عنهما قال: أُغميَ على عبدِ اللهِ بنِ رَوَاحةَ فجعلتْ أختُهُ تبكي: واجَبلاهُ واكذا، واكذا، وتُعدِّدُ عليه فقال حين أفاقَ: ما قلتِ شيئاً إلا قيل لي: أنت كذا؟ فلمَّا ماتَ لم تبكِ عليهِ (خ ٤٢٦٧).

ويُعزَّى أهلُهُ ندباً إلى آخرِ ثلاثةِ أيامٍ وبعضِ يومٍ ابتداءً من الموتِ إلا لغائبٍ[١٣٠٧]

والتعزيةُ شرعاً لها **أركانٌ أربعةٌ:**

الأمرُ بالصَّبرِ، والحثُّ عليه بوعدِ الأجرِ، والتَّحذيرُ من الوِزْرِ بالجَزَعِ، والدُّعاءُ للميتِ بالمغفرةِ، والدُّعاءُ للمصابِ بجبرِ المصيبةِ، فيقولُ: أعظمَ اللهُ أجرَكَ، وأحسنَ عزاءَكَ، وجبرَ مُصيبتَكَ.

وتُسنُّ إجابتُها: جزاكَ اللهُ خيراً وتقبَّلَ منكَ[١٣٠٨].

مبحثٌ أنواعُها: تَعزيةُ:

١- المسلمِ بالمسلمِ: أَعظمَ اللهُ أجرَكَ وأحسنَ عزاءَكَ وغفرَ لميِّتِكَ وجبرَ مُصيبتَكَ أو أخلفَ عليكَ.

٢- الكافرِ بالميتِ المسلمِ (المعزَّى كافرٌ): غفرَ اللهُ لميتكَ وأحسنَ عزاءَكَ.

٣- المسلمِ بالميتِ الكافرِ (المعزَّى مسلمٌ): أعظمَ اللهُ أجركَ وصبَّرَكَ وأخلفَ عليكَ.

٤- الكافرِ بالكافرِ: أخلفَ اللهُ عليكَ ولا نقصَ عددَكَ[١٣٠٩].

وحديثِ (ما من ميتٍ يموتُ فيقومُ باكيهم فيقولُ: واجَبلاهُ واسنداهُ أونحوُ ذلكَ إلا وُكِّلَ به مَلكَانِ يَلهزانِهِ أهكذا كنتَ) (ت ١٠٠٣- جه ١٥٩٤).

وعن أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه قال رسولُ اللهِ ﷺ (اثنتانِ في الناسِ هما لهم كفرٌ: الطَّعنُ في النَّسبِ والنِّياحةُ على الميتِ) (م. خد ٣٩٥. حم ٤٩٦/٢. هب ٣٤/٤).فالميتُ يُعذَّبُ بالنياحةِ عليه لا بمجردِ دمعِ العينِ.

(١٣٠٧) فإنَّها تمتدُّ إلى قُدومِ الغائبِ فإذا قَدِمَ امتدتْ ثلاثةَ أيامٍ واللهُ أعلمُ.

ولأنَّ النبيَّ ﷺ قد جعلَ نهايةَ الحزنِ ثلاثاً ففي الصَّحيحينِ: «لا يَحِلُّ لامرأةٍ تُؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تُحِدَّ على ميتٍ فوقَ ثلاثٍ إلا على زوجٍ أربعةَ أشهرٍ وعشراً» (ق).

(١٣٠٨) عن أُسامةَ ﷺ قال: «أَرسلتْ إحدى بناتِ رسولِ اللهِ ﷺ تدعُوهُ وتُخبِرُهُ أنَّ ابناً لها في الموتِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ للرسولِ ارجِعْ إليها فأخبرْها: أنَّ للهِ ما أخذَ وله ما أَعطى وكلُّ شيءٍ عنده بأجلٍ مسمًّى، فمُرْها فلتَصبرْ ولتَحتسِبْ» (ق).

-روى (جه) عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ:«ما من مسلمٍ يُعزِّي أخاهُ بمصيبة إلا كساهُ اللهُ من حُلَلِ الكرامةِ يومَ القيامةِ».

- صِيغتُها: يُستحَبُّ أن يُعزِّيَ بتعزيةِ الخَضِرِ عليه السلامُ لأهلِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ، وهو أن يقولَ: «**إنَّ للهِ سبحانَهُ وتعالى عزاءً من كلِّ مصيبةٍ، وخلَفاً من كلِّ هالكٍ، ودَرَكاً من كلِّ فائتٍ، فباللهِ فثِقُوا، وإيَّاهُ فارجُوا فإنَّ المصابَ من حُرِمَ الثوابَ**»(هق-طب).

٥- الشابةُ لأجنبيٍّ حرامٌ ابتداءً وردَّاً، ويُكرهُ له ابتداءً وردَّاً السَّلامُ، فلا يعزّيها إلا محارمُها.

و الأصلُ في السنةِ عدمُ الجلوسِ لها كما يفعلُهُ الناسُ اليومَ، بل مولانا الإمامُ الشافعيُّ ﷺ على كراهتِهِ[١٣١٠].

*** بابٌ: زيارةُ القُبورِ(١٣١١):**

يُستحبُّ الدَّفنُ في البِقاعِ[١٣١٢] الشَّريفةِ وجمعُ الأقاربِ في مقبرةٍ واحدةٍ لأنَّهُ أسهلُ لزيارتِهِمْ، وأمَّا القَتلى فيُدفنُونَ في مصارِعِهم[١٣١٣]، ويَعلَمُ الميتُ بزيارتِهِ ويتأذَّى بالمنكَرِ عندَهُ ويَنتفِعُ بالخيرِ، ويُسنُّ فعلُ ما يُخفِّفُ عنه ولو بجعلِ عِرْقٍ أخضرَ عليه وبذكرٍ وقرآنٍ[١٣١٤].

(١٣٠٩) هذا زمنَ كانوا يدفعُونَ فيه الجزيةَ، أمَّا اليومَ فلا يدعُو لهم بذلك.

(١٣١٠) انظرِ المجموعَ بابَ التعزيةِ.

(١٣١١) لحديثِ:(م٢٢٥٦) **(فزورُوا القبورَ فإنَّها تُذكِّرُ بالموتِ)**، وحديثِ **(كنتُ نهيتُكمْ عن زيارةِ القبورِ فزورُوها)** (م٢٢٥٧-د٣٢٣٥-ت١٠٥٤) زادَ (جه) **(فإنَّها تذكِّرُ بالآخرةِ)** وحديثِ (ض): **(من زارَ قبرَ أبوَيهِ أو أحدِهما في كلِّ جمعةٍ مرَّةً غفرَ اللهُ له ذنوبَهُ وكُتبَ بَرَّاً بوالدَيهِ)**(هب-طب) لكن يعضدُهُ حديثٌ مُرسلٌ صحيحٌ من حديثِ ابنِ سيرينَ **(إنَّ الرجلَ ليموتُ والدُهُ وهو عاقٌّ لهما فيدعُو اللهَ لهُما من بعدِهما فيكتبُهُ اللهُ من البارّينَ)**(هب).

(١٣١٢) لحديثِ سيدِنا موسى لَمَّا حضرهُ الموتُ سألَ ربَّهُ أن يُدنيَهُ من الأرضِ المقدَّسةِ رميةً بحجرٍ. وقال سيدُنا عمرُ: اللهمَّ ارزُقْني شهادةً في سبيلِكَ واجعلْ موتي في بلدِ رسولِكَ (خ١٣٢٩ – م٢٣٧٢ – خ١٨٩٠) وفي الموطأ ٢٣٢/١ أنَّ سعدَ بنَ أبي وقاصٍ وسعيدَ بنَ زيدٍ ماتا بالعقيقِ فحُمِلا إلى المدينةِ ودُفِنا بها.

(١٣١٣) (د٣١٦٥ – ن٧٩/٤) كما فعلَ سيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ بقَتلى أُحُدٍ وكانُوا نُقِلُوا إلى المدينةِ (ت ١٧١٧).

(١٣١٤) للأحاديثِ الكثيرةِ الدَّالَّةِ. فعندَ (خ٢١٦ – م٢٩٢) **أنَّهُ ﷺ وَضعَ جَريدةَ نَخْلٍ على قَبرينِ وقال: لعلَّهُ أن يُخفَّفَ عنهُما ما لم يَتيبَّسا وأوصى به بُرَيدةُ** (خ١٣٦١). وعن محمدِ بنِ واسعٍ قال: بلغَني أنَّ الموتى يعلَمونَ بزوَّارِهِمْ يومَ الجمعةِ ويوماً قبلَهُ ويوماً بعدَهُ (هق ٩٣٠١) ولذلكَ أمرَ رسولُ اللهِ بالسَّلامِ عليهم ولم يكُنْ يأمرُ بالسلامِ على من لم يَسمعْ.

١- حكمُها:

مندوبةٌ: للذُّكورِ مطلقاً وتُكرَهُ للنِّساءِ داخلَ البلدِ[١٣١٥] ومع محرَمٍ خارجَهُ إلا زيارةَ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ فلا تُكرَهُ بل هي من أعظمِ القُرُباتِ للذُّكورِ والإناثِ وأُلْحِقَ بهِ سائرُ الأنبياءِ والصَّالحينَ وكذا قريبٌ عندَ جمعٍ:

١- حيثُ أَذِنَ لهنَّ الحليلُ أو الوليُّ.

٢- ولم يترتَّبْ على خُروجهنَّ واجتماعهنَّ قبائحُ وإلا حَرُمَ.

٣- ويَحرُمُ على المعتدَّةِ ولو عن وفاةٍ.

ويُباحُ زيارةُ قبورِ الكفَّارِ على المعتمدِ.

و تتأكَّدُ عشيَّةَ الخميسِ ويومَ الجمعةِ بتمامِهِ.

٢- آدابُها:

١- يَقصِدُ بها وجهَ اللهِ تعالى وإصلاحَ فسادِ قلبِهِ ونفعَ الميْتِ بالقرآنِ.

٢- الوُضوءُ قبلَ الذَّهابِ.

٣- اجتنابُ المشيِ على القُبورِ اعتباراً بمن تحتَها[١٣١٦].

٤- يُكرَهُ الجلوسُ على القبرِ كراهةَ تنزيهٍ[١٣١٧].

٥- السَّلامُ عليهمْ.

([١٣١٥])وإنَّما كُرِهتْ زيارتُهنَّ لأنَّها مَظنَّةٌ لطلبِ بكائهنَّ ورفعِ أصواتهنَّ لِمَا فيهنَّ من رقَّةِ القلبِ وكثرةِ الجزعِ وقِلَّةِ احتمالِ المصائبِ وإنَّمالم تحرُمْ لأنَّهُ ﷺ **مرَّ على امرأةٍ تبكي عندَ قبرٍ صبيٍّ لها فأمرَها بالصَّبرِ ولم ينْهَها عن زيارةِ القبرِ)** (خ١٢٥٢ – م٢١٣٧) وحين سألتِ السيدةُ عائشةُ ماذا تقولُ عندَ القبورِ علَّمَها رسولُ اللهِ ﷺ ما تقولُهُ ولم ينْهَها عن زيارةِ القبورِ (م٢٢٥٣)وأما حديثُ «**لعنَ اللهُ زوَّاراتِ القُبورِ**» (ت ١٠٥٦ – جه ١٥٧٦ – حم ٣٣٧/٢ – م٩٧٤) فمحمولٌ على ما إذا كانتْ زيارتهنَّ للتَّعديدِ والبُكاءِ والنَّوحِ على ما جرتْ بهِ عادتُهنَّ ، أو كانَ فيهِ خُروجٌ مُحَرَّمٌ.

([١٣١٦]) لحديثِ بشيرِ بنِ الخَصاصِيَةِ بينما أنا أُماشي رسولَ اللهِ ﷺ إذا رجلٌ يمشي في القُبورِ عليه نَعلانِ، فقال: **يا صاحبَ السِّبْتِيَّتَيْنِ أَلْقِ سِبْتِيَّتَيْكَ**. فنظرَ الرجلُ فلمَّا عرفَ رسولَ اللهِ ﷺ خلعَهُما فرمَى بهما (د٣٢٣٠)

([١٣١٧]) لحديثِ أبي هريرةَ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لأن يَجلِسَ أحدُكُمْ على جمرةٍ فتُحرِقَ ثيابَهُ حتى تَخلُصَ إلى جلدِهِ خيرٌ له من أن يجلِسَ على القبرِ**» (م ٩٧١ – د ٣٢٢٨ – ن ٩٥/٤ – جه ١٥٦٦ – هب ٧٩/٤).

ويَحرُمُ البولُ والغائطُ على القبرِ بالإجماعِ إذا كانَ القبرُ محترَماً وهو الذي لم تَمضِ عليه مُدَّةُ الفناءِ، أمَّا غيرُهُ كقبرِ صبيٍّ ومرتدٍّ فلا كراهةَ ولا حُرمةَ.

٦- يُكرَهُ تبيضُ القبرِ بالجِصِّ والبناءُ عليه إذا كانتِ المقبرةُ غيرَ مُسبَّلةٍ أو موقوفةٍ على الدَّفنِ أمَّا هي فيحرُمُ البناءُ عليها ويجبُ هدْمُهُ من الحاكمِ. وهذا في غيرِ قُبورِ الأنبياءِ والصالحينَ والشهداءِ فيجوزُ بناؤُها لإحياءِ الزِّيارةِ إليها والتَّبرُّكِ بها في غيرِ المُسبَّلةِ أو الموقوفةِ.

٧- ورُوحُ الميتِ لها ارتباطٌ بقبرِهِ ولا تفارقُهُ أبداً ولذا يَعرِفُ الميتُ من يزورُهُ.

٨- جاءَ الأمرُ بالتعوُّذِ من عذابِ القبرِ، لأنَّ مذهبَ أهلِ الحقِّ إثباتُ عذابِ القبرِ للكفَّارِ ولمن شاءَ اللهُ من العصاةِ، وشبَّهوهُ بالنَّائمِ الذي تراه ساكناً غيرَ حاسٍّ بشيءٍ وهو في نعيمٍ أو عذابٍ[١٣١٨].

(فإذا وُضعَ العبدُ في قبرِهِ وتولَّى عنه أصحابُهُ إنَّهُ ليَسمَعُ قَرْعَ نعالِهِمْ إذا انصرفُوا فيأتيهِ ملَكانِ فيُقعِدانِهِ فيقولانِ لهُ: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجلِ فأمَّا المؤمنُ فيقولُ: أشهدُ أنَّهُ عبدُ اللهِ ورسولُهُ، فيقالُ: انظُرْ إلى مقعدِكَ من النارِ قد أبدلَكَ اللهُ به مقعداً من الجنَّةِ فيراهما جميعاً[١٣١٩].

(وإذا قعدَ المؤمنُ في قبرِهِ أُتي ثم شَهِدَ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، فذلك قولُهُ تعالى) ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا

(١٣١٨) وعندَ (م ٢٨٦٨ . حم ١٧٦/٣) (لو أن لا تَدَافَنُوا لدعوتُ اللهَ أن يُسمِعَكُمْ من عذابِ القبرِ) وقال عن يهودَ (إنَّها تُعذَّبُ في قبورِها) (خ ١٣٧٥ . م ٢٨٦٩).

(١٣١٩) (م ٢٨٧٢ . خ ١٣٦٩).

﴿وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ إبراهيم: ٢٧ [١٣٢٠]. (فيُفسَحُ له في قبرِهِ سبعونَ ذراعاً في سبعينَ ثم يُنوَّرُ له فيه) [١٣٢١].

٣- مبحثٌ كيفيتُها:

١- استدبارُ القِبلةِ واستقبالُ وجهِ الميتِ.

٢- يَقترِبُ منه اقترابَهُ منه حيَّاً ويقفُ أو يجلِسُ قُبالَةَ وجهِهِ وهي أفضلُ عندَ قراءةِ القرآنِ.فإن كانَ نبيَّاً وقفَ بعيداً بكُلِّ هيبةٍ ووَقارٍ.

٣- يُسلِّمُ: السَّلامُ عليكمْ دارَ قومٍ مؤمنينَ وإنَّا وإيَّاكُمْ وما تُوعَدُونَ غداً مؤجَّلُونَ، وإنَّا إن شاءَ اللهُ بكم لاحِقونَ[١٣٢٢]، اللَّهمَّ اغْفِرْ لأهلِ هذه القبورِ،السَّلامُ عليكمْ أيَّتُها الأرواحُ الفانيةُ والأبدانُ البالِيةُ والعِظامُ النَّخِرةُ، التي خرجتْ من الدُّنيا وهي باللهِ مؤمنةٌ، اللَّهمَّ أَدخِلْ عليهم رَوْحاً منكَ وسلاماً منَّا.

٤- يقرأُ ما شاءَ اللهُ تعالى له كالفاتحةِ وآيةِ الكُرسيِّ، وسورةِ يس، وسورةِ الإخلاصِ إحدى عشرةَ مرَّةً.

٥- يدعُو له.

٦- ويُكرَهُ تقبيلُ ضرائحِ الأوليـاءِ عندَ (حج) ويُسنُّ عندَ (م ر)، وكَرِهَ سيدُنا الإمامُ النوويُّ تقبيلَها ولأنَّهُ إذا لم يُستحَبَّ استلامُ الرُّكنينِ الشَّاميينِ من أركانِ الكعبةِ فلأن لا يُستحَبَّ من القبورِ أَولى.

(١٣٢٠) (خ ١٣٣٨ . م ٢٨٧٠ . حم ١٢٦/٣ . هب ٨٠/٤).

(١٣٢١) (ت ١٠٧١ . حب٣١١٧).

(١٣٢٢) أخرجه (م) وانظر (م٩٧٥ – ٩٧٤).

٤- مبحثٌ: وصولُ ثوابِ القراءةِ والذِّكْرِ بنيَّةِ الدُّعاءِ باتِّفاقٍ:

يَنفعُ الميتَ من وارثٍ وغيرِهِ صدقةٌ عنهُ، ووقْفٌ لمصحَفٍ وبناءُ مسجدٍ وإجراءُ نهرٍ وبيتٌ بناهُ للغريبِ ليأوِيَ فيه، أو حفْرُ بئرٍ وغرسُ شجرةٍ منه في حياتِهِ أو من غيرِهِ عنه بعدَ موتِهِ، وينفعُهُ دعاءٌ له بالإجماعِ لِمَا سيمُرُّ[١٣٢٣].

و أمَّا ثوابُ القراءةِ فيصِلُ إلى الميتِ، وهو مذهبُ الأئمَّةِ الثلاثةِ واختارَهُ جماعةٌ من الأصحابِ منهم ابنُ الصَّلاحِ والمحِبُّ الطَّبَريُّ وابنُ أبي عَصرونَ وغيرُهمْ وعليه عَملُ الناسِ (وما رآهُ المسلمونَ حَسَناً فهو عندَ اللهِ حسنٌ. وقال الإمامُ السُّبكيُّ: الذي دلَّ عليه الخبرُ بالاستنباطِ: أنَّ بعضَ القُرآنِ إذا قُصدَ به نفعُ الميتِ وتخفيفُ ما هو فيه نفعَهُ إذ ثبتَ أنَّ الفاتحةَ لَمَّا قُصِدَ بها نفعُ المِلدوغِ نفعتْهُ وأقرَّهُ سيدُنا النبيُّ ﷺ بقولِهِ: (وما يدريكَ أنَّها رُقيَةٌ) وإذا نفعتِ الحيَّ بالقصدِ كان نفعُ الميتِ بها أَولى، والأفضلُ أن ينويَ ثوابَ القراءةِ للميتِ ويدعُو عَقِبها بحصولِ مثلِ ثوابِها له، أو قرأَ عندَ قبرِهِ فيَحصُلُ له مثلُ ثوابِ قراءتِهِ، وحصَلَ للقارئِ أيضاً الثوابُ فلا بُدَّ من الجمعِ بينَ النيةِ والدُّعاءِ.

قال ابنُ الصَّلاحِ: «**وينبغي الجزْمُ بنفعِ: اللَّهمَّ أَوْصِلْ ثوابَ ما قرأتُهُ (أي مثلَهُ) لفلانٍ**». أمَّا ثوابُ القراءةِ إلى سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ فاختارَهُ السُّبكيُّ واحتجَّ أنَّ ابنَ عمرَ «**كان يَعتمِرُ عن النبيِّ ﷺ عُمَراً بعدَ موتِهِ من غيرِ وصيةٍ**». وقال المحِبُّ الطَّبريُّ: «**يَصِلُ للميتِ كلُّ عبادةٍ تُفعَلُ عنه واجبةٍ أو مندوبةٍ**» واللهُ أعلمُ.

مبحثٌ: وما يَنفعُ الميتَ أيضاً:

من اعتقدَ أنَّ الإنسانَ لا ينتفِعُ إلا بعملِهِ فقدَ خرقَ الإجماعَ،وذلك باطلٌ من وجوهٍ كثيرةٍ:

أحدُها:أنَّ الإنسانَ ينتفِعُ بدعاءِ غيرِهِ وهو انتفاعٌ بعملِ غيرِهِ.

(١٣٢٣) قال تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ**﴾ الحشر: ١٠، وحديثُ (ت) (إذا ماتَ ابنُ آدمَ انقطعَ عملُهُ إلا من ثلاثٍ...).

وثانيها:أنَّ سيدَنا النبيَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يشفَعُ لأهلِ الموقفِ ولأهلِ الجنةِ في دُخولِها ولأهلِ الكبائرِ في خروجِهِمْ من النارِ ودخولِ الجنةِ.
ثالثها:الملائكةُ يدعونَ ويستغفرونَ لأهلِ الأرضِ.
رابعُها:أولادُ المؤمنينَ يدخلُونَ الجنةَ بعملِ آبائهمْ.
خامسُها:الغُلامانِ اليتيمانِ بعملِ أبيهما وكان أبوهُما صالحاً.
سادسُها:انتفاعُ الميتِ بالصدقةِ والعتقِ بنصِّ السُّنةِ والإجماعِ.
سابعها :الحجُّ المفروضُ والمنذورُ يَسقُطانِ عن الميتِ بعملِ وليِّهِ.

١- الصَّدقةُ:

سواءٌ كان المتصدِّقُ هو في حياتِهِ أو غيرَهُ فيصيرُ كأنَّهُ تصدَّقَ هو[١٣٢٤]

٢- الدُّعاءُ[١٣٢٥]:

من وارثٍ وغيرِهِ بالإجماعِ فإنَّ اللهَ يرفعُ درجةَ **العبدِ في الجنةِ بدعاءِ الناسِ له، وأمَّا** قولُهُ تعالى: ﴿ **وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ** ﴾ النجم: ٣٩، فهو عامٌّ مخصوصٌ بذلك، وقيل: منسوخٌ[١٣٢٦]، أو أنَّ معناهُ: لا حقَّ له إلا ما فيما سعى.

(١٣٢٤) لحديثِ(حم) عن سعدِ بنِ عُبادةَ «**قال: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أمي ماتت أفأتصدَّقُ عنها؟ قال: نعم. قال: أيُّ الصَّدقةِ أفضلُ؟ قال: سَقْيُ الماءِ**» وحديثِ «**ينقطِعُ عملُ ابنِ آدمَ...**» فيُسنُّ له نيةُ الصدقةِ عن أبويهِ مثلاً.

(١٣٢٥) لقولِهِ تعالى :﴿ **وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ** ﴾ الحشر: ١٠

(١٣٢٦) بقولِهِ تعالى﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ** ﴾ الطور: ٢١

كتابُ الزَّكاةِ[١٣٢٧]

* **بابٌ: أحكامُ الزَّكاةِ:**

الزَّكاةُ ركنٌ من أركانِ الإسلامِ، وفرضٌ من فروضِهِ فُرِضَتْ سنةَ اثنتَينِ من الهجرةِ بعدَ زكاةِ الفِطرِ، يَكفرُ جاحدُ وجوبِها على الإطلاقِ ويُقاتَلُ المُمتنِعُ عن أدائِها وتُؤخَذُ قهراً من غيرِ زيادةٍ عليها، وإذا منعَها بُخْلاً بها وأخفاها مع اعترافِهِ بوجوبِها لم يَكفُرْ، ولكنْ يُعزَّرُ وتُؤخَذُ منه قَهراً كما إذا امتنعَ من دَينٍ آدميٍّ، وهذا إن لم يَكُنْ له عُذرٌ في منعِها بأن كانَ الإمامُ جائراً يأخُذُ فوقَ الواجبِ أو يضعُها في غيرِ موضعِها فإنَّها تُؤخَذُ منه ولا يُعزَّرُ لأنَّهُ معذورٌ. وسُمِّيَ هنا المدفوعُ من المالِ زكاةً (أي نماءً) لأنَّ المالَ الأصليَّ ينمُو ببركةِ إخراجِها، ودعاءِ الآخذِينَ لها، وبه يُطهَّرُ المالُ عن الشُّبهةِ، ويُطهَّرُ صاحبُهُ من البُخلِ.

فصلٌ: تعريفُ الزَّكاةِ شرعاً: اسمٌ للقَدْرِ المُخرَجِ (كالعُشْرِ أو نصفِهِ في النَّابتِ، ورُبُعِ العُشرِ في الذَّهبِ والفِضةِ) عن مالٍ أو بَدَنٍ على وجهٍ مخصوصٍ لطائفةٍ مخصوصةٍ هم المذكورونَ في قولِهِ تعالى ﴿ **إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ**

([١٣٢٧])حاشية الجمل ج٢/٢١٧، تحفة المحتاج ج١/ ٥٧٨، مغني المحتاج ج ١/ ٣٦٨، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٢٧٥، الباجوري على ابن قاسم ج١/٢٧٠، ترشيح المستفيدين ج١/١٤٤،إعانة الطالبين ج٢/١٤٧ قليوبي وعميرة ج٢/٢، أسنى المطالب ج١/ ٣٣٨، نهاية المحتاج ج٣ /٤٣، المجموع ج٣/٣٢٤.

من زَكا يزكُو: إذا نما وطَهُرَ. لأنَّها تُطهِّرُ مُؤدِّيَها من الإثمِ أي تُنزِّهُهُ وتنمِّي أجرَهُ، أو تنمِّي المالَ.

وأجمعُوا على فرضيَّتِها، ودليلُها من الكتابِ قولُهُ تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ التوبة: ١٠٣.

- وقولُهُ عزَّ من قائلٍ: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ البقرة: ٤٣، وليس في الآيةِ بيانُ القدْرِ فهي مُجملَةٌ بينتْها السنَّةُ إلا أنَّها تقتضي الوجوبَ.

– ومن السنَّةِ: حديثُ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ... وإيتاءِ الزَّكاةِ**» (خ٨ – م١٦).

لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ التوبة: ٦٠

فصلٌ: وتجبُ الزَّكاةُ في خمسةِ أشياءَ:

الأولُ: النَّعَمُ من الحيَوانِ وهي الإبِلُ والبقرُ والغنمُ الإنسيَّةُ، ومثلُهُ المتولِّدُ بينَهُما ويزكِّي زكاةَ الأخفِّ. وسُمِّيتْ نَعَماً لكثرةِ نِعَمِ اللهِ فيها على خَلقِهِ.

الثَّاني: الذَّهبُ والفِضةُ ولو غيرَ مَضروبَينِ، ومنه المَعدِنُ والرِّكازُ.

الثَّالثُ: ما يُقتاتُ اخْتِياراً من النَّباتاتِ.

الرَّابعُ: مالُ التِّجارةِ ولو حيَواناتٍ.

الخامسُ: البدَنُ وهي زكاةُ الفِطرِ.

فصلٌ: وشروطُ وجوبِ الزَّكاةِ خمسةٌ:

- الأولُ: الإسلامُ[١٣٢٨] فلا زكاةَ على كافرٍ أصليٍّ، وأمَّا المرتدُّ فوجوبُ الزَّكاةِ عليه موقوفٌ حتَّى يعودَ إلى الإسلامِ، فإن عادَ تبيَّنَّا بقاءَ مِلكِهِ لهُ فتجبُ، وإن أخرجَها حالَ رِدَّتِهِ أجزأتْهُ، وإن ماتَ على ردَّتهِ صار مالُهُ فَيْئاً.

- الثاني: المِلكُ التامُّ[١٣٢٩]: وتجبُ في مالِ الصبيِّ والمجنونِ لتمامِ مِلكِهما، ويُخرجُهُما وليُّهُما[١٣٣٠]، ولا يمنعُ دَينٌ وجوبَها، وتجبُ في مغصوبٍ ومجحودٍ وغائبٍ، وفي دَينٍ لازمٍ من نقدٍ وعرضِ تجارةٍ لأنَّها مملوكةٌ مِلْكاً تامَّاً.

([١٣٢٨]) لحديثِ معاذٍ حين بعثَهُ النبيُّ ﷺ إلى اليمنِ: «**إنَّكَ تأتي قوماً أهلَ كتابٍ فادْعُهمْ إلى أن يَشهدُوا أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ فإن هم أطاعوكَ لذاكَ فأَعلِمْهمْ أنَّ اللهَ تعالى قد افترضَ عليهم صَدقةً تُؤخَذُ من أَغنيائِهِمْ فتُرُدُّ على فقرائِهِمْ**» (خ١٣٩٥ – م١٩ – د١٥٨٤)، ولقولِ الصِّدِّيقِ ﷺ في كتابٍ له إلى أنسٍ ﷺ لَمَّا وجَّههُ إلى البَحرَينِ: (هذه فريضةُ الصَّدقةِ التي فرضَ رسولُ اللهِ ﷺ على المسلمينَ والتي أمرَ اللهُ بها رسولَهُ) (خ).

([١٣٢٩]) لِمَا رُويَ عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ القاسمِ عن أبيهِ أنَّهُ قالَ: (كانتْ عائشةُ تليني وأخاً لي يتيمَينِ في حِجْرِها، فكانت تُخرِجُ من أموالِنا الزَّكاةَ) (رواه في الموطأ).

([١٣٣٠]) لحديثِ (الشافعيِّ) عن سيدِنا عمرَ موقوفاً: (ابتغُوا في أموالِ اليتامى حتى لا تُذهبَها الصدقةُ) (الأم ٢٣/٢- هب ١٠٧/٤). المعتمدُ أنَّ مقصودَ الزَّكاةِ سدُّ خَلَّةِ الفقيرِ من مالِ الأغنياءِ شُكراً للهِ تعالى وتطهيراً للمالِ، ومالُ الصَّبيِّ قابلٌ لأداءِ النَّفقاتِ والغراماتِ، إذا ثبتَ هذا فالزَّكاةُ عندنا واجبةٌ في مالِ الصبيِّ والمجنونِ بلا خلافٍ.

ويجبُ على الوليِّ إخراجُها من مالِهما كما يُخرَجُ من مالِهما غرامةُ المُتلَفاتِ ونفقةُ الأقاربِ وغيرُ ذلك من الحقوقِ المتوجِّهةِ إليهما، فإن لم يُخرِجِ الوليُّ الزَّكاةَ وجبَ على الصبيِّ والمجنونِ

- **الثالثُ: تعيُّنُ المالكِ**: فلا تجبُ في مالِ بيتِ المالِ، أو في أموالِ الجمعيَّاتِ الخيريَّةِ.

- **الرابعُ: الحَوْلُ** سنةٌ قمريةٌ كاملةٌ إن كان المالُ حَولِيَّاً، أمَّا غيرُهُ كالحُبوبِ والمعدِنِ والرِّكازِ وربحِ التِّجارةِ فلا يكونُ شرطاً في وجوبِها فيه، فلو نقَصَ الحولُ ولو لحظَةً فلا زكاةَ، ولو زالَ مِلكُهُ عن النِّصابِ ثم عادَ بشراءٍ أو هِبةٍ ابتدأَ حَولاً جديداً [١٣٣١].

ويُستثنى من اشتراطِ الحولِ أمران:

- الأولُ: النِّتاجُ (ما تُنْتِجُهُ الغنمُ أو البقرُ أو الغنمُ) فإنَّهُ يُزكَّى بحَولِ أصلِهِ إن بلغَ نِصاباً آخرَ، أو ماتتِ الأمَّهاتُ وهو نصابٌ.

- الثاني: الرِّبحُ فإنَّهُ يُزكَّى بحولِ أصلِهِ بشرطِ أن لا يَنِضَّ أصلاً، أو يُنَضَّ من غيرِ جنسِ ما يُقوَّمُ بهِ.

- **الخامسُ: النِّصَابُ** وهو قَدْرٌ معلومٌ مما تجبُ فيه الزَّكاةُ فإن نقصَ لم تجبِ الزَّكاةُ. وتجبُ الزكاةُ في عينِ المالِ إلا في عُروضِ التجارةِ، كما سيأتي.

بعد البلوغِ والإفاقةِ إخراجُ زكاةِ ما مضى باتِّفاقٍ؛ لأنَّ الحقَّ توجَّهَ إلى مالِهما، لكنَّ الوليَّ عصى بالتأخيرِ فلا يسقُطُ ما توجَّهَ إليهما.

أمَّا المالُ المنسوبُ إلى الجنينِ بالإرْثِ وغيرِهِ فلا تجبُ فيه الزكاةُ إلا إذا انفصلَ حياً فيبتدئُ حولاً من حينِ ينفصلُ. وأمَّا رفعُ القلمِ عن الصَّبيِّ والمجنونِ فالمرادُ فيه رفعُ الإثمِ والوجوبِ، فلا إثمَ عليهما ولا تجبُ الزَّكاةُ عليهما بل يجبُ بمالِهما كما ذكرتُ.

([١٣٣١]) وفي الحديثِ: «**ليسَ في مالٍ زكاةٌ حتى يَحُولَ عليه الحولُ**» (د - جه ١٧٩٢) وقولُهُ تعالى: ﴿**وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ**﴾الأنعام: ١٤١، ينفي اعتبارَ الحولِ في الحبوبِ ونحوِها.

*** بابٌ: زكاةُ الدَّينِ:**

من مَلكَ نصاباً فقط وعليه من الدَّينِ مثلُهُ لزمَهُ زكاةُ ما بيدِهِ، لأنَّ الدَّينَ لا يمنعُ وجوبَ الزَّكاةِ[١٣٣٢]، سواءٌ كانَ هذا الدَّينُ حالّاً أم مُؤجَّلاً، من جنسِ المالِ أم لا، للهِ تعالى (كزكاةٍ وكفارةٍ ونذْرٍ) أم لغيرِهِ.

وكذا يجبُ إخراجُها من مالِ المَديونِ (المُستدينِ) إذا كان المالُ قائماً بيدِهِ على المعتمدِ لأنَّهُ مالكُ النِّصابِ نافذُ التَّصرُّفِ، فيجبُ عليه وعلى الدَّائنِ (صاحبِ الدَّينِ) أن يُزكِّيا إذا حالَ الحولُ فوراً، وإن لم يَقْبِضْهُ لأنَّهُ قادرٌ على قبضِهِ (أي تَيسَّرَ أخذُهُ) فزكاةُ الدَّينِ مرَّتَينِ. أمَّا إذا تَعذَّرَ استيفاؤهُ بإعسارٍ أو مَطْلٍ أو غَيبةِ مالٍ أو جُحودٍ ولا بينةَ (شهوداً) ولم يقدِرِ الدَّائنُ على خَلاصِهِ فلا يلزمُهُ إخراجُ زكاتِهِ حالاً، بل ينتظرُ إن شاءَ حتى يَقبِضَهُ، فإذا قبضَهُ زكَّاهُ عن الأحوالِ الماضيةِ بشرطِ أن لا يَنقُصَ النِّصابُ بما يجبُ إخراجُهُ. ومن الدَّينِ مهرُها الذي في ذمَّةِ الزَّوجِ فإنَّهُ يلزمُها زكاتُهُ إذا تمَّ حَولٌ من الإصداقِ ولم تَقبِضْهُ لأنَّها تملكُهُ مِلكاً تامَّاً لكن يُشترَطُ إن كانَ من النَّقدِ في الذِّمَّةِ إمكانُ قبضِهِ بكونِهِ مُوسِراً حاضِراً. وإذا تلِفَ الدَّينُ قبلَ التَّمكُّنِ من أخذِهِ فإنَّ الزكاةَ تسقطُ عنهُ.

ولو قالَ له: جعلتُ مالي عليك من دَينٍ من زكاتي لم يُجْزِئْهُ حتى يَقبِضَهُ ثم يَردَّهُ إليه.

ولو دفعَ إليه وشرطَ أن يقضيَهُ ذلك عن دَينِهِ لم يُجْزِهِ ولا يصحُّ قضاؤُهُ بها، لكن لو نَويا بلا شرطٍ جازَ، والأفضلُ أن يُوكِّلَ أحداً بالقبضِ والإقباضِ، فيَقبِضُ عن زكاتِهِ ويقبِضُ صاحبُ الدَّينِ دينَهُ عنهُ.

تنبيهٌ: ١- لو أُجِّرتِ الأرضُ وزُرِعَتْ وجبَ على المستأجرِ الزَّكاةُ مع أجرةِ الأرضِ، كما يجبُ على التاجرِ الزَّكاةُ مع أجرةِ الدُّكانِ. ولا زكاةَ على أجرةِ الأرضِ إذا كانت حبّاً أو نقداً إلا إن مضى عليها حولٌ من حينِ مِلْكِها وهي نصابٌ.

تنبيهٌ: ٢- لو اشترى مالاً زَكويّاً فلم يَقبِضْهُ حتى مضى حولٌ في يدِ البائعِ وجبتِ الزَّكاةُ على المشتري لتمامِ المِلكِ.

([١٣٣٢]) كان سيدُنا عثمانُ ﷺ يقولُ: هذا شهرُ زَكاتكمْ فمن كان عليه دَينٌ فليؤدِّ دَينَهُ حتى تَحصُلَ أموالُكُمْ فتُؤدُّونَ منه الزَّكاةَ (الموطَّأُ).

تنبيهٌ: ٣- إذا ماتَ في أثناءِ الحولِ وانتقلَ المالُ إلى وارثهِ يستأنفُ حَولاً من حينِ انتقلَ إليه المِلكُ.
تنبيهٌ: ٤- المالُ المستفادُ في أثناءِ الحولِ بشراءٍ أو هِبةٍ أو نحوِها مما يُستفادُ لا من نفسِ المالِ لا يُجمَعُ إلى ما عندَهُ في الحولِ ويُضمُّ إليه في النِّصابِ على المذهبِ.

*** بابٌ: زكاةُ الذَّهبِ والفِضَّةِ والحُليِّ والمَعدنِ والرِّكازِ:**

فصلٌ: نِصابُ الذَّهبِ[١٣٣٣]:

عِشرونَ مِثقالاً (دِيناراً مَضروبةً أو لا) المِثقالُ = ٣.٦٠ غ ×٢٠ = ٧٢ غ وفيه ربع العُشْرِ ٢.٥ % كلَّ حَولٍ.

فصلٌ: نِصابُ الفِضَّةِ[١٣٣٤]: مئتا دِرهمٍ مَضروبةً أو لا.

والدِّرْهمُ= ٢.٥٢ غ × ٢٠٠= نصاب الفضة ٥٠٤ غ وفيه ربعُ العُشرِ ٢.٥%كلَّ حولٍ، ولا شيءَ في المغشوشِ منهما حتى يبلُغَ نصاباً خالصاً. ولا وقْصَ في الذَّهبِ والفضةِ أي لا عفوَ فما زادَ فبحسابِهِ.

ولا يُكمَّلُ أحدُ النَّقدَينِ بالآخرِ لاختلافِ الجِنسِ كما في الحبوبِ،فلو كانتْ عندَهُ مئةُ درهمٍ فضَّةً وعَشَرةُ مثاقيلَ من الذَّهَبِ لا زكاةَ عليه فيهما، ولا يُكمَّلُ نقصُ أحدِهِما بالآخرِ،فيُشتَرَطُ بلوغُ كلٍّ منهُما نِصاباً.ويُكمَّلُ كلُّ نوعٍ من جنسٍ بآخرَ منهُ فإذا كانَ عندَهُ من جِنسِ الذَّهبِ مثلاً نوعانِ كجيِّدٍ ورديءٍ، أو مُتوسِّطٍ وكلٌّ منهُما يَنقُصُ عن نصابٍ، كُمِّلَ أحدُهما بالآخرِ، ويُؤخَذُ من كُلِّ نوعٍ بالقِسْطِ إن سَهُلَ بأن قَلَّتِ الأنواعُ، وإن شَقَّ بأن كَثُرتْ أخذَ من الوَسَطِ، كما في المُعشَّراتِ.

ويُجزِئُ إخراجُ نوعٍ صحيحٍ عن نوعٍ مُكسَّرٍ وهوالأفضلُ،ولايُجزِئُ العكسُ كمُكسَّرٍ عن صحيحٍ.

(١٣٣٣) ودليلُهُ عن عليٍّ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «**فإذا كانتْ لك مئتا درهمٍ وحالَ عليها الحولُ ففيها خَمسةُ دراهمَ، وليس عليك شيءٌ حتى يكونَ لك عِشرونَ ديناراً فإذا كان لك عشرونَ ديناراً وحالَ عليها الحولُ ففيها نصفُ دينارٍ فما زادَ فبحسابِ ذلك**» (د ١٥٧٣).

(١٣٣٤) ودليلُها حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنهما عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ قال: «ليس فيما دونَ خمسِ أَواقٍ من الوَرِقِ صدقةٌ» (م ٩٧٩) وحديثُ «وفي الرِّقَةِ رُبعُ العُشرِ» (خ - هب ١٣٤/٤) والرِّقةُ هي الدَّراهمُ المضروبةُ، والأُوقيةُ تُساوي أربعينَ دِرهماً، الوَرِقُ هو الفِضَّةُ.

فصلٌ: زكاةُ الحُليِّ[١٣٣٥]: ولا يجبُ في الحُليِّ المباحِ زكاةٌ أي ما يتحلَّى به النِّساءُ (أي يتزيَّنَّ به)، لأنَّهُ أشبهَ العواملَ من الأنعامِ التي في الأرضِ، وهذا إن علِمهُ ولم ينوِ كنـزَهُ، لأنَّهُ معدودٌ للاستعمالِ ما لم تُسرِفْ منه.

فإن ورثَ حُليَّاً ولم يَعلمْهُ حتى مضى الحولُ وجبتْ زكاتُهُ، وكذا إن نوى كنـزَهُ[١٣٣٦]، وكذا إن أسرفتْ فيه[١٣٣٧].

وكذا تجبُ الزكاةُ في الحليِّ المحرَّمِ كسِوارِ الرَّجلِ أو ما تُظهِرُهُ المرأةُ من حُليِّها، والمكروهِ وهو ما فيه تصاويرُ غيرُ محرَّمةٍ كمقطوعِ الرأسِ، ومثلُ الحُليِّ المحرَّمةِ الأواني المحرَّمةُ كالملاعقِ والمجامرِ من ذهبٍ أو فضةٍ فتجبُ زكاتُها، ومثلُهُ أن يَقصِدَ الرجلُ بحُليِّ النساءِ الذي يملِكُهُ كالسِّوارِ والخِلخالِ أن يَلبَسَهُ أو يُلبِسَهُ غِلمانَهُ، أو قصدتِ المرأةُ بحليِّ الرِّجالِ كالسَّيفِ والمِنْطَقَةِ أن تَلبَسَهُ أو تُلبِسَهُ جواريَها أو غيرَها من النِّساءِ، أو أَعدَّ الرجلُ حليَّ الرجالِ لنسائِهِ وجواريهِ أو أعدَّتِ المرأةُ حليَّ النساءِ لزوجِها وغِلمانِها فكلُّهُ حرامٌ وتجبُ فيه الزكاةُ.

وإن اقتنى حُليَّاً وقصدَ إجارتَهُ لمن له استعمالُهُ فلا زكاةَ فيه. ولو انكسرَ الحليُّ لم تجبْ زكاتُهُ إن قصدَ إصلاحَهُ وأمكنَ بلا صَوغٍ، ولو دامَ على تلك الحالِ أعواماً.

ولا زكاةَ في الجواهرِ كاللُّؤلؤِ والياقوتِ والزَّبرجدِ لعدمِ ورودِها في ذلك، ولأنَّها مُعدَّةٌ للاستعمالِ فأشبهتِ الماشيةَ العاملةَ.

هذا ويحرُمُ تمويهُ وتحليةُ المساجدِ أو الكعبةِ بذهبٍ أو فضةٍ.

ويُباحُ لذَكرٍ خاتَمٌ من فضةٍ[١٣٣٨] ولُبْسُهُ بخِنْصرِ يسارٍ أفضلُ من لُبسِهِ بخنصرِ يُمنى[١٣٣٩]، ويَجعَلُ فَصُّهُ مما يلي كَفَّهُ[١٣٤٠]، وكُرِهَ في سبَّابةٍ ووُسطى*.

([١٣٣٥]) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: «**لا زكاةَ في الحُليِّ**» (قط ١٠٧/٢ – هق ١٣٨/٤ ومثلُهُ عن جابرٍ والسيدةِ عائشةَ وأسماءَ وأنسٍ).

([١٣٣٦]) أي لو اتَّخذَ حُليَّاً ولم يَقصِدْ به استعمالاً مُحرَّماً ولا مَكروهاً ولا مباحاً بل قصدَ كنزَهُ واقتناءَهُ وجبتْ زكاتُهُ.

([١٣٣٧]) فلو اتَّخذتْ خِلْخالاً وزنُهُ مئتا دِينارٍ حرُمَ لأنَّ فيه سَرَفاً ظاهراً فتجبُ فيه الزَّكاةُ.

([١٣٣٨]) لحديثِ (خ٥٨٦٥ – م٢٠٩١): اتَّخذَ ﷺ خاتَماً من وَرِقٍ.

([١٣٣٩]) ضُعِّفَ حديثُ التَّختُّمِ في اليمينِ قال قط: المحفوظُ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يتختَّمُ في يسارِهِ. فكان في الخِنصرِ لأنَّها طرفٌ فهو أبعدُ من الامتهانِ مما تتناولُهُ اليدُ، ولا يَشغلُ اليدَ عمَّا تتناولُهُ. وصحَّحَ في الرَّوضةِ اليمينَ.

([١٣٤٠]) لحديثِ (خ٥٨٧٠ – م٢٠٩٤) «كان فَصُّهُ منه»، وفي حديثِ (م ٢٠٩٤) : «كان فَصُّهُ حَبشيَّاً».

ولو كانَ له إناءٌ وزنُهُ مئتانِ ويساوي ثلاثَمئةٍ فإن جوَّزْنا اتِّخاذَ الإناءِ فالزَّكاةُ واجبةٌ قولاً واحداً وإن حرَّمناهُ وهو الأصحُّ فلا قيمةَ لصنعتهِ شرعاً فلهُ إخراجُ خمسةِ دراهمَ من غيرِهِ.

وكذا تجبُ الزكاةُ في الضَّبَّةِ التي على الإناءِ إن كانت مكروهةً أو محرَّمةً.

ولا زكاةَ فيهما لو اتَّخذَ أنفاً أو سِنّاً أو أُنملةً من ذهبٍ أو فضةٍ.

ولا زكاةَ فيما يُحلِّي الوليُّ الصِّبيانَ بالذَّهبِ أو الفضةِ ما دامُوا صِبياناً.

وأمَّا المُموَّهُ بالذَّهبِ والفِضةِ من الجُدرانِ والسُّقوفِ وغيرِهما فإن كان مُستهلَكاً لا يحصلُ منه شيءٌ بالسَّبكِ لم يجبْ فيه الزكاةُ وإلا وجبتْ زكاتُهُ إن بلغَ وحدَهُ نِصاباً أو بانضمامِ مالٍ آخرَ له.

القاعدةُ في كلِّ ذلك: كلُّ ما اتُّخذَ من الذَّهبِ والفضةِ من حُليٍّ وغيرِهِ إذا حُكمَ بتحريمِ استعمالِهِ أو كراهتِهِ وجبتْ فيه الزكاةُ وإن كان استعمالُهُ مُباحاً كحُليِّ النِّساءِ وخاتمِ الفضةِ للرجُلِ لم تجبْ فيه الزكاةُ.

فصلٌ: زكاةُ المعدِنِ[١٣٤١]**:** والمُستخرَجُ من معدنِ الذَّهبِ والفضَّةِ تجبُ زكاتُهُ إن بلغَ نصاباً من الذَّهبِ أو الفضَّةِ وهي ربُعُ العُشرِ حالاً عقِبَ تَخليصِهِ وتَنقيَتِهِ من نحوِ ترابٍ **بشروطٍ ثلاثةٍ:**

الأوَّلُ: أن يكونَ المعدِنُ في أرضٍ مباحةٍ أو مملوكةٍ للمُخرجِ.

الثاني: أن يكونَ المُخرِجُ من أهلِ الزَّكاةِ.

الثالثُ: وجودُ النِّصابِ ولو في أعمالٍ متعدِّدةٍ.

ويُزكَّى للجميعِ إن: ١- اتَّحدَ المعدِنُ، ٢- اتَّصلَ العملُ، ٣- وكذا إن تَقطَّع بعُذرٍ كمرضٍ وسفرٍ لغيرِ النُّزهةِ.

ولا زكاةَ على المستخرَجِ من غيرِهما كالحديدِ والنُّحاسِ والياقوتِ.

فصلٌ: في الرِّكازِ[١٣٤٢]**:** دَفينِ الجاهليةِ[١٣٤٣]، وفيه الخُمسُ حالاً إن كانَ نقداً ولو غيرَ مضروبٍ وبلغَ النِّصابَ ولو بضمِّهِ إلى ما في مِلكِهِ، فإن كان

---

* ففي (م ٥٤٥٧) النَّهيُ عن التَّختُّمِ في الوُسْطى.

(١٣٤١) وهو اسمٌ لمكانٍ خلقَ اللهُ تعالى فيه الذَّهبَ والفضةَ من مَواتٍ أو مِلْكٍ. والأصلُ في زكاتِهِ قبلَ الإجماعِ قولُهُ تعالى ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ** (أي زكُّوا) **مِن طَيِّبَٰتِ** (أي خِيارِ) **مَا كَسَبْتُمْ** (أي من المالِ) **وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ** ﴾البقرة: ٢٦٧ أي من الحبوبِ والثِّمارِ والمعادنِ وهو عامٌّ مخصوصٌ بالأحاديثِ النبويةِ .

وفي حديثِ (د٣٠٦١-هب-الموطأ١/٢٤٨) (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أقطعَ بلالَ بنَ الحارثِ المزنيَّ معادِنَ القَبليَّةِ (ناحيةٌ من ساحلِ البحرِ)... فتلك المعادنُ لا يُؤخذُ منها إلا الزكاةُ إلى اليومِ) (حا ١/٤٠٤)

إسلاميَّاً فهو لمالكِهِ. أي أنَّ دفينَ الإسلامِ لمالكِهِ إن عُلِمَ ،ويجبُ ردُّهُ إليه لأنَّهُ مالُ مسلمٍ، ومالُ المسلمِ لا يُملَكُ بالاستيلاءِ عليه، وإن لم يُعلَمْ مالكُهُ فلُقَطةٌ. ويُصرَفُ مَصارفَ الزَّكاةِ على المُعتمدِ.

*بابٌ: زكاةُ الزُّروعِ والثِّمارِ والنَّعَمِ:

فصلٌ: زكاةُ الزروعِ والثمارِ[١٣٤٤]:

وهي مما تُنبتُهُ الأرضُ من أنواعٍ مُعيَّنةٍ، وتجبُ **بشروطٍ ثلاثةٍ:**

– **الأوَّلُ**: أن يكونَ مما يُقتاتُ اختياراً [١٣٤٥] كالقمحِ (الحِنْطةِ) والشَّعيرِ والأَرُزِّ والذُّرَةِ والحِمِّصِ والعَدَسِ والفُولِ (الباقِلَّاءِ) من الحبوبِ إذا اشتدَّتْ، والذي تجبُ فيه من الثِّمارِ – العِنبُ والرُّطَبُ إذا ظهرتا وبدا صلاحُهُما.فلا تجبُ في الخَضْراواتِ ولا الأَبازيرِ مثلِ الكَمُّونِ والكُزْبُرَةِ لأنَّها تُستعمَلُ لإصلاحِ الطَّعامِ وليستْ بقُوتٍ.

- **الثَّاني:** أن يكونَ مملوكاً.

(١٣٤٢) ودليلُ الرِّكازِ حديثُ أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**.... وفي الرِّكازِ الخُمسُ**» (خ ١٤٩٩ و ٦٩١٢ – م ١٧١٠ و ٤٤٤٠).

(١٣٤٣) ولذا سُمِّيَ به الرِّكازُ لأنَّهُ خفيٌّ، والرِّكازُ بمعنى المركوزِ، من الرِّكْزِ وهو الخفاءُ، قال تعالى: ﴿ **أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا** ﴾ مريم: ٩٨، أي صَوتاً خفيَّاً.

(١٣٤٤) الأصلُ في وجوبِها في ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ **وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ** ﴾الأنعام: ١٤١، قال ابنُ عبَّاسٍ: حقُّهُ الزَّكاةُ فيه، مرَّةً العُشرُ ومرَّةً نِصفُ العُشرِ (تفسير الطبري ١٣٩٦٥ – ١٣٩٦٦ – هب ١٣٢/٤) وقولُهُ تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ** ﴾البقرة: ٢٦٧، والزَّكاةُ تُسمَّى نفقةً لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ التوبة: ٣٤، وأجمعُوا على وجوبِها في الحِنطةِ والشَّعيرِ والتَّمرِ والزَّبيبِ. حكاه ابنُ المنذرِ (إجماع ص٤٧) وابنُ عبدِ البَرِّ (الاستذكار ١٣٢٠٠).

(١٣٤٥) لحديثِ (حا): (لا تأخُذوا الصَّدقةَ إلا من هذه الأربعةِ: الشعيرِ والحِنطةِ والتَّمرِ والزَّبيبِ).

- **الثَّالثُ:** أن يكونَ نِصاباً فأكثرَ، والنِّصابُ خمسةُ أَوسُقٍ[١٣٤٦] تحديداً وقَدْرُها =٤٠٠.٥١٨كغ[١٣٤٧].

والعِبرةُ في النِّصابِ بالكَيلِ على الصَّحيحِ، وإنَّما قُدِّرتْ بالوزنِ استظْهاراً ويُعتبَرُ في الحَبِّ جافّاً مُصفًّىً من تِبنِهِ، لأنَّهُ لا يُدَّخرُ فيه ولا يُؤكَلُ معه، فالعِبرةُ به حالةَ الجفافِ إن كان مما يَتجفَّفُ غيرَ رديءٍ، أمَّا ما لا يمكنُ جفافُهُ جيّداً فيُعتبرُ منه حالُ كمالِهِ، وهو حالُ الرُّطوبةِ، وتُخرَجُ زكاتُهُ منه حالاً، ولا حاجةَ إلى تقديرِ الجفافِ، ويُشترَطُ في النِّصابِ أن يكونَ من جِنسٍ واحدٍ، فلا يُضَمُّ جِنسٌ لآخَرَ كقَمحٍ مع شعيرٍ، ولا يُضمُّ زَرعُ عامٍ إلى زَرعِ عامٍ آخَرَ.

ولا يجبُ في الحبوبِ إلا زكاةٌ واحدةٌ ولو بقيتْ سِنينَ بخلافِ الذَّهبِ والفِضَّةِ.

وحيثُ بدا الصَّلاحُ في الثِّمارِ ولم يكُنْ خَرْصٌ[١٣٤٨] أو اشتدَّ الحَبُّ حرُمَ على المالكِ التَّصرُّفُ فيه قبلَ إخراجِ الزَّكاةِ ولو بالصَّدقةِ إن تعلَّقتْ به الزَّكاةُ، بأن بلغَ نِصاباً ويُعزَّرُ إن علِمَ الحُرمَةَ ويُغرَّمُ بدلَ ما تصرَّفَ فيه اتِّفاقاً.

والواجبُ إخراجُهُ: العُشرُ إن شَرِبَ بعُروقِهِ (البَعْلُ)، أو شَرِبَ من ماءِ السَّماءِ، ونِصفُ العُشرِ إن شَرِبَ بدُولابِ نَضْحٍ أو ماءٍ مُشترَى، فإن شَرِبَ بهما معاً فبحسابِهِ[١٣٤٩].

([١٣٤٦]) ودليلُهُ ما جاءَ عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**ليس فيما دونَ خَمسةِ أَوسُقٍ من التَّمرِ صدقةٌ**» (خ ١٤٠٥- م ٩٧٩). والوسْقُ مِكيالُ مِقدارِ حِمْلِ بَعيرٍ، والوسْقُ سِتُّونَ صاعاً (د ١٥٥٩).

([١٣٤٧]) انظرْ كتابَنا رسْمَ المفتي على المذهبِ الشافعيِّ ص٨٣.

([١٣٤٨]) كانَ سيدُنا النبيُّ ﷺ يبعثُ سيدَنا عبدَ اللهِ بنَ رَواحةَ فيَخْرِصُ النَّخلَ حين يطيبَ قبلَ أن يُؤكلَ منه، ثم يُخَيِّرُ يهودَ: يأخذونَهُ بذلك الخَرْصِ أو يدفعونَهُ إليهم بذلكَ الخَرْصِ لكي تُحصَى الزَّكاةُ قبلَ أن تُؤكَلَ الثِّمارُ وتُفرَّقَ) (د١٦٠٦)، فيدورُ الخارِصُ العَدْلُ (من أهلِ المعرفةِ بالخَرْصِ) بعد بُدوِّ صلاحِ الثَّمرةِ حولَ النَّخلةِ فيقولُ: فيها من الرُّطَبِ كذا، ويأتي منه من التَّمرِ كذا، فيضمَنُ المالكُ الموسِرُ بغيرِ هذه الثَّمرةِ نصيبَ الفقراءِ بحسابِهِ في ذمَّتِهِ، ويقبَلُ المالكُ ذلك، فينتقِلُ حينئذٍ حقُّ الفقراءِ منه إلى ذمَّتِهِ فيدفعُهُ لهم بعدَ الجفافِ، وله بعدَ ذلك التَّصرُّفُ. فالخَرْصُ خاصٌّ بالثِّمارِ بخلافِ الحُبوبِ. وعن سيدِنا عَتَّابِ بنِ أُسيدٍ «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يبعثُ على النَّاسِ من يَخرِصُ عليهم كُرومَهمْ وثمارَهمْ» (ت). «وأمرَهُ أن يَخرِصَ العِنبَ زَبيباً كما يَخرِصُ التَّمرَ» (قط ١٣٤١٢)

([١٣٤٩]) ودليلُ ذلك ما جاءَ عن سالمِ بنِ عبدِ اللهِ عن أبيهِ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قالَ: «**فيما سَقَتِ السَّماءُ والعُيونُ أو كان عَثَرِيًّا العُشْرُ، وما سُقِيَ بالنَّضْحِ نصفُ العُشرِ**» (خ١٤٨٣ – م٩٨١).

فصلٌ: زكاةُ عُروضِ التِّجارةِ[١٣٥٠]:

والعُروضُ جمعُ عَرْضٍ: اسمٌ لكلِّ ما قابلَ النَّقدَينِ من صُنوفِ المالِ.

والتِّجارةُ: تقليبُ المالِ المملوكِ بالمعاوضةِ لغرضِ الرِّبحِ.

وتجبُ زكاتُها **بستَّةِ شروطٍ:**

- **الأوَّلُ:** أن يكونَ مالُها مملوكاً بمعاوضةٍ كشراءٍ.
- **الثَّاني:** وجودُ نيةِ التِّجارةِ حالَ المعاوضةِ في صُلْبِ العقدِ أو في مجلسِهِ، لذا يُشترَطُ تجديدُ النيةِ عندَ كلِّ معاوضةٍ حتى يَفرُغَ رأسُ المالِ.
- **الثَّالثُ:** ألا يُقْصَدَ بالمال القُنيةُ (الإمساكُ للانتفاعِ به) فإن قُصِدَ انقطعَ الحولُ.
- **الرَّابعُ:** مُضيُّ حولٍ من وقتِ الملكِ.
- **الخامسُ:** ألا يُرَدَّ جميعُ مالِ التِّجارةِ في أثناءِ الحولِ إلى نقدٍ من جنسِ ما يُقوَّمُ بهِ وهو دونَ النِّصابِ.
- **السَّادسُ:** أن تبلُغَ قيمتُهُ آخرَ الحَولِ نِصاباً، وهو عِشرونَ مِثقالاً لأنَّهُ وقتُ الوجوبِ، فلو اشترى عَرْضاً للتِّجارةِ بشيءٍ يسيرٍ جدَّاً انعقدَ الحولُ، فإذا بلغَ نِصاباً في آخرِ الحولِ وجبتِ الزَّكاةُ.

ويُضَمُّ رِبحٌ حاصِلٌ في أثناءِ الحولِ لأصلٍ في الحولِ، ويُقوَّمُ آخرَ الحولِ بما اشْتُرِيَ به إن كان نقداً فإن كان بغيرِ نقدٍ كعَرْضٍ ونكاحٍ وخُلْعٍ قُوِّمَ بالنَّقدِ والغالبِ في البلدِ، والواجبُ إخراجُ رُبعِ العُشرِ من القيمةِ فلا يجوزُ إخراجُهُ من عينِ العَرْضِ[١٣٥١].

الصَّيرفيُّ: بشِرْهُ أن لا زكاةَ عليه للمبادلَةِ.

(١٣٥٠) قالَ تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ البقرة: ٢٦٧، قال سيدُنا مُجاهِدٌ: نزلتْ في التِّجارةِ. وما رُويَ عن سَمُرةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قال: «أمَّا بعدُ، فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يأمرُنا أن نُخرجَ الصَّدقةَ من الذي نُعِدُّ للبيعِ» (د١٥٦٢) وحديثُ (حا ١/٣٨٨) «وفي البَزِّ صدقتُهُ» أي الثيابِ المُعدَّةِ للبيعِ.

(١٣٥١) ودليلُهُ ما ذَكَرَ زُرَيْقُ بنُ حيَّانَ – وكان زُرَيقٌ على جوازِ مِصرَ في زمنِ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ وسُليمانَ وعُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ– (أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كَتبَ إليه أنِ انظُرْ من مَرَّ بكَ من المسلمينَ فخُذْ ممَّا ظهرَ من أموالِهِمْ ممَّا يُديرُونَ من التِّجاراتِ، من كلِّ أربعينَ ديناراً، فمَا نقَصَ فبحسابِ ذلك، حتى يبلُغَ عشرينَ ديناراً فإن نقصَتْ ثلثُ دينارٍ فدعْها، ولا تأخُذْ منها شيئاً) (الموطَّأ).

فصلٌ: زكاةُ النَّعَمِ:

تُخرَجُ من النَّعَمِ ولا تُجزِئُ قيمةُ ما وجبَ في السَّائمةِ من نحوِ حبٍّ وتمرٍ[١٣٥٢]، ويُجزِئُ سِنٌّ أعلى من فرضٍ عليه[١٣٥٣].

ويُضَمُّ النِّتاجُ إلى الإناثِ في الحَولِ وتُزَكَّى لحَولِها ويُجعَلُ كأنَّهُ موجودٌ معها في جميعِ الحَولِ بشرطَينِ:

الأوَّلُ: أن يَحدُثَ قبلَ تمامِ الحَولِ.

الثَّاني: أن يَحدُثَ النِّتاجُ بعدَ بلوغِ الأُمَّهاتِ نِصاباً.

شروطُ وجوبِها **ستةُ شروطٍ:**

١- **الإسلامُ**[١٣٥٤]: فلا تجبُ على الكافرِ وجوبَ مُطالبةٍ في الدُّنيا وإن كان يُعاقَبُ على تركِها في الآخرةِ عِقاباً زائداً على عقابِ الكُفرِ إذا لم يُسلِمْ (كبقيةِ أركانِ الإسلامِ) لأنَّهُ مُكلَّفٌ بفروعِ الشَّريعةِ، فإن أسلمَ لم يُكلَّفْ بإخراجِها كالصَّلاةِ والصِّيامِ. وأمَّا المرتَدُّ فالصَّحيحُ أنَّ مالَهُ موقوفٌ (فوجوبُ الزَّكاةِ موقوفٌ) حتَى يَعودَ إلى الإسلامِ فيُخرِجَها (أي تبيَّنَ أنَّها وجبتْ عليه لبقاءِ مِلكِهِ)، ولو أخرجَها حالَ الرِّدَّةِ أجزأتْهُ.

٢- **الحُرِّيَّةُ** فلا زكاةَ على رَقيقٍ.

٣- **المِلْكُ التَّامُّ:** فالمِلكُ الضَّعيفُ (كمِلكِ المُكاتَبِ) لا يجبُ فيه الزَّكاةُ، ولا يمنَعُ دَينٌ وجوبَها ولو حُجِرَ بهِ.

٤- **النِّصابُ** كما يأتي.

٥- **الحَولُ:** وهو سنةٌ كاملةٌ[١٣٥٥].

٦- **إسامَةُ المالكِ**[١٣٥٦]: وهو الرَّعيُ في كَلأٍ ليسَ فيه كُلْفةٌ أو قيمةٌ يسيرةٌ، فلا زكاةَ في معلوفةٍ كما هو اليومَ والقاعدةُ فيه: (إن عُلِفَتْ قدراً تعيشُ

(١٣٥٢) لحديثِ: «**خُذِ الحَبَّ من الحَبِّ، والإبِلَ من الإبِلِ، والبقرَ من البقرِ، والغنمَ من الغنمِ**» (د١٥٩٩)

(١٣٥٣) لقولِهِ ﷺ: «**ذاك الذي وجبَ عليك فإن تطوَّعتَ بخيرٍ آجرَكَ اللهُ فيه وقَبِلْناهُ منكَ**» (حم ١٤٢/٥ – د١٥٨٣).

(١٣٥٤) لقولِ الصِّدِّيقِ الأكبرِ ﷺ: (هذه فريضةُ الصَّدقةِ التي فرضَها رسولُ اللهِ ﷺ على المسلمينَ) (خ١٤٥٤–د١٥٦٧–ن).

(١٣٥٥) لخبرِ: «**لا زكاةَ في مالٍ حتى يحولَ عليه الحَولُ**» (د١٥٧٣) ضعيفٌ مَجبورٌ بآثارٍ صحيحةٍ عن الخُلفاءِ الأربعةِ.

بدونِهِ بلا ضررٍ بيِّنٍ ولم يَقصِدْ به المالكُ قطعَ السَّومِ وجبتْ زكاتُها وإلا فلا).

مبحثٌ: ولا تجبُ زكاةُ النَّعَمِ إلا في الإبلِ والبقرِ والغَنمِ:

ولأنَّها تَكثُرُ منافعُها، ويُطلَبُ نماؤُها بالكِبَرِ والنَّسلِ فاحتملَ المواساةَ في الزَّكاةِ، ولا تجبُ فيما سِوى ذلك من المواشي كالخيلِ والبِغالِ والحَميرِ[١٣٥٧] والمتولِّدُ بينَ الغَنمِ والظِّباءِ فلا زكاةَ فيها كلِّها ولأنَّها تُقتَنى للزِّينةِ والاستعمالِ لا للنَّماءِ فلم تَحتمِلِ الزَّكاةَ كالعقارِ والأثاثِ، وهذا إذا لم تكُنْ للتِّجارةِ فإن كانتْ لها وجبتْ زكاتُها.

([١٣٥٦]) لحديثِ الصِّدِّيقِ الأكبرِ ﷺ (خ-د-ن): (في صدقةِ الغنمِ في سائِمتِها...).

(١٣٥٧) لحديثِ (الموطَّأ ١/٢٧٧ ـ الشافعي ١/٢٢٦ ـ خ ١٤٦٣ ـ م ٩٨٢) عن أبي هريرةِ رضي اللهُ عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**ليس على المسلمِ في عبدِهِ ولا فرسِهِ صدقةٌ**».

أولاً: الإبلُ:

وأَوَّلُ نصابِها خَمْسٌ[١٣٥٨]: وفيه شاةٌ جَذَعةٌ[١٣٥٩] سليمةٌ من العيوبِ ذكراً أو أُنثى أَنهتْ سنةً ودخلتْ في الثانيةِ، وسُمِّيتْ جَذَعةً لأَنَّها أَجذعَتْ أي أسقَطتْ مُقدَّمَ أسنانِها، أو ثَنِيَّةَ مَعْزٍ لها سنتانِ ودخلتْ في الثالثةِ،

وفي عشرٍ: شاتانِ، وفي خَمْسَ عشرَ: ثلاثُ شِياهٍ، وفي عِشرينَ: أربعُ شياهٍ، وفي خمسٍ وعِشرينَ: بنتُ ناقةٍ مخاضٍ (الماخِضُ: الحامِلُ أي آنَ لأُمِّها بعدَ سنةٍ أن تكونَ مَخاضَاً حامِلاً[١٣٦٠]). وفي ستٍّ وثلاثينَ: بنتُ ناقةٍ لَبُونٍ (آنَ لأُمِّها أن تصيرَ لَبُوناً ذاتَ لَبنٍ بسببِ ولادتِها ثانيةً). وفي ستٍّ وأربعينَ: حِقَّةٌ (اسْتحقَّتْ أن يَطرُقَها الفَحلُ وأن يركبَ عليها ويَحمِلَ على ظهرِها). وفي إحدى وستِّينَ: جَذَعةٌ وهي آخِرُ أسنانِ الزَّكاةِ: (لها أربعُ سنينَ وطعنتْ في الخامسةِ، أَجذعتْ مُقدَّمَ أسنانِها) فإن عَدِمَ واحدةً منها فله أن يَصعدَ للأعلى ويَتَّخذَ جُبْراناً، أو ينزلَ لِمَا دُونَها ويدفَعَ جُبراناً، وفي ستٍّ وسبعينَ: بنتَا لَبونٍ تَعبُّداً لا بالحسابِ. وفي إحدى وتِسعينَ حِقَّتانِ تعبُّداً لا بالحسابِ.

وفي مئةٍ وثلاثينَ حِقَّةٌ وبنتا لَبونٍ ثم يَستقيمُ الحسابُ بزيادةِ عشرٍ عشرٍ.
١٤٠ حِقَّتانِ وبنتُ لَبونٍ ــ ١٥٠ ثلاثُ حِقاقٍ ــ ١٦٠ أربعُ بناتِ لَبونٍ ــ ١٧٠ ثلاثُ بناتِ لَبونٍ وحِقَّةٌ ــ ١٨٠ حِقَّتانِ وبنتا لَبونٍ ــ ١٩٠ ثلاثُ حِقاقٍ وبنتُ لَبونٍ وفي المئتينِ يتَّفِقُ الفَرضانِ (٥٠×٤ أربعُ حِقاقٍ ٤٠×٤ خمسُ بناتِ لَبونٍ) فيُخرَجُ الأَغبطُ للفقيرِ[١٣٦١].

(١٣٥٨) لحديثِ: «**ليسَ فيما دونَ خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ**» (د١٥٥٨ ــ ت٦٢٦)

(١٣٥٩) لعمومِ حديثِ «**في خمسٍ من الإبِلِ شاةٌ**» (د١٥٦٨) وحديثِ: «**في كلِّ إبلٍ سائمةٍ في كلِّ أربعينَ ابنةُ لَبونٍ**» (حم ٤/٥ ــ د١٥٧٥ ــ ن١٥/٥)

(١٣٦٠) لحديثِ (خ١٥٤٥) «**إذا بلغتْ خمساً وعشرينَ إلى خمسٍ وثلاثينَ ففيها بنتُ مَخاضٍ**» وحديثِ أنسٍ: «**فإن لم يكُنْ فيها بنتُ مخاضٍ فابنُ لَبونٍ ذَكَرٌ**» (د١٥٦٧)

(١٣٦١) والأصلُ في ذلك كتابُ سيدِنا أبي بكرٍ إلى أنسٍ رضي اللهُ عنهما لَمَّا أرسلَهُ إلى البحرينِ لأَخْذِ الزَّكاةِ، ونصُّهُ: «بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ: هذه فريضةُ الصَّدقةِ التي فرضَها رسولُ اللهِ ﷺ على المسلمينَ.... وفي أربعٍ وعشرينَ من الإبلِ فما دونَها من الغنمِ من كلِّ خمسٍ شاةٌ فإذا بلغتْ خمساً وعشرينَ إلى خمسٍ وثلاثينَ ففيها بنتُ مخاضٍ أنثى، فإذا بلغتْ ستَّاً وثلاثينَ إلى خمسٍ وأربعينَ ففيها بنتُ لبونٍ أُنثى، فإذا بلغتْ سِتَّاً وأربعينَ إلى ستينَ ففيها حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الجملِ فإذا بلغتْ واحدةً

ثانياً: البقرُ[١٣٦٢]: وأوَّلُ نِصابِهِ ثلاثونَ[١٣٦٣] وفيها تَبيعٌ (يتبَعُ أُمَّهُ في المَرعى)، وفي أربعينَ مُسنِّةٌ[١٣٦٤] (لها سنتانِ ودخلتْ في الثَّالثةِ).

وفي ستِّينَ تَبيعانِ – في سبعينَ تَبيعٌ ومُسنِّةٌ، وفي ثمانينَ مُسنَّتانِ، وفي تسعينَ: ثلاثُ أَتبعَةٍ وفي مئةٍ مُسنَّةٌ وتبيعانِ، وفي ١١٠ مُسنَّتانِ وتبيعٌ، وفي ١٢٠ ثلاثُ مُسنَّاتٍ أو أربعةُ أتبعةٍ، ويتغيَّرُ الفرضُ بزيادةِ كلِّ عشرةٍ[١٣٦٥].

ثالثاً: الغنمُ والماعزُ[١٣٦٦]: وأَوَّلُ نصابِهِ (أربعونَ وفيها جَذَعةٌ أو ثَنيَّةٌ من المَعْزِ، وفي ١٢١ شاتانِ تَعبُّداً لا بالحسابِ – ٢٠١ ثلاثُ شِياهٍ – ٤٠٠ أربعُ شياهٍ ثم يَستقيمُ الحسابُ بزيادةِ مئةٍ مئةٍ في كلٍّ منها[١٣٦٧].

فصلٌ: وأسبابُ النَّقصِ في الزَّكاةِ خمسٌ :

المرضُ والعيبُ والذُّكورةُ والصِّغَرُ ورداءةُ النَّوعِ .

فلا تُؤخَذُ مريضةٌ ولا معيبةٌ مما تُردُّ به في البيعِ[١٣٦٨] إلا إن كانتْ مِراضَاً ولا يُؤخَذُ ذَكَرٌ[١٣٦٩] إلا إن وجبَ كابنِ لَبونٍ أو تمخَّضتْ ماشيتُهُ ذُكورًا

وستِّينَ إلى خمسٍ وسبعينَ ففيها جَذَعةٌ، فإذا بلغتْ إحدى وتسعينَ إلى عشرينَ ومائةٍ ففيها حِقَّتانِ طَروقتا الجملِ، فإذا زادتْ على عشرينَ ومائةٍ ففي كلِّ أربعينَ بنتُ لبونٍ وفي كلِّ خمسينَ حِقَّةٌ.....» (خ).

(١٣٦٢) مُشتقَّةٌ من بَقرتُ الشيءَ إذا شَقَقْتَهُ، لأنَّها تَبقُرُ الأرضَ بالحرثِ.

(١٣٦٣) لحديثِ معاذٍ: «أَمرني رسولُ اللهِ ﷺ حيثُ بعثني إلى اليمنِ أن لا آخُذَ من البقرِ شيئاً حتى تبلُغَ ثلاثينَ» (ن٥/٢٦)

(١٣٦٤) لحديثِ معاذٍ: «أمرني أن آخُذَ من كلِّ ثلاثينَ من البقرِ تَبيعاً أو تبيعةً ومن كلِّ أربعينَ مُسنَّةً» (الخمسة د١٥٧٦ – حم ٥/٢٣٠ – ت٦٢٢).

(١٣٦٥)أخرجه (حم ٢/٢٧٥)

(١٣٦٦) ودليلُ ذلك ما وردَ في كتابِ سيدِنا أبي بكرٍ إلى أنسِ بنِ مالكٍ رضي اللهُ عنهما لَمَّا وجَّههُ إلى البحرينِ: «... وفي صدقةِ الغنمِ، في سائمتِها، إذا كانتْ أربعينَ إلى عشرينَ ومئةٍ: شاةٌ، فإذا زادتْ على عشرينَ ومئةٍ إلى مئتينِ: شاتانِ، فإذا زادتْ على مئتينِ إلى ثلاثمائةٍ ففيها ثلاثُ شِياهٍ، فإذا زادتْ على ثلاثمائةٍ ففي كلِّ مئةٍ شاةٌ، فإذا كانتْ سائمةُ الرجلِ ناقصةً من أربعينَ شاةً واحدةً فليس فيها صدقةٌ إلا أن يشاءَ ربُّها» (خ).

(١٣٦٧) وهذا لا اختلافَ فيه بينَ أهلِ العلمِ لوردِهِ في صحيحِ البخاريِّ. وما بينَ النُّصُبِ عفْوٌ (انظر حم ٤٦٣٢ – د١٥٦٨ – ت٦٢١ – جه١٨٠٧).

(١٣٦٨) لقولِهِ تعالى ﴿ **وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ** ﴾ البقرة: ٢٦٧

(١٣٦٩) لأن النَّصَّ وردَ في الإناثِ.

ويُؤخَذُ في الصِّغارِ صغيرةٌ[١٣٧٠]
ولا تؤخذ رُبَّى (وهي حديثةُ العهدِ بالنِّتاجِ شاةً كانت أو غيرَها) سُمِّيتْ بذلك لأنَّها تُربِّي ولدَها
ولا تُؤخَذُ أَكُولةٌ : وهي المُسَمَّنةُ للأكلِ. ولا حامِلٌ ولا خِيارٌ[١٣٧١] إلا برضا المالكِ في الجميعِ.[١٣٧٢]

فصلٌ: زكاةُ الخَليطَينِ:

للخُلْطةِ تأثيرٌ في إيجابِ الزَّكاةِ، وهو أن يُجعلَ مالُ الرَّجُلينِ أو الجماعةِ كمالِ الرجلِ الواحدِ، فيجبُ فيه ما يجبُ في مالِ الرجلِ الواحدِ، فإذا ما اختلطَ اثنانِ فأكثرُ من أهلِ وجوبِ الزكاةِ فلا تأثيرَ في دونِ النِّصابِ وتؤثِّرُ في فوقِهِ[١٣٧٣]، وهي قِسمانِ: خُلطَةُ شُيوعٍ وخُلطَةُ جِوارٍ (مُجاورةٍ).
فالشُّيوعُ: أن يكونَ المالُ مُشترَكاً مُشاعاً بينَهُما. وتُسمَّى أيضاً خُلطةَ اشتراكٍ - خلطةَ أعيانٍ.
والجِوارُ: أن يكونَ لكلِّ واحدٍ منهما ماشيةٌ متميِّزةٌ ولا اشتراكَ بينَهُما لكنَّهُما متجاورانِ مُختلطانِ في المُراحِ والمَسرحِ والمَرعى وسائرِ الشُّروطِ المذكورةِ. وتُسمَّى أيضاً خُلطةَ أوصافٍ.
وكلُّ واحدةٍ من الخُلطتَينِ تُؤثِّرُ في الزكاةِ ويصيرُ مالُ الشَّخصَينِ أو الأشخاصِ كمالِ واحدٍ.

فائدتُها:

١- تُفيدُ الشَّريكَينِ تَخفيفاً كأن يَملِكا ثمانينَ شاةً بالسَّويةِ بينَهُما فيلزمُهُما شاةٌ.
٢- تُفيدُ الشَّريكَينِ تثقيلاً: كأن يَملِكا أربعينَ شاةً بالسَّويةِ بينَهُما فيلزمُهما شاةٌ.

(١٣٧٠) لقولِ الصِّدِّيقِ الأكبرِ رضي اللهُ عنه (ولو منعوني عَناقاً كانوا يُؤدُّونَهُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ لقاتلْتُهمْ على منعِها) (خ١٤٥٦) والعَناقُ هي الصَّغيرةُ من المعزِ لم تبلُغْ سنةً.

(١٣٧١) لقولِهِ لسيدِنا معاذٍ (خ ١٣٩٥- م ١٢١) **«إيَّاكَ وكرائِمَ أموالِهِمْ»** ولقولِ الفاروقِ رضي اللهُ عنه(مالك في الموطأ٦١١) : ولا تُؤخَذُ الأَكُولةُ ولا الرُّبَّى ولا الماخضُ (الحاملُ)ولا فحلُ الغنمِ.

(١٣٧٢) لأنَّهُ محسنٌ بالزيادةِ وقد قال تعالى: (ما على المُحسنينَ من سبيلٍ)

(١٣٧٣) لحديثِ (ت٦٢١) «**لا يُجمَعُ بين متفرِّقٍ ولا يُفرَّقُ بين مُجتمعٍ خشيةَ الصَّدقةِ، وما كان من خليطَينِ فإنَّهما يتراجعانِ بينَهما بالتَّسويةِ**» (خ ١٤٥٠ من حديثِ أنسٍ).

٣- تُفيدُ تخفيفاً على أحدِهما وتثقيلاً على الآخرِ كأن يملِكا ستينَ لأحدِهما ثُلُثُها فعليه ثُلُثُ شاةٍ وللآخرِ ثُلُثاها فعليهِ ثُلُثا شاةٍ.
٤- لا تُفيدُ تخفيفاً ولا تثقيلاً كأن يَملِكا مِئتَي شاةٍ بالسَّويةِ بينَهُما فعليهما شاتانِ.

شروطُها:

١- أن تكونَ الماشيتانِ نِصاباً أو دونَ النِّصابِ ولأحدِهما نصابٌ (اشتركا في ثلاثينَ نَعجةً ولأحدِهما أربعونَ وقد خلطَ منها خمسةَ عشرَ مع مثلِها للآخرِ).

٢- مُضيِّ الحولِ في الحوليِّ.

٣- أن يكونَ المالِكونَ من أهلِ الزَّكاةِ.

٤- أن يكونَ المُراحُ واحداً وهو مأوى الماشيةِ ليلاً (الزَّريبةُ).

٥- أن يكونَ المسرحُ واحداً وهو اسمٌ للموضعِ الذي تجتمِعُ فيه ثم تُساقُ إلى المَرعى.

٦- أن يكونَ المَرعى والرَّاعي واحداً.

٧- أن يكونَ الفحلُ واحداً (يتردَّدُ على كلٍّ من الماشيةِ).

٨- أن يكونَ المشرَبُ واحداً (موضِعُ شربِ الماشيةِ).

٩- اتِّحادُ موضعِ الحَلْبِ (المكانُ الذي تُحلَبُ فيه الماشيةُ).

١٠- كونُ المالَينِ من جنسٍ واحدٍ.

١١- دوامُ الشَّركةِ كلَّ الحولِ.

فالمهمُّ أن لا يتميَّزَ مالُ أحدِ الشَّريكينِ عن الآخرِ، فيزكَّى المالانِ كمالٍ واحدٍ.

أمَّا في الزَّرعِ: فأن يتَّحدَ النَّاطورُ (حافظُ الزَّرعِ والشَّجرِ) والجَرينُ (موضعُ تجفيفِ الثَّمرِ) وبيدرٌ (موضعُ تصفيةِ الحِنطةِ).

أمَّا في النَّقدِ وعُروضِ التِّجارةِ:

فأن يتَّحدَ دكَّانٌ ومكانُ حفظٍ وميزانٌ وكيَّالٌ ومِكيالٌ ونقَّادٌ (صَيرفيٌّ) ومُنادٍ (دلَّالٌ).

مبحثٌ: تنبيهاتٌ هامَّةٌ:

إذا وجبتِ الزَّكاةُ وتمكَّنَ من أدائِها ثم ماتَ لم تسقُطْ بموتِهِ بل يجبُ إخراجُها من مالِهِ:

١ . لو اجتمعتِ الزَّكاةُ والدَّينُ على حيٍّ:

آ . إن تعلقتِ الزَّكاةُ بالعَينِ (فإن بقيَ النِّصابُ أو بعضُهُ) قُدِّمتِ الزَّكاةُ مُطلقاً[١٣٧٤].

[١٣٧٤] لحديثِ: «**فدَينُ اللهِ أحقُّ بالقضاءِ**» (خ ١٩٥٣- م ١١٤٨- ٢٦٨٨)

ب . إن تعلَّقتِ الزَّكاةُ بالقيمةِ (كعُروضِ التِّجارةِ):

١- إن كانَ مَحجُوراً عليه قُدِّمَ حقُّ الآدميّ.

٢- إن لم يكُنْ محجُوراً عليه قُدِّمتِ الزَّكاةُ.

٢ . لو اجتمعتِ الزَّكاةُ في دينِ آدميٍّ في تركةٍ وضاقتْ عنهُما قُدِّمتْ عليه تقديماً لحقِّ اللهِ تعالى أو لأَنَّ فيها جِهتَينِ: حقَّ اللهِ تعالى وحقَّ الآدميّ.

٣ . لو اجتمعتِ الزَّكاةُ مع دَينِ اللهِ في تَركةٍ كحجٍّ أو كفَّارةٍ، فإن كان النِّصابُ أو بعضُهُ موجوداً قُدِّمتِ الزَّكاةُ وإلا فيستويانِ.

٤ . إن تلفَ مالُ الزَّكاةِ:

آ- بعدَ الحولِ وقبلَ التَّمكُّنِ من الإخراجِ: تسقطُ الزَّكاةُ. فإن تلفَ بعضُهُ لزمَهُ بقسْطِ الآخرِ.

ب- بعدَ الحولِ والتَّمكُّنِ: لزمَهُ زَكاةُ الباقي والتالفِ.

٥ . المكْسُ (الضَّريبةُ) لا يُجزِئُ عن الزَّكاةِ إلا إن أخذَهُ الإمامُ أو نائبُهُ على أنَّهُ بدلٌ عنها باجتهادٍ أو تقليدٍ صحيحٍ، وأن يكونَ مُسلماً وأن ينويَ الدَّافعُ أنَّهُ من الزَّكاةِ.

٦ . إذا مضتْ عليه سُنونَ ولم يُؤدِّ زَكاتَها لزمهُ إخراجُ الزَّكاةِ عن جميعِها، سواءٌ عَلِمَ وجوبَ الزَّكاةِ أم لا، وسواءٌ كان في دارِ الإسلامِ أم دارِ الحربِ.

٧ . لا يجوزُ إخراجُ القيمةِ في شيءٍ من الزَّكواتِ، لأنَّ الزَّكاةَ قُربةٌ للهِ تعالى، وكلُّ ما كان كذلك فسبيلُهُ أن يُتَّبعَ فيه أمرُ اللهِ تعالى.

٨ . المستحَبُّ أن يَسِمَ الماشيةَ التي يأخذُها في الزَّكاةِ لتتميَّزَ عن غيرِها، ويُستحبُّ أن يَسِمَ الإبِلَ والبقرَ في أفخاذِها لأنَّهُ موضعٌ صُلْبٌ فيَقِلُّ الألمُ بوسْمِهِ ويَخِفُّ الشعرُ فيه فيظهَرُ، ويَسِمُ الغنمَ في آذانِها[١٣٧٥] وستأتي إن شاءَ اللهُ تعالى.

([١٣٧٥]) لحديثِ أنسٍ: «أتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ بعبدِ اللهِ بنِ أبي طلحةَ ليُحنِّكَهُ فوافيتُهُ في يدِهِ الميسَمُ يَسِمُ إبلَ الصَّدقةِ» (خ ٥٥٤٢ — م ٢١١٩ — د ٢٥٦٣)، وفي روايةِ ابنِ عباسٍ (م ٢١١٨) «أنَّهُ كان يكوي في الجَاعِرَتَينِ» (وهما أصلُ الفَخذَينِ)، وأنَّ الذي كان يَكوي العباسُ أو ولدُهُ رضي اللهُ عنهما.

وتُؤخَذُ زكاةُ الماشيةِ عند وُرودِها الماءَ لأنَّهُ أسهلُ على المالكِ وأقربُ إلى الضَّبطِ[١٣٧٦] وإلا فعندَ بيوتِ أهلِها وأَفنيتِهمْ[١٣٧٧].

(١٣٧٦) لحديثِ (حم في المسند ٢/١٨٤) «**تُؤخَذُ صدقاتُ المسلمينَ على مياهِهمْ**»

(١٣٧٧) لحديثِ (هب ٤/١١٠) «**تُؤخَذُ صدقاتُ أهلِ البادية على مِياههمْ وأفنيتِهمْ**»

*** بابٌ: مصارفُ الزَّكاةِ:**

يجبُ **دفعُ الزكاةِ فوراً** عندَ التَّمكُّنِ من الأداءِ[١٣٧٨] بحضورِ:

١- مالٍ.

٢- آخذِ الزَّكاةِ.

٣- وخُلوُّ مالكٍ من مُهمٍّ دينيٍّ أو دُنيويٍّ كصلاةٍ وأكلٍ ونحوِهما.

وله التأخيرُ لانتظارِ قريبٍ أو جارٍ أو أحوجَ أو أفضلَ إن لم يَشتدَّ ضررُ الحاضرينَ.

تُصرَفُ بالنِّيةِ[١٣٧٩] إلى الأصنافِ الثَّمانيةِ المذكورينَ في القرآنِ الكريمِ[١٣٨٠] فينوي عندَ الدَّفعِ إلى الفقيرِ أو إلى الوكيلِ:أنَّ هذه زكاةُ مالي. ويكفي النِّيةُ من أحدِهما إن وكَّلَهُ بالنِّيةِ.

(١٣٧٨) حاشية الجمل ج٢/ ٢٩١، تحفة المحتاج ج١/ ٦٤٧، مغني المحتاج ج١/٤١٣، الباجوري على ابن قاسم ج١ /٢٩٢، ترشيح المستفيدين ج١/، إعانة الطالبين ج٢/ ١٧٥، قليوبي وعميرة ج٢/ ٣٨، أسنى المطالب ج١/ ٣٥٨نهاية المحتاجج٣/١٣٥، المجموع ج٦/١٨٥.

للأمرِ بها بقولِهِ: ﴿ **وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ** ﴾البقرة: ١١٠، يقتضي الفَوريةَ بدليلِ ﴿ **قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾الأعراف: ١٢، فوبَّخَهُ إذ لم يسجُدْ حين أُمِرَ. ولحديثِ أبي سعيدٍ بنِ المعلَّى قال: كنتُ أُصلّي في المسجدِ فدعاني النبيُّ ﷺ فلم أُجبْهُ ثم أتيتُهُ فقلتُ: يا رسولَ اللهِ إني كنتُ أُصلّي. فقال: «**ألم يقلِ اللهُ** ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ** ﴾الأنفال: ٢٤» (حم ١٧٨٦٨ – خ٤٤٧٤) ولأنَّ السيدَ إذا أمرَ عبدَهُ بشيءٍ فأهملَهُ حَسُنَ لومُهُ وتوبيخُهُ عُرفاً، ولم يكنِ انتفاءُ قرينةِ العفوِ عُذراً.

(١٣٧٩) لأنَّها عبادةٌ يتكرَّرُ وجوبُها فافتقرتْ إلى تعيينِ النيةِ كالصلاةِ، ولأنَّ مصرِفَ المالِ إلى الفقيرِ له جهاتٌ من زَكاةٍ وكفارةٍ ونذرٍ وصدقةِ تطوُّعٍ فاعتُبرتْ نيةُ التمييزِ.

(١٣٨٠) قولُهُ تعالى: ﴿ **۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ** ﴾التوبة: ٦٠. فهذانِ الشَّرطانِ زيادةٌ على الشروطِ المتقدمةِ: النيةُ وهي ركنٌ، وإعطاؤُها لمستحقِّيها في الأصنافِ الثمانيةِ. و(إنَّما) تفيدُ الحصرَ فتُثبتُ المذكورينَ وتَنفي من عداهُمْ. وكذا تعريفُ الصدقاتِ بأل فإنَّهُ يستغرِقُها، فلو جازَ صرفُ شيءٍ منها إلى غيرِ الثمانيةِ لكان لهم بعضُها لا كلُّها، ولحديثِ «**إنَّ اللهَ**

الأوَّلُ: الفقيرُ في الزَّكاةِ: هو الذي لا مالَ لهُ ولا كسبَ يقعُ موقِعاً من كفايتِهِ، بأن لم يَكُنْ له مالٌ أصلاً، أو له مالٌ لو وُزِّعَ على ما بقيَ من العمرِ الغالبِ وهو اثنتانِ وستُّونَ لم يكفِهِ، فإن كفاهُ هو ومُموَّنُهُ من غيرِ إسرافٍ ولا تقتيرٍ كان غنيَّاً وإلا فلا، هذا إن لم يَتَّجِرْ فيه وإلا فالعبرةُ في المالِ والكسبِ الحلالِ، فلا عبرةَ بغيرِهِ كالرِّبا.

فهذا لو ملكَ دونَ كفايةِ العُمرِ الغالبِ كُمِّلَ له من الزَّكاةِ كفايتُهُ[١٣٨١]. فيأخذُ مِقدارَ ما يشتري به عَقاراً ليَستغِلَّ منه كفايتَهُ [١٣٨٢]. ويُعتَبرُ الكسبُ أن يكونَ لائِقاً به فلا عِبرةَ بغيرِ اللائقِ والكَسوبُ غيرُ فقيرٍ فلا يُعطَى من سَهْمِ الفقراءِ وإن لم يَكتسبْ بالفعلِ إن:

أ - وُجدَ من يستعملُهُ.

ب- وقدَرَ عليه من غيرِ مشقَّةٍ لا تُحتَمَلُ.

ت- وحلَّ تعاطيهِ.

ث- ولاقَ بهِ.

والفقيرُ أشدُّ حالاً من المسكينِ لأنَّ اللهَ تعالى بدأَ بالفقراءِ، والعربُ لا تَبدأُ إلا بالأهمِّ فدلَّ على أنَّ الفقيرَ أمسُّ حاجةً[١٣٨٣].

وصاحبُ المالِ الذي عليه قَدْرُهُ دَيناً ولو حالاً غيرُ فقيرٍ، وكذا من عندَهُ عقارٌ يكفيهِ دَخْلُهُ أي عندَهُ مالٌ يكفيهِ رسمُهُ وهو يُحسِنُ التِّجارَةَ، والمَكفيُّ بنفقةِ أصلٍ أو فرعٍ فلا يُعطَيانِ.

لم يرْضَ بحكمِ نبيٍّ ولا غيرِهِ في الصدقاتِ حتى حكمَ هو فيها فجزَّأها ثمانيةَ أجزاءٍ فإن كنتَ من تلك الأجزاءِ أعطيتُكَ» (د١٦٣٠)

(١٣٨١) فكلُّ من لا يُحسِنُ الكسبَ بحِرفةٍ أو تجارةٍ له أن يأخُذَ كفايةَ العمرِ الغالبِ وهو نصُّ مولانا الإمامِ الشَّافعيِّ رضي اللهُ عنه وهو المذهبُ، وقد قال سيدُنا عمرُ رضي اللهُ عنه (ش- عن عمرِو بنِ دينارٍ): (إذا أعطيتُم فأغنُوا)

(١٣٨٢) وكان الفاروقُ رضي اللهُ عنه يُعطي الفقيرَ ويقولُ له: (لا أراكَ بعدَها في العامِ المُقبلِ) (ينظرُ تخريجُهُ)

(١٣٨٣) لأنَّ اللهَ تعالى قال في أهلِ السفينةِ: ﴿ **أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ** ﴾ الكهف: ٧٩، فوصفَهمْ بالمسْكنةِ مع مِلكِهِمْ للسفينةِ، فالمسكينُ أحسنُ حالاً من الفقيرِ، ولذلك استعاذَ ﷺ من فتنةِ الفقرِ أو قال: من شَرِّ فتنةِ الفقرِ (م – خ ٦٣٦٨).

ولا يمنعُ الفقرَ مسكنُهُ الذي يحتاجُهُ ولائقٌ بهِ ولا ثيابُهُ، ولو للتَّجمُّلِ بها في بعضِ أيامِ السنةِ ومثلُها حُلِيُّ المرأةِ غيرِ المكفيَّةِ بنفقةِ زوجٍ اللائقُ بها المحتاجةُ إليه للزِّينةِ.

ولا كُتبُ الفقيهِ التي يحتاجُها ولو مرَّةً في السنةِ وإن تعدَّدتْ من فنونٍ سواءٌ كان
مدرِّساً أم لا.

الثَّاني: المسكينُ: من قَدَرَ على مالٍ أو كسبٍ لا يقعُ مَوقِعاً من كفايتِهِ ولو وُزِّعَ على ما بقيَ له من العمرِ الغالبِ لخصَّ كلَّ يومٍ من خمسةٍ إلى تسعةٍ وهو يحتاجُ إلى عشرةٍ، فإن اكتسبَ ما يكفيه فهو غنيٌّ، ويأتي هنا ما مرَّ في الفقيرِ فما يمنعُ الفقرَ يمنعُ المسكنةَ.

الثَّالثُ: العامِلُ: هو من له دَخلٌ في جمعِ الزَّكاةِ، كالسَّاعي الذي يُبعَثُ لأخذِ الزكاةِ، والكاتبِ الذي يَكتبُ ما وصلَ من ذوي الأموالِ، والحاشرِ الذي يجمعُ ذوي المالِ، والحافظِ الذي يحفظُ الأموالَ قبلَ تفريقِها، ومحلُّ استحقاقِهِ إذا فرَّقها الإمامُ ولم يجعلْ له جُعلاً من بيتِ المالِ، فإن فرَّقها المالكُ سقطَ سهمُ العاملِ.

الرَّابعُ: المؤلَّفةُ قلوبُهمْ[١٣٨٤]**:** جمعُ مؤلَّفٍ والتَّأليفُ: جمعُ القلوبِ، وهم أربعةٌ كُلُّهمْ مسلمونَ:

من أسلَمَ ونيتُهُ ضعيفةٌ في أهلِ الإسلامِ تزولُ وَحشتُهُ بإعطائِهِ.

من أسلمَ ونيتُهُ قويةٌ لكنْ له شرفٌ في قومِهِ يُتوقَّعُ بإعطائِهِ إسلامُ غيرِهِ.

من يكفينا شرَّ من يليه من الكُفَّارِ، بشرطِ: قسمةِ الإمامِ، والذُّكورةِ والاحتياجِ، أمَّا الكفَّارُ فلا يُعطَونَ إلا إن نزلتْ نازلةٌ بالمسلمينَ كأسرِ بعضِهم والعياذُ باللهِ.

من يكفينا شرَّ مانِعي الزَّكاةِ، بشرطِ قسمةِ الإمامِ والذُّكورةِ والاحتياجِ.

الخامسُ: في الرِّقابِ: هم المكاتَبونَ كتابةً صحيحةً ولو لكفَّارٍ وإن قدَرُوا على الكسبِ بشرطِ أن يكونَ المكاتَبُ لغيرِ المزكِّي، وألا يكونَ معه ما يفي

(١٣٨٤) لحديثِ أبي سعيدٍ قال: بَعثَ عليٌّ وهو باليمنِ بذَهيبةٍ فقسَمَها رسولُ اللهِ ﷺ بينَ أربعةِ نفرٍ: الأقرعِ بنِ حابسٍ الحَنظليِّ، وعُيينةَ بنِ بدرٍ الفَزَاريِّ، وعَلقمةَ بنِ عُلاثَةَ العامريِّ، ثم أَحدِ بني كِلابٍ وزيدِ الخيرِ الطَّائيِّ، ثم أَحدِ بني نَبْهانَ فغضبتْ قريشٌ وقالوا: تُعطي صناديدَ نجدٍ وتدعُنا؟ فقال: إنِّي إنَّما فعلتُ ذلك لأَتألَّفَهمْ (خ٣٣٤٤ – م١٠٦٤)

بنُجومِهِ.(و هي الأقساطُ التي اتَّفقَ على تسدِيدِها لسيدِهِ وهذا النَّوعُ سقطَ اليومَ لعدمِ وجودِهِ).

السَّادسُ: الغارِمونَ: أي المُستدينونَ وهم ثلاثةُ أقسامٍ:

١- غارِمٌ لإصلاحٍ بين شخصَينِ متخاصِمَينِ. فاستدانَ ما سكَّنَ به الفتنةَ فيُعطَى ما يَقضي به دينَهُ إن حلَّ الدَّينُ على المعتمدِ ولو غنيًّاً، بشرطِ أن يستدينَ ولم يُوَفِّ من مالِهِ، أمَّا لو استدانَ ووفَّى من مالِهِ فلا يُعطَى.

٢- غارِمٌ لنفسِهِ بأن تداينَ بقصدِ أن يَصرِفَهُ لنفسِهِ في مباحٍ ولو غيرَ طاعةٍ بشرطِ حاجتِهِ، بأن حلَّ الدَّينُ ولم يقدِرْ على وفائِهِ.

٣- غارِمٌ لضَمانٍ كأن ضَمِنَ شَخصاً إن قصَّرَ في دفعِ ما عليه أن يقومَ هو بالتَّسديدِ عنه، كما هو في بحثِ الضَّمانِ.

السَّابعُ: في سبيلِ اللهِ: وهمُ الغُزاةُ المتطوِّعونَ بالجهادِ، فيُعطَونَ ولو أغنياءَ إعانةً لهم على الغَزوِ ويَرُدُّونَ بعد الغزوِ ما فَضَلَ.

الثَّامنُ: ابنُ السَّبيلِ: هو من يُنشِئُ سَفَراً لغرضٍ صحيحٍ ولو للنُّزهةِ، فيُعطَى ما يُوصِلُهُ مقصدَهُ بشرطِ احتياجِهِ وعدمِ معصيتِهِ بسفرِهِ.

فصلٌ: شروطٌ في الأصنافِ الثَّمانيةِ:

١- أن يكونَ الآخِذُ مُسلماً: ويجوزُ دفعُها للفاسقِ إلا إن علِمَ أنَّهُ يستعينُ بها على معصيةٍ فيحرُمُ وإن أجزأَ.

٢- أن لا يكونَ من بني هاشمٍ وبني عبدِ المطَّلبِ[١٣٨٥]: ونُقِلَ عن الإصْطَخْريِّ القولُ: بجوازِ صرفِ الزَّكاةِ إليهم عندَ منعِهِمْ من خُمُسِ الخُمُسِ من بيتِ المالِ ولا بأسَ بتقليدِهِ. فالفتوى اليومَ على حِلِّها لهم على المعتمدِ.

٣- أن لا يكونَ ممن تلزمُ المزَكِّيَ نفقتُهُ: كالزَّوجةِ (المكفيَّةِ بنفقةِ زوجِها. والبنتِ بنفقةِ وليِّها) والولدِ الصغيرِ والعاجزِ، والأمِّ والأبِ إن لم يكُنْ مُكتَسِباً فلا تُدفَعُ إليهم باسمِ

([١٣٨٥]) لقولِهِ ﷺ فيما رواهُ عبدُ المطَّلبِ بنُ ربيعةَ بنِ الحارثِ ﷺ: «أنَّ هذه الصَّدقاتِ إنَّما هي أوساخُ النَّاسِ، وإنَّما لا تَحِلُّ لمحمَّدٍ ولا لآلِ مُحمَّدٍ» (م ١٠٧٢ – حم ١٧٥٢٥).

ولِمَا رواه ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال لابنَي عمِّهِ: «لا يحِلُّ لكم أهلَ البيتِ من الصَّدقاتِ شيءٌ ولا غُسالةُ أيدي الناسِ، إنَّ لكم في خُمسِ الخُمُسِ ما يكفيكُمْ» (طب).

و لا يجوزُ لمواليهم منهم، لحديثِ أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «مولى القومِ من أنفسِهِمْ» (خ). والمولى: هو الرَّقيقُ المُعتَقُ. والطَّريقُ أن ينذُرَ أن يُعطيَها لآلِ البيتِ فتحِلُّ عندَ الحنابلةِ. انظرْ شرحَ مُنتهى الإراداتِ ٣٣٠/٢ للبُهوتيِّ.

الفقراءِ والمساكينِ ويجوزُ دفعُها باسمِ كونِهِمْ غُزاةً أو غارِمينَ مثلاً، ويُندَبُ الصَّرفُ لأقاربِهِ الذين لا تلزمُهُ نفقتُهمْ لأنَّهمْ أَولى بالمعروفِ وتكونُ الصَّدقةُ عليهم صدقةً وصِلةَ رَحمٍ فيضاعفُ أجرُها:

أ- فيدفعُها لولدِهِ الفقيرِ البالغِ العاقلِ غيرِ العاجزِ صاحبِ العِيالِ يُنفقُها على زوجتِهِ وأولادِهِ لأنَّهُ إنما يجبُ على أصلِهِ نفقتُهُ لا نفقةُ عيالِهِ.

ب- وتدفعُها المرأةُ لزوجِها[١٣٨٦]. ولبني أخٍ أيتامٍ في حِجْرِها[١٣٨٧]

٤- أن لا يكونَ غنيًّاً بمالٍ أو كسبٍ[١٣٨٨].عدا العاملِ والغارمِ أو الغازي[١٣٨٩]، ولا يجوزُ أخذُ صدقةٍ بدَعوى غنيٍّ فقراً[١٣٩٠].

٥- ومن فيه صِفَتا استحقاقٍ كفقيرٍ غارمٍ يُعطَى بأحدِهما فقط، إذا كان من زكاةٍ واحدةٍ، فلو أعطاه من زكاةٍ بالفقرِ ومن أُخرى بالغُرْمِ جازَ.

فصلٌ: شروطُ الزَّكاةِ على الإمامِ:

على الإمامِ تعميمُ الأصنافِ والتَّسويةُ بينَهم وتعميمُ الزَّكاةِ عليهم والتَّسويةُ بينهُمْ إلا العاملَ فيُعطَى أُجرةَ مثلِهِ، وتجبُ على المالكِ إن انحصَرُوا في البلدِ ووفَى بهم المالُ، وإلا وجبَ إعطاءُ ثلاثةٍ من كُلِّ صِنفٍ، واختارَ جمعٌ جوازَ دفعِها لواحدٍ، قال ابنُ عُجَيلٍ اليمنيُّ: ثلاثُ مسائلَ في الزَّكاةِ

(١٣٨٦) لحديثِ (ق): «**لهما أجران: أجرُ القرابةِ وأجرُ الصَّدقةِ**». قالت امرأةُ سيدِنا ابنِ مسعودٍ للنبيِّ ﷺ: «إنَّكَ أَمرتَ اليومَ بالصدقةِ وكان عندي حُليٌّ فأردتُ أن أتصدَّقَ به فزعمَ ابنُ مسعودٍ أنَّهُ وولدَهُ أحقُّ من تصدقْتُ به عليهم، فقال النبيُّ ﷺ: **صدقَ ابنُ مسعودٍ، أهلُكِ وولدُكِ أحقُّ من تصدَّقتِ به عليهم**» (خ).

(١٣٨٧) لحديثِ أنَّ امرأةَ ابنِ مسعودٍ سألتِ النبيَّ ﷺ عن بني أخٍ لها أيتامٍ في حِجْرِها أفتعطيهم زكاتَها قال: «**نعم**» (خ١٤٦٦)

(١٣٨٨) لحديثِ (د١٦٣٣-ت): «**لا تحلُّ الصدقةُ لغنيٍّ ولا لذي مِرَّةٍ سَويٍّ**» والمِرَّةُ: القوَّةُ والقُدرةُ على الكسبِ، ورواية: «**ولا لقويٍّ مكتسبٍ**».

(١٣٨٩) «**لا تحلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسةٍ: لعاملٍ، أو رجلٍ اشتراها بمالِهِ، أو غارمٍ، أو غازٍ في سبيلِ اللهِ، أو مسكينٍ تُصدِّقَ عليه منها فأَهدى منها لغنيٍّ**» (د١٦٣٦ – جه١٨٤١)

(١٣٩٠) لحديثِ : « **ومن يأخذُهُ بغيرِ حقِّهِ كان كالذي يأكُلُ ولا يشبعُ ويكونُ عليه شهيداً يومَ القيامةِ** » (خ١٤٦٥ – م١٠٥٢).

يُفتَى بها خلافَ المذهبِ: - نقلُ الزَّكاةِ من بلدِ وجوبِها إلى غيرِهِ – دفعُ زكاةِ واحدٍ إلى واحدٍ – دفعُها إلى صِنفٍ واحدٍ.

ويُسنُّ للإمامِ وَسْمُ ما حصلَ عندَهُ من زكاةٍ من إبلٍ أو بقرٍ في أفخاذِها، ووسْمُ ما حصلَ من غنمٍ في آذانِها[١٣٩١] وخُصَّ الفَخذُ والأُذُنُ بالوَسْمِ لخِفَّتِهِ وقِلَّةِ ألَمِهِ فيهما.

مبحثٌ: ويَحرُمُ على المالكِ ولا يُجزئُهُ **نقلُ الزَّكاةِ** من بلدِ وجوبِها إلى غيرِهِ حيثُ وُجِدَ المستحقُّ، كما يجبُ عليه نقلُ ما فضلَ عن المستحقِّينَ ببلدِهِ إلى مثلِهِمْ بأقربِ بلدٍ إليه، أمَّا الإمامُ فله ولو بنائبِهِ نقلُ الزَّكاةِ مطلقاً ولو امتنعَ المستحقُّونَ عن أخذِها قُوتِلُوا لأنَّ أخذَها فرضُ كفايةٍ ولا يصحُّ إبراؤُهم ربَّ المالِ منها.

من وجبتْ في حقِّهِ الزَّكاةُ وقدَرَ على إخراجِها لم يَجُزْ له تأخيرُها، لأنَّهُ حقٌّ يجبُ صرفُهُ إلى الآدميِّ توجَّهتِ المطالبةُ بالدَّفعِ إليه فلم يَجُزْ له التأخيرُ كالوديعةِ إذا طالبَ بها صاحبُها، فإن أخَّرَها وهو قادرٌ على أدائِها ضَمِنَها لأنَّهُ أخَّرَ ما يجبُ عليه مع إمكانِ الأداءِ فضمنَهُ كالوديعةِ.

والمستحَبُّ أن يَخُصَّ الأرقابَ بالزَّكاةِ لينالَ ثوابَ الصَّدقةِ والصِّلةِ معاً[١٣٩٢].

ومن بلغَ تاركاً للصَّلاةِ كسلاً مُستحقّاً للزَّكاةِ لا يقبِضُها عنه إلا وليُّهُ، فإن كان فاسقاً بالِغاً غيرَ تاركٍ للصلاةِ تُدفَعُ له إلا إن عَلِمَ أنَّهُ يَستعينُ بها على معصيةٍ فيَحرُمُ.

ويجوزُ لربِّ المالِ أن يُفرِّقَ زكاةَ الأموالِ الباطنةِ بنفسِهِ: وهي الذَّهبُ والفضَّةُ وعُروضُ التِّجارةِ والرِّكازُ[١٣٩٣] وزكاةُ الفِطرِ، ومثلُها الأموالُ الظاهرةُ وفي الزُّروعِ والثِّمارِ والمواشي والمعادِنِ ويجوزُ أن يُوكِّلَ من يُفرِّقُ عنه، لأنَّهُ حقُّ مالٍ فجازَ أن يُوكِّلَ في أدائِهِ كدَينِ الآدميِّينَ، وهو أفضلُ من أن يدفعَها إلى الإمامِ لأنَّهُ على ثقةٍ من أدائِهِ وليس على ثقةٍ من أداءِ غيرِهِ.

(١٣٩١) لحديثِ (حم ١٢٧٥ – جه٣٥٦٥) وهو يَسِمُ غنماً في آذانِها.

(١٣٩٢) لحديثِ «**أفضلُ الصَّدقةِ على ذي الرَّحِمِ الكاشِحِ**» (هب) وحديثِ: «**الصَّدقةُ على المسكينِ صدقةٌ وعلى ذي الرَّحمِ اثنتانِ: صدقةٌ وصِلَةٌ**» (ت ٦٥٨ – ن ٥/٩٢)

(١٣٩٣) لِمَا رُويَ عن سيدِنا عثمانَ (الموطأ ٥٩١ . هب ٤/١٤٨) أنَّهُ قال في المحرَّمِ (هذا شهرُ زكاتِكمْ فمن كانَ عندَهُ دَينٌ فليقْضِ دينَهُ ثم ليزكِّ بقيَّةَ مالِهِ).

فصلٌ في تعجيلِ الزَّكاةِ[١٣٩٤]:

كلُّ مالٍ وجبتْ زكاتُهُ بحولٍ ونصابٍ، جازَ تقديمُ الزَّكاةِ على الحَولِ لحولٍ واحدٍ ولأنَّهُ وجبَ لسببين وهما النِّصابُ والحَولُ فجازَ تقديمُهُ على أحدِهما كتقديمِ كفَّارةِ اليمينِ على الحِنْثِ، ولا تُعجَّلُ لعامَينِ في الأصحِّ[١٣٩٥] لأنَّ زكاةَ غيرِ الأوَّلِ لم ينعقِدْ حَولُهُ، والتَّعجيلُ قبلَ انعقادِ الحَولِ لا يجوزُ كالتَّعجيلِ قبلَ كمالِ النِّصابِ في الزَّكاةِ العينيَّةِ، فإذا حالَ الحولُ بعدَ مِلكِ النِّصابِ:١- والقابضُ بصفةِ الاستحقاقِ ٢- والدَّافعُ بصفةِ الوجوبِ ٣-والمالُ بحالِهِ: وقعَ المُعجَّلُ عن الزَّكاةِ[١٣٩٦]. وإذا لم يقعِ المعجَّلُ زكاةً لعُروضِ مانعٍ وجبَ على المالكِ تجديدُها إن تعذَّرَ عليه الاستردادُ بنحوِ غَيبةِ الفقيرِ أو إعسارِهِ.

فإنْ:

١- ماتَ الفقيرُ.

٢- أو استغنى بغيرِ الزَّكاةِ.

٣- أو ماتَ الدَّافعُ.

٤- أو نَقَصَ مالُهُ عن النِّصابِ بأكثرَ من المعجَّلِ ولو ببيعٍ لم يقعِ المعجَّلُ عن الزَّكاةِ، ويَستردُّهُ إنْ بيَّنَ للمدفوعِ له أنَّهُ زكاةٌ معجَّلَةٌ. ولا يجوزُ تعجيلُ زكاةِ الثِّمرِ قبلَ بُدوِّ صلاحِهِ، ولا الحَبِّ قبلَ اشتدادِهِ، ويجوزُ بعدَهما، وجازَ في المعدِنِ قبلَ التَّصفيةِ.

ولو كانَ المدفوعُ إليه الزَّكاةُ المعجَّلةُ يومَ الدَّفعِ غنيًّا، ويومَ الوُجوبِ فقيراً لم تقعْ عن الزَّكاةِ ويمكنُ تلخيصُ مسألةِ التَّعجيلِ بما يلي:

([١٣٩٤])حاشية الجمل ج٢/ ٢٩٧، تحفة المحتاج ج١/٦٥٣، مغني المحتاج ج١/ ٤١٥، البجيرمي على الخطيب ج٢ /٣٠٦، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٧٨، إعانة الطالبين ج٢/ ١٨٥، قليوبي وعميرة ج٢/ ٤٤، أسنى المطالب ج١/٣٦١، نهاية المحتاج ج٣/١٤٠، المجموع ج٦/١٤٤ .

([١٣٩٥]) وله تقليدُ ساداتِنا الحنفيةِ إن أرادَ أكثرَ من عامٍ فقد جاءَ عنه ﷺ في (خ ١٤٦٨ – حم ٢/٣٢٢ – د١٦٢٣) «أنَّهُ تَسلَّفَ من العباسِ صدقةَ عامَينِ» وحملَهُ السادةُ الشافعيةُ رضي اللهُ عنهم على أنَّهُ تَسلَّفَ صدقةَ عامَينِ مرَّتَينِ أو صدقةَ مالَينِ لكلِّ واحدٍ حولٌ مفرَدٌ.

([١٣٩٦]) لأنَّ جدي العباسَ ﷺ سألَ النبيَّ ﷺ في تعجيلِ صدقةٍ قبل أن تَحُلَّ فرخَّصَ له في ذلكَ (د١٦٢٤–ت٦٨٧–جه) حسن، وحديثِ أنَّ ابنَ عمرَ (كان يبعثُ زكاةَ الفِطرِ الذين يقبلونَها وكانوا يُعطُونَ قبلَ الفطرِ بيومٍ أو يومينِ) (خ ١٥٠٩).

المالُ الزَّكويُّ ضربانِ: أحدُهما متعلِّقٌ بالحَولِ كزكاةِ الماشيةِ والنَّقدِ والتِّجارةِ فهذا لا يجوزُ تعجيلُ الزَّكاةِ فيه قبلَ مِلكِ النِّصابِ ويجوزُ بعدَ ملكِ النِّصابِ وانعقادِ الحولِ، وله التَّعجيلُ من أولِ الحولِ ولو بعدَ لحظةٍ من انعقادِهِ.

ثانيهما: غيرُ متعلِّقٍ بالحولِ وهو أنواعٌ:

- منها: زكاةُ الفِطرِ فهذه يجوزُ تعجيلُها في جميعِ رمضانَ ولا يجوزُ قبلَهُ.
- ومنها: زكاةُ المعدِنِ والرِّكازِ: فلا يجوزُ تقديمُها على الحصولِ.
- ومنها: زكاةُ الزَّرعِ تجبُ باشتدادِ الحَبِّ، والثِّمارِ ببُدوِّ الصَّلاحِ وهو وقتُ ثُبوتِ حقِّ الفقراءِ، وإنَّما يجبُ الإخراجُ بعدَ تنقيةِ الحَبِّ وتجفيفِ الثِّمارِ ولا يجوزُ التَّعجيلُ قبلَ خروجِ الثَّمرةِ.

مبحثٌ:ويجوزُ تعجيلُ زَكاةِ البدنِ (الفطرِ) من ابتداءِ رمضانَ لأنَّها تجبُ بسببَينِ: الأولُ: رمضانُ، والثاني: الفِطرُ منه، وقد وُجدَ أحدُهما فجازَ تقديمُها على الآخرِ.

مُتفرِّقاتٌ:

١- نيةُ أحدِ الشَّريكَينِ في إخراجِ زَكاةِ مالَيهِما تُغني عن الآخرِ، لأنَّهُ يجوزُ لكلٍّ منهما إخراجُ زَكاةِ المشترَكِ بغيرِ إذنِ الآخرِ، وهذا هو المعتمدُ.

٢- ولو نوى الدَّافعُ الزَكاةَ والآخذُ غيرَها كصدقةِ التطوُّعِ أو هديةٍ فالعِبرةُ بقصدِ الدَّافعِ ولا يَضرُّ صرْفُ الآخذِ لها عن الزَّكاةِ إن كان من المستحقِّينَ، فإن كان الإمامَ أو نائبَهُ ضَرَّ صرفُهُما عنها ولم تقعِ الزَّكاةُ.

٣- لو بانَ القابضُ للزَّكاةِ غيرَ مستحقٍّ كغنيٍّ استُرِدَّ ما دُفعَ إليه بزوائدِهِ المتَّصلةِ والمنفصلةِ لأنَّ الدَّفعَ لم يقعْ صحيحاً محسوباً عن الزَّكاةِ.

٤- لا يصحُّ دفعُ الزَّكاةِ لمن بلغَ تارِكاً للصَّلاةِ.

فصلٌ: في الصَّدقةِ:

حكمُها: سُنَّةٌ، وتُصبِحُ سنَّةً مُؤكَّدةً بالماءِ والمَنيحةِ[١٣٩٧] في البُلدانِ الشَّحيحةِ[١٣٩٨].

تَحِلُّ الصَّدقةُ لغنيٍّ[١٣٩٩] ولذي القُربى ولآلِ البيتِ، وتَحِلُّ لكافرٍ وفاسقٍ لم يَستعِنْ بها على معصيةٍ وإلا حَرُمتْ، وتحرُمُ بما يحتاجُهُ من نفقةٍ وغيرِها[١٤٠٠] إن لم يثِقْ به بالصَّبرِ على الإضاقةِ (ذهابِ مالِهِ) لأنَّ الواجبَ لا يجوزُ تركُهُ لسُنَّةٍ، ويحرُمُ المَنُّ بالصَّدقةِ ويبطُلُ ثوابُهُ[١٤٠١] ويُكرَهُ إذا سُئلَ بوجهِ اللهِ شيئاً أن يَردَّهُ[١٤٠٢].

وإعطاءُ السُّؤَالِ مع صِدقهِمْ فرضُ كفايةٍ إذا ظهرَ صدقُهُم[١٤٠٣]، وإن سألوا لغيرِ مُعيَّنٍ لم يَجبْ. وإن جَهلَ حالَ السائلِ فالأصلُ عدمُ الوجوبِ. ويُستحَبُّ أخذُ مالٍ طَيبٍ أتى بلا مَسألةٍ، لا استشرافِ نفسٍ[١٤٠٤].

([١٣٩٧]) والمَنيحةُ: العَنْزَةُ الحَلوبُ يَمنحُها الجارُ لجارِهِ لينتفِعَ بلبنِها مادامَ فيها لبنٌ.

– وقولُهُ تعالى: ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ** ﴾ الزلزلة: ٧.

([١٣٩٨]) لحديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «من كان عندَهُ فَضْلُ ظَهرٍ فلْيَعُدْ به على من لا ظهرَ لهُ، ومن كان عندَهُ فضْلُ زادٍ فلْيَعُدْ به على من لا زادَ لهُ. حتى ظننَّا أنَّهُ لاحَقَّ لأحدٍ منا في الفضلِ» (د).

([١٣٩٩]) لحديثِ : «**للسائلِ حقٌّ وإن جاءَ على فرسٍ**» (حم ١٧٣٠ – د١٦٦٥)

([١٤٠٠]) لحديثِ (ق): «**خيرُ الصدقةِ عن ظهرِ غِنى**» (د١٦٧٣) أي التي تُبقي المتصَدِّقَ غنياً عن الحاجةِ، وفي الحديثِ (حم–د): «**كفى بالمرءِ إثماً أن يُضيِّعَ من يقوتُ**».

([١٤٠١]) قال تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ** ﴾ البقرة: ٢٦٤، وفي حديثِ (م): «**ثلاثةٌ لا يُكلِّمُهمُ اللهُ يومَ القيامةِ ولا ينظرُ إليهم ولا يُزكِّيهمْ ولهم عذابٌ أليمٌ...:المُسبِلُ، والمَنَّانُ، والمنفقُ سِلعتَهُ بالحَلِفِ الكاذبِ**».

([١٤٠٢]) لحديثِ ابنِ عمرَ ﷺ (د–ن): «**من سألكُمْ باللهِ فأعطوهُ**».

([١٤٠٣]) لحديثِ «**لو صدَقَ السائلُ ما أفلحَ من ردَّهُ**» (ابنُ عبدِ البَرِّ في التَّمهيدِ ٢٩٧/٥ ض).

([١٤٠٤]) لحديثِ أنَّهُ ﷺ أمرَ لعمرَ بعُمالةٍ فقال: إنما عَمِلْتُ للهِ، فقال: «**إذا أعطيتُكَ شيئاً من غيرِ أن تسألَ فكُلْ وتصدَّقْ**» (خ١٤٧٣ – م١٠٤٥)

* **بابٌ: زكاةُ الفِطرِ**[١٤٠٥]:

حِكمتُها: جَبْرُ الخَلَلِ الحاصلِ في الصَّومِ.

وتُطلَقُ على القَدْرِ المُخرَجِ وعلى الخِلْقةِ (البَدَنِ).

فصلٌ: ولها خمسةُ أوقاتٍ:

- **الأوَّلُ: وقتُ الوجوبِ:** وهو آخرُ جُزْءٍ من رمضانَ وأوَّلُ جُزءٍ من شوَّالٍ.
- **الثَّاني: وقتُ الاستحبابِ:** الأفضلُ وهو بعدَ صلاةِ فجرِ يومِ الفِطرِ وقبلَ صلاةِ العيدِ[١٤٠٦].
- **الثَّالثُ: وقتُ الكراهةِ:** وهو ما بعدَ صلاةِ العيدِ إلى الغروبِ.
- **الرَّابعُ: وقتُ الحُرمةِ:** وهو وقتُ غروبِ يومِ العيدِ فما بعدَهُ إلا لعُذْرٍ كغَيبةِ المستحقِّينَ لا نحوِ قريبٍ.

فإن أخَّرَ عنه أَثِمَ ولزمَهُ القضاءُ، لأنَّ الزَّكاةَ حقٌّ ماليٌّ وقد وجبتْ في ذمَّتِهِ وتمكَّنَ من أدائِها فلا تسقطُ بفواتِ وقتِها وقد صارتْ دَيناً عليه، والدَّينُ يجبُ أداؤُهُ.

- **الخامسُ: وقتُ الجوازِ** وهو شهرُ رمضانَ[١٤٠٧] ولا يجوزُ تعجيلُها قبلَ رمضانَ.

([١٤٠٥])حاشية الجمل ج٢/٢٧١، تحفة المحتاج ج١/٦٢٨، مغني المحتاج ج١ /٤٠١، البجيرمي على الخطيب ج٢ /٣٠٤، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٨٨، إعانة الطالبين ج٢/ ١٧١، قليوبي وعميرة ج٢/٣٢، أسنى المطالب ج١/ ٣٨٧، نهاية المحتاج ج٣/ ١٠٩، المجموع ج٦/ ١٠٣.

ودليلُ ذلك حديثُ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «فرضَ رسولُ اللهِ ﷺ زكاةَ الفِطرِ طُهرةً للصَّائمِ من اللَّغوِ والرَّفَثِ وطُعمةً للمساكينَ» (د ١٦٠٩ – جه ١٨٢٧).

– وحديثُ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ فرضَ زكاةَ الفِطرِ صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعيرٍ، على كلِّ حرٍّ أو عبدٍ، ذكرٍ أو أُنثى من المسلمينَ**» (خ ١٠٥٤ – م ٩٨٤).

([١٤٠٦]) لحديثِ (خ ١٥٠٣ – م – د ١٦١٢ – ن ٥/٤٨ – ق) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ: «**أمرَ بزكاةِ الفِطرِ قبلَ خروجِ النَّاسِ إلى الصلاةِ**».

فصلٌ: أركانُها أربعةٌ:

الرُّكنُ الأوَّلُ: النيةُ (هذه زكاةُ فطري) عندَ عزلِها عن مالِهِ وعندَ دفعِها للمستحقِّينَ وبينَهُما، وتصحُّ من بالغٍ عاقلٍ حرٍّ مسلمٍ.

وينوي الوليُّ إذا أخرجَ زكاةَ الصَّبيِّ والمجنونِ والسَّفيهِ بالفطرِ ومن مالِهم فإن دُفعتْ بدونِ نيةٍ لم تقعْ موقعَها ويَضمنُ ما دفعَهُ.

الرُّكنُ الثَّاني: المؤدِّي عن نفسِهِ أو غيرِهِ ممن تلزمُهُ نفقتُهُ فتجبُ على كلِّ كبيرٍ وصغيرٍ لا عن جنينٍ في بطنِ أمِّهِ ويُشترَطُ فيه ثلاثةُ أشياءَ:

١- الإسلامُ فلا فطرةَ على كافرٍ أصليٍّ إلا على رَقيقِهِ وقريبِهِ المسلمَينِ[١٤٠٨] وأمَّا المرتدُّ ففطرتُهُ موقوفةٌ فإن عادَ إلى الإسلامِ وجبتْ عليه.

٢- الحرّيةُ فلا فطرةَ على رقيقٍ.

٣- اليَسارُ: وهو وجودُ ما يُخرجُهُ فاضِلاً عن قُوتِهِ يومَ العيدِ وليلتَهُ وعمَّا يليقُ به من نحوِ مَلْبَسٍ ومَسكنٍ وكُتُبٍ ودابَّةٍ وخادمٍ، ولا يُشترَطُ كونُ ما يخرجُهُ فاضِلاً عن دَيْنِهِ على المعتمدِ لأنَّ الدَّينَ لا يمنعُ الزَّكاةَ، ويخرجُها الوليُّ عن الصبيِّ والمجنونِ الموسِرَينِ ولا يُعدُّ من اليسارِ كونُهُ قادراً على الكسبِ ولا وجودُ ما يحتاجُ إليه في العيدِ ممَّا جرتْ به العادةُ من كعكٍ وجَوزٍ ولَوزٍ.

الرُّكنُ الثَّالثُ: المؤدَّى عنه، ويُشترَطُ فيه أمرانِ لزوجةٍ أو قريبٍ:

١- إدراكُ وقتِ الوجوبِ، فلا تجبُ عمَّن لا يدركُهُ.

٢- الإسلامُ وقتَ الوجوبِ: وضابطُهُ كلُّ من تلزَمُ الشَّخصَ نفقتُهُ وقتَ الوجوبِ تجبُ عليه فطرتُهُ صغيراً كان أو كبيراً، من فقيرٍ أصليٍّ وإن علا وفرعٍ وإن سَفلَ إلا زوجةَ الأصلِ

(١٤٠٧) لحديثٍ عن أبي هريرةَ ﷺ قال: «**وَكَّلَني رسولُ اللهِ ﷺ بحفظِ زكاةِ رمضانَ**»(خ) فدلَّ على أنَّهُمْ كانوا يُعجِّلُونها حتى احتاجتْ إلى حفظٍ وحراسةٍ. ولقولِ ابنِ عمرَ: (كانوا يُعطُونَ قبلَ الفطرِ بيومٍ أو يومينِ) (خ١٥١١) ولأنَّ تعجيلَها لا يُخِلُّ بمقصودِها.

(١٤٠٨) لحديثِ (م ٢٢٧٣): «**ليس في العبدِ صدقةٌ إلا صدقةَ الفطرِ**».

فلا تلزمُ فطرتُها وعليه أن يستأذِنَ ولدَهُ الكبيرَ (المالكَ لما يكفيهِ أو القادرَ على الكسبِ) لإخراجِها عنه.

وفقرُ الأصلِ: عدمُ ما يكفيه من المالِ قُوتاً ومَلبَساً ومَسكناً لائقاً به وإن قدرَ على الكسبِ.

وفقرُ الفرعِ: عدمُ ما يكفيهِ من المالِ كذلك مع عدمِ قدرتِهِ على الكسبِ لصِغرٍ أو جنونٍ أو مرضٍ فإن قَدَرا على الكسبِ وجبتِ النَّفقةُ على الأصلِ دونَ الفرعِ: لعِظَمِ حُرمتِهِ. وتجبُ على السيدِ نفقةُ رقيقِهِ وخادمِهِ غيرِ المقدَّرةِ نفقتُهُ، وتجبُ على الزَّوجِ فطرةُ الزَّوجةِ.

والقاعدةُ: أنَّ كلَّ ما لا تلزَمُ الشَّخصَ نفقتُهُ لا تلزمُهُ فطرتُهُ كزوجتِهِ النَّاشزةِ من أصلٍ أو فرعٍ.

الرُّكنُ الرَّابعُ: المؤدَّى: وهو القَدْرُ الواجبُ إخراجُهُ في الفِطرِ:

١- وهو صاعٌ عن كلِّ إنسانٍ حرٍّ أو عبدٍ صغيرٍ أو كبيرٍ، وقدرُهُ ١.٧٢٨ كغ[١٤٠٩] والأقواتُ التي تُخرَجُ من زكاةِ الفِطرِ أربعةَ عشرَ: القمحُ ثم الشعيرُ النَّبويُّ (السُّلْتُ ثم الشَّعيرُ ثم الذُّرةُ ومنه الدَّقيقُ) ثم الأُرزُّ ثم الحِمِّصُ ثم الماشُ (حبُّ اللُّوبْيا) ثم العَدَسُ ثم الفُولُ ثم التَّمرُ ثم الزَّبيبُ ثم الأَقِطُ (لبنٌ يابسٌ لم يُنزَعْ زُبْدُهُ ولم يُفسِدِ الملحُ جوهرَهُ) ثم الجُبْنُ.

ولابُدَّ أن يُخرِجَ منها مما هو قوتُ غالبِ أهلِ المحلِّ المؤدَّى عنه (قوتُ غالبِ السَّنةِ) على المعتمدِ[١٤١٠] ولابُدَّ أن تُصرفَ لمستحقِّي ذلك المحلِّ.

ويُجزئُ القوتُ الأعلى عن القوتِ الأدنى، ولا عكسَ لنقصِهِ عن الحقِّ ففيه ضررٌ على المستحقِّينَ.

٢- ويُشترَطُ أن يكونَ ما يُخرجُهُ سليماً من عيبٍ ينافي صلاحيتَهُ للادِّخارِ والاقتياتِ، فلا يُجزئُ معيبٌ كسُوسٍ ومُكَسَّرٍ، وقديمٌ تغيَّرَ طعمُهُ

([١٤٠٩]) لحديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ: كنَّا نُخرجُ زكاةَ الفطرِ إذ كان فينا رسولُ اللهِ ﷺ صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من زبيبٍ أو صاعاً من أَقِطٍ (خ١٥٠٨ – م١٩٨٥) فالنَّصُّ وردَ بهذه وقيسَ الباقي عليه بجامعِ الاقتياتِ.

([١٤١٠]) لأنَّ سيدَنا عمرَ كان يُعطي التَّمرَ إلا عاماً واحداً أعوزَ التمرُ فأعطى الشَّعيرَ (حم ٤٤٨٦ – خ١٥١١) وقال: (إنَّ أصحابي سلكُوا طريقاً فأنا أُحِبُّ أن أَسلُكَهُ).

أو لونُهُ أو ريحُهُ، فإن لم يجدْ مُجزِئاً في الدُّنيا أخرجَ القيمةَ وأن يكونَ من جنسٍ واحدٍ سليماً.

ومنْ أَيسرَ ببعضِ صاعٍ لزمَهُ إخراجُهُ لأنَّ الميسورَ لا يسقطُ بالمعسورِ، ويُقدِّمُ نفسَهُ أوَّلاً ثم زوجتَهُ ثم خادمَ زوجتِهِ، ثم ولدَهُ الصَّغيرَ الفقيرَ (فاقدَ المالِ والقدرةِ على الكسبِ) ثم أباه الفقيرَ ثم ولدَهُ الكبيرَ الفقيرَ[١٤١١].

([١٤١١]) لِمَا رواه أبو هريرةَ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «وإذا أمرتكُمْ بأمرٍ فأتُوا منه ما استطعتُمْ» (خ) ولخبرِ (م٢٣١٠ – ٢٥٩٠) «ابدأ بنفسِكَ فتصدَّقْ عليها فإن فضلَ شيءٌ فلأهلِكَ فإن فضلَ عن أهلِكَ شيءٌ فلذي قرابتِكَ» ويجوزُ عندَ السادةِ الحنفيةِ إخراجُ قيمةِ الصَّاعِ نقداً، ولعلَّه أنفعُ للفقيرِ، لذا بإمكاننا تقليدُهُ.

***بابٌ: الزَّكاةُ وأسرارُها:**

فصلٌ: الزَّكاةُ طهارةٌ للمالِ:

جعلَ اللهُ تعالى الزَّكاةَ طُهراً للأموالِ والأبدانِ، وتزكيةً وتنزيهاً للنُّفوسِ والأرواحِ. أمَّا كونُها طُهراً للمالِ فلِمَا وردَ من الصَّحيحِ: «**إنَّ اللهَ تعالى جعلَ الزَّكاةَ طُهراً لأموالِكمْ**»[١٤١٢] ومعلومٌ أنَّ التَّطهيرَ إنَّما يكونُ من النَّجاسةِ والخبثِ، ويؤيِّدُ ذلك ما وردَ «**إنَّ الصدقةَ أوساخُ الناسِ، وأنَّها لا تَحِلُّ لمحمدٍ وآلِ محمدٍ**»[١٤١٣].

والحكمةُ في ذلك: أنَّ اللهَ خلقَ الخلْقَ وأفقرَ بعضَهمْ إلى بعضٍ، وجعلَ منهم الأغنياءَ والفقراءَ، وذوي الحاجاتِ المختلفةِ، ليستقيمَ أمرُ الخليقةِ. ولو أنَّهُ كان خلَقَهم كُلَّهم أغنياءَ لبطلَ نظامُ الوجودِ، وكذلك لو خلقَهُم فقراءَ كما قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ الزخرف: ٣٢.

فجعلَ اللهُ سبحانَهُ للفقراءِ وذوي الحاجاتِ حُقوقاً في أموالِ الأغنياءِ هي مفروضةٌ عليهم، ليسَ لأصحابِ الأموالِ فيها شيءٌ، لأنَّ اللهَ تعالى هو الذي أخرجَ للفقراءِ ذلك النَّصيبَ من نفسِ المالِ استخلفَ فيه الأغنياءَ من عبادِهِ.

ولو كانَ مالُ الزَّكاةِ مِلكاً لصاحبِ المالِ لَمَا وقعَ الوعيدُ على منعِها، فالزَّكاةُ للفقراءِ حقٌّ على الأغنياءِ، كما أنَّ الصلاةَ مفروضةٌ للهِ حقّاً على عبادِهِ، ولذلك جاءتْ في كتابِ اللهِ تعالى مقرونةً بالصلاةِ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ البقرة: ٤٣.

تقديرُهُ: أقيموا الصلاةَ لي، وآتوا الزكاةَ للفقراءِ وأهلِ الحاجةِ إليها. وكفى بهذا شرفاً وفخراً للفقراءِ، حيثُ قرنَ اللهُ تعالى حقَّهم بحقِّهِ. فلهم في الأموالِ حقٌّ فرضَهُ اللهُ تعالى لهم، إذ المالُ مالُهُ، والخلقُ عبيدُهُ، يُعطي من يشاءُ المقدارَ الذي يشاءُ، فإنَّهُ تعالى بلطيفِ علمِهِ، وخَفيِّ حكمتِهِ، لولا علمُهُ بأنَّ رُبعَ العُشرِ من الفِضَّةِ والذَّهبِ، والعُشرَ أو نِصفَ العُشرِ من الأقواتِ، والشاةَ من أربعينَ، وغيرَ ذلك من نصيبِ الزَّكاةِ يكفي الفقراءَ ويَسُدُّ خَلَّتَهمْ لكانَ فرَضَ أكثرَ من ذلك. فهو يكفي لو أخرجَ الأغنياءُ زكاةَ أموالِهمْ كاملةً، وسعى

([١٤١٢])أخرجَهُ (حم - طب عن أنسٍ مُطوَّلاً ورجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ).

([١٤١٣]) أخرجَهُ (حم - ع عن سيدِنا الحسنِ بنِ عليٍّ وسيدِنا الحُسينِ بنِ عليٍّ ورجالُهُ ثقاتٌ).

كلُّ عبدٍ ما وسِعَهُ السَّعيُ، لأنَّ اللهَ تعالى جعلَ في كلِّ قِطرٍ من الأغنياءِ جماعةً تكفي زكاتُهمْ فُقراءَ قِطرِهمْ، وإنَّما احتاجَ الفقراءُ لعدمِ إعطائِهمْ حقَّهُمْ كامِلاً. وفي الحديثِ: «**إنَّ اللهَ فرَضَ على الأغنياءِ ما يَسَعُ فقراءَهمْ**».

وكذلك لولا أنَّ اللهَ تعالى عَلِمَ بلطيفِ عِلمِهِ وحكمتِهِ: أنَّ المالَ يُطهِّرُ ويَطيبُ لصاحبِهِ إخراجُ ذلك القَدرِ لكانَ فرَضَ على الأغنياءِ أكثرَ ممَّا فرضَ، ليُطيِّبَ لهم أموالَهمْ، ويحفظَها لهم من الغَرَقِ والسَّرقةِ ونحوِ ذلكَ، فمُمسِكُ الزَّكاةِ إنَّما أكلَ أوساخَ النَّاسِ، بل دماءَهمْ.

وكذلك آخذُها بغيرِ حقِّها، وواضعُها في غيرِ حقِّها، لأنَّهُ أكلَ حقوقَ الغيرِ، وهم محتاجونَ إليها، وكذلكَ رآهم رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ الإسراءِ فقالَ: «**ورأيتُ قوماً على أقبالِهمْ رِقاعٌ وعلى أدبارِهمْ رِقاعٌ، وهم يَسرحُونَ إلى الضَّريعِ والزَّقُّومِ، فقلتُ: مَن هؤلاءِ يا جبريلُ؟ فقالَ: هؤلاءِ الذينَ لا يُؤدُّونَ صدَقاتِ أموالِهمْ**»[١٤١٤] فالزَّكاةُ المفروضةُ إذنْ هي أقلُّ درجاتِ التَّطهيرِ للأموالِ.

فصلٌ: الزَّكاةُ طهارةٌ للأبدانِ والأرواحِ:

وأمَّا كونُها طهارةً للأبدانِ والأرواحِ من كلِّ خَبثٍ ومرضٍ وآفةٍ وعاهةٍ وجَرَبٍ وحَكَّةٍ وصَلْبٍ وتَوسيطٍ وقطعِ أطرافٍ وغيرِ ذلك، فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ التوبة: ١٠٣.

وأوجبَ الزَّكاةَ المفروضةَ، فما لم تُؤَدَّ لم تُطهَّرِ الأعضاءُ بالنَّوافلِ من سائرِ الصَّدقاتِ أو القُرُباتِ، كإزالةِ القَذَرِ من الطَّريقِ، وإغاثةِ الملهوفِ، والإصلاحِ بينَ النَّاسِ ونحوِ ذلكَ كما يشيرُ إليه حديثُ: «**على كُلِّ سُلامَى من أحدِكمْ صدقةٌ**»[١٤١٥].

ولذلكَ يُبطَحُ مانعُ الزَّكاةِ يومَ القيامةِ للماشيةِ، فتَمشي عليه بقوائِمِها، وتَنطَحُهُ بقُرونِها، وذلك لأنَّ أعضاءَ جسدِهِ التي لم يَتصرَّفْ بها في المالِ كما أُمرَ، ولم يَصِلِ الحُقوقَ بها، ولم يَنبسطْ لإعطائها إلى أهلِها، بل انقبضتْ عن ذلك، وانضمَّ بعضُها إلى بعضٍ بالبُخلِ الشَّديدِ الذي لا يُحتمَلُ أكبرُ منه، لأنَّ منعَ الزَّكاةِ أعظمُ درجاتِ البُخلِ، وأداؤُها أقلُّ درجاتِ الجُودِ والسَّخاءِ، الذي هو البَسطُ في الأيدي والأعضاءِ. فلم يجِدِ الغنيُّ في المالِ حركةً ولا موضعاً ينبسِطُ

([١٤١٤])(أخرجَهُ م عن أنسٍ في حديثِ الإسراءِ).

([١٤١٥])(ت – د عن أبي هريرة).

فيه بالمشيِ، فيُبطَحُ لتدوسَهُ وتنطَحَهُ، لأنَّ الحركاتِ والسَّكناتِ في الآخرةِ إنَّما هي على معاني الدِّياناتِ من أنواعِ الطَّاعاتِ، لا يجدُ العبدُ إلا ما قدَّمَ، ولا يتصرَّفُ إلا فيما كان قد تَصرَّفَ فيه.

وأيضاً فإنَّ المالَ له علاقةٌ بقلبِ مالكِهِ، فهو يملِكُهُ ويَشدُّهُ ويَضمُّهُ إليه بتلكِ العلاقةِ، والمالُ مطيعٌ لهُ، وتابِعٌ حيثُما تصرَّفَ بالعلاقةِ التي يجذِبُهُ بها إلى مِلكِهِ. فالذي لم يُؤدِّ الزَّكاةَ قد أحبَّ المالَ الحُبَّ الكُلِّيَّ، ومالَ به المالُ إليه، وباستغراقِ الحبِّ فيه تعبَّدَهُ المالُ، فصارَ ذليلاً لمحبوبِهِ كما وردَ في الحديثِ: **«تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ تَعِسَ عبدُ الدِّرهمِ»** (سبقَ تخريجُهُ).

والتَّذلُّلُ هو التَّعَبُّدُ، فبالميلِ الذي مالَ به إلى المالِ يَبطَحُهُ من قيامِهِ يومَ القيامةِ، ويتذلَّلُ باستعبادِهِ لهُ، فيصيرُ بينَ أرجُلِهِ، وبعلاقتِهِ التي مَلكَ بها المالَ وزَمَّهُ إليه وجَذبَهُ تمشي الماشيةُ عليه في كلِّ ناحيةٍ، في يومٍ كان مقدارُهُ خمسينَ ألفِ سنةٍ، عِياذاً باللهِ.

ولو أنَّ ماشيةَ جسدِهِ في الدُّنيا كانتْ قد تصرَّفتْ بإعطاءِ الحقِّ لمن وجبَ له لانبسطَتْ أعضاءُ جسدِهِ من قَبضِ البُخلِ، ووُجِدَ هناك مُتحرِّكاً ومُتصرِّفاً، ولو انقطعتْ علاقةُ الحقِّ الذي وجبَ عليه فأخرجَهُ من قلبِهِ، لأمسكَتْ تلك العلاقةُ المنقطعةُ الماشيةَ عن المشي عليهِ، لأنَّها حصلتْ في يدِ اللهِ وأيدي أهلِها، فصارتْ كالزِّمامِ المانعِ للماشيةِ عن المشي عليه، لأنَّ المالَ كُلَّهُ كشخصٍ واحدٍ، ومفروضُ الزَّكاةِ فيه هو عِقالُهُ، كما قال سيدُنا أبو بكرٍ رضي اللهُ عنه: **«واللهِ لو مَنعوني عِقالاً كانُوا يؤدُّونَها إلى رسولِ اللهِ ﷺ لقاتَلتُهمْ عليه»**[١٤١٦]، أرادَ بالعِقالِ: البعيرَ. وسُمِّيَ عِقالاً لأنَّهُ يَعقِلُ الماشيةَ عن المشيِ على المانعِ للزَّكاةِ.

فصلٌ: حِكمةُ عذابِ من كَنزَ المالَ بكَيِّ الجِباهِ والظُّهورِ:

وهكذا الحكمةُ أيضاً في كَيِّ الجباهِ والظُّهورِ والجُنوبِ بالذَّهبِ والفِضَّةِ. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ

([١٤١٦]) أخرجَهُ (حم) عن أبي بكرٍ و(ق) عنهُ.

﴿وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ التوبة: ٣٤-٣٥.

وحقيقةُ معنى الكنزِ: الدَّفنُ والإخفاءُ والسَّترُ، الذي هو ضِدُّ الكشفِ والإظهارِ. فالذَّهبُ والفِضَّةُ لَمَّا كانتْ جميعُ الحوائجِ في هذه الدَّارِ لا تَنقضي إلا بهما، وعاينَ المحجوبونَ ذلك منهُما، أَحبُّوهُما الحُبَّ البالغَ، فجذبتْهُما القلوبُ إليها جَذْباً شديداً، بالعلاقةِ التي تَقدَّمَ ذِكْرُها في زكاةِ الماشيةِ، حيثُ خامرتْ سُويداءَ القُلوبِ، ومن أحبَّ شيئاً حُبَّاً شديداً أدخلَهُ في سُويداءِ عينِهِ إن أمكنَهُ، وضمَّهُ إليهِ، وألصقَهُ بجلدِهِ، إن ظَفِرَ بهِ، ولذلك تجدُ أنَّ الذَّهبَ والفِضَّةَ لا يظهرُ منهُما شيءٌ كسائرِ الأموالِ إلا ما تَصرَّفَ فيه المالكونَ بالمباشرةِ بالأيدي.

فمن ملكَ دِيناراً ربَطَهُ فأخفاهُ، وحرسَهُ بالنَّظرِ إليه، والإشرافِ عليه بجَبينِهِ الذي هو جبهتُهُ، لأنَّها موضعُ الحِراسةِ التي منها العَينانِ، فحيثُما كان المالِكُ له فهو ناظِرٌ إليه، خائفٌ عليه، لا يَبرَحُ، ومتَّكِىءٌ عليه بجنْبَيهِ وظهرِهِ، بمعنى الاستنادِ عليه، والاعتمادِ والتَّوكُّلِ، ولذلك خُصَّتْ هذه الأعضاءُ بالذِّكرِ لأنَّها أعظمُ أعضاءِ الجسدِ مُوافَقةً لمعاني الفِتنةِ بالذَّهبِ والفِضَّةِ، لأنَّهُ يتقلَّبُ عليها بالاستنادِ والاعتمادِ والإشرافِ، فإذا لم يُؤَدِّ مالكُهُ الزَّكاةَ منه اختفى الاختفاءَ الكُلِّيَّ عن عينِ المالكِ، والتصقَ بالحُبِّ الشَّديدِ حتى صار كصفَةٍ من صفاتِهِ، وعضوٍ من أعضائِهِ، لأنَّ حقيقةَ الحُبِّ: طلبُ الاتِّحادِ بالمحبوبِ، فجاءَ به إلى المالِ، وهو مُلتَصِقٌ به صفائحُ مُحمَاةٌ بنارِ جهنَّمَ، لأنَّهُ لم يُرِدْ به اللهَ، ولم يُعطِ منه حقَّ اللهِ، وما كان كذلك فهو مبعودٌ عن اللهِ وعن دارِ كرامتِهِ إلى دارِ البُعدِ وهي النَّارُ، لأنَّ المرادَ به هوى النَّفسِ والدُّنيا، ولذلك يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ يومَ

القيامةِ: ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ﴾الأنفال: ٣٧.

فبهذا المعنى نَفهمُ معنى انقلابِ تلك الصَّفائحِ ناراً، وكذلك هي في الدُّنيا مُحمَاةٌ في نارِ الحرصِ والحِميةِ في شِدَّةِ طلبِها، وإخفاءِ المالِ وكنزِهِ، ولو أخرجَ زكاتَهُ كما أمرَهُ اللهُ لانقطعتِ العلاقةُ من قلبِهِ بقدْرِ ما أخرجَ، وصارَ في الدِّينِ مُستَخْفياً، وظهرَ للملائكةِ، وقَبِلَهُ اللهُ تعالى. فإذا فعلَ ذلك فقد طَهُرَ المالُ كُلُّهُ، ولم يكنْ من الكنزِ في شيءٍ، لأنَّ المالكَ قد علمَ قدْرَ المالِ بإخراجِ الزَّكاةِ منه.

وإذا عَلِمَ النَّاسُ ذلك فقد طَهُرَ وانكشفَ وزُحْزِحَ عن النَّارِ، وبقيَ عليه الحِسابُ في جُملتِهِ: هل قامَ بحقوقِهِ كُلِّها أم لا؟

وهكذا زكاةُ الأقواتِ إذا مُنِعتْ كان عذابُها من أنواعِها: أَكلُ الضَّريعِ والزَّقومِ كما تقدَّمَ في حديثِ الإسراءِ.

فيُستَحَبُّ للأغنياءِ الإكثارُ من صدقةِ النَّافلةِ، فلعلَّ ذلك يَجبُرُ خَلَلَ زكاتِهِمُ الماضيةِ، هذا إذا كان المالُ حلالاً صِرْفاً، وإلا فقد وردَ في الصَّحيحِ في حقِّ من اكتسبَ المالَ من وجوهٍ لا تُرضي اللهَ تعالى من الحَوْبِ (الظُّلْمِ)، والخِداعِ، والغِشِّ، والمكرِ: أنَّهُ لا يَقبَلُ منه صدقتَهُ إذا تصدَّقَ به، ولا يترُكُهُ بعدَهُ لورثتِهِ إلا كانَ زادَهُ إلَى النَّارِ [١٤١٧]نسألُ اللهَ تعالى اللُّطفَ، وفَكَّ العُقَدِ، إنَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ. آمين.

الزَّكاةُ تَخلُّقٌ بأخلاقِ الرَّحمنِ:

ثم ينبغي لك يا أخي أن تَنظُرَ وتتفكَّرَ في أخلاقِ اللهِ سبحانَهُ الذي هو خُلُقُ السَّخاءِ والكَرمِ، وأفاضَ عطاءَهُ وفضلَهُ على جميعِ المخلوقاتِ في كلِّ الأوقاتِ، فتتزكَّى وتتَّصِفُ بوصفٍ من أوصافِ الحقِّ الزَّكيِّ على قدْرِ طاقتِكَ.

وأقلُّ ذلك: أداءُ الزَّكاةِ المفروضةِ، لأنَّ الأرواحَ تزكُو بها، وتَطهُرُ الأسرارُ، فتَصلُحُ يا أخي للقُربِ من الحقِّ في مقامِ المُقرَّبينَ. قال تعالى: ﴿ خُذْ

([١٤١٧])(أخرجَهُ خ عن ابن مسعودٍ وحم عنه وطب عن سعدِ بنِ عُمارةَ ورجالُهُ ثقاتٌ).

﴿ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾التوبة: ١٠٣، والتَّزكيةُ بلا شكٍّ من صفاتِ الأرواحِ، لأنَّها وصفٌ من صفاتِ الزَّكيِّ الطَّاهرِ، ويَتنزَّهُ المتَّصِفُ بها عن رذيلةِ البُخلِ، ويتَّصِفُ بصفةِ الجُودِ والسَّخاءِ.

وإنَّما تقعُ التَّزكيةُ لمن يَبذُلُ المالَ في وجوهِ البرِّ كما قال تعالى فيمَنْ وصفَهُ بذلك: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ الليل: ١٧ – ١٨، نزلتْ في سيدِنا أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي اللهُ عنه حين أنفقَ مالَهُ في ذاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وكذلك قولُهُ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ المـائدة: ٥٥ ، نزلتْ في سيدِنا عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي اللهُ عنه حين تصدَّقَ بخاتَمِهِ وهو راكعٌ.

فصلٌ: الكائناتُ كلُّها تُؤتي الزَّكاةَ:

الوجودُ كلُّهُ إذا نظرتَهُ بعينِ الاستبصارِ وجدتَهُ متعبِّداً للهِ تعالى بالزَّكاةِ، كما هو متعبَّدٌ بجميعِ شرائعِ الإسلامِ، لأنَّ الدِّينَ عندَ اللهِ الإسلامُ ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ آل عمران: ٨٣.

وإذا نظرْتَ إلى الأرضِ التي هي أقربُ الأشياءِ إليكَ وجدتَها تُعطي أقربَ الخلقِ إليها وهم الذين على ظهرِها جميعَ بركاتِها، لا تَبخلُ عليهم بشيءٍ مما عندَها في فصولِ العامِ كلِّها. وكذلك النَّباتُ يُعطي ما عندَهُ تَشبُّهاً بأصلِهِ، وهو الأرضُ في الظَّاهرِ، وكذلك جميعُ أنواعِ الأشجارِ، وكذلك الحيَوانُ، وكذلك البحرُ والسَّمواتُ والأفلاكُ والشَّمسُ والقمرُ والنُّجومُ، والكلُّ مُتعاونَ بعضُهُ مع بعضٍ، لا يَدَّخِرُ شيئاً من قُوتِهِ وما عندَهُ في طاعةِ اللهِ، لأنَّ الوجودَ كلَّهُ فقيرٌ بعضُهُ إلى بعضٍ، قد لَزمَهُ الفقرُ، وشَمِلَتْهُ الفاقةُ، فعطفَ بعضُهُ على بعضٍ، وتعاونُهُ في طاعةِ اللهِ، وإعطاءُ ما عندَهُ هو زكاتُهُ دائماً بدوامِ وُجودِهِ.

فمانعُ الزَّكاةِ قد خالفَ أخلاقَ الرَّحمنِ، وأخلاقَ أهلِ السَّمواتِ والأرضِ، وجميعِ المخلوقاتِ والموجوداتِ، وباينَ الفِطرةَ، ولذلك وجبَ قِتالُهُ وقهرُهُ. كما أمرَ الإسلامُ.

هكذا شأنُ المُوقنينَ جميعاً، يَرَونَ ما دعتْ إليه الرُّسُلُ واضِحاً في كلِّ شيءٍ، وعَلَماً في جميعِ الموجوداتِ، ولذلك سَمَّاهمُ اللهُ تعالى: ﴿ **مُّوقِنِينَ** ﴾ الشعراء: ٢٤ ، فنسألُ اللهَ تعالى أن يُلحِقَنا بهم، وأن يَرزُقَنا هديَهمْ، إنَّهُ جوادٌ كريمٌ. آمين آمين.

كتابُ أحكامِ الصِّيامِ(١٤١٨)

هو ركنٌ من أركانِ الإسلامِ، معلومٌ من الدّينِ بالضَّرورةِ فيكفُرُ جاحدُهُ إلا إن كانَ قريبَ عهدٍ بالإسلامِ أو نشأَ بعيداً عن العلماءِ. ومن تركَهُ من غيرِ جُحودٍ لوُجوبِهِ من غيرِ عُذرٍ كمرضٍ وسفرٍ، حُبِسَ ومُنِعَ عن الطَّعامِ والشَّرابِ نهاراً ليَحصُلَ له صورةُ الصَّومِ.

(١٤١٨) حاشية الجمل ج٢ / ٣٠٢، مغني المحتاج ج١/ ٤٢٠، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٢٣،الباجوري على ابن قاسم ج٢٩٧/١ ، ترشيح المستفيدين ج١/ ١٥٨، إعانة الطالبين ج٢/ ٢١٤، قليوبي وعميرة ج٢/ ٤٨، أسنى المطالب ج١/ ٤٠٨، نهاية المحتاج ج١٤٨/٣، المجموع ج٢٤٧/٦.

ـ الصِّيامُ لغةً الإمساكُ. يقالُ: صامَ النَّهارُ إذا وقفَ سَيرُ الشَّمسِ، وللسَّاكتِ صائمٌ لإمساكِهِ عن الكلامِ ومنه قولُهُ تعالى ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ مريم: ٢٦ ، أي سُكوتاً وإمساكاً عن الكلامِ، والأصلُ في فرضيةِ الصَّومِ مُطلقاً قولُهُ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٨٣ كُتبَ: فُرِضَ. وقولُهُ ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ ﴾البقرة: ١٨٥.

– ومن السُّنَةِ: ما رواه ابنُ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادةِ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والحَجِّ، وصومِ رمضانَ**». (خ ٨ – م ١٦) وسُمِّيَ شهرُ الصَّومِ برمضانَ قيلَ: لحرِّ جوفِ الصَّائمِ فيه ورَمَضِهِ، والرَّمضاءُ: شِدةُ الحرِّ أو أنَّهُ وافقَ هذا الشهرُ أيَّامَ شدةَ الحرِّ ورَمَضِهِ، أو لأنَّهُ يَحرِقُ الذُّنوبَ. وهو ضعيفٌ لأنَّ التسميةَ ثابتةٌ قبلَ الشَّرعِ.

افتُرِضَ في السَّنةِ الثَّانيةِ من الهِجرةِ إجماعاً فصامَ النَّبيُّ ﷺ تِسعَ رمَضاناتٍ.

فُرِضَ في السنةِ الثانيةِ للهجرةِ من شَعبانَ.

تَعريفُ الصِّيامِ شرعاً:

الإمساكُ عن المفطِّراتِ (في جميعِ النَّهارِ القابلِ للصَّومِ)[١٤١٩] بنيةٍ من مسلمٍ (اسمُ جِنسٍ يَشمَلُ الذَّكرَ والأُنثى) مميِّزٍ سالمٍ من الحيضِ والنِّفاسِ والوِلادةِ ومنَ السُّكْرِ والإغماءِ.

فصلٌ: وجوبُهُ: ويجبُ صومُ رمضانَ على عُمومِ النَّاسِ باستكمالِ شَعبانَ ثلاثينَ يوماً أو ثُبوتِ رُؤيةِ الهلالِ ليلةَ الثَّلاثينَ من شعبانَ عندَ حاكمٍ.كأن يقولَ قاضٍ: ثبتَ عندي هلالُ رمضانَ[١٤٢٠].

فصلٌ: ثبوتُهُ:

تثبتُ رؤيةُ الهلالِ بشهادةِ عدْلٍ* في الشهادةِ إذا حَكمَ بها حاكمٌ[١٤٢١]. ويجبُ على الخُصوصِ على من رآهُ، أو أخبرَهُ بالرُّؤيةِ موثوقٌ بهِ أو ظَنَّ دخولَهُ بالاجتهادِ عندَ الاشتباهِ كمحبوسٍ، أو من اعتقدَ صدقَهُ ولو امرأةً أو صبياً أو كافراً أو مُنجِّماً، ولا يجبُ الصَّومُ بقولِ المنجِّمِ (وهو الذي يرى أنَّ أوَّلَ الشَّهرِ طلوعُ

([١٤١٩]) أي ما سِوى الأيامِ الخمسةِ كالعيدَينِ كما سيأتي.

([١٤٢٠]) وكان ﷺ إذا رأى الهلالَ قال : «**اللَّهمَّ أَهِلَّهُ علينا باليُمنِ والإيمانِ والسَّلامةِ والإسلامِ، ربِّي وربُّكَ اللهُ**» (ت ٣٤٥١ – حم ١/١٦٢) (روايةُ د: ٥٠٩٢ هلالُ خيرٍ ورُشدٍ (مرَّتينِ) آمنتُ بمن خلقَكَ (ثلاثَ مرَّاتٍ)) والهلالُ يختلِفُ في الكِبَرِ والصِّغرِ والعُلُوِّ والانخفاضِ وقُربِهِ من الشَّمسِ اختلافاً شديداً لا ينضبِطُ فينبغي طرحُهُ والعملُ بما عَوَّلَ الشَّرعُ عليه روى (تخ٤/٣٤٥) مرفوعاً «**من أشراطِ السَّاعةِ أن يَرَوا الهلالَ يقولونَ: ابنُ لَيلتَينِ**»

* أي العدالةَ الظَّاهرةَ.

([١٤٢١]) لحديثِ (د ٢٣٤٢) عن ابنِ عمرَ : أَخبرتُ النبيَّ ﷺ أني رأيتُ الهلالَ فصامَ وأمرَ الناسَ بصيامِهِ. وإنَّما ثبتَ بواحدٍ احتياطاً لأداءِ العبادةِ. وفي الحديثِ: «**إنَّما الشَّهرُ تسعٌ وعِشرونَ فلا تَصومُوا حتى تَرَوُا الهلالَ ولا تُفطِرُوا حتى تَرَوهُ فإن غُمَّ عليكم فاقْدُرُوا لهُ**» (خ ١٠٨٠). وصِفةُ الشَّهادةِ أن يقولَ: رأيتُ الهلالَ في ناحيةِ المغربِ، ويَذكُرُ صِغرَهُ وكِبَرَهُ وتدويرَهُ وتقديرَهُ، وأنَّهُ بِحِذاءِ الشَّمسِ أو في جانبٍ منها، وأنَّ ظهرَهُ إلى الجنوبِ أو الشمالِ، وأنَّهُ كان في السماءِ غَيمٌ أو لم يكنْ، وفائدةُ التَّنصيصِ على ذلك الاحتياطُ.

النَّجمِ الفُلانيِّ) ومثلُهُ الحاسبُ[١٤٢٢] (وهو من يعتمدُ منازِلَ القمرِ في تقديرِ سيرِهِ)، لكن عليهما أن يَصوما، وكذلك على من صدَّقَهُما.

ولو دَلَّ الحسابُ القطعيُّ باتِّفاقِ أهلِهِ على عدمِ رؤيتِهِ، وكان المُخبرُ منهم بذلك عددَ التَّواترِ رُدَّتِ الشَّهادةُ به.وإذا صُمْنا بعذْلٍ ولم نرَ الهلالَ بعدَ ثلاثينَ أفطرْنا على الأصحِّ المنصوصِ لكمالِ العددِ بحُجَّةٍ شرعيةٍ.

ولو كانتْ ليلةُ الثَّلاثينَ من شعبانَ ولم يرَ الناسُ الهلالَ فرأى إنسانٌ النبيَّ ﷺ في المنامِ فقالَ له: (اللَّيلةُ أوَّلُ رمضانَ). لم يصِحَّ الصَّومُ بهذا المنامِ لا لصاحبِ المنامِ ولا لغيرِهِ، ونقلَ القاضي عِياضٌ الإجماعَ عليهِ۞.

([١٤٢٢]) لِمَا روى ابنُ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إذا رأيتُمُوهُ[(١)] فصُومُوا، وإذا رأيتمُوهُ فأَفطِرُوا فإن غُمَّ[(٢)] عليكُم فاقْدُرُوا لهُ» (خ ١٠٨٠ – د ٢٣٢٠)، وحديثِ: «نحن أُمَّةٌ أُمِّيةٌ لا نكتُبُ ولا نَحسِبُ صومُوا لرؤيتِهِ وأَفطِرُوا لرؤيتِهِ» (خ ١٩١٣ - م).

(١) – المرادُ رؤيةُ بعضِكُمْ (٢) – أي حالَ بينَكُم وبينَهُ غَيمٌ.

– وفي روايةٍ عن أبي هريرةَ ﷺ: «**فأَكمِلُوا عِدَّةَ شعبانَ ثلاثينَ**» (خ).

وأمَّا حديثُ (خ ١٩١٨ – م ١٠٨٩): «**شَهرا عيدٍ لا يَنقُصَانِ رمضانُ وذو الحَجَّةِ**» معناهُ لا ينقُصُ أجرُهما والثَّوابُ المرتَّبُ، أو لا ينقُصُ ثوابُ ذي الحَجَّةِ عن ثوابِ رمضانَ.

۞ العملُ بالإلْهامِ أو الرُّؤيا في المنامِ في الأحكامِ ليسَ بحُجَّةٍ شرعيةٍ، لأنَّ المعتبرَ هو الآيةُ أو السُّنةُ، ولأنَّ الخاطِرَ قد يكونُ من اللهِ تعالى وقد يكونُ من الشيطانِ وقد يكونُ من النَّفسِ، فإن وافقَ الشَّرعَ كان الشَّرعُ هو الحُجَّةَ (فتح الباري ٣٨٨/١٢) وحين ذُكرَ للإمامِ الشَّيخِ زكريَّا الأنصاريِّ في كتابِهِ الحدودِ الأنيقةِ والتَّعريفاتِ الدَّقيقةِ ص٦٨ قال: (وليسَ بحُجَّةٍ من غيرِ المعصومِ) وقال ابنُ حجرٍ الهَيتميُّ في التُّحفةِ ٨٩/٩ (وهو ليسَ بحُجَّةٍ عند الأئمَّةِ، إذ لا ثقةَ بخواطرِ من ليسَ بمعصومٍ) وقال العطَّارُ في حاشيتِهِ على جمعِ الجوامعِ ٣٩٨/٢ (والإلْهامُ ليسَ من أسبابِ المعرفةِ) وقال الشَّيخُ زكريا الأنصاريُّ (في لب الأصول ١١٨): (ويَقرُبُ من الإلهامِ رؤيا المنامِ فمن رأى النبيَّ ﷺ في نومِهِ يأمرُهُ بشيءٍ أو ينهاهُ عنه لا يجوزُ اعتمادُهُ مع أنَّ من رآهُ فقد رآهُ حقًّا لعدمِ ضبطِ الرَّائي). وقد عَرَفَ الصَّوفيةُ خطرَ الاعتمادِ على الإلهامِ فحَذَّرُوا منه إلا إذا وافقَ السُّنَّةَ فقال سيدُنا أبو سُليمانَ الدَّارانيُّ: (ليس لمن أُلْهِمَ شيئاً من الخيرِ أن يعملَ به حتى يَسمعَهُ من الأثرِ، فإذا سمعَهُ من الأثرِ عَملَ به، وحمدَ اللهَ تعالى حيث وافقَ ما في قلبِهِ) (تاريخ بغدادَ للخطيبِ البغداديِّ ٢٤٨/١٠) ومن هنا يُعلَمُ بُطلانُ قولِ من يقولُ: (حدَّثني قلبي عن ربِّي) واللهُ أعلمُ.

فصلٌ: لزومُهُ: متى ثبتتْ رؤيةُ الهلالِ بمحلٍّ لَزِمَ حكمُها كلَّ محلٍّ قريبٍ منه من كلِّ جهةٍ، والقُربُ يحصُلُ باتِّحادِ المَطلَعِ[١٤٢٣] بأن يكونَ بينهُما أقلُّ من ٢٤ فرسخاً =١٢٠كم تقريباً فإن كان أبعدَ من هذا لا يلزَمُ الصَّيامُ.

لكن لو حَكمَ مخالفٌ كحنفيٍّ بثبوتِ الرُّؤيةِ وجبَ الصَّومُ على العمومِ إجماعاً لأنَّ حكمَ الحاكمِ يرفعُ الخلافَ. فلو حكمَ حاكمٌ بثبوتِهِ في بلدٍ ما لزِمَنا الصَّومُ وقضاءُ ما لو كُنَّا أفطرْناهُ عَمَلاً بمطلَعِنا وهذا القضاءُ فوريٌّ مثلُ قضاءِ يومٍ تركَ نيتَهُ ليلاً عمداً. ولو انتقلَ الشَّخصُ من محلِّ الرُّؤيةِ إلى محلٍّ بعيدٍ عنه وجبَ عليه موافقةُ أهلِهِ في الأصحِّ في الصَّومِ والفِطرِ، ولو عَيَّدُوا وكان قد صامَ ثمانيةً وعشرينَ يوماً عَيَّدَ معهُمْ وقضَى يوماً. وكذا يوافِقُهمْ وجوباً إن كان قد أتمَّ ثلاثينَ لأنَّهُ بانتقالِهِ إلى بلدهِمْ صارَ واحِداً منهم فيلزمُهُ حكمُهمْ، ومن أصبحَ مُعيِّداً وسافرَ إلى بلدةٍ بعيدةٍ أهلُها صيامٌ فالأصحُّ أنَّهُ يُمسِكُ بقيةَ اليومِ وجوباً لِمَا مرَّ.

ولا يُفطِرُونَ إلا إن شهدَ اثنانِ بالرُّؤيةِ، لأنَّ الفِطرَ لا يَستندُ إلى شهادةِ واحدٍ[١٤٢٤]. ومن رأى هلالَ شوَّالٍ وحدَهُ لزِمَهُ الفِطرُ لقوله ﷺ: «صومُوا لرؤيتِهِ وأَفطِرُوا لرؤيتِهِ»(ق) لكنَّهُ يُفطِرُ سِرَّاً لأنَّهُ إذا أظهرَ الفِطرَ عرَّضَ نفسَهُ للتُّهَمَةِ في دينِهِ إلا أنَّهُ لا يَثبتُ في نفسِ الأمرِ لجوازِ أنَّهُ خُيِّلَ إليه فينبغي

([١٤٢٣]) والدَّليلُ على عدمِ وجوبِ الصَّومِ إن اختلفتِ المطالعُ ما روى كُرَيبٌ «**أنَّ أمَّ الفضلِ بنتَ الحارثِ بعثتْهُ إلى معاويةَ بالشامِ قال: فقدمْتُ الشامَ فقضيتُ حاجتَها، واستهلَّ عليَّ رمضانُ وأنا بالشامِ، فرأيتُ الهلالَ ليلةَ الجمعةِ، ثم قدمْتُ المدينةَ في آخرِ الشهرِ فسألني عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما، ثم ذكرَ الهلالَ فقال: أنتَ رأيتُهُ؟ فقلتُ: نعم، ورآه الناسُ وصامُوا، وصامَ معاويةُ. فقال: لكنَّا رأيناهُ ليلةَ السبتِ، فلا نزالُ نصومُ حتى نُكمِلَ ثلاثينَ أو نراهُ فقلتُ: أولا تكتفي برؤيةِ معاويةَ وصيامِهِ؟ فقال: لا، هكذا أمرَنا رسولُ اللهِ ﷺ**» (م ٢٥٢٣– ت ٦٩٣ – د ٢٣٣٢ – هب ٢٥١/٤).

([١٤٢٤])لحديثِ: «**وإن شهدَ اثنانِ فصومُوا وأفطِرُوا**» (ن١٣٣/٤) مُرسلاً من حديثِ عبدِ الرَّحمنِ بن زيدٍ. وقياساً على باقي الشهاداتِ التي ليستْ مالاً ولا المقصودُ منها المالُ، ويَطَّلِعُ عليها الرِّجالُ غالِباً كما سيمُرُّ في بحثِ الأَقضيةِ والشَّهاداتِ إن شاء اللهُ تعالى.

أن يُتَّهمَ في رؤيتِهِ احتياطاً للصَّومِ وموافقةً للجماعةِ[١٤٢٥]. لكنَّ الرَّاجحَ أنَّ هلالَ غيرِ رمضانَ مثلُ هلالِ رمضانَ بالنِّسبةِ للعبادةِ المطلوبةِ فيه، فتُقبَلُ شهادةُ الواحدِ بهلالِ شوَّالٍ للإحرامِ بالحجِّ، وصومِ ستَّةٍ من شوَّالٍ، وبهلالِ ذي الحِجَّةِ للوقوفِ بعرفةَ، وبهلالِ رجبٍ للصَّومِ فيه.

ولو كانتْ ليلةُ الثلاثينَ من شعبانَ ولَم يرَ النَّاسُ الهلالَ فرأى إنسانٌ سيدَنا النبيَّ ﷺ في المنامِ فقالَ له: اللَّيلةُ أوَّلُ رمضانَ، لم يصحَّ الصَّومُ بهذا المنامِ. لا لصاحبِ المنامِ ولا لغيرِهِ. لأنَّ شرطَ الرَّاوي والمُخبرِ والشَّاهدِ أن يكونَ مُتيقِّظاً حالَ التَّحمُّلِ وهذا مُجمَعٌ عليه ومعلومٌ أنَّ النَّومَ لا تَيقُّظَ فيه ولا ضبطَ فتُركَ العملُ بهذا المنامِ لاختلالِ ضبطِ الرَّاوي لا للشَّكِّ في الرُّؤيةِ[١٤٢٦]. وقد تقدَّمتِ المسألةُ بالتَّفصيلِ في حاشيتِنا السَّابقةِ.

فصلٌ: شروطُ وجوبِهِ:

شروطُ وجوبِ صَومِ رمضانَ أربعةُ أشياءَ:

- **الأوَّلُ: الإسلامُ**[١٤٢٧]: فلا يجبُ على الكافرِ الأصليِّ[١٤٢٨]، وأمَّا المرتدُّ فيجبُ وجوبَ مُطالبةٍ (أسلِمْ وصُمْ) ويجبُ القضاءُ عليه إن عادَ للإسلامِ. ولا يجوزُ للمسلمِ إعانةُ الكافرِ على ما لا يَحِلُّ عندَنا كالأكلِ في نهارِ رمضانَ بضِيافةٍ.
- **الثَّاني**: البلوغُ: فلا يجبُ على صبيٍّ ويُؤمَرُ بهِ في سبعٍ إن أطاقَهُ ويُضرَبُ على تركِهِ في العاشرةِ.
- الثَّالثُ: العقلُ: فلا يجبُ على المجنونِ إلا إن تعدَّى (كأن شربَ شيئاً يُزيلُ عقلَهُ) فيجبُ ويلزمُهُ القضاءُ بعدَ الإفاقةِ، ومثلُهُ السَّكرانُ على المعتمدِ

([١٤٢٥]) ولحديثِ: «**الفِطرُ يومَ تُفطِرُونَ والأضحى يومَ تُضحُّونَ**» (د٢٣٢٤ - ت ٦٩٧-جه١٦٦٠) من حديث أبي هريرةَ، ورواه أيضاً(ت٨٠٢ عن عائشةَ).

(١٤٢٦) فقد صحَّ عن سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**من رآني في المنامِ فقد رآني حقًّا فإنَّ الشَّيطانَ لا يتمثَّلُ في صورتي**» (خ ٦٩٩٣ – م ٢٢٦٦ - ت ٢٢٨٠ - جه ٣٩٠١ ، ٥١٢٣)

([١٤٢٧]) لحديثٍ رواه عمرُو بنُ العاصِ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ: «**أمَا علمتَ أنَّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَهُ**» (م).

([١٤٢٨]) لأنَّ وفدَ ثقيفٍ قَدِمُوا عليه في رمضانَ وضربَ عليهم قُبَّةً في المسجدِ فلمَّا أسلموا صامُوا ما بقي من الشَّهرِ (جه ١٧٦٠)

(أي إن تعدَّى بشربِ الخمرِ عمداً)، وأمَّا المُغمَى عليه فيجبُ عليه القضاءُ مُطلقاً[١٤٢٩].

- **الرَّابعُ: الإطاقةُ حِسّاً وشرعاً**: فلا يجبُ على من لم يُطِقْهُ لكِبَرٍ أو مرضٍ لا يُرجَى بُرْؤُهُ[١٤٣٠]، وإنَّما واجبُهُ الفِديةُ (مُدُّ طعامٍ) ويكفي إخراجُهُ حالَ المرضِ وإن برِئَ بعدَهُ فلا يلزمُهُ الصَّومُ. فيتركُ الصَّومَ بنيةِ التَّرخُّصِ وإلا حرُمَ، ليتميَّزَ المباحُ من غيرِهِ، وعلى المريضِ إذا خَفَّ مرضُهُ ليلاً أن يبيِّتَ النِّيةَ، فإن عادَ له المرضُ كالحُمَّى أفطرَ. وأمَّا من يُرجَى بُرؤُهُ فواجبُهُ الصَّومُ فعليه قضاؤُهُ[١٤٣١]. كالحاملِ والمرضعِ تُفطِرانِ وتَقضِيانِ[١٤٣٢] وتُطْعِمانِ إذا خافتا على الولدِ مُدّاً من طعامٍ ويجبُ على الحَصَّادينِ وغيرِهم من سائرِ العُمَّالِ (سواءٌ كانوا أغنياءَ أو أُمراءَ أو مُتبرِّعينَ) تبييتُ النِّيةِ كلَّ ليلةٍ، ثم من لَحقَهُ مشقَّةٌ شديدةٌ أفطرَ. ويُباحُ الفِطرُ للمسافرِ سفراً طويلاً مُباحاً[١٤٣٣] (إذا رجا إقامةً يَقضي فيها) فإن كان مديمَ السَّفرِ امتنعَ عليه الفِطرُ إلا إذا لَحِقَ به مشقَّةٌ تُبيحُ التَّيمُّمَ فيفطُرُ وجوباً (فإن صامَ مع مرضِهِ الشَّديدِ انعقدَ صومُهُ مع الإثمِ)، كما لا يجبُ على الحائضُ والنُّفساءِ لتحريمِ الصَّومِ عليها، فهي غيرُ مُطَيقةٍ له شرعاً.

(١٤٢٩) لِمَا روى عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قالَ: «**رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ: عن النَّائمِ حتى يَستيقظَ، وعن الصَّبيِّ حتى يحتلِمَ، وعن المجنونِ حتى يَعقِلَ**»(د)وقيسَ بالمجنونِ في عدمِ الوجوبِ كلُّ من زالَ عقلُهُ بشيءٍ،وإنَّما وجبَ القضاءُ على المغمَى عليه لقولِهِ تعالى:﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ (البقرة: ١٨٤) والإغماءُ مرضٌ.

(١٤٣٠) قال تعالى ﴿ **أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ** ﴾البقرة: ١٨٤، وقال سيدُنا ابنُ عباسٍ في قولِهِ تعالى (وعلى الذين يُطيقونَهُ) ليستْ بمنسوخةٍ، هي للكبيرِ الذي لا يستطيعُ الصَّومَ (خ٤٥٠٥).

(١٤٣١) لقولِهِ تعالى: ﴿ **فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾البقرة: ١٨٤.

(١٤٣٢) رواه (د ١٣١٨) وروي عن ابن عمر هب ٢٣٠/٤

(١٤٣٣) لحديثِ «**ليسَ من البِرِّ الصِّيامُ في السَّفرِ**» (خ١٩٤٦ – م١١١٥) زادَ (ن ١٧٦/٤): «**عليكم برخصةِ اللهِ التي رخَّصَ لكم فاقبلُوها**».

واعلمْ أنَّ أيامَ رمضانَ متعينةٌ لصومِ رمضانَ، فإن كان الشَّخصُ معذوراً بسفرٍ أو مرضٍ فإمَّا أن يترخَّصَ بالفِطرِ أو يصومَ عن رمضانَ، وليس له أن يصومَ عن فرضٍ آخرَ أو تطوُّعٍ.

فصلٌ: شروطُ صحَّةِ الصَّومِ من حيثُ الفاعلُ أربعةُ أشياءَ:

- الأوَّلُ: الإسلامُ:

في الحالِ[١٤٣٤]، فلا يصحُّ من كافرٍ ومرتدٍّ.

- الثاني: التَّمييزُ:

فلا يصحُّ من غيرِ المميزِ كالمجنونِ،ومُغمَىً عليه وسَكرانَ إذا لم يَفيقَا لحظةً من النَّهارِ ويجبُ القضاءُ على المُغمَى عليه وكذا على السَّكرانِ والمجنونِ المُتعدِّيانِ. ولا يَضُرُّ النَّومُ جميعَ النَّهارِ، لأنَّ النَّائمَ مميِّزٌ حُكماً لسُرعةِ انتباهِهِ.

- الثَّالثُ: خُلوُّ الصَّائمِ:

جميعَ النَّهارِ من حيضٍ ونِفاسٍ ووِلادةٍ[١٤٣٥] وعليه القضاءُ.

(١٤٣٤) أمَّا في شروطِ الوجوبِ فأن يكونَ مسلماً ولو فيما مضى فيجبُ على المرتدِّ.

(١٤٣٥) لخروجِ من قامتْ به هذه الأمورُ عن أهليةِ العبادةِ.

- الرَّابعُ: قَبولُ الوقتِ للصَّوم:
فيَخرُجُ يوما العيدِ وأيامُ التَّشريقِ للنَّهيِ عن صيامِها ويومُ الشَّكِّ[١٤٣٦] بلا سببٍ يقتضي صومَهُ، أمَّا بسببٍ كقضاءٍ ونَذْرٍ فيصحُّ صومُهُ.

فصلٌ: أركانُ الصَّوم [١٤٣٧] ثلاثةُ أشياءَ:

- الرُّكنُ الأوَّلُ: النِّيةُ لكلِّ يومٍ:

أ- ويجبُ تبييتُها[١٤٣٨] بأن تكونَ قبلَ الفجرِ ولو من أولِ اللَّيلِ في الفرضِ ولو نذراً أو قضاءً

أو كفَّارةً[١٤٣٩]، أمَّا صومُ النَّفلِ فتكفي النِّيةُ فيه نهاراً بشرطِ أن تكونَ قبلَ الزَّوالِ[١٤٤٠] لأنَّ اعتبارَ نيةِ التَّبييتِ لنفلِ الصَّومِ يفوتُ كثيراً منه، لأنَّهُ قد يبدو له الصَّومُ بالنَّهارِ لنشاطٍ أو غيرِهِ فسُومِحَ فيه بذلك كما سُومِحَ في

([١٤٣٦]) ١- روى (م) عن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «**نهى عن صيامِ يومَينِ: يومِ الأضحى، ويومِ الفِطرِ**» (خ عن أبي سعيدٍ ﷺ)، ٢- روى (م) عن كعبِ بنِ مالكٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ بعثَهُ، وأوسَ بنَ الحَدَثانِ، أيامَ التَّشريقِ، فنادى: «**أنَّهُ لا يدخلُ الجنةَ إلا مُؤمنٌ، وأيامُ مِنى أيامُ أكلٍ وشُربٍ**»، ٣- وهو يومُ الثَّلاثينَ من شعبانَ، الذي يَشكُّ فيه الناسُ: هل هو من شعبانَ أو من رمضانَ؟ والمعتمدُ في المذهبِ تحريمُهُ، ولا يصحُّ، لِمَا رواه (د - ت وصحَّحَهُ)، عن عمارِ بنِ ياسرٍ ﷺ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «**من صامَ اليومَ الذي يَشُكُّ فيه الناسُ فقد عصى أبا القاسمِ ﷺ**».

([١٤٣٧]) حاشية الجمل ج٢/ ٣١٠، مغني المحتاج ج١/ ٤٢٣، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٢٦ الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٨٨، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٢١، قليوبي وعميرة ج٢/ ٥٢، أسنى المطالب ج ١/ ٤١٨، نهاية المحتاج ج٣/ ١٥٨، المجموع ج٦/ ٢٨٨.

([١٤٣٨]) لقولِهِ ﷺ: «**مَنْ لَمْ يُبيِّتِ الصيامَ قبلَ الفجرِ فلا صيامَ لهُ**» (د٢٤٥٤ - ت٧٣٠ - ن١٩٧/٤). ولـ (قط ١٧٢/٢): «**من لم يُبيِّتِ الصِّيامَ قبلَ طلوعِ الفجرِ فلا صيامَ لهُ**».

([١٤٣٩]) وتصحُّ النيةُ عندَ الإمامِ مالكٍ ﷺ عن صومِ جميعِ الشَّهرِ من أوَّلِ ليلةٍ منهُ، لكن لوطرأَ إفطارٌ على الصَّائمِ خِلالَهُ وجبَ النيةُ لكلِّ يومٍ في كلِّ ليلةٍ.

([١٤٤٠]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ قالت: دخلَ عليَّ النبيُّ ﷺ ذاتَ يومٍ فقالَ: «**هل عندكم من شيءٍ؟** فقلْنا:لا. قال: **فإنِّي إذنْ صائمٌ**» (م١١٥٤ - د٢٤٥٥ - ت٧٣٤)

نفلِ الصَّلاةِ بتركِ القيامِ، لكن يُشترَطُ فيه أن يكونَ مُمسِكاً فيه عن المُفسداتِ لتحقيقِ معنى القُربةِ.

ب- أن لا يَتقدَّمَها مُنافٍ للصَّومِ من أولِ النَّهارِ كأكلٍ وشُربٍ وجِماعٍ وكُفرٍ وحَيضٍ ونِفاسٍ وجُنونٍ. فلا تَبطلُ النِّيةُ إن حصلَ منافٍ للصَّومِ ليلاً إلا الرِّدَّةَ ليلاً أو نهاراً، أو رفضَ النيةَ ليلاً. فيَضرُّ رفضُ النيةِ ليلاً لا نهاراً، فلابُدَّ من تجديدِها بعدَ الرَّفضِ. ومنه ما لو نوى الانتقالَ إلى صومٍ آخرَ، فإنَّ ذلك يكونُ رفضاً للنِّيةِ الأُولى، إلا إن عادَ إلى نيتِهِ بأن يُجدِّدَها.

ج- النيةُ بالقلبِ: فيستحضِرُ ذاتَ الصَّومِ (الإمساكُ عن المفطِّراتِ جميعَ النَّهارِ بنيةٍ ويقصِدُ ثبوتَهُ وتحقُّقَهُ والاتِّصافَ بهِ).

ويُسنُّ التَّلفُّظُ بلسانِهِ: نويتُ صومَ رمضانَ هذه السَّنةَ للهِ تعالى. ولو تَسحَّرَ ليصومَ أو شربَ لدفعِ العطشِ نهاراً، أو امتنعَ من نحوِ الأكلِ خوفَ طلوعِ الفجرِ كان نيِّةً إن خطرتْ حقيقةُ الصَّومِ ببالِهِ.

د- يُشترَطُ تعيينُ المنْويِّ في الفرضِ، لأنَّهُ عبادةٌ مضافةٌ إلى وقتٍ فوجبَ التَّعيينُ في نيتِها كالصَّلواتِ الخمسِ فينوي كلَّ ليلةٍ صومَ غدٍ عن رمضانَ أو عن نذْرٍ أو كفَّارةٍ.

كمالُ النِّيةِ: أن ينويَ صومَ غدٍ عن أداءِ رمضانَ هذه السنةَ للهِ تعالى.

ويَصحُّ النَّفلُ بنيةٍ مُطلقةٍ، ولا يُشترَطُ تعيينُ يومِ عرفةَ أو عاشوراءَ في النيةِ لأنَّ الصَّومَ فيها مُنصرِفٌ إليها، بل لو نوى معها قضاءَ يومٍ حصلَ بفضلِ اللهِ تعالى لأنَّ المقصودَ وجودُ صومٍ فيها، وإن كان المعتمدُ توقُّفَ ثوابِها على نيَّتِها.

إن تركَ النيةَ أو نَسيَها يلزمُهُ:

١- الإمساكُ.

٢- وقضاءُ ذلك اليومِ.

ويجبُ الإمساكُ على ستٍّ (وهو من خواصِّ رمضانَ):

١- من لا يُبيِّتَ النيةَ ليلاً.

٢- من تعمَّدَ الفِطرَ لغيرِ عُذرٍ.
٣- من تَسحَّرَ ظانّاً بقاءَ اللَّيلِ فبانَ خلافُهُ.
٤- من أفطرَ ظانّاً الغُروبَ فبانَ خلافُهُ.
٥- من سبقَهُ ماءُ المبالغةِ في الوضوءِ، أو الرَّابعةِ في المضمضةِ والاستنشاقِ.
٦- من ظَهرَ له يومُ الثَّلاثينَ من شعبانَ أنَّهُ من رمضانَ.

ومن جازَ له الفِطرُ يُسنُّ له الإمساكُ، كأن بلغَ الصَّبيُّ، أو قَدِمَ المسافرُ المفطِرُ، أو شُفيَ المريضُ. والقاعدةُ في ذلك أنَّهُ: كلُّ من جازَ له الإفطارُ مع علمِهِ بحقيقةِ اليومِ لا يلزمُهُ الإمساكُ بل يُسنُّ، وكلُّ من لا يجوزُ له مع ذلك يلزمُهُ الإمساكُ.

مبحثٌ:

ولو نوى ليلةَ الثَّلاثينَ من شعبانَ صومَ غدٍ من رمضانَ إن كانَ منه وصامَهُ فكان منه لم يقعْ عنه للشَّكِّ في أنَّهُ منه حالَ النيةِ فليستْ جازمةً، وكذا لو جزمَ لأنَّ الجزمَ به لا أصلَ له بل هو حديثُ نفسٍ، إلا إذا اعتقدَ أي ظنَّ كونَهُ منه بقولِ من يثِقُ به كما تقدَّمَ.

ولو نوى ليلةَ الثَّلاثينَ من رمضانَ صومَ غدٍ إن كان من رمضانَ أجزأَهُ وإن كان منه لأنَّ الأصلَ بقاؤُهُ.

وإن نوتِ الحائضُ أو النُّفساءُ في اللَّيلِ صومَ غدٍ قبلَ انقطاعِ دمِها ليلاً صحَّ صومُها بهذه النيةِ إن تمَّ في الليلِ أكثرُ الحيضِ أو النِّفاسِ لأنَّها جازمةٌ بأنَّ غدَها كُلُّهُ طُهرٌ. وكذا إن تمَّ لها قدرُ العادةِ التي هي دونَ أكثرِ الحيضِ أو النِّفاسِ فإنَّهُ يصحُّ صومُها بتلك النيةِ في الأصحِّ لأنَّ الظَّاهرَ استمرارُ العادةِ.

- الرُّكنُ الثَّاني: الإمساكُ عن مفطِرٍ جميعَ النَّهارِ[١٤٤١]. فإن أكلَ أو شربَ ناسِياً لم يُفطِرْ[١٤٤٢].كثيراً كان أو قليلاً.

([١٤٤١]) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ ﴾البقرة: ١٨٧. وعند (م ٧٩٦/٢) و (د٢٩٠/٢) مرفوعاً «لا يمنعْكُم من سُحورِكمْ أذانُ بلالٍ ولا بياضُ الأُفُقِ الذي هكذا حتى يَستطيرَ» أي يظهرَ بياضُ الأفقِ بعَرضِ السَّماءِ ، وهذا الحديثُ مثلُ حديثٍ آخرَ يفهمُهُ الجهَلةُ خطأً، وهو حديثُ (د-ت): «إذا سمعَ أحدُكمُ النِّداءَ وكان في يدِ أحدِكم الإناءُ فلا يضعْهُ حتى يقضيَ حاجتَهُ» هذا محمولٌ على الأذانِ الأوَّلِ وليس على أذانِ الفجرِ، ولذا لم يذكرْ ﷺ (إذا سمعتمْ أذانَ الفجرِ) بل قال

- **الرُّكنُ الثَّالثُ**: الصَّائمُ.
- **الرُّكنُ الرَّابعُ:** معرفةُ طَرَفيِ النَّهارِ يقيناً أو ظنّاً لتحقُّقِ إمساكِ جميعِ النَّهارِ[١٤٤٣].

لأنَّ الصَّائمَ يدخُلُ في الصَّومِ بطُلوعِ الفجرِ ويخرُجُ منه بغروبِ الشَّمسِ.

مبحثٌ : حكمةُ التَّشريعِ في الصِّيامِ:

مِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ الصَّومَ له فوائدُ جليلةٌ، غَفَلَ عنها الجاهلونَ، فرأَوا فيه تجويعاً للنَّفسِ، وإرهاقاً للجسدِ، وكَبْتاً للحُرِّيةِ، لا داعيَ لهُ ولا مبرِّرَ، لأنَّهُ تعذيبٌ للبدنِ دونَ فائدةٍ أو جَدْوى .. وعرفَ سِرَّ حكمتِهِ العقلاءُ والعلماءُ فأدرَكُوا بعضَ فوائدِهِ وأسرارِهِ، وأيَّدهمْ في ذلك الأطبَّاءُ، فرأَوا في الصِّيام أعظمَ عِلاجٍ، وخيرَ وقايةٍ، وأنجحَ دواءٍ لكثيرٍ من الأمراضِ الجسديةِ، التي لا ينفعُ فيها إلاَّ الحميةُ الكاملةُ، والانقطاعُ عن الطَّعامِ والشَّرابِ مُدَّةً من الزَّمانِ.

ولسنا الآنَ بصددِ معرفةِ (الفوائدِ الصِّحِّيةِ) للصِّيامِ، فإنَّ ذلك مرجعُهُ لأَهلِ الاختصاصِ من الأطبَّاءِ، ولكنَّنا بصددِ التَّعرُّفِ على بعضِ الحِكَمِ الرُّوحيةِ ـ التي هي الأساسُ لتشريعِ الصِّيامِ ـ فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ ما شرعَ العباداتِ إلا ليُربِّيَ في الإنسانِ (مَلَكَةَ التَّقوى) وليُعوِّدَهُ على الخُضوعِ، والعبوديةِ، والإذعانِ لأوامرِ اللهِ العليِّ القديرِ.

فالصِّيامُ عبوديةٌ للهِ، وامتثالٌ لأوامرِهِ، واتِّقاءٌ لحُرُماتِهِ، ولهذا جاءَ في الحديثِ القُدسيِّ: **«كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له إلا الصَّومَ، فإنَّهُ لي وأنا أَجزي به، يَدَعُ طعامَهُ**

«إذا سمعتُم النِّداءَ» هذا الحديثُ محمولٌ على أذانِ الإمساكِ باتِّفاقِ المذاهبِ الأربعةِ وفي الحديثِ (ك – هق): «الفجرُ فجرانِ فجرٌ يحرُمُ فيه الطَّعامُ وتَحِلُّ فيه الصَّلاةُ، وفجرٌ يَحِلُّ فيه الطَّعامُ وتَحرُمُ فيه الصَّلاةُ» وفي روايةٍ «فأمَّا الفجرُ الذي يكونُ كذَنَبِ السِّرحانِ (الذِّئبِ) فلا يُحِلُّ الصَّلاةَ ولا يُحرِّمُ الطَّعامَ، وأمَّا الفجرُ الذي يَذهبُ مُستطيلاً في الأُفُقِ فإنَّهُ يُحِلُّ الصَّلاةَ ويُحرِّمُ الطَّعامَ» وعليه من استمرَّ بالطَّعامِ أوالشَّرابِ بعد سماعِ أذانِ الفجرِ فقد انتهكَ حُرمةَ رمضانَ وعليه القَضاءُ ولن يكفيَهُ صيامُ الدَّهرِ وإن صامَهُ، وعليه الإمساكُ إلى غُروبِ الشَّمسِ. انظر كتابَنا (الأوامرُ والنَّواهي الشَّرعيةُ).

(١٤٤٢) لحديثِ **«إنَّما أطعمَهُ اللهُ وسقاهُ»** (خ١٩٣٣ – م١١٥٥) وفي لفظٍ (ت٧٢١): **«فإنَّما هو رزقٌ ساقَهُ اللهُ إليه»**

(١٤٤٣) وفي الحديثِ عن أسماءَ: أفطرْنا على عهدِ الرَّسولِ ﷺ في يومٍ غيمٍ ثم طلعتِ الشَّمسُ قيلَ لهشامِ بنِ عُروةَ (راوي الحديثِ) أُمِروا بالقضاءِ؟ قال: لا بُدَّ من القضاءِ (حم ٦/٣٤٦ – خ١٩٥٩)

وشرابَهُ وشهوتَهُ من أجلي[١٤٤٤]**»** فشعورُ الإنسانِ بالعبوديةِ للهِ عزَّ وجلَّ، والاستسلامُ لأمرِهِ وحُكمِهِ، هو أسمى أهدافِ العبادةِ وأقصى غاياتِها، بل هو الأصلُ والأساسُ الذي تَرتكِزُ عليه حِكمةُ خلقِ الإنسانِ ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الأنعام: ٧١.

الأمرُ الثَّاني: الأمرُ الثَّاني من حِكمةِ مشروعيةِ الصِّيامِ، هي تربيةُ النَّفسِ، وتعويدُها على الصَّبرِ وتحمُّلِ المشاقِّ في سبيلِ اللهِ، فالصِّيامُ يربِّي قوَّةَ العزيمةِ وقوَّةَ الإرادةِ، ويجعلُ الإنسانَ مُتحكِّماً في أهوائِهِ ورغباتِهِ، فلا يكونُ عبداً للجسدِ، ولا أسيراً للشَّهوةِ، وإنَّما يسيرُ على هَدي الشَّرعِ، ونورِ البَصيرةِ والعقلِ، وشتَّانَ بينَ إنسانٍ تتحكَّمُ فيه أهواؤُهُ وشهواتُهُ فهو يعيشُ كالحيَوانِ لبطنِهِ وشهوتِهِ، وبينَ إنسانٍ يَقهرُ هواهُ ويُسيطرُ على شهوتِهِ، فهو مَلاكٌ من الملائكةِ الأطهارِ !! وصدقَ اللهُ حيثُ يقولُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴾ محمد: ١٢.

الأمرُ الثَّالثُ: أنَّ الصَّومَ يُربِّي في الإنسانِ مَلَكةَ الحُبِّ والعطفِ والحنانِ، ويجعلُ منه إنساناً رقيقَ القلبِ، طيِّبَ النَّفْسِ، ويُحرِّكُ فيه كوامنَ الإيمانِ، فليس الصِّيامُ حِرْماناً للإنسانِ عن الطَّعامِ والشَّرابِ، بل هو تفجيرٌ للطَّاقةِ الرُّوحيةِ في نفسِ الإنسانِ، ليشعُرَ بشعورِ إخوانِهِ، ويَحُسَّ بإحساسِهِمْ، فيَمُدَّ إليهم يدَ المساعدةِ والعَونِ، ويمسحُ دُموعَ البائسينَ، ويُزيلُ أحزانَ المنكوبينَ، بما تجودُ به نفسُهُ الخيِّرةُ الكريمةُ التي هذَّبها شهرُ الصِّيامِ، ولقد قيلَ ليوسفَ الصِّدِّيقِ عليه السَّلامُ: (لِمَ تجوعُ وأنتَ على خزائنِ الأرضِ فقال: أخشى إن أنا شَبِعْتُ أن أنسى الجائعَ).

الأمرُ الرَّابعُ: أنَّ الصَّومَ يُهذِّبُ النَّفسَ البشريَّةَ، بما يَغرِسُهُ فيها من خوفِ اللهِ جلَّ وعلا، ومراقبتِهِ في السِّرِّ والعَلَنِ، ويجعلُ المرءَ تقياً نقياً يبتعدُ عن كلِّ ما حرَّمَ اللهُ، فالسِّرُّ في الصَّومِ هو الحصولُ على (مرتبةِ التَّقوى) واللهُ تباركَ وتعالى حين ذكرَ الحكمةَ من مشروعيةِ الصِّيامِ قال: **﴿لعلَّكُم تتَّقُونَ﴾** ولم يقُلْ (لعلَّكم تتألَّمُونَ) أو (لعلَّكُم تجوعُونَ) أو (لعلَّكُم تَصِحُّونَ) والتَّقوى هي ثمرةُ الصِّيامِ التي يَجنيها الصَّائمُ من هذه العبادةِ، وهي إعدادُ نفسِ الصَّائمِ للوقوفِ

([١٤٤٤]) (ق).

عندَ حدودِ اللهِ، بتركِ شهواتِهِ الطَّبيعيةِ المُباحةِ، امتثالاً لأمرِهِ واحتساباً للأجرِ عندَهُ، وهذا هو سرُّ الصِّيامِ ورُوحُهُ ومقصدُهُ الأَسمى، الذي شرعَهُ اللهُ من أجلِهِ، كما بيَّنهُ في كتابِهِ العَزيزِ، فللَّهِ ما أَسمى الصَّيامَ، وما أروعَ حكمةَ اللهِ في شرعِهِ العادلِ الحكيمِ !!

فصلٌ: مُفسداتُ الصَّومِ:

يُفسِدُ الصَّومَ تسعةُ أشياءَ:

- الأوَّلُ: وصولُ عينٍ (و منها الدُّخانُ المعروفُ)[١٤٤٥] من الظَّاهرِ إلى جوفِ الصَّائمِ من منفذٍ مفتوحٍ مع العمدِ والعِلمِ بالتَّحريمِ والاختيارِ[١٤٤٦]، وخرجَ به الرِّيحُ والطَّعمُ[١٤٤٧] أمَّا الجاهلُ وهو من كان قريبَ عهدٍ بالإسلامِ أو نشأ بعيداً عن العلماءِ وكذا النَّاسي والمُكرَهُ فلا فِطرَ للعُذرِ[١٤٤٨].

والجوفُ ما كان مُجوَّفاً من البدنِ وهو ستَّةٌ (الفمُ وباطنُ الأنفِ وباطنُ الأُذُنِ والقُبُلُ والدُّبُرُ (ما وراءَ ما يجبُ غَسلُهُ عند الاستنجاءِ) وثديُ المرأةِ). ولا يَضرُّ وصولُ الكُحْلِ إلى الحلْقِ. ولا بلْعُ الرِّيقِ لأنَّهُ لا يمكُنُ الاحترازُ عنه وبه يحيا الإنسانُ لكن بشرطَيهِ: أن يكون صِرْفاً لم يختلطْ بغيرِهِ كدمٍ لِثَةٍ، الثاني: أن يبتلعَهُ فلو خرجَ إلى ظاهرِ فمِهِ ثم ردَّهُ وابتلعَهُ بطلَ صومُهُ.

- الثَّاني: القيءُ (الاستقاءةُ): مع العمدِ والعلمِ والاختيارِ، فالاستقاءةُ نفسُها مفطِّرةٌ

كالإنزالِ، أو أنَ المفطِّرَ رجوعُ شيءٍ ممَّا خرجَ وإن قلَّ، مثلُ المبالغةِ في المضمضةِ إذا سبقَ الماءُ إلى جوفِهِ. وليس منه إخراجُ النُّخامةِ من الصَّدرِ إلى الظَّاهرِ فلا يضرُّ على الأصحِّ، ولو بلعَها أفطرَ جزماً[١٤٤٩].

- الثَّالثُ: الوطءُ في الفرجِ قُبُلاً أو دُبُراً من آدميٍّ وغيرِهِ مع العمدِ والعلمِ والاختيارِ[١٤٥٠].

([١٤٤٥]) ذكرتُهُ لأنَّ بعضَ المحسوبينَ على أهلِ العلم أفتى بعدمِ إفطارِ الصَّائمِ بشُربِ الدُّخانِ.

([١٤٤٦]) وفي حديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها:من قولِهِ ﷺ: «**إنَّما الإفطارُ ممَّا دخلَ وليس مما خرجَ**» (ع).

([١٤٤٧]) كأن شمَّ، أو وصلَ طعمُ الحلاوةِ من تذوُّقِهِ إلى حلقِهِ من غيرِ وصولِ عينٍ من المذُوقِ.

([١٤٤٨]) وفي الحديثِ (خ ١٩٣٣ – م ١١٥٥ – ت ٧٢١ – ق): «**من نسيَ وهو صائمٌ فأكلَ وشربَ فلْيتمَّ صومَهُ فإنَّما أطعمَهُ اللهُ وسقاهُ**»، لذا وردَ في الحديثِ «**وبالغْ في المضمضةِ والاستنشاقِ إلا أن تكونَ صائماً**» (ت – د – ن).

([١٤٤٩]) فعن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**من ذرعَهُ القيءُ فليسَ عليه قضاءٌ، ومن استقاءَ عمداً فليقْضِ**» (حم – د ٢٣٨٠وغيرُهما).

([١٤٥٠]) لِمَا رواه (ق): «**أنَّ رجلاً جاءَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال: هلكْتُ فقال: وما أهلَكَكَ؟ قال: وقعتُ على امرأتي في رمضانَ. فقال: هل تجدُ ما تُعتِقُ رقبةً؟ قال: لا، فقال: هل تستطيعُ أن تصومَ شهرينِ متتابعَينِ، قال: لا،**

- **الرَّابعُ**: إنزالُ المنيِّ باستمناءٍ (أي طلبِ خروجِ المنيِّ بغيرِ جِماعٍ سواءٌ كان مُحرَّماً أولا، وأمَّا الاحتلامُ فلا يُفطِرُ به جزماً).

أو لمَسَ ما يُشتَهى طبعاً (فأنزلَ)، بشرطِ عدمِ الحائلِ[١٤٥١]، ويُشترَطُ في لمسِ المحارمِ أن يكونَ اللَّمسُ بشهوةٍ مع الإنزالِ، ولا يُفطِرُ بالقُبلةِ[١٤٥٢] ولا تُكرَهُ إن لم تتحرَّكْ شهوتُهُ[١٤٥٣]، وقد تحرُمُ إن تعرَّضَ للإنزالِ وتحرَّكتْ شهوتُهُ. وستمرُّ في المكروهاتِ.

وكذا يُفطِرُ من كان عادتُهُ أن يُنزلَ بالنَّظرِ أو الفِكرِ.

فالاستمناءُ: وهو طلبُ خروجِ المنيّ بغيرِ جماعٍ سواءٌ:

آ- أكان محرَّماً: كأن كان بيدِهِ.

ب- أو لا: كأن كان بيدِ زوجتِهِ.

ج- بحائلٍ أم لا.

د- أو كان الإنزالُ بلمسِ ما يُشتَهى طبعاً من غيرِ قصدِ الاستمناءِ بشرطِ عدمِ الحائلِ فقط، إن كان الملموسُ غيرَ محرَمٍ كزوجةٍ وأجنبيةٍ سواءٌ كان اللَّمسُ بشهوةٍ أم لا.

هـ - فإن كان الإنزالُ بلمسِ محرَمٍ كأُختٍ اشتُرِطَ اللَّمسُ بشهوةٍ فيُفطِرُ به إن أنزلَ.

و- إن كانَ الإنزالُ بلمسِ ما لا تشتهيه الطِّباعُ السَّليمةُ من غيرِ قصدِ الاستمناءِ كالأمردِ الجميلِ فلا يُفطِرُ مُطلقاً سواءٌ كان بشهوةٍ أم لا.

فقال هل تجدُ ما تُطعمُ ستّينَ مسكيناً؟ قال: لا، ثم جيءَ إلى النبيِّ ﷺ بعَرَقٍ فيه تمرٌ فقال: تصدَّقْ بهذا. فقال: على أفقرَ مِنَّا، فواللهِ ما بينَ لابتَيها أهلُ بيتٍ أحوجُ إليه منَّا. فضحكَ النبيُّ ﷺ حتى بدتْ أنيابُهُ ثم قال: اذهبْ فأطعمْهُ أهلَكَ» (خ١٩٣٦ – م١١١١)

(١٤٥١) سواءٌ لمسَ بشهوةٍ أم لا.

(١٤٥٢) وقد سُئلَ ﷺ عن القُبلةِ للصَّائمِ فقال: أرأيتَ لو تمضْمضتَ من إناءٍ وأنت صائمٌ. قلتُ: لا بأسَ. قال: فمَهْ (د٢٣٨٥)

(١٤٥٣) لأنَّهُ ﷺ «**كان يقبّلُ وهو صائمٌ لِمَا كان مالِكاً لإربِهِ**» (خ١٩٢٧ – م١١٠٦) وغيرُ ذي الشَّهوةِ في معناهُ.

- **الخامسُ:** الرِّدَّةُ لمنافاتها للعبادةِ[١٤٥٤].

- **السَّادسُ:** زوالُ العقلِ:بجُنونٍ أو إغماءٍ أوسُكْرٍ سواءٌ تعدَّوا بذلك أم لا، لأنَّ كلاً منهم فاقدٌ لشرطٍ من شرائطِ الوجوبِ وهو العقلُ،لكن يُشترَطُ في الإغماءِ والسُّكْرِ أن يَستغرِقا جميعَ النَّهارِ فإن أفاقَ المُغمَى عليه أو السَّكرانُ ولو لحظةً من النَّهارِ صحَّ صومُهما ولا يُفطِرانِ.

-**السَّابعُ**:الحيضُ يقيناً[١٤٥٥]لأنَّ كُلاًّ من الحيضِ والصَّومِ يُضعفُ البدنَ، واجتماعُ مُضعِفَينِ مُضِرٌّ ضرراً شديداً.

- **الثَّامنُ:** النِّفاسُ: لأنَّهُ دمُ حيضٍ مجتمعٌ[١٤٥٦] ولو عَقِبَ علقةٍ أو مُضغةٍ.

- **التَّاسعُ**: الولادةُ.

فمتى طرأَ واحدٌ مما تقدَّمَ أثناءَ الصَّومِ ولو لحظةً أبطلَهُ ويأثم فاعلُهُ إن كانَ من الأوَّلِ إلى الخامسِ، ويجبُ القضاءُ في جميعِهم إلا الجنونَ غيرَ المُتعدَّى به[١٤٥٧] أمَّا إن تعدَّى به فيُوجِبُ الإثمَ والقضاءَ معاً تغليظاً عليه ومثلُهُ السَّكرانُ على المعتمدِ، أما الوطءُ في نهارِ الصَّومِ فيوجبُ الكفَّارةَ أيضاً.

تنبيهٌ هامٌّ:

١- من تلبَّسَ بفرضٍ عينيٍّ ولو غيرَ فوريٍّ حرُمَ عليه قطعُهُ، بل هو من الكبائرِ.

٢- من تلبَّسَ بفرضِ كفايةٍ فالأصحُّ أنَّهُ لا يحرُمُ قطعُهُ إلا الجهادَ وصلاةَ الجنازةِ والحجَّ والعمرةَ.

٣- من تلبَّسَ بنفلٍ غيرِ حجٍّ وعمرةٍ كصومٍ وصلاةٍ جازَ له قطعُهُ، لكن مع الكراهةِ إن كان لغيرِ عُذرٍ.

(١٤٥٤) ولقولِهِ تعالى في الرِّدَّةِ: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾البقرة: ٢١٧.

ولقولِهِ تعالى: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ الزمر: ٦٥. والكفرُ كلُّهُ مِلَّةٌ واحدةٌ.

(١٤٥٥) أمَّا المتحيرةُ فتصومُ زمنَ التَّحيرِ لعدمِ تيقُّنِ الحيضِ.

(١٤٥٦) لقولِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها: «**كنَّا نحيضُ عند رسولِ اللهِ ﷺ ثم نطهُرُ فنؤمَرُ بقضاءِ الصَّومِ ولا نؤمَرُ بقضاءِ الصَّلاةِ**»، فلو صحَّ الصَّومُ مع الحيضِ ما أمرَهنَّ بقضائِهِ.

(١٤٥٧)لقولِهِ ﷺ: «رُفعَ القلمُ عن ثلاثةٍ».... الحديثَ. ومنها(وعن المجنونِ حتى يعقلَ)(د).

أمَّا لعذرٍ فلا يُكرَهُ، ويُستحبُّ قضاؤُهُ رعايةً للمذاهبِ الباقيةِ.

فصلٌ: مندوباتُ الصَّوم:

- **الأوَّلُ:** السَّحورُ ويدخلُ وقتُهُ بنصفِ الليلِ، ويُسنُّ تقريبُهُ من الفجرِ[١٤٥٨]. ولو بجُرعةٍ من ماءٍ[١٤٥٩] أو على تمرٍ[١٤٦٠].
- **الثَّاني:** تعجيلُ الفِطرِ عند تَيقُّنِ دخولِ الليلِ[١٤٦١]، وأصلُ الفِطرِ واجبٌ لأنَّهُ يحرُمُ الوصالُ (أي أن يستديمَ جميعَ أوصافِ الصَّائمينَ بين يومينِ فأكثرَ)[١٤٦٢].
- **الثَّالثُ:** أن يقولَ عَقِبَ فِطرِهِ: اللَّهمَّ إنِّي لكَ صُمْتُ وعلى رزقِكَ أَفطرتُ[١٤٦٣]، وبكَ آمنتُ ولكَ أسلمتُ وعليكَ توكَّلْتُ، ذهبَ الظَّمأُ وابتلَّتِ العُروقُ وثَبَتَ الأجرُ إن شاءَ اللهُ[١٤٦٤]، يا واسعَ المغفرةِ اغفِرْ لي، الحمدُ للهِ الذي أعانَني فصُمْتُ، ورزقني فأفطرْتُ[١٤٦٥].

([١٤٥٨]) لحديثِ أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «تَسحَّرُوا فإنَّ في السَّحورِ بركةً» (خ ١٨٢٣-م ١٠٩٥). وحديثِ زيدِ بن ثابتٍ قال: تسحَّرْنا مع النبيِّ ﷺ ثم قُمْنا إلى الصَّلاةِ، قلتُ: كم كان قدْرُ ذلك؟ قال: قدْرَ خمسينَ آيةً (خ٥٧٥ – م١٠٩٧).

– ولحديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما عن النبيِّ ﷺ قال: «**استعينُوا بطعامِ السَّحَرِ على صيامِ النَّهارِ، وبالقيلولةِ على قيامِ اللَّيلِ**» (جه).

([١٤٥٩]) لحديثِ: «**ولو أن يَجْرَعَ أحدُكمْ جُرعَةً من ماءٍ**» (حم ١١٠٨٦)

([١٤٦٠])لحديثِ: «**نِعمَ سَحورُ المؤمنِ التَّمرُ**» (د ٢٣٤٥ – هب ٢٣٦/٤).

([١٤٦١]) لحديثِ سهلِ بنِ سعدٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**لا يزالُ النَّاسُ بخيرٍ ما عجَّلُوا الفِطرَ**» (خ ١٨٥٦)، (وانظر حم ٧٢٤١ – ت٧٠٠) وعن سيدِنا أنسٍ: «ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يُصلِّي حتى يُفطِرَ ولو على شَربةٍ من ماءٍ» (ابنُ عبدِ البَرِّ في التَّمهيدِ ٢٣/٢٠)

([١٤٦٢]) لحديثِ أبي هريرةَ قال: «**نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن صومِ الوِصالِ**» وفي روايةٍ: «**إيَّاكمْ والوِصالَ**» (خ ١٨٦٢).

([١٤٦٣]) أخرجَهُ (د ٢٣٥٨) مرسلاً. وحديثُ (قط ١٨٥/٢) كان النبيُّ ﷺ إذا أفطرَ قال: «**اللَّهمَّ لك صُمْنا وعلى رزقِكَ أفطرْنا فتقبَّلْ منَّا إنَّكَ أنتَ السَّميعُ العليمُ**»، وعن ابنِ عمرَ مرفوعاً (قط١٨٥/٢) «**ذهبَ الظَّمأُ وابتلَّتِ العروقُ ووجبَ الأجرُ إن شاءَ اللهُ تعالى**».

([١٤٦٤]) ن (٣٣٢٩).

([١٤٦٥]) ولِمَا روى عبدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ العاصِ رضي اللهُ عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ للصَّائمِ عندَ فِطرِهِ لدَعوةً ما تُردُّ**» (جه).

- **الرَّابعُ**: الإكثارُ من تلاوةِ القُرآنِ ومدارستِهِ[١٤٦٦].فإن لم يمكنِ المدارسةُ بأن كان وحدَهُ فكثرةُ تلاوةٍ مع حُسْنِ ترتيلٍ وتدبُّرٍ.
- **الخامسُ**: الاعتكافُ في رمضانَ سيَّما في العشرِ الأخيرِ منه[١٤٦٧].
- **السَّادسُ**: إكثارُ الصَّدقةِ[١٤٦٨].
- **السَّابعُ**: الاغتسالُ عندَ الحدثِ الأكبرِ ليلاً ليدخُلَ على طُهرٍ من أوَّلِ عبادةِ الصِّيامِ، ولو أخَّرَهُ عن الفجرِ لم يفسُدْ صومُهُ[١٤٦٩]. ولو اغتسلَ من شدَّةِ الحرِّ في النَّهارِ فلا بأسَ[١٤٧٠].
- **الثَّامنُ**: تركُ المكروهاتِ (المشاتمةِ والكذبِ والغِيبةِ[١٤٧١] وملامسةِ كلِّ شهوةٍ لا تُبطِلُ الصَّومَ كشمِّ الرَّياحينِ والنَّظرِ إليها لِمَا فيه من الترفُّهِ – واحتجامٍ وفصْدٍ[١٤٧٢] – والقُبلَةِ والمعانقةِ والمباشرةِ باليدِ إن لم تُحرِّكِ

([١٤٦٦]) لحديثِ ابنِ عباسٍ (خ٦)أنَّهُ ﷺ: «**كان يلقاه جبريلُ في كلِّ ليلةٍ من رمضانَ فيُدارسُهُ القرآنَ**».

([١٤٦٧]) لِمَا روتِ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها قالت: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ يجتهدُ في العشرِ الأواخرِ ما لا يجتهدُ في غيرِهِ**» (م ١١٧٥)، وروايةٍ: «**كان يعتكفُ العشرَ الأواخرَ من رمضانَ**» (خ ١٩٢١). وسيمرُّ الحديثُ عن ليلةِ القَدْرِ آخرَ بحثِ الاعتكافِ إن شاء اللهُ تعالى.

([١٤٦٨]) لِمَا روى ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «**كان النبيُّ ﷺ أجودَ الناسِ بالخيرِ وكان أجودَ ما يكونُ في رمضانَ**» (خ ٦–م٢٣٠٨)

([١٤٦٩])لأنَّهُ ﷺ كان يُصبِحُ جُنُباً من جماعِ أهلِهِ ثم يصومُ (ق) عن السيدةِ عائشةَ والسيدةِ أمِّ سلَمةَ، وزادَ (م): **ولا يقضي** ، ولْينتبهِ الفقيهُ من حديثٍ في (ق) يفهمُهُ بعضُ النَّاسِ غلَطاً وهو حديثُ «**من أصبحَ جُنُباً فلا صومَ لهُ**» فهذا الحديثُ محمولٌ عند الأئمَّةِ على ما إذا أصبحَ مُجامِعاً واستدامَهُ مع علمِهِ بالفجرِ، بل قال الإمامُ ابنُ المنذرِ: إنَّهُ منسوخٌ.

([١٤٧٠]) لحديثِ بعضِ الصَّحابةِ (الموطأ ٦٥٤ – حم ٢١٧/٥): «**لقد رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَصبُّ على رأسِهِ الماءَ وهو صائمٌ من العطشِ والحرِّ**» (د٢٣٦٥) ولأنَّ فيه إزالةَ الضَّجرِ من العبادةِ كالجلوسِ في الظِّلالِ الباردةِ.

([١٤٧١]) لِمَا روى أبو هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «من لم يَدَعْ قولَ الزُّورِ والعملَ به فليس للهِ حاجةٌ في أن يَدَعَ طعامَهُ وشرابَهُ» (خ ١٨٠٤ - خ١٩٠٣ – د٢٣٦٢ – ت٧٠٧)

ولِمَا روى أبو هريرةَ ﷺ أيضاً قال: قال النبيُّ ﷺ: «... وإذا كان يومُ صومِ أحدِكمْ فلا يرفُثْ ولا يَصخَبْ فإن سابَّهُ أحدٌ أو قاتلَهُ فليقُلْ: إنِّي امرؤٌ صائمٌ» (خ ١٧٩٥ - خ١٩٠٤ – م١٥١١)

والرَّفَثُ: الفُحْشُ من القولِ، والصَّخَبُ: الخِصامُ والصِّياحُ والمرادُ بالنَّهيِ عن ذلك تأكيدُهُ حالَ الصَّومِ، وإلا فغيرُ الصَّائمِ منهيٌّ عن ذلكَ أيضاً.

([١٤٧٢]) لحديثِ (خ١٩٣٩) عن ابنِ عبَّاسٍ: «**أنَّ النبيَّ ﷺ احتجمَ وهو صائمٌ**» (د ٢٣٧٢ – ت ٧٧٥) ولأنَّها مُضعِفةٌ للجسمِ فيجتمعُ عليه مُضعِفانِ الصَّومُ والحِجامةُ. وفي حديثِ (خ ١٩٤٠) سئل أنسٌ: (أكنتُم تَكرهُونَ الحجامةَ

الشَّهوةَ[١٤٧٣] وإلا حَرُمتْ في الفرضِ – والاستياكِ بعدَ الزَّوالِ لغيرِ حاجةٍ[١٤٧٤] -ودخولِ حمَّامٍ من غيرِ حاجةٍ -وذوقِ نحوِ طعامٍ، ومَضْغِ شيءٍ كلُبانٍ[١٤٧٥] -وتأخيرِ فِطرٍ لمن قصدَهُ).

- التَّاسعُ: الفِطرُ على الرُّطَبِ[١٤٧٦].

فصلٌ: أنواعُ الإفطارِ في رمضانَ خمسةٌ:

١- من يُطلَبُ منه القضاءُ فقط: إذا وجبَ صومُ رمضانَ على المعذورِ فغيرُهُ أولى، وسببُ وجوبِ القضاءِ تحصيلٌ لمصلحةٍ فائتةٍ إذ في صومِ هذا اليومِ الذي يقضيه مصلحةٌ للعبدِ لأنَّهُ مأمورٌ بهِ، والحكيمُ لا يأمرُ إلا بما فيه مصلحةٌ وقد فوَّتهُ عليه فيقضيهِ لتَحصيلِها. ومن يُطلَبُ منهم القضاءُ هم:

١-٢ الحامِلُ والمُرضِعُ إذا خافتا على أنفسُهما من حصولِ ضررٍ بالصَّومِ ولو مع الولدِ. وشُبِّهتِ الحاملُ بالمريضِ،والمرضِعُ بالمسافرِ، ووجهُ تشبيهِ الحاملِ بالمريضِ أنَّ الضَّررَ الذي يُصيبُ الولدَ يتعدَّى إليها، ووجهُ تشبيهِ المرضِعِ بالمسافرِ أنَّهما يُفطِرانِ لئلَّا يمنعَهُما الصَّومُ عمَّا هما بصددِهِ وهو الإرضاعُ في حقِّ هذه والسَّفرُ في حق ذلكَ.

٣-٥ الحائضُ والنُّفساءُ والوالدةُ (لأنَّ خروجَ الولدِ مفسِدٌ للصَّومِ لأنَّهُ منعقِدٌ من المنيِّ).

للصَّائمِ؟ قال: لا، إلا من أجلِ الضَّعْفِ). وحديثِ: «أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الحِجامةِ والمواصلَةِ ولم ينْهَ عنهُما إلا إبقاءً على أصحابِهِ» (د)

(١٤٧٣)- لِمَا روتِ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها قالت: «كان النبيُّ ﷺ يُقبِّلُ ويباشِرُ وهو صائمٌ، وكان أملكَكُمْ لإربِهِ» (خ ١٨٢٦)، الإرْبُ: العُضْوُ والحاجةُ-و في روايةٍ «ولكنَّهُ كان أملكَكُمْ لإربِهِ» (الموطأ ٢٩٢/١ – خ ١٩٢٨ – م ١١٠٦).

- وعن أبي هريرةَ ﷺ: «أنَّ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ عن المباشرةِ للصَّائمِ فرخَّصَ له، وأتاه آخرُ فسألَهُ فنهاهُ، فإذا الذي رخَّصَ له شيخٌ والذي نهاهُ شابٌّ» (د ٢٣٨٧).

(١٤٧٤) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**والذي نفسي بيدِهِ لخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ أطيبُ عند اللهِ تعالى من ريحِ المسكِ**» (خ).

(١٤٧٥) لأثرٍ عن السيدةِ أُمِّ حبيبةَ أنَّها قالت: (لا يمضَغُ العِلكَ الصَّائمُ)(هب ٢٦٩/٤) وقال الإمامُ الشَّافعيُّ:(وأكرَهُ العِلْكَ لأنَّهُ يحلُبُ الفمَ)(مختصر المزني/٥٨) قال صاحبُ الحاوي رُويتْ هذه اللَّفظةُ(يحلُبُ) بالجيمِ وبالحاءِ فمن قال بالجيمِ فمعناه يجمَعُ الرِّيقَ فربَّما ابتلعَهُ، ومن قالَهُ بالحاءِ فمعناهُ يمتصُّ الرِّيقَ ويُجهِدُ الصَّائمَ فيورِثُ العطشَ (المجموع٣٥٣/٦).

(١٤٧٦) لحديثِ (د ٦٥٨): «**إذا كان أحدُكُمْ صائماً فليُفطِرْ على تمرٍ، فإن لم يجدِ التَّمرَ فعلى الماءِ**».

٦-١١- المسافرُ (سفرَ قصرٍ) والمريضُ (الذي تلحقُهُ مشقَّةٌ تُبيحُ التَّيمُّمَ) إذا أفطرا بنيةِ الترخُّصِ، والمرتدُّ والمغمَى عليه، وعند التَّعدِّي: المجنونُ والسَّكرانُ والمستقيءُ عمداً.

١٢- من أذَّنَ عليه الفجرُ وبقي مُستمرَّاً على الأكلِ، لأنَّ الأذانَ يعني الإعلامَ بدخولِ الوقتِ، فمن استمرَّ على أكلِهِ وجبَ عليه القضاءُ لأنَّ اللهَ تعالى أمرَ بالأكلِ والشُّربِ حتى يتبيَّنَ لنا الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسودِ من الفجرِ (أي دخولُ وقتِ الفجرِ) وأمَّا حديثُ إتمامِ طعامِ العبدِ إذا أذَّنَ عليه الفجرُ فالمرادُ به الأذانُ الأوَّلُ لا الثَّاني، وقد نبَّهَ رسولُ اللهِ ﷺ على ذلك أنَّ بلالاً يؤذِّنُ بليلٍ، وأمَّا أذانُ ابنِ أمِّ مكتومٍ (و هو الثَّاني) فيمتنِعُ قبلَهُ بلحظَةٍ الطَّعامُ، ولو أذَّنَ عليه وفي فمِهِ طعامٌ وجبَ إلقاؤُهُ وإلا وجبَ القضاءُ، ومثلُهُ ما إذا أكلَ مُعتقِداً أنَّهُ ليلٌ فبانَ نهاراً، ومثلُهُ ما لو أكلَ ظانَّاً الغروبَ، فلينتبِهِ المغرورُونَ بأنَّهمُ فقهاءُ ويُفتُونَ النَّاسَ باستمرارِ الطَّعامِ بعدَ أذانِ الفجرِ، يا ويلَهُمْ انتَهكُوا حُرمةَ الآيةِ القرآنيةِ الصَّريحةِ.

٢- الموجِبُ للفِديةِ فقط[١٤٧٧]**:**

(مدٌّ = ٤٣٢غ قمحٍ في الشَّامِ)

١- الشَّيخُ الكبيرُ، والمرأةُ المُسنَّةُ.

٢- المريضُ الذي لا يُرجَى بُرؤُهُ، بقولِ عدلَينِ من الأطبَّاءِ أو عدلٍ عندَ من اكتُفيَ به في جوازِ التَّيمُّمِ للمرضِ.

([١٤٧٧]) حاشية الجمل ج٢/٣٣٦، تحفة المحتاج ج١/ ٦٩٥، مغني المحتاج ج١/٤٣٨، البجيرمي على الخطيب ج٢/٣٤٣، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٩٨، إعانة الطالبين ج٢/٢٣٨، قليوبي وعميرة ج٢/ ٦٩، أسنى المطالب ج١/٤٢٤، نهاية المحتاج ج٣/ ١٨٩، المجموع ج٦/ ٣٢٩ .

٣- من يُطلَبُ منه القضاءُ والفِدية (مدٌّ عن كلِّ يومٍ):

١-٢ الحامِلُ (إذا خافتْ من إسقاطِ جنينِها) والمرضعُ (بأن تخافَ منه قلَّةَ اللَّبنِ)، أي إذا خافتْ كلٌّ منهُما على ولدِها.

والفِطرُ في حقِّ الحاملِ والمرضعِ جائزٌ ما لم يَظنَّا ضرراً وإلا فيجبُ، لا فرقَ بين أن تكونَ أُمَّاً أو مُستأجرَةً أو متطوعةً.

٥- من أخَّرَ قضاءَ رمضانَ مع إمكانِهِ حتى دخلَ رمضانُ آخرُ فهذا أثِمَ ويلزمُهُ لكلِّ يومٍ مدٌّ[١٤٧٨]، ويتكرَّرُ المدُّ إذا لم يُخرِجْهُ بتكرُّرِ السِّنينَ لعدمِ تداخُلِ الحقوقِ الماليةِ، ويُخرَجُ من تركتِهِ إذا ماتَ[١٤٧٩]، ومن لزمَهُ قضاءُ شيءٍ من رمضانَ فهو على أحدِ حالَينِ:

آ- تركَهُ لعذرٍ:فهذا يلزمُهُ القضاءُ متتابعاً ندباً[١٤٨٠]. مسارَعةً لبراءةِ ذِمَّتِهِ، ولا بأسَ بأنْ يُفرِّقَ[١٤٨١]، ولأنَّ وقتَهُ موسَّعٌ.

ب- تركَهُ لغيرِ عذرٍ:فهذا واجبٌ عليه القضاءُ فوراً متتابِعاً بلا خلافٍ خُروجاً من الإثمِ.

٤- إفطارٌ لا يوجِبُ شيئاً: لمجنونٍ وسكرانَ غيرِ مُتعدِّيينِ، وصبيٍّ وكافرٍ أصليٍّ.

([١٤٧٨]) لحديثِ ابنِ عباسٍ ﷺ قال: «**من فرَّطَ في صيامِ رمضانَ حتى يُدرِكَهُ رمضانُ آخرُ، فليصُمْ هذا الذي أدركَهُ ثم لْيصُمْ ما فاتَهُ ويُطْعِمْ مع كلِّ يومٍ مِسكيناً**» (قط٩١).

وحديثِ (حم١٦/٢٥٥) عن أبي هريرةَ ﷺ قال مراراً: «**من أدركَ رمضانَ وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يَقضِهِ لم يُتقبَّلْ منه، ومن صامَ تطوُّعاً وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يقضِهِ فإنَّهُ لا يُتقبَّلُ منه**»، ولقولِ ابنِ عباسٍ: (**فإذا قضى أطعمَ**) (قط ١٩٧/٢ ورواه سعيد بإسناد جيد - هب ٢٥٣/٤).

([١٤٧٩]) لحديثِ (د) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «**إذا مرِضَ الرَّجلُ في رمضانَ ثم ماتَ ولم يَصُمْ أُطعِمَ عنه**».

([١٤٨٠]) لحديثِ أبي هريرةَ عنه ﷺ: «**من كان عليه صومٌ من رمضانَ فلْيسرِدْهُ ولا يَقطعْهُ**» (قط-هب) ضعيفٌ لكنَّ القراءةَ تقوّيهِ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾البقرة: ١٨٥، كان قد نزلَ فيها (متتابعاتٍ).

([١٤٨١]) قالَهُ (خ) عن ابنِ عباسٍ (تعليقاً ١٩٥٠) وعن ابنِ عمرَ مرفوعاً «**قضاءُ رمضانَ إن شاءَ فرَّقَ وإن شاءَ تابعَ**» (قط)ض.

وعلى كلِّ من أفطرَ لغيرِ عذرٍ الإمساكُ عن المفطِّراتِ إلى غروبِ الشَّمسِ تشبُّهاً بالصَّائمِ وإلا أثمَ، ولا إمساكَ على من تعدَّى بالإفطارِ في قضاءٍ أو نذرٍ، وهذا الإمساكُ مشبَّهٌ بالتَّغليظِ على المفطرِ ومُضادةً للفطرِ، والممسِكُ متشبِّهٌ بالعبادةِ وليس في عبادةٍ.

٥- الإفطارُ الموجبُ للقضاءِ والكفَّارةِ. (وهو الوطْءُ): يترتَّبُ على الوطءِ المفسدِ خمسةُ أحكامٍ[١٤٨٢] : الإثمُ . والإمساكُ . والقضاءُ . والكفَّارةُ . والتَّعزيرُ.

وتجبُ الكفَّارةُ مع القضاءِ على من أفسدَ صومَهُ من رمضانَ بوطئِهِ الذي يأثَمُ به لأجلِ الصَّومِ، واشترطُوا لمن تجبُ عليه الكفَّارةُ شروطاً تسعةً:

١- أن يكونَ الجِماعُ مفسِداً للصَّومِ، بأن يكونَ من عامدٍ مختارٍ عالمٍ بتحريمِهِ.
٢- أن يكونَ في صومِ رمضانَ، لأنَّ الكفَّارةَ وجبتْ لهتْكِ حُرمةِ الشَّهرِ لا لإفسادِ الصَّومِ.
٣- أن يكونَ الصَّومُ الذي أفسدَهُ صومَ نفسِهِ.
٤- أن ينفرِدَ الإفسادُ بالوطءِ.
٥- أن يستمرَّ على الأهليةِ كلَّ اليومِ الذي أفسدَهُ.
٦- أن يكونَ ما أفسدَهُ من أداءِ رمضانَ بِيقيناً فخرجَ يومُ الشَّكِّ وقضاءُ رمضانَ والنَّذرُ والكفَّارةُ والتَّطوُّعُ، فلا كفَّارةَ.
٧- أن يأثمَ بجماعِهِ.
٨- أن يكونَ الإثمُ لأجلِ الصَّومِ.
٩- عدمُ الشُّبهةِ في صحَّةِ صيامِهِ. فخرج إن ظنَّ به بقاءَ اللَّيلِ فجامعَ فبانَ نهاراً، أو أكلَ ناسياً فظنَّ أنَّهُ أفطرَ به فجامعَ.

وهي مرتَّبةٌ فتجبُ: على الرَّجلِ دونَ المرأةِ، لأنَّ النبيَّ الكريمَ ﷺ أمرَ الواطِئَ بالكفَّارةِ ولم يذكُرِ الموطوءةَ بشيءٍ. فتجبُ:

-أوَّلاً: عتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ سليمةٍ من العُيوبِ المُضرَّةِ بالعملِ والكسبِ.

([١٤٨٢]) حاشية الجمل ج٢/٣٤٣، تحفة المحتاج ج١/٧٠٢، مغني المحتاج ج١/ ٦٤٦ البجيرمي على الخطيب ج٢/٣٣٧، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٢٩٦، إعانة الطالبين ج٢/٢٣٩، نهاية المحتاج ج٣/ ٤٢٤، المجموع ج٦/٣٣٠.

-ثانياً: فإن لم يجدْها صامَ شهرَينِ مُتتابعَينِ لا على التَّعيينِ، فلو أفطرَ يوماً ولو الأَخيرَ ولو بعذْرٍ كسفرٍ أو مرضٍ انقطعَ التَّتابعُ.

-ثالثاً: فإن لم يستطِعْ صومَهُما أطعمَ ستِّينَ مِسكيناً أو فقيراً لكلِّ واحدٍ مدُّ طعامٍ مما يُجزِئُ في الفِطرةِ (٤٣٢غ)[١٤٨٣].

فإن عجزَ عن الجميعِ استقرَّتِ الكفَّارةُ في ذمَّتِهِ[١٤٨٤]، حتى إذا قدرَ على خَصلةٍ فعلَها.

مباحِثُ: ومن ماتَ من المكلَّفينَ وعليه صومٌ واجبٌ (رمضانُ – نذْرٌ – كفَّارةٌ) قبلَ إمكانِ القضاءِ (استمرَّ مرضُهُ أو سفرُهُ المباحُ إلى موتِهِ) فلا إثْمَ عليه ولا تجبُ عنه فديةٌ ولا قضاءٌ لعدمِ تقصيرِهِ، لأنَّهُ فرضٌ لم يتمكَّنْ منه إلى الموتِ فسقطَ حكمُهُ كالحجِّ.

أمَّا من تعدَّى بالفِطرِ أو لم يتعدَّ لكنَّهُ أمكنَهُ القضاءُ ولم يقضِ إلى الموتِ فيأثْمُ ويُخْرِجُ عنه وليُّهُ في الحالَينِ وجوباً من تَرِكَتِه، ويجوزُ أن يصومَ عنه وليُّهُ (كلُّ قريبٍ للميتِ بالغٍ)[١٤٨٥].

ولو صامَ عنه أجنبيٌّ بإذنِهِ (أوصى به) أو بإذنِ قريبِهِ صحَّ قياساً على الحجِّ.

ولو ماتَ المسلمُ وعليه صلاةٌ أو اعتكافٌ لم يُفْعَلْ ذلك عنه لا فديةَ عليه، مع قولٍ (ضعيفٍ) بجوازِ الصلاةِ والاعتكافِ عنه كالصَّومِ فيُطعَمُ عنه بكلِّ صلاةٍ مدُّ طعامٍ.

مصرَفُ الكفَّارةِ:

(١٤٨٣) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: «**جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: هلكْتُ يا رسولَ اللهِ. قال: وما أهلكَكَ؟ قال: وقعتُ على امرأتي في رمضانَ. فقال: هل تجدُ ما تعتِقُ رقبةً؟ قال: لا، فقال: هل تستطيعُ أن تصومَ شهرَينِ متتابعَينِ، قال: لا، فقال هل تجدُ ما تُطعِمُ ستِّينَ مِسكيناً؟ قال: لا، ثم جلسَ النبيُّ ﷺ بعَرَقٍ فيه تمرٌ فقال: تصدَّقْ بهذا. فقال: على أفقرَ مِنَّا فو اللهِ مابينَ لابتَيهَا أهلُ بيتٍ أحوجُ إليه منَّا. فضحِكَ النبيُّ ﷺ حتى بدتْ أنيابُهُ ثم قال: اذهبْ فأطعِمْهُ أهلَكَ**» (م).

(١٤٨٤) لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ أمرَ الأعرابيَّ بأن يُكفِّرَ بما دفعَهُ إليه مع إخبارِهِ بعجزِهِ، فدلَّ على أنَّها ثابتةٌ في ذمَّتِهِ.

(١٤٨٥) لحديثِ: «**من ماتَ وعليه صيامٌ صامَ عنه وليُّهُ**» (خ ١٩٥٢ – م ١١٤٧ – د ٢٤٠٠ – حم ٦٩/٦)

الفقيرُ والمسكينُ فقط، فليس له أن يصرِفَها إلى عيالِهِ، وأمَّا أمرُ النبيِّ الكريمِ صرْفَ كفَّارةِ الصَّحابيِّ إلى عيالِهِ فإنَّما صرفَهُ على سبيلِ الصَّدقةِ عليه، وليس بكفَّارةٍ، لأنَّ النَّفقةَ على العيالِ مقدَّمةٌ على التَّكفيرِ. وقيل: هو خُصوصيَّةٌ للرَّجُلِ.

فصلٌ: الصَّومُ المحرَّمُ:

١-٢ يحرُمُ صومُ خمسةِ أيامٍ: يومَي العيدِ وأيامِ التَّشريقِ الثَّلاثةِ[١٤٨٦].

٣- صومُ الوِصالِ:أن يستديمَ جميعَ أوصافِ الصَّائمينَ بينَ يومينِ فأكثرَ خوفَ الهلاكِ فيحرُمُ، عليه فإن صامَ انعقدَ مع الإثمِ ويحرُمُ قطعُ الصَّومِ المفروضِ[١٤٨٧].

٤- يُكرَهُ تحريماً صومُ يومِ الشَّكِّ بلا سببٍ يقتضي صومَهُ[١٤٨٨] (٣٠ شعبانَ إن لم يرَ الهلالَ و٩ ذي الحِجَّةِ إذا شُكَّ في إثباتِ أوَّلِ الشَّهرِ الهجريِّ من ذي الحِجَّةِ لقُربِهِ من العيدِ) وله صومُهُ عن قضاءٍ أو عادةٍ (اثنينِ وخميسٍ).

٥- يَحرُمُ صيامُ النِّصفِ الثَّاني من شعبانَ إلا أن يَصلَهُ بما قبلَهُ وإلا عن قضاءٍ أو عادةٍ[١٤٨٩].

٦- يحرُمُ صومُ المرأةِ تطوُّعاً من المتكرِّرِ في السَّنةِ، وزوجُها حاضرٌ إلا بإذنِهِ أو علِمَ رِضاهُ[١٤٩٠]. فإن صامتْ انعقدَ صومُها وجازَ وطؤُها والإثمُ عليها.

٧- يحرُمُ صومُ حائضٍ ونُفساءَ.

([١٤٨٦]) لحديث أبي سعيد ﷺ قال: «نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر» (خ١٨٩٠)، وحديث (م ١١٤٢) «أيام منى أيام أكل وشرب».

ولحديث نبيشة الهُذلي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله**» (م).

([١٤٨٧]) لحديثِ ابنِ عُمرَ: واصلَ النبيُّ ﷺ في رمضانَ فواصلَ الناسُ فنهى رسولُ اللهِ ﷺ عن الوِصالِ فقالوا: إنَّكَ تُواصِلُ، قال: «**إني لستُ مثلَكُمْ إني أُطعَمُ وأُسقَى**» (خ١٩٢٢ – م١١٠٢) وفي حديثِ (خ ١٩٦٣) «**فأيُّكُمْ أرادَ أن يُواصِلَ فليواصِلْ إلى السَّحَرِ**» وروايةِ (م) عن أنسٍ: «**واصلَ رسولُ اللهِ في آخرِ شهرِ رمضانَ، فواصلَ ناسٌ من المسلمينَ فبلغَهُ ذلك، فقال: لو مُدَّ لنا الشَّهرُ لواصلْنا وِصالاً يدعُ المتعمِّقونَ تعمُّقَهم**» (م ١١٠٨ – خ ٧٢٤١).

([١٤٨٨]) لقولِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ رضي اللهُ عنهُما: «**من صامَ اليومَ الذي يَشُكُّ فيه الناسُ فقد عصى أبا القاسمِ ﷺ**» (ت ٦٨٦).

([١٤٨٩]) لِمَا روى أبو هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إذا بقيَ نصفٌ من شعبانَ فلا تصومُوا**» (ت ٧٣٨)، وحديثِ «**لا يتقدَّمنَّ أحدُكُمْ رمضانَ بصومِ يومٍ أو يومينِ إلا رجلٌ كان يصومُ صوماً فليصمْهُ**» (خ١٩١٤ – م ١٠٨٢)

([١٤٩٠]) لحديثِ أبي هريرةَ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا تصومُ المرأةُ وبعلُها شاهدٌ إلا بإذنِهِ**» (خ).

تنبيهٌ: الأكلُ في نهارِ رمضانَ حرامٌ على غيرِ المعذورِ، فإذا فاتَ أحداً الصَّومُ بتقصيرٍ أو غيرِ تقصيرٍ لم يرتفِعِ التَّحريمُ.

فصلٌ: الصَّومُ المكروهُ:

١-يُكرَهُ إفرادُ يومِ الجُمعةِ[١٤٩١] إذا كان نفلاً مُطلقاً إلا أن يوافِقَ عادةً أو يوماً يُطلَبُ صومُهُ كعرفةَ، بسببِ ضعفِهِ عن الأعمالِ المطلوبةِ في ذلك اليومِ.

٢- يُكرَهُ إفرادُ كلِّ من السبتِ والأحدِ. لتعظيمِ أهلِ الكتابِ لهما[١٤٩٢]. فإن صامَ معهما آخرَ لم يُكرَهْ[١٤٩٣].

٣- يُكرَهُ صومُ الدَّهرِ[١٤٩٤] غيرِ الأيامِ المحرَّمةِ لمن خافَ به ضرراً، أو فوْتَ حقٍّ واجبٍ أو مُستحبٍّ.

فصلٌ: صومُ التَّطوُّعِ[١٤٩٥]: وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

١- قسمٌ يتكرَّرُ بتكرُّرِ السنةِ كصومِ يومِ عرفةَ وعاشُوراءَ.

٢- قسمٌ يتكرَّرُ بتكرُّرِ الأسبوعِ كالإثنينِ والخميسِ.

٣- قسمٌ يتكرَّرُ بتكرُّرِ الشُّهورِ كالأيامِ البِيضِ.

والتَّطوُّعُ شرعاً: التَّقرُّبُ إلى اللهِ بما ليسَ بفرضٍ من العباداتِ، والصَّومُ أبلغُ الأشياءِ في رياضةِ النَّفسِ وكسرِ الشَّهوةِ واستنارةِ القلبِ وتأديبِ الجوارحِ،وفيه ثوابٌ عظيمٌ وفرحةٌ بلقاءِ اللهِ تعالى وهو عنه راضٍ،وكلُّ عملِ ابنِ آدمَ له إلا الصَّومَ فإنَّهُ للهِ وهو يَجزِي بهِ[١٤٩٦].

([١٤٩١]) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**لا يصومَنَّ أحدُكُمْ يومَ الجمعةِ إلا يوماً قبلَهُ أو بعدَهُ**» (خ).

([١٤٩٢]) لحديثِ: «**لا تصومُوا يومَ السَّبتِ إلا فيما افتُرِضَ عليكُمْ**» (ت ٧٤٤) بإسنادٍ حسَنٍ.

([١٤٩٣]) أخرجَهُ (خ١٩٨٦).

([١٤٩٤]) لحديثِ (خ١٨٧٦): «**لا صامَ من صامَ الأبدَ**» مرَّتينِ.

([١٤٩٥]) حاشية الجمل ج٢/ ٣٤٦، مغني المحتاج ج٤٤٥/١، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٢٩، الباجوري على ابن قاسم ج٣٠/١، ترشيح المستفيدين ج١/ ١٧٠، إعانة الطالبين ج٢٦٤/٢، قليوبي وعميرة ج٧٢/٢، أسنى المطالب ج٤٣٠/١، نهاية المحتاج ج٣/ ٢٠٥ المجموع ج٣٧٨/٦.

([١٤٩٦]) كما هو عندَ (ق).

فصلٌ: الصَّومُ المُستحَبُّ:

١-٢- يُستحبُّ الإكثارُ من صومِ التَّطوُّعِ كالإثنينِ والخميسِ[١٤٩٧].

٣-٤- عشرُ ذي الحِجَّةِ والأشهرُ الحُرُمِ (المحرَّمُ ورجبٌ وذو القَعدةِ وذو الحِجَّةِ)[١٤٩٨].

٥- يومُ عرفةَ لغيرِ الحاجِّ[١٤٩٩].

٦- تاسعُ وعاشرُ المحرَّمِ[١٥٠٠].

٧- صومُ شعبانَ كُلِّهِ.

٨- صومُ ستَّةِ أيامٍ من شوَّالٍ، وتتابعُها بعدَ يومِ العيدِ أفضلُ[١٥٠١].

٩- الأيامُ البِيضُ (١٣ وتالياهُ). ١٠- الأيامُ السُّودُ (٢٨ وتالياهُ)[١٥٠٢].

([١٤٩٧]) عن السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كان النبيُّ ﷺ يتحرَّى صومَ الإثنينِ والخميسِ» (ت ٧٤٧). وعن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «تُعرَضُ الأعمالُ يومَ الإثنينِ والخميسِ، فأُحبُّ أن يُعرضَ عملي وأنا صائمٌ» (د ٢٤٣٦).

([١٤٩٨]) لحديثٍ عن أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أفضلُ الصِّيامِ بعدَ رمضانَ شهرُ اللهِ المحُرَّمُ، وأفضلُ الصَّلاةِ بعدَ الفريضةِ صلاةُ اللَّيلِ» (م ١١٦٣).

إلا أنَّهُ لم يرِدْ عنه ﷺ أنَّهُ صامَ شهراً كاملاً عدا رمضانَ إلا شهرَ شعبانَ، فعن أُسامةَ بنِ زيدٍ رضي اللهُ عنهما قال: «**قلتُ: يا رسولَ اللهِ، لم أرَكَ تصومُ شهراً من الشُّهورِ ما تصومُ من شعبانَ قال: ذلك شهرٌ يَغفُلُ الناسُ عنه، بينَ رجبٍ ورمضانَ وهو شهرٌ تُرفَعُ الأعمالُ فيه إلى ربِّ العالمينَ، فأُحبُّ أن يُرفعَ عملي وأنا صائمٌ**» (ن)، وحديثِ (خ٩٢٩): «**ما من أيامٍ العملُ الصَّالحُ فيهنَّ أحبُّ إلى اللهِ من هذه الأيامِ العشرِ**) وحديثِ (**كان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ تسعَ ذي الحِجَّةِ**» (د٢٤٣٧).

([١٤٩٩]) لحديثٍ عن أبي قَتادةَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**صيامُ يومِ عرفةَ أَحتسِبُ على اللهِ أن يُكفِّرَ السنةَ التي قبلَهُ والسنةَ التي بعدَهُ**» (م ١١٦٢)، وحديثِ (د٢٤٤٠): «**نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن صومِ يومِ عرفةَ بعرفةَ**» ولزيادةِ التأكيدِ (فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أُرسِلَ إليه شرابٌ بعرفةَ فشربَهُ) (خ١٥٧٥).

([١٥٠٠]) لحديثٍ رواه أبو قتادةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**وصيامُ يومِ عاشُوراءَ أَحتسِبُ على اللهِ أن يُكفِّرَ السنةَ التي قبلَهُ**» (م ١١٦٢).

([١٥٠١]) لحديثٍ عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**عمَّنْ صامَ رمضانَ، ثم أتبعَهُ سِتّاً من شوَّالٍ كان كصيامِ الدَّهرِ**» (م – د ٢٤٣٣ – ت ٧٥٩).

([١٥٠٢]) عن أبي ذَرٍّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يا أبا ذرٍّ إذا صُمْتَ من الشَّهرِ ثلاثةَ أيامٍ فصُمْ ثلاثَ عشرةَ، وأربعَ عشرةَ، وخمسَ عشرةَ**»(ت٧٦١ – حم ٥/١٥٢ – ن٤/٢٢٣)، والأيامُ السُّودُ هي: الثَّامنُ والعشرونَ والتَّاسعُ والعشرونَ والثَّلاثونَ من كلِّ شهرٍ قمريٍّ..

مبحثٌ: حصولُ السُّنَّةِ:

وتَحصُلُ السُّنةُ بصومِ الأيامِ السَّابقةِ عن قضاءٍ أونذرٍ،لأنَّ المرادَ حصولُ الصَّومِ فيها.

مبحثٌ: قضاءُ الصَّومِ المندوبِ:

يُندَبُ قضاءُ الصَّومِ المندوبِ وخُصوصاً إذا تأكَّدَ صومُهُ كوقوعِ عرفةَ يومَ الإثنينِ.

مبحثٌ: تقدَّمَ أنَّهُ يحرُمُ قطعُ الصَّومِ الواجبِ:

من دخلَ في صومٍ وصلاةٍ فرضاً (أداءً كان أو قضاءً أو نذراً) حرُمَ قطعُهما، فإن كان نفلاً جازَ قطعُهما[١٥٠٣].

***بابٌ: حقيقةُ الصَّومِ وأسرارُهُ:**

فصلٌ: الحِكمةُ في الصَّومِ: كفُّ الجوارحِ الظَّاهرةِ والباطنةِ عن المنهيَّاتِ المُوجِبةِ للعذابِ في الدَّارِ الآخرةِ. فيذكرُ الصَّائمُ الآخرةَ ويصومُ عمَّا يُوجِبُ العذابَ فيها، فإنَّ كلَّ منهيٍّ وقعَ فيه العبدُ فقد فتحَ على نفسِهِ منه باباً إلى النَّارِ.

فصلٌ: الصَّومُ اتِّصافٌ بصفةِ اللهِ:

إذا علمتَ ذلك فينبغي للصَّائمِ أن يتذكَّرَ بصومِهِ صفةَ الحقِّ تبارك وتعالى، وأنَّهُ هو الذي يُطْعِمُ ولا يُطعَمُ، فيتَّصفُ بشيءٍ من تلك الصِّفةِ على قدْرِ طاقتِهِ، لأنَّ الصَّومَ معناه: الإمساكُ عن الاسترسالِ فيما حُظِرَ على العبدِ، وهو حفظُ الجوارحِ وزَمُّها وإمساكُها في أيَّامِ الصَّومِ دونَ لياليه، لأنَّ الصَّومَ لا يكونُ إلا بالنَّهارِ، فإذا دخلَ اللَّيلُ وغابتِ الشَّمسُ، أُرسلَتِ الجوارحُ فيما حُظِرَ عليها من المباحِ إلى أن يلوحَ الفجرُ.

وكذلك يُصامُ لرؤيةِ الهلالِ في أوَّلِ الشَّهرِ أيضا، ويُفطَرُ لرؤيتِهِ في أوَّلِ الشَّهرِ الثَّاني.

([١٥٠٣]) لقولِهِ ﷺ :**(الصَّائمُ المتطوِّعُ أميرُ نفسِهِ إن شاءَ صامَ وإن شاءَ أفطرَ)**(ت-حم)،وعن أمِّ هانىءٍ قالتْ:

(لَمَّا كان يومُ الفتحِ فتحِ مكَّةَ جاءتْ فاطمةُ فجلستْ عن يسارِ رسولِ اللهِ ﷺ وأمُّ هانىءٍ عن يمينِهِ قالتْ: فجاءتِ الوليدةُ_أي الأَمَةُ_ بإناءٍ فيه شرابٌ فناولَتْهُ فشربَ منه ثم ناولَهُ أمَّ هانىءٍ فشربتْ منه فقالتْ: يارسولَ اللهِ، لقد أفطرتُ وكنتُ صائمةً؟ فقال لها: أكُنتِ تقضينَ شيئاً ؟ " قالت: لا، قال: فلا يضرُّكِ إن كان تطوُّعاً)(د٢٤٥٦-ت٧٣١)وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ مُحَمَّد: ٣٣ فمحمولٌ على الفرضِ.

والمرادُ بهذا السِّرِّ العظيمِ: أنَّ اللَّيلَ غَيبةٌ، والنَّهارَ حُضورٌ، فالنَّهارُ آيةُ وجودِ الباري سبحانَهُ وتعالى، واللَّيلُ آيةٌ إلى وجودِ الأغيارِ دُونَهُ، كما قالَ ﷺ: **«إنَّ اللهَ خلقَ الخلْقَ في ظُلمةٍ، ثم أفاضَ عليهم من نورِهِ، فمن أصابَهُ من ذلك النُّورِ اهتدى، ومن أخطأَهُ ضَلَّ »**[١٥٠٤].

والصَّومُ وصفٌ من أوصافِ الرُّبوبيةِ، لا يتَّصفُ به على الكمالِ إلا اللهُ الذي يُطعِمُ ولا يُطعَمُ، كما قال في الحديثِ القُدسيِّ: **«الصَّومُ لي وأنا أجزي به»**[١٥٠٥]. فأضافَهُ إلى نفسِهِ، أي: لا يتَّصفُ به أحدٌ إلا اللهُ، لأنَّهُ الغنيُّ عن الأكلِ أبدَ الآبدِينَ، ودَهرَ الدَّاهرينَ، والمُنزَّهُ عن جميعِ الأغراضِ والشَّهواتِ أزلاً وأبداً ولا يتَّصفُ بهذا إلا اللهُ، وما سِواهُ لا بُدَّ له من أكلٍ وغرَضٍ، مَلَكاً أو غيرَهُ.

فالملائكةُ طعامُهمُ التَّسبيحُ، وشرابُهمُ المحبَّةُ الخالصةُ، والمعارفُ والعلومُ الصَّافيةُ، ومن سواهمْ طعامُهمْ وشرابُهمْ ما يليقُ بهم في دارِ الدُّنيا، وفي كلِّ دارٍ.

وقد دعا الباري سبحانَهُ عبادَهُ إلى الاتِّصافِ بأوصافِهِ، وتَعَبَّدَهُم بها على قدْرِ طاقتِهِمْ ووُسْعِهِمْ، والصَّومُ من أوصافِهِ تعالى، ومن أصعبِ الأشياءِ على النُّفوسِ، لأنَّهُ خِلافُ ما جُبِلُوا عليه، فإنَّ وُجودَهُمْ لا يقومُ إلا بمادَّةٍ، بخلافِ وجودِ الباري تعالى الغنيِّ عن كلِّ شيءٍ.

فصلٌ: الصَّومُ تحرُّرٌ من العُبوديَّةِ للشَّهواتِ:

ففرضَ اللهُ تعالى الصَّومَ على عبادِهِ، كَسْراً للشَّهواتِ، وقطعاً لأسبابِ الاسترقاقِ والتَّعبُّدِ للأشياءِ، فإنَّهم لو دامُوا على أغراضِهِمْ لاسْتَرَقَّتْهمُ الأشياءُ واستعبدتْهُمْ، وقطعتْهُمْ عن ربِّهِمْ كُلَّ القطعِ، والصَّومُ يقطعُ أسبابَ التَّعبُّدِ لغيرِ اللهِ، ويُورِثُ الحرِّيةَ من الرِّقِّ للشَّهواتِ والمشتَهياتِ، لأنَّ المرادَ من الإنسانِ: أن يكونَ مالِكاً للأشياءِ، وخَليفةً فيها، لا أن تكونَ مالِكةً له، لأنَّهُ خليفةُ اللهِ في مُلكِهِ، فإذا استغرقَ في أغراضِهِ ومَلَكتِهِ فقد قلَبَ الحِكمةَ، وصيَّرَ الفاعلَ مفعُولاً، والأعلى

([١٥٠٤])(ت عن حذيفةَ وحسَّنَهُ).

([١٥٠٥]) أخرجَهُ (خ) عن أبي هريرةَ، و(حم) عنه بزيادةِ: «**كلُّ العملِ كفارةٌ إلا الصَّومَ**..... »

أسفلَ، كما قال تعالى: ﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾الأعراف: ١٤٠.

والهوى إلهٌ، به استعبدتِ الأشياءُ الخلقَ. فالصَّومُ يُورِثُ قطعَ أسبابِ التَّعبُّدِ لغيرِ اللهِ تعالى.

فصلٌ: لماذا لم يتحرَّرِ الإنسانُ بالصَّومِ ؟:

فإذا أُدِّيتْ تلكَ الفرائضُ على الكمالِ أَورثتِ الحُرِّيةَ الكاملةَ، ولو لم تكنْ هذه الوِراثةُ للحرِّيةِ لَمَا فرضَها اللهُ تعالى، لأنَّ رِضى اللهِ تعالى إنَّما يكونُ في فرائضِهِ، وإنَّما التَّقصيرُ في أداءِ الفرائضِ هو الذي أذلَّ النُّفوسَ، ونكسَ الرُّؤوسَ، وضربَ على العبادِ الرِّقَّ للأشياءِ.

ألا ترى أنَّ العارفينَ قالوا: إنَّما الصَّومُ الحقيقيُّ: إمساكُ الجوارحِ عن المخالفاتِ. وقال أبو الدَّرداءِ[١٥٠٦] رضي اللهُ عنه: (يا حبَّذا نومُ الأكياسِ وفِطرُهُمْ، كيف لا يعيبونَ صومَ الحَمقى وسَهرَهُمْ) وكذلك وردَ في الخبرِ: (أنَّ الغِيبةَ والكذِبَ يُفسِدانِ الصَّومَ) (كما وردَ في المرأتَينِ المُغتابتَينِ لجيرانِهما)(حم) والنَّظرُ بشهوةٍ كذلك، كما تشهدُ له الأخبارُ.

فلو أنَّ الفرائضَ أُدِّيَتْ على حسبِ الأمرِ لكانَ فيها رضى اللهِ تعالى، وغايةُ الدَّرجاتِ، ولذلك استُحِبَّ للعبدِ كثرةُ النَّوافلِ، لأنَّها تَجبُرُ نقصَ الفرائضِ، كما وردَ في الأخبارِ.

فصلٌ: من جزاءِ الصَّومِ ومعانيهِ:

وإذا فَهمتَ هذا وعلمْتَ أنَّ فِطامَ النَّفسِ من حُبِّ الدُّنيا والمنهيِّاتِ هو الصَّومُ الحقيقيُّ لمن لاحَتْ له أنوارُ اليقينِ باللهِ عزَّ وجلَّ، والدَّارِ الآخرةِ، فصامَ لرؤيتِهِ ـ وذلك مُدَّةَ الحياةِ الدُّنيا ـ وأفطرَ عندَ اللهِ تعالى لرؤيتِهِ، وذلك يومَ عيدِهِ عندَ خُروجِهِ من الحياةِ الدُّنيا إلى الآخرةِ، وهكذا استقرارُهمْ في الجنَّةِ، إنَّما هو جزاءٌ على ما استُعبِدُوا له في دارِ الدُّنيا، فإنَّ وقوفَهُمْ عن أغراضِهِمْ حين كانُوا مع اللهِ بالمشاهدَةِ

([١٥٠٦])(الترمذيُّ الحكيمُ في جامعِ الأصولِ).

في الآخرةِ شبيهٌ بأيامِ رمضانَ وأيامِ الفرائضِ، وإذا أَشهدَهمُ الحُورَ والأكلَ وغيرَ ذلك فإنَّهُ شبيهٌ بلياليِ رمضانَ، وبخروجِهِمْ من الفرائضِ إلى المباحاتِ ليلاً، وهكذا صومُهُمْ على الدَّوامِ، يصومُونَ لرؤيتِهِ ويُفطِرونَ لرؤيتِهِ، مَنَّ اللهُ علينا وعلى إخوانِنا. آمين.

فصلٌ: الموجوداتُ كلُّها تصومُ:

واعتبارُ الصَّومِ عامٌّ في الموجوداتِ كلِّها، قد شَمِلَها جميعاً، فإنَّ الصَّومَ من معانيه: إمساكُ جميعِ الموجوداتِ وتقييدُها عن الخروجِ عن وظائفِها التي قُيِّدَتْ بها، فإذا نظرْتَ إلى الموجوداتِ كلِّها وجدْتَ كلَّ واحدٍ منها لَزِمَ ما قُيِّدَ بهِ، وأُمِرَ بهِ.

فترى الثَّقيلَ قد أَمسكَ في مقامِهِ لا يَنتقِلُ، والخفيفَ لا يَصعَدُ من مقامِهِ، فكلُّ شيءٍ مزمومٌ بزِمامِ الأمرِ، وممسوكٌ بإمساكِ الذي يُمسِكُ السَّمواتِ والأرضَ أن تَزُولا، وذلك صيامٌ كُلُّهُ في حقِّ كلِّ موجودٍ مما يُناسِبُ كلَّ موجودٍ ﴿ **وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهًا** ﴾ آل عمران: ٨٣، ﴿ **إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ** ﴾ آل عمران: ١٩، ﴿ **وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ** ﴾ آل عمران: ٨٥، لأنَّهُ دينُ اللهِ الذي افترضَهُ على جميعِ خليقتِهِ، وفِطرتُهُ التي لن تَجِدَ لها تبديلاً أو تحويلاً.

فصومُ العالَمِ: ضَبْطُه نَفْسَهُ، وإمساكُهُ ذاتَهُ بانحيازِهِ إلى بارئِهِ سبحانَهُ وتعالى، خُضوعاً لحُكمِ الأمرِ طَوعاً أو كَرهاً، والانقباضُ عن أن يسترقَّهُ شيءٌ غيرُ اللهِ تعالى. وهذا إذا نظرْتَهُ بحقيقةِ النَّظرِ وجدتَهُ عامَّاً في جميعِ جواهرِ العالَمِ كُلِّهِ، كَوناً وشَرعاً، وحالاً ومقالاً، إلا الثَّقلَينِ، فإنَّهُمْ خالَفُوهُ شَرعاً وكَوناً. ولهذا وردَ في الأخبارِ الصَّحيحةِ: «**أنَّ للهِ تعالى في كلِّ رمضانَ عُتقاءَ من النَّارِ**»[١٥٠٧] لانقطاعِهِمْ عن أسبابِ الهوى التي استرقَّتِ الخلقَ، إلا من شاءَ اللهُ، واللهُ غفورٌ رحيمٌ.

([١٥٠٧]) أخرجَهُ (حم – طب عن أبي أُمامةَ)، ورجالُهُ مَوثقونَ، ولفظُهُ: (**للهِ عندَ كلِّ فِطرٍ عُتقاءُ**).

كتابُ الاعتكافِ[1508]

وهو شرعاً: اللُّبْثُ في المسجدِ بنيةٍ من شخصٍ مسلمٍ مميِّزٍ خالٍ من الموانعِ.

حُكمُهُ: سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ في كلِّ وقتٍ، رمضانَ وغيرِهِ، ولكَنَّهُ في العشرِ الأخيرِ من رمضانَ آكَدُ، اقتداءً بهِ ﷺ[1509] وطلَباً لليلةِ القَدْرِ[1510]، ويُسنُّ كِتمانُها لمن رآها، ويَحصُلُ فضلُها للعاملِ وإن لم يَطَّلِعْ عليها.

وجوبُهُ: يجبُ بالنَّذرِ كغيرِهِ من النَّوافلِ[1511]. فهو على ثلاثةِ أقسامٍ: واجبٌ وهو المنذورُ، سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ: وهو في العشرِ الأخيرِ من رمضانَ، ومستَحَبٌّ: في غيرِهِ من الأزمِنةِ.

فَصلٌ: أركانُهُ أربَعٌ:

الأوَّلُ: **النِّيةُ** بالقلبِ[1512]، وتجبُ فيه الفَرْضيةُ في الاعتكافِ المنذورِ ليُميَّزَ عن النَّفلِ (نويتُ فرضَ الاعتكافِ أو الاعتكافَ المنذورَ).

سُنَّةٌ:

أ- نويتُ الاعتكافَ.

([1508]) حاشية الجمل ج٢/٣٥٤، تحفة المحتاج ج١/٧١٠، مغني المحتاج ج١/٤٤٩، البجيرمي على الخطيب ج٢/٣٥٣، الباجوري على ابن قاسم ج١/٣١٤، ترشيح المستفيدين ج١/١٦٨، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٥٨ قليوبي وعميرة ج٢/٧٥، أسنى المطالب ج١/٤٣٣، نهاية المحتاج ج٣/ ٢١٣، المجموع ج٦/٤٧٤.

هو في اللُّغةِ: الإقامةُ على الشَّيءِ وحبسُ النَّفسِ عليه ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ **مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ** ﴾ الأنبياء: ٥٢، قال تعالى: ﴿ **وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ** ﴾البقرة: ١٨٧.

([1509]) روى (ق) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها: «**أنَّ النبيَّ ﷺ كان يعتكِفُ العشرَ الأواخرَ من رمضانَ حتى توفَّاهُ اللهُ ثم اعتكفَ أزواجُهُ من بعدِهِ**».

([1510]) التي هي ﴿ **خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ** ﴾ القدر: ٣، وفي الحديثِ (خ ٣٥): «**من يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِهِ**» (م). وهي تُلتَمَسُ في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ ففي الحديثِ: «**تَحرَّوا ليلةَ القدرِ في الوِترِ من العشرِ الأواخرِ من رمضانَ**» (خ ٢٠١٧ – م – ت ٧٩٢).

([1511]) لحديثِ سيدِنا عمرَ: يا رسولَ اللهِ إني نذرتُ في الجاهليةِ أن أَعتكفَ ليلةً في المسجدِ الحرامِ فقال ﷺ: «**أَوفِ بنذرِكَ**» (خ٢٠٣٢)

([1512]) لقولِهِ ﷺ: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ**» (ق)

ب- نويتُ الاعتكافَ شَهْراً.
ج- نويتُ الاعتكافَ شهراً أو مُتتابِعاً.
ويجدِّدُ النِّيةَ كلُّ من خرجَ من المسجِدِ بلا عزْمٍ على العودةِ لانقطاعِ اعتكافِهِ ويجبُ استئنافُهُ في المنذورِ.
الثَّاني: **اللُّبْثُ** زَمناً يُسمَّى عُكوفاً (إقامةً) بحيثُ يكونُ فوقَ زمنِ الطُّمأنينةِ في الرُّكوعِ بقدْرِ سُبحانَ اللهِ.
والمرادُ بهِ ولو حُكماً، فيشمَلُ التَّردُّدَ بخلافِ المرورِ بلا لُبْثٍ.
الثَّالثُ: **المسجِدُ**[١٥١٣] وهو ما وقَفَهُ الواقِفُ مَسجداً، والمرادُ به خالصُ المَسجديةِ فلا تكفي في المُشاعِ، ولا يكفي ولا يجوزُ في مسجدِ البيتِ وهو الموضِعُ المُهيَّأُ للصَّلاةِ. ومن المسجدِ سَطْحُهُ ورَحَبَتُهُ المعدودةُ منه وهواؤُهُ وغُصنُ شجرةٍ في هوائِهِ، والجامعُ أولى من المسجدِ إلا لمنذورٍ مدَّةً فيها يومُ الجمعةِ فيجبُ الجامعُ.
ولو عيَّنَ في نذرِهِ مَسجِداً لم يتعيَّنْ، فيكفيهِ غيرُهُ إلا مسجدَ مكَّةَ والمدينةِ والأقصى فلا يقومُ غيرُها مُقامَها. وله أن يعتكِفَ في مسجدِ مكَّةَ والمدينةِ عن المسجدِ الأقصى، وفي مسجدِ مكَّةَ عن مسجدِ المدينةِ[١٥١٤].
والصَّلاةُ في مسجدِ مكَّةَ بمئةِ صلاةٍ في مسجدِ المدينةِ وبمئتَينِ في الأقصى وبمئةِ ألفٍ في غيرِ الثَّلاثةِ، ومثلُ الصَّلاةِ الاعتكافُ في المضاعفةِ فيها عن غيرِها وكذا جميعُ الطَّاعاتِ[١٥١٥].
الرَّابعُ: **المعتَكِفُ**: وشروطُهُ: إسلامٌ – وتمييزٌ - وخُلُوٌّ من حدثٍ أكبرَ (جنابةٍ وحيضٍ ونِفاسٍ).

فصلٌ: أنواعُ الاعتكافِ:

(١٥١٣) لآيةِ: ﴿ **وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ** ﴾البقرة: ١٨٧، وحديثِ نافعٍ في الصَّحيحِ(م وغيرُهُ) أنَّهُ قال: أَراني عبدُ اللهِ المكانَ الذي كان يَعتكِفُ فيه رسولُ اللهِ ﷺ من المسجدِ.

(١٥١٤) لحديثِ جابرٍ قال يومَ الفتحِ: «يا رسولَ اللهِ إنِّي نذرتُ إن فتحَ اللهُ عليك مكَّةَ أن أُصلِّيَ في بيتِ المقدِسِ. فقال: **صلِّ ههُنا**، فسألَهُ فقالَ: **صلِّ ههنا**، فسألَهُ فقال: **شأنُكَ إذَنْ**» (حم ١٤٩١٩ – د٣٣٠٥)

(١٥١٥) لحديثِ جابرٍ رضي اللهُ عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**صلاةٌ في مسجدِي أفضلُ من ألفِ صلاةٍ فيما سِواهُ إلا المسجدَ الحرامَ، وصلاةٌ في المسجدِ الحرامِ أفضلُ من مائةِ ألفِ صلاةٍ فيما سِواهُ**» (جه ١٤٠٤١- حم ٨٢٥٣ – خ١١٩٠ – م١٣٩٤ – ت٣٩١٦).

الأوَّلُ:مُطلَقٌ: غيرُ مُقيَّدٍ بمدَّةٍ ولا تتابُعٍ، وهو قِسمانِ:
أ ـ واجبٌ: (كالمنذورِ: كأن يقولَ: للهِ عليَّ أن أعتكِفَ).
فنيتُهُ: نويتُ الاعتكافَ المنذورَ.
ب ـ غيرُ واجبٍ: فهذا له الخروجُ في أيِّ وقتٍ لأيِّ شيءٍ.
فهذا النَّوعُ:
١- إن خرجَ من المسجدِ بلا عزْمٍ على العَودِ انقطعَ اعتكافُهُ[١٥١٦]، فإن عادَ جدَّدَ النِّيةَ.
٢- إن خرجَ من المسجدِ مع العزْمِ على العَودِ فلا يَحتاجُ لتجديدِ النِّيةِ عندَ العَودِ.
الثَّاني: مُقيَّدٌ بمدَّةٍ من غيرِ شرطِ تتابُعٍ، وهو قِسمانِ:
أ _ واجبٌ: للهِ عليَّ أنَ أَعتكِفَ ثلاثينَ يوماً.
ب_ غيرُ واجبٍ: نويتُ الاعتكافَ ثلاثينَ يوماً.
فهذا له الخروجُ منه ولو لغيرِ عُذْرٍ، لكن ينقطِعُ اعتكافُهُ بخروجِهِ ويُجدِّدُ النِّيةَ عندَ عَودِهِ إلا إذا عزَمَ على العَودِ عندَ خُروجِهِ أو كانَ خروجُهُ لتبرُّزٍ، ولا يُحتَسبُ الخروجُ لغيرِ التَّبرُّزِ من المُدَّةِ[١٥١٧].
الثَّالثُ: مُقيَّدٌ بمدَّةٍ وتتابُعٍ، وهو قِسمانِ:
واجبٌ: كـ للهِ عليَّ أن أَعتكِفَ شهراً متتابعاً، فهذا لا يجوزُ له الخروجُ من المسجدِ، فإن خرجَ أثِمَ وبطلَ اعتكافُهُ ووجبَ عليه استئنافُهُ إلا إن كانَ خروجُهُ لعارضٍ أو حاجةٍ (بولٍ، غائطٍ، غُسلِ جنابةٍ، إخراجِ رِيحٍ)، أو لِعُذْرٍ كحيضٍ ونِفاسٍ وجُنونٍ وسُكْرٍ لم يَتعدَّ بسببِهما وإغماءٍ، ويجبُ قضاءُ هذه المدَّةِ إلا زمنَ نحوِ أكلٍ وشُربٍ وتَبرُّزٍ وغُسلِ جنابةٍ وأذانِ مُؤذِّنٍ راتبٍ.
نَفلٌ: نويتُ الاعتكافَ شهراً متتابعاً، فهذا له الخروجُ فيه لأنَّ النَّفلَ يجوزُ قطعُهُ ولا تُعتبَرُ نيةُ التَّتابُعِ.

([١٥١٦]) ذُكِرَ في الحديثِ عن السَّيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها «**كان رسولُ اللهِ ﷺ ليُدْخِلُ عليَّ رأسَهُ وهو في المسجدِ فأَرجِّلُهُ، وكان لا يَدخُلُ البيتَ إلا لحاجةٍ إذا كان مُعتكفاً**» (خ ٢٠٢٨ – م ٢٩٧).

([١٥١٧]) لحديثِ السَّيدةِ عائشةَ: «**السُّنةُ للمعتكفِ أن لا يَخْرُجَ إلا لِمَا لا بُدَّ له منه**» (د٢٤٧٣) وقالت: «**وكان لا يَدخُلُ البيتَ إلا لحاجةِ الإنسانِ**» (خ٢٠٢٩ – م٢٩٧)

فصلٌ: مُبطلاتُهُ: يَبطُلُ مُطلَقاً بالوطْءِ ولو خارجَ المسجدِ[١٥١٨]، وإنزالِ المنيِّ بلمسٍ بشَرَةٍ بشهوةٍ، وسُكْرٍ وجُنونٍ تعدَّى بسببِهما، وخروجٍ من المسجدِ بلا عُذرٍ كزيارةِ مريضٍ[١٥١٩] وحيضٍ ونِفاسٍ.(محلُّ مبطلاتِهِ بهذه الأشياءِ عندَ العمدِ والاختيارِ والعِلمِ بالتَّحريمِ، وأمَّا إن كان مُكرَهاً أو ناسياً أو جاهلاً بالتَّحريمِ وكان معذوراً فلا يبطُلُ اعتكافُهُ.

ولا يُفسِدُ الاعتكافَ سِبابٌ ولا جِدالٌ.

فصلٌ: سُنَنُهُ: يُسنُّ للمعتكفِ:الصَّومُ[١٥٢٠] – تَعلُّمُ العِلمِ – الإكثارُ من تلاوةِ القُرآنِ – ألا يَنقُصَ عن يومٍ.

لا يُكرَهُ له: فِعلُ الصَّنائعِ في المسجدِ كالخِياطةِ والكتابةِ ما لم يُكثِرْ منها وإلا كُرِهَ إلا كتابةَ العلمِ فلا يُكرَهُ الإكثارُ منها كتعليمِ العلمِ وقراءةِ القُرآنِ[١٥٢١].

ويجوزُ للمعتكفِ أن يَلبَسَ ما يَلبَسُهُ في غيرِ الاعتكافِ.

ويجوزُ له أن يتطيَّبَ لأنَّهُ لو حُرِّمَ الطِّيبُ عليه حُرِّمَ ترجيلُ الشَّعرِ كالإحرامِ.

وقد رجَّلَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو معتكِفٌ ويجوزُ أن يتزوَّجَ ويزوِّجَ لأنَّهُ عبادَةٌ، ويجوزُ أن يأمُرَ في الخفيفِ من مالِهِ وصنعتِهِ، وأن يتحدَّثَ بالحديثِ المباحِ وأن يبيعَ ويشترِيَ ويُؤجِّرَ ونحوُها من العقودِ بحيثُ لا يَكثُرُ ذلك منه، وله أن يأكُلَ ويشربَ ويضعَ المائدةَ، ويَغسِلَ يديه بحيثُ لا يتأذَّى بغُسالتِهِ أحدٌ وإن غسلَها في الطِّسْتِ فهو أفضلُ.

فصلٌ: مُحرَّماتُهُ:

١- يَحرُمُ اعتكافُ المرأةِ بغيرِ علمِ زَوجِها لأنَّ حقَّهُ على الفورِ والاعتكافُ سُنَّةٌ[١٥٢٢]. ويُكرَهُ لذاتِ الهيئةِ مع الإذنِ.

([١٥١٨]) لقولِهِ تعالى:﴿ **وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ** ﴾البقرة: ١٨٧.

([١٥١٩]) عن السيدةِ عائشةَ: إن كنتُ لأَدخُلُ البيتَ والمريضُ فيه فما أسألُ عنه إلا وأنا مارَّةٌ (خ٢٠٢٩ – م٢٩٧).

([١٥٢٠]) فلا يجبُ عليه لحديث (حا- هب٣١٩/٤): «**ليس على المعتكفِ صِيامٌ إلا أن يجعلَهُ على نفسِهِ**».

([١٥٢١]) وقد تظاهرتِ الأحاديثُ بتفضيلِ الاشتغالِ بالعلمِ على الاشتغالِ بصلاةِ النَّافلةِ.

([١٥٢٢]) لحديثِ: «**لا تصومُ المرأةُ وزوجُها شاهِدٌ يوماً من غيرِ رمضانَ إلا بإذنِهِ**» (حم ٧٣٤٣ – د ٢٤٥٨ – ت ٧٨٢)

٢- المباشرة بالشهوة.

مسألةٌ: لو نذرَ الاعتكافَ في المسجدِ الحرامِ أو الأقصى أو مسجدِ النبيِّ الأعظمِ ﷺ تعيَّنَ، لكن يُجزِئُ المسجدُ الحرامُ عنهما لمزيدِ فضلِهِ عليهما، بخلافِ العكسِ، ويجزئُ مسجدُ النبيِّ ﷺ عن الأقصى، ولو عيَّنَ مسجِداً غيرَ ذلك لم يتعيَّنْ.

فصلٌ: ليلةُ القَدرِ:

١- **معناها:** ليلةُ الحُكْمِ والفَصلِ ـ ليلةُ التَّقديرِ والشّرفِ، لأنَّ اللهَ تعالى يُقدِّرُ فيها ما يشاءُ من أَمرِهِ إلى مثلِها من السَّنةِ القادمةِ من أمرِ الموتِ والرِّزقِ، ويُسلّمُهُ إلى مُدبِّراتِ الأمورِ وهم أربعةٌ من الملائكةِ الكرامِ.

٢- **ثوابُها:** العملُ الصَّالحُ فيها خيرٌ من العملِ بألفِ شهرٍ.

٣- **تَعيُّنُها**: في الأوتارِ من العشرِ الأواخرِ من رمضانَ على المذهبِ[١٥٢٣].

قال الإمامُ الحُجَّةُ سيدُنا محمَّدٌ الغَزَّاليُّ رحمَهُ اللهُ تعالى ورضيَ عنه: (إن كانَ أوَّلُ الشَّهرِ يومَ الأحدِ أو الأربعاءِ فهي ليلةُ تِسعٍ وعِشرينَ، أو كان يومَ الاثنينِ فهي ليلةُ إحدى وعِشرينَ، أو يومَ الثُّلاثاءِ أو الجُمعةِ فهي ليلةُ سبعٍ وعِشرينَ، أو يومَ الخميسِ فهي ليلةُ خمسٍ وعِشرينَ، أو يومَ السَّبتِ فهي ليلةُ ثلاثٍ وعِشرينَ)، وهي عندَ الإمامِ الشَّافعيِّ رضي الله عنه تَلزَمُ ليلةً بعينِها وهي ليلةُ الواحدِ والعِشرينَ لا غيرَ.

وهي عندَ مولانا ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما: ليلةُ سبعٍ وعِشرينَ[١٥٢٤].

٤- **أقلُّ القيامِ:** بصلاةِ العشاءِ في جماعةٍ مع العزْمِ على صلاةِ الفجرِ جماعةً. فمن أرادَ الاعتكافَ فإنَّهُ يبدأُ بدخُولِهِ قبلَ غُروبِ ليلةِ الواحدِ

[١٥٢٣] مع وجودِ خِلافٍ على ثمانيةَ عشرَ قولاً، قال مولانا الإمامُ الشَّافعيُّ كما نقلَ عنه البيهقيُّ في معرفةِ السُّننِ في القديمِ أنَّهُ قال: (كأنِّي رأيتُ –واللهُ أعلمُ– أقوى الأحاديثِ فيه ليلةَ إحدى وعشرينَ وليلةَ ثلاثٍ وعشرينَ) ودليلُهُ في الصَّحيحِ.

[١٥٢٤] (د١٣٨٦): وهو قولُ ابنِ عبَّاسٍ (هب٣١٣/٤) وأُبيِّ بنِ كعبٍ (م٢٧٢) وزِرِّ بنِ حُبيشٍ (ت ٨٣ هـ) وحديثُ معاويةَ مرفوعاً «**ليلةُ القدرِ ليلةُ سبعٍ وعِشرينَ**».

والعِشرينَ لمن أرادَ أن يَعتكِفَ عَشراً وإلا لم يكُنْ اعتكافُ العشرِ بكمالِها[١٥٢٥].

٥- **علامتُها:** ليلةُ القدرِ تُرى حقيقةً، ويُسنُّ لمن رآها كتمُها لأنَّهُ من الكراماتِ، وكان والدي رحمَهُ اللهُ تعالى يراها كالطُّيورِ انتشرتْ في السَّماءِ، أو الغُيومِ انبعثتْ من جهةِ بيتِ المقدِسِ أو نورٍ يُضيءُ الأفُقَ جِهتَهُ، وعلامتُها:

١- عدمُ الحرِّ والبردِ فيها.

٢- وتَطلُعُ الشَّمسُ صَبيحتَها بيضاءَ بلا كثيرِ شُعاعٍ حتى ترتفعَ كرُمحٍ[١٥٢٦].

٦- **إحياؤُها:** بأنواعِ العباداتِ ويدعو: اللَّهمَّ إنَّكَ عفوٌّ تُحبُّ العفوَ فاعْفُ عنِّي[١٥٢٧].

فصلٌ: في جملةٍ من الأدعيةِ الثَّابتةِ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ مُختصَرَةً.

اللَّهمَّ آتِنا في الدُّنيا حَسنةً وفي الآخرةِ حسنةً، وقِنا عذابَ النَّارِ. اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ الهُدى، والتُّقى، والعَفافَ، والغِنى. اللَّهمَّ اغفِرْ لي، وارْحَمْني، واهْدِني، وعافِني، وارزُقْني. اللَّهمَّ مُصرِّفَ القُلوبِ صرِّفْ قُلوبَنا على طاعتِكَ، اللَّهمَّ أعوذُ بكَ من جَهدِ البلاءِ، ودَرَكِ الشَّقاءِ، وسُوءِ القضاءِ، وشماتَةِ الأعداءِ. اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من العَجْزِ، والكَسلِ، والجُبْنِ، والهَرَمِ، والبُخْلِ، وأعوذُ بكَ من عذابِ القبرِ، وأعوذُ بكَ من فتنةِ المحيا والمماتِ، وخَلْعِ الدِّينِ، وغَلَبةِ الرِّجالِ. اللَّهمَّ إنِّي ظَلمتُ نفسي ظُلماً كثيراً كبيراً، وإنَّهُ لا يغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ، فاغفِرْ

(١٥٢٥) وأمَّا حديثُ (ق) عن السيدةِ عائشةَ: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أرادَ أن يعتكِفَ صلَّى الصُّبحَ ثم دخلَ مُعتكَفَهُ**» فتأوَّلَهُ الجُمهورُ على أنَّهُ دخلَ المعتكَفَ وانقطعَ فيه وتخلَّى بنفسِهِ بعدَ صلاةِ الصُّبحِ، لا أنَّ ذلك وقتُ ابتداءِ الاعتكافِ،يعني كان قبلَ المغربِ مُعتكِفاً لابِثاً في المسجدِ فلمَّا صلَّى الصُّبحَ انفردَ.

وفي الحديثِ (ق): عن السَّيدةِ عائشةَ «**كانَ ﷺ يعتكِفُ العشرَ الأواخِرَ من رمضانَ حتى قبضَهُ اللهُ تعالى ثم اعتكفَ أزواجُهُ من بعدِهِ**» فهو مستمِرٌّ حكمُهُ في حقِّ النِّساءِ أيضاً.

(١٥٢٦) لحديثِ (حم ٥/٣٢٤) عن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ: أنَّها ليلةٌ صافيةٌ بَلْجَةٌ كأنَّ فيها قمراً ساطعاً، ساكنةٌ ساجِيةٌ لا بردَ فيها ولا حَرَّ، ولا يَحِلُّ لكوكبٍ أن يُرمَى فيها حتى تُصبِحَ وتَطلُعَ الشَّمسُ من صَبيحتِها بيضاءَ لا شُعاعَ لها

(١٥٢٧) (حم ٦/١٨٣ – ت٣٥١٣ – جه٣٨٥٠) موقوفٌ على السيدةِ عائشةَ.

لي مَغفرةً من عندِكَ، وارحمْني إنَّكَ أنتَ الغفورُ الرَّحيمُ، اللَّهمَّ اغفِرْ لي خَطيئتي، وإسرافي في أمري، وما أنتَ أعلَمُ به منِّي. اللَّهمَّ اغفِرْ لي جَدِّي وهَزْلي وخَطَئي وعَمْدي، وكلُّ ذلك عِندي. اللَّهمَّ اغفِرْ لي ما قدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ، وما أسررْتُ وما أعلنتُ، وما أنتَ أعلمُ به منِّي، أنتَ المقدِّمُ، وأنتَ المؤخِّرُ، وأنتَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ. اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من شرِّ ما عمِلتُ، وشرِّ ما لم أعمَلْ. اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بك من زَوالِ نِعمتِكَ، وتَحوُّلِ عافيتِكَ، وفجأةِ نِقمتِكَ، وجميعِ سَخَطكَ. اللَّهمَّ آتِ نفسي تَقواها، وزَكِّها أنتَ خيرُ من زكَّاها، أنتَ وليُّها ومولاها، اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من علمٍ لا ينفَعُ، ومن قلبٍ لا يخشَعُ، ومن نفسٍ لا تشبَعُ، ومن دعوةٍ لا يُستجابُ لها. اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ الهُدى والسَّدادَ، اللَّهمَّ أَصلِحْ لي دِيني الذي هو عِصمةُ أمري، وأَصلِحْ لي دُنيايَ التي فيها مَعاشِي، وأَصلِحْ آخرتي التي إليها مَعادِي، واجعَلِ الحياةَ زيادةً لي في كلِّ خيرٍ، والموتَ راحةً لي من كلِّ شرٍّ. اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من شرِّ الغِنى والفقرِ، اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ من مُنكرَاتِ الأخلاقِ والأعمالِ والأهواءِ وسيِّئِ الأسقامِ، ومن شرِّ سمعي وبَصَري، ومن شَرِّ لِساني، ومن شرِّ قلبي، ومن الخِيانةِ، فإنَّها بِئستِ البِطانةُ. اللَّهمَّ اكفِني بحلالِكَ عن حرامِكَ، وأغْنِني بفضلِكَ عمَّنْ سِواكَ، يا مُثبِّتَ القُلوبِ ثبِّتْ قلبي على دِينِكَ. اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ العافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ، اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ مُوجباتِ رحمتِكَ وعزائمَ مغفرتِكَ، والسَّلامةَ من كلِّ إثمٍ، والغنيمةَ من كلِّ برٍّ، والفوزَ بالجنَّةِ والنَّجاةَ من النَّارِ. وهذا البابُ واسِعٌ وفيما أشرتُ إليه كفايةٌ.

ومن آدابِ الدُّعاءِ كونُهُ في الأوقاتِ والأماكنِ والأحوالِ الشَّريفةِ، واستقبالُ القِبلةِ ورفعُ يديهِ، ومسحُ وجهِهِ بعدَ فراغِهِ، وخفْضُ الصَّوتِ بين الجَهرِ والمُخافَتةِ، وأن لا يتكلَّفَ السَّجْعَ، ولا بأسَ بدُعاءٍ مَسْجوعٍ كانَ يحفظُهُ: وكونُهُ خاشِعاً، مُتواضِعاً، مُتضرِّعاً، مُتذلِّلاً، راغِباً، راهِباً، وأن يُكرِّرَهُ ثلاثاً، ولا يَستعجِلُ الإجابةَ. وأن يكونَ مطعمُهُ وملبسُهُ حلالاً، وأن يحمَدَ اللهَ تعالى، ويُصلِّيَ ويُسلِّمَ على النبيِّ ﷺ في أوَّلِهِ وآخرِهِ. ويُستحَبُّ الدُّعاءُ بظَهرِ الغَيبِ للأهلِ والأصحابِ وغيرِهم، وطلَبُ الدُّعاءِ من أهلِ

الخيرِ، ويُكرَهُ أن يدعوَ على نفسِهِ وولدِهِ وخادمِهِ ومالِهِ ونَحوِها. ويُسنُّ الإكثارُ من الاستغفارِ[١٥٢٨].

ومن أرادَ المزيدَ فَلْيُراجِعْ كتابَنا (مع اللهِ في الأذكارِ والأورادِ) ففيه المُفيدُ واللهُ أعلمُ.

(١٥٢٨) أخرجَهُ (خ) في الدَّعواتِ بابٌ: أفضلُ الاستغفارِ (٦٣٠٦) و (٦٣٢٣) و(ن ٨/٢٧٩ . ٢٨٠) و (ت ٣٣٩٣) و(حم ٤/١٢٢ و ١٢٤) و(حا ٢/٤٥٨) والبَغويُّ (١٣٠٨).

كتابُ الحجِّ والعمرةِ[١٥٢٩]

الحجُّ والعمرةُ: قصدُ البيتِ الحرامِ للنُّسُكِ مع الإتيانِ بهِ.
و فُرِضَ الحجُّ سنةَ ستٍّ، ولا يَجِبانِ في العمرِ إلا مرَّةً واحدةً[١٥٣٠] إلا أن يُنذَرا.

([١٥٢٩]) حاشية الجمل ج٢/ ٣٧٠، تحفة المحتاج ج١/ ٧٢١، مغني المحتاج ج٤٥٩/١، البجيرمي على الخطيب ج٢ /٣٦٢، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٣٢٠، ترشيح المستفيدين ج١٧١/١، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٧٤، قليوبي وعميرة ج٨٤/٢، أسنى المطالب ج٤٤٣/١، نهاية المحتاج ج٢٣٣/٣، المجموع ج٢/٧ .

وهو لغةً: القصدُ إلى من يُعظِّمهُ، أو كثرةُ القصدِ إليه. والحَجُّ بفتحِ الحاءِ وكسرها، وذو الحِجَّةِ: شهرُ الحجِّ. والعمرةُ لغةً: الزِّيارةُ، أمَّا دليلُ فرضيتِهِ: القرآنُ والسنةُ والإجماعُ: فمن القرآنِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ آل عمران: ٩٧.

ومن السنةِ حديثُ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادةِ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والحجِّ، وصومِ رمضانَ**» (خ ٨)، وروى (هب- ش) عن ابنِ عباسٍ قال: «لَمَّا فرغَ إبراهيمُ من بناءِ البيتِ قال: ربِّ قد فرَغْتُ، فقال: أذِّنْ في الناسِ بالحجِّ، قال: ربِّ وما يَبلُغُ صوتي!؟ قال: أذِّنْ وعليَّ البلاغُ، قال: ربِّ كيف؟، قال: قل يا أيُّها الناسُ كُتبَ عليكم الحجُّ إلى البيتِ العتيقِ. فسمعَهُ مَنْ بين السماءِ والأرضِ، ألا ترى أنَّهم يجيئونَ من أقصى الأرضِ يلبُّونَ»، وفي مسندِ عبدِ بنِ حُميدٍ وابنِ المنذرِ عن عكرمةَ: «قام إبراهيمُ على المقامِ فنادى نداءً سمعَهُ جميعُ أهلِ الأرضِ: ألا إنَّ ربَّكُمْ قد وضعَ بيتاً وأمرَكُمْ أن تحجُّوهُ، فجعلَ اللهُ أثرَ قدمَيهِ آيةً في الصَّخرةِ». ودليلُ فرضيةِ العمرةِ قولُهُ تعالى: ﴿ **وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ** ﴾البقرة: ١٩٦،وحديثُ السيدةِ عائشةَ قالت: يا رسولَ اللهِ، هل على النِّساءُ من جهادٍ ؟ قال: «**نعم عليهنَّ جهادٌ لا قتالَ فيه: الحجُّ والعُمرةُ**» (حم ١٦٥/٦ – جه ٢٩٠١) وإذا ثبتَ في النِّساءِ فالرِّجالُ أَولى، وقوله:(**عليهنَّ**) يدلُّ على الوجوبِ . وعند (م ١٢٤١): «**دخلتِ العمرةُ في الحجِّ إلى يومِ القيامةِ**».

([١٥٣٠]) لحديثِ (م١٣٣٧): «**يا أيُّها الناسُ قد فَرضَ اللهُ عليكم الحجَّ فحُجُّوا، فقال رجلٌ: أكلَّ عامٍ يا رسولَ اللهِ ؟ فسكتَ**». حتى قالها ثلاثاً فقال رسولُ اللهِﷺ: «**لو قلتُ نعم لوجبَتْ ولَمَا استطعتُمْ**» (حم ١٠٦٠٧، ن١١٠/٥) وحديثِ (د ١٧٢١) وسئلَ: يا رسولَ اللهِ، الحجُّ في كلِّ سنةٍ أو مرَّةً واحدةً ؟ قال: «**بل مرَّةً واحدةً، فمن زادَ فهو تطوُّعٌ**». وحجَّ رسولُ اللهِ ﷺ بعد فرضِ الحجِّ مرةً واحدةً، وكذلك العمرةُ تجب مرَّةً في العمرِ لحديثِ جابرٍ أنَّ سُراقةَ بنَ جُعْشُمٍ رضي اللهُ عنه سألَ ﷺ

ويَجبانِ على التَّراخي لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ لَمَّا فُرِضَ الحجُّ في السنةِ السَّادسةِ لم يَحُجَّ حتى السنةِ العاشرةِ[١٥٣١]، لكن بشروطٍ:

١- أن يعزِمَ على الفعلِ بعدُ.

٢- أن لا يتضيَّقَ بنذرٍ (بنذرِهِ بسنةٍ معيَّنةٍ).

٣- أن لايتضيَّقَ بخوفِ مرضٍ أو قضاءِ نُسُكٍ (كأن أفسدَ حَجَّةَ الإسلامِ) أو عَضْبٍ أو تلَفِ مالٍ.

ويُستحبُّ المبادرةُ به ولا يؤخِّرُهُ عن سنةِ وجوبِهِ[١٥٣٢]. ويجبُ ردُّ المظالمِ والدُّيونِ الحالَّةِ قبلَهُ وإذنُ والدَيهِ في النَّفلِ، ويجتهدُ أن تكونَ نفقتُهُ من حلالٍ، فإن حجَّ بما فيه شبهةٌ أو حرامٌ صحَّ حجُّهُ ولم يكُنْ مبروراً.

ويجبُ تعلُّمُهُ صفةَ المناسكِ وإلا صَحِبَ عالماً يُوثَقُ بدِينِهِ.

فصلٌ: حُكمُهُ:

١- فرضُ عينٍ على من تحقَّقتْ فيه شروطُهُ.

٢- فرضُ كفايةٍ لإحياءِ الكعبةِ كلَّ سنةٍ.

٣- تطوُّعٌ أو مَندوبٌ: في حقِّ الصِّبيانِ والأرقَّاءِ.

٤- حرامٌ: إذا تحقَّقَ الضَّررَ منه أو ظنَّهُ.

٥- مكروهٌ: إذا خافَ الضَّررَ أو شكَّ فيه.

والحجُّ المبرورُ الصَّحيحُ: وهو الذي لم يخالِطْهُ ذنْبٌ من حينِ إحرامِهِ إلى تَحلُّلِهِ، يكفِّرُ الصَّغائرَ والكبائرَ حتى التَّبِعاتِ (أي حقوقَ العبادِ)، لكنْ محلُّهُ إذا ماتَ في أثنائِهِ أو بعدَهُ وقبلَ التَّمكُّنِ من أدائِها، وهذا بالنسبةِ للآخرةِ، وأمَّا لأمورِ الدُّنيا فلا.

عن العمرةِ، فقال: يا رسولَ اللهِ، ألِعامِنا هذا أم للأبدِ؟ فشبَّكَ رسولُ اللهِ ﷺ أصابعَهُ واحدةً في الأُخرى، وقال: (**دخلتِ العمرةُ في الحجِّ –مرَّتين–، لا بل لأَبدِ أبدٍ**)(م ١٢١٨).

(١٥٣١) أخرجَ (خ) أنَّ النبيَّ ﷺ: «**حجَّ بعدما هاجرَ حَجَّةً واحدةً**»، وعند (قط) عن جابرٍ: «**حجَّ رسولُ اللهِ ﷺ ثلاثَ حِجَجٍ حَجَّتينِ قبلَ أن يهاجِرَ وحَجَّةً قرَنَ بها عُمرةً، وكانت حَجُّتُهُ بعدَما هاجرَ سنةَ عشرٍ**».

(١٥٣٢) لحديثِ ابنِ عباسٍ (د١٧٣٢): «**من أرادَ الحجَّ فليتعجَّلْ**»، وفي الخبرِ عنه ﷺ: «**حُجُّوا قبلَ أن لا تحجُّوا**» (هب–حا).

فصلٌ: مراتبُ الحجِّ: خمسٌ:

١- **صِحَّتُهُ المطلَقَةُ:** وشرطُها: الإسلامُ والوقتُ كحجِّ الصَّغيرِ ولو غيرِ مميِّزٍ[١٥٣٣]، ينوي عنه وليُّ المالِ بجعلِهِ مُحْرِماً ويُحضِرُهُ المواقفَ، ويَطوفُ به مع طهارتِهما[١٥٣٤]، ويُصلِّي عنه رَكعتَي الطَّوافِ، ويَسعى به، ويُناولُهُ الأحجارَ ليرميَها إن قدَرَ وإلا رمى عنه[١٥٣٥] بعد أن يَرميَ عن نفسِهِ، أما المميِّزُ فيطوفُ ويُصلِّي ركعتي الطَّوافِ، ويسعى ويرمي الأحجارَ بنفسِهِ.

٢- **صِحَّةُ المباشرةِ للحجِّ:** وشرطُها مع الوقتِ: الإسلامُ والتَّمييزُ[١٥٣٦]، فيُحرِمُ الصَّغيرُ المميِّزُ بإذنِ وليِّهِ من أبٍ ثم جدٍّ ثم وَصيٍّ ثم الحاكمِ ويباشرُ الأعمالَ بنفسِهِ. أي يكلِّفُهُ الوليُّ ما يقدِرُ عليه فيُغسِّلُهُ ويجرِّدُهُ عنَ المُحيطِ ويُلبِسُهُ ثيابَ الإحرامِ، ويجنِّبُهُ المحظورَ كالطِّيبِ ونحوِهِ، فإن طيَّبهُ أو ألبَسَهُ فإن لم يكُنْ لحاجةِ الصَّبيِّ فالفِديةُ في مالِ الوليِّ، وإذا تمتَّعَ الصَّبيُّ أو قَرَنَ بإذنِ الوليِّ فدَمُ التَّمتُّعِ أو القِرانِ على الوليِّ، فإن أحرمَ بغيرِ إذنِهِ وصحَّحناهُ فالدَّمُ في مالِ الصَّبيِّ. وإن حجَّ الصَّبيُّ فعليه حِجَّةٌ أُخرى بعدَ البُلوغِ.

٣- **صِحَّةُ النَّذْرِ:** وشروطُها: الإسلامُ والتَّمييزُ والبُلوغُ مع الوقتِ.

٤- **تقعُ عن فَرضِ الإسلامِ:** وشروطُها: الإسلامُ والتَّمييزُ والبلوغُ والحرِّيةُ والوقتُ.

٥- **مرتبةُ الوجوبِ:** وشروطُها أربعةٌ: الإسلامُ[١٥٣٧] والتَّكليفُ[١٥٣٨] والحرِّيةُ الكاملةُ والاستطاعةُ[١٥٣٩].

(١٥٣٣) بدليلِ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما: «**أنَّ امرأةً رفعَتْ صبياً إلى النبيِّ ﷺ فقالتْ: يا رسولَ اللهِ، ألِهذا حجٌّ؟ قالَ: نعم ولكِ أجرٌ**» (م ١٣٣٦).

(١٥٣٤) ففي مصنفِ عبدِ الرَّزَّاقِ (٩٠٢٦-ش ٤/٤٤٥): (عن أبي بكرٍ رضي اللهُ عنه أنَّهُ طافَ بابنِ الزُّبيرِ في خِرقةٍ) وكانتِ السيدةُ عائشةُ تُجرِّدُ الصِّبيانَ للإحرامِ (ش ص٤٠٧).

(١٥٣٥) يقولُ سيدُنا جابرٌ ﷺ: (**حججْنا مع النبيِّ ﷺ فكُنَّا نلبِّي عن النِّساءِ، ونرمي عن الصِّبيانِ**) (ت٩٢٧ – حم ١٤٣٠ – جه ٣٠٣٨).

(١٥٣٦) لأنَّ سيدَنا ابنَ عباسٍ كان مميِّزاً يومَ أن حجَّ مع سيدِنا النبيِّ ﷺ وقال: بعثني رسولُ اللهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ بليلٍ (ق) جمع: هي مزدلفَةُ.

(١٥٣٧) لقولِهِ ﷺ فيما رواه عنه عمرُو بنُ العاصِ ﷺ: «**أما علمْتَ أنَّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كانَ قبلَهُ**» (م).

(١٥٣٨) دليلُهُ ما رُويَ عن عليٍّ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**رُفعَ القلمُ عن ثلاثةٍ: عن النَّائمِ حتى يستيقظَ، وعن الصبيِّ حتى يَشِبَّ، وعن المعتوهِ حتى يعقِلَ**» (ت).

وشروطُ العُمرةِ ما مرَّ إلا الوقتَ، ويمتنِعُ عليه عملُ عُمرةٍ إن بقيَ عليه شيءٌ من أعمالِ الحجِّ كالرَّميِ والمبيتِ بمنى وكذا يمتنعُ عليه الإحرامُ بالعمرةِ على من عليه شيءٌ من أعمالِ العُمرةِ.

(١٥٣٩) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾آل عمران: ٩٧.

فصلٌ: شروطُ الاستطاعةِ على الحجِّ[١٥٤٠]:

الأولُ: استطاعةٌ بنفسِهِ: وشروطُها ثمانيةُ أشياءٍ:

١- قُدرةٌ على مُؤنةِ سفرِهِ كزادٍ وأَوعيةٍ وأُجرةِ دابَّةٍ ذهاباً وإياباً ومدَّةَ إقامتِهِ بمكَّةَ وفاضِلاً عن دَينه ولَو مُؤجَّلاً وعن مُؤنةِ من عليه مؤنتُهمْ مدَّةَ ذهابِهِ وإيابِهِ وإقامتِهِ ومَسكنِهِ اللائقِ بهِ[١٥٤١] وكُتبِ الفقيهِ وسِلاحِهِ المحتاجِ إليه وبهائمِ زرَّاعٍ لا عن مالِ تجارتِهِ وضَيعتِهِ (عقاراتِهِ التي يَستغلُّها) بل يلزمُهُ صرفُ مالِ التِّجارةِ وثمنِ الضَّيعةِ وإن بطلتْ تجارتُهُ ومستغلاتُهُ كما يلزمُهُ صرفُهما في دَينِهِ.ولا عبرةَ بالكسبِ إن كان السَّفرُ طويلاً،أمَّا إذا كانَ قصيراً وقدَرَ على الكسبِ بحسَبِ عادتِهِ أو ظنِّهِ في أوَّلِ يومٍ من سفرِهِ كفايةَ أيامِ الحجِّ (من ٧-١٣ذي الحِجَّةِ) لم يُشترَطْ ما ذُكِرَ.

٢- وجودُ مَركوبٍ يليقُ به إن طالَ سفرُهُ في حقِّ المرأةِ وحقِّ الرَّجُلِ ولو بركوبِ البحرِ،[١٥٤٢] ولو قدرَ على المشيِ لزمَهُ لعدمِ المشقَّةِ، ووجودُ قائدٍ في حقِّ الأعمى.

٣- أَمْنُ الطَّريقِ ولو ظنّاً على نفسِهِ ومالِهِ وبُضْعِ المرأةِ.

٤- وجودُ الماءِ والزَّادِ بالمحالِّ المعتادِ حملُهُما منها بثمنِ المِثلِ وكذا وجودُ عَلَفِ الدَّابَّةِ كلَّ مَرحلةٍ[١٥٤٣]، (كالاستراحاتِ على الطَّريقِ في عصرِنا).

٥- وجودُ محرَمٍ بالنِّسبةِ للمرأةِ[١٥٤٤] أو نسوةٍ ثقاتٍ لتأمنَ على نفسِها، ويكفي في الفرضِ امرأةٌ واحدةٌ أو سفرُها لوحدِها إن أَمِنتْ[١٥٤٥] بخلافِ النَّفلِ فلا

(١٥٤٠) وقد سُئل رسولُ اللهِ ﷺ عن قولِهِ تعالى: ﴿ **مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** ﴾آل عمران: ٩٧، ما السَّبيلُ ؟ فقال: (الزَّادُ والرَّاحلةُ) (ت –حا– ش٤/٩٠ – هب٤/٣٢٧)

(١٥٤١) لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رضي اللهُ عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**كفى بالمرءِ إثماً أن يضيّعَ من يقوتُ**» (د).

(١٥٤٢) لحديثِ: «**لا تركبِ البحرَ إلا حاجّاً أو مُعتمِراً أو غازياً في سبيلِ اللهِ**» (د٢٤٨٩) من حديثِ ابن عمرٍو.

(١٥٤٣) لتفسيرِ رسولِ اللهِ ﷺ السبَّيلَ في الآيةِ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾آل عمران: ٩٧. باستطاعةِ الزَّادِ والرَّاحلةِ كما مرَّ.

(١٥٤٤) لحديثِ (حم ١٩٣٤ – خ١٧٦٣): «**لا تُسافرِ المرأةُ إلا مع ذي محرَمٍ ولا يدخُلُ عليها رجلٌ إلا ومعها محرَمٌ**». وانظر (خ١٨٦٢ – م١٣٤١) وانظرْ بحثَ صلاةِ المسافرِ.

(١٥٤٥) بشرطِ أن لا تكونَ مُعتدَّةً عن طلاقٍ أو وفاةٍ مدَّةَ إمكانِ السَّيرِ للحجِّ، لقولِهِ تعالى: ﴿ **لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ** ﴾ الطلاق: ١.

يجوزُ لها الخروجُ له مع النِّسوةِ ولو كَثُرنَ، ومثلُها الأمردُ الجميلُ[١٥٤٦]، ولو لم يَخرُجْ من ذُكِرَ إلا بأُجرةٍ لزمتْها إن قَدرتْ عليها.

٦- ثبوتُهُ على المركوبِ بلا ضررٍ شديدٍ.

٧- إمكانُ السَّيرِ على الوجهِ المعتادِ بأن يبقى من الزَّمنِ عندَ وجودِ الزَّادِ مقدارٌ يفي بذلك فلو احتاجَ إلى قطعِ أكثرَ من مرحلةٍ في يومٍ لم يلزَمْهُ ذلك.

٨- وقتُ الإحرامِ بالحجِّ (شوَّالٌ وذو القَعدةِ وعشرُ ليالٍ من ذي الحِجَّةِ) فلا تُعتبَرُ الاستطاعةُ قبلَ هذا الوقتِ، ويُشترَطُ دوامُها إلى رجوعِ حُجَّاجِ بلدِهِ.

ولو حجَّ غيرُ المستطيعِ وقعَ عن فرضِهِ.

فمن كمُلَ له ذلك المتقدِّمُ من الشُّروطِ استُحِبَّ له التَّعجيلُ به براءةً لذمَّتِهِ[١٥٤٧].

ويُشترَطُ بالاستطاعةِ دوامُها إلى رجوعِ حُجَّاجِ بلدِهِ.

الثاني: الاستطاعةُ بالغيرِ[١٥٤٨]:

للميتِ والمعضوبِ[١٥٤٩] الآفاقيِّ[١٥٥٠] وهو المريضُ مرضاً لا يُرجَى بُرؤُهُ أو من لا يستطيعُ الرُّكوبَ على الدَّابَّةِ، فتجبُ إنابةٌ فوراً عنهُما[١٥٥١].

(١٥٤٦) لكن لا يَخرُجُ مع مثلِهِ وإن كَثُرَ.

(١٥٤٧) لحديثِ: «**تعجَّلُوا إلى الحجِّ فإنَّ أحدَكُمْ لا يدري ما يَعرِضُ لهُ**» (حم ٢٨٦٧).

(١٥٤٨) لِمَا وردَ عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما أنَّ امرأةً من جُهينةَ جاءتْ إلى النبيِّ ﷺ، فقالتْ: «إنَّ أُمِّي نذرتْ أن تَحُجَّ، فلم تَحُجَّ حتى ماتتْ أفأحُجُّ عنها؟ قال ﷺ **نعم حُجِّي عنها، أرأيتِ لو كانَ على أُمِّكِ دَينٌ، أكنتِ قاضيَةً؟ اقضُوا اللهَ، فاللهُ أحقُّ بالوفاءِ**» (خ ١٨٥٢).

(١٥٤٩) من العَضْبِ وهو القَطْعُ، لأنَّهُ قُطِعَ عن كمالِ الحركةِ. وذلك لأنَّهُ مُستطيعٌ إذِ الاستطاعةُ بالمالِ كهي بالنَّفسِ. وفي الحديثِ (ق) أنَّ امرأةً من خَثْعمٍ قالت: «يا رسولَ اللهِ إنَّ فريضةَ اللهِ على عبادِهِ في الحجِّ أدركتْ أبي شيخاً كبيراً لا يثبُتُ على الرَّاحلةِ، أفأحُجُّ عنه قال: **نعم**» (خ١٥١٣ – م١٣٣٤).

(١٥٥٠) الآفاقيُّ الذي بينَهُ وبينَ مكَّةَ ٨١ كم فأكثرُ، أمَّا أقلُّ من ٨١ كم فيلزمُهُ الحجُّ.

(١٥٥١) تجبُ فوراً عن الميتِ من قِبَلِ الوصيِّ، فالوارِثِ فالحاكمِ إن تمكَّنُ الميتُ بعد قُدرتِهِ على فعلِهِ بنفسِهِ أو غيرِهِ. وتجبُ عن المعضوبِ فوراً إن عُضِبَ بعدَ الوجوبِ والتَّمكُّنِ، وعلى التَّراخي إن لم يُمكِنْهُ الأداءُ... هذا للفرضِ أمَّا

ولها طريقتانِ:

الحجُّ بالنَّفقةِ: حُجَّ عنِّي وأنا أُعطيكَ النَّفقةَ (قدْرَ الكفايةِ).

حجُّ استئجارٍ: وهو نوعانِ:

أ- استئجارُ ذمَّةٍ: أَلزمْتُ ذمَّتَكَ تحصيلَ حَجَّةٍ، ويجوزُ عن العامِ الحاليِّ أو الأعوامِ المقبلةِ وله أن يستنيبَ ولا يَحجَّ بنفسِهِ إلا إن قالَ ألزمتُ ذمَّتكَ لتَحُجَّ بنفسِكَ.

ب- استئجارُ عَينٍ: استأجرتُكَ لتحُجَّ عنِّي أو عن مَيِّتي فلانٍ هذه السَّنةَ.

مبحثٌ: شروطُ صحَّةِ الاستئجارِ:

يجوزُ الاستئجارُ لفرضِ الحجِّ ولتطوُّعِهِ، لأنَّ كلَّ عبادةٍ جازتِ النِّيابةُ في فرضِها جازتْ في نفلِها.

وشروطُ صحَّةُ الاستئجارِ خمسةٌ هي:

١-معرفةُ العاقدَينِ أعمالَ الحجِّ، فلو جهِلَها أحدُهما لم يصحَّ العقدُ وأن يُبيِّنَ نوعَ النُّسُكِ (إفرادٌ -تمتُّعٌ – قِرانٌ).

٢- قُدرةُ الأجيرِ على الشُّروعِ في العملِ.

٣- أن يكونَ العقدُ حالَ الخروجِ ليشتغِلَ بعملِ الحجِّ عقِبَ العقدِ وإلا فُسخَتِ الإجارةُ.

٤- اتِّساعُ المدَّةِ للعملِ على إدراكِ الحجِّ.

٥- أن يكونَ الأجيرُ قد أدَّى فرضَهُ، ولا يُشترَطُ هذا الشَّرطُ في إجارةِ الذِّمَّةِ إلا إذا كان باشرَها بنفسِهِ[١٥٥٢].

مبحثٌ: الحجُّ عن المعضُوبِ[١٥٥٣]:

التَّنفُّلُ فلا يجوزُ التَّنفُّلُ عن الميتِ بالحجِّ والعُمرةِ إلا إن أوصى بهِ.

([١٥٥٢]) ودليلُ ذلك حديثُ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما قال: «سمعَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلاً يقولُ: لبَّيكَ عن شُبْرُمَةَ قالَ: **(من شُبْرُمَةَ؟)** قال: أخٌ لي، أو قريبٌ لي قال: **حَججْتَ عن نفسِكَ؟** قال: لا. قال: **حُجَّ عن نفسِكَ ثم حُجَّ عن شُبْرُمَةَ**» (د١٨١١ – حب٣٩٨٨ – طب١٢٤١٩).

([١٥٥٣]) لما مر من حديثِ المرأةِ من خثعمٍ التي أذنَ لها رسولُ اللهِ ﷺ أن تَحُجَّ عن أبيها. انظرِ الصَّفحةَ السَّابقةَ

تجبُ الإنابةُ عن معضوبٍ (عاجزٍ عن أداءِ النُّسُكِ بنفسِهِ) لكِبَرٍ أو غيرِهِ بحيثُ لا يستطيعُ الثُّبوتَ على المركوبِ ولو على سريرٍ يحملُهُ رجالٌ إلا بمشقَّةٍ شديدةٍ لا تُحتَمَلُ عادةً. وبينَهُ وبينَ مكَّةَ ٨١ كم فأكثرُ بأُجرةٍ فاضلةٍ، أو بوجودِ متطوُّعٍ بالنُّسُكِ عنه بشرطِ أن يكونَ موثوقاً به قد أدَّى فرضَهُ غيرَ معضوبٍ وغيرَ مُعوِّلٍ على السُّؤالِ أو الكسبِ إلا أن يَكتسبَ في اليومِ كفايةَ أيامٍ، وسفرُهُ دون ٨١ كم وغيرَ ماشٍ إن كان المتطوُّعُ أصلَ المعضوبِ أو فرعَهُ أو امرأةً لا بوجودِ متطوِّعٍ بالأُجرةِ فلا يجبُ قَبولُ ذلك لعِظَمِ المِنَّةِ. ولو استأجرَ أجيراً ليحُجَّ عنه فحجَّ عنه ثم شُفِيَ لم يُجزِهِ ولم يقعْ عنه.

فإن كان بينَهُ وبين مكةَ دونَ المرحلتينِ (٨١ كم) وجبَ الحجُّ على المعضوبِ لقِصَرِ المسافةِ.

مبحثٌ: الحجُّ عن ميتٍ:

تجبُ فوراً إنابةٌ عن ميتٍ غيرِ مرتدٍّ عليه نُسُكٌ من تركَتِهِ، وإلا سُنَّ لوارثِهِ أن يفعلَهُ عنه فلو فعلَهُ أجنبيٌّ جازَ ولو بلا إذنٍ كقضاءِ دَينِهِ بلا إذنٍ. فإن لم يكُنْ عليه نُسُكٌ:١- بأن ماتَ قبلَ الاستطاعةِ فلا يجبُ عليه شيءٌ.

٢- أو أدَّى نُسُكَهُ فلا يجوزُ للوارثِ ولا لغيرِهِ أن يتطوَّعَ عنه إلا إن أوصى بهِ.

فصلٌ: ميقاتُ الحجِّ والعُمرةِ:

١- زمانيٌّ[١٥٥٤]:

١_ للإحرامِ بالحجِّ من أوَّلِ جُزءٍ من شوَّالٍ إلى طُلوعِ فجرِ يومِ النَّحْرِ، فإن أحرمَ بهِ في غيرِهِ لم ينعقِدْ حجّاً بل عُمرةً.

([١٥٥٤]) والدليلُ عليه قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾البقرة: ١٩٧. ولحديثِ ابن عباسٍ (السُّنَّةُ أن لا يُحرَمَ بالحجِّ إلا في أشهرِ الحجِّ) (هب٣٤٣/٤)

والمرادُ بهِ وقتُ إحرامِ الحجِّ لأنَّ الحجَّ لا يحتاجُ إلى أشهُرٍ ولا يَصِحُّ في سنةٍ واحدةٍ أكثرُ من حَجَّةٍ لأنَّ الوقتَ يستغرقُ أفعالَ الحجَّةِ الواحدةِ، فلا يمكِنُ أداءُ حَجَّةٍ أُخرى.

٢_ للإحرامِ بالعُمرةِ: جميعُ أيامِ وليالي السنةِ ولا يجوزُ تأخيرُ الأعمالِ في سنةِ الإحرامِ وإن صحَّ.

٢- **مكانيٌّ**[١٥٥٥]**:** بحسَبِ المحرِمِ للحجِّ ولو من غيرِ أهلِ المواقيتِ[١٥٥٦] :

١- إن كانَ في مكَّةَ: فمن مكَّةَ نفسِها.

٢- من غيرِ أهلِ مكَّةَ: ذو الحُلَيفةِ (آبارُ عليٍّ) للقادمِ من المدينةِ والشَّامِ[١٥٥٧]، والجُحْفَةُ[١٥٥٨] (مثلُها رابغٌ): للقادمِ من مِصرَ والمَغربِ، يَلَمْلَمَ[١٥٥٩]: للقادمِ من تِهامةَ اليمنِ، قَرْنٌ[١٥٦٠] (قَرْنُ المنازلِ وقرْنُ الثَّعالبِ): للقادمِ من نجدٍ، ذاتُ عِرْقٍ[١٥٦١]: للقادمِ من المشرقِ كالعِراقِ.

٣- مَنْ مسكَنُهُ بينَ المَيقاتِ ومكَّةَ: ميقاتُهُ مسكَنُهُ.

([١٥٥٥])كتاب المواقيت حاشية الجمل ج٢/ ٣٩٥ ،تحفة المحتاج ج١/ ٧٣٧، مغني المحتاج ج١/ ٤٧١ البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٨٢، الباجوري على ابن قاسم ج١ /٣٢٩، إعانة الطالبين ج٣٠٢/٢، قليوبي وعميرة ج٩١/٢، أسنى المطالب ج٤٥٨/١، نهاية المحتاج ج٢٥٥/٣، المجموع ج٧ ١٩٣.

([١٥٥٦]) ودليلُ تحديدِ المواقيتِ حديثُ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما: «أنَّ النبيَّ ﷺ وَقَّتَ لأهلِ المدينةِ ذا الحُليفةِ، ولأهلِ الشامِ الجُحْفةَ، ولأهلِ نجْدٍ قَرْنَ المنازلِ، ولأهلِ اليمنِ يَلَمْلَمَ هُنَّ لأهلهنَّ، ولكلِّ آتٍ أتى عليهِنَّ من غيرِهنَّ ممن أرادَ الحجَّ والعُمرةَ، فمن كان دونَ ذلك فمن حيثُ أنشأَ، حتى أهلُ مكَّةَ من مكَّةَ» (خ١٥٢٤ – م١١٨١).

وعن عائشةَ رضي اللهُ عنها: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وقَّتَ لأهلِ العراقِ ذاتَ عِرْقٍ**» (د).

([١٥٥٧]) بينها وبينَ مكَّةَ عشرُ مراحلَ أي حوالَي ٤٠٥ كم.

([١٥٥٨]) بينها وبينَ مكَّةَ أربعُ مراحلَ أي حوالي ١٦٢ كم، دعا رسولُ اللهِ ﷺ أن تُنقلَ حُمَّى المدينةِ إليها(ق)، وكان يسكنُها يهودُ فخرجُوا منها وتركُوها فخرِبتْ.

([١٥٥٩]) بينها وبينَ مكَّةَ مرحلتانِ أي ٨١ كم.

([١٥٦٠]) بينها وبينَ مكَّةَ مرحلتانِ أي ٨١ كم.

([١٥٦١]) بينها وبينَ مكَّةَ مرحلتانِ أي ٨١ كم.

٤- **مَنْ حاذى ميقاتاً:** ميقاتُهُ الموضعُ الذي حاذاهُ. ومن حاذى ميقاتَينِ ميقاتُهُ محاذاةُ الأقربِ إليه.ومن أشكلَ عليه يتحرَّى إن لم يجدْ من يُخبرُهُ عن عِلْم ولا يُقلِّدُ غيرَهُ في التَّحرِّي (الاجتهادِ) إلا أن يَعجزَ عنه.

٥- **مَنْ لَم يحاذِ ميقاتاً في طريقِهِ:** ميقاتُهُ الموضعُ الذي بينه وبينَ مكَّةَ ٨١ كم ، إذ لا ميقاتَ أقلُّ مسافةً من هذا القدْرِ (كجُدَّةَ).

٦- **مَنْ جاوزَ ميقاتاً** غيرَ مريدٍ نُسُكاً ثم أرادَهُ: فميقاتُهُ موضعُهُ. ويُسمَّى الميقاتَ المعنويَّ.

٧- **من أرادَ نُسُكاً** لم تَجُزْ مجاوزتُهُ الميقاتَ بغيرِ إحرامٍ، فإن جاوزَهُ حرُمَ عليه ما لم ينوِ العَودَ إليه، ولزمَهُ العَودُ إليه أو إلى محلٍّ آخرَ مِثلِهِ في المسافةِ وإن لم يكُنْ ميقاتاً، إلا إذا ضاقَ الوقتُ فإن لم يَعُدْ لعُذرٍ أو غيرِهِ لزمَهُ دَمٌ مع الإثمِ[١٥٦٢]، فإن أحرمَ ثُمَّ عادَ قبلَ تلبُّسِهِ بنُسُكٍ فلا دمَ عليهِ.

والحاصلُ أنَّهُ يَحرُمُ مجاوزةُ الميقاتِ بدونِ إحرامٍ بشرطِ:

١. أن تكونَ المجاوزةُ إلى جهةِ الحرمِ.
٢. أن يكونَ قاصِداً بسفرِهِ دخولَ مكَّةَ أو الحرمِ لأجلِ نُسُكٍ.
٣. أن لا ينويَ العَودَ إلى الميقاتِ أو إلى مثلِ مسافتِهِ.
٤. أن يكونَ مُكلَّفاً لم يتوقَّفْ جوازُ إحرامِهِ على إذنِ غيرِهِ.

وعلى الحُرمةِ يلزمُهُ دَمٌ.

أمَّا الميقاتُ المكانيُّ بالنِّسبةِ للإحرامِ بالعُمرةِ:

فإن كانَ لمن هو خارجَ الحرمِ فميقاتُ الحجِّ، وإن كان بالحرمِ فالحِلُّ فيَخرجُ إلى أدنى الحِلِّ، وعَرفَةُ من الحِلِّ، وأفضلُهُ الجِعْرانَةُ[١٥٦٣] على طريقِ الطَّائفِ ثم التَّنعيمُ (مسجدُ السيدةِ عائشةَ[١٥٦٤])ثم الحُدَيبيَةُ[١٥٦٥]. ولكنَّ أفعالَ العُمرةِ كلُّها

([١٥٦٢]) لحديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً «**من تركَ نُسُكاً فعليه دَمٌ**» (مالك ٤١٩/١ – هب١٥٢/٥ – قط٢٤٤/٢)

([١٥٦٣]) وقد تُكسَرُ العينُ وتُشدَّدُ الرَّاءُ: موضعٌ بينَ مكَّةَ والطَّائفِ سُمِّيَ برَيطَةَ بنتِ سَعْدٍ وكانتْ تُلقَّبُ بالجِعْرانةِ.

([١٥٦٤]) لأمرِهِ ﷺ عبدَ الرَّحمنِ بنَ أبي بكرٍ أن يُعمِرَ عائشةَ من التَّنعيمِ (خ٢٩٨٤ – م١٢١٢).

([١٥٦٥]) بئرٌ قرْبَ مكَّةَ، أو شجرةٌ حَدباءُ كانت هناكَ.

في الحرمِ فلم يكُنْ بُدٌّ من الحِلِّ ليَجمعَ في إحرامِهِ بينَهُما بخلافِ الحجِّ فإنَّهُ يَخرُجُ إلى عرفةَ فيَحصُلُ الجَمعُ.

فصلٌ: أنواعُ الإحرامِ:الإفرادُ والتَّمتُّعُ والقِرَانُ[١٥٦٦]:

الإفرادُ:

أن يُحرِمَ المُسلِمُ بالحجِّ في أَشهُرِهِ من ميقاتِ بلدِهِ، (نويتُ الحجَّ وأحرمتُ به للهِ تعالى لبَّيكَ اللَّهمَّ بحَجَّةٍ لبَّيكَ وتَحلُّلي حيثُ حبَسْتني وإذا مرضْتُ تحلَّلْتُ[١٥٦٧]) وبعدَ الفراغِ من أعمالِ الحجِّ كلِّها يُحرِمُ بالعُمرةِ وهو الأفضلُ[١٥٦٨].(إن اعتمرَ عامَهُ) فلو أُخِّرتْ عنه العُمرةُ كان الإفرادُ مفضولاً لأنَّ تأخيرَها عنه مكروهٌ.

التّمتُّعُ:

أن يُحرِمَ بالعُمرةِ في أشهُرِ الحجِّ من ميقاتِ طريقِهِ، ويأتي بأعمالِها، ثم يُحرِمُ بالحجِّ من مكَّةَ، وسمِّيَ بذلك لتمتُّعِ الشَّخصِ بمحظوراتِ الإحرامِ بينَ النُّسُكَينِ.

القِرَانُ:

([١٥٦٦])كتاب الإحرام حاشية الجمل ج٢/ ٤٠٧، تحفة المحتاج ج١ /٧٤٦، مغني المحتاج ج١/ ٤٧٦، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٧٣، الباجوري على ابن قاسم ج١/٣٢٤، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٨٧، قليوبي وعميرة ج٢/ ٩٥، أسنى المطالب ج١/ ٤٦٧، نهاية المحتاج ج٣/ ٢٦٤، المجموع ج٧/ ٢١٠ .

والأصلُ في ذلك ما روتْهُ السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها قالت: خرجْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ عامَ حَجَّةِ الوداعِ فمنَّا من أهَلَّ (أحرمَ) بعُمرةٍ، ومنَّا من أهلَّ بحجٍّ وعمرةٍ ومنَّا من أهلَّ بالحجِّ، **وأهلَّ رسولُ اللهِ ﷺ بالحجِّ**. (حم – مالك – خ١٥٦٢ – م٢٩٠٩).

(١٥٦٧) هذا هو الاشتراطُ عندَ الإحرامِ وسيمُرُّ في بابِ الإحصارِ إن شاءَ اللهُ تعالى. ولحديثِ ضُباعةَ بنتِ الزُّبيرِ حين قالتْ له: إنِّي أُريدُ الحجَّ وأنا شاكيةٌ. فقالَ: «**حُجِّي واشترطي وقولي اللَّهمَّ تَحلُّلي حيثُ حبستَني**» (خ٣١٦ – م٢١٢٢) (ن ١٦٨/٥): «**فإنَّ لك على ربِّكَ ما استثنيتَ**»

([١٥٦٨]) الإفرادُ أفضلُ أنواعِ الإحرامِ لِمَا روى سيدُنا جابرٌ أنَّ **النبيَّ ﷺ** أفردَ (خ١٥٦٨–م٢٩١٣)، ورُويَ مثلُهُ عن ابنِ عبَّاسٍ وسيدتِنا عائشةَ، ورجَّحَ الإمامُ الشَّافعيُّ روايةَ سيدِنا جابرٍ على روايةِ رُواةِ القِرانِ والتَّمتُّعِ، وبأنَّ التَّمتُّعَ والقِرانَ يَجْبُرُ فيهما الدَّمُ بخلافِ الإفرادِ، والجَبْرُ دليلُ النُّقصانِ. فإنَّ سيدَنا جابراً أقدمُ صُحبةً وأشدُّ عنايةً بضبطِ المناسكِ وأفعالِ النبيِّ ﷺ من لَدُنْ خُروجِهِ إلى أن تَحلَّلَ، وأمَّا قولُهُ: (لو استقبلتُ من أمري ما استدبرْتُ ما سقتُ الهدْيَ ولجعلتُها عُمرةً)(ق–حم) فإنَّما ذكرَهُ تطييباً لقلوبِ أصحابِهِ، واعتذاراً لهم لأنَّهم كانُوا يعتقدُونَ من قبلُ أنَّ العمرةَ في أشهرِ الحجِّ من أكبرِ الكبائرِ، فالنَّبيُّ ﷺ أظهرَ لهم الرَّغبةَ في موافقتِهم لو لم يَسُقِ الهديَ تطييباً لقلوبهم.

أن يُحرِمَ بالحجِّ والعُمرةِ معاً من ميقاتِ الحجِّ في أَشهُرِ الحجِّ (وهو الأكمَلُ)، فتدخُلُ أعمالُ العُمرةِ في أعمالِ الحجِّ، فيكفيهِ طوافٌ واحدٌ وسَعيٌ واحدٌ منهُما[١٥٦٩]، وله أن يُدخِلَ الحجَّ على العمرةِ قبلَ أن يطوفَ لها، بأن ينوِيَهُ فيكونَ قارِناً[١٥٧٠]. ولا يجوزُ عكسُهُ وهو إدخالُ العُمرةِ على الحجِّ لأنَّهُ لا يَستفيدُ به شيئاً آخرَ بخلافِ إدخالِ الحجِّ عليها فيستفيدُ بهِ الوقوفَ بعرفةَ والرَّميَ والمبيتَ.و إنْ عادَ القارنُ إلى الميقاتِ قبلَ الوقوفِ بعرفةَ سقطَ عنهُ الدَّمُ .

وإن أرادَ الحجَّ عن غيرِهِ يقولُ: نويتُ الحجَّ عن فلانٍ وأحرمتُ بهِ للهِ تعالى.

([١٥٦٩]) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً «**من أحرمَ بالحجِّ والعمرةِ أجزأَهُ طوافٌ واحدٌ وسعيٌ واحدٌ عنهُما حتى يَحِلَّ منهما جميعاً**» (ت٨٤٩ – جه٢٩٧٥).

([١٥٧٠])وفي حديثِ (م١٣٦ – د١٧٨٥) عن السيدةِ عائشةَ وقد أحرمتْ بعُمرةٍ فدخلَ عليها النبيُّ ﷺ فوجدَها تبكي فقال: ما شأنُكِ؟ قالت:شأني قد حِضْتُ وقد حَلَّ الناسُ ولم أَحْلِلْ ولم أَطُفْ بالبيتِ والنَّاسُ يذهبونَ إلى الحجِّ الآنَ فقال لها رسولُ اللهِ ﷺ: إنَّ هذا أمرٌ كتبَهُ اللهُ على بناتِ آدمَ فاغتسلي ثم أَهِلِّي بالحجِّ. ففعلَتْ ووقفتِ المواقفَ حتى إذا طهُرَتْ طافتْ بالبيتِ وبالصَّفا والمروةِ فقالَ لها رسولُ اللهِ ﷺ : قد حَلَلْتِ من حَجِّكِ وعُمْرَتِكِ جميعاً.

وجوبُ الدَّمِ:

أ - وعلى كُلٍّ من المتمتِّعِ والقارنِ دمٌ لربْحِهِما مِيقاتاً [١٥٧١]، وإنّما يجبُ الدَّمُ بشرطِ:

١- أن لا يكونَ من حاضري المسجدِ الحرامِ [١٥٧٢] (دونَ ٨١ كم من الحَرَمِ) فإنَّهُم يُحرِمُونَ بالحجِّ من مكَّةَ ولم يَستفيدُوا تركَ ميقاتٍ من المواقيتِ.

٢- أن تقعَ عمرةُ المتمتِّعِ في أشهُرِ الحجِّ [١٥٧٣].

٣- أن يحجَّ من عامِهِ [١٥٧٤].

٤- أن لا يعودَ كلٌّ منهُما إلى الميقاتِ الذي أحرمَ منه أو إلى مثلِ مسافتِهِ أو إلى ميقاتٍ آخرَ قبلَ الحجِّ (قبلَ وقوفِهِما بعرفةَ). لأنَّ المُقتضِي لإيجابِ الدَّمِ (هو رِبحُ الميقاتِ) وقد زالَ بعَودِهِ إليه.

مبحثٌ: وقتُ وجوبِ الدَّمِ على المتمتِّعِ:

إحرامُهُ بالحجِّ، ويجوزُ تقديمُ ذبحِهِ عليه على الأصحِّ، فيذبحُهُ إذا فرغَ من عُمرتِهِ، والأفضلُ ذبحُهُ يومَ النَّحرِ [١٥٧٥]، ولا يأكُلُ منه بل يوزِّعُهُ على فُقراءِ ومساكينِ الحرَمِ القاطِنينَ والغُرَباءِ (لأنَّهُ دمُ جزاءٍ لا دَمُ شُكْرٍ).

(١٥٧١) أمَّا المتمتِّعُ فبنصِّ القرآنِ قال تعالى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ البقرة:١٩٦،وأمَّا القارنُ فلأنَّ فعلَ المتمتِّعِ أكثرُ من فعلِ القارنِ فإذا لزمَهُ الدَّمُ فالقارنُ أولى، ولجمعِهِ بينَ عبادتَينِ معاً في طوافٍ واحدٍ وسَعْيٍ واحدٍ، ولحديثِ السيدةِ عائشةَ (خ ١٧٠٩ – م٣١٧٩) أنَّهُ ﷺ ذبحَ عن نسائِهِ البقرَ يومَ النَّحرِ قال: وكُنَّ قارناتٍ.

(١٥٧٢) لقولِهِ تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾البقرة: ١٩٦

(١٥٧٣) فقد أهلُّوا بالحجِّ ثمَّ جعلُوها عُمرةً بأمرِ النبيِّ ﷺ لمن لم يَسُقِ الهدْيَ (م عن سيدنا جابر ١٢١٨ – خ١٥٦٨)

(١٥٧٤) لروايةِ (هب ٣٥٦/٤) بإسنادٍ حسَنٍ عن سيدِنا سعيدِ بن المسيِّبِ قال: كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يَعتمِرُونَ في أشهُرِ الحجِّ فإذا لم يَحُجُّوا من عامِهم ذلك لم يُهْدُوا.

(١٥٧٥)للاتِّباعِ، وخُروجاً من خلافِ الأئمَّةِ الثَّلاثةِ رضي اللهُ عنهم فإنَّهُم قالوا: لا يجوزُ في غيرِهِ، ولم يُنقَلْ عن سيدِنا النبيِّ ﷺ ولا عن أحدٍ ممن كان معهُ أنَّهُ ذبحَ قبلَهُ.

فإن عجزَ عنه بالحرمِ حِسّاً (فقدَهُ أو فقدَ قيمتَهُ) صامَ بدلَهُ وُجوباً عشرةَ أيَّامٍ:

آ- ثلاثةً في الحجِّ (بعدَ الإحرامِ[١٥٧٦]) ويُسنُّ تقديمُها على يومِ عرفةَ، فإن أخَّرَها عن أيامِ التَّشريقِ أثِمَ وصارتْ قضاءً على الصَّحيحِ.ويُسَنُّ تتابُعُها فإن أحرمَ في اليومِ السَّادسِ لزِمَهُ صومُ الثلاثةِ متتابِعةً لضيقِ الوقتِ.

ب- وسبعةً إذا رجعَ إلى وطنِهِ إن أرادَ الرُّجوعَ إليه، فلا يجوزُ صَومُها في الطَّريقِ[١٥٧٧]. ويندَبُ تتابعُها كالثَّلاثةِ لأنَّ فيها مبادرةً لأداءِ الواجبِ وخُروجاً من خلافِ من أوجبَهُ.

فإن لم يَصُمِ الثَّلاثةَ في الحجِّ لزمَهُ التَّفريقُ بينَ صومِها وصومِ السَّبعةِ بقدْرِ ما كانَ يوجَدُ من الزَّمنِ بينَها وبينَ الأداءِ وهو أربعةُ أيامٍ (يومُ النَّحْرِ وأيامُ التَّشريقِ)، ومُدَّةُ إمكانِ سيرِهِ إلى وطنِهِ على العادةِ الغالبةِ في السَّيرِ، فهذا التَّفريقُ واجبٌ في الأداءِ، ويُسنُّ تتابعُ الأيَّامِ وقد يجبُ تتابُعُ الأيامِ الثَّلاثةِ إن أحرمَ بالحجِّ من سادسِ ذي الحِجَّةِ.

وينوي صومَ غدٍ فرضاً عن الكفَّارةِ (تمتُّعٍ – قِرانٍ).

فإن عجزَ عن الصِّيامِ أطعمَ عن كلِّ يومٍ مُدَّ طعامٍ (لكلِّ مسكينٍ حَصْراً) ولا يتعيَّنُ صرفُهُ لمساكينِ الحرمِ.

وإن عجزَ عن الإطعامِ بقيَ الواجبُ في ذِمَّتِهِ، فإذا قدَرَ على أيِّ واحدٍ فعلَهُ،فإن ماتَ يُخرَجُ من تركَتِهِ.. وهذا في القادرِ على الدَّمِ، أمَّا لو عجزَ عنه وماتَ قبلَ التَّمكُّنِ من الصَّومِ فيسقُطُ عنه.

(١٥٧٦) لقولِهِ تعالى: ﴿ **فَمَن لَّمْ يَجِدْ** ﴾ البقرة: ١٩٦ أي الهدْيَ ﴿ **فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ** ﴾ البقرة: ١٩٦، أي بعدَ الإحرامِ بالحجِّ فلا يجوزُ تقديمُها على الإحرامِ بخلافِ الدَّمِ لأنَّ الصَّومَ عبادةٌ بدنيةٌ فلا يجوزُ تقديمُها على وقتِها كالصلاةِ، والدَّمَ عبادةٌ ماليةٌ فأشبهَ الزَّكاةَ.

(١٥٧٧) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ** ﴾البقرة: ١٩٦

فصلٌ: أركانُ الحجِّ[١٥٧٨]: الأركانُ: يتوقَّفُ وجودُ النُّسُكِ عليها ولا تُجبَرُ بدمٍ، وهي ستَّةٌ:

١- **الرُّكنُ الأوَّلُ**: نيةُ الإحرامِ[١٥٧٩] (نيةُ الدُّخولِ في الحجِّ: نويتُ الإحرامَ)، والأفضلُ أن يُعيِّنَ في إحرامِهِ الذي يُحرِمُ به من حجٍّ أو عُمرةٍ أو كِلَيهِما فإن أطلقَ وكان في أَشهُرِ الحجِّ صَرفَهُ لِمَا شاءَ[١٥٨٠]فإن كانَ في غيرِ أَشهُرِ الحجِّ ينعقِدُ عُمرةً، ولا يجبُ التَّعرُّضُ للفريضةِ، ويجبُ على الرَّجلِ التَّجرُّدُ من المخيطِ قبلَ النِّيةِ[١٥٨١]، لأنَّ التَّجرُّدَ في الإحرامِ واجبٌ ولا يتِمُّ إلا بالتَّجرُّدِ قبلَهُ، ويُسنُّ أن يلبَسَ إزاراً ورِداءً أبيضَينِ جديدَينِ[١٥٨٢] ونعلَينِ[١٥٨٣]. والمرأةُ لا تَنزِعُ خِمارَها في غيرِ الوجهِ.

والأفضلُ الإحرامُ أثناءَ توجُّهِهِ من الميقاتِ إلى مكَّةَ، فيُكرَهُ قبلَ ميقاتٍ وينعقِدُ[١٥٨٤].

الواجبُ في النِّيةِ: أن ينويَ بقلبِهِ الدُّخولَ في النُّسُكِ والشُّروعَ في أعمالِهِ، ويُسَنُّ النُّطقُ باللِّسانِ والتَّلبيةُ المَقارِنةُ للإحرامِ والتَّلبيةُ بعدَها، رافِعاً بها

([١٥٧٨]) حاشية الجمل ج٢/٤٨٧، مغني المحتاج ج١/٥١٣ ، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٧٣ الباجوري على ابن قاسم ج١/٣٢٤، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٩٤، قليوبي وعميرة ج٢ /١٢٦ ، أسنى المطالب ج١/ ٥٠٢، نهاية المحتاج، ج٣/٣٢١، المجموع ج٨/ ٢٦٥.

([١٥٧٩]) وهو عندَ الإطلاقِ: نيةُ الدُّخولِ في حجٍّ أو عُمرةٍ، قال في المصباحِ المنيرِ: أَحرمَ الشَّخصُ نوى الدُّخولَ في حجٍّ أو عُمرةٍ، ومعناه: أدخلَ نفسَهُ في شيءٍ حرُمَ عليه به ما كانَ حلالاً. والمرادُ بِهِ هنا الدُّخولُ.

([١٥٨٠]) لحديثِ جابرٍ أنَّ سيدَنا علياً قَدِمَ من اليمنِ فقال له النبيُّ ﷺ بمَ أَهللْتَ؟ فقال: بما أهلَّ به النبيُّ ﷺ فقال: فأَهدِ وامكُثْ حَراماً (خ٤٣٥٢ – م١٢١٦).

([١٥٨١]) لأنَّهُ ﷺ تجرَّدَ لإهلالِهِ (ت٨٣٠).

([١٥٨٢]) لحديثِ د(٤٠٦١): «**البَسُوا من ثيابكُمُ البَياضَ فإنَّها من خيرِ ثيابِكُمْ**».

([١٥٨٣]) لحديثِ: «**ولْيُحرِمْ أحدُكُمْ في إزارٍ ورداءٍ ونعلَينِ**» (حم ٤٨٩٩).

([١٥٨٤])لحديثِ (هب ٥/٣٠) عن أبي أيُّوبَ قال رسول الله ﷺ: (ليَستمتِعْ أحدُكُمْ بحِلِّهِ ما استطاعَ فإنَّهُ لا يدري ما يَعرِضُ في إحرامِهِ). وقال البُخاريُّ: كَرِهَ عثمانُ أن يُحرِمَ من خُراسانَ أو كَرْمانَ (تعليقاً قبلَ حديثِ ١٩٦٠).

صوتَهُ[١٥٨٥] والمرأةُ تَخفضُهُ، فيقولُ: **(لبَّيكَ اللَّهمَّ بِحجَّةٍ لبَّيكَ، لبَّيكَ لا شريكَ لكَ لبَّيكَ، إنَّ الحمدَ والنِّعمةَ لكَ والمُلكَ، لا شريكَ لكَ)**[١٥٨٦] ثم يُصلِّي على النبيِّ ﷺ ويدعُو[١٥٨٧]، ويبقى مُلبِّياً حتى يَدخُلَ الحرمَ المكيَّ[١٥٨٨]. ولا يُسنُّ ذِكرُ ما أحرمَ بهِ في غيرِ التَّلبيةِ الأُولى لأنَّ إخفاءَ العبادةِ أفضلُ.

والتَّلبيةُ من أَلَبَّ بالمكانِ إذا لزِمَهُ، كأَنَّهُ قال: أنا مقيمٌ على طاعتِكَ وأمرِكَ، إذِ القصدُ من التَّلبيةِ إجابةُ الخليلِ إبراهيمَ ﴿ **وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ** ﴾ الحج: ٢٧. وكانَ ابنُ عمرَ يزيدُ: لبَّيكَ لبَّيكَ، لبَّيكَ وسَعدَيكَ، والخيرُ كُلُّهُ بيدَيكَ، والرَّغباءُ إليكَ (م١١٨٤- ٢٨٠٤ ــ خ١٥٤١).

وتُكرَهُ التَّلبيةُ في مواضعِ النَّجاساتِ كغيرِها من الأذكارِ تنزيهاً لذكرِ اللهِ تعالى

ويَبطُلُ الإحرامُ بالرِّدَّةِ[١٥٨٩].ولا يمضي في فاسدِهِ وسيمُرُّ في الإحصارِ.

ويُسنُّ الغُسلُ للإحرامِ عندَ إرادتِهِ، (ويُكرَهُ تركُهُ)، والتَّنظيفُ قبلَهُ (إزالةُ شعرِ العَانةِ والإبْطِ والأنفِ وظُفُرٍ ووسَخٍ، وغَسلُ رأسِهِ بنحوِ صابونٍ فإن عجزَ عن الغُسلِ تيمَّمَ)[١٥٩٠] وسُنَّ تطييبُ

(١٥٨٥) لحديثِ الأربعةِ: «**أتاني جبريلُ عليه السلامُ فأمرني أن آمُرَ أصحابي ومن معي: أن يرفعُوا أصواتَهُمْ بالإهلالِ**، أو قال: **بالتَّلبيةِ**». وقولِ أنسٍ: «**سمعتُهُمْ يصرُخُونَ بها صُراخاً**» (خ١٥٤٨)

(١٥٨٦) (أخرجَهُ خ١٥٤٩- م٢٨٠٣).فإن رفعتِ المرأةُ صوتَها لم يَحرُمْ على الصَّحيحِ.

(١٥٨٧)لآيةِ ﴿ **وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ** ﴾ الشرح: ٤، أي لا أُذْكَرُ إلا وتُذكَرُ معي. ولحديثِ خُزيمةَ بنِ ثابتٍ (قط٢/٢٣٨) أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: «**كان إذا فرغَ من تلبيتِهِ سألَ اللهَ مغفرتَهُ ورضوانَهُ واستعاذَ برحمتِهِ من النارِ**».

(١٥٨٨) لحديثِ ابنِ عمرَ (خ١٤٧٨): «**أنَّهُ كان يُلبِّي حتى يَبلُغَ الحرمَ، ويخبِرُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ فعلَ ذلكَ**».

(١٥٨٩) لآيةِ ﴿ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ** ﴾ الزمر: ٦٥، ولا يمضي فيه ولا يجعلُهُ عُمرةً.

(١٥٩٠) لأنَّ الغُسلَ يُرادُ للقُربةِ وللنَّظافةِ فإذا تعذَّرَ أحدُهُما بقيَ الآخَرُ لِمَا روى خارجةُ بنُ زيدِ بنِ ثابتٍ عن أبيه «أنَّهُ رأى النَّبيَّ ﷺ تجرَّدَ لإهلالِهِ واغتسلَ» (ت).

وهو سنَّةٌ مؤكَّدةٌ لكلِّ مُحرِمٍ، صغيرٍ أو كبيرٍ، ذكَرٍ أو أُنثى، كما يُطلَبُ من المرأةِ الحائضِ والنُّفساءِ حالَ الحيضِ والنِّفاسِ، فقد روى جابرٌ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأسماءَ بنتِ عُمَيسٍ رضي

بدنٍ للإحرامِ قبلَهُ وبعدَ الغُسلِ[١٥٩١]، رجلاً كان أو أُنثى، خَليَّةً كانت أو متزوجَةً، ولو تعطَّرَ ثوبُهُ من بدنِهِ لم يضُرَّ، لكن لو نزعَ المطيّبُ إزارَهُ أو رداءَهُ ثم لبِسَهُ ورائحةُ الطِّيبِ فيه لزمتْهُ الفديةُ على الأصحِّ.

ويُسنُّ للمرأةِ غيرِ المُحِدَّةِ خَضْبُ يدَيها إلى الكُوعَينِ تعميماً لا تَطريفاً[١٥٩٢] ومسحُ وجهِها بشيءٍ منه لأنَّها مأمورةٌ بكشفِهِ فتستُرُ بشرتَهُ بلونِ الحِنَّاءِ، ويُكرَهُ فعلُهُ بعدَ الإحرامِ.

ويُسنُّ أن يُصلِّيَ مريدُ الإحرامِ في غيرِ وقتِ الكراهةِ رَكعتَينِ (ما لم يكُنْ إحرامُهُ بالحرمِ المكِّيِّ) للإحرامِ قبلَ إحرامِهِ[١٥٩٣]، ولو أحرمَ بلا صلاةٍ فاتتْ، يقرأُ في الأُولى سورةَ الكافرونَ وفي الثَّانيةِ الإخلاصَ، يُسِرُّ فيهما، ويُغْنِي عن الرَّكعتَينِ فريضةٌ ونافلةٌ أُخرَى[١٥٩٤] وتكونُ النِّيةُ عندَ تحرُّكِ السَّيارةِ نحوَ الطَّريقِ إلى مكَّةَ[١٥٩٥].

اللهُ عنها لَمَّا وَلدَتْ: «اغتَسِلي واستَثْفِري بثوبٍ وأَحرِمي» (م ١٢١٠) وأمرَ السيدةَ عائشةَ أن تغتسِلَ لإهلالِ الحجِّ وهي حائضٌ (خ٣١٦ – م١٢١١).

و الاستِثْفارُ: هو أن تَشُدَّ فرجَها بخِرقَةٍ عَريضةٍ وتُوثِقَ طَرَفَيها في شيءٍ تَشدُّهُ على وسَطِها.

(١٥٩١) لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «كنتُ أُطيِّبُ رسولَ اللهِ ﷺ لإحرامِهِ قبلَ أن يُحرِمَ، ولِحِلِّهِ قبلَ أن يطوفَ بالبيتِ» (م ١١٨٩- خ ١٥٣٩).

و لا بأسَ باستدامةِ أثرِهِ بعدَ الإحرامِ. لحديثِ «وكأنِّي أنظرُ إلى وَبيصِ الطِّيبِ في مفارِقِ رسولِ اللهِ ﷺ وهو مُحرِمٌ» (خ٢٧١ – م١١٩٠) والوَبيصُ اللَّمْعُ. أو البريقُ.

(١٥٩٢)التَّطريفُ أن تخضِبَ أطرافَ الأصابعِ.

(١٥٩٣) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يركَعُ بذي الحُليفةِ رَكعتَينِ» (م)، وروايةُ (ق): «أنَّهُ ﷺ صلَّى بذي الحُليفةِ رَكعتَينِ ثم أحرمَ»، وروايةُ (حم – د): «فأهلَّ بالحجِّ حين فرغَ من رَكعتينِ».

(١٥٩٤)لحديثِ أنَّهُ ﷺ أهلَّ في دُبُرِ الصَّلاةِ (ن٥/١٦٢) و للأحاديثِ السَّابقةِ، وتُجزِئُ المكتوبةُ عنهُما باتِّفاقِ أئمَّةِ المذاهبِ الأربعةِ، كتحيَّةِ المسجدِ.

(١٥٩٥) لأنَّهُ ﷺ (ق): لم يُهِلَّ حتى تنبعثَ دابتُهُ. وفي روايةِ (خ) عن جابرٍ: حين استوتْ به راحلتُهُ.

ويُسنُّ أن يدعُوَ بعدَ إحرامِهِ مُستقبِلَ القِبلةِ: **اللَّهُمَّ أَحرمَ لك شَعرِي وبَشَرِي ولحمي ودَمِي** ويُكثِرُ التَّلبيةَ في دوامِ إحرامِهِ[١٥٩٦]، ويرفَعُ الذَّكَرُ صوتَهُ بها[١٥٩٧]، ثم يُصلِّي على النَّبـيِّ ﷺ ويخفِضُ صوتَهُ بها ثم يسأَلُ اللهَ الجنَّةَ ويستعيذُ به من النَّارِ، فإذا صلَّى: نوى ولبَّى حيثُ تتحرَّكُ به السيَّارةُ نحوَ الطَّريقِ إلى مكَّةَ[١٥٩٨]. ويُسَنُّ أن لا يتكلَّمَ أثناءَ التَّلبيةِ إلا بردِّ سلامٍ، وتأخيرُهُ عنها أحبُّ، ويُكرَهُ التَّسليمُ عليه أثناءَها لأنَّهُ يُكرَهُ أن يقطعَها.

ويُسنُّ أن يغتسِلَ لدُخولِهِ مكَّةَ[١٥٩٩] وأن يدخُلَها نهاراً [١٦٠٠] ويدعُو عندَ دُخولِها: **اللَّهُمَّ البلدَ بلدُكَ، والبيتَ بيتُكَ، جئتُ أطلُبُ رَحمتكَ وأوثمُّ طاعتَكَ، أسألُكَ أن تَستقبلَني بعفوِكَ، وأن تتجاوزَ عنِّي برحمتِكَ وأن تُدخِلَني جنَّتكَ.**

([١٥٩٦]) لحديثِ «**ما من مُسلمٍ يَضْحَى للهِ** (أي يبرُزُ للشَّمسِ لأجلِ التَّقرُّبِ به إلى اللهِ تعالى) **يومَهُ يُلبِّي حتى تغيبَ الشمسُ إلا غابتْ بذنوبِهِ فعادَ كما ولدتْهُ أُمُّهُ**» (جه٢٩٢٥).

(١٥٩٧) لحديثِ (ش) (كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يرفعُونَ أصواتَهُمْ بالتَّلبيةِ حتى تُبحَّ أصواتُهُمْ).

وحديثِ (هب. سعيد بن منصور عن أبي حازم) (كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ إذا أَحرمُوا لم يبلُغُوا الرَّوحاءَ حتى تُبحَّ أصواتُهم). وحديثِ سعيدِ بنِ منصورٍ من حديثِ أبي الزُّبيرِ وعن جابرٍ وابنِ عمرَ أنَّهُ كان يرفَعُ صوتَهُ بالتَّلبيةِ حتى سُمِعَ دَويُّ صوتِهِ من الجبالِ. و حديثِ(هب عن السيدةِ عائشةَ) خرجْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ فمَا بلغْنا الرَّوحاءَ حتى سمِعنا عامَّةَ الناسِ وقد بَحَّتْ أصواتُهُمْ من التَّلبيةِ. وعن أنسٍ مثلُهُ فهذه الأخبارُ كلُّها تدلُّ على جوازِ رفعِ الصَّوتِ حتى يُبَحَّ لكنَّ المعتمدَ حديثُ أبي موسى من طُرُقٍ عِدَّةٍ (خ من طريقِ سُفيانَ الثوريِّ، م من طريقٍ آخرَ، و د ١٨١٤من طريقٍ آخرَ، ت٨٢٩ . ن٢٧٥٢ خزيمة وجه من روايةِ جريرٍ كلُّهم عن أبي موسى الأشعريِّ): (كنتُ مع النبيِّ ﷺ في سفرٍ فأشرفْنا على وادٍ فقالوا: لا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ وجعلُوا يجهَرُونَ بالتَّكبيرِ فقال النبيُّ ﷺ: «**يا أيُّها الناسُ ارْبَعُوا**(ارفقُوا) **على أنفسِكُم فإنَّكُمْ لا تدعُونَ أصمَّ ولا غائباً إنَّما تدعُونَ سميعاً قريباً وهو معكُمْ**».

([١٥٩٨]) لِحديثِ (ق) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنه أنَّهُ قالَ: «**فإنِّي لم أرَ رسولَ اللهِ ﷺ يُهِلَّ حتى تنبعِثَ به راحلتُهُ**»، و(خ) من حديثِ جابرٍ: «**أَهَلَّ من ذي الحُليفَةِ حيثُ استوتْ به راحلتُهُ**» وروايةِ (د–حا) من حديثِ سعدٍ كان النبيُّ ﷺ: «**إذا أخذَ طريقَ الفُرْعِ أهلَّ إذا استقلَّتْ به راحلتُهُ**».والفُرْعُ:اسمُ موضعٍ بين مكَّةَ والمدينةِ.

([١٥٩٩]) ولها أسماءٌ كثيرةٌ تَقرُبُ من ثلاثينَ اسماً، ولا نعلَمُ بلداً أكثرَ اسماً من مكَّةَ والمدينةِ لكونِهما أفضلَ بقاعِ الأرضِ، وذلك لكثرةِ الصِّفاتِ المقتضيةِ للتَّسميةِ، وكثرةُ الأسماءِ تدلُّ على شرفِ المسمَّى.

([١٦٠٠]) لحديثِ «**باتَ النبيُّ ﷺ بذِي طُوىً حتى أصبحَ ثم دخلَ مكَّةَ**» (خ١٥٧٤–م٢٢٦)سُمِّي بذلك لاشتمالِهِ على بئرٍ مطويةٍ (مبنيَّةٍ بالحجارةِ) وهو على طريقِ القادمِ من المدينةِ.

ويُسنُّ أن يَدخُلَ من بابِ السَّلامِ أو من بابِ بني شَيبةَ[١٦٠١] ويدعو من رأى الكعبةَ ولو
حَلالاً بعدَ رفعِ يديهِ[١٦٠٢]: **اللَّهُمَّ أنتَ السَّلامُ ومِنكَ السَّلامُ حيِّنا ربَّنَا بالسَّلامِ**[١٦٠٣] **اللَّهُمَّ زِدْ هذا البيتَ تَشريفاً** (إعلاءً) **وتعظيماً**(تبجيلاً) **وتكريماً** (تفضيلاً) **ومَهابةً** (إجلالاً)، **وزِدْ من شرَّفَهُ وكرَّمَهُ ممَّنْ حجَّهُ أو اعتمرَهُ تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبِرّاً** [١٦٠٤]، اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ سعادةَ الدَّارَينِ وكِفايةَ همِّهما، اللَّهمَّ اجعلْني مُستجابَ الدَّعوةِ في الخيرِ.

ويبدأُ بتحيةِ البيتِ وهو طوافُ القُدومِ[١٦٠٥]إلا لغيرِ الجماعةِ، ويختصُّ بمن دخلَهُ قبلَ نصفِ ليلةِ النَّحرِ، أمَّا بعدَهُ فلا يُطلَبُ[١٦٠٦]، ومن دخلَ الحرمَ لا لنُسُكٍ (لنحوِ تجارةٍ) سُنَّ له إحرامٌ بنُسُكٍ من ميقاتِهِ. وسوفَ تأتي سُننُ الطَّوافِ وواجباتُهُ.

٢– الرُّكْنُ الثَّاني: الوقوفُ بعرَفَةَ[١٦٠٧]: ووقتُهُ من زوالِ اليومِ التَّاسعِ من ذي الحِجَّةِ إلى فجرِ

([١٦٠١]) لحديثِ : «**دخلَ النبيُّ ﷺ من بابِ بني شَيبةَ**» (هب٥/٧٢)، وعندَ (طب) «دخلَ رسولُ اللهِ ﷺ ودخلْنا معه من بابِ بني عبدِ منافٍ وهو الذي يُسمِّيهِ النَّاسُ بابَ بني شَيبةَ»، ولأنَّهُ ﷺ دخلَ منه قَصْداً لا اتِّفاقاً لأنَّهُ لم يكُنْ على طريقِهِ، والمعنى أنَّ ذلك البابَ من جهةِ الكعبةِ والرُّكْنِ الأَسوَدِ، والأدبُ أن يقصِدَ الإنسانُ من جهةِ وجهِهِ وكذا لقصدِ الكعبةِ من جهةِ بابِها.

([١٦٠٢]) كانَ ﷺ «**إذا رأى البيتَ رفعَ يدَيهِ**» (الشافعي ٣٣٩/١ وهو عن ابن عمرَ وابنِ عبَّاسٍ وابنِ جُرَيجٍ).

([١٦٠٣])(هب عن ابنِ عمرَ بإسنادٍ ضعيفٍ).

([١٦٠٤]) الشَّافعيُّ عن ابنِ جُرَيجٍ عن سيدِنا النبيِّ ﷺ مُرسلاً بألفاظٍ مُتقاربةٍ.

([١٦٠٥]) للاتِّباعِ (خ١٥٧٦ – م ٣٠٣٠).

([١٦٠٦]) لأنَّهُ دخلَ وقتُ طوافِ الإفاضةِ.

([١٦٠٧]) وقوف عرفة حاشية الجمل ج٢/ ٤٥٢، مغني المحتاج ج١/ ٤٩٥، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٧٣ الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٣٢٥، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٨٧، قليوبي وعميرة ج٢/ ١١٤، أسنى المطالب ج١ /٤٨٦، نهاية المحتاج ج٣ /٢٩٤، المجموع ج٨/ ١١٠.

وقد صحَّ عنه ﷺ (د ١٩٤٩) أنَّهُ قالَ: «الحجُّ عرفَةَ، فمن جاءَ قبلَ صلاةِ الفجرِ ليلةَ جمعٍ فقد تمَّ حجُّهُ» (جه ٣٠١٥). ولِمَا رُوِيَ عن سيدِنا عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ قال: وقفَ رسولُ اللهِ ﷺ بعرفَةَ فقالَ: «هذه عرفةُ، وهذا هو الموقِفُ، وعرفةُ كلُّها موقِفٌ» (ت). ولَيلةَ جمعٍ هي ليلةُ مُزدلفَةَ لأنَّهُ يُجمَعُ فيها ما بينَ المغربِ والعشاءِ، أو لاجتماعِ الحُجَّاجِ فيها.

العاشرِ[١٦٠٨]، **فيجبُ الحضورُ** (لمن كان مُحرِماً أهلاً للعبادةِ) بأيِّ جُزءٍ منه ولو نائماً أو مارًّا، أما المجنونُ والسَّكرانُ فيقعُ نفلاً لهما، وأمَّا المغمَى عليه فلا يقعُ حجُّهُ نفلاً ولا فرضاً.

ولو وقفُوا اليومَ العاشرَ غلَطاً لظَنِّ أنَّهُ التَّاسعُ أجزأَهُمُ الوقوفُ للإجماعِ[١٦٠٩]، وتُحسَبُ أيَّامُ التَّشريقِ على الحقيقةِ لا على حسابِ وقُوفِهِمْ، وإذا وقفُوا في اليومِ الثَّامنِ غَلَطاً وعَلِمُوا قبلَ الوقوفِ وجبَ الوقوفُ في الوقتِ تداركاً له، وإن علِمُوا بعدَهُ وجبَ القضاءُ لهذه الحَجَّةِ في عامٍ آخرَ لنُدْرَةِ الغَلَطِ في التَّقدُّمِ.

مبحثٌ سننُهُ:

١- للذِّكرِ: أن يقِفَ في موقفِهِ ﷺ وهو عندَ الصَّخَراتِ الكِبارِ المفترشةِ في أسفلِ جبلِ الرَّحمةِ، وليسَ في صُعودِ الجبلِ نُسُكٌ فعرفةُ كلُّها موقِفٌ[١٦١٠]والأفضلُ للمرأةِ الجلوسُ في حاشيةِ النَّاسِ حتى لا تختلِطَ بالرِّجالِ.

٢- الإكثارُ من الدُّعاءِ والذِّكْرُ والتَّهليلُ مع آدابِ الدُّعاءِ[١٦١١]. رفعُ يديهِ ولا يجاوِزُ بهما رأسَهُ[١٦١٢]. والإفراطُ بالجُهدِ بالدُّعاءِ مكروهٌ، وهذا مقامٌ عظيمٌ تُسكَبُ فيه العَبراتُ وتُغفَرُ فيه الزَّلَّاتُ وتُقالُ فيه العَثَراتُ.

٣- الحِرْصُ على الحلالِ الصِّرْفِ إن تيسَّرَ، والفِطرُ في ذلك اليومِ للحاجِّ[١٦١٣].

٤- الاغتسالُ له، والطَّهارةُ من الحدثِ والخَبَثِ، وسترُ العورةِ، واستقبالُ القِبلةِ.

([١٦٠٨]) لحديثِ (قط) عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**من وقفَ بعرفَةَ بليلٍ فقدْ أدركَ الحجَّ، ومن فاتَهُ عرفاتُ بليلٍ فقد فاتَهُ الحجُّ فليُحِلَّ بعُمرةٍ، وعليه الحجُّ من قابِلٍ**» (مالك في الموطأ).

([١٦٠٩]) لخبرِ (هب-قط- د في المراسيل) (يومُ عرفةَ اليومُ الذي يُعرِّفُ الناسُ فيه).

([١٦١٠]) لحديثِ (م ٢٩٤٣) «**وقفتُ هنا وعرفةُ كلُّها موقفٌ**»

([١٦١١]) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنما (ت ٣٥٨٥) أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**خيرُ الدُّعاءِ دعاءُ يومِ عرفةَ، وخيرُ ما قُلتُ أنا والنَّبيُّونَ من قبلي لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، له المُلكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ**».

([١٦١٢]) وفي حديثِ (م ١٣٤٨): «**ما من يومٍ أكثرَ من أن يُعتِقَ اللهُ فيه عبداً من النَّارِ من يومِ عرفةَ، وإنَّهُ لَيدْنُو ثم يُباهي بهم الملائكةَ فيقولُ: ما أرادَ هؤلاءِ**» قولُهُ: لَيدْنُو: أي تدنو رحمتُهُ فيهم.

([١٦١٣]) فقدِ اختلفَ الصَّحابةُ يومَ عرفةَ هل النبيُّ الكريمُ ﷺ مُفطِرٌ أم صائمٌ؟ فأرسلتْ إليه أمُّ الفضلِ بنتُ الحارثِ بقَدَحِ لبنٍ وهو واقفٌ على بعيرِهِ فشربَهُ ﷺ (خ ١٥٧٨).

٥- الحذَرُ من المخاصمةِ والمشاتمَةِ والكلامِ المباحِ وانتهارِ السَّائلِ واحتقارِ أَحَدٍ.
٦- جمعُ النَّاسِ بعدَ صلاةِ العصرِ للدُّعاءِ والذِّكرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ.
٧- الوقوفُ بعرفَةَ إلى الغُروبِ ليحصُلَ الجمعُ بينَ اللَّيلِ والنَّهارِ[١٦١٤].
٨- النُّزولُ إلى مُزدلفَةَ بعدَ غُروبِ الشَّمسِ بسَكينةٍ ووَقارٍ بغيرِ مُزاحمةٍ وإيذاءٍ[١٦١٥].
- فواتُهُ: من فاتَهُ الوقوفُ بعرفةَ بغيرِ حصْرٍ فاتَهُ الحجُّ، ووجبَ أن يتحلَّلَ بعمَلِ عُمرةٍ:
١- فينوي التَّحلُّلَ أي الخروجَ من الحجِّ عندَ كلِّ عملٍ أرادَ فِعلَهُ من أعمالِهِ الباقيةِ، بأن يطوفَ ويسعى ويحلِقَ وقد حلَّ من إحرَامِهِ وهذه الأعمالُ هي أعمالُ العُمرةِ، ولا تقومُ هذه العُمرةُ مُقامَ عُمرةِ الإسلامِ. وهذه العمرةُ لها تَحلُّلانِ:
آ- التَّحلُّلُ الأوَّلُ: يحصُلُ بفعلِ الحَلْقِ أو الطَّوافِ المتبوعِ بالسَّعيِ (إن كان هناكَ سعيٌ).
ب- التَّحلُّلُ الثَّاني: يحصُلُ بفعلِ الآخَرِ (الحَلْقِ أو الطَّوافِ).
٢- و عليه القضاءُ فوراً من قابِلٍ ولا يُشترَطُ فيه الاستطاعةُ فيجبُ عليه ولو ماشياً.
٣- و يلزمُهُ مع القضاءِ دمٌ للفواتِ وهو كدمِ التَّمتُّعِ، ويجبُ ذَبحُهُ في حَجَّةِ القضاءِ في الحرَمِ، فإن كان قارناً فعليه ثلاثةُ دِماءٍ دمٌ للفَواتِ ودمٌ للقِرانِ ودمٌ له في القَضاءِ.

٣- الرُّكنُ الثَّالثُ: الطَّوافُ[١٦١٦] بالبيتِ (طوافُ الإفاضةِ) لأنَّهُ يكونُ بعدَ الإفاضةِ من مِنى[١٦١٧]: ويُقالُ له طوافُ الزِّيارةِ لأنَّهمْ يأتُونَ من مِنى زائِرينَ البَيتَ ويعودُونَ بعدَهُ إلى مِنى في الحالِ ويُسمَّى طوافَ الرُّكنِ أيضاً.

([١٦١٤]) لحديثِ سيدِنا جابرٍ (م ١٢١٨) أنَّهُ ﷺ: «**لم يزَلْ واقفاً حتى غربتِ الشَّمسُ وذهبتِ الصُّفْرةُ قليلاً حتى غابَ القُرْصُ، وأردفَ أُسامةَ خلفَهُ ودفعَ رسولُ اللهِ ﷺ وقد شنقَ للقَصواءِ الزِّمامَ حتى إنَّ رأسَها ليُصيبُ مَوْرِكَ رحلِهِ ويقولُ بيدِهِ اليمنِ: أيُّها الناسُ السَّكينةَ السَّكينةَ**».
(١٦١٥) (م ٢٩٤١).
([١٦١٦])الطواف حاشية الجمل ج٢/٤٢٧، تحفة المحتاج ج١/ ٧٥٧، مغني المحتاج ج١/٤٨٥، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٧٤، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٣٢٥، إعانة الطالبين ج٢/ ٢٨٣، قليوبي وعميرة ج٢/١٠٢، أسنى المطالب ج١/٤٧٧، نهاية المحتاج ج٣/ ٢٧٨، المجموع ج٨/١١.
([١٦١٧]) ولحديثٍ عن السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها «أنَّ صفيةَ بنتَ حُيَيٍّ رضي اللهُ عنها زوجَ النبيِّ ﷺ:

أنواعُهُ:

١- **ركنٌ** للحجِّ والعُمرةِ.

٢- **سُنَّةٌ** للقُدومِ، فإن مُنِعَ منه أو لازدِحامٍ يَخشَى منه أذىً صلَّى ركعتي تحيَّةِ المسجدِ الحَرامِ. ويُطلَبُ لحلالٍ وحاجٍّ دخلَ مكَّةَ قبلَ الوقوفِ بعرفةَ أو بعدَهُ وقبلَ انتصافِ ليلةِ النَّحرِ.

وأمَّا المعتمرُ والحاجُّ الذي وقفَ بعرفةَ ودخلَ مكَّةَ بعدَ نصفِ ليلةِ النَّحرِ فيُطلَبُ منهُما طوافُ الرُّكنِ، ويندرِجُ فيه طوافُ القُدومِ.

٣- **واجبٌ** للوداعِ.

٤- **واجبٌ** للتَّحلُّلِ به في الفَواتِ.

٥- **واجبٌ** للمَنذورِ.

٦- **مستحَبٌّ** للمتطوِّعِ بهِ.

ويدخُلُ وقتُ طوافِ الإفاضةِ بانتصافِ ليلةِ النَّحرِ لمن وقفَ قبلَهُ[١٦١٨] ويبقى إلى آخرِ العُمرِ، ولا يزالُ مُحرِماً حتى يأتيَ بهِ، **وواجباتُهُ** ثمانيةٌ:

١- سترُ العورةِ[١٦١٩]. كسترِها في الصَّلاةِ ولو انكشفَ شيءٌ منْ بدنِها غيرَ الوجهِ والكفينِ أثناءَ الطَّوافِ لم يصحَّ حتى تَستُرَهُ ثمَّ تبني على طوافِها.

٢- طُهْرٌ من حدَثٍ أصغرَ وأكبرَ ونجَسٍ في ثوبٍ وبدَنٍ ومكانٍ[١٦٢٠].

ولو أحدثَ أثناءَ طوافِهِ بنى من موضعِ الحدثِ ولا يحتاجُ لإعادتِهِ.

٣- بَدؤُهُ بالحجرِ الأسودِ[١٦٢١] محاذِياً له أو لجُزئِهِ بجميعِ بدنِهِ من جهةِ شِقِّهِ الأيسَرِ في ابتداءِ الطَّوافِ وفي انتهائِهِ[١٦٢٢].

حاضَتْ، فذكَرْتُ ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ فقال: **أحابِستُنا هي** قالوا: إنَّها قد أفاضَتْ. قال: **فلا إذاً**» (خ ١٧٥٧ – م ١٢١١ – ت ٩٤٣ – حم ٣٩/٦)، والمستَحَبُّ أن يكونَ طوافُ الإفاضةِ يومَ النَّحرِ (لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ طافَ يومَ النَّحرِ) (خ ١٧٣٢ – م).

(١٦١٨) لأنَّ سيدَنا النبيَّ ﷺ (أرسلَ السيدةَ أمَّ سلَمةَ يومَ النَّحرِ فرمتْ قبلَ الفجرِ ثم أفاضَتْ) (د ١٩٤٢ – هب ١٣٣/٥).

(١٦١٩) والدليلُ ما رواه أبو هريرةَ رضي اللهُ عنه: «**أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ ﷺ بعثَهُ في الحِجَّةِ التي أمَّرَهُ عليها رسولُ اللهِ ﷺ قبلَ حَجَّةِ الوداعِ، يومَ النَّحرِ، في رَهْطٍ، يُؤذِّنُ في الناسِ ألا يَحُجَّ بعدَ العامِ مُشرِكٌ، ولا يطوفُ بالبيتِ عُريانٌ**» (خ١٦٢٢ – م١٣٤٧).

(١٦٢٠) لحديثِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**الطَّوافُ حولَ البيتِ مثلُ الصَّلاةِ، إلا أنَّكُمْ تتكلَّمُونَ فيه**» (ت ٩٦٠). وحديثِ (خ) أنَّهُ ﷺ أوَّلُ شيءٍ بدأَ بهِ حين قدِمَ مكةَ أنَّهُ توضَّأَ ثم طافَ بالبيتِ. **ونهى السيدةَ عائشةَ حين حاضَتْ أن تطوفَ بالبيتِ** (خ).

٤- جَعْلُ البيتِ عن يسارِهِ، مارَّاً تِلقاءَ وجهِهِ، خارِجاً بكُلِّ بدنِهِ عن جدارِ البيتِ وشاذَرْوَانِهِ وَحِجْرِ إسماعيلَ[١٦٢٣] والشَّاذَرْوانُ هو الخارجُ عن عُرْضِ جدارِ البيتِ من أسفلِهِ مثلُ الزَّلَّاقةِ، وهو من البيتِ فلا يصِحُّ الطَّوافُ وهو واضعٌ يدَهُ ملاصِقَةً للبيتِ

لأنَّ جُزْءاً منه صارَ داخِلَ الكعبةِ. وكذا عندَ تقبيلِ الحجرِ يكونُ رأسُهُ داخِلَ البيتِ حالَ التَّقبيلِ فيلزمُهُ أن يُقِرَّ قدمَيهِ في محلِّهِما حتى يفرغَ من التَّقبيلِ ويعتدِلَ قائماً.

٥- كونُهُ سبعَ طَوَفاتٍ[١٦٢٤] أي أشواطٍ.

٦- كونُهُ في المسجدِ وإن وسِعَ ما لم يخرُجْ عن حدِّ الحرَمِ ولو في هوائِهِ أو على سطحِهِ.

٧- عدمُ صَرْفِهِ كطلَبِ غَريمٍ ولا يَضُرُّ التَّشريكُ.

٨- نيتُهُ إن لم يَشمَلْهُ نُسُكٌ (طوافُ الرُّكْنِ والقُدُومِ لا يحتاجانِ إلى نيةٍ) أمَّا طوافُ الوداعِ فلا بُدَّ من النِّيةِ لوقوعِهِ بعدَ التَّحلُّلِ، ويَصونُ نظرَهُ عمَّا لا يَحِلُّ له النَّظَرُ إليه من امرأةٍ أو أمردَ حَسَنِ الصُّورةِ، وقلبَهُ عن احتقارِ من يراهُ من ضُعفاءِ المُسلمينَ فإنَّهُ من أشدِّ القبائحِ في أشرفِ الأماكنِ.

([١٦٢١]) وهو حَجَرٌ من الجَنَّةِ (حم- ن عن ابن عبَّاسٍ – ت حسن – جه): «**الحجرُ الأسودُ من حجارةِ الجَنَّةِ لولا ما تعلَّقَ بِهِ من الأيدي الفاجرةِ ما مسَّهُ أكمَهُ ولا أبرَصُ ولا ذو داءٍ إلا برِئَ**»، وروايةُ (حم – ت – حب) عن ابنِ عمرَ: «**الرُّكنُ والمقامُ ياقوتتانِ من يواقيتِ الجَنَّةِ لولا أن اللهَ طمَسَ نُورَهُما لأَضاءتا ما بينَ المشرقِ والمغربِ**».

([١٦٢٢]) لأنَّهُ ﷺ لَمَّا قدِمَ مكَّةَ أتى الحجَرَ فاستلَمَهُ ثمَّ مشى على يمينِهِ فرمَلَ ثلاثاً ومشى أربعاً (م ١٢١٨).

([١٦٢٣]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «سألتُ النبيَّ ﷺ عن الجَدْرِ-حِجْرِ إسماعيلَ- أمِنَ البيتِ هو؟ قال: نعم». (خ – م١٣٣٣).

– والدليلُ على وجوبِ كونِ الطَّائفِ خارجاً بجميعِ بدنِهِ عن جميعِ البيتِ قولُهُ تعالى: ﴿**وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ**﴾ الحج: ٢٩. فيكونُ المرءُ طائفاً بهِ إذا لم يَكُنْ جُزءٌ منه فيه، وإلا فهو طائفٌ فيه. ولأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ طافَ من وراءِ الحِجْرِ والشَّاذَرْوانِ، وقد قالَ: «**لتأخُذُوا** (أي عنِّي) **مناسككُمْ**» (م١٢٩٧).

([١٦٢٤]) والدَّليلُ ما رُويَ عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما أنَّهُ قال: «**قدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ فطافَ بالبيتِ سبعاً، ثم صلَّى خلفَ المقامِ ركعتَينِ**» (خ).

فائدةٌ: للحائضِ والنُّفَساءِ قبلَ انقطاعِ دمِها: إن خافتِ التَّخلُّفَ عن القافلةِ وعليها طوافُ الإفاضةِ فلها الرَّحيلُ مع القافلةِ بغيرِ طوافٍ، فإذا وصلتْ إلى محلٍّ يتعذَّرُ عليها الرُّجوعُ منه إلى مكَّةَ لخوفِ ضررٍ فيه (كمسافةِ القَصرِ): جاز لها أن تتحلَّلَ بذبحٍ فإزالةِ بعضِ شعرٍ مع نيةِ التَّحلُّلِ معها كالمُحصرِ، وتَحِلُّ حينئذٍ من إحرامِها فلا يَحرُمُ عليها محظوراتُهُ، ويبقى الطَّوافُ في ذمَّتِها إلى أن تعودَ، والأقربُ أنَّهُ على التَّراخي. وتحتاجُ عندَ فعلِهِ إلى إحرامٍ للإتيانِ لهُ فقط، فإن ماتتْ وجبَ الإحجاجُ عنها.

وأرى أن تُقلِّدَ المالكيَّةَ والحنابلَةَ في أيامِ اللَّقْطِ وهي الأيامُ التي ينقطِعُ عنها الدَّمُ وسَطَ الدَّورةِ، فلو مضى عليها وقتٌ كامِلٌ لم تحِضْ فيه تغتسِلُ وتُسرِعُ إلى الحرَمِ فتطوفُ ثم تعودُ ويصِحُّ طوافُها، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا الرَّجُلُ فلا يخرُجُ من مكَّةَ حتى يَطوفَ للإفاضةِ لأنَّهُ مُقيَّدٌ بعُلْقَةِ الإحرامِ فإن طافَ

للوداعِ وخرجَ وقعَ عن طوافِ الإفاضةِ، وإن خرجَ ولم يَطُفْ أصلاً فلا تَحِلُّ له النِّساءُ إلى أن يَطوفَ وإن طالَ الزَّمنُ[١٦٢٥].

مبحثٌ :سُننُهُ:

١- الدُّعاءُ عندَ رؤيةِ الكعبةِ المشرَّفةِ: اللَّهُمَّ زِدْ هذا البيتَ تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً، وزِدْ من شَرَّفَهُ وكرَّمَهُ ممَّنْ حجَّهُ أو اعتمرَهُ تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبِرّاً، اللَّهُمَّ أنتَ السَّلامُ ومنكَ السَّلامُ فحيِّنا ربَّنَا بالسَّلامِ.

٢- استقبالُ البيتِ أوَّلَ طوافِهِ.

٣- قطعُ التَّلبيةِ إذا شرعَ في الطَّوافِ[١٦٢٦].

(١٦٢٥) الحَلْقُ والطَّوافُ لا آخِرَ لوقتِهِما، وأمَّا الرَّميُ فيمتدُّ وقتُهُ إلى آخرِ أيامِ التَّشريقِ، والهَدْيُ لا يختَصُّ بزمانٍ، ولكن يختصُّ بالحرَمِ بخلافِ الضَّحايا تختصُّ بالعيدِ وأيامِ التَّشريقِ ولا تختصُّ بالحرَمِ.

٤- المشيُ للقادرِ ولو امرأةً، ويُكرَهُ الزَّحفُ لقادرٍ على المشيِ[١٦٢٧].ولو حملَ الحلالُ مُحرِماً لمرضٍ أو صِغَرٍ وطافَ به ولم ينوِهِ لنفسِهِ أو لهما حُسِبَ الطَّوافُ للمحمولِ (كراكبٍ بهيمةً) وإن قصدَهُ لنفسِهِ أو لهما أو أطلقَ وقعَ عن الحامِلِ لأنَّهُ الطَّائفُ ولم يَصرِفْهُ عن نفسِهِ.

٥- الحفَا في الطَّوافِ ما لم يتأذَّ بهِ.

٦- استلامُهُ الحجرَ وتقبيلُهُ أوَّلَ طوافِهِ، ولا يُسَنُّ للمرأةِ استلامٌ ولا تقبيلٌ ولا قُرْبٌ من البيتِ إلا عندَ خُلُوِّ المطافِ ويضَعُ بعدَ ذلكَ جبهتَهُ عليه يفعَلُ ذلك ثلاثاً، وإلا استلمَ بيدِهِ فإن عجزَ فبنحْوِ عصاً ثم يُقبِّلُ ما استلمَ به فإن عجزَ أشارَ إليهِ بيدِهِ يفعَلُ ذلك في
كلِّ طَوفَةٍ[١٦٢٨]. ومُقتضى القياسِ أنَّهُ يُقبِّلُ ما أشارَ بهِ.

٧- استلام الركن اليماني بدون تقبيل[١٦٢٩]. بل يقبل يده أو ما استلمه به أو أشار إليه. ولا يسن استلام الركن الشامي والعراقي[١٦٣٠].

([١٦٢٦]) لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً «**كان يمسِكُ عن التَّلبيةِ في العُمرةِ إذا استلمَ الحَجَرَ**» (ت١٩١٩) حسنٌ صحيحٌ.

([١٦٢٧]) لحديثِ أُمِّ سلمةَ رضي اللهُ عنها قالتْ: «شكوتُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ أنِّي أَشتكي. فقال: طُوفِي من وراءِ النَّاسِ وأنتِ راكبةٌ» (ق).

وقالوا بجوازِ الطَّوافِ راكِباً بلا عُذْرٍ، لحديثِ جابرٍ ﷺ قال: «طافَ رسولُ اللهِ ﷺ بالبيتِ في حَجَّةِ الوداعِ على راحلتِهِ، يستلِمُ الحَجَرَ بِمِحْجَنِهِ لأن يراهُ الناسُ وليُشْرِفَ وليسألوهُ فإنَّ النَّاسَ غَشُوهُ» (م). المِحْجَنُ: عُودٌ معقوفُ الرَّأسِ يكونُ مع الراكبِ يُحرِّكُ به راحلتَهُ، غَشُوهُ: أي ازدحمُوا عليه وكَثُرُوا.

وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ كلَّما أتى الرُّكنَ أشارَ إليهِ بشيءٍ كانَ عندَهُ وكبَّرَ (خ١٥٣٥).

([١٦٢٨])ودليلُهُ ما روى ابنُ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: «**قَبَّلَ عمرُ بنُ الخطَّابِ الحجرَ، ثمَّ قالَ: أَمَا واللهِ لقد عملتُ أنَّكَ حجَرٌ ولولا أنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يُقبِّلكُ ما قَبَّلْتُكَ**» (خ-م واللَّفظُ لهُ).

(وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ كُلَّما أتى الرُّكنَ أشارَ إليه بشيءٍ كان عندَهُ وكبَّرَ) (خ ١٦١٣) وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ (م ١٢٦٨): «وأنَّ النبيَّ ﷺ استلمَهُ وقبَّلَ يدَهُ».

([١٦٢٩]) لحديثِ (خ عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما): (**لم أرَ النبيَّ ﷺ يستلِمُ من البيتِ إلا الرُّكنَينِ اليمانِيَّينِ**).

٨ – يقطَعُ التلبيةَ ويبدأُ بالذِّكْرِ والدُّعاءِ سِرَّاً: بسمِ اللهِ واللهُ أكبرُ[١٦٣١] اللَّهُمَّ إيماناً بكَ، وتصديقاً بكتابِكَ ووفاءً بعهدِكَ واتِّباعاً لسنَّةِ نبيِّكَ سيدِنا محمَّدٍ ﷺ[١٦٣٢].

٩- الأدعيةُ المأثورةُ كالدُّعاءِ بينَ الرُّكنَينِ اليمانِيَّينِ وعندَ الحجَرِ الأسودِ: (ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حسنَةً وفي الآخرةِ حسنةً وقِنا عذابَ النَّارِ)[١٦٣٣].

١٠- الرَّمَلُ في الطَّوْفاتِ الثَّلاثِ الأُوَلِ للذَّكَرِ ويمشي في الباقيةِ وهذا مختَصٌّ بالطوافِ الذي بعدَهُ سعيٌ مطلوبٌ (قُدومٌ أو رُكنٌ) في الحجِّ والعُمرةِ وإن كان مَكِّياً، ويُسَنُّ السَّكينةُ والوَقارُ وعدمُ الكلامِ إلا في خيرٍ، وسجدةُ تِلاوةٍ لا شُكْرٍ على الأَوجَهِ؛ لأنَّ الطَّوافَ صلاةٌ وهي تَحرُمُ فيها[١٦٣٤].

١١- الاضْطِباعُ للذَّكَرِ ولو صَبيَّاً في الطَّوافِ الذي يُرمَلُ فيهِ، وكذا في السَّعي على الصَّحيحِ، ولا يُستحَبُّ في رَكعتَيهِ على الأصحِّ[١٦٣٥]. والاضْطِباعُ أن يجعَلَ وسَطَ الرِّداءِ تحتَ عاتقِهِ الأيمنِ وطرَفَيهِ على عاتقِهِ الأيسَرِ.

[١٦٣٠] لقولِ ابنِ عمرَ: **أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان لا يَستلِمُ إلا الحجرَ الأسْودَ والرُّكنَ اليمانيَ** (خ١٦٠٨ – م١١٨٧) وقد أنكرَ سيدُنا ابنُ عباسٍ على سيدِنا معاويةَ استلامَهُ كلَّ الأركانِ وقال: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ الأحزاب: ٢١، فقال له مُعاويةُ صدقتَ (حم ١٨٧٧).

([١٦٣١]) لحديثِ (خ١٥٣٥): عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهُما: «**طافَ النبيُّ ﷺ بالبيتِ على بعيرٍ، كلَّما أتى الرُّكنَ أشارَ إليه بشيءٍ كان عندَهُ وكبَّرَ**».

([١٦٣٢]) أخرجَهُ (هب) بإسنادٍ ضعيفٍ عن سيدِنا عليٍّ رضي الله عنه.

([١٦٣٣]) أخرجَهُ (د) عن عبدِ اللهِ بنِ السَّائبِ (حم ١٥٣٩٨) وعن أبي هُريرةَ مرفوعاً (**وُكِّلَ بهِ** – يعني الرُّكنَ اليمانيَ) **سبعونَ ألفِ ملَكٍ فمن قال: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ العفوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ، ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً وقِنا عذابَ النَّارِ. قالوا: آمينَ** (جه٢٩٥٧).

([١٦٣٤]) لحديثِ ابنِ عمرَ «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا طافَ بالبيتِ الطَّوافِ الأوَّلِ خَبَّ ثلاثاً ومَشى أربعاً» (خ١٦١٧ – م٣٠٣٧).

([١٦٣٥]) لِمَا رُويَ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهُما: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وأصحابَهُ اعتمَرُوا من الجِعْرانةِ فرمَلُوا بالبيتِ وجعلُوا أرديَتَهُمْ تحتَ آباطِهِمْ قد قذَفُوها على عواتِقِهِمُ اليُسرَى**» (د ١٨٨٤). وانظرْ (جه ٣٩٥٤) (أنَّ النبيَّ ﷺ طافَ مضْطَبِعاً).

١٢- اقترابُ الذَّكَرِ من البيتِ لشَرَفِهِ، والرَّمَلُ مع البُعدِ أَولى من القُربِ إلا إن خِيفَ الاختلاطُ بالنِّساءِ.
١٣- موالاةُ الطَّوافِ، و لو نامَ في الطوافِ على هيئةٍ لا تنقضُ وضوءَهُ صحَّ.
١٤- صلاةُ ركعتَينِ بعدَهُ[١٦٣٦] والدُّعاءُ، فالموالاةُ بينَهُ وبينَ رَكعتَيهِ سُنَّةٌ[١٦٣٧].
وينوي معهُما سنَّةَ تحيَّةِ المسجدِ الحرامِ إن كانَ طوافَ القُدومِ مثلاً.
وأن يكونا (أي الرَّكعتانِ) خلفَ مقامِ سيدِنا إبراهيمَ (على نبيِّنا وعليه الصَّلاةُ والسَّلامُ) ثم بالحِجْرِ ثم ببقيةِ المسجدِ أو حرَمِ مكَّةَ ولا يَفُوتانِ إلا بموتِهِ، ويُسَنُّ لمن أخَّرَهُما عن الطَّوافِ إراقةُ دمٍ وإن صلَّاهُما في الحرَمِ بعدُ، يقرأُ فيهِما الكافرونَ والإخلاص[١٦٣٨] يجهَرُ فيهِما ليلاً إلى طلوعِ الشَّمسِ، ويجزِئُ عنهُما فريضةٌ ونافلةٌ في سُقوطِ الطَّلَبِ، ويدعُو بعدَهُما، ويُسنُّ أن يدعُوَ بعدَهُما بدعاءِ آدمَ عليه السَّلامُ: «**اللَّهُمَّ إنَّكَ تعلَمُ سرِّي وعَلانِيَتي فاقْبَلْ معذِرتي، وتَعلَمُ حاجتي فأَعْطِني سُؤلي، وتعلَمُ ما في نفسي فاغفِرْ ذنبي، اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ إيماناً يباشِرُ قلبي، ويقيناً صادِقاً حتى أعلمَ أنَّهُ لا يُصيبُني إلا ما كَتبتَ لي ورضِّني بما قسمتَ لي**».
١٥- السَّكينةُ والوَقارُ وعدَمُ الكلامِ إلا في خيرٍ (كتعليمِ جاهلٍ).
١٦- الموالاةُ فيه وبينَهُ وبينَ السَّعيِ.
١٧- أن يأتيَ الملتزمَ بعدَ الطَّوافِ ويُلصِقَ بطنَهُ بجِدارِ البيتِ ويدعُوَ.

([١٦٣٦]) يقولُ سيدُنا جابرٌ (م١٢١٨): (**حتى إذا أَتينا البيتَ معه استلمَ الرُّكنَ فرمَلَ ثلاثاً ومَشى أربعاً ثم نفَذَ إلى مقامِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ فقرأَ ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾** البقرة: ١٢٥ ، **فجعلَ المقامَ بينَهُ وبينَ البيتِ فكانَ يقرأُ في الرَّكعتَينِ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾** الإخلاص: ١، و**﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾** الكافرون: ١ ، **ثم رجعَ إلى الرُّكنِ فاستلمَهُ ثم خرجَ من البابِ إلى الصَّفا**).

([١٦٣٧]) لأنَّ السيدةَ أمَّ سلمةَ أخَّرتِ الرَّكعتَينِ حينَ طافتْ راكبةً بأمرِ النبيِّ ﷺ (خ٤٦٤ – م١٢٧٦)

([١٦٣٨]) (م٢٩٤١).

١٨- ثمَّ استلامُ الحَجَرِ وتَقبيلُهُ والسُّجودُ عليه قبلَ خُروجِهِ إلى المسعَى[١٦٣٩] من بابِ الصَّفا[١٦٤٠]، وليكونَ آخرَ عهدِهِ ما ابتدأَ بهِ.والأفضلُ التطوُّعُ في الحرَمِ المكيِّ بالصَّلاةِ.

مبحثٌ: مكروهاتُهُ:

١- هي مكروهاتُ الصَّلاةِ، كما يُكرَهُ البُصاقُ في ثوبِهِ وأمَّا في المَطافِ فحرامٌ.

٢-٣- كونُهُ حاقِناً، وكونُ المرأةِ مُنتقِّبةً في حالِ عدَمِ الإحرامِ أمَّا مع الإحرامِ فحرامٌ.

٤- الأكلُ والشُّربُ أثناءَ الطَّوافِ.

٥- رفعُ بصرِهِ إلى السَّماءِ.

٦- أن يجعلَ يديهِ وراءَ ظهرِهِ مُتكتِّفاً.

٧- أن يُشبِّكَ أصابعَهُ.

٨- الضَّحِكُ والغَفلَةُ والكلامُ إلا بخيرٍ كأمرٍ بمعروفٍ ونَهْيٍ عن مُنكَرٍ وتعليمِ الجاهلِ وجوابِ مُستفْتٍ.

٤- الرُّكنُ الرَّابعُ: السَّعيُ بينَ الصَّفا والمروةِ[١٦٤١] بالمشيِ أو الرُّكوبِ أو بغيرِهِ:

واجباتُهُ:

١- البَدءُ بالصَّفا[١٦٤٢] ويَختِمُ بالمروةِ في المرَّةِ الأُولى[١٦٤٣] ويجبُ التَّرتيبُ بينَ المرَّاتِ.

([١٦٣٩]) (م ٣٠٦٦).

([١٦٤٠]) (م ٣٠٦٨).

([١٦٤١]) دليلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة: ١٥٨.

- ومارويتْ حبيبةُ بنتُ أبي تَجراةَ رضي اللهُ عنها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال وهو يَسعَى: (**اِسْعَوا فإنَّ اللهَ كتبَ عليكُمُ السَّعيَ**) (حم).

([١٦٤٢]) لحديثِ جابرٍ ﷺ قال: «**لَمَّا دنا النبيُّ ﷺ من الصَّفا قرأَ: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ﴾** البقرة: ١٥٨ **أَبدأُ بِمَا بدأَ اللهُ بهِ، فبدأَ بالصَّفا**»(م).

([١٦٤٣]) (م ٣٠٦٨).

٢- أن يسعى سبعاً يقيناً[١٦٤٤]، وأن يكونَ في المَسعَى فلو شكَّ في العددِ بنى على اليقينِ وهو الأقلُّ:

آ- ولا بُدَّ من استيعابِ المسافةِ في كُلِّ مرَّةٍ.

ب- ولا بُدَّ أن يكونَ المرورُ في المِسعَى المعروفِ الآنَ، فلو دخلَ من بعضِ أبوابِ المسجدِ وخرجَ من الآخَرِ ومضى لوجهِهِ لم يصِحَّ، ويصِحُّ السَّيرُ ولو مَنكُوساً (يمشِي على يديهِ) أو يمشي القَهقَرى، لأنَّ القَصدَ قطعُ المسافةِ.

ت- ويُشترَطُ في السَّيرِ عدمُ الصَّارفِ كالمسابقةِ من بعضِ العوامِّ فهو مُبطِلٌ للسَّعيِ.

٣- أن يكونَ بعدَ طوافِ رُكنٍ أو قُدومٍ (ما لم يَقِفْ بعرفةَ بينَهُما) فإن تخلَّلَهُ (بأن وقفَ بعرفةَ بعدَ طوافِ القُدومِ ولم يَسْعَ) لم يَجُزْ له السَّعيُ إلا بعدَ طوافِ الرُّكنِ لدخولِ وقتِهِ. ومنَ سعى بعدَ طوافِ القُدومِ لم تُسَنَّ إعادتُهُ بعدَ طوافِ الإفاضةِ ولو كانَ قارِناً. وينبغي أن يُعلَمَ أنَّ السَّعيَ بعدَ طوافِ القُدومِ إنَّما يُعتَدُّ بهِ إذا كانَ في أشهُرِ الحجِّ، وأمَّا إذا لم يَكُنْ فلا يُعتدُّ بهِ.

مبحثٌ: سُنَنُهُ:

١- أن يَخرُجَ إليه من بابِ الصَّفا.

٢- أن يترِاءَى له البيتُ من بابِ الصَّفا وكذا على المروةِ عندَ ابتداءِ كُلٍّ منهُما[١٦٤٥].

٣- الذِّكْرُ المطلوبُ عندَ الصَّفا والمروةِ وإعادتُهُ ثلاثاً ويدعُو ثلاثاً بما أحبَّ ومنه قولُهُ عندَ الهَرْولةِ بين الميلَينِ الأَخضَرَينِ: «**ربِّ اغفِرْ وارحَمْ وتجاوَزْ عمَّا تعلَمُ، إنَّكَ أنتَ الأعَزُّ الأكرَمُ**[١٦٤٦] **اللَّهُمَّ اجعلْهُ حَجّاً مَبرُواً – أو عُمرةً مبرورةً – وذَنباً مَغفُوراً وسَعْياً مشكُوراً، وتجارةً لن تبورَ، يا عزيزُ ويا غفُورُ**» والدُّعاءُ ثلاثاً بعدَ كُلِّ مرَّةٍ، فيقولُ: «**اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ لا إلهَ إلا اللهُ، اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ وللهِ الحمدُ، اللهُ أكبرُ على ما**

([١٦٤٤]) خ ١٦٤٥

([١٦٤٥]) شرح مسلم للنووي ٤٠٨/٨

([١٦٤٦]) عن ابن مسعود (هب ٩٥/٥) كان إذا سعى بين الصفا والمروة قال: **رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الأعز الأكرم**. وقال ﷺ: «**إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله تعالى**» (ت ٩٠٢ – د ١٨٨٨).

هدانا، والحمدُ للهِ على ما أَولانا، لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، له المُلكُ ولهُ الحمْدُ، يُحيِي ويُميتُ وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ، أنجزَ وعدَهُ، ونصرَ عبدَهُ، وهزمَ الأحزابَ وحدَهُ، لا إلهَ إلا اللهُ ولا نعبُدُ إلا إيَّاهُ، مُخلِصينَ له الدِّينَ ولو كَرِهَ الكافرُونَ[١٦٤٧]» ثمَّ يدعُو بما أَحبَّ.

٤- السَّعيُ على طهارةٍ ساتراً عورتَهُ[١٦٤٨].

٥- أن لا يركبَ إلا لعُذرٍ[١٦٤٩].

٦- السَّعيُ للذَّكرِ بينَ المِيلَينِ سعياً شديداً بدونِ مشقَّةٍ ويذكُرُ فيه: ربِّ اغفِرْ وارحَمْ وتجاوَزْ عمَّا تعلمُ إنَّكَ أنتَ الأَعَزُّ الأكرمُ[١٦٥٠].

٧- الموالاةُ بينَ مرَّاتِ السَّعيِ كما تُستَحَبُّ بينَ الطَّوافِ والسَّعيِ فلو تخلَّلَهُ فصلٌ وإن طالَ لم يَضُرَّ.

مبحثٌ: مكروهاتُ السَّعيِ:

١-وقوفُ السَّاعي لحديثٍ بلا عُذرٍ.

٢- أن يُصلِّيَ بعدَهُ ركعتَينِ سُنَّةَ السَّعيِ لأنَّهُ بدعةٌ.

٣- إعادةُ السَّعيِ بعدَ طوافِ الإفاضةِ بعدَ سعيِهِ من طوافِ القُدومِ.

وهنا: يَتحلَّلُ مُعتمِرٌ إذا طافَ وسعَى لأنَّ عُمرتَهُ تمَّتْ بالطَّوافِ والسَّعيِ والتَّقصيرِ[١٦٥١].

([١٦٤٧]) (م ٢٨٠٣ – ٢٨٠٤).

([١٦٤٨]) ولكن لو سَعى مُحدِثاً أو جُنُباً أو حائضاً أو نُفَساءَ أو عليه نَجاسةٌ، أو مكشوفَ العَورةِ، صحَّ سعيُهُ بلا خلافٍ، لحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها وقد حاضَتْ: «**افعَلي كما يفعَلُ الحاجُّ غيرَ أن لا تطوفي بالبيتِ حتى تَطهُري**» (خ).

([١٦٤٩]) أن يسعى ماشياً ويجوزُ راكباً، لحديثِ جابرٍ ﷺ قالَ: «**طافَ النبيُّ ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ على راحلتِهِ بالبيتِ وبالصَّفا والمروةِ ليراهُ الناسُ، وليشرِفَ وليسألوهُ فإنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ**» (م).

([١٦٥٠]) لِمَا روى جابرٌ ﷺ قال: «**... ثم نزلَ إلى المروةِ حتى إذا انصبَّتْ قدماهُ في بطنِ الوادي سعَى، حتى إذا صَعِدتا مشى حتى أتى المروةَ ففعلَ على المروةِ كما فعلَ على الصَّفا**»(م).

([١٦٥١]) لحديثِ ابنِ عمرَ: تمتَّعَ الناسُ مع رسولِ اللهِ ﷺ بالعُمرةِ إلى الحجِّ فلمَّا قدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ مكَّةَ قال: «**من كان معه هدْيٌ فإنَّهُ لا يَحِلُّ من شيءٍ أحرمَ منه حتى يَقضِيَ حجَّهُ، ومن لم يكُنْ معه هدْيٌ فلْيَطُفْ بالبيتِ وبالصَّفا والمروةِ ولْيقصِّرْ ولْيُحْلِلْ**» (خ١٦٩١ – م١٢٢٧).

٥- الرُّكنُ الخامسُ: إزالةُ الشَّعرِ: الحلْقُ أو التَّقصيرُ رُكنٌ لا يَتِمُّ الحجُّ إلا بهِ، ويبقى مُحرماً إلى أن يأتيَ بهِ ولا تقومُ الفِديةُ مَقامَهُ، ومن لا شعرَ لهُ أمرَّ المُوسَى على رَأسِهِ ندباً لأنَّ العبادةَ إذا تعلَّقتْ بجُزْءٍ من البدنِ سقطتْ بفواتِهِ، ولو أخذَ من لِحيتِهِ أو شاربِهِ شيئاً فلا بأسَ.

واجباتُهُ[١٦٥٢]:

١- كونُهُ بعدَ الوُقوفِ بعرفةَ وبعدَ انتصافِ ليلةِ النَّحرِ في الحجِّ، وبعدَ السَّعيِ في العُمرةِ.
٢- كونُ الشَّعرِ من الرَّأسِ، فلا يقومُ مَقامَهُ شَعرُ اللِّحيةِ وإن استوى الجميعُ في وجوبِ الفِديةِ، ويجوزُ من المُسترسِلِ النَّازلِ عن حدِّ الرَّأسِ.
٣- كونُ الشَّعرِ المُزالِ ثلاثَ شَعَراتٍ فأكثرَ أو أجزائِها بأيِّ كيفيَّةٍ كانت: حَلْقٍ أو تقصيرٍ أو نَتْفٍ أو إحراقٍ أو قَرْضٍ بِسِنٍّ على دُفعَةٍ أو دَفعَاتٍ، ولا يَسقُطُ عنهُ بالفِديةِ لأنَّ الفديةَ لا تُغني عن الرُّكنِ ولا يفوتُ وقتُهُ ما دامَ حيَّاً.

مبحثٌ: سُنَنُهُ:

١- أن يَحلِقَ أو يُقصِّرَ دُفعةً واحدةً، ويَقُصُّ أظفارَهُ.[١٦٥٣]
٢- أن يكونَ عَقِيبَ النَّحرِ يومَ النَّحرِ، فتأخيرُهُ عن يومِ النَّحرِ مكروهٌ وعن أيامِ التَّشريقِ أشدُّ كراهةً، وأفضلُ أمكنتِهِ مِنى[١٦٥٤].
٣- الحَلْقُ أفضلُ من التَّقصيرِ في حقِّ الرَّجُلِ والعكسُ أفضلُ للمرأةِ،والتَّقصيرُ قدْرُ أُنملَةٍ من جميعِ جوانبِ الرَّأسِ إلا الذَّوائبَ[١٦٥٥].
٤- البدءُ بالشِّقِّ الأيمنِ، واستقبالُ القِبلةِ، والتَّكبيرُ بعدَ فراغِهِ، ودفنُ الشَّعرِ.
٥- وعدمُ مُشارطةِ الحلّاقِ.

(١٦٥٢) لقولِهِ تعالى: ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ الفتح: ٢٧،وحديثِ (خ ١٧٢٩ – م ١٣٠٠) عن ابنِ عمرَ قال: «حلقَ النبيُّ ﷺ وطائفةٌ من أصحابِهِ وقصَّرَ بعضُهُمْ».

(١٦٥٣) قال ابنُ المنذرِ: ثبتَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لَمَّا حلقَ رأسَهُ قلَّمَ أظفارَهُ.

(١٦٥٤) لحديثِ أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أتى مِنى فأتى الجمرةَ فرماها، ثم أتى منزلَهُ بِمِنى ونحرَ، ثم قال للحلَّاقِ: خُذْ** (أي احْلِقْ) **وأشارَ إلى جانبِهِ الأيمنِ ثم الأيسرِ ثمَّ جعلَ يُعطيهِ النَّاسَ**» (م ١٣٠٥).

(١٦٥٥) لحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: اللَّهُمَّ ارحمِ المحلِّقينَ** قالوا: والمقصِّرينَ يا رسولَ اللهِ؟ **قال: اللَّهُمَّ ارحَمِ المحلِّقينَ** قالوا: والمقصِّرينَ يا رسولَ اللهِ؟ **قال: والمُقصِّرينَ**» (خ ١٧٢٧ – الموطأ ٣٩١/١)، وحديثِ: «**ليسَ على المرأةِ حَلقٌ إنَّما على النِّساءِ التَّقصيرُ**» (د ١٩٨٤ – هب ١٠٤/٥).

٦- الدُّعاءُ عَقِبَهُ.

مبحثٌ: مكروهاتُهُ:

١- تأخيرُهُ عن يومِ النَّحرِ لمخالفتِهِ السُّنةَ.

٢- حلقُ بعضِ رأسِهِ، وهو ما يُسمَّى بالقَزَعِ.

٣- حلقُ المرأةِ شعرَها[١٦٥٦].

٦ - الرُّكنُ السَّادسُ: ترتيبُ مُعظَمِ الأركانِ[١٦٥٧] بأن يُقدِّمَ:

١- الإحرامَ على جميعِ الأركانِ.

٢- والوقوفَ على طَوافِ الإفاضةِ وإزالةِ الشَّعرِ.

٣- والطَّوافَ على السَّعيِ إن لم يُفعلْ بعدَ طوافِ القُدومِ.

ولا ترتيبَ بينَ إزالةِ الشَّعرِ والطَّوافِ،ويجوزُ تقديمُ السَّعيِ عليهما بعدَ طوافِ القُدومِ، ويُندَبُ ترتيبُ كُلِّ الأركانِ: الإحرامُ _ الوقوفُ _ الطَّوافُ _ السَّعيُ _ إزالةُ الشَّعرِ، ويكونُ الذَّبحُ لمن يريدُ الذَّبحَ قبلَ الحلقِ.

و الأفضلُ في يومِ النَّحرِ تقديمُ الرَّميِ ثم الحلقِ ثم الطَّوافِ، فإن أتى بها على غيرِ هذا التَّرتيبِ جازَ[١٦٥٨] ويدخُلُ وقتُ الثَّلاثةِ بنِصْفِ ليلةِ النَّحرِ، ويخرجُ وقتُ رميِ جَمرةِ العَقبةِ بغروبِ آخرِ أيامِ التَّشريقِ. ويبقى وقتُ الحلقِ والطَّوافِ مُتراخِياً.

مبحثٌ: حِكمةُ التَّشريعِ في السَّعيِ:

أمرَ جلَّ ثناؤُهُ المؤمنينَ بالسَّعيِ بينَ الصَّفا والمروةِ، عندَ الحجِّ أو العُمرةِ، وجعلَ السَّعيَ من شعائرِ دينِ اللهِ، ومن معالِمِ طاعتِهِ، وذلك إحياءً لحادثةٍ تاريخيَّةٍ من أروعِ الذِّكرياتِ في تاريخِ الإنسانيَّةِ، تلك هي حادثةُ إسماعيلَ عليه السَّلامُ مع أُمِّهِ (هاجَرَ) المؤمنةِ الصَّابرةِ، بعدَ أن تركَهُما الخليلُ إبراهيمُ

([١٦٥٦]) لحديثِ (د)المتقدِّمِ، وعن سيدِنا عليٍّ رضي اللهُ عنه (ت ٩١٤ – الطيالسيُّ ٩١٥): «**نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن تحلِقَ المرأةُ رأسَها**».

([١٦٥٧]) لفعلِهِ ﷺ ذلك مُرتَّباً كما في (م) من حديثِ سيدِنا جابرٍ ﷺ (١٢١٨).

([١٦٥٨]) لأنَّهُ ﷺ وقفَ يومَ النَّحرِ للنَّاسِ يسألونَهُ فكانَ يأتيهِ رجلٌ يقولُ:لم أَشعُرْ فَحلقْتُ قبلَ أن أَذبحَ فقالَ: «**اِذْبَحْ ولا حرجَ**». وجاءَهُ آخرُ فقال:لم أَشعُرْ فنحرْتُ قبلَ أن أَرميَ. قال: «**ارْمِ ولا حرجَ**»، فما سُئلَ النبيُّ ﷺ عن شيءٍ قُدِّمَ ولا أُخِّرَ إلا قال: «**افعَلْ ولا حرجَ**» (خ ٨٣ – الموطأ ٤٢١/١ – م ١٣٠٦ – د ٢٠١٤).

عليه السَّلامُ في مكانٍ قَفْرٍ ليسَ فيه أنيسٌ، ولا سميرٌ، ولا ساكنٌ.. تركهُما امتثالاً لأمرِ اللهِ سُبحانَهُ في هذهِ الصَّحراءِ الشَّاسِعةِ الواسعةِ، التي لا يَسكنُها أحدٌ، لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يريدُ أن يَعمُرَها بالسُّكَّانِ، ويجعَلَ هذه البُقعَةَ المباركةَ مكاناً لبناءِ بيتِهِ العَتيقِ، ومَهوى لأفئدةِ الملايينَ من البشرِ.

وكان إسماعيلُ طِفلاً رَضيعاً، فلمَّا أرادَ إبراهيمُ عليهِ السَّلامُ الرُّجوعَ، تبعتْهُ أُمُّ إسماعيلَ فقالتْ: يا إبراهيمُ أين تذهبُ وتترُكُنا في هذا المكانِ القَفْرِ، الذي لا أنيسَ فيه ولا سميرَ ! ؟ فجعلَ لا يلتفتُ إليها مخافةَ أن تصرِفَهُ عن تنفيذِ أمرِ اللهِ، ثم قالت يا إبراهيمُ: اللهُ أمرَكَ بهذا ؟ قال: نعم، قالت: إذاً لا يُضيِّعُنا اللهُ.

ثم رجعَتْ وانطلقَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ، حتى إذا كانَ عندَ الثَّنِيةِ بحيثُ يراهُمْ ولا يَرونَهُ، استقبلَ بوجهِهِ جهةَ البيتِ ثم دعا بهذهِ الدَّعواتِ المباركاتِ، التي ذكرَها القرآنُ الكريمُ: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٖ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ﴾ إبراهيم: ٣٧.

ثم انطلقَ يقطَعُ الصَّحارى والقِفارَ، حتى عادَ إلى وطنِهِ الأوَّلِ في أرضِ فِلسْطِينَ، بعدَ أن تركَ زوجَهُ وولدَهُ في رعايةِ اللهِ وحِفظِهِ.

بقيتِ السيدةُ (أمُّ إسماعيلَ) وحيدةً مع طفلِها تُرضِعُهُ، وتشربُ من ذاكَ السِّقاءِ الذي معها، وتأكُلُ من الثَّمرِ الذي تركَهُ لها إبراهيمُ عليه السَّلامُ، حتى إذا نفذَ ما في السِّقاءِ، ولم يبْقَ عندَها ماءٌ، عطِشَتْ عطشاً شديداً، وعطِشَ ولدُها إسماعيلُ فجعلَتْ تنظُرُ إليه يتلوَّى من شدَّةِ العطشِ، يكادُ يُهلكُهُ الظَّمأُ، فانطلقَتْ تُفتِّشُ له عن ماءٍ، فوجدتِ الصَّفا أقربَ جبلٍ يليها، فقامَتْ عليه ثمَّ استقبلَتْ الواديَ تنظُرُ هل ترى أحداً ؟ ولكنَّها لم ترَ أحداً، فهبَطتْ من الصَّفا ثم سعَتْ سعْيَ الإنسانِ المَجهودِ حتى وصلَتْ إلى المروةِ فلم ترَ أحداً، فأخذتْ تُهرولُ وتَسعى بينَ الصَّفا والمروةِ سبعَ مرَّاتٍ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: (فذلك سعْيُ الناسِ بينَهُما حتى إذا أشرفتْ على الهلاكِ، وتلاشَتْ قِواها سمِعَتْ صوتاً من بعيدٍ، فقالت: قد أَسمعْتَ فأَغِثْ إن كان عندكَ غَوَاثٌ، ثم نظرَتْ فإذا هي برجلٍ جميلِ الطَّلْعةِ عندَ مكانِ زمزمَ، فهرْوَلَتْ

نحوَهُ تظنُّهُ بشراً، فإذا هو مَلَكٌ من ملائكةِ اللهِ، فضربَ بجَناحِهِ الأرضَ فإذا بالماءِ يفورُ كأنَّهُ نبْعٌ دافِقٌ، وكانتْ (زمزمُ) التي هي آيةٌ من آياتِ اللهِ، ثمَّ قال لها الملَكُ: لا تخافي الضَّياعَ فإنَّ للهِ ههُنا بيتاً سوفَ يبنيه هذا الغلامُ وأبوهُ، وإنَّ اللهَ لن يضيِّعَ أهلَهُ[١٦٥٩]).

هذه خُلاصةُ تلك الحادثةِ التَّاريخيةِ، والذِّكرى الخالدةِ، التي أرادَ اللهُ أن يَعمُرَ بها بيتَهُ العتيقَ، ويجعلَ منها مناسِكَ للحجِّ وشعائرَ لدينِهِ الإسلاميِّ المجيدِ.

*** بابٌ: مُحرَّماتِ الإحرامِ[١٦٦٠]:** يَحرُمُ بالإحرامِ سبعةُ أشياءَ:

الأوَّلُ: ما تَجبُ فيه الفِديةُ مُطلقاً (ولو ناسياً أو جاهلاً) وهو:

١- إزالةُ الشَّعرِ. ٢- قصُّ الظُّفُرِ. ٣- قتلُ الصَّيدِ[١٦٦١].

الثَّاني: ما لا تجبُ فيه الفِديةُ وإن تعمَّدَ وهو:

٤- عقْدُ النِّكاحِ (ولا يصحُّ وإن حَرُمَ على العالِمِ)[١٦٦٢].

الثَّالثُ: ما تجبُ فيه الفِديةُ عندَ التَّعمُّدِ وهو :

٥- الدَّهنُ.

٦- اللُّبسُ

(١٦٥٩) القِصَّةَ لخَّصْناها من صحيحِ البُخاريِّ .

(١٦٦٠) حاشية الجمل ج٢/٥٠١، تحفة المحتاج ج١/ ٨٠٢، مغني المحتاج ج١/ ٥١٨، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٨٩ الباجوري على ابن قاسم ج١/٣٣٩، ترشيح المستفيدين ج١/ ١٩٠، إعانة الطالبين ج٢/ ٣١٦، قليوبي وعميرة ج٢/ ١٣١ أسنى المطالب ج١/ ٥٠٤، نهاية المحتاج ج٣/٣٢٩، المجموع ج٧/٢٤ .

كان الأَولى تقديمَ هذا البحثِ إلى رُكنِ الإحرامِ لكن كي لا تنقطعَ الصِّلةُ بينَهُ وبينَ بقيةِ الأركانِ آثرْنا تأخيرَهُ، ومن أرادَ أن يعرِفَ الكيفيةَ الكاملةَ للحجِّ بأسلوبٍ مُبسَّطٍ فليرجِعْ إلى كتابِنا مناسكِ الحجِّ.

(١٦٦١) إزالةُ الشَّعرِ والظُّفُرِ، لقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ ﴾ البقرة: ١٩٦ أي شعورَكُمْ، وحُرمَةُ إزالةِ الظُّفُرِ كتحريمِ إزالةِ الشَّعرِ، لأنَّ الجامعَ بينَهُما التَّرفُّهُ. ويحرُمُ على المُحرمِ الصَّيدُ البرِّيُّ الوحشيُّ المأكولُ فقط، داخلَ الحرمِ أو خارجَهُ بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾المائدة: ٩٦ وقولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾المائدة: ٩٥.

(١٦٦٢) يَحرُمُ عقدُ النِّكاحِ إيجاباً لنفسِهِ،أو قَبُولاً لغيرِهِ بدليلِ حديثِ عُثمانَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا يَنكِحِ المُحرِمُ ولا يُنْكِحْ ولا يَخطُبْ**». (م ١٤٠٩).

٧- الجِماعُ، فلا فِديةَ مع الجهلِ والنِّسيانِ[١٦٦٣].

و ها هو تفصيلُها:

١) لُبْسُ: الرَّجُل (ولو صَبياً) يَحرُمُ عليه سترُ جميعِ رأسِهِ أو بعضِهِ وبَشرتِهِ بكُلِّ ما يُعَدُّ ساتِراً عُرْفاً مَخيطاً أو غيرَهُ، مُعتاداً أو غيرَهُ (عِمامةً- خِرقةً)[١٦٦٤]، وأمَّا غيرُ الرَّأسِ من الوجْهِ وباقي البدنِ فلا يَحرُمُ سترُهُ بالإزارِ والرِّداءِ، وإنَّما يَحرُمُ فيه الملبوسُ والمعمولُ على قدْرِ البدَنِ أو قدْرِ عُضْوٍ منه بحيثُ يُحيطُ بهِ (إما بخياطةٍ: قميصٍ– سَراويلَ – جُبَّةٍ - خُفٍّ) وإمَّا بغيرِ خِياطةٍ[١٦٦٥]، وأمَّا ما لم يُوجَدْ فيه الإحاطةُ المذكورةُ فلا بأسَ بهِ وإن وُجِدتْ فيه خِياطةٌ، فله أن يشتَمِلَ بالعَباءةِ والإزارِ والرِّداءِ طاقَينِ وله أن يَشُدَّ على وسَطِهِ الكمَرَ[١٦٦٦]، وأن يعقِدَ الإزارَ ويَشُدَّ عليه خَيطاً، ويجعَلَ له مِثْلَ التِّكَّةِ، ويمتنِعُ عليه أن يَشدَّهُ بأزرارٍ في عُرَا وفيه الفِديةُ، ولا يجوزُ له عقْدُ الرِّداءِ ولا أن يَزُرَّهُ أو يَخُلَّهُ بخِلالٍ[٤٦٦٧] وفيه الفِديةُ لأنَّهُ مَعنى المَخيطِ، ويَحرُمُ عليه لُبْسُ القُفَّازَينِ، وأمَّا النَّعلُ والقُبقابُ فيجوزُ لُبْسُهُما بشرطِ أن لا يَستُرَ سَيرُهُما جميعَ الأصابعِ. ولا يحمِلُ السِّلاحَ إلا لحاجةٍ لقصَّةِ صُلْحِ الحُدَيبيَةِ[١٦٦٨]. ولا بأسَ

([١٦٦٣]) والأصلُ في ذلك ما رُويَ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهُما عنه ﷺ أنَّهُ قال: في المحرِمِ خَرَّ من بعيرِهِ ميتاً: «ولا تُخمِّرُوا رأسَهُ، فإنَّهُ يُبعَثُ يومَ القيامةِ مُلبِّياً» (خ ١٢٦٨ – م ٢٨٨٣).

- ولِمَا روتِ السَّيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها، قال: «كان الرُّكبانُ يَمُرُّونَ بنا ونحن مع رسولِ اللهِ ﷺ مُحرِماتٌ، فإذا حاذَوا بنا سدلَتْ إحدانا جِلبابَها من رأسِها على وجهِها، فإذ جاوَزْنا كشفناهُ» (د).

- ولحديثِ ابنِ عمرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ قال: قامَ رجلٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال:مَنِ الحاجُّ يارسولَ اللهِ ؟قال: «الشَّعِثُ التَّفِلُ».(ت-جه) والتَّفِلُ: الذي تركَ استعمالَ الطِّيبِ.

([١٦٦٤]) لحديثِ : «**إحرامُ الرجُلِ في رأسِهِ وإحرامُ المرأةِ في وجهِها**» موقوفٌ على ابنِ عمرَ (قط ٢/٢٩٤ – هب ٥/٤٧).

([١٦٦٥]) وقد سئلَ ﷺ: ما الذي يَحرُمُ من الثِّيابِ (خ١٥٤٢–م٢٧٨٣) فقال: «**لا يَلبَسُ القُمُصَ ولا العمائمَ، ولا السَّراويلاتِ ولا البَرَانِسَ، ولا الخِفافَ... ولا تلبَسُوا من الثِّيابِ شيئاً مسَّهُ الزَّعفرانُ أو ورسٌ**».

([١٦٦٦]) لقولِ السيدةِ عائشةَ لما سُئلتْ عن الهِمْيانِ للمُحرِمِ: (أوثِقْ نفسَكَ في حَقوتِكَ) (ش٤/٥٠)ولفظُهُ عندَ(هب)(وما بأسٌ لِيَستَوثِقْ من نفقتِهِ) والهِميانُ:كيسٌ يُجعَلُ على الوسَطِ وتُوضَعُ فيه النَّفقةُ،والحَقْوُ:الإزارُ ، وقولِ ابنِ عباسٍ (هب – ش): (لا بأسَ بالهِميانِ للمُحرِمِ).

([١٦٦٧]) لقولِ ابنِ عمرَ لِمُحرِمٍ: ولا تعقِدْ عليكَ شيئاً (الشافعيُّ في مسندِهِ ١/٣١١).

([١٦٦٨]) (خ ٢٧٣١) ولحديثِ:«**لا يَحِلُّ لأحدِكُمْ أن يحمِلَ بمكَّةَ السِّلاحَ**»(م١٣٥٦)ولقول ابن عمر (المحرِمُ لا يحمِلُ السِّلاحَ)(ش).

بالاستظلالِ بالمَحمَلِ والباصِ والسَّيارةِ والمَظلَّةِ، ولا فرقَ بينَ أن يفعَلَ ذلك لحاجةٍ من دفعِ بردٍ أو حَرٍّ أو لغيرِ حاجةٍ[١٦٦٩].

ولا تنتقِبُ المرأةُ ولا تلبسُ القُفَّازَينِ[١٦٧٠] ويجبُ عليها كشْفُ وجهِها، ولها أن تَسدُلَ على وجهِها ثوباً متجافياً عنه بعُودٍ ونحوِها، فإن وقعتْ فأصابَ الثَّوبُ وجهَها بغيرِ اختيارِها ورفعتْهُ في الحالِ فلا فديةَ، وإن كان عمداً أو وقعتْ بغيرِ اختيارِها فاستدامتْهُ لزمتْها فِديةٌ، فإذا لبِسَ أو سترَ شيئاً أثمَ ولزمتْهُ الفِديةُ، ولا تجبُ إلا على عامدٍ عالمٍ بالحُرمةِ مُختارٍ لم يَتحلَّلْ.

٢) الطِّيبُ: يَحرُمُ على المُحرِمِ أن يَتطيَّبَ في بدنِهِ أو ثوبِهِ أو فراشِهِ بِما يُعَدُّ طِيْباً[١٦٧١]، وكذا أكلُهُ واسْتِعاطُهُ واحْتِقانُهُ والاكتِحالُ بهِ، سواءٌ كانَ وحدَهُ أم مع غيرِهِ إلا إن استهلكَ الطِّيبَ (لم يبْقَ له طَعمٌ ولا ريحٌ وأمَّا اللَّونُ فلا يَضُرُّ بقاؤُهُ وحدَهُ على المعتمدِ)، ولا يحرُمُ (ولا فِديةَ) ما لا يظهَرُ فيه قَصدُ الرَّائحةِ كالفواكِهِ (الطَّيبةِ الرَّائحةِ) والأدويةِ والعُصْفُرِ والحِنَّاءِ وكذا الأدويةُ فلا يَحرُمُ ولا فِديةَ.

فالذي تتعَلَّقُ به الفِديةُ ثلاثةُ أُمورٍ: الطِّيبُ والاستعمالُ والقَصْدُ:

١-فإن كان مُعظَمُ الغَرضِ من الطِّيبِ التَّطيُّبَ، واتِّخاذُ الطِّيبِ نيَّةً أو يظهَرُ منه الغرضُ كالمِسكِ والعُودِ والعَنبرِ، أو مما يُطلَبُ الطِّيبُ منه من نباتِ الأرضِ كالوردِ والياسَمينِ ففيه الفِديةُ، أمَّا ما يُطلَبُ للأكلِ والتَّداوي غالباً فلا تتعلَّقُ به الفِديةُ كالقُرنفُلِ والسُّنبُلِ مما لا يُتَّخذُ منه الطِّيبُ عادةً.

(١٦٦٩) لِمَا رواهُ (م — ن — د) من حديثِ أُمِّ الحُصَينِ قالت: حَججْتُ مع النبيِّ ﷺ حَجَّةَ الوداعِ فرأيتُ أُسامةَ بنَ زيدٍ وبلالاً وأحدُهما آخِذٌ بخِطامِ ناقةِ النبيِّ ﷺ والآخَرُ رافِعٌ ثوبَهُ يسترُهُ من الحَرِّ حتى رمى جمرةَ العقبةِ، وفي روايةٍ: (رافع ثوبَهُ على رأسِ رسولِ اللهِ ﷺ من الشَّمسِ).

(١٦٧٠) أخرجَهُ (خ ١٤٦٨).

(١٦٧١) للحديثِ المتقدِّمِ، وقولِهِ ﷺ في المحرِمِ الذي وقصتْهُ دابَّتُهُ: «**لا تُحَنِّطُوهُ**» (خ ١٢٦٨-٢٨٨٣) ولمسلمٍ: «**لا تَمَسُّوهُ بطِيبٍ**»(١٢٠٦).

٢-الاستعمالُ: وهو إلصاقُ الطِّيبِ بالبَدَنِ على الوجهِ المعتادِ من ذلك الطِّيبِ، فلو طيَّبَ جُزءاً من بدنِهِ بمسْكٍ مَسحوقٍ أو ماءِ وردٍ لزمتْهُ الفِديةُ.

٣-كونُ الاستعمالِ عن قصدٍ فلو تطيَّبَ ناسياً لإحرامِهِ أو جاهلاً بتحريمِ الطِّيبِ لم تلزمْهُ الفِديةُ.

٣) دَهْنُ شعرِ الرأسِ واللِّحيةِ: وباقي شعورِ الوجهِ بأي دُهنٍ كانَ ولو غيرَ مطيَّبٍ كالزَّيتِ. وما كان بطِيبٍ (كدُهنِ الوردِ) يحرُمُ استعمالُهُ في جميعِ البدنِ والثَّوبِ (إذا كان على الوجهِ المُعتادِ).

والدُّهنُ كالزَّيتِ لا يَحرُمُ إلا في الرَّأسِ واللِّحيةِ، ولو مَسَّ طِيباً فلم يَعلَقْ به شيءٌ من عينِهِ لكن عَبِقَتْ به الرَّائحةُ فلا فديةَ على الأصحِّ، ولو شمَّ الوردَ فقد تطيَّبَ وتجبُ فيه الفِديةُ إذا كانَ استعمالُهُ عن قصدٍ وعِلمٍ واختيارٍ، فإن تطيَّبَ ناسياً لإحرامِهِ أو جاهلاً بتحريمِ الطِّيبِ أو جَهِلَ كونَ المستعمَلِ طِيباً أو مُكرَهاً فلا إثمَ ولا فِديةَ.

ومتى عصى بالطِّيبِ وجبتْ عليه إزالتُهُ حالاً فإنْ أخَّرَ بعدَ الإمكانِ عصى عِصياناً آخرَ ولا تَتكرَّرُ بهِ الفِديةُ.

فالمطلوبُ أن يكونَ لباسُهُ لباسَ العبدِ ورائحتُهُ رائحةَ مُغبَرٍّ أشعثَ الشَّعرِ لا يُصلِحُ شَعراً ولا يَنفُضُ عنهُ غُباراً[١٦٧٢].

٤) الحَلْقُ وقَلْمُ الأظافرِ: يَحرُمُ إزالةُ الشَّعرِ بحلْقٍ أو تقصيرٍ[١٦٧٣]، فإن فعلَ عصى ولزمتْهُ الفِديةُ، هذا عندَ عدمِ العُذرِ، فإن كان عُذرٌ فلا إثمَ،

([١٦٧٢]) لحديثِ أبي هريرة وغيرِهِ (حم ٧٠٨٩): «**إنَّ اللهَ تعالى يُباهي الملائكةَ بأهلِ عرفةَ انظُرُوا إلى عبادي أَتَوني شُعثاً غُبْراً**».

([١٦٧٣]) قالَ تعالى: ﴿ **وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ** ﴾البقرة: ١٩٦. وأوجبَ الفِديةَ على المعذورِ والحَلْقَ حيثُ قالَ: ﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖ** ﴾البقرة: ١٩٦، وإذا وجبتِ الفِديةُ على المعذورِ فعلى غيرِ المعذورِ أولى، ولا فرقَ بينَ شعرِ الرَّأسِ والبدنِ.

وتجبُ الفِديةُ إن أزالَها لحاجةٍ[١٦٧٤]، ولا تجبُ إن أزالَها لضَرورَةٍ، ويَحرُمُ مَشطُ لِحيتِهِ ورأسِهِ إن أدَّى إلى نَتفٍ، فإن مشطَ ونُتِفَ لزمتْهُ الفِديةُ. ويجوزُ لمحرِمٍ حَلْقُ شعرِ الحلالِ ويحرُمُ على الحلالِ حلقُ شعرِ المحرمِ وإلا أثِمَ، والفِديةُ على المحلوقِ إن كان بإذنِهِ وإلا فعلى الحالِقِ. ولا يُعتبَرُ في وجوبِها حلقُ جميعِ الرأسِ ولا قَلْمُ جميعِ الأظفارِ بالإجماعِ، ولكن يَكمُلُ الدَّمُ في ثلاثٍ منها فأكثرَ.

وفي الشَّعرةِ والظُّفُرِ مدٌّ، وفي الاثنينِ مُدَّانِ وفي ثلاثةٍ فأكثرَ فِديةٌ إن اتَّحدَ مكانُ الفِعلِ وزمانُهُ ويتخيَّرُ بينَ ثلاثةِ أشياءَ: ذَبحِ شاةٍ، أو التَّصدُّقِ بثلاثةِ آصُعٍ، أو صَومِ ثلاثةِ أيَّامٍ.

٥) عقدُ النِّكاحِ[١٦٧٥]**:** يَحرُمُ على المُحرِمِ أن يُزوِّجَ أو يتزوَّجَ، وتجوزُ الرَّجعةُ والشَّهادةُ (في نكاحِ الحلالَينِ) في الإحرامِ، وتُكرَهُ خِطبَةُ المرأةِ في الإحرامِ. ولا فِديةَ فيه لأنَّهُ عقدٌ باطِلٌ للإحرامِ.

٦) الوطْءُ[١٦٧٦]**:** مع العمْدِ والعِلمِ والاختيارِ[١٦٧٧]، وكذا مُقدِّماتُهُ (قُبلَةٌ[١٦٧٨] – نظَرٌ – لَمْسٌ – مُعانقةٌ بشَهوةٍ) والمباشرَةُ حرامٌ وتجِبُ فيها الفِديةُ وإن لم

([١٦٧٤]) قال تعالى: ﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ** ﴾البقرة: ١٩٦. ولحديثٍ عن كعبِ بنِ عُجرةَ وفيه فقال: «**كأنَّ هوامَّ رأسِكَ تُؤذيكَ**». فقلتُ: أجل. قال: «**فاحلِقْهُ واذبَحْ شاةً أو صُمْ ثلاثةَ أيامٍ أو تصدَّقْ بثلاثةِ آصُعٍ تمرٍ بينَ ستَّةِ مساكينَ**» (خ١٨١٤–م٢٨٧١).

([١٦٧٥]) لحديثِ (م١٤٠٩): «**لا يَنكِحِ المُحرِمُ ولا يُنكِحْ ولا يَخطُبْ**». وردَّ سيدُنا عمرُ نكاحَ مُحرِمٍ تزوَّجَ امرأةً (مالك ٣٤٩/١ والشافعي ٣١٦/١).

([١٦٧٦])الوطءُ في الدُّبُرِ واللَّواطُ وإتيانُ البَهيمةِ كالوطءِ في القُبُلِ، لأنَّ الجميعَ وطءٌ، كما أنَّ أحكامَ الوطءِ تتعلَّقُ بتغييبِ جميعِ الحَشَفةِ، ولا يتعلَّقُ شيءٌ من أحكامِ الوطءِ ببعضِ الحَشَفةِ.

([١٦٧٧]) يحرُمُ الجِماعُ بالإجماعِ (ص٥٦ ابن المنذر) لقولِهِ تعالى: ﴿ **فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ** ﴾البقرة: ١٩٧، الرَّفثُ: الجِماعُ (ابن عباس، ش١٥٧)

- الفُسوقُ والجِدالُ: هو الخُروجُ عن الطَّاعةِ.

– والجِدالُ: هو أن يُجادِلَ رفيقَهُ حتى يُغضِبَهُ. والمنازعةُ السِّبابُ.

([١٦٧٨])إذا قبَّلَ المحرِمُ امرأتَهُ بشهوةٍ لزمتْهُ الفِديةُ فإذا جامَعَها لزمتْهُ البدَنةُ وسقطتْ عنه الشَّاةُ.

يُنزِلْ، والاستمناءُ حرامٌ ولا فِديةَ إلا إن أنزلَ، والنَّظرُ بشهوةٍ واللَّمسُ بشهوةٍ مع الحائلِ حرامٌ ولا تجِبُ الفِديةُ وإن أنزلَ. ولا يَفسُدُ النُّسُكُ إلا بالوطْءِ:

آ- فإن كان قبلَ التَّحلُّلِ الأوَّلِ فيُفسُدُ ولو بعدَ الوقوفِ بعرفةَ وكذا في العُمرةِ.

ب- فإن كانَ بعدَ التَّحلُّلِ الأوَّلِ لم يَفسُدْ.

ويلزَمُ الرَّجلَ دونَ المرأةِ:

١- المضيُّ في فاسِدِهِ[١٦٧٩] واجتنابُ محذُوراتِهِ.

٢- قضاؤُهُ فوراً في العامِ الذي يليه وإن كانَ نفلاً[١٦٨٠]، ويُحرِمُ به من حيثُ أحرمَ بالأداءِ. فإن سلَكَ غيرَهُ أحرمَ من قدْرِ مسافةِ الميقاتِ. ولا يجبُ تعيينُ ما أفسدَهُ من إفرادٍ أو تمتُّعٍ أو قِرانٍ، فلِلمُفردِ المفسِدِ لأحدِ النُّسُكَينِ قضاؤهُ مع الآخرِ تمتُّعاً أو قِراناً، وللمتمتِّعِ والقارنِ القضاءُ إفراداً.

٣- كفَّارةُ الجِماعِ: بَدَنَةٌ بصِفةِ الأُضحيةِ[١٦٨١]، فإن عجزَ فبقَرَةٌ، فإن عجَزَ فسبْعُ شِياهٍ، فإن عجزَ قوَّمَ البدنَةَ بسعرِ مكَّةَ وتصدَّقَ بقيمتِها طعاماً على مساكينِ الحرمِ وفُقرائِهِ ثلاثةَ أيَّامٍ، فإن عجزَ صامَ عن كُلِّ مدٍّ يوماً بنيَّةِ كفَّارةِ الجِماعِ.

وعلى القارنِ بدَنَةٌ للإفسادِ ويلزمُهُ شاةٌ للقِرانِ، وإذا قضاهُ قارِناً لزمَهُ شاةٌ أُخرى للقِرانِ الثَّاني، وإن قضاه مُفرِداً لَزمَهُ أيضاً شاةٌ أُخرى، لأنَّهُ

(١٦٧٩) لقولِهِ تعالى ﴿ **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** ﴾البقرة: ١٩٦، فإنَّهُ لم يُفصِّلْ بينَ الصَّحيحِ والفاسِدِ، ورُويَ ذلك عن جمْعٍ من الصَّحابةِ ولا يُعرَفُ لهم مُخالِفٌ. وهذا بخلافِ سائرِ العباداتِ لا يلزمُهُ المضيُّ في فاسدِها للخُروجِ منها بالفَسادِ إذ لا حُرمةَ لها بعدَهُ، نعم يجبُ إمساكُ بقيةِ النَّهارِ في صومِ رمضانَ الذي أفسدَهُ وإن خرجَ منه لحُرمَةِ زمنِهِ.

(١٦٨٠) ففي الموطَّأِ أنَّ سيدَنا الفاروقَ ﷺ وسيدَنا عليّاً وسيدَنا أبا هُريرةَ سُئلُوا عن رجلٍ أصابَ أهلَهُ وهو مُحرِمٌ بالحجِّ. فقالوا: **(يَنْفُذانِ يَمْضِيانِ لوجْهِهِما حتى يَقضِيا حَجَّهُما ثمَّ عليهِما حجُّ قابِلٍ والهَدْيُ)**. ويَنْفُذانِ أي يُتِمَّانِ أعمالَ الحجِّ، والهَدْيُ هنا هو الكفَّارةُ التي سنذكُرُها.

(١٦٨١) ففي الموطَّأِ أيضاً أنَّ سيدَنا ابنَ عباسٍ سُئلَ عن رجلٍ وقعَ بأهلِهِ وهو بِمِنى قبلَ أن يُفيضَ فأمرَهُ أن ينحَرَبدنَةً.

مُتبرِّعٌ بالإفرادِ فلا يسقُطُ عنه الدَّمُ، فالشَّاتانِ يذبَحُهما شاةً في السَّنةِ الأُولى للقِران الفاسدِ وشاةً في السَّنةِ الثَّانيةِ.

ولو ارتدَّ في أثناءِ نُسُكِهِ بطَلَ إحرامُهُ ونُسُكُهُ كصومِهِ وصلاتِهِ فلا كفَّارةَ عليه ولا يمضي فيه وإن أسلَمَ، لعدَمِ ورودِ شيءٍ فيهما.

وأمَّا المرأةُ فيفسُدُ نسُكُها إن كانتْ عالِمَةً بالتَّحريمِ مُحرِمَةً مميِّزةً مُختارةً عامِدةً فليس عليها إلا الإثمُ. لكن يُندَبُ أن يُفارِقَها حتى يقضِيا حَجَّهُما. ويَحرُمُ على المرأةِ تمكينُ زوجِها المُحرِمِ من الوطْءِ.

٧) التَّعرُّضُ لكُلِّ صيدٍ مأكولٍ[١٦٨٢]: برِّيٍّ وحشيٍّ بشراءٍ أو وديعةٍ، أو الدِّلالةِ عليه[١٦٨٣] سواءٌ أكانَ في الحرمِ (المكِّيِّ أو المدنيِّ أو وَجٍّ الطَّائفِ[١٦٨٤]) أم خارجَهُ، وكذا يشمَلُ الطَّائرَ كحَمَامٍ وعُصفُورٍ وجرادٍ، فلا يَصِحُّ تملُّكُهُ له حتى لو كانَ يملِكُ شيئاً منه وأحرمَ زالَ مِلكُهُ عنه ولزمَهُ إرسالُهُ (وإن تحلَّلَ)، وصارَ مُباحاً يملِكُهُ من أخذَهُ ولو قبلَ إرسالِهِ[١٦٨٥].

ولا تأثيرَ لحَرَمٍ وإحرامٍ في تحريمِ حيَوانٍ إنسِيٍّ كبهيمةِ الأنعامِ ودجاجٍ لأنَّهُ ليس بصَيدٍ، وقد كانَ ﷺ يذبَحُ البدَنةَ في إحرامِهِ في الحرَمِ تقرُّباً إلى اللهِ تعالى[١٦٨٦].

([١٦٨٢])القارِنُ والمفرِدُ والمتمتِّعُ في جزاءِ الصَّيدِ وفي جميعِ كفَّاراتِ الإحرامِ سواءٌ.

([١٦٨٣]) لحديثِ أبي قَتادةَ لَمَّا صادَ الحِمارَ الوحشِيَّ وأصحابُهُ مُحرِمونَ قال النبيُّ ﷺ: «**هل أشارَ إليه إنسانٌ منكُمْ أو أمرَهُ بشيءٍ**؟ قالوا: لا. وفيه: أبصَرُوا حِماراً وحشيًّا فلم يُؤذِنُوني وأحبُّوا لو أنِّي أَبصرتُهُ فالتفتُّ فأبصرتُهُ ثم ركبتُ ونسيتُ السَّوطَ والرُّمحَ فقلتُ لهم: ناوِلُوني السَّوطَ والرُّمحَ. قالوا: واللهِ لا نُعينُكَ عليه بشيءٍ» (خ١٨٢١ – م١١٩٦)

([١٦٨٤]) (وَجٌّ) وادٍ في الطَّائفِ.

([١٦٨٥]) والدَّليلُ على ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ** ﴾ المائدة: ٩٥.

([١٦٨٦]) وهو القائلُ ﷺ: «**أفضلُ الحجِّ: العَجُّ والثَّجُّ**» (ت٨٢٧ –جه٢٩٢٧)العَجُّ:رفعُ الصَّوتِ بالتَّلبيةِ، والثَّجُّ:إسالةُ الدِّماءِ بالذَّبحِ والنَّحْرِ.، والثَّجُّ:إسالةُ الدِّماءِ بالذَّبحِ والنَّحْرِ.

وأمَّا غيرُ المأكولِ فلا يحرُمُ التَّعرُّضُ لهُ، بل منه ما يُندَبُ قَتلُهُ كالفواسق الخَمسِ: الغُرابِ الذي لا يُؤكَلُ والحَدأَةِ والعَقربِ والفَأرَةِ والكلبِ العَقُورِ، وأُلحِقَ بها الأَسدُ والنَّمِرُ والذِّئبُ والنَّسْرُ والعُقابُ والبُرغُوثُ والبَقُّ والزُّنبُورُ وكلُّ مُؤْذٍ.

ومنه ما يَنفَعُ ويَضُرُّ كصَقْرٍ وبازٍ فلا يُسَنُّ قَتلُهُ ولا يُكرَهُ، وأمَّا ما لا نفعَ فيه ولا ضررَ كخَنافِسَ فيُكرَهُ قتلُهُ، ويحرُمُ قتلُ النَّملِ السُّليمانيِّ والنَّملِ الخطَّافِ (عُصفُورِ الجنَّةِ) والضِّفدَعِ والقِرْدِ والهُدْهُدِ.

وما ذبَحَهُ المُحرِمُ من ذلك يكونُ ميتةً لا يَحِلُّ أكلُهُ[١٦٨٧].

وحُكمُ صيدِ حرَمِ مكَّةَ حُكمُ صيدِ الإحرامِ فيَحرُمُ حتى على المُحِلِّ إجماعاً[١٦٨٨].

ويُرجَعُ في تفصيلِ جَزاءِ الصَّيدِ إلى كتابِنا المُطوَّلِ مناسكِ الحجِّ نفعَ اللهُ تعالى عبادَهُ المؤمنينَ – آمين – وسيمُرُّتتمَّةٌ للدَّمِ الواجِبِ في بابِ الدِّماءِ الواجبَةِ.

وإذا اشتركَ جماعةٌ في قتلِ صيدٍ وهم مُحرِمُونَ لزمَهُمْ جزاءٌ واحِدٌ.

٨) **ويَحرُمُ على المُحرِمِ والحلالِ التَّعرُّضُ لشجرِ الحرَمِ** (المكِّيِّ[١٦٨٩] والمدنيِّ[١٦٩٠] ووَجِّ الطَّائفِ[١٦٩١])وحشيشِهِ الرَّطْبِ الذي لا يَستنْبِتُهُ

([١٦٨٧]) لحديثِ (خ١٨٢٥– م١١٩٣) أنَّ الصَّعبَ بنَ جَثَّامَةَ أَهدَى لرسولِ اللهِ ﷺ حماراً وحشيًّاً فرَدَّهُ عليه، فلَمَّا رأى ما في وجهِهِ قال: «**إنَّا لم نَرُدَّهُ عليكَ إلا أنَّا حُرُمٌ**».

([١٦٨٨]) لخبرِ: «**إنَّ هذا البلدَ حرَّمَهُ اللهُ يومَ خلقَ السَّمواتِ والأرضَ فهو حرامٌ بحُرمَةِ اللهِ تعالى إلى يومِ القيامةِ... ولا ينفَّرُ صَيدُهُ**»(خ١٣٤٩ – م١٣٥٣).

([١٦٨٩]) إجماعاً لقولِهِ ﷺ «**ولا يُعضَدُ شجرُها** (أي لا يُقطَعُ) **ولا يُختَلى خَلاها** (أي الحشيشُ الرَّطبُ) ... **إلا الإذْخِرَ**» (خ١١٢ – م١٣٥٥)،وروايةُ (طب) (**ولا يُحتَشُّ حشيشُهُ**).

([١٦٩٠]) لحديثِ: «**إنَّ إبراهيمَ حرَّمَ مكَّةَ وإنِّي حرَّمتُ المدينةَ كما حرَّمَ إبراهيمُ مكَّةَ، ودعوتُ في صاعِها ومُدِّها بمثْلَي ما دعا به إبراهيمُ لأهلِ مكَّةَ**» (خ٢١٢٩ – م١٣٦٠) وفي روايةِ (م٣٣٠٤): «**إنَّ إبراهيمَ حرَّمَ مكَّةَ وإنِّي حرَّمتُ المدينةَ ما بينَ لابَتَيها، لا يُقطَعُ عُضاها ولا يُصادُ صَيدُها**» واللَّابتانِ: الحرَّتانِ وهي أرضٌ تُربتُها حِجارةٌ سُودٌ لابةٌ شَرقَيَّ المدينةِ ولابةٌ غَربيَّها، فحرَّمَها ما بينَهُما عَرضاً وما بينَ جَبلَيها طُولاً وهما عَيْرٌ وثَوْرٌ لخبرِ (خ١٨٧٠ – م٣٣١٤): «**المدينةُ حرَمٌ من عَيْرٍ إلى ثَورٍ**» وثَوْرٌ: جبلٌ صغيرٌ بعدَ جبلِ أُحُدٍ. وأحُدٌ من الحرَمِ المدنيِّ.

الآدَميُّونَ بأن يَنبُتَ بنفسِهِ إلا ما استُثنِيَ كالإذْخِرِ[١٦٩٢] والشَّوكِ. وهذا إذا كانَ لا يملِكُهُ أحَدٌ.

وخرجَ بالرَّطْبِ الحَشيشُ اليابِسُ فيجوزُ قطعُهُ لا قلعُهُ،لأنَّ الحشيشَ ينبُتُ بنزولِ الماءِ عليهِ.

ولا ضمانَ بقطعِ الأغصانِ الحَرَميَّةِ المؤنيةِ للنَّاسِ في الطَّريقِ، ويجوزُ أخْذُ أوراقِ الأشجارِ بلا خَبْطٍ فإن خَبْطَها حرامٌ.

ويجبُ بقطْعِ الشَّجرةِ الكبيرةِ عُرْفاً بقرةٌ[١٦٩٣].ويكفي فيها التَّبيعُ، والبَدَنةُ في معنى البقرةِ ،وبقطعِ الصَّغيرةِ شاةٌ كسِنِّ الأضحيَةِ، فإن صَغُرتْ أيضاً ففيها القِيمةُ .والواجبُ في قطعِ النَّباتِ القِيمةُ[١٦٩٤] والذي يَستنبتُهُ الآدميُّونَ من الشَّجرِ كغيرِهِ في الحُرمَةِ والضَّمانِ ،ويجوزُ رَعْيُ حَشيشِ الحرَمِ وشجرِهِ للبَهائِمِ، ويَحِلُّ أخْذُ نباتِهِ لِعَلَفِ البهائِمِ وللدَّواءِ كالحَنْظَلِ.

ويجوزُ أَخذُ غُصْنٍ من شجرةٍ حرَميَّةٍ إن أخلفَ مِثلَهُ في سنَتِهِ بأن كانَ لطيفاً كالسِّواكِ ولا ضمانَ فيه وحيثُ جوَّزْنا أخذَهُ فلا يجوزُ بيعُهُ.

ولا جزاءَ ولا فِديةَ إلا في حرَمِ مكَّةَ لأنَّهُ لم يَبلُغْنا عن أحَدٍ من الصَّحابةِ أنَّهم حكَمُوا بجَزاءِ صيدِ بالمدينةِ ووَجٍّ. لكن يَضمَنُ ما أتلفَهُ من نباتِ النَّقيعِ (أو البَقيعِ) لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ حماهُ لنَعَمِ الصَّدقةِ ونَعَمِ الجِزيَةِ.

٩) يَحرُمُ نقلُ نباتِ الحَرَمِ وأحجارِهِ، وما عُمِلَ من طِينِهِ كالأباريقِ وغَيرِها يَحرُمُ نقلُها إلى الحِلِّ فيجبُ رَدُّهُ إلى الحرَمِ بخلافِ ماءِ زَمزَمَ.

ويُكرَهُ نقلُ ترابِ الحِلِّ إلى الحرَمِ لعدمِ ثُبوتِ نهيٍ فيهِ .

وحكمُ نقلِ ترابِ حرَمِ المدينةِ وأحجارِهِ وما عُمِلَ منه وإدخالِ ذلك من الحِلِّ إليه حُكْمُ حرَمِ مكَّةَ فيما مرَّ.

([١٦٩١]) لحديثِ الزُّبيرِ بنِ العوَّامِ رضي اللهُ عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّ صيدَ وَجٍّ وعِضَاهَهُ**(أي شجرَهُ) **حَرَمٌ مُحَرَّمٌ للهِ**»(حم-د).

([١٦٩٢]) نبتٌ طيّبُ الرَّائحةِ.

([١٦٩٣]) أخرجَهُ الشافعيُّ في مسندِهِ ١٦٧٣.

([١٦٩٤]) لأنَّهُ القياسُ ولم يَرِدْ نصٌّ يَدفعُهُ.

ويحرُمُ أخذُ طِيبِ الكعبةِ فمن أرادَ التَّبرُّكَ مَسحَها بطِيبِ نفسِهِ ثم يأخُذُهُ.وأمَّا سِترُها فالأمرُ فيه للإمامِ يَصرِفُهُ في بعضِ مصارِفِ بيتِ المالِ بيعاً وعَطاءً لئلَّا يُصرَفَ بالبِلى،وحُدودُ الحرَمِ معروفةٌ في كُلِّ جِهةٍ.

مبحثٌ: ما لا يَحرُمُ على المُحرِمِ:

١- غَسلُ الرَّأسِ بما يُنظِّفُهُ من الوَسَخِ كالصَّابُونِ من غيرِ نَتْفٍ.

٢- غَسلُ البدَنِ في الحمَّامِ وغيرِهِ.

٣- الاكتحالُ بما لا طِيبَ فيهِ.

مبحثٌ: ما يُفسِدُ الحجَّ والعُمرةَ وما يبطِلُهُما:

لا يُفسِدُ الحجَّ ولا العُمرةَ من محرَّماتِ الإحرامِ إلا الجِماعُ وحدَهُ، سواءٌ في ذلكَ الرَّجُلُ والمرأةُ.ولا يُبطِلُهُما إلا الرِّدَّةُ،وهذا من المواضعِ التي يُفرَّقُ فيها بينَ الفاسِدِ والباطِلِ،والفرقُ بينَهُما أنَّ من أفسدَ حجَّهُ أوعُمرتَهُ بالجِماعِ يجبُ عليه المُضيُّ فيهِما، بخلافِ من أبطَلَهُما بالرِّدَّةِ فلا يجبُ عليهِ ذلك.

*** بابٌ: واجِباتُ الحجِّ والعُمرةِ:**

واجباتُ الحجِّ (التي تُجبَرُ عندَ تركِها بدَمٍ) خمسةٌ:

١- الواجبُ الأوَّلُ: وجودُ الإحرامِ ووقوعُهُ في الميقاتِ، والتَّجرُّدُ من المَخِيطِ.

٢- الواجبُ الثَّاني: المبيتُ بمُزدلِفةَ[١٦٩٥]، وهي ما بينَ مأزِمَي[١٦٩٦] عرفةَ ووادِي مُحَسِّرٍ، أي وجودُ الحاجِّ فيها لحظةً من النِّصفِ الثَّاني من ليلةِ النَّحرِ بعدَ الوُقوفِ بعرفةَ، ولو بغيرِ مُكْثٍ فيُجزِئُ المُرورُ بِها، ولو لم يَعلَمْ أنَّها مُزدلِفةُ فمن فاتَهُ ذلك لزمَهُ دمٌ[١٦٩٧].

(١٦٩٥) حاشية الجمل ج٢/ ٤٦٠، تحفة المحتاج ج١/ ٧٧٩، مغني المحتاج ج١/ ٤٩٩، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٨٦، الباجوري على ابن قاسم ج١/٣٣٤، إعانة الطالبين ج٢/٣٠٤، قليوبي وعميرة ج٢/١١٦، أسنى المطالب ج١/٤٨٨، نهاية المحتاج ج٣/٣٠٠، المجموع ج٨/١٤٨.

ويُطلَقُ عليها أسماءٌ متعدِّدةٌ: فهي المزدلفةُ أي ذاتُ زُلفَةٍ بمعنى القُربةِ يُتقرَّبُ بها إلى اللهِ، وهي تُسمَّى جَمْعاً: لاجتماعِ النَّاسِ فيها أو لجمعِ صلاتَيِ المغربِ والعِشاءِ بها، وتُسمَّى المشعرَ الحرامَ: باسمِ الجبلِ الموجودِ فيها وهو جبلُ قُزَحَ.

(١٦٩٦)تثنيةُ مَأْزِمٍ وهو كُلُّ طريقٍ ضيِّقٍ بينَ جبلَينِ، والمرادُ هنا الطَّريقُ التي بينَ الجبلَينِ اللَّذَينِ فيما بينَ عَرَفةَ ومُزدَلِفةَ.

(١٦٩٧) بدليلِ ما رُويَ عن جابرٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**نَحرْتُ هاهنا، ومِنى كلُّها مَنْحَرٌ، فانْحَرُوا في رحالِكُمْ، ووقفْتُ ههُنا، وعرفةُ كلُّها موقِفٌ، ووقفتُ ههُنا، وجمعٌ – المزدلفةُ – كلُّها موقِفٌ**» (م).

ويَسقُطُ بالعُذْرِ:

١- فلو جُنَّ أو أُغمِيَ عليهِ جميعَ النِّصفِ الثَّاني لم يَضُرَّ في حَجِّهِ وليسَ عليه دَمٌ، ويجبُ على الوليِّ إحضارُ من أحرمَ عنهُ فإن لم يُحضِرْهُ لزِمَ الوليَّ الدَّمُ.

٢- ومن العُذْرِ: اشتغالُهُ بتحصيلِ الوُقوفِ لاشتغالِهِ بالأَهمِّ.

٣- ومن العُذرِ اشتغالُهُ بطوافِ الإفاضةِ بأن وقفَ في عَرفَةَ ثم ذهبَ إلى مكَّةَ ليَطُوفَ سواءٌ ذهبَ قبلَ نِصفِ اللَّيلِ أو بعدَهُ، لكن لا يَطوفُ إلا بعدَ نِصفِ اللَّيلِ، فإنَّهُ أوَّلُ وقتِ طوافِ الإفاضةِ وقد تقدَّمَ، ولو لم يَمُرَّ بمزدلفَةَ، وإن لم يَضْطَرَّ إليه **لأنَّ قصدَ تحصيلِهِ الرُّكنَ ينفي تقصيرَهُ**[١٦٩٨].

٤- جميعُ أعذارِ المبيتِ في مِنى.

ويُسنُّ أن يأخُذَ منها رميَ يومِ النَّحرِ ندباً، وهي سبعُ حَصَياتٍ لرمْيِ جمرةِ العقبةِ، لأنَّ السنَّةَ أنَّهُ إذا أتى إلى مِنى لا يُعرِّجُ على غيرِ الرَّميِ فيُسنُّ له أن يأخُذَ الحصى من مُزدلِفةَ حتى لا يَشغلَهُ عنه[١٦٩٩] وأن يَغتسِلَ في مُزدلفةَ باللَّيلِ للوقوفِ بالمشعَرِ الحرامِ[١٧٠٠] (وهو المُسمَّى بجبلِ قُزَحَ[١٧٠١]) والعيدِ، ويُستحَبُّ إحياؤُها بالعبادةِ وأن يُقدِّمَ النِّساءَ

(١٦٩٨) شرحُ المنهَجِ لسيدِنا الشيخِ زكريَّا الأنصاريِّ (٤٦١/٢) وهي موجُودةٌ في أغلبِ كُتُبِ الشَّافعيَّةِ كمُغني المحتاجِ (٧٢٧/١) وقد ألَّفتُ فيها رِسالةً (الأدلَّةُ المؤتَلِفةُ في مبيتِ مُزدَلِفةَ).

(١٦٩٩) لحديث(حم – هب) عن الفضلِ بنِ العبَّاسِ رضي اللهُ عنهُما (أنَّهُ ﷺ قال له غَداةَ يومِ النَّحرِ «**هاتِ الْقُطْ لي حصىً**» فالتقطَ له حَصَياتٍ مثلَ حصى الخَذْفِ) ولأنَّ بها جبلاً أحجارُهُ رِخوةٌ، ولو أخذَها من غيرِ مزدلفةَ جازَ، وتُؤخَذُ أحجارُ أيامِ التَّشريقِ من بطنِ مُحسِّرٍ.

(١٧٠٠) سُمِّيَ مَشعَراً لِمَا فيهِ من الشِّعارِ وهي معالِمُ الدِّينِ. والحرامُ أي المحرَّمُ. قال تعالى ﴿ **فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ البقرة: ١٩٨ - ١٩٩ .

(١٧٠١) لحديثِ (د – ت) عن سيدِنا عليٍّ رضي اللهُ عنه أنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا أصبحَ بجَمْعٍ أتى قُزَحَ فوقفَ عليه وقال: هذا قُزَحُ وهو الموقِفُ وجمعٌ كلُّها موقِفٌ.

والضَّعفَةَ بعدَ نِصفِ اللَّيلِ لِيَرْمُوا قبلَ الزَّحمةِ، وأن يبقى واقِفاً إلى الإسفارِ يدعُو ويذكُرُ الأذكارَ الوارِدةَ[١٧٠٢].

٣- الواجِبُ الثَّالثُ: رميُ الجِمارِ[١٧٠٣]:

جمرةُ العَقبةِ:

(وتُسمَّى الجمرةَ الكُبرَى) وحدَها يومَ النَّحرِ، وهي تحيَّةُ مِنى (مِنى: شِعبٌ طولُهُ نحوُ مِيلَينِ أوَّلُها من وادي مُحسِّرٍ وآخرُها جمرةُ العقبةِ، فليسا من مِنى)، ويدخُلُ وقتُها بنصفِ ليلةِ النَّحرِ[١٧٠٤]، بشرطِ تقدُّمِ الوُقوفِ، وله أوقاتٌ:

وقتُ الفَضيلةِ بعدَ ارتفاعِ الشَّمسِ قدْرَ رُمحٍ إلى الزَّوالِ.

وقتُ اختيارٍ: إلى غُروبِ شمسِ يومِ النَّحْرِ.

وقتُ جَوازٍ: إلى آخِرِ أيَّامِ التَّشريقِ[١٧٠٥] فلو تركَ رميَ يومِ النَّحرِ ولو عمداً تداركَهُ في باقي أيَّامِ التَّشريقِ ولو ليلاً وقبلَ الزَّوالِ لكن يجبُ التَّرتيبُ بينَ رميِ اليومِ الماضي ورميِ ما بعدَهُ فإن لم يتدارَكْهُ حتى فاتَتْ أيامُ التَّشريقِ لزمَهُ دمٌ بتركِ ثلاثِ رَمْياتٍ فأكثرَ. فإن عجزَ عنهُ صامَ عشرةَ أيَّامٍ ثلاثةً في الحجِّ وسبعةً إذا رجعَ لأهلِهِ.

ولها وجهٌ واحِدٌ يُرمَى إليهِ[١٧٠٦].

(١٧٠٢) ولحديثِ جابرٍ الطَّويلِ (ق): أنَّهُ ﷺ لَمَّا صلَّى الصُّبحَ بالمزدلفَةِ ركبَ ناقتَهُ حتى أتى المشعرَ الحرامَ مُستقبِلَ القِبلةِ، فدعاهُ وكبَّرَهُ وهلَّلَهُ ووحَّدَهُ ولم يَزَلْ واقِفاً حتى أسفرَ جِدًّا.

(١٧٠٣) روى (هب) عن ابنِ عباسٍ مَوقُوفاً ومرفوعاً: (أنَّ إبراهيمَ الخليلَ لَمَّا أتى المناسِكَ عَرَضَ له الشَّيطانُ عند جمرةِ العقبةِ فرماهُ سبعَ حَصَياتٍ حتى ساخَ في الأرضِ، ثم عرضَ له عندَ الجمرةِ الثَّانيةِ فرماهُ بسبعِ حصَياتٍ حتى ساخَ في الأرضِ، ثم عرضَ له في الثَّالثةِ فرماهُ بسبعِ حصَياتٍ حتى ساخَ في الأرضِ، قال ابنُ عبَّاسٍ: (الشيطانَ تَرجُمونَ، ومِلَّةَ أبيكُمْ تَتَّبِعُونَ) (هب ١٥٣/٥).

(١٧٠٤) **انظُرْ رسالتَنا المُرفقةَ بمجموعةِ الرَّسائلِ: الأدلَّةَ المؤتلفَةَ في مبيتِ مزدلفةَ.**

لأنَّ النبيَّ ﷺ رمى، وقد قالَ: «لتأخُذُوا (أي عنِّي) مناسِكَكُمْ» (م١٢٩٧ولفظ:عني عند هب).

(١٧٠٥) بالنَّصِّ في الرِّعاءِ وأهلِ السِّقايةِ، وبالقياسِ في غيرِهم إذ لو كانتْ بقيةُ الأيامِ غيرَ صالحةٍ للرمي لم يَفترِقِ الحالُ فيها بينَ المعذُورِ وغيرِهِ.

(١٧٠٦) وروى سالمٌ عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما: «أنَّهُ كان يرمي الجمرةَ الدُّنيا بسبعِ حصَياتٍ، يُكبِّرُ على إثْرِ كلِّ حصاةٍ، ثم يتقدَّمُ حتى يُسْهِلَ، فيقومُ مستقبِلَ القِبلةِ، فيقومُ طويلاً

رميُ الجمَراتِ الثَّلاثِ كُلَّ يومٍ من أيَّامِ التَّشريقِ الثَّلاثةِ، وللرَّمْيِ أوقاتٌ:

أ- وقتُ فضيلةٍ: هو زوالُ الشَّمسِ، ويُسنُّ تقديمُهُ على صلاةِ الظُّهرِ[١٧٠٧].

ب- وقتُ اختيارٍ: إلى غُروبِ شمسِ يومِهِ.

ج- وقتُ جَوازٍ إلى آخِرِ أيَّامِ التَّشريقِ، فلو تركَ رَمْياً ولو عَمْداً تدارَكَهُ في باقي أيَّامِ التَّشريقِ ولو ليلاً وقبلَ الزَّوالِ أداءً، فإن لم يتدارَكْهُ وجبَ عليه دمٌ بتركِ ثلاثِ رمياتٍ فأكثرَ، ولو تركَ الرَّميَ في الأيَّامِ الأربعةِ لا يجبُ عليه إلا دمٌ واحدٌ، فإن عجزَ عنه صامَ عشرةَ أيَّامٍ، ثلاثةً في الحجِّ وسبعةً إذا رجعَ إلى أهلِهِ.

ويجبُ على التَّرتيبِ بينَ رميِ اليومِ الأوَّلِ ورميِ ما بعدَهُ فلو رمى عن الحاضرِ وعليه رميُ الماضي وقعَ عن الماضي.

مبحثٌ: ما يفعلُهُ النَّاسُ اليومَ من رميٍ بعدَ فجرِ يومِ النَّفْرِ الأوَّلِ وقبلَ الزَّوالِ جزمَ الإمامُ الرَّافعيُّ بجوازِهِ هو وإمامُ الحَرَمَينِ واعتمدَهُ الإسنويُّ وزعمَ أنَّهُ المعروفُ مذهباً، لكنَّ هذا ضعيفٌ في المذهبِ ويُمكِنُ أن يُقلِّدَهُ المسلمُ لنفسِهِ لا للفُتوى، أمَّا المُفتَى بهِ فهو أن يكونَ الرميُ بعدَ الزَّوالِ من كُلِّ يومٍ من أيامِ التَّشريقِ.

فصلٌ: واجباتُ الرَّميِ عشَرةٌ:

١- أن يكونَ بعدَ الوُقوفِ وبعدَ نصفِ اللَّيلِ.

٢- أن يُوجدَ منه رميٌ، فلو وضعَهُ في المَرمى لم يُعتدَّ بهِ.

ويدعُو ويرفَعُ يديهِ، ثم يرمِي الوُسْطى، ثم يأخُذُ ذاتَ الشِّمالِ فيُهِلُّ ويقومُ مستقبِلَ القِبلةِ، فيقومُ طويلاً، ويدعُو ويرفَعُ يديهِ، ويقومُ طويلاً، ثم يرمي جمرةَ ذاتِ العقبةِ من بطنِ الوادي، ولا يقِفُ عندَها، ثم ينصرِفُ فيقولُ: هكذا رأيتُ النبيَّ ﷺ يفعلُهُ» (خ ١٧٥٠).

ويُسْهِلُ: يَقصِدُ السَّهلَ من الأرضِ، أرادَ أنَّهُ صارَ إلى بطنِ الوادي لأنَّ فوقَها جبلٌ من الجهةِ الأُخرى، وقد وضعتُ صورتَها غِلافاً لكتابِ دليلِ الحاجّ، انظرْهُ فهي صورةٌ نادرةٌ.

(١٧٠٧) فإذا رمى قبلَ الزَّوالِ لم يَصِحَّ، لحديثِ جابرٍ ﷺ قال: «**رمى رسولُ اللهِ ﷺ الجمرةَ يومَ النَّحرِ ضُحَىً وأمَّا بعدُ، فإذا زالتِ الشَّمسُ**» (م).

٣- قصدُ المَرمَى، فلو رمَى في الهواءِ فوقعَ في المرمَى لم يُعتدَّ بهِ، والمرمَى مُجتَمَعُ الحَصى، لا ما سالَ من الحَصى، ولو قصدَ الشَّاخِصَ لم يَكْفِ وإن وقعَ في المرمَى.
٤- فقدُ الصَّارفِ عن النُّسُكِ.
٥- تحقُّقُ إصابةِ المرمَى.
٦- كونُهُ بيدٍ إلا إن عجزَ عنه ولو بفَم فيَستنيبُ (والنِّيابةُ لعاجزٍ بعِلَّةٍ لا يُرجَى زوالُها قبلَ خُروجِ وقتِ الأداءِ) ولاَ يَصحُّ رميُ النَّائبِ عن المُستنيبِ إلا بعدَ تمامِ رميِهِ عن جميعِ يومِهِ.
٧- كونُ الرَّميِ بحجرٍ بجميعِ أنواعِهِ.
٨- أن يرمِيَ لكلِّ جمرةٍ سبعَ حَصَياتٍ.
٩- أن يكونَ سبعَ مرَّاتٍ[١٧٠٨].
١٠- التَّرتيبُ في رميِ الجمَراتِ الثَّلاثِ ويقطَعُ الحاجُّ التَّلبيةَ عند رميِ أوَّلِ حَصاةٍ ويُكبِّرُ بدَلاً عنها بعدَ التَّسميةِ (بسمِ اللهِ واللهُ أكبرُ)[١٧٠٩].
فالتَّرتيبُ الواجبُ في الرَّميِ ثلاثةُ أقسامٍ:
١- ترتيبٌ في المكانِ: أي لا يَرميِ الجمرةَ الثَّانيةَ إلا إذا رمى الأُولى، ولا يرمي الثَّالثةَ إلا إذا رمى الثَّانيةَ[١٧١٠].
٢- ترتيبٌ في الزَّمانِ: أي لا يرمي عن يومِهِ إلا إذا رمى عن أَمسِهِ.
٣- ترتيبٌ في الأبدانِ: أي لا يرمي عن غيرِهِ إلا إذا رمى عن نفسِهِ.

فصلٌ: مندوباتُ الرَّميِ:

١- أن يَغتسلَ كُلَّ يومٍ للرَّميِ.
٢- تقديمُ رميِ أيَّامِ التَّشريقِ على صلاةِ الظُّهرِ.
٣- السُّنةُ في كيفيةِ الوقوفِ للرَّميِ:
آ- يومُ النَّحرِ للعَقَبةِ: يَجعَلُ مكَّةَ عن يسارِهِ ومِنىً عن يمينِهِ.
ب- أيَّامُ التَّشريقِ: يَستقبِلُ القِبلةَ والجمرةُ عن يمينِهِ.

([١٧٠٨]) للاتِّباعِ رواه (م).
([١٧٠٩]) لحديثِ سالمٍ عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما المتقدِّمِ، ولا تُشترَطُ الموالاةُ عندَ رميِ الجَمَراتِ لكن تُسنُّ.
([١٧١٠]) للاتِّباعِ (خ ١٧٥١).

٤- رفعُ الرَّجُلِ يدَهُ في رَمْيِها حتى يُرى بياضُ إبْطِهِ.
٥- أن يكونَ الرَّميُ باليدِ اليُمنى إن سَهُلَ.
٦- الموالاةُ بينَ الرَّمْياتِ وبينَ الجَمَراتِ.
٧- غَسلُ الحَصى إن احتملَتْ نجاسةً.
٨- كونُهُ صغيراً قدْرَ الأُنمُلَةِ طُولاً وعَرضاً.
٩- قطعُ التَّلبيةِ عندَ أوَّلِ حَصاةٍ يَرميها ويُكبّرُ بدَلَ التَّلبيةِ بعدَ التَّسميةِ (بسمِ اللهِ، واللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ لا إلهَ لا اللهُ، واللهُ أكبرُ وللهِ الحمدُ).
١٠- أن يرمِيَ راكباً للاتّباعِ.
١١- أن يرمِيَ بحَصى جَديدةٍ.
١٢- الدُّعاءُ بعدَ جَمرتَيِ الصُّغرى والوُسطى[١٧١١].

فصلٌ: مكروهاتُ الرَّميِ:

١- أن يكونَ الحَصى أكبرَ أو أصغرَ من الأُنمُلَةِ.
٢- أن يرميَ بمتنجِّسٍ.
٣- أن يكونَ مأخُوذاً من المسجدِ من غيرِ أجزائهِ وإلا حَرُمَ.
٤- أن يكونَ ممَّا رمى بهِ هو أو غيرُهُ لأنَّهُ مردودٌ.
٥- أن يكونَ الرَّميُ بهيئةِ الخَذْفِ بأن يجعلَها على بطْنِ أُصبُعٍ ويرمِيَها برأسِ السَّبابةِ، لضَعْفِ رميِ الحَصاةِ وربَّما فقأَتْ عيناً أو كسرتْ سِنَّاً.

مبحثٌ: النِّيابةُ في الرَّميِ:

تَصِحُّ النِّيابةُ وتجبُ (ولو بأجرةٍ فاضِلةٍ عمَّا في الفِطرةِ) لعاجِزٍ بِعِلَّةٍ لا يُرجَى زوالُها قبلَ خُروجِ وقتِ الأداءِ بأن يَغلِبَ على ظنِّهِ (بمعرفةِ نفسِهِ أو بإخْبارِ طَبيبَينِ عَدْلَينِ وكذا واحدٌ ولو عَدْلٌ رِوايةً) امتدادُ المانعِ إلى أن يخرُجَ وقتُ الأداءِ وهو اليومُ الثَّالِثُ، لأنَّ أيامَ التَّشريقِ كيومٍ واحِدٍ.

وشرطُ النَّائبِ:

١-كونُهُ مُكلَّفاً أو مُميِّزاً بإذنِ وَليِّهِ.

([١٧١١]) (خ ١٧٥٣).

٢-كونُهُ قد رمى عن نفسِهِ، فلا يرمي عنه في يومٍ إلا بعدَ رميِهِ عن نفسِهِ. وجازَ أن يرمِيَ عَقِبَ كُلِّ جَمرةٍ عن المستنيبِ (قبلَ أن يرميَ الجَمرتَينِ الباقِيَتَينِ).

٣-كونُ الرَّمي بعدَ دُخُولِ وقتِهِ لا قَبلَهُ.

ولو زالَ العُذرُ بعدَ رمي النَّائبِ عنهُ والوقتُ باقٍ لم تَجبْ عليه إعادتُهُ.

الواجبُ الرَّابعُ: المبيتُ بمِنى[١٧١٢] ليالِيَ التَّشريقِ الثَّلاثَ مُعظَمَ اللَّيلِ[١٧١٣]، فإن تركَ ليلةً لزِمَهُ مُدٌّ أو تركَهُ كُلَّهُ وجبَ عليه دَمٌ، فإن عجزَ صامَ، ويَسقُطُ عنه مَبيتُ اللَّيلَةِ الثَّالثةِ ورَميُ يومِها إذا نفرَ النَّفْرَ الأَوَّلَ، ولا يجوزُ إلا بعدَ رمي اليومِ الثَّاني وقبلَ غُروبِهِ، فمن غَربَتْ عليه شمسُ اليومِ الثَّاني لزِمَهُ مَبيتُ اللَّيلَةِ الثَّالثةِ ورميُ يومِها، ما لم يَكُنْ مَعذُوراً بالاشتغالِ بالرَّحيلِ، ويجبُ عليه أَمرانِ:

- **الأوَّلُ:** النِّيةُ (نيَّةُ النَّفْرِ) وتكونُ مُقارنةً لهُ.
- **الثَّاني:** العَزْمُ على عدَمِ العَودِ، فإن عزمَ على العَودِ عندَ النَّفْرِ لم يَجُزِ النَّفْرُ ويَلزمُهُ العَودُ.

ويَسقُطُ المبيتُ بمِنى عن المعذُورينَ: أهلِ السِّقايةِ ورِعاءِ الإبلِ[١٧١٤]، ومن له مالٌ يَخافُ ضَياعَهُ لو اشتغلَ بالمبيتِ، أو يخافُ على نفسِهِ أو عندَهُ مريضٌ ولو أَجنبيٌّ لا مُتعهِّدَ لهُ، أو كان يأنَسُ به لصداقَةٍ، فيسقُطُ عنهُمُ المبيتُ وغيرُ ذلك من أعذارِ الجماعَةِ ممَّا يمكنُ مجيئُهُ هنا ويجبُ عليهم تدارُكُ الرَّميِ.

فيُذَرُونَ في تركِ المبيتِ لا الرَّميِ بشرطِ أن لا يَمكُثَ الرُّعاةُ إلى الغُروبِ وإلا لزمَهمُ المبيتُ لأنَّ عُذرَهم بالنَّهارِ بخلافِ أهلِ السِّقايةِ فإنَّ عُذرَهم باللَّيلِ أيضاً.

([١٧١٢]) حاشية الجمل ج٢/ ٤٦٩، تحفة المحتاج ج٧٨٢/١، مغني المحتاج ج١/ ٥٠٥، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٨٦ الباجوري على ابن قاسم ج٣٣٥/١، إعانة الطالبين ج٣٠٤/٢، قليوبي وعميرة ج٢/ ١٢٠، أسنى المطالب ج١/ ٤٩٤ نهاية المحتاج ج٣/ ٣٠٩، المجموع ج٨/ ٢٤٥.

([١٧١٣]) وعند (د) عن السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها قالتْ: (**ثم رجعَ إلى مِنى فمَكَثَ بها ليالِيَ أيَّامِ التَّشريقِ**...).

([١٧١٤]) لِمَا رواهُ (خ ١٧٤٣) و(م ١٣٠٥) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: استأذنَ العبَّاسُ بنُ عبدِ المطَّلِبِ رضي اللهُ عنهُما رسولَ اللهِ ﷺ أن يبيتَ بمكَّةَ ليالِيَ مِنى من أجلِ سِقايتِهِ، فأذِنَ لهُ. فقد دلَّ على أنَّهُ لا يجوزُ لغيرِ المعذورِ تركُهُ. ويُشترَطُ أن يُوجدَ فيها مُعظمَ اللَّيلِ. (ورخَّصَ لرُعاةِ الإبلِ في تركِ البيتوتةِ يرمُونَ يومَ النَّحرِ ثم يَرمونَ يومَ النَّفْرِ) (ت ٩٥٥ – الموطأ ٤٠٨/١ – د ١٩٥٥ – حم ٤٥٠/٥).

وعلى الحاجِّ في مبيتِ مِنى أن يبتعِدَ عن جمرةِ العقبةِ لأنَّها ليستْ من مِنى.

حُكمُ تركِهِ:

١- إن تركَهُ كُلَّهُ لزمَهُ دَمٌ.

٢- إن تركَ ليلَتَينِ من ثلاثةٍ لزمَهُ مُدَّانِ.

٣- إن تركَ مَبيتَ ليلةٍ من ليلتَينِ لزمَهُ مُدٌّ واحِدٌ.

تنبيهٌ: ينبغي في أيَّامِنا هذه عدمُ التَّشدُّدِ في مبيتِ مِنى لأنَّ مُخيَّماتِ المبيتِ صارَتْ تُعطَى خارِجَ حُدودِ مِنى المعروفةِ، ومادامَ المبيتُ سُنَّةً عندَ مذهبِ السَّادةِ الحنفيَّةِ رضيَ اللهُ عنهم فلا بأسَ بتقليدِهِ، فالمذاهبُ كُلُّها على خيرٍ مع قولٍ عندَنا في المذهبِ أنَّ المبيتَ بها سُنَّةٌ، لكنَّنا لا نقلِّدُ القولَ الضَّعيفَ في مذهبِنا بل نقلِّدُ مذهبَ الحنفيَّةِ لأنَّهُ المعتمدُ عندَهُمْ، ومن قلَّدَ عالِماً لقيَ اللهَ سالِماً إذ لا فائدةَ في وجودِهِ أيَّامَ التَّشريقِ خارِجَ مِنى وخاصَّةً قد أصبحَ من المتعذِّرِ المبيتُ بمِنى ولو في مسجدِها دونَ المُخيَّماتِ واللهُ أعلمُ.

النَّفْرُ: هو الرَّحيلُ من مِنى في اليومِ الثَّاني من أيَّامِ التَّشريقِ، ولصحَّتِهِ شُروطٌ:

١- أن يسيرَ بعدَ الزَّوالِ وقبلَ الغُروبِ.

٢- أن يكونَ قد باتَ اللَّيلَتَينِ قبلَهُ أو فاتَهُ مَبيتُهُما لعُذْرٍ، أو باتَ ليلةً وعزَمَ على التَّصدُّقِ عن اللَّيلةِ الثَّانيةِ.

٣- أن لا يَعزِمَ العَودَ للمَبيتِ.

٤- أن يكونَ بعدَ تمامِ الرَّميِ.

٥- أن ينويَ النَّفْرَ.

٦- أن تكونَ النِّيةُ مُقارِنةً لهُ، أي وجودُها قبلَ انفصالِهِ من مِنى ولو بجزْءٍ يَسيرٍ.

مسألةٌ: لو نفَرَ من مِنى قبلَ الغُروبِ، ثمَّ عادَ إليها ولو لغيرِ حاجةٍ وغربتِ الشَّمسُ وهو بها جازَ له الخُروجُ مِنها قبلَ الفجرِ من غيرِ مَبيتٍ وبعدَهُ من غيرِ رميٍ.

٥- الواجِبُ الخامِسُ: التَّحرُّزُ من مُحرَّماتِ الإحرامِ.

٦-الواجِبُ السَّادِسُ: طوافُ الوداعِ[١٧١٥]، وهو واجِبٌ مُستقِلٌّ لا بُدَّ فيه من النِّيةِ لاستقلالِهِ عن واجباتِ الحَجِّ، ويلزَمُ بتركِهِ دمٌ، ويسقُطُ عن الحائضِ والنُّفَساءِ[١٧١٦] إلا إن طَهُرَتا قبلَ مُغادرَةِ مكَّةَ. أما المتحيِّرَةُ فلها أن تَطوفَ فإن لم تَفعلْ فلا شيءَ عليها للشَّكِّ في طُهرِها، وكذا المعذورُ لخوفِ ظالِمٍ أو فَوتِ رِفْقةٍ.

ثمَّ إنَّهُ لا يمكُثُ بعدَ الطَّوافِ، فإن مكثَ لغيرِ حاجَةٍ، أو لحاجةٍ لا تتعلَّقُ بالسَّفرِ فعليه إعادةُ الطَّوافِ، ولو أُكرِهَ على المُكثِ لزمَهُ، وليس من المُكثِ صلاةُ ركعتَينِ أو دُعاءٌ أو إتيانُ زمزَمَ أو صلاةُ الجماعةِ ولو خرجَ بعد مسافةِ القصرِ ثمَ عادَ للوداعِ يبقى في حقهِ وجوبُ الدم إلا أن يقلدَ السادةَ المالكية

ولا طوافَ وداعٍ على مُريدِ الإقامةِ وإن أرادَ السَّفرَ بعدَهُ، ولا على مُريدِ السَّفرِ قبلَ فراغِ الأعمالِ، ولا على المُقيمِ بمُكْثِهِ الخارجِ عن التَّنعيمِ ونحوِهِ[١٧١٧].

من طافَ للوداعِ (بعدَ نصفِ ليلةِ النَّحرِ) ولم يكُنْ قد طافَ للإفاضةِ وقعَ عن طوافِ الإفاضةِ.

واجباتُ العُمرةِ شيئانِ:

- الأوَّلُ: الإحرامُ من الميقاتِ،
- والثَّاني: اجتنابُ مُحرَّماتِ الإحرامِ.

فصلٌ: تَحلُّلُ الحَجِّ: للحجِّ تحلُّلانِ:

الأوَّلُ: يحصُلُ بفعلِ اثنَينِ من ثلاثةٍ: رميِ العَقبةِ- الحلْقِ- الطَّوافِ مع السَّعيِ، فيحِلُّ لهُ كلُّ شيءٍ ما عدا النِّكاحَ والوطْءَ ومُقدِّماتِهِ[١٧١٨].

([١٧١٥]) لِمَا روى ابنُ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهُما، قال: «أُمِرَ الناسُ أن يكونَ آخِرُ عهدِهم بالبيتِ، إلا أنَّهُ خُفِّفَ عن الحائضِ» (خ ١٧٥٥ –٣٢٩- م ٣٢٠٧).

([١٧١٦]) للحديثِ السَّابقِ، ولأنَّ السيدةَ صفيَّةَ حاضتْ فأمرَها النبيُّ ﷺ أن تنصرِفَ بلا وداعٍ.(م٣٢٠٩ – جه ٣٠٧٢)

([١٧١٧]) لأنَّهُ ﷺ أمرَ أخا عائشةَ أن يُعْمِرَها من التَّنعيمِ ولم يأمُرْها بطوافِ الوداعِ(ق).

(١٧١٨) لحديث (حم): (إذا رَمَيْتُم وحلقْتُمْ فقد حلَّ لكمُ الطِّيبُ والثِّيابُ وكُلُّ شيءٍ إلا النِّساءَ) أي عقدَ النِّكاحِ والمباشرةَ أمَّا الصَّيدُ فيحِلُّ ولا يَحْرُمُ.

الثَّاني: يَحصُلُ بفعلِ الثَّالثِ، ويَحِلُّ به باقي المُحرَّماتِ، ومن فاتَهُ الرَّميُ ولزمَهُ بدلَهُ من دمٍ أو صوم توقَّفَ التَّحلُّلُ على الإتيانِ ببدلَهِ. وله سِتُّ صُورٍ:
أحدُها: أن يرميَ ثم يُزيلَ الشَّعرَ.
ثانيها: أن يرميَ ثمَّ يطوفَ.
ثالثُها: أن يُزيلَ الشَّعرَ ثم يرميَ.
رابعها: أن يُزيلَ الشَّعرَ ثم يطوفَ.
خامسُها: أن يطوفَ ثمَّ يرميَ.
سادسها: أن يطوفَ ثم يُزيلَ الشَّعرَ.
والذَّبحُ لا علاقةَ له بالتَّحلُّلِ.

فصلٌ: في أقسامِ التَّحلُّلِ:

ويُقسَمُ التَّحلُّلُ (أي الخروجُ من النُّسُكِ) إلى أربعةِ أقسامٍ:
الأوَّلُ: أن يكونَ بتِمامِ الأفعالِ من حجٍّ أو عُمرةٍ، فإن أتَى باثْنَينِ من ثلاثةٍ:
- رميُ جمرةِ العقبةِ يومَ النَّحْرِ.
- وطوافُ الإفاضةِ المتبوعُ بالسَّعيِ (إن لم يكُنْ سعى بعدَ طوافِ القُدُومِ).
- وإزالةُ الشَّعرِ من رأسِهِ.

إذا أتى باثْنَينِ منها حلَّ له ما حرُمَ بالإحرامِ غيرَ نكاحٍ ووطْءٍ ومقدِّماتِهِ، وإذا فعلَ الثَّالثَ بعدَ الاثنينِ حلَّ له بقيَّةُ المَحرَّماتِ.
الثَّاني: أن يكُونَ بعمَلِ عُمرَةٍ فيما إذا فاتَهُ الوقوفُ بعرفَةَ.
الثَّالثُ: أن يكُونَ لعُذرٍ كمَرَضٍ وفراغِ نفقةٍ، وإنَّما يتحلَّلُ لذلك إن شرطَ التُّحلُّلَ بهِ مع الإحرامِ ثم تارةً يُشترَطُ التَّحلُّلُ بالمرضِ نفسِهِ مثلاً، كما إذا قالَ في إحرامِهِ: إذا مَرضْتُ فأنا حلالٌ، فيصيرُ حلالاً بالمرضِ نفسِهِ، وتارةً يُشترَطُ التَّحلُّلُ (أي جوازُهُ) بسببِ حُصولِ ذلك كما إذا قالَ: إذا مَرضْتُ تحلَّلتُ، فلابُدَّ حينئذٍ من التَّحلُّلِ بإزالةِ شعرٍ مع نيةِ التَّحلُّلِ، فإن شرطَ مع ذلك الذَّبحَ كأن قال: إذا مَرضْتُ تحلَّلتُ وذَبحتُ، فيلزمُهُ الذَّبحُ وإزالةُ الشَّعرِ مع نيةِ التَّحلُّلِ معهُما.
الرَّابعُ: أن يكونَ للإحصارِ: أي المنعِ من إتمامِ النُّسُكِ ويكونُ بذبحٍ فإزالةِ شعرٍ مع نيَّةِ التَّحلُّلِ معهُما، بأن ينويَ الخُروجَ من الإحرامِ.

تَحلُّلُ العُمرةِ:

يحصُلُ بالإتيانِ بجميعِ أعمالِها، فلو جامعَ بعدَ الطَّوافِ والسَّعيِ وقبلَ الحلْقِ فسدَتْ عُمرَتُهُ.

فصلٌ: العُمرةُ[١٧١٩]**:**
أركانُها: إحرامٌ – وطَوافٌ – وسعيٌ – وحلْقٌ أو تقصيرٌ – والتَّرتيبُ على ما ذُكرَ.

واجباتُ العُمرةِ:

١- **الإحرامُ من الميقاتِ**[١٧٢٠]**:**
آ - مكانيٌّ:
١- إنْ كانَ من أهلِ مكَّةَ: من أَدنى الحِلِّ في أي جهةٍ شاءَ. فيَحْرُمُ إحرامُهُ بعمرةٍ من الحرمِ لتركِهِ مِيقاتَهُ وينعقِدُ إحرامُهُ وعليه دمٌ، كمن تجاوزَ ميقاتَهُ بلا إحرامٍ ثم أحرمَ.
٢- إن كان آفاقيّاً: من مواقيتِ الحجِّ.
ب - زمانيٌّ: في كلِّ أوقاتِ السَّنةِ إلا إن كانَ مُحرماً بحجٍّ أو عُمرةٍ فحتى ينتهيَ رميُ أيامِ التَّشريقِ (أي تنتهيَ أعمالُ الحجِّ).
- مواضِعُ مواقيتِ العُمرةِ:
١- الجِعْرَانةُ.
٢- التَّنعيمُ (مسجدُ السيدةِ عائشةَ).
٣- الحُدَيبيةُ.

٢- اجتنابُ مُحرَّماتِ الإحرامِ.

وتَندَبُ العُمرةُ في أَشهُرِ الحجِّ و في رمضانَ إلا أنَّها في رمضانَ أفضلُ منها في باقي السَّنةِ[١٧٢١]، وتُجزِئُ عمرةُ القارِنِ عن عُمرةِ الإسلامِ،ولوأحرمَ بالحجِّ في غيرِ أَشهُرِهِ أو مُطلَقاً انعقَدَ عُمرةً مُجزِئةً عن الفَرضِ لشِدَّةِ لزومِ الإحرامِ لذلكَ انعقدَ مع الجِماعِ المُفسدِ.

فصلٌ: ما يُبطِلُ العمرةَ وما يُفسدُها:

١- الرِّدَّةُ تُبطِلُها ولا يمضي في العُمرةِ إن ارتدَّ فيها لبُطلانِها كما هو في الحجِّ.

(١٧١٩) وردَ في الصَّحيحَينِ أنَّهُ ﷺ: «**اعتمرَ أربعَ عُمَرٍ: عُمرَةٍ في رمضانَ، وعُمرَةٍ في شوَّالٍ، وعُمرةٍ في ذي القَعدةِ، وعُمرةٍ في رجبٍ**». (خ١٧٧٨ – م١٢٥٣)

(١٧٢٠) ودليلُ ذلك ما رُوي عن عبد الرَّحمن بنِ أبي بكرٍ رضي اللهُ عنهُما «**أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَهُ أن يُردِفَ عائشةَ ويُعمِرَها من التَّنعيمِ**» (ق).

(١٧٢١) لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما مرفوعاً «**عمرةٌ في رمضانَ تَعدِلُ حَجَّةً**» (خ١٧٨٢ – م١٢٥٦)وفي روايةٍ لهما(**فإنَّ عُمرةً في رمضانَ تَقضي حَجَّةً أو حَجَّةً معي**).

٢- الوطءُ في الفرجِ يُفسِدُها بشرطِ العِلمِ والعَمدِ والاختيارِ والتَّمييزِ. وفيه بدنةٌ، وإتمامُها وإعادتُها كالحجِّ، وليسَ لها إلا تحلُّلٌ واحدٌ.وتقدَّمُ الفرقُ بينَ المبطِلِ والمُفسِدِ.

تَكرارُها: ولا يُكرَهُ تَكرارُها ولو في اليومِ الواحِدِ، لأنَّها عِبادةٌ، والاشتغالُ بها أفضلُ من الاشتغالِ بالطَّوافِ[١٧٢٢].

([١٧٢٢]) رُويَ عن سيدِنا عليٍّ أنه قال : **في كلِّ شهرٍ عُمرةٌ** (مسندُ الإمامِ الشافعيِّ ٢٧٩/١) وعن ابنِ عمرَ أنَّهُ اعتمرَ أعواماً في عهدِ ابنِ الزُّبيرِ **عُمرتَينِ في كلِّ عامٍ** (مسندُ الإمامِ الشَّافعيِّ ٣٨١/١) وعن السيدِة عائشةَ **اعتمرتْ في سنةٍ مرَّتَينِ** (مسند الشافعي ٣٨٠/١) **واعتمرتْ في شهرٍ مرَّتينِ** بأمرِ النبيِّ ﷺ عُمرةً مع قِرانِها وعُمرةً بعدَ حَجِّها (م١٢١١) من حديثِ الأَسْوَدِ. وقال ﷺ « **العمرةُ إلى العمرةِ كفَّارَةٌ لما بينَهُما** » (خ١٧٧٣ – م١٣٤٩) لكنَّ سيدَنا رسولَ اللهِ ﷺ لم يعتمِرْ إلا أربعَ عُمَرٍ ولم يَعتمِرْ مرَّتينِ في عامٍ واحدٍ، هذا هو المعروفُ في الصَّحيحَينِ وغيرِهما.

*** بابٌ: صِفةُ الحَـجِّ :**

ذكرتُ في كتابي (مناسِكِ الحَجِّ) كلَّ ما يلزَمُ الحاجَّ من بدايةِ أمرِهِ حتى مُنتهاهُ وها أنا أَختصِرُ ما استطعتُ:

يُسنُّ لِمُحِلٍّ بمكَّةَ وبقُربِها، ولِمتَمتِّعٍ حَلَّ من عُمرتِهِ إحرامٌ بحَجٍّ في ثامِنِ ذي الحِجَّةِ، وهو يومُ التَّرويةِ[١٧٢٣] سُمِّيَ الثَّامنُ بذَلك؛ لأَنَّهمْ كانُوا يَترَوَّونَ فيه الماءَ لِمَا بعدَهُ؛ أو لأنَّ إبراهيمَ أصبحَ يتروَّى فيه من أمرِ الرُّؤيا[١٧٢٤].

إلا مُتمتِّعاً لم يجِدِ هدياً وأرادَ صَوماً فيجبُ عليه أن يُحرِمَ في سادسِهِ (أي ذي الحِجَّةِ) ليَصومَ الثَّلاثةَ أيامٍ في إحرامِ الحجِّ[١٧٢٥]، ويُسنُّ لَمن أحرمَ من مكَّةَ أو قُربِها أن يكونَ إحرامُهُ بعدَ فعلِ ما يفعلُهُ في إحرامِهِ من الميقاتِ (من الغُسلِ والتَّنظيفِ والتَّطيُّبِ في بدنِهِ، وتجرُّدِه من المَخيطِ في إزارٍ ورِداءٍ أبيضَينِ نَظيفَينِ، ونعلَينِ) وبعدَ طوافٍ وصلاةِ ركعتَينِ والأفضلُ أن يسعى لحجِّهِ بعدَ الطَّوافِ لكثرةِ أعمالِ يومِ النَّحرِ عليه فيُخفِّفُ منها، وهذا السَّعيُ يُجزِئُهُ عن سعيِ الحجِّ، والأفضلُ أن يُحرِمَ من المسجدِ من تحتِ الميزابِ لأَنَّهُ من أشرفِ المواضعِ في الحرمِ، وجازَ وصحَّ إحرامُهُ من خارجِ الحرمِ كجُدَّةَ مثلاً، ولا دمَ عليه إذا كانَ مُتمتِّعاً لأنَّ جُدَّةَ ميقاتُ من لم يُحاذِ ميقاتاً لأَنَّها تبعُدُ مرحلتَينِ عن مكَّةَ (أي /٨٦كم/ وهي مسافةُ أقربِ المواقيتِ لمكَّةَ).

ويُستحَبُّ للإمامِ الأعظمِ أو نائبِهِ أن يَخطُبَ بمكَّةَ في سابعِ ذي الحِجَّةِ(المُسمَّى بيومِ الزِّينةِ لتزْيينِهِمْ فيه هَوادِجَهمْ)خُطبةً فَردةً بعدَ صلاةِ الظُّهرِ أو الجمعةِ إن كان يومَها ولا يكفي عنها خُطبةُ الجُمعةِ ،يأمرُهمْ فيها بالغُدوِّ في اليومِ الثَّامنِ المُسمَّى بيومِ التَّرويةِ (لأَنَّهم يَترَوَّونَ فيه الماءَ)إلى مِنى (سُمِّيتْ بذلك لكثرةِ ما يُمنَى أي يُراقُ فيها من الدِّماءِ).

(١٧٢٣) لحديثِ جابرٍ في صِفةِ حجِّهِ ﷺ رواه (م)، وفيه: (**فلَمَّا كان يومُ التَّروِيةِ، توجَّهُوا إلى مِنى فأهلُّوا بالحجِّ**) .

(١٧٢٤) القاموس المحيط : (رَوِيَ).

(١٧٢٥) لقولِهِ تعالى : ﴿ **ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ** ﴾ البقرة: ١٩٦، أي بعدَ الإحرامِ بالحجِّ وهذا لمن لا يريدُ أن يرجِعَ إلى الميقاتِ ليُحرِمَ بالحجِّ منه .

ويَفتتِحُ الخُطبةَ بالتَّلبيةِ إن كانَ مُحرِماً وإلا فبالتكبيرِ يُعلِّمُهم فيها ما أمامَهُم من المناسكِ[١٧٢٦] ويأمُرُ فيها المُتمتِّعينَ والمَكِّيينَ بطوافِ الوداعِ قبلَ خروجُهمْ وبعدَ إحرامِهمْ .

بخلافِ المُفردِ والقارنِ الآفاقِيَّينِ لا يُؤمَرا بطوافِ الوداعِ لأنَّهُما لم يَتحلَّلا من مناسِكِهما ،وليسَ مكَّةُ محلَّ إقامتِهما.

ثم يخرُجُ إلى مِنى قبلَ الزَّوالِ ندباً[١٧٢٧]، فيُصلِّي بها الظُّهرَ مع الإمامِ، ثم يبيتُ بها نَدْباً إلى الفجرِ ويُصلِّي مع الإمامِ[١٧٢٨] فإذا طلَعَتِ الشَّمسُ يومَ عرفةَ سارَ من مِنى فأقامَ بنَمِرةَ (موضِعٍ بِعرفةَ) إلى الزَّوالِ، وهو جبلٌ عليه أنصابُ الحرَمِ على يَمينِكَ إذا خرجتَ من مأزِمَي عرفةَ تُريدُ الموقفَ .

فيخطُبُ بها الإمامُ أو نائبُهُ خُطبةً قصيرةً مفتتَحَةً بالتَّكبيرِ يُعلِّمُهمْ فيها الوقوفَ ووقتَهُ والدَّفعَ منه والمبيتَ بمزدلفَةَ[١٧٢٩] . ثم يجمعُ من يجوزُ له الجمعُ حتى المنفردُ بينَ الظُّهرِ والعصرِ ويعجِّلُ[١٧٣٠] . ويغتسِلُ ندباً للوقوفِ بعرفةَ.

ثمَّ يأتي عرفةَ وكلُّها مَوقِفٌ[١٧٣١] إلا بطنَ عُرَنَةَ[١٧٣٢] فلا يُجزئُ وقوفُهُ فيهِ؛ لأنَّهُ ليسَ من عرفةَ كمزدلِفةَ، وهي (أي عرفةُ) من الجبلِ المشرِفِ على عُرَنَةَ إلى الجبالِ المقابلةِ لهُ، إلى ما يلي حوائطَ بني عامرٍ.

(١٧٢٦) عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال :كان رسولُ اللهِ ﷺ اذا كانَ قبلَ يومِ التَّروِيةِ بيومٍ خطبَ النَّاسَ وأخبرَهمْ بمناسِكهمْ (هب٥/١١١).

(١٧٢٧) إن لم يكُنْ يومَ جمعةٍ وإلا خرجَ بهم قبلَ الفجرِ لأنَّ السفرَ يومَها بعدَ الفجرِ وقبلَ الزَّوالِ حرامٌ فيمن تلزمُهُ الجمعةُ ولم يُمكِنْ إقامتُها بمِنى ولم يُصلِّ النبيُّ ﷺ الجمعةَ بعرفةَ مع أنَّهُ ثبتَ (م٣٢٧٥) أن يومَ عرفةَ الذي وقفَ فيهِ النبيُّ ﷺ كان يومَ جمعةٍ.

(١٧٢٨) لحديثِ جابرٍ: (**وركبَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى مِنى فصلَّى بها الظُّهرَ والعصرَ والمغرِبَ والعشاءَ والفجرَ ثمَّ مكثَ قليلاً حتى طلعتِ الشَّمسُ**) (م).

(١٧٢٩) لحديثِ جابرٍ : (**حتى إذا جاءَ عرفةَ فوجدَ القُبَّةَ قد ضُرِبتْ له بنَمِرةَ فنزلَ بها حتى إذا زالتِ الشَّمسُ أمرَ بالقَصْواءِ فرُحِلَتْ له فأتى بطنَ الوادي فخطبَ النَّاسَ**) (م٢٩٤١).

(١٧٣٠) لحديثِ جابرٍ: (**ثمَّ أذَّنَ ثمَّ أقامَ فصلَّى الظُّهرَ ثمَّ أقامَ فصلَّى العصرَ ولم يُصَلِّ بينَهُما شيئاً**). وقال سالمٌ للحجَّاجِ بنِ يُوسُفَ يومَ عرفةَ: إن كُنتَ تريدُ أن تُصيبَ السُّنةَ فقَصِّرِ الخُطبةَ وعجِّلِ الصَّلاةَ، فقال ابنُ عمرَ: صدقَ، رواه (خ ١٦٦٣)، وانظرْ (م٢٩٤١)

(١٧٣١) لقولِهِ ﷺ: «**فقد وقفْتُ ههنا، وعرفةُ كلُّها موقِفٌ**» رواه (د ١٩٣٦ – جه ٣٠١٢).

وسُنَّ وُقوفُهُ أي الحاجِّ بعرفةَ راكِباً[١٧٣٣] بخلافِ سائرِ المناسكِ فيفعلُها غيرَ راكبٍ، وتقدَّمَ حكمُ طوافٍ وسعيٍ راكِباً .

وسُنَّ وقوفُهُ مُستقبلَ القِبلةِ عندَ الصَّخراتِ وجبلِ الرَّحمةِ واسمُهُ إلالٌ[١٧٣٤] ويقالُ له جبلُ الدُّعاءِ[١٧٣٥] ولا يُشرَعُ صعودُهُ على جبلِ الرَّحمةِ إجماعاً.

ويَرفعُ واقفٌ بعرفةَ يديه ندباً ولا يجاوزُ بهما رأسَهُ[١٧٣٦] ويُكثِرُ الدُّعاءَ والاستغفارَ والتَّضرُّعَ وإظهارَ الضَّعفِ والافتقارِ، ويُلِحُّ في الدُّعاءِ، ولا يَستبطئُ الإجابةَ، ويجتنبُ السَّجْعَ، ويُكرِّرُ دعاءَهُ ثلاثاً ويُكثِرُ من قولِ: (لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، له الملكُ وله الحمدُ، يُحيي ويميتُ، وهو حيٌّ لا يموتُ، بيدِهِ الخيرُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، اللَّهمَّ اجعلْ في قلبي نُوراً، وفي بَصَري نوراً، وفي سمعي نوراً، ويَسِّرْ لي أَمري)[١٧٣٧]

ووقتُهُ: أي الوقوفِ بعرفةَ من زوالِ شمسِ يومِ عرفةَ إلى فجرِ يومِ النَّحرِ[١٧٣٨] لأنَّهُ ﷺ تركَ ما قبلَ الزَّوالِ من يومِ عرفةَ ووقفَ بعْدَ الزَّوالِ، وتركُهُ ﷺ الوقوفَ فيهِ يمنَعُ كونَهُ وقتاً لهُ .

(١٧٣٢) لحديثِ : «**كلُّ عرفةَ موقِفٌ، وارفَعُوا عن بطنِ عُرَنَةَ**» (جه ٣٠١٢).

(١٧٣٣) لفعلِهِ ﷺ فقد وقفَ على راحلتِهِ(ق).

(١٧٣٤) على وزنِ (هِلالٍ).

(١٧٣٥) لقولِ سيدِنا جابرٍ عنه ﷺ «**جعلَ بطنَ ناقتِهِ القَصواءِ إلى الصَّخراتِ وجعلَ حبلَ المُشاةِ بينَ يديهِ واستقبلَ القِبلةَ**» وقولُهُ: حبلَ المشاةِ: أي طَرِيقَهُم الذي يَسلُكونَهُ في الرَّمْلِ»، وقيلَ: أرادَ صفَّهُمْ ومُجتمَعَهُم في مَشيِهم، تَشبيهاً بحبلِ الرَّمْلِ .

(١٧٣٦)لخبرِ (هب ٥/٢٦١) « تُرفَعُ الأيدي في سبعِ مواطِنَ: عندَ افتتاحِ الصَّلاةِ، واستقبالِ البيتِ، والصَّفا والمروةِ، والموقِفَينِ، والجَمرتَينِ (كنز العمال ١٢٣٨٣ – السيوطي في الدرر ١/٢١٠).

(١٧٣٧) لحديثِ: «**أفضلُ الدُّعاءِ دعاءُ يومِ عرفةَ وأفضلُ ما قُلتُ أنا والنَّبيونَ من قَبلي: لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ**» رواه مالكٌ في الموطَّأ ١/٢١٣، وعن عمرِو بنِ شُعيبٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ: كان أكثرُ دعاءِ النبيِّ ﷺ يومَ عرفةَ:«**لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، له الملكُ وله الحمدُ بيدِهِ الخيرُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ**» (ت ٣٥٨٥). وما في المتنِ مأثورٌ عن سيدِنا عليٍّ ﷺ (هب ٥/١١٧).

(١٧٣٨) لقولِه ﷺ: « **الحجُّ عرفةُ فمن جاءَ قبلَ صلاةِ الفجرِ من ليلةِ جمعٍ فقد تمَّ حجُّهُ**»(الأربعةُ–حم).وقال عطاءُ بنُ أبي رباحٍ: (لا يفوتُ الحجُّ حتى ينفجرَ الفجرُ من ليلةِ جمعٍ قال ابنُ جُريجٍ: قلتُ لعطاءٍ : أَبلغَكَ ذلك عن رسولِ

فمن حصَّلَ الوقوفَ لا مع سُكْرٍ أو جُنونٍ (فيقعُ نفلاً لهُما) أو إغماءٍ ما لم يَفيقُوا بها فيه (أي: وقتِ الوقوفِ بعرفةَ) ولو لحظةً مُختاراً وهو أهلٌ للحجِّ بأن كان مُحرِماً به مُسلِماً عاقلاً ولو مارَّاً بعرفةَ راجِلاً أو راكِباً أو مرَّ بها نائِماً أو جاهِلاً أنَّها عرفةُ صحَّ حجُّهُ كما لو علِمَ بها.

ومن وقفَ بها أي عرفةَ نهاراً ودفعَ قبلَ الغُروبِ ولم يَعُدْ بعدَ الغُروبِ من ليلةِ النَّحرِ إلى عرفةَ، أو عادَ إليها قبلَهُ أي الغروبِ، ولم يقعِ الغروبُ وهو بها فيُسنُّ له دمٌ لتركِهِ سنَّةً على المذهبِ، فإن عادَ إليها ليلةَ النَّحرِ فلا دمَ عليه؛ لأنَّهُ أتى بالمسنونِ وهو الجَمْعُ بينَ النَّهارِ والليلِ، بخلافِ واقفٍ ليلاً فقطْ فلا دمَ عليهِ[١٧٣٩].

ثمَّ يدفَعُ بعدَ الغُروبِ من عرفةَ مع الأميرِ على طريقِ المأزِمَينِ[١٧٤٠] **إلى مُزدلفَةَ**[١٧٤١] وهي ما بينَ المأزِمَينِ[١٧٤٢] ووادي مُحسِّرٍ[١٧٤٣]، يدفَعُ بِسكِينَةٍ[١٧٤٤]

اللهِ ﷺ قال عطاءٌ : نعمْ)(هب). وعن عُروةَ بنِ مُضرِّسٍ الطَّائيِّ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ بالمزدلفةِ حين خرجَ إلى الصلاةِ فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي جِئتُ من جَبَلَي طيِّءٍ أَكللْتُ راحلتي وأتعبتُ نفسي، واللهِ ما تركْتُ من جبلٍ إلا وقفتُ عليه فهل لي من حَجٍّ؟ فقالَ النبيُّ ﷺ «**من شَهدَ صلاتَنا هذه ووقفَ معنا حتى نَدفَعَ، وقد وقفَ قبلَ ذلك بعرفةَ ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجُّهُ وقضى تَفثَهُ**» رواه الأربعةُ (د ١٩٥٠، وصحَّحهُ ت ٨٩١) ، ورواه (حم ٤/٢٦١)، ورواه (حا) وقال: صحيحٌ على شرطِ كافَّةِ أئمَّةِ الحديثِ (١/٤٦٣).

(١٧٣٩) لحديثِ : «**من وقف بعرفاتٍ بليلٍ فقد أدركَ الحجَّ**» (قط ٢/٢٤١)

(١٧٤٠) لأنَّهُ ﷺ سلكَهُ .

(١٧٤١) من الزَّلَفِ: وهو التَّقرُّبُ؛ لأنَّ الحاجَّ إذا أفاضُوا من عرفاتٍ ازدلفُوا إليها، أي تقرَّبُوا ومَضَوا إليها، وتُسمَّى جمعاً لاجتماعِ النَّاسِ فيها (وأزْلَفْتُ الشيءَ جمعتُهُ) أو لازدِلافِها من عرفاتٍ أي قُربِها.

(١٧٤٢) بالهَمْزِ وكسرِ الزَّايِ وهما جبلانِ بينَ عرفةَ ومُزدلفَةَ .

(١٧٤٣) بالحاءِ المهملةِ والسِّينِ المهمَلَةِ المشدَّدَةِ: وادٍ بينَ مُزدلفَةَ ومِنى، سُمِّيَ بذلكَ لأنَّهُ يُحسِّرُ سالِكَهُ أي يُعْيِيهِ .

(١٧٤٤) لقولِ سيدِنا جابرٍ: (**ودفعَ رسولُ اللهِ ﷺ وقد شنقَ للقَصواءِ الزِّمامَ، حتى إنَّ رأسَها لِيُصيبَ مَورِكَ رَحلِهِ، ويقولُ بيدِهِ اليُمنى: أيُّها النَّاسُ السَّكينةَ السَّكينةَ**)(م).

مُستغفِراً لأنَّهُ لائقٌ بالحالِ يُسرِعُ في الفُرجَةِ[١٧٤٥] فإذا بلغَها (أي مُزدلفَةَ) جمَعَ العِشاءَينِ بها مَن يجوزُ له الجمعُ قبلَ حطِّ رحلِهِ[١٧٤٦]، وإن صلَّى المغربَ بالطَّريقِ تركَ السُّنَّةَ وأجزأَهُ لأنَّ كلَّ صلاتَينِ جازَ الجمعُ بينَهُما جازَ التَّفريقُ بينَهُما كالظُّهرِ والعَصرِ بعرفةَ، وفِعلُهُ ﷺ محمولٌ على الأفضلِ، ومن فاتتْهُ الصَّلاةُ مع الإمامِ بعرفةَ أو مُزدلفَةَ جمعَ وحدَهُ[١٧٤٧] ثمَّ يبيتُ بها وُجوباً[١٧٤٨] وليسَ برُكْنٍ بل واجبٌ يُجبَرُ تركُهُ بدمٍ على العُمومِ[١٧٤٩].

وللحاجِّ الدَّفعُ من مزدلفةَ قبلَ الإمامِ بعدَ نِصفِ اللَّيلِ ويُسنُّ تقديمُ النِّساءِ والضَّعفةِ بعدَ نصفِ اللَّيلِ إلى مِنى ليَرمُوا جمرةَ العَقبةِ قبلَ زحمةِ النَّاسِ[١٧٥٠]،

([١٧٤٥]) لحديثِ أُسامةَ (ق): كان رسولُ اللهِ ﷺ يَسيرُ العَنَقَ فإذا وجدَ فجوةً نصَّ (أي أسرعَ) لأنَّ العَنَقَ انبساطُ السَّيرِ والنَّصُّ فوقَ العَنَقِ.

([١٧٤٦]) لحديثِ أسامةَ بنِ زيدٍ قال: (دفعَ النبيُّ ﷺ من عرفةَ حتى إذا كان بالشِّعبِ نزلَ فبالَ ثمَّ توضَّأَ فقلْتُ لهُ: الصَّلاةَ يا رسولَ اللهِ فقالَ **الصَّلاةَ أمامَكَ** فركِبَ فلمَّا جاءَ مُزدلفةَ نزلَ فتوضَّأَ فأسبغَ الوضوءَ ثمَّ أُقيمتِ الصَّلاةُ فصلَّى المغربَ ثم أناخَ كلُّ إنسانٍ بعيرَهُ في منزلِهِ ثمَّ أُقيمتِ الصَّلاةُ فصلَّى العِشاءَ ولم يُصلِّ بينَهُما) متفقٌ عليه (خ ١٣٩ — م ١٢٨٠) .

([١٧٤٧]) لفعلِ ابنِ عمرَ (هب في معرفة السنن ٢٨٧/٧).

([١٧٤٨]) لأنَّهُ ﷺ باتَ بها وقالَ : «**لِتأْخُذُوا** (أي عنّي) **مناسِكَكُمْ**»(م١٢٩٧)ورواهُ(هب)بلفظِ: (**خُذُوا عنّي مناسِكَكُمْ**)، وحديثِ جابرٍ الطَّويلِ (م): أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أتى المزدلفةَ وصلَّى المغربَ والعشاءَ ثمَّ اضطجَعَ حتى طلعَ الفجرُ ثم ركِبَ القَصواءَ حتى أتى المشعرَ الحرامَ ولم يزَلْ واقفاً حتى أسفرَ جِدَّاً ثم دفعَ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ.

([١٧٤٩])لحديثِ « **الحجُّ عرفةُ فمن جاءَ قبلَ صلاةِ الفجرِ من ليلةِ جمعٍ فقد تمَّ حجُّهُ**»(الأربعةُ–حم)أي جاءَ عرفةَ وانظرْ رسالتَنا الأدلةَ المؤتلفَةَ في مبيتِ مُزدلِفةَ .

([١٧٥٠])لحديثِ السيدةِ عائشةَ قالتْ: (**أرسلَ النبيُّ ﷺ بأمِّ سلَمةَ ليلةَ النَّحرِ فرمَتِ الجَمْرةَ قبلَ الفجرِ ثم مضَتْ فأفاضتْ**) رواه (د ١٩٤٢). ولقولِ ابنِ عبَّاس: (**أنا ممَّنْ قدَّمَ النبيُّ ﷺ ليلةَ المُزدلفَةِ في ضَعَفَةِ أهلِهِ**) متفقٌ عليهِ (خ ١٦٧٨ — م١٢٩٣)، وعن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: (**نزلْنا المزدلفةَ فاستأذَنَتِ النبيَّ ﷺ سودةُ أن تَدفعَ قبلَ حَطْمَةِ النَّاسِ وكانتِ امرأةً بطيئةً فأذِنَ لها فدفَعتْ قبلَ حَطْمَةِ الناسِ وأقمْنا حتى أَصبحْنا نحنُ ثمَّ دفعْنا بدَفعِهِ فلأنْ أكونَ استأذنْتُ رسولَ اللهِ ﷺ كما استأذَنَتْ سودةُ أحبُّ إليَّ من مَفرُوحٍ بهِ**)(خ١٦٨١–م١٢٩٠)وحَطْمةُ الناسِ: أي قبلَ أن يزدَحِمُوا ويحطِّمُ بعضُهم بعضاً، ولأنَّهُ ﷺ **رخَّصَ للرُّعاةِ في تركِ المبيتِ ورخَّصَ للعبَّاسِ في تركِهِ لأجلِ سِقايتِهِ وللمشقَّةِ عليهم بالمبيتِ** (خ ١٦٣٤ — م ١٣١٥) .

ومن أصبحَ بها أي مُزدلفَةَ صلَّى الصُّبحَ بغَلَسٍ[١٧٥١] ولِيتَّسِعَ وقتُ وقوفِهِ بالمشعَرِ الحرامِ .

ثمَّ أتى المشعرَ الحرامَ، وسُمِّيَ بهِ لأنَّهُ من علاماتِ الحجِّ، واسمُهُ في الأصلِ قُزَحُ، وهو جبلٌ صغيرٌ معروفٌ آخرَ مُزدلفَةَ فَرَقِيَ عليه إن سَهُلَ، أو وقفَ عندَهُ وحَمِدَ اللهَ تعالى وهلَّلَ وكبَّرَ[١٧٥٢] يُكرِّرُهُ إلى الإسفارِ[١٧٥٣] .

فإذا أسفرَ جِدَّاً سارَ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ[١٧٥٤] ويَسيرُ بسكينةٍ[١٧٥٥] فإذا بلغَ مُحسِّراً أسرعَ قدْرَ رميةِ حجرٍ إن كان ماشياً وإلا حرَّكَ دابَّتَهُ[١٧٥٦] .

([١٧٥١]) لحديثِ جابرٍ يرفعُهُ: (**صلَّى الصُّبحَ بها حتى تبيَّنَ له الصُّبحُ بأذانٍ وإقامةٍ**)(م) والغَلَسُ: ظُلمةُ آخِرِ اللَّيلِ بعدَ طُلوعِ الفجرِ الثَّاني.

([١٧٥٢]) لحديثِ جابر (**أتى المشعرَ الحرامَ فرَقِيَ عليه فحمِدَ اللهَ وهلَّلَهُ وكبَّرَهُ**)(د). واستحبَّ العلماءُ أن يقولَ في دعائِهِ: **اللَّهُمَّ كما وَقَّفْتنا فيه وأَرِيتنا إيَّاهُ فوفِّقْنا لذِكرِكَ كما هدَيتنا واغفِرْ لنا وارْحَمْنا كما وعدْتنا بقولِكَ وقولُكَ الحقُّ:** ﴿**فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ البقرة: ١٩٨ – ١٩٩. وفي مزدلفةَ نزلتِ المغفرةُ لذنوبِ الحُجَّاجِ على النبيِّ ﷺ فعندَ (جه – طب – هب – ع) عن العباسِ ابنِ مِرْداسٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ دعا عشيةَ عرفةَ لأمَّتِهِ بالمغفرةِ والرحمةِ وأكثرَ الدُّعاءَ فأوحى اللهُ إليه: أنِّي قد فعلتُ إلا ظُلمَ بعضِهم بعضاً، وأمَّا ذنوبُهم فيما بيني وبينَهُم فقد غفرتُها، فقال: «**يا ربِّ إنَّكَ قادِرٌ على أن تُثيبَ هذا المظلومَ خيراً من مَظلمتِهِ وتَغفرَ لهذا الظالمِ**». فلم يُجْبْهُ تلك العشيةَ فلمَّا كان غَداةَ المزدلفةِ أعادَ الدُّعاءَ فأجابَهُ اللهُ تعالى: **أنِّي قد غفرتُ لهم**. فتبسَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ، فسألَهُ أصحابُهُ فقال: «**تَبسَّمتُ من عدوِّ اللهِ إبليسَ أنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أنَّ اللهَ قد استجابَ لي في أُمَّتي أَهوى يدعو بالويلِ والثُّبورِ ويحثو التُّرابَ على رأسِهِ**» (وأخرج د طرفاً منه). وعن (جه عن بلالِ بنِ رباحٍ) أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: يا بلالُ أَسكتِ الناسَ، أو أَنصِتِ الناسَ ثم قالَ: «**إنَّ اللهَ تطوَّلَ عليكُمْ في جمعِكُمْ هذا فوهبَ مُسيئَكُم لمُحسِنِكُمْ وأَعطى مُحسنَكُمْ ما سألَ ادفعُوا باسمِ اللهِ**».

([١٧٥٣]) لحديثِ جابرٍ مرفوعاً (م): «**لم يزَلْ واقِفاً عندَ المشعَرِ الحرامِ حتى أسفرَ جِدَّاً**» .

([١٧٥٤]) قال سيدُنا عمرُ: (كان أهلُ الجاهليةِ لا يُفيضُونَ من جمعٍ حتى تَطلُعَ الشمسُ ويقولونَ: أشرقَ ثَبيرٌ كيما نُغيرُ وإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خالفَهُم **فأفاضَ قبلَ أن تطلُعَ الشَّمسُ**) (خ ١٦٨٤).

([١٧٥٥]) لحديثِ ابنِ عباسٍ: ثمَّ أردفَ النبيُّ ﷺ الفَضْلَ بنَ عباسٍ، ثم قالَ : «**أيُّها الناسُ إنَّ البِرَّ ليس بإيجافِ الخيلِ والإبلِ، فعليكُمْ بالسَّكِينةِ**» (د ١٩٢٠) .

ويأخُذُ من حيثُ شاءَ حصى الجِمارِ سَبعينَ حصاةً[١٧٥٧] وذلك لئلَّا يشتغِلَ عندَ وصولِهِ مِنى بشيءٍ قبلَ الرَّميِ، وهو تَحيَّتُها فلا يشتغِلُ قبلَهُ بشيءٍ . وتكونُ الحصاةُ أكبرَ من الحِمِّصِ ودونَ البُندُقِ كحَصى الخَذْفِ[١٧٥٨] وكُرِهَ أَخذُ الحَصى من الحرَمِ يعني المسجدَ لِمَا تقدَّمَ من جوازِ أخذِهِ من جمْعٍ و مِنى وهما من الحرَمِ، وكُرِهَ أخذُهُ من الحَشِّ لأنَّهُ مَظنَّةُ النَّجاسةِ، وكُرِهَ تكسيرُهُ أي الحَصى؛ لئلَّا يطيرَ إلى وجهِهِ شيءٌ يؤذيهِ، ولا يُسنُّ غَسلُهُ (أي الحَصى) وتُجزِئُ مع الكراهةِ حصاةٌ نَجِسةٌ[١٧٥٩] ويُكرَهُ حصاةٌ رُمِيَ بها[١٧٦٠] ولأنَّها استُعمِلتْ في عبادةٍ، فلا تُستعمَلُ فيها ثانياً، كماءِ الوُضوءِ .

فإذا وصلَ مِنى وهي ما بينَ وادي مُحسِّرٍ وجمرةِ العقَبةِ بدأَ بها (أي جمرةِ العقبةِ) فرماها راكِباً إن كان كذلك أو ماشِياً بسبْعٍ، واحدةً بعدَ أُخرَى[١٧٦١] ويُشترَطُ الرَّميِ فلا يُجزِئُ الوضعُ في المَرمَى؛ لأنَّهُ ليسَ برمْيٍ، ويُجزِئُ طرحُها، ويُشترَطُ كونُهُ أيِ الرَّميِ واحدةً من الحَصى بعدَ واحدةٍ منهُ، فلو رمَى أكثرَ من حصاةٍ دَفعةً واحدةً لا يُحتسَبُ له إلا واحدةٌ ويُتِمُّ عليها[١٧٦٢] ويُؤدَّبُ لئلَّا يُقتدَى بهِ، ويُشترَطُ عِلمُ الوصولِ لحصىً يرمِيهِ بالمرمَى فلا يَكفي ظنُّهُ؛ لأنَّ الأصلَ بقاؤهُ بذمَّتِهِ فلا يبرَأُ إلا بيقينٍ، فلو رمى حصاةً فذهبتْ بها الرِّيحُ قبلَ وقوعِها بالمرمَى لم يُجزِئْهُ ولا يرمي على الشَّاخِصِ بل أسفلَهُ على مُجتمَعِ الحَصى .

(١٧٥٦) لقولِ جابرٍ: «**حتى أتى بطنَ مُحسِّرٍ فحرَّكَ قليلاً**»(م). لنزولِ العذابِ فيه على أصحابِ الفيلِ القاصِدينَ هدْمَ البيتِ، ويُسمَّى واديَ النَّارِ، وقدْرُ الوادي خمسمئةِ ذراعٍ وخمسةٌ وأربعونَ= ٢٧٠ م على التَّقريبِ.

(١٧٥٧) كانَ سيدُنا ابنُ عمرَ يأخُذُهُ من جَمْعٍ، وفعلَهُ سعيدُ بنُ جُبيرٍ وقال: كانُوا يَتزوَّدُونَ الحَصى من جمْعٍ (هب ١٢٨/٥).

(١٧٥٨) بالخَاءِ والذَّالِ المعجَمتَينِ أي الرَّميُ بنحوِ حصاةٍ أو نواةٍ بين السَّبابتَينِ يَخْذِفُ بها لحديثِ ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ غداةَ العقبةِ (**هاتِ القُطْ لي حَصىً**) فلقطتُ له سبعَ حصَياتٍ من حَصى الخَذْفِ فجعلَ ينفُضُهنَّ في كفِّهِ ويقولُ (**أمثالَ هؤلاءِ فارمُوا**) ثم قال: «**أيُّها الناسُ إيَّاكُمْ والغُلُوَّ في الدِّينِ فإنَّما أهلكَ من كان قبلَكُمْ الغُلوُّ في الدِّينِ**» (جه ٣٠٢٩-واللفظ له ورواه: ن-حم) وكان ذلك بمِنى .

(١٧٥٩) لإطلاقِ قولِهِ ﷺ: «**أمثالَ هؤلاءِ فارمُوا**» كما في الحديثِ السَّابقِ.

(١٧٦٠) لأخذِهِ ﷺ الحَصى من غيرِ المرمى.

(١٧٦١)لحديثِ جابرٍ: حتى أتى الجَمرةَ التي عندَ الشَّجرةِ فرماها بسبعِ حَصَياتٍ يُكبِّرُ مع كلِّ حصاةٍ منه.

(١٧٦٢) لأنَّهُ ﷺ رمى بسبْعِ رَمْياتٍ وقال: «**لِتأخُذُوا** (عنِّي) **مناسِكَكُمْ**» (م ١٢٩٧بدونِ لفظِ: عنِّي وهي عندَ هب).

ووقتُهُ (أي الرَّميِ) من نصفِ اللَّيلِ (ليلةِ النَّحرِ) لمن وقفَ قبلَهُ[١٧٦٣].

ولأنَّهُ وقتٌ للدَّفعِ من مُزدلفَةَ، أشبهَ ما بعدَ طُلوعِ الشَّمسِ، ونُدِبَ الرَّميُ بعدَ الشُّروقِ[١٧٦٤] فإن غَربَتْ شمسُ يومِ النَّحرِ قبلَ الرَّميِ فالأفضلُ رميُها بعدَ الزَّوالِ[١٧٦٥] من غدٍ، ولا بأسَ برميِها في أيِّ وقتٍ حتى آخرَ أيَّامِ التَّشريقِ. ونُدِبَ أن يُكبِّرَ رامٍ مع كلِّ حصاةٍ وأن يَقولَ مع كلِّ حصاةٍ (اللَّهُمَّ اجعلْهُ حجَّاً مَبرُوراً وذَنباً مَغفُوراً وسَعياً مشكوراً)[١٧٦٦] ونُدِبَ أن يَستقبِلَ القِبلةَ وأن يرمِيَ على جانبِهِ الأيمَنِ[١٧٦٧] ويرفَعَ يمناهُ إذا رمَى حتى يُرى بياضُ إبْطِهِ[١٧٦٨] لأنَّهُ معونةٌ على الرَّميِ ولا يقفُ عندَها[١٧٦٩] وله رميُها أي: جمرةِ العقبةِ من فوقِها، ويقطَعُ التلبيةَ بأوَّلِ الرَّميِ[١٧٧٠].

([١٧٦٣]) لحديثِ عائشةَ مرفوعاً: (**أرسل ﷺ بأُمِّ سَلَمةَ ليلةَ النَّحرِ فرمتْ جمرةَ العقبةِ قبلَ الفجرِ ثم مَضتْ فأفاضَتْ**) رواه (د)، ورُوِيَ أنَّهُ أمرَها أن تُعجِّلَ الإفاضةَ وتُوافِيَ مكَّةَ مع صلاةِ الفجرِ (هب ١٣٣/٥).

([١٧٦٤])لقولِ جابرٍ: (**رأيتُ النبيَّ ﷺ يَرمي الجَمرةَ ضُحَىً يومَ النَّحرِ وحدَهُ**) (م ١٢٩٩) وحديثُ (حم ٢٠٨٢) عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «**لا ترمُوا الجمرةَ حتى تَطلُعَ الشَّمسُ**» محمولٌ على وقتِ الفضيلةِ.

([١٧٦٥]) لقولِ ابنِ عمرَ: من فاتَهُ الرَّميُ حتى تغيبَ الشَّمسُ فلا يرمي حتى تزولَ الشَّمسُ من الغدِ (هب ١٥٢/٥) .

([١٧٦٦]) لِمَا روى حنبلٌ عن زيدِ بنِ أسلمَ قال: رأيتُ سالمَ بنَ عبدِ اللهِ استبطَنَ الواديَ ورمى الجَمرةَ بسبعِ حصَياتٍ، يُكبِّرث مع كلِّ حصاةٍ: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ ثمَّ قالَ اللَّهمَّ اجعلْهُ حجَّاً مَبرُوراً فذكرَهُ فسألتُهُ عمَّا صنعَ؟ فقالَ: حدَّثَني أبي أنَّ النبيَّ ﷺ رمى الجمرةَ من هذا المكانِ ويقولُ كلَّما رمى مثلَ ذلكَ. (هب ١٢٩/٥) . وانظر (م ٣١١٨)

([١٧٦٧]) لحديثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ يزيدَ لَمَّا أتى عبدُ اللهِ جمرةَ العقبةِ استبطنَ الواديَ، واستقبلَ القِبلةَ وجعلَ يرمي الجمرةَ على جانبِهِ الأيمنِ ثم رمى بسبعِ حَصَياتٍ ثم قال: والذي لا إلهَ غيرُهُ، من هَهُنا رمَى الذي أُنزلَتْ عليه سورةُ البقرةِ (خ ١٧٨٤ – م ١٢٩٦).

([١٧٦٨]) خرَّجَهُ (ق – جه).

([١٧٦٩]) لحديثِ ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ مرفوعاً: (**كان إذا رمى جمرةَ العقبةِ، انصرفَ ولم يقِفْ**) رواه (جه ٣٠٣٢) و عند (خ ١٧٥١) معناهُ من حديثِ ابنِ عمرَ ولِضيقِ المكانِ .

([١٧٧٠]) لحديثِ الفضلِ بنِ عبَّاسٍ مرفوعاً: «**لم يَزلْ يُلبِّي حتى رمى جمرةَ العقبةِ**» (خ ١٥٤٣ – م ١٥٤٤) وفي بعضِ ألفاظِهِ: حتى إذا رمى جمرةَ العقبةِ، قطعَ عندَ أوَّلِ حصاةٍ (هب ١٣٧/٥) .

ثم ينحَرُ هَدْياً معه واجِباً كان أو تَطوُّعاً[١٧٧١] فإن لم يَكُنْ معه هَدْيٌ وعليه واجِبٌ: اشتراهُ. وإذا نحرَها فرَّقَها لمساكينِ الحرَمِ، أو أطلقَها لهم ويأتي حُكْمُ جِلالٍ وجُلودٍ وإعطاءِ جَزَّارٍ منها.

لكن يَجتنبُ الأكلَ مِن ذبحِ ما كانَ واجباً عليه مثلَ نُسُكٍ، قِرانٍ، تمتُّعٍ، كفَّارةٍ.

ولا يَختصُّ الذَّبحُ لدمِ الجُبْراناتِ والمَحضُوراتِ بزمَنٍ، لكنَّهُ يختصُّ بالحرَمِ بخِلافِ الضَّحايا والهدْيِ المتقرَّبِ به فتختصُّ بالعيدِ وأيَّامِ التَّشريقِ.

ثم يَحلِقُ[١٧٧٢] وسُنَّ استقبالُهُ أي المَحلوقِ رأسُهُ القِبلةَ كسائرِ المناسكِ، وسُنَّ بَداءةٌ بشِقِّهِ الأيمنِ لحُبِّهِ ﷺ التَّيامُنَ في شأنِهِ كُلِّهِ، وأن يَبلُغَ بالحلقِ العَظْمَ الذي عندَ مقطَعِ الصُّدْغِ من الوجهِ[١٧٧٣] ويُكبِّرَ وقتَ الحَلْقِ؛ لأنَّهُ نُسُكٌ، أو يُقصِّرُ من جميعِ شعرِهِ لظاهرِ الآيةِ لا من كُلِّ شعرةٍ بعينِها لأنَّهُ يَشِقُّ جِدَّاً، ولا يَكادُ يُعلَمُ إلا بِحلقِهِ، ويُكرَهُ حَلْقُ بعضِ الرَّأسِ أو تَقصيرُهُ[١٧٧٤].

ومن لَبَّدَ رأسَهُ، أو ضَفرَهُ، أو عَقَصهُ، فكغيرِهِ.

والمرأةُ تُقصِّرُ من شعرِها كذلك، أُنمُلةً فأقَلَّ[١٧٧٥]، ولأنَّ الحَلْقَ مُثْلَةٌ في حقِّهِنَّ فتُقصِّرُ من كلِّ قَرْنٍ قدْرَ أُنمُلَةٍ، تجمَعُ شعرَها إلى مُقدَّمِ رأسِها ثمَّ تأخُذُ أطرافَهُ قدْرَ أُنمُلَةٍ.

([١٧٧١]) لقولِ جابرٍ: **ثمَّ انصرفَ إلى المنْحَرِ فنحرَ ثلاثاً وسِتِّينَ بدنةً بيدِهِ ثم أعطى عَلِيَّاً فنحرَ ما غَبَرَ**(ما بقي) **وأشركَهُ في هديِهِ.**

([١٧٧٢]) لقولِهِ تعالى: ﴿**مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ**﴾ الفتح: ٢٧

([١٧٧٣]) لأنَّ ابنَ عمرَ كانَ يقولُ للحالقِ : ابْلُغْ إلى العَظمَينِ، (ش-الشافعي ٣٦٢/١) .وكان عطاءٌ يقولُ: من السنةِ إذا حلقَ أن يبلُغَ العَظمَينِ (ش). قال جماعةٌ: ويدعُو .

([١٧٧٤]) «**لأنَّ النبيَّ ﷺ حلقَ جميعَ رأسِهِ**»(ق)،وهذا الحديثُ محمولٌ على استحبابِ استيعابِ الرأسِ بالحلقِ والتَّقصيرِ أيضاً لأنَّهُ بدلٌ عنه، وسيأتي السَّببُ في عدمِ وجوبِ استيعابِ جميعِ الرَّأسِ.

([١٧٧٥]) لحديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «**ليسَ على النِّساءِ حَلْقٌ وإنَّما على النِّساءِ التَّقصيرُ**» (د ١٩٨٥).

وسُنَّ لمن حلَقَ أو قَصَّرَ أخذُ ظُفُرٍ وشاربٍ ونحوِهِ كعَانَةٍ وإبْطٍ[١٧٧٦]، وسُنَّ أن لا يُشارِطَ الحلاقَ على أَجرِهِ لأنَّهُ دناءةٌ، وسُنَّ إمرارُ المُوسَى على مَن عَدِمَهُ[١٧٧٧] ولم يجِبْ لأنَّ الحَلْقَ مَحلُّهُ الشعرُ، فيَسقُطُ بعدَمِهِ، كغَسلِ عُضْوٍ فُقِدَ، وبأيِّ شيءٍ قصَّرَ الشَّعرَ أَجزأَهُ، وكذا إن نتَفَهُ أو أزالَهُ بنُورَةٍ، ولكنَّ السُّنَّةَ الحلقُ أو التَّقصيرُ. وأقلُّهُ ثلاثُ شَعَراتٍ[١٧٧٨]ولا فرقَ في الشَّعَراتِ بينَ أن يَأخُذَها دَفعةً أو في دَفَعاتٍ لأنَّهُ ينوي بها التَّحَلُّلَ.

ثمَّ بعدَ رميٍ وحلْقٍ أو تقصيرٍ قد **حلَّ له كلُّ شيءٍ حَرُمَ بالإحرامِ، إلا النِّساءَ** وطْئاً ومباشرةً وقُبلةً ولَمْساً بشهوةٍ وعقدَ نِكاحٍ[١٧٧٩].

والحلْقُ والتَّقصيرُ رُكنٌ في حجٍّ وعُمرَةٍ[١٧٨٠] ولولم يَكُنْ رُكناً لم يَتوقَّفِ الحِلُّ عليه، ودعا ﷺ للمحلِّقينَ والمقصِّرينَ وفاضَلَ بينَهُمْ (خ ١٧٢٨ – م ١٣٠٢) فلولا أنَّهُ نُسُكٌ لَمَا استَحقُّوا لأجلِهِ الدُّعاءَ، ولَمَا وقعَ التَّفاضُلُ فيهِ، إذ لا مُفاضلةَ في المُباحِ.

ولا دمَ عليه إن أخَّرهما (أي الحَلْقَ أو التَّقصيرَ) عن أيَّامِ مِنى[١٧٨١] فمتى أتى به أجزأَهُ كالطَّوافِ، لكن لا بُدَّ من نيتِهِ نُسُكاً كالطَّوافِ، أو قدَّمَ الحلْقَ على

([١٧٧٦]) قال ابنُ المنذرِ: ثبتَ أنَّ النبيَّ ﷺ «**لَمَّا حلقَ رأسَهُ قَلَّمَ أظافرَهُ**»(انظر هب–خز) وكان ابنُ عمرَ يأخُذُ من شاربِهِ وأظفارِهِ . (مالك ٣٩٦/١) بدونِ أظفارِهِ.

([١٧٧٧]) رويَ عن ابنِ عمرَ (هب ١٠٣/٥).

([١٧٧٨]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ** ﴾(الفتح:٢٧) أي شعراً من رؤوسِكُمْ؛ لأنَّ الرؤوسَ لا تُحلَقُ، والشَّعرُ جمعٌ، وأقلُّ الجمعِ ثلاثٌ، فوجبَ مُسمَّى الجمعِ وهو ثلاثُ شعراتٍ.

([١٧٧٩]) لحديثِ السيدةِ عائشةَ مرفوعاً: (**إذا رمَيتُمْ وحلقْتُمْ فقد حلَّ لكم الطِّيبُ والثِّيابُ وكلُّ شيءٍ إلا النِّساءَ**) (حم ١٤٣/٦). وقالت السيدةُ عائشةُ: (**طيَّبتُ رسولَ اللهِ ﷺ لإحرامِهِ حين أحرمَ ولِحِلِّهِ قبلَ أن يطوفَ بالبيتِ**) متفقٌ عليه (خ ١٧٥٤ – م١١٨٩) .

([١٧٨٠]) لأنَّهُ تعالى وصفَهُم بذلك، وامتنَّ به عليهم، فدلَّ على أنَّهُ من العبادةِ، ولأمرِهِ ﷺ بقولِهِ: «**ولْيُقصِّرْ ولْيَحْلِلْ**» (خ١٦٩١–م١٢٢٧).

([١٧٨١]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ** (أي شعورَ رؤوسِكُمْ) **حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ** ﴾البقرة: ١٩٦، فبيَّنَ أوَّلَ وقتِهِ دونَ آخرِهِ.

الرَّمي، أو قدَّمَ الحلقَ على النَّحْرِ، أو نَحَرَ قبلَ رميهِ، أو طافَ للإفاضةِ قبلَ رميهِ جمرةَ العقبةِ فلا شيءَ عليه[١٧٨٢] ولو كانَ عالِماً[١٧٨٣] .

ويحصُلُ التَّحلُّلُ الأوَّلُ باثنينِ من ثلاثٍ: رمْيٍ وحلْقٍ وطوافِ إفاضةٍ، فلو حلقَ وطافَ ثم وطِءَ ولم يرْمِ فعليه دمٌ لوطئِهِ، وحجُّهُ صحيحٌ، ويحصُلُ التَّحلُّلُ الثَّاني بما بقِيَ من الثَّلاثِ مع السَّعيِ من متمتِّعٍ مُطلقاً ومُفرِدٍ وقارِنٍ لم يَسعَيا مع طوافِ قدومٍ؛ لأنَّهُ رُكنٌ .

ثم يخطُبُ الإمامُ أو نائبُهُ بمنى يومَ النَّحرِ خُطبةً يَفتتِحُها بالتَّكبيرِ يُعلِّمُهم فيها النَّحرَ والإفاضةَ والرَّميَ للجمَراتِ في أيَّامِ التَّشريقِ كُلِّها[١٧٨٤] .

ثمَّ يُفيضُ إلى مكَّةَ فيطوفُ مُفرِدٌ وقارِنٌ لم يَدخُلاها أي مكَّةَ قبلَ وقوفِهما بعرفةَ طَوافاً للإفاضةِ بلا رَمَلٍ ولا اضْطِباعٍ[١٧٨٥] .

وهي الإفاضةُ لأنَّهُ يأتي به عندَ إفاضتِهِ من مِنى إلى مكَّةَ، (وهو الزِّيارةُ) لَمَّا كانَ يَزورُ البيتَ ولا يُقيمُ بمكَّةَ بل يرجِعُ إلى مِنى، سُمِّيَ أيضاً طوافَ الزِّيارةِ. ويكونُ بعدَ وقوفِهِ بعرفةَ[١٧٨٦] .

([١٧٨٢]) لحديثِ عطاءٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال له رجلٌ: أفضتُ قبل أن أرمِيَ . قال: «**ارمِ ولا حرجَ**» (خ١٧٢٢) وعنه مرفوعاً: «**من قدَّمَ شيئاً قبل شيءٍ فلا حرجَ**» (خ ١٧٢١)، ولحديثِ ابنِ عمرٍو قال له رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، حلقتُ قبل أن أذبحَ قال: «**اِذبحْ ولا حرجَ**» فقال آخَرُ: ذبحتُ قبل أن أرمِيَ. قال : «**ارمِ ولا حرجَ**» (خ٨٣-م١٣٠٦). وفي لفظٍ قال: فجاءَ رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ لم أشعُرْ فحلقْتُ قبل أن أذبحَ ... وذكَرَ الحديثَ، قال : فما سمعتُهُ يُسأَلُ يومئذٍ عن أمرٍ ممَّا ينسى المرءُ أو يجهَلُ من تقديمِ بعضِ الأمورِ على بعضٍ وأشباهِها إلا قال: «**افعلُوا ولا حرجَ**» (م ١٣٠٦). وعن ابنِ عباسٍ معناه مرفوعاً متفقٌ عليه (خ١٧٣٥-م١٣٠٧).

([١٧٨٣]) لإطلاقِ حديثِ ابن عباسٍ وبعضِ طُرُقِ حديثِ ابنِ عمرٍو . وقولُهُ ﷺ: «**ولا حرجَ**» يدلُّ على أنَّهُ لا إثمَ ولا دمَ فيه.

([١٧٨٤]) لحديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: خطبَ الناسَ يومَ النَّحرِ (يعني بمِنى) (خ ١٧٣٩). وقال أبو أُمامةَ: سمعتُ خُطبةَ النبيِّ ﷺ بمِنى يومَ النَّحرِ (د ١٩٥٥).

([١٧٨٥]) واحتُجَّ بحديثِ عائشةَ: (فطافَ الذين أَهلُّوا بالعُمرةِ بالبيتِ وبينَ الصَّفا والمروةِ، ثم حَلَقُوا، ثم طافوا طوافاً آخرَ بعدَ أن رجَعُوا من مِنى لحجِّهم **وأمَّا الذين جَمَعُوا الحجَّ والعُمرةَ فإنَّما طافُوا طوافاً واحداً**) (م ١٢١١).

وهو (أي طوافُ الزِّيارةِ) رُكنٌ لا يتِمُّ الحجُّ إلا بهِ إجماعاً[١٧٨٧] ووقتُهُ أي أولُهُ من نصفِ ليلةِ النَّحرِ لمن وقفَ بعرفةَ قبلُ، وإن لم يَكُنْ وقفَ بعرفةَ فوقتُهُ بعدَ الوُقوفِ بعرفةَ فلا يُعتدُّ به قبلَهُ، وفعلُهُ يومَ النَّحرِ أفضلُ[١٧٨٨] وإن أخَّرَهُ (أي طوافَ الزِّيارةِ) عن أيامِ مِنى جازَ لأنَّهُ لا آخرَ لوقتِهِ، ولا شيءَ في تأخيرِ الطَّوافِ كتأخيرِ السَّعيِ، ثم يسعى مُتمتِّعٌ لحجِّهِ لأنَّ سعيَهُ الأوَّلَ كان لعُمرتِهِ، ويسعى من لم يَسْعَ مع طوافِ القُدوم من مُفردٍ وقارنٍ ومن سعى منهُما لم يُعِدْهُ لأنَّهُ لا يُستحَبُّ التَّطوُّعُ بهِ كسائرِ الأنساكِ، إلا الطَّوافَ فإنَّهُ كصلاةٍ .

ثم يَشرَبُ من ماءِ زمزمٍ لِمَا أَحبَّ ويَتضلَّعُ منه ويَرُشُّ على بَدنِهِ وثوبِهِ[١٧٨٩] ويقولُ: (بسمِ اللهِ اللَّهمَّ اجعلْهُ لنا عِلْماً نافعاً ورزقاً واسعاً ورِيَّاً وشِبَعاً وشِفاءً من كلِّ داءٍ، واغسِلْ به قلبي واملأهُ من خَشيتِكَ) زادَ بعضُهُمْ (وحِكمتِكَ)[١٧٩٠] وهذا الدُّعاءُ شامِلٌ لخيرَيِ الدُّنيا والآخرةِ .

ثمَّ يرجِعُ من أفاضَ إلى مكَّةَ بعدَ طوافِهِ وسعيِهِ على ما سبقَ فيُصلِّي ظُهرَ يومِ النَّحرِ بمِنى[١٧٩١] **ويبيتُ بها** ثلاثَ لَيالٍ إن لم يتعجَّلْ وإلا فلَيلَتَينِ.

ويَرمي الجَمَراتِ الثَّلاثةَ بها أيَّامَ التَّشريقِ إن لم يتعجَّلْ، كلَّ جمرةٍ منها بسبعِ حَصَياتٍ، واحدةً بعدَ أُخرى نهاراً بعدَ الزَّوالِ، أو ليلاً قبلَ الفجرِ[١٧٩٢]

([١٧٨٦]) لأنَّهُ ﷺ طافَ كذلك، وقالَ: «**لِتأخُذوا**(أي عنِّي) **مناسِكَكُمْ**»(م١٢٩٧).

([١٧٨٧]) قالَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ لقولِهِ تعالى ﴿ **وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ** ﴾ الحج: ٢٩، ولحديثِ عائشةَ في حيضِ صفيَّةَ (خ١٧٥٧–م١٢١١) أحابِستُنا هي. قالوا: إنَّها قد أفاضتْ . قال: **فلا إذاً** .

([١٧٨٨]) لحديثِ ابنِ عمرَ : «**أفاضَ النبيُّ ﷺ يومَ النَّحرِ**» (ق) (خ١٦٩١–م١٣٠٨) .

([١٧٨٩]) لحديثِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بكرٍ قال: كُنتُ جالِساً عندَ ابنِ عبَّاسٍ فجاءَهُ رجلٌ فقالَ: من أينَ جِئتَ؟ قال من زَمزم، قال: فشربْتَ منها كما ينبغي؟ قال : فكيفَ؟ قال: إذا شربْتَ منها فاستقبِلِ الكعبةَ واذكُرِ اسمَ اللهِ وتنفَّسْ ثلاثاً من ماءِ زمزمٍ وتضلَّعْ منها، فإذا فرَغْتَ منها فاحمَدِ اللهَ تعالى فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**آيةُ ما بيننا وبينَ المنافقينَ أنَّهُم لا يتضلَّعُونَ من ماءِ زمزمٍ**» (جه ١٩٥٥).

([١٧٩٠]) لحديثِ جابرٍ : «**ماءُ زمزمٍ لِمَا شُرِبَ لهُ**» (جه ٣٠٦٢).

([١٧٩١]) لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً: «**أفاضَ يومَ النَّحرِ ثم رجعَ وصلَّى الظُّهرَ بمِنى**» متفقٌ عليه (خ١٦٩١–م١٩٠٨).

وسُنَّ رميُهُ قبلَ الصَّلاةِ (أي صلاةِ الظُّهرِ[١٧٩٣])، وأن يُحافِظَ على الصَّلواتِ مع الإمامِ في مسجدِ الخِيفِ فإن كان غيرَ مُتيسِّرٍ صلَّى برِفقتِهِ، يبدأُ بالجمرةِ الأُولى وهي أبعدُهُنَّ من مكَّةَ وتلي مسجدَ الخِيفِ فيجعلُها عن يسارِهِ ويرميها بسبعٍ، ثم يتقدَّمُ عنها قليلاً بحيثُ لا يُصيبُهُ الحَصى فيقِفُ يدعو ويُطيلُ رافِعاً يدَيهِ، ثمَّ يأتي الجَمرةَ الوُسْطى فيجعلُها عن يمينِهِ ويرمِيها بسبعٍ ويقِفُ عندَها فيدعُو رافِعاً يدَيهِ ويُطيلُ، ثم يأتي جمرةَ العَقبةِ ويجعلُها عن يمينِهِ ويرميها بسبْعٍ ولا يقِفُ عندَها لضِيقِ المكانِ .

ويَستقبلُ القِبلةَ في رميِ الجَمَراتِ الكُلِّ[١٧٩٤]. **وترتِيبُها (أي الجَمَراتِ)** كما ذُكِرَ شرطٌ[١٧٩٥] فلو نكَّسَ فبدأَ بغيرِ الأُولى لم يُحتَسَبْ له إلا بِها ويعيدُ الأَخيرتَينِ مرَّتَينِ كالعددِ (أي السَّبعِ حَصَياتٍ) فهو شرطٌ لكُلِّ واحدةٍ منها[١٧٩٦] فإن أخلَّ الرَّامي بحَصاةٍ من الأُولى لم يَصِحَّ رميُ الثَّانيةِ ولا الثَّالثةِ، وإن أخلَّ بحصاةٍ من الثَّانيةِ لم يصِحَّ رميُ الثَّالثةِ لإخلالِهِ بالتَّرتيبِ، فإن تركَ حَصاةً أو أكثرَ وجهِلَ من أيِّ الجمَراتِ تُرِكَتِ الحصاةُ بَنى على اليقينِ فيجعلُها من الأُولى فيُتمُّها ثم يرمي الأَخيرتَينِ مُرتِّباً لتبرأَ ذِمَّتُهُ بيقينٍ، وإن أخَّرَ رميَ يومٍ ولو كانَ المؤخَّرُ رَميَهُ يومَ النَّحرِ إلى غدِهِ أو أكثرَ أجزأَ أداءً، أو أخَّرَ رميَ الكُلِّ إلى آخِرِ أيَّامِ التَّشريقِ ورماها بعدَ الزَّوالِ أجزأَ رَميُهُ أداءً لأنَّ أيامَ

([١٧٩٢]) لحديثِ جابرٍ: (**رأيتُ النبيَّ ﷺ يرمي الجمرةَ ضُحى يومِ النَّحرِ ورمى بعدَ ذلك بعدَ زوالِ الشَّمسِ** (جه٣٠٥٣) وقد قالَ: «**خُذُوا** (أي عنِّي) **مناسككُم**»(ن–وم بلفظِ: **لِتأْخُذوا**) وقال ابنُ عمرَ: (**كنَّا نتحيَّنُ إذا زالتِ الشَّمسُ رَمينا**) (د ١٩٧٢).

([١٧٩٣]) لحديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً : (**كان يرمي الجِمارَ إذا زالتِ الشَّمسُ قدْرَ ما إذا فرَغَ من رميِهِ صلَّى الظُّهرَ**) (جه ٣٠٥٤).

([١٧٩٤]) لخبرِ عائشةَ مرفوعاً: «**فمكثَ بها ليالِيَ أيامِ التَّشريقِ يرمي الجمرةَ إذا زالتِ الشَّمسُ كلَّ جمرةٍ بسبعِ حصَياتٍ يكبِّرُ مع كلِّ حصاةٍ ويقِفُ عندَ الأُولى والثَّانيةِ ويتضرَّعُ ويرمي الثَّالثةَ ولا يقِفُ عندَها**» (د ١٩٧٣)، وقال ابنُ المنذرِ: كان ابنُ عمرَ وابنُ مسعودٍ يقولان عندَ الرَّميِ: (**اللَّهمَّ اجعلْهُ حجَّاً مبروراً وسعياً مغفوراً**) (حم ٤٠٦١–ش).

([١٧٩٥]) لأنَّهُ ﷺ رماها كذلك وقالَ : «**خذُوا** (أي عنِّي) **مناسِككُمْ**»(ن–ورواه م بلفظِ: **لِتأْخُذوا**).

([١٧٩٦]) لأنَّهُ ﷺ رمى كُلاً منها بسبعٍ كما مرَّ .

التَّشريقِ كُلُّها وقتٌ للرَّميِ، فإذا أخَّرَهُ عن أوَّلِ وقتِهِ إلى آخرِهِ أجزأَهُ كتأخيرِ وُقوفٍ بعرفةَ إلى آخرِ وقتِهِ .

ويجبُ ترتيبُهُ أي الرَّميِ فإذا أخَّرَ الكُلَّ مثلاً بدأَ بجَمرةِ العقبَةِ فنوى رميَها ليومِ النَّحرِ ثمَّ يأتي الأُولى ثم الوُسْطى ثم العقبةَ ناوِياً عن أوَّلِ يومٍ من أيامِ التَّشريقِ، ثم يعودُ فيبدَأُ من الأُولى حتى يأتيَ الأَخيرةَ ناوِياً عن الثَّانِي وهكذا عن الثَّالثِ، وفي تأخيرِهِ أي الرَّميِ عنها (أي أيَّامِ التَّشريقِ) دمٌ لفَواتِ وقتِ الرَّميِ فيستقرُّ الفِداءُ[١٧٩٧] كتركِ مَبيتِ ليلةٍ غيرِ الثَّالثةِ لمن تعجَّلَ بمِنى فيجبُ به صدقةٌ، ولو تركَ المبيتَ لياليَها كُلَّها أو ليلَتَينِ للمتعجِّلِ لزمَهُ دمٌ، وفي تركِ حصاةٍ واحدةٍ ما في إزالةِ شعرةٍ طعامُ مِسكينٍ، وفي تركِ حصاتَينِ ما في إزالةِ شعرتَينِ مثلُ ذلك، وهذا إنَّما يُتصوَّرُ في آخرِ جمرةٍ من آخرِ يومٍ وإلا لم يَصِحَّ رميُ ما بعدَها، وفي أكثرَ من حصاتَينِ دمٌ.

ومن له عذْرٌ من نحوِ مرضٍ وحبسٍ جازَ أن يستنيبَ مَن يرمي عنه والأَولى أن يَشهدَهُ إن قدَرَ وإن أُغميَ على المستنيبِ لم تبطُلْ النِّيابةُ، فله الرَّميُ عنه كما لو استنابَهُ في الحجِّ ثم أُغميَ عليهِ .

ولا مبيتَ بمِنى على سُقاةٍ ورُعاةٍ[١٧٩٨] والمريضُ ومن لهُ مالٌ يخافُ عليه ونحوُهُ كغيرِهِ (أي من السُّقاةِ والرُّعاةِ).

ويَخطُبُ الإمامُ أو نائبُهُ ثانيَ أيَّامِ التَّشريقِ خُطبةً يُعلِّمُهمْ فيها حُكمَ التَّعجيلِ والتَّأخيرِ وحكمَ توديعِهم[١٧٩٩] ولحاجةِ النَّاسِ إلى بيانِ الأحكامِ المذكوراتِ.

ولغيرِ الإمامِ المقيمِ للمناسِكِ التَّعجيلُ فيه (أي ثاني أيَّامِ التَّشريقِ) بعدَ الزَّوالِ والرَّميِ وقبلَ الغُروبِ[١٨٠٠] وأهلُ مكَّةَ وغيرُهمْ فيه سواءٌ، فإن غربتِ الشَّمسُ

([١٧٩٧]) لقولِ ابنِ عبَّاسٍ : من تركَ نُسُكاً أو نَسيَهُ فإنه يَهريقُ دَمَاً.

([١٧٩٨]) لحديثِ ابنِ عمرَ أنَّ العبَّاسَ **استأذَنَ النبيَّ ﷺ أن يبيتَ بمكَّةَ ليالِيَ مِنى من أَجْلِ سِقايتِهِ فأذِنَ لهُ** . متفقٌ عليه (خ١٧٤٥-م٣١٦٤)، ولحديثِ (مالكٍ/١٤٢٥/) **رَخَّصَ النبيُّ ﷺ لرِعاءِ الإبلِ في البَيتوتةِ أن يرمُوا يومَ النَّحرِ ثمَّ يَجمعُوا رميَ يومَينِ بعدَ يومِ النَّحرِ فيرمونَهُ في أَحدِهما**. قالَ مالكٌ: ظننتُ أنَّهُ قالَ في أوَّلِ يومٍ منهُما ثمَّ يرمُونَ يومَ النَّفرِ . (ت ٩٥٥) وقال حسن صحيح .

([١٧٩٩]) لحديثِ(د) عن رجلَينِ من بني بكرٍ قالا : **رأينا النبيَّ ﷺ يخطُبُ بين أوسَطِ أيامِ التَّشريقِ ونحن عندَ راحلتِهِ** .

وهو (أي مريدُ التَّعجيلِ) بها (أي مِنى) لزمَهُ المبيتُ والرَّميُ من الغدِ بعدَ الزَّوالِ[١٨٠١] ولأنَّهُ بعدَ إدراكِهِ اللَّيلَ لم يتعجَّلْ في يومَينِ .

ويسقُطُ رميُ اليومِ الثَّالثِ عن متعجِّلٍ[١٨٠٢] وكذا مبيتُ الثالثِ، ويدفِنُ متعجِّلٌ حصاهُ أي اليومِ الثالثَ أو يرمي بهِنَّ كفعلِهِ في اللَّواتي قبلَهُنَّ، ولا يضُرُّ رجوعُهُ إلى مِنى بعدَ لحصُولِ الرُّخصةِ .

والتَّحصيبُ ليس بسنَّةٍ بأن يأتيَ مَن نَفَرَ إلى المُحصَّبِ وهو الأبطَحُ ما بينَ الجبلَينِ إلى المقبرةِ فيصلِّيَ به الظُّهرَ والعصرَ والمغربَ والعِشاءَ ثم يهجَعَ يسيراً ثم يدخُلَ مكَّةَ[١٨٠٣] فإذا أتى مكَّةَ متعجِّلٌ أو غيرُهُ وأرادَ خُروجاً إلى بلدِهِ أو غيرِهِ لم يخرُجْ من مكَّةَ **حتى يُودِّعَ البيتَ بالطَّوافِ** إذا فرَغَ من جميعِ أُمورِهِ[١٨٠٤] .

([١٨٠١]) لقولِهِ تعالى : ﴿ **فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ** ﴾البقرة: ٢٠٣ ولحديثِ (د ١٩٤٩) ، (جه ٣٠١٥): «**أيَّامُ مِنى ثلاثةٌ**» وذكرَ الآيةَ .

([١٨٠١]) قال ابنُ المنذرِ: ثبتَ أنَّ عمرَ قال: من أدركَ المساءَ في اليومِ الثَّاني فلْيَقُمْ إلى الغدِ حتى ينفِرَ مع الناسِ.

([١٨٠٢]) لظاهرِ الآيةِ والخبرِ.

([١٨٠٣]) وكان ابنُ عباسٍ وعائشةُ لا يَرَيانِ ذلك سُنةً. أخرجَهُ (خ ١٧٦٦ — م ١٣١٢) عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما قال: ليسَ التَّحصيبُ بشيءٍ إنَّما هو مَنزِلٌ نزلَهُ رسولُ اللهِ ﷺ – وكان ابنُ عمرَ يراه سُنَّةً، أخرجَ (خ ١٧٦٨ — م ١٣١٠ — ٣٣٨) عن نافعٍ أنَّ ابنَ عمرَ رضي اللهُ عنهُما كان يُصلِّي بها يعني المحصَّبَ الظُّهرَ والعصرَ أَحسِبُ قالَ: والمغربَ، قال خالدٌ: لا أشُكُّ في العشاءِ، ويهجَعُ هَجعةً ويذكُرُ ذلك عن النبيِّ ﷺ – قال ابنُ عمرَ: (كان رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ يَنزلونَ الأبْطحَ) (ت٩٢١–م ١٣١٠ — ٣٣٧) ولم يذكُرْ(م) عُثمانَ، وقال الترمذيُّ: حسنٌ غريبٌ، وقالتِ السيدةُ عائشةُ: (إنَّما نزلَهُ ليكونَ أسمحَ لخروجِهِ إذا خرجَ) (ق) (خ ١٧٦٥ — م ١٣١١ — ٣٣٩).

([١٨٠٤]) للخبرِ أخرجَ (م ١٣٢٧ — د ٢٠٠٢ – جه ٣٠٧٠) عن ابنِ عباسٍ كان الناسُ ينصرِفونَ في كلِّ وجهٍ فقال رسولُ اللهِ ﷺ : «**لا ينفِرَنَّ أحدٌ حتى يكونَ آخرُ عهدِهِ بالبيتِ**».

فإن أرادَ المُقامَ بمكَّةَ فلا وداعَ عليهِ سواءٌ نوى الإقامةَ قبلَ النَّفْرِ أو بعدَهُ، وسُمِّيَ طوافَ الوداعِ لأنَّهُ لتوديعِ البيتِ، وطوافَ الصَّدرِ لأنَّهُ عندَ صُدورِ النَّاسِ من مكَّةَ.

وسُنَّ بعدَهُ (أي طوافِ الوداعِ) تقبيلُ الحجرِ الأسودِ وركعتانِ كغيرِهِ فإن ودَّعَ ثم اشتغلَ بشيءٍ غيرِ شدِّ رحْلٍ ونحوِهِ كقضاءِ حاجةٍ في طريقِهِ أو شِراءٍ زادَ أو شيءٍ لنفسِهِ أو أقامَ بعدَهُ أعادَهُ (أي طوافَ الوداعِ) لأنَّهُ إنَّما يكونُ عندَ خُروجِهِ ليكونَ آخرُ عهدِهِ بالبيتِ، وعُلِمَ منهُ أنَّهُ لا يضُرُّ اشتغالُهُ بنحوِ شدِّ رحلِهِ، وإن طافَ للوداعِ أجزأَهُ عن طوافِ الزِّيارةِ إن لم يكُنْ فعلَهُ، ومن خرجَ قبلَ طوافِ الوداعِ، رجعَ إليه وجوباً بلا إحرامٍ إن لم يَبعُدْ عن مكَّةَ لأنَّهُ لإتمامِ نُسُكٍ مأمورٍ به كما يرجِعُ لطوافِ الزِّيارةِ، فإن شقَّ رجوعٌ من بُعْدٍ ولم يبلُغِ المسافةَ فعليه دمٌ أو بَعُدَ عنها مسافةَ قصرٍ (٨١ كم) فأكثرَ فعليه دمٌ بلا رُجوعٍ دفعاً للحرَجِ، سواءٌ تركَهُ عمداً أو خطأً لعذْرٍ أو غيرِهِ غيرَ الحيضِ كسائرِ واجباتِ الحجِّ .

ولا وداعَ على حائضٍ للخبرِ[١٨٠٥] ولا على نُفساءَ لأنَّ حكمَهُ حُكمُ الحيضِ فيما يمنعُهُ وغيرِهِ إلا أن تطهُرَ الحائضُ أو النُّفساءُ قبلَ مُفارقةِ البُنيانِ (أي بنيانِ مكَّةَ) فيلزمُها العَودُ لأنَّها في حُكمِ المقيمِ بدليلِ أنَّها لا تَستبيحُ الرُّخصَ قبلَ المفارقةِ فإن لم تعُدْ لعذرٍ أو غيرِهِ فعليها دمٌ (إن لم تقلِّدِ المالكيةَ فإنَّهُ عندهم سُنةٌ) .

ثم بعدَ وداعِهِ يقفُ في المُلتَزَمِ ويسمى المَدْعى والمتعوَّذ وهو أربعةُ أذرُعٍ بين الرُّكنِ الذي به الحجرُ الأسودُ والبابُ (أي بابُ الكعبةِ) مُلصِقاً به (أي الملتزِمِ) بدَنَهُ بأن يلصُقَ بهِ وجهَهُ وصدرَهُ وذراعَيهِ وكفَّيهِ مَبسوطتَينِ[١٨٠٦] ويقولُ على هذه الحالةِ : اللَّهمَّ هذا بيتُكَ وأنا عبدُكَ وابنُ عبدِكَ وابنُ أَمَتِكَ حملْتَني على ما سَخَّرْتَ لي من خَلقِكَ وسَيَّرتني في بلادِكَ حتى بَلَّغتني بنِعمتِكَ

([١٨٠٥]) لحديثِ ابنِ عباسٍ: (**أُمِرَ الناسُ أن يكونَ آخرُ عهدِهم بالبيتِ إلا أنَّهُ خُفِّفَ عن المرأةِ الحائضِ**) (ق): (خ ١٧٥٥ – م ١٣٢٨)، وحديثِ عائشةَ في حيضِ صفيةَ المتقدِّمِ .

([١٨٠٦]) لحديثِ عمرِو بنِ شُعيبٍ عن أبيهِ قال: طُفْتُ مع عبدِ اللهِ فلمَّا جئنا دُبُرَ الكعبةِ قلتُ: ألا تتعوَّذُ قال: نعوذُ باللهِ من النارِ ثم مضى حتى استلمَ الحَجَر وأقامَ بين الرُّكنِ والبابِ فوضعَ صدرَهُ ووجهَهُ وذراعَيهِ وكفَّيهِ هكذا وبسطَهُما بسطاً ثم قالَ: هكذا رأيتُ النبيَّ ﷺ يفعلُهُ، (د في سننه ١٨٩٩).

إلى بيتِكَ وأَعنْتَني على أداءِ نُسُكي فإن كنتَ رضيتَ عنِّي فازْدَدْ عنِّي رِضاً وإلا فمُنَّ الآنَ (والآنَ الوقتَ) قبلَ أن تنأى (أي تبعُدَ) عن بيتِكَ داري وهذا أوانُ انصِرَافي (أي زمنُهُ) إن أذنْتَ لي غيرَ مُستبدِلٍ بكَ ولا ببيتِكَ ولا راغِبٍ عنكَ ولا عن بيتِكَ اللَّهمَّ فأصحِبني العافيةَ في بدني، والصِّحةَ في جِسمي، والعِصمةَ (أي المنعَ من المعاصي) في ديني، وأحسِنْ مُنقلبي، وارزُقْني طاعتَكَ
ما أبقيتَني، واجمَعْ لي بينَ خَيرَي الدُّنيا والآخرةِ إنَّكَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ. ويدعُو بعدَ ذلك بما أحبَّ ويصلِّي على النبيِّ ﷺ .

ويأتي الحَطيمَ أيضاً وهو تحتَ المِيزابِ (كما قيلَ) فيدعُو، ثم يشرَبُ من ماءِ زَمزمٍ ويستلِمُ الحجرَ الأسودَ ويُقبِّلُهُ ثم يخرجُ، فإذا وَلَّى لا يقفُ ولا يلتفِتُ وإذا كِدْتَ تخرُجُ من بابِ المسجدِ فالتفِتْ ثم انظُرْ إلى الكعبةِ ثمَّ قلْ: اللَّهمَّ لا تجعلْهُ آخرَ العهدِ، ولا يُستحَبُّ له المشيُ قَهقَرى بعدَ وداعِهِ، وتدعُو حائضٌ ونُفساءُ من بابِ المسجدِ ندباً .

وسُنَّ دخولُ البيتِ (أي الكعبةِ) بلا خُفٍّ وبلا نعلٍ وبلا سلاحٍ فيكبِّرُ في نواحيهِ ويُصلِّي فيه ركعتَينِ ويدعُو، والنَّظرُ إليه عبادةٌ[١٨٠٧] وإن لم يدخُلِ البيتَ فلا بأسَ[١٨٠٨] ويصلِّي في حِجرِ إسماعيلَ فإنَّهُ من البيتِ .

وإذا توجَّهَ أي قصدَ المسافرُ الوجهَ الذي جاءَ منه بأن بلغَ غايةَ قصدِهِ وأدارَ وجهَهُ إلى بلدِهِ هلَّلَ فقالَ : (لا إلهَ إلا اللهُ) ثم قال: آيبُونَ (أي راجِعونَ) تائبونَ عابدونَ لربِّنا حامِدونَ، صدقَ اللهُ وعدَهُ، ونصرَ عبدَهُ، وهزمَ الأحزابَ وحدَهُ .

ثم يقصِدُ الحبيبَ الأعظمَ ـجُعِلْتُ فِداهُ- صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كلَّما ذكرَهُ الذَّاكرُونَ وغَفَلَ عن ذكرِهِ الغافلونَ .

(١٨٠٧) قال ابنُ عمرَ : (دخلَ النبيُّ ﷺ وبلالٌ وأسامةُ بنُ زيدٍ وعثمانُ بنُ طلحةَ البيتَ فقلتُ لبلالٍ: هل صلَّى فيه رسولُ اللهِ ﷺ قال: نعم. فقلتُ : أينَ؟ قال: بينَ العَمودَينِ تِلقاءَ وجهِهِ. قال: ونسيتُ أن أسألَهُ كم صلَّى) (ق): (خ ٤٤٠٠ – م ١٣٢٩ – ٣٨٩).

(١٨٠٨) لحديثِ عائشةَ مرفوعاً: خرجَ ﷺ من عندِها وهو مسرورٌ ثم رجعَ وهو كئيبٌ فقال: «**إنِّي دخلتُ الكعبةَ ولو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما دخلتُها إنِّي أخافُ أن أكونَ قد شققتُ على أُمَّتي**». أخرجه (د ٢٠٢٩ – ت ٨٧٣ – جه ٣٠٦٤).

وأرى من الإخوةِ الحُجَّاجِ أن يحرِصُوا على اقتناءِ كتابي (دليلِ الحاجِّ) فهو مُفيدٌ جِدَّاً في هذا البابِ، نفعَ اللهُ به عبادَهُ الصَّالحينَ .

*** بابٌ: الدِّماءُ الواجبةُ**[١٨٠٩]**:**

الدِّماءُ التي تجبُ في الحجِّ أحدٌ وعِشرونَ:

الأوَّلُ: الدَّمُ المرتَّبُ المقدَّرُ، وأسبابُهُ تسعةٌ:

١- التَّمتُّعُ[١٨١٠].

٢- القِرانُ و إن عادَ القارنُ إلى الميقاتِ قبلَ الوقوفِ بعرفةَ سقطَ عنهُ الدم.

٣- فواتُ الحجِّ[١٨١١].

٤- تركُ رمي ثلاثِ حصَيَاتٍ فأكثرُ.

٥- تركُ المبيتِ ليلةَ مُزدلِفَةَ.

٦- تركُ المبيتِ بمِنى كلَّ ليالي التَّشريقِ.

٧- مجاوزةُ مريدِ النُّسُكِ الميقاتَ بدُونِ إحرامٍ.

٨- تركُ طوافِ الوداعِ.٩- مخالفةُ النَّذرِ (نذرَ أن يَحُجَّ ماشياً فركِبَ – نذرَ قِراناً فتمتَّعْ).

فمن خالفَ نذرَهُ أو فعلَ شيئاً من الأسبابِ المتقدِّمةِ لزمَهُ:

١.دمٌ إن قدرَ عليهِ.

٢.فإن عجزَ عنه حِسَّاً أو شرعاً لزمَهُ أن يصومَ ثلاثةَ أيامٍ في الحجِّ وسبعةَ أيامٍ إذا رجعَ إلى أهلِهِ (وطنِهِ).

وهذا هو معنى المرتَّبِ المقدَّرِ أي أنَّ الشارعَ جعلَ له مَرتبتَينِ لا يَنتقِلُ إلى الثَّانيةِ إلا إذا عجزَ عن الأُولى، وأنَّ المرتبةَ الثانيةَ مقدَّرَةٌ بشيءٍ لا يزيدُ ولا ينقُصُ[١٨١٢].

(١٨٠٩) البجيرمي على الخطيب ج٢/٣٩٧، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٣٤٣، إعانة الطالبين ج٢/ ٣٢٤ أسنى المطالب ج١/ ٥٢٩، المجموع ج٧/ ٣٦٤.

(١٨١٠) قال تعالى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾البقرة: ١٩٦.

(١٨١١) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾البقرة: ١٩٦.

صومُ الأيَّامِ الثَّلاثةِ: لابُدَّ لصومِها أن يُحرِمَ بالحجِّ:

١- فإن أحرمَ بالحجِّ قبلَ يومِ النَّحرِ بزمنٍ يزيدُ على الثَّلاثةِ أيَّامٍ وجبَ عليه صومُها على التَّراخي، ويجبُ تقديمُها على يومِ النَّحرِ وأيَّامِ التَّشريقِ ولا يجوزُ بل لا يصحُّ صومُها فيها.

٢- إن أحرمَ بالحجِّ بما لا يزيدُ على الثلاثةِ بأن أحرمَ يومَ السَّادسِ من ذي الحِجَّةِ وجبَ عليه صومُها فوراً، فإن أخَّرَها لغيرِ عُذرٍ أثمَ وكانتْ قضاءً.

٣- إن أحرمَ بالحجِّ قبلَ يومِ النَّحرِ بزمنٍ لا يسَعُ إلا بعضَها بأن كانَ يومَ السَّابعِ أو الثَّامنِ وجبَ صومُ ذلك البعضِ فوراً ولزمَهُ تأخيرُ باقيها إلى ما بعدَ أيَّامِ التَّشريقِ ويكونُ قضاءً لا إثمَ فيهِ.

٤- إن أحرمَ بالحجِّ بما لا يسعُ شيئاً منها، بأن أحرمَ يومَ التَّاسعِ من ذي الحِجَّةِ وجبَ تأخيرُ جميعِها إلى ما بعدَ أيَّامِ التَّشريقِ وتكونُ قضاءً لا إثمَ فيهِ.

صومُ الأيَّامِ السَّبعةِ:

١- لا تُصامُ إلا بعدَ وصولِ محلِّ الاستيطانِ ولا آخِرَ لوقتِها.

٢- لا يجوزُ صومُها في الطَّريقِ ولو جَعل إقامةً ما لم يتوطَّنْ.

٣- إن لم يَصُمِ الثلاثةَ يُقدِّمُها ويفرِّقُ بينها وبينَ السَّبعةِ بأربعةِ أيامٍ ومدَّةِ السَّيرِ إلى وطنِهِ.

ولا يجبُ تتابُعُها ولا تفريقٌ بينَها (أي الأيامِ الثلاثةِ) وكذا بينَ الأيامِ السبعةِ في القضاءِ.

تنبيهٌ:

(١٨١٢) لقولِهِ تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ البقرة: ١٩٦.

١- ولو شرع بالصَّومِ ثمَّ قدرَ على الشَّاةِ لا تلزمُهُ على المعتمدِ، وإذا ذبَحها سقطَ الواجبُ ووقعَ صومُهُ نفلاً.
٢- يجبُ في تركِ الحصاةِ من الجمراتِ والحصاتَينِ واللَّيلةِ من ليالي مبيتِ مِنى: مدٌّ من الطَّعامِ، وباثنتَينِ مُدَّانِ، فإن عجزَ صامَ عن الحصاةِ أو الليلةِ خمسةَ أيامٍ: يومَينِ مُعجَّلَينِ بعدَ أيامِ التَّشريقِ على الفورِ إن تعدَّى بالتَّركِ، وثلاثةَ أيامٍ إذا رجعَ إلى وطنِهِ.
ويصوم عن الحصاتَين أو الليلتين ثمانية أيام: ثلاثة معجلة وخمسة إذا رجع.

الثَّاني: الدَّمُ المرتَّبُ المعدَّلُ، وسببُهُ أمرانِ:

١- **التَّحلُّلُ بسببِ الإحصارِ**، فالمحصَرُ يتحلَّلُ بذبحِ شاةٍ إن قدرَ علَيها[١٨١٣]، فإن عجزَ حِسَّاً أو شرعاً انتقلَ إلى قيمةِ الشَّاةِ فيشتري بها طعاماً يُفرِّقُهُ على فقراءِ المحلِّ الذي أُحصِرَ فيهِ[١٨١٤]، فإن عجزَ عنه انتقلَ إلى الصَّومِ، فينظرُ إلى قيمةِ الشَّاةِ وما يشتري بها من الطَّعامِ ويصومُ بدلَ كلِّ مُدٍّ يوماً، وهذا هو دمُ التَّرتيبِ (بينَ ثلاثِ مراتِبَ: الذَّبحِ والإطعامِ والصَّومِ).
٢- **الوطءُ المفسِدُ للنُّسُكِ عامِداً عالِماً:** وفيه بدنَةٌ، فإن عجزَ عنها فبقرةٌ[١٨١٥]، فإن عجزَ عنها فسبعُ شِياهٍ، فإن عجزَ عنها رجعَ إلى البَدنَةِ فيقوِّمُها ويشتري بقيمتِها طعاماً (ممَّا يُجزئُ في الفِطرةِ) يُفرِّقُهُ على

(١٨١٣) قال تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾البقرة: ١٩٦

(١٨١٤) لأنَّهُ ﷺ «نحرَ هديَهُ في موضعِهِ بالحُديبيَةِ»(م) وهي من الحِلِّ قال تعالى ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾الفتح: ٢٥

(١٨١٥) لحديثِ أبي الزُّبَيرِ عن جابرٍ: كُنَّا ننحَرُ البدَنةَ عن سبعةٍ. فقيلَ له: البقرةُ؟ فقالَ: ما هي إلا من البُدْنِ (م ١٣١٨)

فقراءِ الحرمِ، فإن عجزَ صامَ عن كلِّ مدٍّ يوماً (وفيه شاةٌ للمحصرِ فإن عجزَ انتقلَ إلى قيمةِ الشَّاةِ يشتري بها طعاماً مما يُجزِئُ في الفِطرةِ يُوزِّعُهُ على فقراءِ المحلِّ).

الثَّالثُ: دمُ التَّخييرِ والتَّعديلِ: مخيَّرٌ بينَ أشياءَ معدَّلةٍ: وسببُهُ أَمرانِ:

١- **الصَّيدُ المحرَّمُ:** صيدُ المُحْرِمِ للبرِّيِّ الوحشيِّ المأكولِ في الحرَمِ وغيرِهِ، وصيدُ الحلالِ لذلك في الحرَمِ وإذا صادَهُ (ذبحَهُ) أصبحَ مَيتةً.

٢- **قطعُ شيءٍ من أشجارِ الحرمِ** سواءٌ أكانَ القاطِعُ حلالاً أم مُحرِماً.

فهو مخيَّرٌ بينَ أن يذبَحَ مثلَهُ في الحرَمِ وبينَ أن يُقوِّمَ الواجِبَ فيشتريَ به طعاماً يوزِّعُهُ على فُقراءِ الحرَمِ أو يَصومَ عن كلِّ مُدٍّ يوماً مع القُدرةِ على الإطعامِ والذَّبحِ فيما له مِثْلٌ، أمَّا فيما ليس له مِثلٌ كالطَّيرِ الذي لا مِثلَ لهُ فالتَّخييرُ واقعٌ في قيمتِهِ بينَ شيئينِ: إخراجِ طعامٍ بالقيمةِ أو صيامٍ عن كلِّ مُدٍّ يوماً. والصَّومُ الواجبُ هنا يجوزُ مُتفرِّقاً ومتتابِعاً[١٨١٦].

والمرادُ بالحرمِ: الحرمُ المكِّيُّ والمدنيُّ ووَجُّ الطَّائفِ، لكن لا ضمانَ عليه إلا في الحرمِ المكِّيِّ[١٨١٧].

الرَّابعُ: الدَّمُ المُخيَّرُ المقدَّرُ: مخيَّرٌ بينَ أشياءَ مُقدَّرةٍ من قِبَلِ الشَّرعِ، وأسبابُهُ ثمانيةٌ:

١- حلْقُ الشَّعرِ لثلاثِ شَعَراتٍ فأكثرَ في زمانٍ واحِدٍ ومكانٍ واحدٍ[١٨١٨]

([١٨١٦]) لقولِهِ تعالى: ﴿ **أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا** ﴾ (المائدة:٩٥).

([١٨١٧]) لقولِهِ: ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾ المائدة: ٩٥. والحُجَّةُ على ذلك قولُهُ ﷺ يومَ فتحِ مكَّةَ: «إنَّ هذا البلدَ حرَّمهُ اللهُ لا يُعْضَدُ شوكه ولا يُنَفَّرُ صيدُهُ ولا يلتقَطُ لُقَطتُهُ إلا من عَرَّفها ولا يُختلَى خَلاهُ. قال العباسُ: يا رسولَ اللهِ، إلا الإذخِرَ فإنَّهُ لِقَيْنهم وبيوتِهِمْ، قالَ: إلا الإذخِرَ». (خ٣١٨٩ – م١٣٥٥) لا يُعضدُ: لا يُقطَعُ. لا يُختلَى خَلاه: لا يُنتزَعُ بالأيدي وغيرِها كالمناجِلِ. القَيْنُ: الحَدَّادُ. ومعنى كونِهِ لبيوتِهِم أنَّهم يَسقُفونَها بذلك فوقَ الخشبِ.

ولحديثِ «**إنَّ صيدَ وجٍّ وعِضاهَهُ حرَمٌ محرَّمٌ للهِ**» (حم ١٤١٦ – د ٢٠٣٢) من حديثِ الزُّبيرِ.

٢- قَلْمُ الظُّفرِ: ثلاثةً فأكثرَ في زمانٍ واحدٍ ومكانٍ واحدٍ.

٣- اللُّبسُ: لمن سترَ رأسَهُ أو لَبِسَ قميصاً عالِماً مُختاراً.

٤- الدُّهنُ لشعرِ رأسِهِ أو لحيتِهِ بأيِّ دُهنٍ عامِداً أو عالِماً مختاراً فيجبُ فيه ماتقدَّمَ في اللُّبسِ.

٥- الطِّيبُ: في بَدنِهِ أو ثوبِهِ وفيه ما تقدَّمَ في اللُّبسِ ولو مس طيباً يابساً فلزقَ به ريحهُ لا عينهُ لا يحرُمْ .

٦- مُقدِّماتُ الجِماعِ كقُبلَةٍ ولمسٍ بشهوةٍ عامِداً عالِماً مختاراً وفيه ما تقدَّمَ.

٧-الوطءُ غيرُ المفسدِ للنُّسُكِ كالوطءِ الحاصلِ بعدَ الوطءِ المفسدِ فيجبُ بكلِّ وطءٍ ما تقدَّمَ في اللُّبسِ.

٨- الوطءُ بينَ التَّحلُّلينِ.

فيجبُ لكلِّ واحدٍ من هذه الثَّمانيةِ:

آ . ذبحُ شاةٍ.

ب . أو إطعامُ ستَّةِ مساكينَ ثلاثةَ آصُعٍ لكلِّ مسكينٍ نصفُ صاعٍ.

ج . أو صيامُ ثلاثةِ أيامٍ.

فإن كانَ أقلَّ من ثلاثِ شعَراتٍ خُيِّرَ بين أَمرَينِ من طعامٍ للشَّعرةِ أو صومِ يومٍ، ولا فرقَ في ذلك بين العامدِ وغيرِهِ والجاهلِ وغيرِهِ.

مكانُ الذَّبحِ والإطعامِ: جميعُ الحرمِ[١٨١٩] إلا دمَ الإحصارِ فيجوزُ حيثُ أُحصِرَ.

الصَّومُ: في أيِّ مكانٍ شاءَ من حِلٍّ أو حرَمٍ.

([١٨١٨]) قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ** ﴾البقرة: ١٩٦.

[١٨١٩] لقولِ سيدِنا ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهُما (معرفة السنن والآثار للبيهقي ٤٢٥/٧): الهديُ والإطعامُ بمكَّةَ. قال تعالى ﴿ **ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ** ﴾ الحج: ٣٣، وقال تعالى ﴿ **هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ** ﴾ المائدة: ٩٥، وفي حديثِ سيدِنا جابرٍ مرفوعاً «**كلُّ فِجاجِ مكَّةَ طريقٌ ومنحَرٌ**» (حم ١٤٤٩٨ – د ٩٣٧) وعندَ (م ١٢١٨) «**مِنى كلُّها منحَرٌ**». ولا يُنظَرُ لتأويلاتِ المعاصرينَ وتفاسيرِهمُ الشَّاذَّةِ عن الحقِّ كتأويلِ بعضِهم (هَدْياً بالِغَ الكعبةِ) قال: هدْياً بالغاً بطنَ الفقيرِ (ر . ن)

زمنُ الذَّبحِ: بعدَ جَرَيانِ سببِهِ إلا دمَ الفواتِ فيذبحُهُ في حَجَّةِ القضاءِ. أي بعدَ دخولِ وقتِ الإحرامِ بالقضاءِ، فالدَّمُ الواجبُ على مُحرِمٍ بفعلٍ حرامٍ (وإن لم يكُنْ حراماً في ذلكِ الوقتِ كالحلقِ لعُذرٍ) أو تركِ واجبٍ عليه غيرَ ركنٍ أو غيرِهُما كدمِ الجُبراناتِ وكدمِ التَّمتُّعِ والقِرانِ والحلقِ لا يختصُّ بزمانٍ بل يُفعَلُ في يومِ النَّحرِ وغيرِهِ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّخصيصِ ولم يَرِدْ ما يخالفُهُ ولكن يُسنُّ يومَ النَّحرِ وأيامَ التَّشريقِ.

ما يجبُ في الدَّمِ والإطعامِ:

آ ـ أن يَصرفَهُ إلى مساكينِ الحرمِ وفقرائِهِ القاطِنينَ أو الغُرباءِ.

ب ـ الدَّفعُ لثلاثةٍ فأكثرَ وإلا ضمنَهُ.

ولا يأكلُ من الدِّماءِ التي هي جزاءٌ أو منذورةٌ، وله أن يأكُلَ من الهدْيِ والتَّطوُّعِ.

تنبيهانِ:

١- دماءُ المحظوراتِ لا تتداخَلُ.

٢- آ- يحرُمُ نقلُ ترابٍ أو أحجارٍ من أحدِ الحرمَينِ المكيِّ أو المدنيِّ[١٨٢٠] إلى الحِلِّ. ولا بأسَ بنقلِ التِّمارِ وماءِ زمزَمِ[١٨٢١].

ب- يحرُمُ أخذُ طِيبِ الكعبةِ، ومن أرادَ التَّبرُّكَ مسَحَها بطِيبٍ لهُ وأخذَهُ.

ج- وأمَّا كسوةُ الكعبةِ فيجوزُ لبَني شيبةَ التَّصرُّفُ فيها بالبيعِ وغيرِهِ.

مبحثٌ: حِكمةُ التَّشريعِ في ذبحِ الهَدْيِ والأضاحي:

(١٨٢٠) لحديثِ سيدِنا عليٍّ مرفوعاً «**المدينةُ حرامٌ ما بينَ عَيرٍ إلى ثَورٍ، لا يُختلَى خَلاها ولا يُنفَّرُ صيدُها ولا يَصلُحُ أن تُقطعَ منها شجرةٌ إلا أن يَعلِفَ رجلٌ بعيرَهُ**» (د٢٠٣٤) وعَيرٌ: جبلٌ مشهورٌ في المدينةِ. ولحديثِ عليٍّ مرفوعاً: « **المدينةُ حرَمٌ ما بينَ عَيْرٍ إلى ثَورٍ** » (خ١٨٧٠ – م١٣٧٠) وهو ما بينَ لابتَيها المذكورُ في حديثِ «**ما بين لابتيها حرامٌ** » (خ١٨٧٣ – م١٣٧٢) واللابَةُ: الحَرَّةُ: أي أرضٌ تركبُها حِجارةٌ سُودٌ. وجعلَ النبيُّ ﷺ حولَ المدينةِ اثني عشرَ مِيلاً حِمى (م١٣٧٢) والحِمى: المكانُ الممنوعُ من الرَّعيِ.

(١٨٢١) لحديثٍ عن السيدةِ عائشةَ رضي اللهُ عنها وعن أبيها أنَّها كانتْ تحمِلُ من ماءِ زمزمٍ وتُخبِرُ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يحملُهُ.(ت ٩٦٣) وقال:حسنٌ غريبٌ. ولأنَّهُ يُستخلَفُ كالتَّمرةِ.

جعلَ الباري ـ تباركتْ أسماؤُهُ ـ الهَدْيَ والأضاحيَ من شعائرِ دينِ اللهِ، يذبحُها المسلمُ ليتقرَّبَ بها إلى ربِّهِ جلَّ وعلا وينالَ مغفرتَهُ ورِضوانَهُ، ولتكونَ تكفيراً لِمَا جَنتْهُ يداهُ من الذُّنوبِ والآثامِ، وليعوَّدَ على الإخلاصِ في القولِ والفعلِ ، فالمؤمنُ إنَّما يذبَحُ على اسمِ اللهِ، وبأمرِهِ جلَّ وعلا ألا يُذكَرَ معه اسمٌ غيرُهُ، ولا يَتوجَّهَ العبدُ إلى أحدٍ سِواهُ، ولا يَقصِدَ بعملِهِ غيرَ وجهِ اللهِ، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ الأنعام: ١٦٢-١٦٣.

وبهذا التَّوجُّهِ بالنُّسُكِ للهِ يتعوَّدُ المؤمنُ على الإخلاصِ، ويكتسِبُ مرتبةَ التَّقوى التي أشارتْ إليها الآيةُ الكريمةُ: ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾الحج:٣٧.

ولئن كانَ المشركونَ يذبحونَ هذه القَرابينَ للأصنامِ رجاءَ النَّفعِ ودفعِ الضُّرِّ، فإنَّ المؤمنَ لا يذبَحُ لصنمٍ ولا وثنٍ، وإنَّما يتقرَّبُ بنُسُكِهِ إلى اللهِ وحدَهُ، مُخلِصاً له العبادةَ جلَّ وعلا، والإسلامُ يربطُ بينَ الهدْيِ الذي ينحرُهُ الحاجُّ وبين تقوى القلوبِ، فالتَّقوى هي الغايةُ من مناسكِ الحجِّ وشعائرِهِ، وهذه المناسكُ والشعائرُ كُلُّها رموزٌ تعبيريةٌ عن التَّوجُّهِ إلى ربِّ البيتِ وطاعتِهِ، وهي تَحمِلُ في طيَّاتِها (ذِكرى الفِداءِ) ذكرى إقدامِ الخليلِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ على ذبحِ ولدِهِ (إسماعيلَ) على نبيِّنا وعليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ امتثالاً لأمرِ اللهِ حين أمرَ بذبحِ ولدِهِ في المنامِ: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿١٠٢﴾ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَادَيْنَاهُ أَن

يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٠٦﴾ وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴾ الصافات: ١٠٢-١٠٧، فهو ذِكرى لآيةٍ من آياتِ اللهِ، ومعجزةٌ من معجزاتِهِ الباهرةِ، حين فَدى ولدَ خليلِهِ بذِبحٍ عظيمٍ، وهي بعدَ ذلك صَدقَةٌ وقُربى للهِ بإطعامِ الفقراءِ، ومعونةُ أهلِ الحاجةِ من الضُّعفاءِ.

مبحثٌ: ما يُستحبُّ في مكَّةَ المكرَّمةِ:

١- ختمُ القُرآنِ الكريمِ.

٢- نيةُ الاعتكافِ بالمسجدِ الحرامِ كلَّما دخلَهُ.

٣- إكثارُ الصَّلاةِ فيهِ، و هي أفضلُ من الطوافِ .

٤ ـ الإكثار من الطَّوافِ، و لوطافَ عدةَ أسابيعَ ثم صلىَ ركعاتها جازَ، ولو صلىَ لها ركعتينِ لم يُكره.

٥- الإكثارُ من الاعتمارِ.

٦- دخولُ الكعبةِ المشرَّفةِ[١٨٢٢] والصَّلاةُ فيها[١٨٢٣].

٧- دخولُ الحِجْرِ والصَّلاةُ فيه والدَّعاءُ، لأنَّهُ بِضعَةٌ من الكعبةِ.

٨- الإكثارُ من شُربِ ماءِ زمزمِ بعدَ استقبالِ القِبلةِ، ويدعو عندَ الشُّربِ ويتضلَّعُ منه ويتزوَّدُ.

(١٨٢٢) لحديثِ تمَّامٍ الرَّازيِّ في فوائدِهِ عن عطاءِ بن أبي رباحٍ عن ابنِ عباسٍ قال، قال النبيُّ ﷺ: «**من دخلَ البيتَ دخلَ في حسنةٍ وخرجَ من سيئةٍ مغفوراً لهُ**» (طب-خز-هق-حسنٌ غريبٌ)، وعن سفيانَ قال: سمعتُ غيرَ واحدٍ من أهلِ العلمِ يذكُرونَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ إنَّما دخلَ الكعبةَ مرَّةً واحدةً عامَ الفتحِ وحجَّ ولم يدخُلْها(الأزرقيُّ في أخبارِ مكَّةَ ٢١٦/١). وعندَ (حم-د-ت وصحَّحَهُ) عن السيدةِ عائشةَ: خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ من عندي وهو قَريرُ العينِ طيِّبُ النَّفْسِ ثم رجعَ إليَّ وهو حزينٌ فقلتُ لهُ، فقال: «**دخلتُ الكعبةَ ودِدْتُ أنِّي لم أكنْ فعلتُ إنِّي أخافُ أن أكونَ أتعبتُ أمَّتي من بعدِي**».

(١٨٢٣) لحديثِ (ق) عن ابنِ عمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ «**دخلَ الكعبةَ هو وأسامةُ وبلالٌ وعثمانُ بنُ طلحةَ الحَجَبيُّ فأغلقَها عليه .. ثم صلَّى**» (مالك – هب).

٩- وتُستحَبُّ المجاورَةُ بمكَّةَ وهي أفضلُ من المدينةِ[١٨٢٤] (وقال الإمامانِ أبو حنيفةَ ومالكٌ: المدينةُ أفضلُ) والكعبةُ أفضلُ من الحُجرةِ الشَّريفةِ، فأمَّا وسيدُنا رسولُ اللهِ ﷺ فيها فلا واللهِ، لا العرشُ ولاحملتُهُ ولاالجنَّةُ، لأنَّ بالحُجرةِ جَسَداً لو وُزِنَ بهم لرجحَ ﷺ.

١٠- زيارةُ المواضعِ المشهورةِ، وهي ثمانيةَ عشر ومنها :

آ- مكانُ ولادتِهِ ﷺ وهو بسوقِ اللَّيلِ، كما هو مشهورٌ عندَ أهلِ مكَّةَ.

ب- مولِدُ السيدةِ فاطمةَ رضي اللهُ عنها في دارِ السيدةِ خديجةَ بزِقاقِ الحَجَرِ.

ج- المساجِدُ القديمةُ.

د- غارُ ثَورٍ.

هـ - غارُ حِراءٍ.

و- مَقبرةُ الحُجُونِ وفيها أمُّ المؤمنينَ السيدةُ خديجةُ رضي اللهُ عنها.

([١٨٢٤]) لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَدِيّ بنِ الحمراءِ (من مسلمة الفتحِ) أنَّهُ سمعَ النبيَّ ﷺ يقولُ وهو واقفٌ بالحَزْوَرَةِ في سوقِ مكَّةَ: «**واللهِ إنَّكِ لخيرُ أرضِ اللهِ وأحبُّ أرضِ اللهِ إلى اللهِ، ولولا أنِّي أُخرِجْتُ منكِ ما خرجتُ**» (حم٤/٣٠٥ – ت٣٩٢٥ – جه٣١٠٨).

ويسنُّ في مكةَ :

الإكثارُ من الدعاءِ في أماكنَ يستجابُ بها وهي خمسةَ عشر موضعاً :

في الطوافِ ـ والـمُلتَزَمِ ـ وتحتَ الميزابِ (مزراب الرحمة) ـ وفي البيتِ ـ وعند زمزمَ ـ وعلى الصفا والمروةِ ـ وفي السعي ـ وخلفَ مقامِ سيدنا ابراهيمَ على نبيَّنا وعليهِ الصلاةُ والسلام ـ في عرفاتِ ـ ومزدلفةَ ـ ومنى ـ وعند الجمراتِ الثلاث.

*** بابُ الإحصارِ[١٨٢٥]:**

هو شرعاً المَنعُ من إتمامِ أركانِ الحجِّ أو العُمرةِ فيذبحُ بنيةِ التَّحلُّلِ[١٨٢٦] ثُمَّ يَحلِقُ بنيةِ التَّحلُّلِ ولا قضاءَ عليه. ما لم يكُنْ فرضُهُ كحَجَّةِ الإسلامِ.

ولا يتحلَّلُ إن غلبَ على ظنِّهِ انكشافُ المانعِ في مُدَّةِ الحجِّ، بحيثُ يمكنُهُ إدراكُهُ، وكذا لو مُنعَ من غيرِ الأركانِ (كالرَّميِ والمبيتِ: فيُجبَرُ بالدَّمِ) ويقعُ حجُّهُ مُجزئاً عن حَجَّةِ الإسلامِ، وإذا فاتَهُ الوقوفُ تحلَّلَ بعملِ عُمرةٍ، فإن مُنعَ من عرفةَ دونَ مكَّةَ وجبَ عليه أن يدخُلَها ويتحلَّلَ بعملِ عُمرةٍ، وإن مُنعَ من مكَّةَ دونَ عرفةَ وقفَ ثم تحلَّلَ ولا قضاءَ في الأظهرِ.

الدَّمُ الواجبُ في الإحصارِ:

شاةٌ تُجزئُ في الأُضحيةِ أو ما يقومُ مَقامها، ولا يتحلَّلُ حتى يعلمَ بنحرِهِ، وكذا إذا كانَ عليه دمٌ محظورٌ قبلَ الإحصارِ[١٨٢٧].

محلُّ الذَّبحِ:

محلُّ الإحصارِ من حِلٍّ أو حرمٍ. يُفرِّقُ لحمُهُ على مساكينِ ذلك الموضعِ وفقرائِهِ، فإن عجزَ عن الدَّمِ حِسّاً أو شرعاً أخرجَ بقيمةِ الشاةِ طعاماً وفرَّقَهُ

([١٨٢٥]) حاشية الجمل ج٢/ ٥٤١، تحفة المحتاج ج١/ ٨٢٣، مغني المحتاج ج١/ ٥٣٢، البجيرمي على الخطيب ج٢/ ٣٩٥، الباجوري على ابن قاسم ج١/ ٣٢٨، قليوبي وعميرة ج٢/ ١٤٦، أسنى المطالب ج١/٥٢٤ نهاية المحتاج، ج٣/ ٣٦٢، المجموع ج٨/٢٨٥.

([١٨٢٦]) لأنَّ الذبحَ يكونُ للتَّحلُّلِ وقد يكونُ لغيرِهِ فلا بُدَّ من قصدِ صارفٍ. فينوي خروجَهُ عن الإحرامِ.

([١٨٢٧]) قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾البقرة: ١٩٦، ولحديثِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما قال: «خرجنا مع النبيِّ ﷺ معتمرينَ، فحالَ كفَّارُ قريشٍ دونَ البيتِ فنحرَ رسولُ اللهِ ﷺ بُدْنَهُ وحلقَ رأسَهُ» (خ).

على مساكينِ ذلك المحلِّ، فإن عجزَ عنه صامَ عن كلِّ مدٍّ يوماً وله إذا انتقلَ إلى الصَّومِ التَّحلُّلُ في الحالِ بالحلقِ مع النِّيةِ.

فصلٌ: التَّحلُّلُ بالمرضِ:

لا يتحلَّلُ بالمرضِ إذا لم يشرِطْهُ، فإن شرطَهُ في إحرامٍ (نويتُ الحجَّ وأحرمتُ بهِ للهِ تعالى وإن مرضْتُ تحلَّلتُ) جازَ له التحلُّلُ بسببِهِ، إذا كان يحصُلُ معه مشقَّةٌ لا تُحتملُ عادةً[١٨٢٨]، وليسَ عليه ذبحٌ إلا إذا شرطَهُ بالتَّحلُّلِ (وإن مرضتُ تحلَّلتُ بالذَّبحِ) وإلا فلا، فيتحلَّلُ بالحلقِ مع النيةِ فقط ولو قالَ: إذا مرضتُ صِرْتُ حلالاً، صارَ حلالاً بنفسِ المرضِ من غيرِ حاجةٍ لحلقٍ ولا نيةٍ، والأفضلُ أن يأتيَ بها في النيةِ: نويتُ الحجَّ (أو العمرةَ- أو الحجَّ قارِناً) وأحرمتُ بهِ للهِ تعالى ومَحِلِّي حيثُ حبستني وإذا مرضْتُ تحلَّلتُ.

قَلْبُ الحجِّ عُمرةً: ويجوزُ اشتراطُ القلبِ بالمرضِ ونحوِهِ من الأعذارِ (نويتُ الحجَّ فإن تيسَّرَ وإلا فعُمرةً).

فصلٌ: وأسبابُ الحَصْرِ سِتةٌ:

أحدُها: منعُ العدوِّ من الوصولِ إلى مكَّةَ[١٨٢٩].

ثانيها: الحبسُ ظُلماً (كأن حُبِسَ بدَينٍ وهو مُعسِرٌ) فإنَّهُ يجوزُ له أن يتحلَّلَ.

ثالثُها: الرِّقُّ لمن أحرمَ بغيرِ إذنِ سيدِهِ.

رابعها: الدَّينُ فلصاحبِ الدَّينِ الحالِّ منعُ غريمِهِ الموسِرِ من الخُروجِ ليوفِّيَهُ حقَّهُ، وليس له تحليلُهُ إذ لا ضررَ عليهِ في إحرامِهِ.

([١٨٢٨]) وفي (خ٥٠٨٩ – م٢٨٩٤) دخلَ رسولُ اللهِ ﷺ على ضُباعةَ بنتِ الزُّبيرِ فقالَ لها: **أردتِ الحجَّ؟** فقالت: واللهِ ما أَجدُني إلا وجِعةً. فقال: **حُجِّي واشترِطي وقولي: اللَّهمَّ مَحِلِّي حيثُ حبستني)** ويقاسُ بما فيهِ غيرُهُ.

([١٨٢٩]) كما حدثَ مع سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ إذ منعَهُ المشركونَ في عمرةِ الحُديبيةِ من دخولِ الحرمِ فتحلَّلَ بالحديبيةِ بعدَ الصُّلحِ (خ).

خامسُها: الزَّوجيةُ: وللزَّوجِ منعُ زوجتِهِ ابتداءً من حجٍّ أو عمرةٍ ولو فرضاً وتحليلُها إذا أحرمتْ بلا إذنٍ، لأنَّ حقَّهُ على الفورِ والنُسُكَ على التَّراخي ما لم تكُنْ نذرتْهُ قبلَ النِّكاحِ أو كان قضاءً فورياً أو أذِنَ لها فيهِ[١٨٣٠].

سادِسُها: الأصالةُ لولدٍ، كأن أحرمَ بغيرِ أذنِ أصلهِ (كوالدَيهِ) وإن علا[١٨٣١].

ولكلٍّ من الأبوينِ تحليلُ ولدِهِ إذا أحرمَ بشروطٍ أربعةٍ:

١- أن يكونَ النُّسُكُ نفلاً.

٢- وأن يكونَ الإحرامُ بغيرِ إذنٍ من أبوَيهِ.

٣- أن يكونَ آفاقياً.

٤- أن لا يكونَ والداه مُسافرَينِ معهُ.

وأمَّا الفرضُ فليس لأحدٍ من أبويهِ منعُهُ منه لا ابتداءً ولا دواماً[١٨٣٢].

سابعُها: فواتُ الوقوفِ بعرفةَ: بعذرٍ أو غيرِهِ وبفواتِهِ يفوتُ الحجُّ. فهذا يتحلَّلُ وجوباً – كما مرَّ – لئلا يصيرَ بالحَجِّ مُحرِماً في غيرِ أَشهُرِهِ، واستدامةُ الإحرامِ كابتدائِهِ، وابتداؤهُ لا يجوزُ حينئذٍ.

ويحصُلُ التَّحلُّلُ بطوافٍ وسعيٍ إن لم يسْعَ بعدَ طوافِ القدومِ، ثمَّ بحلقٍ بناءً على أنَّهُ من أركانِ الحجِّ وعليه دمٌ كدمِ التَّمتُّعِ، وعليه القضاءُ فوراً للحجِّ الذي فاتَهُ بفواتِ الوقوفِ فرضاً كان أو نفلاً كما في الفسادِ لأنَّهُ لا يخلو

([١٨٣٠]) عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: في امرأةٍ لها زوجٌ ولها مالٌ ولا يأذَنُ لها في الحجِّ: «**ليس لها أن تنطلِقَ إلا بإذنِ زوجِها**» (قط).

([١٨٣١]) لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فاستأذنَهُ في الجهادِ فقال: **أحيٌّ والداكَ** ؟ قال: نعم. قال: **ففيهِما فجاهدْ** (خ٣٠٠٤ – م٢٥٤٩)

([١٨٣٢]) لِمَا رُوِيَ عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ﷺ: «أنَّ رجلاً هاجرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ من اليمنِ فقالَ: هل لك أحدٌ باليمنِ؟ قال: أبواي. قال: أَذِنا لك؟ قال: لا. قال: ارجِعْ فاستأذِنْهُما فإن أذنا لك فجاهِدْ، وإلا فَبِرَّهُما» (د).

وموضعُ الاستدلالِ أنَّ الجهادَ فرضُ كفايةٍ بخلافِ الحجِّ فهو فرضُ عَينٍ.

عن تقصيرٍ[١٨٣٣]، وإنَّما يجبُ القضاءُ في فواتٍ لم يُنشَأْ عن حصرٍ، فإن نشأ عنه بأَن أُحصِرَ فسلكَ طريقاً آخرَ ففاتَهُ الحجُّ وتحلَّلَ بعملِ عُمرةٍ فلا إعادةَ عليه لأنَّهُ بذلَ ما في وسعِهِ.

* بابٌ: زيارةُ سيدِنا محمَّدٍ رسولِ اللهِ[١٨٣٤] ﷺ والتَّوسُّلُ بهِ:

يَقبُحُ بمن جاءَ إلى الحجِّ وقرُبَ من المدينةِ (واسمُها طَيبةُ وطابةُ[١٨٣٥]) أن يَترُكَ زيارتَهُ ﷺ لأنَّ ذلك يَدُلُّ على التَّهاونِ بها، فمن تركَ زيارتَهُ مع القُدرةِ عليها كان كمن تركَ الصلاةَ عليه عندَ ذكرِهِ، كلٌّ منهُما فيه جَفاءٌ.

([١٨٣٣]) لِمَا رُويَ في الموطَّإِ (٨٨٩): أنَّ هَبَّارَ بنَ الأسْوَدِ جاءَ يومَ النَّحرِ وسيدُنا عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي اللهُ عنه ينحَرُ هديَهُ، فقال: يا أميرَ المؤمنينَ أخطأْنا العَدَّ وكنَّا نظنُّ أنَّ هذا اليومَ يومُ عرفةَ. فقال: سيدُنا عمرُ رضي اللهُ عنه: اذهَبْ إلى مكَّةَ فطُفْ بالبيتِ أنتَ ومن معكَ، واسْعَوا بينَ الصَّفا والمروةِ وانحرُوا هَدْياً إن كان معكُمْ ثمَّ احلِقُوا أو قَصِّرُوا ثم ارجِعُوا، فإذا كان قابِلٌ فحُجُّوا واهْدُوا، فمن لم يجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ في الحجِّ وسبعةٍ إذا رجعَ) واشتَهرَ ذلك بينَ الصَّحابةِ ولم ينكِرْهُ أحدٌ.

([١٨٣٤]) روى (خ-م) عن أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «صلاةٌ في مسجِدي هذا خيرٌ من ألفِ صلاةٍ فيما سِواه إلا المسجدَ الحرامَ» وقال ﷺ: «مَنْ زارَ قبري وجبَتْ له شَفاعتي»أخرجَهُ: (بز ٥٧/٢ - قط ٢٧٨/٢) وابنُ عَديٍّ في الكاملِ عن ابنِ عمرَ (٢٣٥٠/٦) – هب (٢٤٦/٥)). شِفاءُ السِّقامِ (٢) وفيه البُشرى بأنَّ الزَّائرَ يموتُ مُسلماً لأنَّ النبيَّ ﷺ لا يشفَعُ لمن يموتُ على غيرِ الإسلامِ. ومعنى وجبتْ حقَّتْ وثبتتْ.

- وقال ﷺ: «من جاءَني زائراً لا تَعمِدُهُ حاجةٌ إلا زيارتي كان حقّاً عليَّ أن أكونَ له شفيعاً يومَ القيامةِ» (أخرجَهُ قط وطب ٢٢٥/١٢).وصحَّحَهُ ابنُ السَّكَنِ (شِفاءُ السِّقامِ ص١٦) وعن ابنِ عمرَ (من زارَ قبري حَلَّتْ له شفاعتي) البزَّارُ- والسُّبكيُّ في شفاءِ السِّقامِ ص١٤.

- وقال ﷺ: «من حجَّ فزارَ قبري بعدَ موتي كان كمن زارَني في حياتي» (أخرجَهُ: قط ٢٧٨/٢ وطب ٣١٠/١٢ وهق ٥/ ٢٤٦ – هب ٤٨٩/٣ – شفاءُ السِّقامِ ص٢٠) وعن سيدِنا عمرَ سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «من زارَ قبري (أو قالَ) من زارَني كنتُ له شفيعاً أو شهيداً. ومن ماتَ في أحدِ الحرمَينِ بعثَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ في الآمِنينَ يومَ القيامةِ» (طس ص١٢ – هق ٢٤٥/٥ – هب ٤٨٨/٣) وحديثُ «من زارني متعمِّداً كان في جِواري يومَ القيامةِ» (العقيلي ٣٦٢/٤ – هب ٤٨٨/٣ – شفاءُ السِّقامِ ص٣٢) وحكمَ عليه السُّبكيُّ بأنَّهُ مُرسَلٌ جيِّدٌ.

وحديث «من زارني بعدَ موتي فكأنَّما زارَني في حياتي» (قط ٢٧٨/٢ – هب ٤٨٨/٣ – هق ٢٤٥/٥ وشفاء السقام ص٣٢) وحديثُ «من زارني بالمدينةِ مُحتسِباً كنتُ له شهيداً وشفيعاً يومَ القيامةِ» (هب ٤٩٠/٣ – شفاء السقام ص٣٦ هق ٢٤٥/٥ وحكمَ عليه الغِماريُّ بالجُودةِ).

قال القاضي عِياضٌ: زيارةُ قبرِ النبيِّ ﷺ سنَّةٌ بينَ المسلمينَ مُجمَعٌ عليها وفضيلةٌ مُرغَّبٌ فيها.

ويُخشَى على تاركِهما أن يكونَ شقيًّاً راغِمَ الأنفِ مُستحقًّاً لدخولِ النَّارِ بعيداً عن رسولِ اللهِ ﷺ: فإن كرَّرَها ثمَّ تركَها مرَّةً لا يُطلَقُ عليه صِفةُ الجفاءِ. واعلمْ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خيرٌ من الكعبةِ المشرَّفةِ فليرحَلْ قلبُكَ إليه قبلَ رحيلِهِ إلى الكعبةِ ومن ذاقَ عرفَ.

واعلمْ وفَّقني اللهُ تعالى وإيَّاكَ لِمَا يُحبُّهُ ويَرضاهُ أنَّ الأُمَّةَ أجمعتْ على طلبِ زيارةِ جدِّي المصطفى ﷺ وكذا بقيةُ الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهمْ وسلامُهُ أجمعينَ والأولياءُ والصَّالحونَ، وعلى جوازِ التَّوسُّلِ بهم إلى اللهِ تعالى، واستمرَّ اعتقادُ ذلك في زمنِ النبيِّ ﷺ والصَّحابةِ والتَّابعينَ ومن بعدَهُمْ حتى ظهرَ رجلٌ في القرنِ السَّابعِ فخالفَ أهلَ السُّنةِ والجماعةِ، وادَّعى حُرمةَ السَّفرِ لزيارةِ النبيِّ ﷺ والتَّوسُّلِ بهِ ﷺ وأوَّلَ أدلةً غَلِطَ فيها غَلَطاً بيِّناً، وادَّعى أنَّ ذلك شِرْكٌ بوَحدانيَّةِ الرَّبِّ سبحانَهُ وتعالى، وحَكمَ على من يخالِفُ عقيدتَهُ بالكُفرِ، فكفَّرَ سادةَ الأُمَّةِ المحمَّديَّةِ، وردَّ عليه الأئمَّةُ الأعلامُ وزيَّفُوا كلامَهُ وبيَّنُوا خَطأَهُ وأوضَحُوا جهلَهُ وفسادَ عقيدتِهِ وألَّفُوا في ذلك الكتبَ والرَّسائلَ منها: شِفاءُ السِّقامِ في زيارةِ خيرِ الأنامِ للإمامِ الشَّيخِ تقيِّ الدِّينِ عليِّ بنِ عبدِ الكافي السُّبكيِّ، فقد تكفَّلَ بجمعِ الأحاديثِ الدَّالَّةِ على بُطلانِ ما يعتقدِهُ ذلك المخالِفُ وتتبَّعَ كلماتِهِ ونقضَها كلمةً كلمةً وعدَّدَها سيدُنا ابنُ حجَرٍ الهَيتميُّ في كتابِهِ الفتاوى الحديثيَّةِ ص١١٦ وكتابِهِ: الجوهرِ المنظَّمِ في زيارةِ القبرِ الشَّريفِ المكرَّمِ ولعلَّهُ تساهلَ في تصحيحِ أحاديثِ الزِّيارةِ ومنها: دفعُ شُبَهِ من شبَّهَ وتمرَّدَ لتقيِّ الدِّينِ الحِصْنيِّ،.. ثمَّ ظهرَ بعدَهُ في القَرنِ الثَّاني عشرَ من تبعَ المخالِفَ وزادَ عليه سُوءاً وتبرَّأَ منه أخوه الشيخُ سُليمانُ بنُ عبدِ الوهَّابِ وكان من أهلِ العلمِ وألَّفَ في الرَّدِّ عليه كتاباً، وألَّفَ كثيرٌ من علماءِ الحنابلةِ رُدوداً وأرسلُوها إليه فلم يَنتَهِ، وكان ينتقِدُ النبيَّ ﷺ بعباراتٍ مختلفَةٍ، ولا شكَّ أنَّ هذا كفرٌ بالإجماعِ.

واعلَمْ أنَّ زيارةَ نبيِّنا ﷺ مشروعةٌ بالكتابِ والسُّنةِ والقِياسِ وإجماعِ الأُمَّةِ. أمَّا الكتابُ فقولُهُ تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ**

(١٨٣٥) لحديثِ (خ ٤٥٨٩-م١٣٨٤) أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّها طَيبةُ** – يعني المدينةَ – **وإنَّها تنفي الخبَثَ كما تنفي النَّارَ خبثَ الفِضَّةِ**». وحديثِ (خ١٤٨١ – م١٣٩٢) قال: «**هذه طابَةُ، وهذا جبلُ أُحُدٍ، وهو جبلٌ يُحبُّنا ونُحبُّهُ**».

﴿ **وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا** ﴾ النساء: ٦٤، دلَّتْ على حثِّ الأُمَّةِ على المجيءِ إليه ﷺ والاستغفارِ عندَهُ، وكمالُ شفَقَتِهِ ﷺ وعمومُ رحمتِهِ لأُمَّتِهِ يَستلزِمانِ أنَّهُ لا يَترُكُ الاستغفارَ لمن جاءَهُ مُستغفراً ربَّهُ، وإذا وُجِدتْ هذه الثَّلاثةُ تابَ اللهُ على من اتَّصفَ بها ورَحمَهُ كما دلَّتْ عليه الآيةُ الشَّريفةُ. فالسَّعيُ لِمَا يَستوجِبُ الرَّحمةَ والتَّوبةَ من اللهِ تعالى مَطلوبٌ شرعاً وعقلاً. وأمَّا السُّنَّةُ فأحاديثُ كثيرةٌ منها: **«من زارَني بعدَ موتي فكأنَّما زارَني في حياتي»**(قط-هب)، وحديثُ **«كنتُ نهيتُكمْ عن زيارةِ القُبورِ فزورُوها»**(م-د-ن) والزِّيارةُ تستدعي الانتقالَ من مكانِ الزَّائرِ إلى مكانِ المَزُورِ، فإذا كانتِ الزِّيارةُ قُربةً فالسَّفرُ إليها قُربةٌ، وأيضاً لفظُ المجيءِ في الآيةِ المتقدِّمةِ يدلُّ عليه. والقاعدةُ المتَّفقُ عليها أنَّ وسيلةَ القُربةِ التي تتوقَّفُ القُربةُ عليها قُربةٌ أي من حيثُ إيصالُها إليها فلا ينافِي أنَّهُ قد ينضمُّ إليها مُحرَّمٌ من جهةٍ أُخرى كمشيٍ في طريقٍ مغصوبٍ. وأمَّا القياسُ **فقد جاءَ في السنَّةِ الصَّحيحةِ الأمرُ بزيارةِ القبورِ -كما في الحديثِ السَّابقِ- فقبرُ نبيِّنا ﷺ أولى منها وأحقُّ وأعلى**، بل لا نسبةَ بينَهُ وبينَ غيرِهِ، وقد **ثبتَ أنَّهُ ﷺ زارَ أهلَ البقيعِ وشهداءَ أُحُدٍ** فقبرُهُ ﷺ أولى لِمَا له من الحقِّ ووجوبِ التَّعظيمِ. وقد قامَ الإجماعُ من أئمَّةِ الشَّرعِ الذين عليهم المَدارُ والمُعوَّلُ على طلبِ زيارتِهِ ﷺ وإنَّما الخِلافُ بينَهُم في أنَّها واجِبةٌ أو مندوبةٌ فمن خالفَ في مشروعيَّةِ الزِّيارةِ فقد خرَقَ الإجماعَ. ومدلولُ الآيةِ ﴿ **وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا** ﴾ النساء: ٦٤، ليسَ خاصَّاً بحالِ حياتِهِ ﷺ ويؤيِّدُ ذلك ما صحَّ عنهُ ﷺ من قولِهِ: **(حياتي خيرٌ لكم تُحدِّثونَ ويُحدَّثُ لكُمْ (أي تُحدِّثوني بما أشكلَ عليكمْ وأُحدِّثُكمْ بما يُزيلُ الإشكالَ)، أو تُحدِثُونَ ويُحدَثُ لكُمْ (أي تُحدِثونَ ذنوباً ويُحدَثُ لكم غُفرانٌ) ووفاتي خيرٌ لكم تُعرَضُ عليَّ أعمالُكم فما رأيتُ من خيرٍ حمِدتُ اللهَ تعالى وما رأيتُ من شرٍّ استغفرتُ لكُمْ)**(بز-ابن سعد). فاستغفارُهُ ﷺ لأمَّتِهِ ليس مُختصَّاً بحالِ الحياةِ. على أنَّهُ ﷺ في قبرِهِ حيٌّ وكذا بقيةُ الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهم كما دلَّتِ الأحاديثُ الصَّحيحةُ، وقد دلَّ القرآنُ على حياةِ الشُّهداءِ، فالأنبياءُ أولى وأحقُّ، وتكفي رؤيةُ سيدِنا النبيِّ ﷺ **(لسيدِنا موسى قائِماً يُصلِّي في قبرِهِ يومَ**

الإسراءِ)(م) ومن زعمَ أنَّ الزِّيارةَ قُربةٌ في حقِّ القريبِ فقد افترى على الشَّريعةِ الغَرَّاءِ فلا يُعوَّلُ عليه، وأمَّا تَخيُّلُ بعضِ المحرومينَ أنَّ منعَ الزِّيارةِ والسَّفرِ إليها من بابِ المحافظةِ على التَّوحيدِ وأنَّ ذلك ممَّا يُؤدِّي إلى الشِّركِ فهو تَخيُّلٌ باطِلٌ، لأنَّ المؤدِّيَ إلى الشِّركِ هو اتِّخاذُ القُبورِ مساجدَ والعُكوفُ عليها وتصويرُ الصُّوَرِ فيها، بخلافِ الزِّيارةِ والسَّلامِ والدُّعاءِ، والعاقلُ يعرِفُ الفرقَ بينَهُما.

وأمَّا قولُهُ ﷺ **«لا تُشدُّ الرِّحالُ إلا لثلاثةِ مساجِدَ المسجدِ الحرامِ ومسجدي هذا والمسجدِ الأَقصى»**(ق) فمعناهُ لا تُشدُّ الرِّحالُ إلى مسجدٍ في الدُّنيا لأجلِ تعظيمِهِ والصَّلاةِ فيه إلا إلى هذهِ الثَّلاثةِ فإنَّها تُشدُّ إليها الرِّحالُ لتعظيمِها والصَّلاةِ فيها، هذا التَّقديرُ لا بدَّ منه، ولو لم يكُنِ التقـديرُ هكذا لاقتضى منعَ شدِّ الرِّحالِ للحجِّ والجهادِ والهِجرةِ من دارِ الكفرِ ولطلبِ العلمِ والتِّجارةِ وغيرِ ذلك ولا يقولُ بذلك أحدٌ،لاسيِّما وقد جاءَ هذا التَّقديرُ مُصرَّحاً بِهِ في روايةِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي اللهُ عنه عندَ(حم) أنَّ النبيَّ ﷺ قال**«لا يَنبغي للمَطِيِّ أن تُشدَّ رحالُهُ إلى مسجدٍ يُبتَغى فيه الصَّلاةُ غيرَ المسجدِ الحرامِ والمسجدِ الأَقصى ومسجدي هذا»**(وحسَّنهُ الهيثميُّ في مَجمَعِ الزَّوائدِ).

فصلٌ: آدابُ الزِّيارةِ:

تتأكَّدُ الزِّيارةُ بعدَ الفراغِ من الحَجِّ، وعلى الزَّائرِ:

١- الإكثارُ من الصَّلاةِ والسَّلامِ عليه ﷺ في طريقِهِ ويدعُو أن ينفعَهُ اللهُ تعالى بزيارتِهِ ﷺ.
٢- الاغتسالُ ولُبْسُ أنظفِ الثِّيابِ.
٣- عندَ دخولِ المسجدِ ينفِّذُ آدابَ الدُّخولِ ثم يقولُ: السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ للهِ عليَّ أن أعتكِفَ في هذا المسجدِ ما دُمتُ فيهِ.
٤- يُصلِّي ركعتي تحيةِ المسجدِ والشُّكرِ في الرَّوضةِ المُطهَّرةِ إن أمكنَ فإن دخلَ من بابِ البَقيعِ بدأَ بالزِّيارةِ.

٥- يستقبِلُ القبرَ الشَّريفَ ويستدبِرُ القِبلةَ مُستحضِراً جلالةَ موقفِهِ ومنزلَةَ من هو بحضرتِهِ. ﷺ يسلِّمُ ولا يرفعُ صوتَهُ [١٨٣٦]: السَّلامُ عليكَ يا سيدي يارسولَ اللهِ، السَّلامُ عليكَ وعلى أهلِ بيتِكَ وأزواجِكَ وذُرِّيتِكَ وأصحابِكَ أجمعينَ، السَّلامُ عليكَ وعلى سائرِ الأنبياءِ وجميعِ عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، وجزاكَ اللهُ عنَّا أفضلَ ما جزى نبيّاً ورسولاً عن أُمَّتِهِ، أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له وأشهدُ أنَّكَ عبدُهُ ورسولُهُ وخِيرتُهُ من خَلقِهِ، وأشهدُ أنَّكَ قد بلَّغتَ الرِّسالةَ وأدَّيتَ الأمانةَ ونصحْتَ الأُمَّةَ، وجاهدْتَ في اللهِ حقَّ جهادِهِ صلَّى اللهُ عليكَ كلَّما ذكركَ الذَّاكرونَ وغفَلَ عن ذكرِكَ الغافلونَ، يا رسولَ اللهِ إنَّ ربَّ العزَّةِ يقولُ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا** ﴾ النساء: ٦٤، وقد جئتُكَ مُستغفِراً من ذنبي مُستشفِعاً بكَ إلى ربِّي عزَّ وجلَّ. اللَّهُمَّ إنَّا قد سَمِعنا قولَكَ وأطعْنا أمرَكَ وقصدْنا نبيَّكَ هذا مُستشفعينَ بهِ إليكَ من ذُنوبِنا، وما أثقلَ ظُهورَنا من أوزارِنا تائبينَ إليكَ من زَلَّتِنا مُعترفينَ بخطايانا وتَقصيرِنا. اللَّهمَّ فتُبْ علينا وشَفِّعْ فينا نبيَّكَ هذا ﷺ. (وإن أَوصاهُ أحدٌ بالسَّلامِ على رسولِ اللهِ يقولُ: فلانُ بنُ فلانٍ يُسلِّمُ عليكَ يا حبيبَ اللهِ). ثمَّ يتأخَّرُ صَوْبَ يمينِهِ قدْرَ ذِراعٍ: فيسلِّمُ على سيدِنا الصِّدِّيقِ رضي الله عنه. ثم يتأخَّرُ قدرَ ذِراعٍ صَوبَ يمينِهِ ويسلِّمُ على سيدِنا الفاروقِ رضي الله عنه.

ثم يرجِعُ إلى موقِفِهِ الأوَّلِ قُبالةَ سيدِنا رسولِ اللهِ ﷺ .فيعيدُ الصَّلاةَ والسَّلامَ عليه ويتوسَّلُ به في حقِّ نفسِهِ ويتشفَّعُ به إلى ربِّهِ ويقولُ: يا رسولَ اللهِ إنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ**

([١٨٣٦]) لحديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «ما من أحدٍ يُسلِّمُ عليَّ إلا ردَّ اللهُ عليَّ رُوحي حتى أرُدَّ عليه السَّلامَ» (حم - د - هق).

- ويتأكَّدُ على الزَّائرِ أن لا يرفعَ صوتَهُ بمسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ لقولِ السَّائبِ بنِ يزيدَ: كنتُ مُضطَجِعاً في المسجدِ فحَصَبَني رجلٌ فرفعتُ رأسي، فإذا عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه فقال: اذْهَبْ فأتِني بهذينِ الرَّجلَينِ فجئتُ بهما فقالَ: من أنتُما أو من أين أنتُما؟ قالا: من أهلِ الطَّائفِ. قال: لو كنتُما من أهلِ البلدِ لأوجعتُكُما تَرفعانِ أصواتَكُما في مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ؟. (خ).

﴿ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ النساء: ٦٤وقد جئتُكَ مُستغفِراً من ذنبي مُستشفِعاً بكَ إلى ربِّي عزَّ وجلَّ.

ثم يتوجَّهُ نحوَ الأُسْطُوانةِ الأُولى من جهةِ بابِ السَّلامِ (وهذا مُتعذِّرٌ اليومَ). ويَستقبلُ القِبلةَ ويحمَدُ اللهَ تعالى ويُصلِّي على نبيِّهِ ويدعو لنفسِهِ بما أهمَّهُ وأحبَّهُ ولوالدَيهِ ولمن شاءَ.

٦- ويُكثِرُ من الدُّعاءِ والتَّوسُّلِ[١٨٣٧]:

([١٨٣٧]) فقد كانَ من دعائِهِ ﷺ **(اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بحقِّ السَّائلينَ عليكَ) (وهو توسُّلٌ لا شكَّ فيهِ)** (جه) وحسَّنهُ العراقيُّ في تخريجِ أحاديثِ الإحياءِ، وجاءَ عنه ﷺ في بعضِ أدعيتِهِ **(بحقِّ نبيِّكَ والأنبياءِ الذين من قبلي)** (رويَ بطُرُقٍ صحيحةٍ وحسنةٍ). وحديثُ التَّوسُّلِ الصَّريحِ في الرَّجُلِ الضَّريرِ الذي قال: يا رسولَ اللهِ ، ادعُ اللهَ أن يُعافيَنِي فأمرَهُ أن يتوضَّأَ فيُحسنَ وُضوءَهُ ويدعُو بهذا الدُّعاءِ: **(اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ وأتوجَّهُ إليكَ بنبيِّكَ محمَّدٍ نبيِّ الرَّحمةِ، يا محمَّدُ أتوجَّهُ بكَ إلى ربِّي في حاجتي لتُقضَى..)** (ت — ن — هق — طب) واستعمَلَهُ الصَّحابةُ رضيَ اللهُ عنهم بعدَ وفاتِهِ ﷺ وقد جاءَهُ بلالُ بنُ الحارثِ إلى قبرِهِ وقال: يا رسولَ اللهِ، اسْتَسقِ لأُمَّتكَ فإنَّهم هَلَكُوا (هق – ش بسندٍ صحيحٍ). وقد توسَّلَ بهِ ﷺ أبوهُ سيدُنا آدمُ قبلَ وجودِهِ (حا–طب): **(يا ربِّ أسألُكَ بحقِّ محمَّدٍ إلا ما غفرتَ لي..)**. قال الإمامُ مالكٌ للخليفةِ المنصورِ لَمَّا حجَّ وزارَ قبرَ النبيِّ ﷺ وسألَهُ: يا أبا عبدِ اللهِ أَستقبلُ القِبلةَ وأدعو أم أستقبلُ رسولَ اللهِ وأدعو فقال له الإمامُ مالكٌ: **(ولِمَ تصرِفُ وجهَكَ عنه وهو وسيلتُكَ ووسيلةُ أبيكَ آدمَ إلى اللهِ تعالى، بل استقبِلْهُ واستشفِعْ به فيُشفِّعَهُ اللهُ فيكَ)** (إسنادُهُ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ لا مطعنَ فيه بوجْهٍ). واستسقى سيدُنا عمرُ بسيدِنا العبَّاسِ عامَ الرَّمادةِ فقالَ: **(إنَّا كنَّا نتوسَّلُ إليكَ بنبيِّنا ﷺ فتَسقينا)** ونصُّهُ في (خ). وفعلُهُ ذاكَ إنَّما ليُبيِّنَ لنا جوازَ الاستسقاءِ بغيرِ النبيِّ ﷺ، ولا يُقالُ استسقى به لكونِهِ حيَّاً والنبيُّ ماتَ والاستسقاءُ بغيرِ الحيِّ لا يجوزُ لأنَّهُ باطلٌ لِمَا تقدَّمَ من استسقاءِ الصَّحابةِ وتوسُّلِ سيدِنا آدمَ بهِ ﷺ،ولأنَّ في ذلك خَلَلاً في العقيدةِ إذ يلزَمُ من هذا الكلامِ أنَّهُ كان للنبيِّ ﷺ تأثيرٌ في الأشياءِ حالَ حياتِهِ وقد انقطعَ بموتِهِ –والعياذُ باللهِ– إنَّ أحداً من الناسِ لا يجوزُ له أن ينسِبَ أيَّ تأثيرٍ ذاتيٍّ في الأشياءِ لغيرِ الواحدِ الأَحَدِ جلَّ جلالُهُ، فإنَّنا عندما نتوسَّلُ برسولِ اللهِ ﷺ إنَّما نتوسَّلُ بهِ ﷺ لكونِهِ أفضلَ الخلائقِ على الإطلاقِ،وكونِهِ رحمةً من اللهِ لعبادِهِ، فهو التوسُّلُ بقُربِهِ ﷺ إلى ربِّه جلَّ جلالُهُ،وبرحمتِهِ الكُبرى للخلقِ، وهذا المعنى مرتبِطٌ به ﷺ سواءٌ في حالِ حياتِهِ أم بعدَ موتِهِ لاينقطعُ أبداً، وعلى كلِّ حالٍ يكونُ توسُّلُ سيدِنا عمرَ بسيدِنا العباسِ لبيانِ جوازِ التوسُّلِ بالمفضولِ مع وجودِ الفاضلِ فإنَّ جدِّيَ سيدَنا علياً كان موجُوداً، وهو أفضلُ من سيدِنا العبَّاسِ. ورُويَ أنَّ مولانا الإمامَ الشافعيَّ ﷺ أيامَ هو ببغدادَ كان يتوسَّلُ بالإمامِ أبي حنيفةَ ﷺ في قضاءِ حاجتِهِ، وثبتَ أنَّ الإمامَ أحمدَ كان يتوسَّلُ بالإمامِ الشافعيِّ ﷺ. ولَمَّا بلغَ الإمامَ الشافعيَّ أنَّ أهلَ المغربِ يتوسَّلُونَ إلى اللهِ تعالى بالإمامِ مالكٍ لم يُنكِرْ عليهم. ومن تتبَّعَ أذكارَ السَّلفِ وأدعيتَهُم وجدَ فيها شيئاً كثيراً من التوسُّلِ ولم يُنكِرْ عليهم أحدٌ في ذلك حتى جاءَ المنكِرونَ وعمَدُوا إلى آياتٍ من كتابِ اللهِ نزلَتْ بالمشركينَ فحملُوها على المؤمنينَ الذين تقعُ منهم الزِّيارةُ والتَّوسُّلُ، وتوصَّلُوا بذلكَ إلى تكفيرِ أكثرِ الأُمَّةِ من العلماءِ والصُّلَحاءِ.

يَصِحُّ التوسُّلُ بهِ ﷺ وكذا بغيرِهِ من الأنبياءِ والأولياءِ الصَّالحينَ، وأدلتُهُ كثيرةٌ، وقد صحَّ صدورُهُ من سيدِنا النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ وسلفِ الأُمَّةِ وخلفِها. قال الإمامُ السُّبكيُّ رحمه اللهُ تعالى: اعلمْ أنَّهُ يجوزُ ويحسُنُ التوسُّلُ والاستغاثةُ والتشفُّعُ بالنبيِّ ﷺ إلى ربِّهِ سبحانَهُ، وجوازُ ذلك وحُسنُهُ من الأمورِ المعلومةِ لكلِّ ذي دِينٍ ومعرفةٍ من فضلِ الأنبياءِ والمرسلينَ وسَيرِ السَّلفِ الصَّالحينَ والعلماءِ...ولم يُنكرْ أحدٌ ذلك من أهلِ الأديانِ ولا سُمِعَ به في زمنٍ من الأزمانِ حتى جاءَ رجلٌ من القرنِ السابعِ فتكلَّمَ بكلامٍ يُلبِّسُ فيه على الضُّعفاءِ الأَغمارِ وابتدعَ ما لم يُسبَقْ بهِ في سائرِ الأعصارِ.

ثم قال الإمامُ السُّبكيُّ: وأقولُ: إنَّ التوسُّلَ بالنبيِّ ﷺ جائزٌ في كلِّ حالٍ قبلَ خلقِهِ وبعدَ خلقِهِ في مدَّةِ حياتِهِ في الدُّنيا وبعدَ موتِهِ في مُدَّةِ البرزَخِ وبعدَ البعثِ في عَرَصاتِ القيامةِ والجنَّةِ).

٧- يحرُمُ الرُّكوعُ في حضرتِهِ ﷺ إن قصدَ به التَّعظيمَ.

٨- المحافظةُ على الصَّلواتِ كُلِّها بمسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأن ينويَ الاعتكافَ فيه كُلَّما دخلَهُ[١٨٣٨].

٩- زيارةُ أهلِ البقيعِ بعدَ زيارتِهِ لهُ ﷺ والدُّعاءُ لهمْ، وفيه قبرُ سيدِنا إبراهيمَ بنِ رسولِ الله ﷺ، وسيدِنا عثمانَ والعبَّاسِ والحسنِ بنِ عليٍّ وسيدَتِنا فاطمةَ (على الأرجَحِ)، ورأسُ سيدِنا الحُسينِ، وفيه رُقَيَّةُ بنتُ رسولِ اللهِ ﷺ، وعثمانُ بنُ مظعونٍ، وفاطمةُ بنتُ أسدٍ، وابنُ عوفٍ وغيرُهم، وقد دُفِنَ فيه نحوُ عشرةِ آلافٍ من الصَّحابةِ رضي اللهُ عنهم، منهم زوجاتُهُ إلا خديجةَ وميمونةَ رضي اللهُ عنهنَّ[١٨٣٩].

١٠- زيارةُ قبورِ شهداءِ أُحُدٍ، وأفضلُها يومَ الخميسِ.

([١٨٣٨])لقولِهِ ﷺ: «صلاةٌ في مسجدي هذا أفضلُ من ألفِ صلاةٍ في ما سواهُ إلا المسجدَ الحرامَ» (ق).

([١٨٣٩]) ويُستحبُّ أن يخرجَ كلَّ يومٍ إلى البقيعِ وخُصوصاً يومَ الجمعةِ فيزورَ القبورَ. قالت السيدةُ عائشةُ رضي اللهُ عنها: كان رسولُ اللهِ ﷺ يخرُجُ من آخرِ اللَّيلِ إلى البقيعِ فيقولُ: «السَّلامُ عليكُمْ دارَ قومٍ مؤمنينَ وأتاكمْ ما تُوعدنَ غداً مؤجَّلونَ، وإنَّا إن شاءَ اللهُ بكم لاحقونَ، اللَّهمَّ اغفرْ لأهلِ بقيعِ الغَرْقَدِ» (م - هق).

١١- يأتي مسجدَ قُباءٍ فيُصلِّي فيه رَكعتَينِ، وفي يومِ السَّبتِ أَولى ناوِياً التَّقرُّبَ بزيارتِهِ والصَّلاةِ فيهِ [١٨٤٠].
١٢- مسجدُ الفَتْحِ، إذ فُتِحَ عليه يومَ دعا على الأحزابِ[١٨٤١].
١٣- التَّصدُّقُ على فقراءِ المدينةِ.
١٤- يُستحَبُّ أن يُودِّعَ المسجدَ بركعتينِ، ويأتي القبرَ الشَّريفَ ويدعُو ويعيدُ السَّلامَ عليه وعلى آلِهِ وصحبِهِ، ويقولُ: **اللَّهُمَّ لا تجعَلْ هذا آخرَ العهدِ بحرَمِ رسولِكَ، ويسِّرْ لي العَودَ إلى الحرمَينِ سبيلاً سَهلةً، وارزُقْني العفْوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ، ورُدَّنا سالِمينَ غانمينَ.**

فصلٌ: مكروهاتُ الزِّيارةِ:

١- يُكرَهُ أن يقولَ: زُرنا قبرَ النبيِّ، بل يقولُ: زُرنا النبيَّ ﷺ.
٢- يُكرَهُ إلصاقُ البطنِ والظهرِ بجدارِهِ ﷺ ومَسحُهُ باليدِ وتقبيلُهُ، بل الأدبُ أن يَبعُدَ عنه. كما لو كان بحضرتِهِ ﷺ في حياتِهِ.
٣- يُكرَهُ الانحناءُ للقبرِ المقدَّسِ عندَ التَّسليمِ.
٤- يُكرَهُ تقبيلُ الأرضِ عندَهُ ﷺ لعدَمِ فعلِ السَّلفِ لهُ.

فصلٌ: ويُسنُّ للمسافرِ أن يحمِلَ هديةً إلى أهلِهِ[١٨٤٢].

والسُّنةُ أن يُتلقَّى المسافرُ وأن يُقالَ له: قَبِلَ اللهُ حجَّكَ وغفرَ ذنبَكَ وأخلفَ نفقَتَكَ.

وتُسنُّ النَّقيعَةُ وهي طعامٌ يُعمَلُ لقُدومِ المسافرِ.

ويُسنُّ للحاجِّ أن يَستغفرَ لزائريهِ[١٨٤٣].

([١٨٤٠]) لقولِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهُما: «**كان النبيُّ ﷺ يزورُ مسجدَ قُباءٍ كلَّ سبتٍ راكباً وماشياً ويُصلِّي فيه ركعتَينِ**» (ق). وحديثِ: «**صلاةٌ في مسجدِ قُباءٍ كعُمرةٍ**»(ت-جه).

([١٨٤١]) لحديثِ جابرِ بنِ عبدِ الله رضي اللهُ عنهُما: «**أنَّ النبيَّ ﷺ دعا في مسجدِ الفتحِ ثلاثاً يومَ الاثنينِ والثلاثاءِ،ويومَ الأربعاءِ فاستُجيبَ له يومَ الأربعاءِ بين الصَّلاتَينِ فعُرِفَ البِشرُ في وجهِهِ**». قال جابرٌ: فلم ينزِلْ بي أمرٌ مُهمٌّ غليظٌ إلا توضَّيتُ تلك السَّاعةَ فأدعو فيها فأعرِفُ الإجابةَ. (حم - بز بسندٍ رجالُهُ ثقاتٌ).

([١٨٤٢]) لحديثِ «**تهادَوْا تحابُّوا**»(خد-هق)، وحديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها «إذا قَدِمَ أحدُكُمْ على أهلٍ من سفرٍ فليُهْدِ لأهلِهِ هديةً .. » (قط-هب- وانظر الدر المنثور ٢٣٨/١ -كنز العمال ١٧٥٠٧).

([١٨٤٣])لحديثِ «**اللَّهمَّ اغفرْ للحاجِّ ولمن استغفرَ لهُ الحاجُّ**» (حا ٤٤١/١-هق) وعند (ش) قال سيدُنا عمرُ رضي اللهُ عنه «يَغفِرُ اللهُ تعالى للحاجِّ ولمن استغفرَ له الحاجُّ بقيَّةَ ذي الحِجَّةِ والمحرَّمِ وصَفَرٍ وعَشراً من ربيعٍ الأوَّلِ»

***بابٌ: حقيقةُ الحجِّ وأسرارُهُ:**

فصلٌ: الكعبةُ والقلبُ والإنسانُ:

الحجُّ من أعظمِ أركانِ الدِّينِ، فلنبْدَأْ بوصفِ كيفيَّةِ العملِ ظاهراً، ثم ننبِّهْ على أسرارِهِ في كلِّ عملٍ من أعمالِهِ، وموقِفٍ من مواقفِهِ، عندَ ذكرِ أعمالِهِ الظَّاهرةِ، لترتبطَ الحكمةُ الظَّاهرةُ بالحكمةِ الباطنةِ إن شاءَ اللهُ تعالى.

فصلٌ: البيتُ العتيقُ:

فأوَّلُ ما يجبُ عليكَ يا أخي أن تفهَمَ: أنَّ البيتَ العتيقَ في مكَّةَ أعزَّها اللهُ، ببطنِ وادٍ كما وصفَهُ اللهُ بقولِهِ: ﴿ **وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ** ﴾ الفتح: ٢٤. و﴿ **رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ** ﴾ إبراهيم: ٣٧.

والبَطْنُ: ما يَخفى فلا يظهرُ، وكذلك الوادي: ما انخفضَ من الأرضِ. والبلادُ محيطةٌ بهِ من جميعِ النَّواحي: من المشرقِ والمغربِ والجنوبِ والشِّمالِ. وله أربعةُ أركانٍ: اليَمانيُّ منه يلي جهةَ اليمنِ، والرُّكنُ الشَّاميُّ يلي جهةَ الشَّامِ، والعراقيُّ إلى جهةِ المشرقِ من طُلوعِ الفَلَكِ، والرُّكنُ الرَّابعُ يلي جهةَ المغربِ، وأعلاه يلي البيتَ المعمورَ في السَّمواتِ.

وكذلك القلبُ في باطنِ الإنسانِ، في خِفيةٍ منهُ، شبيهٌ بمكَّةَ التي هي في وادٍ وبطنٍ. يمينُهُ على جهةِ ملائكةِ اليمينِ التي هي الجنَّةُ، وبواطِنُ اليَمَنِ والبركةِ.

وشمالُهُ يلي ملائكةَ الشِّمالِ الغِلاظَ الشِّدادَ الذين هم خزنةُ النَّارِ.

والرُّكنُ الآخرُ جهةَ الدُّنيا، شبيهٌ بالرُّكنِ العراقيِّ من جهةِ المشرقِ، وكما قال النبيُّ ﷺ: **«الفتنةُ ههُنا. وأشارَ إلى المشرقِ»**[١٨٤٤].

([١٨٤٤]) (د – ت عن أبي سعيدٍ).

وبابُ الكعبةِ من ناحيةِ العراقِ، وكذلك بابُ الدُّنيا من جوارحِهِ، لأنَّ الظَّواهرَ كلُّها من جهةِ الدُّنيا، وتَطلُّعُ للإيجادِ في عالمِ الدُّنيا.

والرُّكنُ الرَّابعُ شبيهٌ بما يلي الأقدارَ السَّابقةَ في اللَّوحِ المحفوظِ، والقضايا الواردةَ عليه من الأزَلِ القديمِ، لأنَّ ما يرِدُ على القلبِ من هذه الجهةِ مُغيَّبٌ عنهُ، وشبيهٌ بالمغربِ الذي تَغرُبُ فيه الأفلاكُ وجميعُ الحركاتِ ... وأعلا القلبِ يلي العرشَ، وهو موضِعُ نظرِ اللهِ تعالى.

ومَثَلُ الحرَمِ المحيطِ حولَ البيتِ لا يُقطَعُ شجرُهُ، ولا يُنفَّرُ صيدُهُ، مَثَلُ تحريمِ دمِ الإنسانِ وعِرضِهِ، وكلِّ شيءٍ فيه من أجلِ قلبِهِ الذي هو محلُّ الإيمانِ، وكذلك حرمُ مكَّةَ إنَّما حُرِّمَ وعُظِّمَ من أجلِ البيتِ.

ومَثَلُ إحاطةِ آفاتِ السَّمواتِ كُلِّها من جميعِ جهاتِ البيتِ مَثَلُ إحاطةِ عالمِ الملَكُوتِ بالقلبِ.

ومَثَلُ ارتفاعِ الجبالِ في نواحيها على مكَّةَ كُلِّها مَثَلُ الجِبِلَّاتِ والغَرائزِ الحِسِّيَّةِ التي جَبَلَ اللهُ الإنسانَ عليها.

وفيه بئرُ زمزَم، يُستخرَجُ ماؤُهُ بالدِّلاءِ، وهو ماءٌ مُختزَنٌ في محلِّهِ، لا يُنالُ إلا بالاستقاءِ والأسبابِ، وهو مِثلُ علومِ الشَّرعِ لا تُنالُ إلا بأسبابِ الطَّلبِ، وفيه شِبْهُ زُعافٍ، (المتغيِّرِ الطَّعمِ) وهو مِثلُ الصُّعوبةِ في درسِ العلمِ على النُّفوسِ، وماءُ زمزمٍ لِمَا شُرِبَ لهُ، وكذلك العِلمُ لِمَا نوى طالبُهُ بهِ. وزَمُّ العِلمِ في خِزانةِ الحِفظِ عند حافظيهِ شبيهٌ بماءِ زمزمٍ وحِفظِهِ بأيدي أهلِ السِّقايةِ الذين يَسقُونَ الحَجيجَ.

وفي جوارِ البيتِ الحجرُ الأسودُ مبنيٌّ فيهِ، مثالُهُ: سُويداءُ القلبِ، وفيه تكونُ المواجيدُ التي تُظهِرُ فينا تدبيرَ القُدرةِ الإلهيَّةِ.

ومَثَلُ مواطنِ الحجِّ ومواقِفِهِ: مَثَلُ منازِلَ ومقاماتٍ تحلها النُّفوسُ والأرواحُ والعقولُ والأسرارُ والخواطرُ والإراداتُ والحواسُّ والهممُ.

والكعبةُ بيتُ اللهِ في الأرضِ، وكذلك القلبُ بيتُ الإيمانِ باللهِ ومحبَّتِهِ ومعرفتِهِ على الحقيقةِ.

فصلٌ: النِّداءُ بالحجِّ:

ولقد دعا اللهُ النَّاسَ للحجِّ، وفرضَهُ بشرطِ الاستطاعةِ، ومعنى الحجِّ في اللَّغةِ: القَصدُ إلى المحجوجِ لهُ، والزِّيارةُ في مواطنِهِ، كما قيلَ: إنَّ العربَ كانتْ تحُجُّ إلى النُّعمانِ وهو مَلِكُها، أي تقصدُهُ لقضاءِ حوائجِها، وهو مُشتقٌّ من المَحَجَّةِ التي يَقطعُها الحاجُّ في طريقِهِ لزيارتِهِ، وقصدِهِ إلى بيتِ اللهِ.

وكذلك جملةُ أسرارِ الإنسانِ نُوديتْ بالقصدِ إلى اللهِ بالقلوبِ، وفيها يتجلَّى اللهُ تعالى كما وردَ: (اطْلُبني عندَ المنكَسرةِ قلوبُهم).

وأَمرَ سيدَنا إبراهيمَ أن يُطهِّرَ البيتَ للطَّائفينَ والعاكفينَ، وكذلك أمرَ نبيَّنا عليه أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ حين دخلَهُ فطهَّرَهُ من الأوثانِ والأرجاسِ الجاهليَّةِ عامَ الفتحِ، حين فتحَ اللهُ عليه مكَّةَ، وكذلك إذا فتحَ اللهُ تعالى على الإنسانِ مكَّنَهُ بالنَّصرِ على إبليسَ وجُنودِهِ، و على صفاتِ الجهلِ، ودقائقِ الشِّركِ، طهَّرَهُ من التَّماثيلِ التي تمثَّلتْ في القلوبِ، وعكفتْ عليها النُّفوسُ، التي توهَّمتْ أنها تضُرُّ وتنفَعُ.

وردَ: أنَّ الحجرَ الأسودَ إنَّما اسودَّ من أيدي المشركينَ (سوَّدتْهُ خطايا بني آدمَ)، وكذلك سُويداءُ القلبِ إنَّما تسودُّ من خواطرِ الشِّركِ والجهلِ، ونزَعاتِ الشَّيطانِ حينَ يُغطِّيها الرَّانُ.

ومَثَلُ غَيبةُ الناسِ عن البيتِ في أمصارِهم وقُراهُمْ: مَثَلُ غَيبةِ أسرارِ العبدِ وتَصرُّفِها في عالمِ الدُّنيا والمباحِ.

ومَثَلُ تركِ الأَوطانِ والقصدِ إلى مكَّةَ للحجِّ: مثَلُ خروجِ أسرارِ العبدِ من الدُّنيا إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، وهو الحجُّ الأكبرُ على الحقيقةِ لمن أُعطيَهُ.

فصلٌ: قطعُ الطَّريقِ إلى البيتِ:

وأوَّلُ أمورِ الحجِّ قطعُ الطَّريقِ إلى البيتِ، ومَثَلُهُ: قطعُ منازلِ السُّلوكِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، ومَثَلُ ما يلقي في الطَّريقِ من المخاوفِ والأهوالِ أو التَّيسيرِ - مَثَلُ ما يلقى في طريقِ اللهِ من الوسْواسِ والمُكابدةِ، وضِدُّ ذلك لمن سَهَّلَ اللهُ عليه طريقَ الوُصولِ إلى قُربِهِ.

فصلٌ: الوصولُ إلى الميقاتِ والإحرامُ:

ومَثَلُ وصولِهِ إلى الميقاتِ، وتركِهِ الأوطانَ وراءَ ظهرِهِ: مثَلُ إشرافِ العبدِ بسِرِّهِ على استنشاقِ روائحِ الملكوتِ، فيرمي أمورَ الدُّنيا كُلَّها وراءَ ظهرِهِ بتركِ المُبالاةِ بها.

وأوَّلُ ما يَعمَلُ الحاجُّ في الميقاتِ: التَّجرُّدُ من المَخيطِ، ومِثلُهُ: تجرُّدُ الأسرارِ من الالتباسِ بما يشغَلُ عن الدخولِ في طريقِ أهلِ السَّيرِ إلى اللهِ في منازلِ السُّلوكِ، ثمَّ بعدَ ذلك الغُسلُ للإحرامِ. ومثالُهُ: التَّطهُّرُ من أوساخِ الغَلَلِ الملوِّثةِ له في دارِ الدُّنيا، ليتأهَّبَ للوصولِ إلى مُطهِّرِ السِّرِّ. ثم بعدَ ذلك لُبْسُ ملابسِ الإحرامِ، وهو مثالٌ للُبسِ الأسرارِ أسبابَ الزُّهدِ. ثم صلاةُ ركعتينِ، وهو مثالُ التزامِ الذُّلِّ والتَّواضُعِ في طريقِ اللهِ لمن دخلَها، وترْكِ الكِبْرِ، لأنَّهُ لا يليقُ بطريقِ أهلِ اللهِ عزَّ وجلَّ. ثمَّ بعدَ ذلك عَقدُ الإحرامِ، والدُّخولُ فيه بالنِّيةِ، ومثالُهُ للأسرارِ الالتزامُ بمُلازِمِ طريقِ اللهِ، لأنَّ كلَّ من دخلَ طريقاً التزمَ أُمورَهُ بالعزمِ والحزْمِ.

فصلٌ: من معاني التَّلبيةِ:

ومعناها: أنَّ اللهَ تعالى دعا الخلقَ إليه، وطالبَهم بالإعراضِ عن غيرِهِ فأجابُوهُ: لبَّيكَ اللَّهمَّ لبَّيكَ، إجابةً لدعوةِ اللهِ. ومعنى رفعِ الصَّوتِ بها: أنَّ العبدَ في محلِّ الغَيبةِ لم يصِلْ إلى حضرةِ ربِّهِ، فيرفعُ الصَّوتَ بالتَّلبيةِ والاستجابةِ لهُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ الأنفال: ٢٤. فرفعُ الصَّوتِ بها إنَّما هو لمحلِّ القواطعِ الشَّاغلةِ، كيلا تَصدَّهُ في طريقِ اللهِ، لا لإسماعِ اللهِ

عزَّ وجلَّ، فإنَّهُ تعالى ليسَ أصمَّ ولا غائباً، فما رفعَ العبدُ صوتَهُ إلا ليجمعَ عوالِمَهُ في بحرِ الشَّتاتِ.

فصلٌ: محظوراتُ الإحرامِ:

كتركِ الصَّيدِ وعدمِ قتلِهِ. ومثالُهُ: تركُ الحِيَلِ في أخذِ الدُّنيا وصيدِها بالدِّينِ، ولذلك أمرَ العبدَ بالزَّادِ في الحجِّ بقولِهِ تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ البقرة: ١٩٧.

ثم تركِ الطِّيبِ والرَّفاهيةِ، وهو مثالُ تركِ الإسرافِ، والانحلالِ من لوازمِ طريقِ اللهِ، والرُّكونِ إلى خِدْعِ النُّفوسِ، ورُكوبِ المحظورِ المحرَّمِ. ومن واقعَ شيئاً من ذلك لزمَهُ الجزاءُ والفِديةُ، ومثالُهُ في طريقِ اللهِ مجازاةُ النُّفوسِ بالتَّوبةِ، ورَدُّ الظُّلامةِ، والإقلاعُ.

فصلٌ: دخولُ مكَّةَ والطَّوافُ:

فإذا دخلَ مكَّةَ والبيتَ أمسكَ عن التَّلبيةِ، لأنَّ السِّرَّ قد استشعرَ الحضورَ حين دخلَ ساحةَ الملِكِ، فإنَّهُ ليس من الأدَبِ رفعُ الصَّوتِ بحضرةِ الكبيرِ المتعالِ، ولأنَّ حضورَهُ يقطَعُ عنه الشَّواغلَ التي تُوجِبُ له رفعَ الصَّوتِ في محلِّ الغَيبةِ.

ثمَّ يطوفُ الجسدُ بالبيتِ، ومثالُهُ في القلبِ: جَوَلانُ الأسرارِ، في عوالمِ الملكُوتِ حولَ العرشِ، ويبدأُ الطَّائفُ بالحَجَرِ ثم يعودُ إليهِ. ومن الصَّحابةِ من كان يَستلمُ الرُّكنَ اليمانيَّ، فمن استلمَ الأركانَ كلَّها ولم يقتصِرْ على الحجَرِ أشارَ إلى أنَّهُ يتملَّقُ ربَّهُ، ويركُنُ إليه بسرِّهِ في كلِّ شيءٍ، ينبسِطُ ويُهِلُّ للإقبالِ عليهِ، ومن اقتصرَ على الرُّكنِ فقط فكأنَّ السِّرَّ أشارَ إلى التَّعزيرِ والتَّوقيرِ كما يصنَعُ من يُقبِّلُ يدَ الملِكِ، إذا دخلَ عليه، ثم يَحُفُّ بهِ، ويطوفُ حولَهُ، ولا يَقرَبُهُ إجلالاً حتى يعودَ إليهِ.

وصفةُ الطَّوافِ ثلاثةُ أشواطٍ خَبَباً (ضرْبٌ من السَّيرِ مع هزِّ الكتفَينِ والإسراعِ)، وأربعةٌ مشياً، ومثالُهُ في السِّرِّ إذا شاهدَ من صافحَ يمينَهُ استفرغَ

الجَهدَ في إظهارِ الوقارِ، ووصفَ ما خالطَهُ من الإعظامِ والحُبِّ، ثم كلَّما مضى يستأنِسُ بتسكينِ اللهِ لهُ بما يجدُهُ من السَّكِينةِ واللُّطفِ، والطُّمأنينةِ والرَّحمةِ. فقد وردَ في الخبرِ: (أنَّ الطَّائفَ يخوضُ في الرَّحمةِ).

ثم يتنحَّى إلى مقامِ إبراهيمَ عليه وعلى نبيِّنا الصَّلاةُ والسَّلامُ، فيُصلِّي فيه ركعتَينِ، ومثالُهُ في السِّرِّ إذا صافحَ سُبُحاتِ اليدِ تخلَّلتْ مودَّتُهُ أسرارَهُ، إذ أنَّ اللهَ تعالى بدأَ عبدَهُ بتوصيلِهِ إلى مقامِ الخُلَّةِ، فتواضَعَ وسجدَ شُكراً له على إنزالِهِ إيَّاهُ تلك المنزلةَ.

ثم يرجعُ إلى الحجرِ الأسودِ ويُقبِّلُهُ، وكذلك السِّرُّ، يرجعُ إلى اليدِ فيُقبِّلُها تقبيلَ رؤيةٍ للمِنَّةِ التي أنزلتْهُ منزلةَ الخُلَّةِ واليقينِ، ومن رأى المِنَّةَ وقَبَّلَها، فقد رأى اليدَ التي امتنَّتْ عليه وقبَّلَها.

فصلٌ: بينَ الصَّفا والمروةِ:

ثم يرجعُ إلى الصَّفا للدُّعاءِ، وكذلك السِّرُّ إذا نزلَ المقامَ المتقدِّمَ، وشاهدَ المِنَّةَ، وقبَّلَ اليدَ، خرجَ من ذلك إلى ربِّهِ، وتركَ الدَّعوى، ولزِمَ الفقرَ في جميعِ الأحوالِ، فيصفو قلبُهُ من دقائقِ الشِّركِ الخفيِّ، ومن إضافةِ الأُمورِ إلى نفسِهِ، ثم يسرِعُ إلى المروةِ فيقفُ عليها، ومثالُهُ: أنَّ السِّرَّ صعدَ عن الأشياءِ بخروجِهِ منها، وارتقى برُقيِّهِ على الصَّفا مُهَلِّلاً، وهربَ ـ من صفا سِرِّهِ ـ أن يرى لنفسِهِ مَقاماً، أو يرى أنَّهُ وصلَ إليه، فيفِرُّ إلى المروةِ، إذ ليسَ من المَروةِ أن يرى لنفسِهِ شيئاً من الأشياءِ باستحقاقٍ، أو يدَّعيهِ بحضرةِ مالِكِها وواهبِها، بل من أقبحِ القبيحِ. فيَفِرُّ حين يرى ذلك قبيحاً إلى المروةِ، ثم يفِرُّ من ادِّعاءِ صفاءِ أحوالِهِ، ويخرجُ منها.

وإذا كان حاجًّاً بقيَ على إحرامِهِ، وعندئذٍ تمَّتْ وظائفُ القُدومِ، ويُسمَّى ذلك طوافَ القدومِ، لقدومِ الخلقِ على البيتِ، وقدومِ السرِّ على القديمِ الذي تقدَّمَ إلى العبدِ بنعمتِهِ، واستنزلَهُ في جوارِهِ، حتى يخرُجَ من الأشياءِ إليهِ.

فصلٌ: من مكَّةَ إلى عرفاتٍ:

ثم يخرجونَ من مكَّةَ إلى عرفاتٍ، وكذلك الأسرارُ إذا خَلَتْ بجوارِ اللهِ تعالى في حرَمِهِ الآمِنِ استدْعاها للعرْضِ عليه، لتعريفِها ما لها وما عليها، فتذكَّرَتْ ما سَلَفَتْ لها، وبتذَكُّرِها خرجتْ عن قُربِ الجِوارِ إلى مشاهدةِ ما سلفَ لها.

وعرفةُ أعظمُ مواقفِ الحجِّ، لأنَّهُ عرْضٌ على اللهِ، ووقوفٌ بينَ يدَيهِ، ويَنزلونَ في طريقِهم بموضِعٍ يُقالُ لهُ: (خَيْفُ بني كِنانَةَ) في مِنى، حيثُ نزلَ رسولُ اللهِ ﷺ ، وهو قبلَ عرفةَ، ومثالُهُ الأسرارُ إذا تهيَّأتْ للعرضِ على اللهِ اعترضَها في الطَّريقِ الخوفُ منه لا بُدَّ ولا محالةَ، وإذا خافتِ الأسرارُ لم تقنُطْ، وتَمنَّتْ على اللهِ بحُسنِ الظَّنِّ عظيمَ المغفرةِ.

ويرحلونَ إلى عرفةَ، وكذلك الأسرارُ إذا دخلتْ مقامَ الخوفِ وحُسنِ الظَّنِّ بالتَّمنِّي عليه تعالى، والرَّجاءِ فيه لاحتْ لها معرفةُ اللهِ تعالى بما هو له أهلٌ، فلا يزالُ حتى ينزِلَ بها، فينزلُونَ عرفةَ، بعدَ زوالِ الشَّمسِ ينتظرُونَ للوقوفِ، وهو شبيهٌ بانتظارِ الأسرارِ حين حَلَّتْ بمعرفةِ اللهِ على الخوفِ والرَّجاءِ لِمَا يَرِدُ عليها.

فإذا زالتِ الشَّمسُ أخذَ الإمامُ في الخُطبةِ، ومثالُهُ: الإنذارُ بمجيءِ تجلِّي الملِكِ الدَّيانِ، ليتأهَّبُوا لقدومِهِ عليه، وتعليمِهِ لهم الأدبَ بين يديهِ، وكيفَ يقفُونَ لهُ بالإجلالِ والتَّعظيمِ.

ثم يأخُذونَ في الصَّلاةِ بعدَ الخُطبةِ، وكذلك السِّرُّ إذا تجلَّى ظهورُ الملِكِ خضعَ وسجدَ لجلالِهِ، وهي صلاةُ تحيَّةٍ لتجلِّيهِ، لا على أنَّها مفروضةٌ فحسْبُ، لأنَّهُ لم يظهَرْ لهم إلا وقتَ الواجبِ له عليهم، لأنَّهُ موطِنُ عرْضٍ ومُحاسَبةٍ في تمثيلِ السِّرِّ لهُ، فلا يُقدِمُ أحدٌ على الهديةِ التي هي النَّافلةُ لهيئةِ العَرضِ والحسابِ.

ويُقدِّمونَ العصرَ مع الظُّهرِ، يجمعونَهُما جمعَ تقديمٍ، وذلك لأنَّ من قَدِمَ بينَ يدي اللهِ تعالى للمحاسبةِ والعرضِ لا يقطَعُ طلبَ الخَلاصِ بينَ يدي ملِكِ الملوكِ. فإذا تمَّتِ الصَّلاةُ أخذُوا في الوقوفِ والدُّعاءِ والإقرارِ بالذُّنوبِ إلى غروبِ الشَّمسِ، كذلك الأسرارُ إذا عرفتِ اللهَ في مقامٍ، فشهِدَتْ عظمتَهُ، تجلَّى ما لها وما عليها، وما عمِلَ العبدُ في حقِّهِ، وما واقَعَ في عمرِهِ كُلِّهِ، حتى لا يبقى شيءٌ من مُخبَّآتِهِ إلا تذكَّرَهُ في ذلك المقامِ، فيُقِرُّ بها لبارِيهِ تعالى، فلا

يزالُ يدعُو ويتضرَّعُ حتى يجدَ آثارَ صُلْحِ الباري، وكثيفَ سِتْرِهِ، وهناك تجدُ آثارَ معنى ما أوحى اللهُ بهِ إلى ملائكتِهِ في يومِ عرفةَ من أنَّهُ تعالى يُشرِفُ على أهلِ عرفةَ إشرافَ إكرامٍ، فينظرُ إليهم، ويقولُ لملائكتِهِ: «**انظروا إلى عَبيدي أَتَوني شُعْثاً غُبْراً**»[١٨٤٥].

فصلٌ: من عرفاتٍ إلى المزدلفةِ:

فإذا غابتِ الشَّمسُ نفَرُوا إلى مُزدلفةَ، وذلك إشارةٌ في السِّرِّ إلى غَيبةِ حرارةِ المُحاسَبةِ والعَرضِ على الأسرارِ والأرواحِ والنُّفوسِ، ووجودِ الفرحِ بغَيبةِ ضوءِ كشفِ العوراتِ، ومُخبَّآتِ النُّفوسِ، حتى لا تقولَ الخلائقُ للعبدِ: أُفٍّ لَكَ، أبكُلِّ هذا جاهرْتَ ربَّكَ المحسِنَ إليكَ؟

فإذا أسبلَ اللهُ عليهم سِترَهُ أُلبستِ الأسرارُ أَردِيةَ السِّترِ الكثيفِ، وتَغفَّرتْ بمغافرِ (جمعُ مِغفَرٍ، وهو الدِّرعُ) المغفرةِ، فيُوجَّهونَ إلى مزدلفةَ، ويُصلُّونَ بها المغربَ والعِشاءَ بعدَ مَغيبِ الشَّفَقِ، لأنَّهُ حينئذٍ يغيبُ ضوءُ الشَّمسِ بالكُلِّيةِ، ويذهبُ حرُّها، وكذلك السِّرُّ، بكمالِ الالتباسِ بالسِّترِ الكثيفِ، يصِلُ إلى منازلِ الزُّلْفِ والزُّلفى من اللهِ عزَّ وجلَّ، وكذلك الحاجُّ، يصلُ إلى مزدلفةَ بعد ذهابِ الشَّفقِ.

فإذا وصلُوا إلى مزدلفةَ جمعُوا بينَ الصَّلاتَينِ لأنَّهم حينئذٍ كمُلَ تطهيرُهم عن المخالفاتِ، بزوالِ جميعِ حراراتِ الكَدِّ والتَّعبِ الحاصلِ من ثِقَلِ المحاسبةِ، فكانتِ السُّنَّةُ تأخيرَ صلاةِ المغربِ وجمعَها مع العشاءِ، لهذه اللَّطيفةِ، لتكونَ الصَّلاةُ بعدَ كمالِ الطَّهارةِ، وفراغِ السِّرِّ من الكَدِّ والتَّعبِ الذي تقدَّمَ ذكرُهُ، ولذلك يَغتسِلُ الحاجُّ بمزدلفةَ الزُّلفى، وهي منزلةٌ رفيعةٌ من القُربِ لا تُنالُ إلا بفضلٍ ورحمةٍ: ﴿ **وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ** ﴾ سبأ: ٣٧.

فصلٌ: المشعَرُ الحرامُ ومِنى:

ثم يبيتونَ بمزدلفةَ طُولَ ليلتِهم، فإذا لاحَ ضوءُ الصُّبحِ وقفُوا بالمشعرِ الحرامِ إلى قُربِ طُلوعِ الشَّمسِ، وكذلك الأسرارُ إذا ظهرتْ ونزلتْ محلَّ القُربِ، ووجدتْ بردَ العفوِ والسِّترِ، نظرتْ إلى محارمِ اللهِ، فذكَرتْهُ عندَ أمرِهِ ونهيِهِ، وهذا الذِّكرُ من أفضلِ الأذكارِ، أي ذكرُ اللهِ عندَ أمرِهِ ونهيِهِ، لأنَّ

(١٨٤٥)(أخرجَهُ (بز) مطوَّلاً – (طب) مطوَّلاً عن عبادةَ بنِ الصَّامتِ وسندُهُ صحيحٌ).

الأسرارَ إذا ذَكرتْ أمرَهُ ونهيَهُ شعرتْ بالمحارمِ والنَّواهي، فهو ذِكرٌ في محلِّ شعورِها، كيلا تتدنَّسَ بعدَ التَّطهيرِ، فلهذا كانَ الوقوفُ بالمشعرِ الحرامِ بعدَ المزدلفةِ.

ثم يدفَعُ الحاجُّ إلى مِنى، ويُسرعونَ ببطنِ مُحسَّرٍ، ومثالُهُ: الأسرارُ إذا تذكَّرتْ بالمشعرِ الحرامِ أَمْرَ اللهِ ونهيَهُ في محلِّ شُعورِها، نفرَتْ عن ذلك وهربَتْ عن أن تقعَ فيها ـ أعني المحرَّماتِ ـ التي تُشبِهُ بطنَ مُحسِّرٍ الذي يُسرعُ الحاجُّ بالمشيِ فيه، لأنَّ السِّرَّ يتذكَّرُ المحارِمَ فيَفِرُّ عنها، ويتحسَّرُ على ما وقعَ له منها.

ثم يرمُونَ جمرةَ العقبةِ من أسفلِها، لأنَّ موضِعَ الحسَراتِ في السِّرِّ سُفْلٌ، وإنَّما كانَ هذا الرَّميُ بعدَ هُروبِهِ من بطنِ مُحسِّرٍ لأنَّ مِثالَها في السِّرِّ: أنَّهُ إذا شعرَ بذكرِ المحارمِ، وهربَ منها، وتحسَّرَ، فإذا تذكَّرَ الذي أوقعَهُ في المحارمِ والمخالفاتِ، ورآه بسرِّهِ وهو إبليسُ، رماهُ، لأنَّ إبليسَ مع المحارمِ لا يفارقُهُ، فيرُدُّ عليه الحاجُّ وساوسَهُ التي هي جمراتٌ من جمراتِ جهنَّمَ، فتحرِقُهُ إذا ردَّها عليه، في سِرِّهِ وقلبِهِ، يغضبُ الحاجُّ على إبليسَ لغضبِ اللهِ، والغضبُ جمرةٌ تتوقَّدُ، ولذلك سُمِّيتْ (جمراتٍ).

ثم يذبَحُ، ومثالُهُ: أنَّهُ إذا رمى وجهَ إبليسَ بجمراتِهِ تذكَّرَ من نفسِهِ مَن يقبَلُ وحيَ الشَّيطانِ، فإذا هي الصِّفاتُ البهيميَّةُ التي لا تدري ماذا يُرادُ بها، فيخدَعُهُ الشَّيطانُ لبلادتِها، فيُذكِّيها بالنَّحرِ والذَّبحِ، لكي يحصُلَ لها الذَّكاءُ والفِطنةُ بذكاتِها.

ثم يحلقُ أو يقصِّرُ، ومثالُهُ في السِّرِّ: أنَّ الدِّماءَ النَّفسيةَ البَهيميَّةَ إذا أُهريقَتْ في اللهِ لتضييقِ مجاري العدوِّ معها، قطعتِ العلائقَ التي يتعلَّقُ العدوُّ بها عنهُ، وهي النَّواصي التي يعقِدُ الشَّيطانُ عليها في ليلِ الغفلةِ، ونومُ الحياةِ الدُّنيا ويقولُ: عليكَ ليلٌ طويلٌ، أي: أنَّكَ تعيشُ طويلاً، فاخْلُدْ إلى أغراضِكَ، فإذا

قطعَ العلائقَ من سرِّهِ فقد تحرَّزَ من إبليسَ بجَزٍّ ناصيةِ الرِّقِّ لهُ، ولم يبْقَ لهُ من أعمالِ الحجِّ إلا طوافُ الإفاضةِ بالبيتِ العتيقِ.

فيتوجَّهُ الحاجُّ إلى طوافِ الإفاضةِ، كذلك السِّرُّ إذا تحلَّلَ من العلائقِ توجَّهَ حُرَّاً إلى بيتِ سيِّدِهِ، فيطوفُ بهِ.

ثم يرجعُ إلى مِنى فيقيمُ بها ثلاثةَ أيامٍ أو يومَينِ، ليُتمَّ رميَ الجِمارِ والنَّحرَ والذَّبحَ أيامَ التَّشريقِ، ومثالُهُ في السِّرِّ: أنَّ الأسرارَ إذا طافتْ طوافَ الإفاضةِ بعدَ حُرِّيَّتِها، استشعرَتِ الرُّجوعَ إلى مُباحاتِها، فترجعُ إلى مِنى، فتستقصي تمامَ رميِ الجِمارِ، لأنَّ النُّفوسَ إذا رجعتْ إلى المباحاتِ من الحجِّ فإنَّها تتمنَّى الرُّجوعَ إلى المُحرَّماتِ، فيَستقصي ذبْحَها، ويرمي بقيَّةَ الجِمارِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ، تأكيداً لحبسِ النُّفوسِ بزِمامِ التَّقوى إذا رجعتْ إلى أوطانِ المُباحاتِ.

فإذا تمَّتْ أيَّامُ التَّشريقِ فقد تمَّ حجُّهُ، فيطوفُ طوافَ الوداعِ، ويرجعُ إلى بلادِهِ، ومثالُهُ: أنَّ السِّرَّ إذا تمَّتْ وظائفُ حجِّهِ، ولم يكُنْ للبشريةِ بُدٌّ من الرُّجوعِ إلى أغراضِها ومباحاتِها، طافَ ببيتِ ربِّهِ طوافَ المُحِبِّ إذا ودَّعَ محبوبَهُ، وتركَ سِرَّهُ عندَهُ، فهذا الطَّوافُ إنَّما هو طوافُ تذكرةٍ بالرُّجوعِ إليهِ، وإن كانَ في ظاهرِهِ وداعَ فُرقَةٍ، فإنَّهُ أعظمُ للحُرمةِ، وأشدُّ تأكيداً في المحبَّةِ، كما قالَ ﷺ: «**زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً**»[١٨٤٦]. ولأنَّ كثرةَ الجلوسِ عندَ المحبوبِ يُوجِبُ كثرةَ الأُنْسِ والإدلالِ، ويُخافُ حينئذٍ على المُحبِّ أن يقعَ في مخالفةِ المحبوبِ لكثرةِ الإدلالِ، ولأنَّ النُّفوسَ تَمَلُّ بعضَ أغراضِها، فإن لم ترجِعْ واقعتْ محظُوراً بحضرةِ بيتِ الملكِ المحبوبِ، وفي جوارِهِ، وقد وردَ في الخبرِ أنَّ الذُّنوبَ تُضاعَفُ في مكَّةَ كما تَضاعفَتِ الحسناتُ لهذه العِلَّةِ التي ذكرْناها ، فنسألُ اللهَ العفوَ عنَّا إنَّهُ قريبٌ مُجيبٌ.

فصلٌ: أنواعُ الحجِّ:

وقد علمتَ يا أخي أنَّ الحجَّ على ثلاثةِ أَضرُبٍ: إفرادٍ بالحجِّ وقِرانٍ بالعُمرةِ والحجِّ معاً، وتمتُّعٍ بالعُمرةِ إلى أيَّام الحجِّ ثم يحُجُّ.

[١٨٤٦] (أخرجَهُ حا-هق-طب-بز-حب فقد رُويَ عن أكثرَ من صحابيٍّ منهم أبوهريرةَ وأبو ذَرٍّ وحَبيبُ بنُ مَسلمةَ وغيرُهمْ)بأسانيدَ ضعيفةٍ.

والحجُّ بالإفرادِ أفضلُها وأَصعبُها، والتمتُّعُ والقِرانُ أخفُّ، وقد ذكر اللهُ تعالى الأنواعَ الثَّلاثةَ فقالَ في القِرانِ: ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾البقرة: ١٩٦، وقال في التَّمتُّعِ:﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ﴾ البقرة: ١٩٦. وقال في الإفرادِ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ آل عمران: ٩٧.

فمثالُ الحجِّ مُفرَداً في أسرارِ الحجِّ: الخروجُ من أمورِ الدُّنيا بالكُلِّيةِ، بالقصدِ إلى اللهِ تعالى دونَ تعريجٍ على أيِّ شيءٍ من الأشياءِ دونَهُ، والعزْمُ على التَّضييقِ على النَّفسِ طُولَ مُدَّةِ الحياةِ الدُّنيا، لئلا يُفارِقَها ذِكرٌ بها، وهذا لا يُطيقُهُ إلا كبارُ العارفينَ، وهو أشبهُ شيءٍ بالموتِ وما وراءَهُ من أمورِ القيامةِ والآخرةِ.

فصلٌ: العُمرةُ:

والعُمرةُ مأخوذةٌ من الزِّيارة، وفي لفظِها معنىً من العُمُرِ، وهو: بقاءُ رمَقِ الحياةِ على النَّفسِ، لأنَّهُ لولاها لم تُعمَّرِ الدُّنيا، ولذلك قال تعالى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ ﴾ البقرة: ١٩٦.

والتَّمتُّعُ هو الاستمتاعُ بالمباحاتِ الشَّرعيةِ ﴿ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ﴾ أيَّامِ ﴿ ٱلْحَجِّ ﴾ البقرة: ١٩٦

كما قالَ تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾الحج: ٨٧، ثم يعودُ إلى المباحاتِ.

وكذلك القِرانُ فيه إشارةٌ إلى اقترانِ الرِّفقِ مع الشِّدَّةِ كما وردَ: «الإيمانُ شِدَّةٌ في لِينٍ، وسماحةٌ في يقينٍ». وكما جاءَ في الخبرِ: «**إنَّ اللهَ يحُبُّ أن تؤتَى رُخَصُهُ كما يُحبُّ أن تُؤتَى عزائمُهُ**»[١٨٤٧] وقال ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ: «**لو استقبلتُ من أمري ما استدْبرْتُ لم أَسُقِ الهدْيَ ولجعلتُها عُمرةً، فمَن كانَ**

([١٨٤٧]) أخرجَهُ (حب-بز بإسنادٍ صحيحٍ) عن ابنِ عمرَ.

منكم ليسَ معه هدْيٌ فليتَحلَّلْ وليجعلْها عُمرةً» فقيلَ: يا رسولَ اللهِ، ألِعامِنا هذا، أم للأبدِ؟ فقالَ: **«بل لأبدِ الأبدِ»**[١٨٤٨] وكان قد أفردَ بالحَجِّ.

فصلٌ: زيارةُ النبيِّ ﷺ:

ولذلك استُحبَّتْ زيارةُ النبيِّ ﷺ بعدَ الحجِّ، لأنَّ السِّرَّ إذا طافَ طوافَ الوداعِ كما تقدَّمَ، ورجعَ إلى أوطانِ مباحاتِهِ، يكونُ رجوعُهُ إلى مباحاتِهِ على هَدْيِ السُّنَّةِ لا باتِّباعِ الهوى، لأنَّ النبيَّ ﷺ هو رأسُ السُّنَّةِ، ومنه تفرَّعتْ، بل هو السُّنَّةُ كلُّها، فلهذا استُحبَّتْ زيارتُهُ بعدَ أداءِ الحجِّ، لتكونَ تلكَ الزِّيارةُ رجوعاً إلى مصابيحِ سُنَّتِهِ ﷺ . وقد كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ: **«لا يؤمِنُ أحدُكمْ حتى يكونَ هواهُ تَبعاً لِمَا جِئتُ بهِ»**[١٨٤٩] .

(١٨٤٨) (خ – م–حم مطولاً عن ابن عباسٍ وابن عمرَ) .

(١٨٤٩) (الحكيمُ والخطيبُ عن ابنِ عمرٍو وصحَّحهُ الإمامُ النَّوويُّ في الأربعينَ،وانظرْ كنزَ العُمَّالِ١/٣٧٧).

فهرس الموضوعات

الإهداء

المقدمة ٩

عمله في الفقه الشافعي ١١

سبب تأليفه المتن ١١

سنده في الفقه الشافعي ١٣

أعلام المذهب الشافعي ١٤

مولانا الإمام الشافعي ١٨

ثناء العلماء عليه. ١٩

مكانته ٢٠

مؤلفاته ٢١

من كلامه ٢١

مذهبه ٢٢

تقليد المذاهب الأربعة ٢٢

مراتب الأئمة الورثة ٢٤

أحوال المفتي ٢٩

حكم العمل بالقول الضعيف ٣١

شروط تقليد مذهب الغير ٣١

الترجيح بين الأقوال ٣٢

بعض مصطلحات المذهب ٣٤

أ- القول القديم ٣٤

ب- القول الجديد ٣٥

ج- المسائل المفتى بها من المذهب القديم ٣٧

تتمة المصطلحات ٣٨

فقدان نص الإمام ٤٤

طرق المذهب وطبقاته ٤٤

مصطلحات علماء المذهب ٤٧

مصطلحات تعبيرية ٥١

المعتمد من كتب الفتوى ٥٣

مجددو الدين لهذه الأمة ٥٨

أسماء المحدثين ٥٩

رموز المحدثين ٦٣

تنبيه هام ٦٤

رموز أسماء المؤلفين ٦٦

تقدير المسافات والأفدان ٦٩

التنبيه على بعض الأحكام ٧٤

بعض القواعد الفقهية ٧٦

كتاب الطهارة ٨٢

١- باب تعريف الطهارة ٨٥

أ- المطهرات

٢- أقسام المياه ٨٦

أ. الماء المطلق

ب. الماء غير المطلق

ج. الماء النجس

٣- التراب المطهر ٩٢

٤- الدابغ المطهر للجلود ٩٢

٥- الاستحالة المطهرة ٩٣

٦- باب حكم الأواني ٩٤

٧- باب الاستنجاء ٩٦

أ- تعريفه

ب- حكمه

ج- الواجب به

د- شروط إجزاء الحجر

فصل - كيفية الاستنجاء ٩٧

فصل وآداب قاضي الحاجة ٩٧

مبحث: شروط الساتر ٩٨

فصل - سننه ٩٨

٨- باب أحكام السواك ١٠٠

فصل بعض السنن العامة

٩- باب الوضوء ١٠٤

فصل - شروطه

فصل - أركانه

فصل - سننه

- هيئاته

- فضيلته

فصل - مكروهاته

فصل - مبطلاته ١١١

مبحث : حكمة التشريع ١١٥

فصل — يسن الوضوء ١١٦

فصل — صفة الوضوء ١١٧

باب – حقيقة الوضوء وأسراره **١٢٤**
باب الغسل ١٢٧
أ- تعريفه
ب- شروطه ومكروهاته
فصل أسبابه
فصل أركانه
فصل سننه
فصل – صفة الغسل ١٣١
– بحث دخول الحمام ١٣٣
فصل – الاغتسالات المسنونة ١٣٣
فصل – حقيقة الغسل من الجنابة ١٣٥
باب المسح على الخفين **١٣٩**
أ- أحكامه
فصل- شروط المسح
فصل – كيفيته
فصل – المسنون فيها
فصل – مدته
فصل – مبطلاته ١٤٥
فصل – المسح على الجوربين ١٤٦
– باب التيمم **١٤٦**
أ- تعريفه
ب- أسبابه
فصل – شروطه
١- حد الغوث
٢- حرب القرب
٣- حد البعد
فصل – فرائضه
فصل – سننه
فصل – مكروهاته
فصل – مبطلاته ١٤٩
مبحث النية ١٥٠
فصل – أحكام الجبيرة ١٥١
أ. ما يجب فعله على المريض
مبحث. أحكام الجراحة ١٥٢
مبحث فاقد الطهورين ١٥٣
باب النجاسة **١٥٤**
١- تعريفها
فصل – أفرادها
فصل – بعض المعفوات ١٥٦
مبحث- إزالة النجاسة ١٥٨
فصل –أقسام النجاسة ١٥٨
أ- مغلظة
ب- مخففة
ج- متوسطة
ذ- عينية
هـ- حكمية
و- أسباب رش بول الصبي
باب الحيض والنفاس ١٦١
أ- الحيض
ب- النفاس
ج- الاستحاضة ١٦٦
أحكام المستحاضة ١٦٧
فصل في حكم بقية الأعذار ١٧٠
فصل في معاملة الحائض ١٧١
فصل – ما يحرم بالحدث الأصغر ١٧٢
١- الصلاة
٢- الطواف
٣- مس المصحف
٤- حمله
٥- ما كتب عليه
مبحث: حكمة التشريع ١٧٣
فصل – ما يحرم بالجنابة والولادة ١٧٤
٦- قراءة القرآن
٧- المكث في المسجد
٨- دخول المسجد للحائض
فصل – ما يحرم بالحدث الأكبر ١٧٥
٩- الصوم
١٠- الطلاق
١١- طهر عن حدث
١٢- المباشرة في بين السرة والركبة
مبحث: حكمة التشريع ١٧٩
فصل في الخنثى ١٨٠

باب حكم تعلم القرآن ١٨٢
فصل في آداب التلاوة
فصل في فضل التلاوة
فصل في صفة السلف مع القرآن
فصل في أحكام المساجد ١٨٥

٢- كتاب الصلاة ١٩٧

١- باب أحكام الصلاة ١٩٧
أ- الفرض قسمان ١٩٧
ب- الصلوات المفروضة ١٩٨
فصل - وجوب أداء الصلاة ١٩٨
٢- باب المواقيت ٢٠١
١ - صلاة الظهر
٢- صلاة العصر
٣- صلاة المغرب
٤- صلاة العشاء
٥- صلاة الصبح
٣- باب شروط وجوب الصلاة ٢٠٧
٤-باب:صلاة التطوع ٢٠٩
فصل-الصلوات المسنونات ٢٠٩
أ- سنن مستقلة
ب- سنن تابعة

١- مؤكدة

٢- غير مؤكدة

ج- سنة الجمعة القبلية والبعدية ٢١٣
مبحث
د- نوافل مؤكدات ٢١٣
٥-باب شروط صحة الصلاة ٢١٥
١- الإسلام فعلياً
٢- معرفة كيفية الصلاة
٣- الطهارة
٤- ستر لون العورة
مبحث: اتخاذ الزينة للصلاة وأحكام اللباس ٢٢٦
٥- العلم بدخول الوقت ٢٣٠
٦- استقبال عين الكعبة ٢٣٠
السترة ٢٣٦
مبحث: حكمة التشريع ٢٣٧
٧- الاستقرار على مكان طاهر ٢٣٨
٦- باب أركان الصلاة ٢٣٩
فصل- الأركان القولية: ٢٣٩
١- تكبير الإحرام وشروطها
٢- قراءة سورة الفاتحة وشروطها
٣- قراءة التشهد وشروطه
٤- الصلاة على النبي وشروطها
٥- التسليمة الأولى
فصل - الأركان الفعلية ٢٤٥
٦- النية
٧- القيام مع القدرة
٨- الركوع مع الطمأنينة
٩ - الاعتدال مع الطمأنينة
١٠- السجود مرتين مع الطمأنينة
١١- الجلوس بين السجدتين مع الطمأنينة

١٢- الجلوس للتشهد الأخير
١٣- ترتيب الأركان
٧- باب سنن الصلاة **٢٤٤**
فصل - قبل الدخول فيها ٢٤٤
أ- الأذان
١- شروطهما
٢- شروطه
فصل - مكروهاته
فصل - مبطلاتهما
فصل - سننهما
ب- الإقامة
١- سننها
٢- من سننهما
فصل - أحكامهما
- النداء للنوافل
٥- الذكر
فصل - بعد الدخول فيها ٢٥٢
١- الأبعاض
أ- في التشهد
ب- في القنوت
ج- ألفاظ القنوت
٨- باب سجود السهو ٢٥٦
أ- مشروعيته
فصل - أسبابه
١- تيقن ترك
٢- الشك في الترك
٣- تيقن فصل منهي عنه
٤- الشك في فعل منهي عنه
٥- نفل مطلوب قولي
٦- شك في عدد الركعات
٧- الشك وإدراك الركعة
٨- الاقتداء بمن في صلاته خلل
٩- تكرر السجود صورة
مبحث- كيفيته
مبحث- محله
مبحث- أسبابه أيضاً
٩- باب هيئات الصلاة **٢٥٩**
١- رفع اليدين
٢- وضع اليمن على الشمال
٣- دعاء التوجه
٤- الاستعاذة
٥- السكتات الست
٦- الجهر في موضعه والإسرار
٧- التأمين
٨- تكبيرات الانتقال
٩- قراءة السورة بعد الفاتحة
١٠- سمع الله لمن حمده
١١- التسبيح في الركوع والسجود
١٢- جلسة الاستراحة
١٣- وضع اليدين على الفخذين
١٤- الافتراش
١٥- التورك
١٦- التسليمة الثانية
١٧- التعوذ بعد التشهد الثاني
١٨- الذكر الوارد بعد الصلاة
١٠- باب سجدتي التلاوة والشكر ٢٦٩
فصل - سجود التلاوة ٢٦٩
أ- أحكامها
ب- تكرارها
ج- مواضعها
د- شروطها
هـ- أركانها
و- مندوباتها
فصل - سجود الشكر ٢٧٠
أ- شروطه
ب- أسبابه
١١- باب أمور تخالف فيها المرأة الرجل ٢٧٢
١- ضم مرفقيها
٢- إلصاق بطنها بفخذيها
٣- تخفض صوتها
٤- تصفق للتنبيه
٥- عورتها في الصلاة

١٢- باب مكروهات الصلاة **٢٧٣**
فصل – قبل الصلاة وداخلها
١- بمدافعة الاخبثين
٢- بحضور الطعام وشراب
٣- جعل يديه في كميه
٤- تغطية فم
٥- الالتفات
٦- الاختصار
٧- البصاق
٨- كف ثوبه وشعره
٩- الإشارة
١٠-جهر بمحل إسرار وعكسه
١١- إقمال القلب
١٢- إطالة التشهد الأول
١٣- أسبال الإزار
١٤- التنكيس
١٥- تشبيك الأصابع
١٦- الاضطباع
فصل - خارج الصلاة ٢٧٥
١- مواضع المعصية
٢- مواضع النجاسة
٣- الإسراع إليها
٤- الصلاة بالطريق
١٣- باب مبطلات الصلاة **٢٧٧**
١- الكلام العمد
٢- العمل المتوالي
٣- الحدث
٤- النجس
٥- إنكشاف العورة
٦- تغيير النية
٧- استدبار القبلة
٨- الأكل والشرب
٩- القهقهة
١٠- الردة
١١- تطويل الركن القصير
١٢- تخلف المأموم وتقدمه
١٣- وجود السترة للعاري
١٤- انتهاء مدة المسح
١٥- الاقتداء بالمخالف
١٦- انقضاء مدة المسح
١٧- اعتقاد نفلية بعض الأركان
١٨-تعليق الخروج على غير محال
١٩- إجابة الوالدين
٢٠- الخروج عن نظم القرآن
٢١- وصول عين إلى الجوف
مبحث متفرقات
١٤- باب ركعات وأعذار الصلاة **٢٨٢**
أ- العجز عن القيام
ب- العجز عن الجلوس
ج- العجز الكامل
١٥- باب الأوقات المكروهة **٢٨٣**
فصل - أسباب الصلاة
أ- سبب متقدم
ب- سبب مقارن
ج- سبب متأخر
د- مالا سبب له
٢- خصوصيتها
فصل - الأوقات الخمسة ٢٨٤
أ- بعد جلوس الإمام
ب- بعد صلاة الصبح
ج- بعد صلاة العصر
د- ابتداء طلوع الشمس
هـ- عيد استواء الشمس
- كراهة تنزيه
١٦- باب الجماعة في الصلاة ٢٨٦
١- تعريفها
٢- شرطها
٣- قسمان:
١- فرض عين
٢- فرض كفاية
٣- سنة مؤكدة
مبحث- حضور المرأة الجماعة ٢٨٧

فصل – سقوطها
فصل — انعقادها
فصل – أعذارها
فصل — إدراكها وحصول فضيلتها ٢٩٠
مبحث– ما تنقطع به القدوة ٢٩٠
مبحث–كيفيتها ٢٩١
مبحث – ما يندب لها
مبحث– حكم تاركها
فصل – ويقدم للإمامة ٢٩٣
مبحث– أحكام المأموم ٢٩٤
فصل – شروط القدوة ٢٩٦
١– نية الاقتداء
٢– نية الإمامة
٣– توافق نظم الصلاتين
٤– تبعيته الإمامة
٥– العلم بانتقالات الإمام
٦– اجتماعهما بمكان واحد
٧– عدم المخالفة في السنن
٨– عدم التقدم على إمامه
٩– صحيحة باعتقاد المأموم
١٠– اجتماعهما بمكان واحد
أ– بمسجد
ب– بمسجد وخارجه
ج– في غير مسجد
١١– مغنية عن الإعادة
١٢– أن لا يكون مقتدياً
١٣– لا يكون أنقص من الإمام
١٤– أن لا يكون أمياً
مبحث– مبحث أفضل الجماعات ٣٠٠
مبحث– مبحث إعادة الصلاة ٣٠١
فصل — يسن لإمام التخفيف ٣٠٢
فصل: الاستخلاف ٣٠٣
باب — صفة الصلاة ٣٠٥
فصل — صفة الصلاة شريعة ٣٠٦
فصل — صفة الصلاة حقيقة ٣٢٣
١٧– باب الصلاة في السفر ٣٤٧
آداب السفر ٣٤٧
قبل السفر ٣٤٧
أثناء السفر ٣٤٩
بعد السفر ٣٥١
قصر الصلاة ٣٥٣
١– مشروعيتهما
فصل – سببهما
فصل – حكمهما
٤– ابتداؤهما
فصل – شروط القصر
آ– مجاوزة السور
ب– دوام السفر
ج– قصد معلوم بالجهة
د– التحرز عما ينافي القصر.
هـ– الغرض صحيح
و– العلم بجواز القصر.
ز– في غير معصية
ح – مسافته
ط– موديا للرباعية
ي– نية القصر
ك– لا يأتم بمقيم
ل– السفر طويل يقيناً.
مبحث– انتهاء السفر ٣٥٥
مبحث في سفر المرأة ٣٥٦
فصل – جمع الصلاتين ٣٥٧
١–كيفيته
٢– استثناؤه
٣– حكمه
٤– أنواعه:
أ– تقديم
ب– تأخير
ج– الجمع في المطر ٣٥٨
الجمع في المرض
د– شروطه
١– التأخير
٢– التقديم في المطر

مبحث- شروط في الإمام والمأموم
١٨- باب صلاة الخوف **٣٦٠**
١- مشروعيتها
فصل - أنواعها
أ- العدو في غير جهة القبلة
ب- في جهة القبلة
ج- بالتحام القتال
١٩- باب أحكام الجمعة **٣٦٤**
١- حكمها
فصل - شروطها
أ- شروط صحته
ب- شروط انعقاد
ج- شروط وجوب
د- شروط في الخطبة
هـ- شروط في الخطيب
و- في أهل الجمعة
فصل - أركان الخطبتين ٣٦٨
فصل - سننها
فصل - ما يحرم للجمعة ٣٧٢
فصل - مكروهاتها
فصل - مستحباتها
فصل - سنن الجمعة
مبحث — حكمة التشريع ٣٧٧
فصل - أعذار الجمعة ٣٧٨
فصل - صلاة الظهر بعد الجمعة ٣٧٩
سقوط الجمعة إذا كان يوم عيد
باب- صلاة العيدين **٣٨٣**
١- تعريفه
فصل- حكمها
فصل- تشريعها
فصل- شروط حضور المرأة
فصل - وقت صلاة العيد
فصل - كيفيتها
فصل- التكبير في العيدين
فصل- سنن العيدين
مبحث— صيغة التكبير
فصل-صلاة السنة قبل صلاة العيد
فصل: قضاء صلاة العيد
باب- صلاة الكسوفين **٣٩٠**
١- حكمها
٢- كيفياتها الثلاث
باب- صلاة الاستسقاء ٣٩٣
١- حكمها
٢- كيفيتها
فصل - ما يندب للعبد
باب- صلاة التراويح **٣٩٩**
١- تسميتها
٢- وقتها
٣- فضلها
٤- عددها
٥- كيفيتها
فصل: صلاة الليل ٤٠١
باب- صلاة الاستخارة **٤٠٤**
١- تسميتها
٢- وقتها
٣- سنّها
٤- حصولها
٥- كيفيتها
باب- صلاة الوتر **٤٠٦**
١- حكمها
٢- أقلها
٣- أكثرها
٤- وقته
٥- كيفيتها
٦- عدم صحة الزيادة
٧- دعاء القنوت
٨- ما يقول بعدها
باب- تحية المسجد **٤٠٩**
١- التحيات
٢- سببها
٣- امتناعها

٤- تحية المسجد الحرام
٥- فواتها
٦- بدلها
فصل - - ركعتا الحاجة ٤١٢
١- دعاء عثمان بن حنيف
٢- دعاء عقبة بن نافع
٣- دعاء عبد الله اليافعي
٤- دعاء أبي فعلق
٥- دعاء الكرب
فصل: صلاة الضحى ٤١٤
فصل - - صلوات مستحبة ٤١٦
١- ركعتا التوبة
٢- صلاة التهجد
باب قضاء الصلوات ٤١٧
١- مطلوبها
٢- أنواع القضاء
أ- الفرائض
ب- النفل المؤقت
ج- المعلق بسبب
د - النفل المطلق
٣- كيفية القضاء
٤- ما يشترط لوجوب قضاء الصلاتين
باب صلاة الجنازة ٤١٩
١- الاستعداد للموت وزيارة المريض
٢- ما يفعل بالميت
فصل - أحوال الميت خمسة ٤٢٢
أ- المسلم
ب- المسلم المحرم
ج- المسلم الشهيد
د- السقط
هـ- الكافر
فصل - ترتيب تجهيز الميت ٤٢٤
مبحث- تجهيز الميت ٤٢٤
أ- غسله
ب- تكفينه
فصل - صلاة الجنازة ٤٢٧
٢- على الجنائز
٣- على الغائب
٤- الأولى بالصلاة عليه
٥- أركان الصلاة
٦- من فاتته الصلاة عليه
فصل - حمل الميت ٤٣٢
فصل - الدفن ٤٣٣
فصل في نقل الميت ٤٣٧
فصل في نبش القبر
فصل في بناء المسجد على القبر ٤٣٨
فصل: آداب الجنائز والقبور ٤٣٨
صنع الطعام لأهله
فصل - التعزية ٤٣٩
أ- حكمها
ب- البكاء على الميت
ج- مدتها
د- تعريفها
فصل - أنواعها
فصل - زيارة القبور ٤٤١
أ- حكمها
ب- زيارة النساء
د- آدابها
هـ- كيفيتها
و- وصول ثواب القراءة للميت ٤٤٤
مبحث- ما ينفع الميت
٣- كتاب الزكاة ٤٤٦
١- باب أحكام الزكاة ٤٤٧
فصل - تعريف الزكاة
فصل - وجوبها
فصل - شروط وجوبها ٤٤٨
أ- الإسلام
ب- الملك التام
ج- تعيين المالك
د- الحول
هـ- النصاب
باب- زكاة الدين ٤٥٠

باب – زكاة الذهب والفضة ٤٥٢
فصل – الذهب
فصل – الفضة
فصل – الحلي
فصل – المعدن
فصل – الركاز
فصل – زكاة الزروع والثمار ٤٥٥
١– شروطها
١– مقتات اختياراً
٢– مملوكا
٣– نصاباً
٢– الواجب إخراجه
فصل – زكاة عروض التجارة ٤٥٦
١– تعريفها
٢– وجوبها بست:
١– مملوكاً بمعاوضة
٢– نية التجارة
٣– لا يقصد الاقتناء
٤– الحول
٥– لا يرد إلى نقد
٦– نصاباً أخر الحول
٧– الصيرفي
فصل – زكاة النعم ٤٥٧
١– شروط وجوبها
أ– الإسلام
ب– الحرية
ج– الملك التام
د– النصاب
هـ– الحول
و– إسامة المالك
مبحث– أنواعها
أ– الإبل
ب– البقر
ج– الغنم والماعز
فصل – زكاة الخليطين ٤٦١
ا– فائدتها
٢– شروطها
٧– تنبيهات هامة ٤٦٢
١– اجتماع الزكاة والدين على حي
٢– في دين آدمي في تركة
٣– الزكاة والحج
٤– تلف مال الزكاة
٥– المكس
فصل – مصارف الزكاة ٤٦٤
١– الفقير
٢– المسكين
٣– العامل
٤– المؤلفة قلوبهم
٥– الرقاب
٦– الغارمون
٧– في سبيل الله
فصل – شروط في الأصناف ٤٦٧
١– مسلماً
٢– ليس من آل البيت
– قول الاصطخري بالجواز
٣– غير مكتفي بنفقة
٤– غير غني بمال أو كسب
فصل– شروط الزكاة على الإمام ٤٦٨
١٠– نقل الزكاة
١١– وجوب دفعها فوراً
مبحث– تعجيل الزكاة ٤٦٩
فصل – الصدقة ٤٧١
١– حكمها
٢– تحل لكل الأصناف
٣– تحرم بما يحتاجه
٤– المن بالصدقة
٥– يكره أن يسأل بوجه الله ويرده
باب زكاة الفطر ٤٧٣
١– حكمتها
فصل – أوقاتها الخمسة
فصل – أركانها
آ– النية

ب- المؤدي عن نفسه
ج- المؤدى عنه
د- المؤدى
فصل – أسرار الزكاة ٤٧٦

٤- كتاب أحكام الصيام ٤٨٩

١- حكم تركه
٢- تعريفه
فصل - وجوبه
فصل - ثبوته
فصل - لزومه
فصل - شروط وجوبه ٤٨٦
١- الإسلام
٢- البلوغ
٣- العقل
٤- الإقامة
فصل - شروط صحته ٤٨٨
١- الإسلام
٢- التمييز
٣- خلو الصائم
٤- قبول الوقت للصوم ٤٨٨
فصل - أركانه
١- النية
أ- تبييتها
ب- ألا يتقدمها مناف
ج- بالقلب.
د- تعيين المنوي
هـ- النفل
و- ما يلزم بترك النية
ز- الإمساك الست
٢- الإمساك عن مفطر
٣- الصائم
٤- معرفة طرفي النهار
مبحث – حكمة التشريع ٤٩١
فصل - مفسدات الصوم ٤٩٣
١- وصول عين
٢- القيء عمداً
٣- الوطء
٤- إنزال المني – الاستمناء
٥- الحيض
٦- النفاس
٧-٩ الجنون والردة والولادة
تنبيه
فصل - مندوبات الصوم ٤٩٦
١- السحور
٢- تعجيل الفطر
٣- الدعاء
٤- تلاوة القرآن
٥- الاعتكاف
٦- إكثار الصدقة
٧- الاغتسال عند الحدث الأكبر
٨- ترك المكروهات
٩- الفطر على الرطب.
فصل–أنواع الإفطار في رمضان ٤٩٨
١- من يطلب منه القضاء
٢- من يطلب منه الفدية
٣- من يطلب القضاء الفدية
٤- الموجب للقضاء والكفارة
فصل - الكفارة ٥٠١
١- ما يترتب على الوطء
٢- شروطها التسعة
٣- مرتبة
أ- عتق رقبة
ب- صيام شهرين
ج- إطعام ستين مسكين
د- استقرار الكفارة عند العجز
هـ- مباحث هامة
و- مصرف الكفارة
فصل - الصوم المحرم ٥٠٢
١- العيدان
٢- أيام التشريق
٣- الوصال

٤- يوم الشك
٥- النصف الثاني من شبعان
٦- تطوع المرأة بدون إذن زوجها
٧- الحائض والنفساء.
فصل - الصوم المكروه ٥٠٣
١- إفراد الجمعة
٢- إفراد السبت والأحد
٣- صوم الدهر
فصل - أقسام صوم التطوع ٥٠٤
١- تعريفه
٢- الاثنين والخميس
٣- تسع ذي الحجة
٤- الأشهر الحرم
٥- عاشر المحرم
٦- صوم شعبان
٧- ستة من شوال
٨- الأيام البيض
٩- الأيام السود
مبحث- حصول السنة عن قضاء ٥٠٥
مبحث- قضاء الصوم المندوب
مبحث - يحرم قطع الصوم الواجب ٥٠٥
باب – حقيقة الصوم وأسراره ٥٠٦

٥- كتاب الاعتكاف ٥١٩

١- تعريفه
٢- حكمه
٣- وجوبه
فصل - أركانه
١- النية
٢- اللبث
٣- المسجد
٤- المعتكف
فصل - أنواع الاعتكاف ٥١٣
١- مطلق
٢- مقيد بمدة
٣- مقيدة بمدة تتابع
فصل - مبطلاته ٥١٤
فصل - سنته
فصل - محرماته
فصل - ليلة القدر ٥١٥
١- معناها
٢- ثوابها
٣- تعينها
٤- أقل القيام
٥- علاقتها
٦- إحياؤها

٦- كتاب الحج والعمرة ٥٢٩

١- تعريفهما
٢- وجوبهما
فصل- حكمهما
٤- الحج المبرور
فصل - مراتب الحج ٥٢٠
فصل - شروط الاستطاعة على الحج ٥٢٢
١- مستطيع بنفسه
أ- القدرة على المؤنة
ب- وجود مركوب
ج- أمن الطريق
د- وجود الماء والزاد بالمحال
هـ- محرم
و- ثبوته على الركوب
ز - إمكان السير
٢- مستطيع بغيره ٥٢٣
أ- للميت
ب- للمعصوب
ج- طريقان:
١- الحج بالنفقة
٢- الاستئجار
د- شروط صحة الاستئجار
فصل- الحج عن المعضوب
فصل - الحج عن الميت
فصل - ميقات الحج والعمرة ٥٢٧

١- زماني
٢- مكاني
فصل: أنواع الإحرام ٥٢٧
١- الإفراد
٢- التمتع
٣- القران
٤- وجوب الدم
فصل - أركان الحج ٥٣٠
١- نية الإحرام
أ- التجرد قبل النية
ب- مايسن لها
ج- أنواعها
د- الغسل والتطيب والتنظيف
هـ- صلاة ركعتي الإحرام
و- الدعاء والتلبية
ز- الدخول من باب السلام
ح- تحية البيت
٢- الوقوف بعرفة ٥٣٤
أ- وقته
ب- الواقف
ج- سنته
د- فواته
٣- الطواف بالبيت ٥٣٦
١- أنواع الطواف
٢- وقته
٣- واجباته الثمانية
٤- ما تفعله الحائض والنفساء
٥- سننه
٦- مكروهاته
٤- السعي بين الصفا والمروة ٥٤٢
١- واجباته
٢- سننه
٣- مكروهاته
٥- إزالة الشعر ٥٤٥
١- واجباته
٢- سنن
٣- مكروهاته
٦- ترتيب معظم الأركان
مبحث حكمة التشريع في السعي ٥٤٦
٩- محرمات الإحرام ٥٤٩
أ- ما يوجب الفدية مطلقاً
ب- ما لا تجب فيه الفدية
ج- ما تجب فيه الفدية عند التعمد
١- اللبس
٢- الطيب
٣- دهن شعر الرأس واللحية
٤- الحلق وقلم الأظافر
٥- عقد النكاح
٦- الوطء وكفارته
٧- التعرض للصيد المأكول
مبحث- ما لا يحرم على المحرم ٥٥٦
مبحث- ما يفسد الحج والعمرة ٥٥٧
باب - واجبات الحج والعمرة
١- الإحرام من الميقات
٢- المبيت بمزدلفة
٣- رمي الجمار
أ- واجباته
ب- مندوباته
ج- مكروهاته
د- النيابة في الرمي
٤- المبيت بمنى ليالي التشريق ٥٦٢
أ- النفر
ب- أعذار المبيت بمنى
ج- حكم تركه
د- النفر
٥- التحرز من محرمات الإحرام
٦- طواف الوداع ٥٦٤
فصل - تحلل الحج والعمرة ٥٦٥
١- الأصغر
٢- الأكبر
فصل — العمرة: واجبات ٥٦٦
١- الإحرام في الميقات

٢- اجتناب محرمات الإحرام
فصل- مبطلات العمرة
٤- تكرارها
باب – صفة الحج **٥٦٨**
مبحث– حكمة التشريع في الذبح ٥٨٨
باب– الدماء الواجبة **٥٨٣**
١- الدم المرتب المقدر
٢- الدم المرتب المعدل
٣- دم التخيير والتعديل
٤- الدم المخير المقدر
٥- تنبيهات
١- لا يأكل من الدماء الواجبة
٢- يحرم نقل تراب الحرمين
٣- يحرم أخذ طيب الكعبة
فصل- ما يستحب في مكة المكرمة ٥٨٩
باب – الإحصار **٥٩١**
تعريفه
٢- الدم الواجب به
٣- محل الذبح
٤- التحلل بالمرض
٥- قلب الحج عمرة
٦- أسباب الحصر
باب– زيارة سيدنا رسول الله ﷺ **٥٩٤**
١- حكم تاركها
٢- الرد على منكريها
٣- مشروعيتها
أ- بالكتاب
ب- بالسنة
ج- بالقياس
٤- حديث لا تشد الرحال
فصل آداب الزيارة ٥٩٧
٥- كيفيتها
٦- الإكثار من الدعاء والتوسل
٧- المحافظة على الصلوات في المسجد
٨- زيارة أهل البقيع
٩- زيارة شهداء أحد والخندق
١٠- توديع المسجد والنبي ﷺ.
١١- مكروهات الزيارة
باب – حقيقة الحج وأسراره **٦١٢**